جامعة غرداية - الجزائر
University of Ghardaia - Algeria

إضافات اقتصادية

دورية دولية نصف سنوية محكمة تنشر الأبحاث و الدراسات
المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
تصدر عن جامعة غرداية - الجزائر

إيداع قانوني رقم : مارس/2017
ردمد : / E-ISSN : P-ISSN : 2572-0074

مجلة إضافات إقتصادية
Journal of Economic Additions

جامعة غرداية - الجزائر
University of Ghardaia - Algeria

Journal of Economic Additions

International Bi-Annual Peer-Reviewed Academic Journal Publishing the Researches and Studies in the field of Economics, Business and Management Sciences
Issued by University of Ghardaia – Ghardaia (Algeria)

Legal deposit N° Mars/2017
P-ISSN : 2572-0074 E-ISSN : /

مجلة إضافات اقتصادية

مجلة نصف سنوية علمية محكمة تهتم بمجالات الاقتصاد والمال والادارة
والمحاسبة وموضوعات التنمية والقضايا الاقتصادية المعاصرة .
المجلد: 09 العدد: 02 سبتمبر 2025
ISSN : 2572-0074
EISSN: 2710-7981

الرئيس الشرفي
أ.د إلياس بن ساسي

مدير المجلة
أ. د. علماوي أحمد

مدير النشر للمجلة
د. بن أودينة بوحفص

رئيس التحرير
أ.د عبد اللطيف مصيطفى

أعضاء لجنة القراءة لمجلة إضافات اقتصادية

أ. د بن سانية عبد الرحمان	أ. د. بلعور سليمان	أ. د. شنيني حسين	أ.د. بوخاري عبد الحميد
أ. د. مصيطفى عبد اللطيف	أ. د. غزيل محمد مولود	أ. د. أولاد حيمودة عبد اللطيف	أ. د. لسلوس مبارك
د. بن ساحة علي	أ.د. لعمور رميلة	د. شنيني عبد الرحيم	أ.د رواني بوحفص
أ.د. عمي سعيد حمزة	أ.د شرقي مهدي	أ. د. تيماوي عبد المجيد	د. قطيب عبد القادر
أ.د علماوي أحمد	أ.د شرع مريم	ا.د. دحو سليمان	

أعضاء لجنة التدقيق لمجلة إضافات اقتصادية

أ. برهان نور الدين	د. طالب أحمد نور الدين

للتواصل والاستفسار: رئيس هيئة تحرير مجلة إضافات اقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية

ص ب: 455 النوميرات ولاية غرداية 47000 الجزائر

كل الأعمال والأبحاث ترسل فقط عبر البريد الإلكتروني للمجلة

journal.additions@gmail.com

الهيئة العلمية للمجلة

أ.د مصيطفى عبد اللطيف جامعة غرداية، الجزائر	أ.د عبد المجيد قدي جامعة الجزائر 3	ا.د محمد عبد الواحد محمد عثمان، جامعة حلوان القاهرة
أ.د معراج هواري جامعة غرداية، الجزائر	أ.د محمد بن بويان جامعة تلمسان، الجزائر	أ.د منير البلومي جامعة سوسة تونس
ا.د بن سانية عبد الرحمان، جامعة غرداية، الجزائر	أ.د عزاوي اعمر جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د سدراوي طارق، جامعة المونستير، تونس
أ.د بلعور سليمان جامعة غرداية ، الجزائر	أ.د محمد زرقون جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د أسامة السويلم، جامعة مدينة السادات – مصر
أ.د غزيل محمد مولود جامعة غرداية ، الجزائر	أ.د لعمى أحمد جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د عمار أوكيل، جامعة السلطان قابوس،سلطنة عمان
أ.د. أحلام بوعبدلي جامعة غرداية، الجزائر	أ.د ابراهيم بختي جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د بلقاسم العباس، المعهد العربي للتخطيط–الكويت
أ.د. عبد الحميد بوخاري جامعة غرداية، الجزائر	ا.د يوسف صوار، جامعة سعيدة، الجزائر	أ.د خليفة أحسنة، جامعة ابن الطفيل ، المغرب
أ.د عجيلة محمد جامعة غرداية، الجزائر	أ.د براق محمد المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	ا.د خالد جعارات، جامعة الشرق الأوسط الأردن
أ.د إلياس بن ساسي جامعة قاصدي مرباح ورقلة	ا.د ناصر دادي عدون، المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	P.Sid ali kamel Kaya , Business School Toulouse
أ.د هواري سويسي ، جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د عمر لعلاوي، المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	د. عبد الفتاح علاوي، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية
أ.د. علاوي محمد لحسن، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د نصر الدين حمودة، مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التطوير، الجزائر	د. محمد كنوش، كلية العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تراكيا، تركيا
أ.د محمد قويدري جامعة عمار ثليجي الاغواط	أ.د. شاهد إلياس جامعة حمة لخضر الوادي	د. يوسف ناصر الجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا
أ.د محمد فرحي جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر	ا.د عدالة لعجال جامعة مستغانم، الجزائر	د. يحضية سملالي كلية ادارة الاعمال جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية
أ.د محمد حمزة بن قرينة ، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د صالح تومي، جامعة الجزائر3، الجزائر	د. أحمد بلالي ، جامعة تمنغست، الجزائر
أ.د سليمان ناصر ، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د دحمان بن عبد الفتاح جامعة أدرار، الجزائر	د. صباح المحياوي، معهد الادارة / الرصافة / الجامعة التقنية الوسطى – بغداد – العراق
أ.د بورنان إبراهيم جامعة عمار ثليجي الاغواط	أ.د مقدم عبيرات، جامعة الاغواط، الجزائر	د.عبد الرحمن رشوان، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا– غزة– فلسطين
ا.د الشيخ داوي جامعة الجزائر3، الجزائر	أ.د عبد السلام مخلوفي جامعة بشار، الجزائر	د. محمد كنوش، Trakya University
ا.د شعيب شنوف ،جامعة امحمد بوقرة بومرداس	ا.د. حسين شنيني جامعة غرداية، الجزائر	د. عودية مولود، جامعة الحدود الشمالية، المملكة العربية السعودية
ا.د. بوزيد سايح ، جامعة ورقلة، الجزائر	د. خنيش يوسف جامعة الأغواط، الجزائر	د. قاسم النعيمي جامعة دمشق ، سورية
ا.د. اسماعيل بن قانة ، جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د. لعمور رميلة جامعة غرداية، الجزائر	د. حبيب بوهرور، جامعة الدوحة، قطر
ا.د مليكة زغيب، جامعة قسنطينة 2، الجزائر	د. مريم شرع جامعة غرداية، الجزائر	د. عبد الله غالم، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر
أ.د الهام بحياوي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر	أ.د. أولاد حيمودة عبد اللطيف جامعة غرداية، الجزائر	D. Essia Ries Ahmed, Universiti Sains Malaysia
أ.د. علماوي أحمد، جامعة غرداية، الجزائر	ا.د. عمي سعيد حمزة جامعة غرداية، الجزائر	د. النويران ثامر، جامعة شقراء – المملكة العرآية السعودية
أ.د. طويطي مصطفى جامعة غرداية، الجزائر	أ.د. تيماوي عبد المجيد جامعة غرداية، الجزائر	د. عصام الاطرش، جامعة الاستقلال، فلسطين
د. رواني بوحفص، جامعة غرداية، الجزائر	ا.د. دحو سليمان جامعة غرداية، الجزائر	د. بابكر مبارك عثمان الشيخ ، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية
أ.د. محمد زوزي جامعة غرداية، الجزائر	د. شرقي مهدي جامعة غرداية، الجزائر	د .مصطفى عبد الله احمد القضاه، جامعة شقراء – المملكة العربية السعودية
د. ابو بكر بوسالم المركز الجامعي ميلة	أ.د. عقبة عبد اللاوي جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر	قرين ربيع، المركز الجامعي لميلة – الجزائر

ا.د. بن عبد العزيز سفيان جامعة بشار، الجزائر	أ.د. على بن ضب، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر	أ.د. فوزي محيريق جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر
د.أحسينة خليفة جامعة ابن الطفيل المغرب	د.المحياوي صباح نوري عباس مجلس الخدة العامة العراق	د.بوهراوة سعيد GLOBAL UNIVERSITY OF ISLAMIQUE FINANCE MALYSIA
د.حمودة نصر الدين مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير- الجزائر	عباس بلقاسم المعهد العربي للتخطيط – الكويت	D.DORNIER Raphael Université Savoie Mont Blanc FRANCE
د. خوالد أبو بكر جامعة عنابة – الجزائر	د.سمرد نوال جامعة سيدي بلعباس – الجزائر	D.Laouisset Djamel Eddine Duy Tan University - Vietnam
د.الشكري قدري سليمان مصطفى جامعة عجلون الوطنية/ المملكة الاردنية الهاشمية	Tarek SADRAOUI UNIV Mahdia Tunisie	OUKIL Amar Sultan Qaboos University, Muscat, Oman
د.الشهوان نوفل قاسم علي مركز الدراسات الاقليمية –جامعة الموصل –العراق	د.الطالب مصطفى ولد حام جامعة نواكشوط العصرية- موريتانيا	د. النعيمي قاسم جامعة دمشق –كلية الاقتصاد + الاكاديمية السويسرية الملكية للاقتصاد والتكنولوجيا
د. نشأت ادوارد معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات – مصر.	د.رشوان عبد الرحمن الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- غزة- فلسطين	د. الشيخ بابكر مبارك عثمان جامعة نجران المملكة العربية السعودية
د.المساعيد فرحان جامعه ال البيت – المملكه الاردنيه الهاشميه	Soraya BOURROUBEY جامعة محمد بن أحمد وهرن 2 – الجزائر	ABDELKADER GUETTAF المركز الجامعي لأفلو
د.الشهوان نوفل قاسم علي جامعة الموصل- العراق	Kaya Sid ali kamel Business School Toulouse	Nawel SEMRED جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس – الجزائر
Ishaq Hacini جامعة معسكر- الجزائر	Matmar Dalila Université DE TIZI OUZOU - ALGER	Kheira Medjdoub جامعة ابن خلدون تيارت
أ.د. رحاب يوسف جامعة بني سويف ، مصر	د.الرباع جواد جامعة ابن زهر اكادير.المغرب	Derradji Raki Université de Bouira - ALGER
د.أمين هبة لقمان الجامعة التقنية الشمالية / الكلية التقنية الادارية/ الموصل- العراق	Mostefa SAIM جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان –الجزائر	SADAOUI Farid Université de Ghardai - ALGER
د.المصبح عماد الدين، كليات الشرق العربي للدراسات العليا – الرياض – العربية السعودية	د.عصام عبد الخضر سعود العباس، لجامعة المستنصرية – العراق	الصغير ميسم، جامعة سيدي بلعباس- الجزائر د.
د.جبريل وائل محمد جامعة عمر المختار – ليبيا	د.حميدات عمر، جامعة غرداية- الجزائر	د.سايح جبور علي جامعة الجزائر3 – الجزائر
د.سمية محمد مصطفي محمد الامين جامعة كسلا – السودان	د.شاهر عبيد، جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين	د.عابد محمد جامعة الأزهر –كلية الدراسات المتوسطة – مصر
د.عبد السلام مصطفى محمود، جامعة أم القرى –كلية العلوم الاقتصادية والمالية الاسلامية- المملكة العربية السعودية	د.عبد الكريم جابر شنجار العيساوي كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية العراق	د.عبدالله سراج جامعة الملك فيصل – السعودية
د.عبد الوهاب برحال جامعة جيجل – محمد الصديق بن يحي – الجزائر	د.عبدالله محمد البدارين جامعة اليرموك- الاردن	د.عزيز عادل عبدالله الجامعة التقنية الشمالية / الكلية التقنية الإدارية / الموصل – العراق
د.فدوة علي حسين العبد الجامعة التقنية الشمالية / الكلية التقنية الإدارية / الموصل – العراق	د.مجيد العكيليّ علي الجامعة المستنصرية – العراق	د.محمد الزغول، جامعة عجلون الوطنية –الاردن.
د.نشوان محمد عبد العالي عبد الرحمن جامعة الموصل- العراق .	د.مصطفى العرابي جامعة بشار- الجزائر	د.يحياوي الهام جامعة باتنة 1 الحاج لخضر- الجزائر

الرؤيـــة العـــامة

دورية أكاديمية محكمة دولية ومتخصصة، نصف سنوية، تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية .ترمي مجلة إضافات اقتصادية إلى الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة، والمراجعات العلمية في المجالات الاقتصاد والتسيير والتجارة. والمحاسبة والمالية.

اهتمـــامـــات المجلة : تعنى المجملة بنشر البحوث العلمية الرصينة في مجالات التخصص .

شروط وقواعد النشر

مجلة إضافات اقتصادية مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية دورية علمية محكمة، تصدر عن جامعة غرداية. وتُعنى بنشر البحوث العلمية وفق الضوابط والشروط الآتية:

1) تنشر المجلة البحوث العلمية الأصيلة التي تتوافر فيها شروط البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالمياً. ويتم استلام البحث المستوفي للشروط والمعايير التالية:
   - وقوع موضوع البحث ضمن إهتمامات وأهداف المجلة. .
   - التزامه بقواعد النشر المتبعة في المجلة.
2) تتمثل العناصر الرئيسية التي يجب أن يرتكز عليها أي بحث في:
   - عنوان البحث وملخصا عنه .
   - مقدمة أو خلفية موضوع البحث وأدبياته ومسوغاته وأهميته.
   - مشكلة البحث وتحديد عناصرها وربطها بالمقدمة.
   - منهجية البحث المناسبة لطبيعة المشكلة البحثية وتتضمن الإجراءات والبيانات الكمية أو النوعية التي مكنت الباحث من معالجة المشكلة البحثية ضمن محددات وافتراضات بحثية واضحة.
   - خاتمة تتضمن تلخيصاً للموضوع، والنتائج التي تم التوصل إليها (نتائج البحث ومناقشتها مناقشة علمية مبنية على إطار فكري متين يعكس تفاعل الباحث مع موضوع البحث من خلال ما يتوصل اليه الباحث من استنتاجات وتوصيات مستندة إلى تلك النتائج).
3) يجب أن لا يكون المقال منشوراً أو مقدماً للنشر لدى جهة أخرى.
4) تقبل المجلة المقالات المكتوبة باللغة العربية، الفرنسية أو الإنجليزية على أن يرفق المقال بملخصين، أحدهما باللغة العربية، وأن لايتجاوز كل ملخص 150 كلمة. كما يجب أن يتضمن ملخصي المقال على: (الإشكالية، المنهجية المتبعة، أهمية المقال والأهداف المرجوة من خلاله).
5) يرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية لا تقل عن 5 كلمات ترتب هجائياً، بالإضافة للتصنيف حسب نظام JEL (***Journal of Economic Literature*** **(JEL) Classification**)، الصادر عن الجمعية الأمريكية للاقتصاد (***American Economic Association – AEA***) ، والذي يوضع بعد الكلمات المفتاحية لكل ملخص.
6) يكون المقال في حدود 20 صفحة، بما فيها الجداول والأشكال والمراجع والملاحق (إن وجدت).
7) تكتب كل المقالات المقدمة ببرنامج (MS Word)؛
8) بالنسبة للمقالات المكتوبة باللغة العربية: تكتب بخط (Traditional Arabic) حجم14، وحجم 12 بالنسبة للهوامش.
9) بالنسبة للمقالات المكتوبة بلغة أجنبية: تكتب بخط (Times New Roman)حجم12، و10 للهوامش.
10) تكتب العناوين بخط غامق، ومسافة 1 بين الأسطر.

11) يكون التهميش في آخر المقال (Notes de fin) بطريقة آلية.

12) تتضمن الورقة الأولى عنوان المقال، اسم الباحث، اسم المؤسسة التي ينتمي إليها وبريده الالكتروني.

13) تدوين المراجع يكون في آخر المقال باعتماد أسلوب "هارفارد" (أنظر الرابط http://www.emeraldgroup publishing.com/portal/ar/authors/harvard/2.htm)، وذلك بإدراج إحالة (Notes de fin) في قلب النص، كما يمكن ذكر صاحب المرجع والسنة بين قوسين في قلب النص، على أن يُدون المرجع كاملا في قائمة المراجع.

14) قبول المقال للتحكيم مرهون بالالتزام الكامل بشروط النشر المذكورة أعلاه. كما يجب على الباحثين الاستعانة بالقالب النموذجي للمقالات (Template) الخاص بمجلة إضافات اقتصادية.

15) يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء تعديلات شكلية على المقالات دون المساس بمضمونها متى لزم الأمر.

16) ترسل المقالات إلى عنوان المجلة الالكتروني: **(journal.additions@gmail.com)**.

17) يخضع البحث المرسل إلى المجلة إلى تحكيم أولي من قبل هيئة التحرير لتقرير أهليته للتحكيم الخارجي، ويحق للهيئة أن تعتذر عن السير في اجراءات التحكيم الخارجي أو عن قبول البحث للنشر في أي مرحلة دون إبداء الأسباب.

18) البحث المقبول للنشر يأخذ دوره للنشر حسب تاريخ قبوله للنشر بصرف النظر عن العدد الذي تم تحديده أو العدد الذي أرسل إليه أو في أحد الأعداد التي تليه.

19) تعتذر المجلة عن عدم إعادة البحث الذي يتم ارساله إلى المجلة (بكليته أو أجزاء منه) إلى الباحث في حالة عدم قبوله للنشر في أي مرحلة من المراحل.

20) المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة.

21) ما ينشر في المجلة يعبر عن وجهة نظر الباحث (الباحثين)، ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

22) ترتب البحوث عند النشر في عدد المجلة وفق اعتبارات فنية، وليس لأي اعتبارات أخرى أي دور في هذا الترتيب، كما أنه لا مكان لأي اعتبارات غير علمية في إجراءات النشر.

مجلة إضافات اقتصادية

المجلد: 09 العدد: 02 سبتمبر 2025

المقـــــــــــالات

عنوان المقال والمؤلفين	الصفحات
الهيئة العلمية للمجلة	02
الرؤيـــــة العـــــامة	05
كلمة افتتاحية العدد د. بن أوذينة بوحفص	10
مساهمة الذكاء الاصطناعي في تحسين ودعم نمو المؤسسات الناشئة – تجربة ألمانيا - صليحة كانم و كريمة كانم	33 –11
واقع التوجه نحو الطاقات المتجددة في الجزائر خلال الفترة (2015-2022): قراءة تحليلية في بدائل التحول الطاقوي كوثر بوترعة وعويسي وردة	54 – 34
أثر هيكل رأس المال على الاداء المالي: دراسة قياسية على عينة من المؤسسات الصناعية في تلمسان خلال الفترة (2018-2022) أميرة بن خدة و فاطمة علام	76 – 55
إدارة الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي-العوامل المؤثرة في تكوينه وطرق توزيعه- دراسة حالة شركة السلامة السعودية نبيلة بوفولة	100 – 77
إدارة المخاطر لمعدل العائد باستخدام تقنية اختبارات الضغط وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) --دراسة حالة مصرف الراجحي رباحي ابراهيم، ورباحي لحسن وسالمي محمد	119 –101
استراتيجية الاستثمار في الذكاء الاصطناعي بالمؤسسات الناشئة المدرجة في السوق المالي الشركة السعودية جاهز أنموذجا وعبد الرؤوف عبادة ذهيبة بن عبد الرحمان	144 –120
التأمين التكافلي في الجزائر: بين الطموح والتطبيق – تحليل تجربتي الجزائر تكافل والجزائر المتحدة أسامة بوشريط	168 –145
التقييم المالي للبنك الوطني الجزائري (BNA) بتطبيق نماذج للتنبؤ بالفشل المالي وحتمية تسريع إجراءات الخوصصة ميلودي حورية، لسلوس مبارك	193 –169

الدعم الحكومي في الجزائر وأثره على أداء المؤسسة الاقتصادية أحمد بلالي	213 –194
الهندسة الاجتماعية بين استغلال الثغرات البشرية وبناء مجتمع واعٍ رحيمة شخوم وفاطمة زهرة عزوزة	235 –214
أهمية الموقع كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أنموذجا (دراسة نظرية تحليلية) أميرة قلقول و أميرة بحري	258 –236
تأثير المخاطرة في تحقيق أداء مستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية- فراجي محمد وعمارة شريف وياسر عبد الرحمن	283 –259
تعزيز حوكمة المالية العامة في الجزائر: استخلاص نماذج من التجارب الدولية الناجحة عبدالله سايح وعبدالمجيد بادي	303 –284
تقدير ديناميكيات أسعار الفائدة باستخدام نموذج فاسيسك (1977): دراسة تطبيقية على البيانات الأمريكية قلبازة أمال ودوار ابراهيم	320 –304
توطين منتجات التمويل البيئي الإسلامية لدعم وترقية السياحة البيئية في الجزائر شعيب فيلالي	345 –321
دور البنك المركزي و البنوك التجارية في ترقية استخدام الدفع الالكتروني في الجزائر قراءة على ضوء القانون النقدي و المصرفي 23-09 مباركة دلامي	362 –346
دور الحكومة الرقمية في تفعيل التنمية المستدامة -دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا- إلهام شيلي	381 –363
مستقبل التكنولوجيا المالية الإسلامية في الدول العربية دراسة ميدانية أسامة مفتاح تواتي وبوحفص رواني	406 –382
ملامح التحول الرقمي نحو تجسيد جامعة الجيل الرابع في الجزائر ميلود زيد الخير	421 –407
واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر في ظل التحول الرقمي خلال الفترة (2017-2023) رودي الزهرة وبن أودينة بوجفص	439 –422
واقع خدمات الرعاية في القطاع الصحي الجزائري في ظل تطبيق الرقمنة دراسة حالة مستشفى محمد بوضياف – ورقلة - رزوق هيام وحداد سفيان	458 –440
أثر التدقيق الخارجي كآلية من آليات الحوكمة على جودة القوائم المالية- دراسة استطلاعية لآراء مدققي الحسابات- أومدور سمية و بوصبع هناء	480 –459

501 –481	العوامل المؤثرة على الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF زواويد نعيمة ومهيري يونس
526 –502	دور وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز منظومة إدارة المخاطر: تحليل ميداني بالمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار -ENTP مراد حجاج وسمير بوختالة
551 –527	محاكاة الذكاء الاصطناعي في إعداد التقارير المالية عبر منصة GPT "دراسة فلسفية تحليلية حول تأثيرات التكنولوجيا على ممارسات المحاسبة" أ.مجدي عبدالسلام النجار وعبد الباسط صلاح محمد الشكري
573 –552	مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية عن طريق الرسم على النشاط المهني – دراسة حالة بلديات ولاية غرداية - النذير حاج قويدر وعبد الرحمان قويدري و محمد بن العربة
594 –574	تأثير رأس المال الفكري على كفاءة الأداء الوظيفي دراسة تطبيقية على عينة من المراكز الصحية في قطاع الرعاية الصحية الأولية بمدينة الفلوجة د.حامد جهاد دليمي الكبيسي
619 –595	رأس المال الفكري ودوره في إنشاء ودعم القيمة: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية غرداية أبوبكر صيتي و الشيخ الداوي
639 –620	أثر التسويق الإلكتروني على رضا العملاء دراسة عينة من عملاء وكالة الشلالة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة حمادي زينب، وبوزرورة ليندة
658 –640	تعزيز رضا المستخدم من خلال عدالة استرداد الخدمة في الخدمات المالية الرقمية: دراسة حالة تطبيق بريدي موب ياسر إمام علي ومحمد تربش ونبوية عيسي
682 –659	**Adoption of E-Receipts' Platform: An Extension of User Acceptance Model in Mandated Setting** Talitha Ambar Apsari, Fidiana Fidiana، Suwardi Bambang Hermanto
703 –683	**Exploring the Influence of Open Data on Sustainable Development in Rwanda Through Information Technology** Toufik HOUICHITI, Larbi GULLADEM
725 –704	**Measuring the Efficiency of Islamic Financing Modes Using Data Envelopment Analysis: Evidence from Al Salam Bank, Adrar (2020–2023)** YOUNES MOUNA
747 –726	**Testing Frankel's Monetary Model in Algeria Evidence from 1995 to 2023** Elmerahi Bachir، Benbayer Habib
766 –748	**The economic impact of the African Refining Agency on Algeria: a forward-looking vision** Fatima Belkhir
787 –767	**The Effect of Sukuk Issuance on the Domestic Investment and the Foreign Direct**

	Investment in Malaysia during 2001–2024. Azzouza Amani
808 –788	**The Impact of Electronic Payment Methods on the Financial Performance of the Economic Institution** Anichel Abdallah, Yahiaoui Hocine
826 –809	**The Impact of Artificial Intelligence Technologies on Institutional Competitive Performance From 2024 to 2034** Sayah abdallah
851 –827	**The Role of Data Analysis Using Artificial Intelligence Applications and Software in Evaluation and Guiding Financial Investment Decisions: The Case of ProPicks AI** Chaima Bounaas
867 –852	**The Contribution of Data Analysis in Bank Branch Classification. Case Study:« Société Générale Algeria »** Akila LANSEUR Sabrina BOUKELLAL.
887 –868	**extent of implementation of lean manufacturing in industrial organizations** **A case study of the cement and derivatives corporation in chlef** Phd. Benhenni Samir , Madani Djamila
907 –888	**The Influence of Reference Groups on Consumer Purchasing Behaviour: Field Study on Mobile Phone Users in Adrar City** Djilali KALOUNE
932 –908	**Creative Accounting versus Fraud: A Comparative Case Study of Motives and Indicators in the Algerian Context** Widad Benzine
957 –933	**Requirements for implementing strategic cost management methods in Algerian economic institutions** Boukhabia Salim,. Meskine Hadj
977 –958	**The Role of Financial and Accounting Disclosure in Enhancing the Performance of Economic Institutions: A Case Study.** BENABDALLAH Nour El Houda, KADRI Alaeddine, Semred Naouel
997 –978	**Analyzing Human Resource Governance Requirements from Perspective of Faculty Members at the Higher School of Management Sciences – Annaba** Ph.D student .Mahdi Rania, Dr.Gaoussi Samira

افتتاحية العدد
كلمة مدير نشر المجلة



والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وبعد :

أعزائي القراء .. من أساتذة وباحثين وطلبة ...
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته

بعون من الله وتوفيقه تم اخراج العدد الثاني من المجلد التاسع لشهر سبتمبر من عام الفين وخمسة وعشرون من مجلة اضافات اقتصادية الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية (الجزائر) عبر البوابة الجزائرية للمجلات العلمية، التي فتحت الباب للتميز وترقية البحث العلمي في الجامعات الجزائرية.

فبعد جهد جهيد وعمل متواصل تستمر شُعلة مجلة إضافات اقتصادية في إضاءة وإضافة بحوث مميزة ومتنوعة ومرافقة الباحثين والمتخصصين وطلبة دكتوراه، وتسعى كغيرها من المجلات العلمية إلى أن تتبوأ مكانةً هامة ومرموقة في صرح البحث والنشر العلمي وإنتاج المعرفة وتيسير وصولها وتداولها بين المهتمين والباحثين.

تم إخراج العدد الثاني من المجلد السابع الذي يضم عددا هاما من المقالات المميزة والمتنوعة والتي مست جوانب مختلفة اقتصادية ومالية ومحاسبية وادارية وتسويقية.

وإذ نتمنى أن تكون هذه البحوث إضافة قيمة للفكر وسرحا وفضاء علميا واسعا لاكتساب ونشر المعرفة ودافعا لمواصل السير قدما للارتقاء بالبحث العلمي إلى المستوى المطلوب من خلال الموضوعات المختلفة والبحوث المتنوعة.

كما لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أسرة المجلة وكذا الخبراء والمحكمين الذين ساهموا في تقييم واختيار أفضل الأعمال وإلى كل من ساهم في إثراء المجلة بأبحاثهم.

مدير النشر
د . بن أودينة بوحفص

مساهمة الذكاء الاصطناعي في تحسين ودعم نمو المؤسسات الناشئة – تجربة ألمانيا –

The Contribution of Artificial Intelligence to Improving and Supporting the Growth of Startups – The German Experience

صليحة كانم[*]، المقاولاتية وحوكمة المؤسسات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)،
s.kanem@univ-chlef.dz
كريمة كانم ، المقاولاتية وحوكمة المؤسسات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)،
k.kanem@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2025/07/21 تاريخ القبول: 2025/09/20 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الذكاء الاصطناعي في تحسين ودعم نمو المؤسسات الناشئة بألمانيا، وذلك من خلال الدور المحوري للذكاء الاصطناعي في التأثير على المؤسسات الناشئة من خلال تطوير حلول مبتكرة في قطاعات متعددة كالصحة، الصناعات الرقمية.

حيث تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن ألمانيا تحتل مكانة متقدمة في مختلف المؤشرات والتقارير المهتمة بمتابعة ومراقبة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وتشهد العاصمة برلين ومدينة بايرن التواجد الأكبر لعدد المؤسسات الناشئة في الذكاء الاصطناعي، حيث شكل قطاع الصناعة القطاع الأكثر استقطابا للمؤسسات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي متفوقا على كل القطاعات الأخرى، وكذلك تم التوصل إلى مساهمة الذكاء الاصطناعي في تعزيز ودعم نمو المؤسسات الناشئة في ألمانيا من خلال تزايد عدد المؤسسات في جميع القطاعات، حيث قدم لها حلولا مبتكرة تعالج تحديات حقيقة تساهم في تحقيق تطور اقتصادي واجتماعي مستدام.

كلمات مفتاحية: مؤسسات ناشئة، ذكاء اصطناعي، ألمانيا.

[*] **المؤلف المرسل.**

تصنيفات JEL : M13، O33 ، E52.

Abstract:

This study examines the impact of artificial intelligence (AI) on the growth of startups in Germany. It highlights AI's role in driving innovation in key sectors, especially healthcare and digital industries. Germany ranks among the top countries in global AI indicators. Berlin and Bavaria are identified as leading regions for AI startup activity.

The industrial sector attracts the highest number of AI startups. The study finds that AI provides innovative solutions to real challenges faced by startups. These solutions support business development and long-term sustainability. Overall, AI plays a crucial role in strengthening Germany's startup ecosystem and contributing to economic and social progress.

Keywords: Startups, Artificial Intelligence, Germany.

Jel Classification Codes: M13 ، *O33*، *E52*.

1. مقدمة:

يشهد العالم اليوم تحولات جذرية بفعل التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، التي انتقلت من كونها مفهوماً علمياً في المختبرات إلى قوة دافعة لإعادة تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي. وقد أصبح لهذه التقنيات تأثير مباشر وملموس على المؤسسات الناشئة، التي تمثل المحرك الحيوي للابتكار والنمو الاقتصادي في العديد من الدول. فالذكاء الاصطناعي، بقدراته في تحليل البيانات الضخمة، والتعلم المستمر، وأتمتة العمليات، مكّن هذه المؤسسات من تجاوز قيودها التقليدية، مثل محدودية رأس المال البشري والمادي، ليتيح لها التوسع بسرعة أكبر، وتحقيق كفاءة أعلى، والوصول إلى أسواق جديدة بموارد أقل.

ويظهر الأثر الإيجابي للذكاء الاصطناعي في المؤسسات الناشئة من خلال تحسين جودة القرارات الاستراتيجية، ودعم تطوير منتجات وخدمات موجهة بدقة لاحتياجات العملاء، وخفض تكاليف التشغيل عبر الأتمتة الذكية. كما يسهم في فتح مجالات عمل مبتكرة، مثل التجارة الإلكترونية المتخصصة، والخدمات الطبية الرقمية، وحلول النقل الذكية، وهو ما يمنح المؤسسات الناشئة القدرة على منافسة كيانات أكبر وأكثر رسوخاً في السوق. ومع ذلك، فإن الواقع يكشف أيضاً عن تحديات قائمة، مثل

ارتفاع تكاليف تبني هذه التقنيات، والحاجة إلى خبرات متخصصة، والفجوة في البنية التحتية الرقمية، ما يجعل الاستفادة الكاملة من الذكاء الاصطناعي رهينة بمدى توفر الدعم المالي والمؤسسي المناسب.

وفي هذا الإطار، تبرز ألمانيا كنموذج رائد استطاع أن يوازن بين استثمار الذكاء الاصطناعي ودعم المؤسسات الناشئة، من خلال سياسات وطنية وحاضنات أعمال ومراكز بحثية متطورة. فقد أدركت الحكومة الألمانية والقطاع الخاص أن دمج الذكاء الاصطناعي في بيئة ريادة الأعمال ليس خياراً ترفياً، بل ضرورة استراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي. وتشير المؤشرات الحديثة إلى أن هذا التوجه مكّن المؤسسات الناشئة الألمانية من تحقيق قفزات نوعية في قطاعات الصناعة، والخدمات الصحية، والبحث العلمي، رغم ما تواجهه من تحديات تمويلية.

وعليه، تنطلق هذه الدراسة من **السؤال المحوري** التالي:

كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم بشكل فعّال في دعم وتحسين نمو المؤسسات الناشئة في ألمانيا؟

ومن خلال السؤال الرئيسي يمكن طرح **الأسئلة الفرعية** التالية :

- هل هناك علاقة بين المؤسسات الناشئة والذكاء الاصطناعي؟
- ماهي العوامل التي ساهمت في تطور الذكاء الاصطناعي؟
- ما هو واقع المؤسسات الناشئة في ظل الذكاء الاصطناعي في ألمانيا؟
- ما هو تأثير الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد الألماني؟
- ما هو القطاع الأكثر استقطابا للمؤسسات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي في ألمانيا؟

– الفرضيات: من أجل الإجابة عن الأسئلة المطروحة تم وضع **الفرضيات** الأتية:

– يوجد علاقة تبادلية بين المؤسسات الناشئة والذكاء الاصطناعي، فالمؤسسات الناشئة تعتبر من أبرز الأطر التي تساعد في تجسيد الذكاء الاصطناعي. بينما الذكاء الاصطناعي يؤثر في نموذج أعمال المؤسسات الناشئة ويوفر لها فرص أكبر للنمو.

– العوامل التي ساهمت في تطور الذكاء الاصطناعي تتمثل في حجم البيانات، تطور المعدات التكنولوجية، الاستثمارات المالية الضخمة.

– تتمتع المؤسسات الناشئة في ألمانيا بقدرة عالية على تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يسهم في تعزيز تنافسيتها ونموها في السوق.

– لتطبيقات الذكاء الاصطناعي تأثير إيجابي ملحوظ على الاقتصاد الألماني من خلال تحسين الإنتاجية، وزيادة الابتكار، وخلق فرص استثمارية جديدة.

– القطاع الأكثر استقطابا للمؤسسات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي في ألمانيا هو قطاع الصناعة.

– **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

– محاولة التعرف والإحاطة بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من المؤسسات الناشئة، الذكاء الاصطناعي.

– تقديم توصيات للمؤسسات الناشئة حول كيفية تبني الذكاء الاصطناعي بشكل فعال.

– تلعب المؤسسات الناشئة دورا حيويا في تطوير وتقديم التقنيات الحديثة في مجال الذكاء الاصطناعي.

– تقديم رؤى استراتيجية للتعامل مع التحديات وتحقيق أقصى استفادة من الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الناشئة.

– **منهج الدراسة:**

من أجل معالجة الموضوع والإجابة عن الأسئلة واختبار الفرضيات تم استخدام المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل *وذلك من خلال مقاربة تحليلية لمساهمة الذكاء الاصطناعي في تحسين ودعم نمو المؤسسات الناشئة.*

منهجية الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى ما يلي:

1.مدخل عام إلى المؤسسات الناشئة:

2. الإطار النظري للذكاء الاصطناعي:

3. واقع المؤسسات الناشئة في ظل الذكاء الاصطناعي التجربة الألمانية

2. مدخل عام إلى المؤسسات الناشئة

1.2 تعريف المؤسسات الناشئة:«Start–up"

تعرف المؤسسات الناشئة في القاموس الانجليزي: "بأنها مشاريع صغيرة و كلمة «**Start–up**" يستخدم للإشارة الي الشركات الجديدة التي بدأت للتو حيث يتكون المصطلح من جزئين"**Start** "وهو

ما يشير إلى الانطلاق و "**up**"ما يشير للنمو السريع، نشأ هذا المصطلح "**Start-up**" مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية ،حيث بدأ استخدامه بالتزامن مع ظهور شركات رأس المال المخاطر التي ساهمت في دعم وتمويل الشركات الصغيرة والمبتكرة، وانتشر تدريجيا وفي الوقت الحالي يعرف القاموس الفرنسي على "أنها مؤسسات شابة مبتكرة، خاصة في مجال التكنولوجيات الحديثة". (بوالشعور، 2018، صفحة 420).

كما يعرف رائد الأعمال الشهير ستيف بلانك المؤسسات الناشئة على أنها منظمة مؤقته مصممة للبحث عن مشروع يدر الربح بشكل سريع وله تأثير على السوق الذي تود التواجد والعمل به بشكل فوري. (كمال، المجلد 07، العدد 01، 2023، صفحة 129)

و تعرف أيضا المؤسسات الناشئة "مؤسسات حديثة النشأة، تعد بمثابة كيانات شابة وطموحة في عالم الأعمال. (الحميد و حساين، 2020، صفحة 08).

وتعرف كذلك بأنها: " هي تلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال، ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيات جديدة ". (Djelti.M, Chouam, & Kourbali, 2016, p. 42)

نستنتج أن المؤسسات الناشئة هي: " مؤسسات صغيرة أو الناشئة التي تبدأ نشاطها برأس مال محدود، وتكون جديدة تماما في السوق بغض النظر عن نوعية أو مجال نشاطها".

2.2 مميزات المؤسسات الناشئة

تعتبر المؤسسات الناشئة مشاريع شابة تتسم بطابعها الإبداعي. وتتمثل أبرز خصائصها فيما يلي:

–مؤسسات حديثة العهد: تتميز بكونها في بداية مسيرتها، ولديها إمكانيات متعددة، فإما أن تنجح وتنمو لتصبح شركات رائدة، أو تتعرض للتحديات التي قد تؤدي الى إغلاقها.

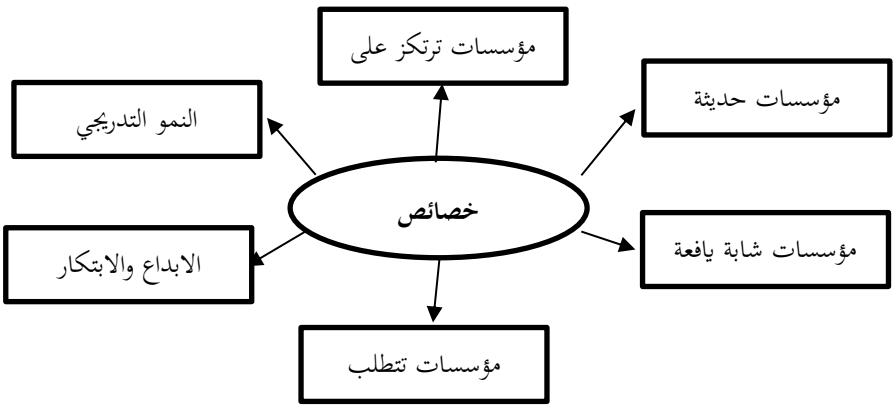
– **مؤسسات تمتلك فرصة للتطور التدريجي والنمو المستمر** : أي إمكانية نموها السريع وتحقيق إيرادات أكبر بكثير من التكاليف المرتبطة بالعمل؛ (زبيري، بن عثمان، و فخاري، 2020، صفحة 57)

–مؤسسات تتعلق بتكنولوجيا: تتميز بأنها مؤسسات تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة، وتلبي احتياجات السوق بطريقة ذكية وحديثة، بحيث يعتمد مؤسسو المؤسسات الناشئة على التكنولوجيا كمحرك للنمو والتطور، وتعمل على جذب التمويل من خلال المنصات الإلكترونية، إلى جانب الاستفادة من الدعم والمساعدة التي تقدمها حاضنات الأعمال.

–مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة: يعني أن المؤسسات الناشئة تتميز بتكلفتها المنخفضة نسبيا مقارنة بالأرباح المحتملة التي يمكن تحقيقها، وعادة ما تتحقق هذه الأرباح بسرعة؛ (بورنان و صولي، 2020، صفحة 133)

والشكل التالي يبين خصائص المؤسسات الناشئة:

الشكل 1: خصائص المؤسسات الناشئة



المصدر: مرباح طه ياسين، بوسالم أبو بكر، عيسات فاطمة الزهراء، "المؤسسات الناشئة بين آلية الدعم وواقع الإدارة في الجزائر"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03 ،2021، صفحة 427.

3. الإطار النظري للذكاء الاصطناعي

يعتبر الذكاء الاصطناعي أحد أعمدة التكنولوجيا الحديثة، حيث يسهم في إحداث تغييرات جذرية في طريقة معالجة البيانات واتخاذ القرارات، حيث يركز على تمكين الآلات من أداء وظائف تتطلب ذكاء بشريا مثل التعلم والاستنتاج، ويعد محركا رئيسيا للابتكار.

1.3 تعريف الذكاء الاصطناعي

في هذا السياق قدم العديد من المفكرين والباحثين جملة من المفاهيم الحديثة عن موضوع الذكاء الاصطناعي تجلت في:

– " هو قدرة الآلة على محاكاة العقل البشري وطرق عمله، بما في ذلك التفكير والاكتشاف والاستفادة من التجارب السابقة، منذ منتصف القرن العشرين، شهدت الحواسيب تطورا ملحوظا، حيث أثبتت قدرتها على أداء مهام أكثر تعقيدا مما كنا نتوقع، وعلى الرغم من العديد من الإيجابيات مثل سرعة المعالجة وسعة التخزين العالية. (شيلي، 2023، الصفحات 84-85)

– **ويعرف أيضا على أنه**" آلة تقوم بإدخال البيانات من العالم الحقيقي، ومعالجتها واتخاذ قرارات محددة نتيجة لذلك من أجل تحقيق هدف وتشمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي اليوم قيادة السيارات، روبوتات الدردشة، والتعرف على الصور بالإضافة إلى تمييز الأصوات ". (lBelharet & Urmila, 2020, p. 07)

– **كما يمكن تعريفه**" هو علم وهندسة صنع الآلات الذكية، وخاصة برامج الحاسوب الذكية، حيث أنها مرتبطة بالمهمة المماثلة المتمثلة في استخدام أجهزة الكمبيوتر لفهم الذكاء البشري، ولكن ليس من الضروري أن يقتصر على الأساليب التي يمكن ملاحظتها بيولوجيا. (Mccarthy, 2004, p. 02)

نستنتج أن الذكاء الاصطناعي هو" القدرة التي تمكن الآلة من محاكاة وتقليد العقل البشري مثل التفكير، الاستكشاف، وتطبيقها في حل المشكلات واتخاذ عملية القرار.

2.3 خصائص الذكاء الاصطناعي: يتمتع الذكاء الاصطناعي بخصائص عديدة، تجعله استثمارا مثمرا في العديد من المجالات: (Laskowski, 2024)

– يمكن تطبيق الذكاء الاصطناعي على الأجهزة والآلات، مما يتيح لها القدرة على التخطيط وتحليل المشكلات استنادا الى المنطق.

–القدرة على تمييز الأصوات والكلام، الى جانب إمكانية تحريك الأشياء.

– الأجهزة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي قادرة على فهم المدخلات وتحليلها بدقة عالية، مما يمكنها من تقديم مخرجات فعالة.

– يمكن التعلم المستمر من خلال آلية ذاتية لا تتطلب مراقبة أو اشراف، مما يسمح بتحقيق تطور مستمر.

– المعالجة الفعالة لكميات كبيرة من المعلومات والبيانات.

– القدرة على ابتكار حلول لمشكلات غير تقليدية باستخدام قدراته المعرفية.

3.3. أبعاد الذكاء الاصطناعي

تتمثل أبعاد الذكاء الاصطناعي في ما يلي: (Deutschland, Strategie Künstliche Intelligenz der Bundesregierung – Fortschreibung 2020):

–البعد المعرفي (Kognitive Dimension)

يشير هذا البُعد إلى قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي على تقليد القدرات العقلية للإنسان، مثل التفكير، الفهم، حل المشكلات واتخاذ القرار. فالنظام "يتعلم" كيف يفكر أو يتصرف بناءً على ما يتلقاه من بيانات، ما يجعله يبدو وكأنه "يعقل" أو "يستنتج."

–البُعد التقني – التحليلي (Technisch-analytische Dimension)

يركز هذا البُعد على الجانب البرمجي والتقني، ويشمل خوارزميات الذكاء الاصطناعي، تقنيات التعلم الآلي، تحليل البيانات الضخمة، ومعالجة البيانات بشكل دقيق. هذه الأسس التقنية هي ما تمنح النظام القدرة على الأداء الذكي.

–البُعد التواصلي (Kommunikative Dimension) يُعنى هذا البُعد بقدرة الذكاء الاصطناعي على التفاعل والتواصل مع الإنسان. ويشمل فهم اللغة الطبيعية، توليد النصوص، الترجمة، والتفاعل الصوتي، ما يعزز إمكانية التعاون بين الإنسان والآلة في بيئة عمل واحدة.

–البُعد الاجتماعي والاقتصادي (Sozio-ökonomische Dimension)

يشير إلى التأثيرات التي يحدثها الذكاء الاصطناعي على المجتمع وسوق العمل، مثل: تغير طبيعة الوظائف، خلق مهن جديدة، تقليص التكاليف، زيادة الإنتاجية.

–البُعد الأخلاقي والقانوني (Ethisch-rechtliche Dimension)

هو البُعد الذي يطرح إشكاليات مثل حماية البيانات، الخصوصية، الشفافية، المسؤولية القانونية في حال وقوع خطأ من النظام الذكي، وضمان ألا ينتهك الذكاء الاصطناعي حقوق الإنسان.

4.3 العوامل التي ساهمت في تطور الذكاء الاصطناعي

ومن بين العوامل التي ساهمت في تطوير الذكاء الاصطناعي نذكر ما يلي:

– **حجم البيانات:** على مدار العقود الماضية أصبحت البيانات تشكل محورا رئيسيا في شتى الأنشطة، وأصبح التنافس على السيطرة والحصول على البيانات من المصادر المتنوعة يشكل تحديا حقيقيا، وذلك لما للبيانات من أهمية استراتيجية في عملية اتخاذ القرار. هذا الأمر ساعد على تطوير وتبني أنظمة الذكاء الاصطناعي، ويشير (EL-Had.M, pp. 124-132) أن الذكاء الاصطناعي استفاد من الحجم الضخم للبيانات لتطوير من قدراته على التعلم والتفاعل بشكل أكثر كفاءة وفعالية. وهذا بدوره ما شجع المنظمات والدول على زيادة حجم الاستثمارات لتحقيق أقصى استفادة من مميزات الذكاء الاصطناعي في التعامل مع حجم البيانات المتوفرة.

– **تطور المعدات التكنولوجية:** لقد ساهم تطور المعدات التكنولوجية وخاصة أجهزة الحاسوب في التسريع من عملية تطوير الذكاء الاصطناعي فالأجهزة التكنولوجية أصبحت مصممة بطريقة ذكية وأصبح لديها القدرة على أداء المهام بشكل أفضل.

– **الاستثمارات المالية الضخمة:** بدون أدنى شك شكل الذكاء الاصطناعي مجالا مهما للجذب الاستثمارات سواء على الصعيد العام أو الخاص، حيث تم تخصيص حجم كبير من الأموال للتطوير من البنية التقنية والتحتية لمواكبة التغييرات الحاصلة في بيئة الأعمال وهذا بدوره ما انعكس يشكل مباشر على زيادة من انتشار الذكاء الاصطناعي.

5.3. المقارنة بين حالة المؤسسات الناشئة قبل وبعد ظهور الذكاء الاصطناعي

شهد العالم تحوّلًا جذريًا في طريقة عمل المؤسسات الناشئة(Startups) ، خاصة بعد بروز تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) وانتشارها الواسع بعد عام 2015. هذه التقنيات لم تكن مجرد أدوات تقنية، بل شكّلت ثورة معرفية غيرت أساليب العمل والابتكار والتوسع.

- **قبل ظهور الذكاء الاصطناعي (ما قبل 2015)**: في تلك الفترة، كانت المؤسسات الناشئة تعتمد على منهجيات تقليدية، تعاني من ضعف الأدوات التحليلية ومحدودية الموارد، ويمكن تلخيص خصائصها فيما يلي: (Bitkom, 2014)

الجدول 1: يبين حالة المؤسسات الناشئة قبل ظهور الذكاء الاصطناعي قبل 2015

البُعد	الوضع قبل 2015
التحليل واتخاذ القرار	يعتمد على التجربة الشخصية أو أدوات تحليل تقليدية) مثل(Excel ، دون وجود خوارزميات تنبؤية.
الكفاءة التشغيلية	أداء المهام يتم يدويًا، مع معدلات بطء وتكرار أخطاء بشرية.
التسويق والمبيعات	حملات تسويقية عامة غير موجهة، دون استهداف ذكي للعملاء.
إدارة الموارد البشرية	الحاجة إلى فرق عمل كبيرة لتسيير العمليات البسيطة.
الابتكار	يقتصر على المنتج أو الخدمة نفسها، دون توظيف أدوات ذكية لتحسين التجربة أو التخصيص.
التوسع	صعب وبطيء، مرتبط بإمكانيات مالية وبشرية مرتفعة.
البيانات	تُجمع بشكل عشوائي أو بدائي، دون استغلال استراتيجي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على Bitkom , Digitale Transformation: Herausforderungen für junge Unternehmen , 2024.

- **بعد انتشار الذكاء الاصطناعي (2015 – إلى اليوم)**: مع تطور الذكاء الاصطناعي وظهور أدوات مثل التعلم الآلي، معالجة اللغة الطبيعية، وتحليل البيانات الكبيرة، تغيّر المشهد كليًا: (Deutschland, Strategie Künstliche Intelligenz der Bundesregierung – Fortschreibung 2020)

الجدول 2: يبين حالة المؤسسات الناشئة بعد ظهور الذكاء الاصطناعي بعد 2015

البُعد	الوضع بعد 2015
التحليل واتخاذ القرار	يُعتمد على أدوات ذكاء اصطناعي قادرة على تقديم توصيات مبنية على تحليل بيانات ضخم (Big Data) في الوقت الفعلي.
الكفاءة التشغيلية	الأتمتة تحل محل العمليات اليدوية (مثل المحادثات الآلية، المعالجة التلقائية للفواتير)، مما يقلل التكاليف والأخطاء.

التسويق والمبيعات	تسويق ذكي موجه قائم على تحليل سلوك العملاء وتوقع احتياجاتهم.
إدارة الموارد البشرية	خفض الحاجة إلى اليد العاملة في المهام الروتينية، مع التركيز على المهارات التحليلية والإبداعية.
الابتكار	دمج الذكاء الاصطناعي في المنتج أو الخدمة نفسها (مثال: تطبيقات صحية ذكية، حلول مالية مؤتمتة).
التوسع	أسرع وأرخص، بفضل الأتمتة، وتحسين الكفاءة، والوصول العالمي الرقمي.
البيانات	تُجمع وتُحلل بشكل استراتيجي، وتُستخدم لاتخاذ قرارات دقيقة ومخصصة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Bundesregierung der Bundesrepublik Deutschland **(2020).**
„Strategie Künstliche Intelligenz der Bundesregierung – Fortschreibung 2020".

نستنتج **قبل الذكاء الاصطناعي** :أن المؤسسات الناشئة تواجه صعوبة في النمو، وكانت تقنياتها محدودة، تعتمد على كثافة العمل البشري وضعف القدرة التحليلية. **بعد الذكاء الاصطناعي** :تحولت المؤسسات الناشئة إلى كيانات أكثر ذكاءً ومرونة، تعتمد على المعالجة الآلية، التسويق الذكي، والتوسع الرقمي الفعال. الذكاء الاصطناعي لم يكن مجرد أداة تكميلية، بل أصبح أحد أركان النجاح والاستمرارية في بيئة الأعمال الحديثة.

4. واقع المؤسسات الناشئة في ظل الذكاء الاصطناعي التجربة الألمانية

تعتبر ألمانيا من الدول الرائدة وهذا ما تؤكده المؤشرات المتنوعة التي تصف مستوى تقدم والرفاهية في شتى المجالات على مستوى العالم، حيث تبين المؤشرات أن ألمانيا تحتل مركزا مميزا ومتقدما في المجال الاقتصادي، التكنولوجي، التعليمي، الصحي، البنية التحتية، الصناعة وغيرها من المجالات والقطاعات الأخرى.

وبسبب طبيعة اقتصادها القائم على المؤسسات والابتكار والتقدم التكنولوجي، أخذ الذكاء الاصطناعي حيزا كبيرا من الاهتمام والاستثمار سواء كان ذلك من القطاع العام أو الخاص.

1.4 مقومات الذكاء الاصطناعي في ألمانيا

بشكل عام تتمتع ألمانيا بنظام بيئي يعتبر من بين الأفضل في العالم بالنسبة للمنظمات الاقتصادية، حيث يقوم هذا النظام على التكامل وتقديم القيمة المضافة كل حسب تخصصه، وهذا ما ينطبق على مفهوم

الذكاء الاصطناعي، ويمكن استعراض أبرز مكونات النظام البيئي للذكاء الاصطناعي في ألمانيا على النحو التالي:

– **البحث والتطوير**: ينظر لألمانيا كنموذج دولي في مجال البحث والتطوير، حيث تولي البلاد أهمية كبيرة لعملية البحث والتطوير من خلال ضمان كل التسهيلات والدعم اللازم، وتساهم الحكومة الفيدرالية بشكل سنوي في تمويل الأبحاث والمؤتمرات المخصصة للذكاء الاصطناعي، فالأرقام تشير أن الحكومة ساهمت بميزانية قدرها 500 مليون يورو لتمويل أبحاث والمراكز وهيئات الذكاء الاصطناعي على مدار 30 سنة الماضية، كما لا تتوانى المؤسسات الاقتصادية الكبرى والتابعة للقطاع الخاص في دعم وتمويل البحث العلمي بشكل عام والأبحاث المتخصصة في الذكاء الاصطناعي بشكل خاص، (Harhoff.D, Heumann, Jentzsch, & Lorenz, 2018) كما تم التوجه نحو انشاء مراكز علمية وبحثية متخصصة في الذكاء الاصطناعي فتم إنشاء 6 مراكز متخصصة وربطها بالجامعات الكبرى على غرار جامعة دورتموند، ميونخ، برلين، درسدن ولايبزيغ، كما تملك ألمانيا استراتيجية وطنية تهدف الى زيادة التنسيق بين الجامعات والمراكز والمختبرات البحثية من أجل زيادة الجهود والتعاون في مجال البحث والتطوير الموجه للذكاء الاصطناعي وتشير الاحصائيات أن ألمانيا تعتبر من أهم خمسة دول في نشر الأبحاث العلمية المختصة بمجال الذكاء الاصطناعي. (Wohlag.S, 2020).

– **الموارد البشرية**: على مدار التاريخ تميزت ألمانيا بامتلاكها للمجتمع يتميز بالكفاءة والقدرة على صناعة المعرفة، وبفضل المستوى التعليمي والتكويني المتميز تحوز ألمانيا على أفضل الكفاءات في مختلف المجالات، حيث شكل هذا العامل فرصة قوية لانتشار ونمو تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. (Wohlang.S, 2020) كما تعتمد ألمانيا في استراتيجياتها على تطوير والاستفادة من الذكاء الاصطناعي على مواهب وكفاءات من بلدان أخرى، حيث تقدم البلاد تسهيلات وحوافز لجذب واستقطاب أفضل القدرات الممكنة، وتشير التقارير أن نسبة تركز المواهب والكفاءات المختصة في الذكاء الاصطناعي زادت بنسبة (30%) في الفترة بين 2017 – 2022 وهي ثاني أعلى نسبة في أوروبا بعد المملكة المتحدة ورابعا عالميا بعد كندا وأمريكا، وتبين التقارير أن ألمانيا تحتل المركز الثالث عالميا في مؤشر انتشار وتحكم في

مهارات ومعارف الذكاء الاصطناعي بعد كل من الهند والولايات المتحدة الأمريكية، كما تبنت الحكومة الفيدرالية عبر الجامعات زيادة تمويل المنح الجامعية للطلبة الدوليين في مجال الذكاء الاصطناعي وتمويل توظيف حوالي 100 أستاذ متخصص في الذكاء الاصطناعي بشكل خاص والتكنولوجيا بشكل عام وهذا ما يساعد البلاد على ضمان مكانة دولية مرموقة في هذا المجال.

– **البنية التقنية:** شهد الصراع على الحصول على أهم مكونات التي تساعد في بناء بنية تقنية مؤهلة لتطوير والتفاعل مع الذكاء الاصطناعي منافسة شديدة على الصعيد العالمي، حيث تأخرت نوعا ما ألمانيا في المنافسة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية غير أنها تعتبر من الدول الأوروبية التي تحتل الصدارة في هذا الشأن، حيث تتوفر على جودة أنترنت مميزة على الصعيد العالمي سواء من حيث السرعة أو حتى الثابت، وبفضل الشراكات المميزة مع عديد المؤسسات العالمية خاصة منها الأمريكية التي تزود السوق الألماني بعديد الشرائح والمعدات الحساسة التي تشكل محور رئيسي في تطوير الذكاء الاصطناعي على غرار وحدات المعالجة، المنصات السحابية، وحدات التعلم الألي، وغيرها من العوامل الأخرى التي منحت فرصة كبيرة للمؤسسات بكل أنواعها وبما فيها تلك الناشئة منها فرصة للاستغلال قدرات ومميزات الذكاء الاصطناعي في بناء وتطوير الأعمال. (Harhoff.D, Heumann, Jentzsch, & Lorenz, 2018)

– **التمويل والاستثمار:** يشهد قطاع المؤسسات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي طفرة كبيرة في جذب الاستثمارات والتمويلات، وبفضل بيئة الأعمال التنافسية التي توفرها ألمانيا، تتنوع مصادر الأموال بين القطاع العام والخاص بالإضافة للأموال المحلية أو حتى الأجنبية، فعلى صعيد القطاع العام خصصت الدولة مبلغ 500 مليون يورو منذ 2019 والى غاية سنة 2025 لتمويل كل المشاريع المتعلقة بالذكاء الاصطناعي سواء كانت مشاريع بحثية، مؤسسات وغيرها، كما تم الإعلان أن حجم تمويل والاستثمار العام سيتجاوز 3 مليار يورو لتنفيذ الاستراتيجية المعلن عنها في جوان 2018 ، وسيخصص جزء منها لتطوير البنية التحتية والتقنية، دعم مراكز التنمية وحاضنات الأعمال المتخصصة في الذكاء الاصطناعي.

وشهدت سنة 2021 أكبر استثمارا مالي في مؤسسة ناشئة في ألمانيا وأروبا وثالثا عالميا، حيث تم ضخ استثمارات بقيمة 1.2 مليار دولار في مؤسسة (celonis) وهي مؤسسة مختصة في مجال الأعمال حيث تقدم خدمات الاستشارات والبيانات من خلال الاعتماد على الذكاء الاصطناعي. وبلغت استثمارات القطاع الخاص في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي سنة 2022 أكثر من 2.35 مليار دولار، حيث احتلت ألمانيا وفقا لهذا المؤشر المركز السابع عالميا والثاني أوربيا، وساهمت تلك الاستثمارات في ظهور 41 مؤسسة ناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي، فيما بلغ حجم الاستثمارات منذ سنة 2013 الى غاية سنة 2022 حوالي 7 مليار دولار وتبين الأرقام الوارد أن حجم الأرقام يتزايد بشكل مستمر ومن المتوقع أن تستمر في الارتفاع على المدى المتوسط والبعيد خاصة مع التوقعات التي تشير إلى أن الذكاء الاصطناعي سيكون محورا أساسي لمختلف الأنشطة في ألمانيا.

الميثاق الأخلاقي: منذ ظهور استراتيجية تطوير الذكاء الاصطناعي سنة 2018 كان هناك نقاش واسع خاصة في المجالس التشريعية والقانونية على ضرورة ضبط استعمال الذكاء الاصطناعي من خلال الاستفادة من مزاياه وتقليل من عيوبه، حيث حث مجلس الأخلاق الألماني على ضرورة توفير ميثاق شامل يحدد مسؤولية المؤسسات والأفراد في استعمال هذا النوع من التكنولوجيا، كما طلب المجلس من الحكومة ضمان أن الذكاء الاصطناعي لن يقلل من فرص الانسان في التطور والازدهار، وينص الميثاق الأخلاقي المنظم للعمل واستعمال الذكاء الاصطناعي على أن المؤسسات يجب أن تأخذ في حسبانها مجموعة من العوامل لعل أبرزها التأثير الاجتماعي ، بروتوكولات أمان البيانات، الثقة، احترام سلوكيات، دعم الثقافة، الاستدامة البيئية.

– دعم الدولة: من أجل التسريع في عملية احتضان تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي قدمت الحكومة الألمانية كل التسهيلات اللازمة، حيث كانت البداية مع اطلاق استراتيجية الذكاء الاصطناعي سنة 2018، والتي دعمتها بتمويل إنشاء مركز البيانات الرقمي لتعزيز التعاون بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الكبيرة والمؤسسات البحثية، حيث يوفر هذا المركز موارد، إرشادات وفرص شبكية محددة لمؤسسات الذكاء الاصطناعي، مما يعزز بيئة ملائمة للنمو والتطور، كما أعلنت الحكومة بأنها سوف تقدم

منحة البداية للمؤسسات الناشئة، وهي عبارة عن برنامج يوفر دعما ماليا للمؤسسات الناشئة المبتكرة، بما في ذلك تلك التي تعمل في قطاع الذكاء الاصطناعي، وتساعد هذه المنحة في تغطية نفقات التشغيل خلال مراحل البداية لتطوير الأعمال، مما يتيح للمؤسسات الناشئة التركيز على تطوير المنتج ودخول السوق. كما أعلنت الحكومة أنها سوف تطلق استراتيجية 2025، وتركز هذه الاستراتيجية على دعم التكنولوجيا المتقدمة وخاصة الذكاء الاصطناعي عبر دعم مشاريع البحث والتطوير لزيادة الابتكارات في هذا المجال، كما سيتم توفير فرص تمويلية عديدة من جهات حكومية على غرار وزارة التعليم والبحث ووزارة الاقتصاد والطاقة للمؤسسات الناشئة من أجل المساهمة في إنجاح مختلف المشاريع. (Alfen.N, 2024-10-22)

2.4 مساهمة الذكاء الاصطناعي في دعم المؤسسات الناشئة في ألمانيا

بعد التعرف على أبرز مقومات والعوامل التي ساعدت على احتضان وانتشار الذكاء الاصطناعي في ألمانيا سيتم عبر هذا الجزء من الدراسة التعرف كيف ساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز نمو ودعم المؤسسات الناشئة في ألمانيا وذلك على النحو التالي:

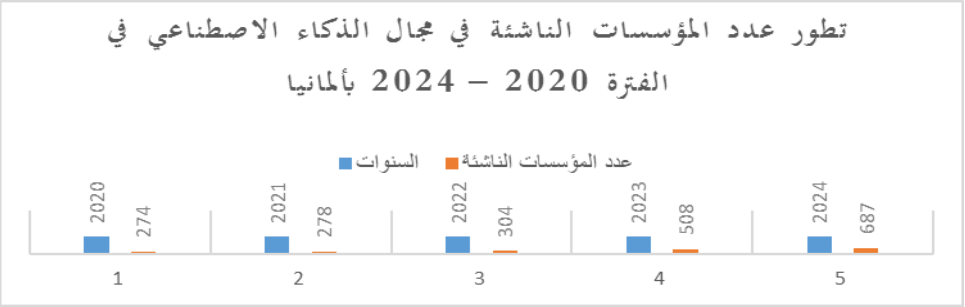
نمو المؤسسات الناشئة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي: تبين الأرقام أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تشكل فرصة ومحرك كبير للمساهمة في إنشاء المؤسسات، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الجدول 3: تطور عدد المؤسسات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي في الفترة 2020 – 2024 بألمانيا

السنوات	عدد المؤسسات الناشئة
2020	274
2021	278
2022	304
2023	508
2024	687

المصدر- https://www.appliedai-institute.de/en/hub/2024-ai-german-startup-landscape

الشكل 2: تطور عدد المؤسسات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي في الفترة 2020 – 2024 بألمانيا



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EXCL

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قطاع المؤسسات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي بألمانيا يشهد نموا ملحوظا عام بعد عام اخر، حيث كان عدد المؤسسات في سنة 2020 يقدر 274 مؤسسة، و ارتفع بنسبة 12 % ليصل 278 بنهاية سنة 2021، استمر هذا الاتجاه التصاعدي ليبلغ العدد 304 مؤسسات في سنة 2022، أما في سنة 2023 بلغت 508 مؤسسة ناشئة، أما معدل النمو بلغ 67% ، أما في السنة الأخيرة 2024 شهدت قفزة نوعية 687 مؤسسة ناشئة وبنسبة نمو تقدر 35 %، حيث بقت منها فقط 49 مؤسسة حيث خرجت من التصنيف 41 مؤسسة لأسباب مختلفة سواء بسبب الاستحواذ (17%) التصفية والافلاس (10%).

تعتبر ألمانيا من أكثر الدول في العالم التي تحقق نسبة نمو عالية في ظهور المؤسسات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي كما أنها تعتبر من أفضل الدول في معدل نجاح واستمرار هذا النوع من المؤسسات.

3.4 التوزيع الجغرافي للمؤسسات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي داخل ألمانيا لسنة 2024

تمثل ألمانيا واحدة من أبرز الدول الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث يشهد القطاع نموا ملحوظا في مختلف المناطق، حيث يتوزع نشاط المؤسسات الناشئة المتخصصة في الذكاء الاصطناعي بشكل متفاوت جغرافيا مع تركيز ملحوظ في المدن الكبرى والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول 4: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي داخل ألمانيا لسنة 2024

المدن	التوزيع الجغرافي
برلين	100
بايرن	63
سارلاند	13
بادن فورتمبيرغ	12
ساكسونيا	0

المصدر: https://www.appliedai-institute.de/en/hub/2024-ai-german-startup-landscape

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن توزيع المؤسسات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي سيطرة العاصمة برلين المرتبة الأولى ثم تليها

بايرن في المرتبة الثانية وتليها باقي المدن، كما نلاحظ وجود تباين كبير بين الولايات الفيدرالية في ألمانيا، حيث أن العاصمة برلين ومدينة بايرن يسيطرون على أكثر من نصف عدد المؤسسات الناشئة، ويرى بعض المحليين ان سبب في التوزيع الغير متوازن راجع لتعداد الجغرافي للمدن الكبرى على غرار برلين وبايرن وتوفر رأس المال المخاطر وفرص تمويلية أكبر في المدن الكبرى مقارنة بباقي المناطق. بينما مدينة ساكسونيا ضعف في عدد المؤسسات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي على أساس نصيب الفرد.

4.4 توزيع المؤسسات الناشئة في الذكاء الاصطناعي وفقا للقطاعات

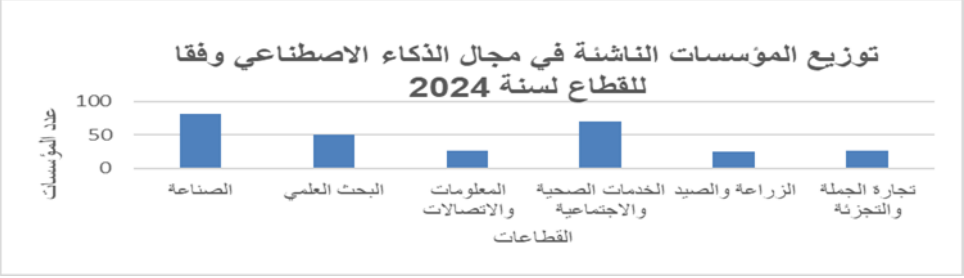
شهدت المؤسسات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي بألمانيا توسعا ملحوظا عبر مختلف القطاعات، حيث أصبحت تتواجد في قطاع التعليم، الصحة، الاتصالات، الزراعة، الصناعة وغيرها من المجالات المتعددة، ويمكن توضيح توزيع هذه المؤسسات الناشئة على القطاعات المختلفة كما يلي:

الجدول 5: توزيع المؤسسات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي وفقا للقطاعات لسنة 2024

القطاعات	عدد المؤسسات
الصناعة	82
البحث العلمي	51
المعلومات والاتصالات	27
الخدمات الصحية والاجتماعية	70
الزراعة والصيد	25
تجارة الجملة والتجزئة	26

المصدر: https://www.appliedai-institute.de/en/hub/2024-ai-german-startup-landscape

الشكل 3: توزيع المؤسسات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي وفقا للقطاع لسنة 2024



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EXCL

يوضح الشكل أعلاه توزيع المؤسسات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي وفقا للقطاعات لسنة 2024 حيث نلاحظ ان القطاع الذي استفاد بشكل أكبر من ظهور المؤسسات الناشئة المعتمدة على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي هو قطاع الصناعة بعدد مؤسسات يتجاوز 82 مؤسسة السبب الذي أدى الى احتلال قطاع الصناعة الصدارة هو الدعم الحكومي من خلال تقديم حوافز للمؤسسات الناشئة للعمل في مجالات الابتكار الصناعي، توافر البنية التحتية، وجود الكفاءات البشرية، فيما جاء قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية في المركز الثاني، بينما تتراوح العدد الباقي بشكل متقارب لعل أبرز قطاع المعلومات

والاتصالات، تجارة الجملة والتجزئة، الزراعة والصيد، وتؤكد هذه الاحصائيات على تنوع الكبير في القطاعات التي يظهر فيها هكذا نوع من المؤسسات.

5.4 تأثير الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد الألماني

إن تأثير الذكاء الاصطناعي بشكل عام يتجاوز التأثير في نموذج الأعمال الخاص بالمؤسسات الناشئة، حتى وان كانت المؤسسات الناشئة من أكبر المجالات التي استفدت هن هذه التكنولوجيا حيث تبين الأرقام أن حجم القوى العاملة في المؤسسات الناشئة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي ارتفع الى 0.98 % مع نهاية سنة 2022 لتحتل بذلك ألمانيا المركز التاسع عالميا والذي تحتل فيه الولايات المتحدة الأمريكية الريادة بأكثر من 2 %، حيث تفيد التقارير أن الذكاء الاصطناعي سيساهم في زيادة حجم الناتج الوطني الخام بحوالي 13% ، وهذا ما سيسمح بتعزيز مكانة ألمانيا الاقتصادية في أوروبا والعالم، حيث من المتوقع أن يضمن الذكاء الاصطناعي تأثيرا على الاقتصاد بحوالي 480 مليار يورو، منها 150 مليار يورو كمداخيل و 330 مليار يورو كترشيد وتقليل من التكاليف في الفترة الممتدة منذ 2019 الى غاية سنة 2025، وذلك بفضل المميزات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي. (pfanner.S, strodtkotter, & Riegel, 2019)

6.4 صعوبات المؤسسات الناشئة الألمانية تمويلا

تواجه المؤسسات الناشئة الألمانية صعوبات كبيرة في الحصول على أموال المستثمرين وبحسب تقديرات شركة رأس المال الاستثماري في تقريرها الجديد عن وضع المؤسسات الناشئة والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول 6: بين رأس المال الاستثماري في ألمانيا

السنوات	رأس المال الاستثماري
2023	7.1 مليار دولار
2024	6.7 مليار دولار

المصدر: https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2024/11/19/

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال الاستثماري في سنة 2023 بلغ 7.1 مليار دولار بينما في سنة 2024 بلغ 6.7 مليار دولار وهو أدنى مبلغ مقارنة بالعام الماضي والذي كان يعتبر بالفعل عاما صعبا.

5. خاتمة

من خلال ما تم عرضه، يتضح بجلاء أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد تقنية مساندة، بل أصبح عنصرًا استراتيجيًا محوريًا في مسار تطوير ودعم نمو المؤسسات الناشئة، حيث يفتح أمامها آفاقًا واسعة لتبني حلول مبتكرة قادرة على معالجة تحديات واقعية ومعقّدة، بما ينعكس إيجابًا على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وقد برزت التجربة الألمانية مثالًا رائدًا في هذا المجال، حيث استطاعت المؤسسات الناشئة هناك توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتطوير تطبيقات متقدمة في مجالات متعددة، بدءًا من تحسين كفاءة العمليات الصناعية عبر الأتمتة الذكية والتحليل التنبؤي، مرورًا برفع جودة الخدمات الصحية من خلال التشخيص المبكر، وصولًا إلى تطوير أنظمة نقل ذكية تُحسن السلامة والكفاءة في آن واحد. وتعزز هذه الجهود مبادرات وطنية طموحة، على غرار استراتيجية الذكاء الاصطناعي الألمانية، التي تهدف إلى ترسيخ مكانة ألمانيا كأحد المراكز العالمية المبتكرة في هذا المجال، من خلال تمكين المؤسسات الناشئة من اكتشاف وتنفيذ حلول متطورة قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية المعقدة، وجعلها قوة دافعة أساسية في صياغة ملامح مستقبل الذكاء الاصطناعي على المستوى العالمي.

– النتائج المتوصل إليها

– تحتل ألمانيا مكانة متقدمة في مختلف المؤشرات والتقارير المهتمة بمتابعة ومراقبة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

– تزايد ملحوظ في عدد المؤسسات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي في السنوات الأخيرة حيث بلغت في سنة 2024 حوالي 687 مؤسسة ناشئة.

– تشهد العاصمة برلين التواجد الأكبر لعدد المؤسسات الناشئة في الذكاء الاصطناعي حوالي 100 مؤسسة.

– شكل قطاع الصناعة القطاع الأكثر استقطابا للمؤسسات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي متفوقا على كل القطاعات الأخرى حيث تجاوز 82 مؤسسة ناشئة، بما فيها الخدمات الصحية والاجتماعية ، البحث العلمي ، المعلومات والاتصالات، تجارة الجملة والتجزئة، الزراعة والصيد.

– انخفاض رأس المال الاستثماري في سنة 2024 حيث بلغ 6.7 مليار دولار مقارنة بسنة 2023 الذي قدر بـ 7.1 مليار دولار وهذا الانخفاض أدى إلى صعوبة تمويل المؤسسات الناشئة في أمانيا.

– ساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز ودعم نمو المؤسسات الناشئة في ألمانيا من خلال تزايد عدد المؤسسات في جميع القطاعات، حيث قدم لها حلولا مبتكرة تعالج تحديات حقيقة تساهم في تحقيق تطور اقتصادي واجتماعي مستدام.

– المقترحات

من خلال النتائج التي توصلنا إليها من هذا البحث يمكننا تقديم بعض الاقتراحات:

–معالجة معوقات تبني الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الجزائرية، وذلك من خلال تبني خطط عملية لمواجهة التحديات المرتبطة بنقص البنية التحتية الرقمية، وندرة الكفاءات، وصعوبة التمويل، بالاستناد إلى حلول ألمانية ناجحة مثل الاستثمار في تحديث الشبكات الرقمية وإنشاء مراكز تدريب وطنية متخصصة.

–إطلاق برامج تبادل معرفي وتدريب موجه مع ألمانيا بحيث تنظيم برامج زمالة وتدريب عملي تسمح لرواد الأعمال الجزائريين والباحثين الشباب بالانضمام مؤقتًا إلى مؤسسات ناشئة ومراكز بحث ألمانية متخصصة في الذكاء الاصطناعي، بما يسهم في نقل الخبرات المباشرة إلى السوق المحلي.

–إنشاء منصات رقمية مشتركة للابتكار والتعاون، تطوير بوابة إلكترونية تربط المبتكرين الجزائريين بنظرائهم الألمان لتبادل الأفكار، وإيجاد شركاء تقنيين، وتطوير مشاريع مشتركة، مع توفير مساحات افتراضية للاختبار والتجريب.

–تحفيز الاستثمار المشترك في مشاريع الذكاء الاصطناعي، وذلك بتشجيع الشركات الألمانية على الدخول في شراكات مع رواد الأعمال الجزائريين، من خلال حوافز استثمارية وتسهيلات قانونية وضمانات لحماية الملكية الفكرية.

-إدماج الذكاء الاصطناعي في القطاعات التقليدية، من خلال دعم المؤسسات الجزائرية في قطاعات مثل الزراعة، والطاقة، والصناعة التحويلية لتبني حلول الذكاء الاصطناعي، مع الاستفادة من خبرات ألمانيا في مجالات مثل الزراعة الذكية والصناعة.

6. قائمة المراجع

المقالات

- شريفة بوالشعور. (2018). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة. *مجلة البشائر الاقتصادية، 04*(02)، صفحة 420.
- مطهري كمال. (2023). المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة في الجزائر مفاتيح اقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة. مجلة إضافات اقتصادية، 07 (01). الصفحة 129.
- لمين عبد الحميد، وسامية حساين. (2020). تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر، قراءة. مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال، 05(02)، صفحة 08.
- أرطباز سناء. (06 12, 2022). أثر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي على تحسين أداء المؤسسة. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، *09*(03).
- إلهام شيلي. (18 07, 2023). تسيير الموارد البشرية في ظل تحديات تطبيق الذكاء الاصطناعي. *06*(01)، الصفحات 85-84.
- مصطفى بورنان، و علي صولي. (2020). الاستراتيجية المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة الناشئة). مجلة دفاتر اقتصادية، 11(01)، 133.
- نورة زبيري، عائشة بن عثمان، و فاروق فخاري. (10 07, 2020). دور حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الناشئة. *04*(01)، صفحة 57.
- مرباح طه ياسين، بوسالم أبو بكر، عيسات فاطمة الزهراء. (2021). "المؤسسات الناشئة بين آلية الدعم وواقع الإدارة في الجزائر"، ،07(03) ،2021، صفحة 427.

- عبلة روابح. (2018). تطبيق نماذج الذكاء الإصطناعي في مجال تقدير خطر القرض- دراسة مقارنة بين الشبكات العصبية والأنظمة الخبيرة- حالة بنكي الفلاحة والتنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري-. رسالة ماجستير جامعة قسنطينة، العلوم الاقتصادية .
- عمر بلجازية، كنزة بوزنيط، و فاروق بوقريط. (2024). الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة والذكاء الاصطناعي.ملتقى وطني حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الناشئة دراسات ميدانية وتجارب رائدة، جامعة زيان عاشور الجلفة.
- Laskowski, N. (2024, 03 02). *intelligence, artificiel*. Récupéré sur searchenterpriseai.techtarget.com.
- lBelharet, A., & Urmila, D. (2020). the Impact of Artificial Intelligence on Project Management. Récupéré sur Belharet, Adel & Bharathan, Urmila & Dzingina, Benjamin & Madhavan, Neha & Mathur, Charul & Toti, Yves – Daniel & Babbar, Divij & Markowski, Krys. (2020). 10.31226/osf.io/8mxfk.
- Mccarthy, J. (2004, 11 24). WHAT IS ARTIFICIAL INTELLIGENCE. -, p. 02.

- Djelti.M, Chouam.B et Kourbali.B.(2016)، état des lieux des incubateurs en Algérie cas de l'incubateur de l'INTTIC d'Oran, Revue algérienne d'économie et gestion, (1)9, P 42.

- Bundesregierung der Bundesrepublik Deutschland **(2020).** „Strategie Künstliche Intelligenz der Bundesregierung – Fortschreibung 2020“.
  Verfügbar unter: https://www.ki-strategie-deutschland.de
- Bitkom (2014). *Digitale Transformation: Herausforderungen für junge Unternehmen.*bitkom.org

- **مواقع الانترنيت**

- https://www.appliedai-institute.de/en/hub/2024-ai-german-startup-landscape
- https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2024/11/19/

واقع التوجه نحو الطاقات المتجددة في الجزائر خلال الفترة (2015–2022):

قراءة تحليلية في بدائل التحول الطاقوي

The State of the Transition Towards Renewable Energy in Algeria During the Period (2015–2022): An Analytical Reading of the Alternatives for Energy Transition.

كوثر بوترعة، مخبر البحث في الابتكار والتحليل الاقتصادي والمالي(LARIEF)، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، kaouter.bouteraa@univ-annaba.org

عويسي وردة[*]، مخبر البحث في الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة (LRIEDD)، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)،warda.aouissi@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2025/07/11 تاريخ القبول: 2025/09/26 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار واقع وآفاق الطاقات المتجددة والوقوف على بدائل التحول الطاقوي في الجزائر، إضافة إلى العوائق والتحديات التي تحول دون الاستفادة منها والاستغلال الأمثل لها مع التركيز على البرنامج الوطني للانتقال الطاقوي ومختلف الاستراتيجيات المستقبلية المقترحة، ولقد توصلت الدراسة إلى أن الطاقات المتجددة هي موضوع الساعة مما يتوجب الانتقال إلى الموارد المتجددة كبديل للطاقة التقليدية خاصة مع الإمكانيات الهامة التي تمتلكها الجزائر، إلا أنه تبقى هناك بعض التحديات والمعوقات التي تقيد الاستغلال الأمثل لها في الجزائر .

كلمات مفتاحية: طاقة متجددة، طاقة تقليدية، تحول طاقوي، برنامج وطني لانتقال طاقوي.

تصنيفات JEL : Q2 ، Q26 .

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

This study aims to highlight the current state and future prospects of renewable energies, and to examine the alternatives for energy transition in Algeria. It also seeks to identify the obstacles and challenges that hinder the optimal utilization and benefit of these resources, with a focus on the national energy transition program and various proposed future strategies. The study concludes that renewable energies are a pressing issue of our time, necessitating a shift toward renewable resources as an alternative to conventional energy, especially given Algeria's significant potential in this field. However, there remain certain challenges and constraints that limit their optimal exploitation in the country.

Keywords: Renewable energy; traditional energy; energy transition; national energy transition program.

Jel Classification Codes: Q2, **Q26**.

1. مقدمة:

إن زيادة الطلب المستمر على الطاقة عبر العالم والاستغلال المفرط لها أدى إلى آثار سلبية سواء على المناخ أو على مصادر الطاقة في حد ذاتها، إضافة إلى ذلك الانهيارات وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث عرفت العديد من الدول تدهورات اقتصادية، ومن جانب آخر أثرت هذه التقلبات بشكل سلبي على الصناعات المعتمدة على الطاقة التقليدية مما أدى إلى ظهور عدة مشاكل بيئية على غرار التلوث، الاحتباس الحراري...إلخ، لذا وجب تبني تفكير اقتصادي والبحث عن بدائل استراتيجية أو مصادر طاقوية جديدة للحد من تفاقم هذه المشاكل، كذلك البحث عن مصادر لتوليد طاقة تكون بديلة للطاقات التقليدية وصديقة للبيئة، هذا ما أدى ببعض الدول للبحث عن مصادر جديدة ومتجددة فكان التوجه نحو الطاقات المتجددة.

ولقد أولت العديد من دول العالم اهتماما لمجال الطاقات المتجددة على مختلف أنواعها على غرار الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة النووية، الطاقة الجوفية...إلخ، وذلك عن طريق سن القوانين والتشريعات لدعم الاستثمارات في الطاقات المتجددة والاستغلال الأمثل لهذا النوع من الطاقات، حيث

يرجع ذلك لإيجابياتها العديدة وعدم نضوبها عكس الطاقة التقليدية. والجزائر على غرار باقي الدول سعت لاستغلال هذا النوع من الطاقات المتجددة من أجل تنويع مصادر طاقتها والابتعاد تدريجيا عن الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي، حيث وضعت أهدافا طموحة ضمن برنامج وطني لتطوير الطاقات المتجددة حتى عام 2030، إذ ترتكز بنسبة 60٪ من مجموع إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر في سياق هذا الأفق على الطاقة الشمسية المركزة، وعلى نسبة 23 ٪ من الخلايا الشمسية، فيما قدرت نسبة الرياح ب 17٪.

إشكالية الدراسة:

في سياق التجربة الجزائرية في ميدان الطاقات المتجددة والاستراتيجية التي تتبناها للمشي بخطوات ثابتة نحو الاستغلال الأمثل لهذا النوع من الطاقات، وذلك لتنويع مصادرها الطاقوية وتقليل الاعتماد على المحروقات وفق برنامج وخطط مستقبلية واضحة الأهداف. وعلى ضوء ذلك تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما واقع التوجه نحو الطاقات المتجددة في الجزائر خلال الفترة (2015–2022) ؟

الأسئلة الفرعية: للإلمام بالتساؤل الرئيسي تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الإطار الاستراتيجي الذي اعتمدته الجزائر في مجال الطاقات المتجددة ؟
- ما هي أهم الإنجازات المحققة في مجال تطوير الطاقات المتجددة ؟
- ما هي التحديات والعوائق التي حالت دون تسريع وتيرة التحول نحو الطاقات المتجددة في الجزائر ؟

أهداف الدراسة: تكمن أهداف الدراسة في:

– تقييم مدى فعالية البرامج والاستراتيجيات الوطنية في تحقيق التحول الطاقوي؛

– اقتراح بدائل وحلول اقتصادية لتعزيز الانتقال نحو مزيج طاقوي مستدام ؛

– تحديد أبرز التحديات الاقتصادية والمؤسساتية التي تعيق تطوير الطاقات المتجددة ؛

–تقديم اقتراحات لأبرز التحديات التي تواجه الجزائر نحو الانتقال لاستخدام الطاقات المتجددة لأتخاد خطط مستقبلية.

المنهج المتبع: تم استخدام المنهج الوصفي للإلمام بالجوانب النظرية المتعلقة بمفاهيم الطاقات المتجددة والتحول الطاقوي، وللوقوف على أهم مصادر الطاقات المتجددة في الجزائر ، وكذلك الاعتماد على الاحصائيات لتقييم هذه المصادر.

الدراسات السابقة

– **دراسة** (بدري ، 2025): عالجت مشكلة إيجاد حلول للاستغلال الموارد الطاقوية في الجزائر وبذل المزيد من المجهودات من اجل التغير الجدري الذي تتطلبه فترة التحول الطاقوي إلى مصادر طاقوية متجددة، مع ضرورة العمل على تقليل الاستنزاف المتسارع للطاقات التقليدية، ولقد خلصت نتائج الدراسة عن إمكانية إحداث تنويع في الموارد الطاقوية والاستغناء التدريجي عن الطاقات التقليدية، من خلال إيجاد طاقة متجددة وبديلة دائمة ونظيفة خارج المحروقات

– **دراسة** (سحاري، 2023): أوضحت الدراسة أنه على الرغم من امتلاك الجزائر لثالث أكبر احتياطي في الغاز الطبيعي إلا أن الاحتياجات في تزايد مما رجح الكفة لضرورة اللجوء للطاقات المتجددة واعتماد برنامج وطني لتطويرها، كدلك أظهرت النتائج مدى ارتباط الطاقات المتجددة بالنمو الاقتصادي في الجزائر، فضلا عن إمكانية الاستغناء على المحروقات واستبدالها بهذه الطاقات، مما يعني التحول التدريجي للاستغلال الأمثل لها لدعم التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة.

–**دراسة** (زواوية، 2014): تعالج هذه الدراسة موضوع الطاقات المتجددة في الدول المغاربية من خلال تسليط الضوء على مختلف الاقتصادات المغاربية، حيث أظهرت النتائج مدى أهمية الطاقات المتجددة في ترجمة أبعاد التنمية المستدامة؛ وكذلك ضرورة تشجيع الاستثمارات الأجنبية لما لها من أهمية في دعم التحول الطاقوي.

2. مدخل نظري للطاقات المتجددة

1.2 تعريف الطاقات المتجددة:

تعرف الطاقات المتجددة على " أنها طاقة متجددة في الطبيعة بصفة تلقائية على غرار أشعة الشمس، الرياح... إلخ، حيث أنها تتجدد بوتيرة أسرع من وتيرة استهلاكها مما يجعلها غير محدودة في الطبيعة وتظهر على الأشكال التالية: الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهرومائية، طاقة باطن الأرض وهي طاقة لا تحدث أي آثار سلبية للبيئة" (دهشان، 2023، صفحة 12).

وتعرفها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بأنها عبارة عن:" أي شكل من أشكال مصادر الطاقة الشمسية و الجيوفيزيائية، أو البيولوجية التي تعيد العمليات الطبيعية تزويدها مجددا بمعدل يساوي أو يفوق معدل استخدامها، حيث تتحصل الطاقة المتجددة من التدفقات المستمرة أو المتكررة التي تحدث في البيئة الطبيعية ". (الباكري، 2023، صفحة 238) .

فمن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن الطاقات المتجددة مصدرها الطبيعة وهي غير ناضبة لأنها طاقة مستمرة، وكذلك طاقة نظيفة لا ينتج عن استعمالها تلوث بيئي أو غازات ضارة تعمل على زيادة الاحتباس الحراري.

2.2 مصادر الطاقة المتجددة

تمثل الطبيعة المصدر الأساسي للطاقة المتجددة الشيء الذي أدى إلى استدامة هذه الطاقة باعتبارها طاقة متجددة لا تنضب، بينما تختلف طرق استغلالها والاستفادة منها من مصدر لآخر على اختلاف مصادرها. وفيما يلي أهم مصادر الطاقات المتجددة.

1.2.2 الطاقة الشمسية: بفضل درجة الحرارة العالية للشمس التي قد تصل إلى 5000 درجة مئوية على السطح و حوالي 15000 درجة مئوية في المركز وقطرها الذي يبلغ 14 مليون كيلومتر، حيث استطاعت الأخيرة أن تمد الأرض بكميات ضخمة من الضوء والطاقة دون مقابل، وعلى الرغم من تباين الاستفادة من أشعتها بسبب عدة عوامل إلا أنه يتم استغلال هذه الطاقة سواء بطريقة مباشرة عن طريق الطاقة الشمسية أو بطريقة غير مباشرة بتحويلها إلى طاقة كهربائية (زواوية، 2014، الصفحات 125-127)، وذلك عن طريق تحويل أشعة الشمس إلى عدة أشكال من الطاقة على غرار الطاقة الحرارية،

الكهربائية أو الحركية أي الطاقة الناتجة عن التحويل الثانوي الذي يتدخل فيه الانسان (بن ربيعة، 2024، صفحة 61).

2.2.2 طاقة الرياح: عرف الانسان طاقة الرياح عبر العصور منذ القدم حيث أخضعها لتلبية احتياجاته ضمن الظروف والمستويات التكنولوجيا السائدة في ذلك الوقت، فاستخدم طواحين الهواء في تسيير السفن الشراعية عبر البحار والمحيطات ومع الوقت اخترع الآلة البخارية، وفي وقتنا الحالي يستخدم الانسان طاقة الرياح في توليد الكهرباء بواسطة التوربينات الضخمة ذات التكنولوجيا الفائقة، حيث أن هبوب الرياح في العواصف الشديدة يمكن من توليد طاقة أكثر كثافة مما تولده أشعة الشمس بمقدار 10 كيلوواط/م^2 ، في حين عند هبوب الأعاصير يولد طاقة مقدارها 25كيلوواط/م^2 (زواوية، 2014، صفحة 62).

3.2.2 الطاقة المائية: هي الطاقة التي تكون ناتجة ومخزنة من إحدى الموارد المائية سواء كانت مياه السدود، مياه البحار أو المحيطات ليتم استغلالها لتوليد مختلف أنواع الطاقة المائية. وتتمثل أنواع الطاقة المائية في (سحاري ، 2023، الصفحات 12-13):

- **الطاقة الكهرومائية:** تعد من أكثرها استعمالا لانخفاض تكلفتها وجودة إنتاجها، وذلك لاعتمادها فقط على التدفق الكبير للماء عبر التوربينات في مجاري الأنهار أو محطات التوليد على السدود؛
- **طاقة المد والجزر:** هي طاقة تنتج عن جاذبية القمر والشمس ودوران الأرض عن طريق تخزينها في التيارات الناتجة عن المد والجزر.

4.2.2 طاقة حرارة الأرض: هي تلك الطاقة المخزنة داخل الطبقات العميقة للأرض ويتم الوصول إليها عن طريق الحفر فهي طاقة نظيفة ومتجددة ، وتختلف الحرارة المنبعثة على سطح الأرض من منطقة لأخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى، واستخدمت هذه الطاقة لعدة أغراض أهمها التدفئة، استخراج المعادن، العلاج عن طريق المياه المعدنية قديما، بينما في وقتنا الحالي يتمثل أهم استخدام لطاقة الأرض في التوليد الكهربائي الذي يقتصر استخدامه عادة في مناطق البراكين كما تعتبر طاقة حرارة الأرض في غاية الأهمية إذا تم التحكم فيها. (شريفي، 2021، صفحة 15).

5.2.2 الهيدروجين: يعتبر من أخف العناصر الكيميائية وأكثرها وفرة وشيوعا على الأرض، إذ يمثل 75 بالمائة من كتلة الكون لكنه لا يوجد منفردا في الطبيعة بل ينشأ باستخدام الطاقة الناتجة عن مصادر متجددة كالطاقة المائية، الرياح، الشمس....إلخ، إضافة إلى مصادر الطاقة الغير متجددة كالوقود الأحفوري ليخزن على شكل سائل مضغوط حتى يتم استخدامه (سحاري، 2023، صفحة 15).

3.2 أهمية الطاقات المتجددة

أصبح الاهتمام بالبيئة ومواردها المتاحة قضية دولية في غاية الأهمية، وذلك لحماية البيئة حاليا وضمان مستقبل الأجيال القادمة، حيث تكمن أهمية ودوافع الاهتمام بالطاقات المتجددة فيما يلي (رحايلية، 2018، صفحة 48):

- توفر الطاقة المتجددة في مختلف أنحاء العالم أي أن الطاقة المتجددة غير متوفرة في بلد دون الآخر فهي متوفرة بأغلب بلدان العالم؛
- انخفاض تكلفة الطاقة المتجددة المتواصل: التطور التكنولوجي المستمر أدى إلى تواصل انخفاض تكلفة استغلال الطاقة المتجددة من سنة إلى أخرى مقارنة بتكلفة استخدام الطاقة الناضبة، مما يؤدي إلى التوجه نحو استغلال واستخدام الطاقات المتجددة؛
- الطاقة المتجددة طاقة نظيفة: كونها لا تخلف أي غازات أو نفايات تؤثر سلبا على البيئة وتؤدي إلى ظهور نتائج سلبية على هاته الأخيرة، على غرار الاحتباس الحراري والتلوث مما يحافظ على مواردها حاليا ومستقبلا على عكس الطاقات التقليدية؛
- الطاقة المتجددة لا تنضب كونها طاقة دائمة الوجود عبر مختلف أنحاء العالم.

3. التحول الطاقوي وأهميته

1.3 تعريف التحول الطاقوي: يعرف على أنه "هو تبني واتباع نظام طاقوي مستدام يعتمد على الطاقات المتجددة حيث يجمع بين ثلاث أبعاد أساسية تتمثل في الأمن الطاقوي المستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، العدالة في توفير الطاقة والمحافظة على البيئة" (زيداني و عطاء الله، 2024، صفحة 539).

2.3 أهمية التحول الطاقوي: يحتل التحول الطاقوي أهمية كبيرة لدى دول العالم الشيء الذي أدى بالعديد من دول العالم لتبني سياسة واضحة المعالم للسير عليها لتحقيق إمدادات طاقوية بعيدا عن الطاقات التقليدية وتأثيراتها السلبية وذلك عن طريق مايلي (زيداني و عطاء الله، 2024، صفحة 6):

– الاستغلال التدريجي للطاقات المتجددة كبديل للطاقات التقليدية بدءا بتحويل طاقة الرياح والطاقة الشمسية لسهولتها وتوفر التكنولوجية اللازمة؛

– تحفيز وإعطاء أهمية لموضوع الطاقات المتجددة من طرف المنظمات الدولية عن طريق منح إعانات واستشارات؛

– خلق منافسة في مجال الطاقات المتجددة عن طريق فتح أسواق خاصة بهذه المنتجات لتسويقها والمساعدة في تخفيض تكلفتها؛

– التطور التكنولوجي للطاقات المتجددة يساهم في تخفيض سعرها مما يؤدي إلى منافسة الطاقات التقليدية، وفي نفس الوقت حماية الموارد الطبيعية من النضوب والاستنزاف لضمان حقوق الأجيال القادمة.

3.3 استراتيجيات التحول الطاقوي: للوصول لتحول طاقوي ناجح وجب اتباع عدة خطوات واستراتيجيات تتمثل فيما يلي (شباط، 2024، صفحة 12):

- ✓ **الاستهلاك العقلاني للطاقة:** ويتم ذلك عن طريق:
  - الاعتماد على تكنولوجيات جديدة في أنظمة التدفئة للمساهمة في تقليص استهلاك الطاقة؛
  - الاعتماد على تقنيات حديثة في تشغيل الآلات عن طريق الطاقات المتجددة للحفاظ على الطاقات التقليدية؛
- ✓ **جعل التحول الطاقوي أساسيا في التنمية:** ويتم ذلك عن طريق تحفيز الشركات الكبرى التي تعتمد أساسا على الطاقات التقليدية إلى التوجه لاستخدام الطاقات المتجددة الشيء الذي يؤدي إلى خلق فرص شغل جديدة؛

✓ **التخطيط لعملية التحول الطاقوي:** ويكون ذلك بإشراك كل المتعاملين في مجال الطاقة بغرض الاستدامة الطاقوية سواء للأجيال الحالية أو المستقبلية وذلك دون التأثير على البيئة.

4. استخدامات الطاقات المتجددة في الدول العربية

ويمكن توضيح أهم الدول العربية استخداما للطاقات المتجددة خلال الفترة (2019-2023) في الجدول أدناه:

الجدول 1: أهم الدول العربية استخداما للطاقات المتجددة خلال الفترة (2019-2023)

	2019	2020	2021	2022	2023
الجزائر	604	585	505	590	590
مصر	5690	5934	6258	6322	6709
المغرب	3272	3522	3638	3725	4105
العراق	1594	1594	1594	1599	1599
الاردن	1374	2088	2460	2597	2621
لبنان	368	382	482	1167	1297
قطر	24	24	24	824	824
السعودية	112	412	442	843	2988
سوريا	1500	1509	1530	1557	1557
الامارات	1936	2334	3003	3613	6035

المصدر: من إعداد الباحتتين اعتمادا على: (Agency, 2024, p. 2)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مصر في مقدمة الدول العربية استخداما للطاقات المتجددة منذ 2019 بما يقدر ب 5690 ميغاواط ليصل إلى 6709 ميغاواط سنة 2023، وعلى غرار مصر كانت الإمارات على نفس السياق في تزايد مستمر في استخدام الطاقات المتجددة فبعد أن بلغت سنة 2019 ما يقدر ب 1939 ميغاواط وصلت إلى 6035 ميغاواط سنة 2023، في حين كانت الجزائر وقطر في مؤخرة الدول العربية الأكثر استخداما للطاقات المتجددة.

5. واقع الطاقات المتجددة في الجزائر

1.5 البرنامج الوطني للانتقال الطاقوي للفترة(2015–2030) :

هو عبارة عن برنامج للاستغلال الأمثل للطاقة المتجددة بمختلف مصادرها الطبيعية المتنوعة، حيث سعت الجزائر لوضع استراتيجية للاستثمار في هذا القطاع بهدف تطوير الطاقات المتجددة ب إنتاج 22000 ميغاواط من الطاقات المتجددة آفاق 2030 منها 10000 ميغاواط موجهة للتصدير ويكون ذلك عبر مراحل (بكدي، 2019، صفحة 10).

1.1.5: طبيعة البرنامج الوطني للطاقات المتجددة: تمثلت طبيعة البرنامج في كونه (بكدي، 2019، صفحة 76):

- برنامج يسمح بالتعامل مع القطاع العمومي والخواص على حد سواء؛
- يتماشى مع توجهات العالم في إيجاد حلول للمشاكل البيئية؛
- من أهم اهتمامات البرنامج هو تنمية الخلايا الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع.

وبحلول 2030 وفق هذا البرنامج يتم تحقيق ربح موزع على البناء، الصناعة والنقل، إلا أن هذا البرنامج عانى من بعض المشاكل التي من أهمها: مشكلة تخزين الطاقة، مشكلة التحكم في التكنولوجيا، مشكلة العرض والطلب على الطاقات المتجددة.

2.1.5: مراحل تطبيق برنامج الانتقال الطاقوي: لتطبيق هذا البرنامج والاستغلال الأمثل له تم تقسيمه إلى مرحلتين تمثلت فيما يلي (معمري، أنور، و سالمي، 2018، صفحة 179):

- **المرحلة الأولى (2015–2020)**: قام البرنامج بتقسيم الإنتاج إلى 2600 ميغاواط للسوق الوطني فيما تقوم بتصدير 2000 ميغاواط.
- **المرحلة الثانية (2021–2030)**: تحقيق الهدف المسطر بإنتاج 22000 ميغاواط بحلول آفاق 2030.

ومن أجل التسريع في عملية تطوير الطاقات المتجددة تم إنشاء محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية التابعة للوزارة الأولى عام 2019، إضافة إلى وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة سنة 2020، حيث من أهم المشاريع التي سعت البلاد لتحقيقها هو الاقتصاد في الطاقة إلى 40٪ و ذلك عن طريق تنصيب 100000 سخان مياه بالطاقة الشمسية عام 2021 ، إضافة لتحويل 200000 مركبة من الوقود إلى غاز البترول المميع و العديد من الإنجازات الأخرى (احميدة و منيجل، 2023، صفحة 98). فترتكز نسبة 60٪ من مجموع إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى آفاق 2030 على الطاقة الشمسية المركزة ، وعلى نسبة 23 ٪ من الخلايا الشمسية، فيما قدرت نسبة الرياح ب 17٪ (مومن، 2022، صفحة 156). الجدول الموالي يبين قطاعات الطاقة المتجددة المستهدفة من خلال برنامج الانتقال الطاقوي.

الجدول 2: الإمداد الطاقوي وفق برنامج الطاقات المتجددة في الجزائر الوحدة: ميغاواط

	المرحلة الأولى (2015–2020)	المرحلة الثانية (2021–2030)	المجموع
الخلايا الشمسية	3000	10575	13575
الرياح	1010	4000	5010
الحرارة الشمسية	-	2000	2000
التوليد المشترك	190	250	440
الكتلة الحيوية	360	640	1000
الحرارة الجوفية	05	10	15
المجموع	4565	17475	22000

المصدر: (مومن، 2022، صفحة 156)

يوضح الجدول أعلاه توزيع البرنامج الوطني للطاقات المتجددة خلال المرحلتين المسطرتين يولي اهتمام للخلايا الشمسية مقارنة بباقي أنواع الطاقات المتجددة الأخرى، وذلك بقدرة إنتاج تقدر ب 3000 ميغاواط خلال المرحلة الأولى لترتفع خلال المرحلة الثانية لتصل إلى 10575 ميغاواط، نظرا للإمكانيات الضخمة التي تحتويها الجزائر من مناخ وشساعة الصحراء اللذان يلعبان دورا مهما في إنتاج الخلايا

الشمسية، فيما تبقى الحرارة الجوفية في المرتبة الأخيرة مقارنة بباقي أنواع الطاقات المتجددة حيث قدر إنتاجها ب 5 ميغاواط خلال المرحلة الأولى ليرتفع قليلا خلال المرحلة الثانية ليصل إلى 10 ميغاواط.

2.5 مصادر الطاقات المتجددة في الجزائر:

يمثل قطاع الطاقة المتجددة في الجزائر خزانا في غاية الأهمية والإمكانيات الهامة التي تتوفر عليها في هذا المجال، وهذا بفضل الموقع الجغرافي المميز والجهود المبذولة للاستغلال الأمثل. وفيما يلي أهم الإمكانيات الطبيعية للطاقة المتجددة في الجزائر.

1.2.5 الطاقة الشمسية:

تحتل الجزائر موقعا جغرافيا مهما مما يمنح لها الفرصة في الحصول على أعلى حقول للطاقة الشمسية في العالم حيث قدرت مدة سطوع الشمس في الأرض تقريبا 2000ساعة سنويا، بينما تصل إلى 3900 ساعة في السهول المرتفعة والصحراء (لطيف ، 2022، صفحة 6)، مما يتيح لها إمكانية تصدير هذا النوع من الطاقة الشمسية لاتساع حجم الصحراء الجزائرية وتعرضها لكميات عالية من موجات الاشعاع الضوئي في فصل الصيف (بن هني و زياد، 2021، صفحة 23). الجدول ادناه يوضح إجمالي قدرات الطاقة الشمسية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022).

الجدول 3: إجمالي قدرات الطاقة الشمسية في الجزائر خلال الفترة (2015–2022) الوحدة: ميغاواط

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الجزائر	61	261	354	366	366	366	366	451
العالم	228081	300164	395854	491988	595027	726229	870643	1070851
النسبة* %	0.02	0.08	0.08	0.07	0.06	0.05	0.04	0.04

* النسبة المئوية لإجمالي قدرة الطاقة الشمسية في الجزائر مقارنة بالعالم

المصدر: من إعداد الباحتتين اعتمادا على: (Agency, 2024, p. 40)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قدرات الجزائر من الطاقة الشمسية ضئيلة مقارنة بمساحتها وصحرائها، وعلى رغم من ذلك هناك زيادة طفيفة خلال سنة 2022، وذلك يرجع للمجهودات المبذولة

من طرف الجزائر في هذا المجال للاستفادة من هذه الطاقة، أما فيما يخص النسبة المئوية لقدرة الجزائر مقارنة بالعالم فتبقى ضئيلة، حيث يرجع ذلك لظروف المناخية المتذبذبة وعدم التحكم في كيفية الاستغلال الجيد لهذه الطاقة الشمسية الهامة. ويمكن توضيح إجمالي قدرات الطاقة الشمسية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022) في الجدول أدناه.

الجدول 4: إجمالي إنتاج الطاقة الشمسية في الجزائر خلال الفترة (2015–2022) الوحدة: ميغاواط

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الجزائر	195	372	426	688	711	816	793	835
العالم	252269	324797	437515	560036	689902	835685	1030571	1294481
النسبة* %	0.07	0.11	0.09	0.12	0.10	0.09	0.07	0.06

* النسبة المئوية لإجمالي إنتاج الطاقة الشمسية في الجزائر مقارنة بالعالم

المصدر: من إعداد الباحتتين اعتمادا على: (Agency, 2024, p. 44)

من خلال الجدول يتضح أن إجمالي إنتاج الطاقة الشمسية في الجزائر يبقى هو أيضا ضئيلا مقارنة بمساحتها، إلا أن هناك زيادات طفيفة في الإنتاج خلال سنتي 2019 و 2020، حيث هذه الزيادات عرفت تراجعا من 816 ميغاواط سنة 2020 إلى 793 ميغاواط خلال سنة 2021 ، وذلك راجع لعدة أسباب على غرار عدم الصيانة الدورية للألواح الشمسية والظروف المناخية، فضلا عن شدة ضوء الشمس الذي تتعرض له، حيث هذه الأخيرة تعتبر من العوامل التي تؤثر على كفاءة الألواح الشمسية.

والجدير بالذكر أن حسب احصائيات مركز تنمية الطاقات المتجددة لسنة 2019 وجد أن قوة الإشعاع الشمسي في الجزائر تتمركز في أقصى الجنوب في كل من تمنراست، أدرار و إيليزي مما يؤهل هذه المناطق في أن تكون بها أكبر محطات للطاقة الشمسية لاستغلالها حيث نلاحظ أنه كلما اتجهنا شمالا كلما قلت نسبة الإشعاع (Renouvelables, 2019, p. 5).

2.2.5 طاقة الرياح:

تأتي طاقة الرياح من بعد الطاقة الشمسية من حيث الأهمية في الجزائر، حيث تعد موردا في غاية الأهمية كونه متغير من مكان لآخر، فنلاحظ أن الجزائر مناطق غنية بسرعة الرياح كمنطقة تندوف التي

تبلغ سرعة الرياح أكثر من 5/ثا، إضافة إلى وجود مناطق أخرى على غرار أدرار، تيميمون وعين صالح، حيث تفوت سرعة الرياح بها 6م/ثا مما يعني أن هذه المناطق مناسبة لإنشاء مزارع رياح لإنتاج الطاقة الكهربائية (كداتسة و كداتسة، 2019، صفحة 80). الجدول ادناه يوضح إجمالي قدرة طاقة الرياح في الجزائر خلال الفترة (2015–2022).

الجدول 5: إجمالي قدرة طاقة الرياح في الجزائر خلال الفترة (2015–2022) الوحدة: ميغاواط

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الجزائر	10	10	10	10	10	10	10	10
العالم	416435	467241	514930	563680	622730	733473	824321	902883
النسبة* %	0.002	0.002	0.002	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001

* النسبة المئوية لإجمالي قدرة طاقة الرياح في الجزائر مقارنة بالعالم

المصدر: من إعداد الباحتتين اعتمادا على: (Agency, 2024, p. 26)

من خلال الجدول أعلاه يتضح رغم الإمكانيات الهائلة التي تحتوي عليها الجزائر في مجال الرياح سواء من ناحية التضاريس أو من ناحية المناخ، إلا أن إجمالي قدرات طاقة الرياح تبقى ضئيلة ومستقرة في حوالي 10 ميغاواط منذ سنة 2018 إلى غاية سنة 2022، مما جعلها مقارنة بقدرة طاقة الرياح في العالم ضئيلة في حدود 0.001٪. فيما يلي إجمالي إنتاج طاقة الرياح في الجزائر خلال الفترة(2015 – 2022).

الجدول 6: إجمالي إنتاج طاقة الرياح في الجزائر خلال الفترة (2015–2022) الوحدة: ميغاواط

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الجزائر	19	19	19	10	10	8	11	16
العالم	827886	952944	1131755	1258926	1412636	1588319	1840364	2098332
النسبة* %	0.002	0.001	0.001	0.0007	0.0007	0.0005	0.0005	0 .0007

* النسبة المئوية لإجمالي إنتاج طاقة الرياح في الجزائر مقارنة بالعالم

المصدر: من إعداد الباحتتين اعتمادا على: (Agency, 2024, p. 29)

يوضح الجدول أعلاه أن إنتاج طاقة الرياح في الجزائر يعد ضعيفا مقارنة بإمكانيتها وتنوع مناخها وتضاريسها، حيث نلاحظ استقرار في إجمالي إنتاج طاقة الرياح خلال سنتي 2018 و2019 بما يقدر ب 10ميغاواط، ليعرف هذا الاستقرار انخفاضا إلى 8ميغاواط في السنة الموالية لتشهد نوع من الارتفاع يقدر ب 11ميغاواط و 16ميغاواط سنتي 2021 و2022 على التوالي، ويعتبر أهم سبب للانخفاض التأثير على المنظر الطبيعي كونها تشغل مساحات واسعة من الأراضي أكبر مما تشغله محطات الطاقة الأخرى وهذا يؤدي إلى الضجيج المستمر الذي يسبب أمراضا في المستقبل.

وأيضا حسب احصائيات مركز تنمية الطاقات المتجددة لسنة 2019 وجد أن مورد الرياح يتمركز بنسبة أكبر في الجنوب الغربي مقارنة بالجنوب الشرقي والشمال، مما يعني إمكانية استغلال هذا المورد الهام بإنشاء مزارع للرياح والتي تتمثل في مجموعة كبيرة من التوربينات في مكان واحد لإنتاج الكهرباء الأمر الذي يتطلب إمكانيات هامة للاستغلال الأمثل لها في توليد طاقة الرياح (Renouvelables, 2019, p. 21).

3.2.5 الطاقة المائية:

رغم الأهمية والكمية المعتبرة المتهاطلة التي قدرت بحوالي 65 مليار متر مكعب إلا أنها تواجه عدة تحديات على غرار التبخر والنفاذ السريع نحو البحر هذا أدي إلى عدم الاستفادة منها (مومن، 2022، صفحة 150)، كذلك أدى إلى اعتبارها مصدرا محدودا للطاقة في الجزائر، ويرجع ذلك لعدة أسباب من أبرزها نذكر منها (صالحي، 2021، الصفحات 1064-1063):

- قلة السدود وعدم استغلال الموارد المتاحة الشيء الذي أدى إلى ضعف إنتاج الكهرباء من الطاقة المائية؛
- قلة الأماكن التي يرتكز فيها التساقط وضعف التعبئة الشيء الذي أدى إلى عدم الاستفادة من مياه الامطار، فضلا عن النسبة العالية للتبخر. وفيما يلي إجمالي قدرة الطاقة المائية في الجزائر مقارنة بالعالم خلال الفترة (2015- 2022) موضحة في الجدول أدناه:

الجدول 7: إجمالي قدرة الطاقة المائية في الجزائر خلال الفترة (2015–2022) الوحدة: ميغاواط

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الجزائر	228	228	228	228	228	209	129	129
العالم	1211410	1247040	1270901	1294150	1313093	1335185	1362416	1394824
النسبة* %	228	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.009	0.009

* النسبة المئوية لإجمالي قدرة الطاقة المائية في الجزائر مقارنة بالعالم

المصدر: من إعداد الباحتتين اعتمادا على: (Agency, 2024, p. 10)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قدرة الطاقة المائية تعد ضئيلة مقارنة بالعالم حيث عرفت القدرة المائية في الجزائر استقرارا منذ سنة 2015 إلى غاية سنة 2019 عند 228 ميغاواط ،ثم عرفت انخفاضا محسوسا خلال السنوات الموالية وصل إلى غاية قدرة 129 ميغاواط في سنة 2022 ، حيث يرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها ضعف التعبئة الشيء الذي يؤدي إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة مستقبلا. ويمكن توضيح إجمالي قدرات الطاقة المائية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022) في الجدول أدناه.

الجدول 8: إجمالي إنتاج الطاقة المائية في الجزائر خلال الفترة (2015–2022) الوحدة: ميغاواط

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الجزائر	145	72	56	117	152	50	9	16
العالم	3989023	4151870	4208719	4325950	4367547	4489161	4421122	4471452
النسبة* %	0.003	0.001	0.001	0.002	0.003	0.001	0.0002	0.0003

* النسبة المئوية لإجمالي إنتاج الطاقة الشمسية في الجزائر مقارنة بالعالم

المصدر: من إعداد الباحتتين اعتمادا على: (Agency, 2024, p. 13)

يوضح الجدول أعلاه أن إجمالي إنتاج الطاقة المائية في الجزائر منذ سنة 2015 إلى غاية 2022 عرف عدة تذبذبات من ارتفاع وانخفاض فكانت ذروة إنتاج الطاقة المائية خلال سنة 2015 بإنتاج

145 ميغاواط، لتصل أقل مستوياتها سنة 2021 ب 9 ميغاواط، وبنسبة وصلت إلى 0.0002% من إجمالي إنتاج الطاقة المائية بالعالم ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمها نسبة التبخر العالية.

6.أهم تحديات استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر

رغم الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر للاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة إلا أن هناك تحديات وعراقيل تحول دون ذلك والتي تتمثل عادة فيمايلي (معمري، عيدة، و سالمي، 2018، صفحة 179):

- ✓ الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة: وذلك لارتفاع التكاليف والتكنولوجية المتاحة؛ محدودية القدرات الصناعية المحلية وضعف مساهمتها في تلبية الحاجيات الوطنية، حيث نجد أن الدولة قد اعتمدت منذ سنة 2015 برنامجا طموحا يستهدف تركيب 22 غيغاواط من القدرات المتجددة في أفق 2030، مع اعتماد آلية المناقصات كأداة رئيسية لتنفيذ هذه الخطة، غير أن أول مناقصة كبرى سنة 2019 بقدرة 150 ميغاواط لم تستقطب سوى عروض بقدرة 90 ميغاواط، بسبب اشتراطات صارمة للملكية المحلية وقواعد محتوى صناعي تفوق ما هو متاح فعليا في السوق الوطنية، فضلا أن الجزائر لا تملك سوى ثلاثة مصانع لإنتاج الألواح الشمسية بطاقة إجمالية تقدر بـ 260 ميغاواط، وهي قدرة بعيدة عن تلبية الطموحات المسطرة، مما يفرض استمرار الاعتماد على الاستيراد لتغطية حاجات المشاريع الجارية والمستقبلية(ISPI), 2022)) .
- ✓ البيروقراطية: تعتبر العقبة الأكثر ثقلا من حيث الإجراءات الإدارية كونها تعطل المشاريع المبرمجة، مما يتسبب في تضييع وقت المستثمر وتأخير إنجاز مشروعه؛
- ✓ صعوبة نقل المعرفة والتكنولوجيا: ذلك كون هذه التكنولوجيا تكون حكرا على الدول المصنعة لها فقط لا على الدول المستهلك لها (بلعسل، 2023، صفحة 75)، فضلا عن ضعف مراكز البحث العلمي حيث تبقى مساهمة الجامعات والمخابر الوطنية محدودة ولا تترجم إلى ابتكارات صناعية قابلة للتطبيق نتيجة نقص التمويل وضعف الارتباط بقطاع الصناعة، وعلى خلاف ذلك، نجحت دول كألمانيا في الريادة في الابتكار من خلال مراكز بحوث متقدمة مثل: Fraunhofer Institute، أكبر معهد في مجال الطاقة الشمسية في أوروبا (ISE, 2025)،

وفي الصين معهد China Renewable Energy Engineering Institute – CREEI، من أبرز المراكز البحثية في مجال الطاقة المتجددة، حيث نتيجة هذه الاستثمارات في البحث والتطوير تمكنت من قيادة الصناعة العالمية في مجال الألواح الشمسية والطاقات النظيفة ,(ACE)) 2025) .

- ✓ الاعتياد على نظام الاقتصاد الريعي الذي أساسه الطاقات التقليدية.

7. خاتمة:

على ضوء ما تقدم يمكن استخلاص أن الجزائر رغم احتوائها على إمكانيات هامة من الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة المتجددة إلا أنها لا يمكنها الاعتماد عليها بنسبة 100 بالمائة في الوقت الحالي، على الرغم من كل المحاولات والمجهودات المبذولة للاستغلال الأمثل في سياق البرامج المخصصة لها والتي رصدت لها مبالغ هامة، إلا أنها لم تصل إلى أهدافها المسطرة ويعود ذلك غياب السياسات التنفيذية وتشجيع الاستثمار في هذه الطاقات الأمر الذي صعب من نجاح برامج الانتقال الطاقوي، فهي تحتاج إلى تضافر جهود للاستفادة والاستغلال الأمثل لها وضمان أمن طاقوي والتخفيف من النتائج السلبية للطاقات التقليدية.

1.7 نتائج البحث: ومن هذا المنطلق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ رغم الجهود التي بدلتها الجزائر إلا أنه تبقى هناك بعض التحديات والمعوقات التي تقيد الاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة؛ حيث تعد ثاني أكبر دولة من حيث الطلب المتوقع على الطاقة الشمسية، كما تحتل المرتبة الرابعة في كل من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي وحجم الواردات من الصين، وقد تبنت سياسات لدعم الطاقات المتجددة والصناعة، غير أن بنيتها التحتية تعد متوسطة المستوى بشكل عام (All, 2023, p. 8).
- ✓ الإمكانيات الهامة من الطاقة الشمسية التي تمتلكها الجزائر يؤهلها مستقبلا لإنشاء محطات كهربائية في المناطق الغنية بها.

- ✓ بحكم مناخ شبه جاف وضعف تعبئة تبقى مساهمة السدود والمنشآت المائية في إنتاج الكهرباء محدودة ولا تتجاوز نسبا صغيرة من المزيج الطاقوي.
- ✓ رغم الإمكانيات الهائلة التي تحتوي عليها الجزائر في مجال الرياح سواء من ناحية التضاريس أو من ناحية المناخ، غير أن المشاريع المنجزة ما تزال محدودة مقارنة بالإمكانات المتاحة، مما يستدعي استثمارات أكبر وتوسيع شبكة المحطات.

2.7 التوصيات:

- ✓ دعم الاستثمار في الطاقات المتجددة لاعتباره مصدرا للمحافظة على البيئة ودعم الاقتصاد؛
- ✓ زيادة التعاون بين مختلف الجهات والهيئات لحماية الموارد الطبيعية والبيئية؛
- ✓ ضرورة دمج كل من القطاع الخاص والعام للوصول للانتقال الطاقوي؛
- ✓ إعادة النظر في قوانين الاستثمار في الطاقات المتجددة لتشجيع الاستثمار فيها؛
- ✓ تشجيع البحث العلمي في مجال الطاقات المتجددة والاستفادة من الخبرات الأجنبية والتجارب الناجحة في مجال الطاقات المتجددة.

8. قائمة المراجع:

1. (ACE), S. C. (2025). *Introduction*. Retrieved 09 14, 2025, from SEAN Centre for Energy (ACE): https://aseanenergy.org/about/introduction/
2. (ISPI), I. I. (2022). *From Dependence to Diversification: Algeria's Renewable Energy Potential*. Retrieved 09 13, 2025, from Italian Institute for International Political Studies (ISPI): https://www.ispionline.it/en/publication/dependence-diversification-algerias-renewable-energy-potential-32910
3. Agency, I. R. (2024). *ENERGY PROFILE*. Abu Dhabi.
4. Agency, I. R. (2024). RENEWEBLE ENERGY STATISTICS 2024. Abu Dhabi.
5. All, S. E. (2023). Africa Renewable Energy Manufacturing OPPORTUNITY AND ADVANCEMENT.
6. ISE, F. I. (2025). Fraunhofer. Retrieved 09 14, 2025, from Fraunhofer Institute for Solar Energy Systems ISE: https://www.ise.fraunhofer.de/en.html?utm_source=chatgpt.com
7. Renouvelables, C. d. (2019). Algerrian Reneweable energy Resource *Atlas.*

8. احمد ابراهيم دهشان. (2023). دور الطاقة المتجددة في الحد من تغيير المناخ لتوير مستقبل أكثر أمانا " دراسة تحليلية ". عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي الثاني و العشرون حول الجوانب القانونية والاقتصادية للتغيرات المناخية ، مجلة الجوانب القانونية والاقتصادية (الصفحات 1-64). المنصورة: جامعة المنصورة.
9. أحمد بن هني، و امحمد زياد. (2021). الانتقال الطاقوي كمدخل لتعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر. مجلة الاقتصاد و البيئة، 4(3)، الصفحات 11-30.
10. أسامة معمري، عيدة أنور، و محمد الدينوري سالمي. (جوان, 2018). نحو الاستفادة من التجارب العربية الرائدة في الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة إقتصاد المال و الأعمال، 5(1)، الصفحات 167-190.
11. حلام زواوية. (2014). دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الدول المغاربية. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
12. رجاء بن ربيعة. (2024). دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب منذ 2010 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، قسنطينة: جامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر.
13. ريمة سحاري. (2023). أثر الطاقات المتجددة على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر (2019-1985) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
14. سلمى صالحي. (2021). واقع الطاقات المتجددة في مصر و الجزائر و إطارها القانوني و التشريعي. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، الصفحات 1050 -1077.
15. سميرة مومن. (2022). تمويل مشروعات الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، تبسة: جامعة العربي تبسي.
16. سيف الدين رحايلية. (2018). الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر دراسة تحليلية و مستقبلية (أطروحة دكتوراه). 43. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسنطينة: جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة2.

17. صارة شريفي. (2021). الطاقات الحديثة و المتجددة و دورها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر آفاق 2025 (أطروحة دكتوراه). 56. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

18. عبد العزيز بدري . (2025). التحول الطاقوي كأداة للتنويع الاقتصادي في الجزائر. مجلة إضافات إقتصادية، 09(01)، الصفحات 30-49.

19. عبد القادر بن أحمد باكر الباكري. (أكتوبر, 2023). التوجه نحو الاستثمار في الطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية (الموارد المتاحة، الفُرَص والتحديات، والجُهدُ المبذُول) الفترة 2014–2021. المجلة العربية للدراسات الإسلامية والشرعية، 7(25)، الصفحات 331-387.

20. عبد المطلب زيداني، و توفيق عطاء الله. (2024). التحول الطاقوي في الجزائر بين الواقع و الآفاق. السياسة العالمية، 8(1)، 535-545.

21. عبد النور شباط. (جوان, 2024). التحول الطاقوي نحو استغلال الطاقة المتجددة رهان تحقيق الأمن الطاقوي العالمي. أكاديميا للدراسات السياسية، 7(1)، 237-255.

22. فاطمة بكدي. (2019). الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيق. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

23. مالكية احميدة ، و جميلة منيجل. (2023). الطاقات المتجددة في الجزائر كإستراتيجية للانتقال من الاقتصاد البني إلى الاقتصاد الأخضر (btg). مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، 9(1)، الصفحات 89-100.

24. محمد بلعسل. (جانفي, 2023). الطاقات المتجددة في الجزائر الواقع و التحديات. مجلة الإناسة و علوم المجتمع، 6(2)، الصفحات 68-78.

25. محمد كداتسة، و عائشة كداتسة. (2019). واقع الطاقات المتجددة في الجزائر و آفاقها المستقبلية. مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، 3(2)، الصفحات 78-91.

26.وليد لطيف . (2022). تقييم سياسيات الاستثمار في الطاقات المتجددة البرنامج الوطني لتعزيز الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة في الجزائر 2011-2020. مجلة اقتصاد المال و الأعمال، 6(1)، الصفحات 315-334.

أثر هيكل رأس المال على الاداء المالي: دراسة قياسية على عينة من المؤسسات الصناعية في تلمسان خلال الفترة (2018–2022)

The Impact of capital Structure on Financial Performance: An Econometric Study on a Sample of industrial Enterprises in Tlemcen during the period (2018-2022)

أميرة بن خدة [*]، مخبر GPES ، جامعة تلمسان(الجزائر)، amira.benkhedda@univ-tlemcen.dz

فاطمة علام، مخبرLARMHO ، جامعة تلمسان(الجزائر)، fatima.allem@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2025/08/20 تاريخ القبول: 2025/09/21 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

سعت هذه الورقة البحثية إلى تبيان أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي لمجموعة من المؤسسات الصناعية في ولاية تلمسان وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2022، حيث استخدمت هذه الدراسة تحليل البيانات الجدولية (Panel data) باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM لاختبار أثر المتغيرات المستقلة على الأداء المالي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية لهيكل رأس المال مقاسا بمعدل اجمالي الديون على العائد على الأصول، وأثر سلبي غير معنوي عند استخدام الديون الطويلة الأجل، إضافة على ذلك فقد كان لنشاط المؤسسة أثر موجب على الأداء المالي، في حين أن لملموسية الأصول تأثير سلبي معنوي على العائد على الاصول.

كلمات مفتاحية: هيكل رأس مال؛ أداء مالي؛ معدل اجمالي ديون؛ معدل ديون طويلة أجل؛ عائد على أصول.

تصنيفات JEL : G32، L25، C33.

[*] المؤلف المرسل.

Abstract:

This research paper aimed to test the impact of capital structure on the financial performance of a group of industrial enterprises in Tlemcen Province during the period from 2018 to 2022. The study employed panel data analysis using the Generalized Method of Moments (GMM) to test the effect of independent variables on financial performance.

The findings revealed an inverse relationship between capital structure, measured by the total debt ratio, and return on assets. A non-significant negative impact was observed when long-term debt was utilized. Furthermore, the firm's activity had a positive effect on financial performance, while the tangibility had an insignificant negative effect on return on assets.

Keywords: capital structure; financial performance; total debt ratio; long term debt ratio; return on assets.

Jel Classification Codes : G32, L25, C33.

1. مقدمة :

يعتبر هيكل رأس المال أحد المواضيع التي حظيت باهتمام واسع في مجال الإدارة المالية، نظرًا لارتباطه بأحد أهم القرارات الاستراتيجية في المؤسسات وهو قرار التمويل، وتبرز أهمية هذا الموضوع في كونه يعالج إشكالية رئيسية تتمثل في طبيعة العلاقة بين هيكل رأس المال وتكلفة رأس المال والقيمة السوقية للمؤسسة، مما يجعله أحد التساؤلات التي أثارت اهتمام الباحثين والمدراء الماليين على حد سواء.

شهد هذا المجال تطوير العديد من النظريات التي سعت إلى تقديم تفسير شامل لاختيارات هيكل رأس المال الأمثل، وقد كان لهذه النظريات تأثير كبير في صياغة أسس الإدارة المالية الحديثة رغم ما تعرضت له بعضها من انتقادات، خاصة فيما يتعلق بالافتراضات غير الواقعية مثل كفاءة الأسواق المالية، ومع تطور الفكر المالي ظهرت اتجاهات جديدة لا تسعى بالضرورة لتحديد الهيكل الأمثل بل تركز على تفسير السلوك التمويلي للمؤسسات بناءً على ظروفها الخاصة وسياقها العملي.

وبما ان الهدف الأساسي لجميع مؤسسات هو البقاء، النمو والازدهار فإن تحقيق مستوى عالٍ للأداء المالي يصبح ضروري ويتطلب ذلك اتخاذ قرارات استراتيجية صائبة، لا سيما تلك المتعلقة بالتمويل

لأنه لا وجود لتوزيع الأرباح إلا بوجود استثمارات مربحة ولا وجود لهذه الأخيرة إلا يتوفر التمويل الملائم وبشكل مستمر؛ لذلك يتعين على المؤسسات اختيار المزيج التمويلي الأمثل من بين الخيارات المتاحة سواء بالاعتماد على أموال الملكية، أو اللجوء إلى الديون أو المزج بين أموال الملكية والديون. هذا الاختيار يجب أن يتم بناءً على دراسة دقيقة للبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة بما يضمن تحقيق أهدافها المرسومة.

ولمعرفة مدى كفاءتها في استخدام هذه الموارد ومدى تحقيقها للأداء المالي المطلوب الذي يتوافق مع أهدافها وخططها المسطرة، فإن المؤسسات تقوم باستمرار بتقييم أدائها المالي بغية اكتشاف مواطن القوة فيه والعمل على تعزيزها وكذلك تحديد نقاط الضعف والعمل على معالجتها مستقبلا.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للمؤسسات الصناعية في تلمسان خلال الفترة (2018-2022)؟

الأسئلة الفرعية:

من خلال هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- ماهي أهم نظريات هيكل راس المال؟
- ماهي المراحل المتبعة لتقييم الأداء المالي؟
- كيف يؤثر هيكل رأس المال على الأداء المالي لعينة من مؤسسات ولاية تلمسان؟

فرضيات الدراسة: يمكن صياغة فرضيتان أساسيتان من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة كما يلي:

- لنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول تأثير إيجابي على الأداء المالي.
- النسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي الأصول تأثير إيجابي على الأداء المالي.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- عرض نظريات هيكل رأس المال وإسهاماتها في توضيح طبيعة العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي للمؤسسات.
- تبيان أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسات.
- اختبار أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للمؤسسات الصناعية عينة الدراسة.

أهمية الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للمؤسسات الصناعية في تلمسان، باعتبار أن قرار التمويل يمثل أحد أهم القرارات الاستراتيجية التي تؤثر على استمرارية المؤسسة ونموها. وتبرز أهمية البحث في تسليطه الضوء على موضوع حظي باهتمام واسع في الدول المتقدمة، بينما لا يزال في طور التأسيس بالدول النامية مما يستدعي المزيد من الدراسات، كما تقدم الدراسة اختبار قياسي يستند إلى بيانات حقيقية من المؤسسات المدروسة، ما يشكل إضافة علمية متواضعة للمساهمات التجريبية السابقة، فضلاً عن توفيرها معلومات عملية تدعم متخذي القرار في تحسين سياسات التمويل وتعزيز الأداء المالي للمؤسسات الصناعية.

حدود الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن مختلف الأسئلة قد تم وضع حدود لحصر الدراسة فكانت كما يلي:

- **الحدود المكانية:** تمثلت في عينة مكونة من 62 مؤسسة اقتصادية تعمل في قطاع الصناعة في ولاية تلمسان.
- **الحدود الزمنية:** شملت فترة الدراسة وهي الفترة الممتدة من سنة 2018-2022.

منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الإطار النظري للهيكل المالي والأداء المالي، كما تم استخدام أسلوب التحليل الكمي باستعمال نموذج تحليل البيانات الجدولية بالاستعانة ببرنامج Eviews9 في إجراء الاختبارات القياسية وذلك بهدف التوصل الى فهم أعمق لتأثير هيكل رأس المال على الأداء المالي في المؤسسات عينة الدراسة.

2. الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي تناولت أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للمؤسسة وفيما يلي سرد لأهم الدراسات التي لها علاقة بالموضوع الذي سيتم معالجته.

- دراسة (Vätavu, 2015) هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي في 196 شركة صناعية رومانية خلال الفترة (2003-2010) بالاعتماد على الانحدارات المقطعية، حيث تمثلت مؤشرات هيكل رأس المال في الديون طويلة الأجل، الديون قصيرة الأجل، إجمالي الديون وإجمالي حقوق الملكية، وفي المقابل تم استخدام العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمؤشرات للأداء، وتمثلت المتغيرات الضابطة في ملموسية الأصول، الضرائب، المخاطر، السيولة والتضخم. أشارت النتائج إلى أن الأداء في الشركات الرومانية يكون أعلى عندما تتجنب الديون وتعمل على أساس حقوق الملكية، ومع ذلك فان شركات التصنيع لا تمتلك تمويلا داخليا كافيا للقيام باستثمارات مربحة ولا تستخدم أصولها بفعالية.
- دراسة (Ataur, Sadrul, & Joyen, 2019)الهدف الرئيسي من الدراسة هو اظهار تأثير هيكل رأس المال على ربحية شركات التصنيع المتداولة في بنغلاديش ، حيث تم تحليل عينة من 50 ملاحظة من 10 شركات تصنيع مدرجة في بورصة دكا خلال الفترة 2013-2017، حيت تم تطبيق انحدار الأثر الثابت لمعرفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة (نسبة الدين، نسبة حقوق الملكية، و نسبة الدين الى حقوق الملكية) والمتغيرات التابعة (العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم)، وتوصلت نتائج الدراسة الى أن نسبة الدين لها تأثير ايجابي كبير على العائد على الاصول، ونسبة حقوق الملكية لها تأثير ايجابي على العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية، في حين أن نسبة الدين الى حقوق الملكية لها تأثير سلبي على العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم.
- دراسة (عبد الكاظم و سمير ، 2020) اهتمت هذه الدراسة بالعلاقة بين هيكل راس المال والأداء المالي لعينة متكونة من 10 شركات أمريكية خلال الفترة (2009-2018)، من خلال استخدام نموذج الانحدار المتعدد، حيث شمل نموذج الدراسة عدة متغيرات، تمثلت المتغيرات

المستقلة في اجمالي الديون/اجمالي الأصول، اجمالي الديون/حقوق الملكية، اجمالي الديون/حق الملكية + الديون، بينما تم التعبير عن مؤشرات الأداء المالي بالعائد على الأصول، العائد على حق الملكية، ربحية السهم الواحد، توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين مؤشرات هيكل راس المال والعائد على الأصول، مما يدل على أن الشركات الأقل اعتمادا على القروض تحقق أداء مالي أفضل، كما توصل الباحثان الى عدم وجود أي تأثير معنوي لهيكل راس المال على العائد على حق الملكية و ربحية السهم.

- دراسة (Boussiki, 2023)تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير محددات هيكل رأس المال على الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية عمومية مدرجة في بورصة الجزائر، متمثلة في مجموعة "صيدال"، خلال الفترة من 2010 إلى 2021. تم تقدير ثلاثة نماذج متعددة حيث تمثلت المتغيرات التابعة التي تعبر عن الأداء المالي في العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية وربحية السهم الواحد، أما المتغيرات المستقلة التي تمثل محددات هيكل رأس المال فتمثلت في نسبة الديون المتوسطة والطويلة الأجل إلى إجمالي الأصول، نسبة الديون قصيرة الأجل، والقدرة على التمويل الذاتي بالإضافة إلى ذلك، استخدمت متغيرات التحكم تمثلت في السيولة وحجم المؤسسة. توصلت الدراسة وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون المتوسطة والطويلة الأجل إلى إجمالي الأصول والأداء المالي، أما بالنسبة للديون قصيرة الأجل فقد تبين أن له تأثير سلبي غير معنوي على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، لكن له تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على ربحية السهم الواحد.
- دراسة(Ahmed, Abdullah, & Mihaela, 2024) هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثير جائحة كوفيد-19 وهيكل رأس المال على الأداء المالي لـ 1787 شركة تعمل في قطاعي الطاقة المتجددة وغير المتجددة في الصين خلال الفترة (2010-2022)، وذلك بالاعتماد على العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية كمتغيرات مفسرة للأداء المالي، أما متغيرات هيكل رأس المال فتمثلت في الرافعة المالية، السيولة، حجم الشركة، ملموسية

الأصول، عمر الشركة ومتغير كوفيد-19 كمتغير وهمي. تم تحليل العلاقة بين المتغيرات باستخدام منهج التأثيرات الثابتة، ووجدت الدراسة أن الرافعة المالية أثرت سلبًا على نسب العائد على الأصول وحقوق الملكية في كل من شركات الطاقة المتجددة وغير المتجددة، أيضا أظهرت الدراسة أن جائحة كوفيد-19 أثرت بشكل سلبي على الأداء المالي لشركات الطاقة غير المتجددة، بينما كان لها تأثير إيجابي على الأداء المالي لشركات الطاقة المتجددة.

موقع دراستنا من الدراسات السابقة:

تتشابه هذه الدراسة مع البحوث السابقة في سعيها إلى التحقق من أثر الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسات، غير أنها تنفرد من ناحية المجال الجغرافي إذ ركزت هذه الدراسة على عينة من المؤسسات الصناعية بولاية تلمسان خلال الفترة الممتدة بين (2018-2022)، مما يمنحها خصوصية محلية تعكس واقع هذه المؤسسات بشكل أدق، أما الاختلاف الثاني فيتعلق بالمنهجية الإحصائية المعتمدة، حيث تم اعتماد طريقة GMM لزيادة دقة التقدير والحد من إشكالية التباين الذاتي والانحياز، في حين استندت معظم الدراسات السابقة إلى طريقة المربعات الصغرى.

3. الإطار النظري لهيكل رأس المال

1.3 مفهوم هيكل راس المال

يعرف هيكل رأس المال بانه الطريقة التي تُمَوَّل بها المؤسسة اصولها، وذلك من خلال مزج حقوق الملكية والديون، يتم وصف هيكل رأس المال عن طريق حساب نسبة كل من حقوق الملكية والديون إلى إجمالي رأس المال، كما يمكن وصفه أيضًا بحساب معدل الرفع المالي للمؤسسة، ولهيكل رأس المال علاقة مباشرة بمتوسط تكلفة رأس المال، وهو عنصر من عناصر تقييم المؤسسات، فعندما يتغير الهيكل يتغير المتوسط وبالتالي تتغير قيمة المؤسسة، وتُعرف بنسب الملاءة وتعتبر مقياسا لقدرة المؤسسة على توفير التزاماتها طويلة الأجل من خلال هيكل رأس المال ومعدلات التغطية، كما تقيس نسب الملاءة أيضًا نجاح سياسات التمويل التي تُتبَع في المؤسسة، وتوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية. (الصائغ، 2018، صفحة 182)

التركيبة المثلى لرأس المال تعني تحقيق التوازن المثالي بين استخدام الديون وحقوق الملكية في تمويل الشركة بهدف تعظيم قيمة سهم الشركة في السوق، فالحديث هنا عن النسب المطلوبة للديون وحقوق الملكية في هيكل الموارد المالية للشركة، والتي يتم الاعتماد عليها في تمويل الأصول الخاصة بالشركة، ومع ذلك فإن التركيبة المستهدفة لرأس المال تختلف حسب الزمن وتغير الظروف، ويجب أن تكون لدى إدارة الشركة تركيبة محددة تلتزم بها عند اتخاذ قرارات التمويل. (عدنان و اسامة، 2007، صفحة 437)

2.3 النظريات المفسرة لهيكل رأس المال

1.2.3 نظرية Modigliani و Miller

ظهرت هذه النظرية سنة 1958 ومرت بمرحلتين: النظرية في حالة غياب الضرائب، والنظرية في حالة وجود الضرائب.

- **المرحلة الأولى (1958)**: تميزت هذه المرحلة بعدم وجود الضرائب وان هيكل رأس المال لن يؤثر على قيمة الشركة، وقيمة الشركة المدينة هي نفس قيمة الشركة غير المدينة، مما يعني أن أي تغيير في هيكل رأس المال لن يؤثر على قيمة الشركة، وقيمة الشركة لا تتأثر بكيفية جمع الشركة للديون وحقوق الملكية لتمويل الشركة. (Wahyu, Iman , & Irvan, 2020, p. 79) على سبيل المثال، إذا كانت هناك مؤسستين تختلفان فقط في هيكلهما المالي، فسيكون لدى المؤسستين قيم متساوية. وإذا ارتفعت قيمة المؤسسة المدينة، فسيدفع المستثمرون إلى التخلي عن حصصهم فيها والاستثمار في المؤسسة التي تمولها بأموال الملكية، حيث يتوقع المستثمرون تحقيق نفس العائد تحت نفس مستوى المخاطرة ولكن بتكلفة استثمار أقل، وبالتالي سيقوم عدد من المستثمرين باتخاذ نفس الإجراء، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على أسهم المؤسسة الممولة بأموال الملكية وعلى نحو تدريجي، ستتساوى قيمة المؤسستين. تعرضت هذه الأفكار لانتقادات متعددة، وتم التعامل معها في المرحلة الثانية. (مسعد و بلحرش، 2021، صفحة 523)
- **في المرحلة الثانية (1963)**: في ظل الوجود الضريبي، وذلك بفضل خاصية قابلية التخفيض الضريبي للمصاريف المالية، بغض النظر عن مستوى الديون المتراكمة، فإن للديون تأثيرا إيجابيا

على قيمة المؤسسة، وبالتالي يعتبر الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة هو الذي يحقق أعلى مستوى من التمويل الديني، أي الوضعية غير العقلانية لمؤسسة بدون أموال خاصة أو بشكل أكثر تحديدا مؤسسة بدون رأس مال اجتماعي. (ذهبية ، الياس ، و يوسف، 2020، صفحة 369)

2.2.3 نظرية التوازن Trade–off theory

تتعلق نظرية التوازن بشكل أساسي بمفهومين تكلفة الافلاس وتكاليف الوكالة، قدم Kraus and Litzenberger (1973) بيانًا كلاسيكيا لنظرية الموازنة، وهو أن الرافعة المالية المثلى تقدم موازنة بين فوائد الضرائب المترتبة على الديون وتكاليف الإفلاس الزائدة، تفترض هذه النظرية أنّه يمكنك الاستفادة من الرافعة المالية ضمن هيكل رأس المال حتى يتم تحقيق هيكل رأس مال أمثل.

تُقر هذه النظرية بالميزة الضريبية المرتبطة بدفعات الفائدة، ومن أهم أهداف نظرية التوازن هو تفسير حقيقة أنّ الشركات عموما تُموَّل جزئيا بالديون وجزئيا بحقوق الملكية. (Narinder & Mahima, 2019, p. 66)

3.2.3 نظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل Pecking Order Theory

نظرية ترتيب مصادر الاموال اقترحت لأول مرة من طرف Donaldson (1961) وتم تعديلها في وقت لاحق من قبل Myres and Maijluf (1984)، هذه النظرية تشير إلى أن الشركات تفضل الاعتماد على مصادر التمويل الداخلي (مثل الأرباح المحتجزة) حيث لا توجد تفاوتات معلوماتية؛ ثم إذا تطلب الأمر المزيد من التمويل يُنظر في الدين؛ وفي النهاية يتم إصدار أسهم الشركة لتلبية جميع متطلبات رأس المال المتبقية. (Pham & Tristan, 2020, p. 1029)

4.2.3 نظرية الوكالة Theory Agency

إدارة الشركات تتم عادة من قبل مديرين محترفين وليس أصحاب الشركة، يُعتبر المدراء وكلاء لأصحاب الشركة ويُفوضون باتخاذ القرارات الإدارية، هدفهم النظري هو تعظيم قيمة الشركة لأصحابها، ولكن في الواقع يوجد اهتمامات أخرى مثل ثرواتهم الشخصية والأمان الوظيفي، مكاتب مؤثثة بشكل فاخر...ويتم تحميل تكاليف هذه الاهتمامات على الشركة، مما يجعل المدراء مترددين في تحمل المخاطر

الكبيرة التي قد تؤدي إلى فقدان وظائفهم أو تقليل ثرواتهم الشخصية، هذا قد يؤدي إلى عدم تحقيق أقصى قيمة سوقية لأصحاب الشركة.

لتقليل مشكلة الوكالة والعمل على تحقيق هدف تعظيم القيمة السوقية أحدث المالكين تكلفة الوكالة، تتضمن هذه التكاليف رقابة سلوك الإدارة وضمان عدم وجود أعمال غير أخلاقية من قِبل المديرين، بالإضافة الى وتوفير حوافز مادية لتحقيق تعظيم سعر السهم في السوق. (حداد، 2009، صفحة 26)

4.الإطار النظري للأداء المالي

1.4 مفهوم الأداء المالي

يمثل الأداء المالي في المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي لمختلف الاعمال التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. (نجلاء و عادل ، 2024، صفحة 32)

أيضا يقصد به مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أفضل النتائج باستخدام الموارد المالية المتاحة، ويتم تقييمه من خلال تحليل القوائم المالية التي تعكس حصيلة الأداء المالي والإداري والفني خلال فترة زمنية معينة، وللحصول على فهم دقيق وموضوعي للبيانات الواردة في القوائم المالية لابد من تحليلها ودراستها بعمق لتحديد نقاط القوة والضعف، ومن ثم يمكن اتخاذ قرارات سليمة من قبل المستثمرين، المساهمين والمحللين الماليين. (الشواورة، 2008)

2.4 أهمية تقييم الأداء المالي

تنبع أهمية تقييم الأداء المالي بشكل عام من أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

كذلك تكمن أهمية تقييم الأداء المالي وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أداءها وفعاليته، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على البقاء والمنافسة. (بوكفة، 2022، صفحة 217)

3.4 مراحل تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بعدة مراحل أساسية يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (أمينة، 2018/2017، صفحة 54)

- جمع القوائم المالية السنوية وحساب النتائج: تشمل هذه المرحلة إعداد القوائم المالية والتقارير السنوية التي توضح أداء المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، وهو الخطوة الأولى في عملية تقييم الأداء المالي.
- حساب مؤشرات الأداء المالي: يتم في هذه المرحلة تحديد حساب النسب المختلفة مثل الربحية، السيولة، النشاط، الرفع المالي، وتوزيعات الأرباح.
- تحليل وتقييم النسب المالية: بعد حساب المؤشرات، يتم دراسة النتائج لتحديد الانحرافات والفروقات بين الأداء الفعلي والمتوقع، كما يتم مقارنة الأداء المالي للمؤسسة بأداء المؤسسات المنافسة في نفس القطاع لتحديد نقاط الضعف والقوة.
- اقتراح التوصيات المناسبة: تعتمد هذه المرحلة على تحليل أسباب الانحرافات وآثارها على المؤسسة، حيث يتم تقديم توصيات عملية لمعالجة المشكلات وتحسين الأداء المالي في المستقبل.

4.4 العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تتضمن هذه العوامل مجموعة من المحددات الجوهرية التي يمكن عرضها على النحو الآتي: (مرسلي و سايح، 2024، صفحة 447)

- التكنولوجيا: ان اختيار التكنولوجيا الملائمة يعد عامل استراتيجي لتحسين كفاءة الأداء، إذ يساهم في تعزيز القدرة التنافسية من خلال خفض التكاليف، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق مستويات عالية من الأرباح.
- المناخ التنظيمي: يضمن المناخ التنظيمي فعالية الأداء حيث ينعكس إيجاباً على وضوح الرؤية، ودقة تطبيق المعايير والسياسات، إضافة إلى دوره في دعم سلامة وكفاءة العمليات الداخلية للمؤسسة.
- الهيكل التنظيمي: يلعب الهيكل التنظيمي دورا أساسيا في تحديد مستوى الأداء، من خلال تنظيم الأنشطة وتحديد الأدوار والمسؤوليات، فضلاً عن تحسين آليات تخصيص الموارد بما يتيح اتخاذ القرارات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية.
- حجم الشركة: يُعد حجم الشركة من العوامل المؤثرة على الأداء المالي، فزيادة حجم الشركة قد تؤدي سلباً على الكفاءة التشغيلية، بينما قد تساهم إيجاباً في جذب مزيد من المستثمرين، وتقليص تكلفة المعلومات على مستوى الوحدة الواحدة.

5. الدراسة القياسية

بعد التطرق لعدد من الدراسات السابقة حول هذا الموضوع، سنقوم بإجراء دراسة قياسية لاختبار أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للمؤسسات الصناعية في تلمسان.

1.5 مصادر جمع البيانات

بعد الحصول على القوائم المالية ل 62 مؤسسة واستخراج المعلومات المالية الضرورية منها بالاستعانة ببرنامج Excel، تم حساب المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لكل مؤسسة للفترة الممتدة من 2018 إلى 2022، لتحصل بذلك على بيانات سلاسل زمنية مقطعية بمجموع مشاهدات بلغ 310 مشاهدة، تم بعدها استخدام طريقة GMM لمعالجة المعطيات وتحليل النتائج بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

2.5 متغيرات الدراسة

يحتوي نموذج الدراسة على متغيرات مستقلة يتم اختبار أثرها على المتغير التابع والجدول التالي يبين طريقة قياسها:

الجدول 1: متغيرات الدراسة

نوع المتغيرات	الرمز	صيغة الحساب	استخدام الباحثون السابقون
المتغيرات التابعة	ROA	العائد على الأصول=صافي الإيرادات بعد الضريبة/اجمالي الأصول	(Ataur، Sadrul، و Joyen، 2019) (عبد الكاظم و سمير ، 2020)
المتغيرات المستقلة	TD	نسبة الرفع المالي=اجمالي القروض المالية/اجمالي الأصول	(Ahmed، Abdullah، و Mihaela، 2024) (Vätavu، 2015)
	LTD	معدل الديون الطويلة الاجل=الديون الطويلة الاجل/اجمالي الأصول	(Boussiki، 2023) (Vätavu، 2015)
المتغيرات الضابطة	AT	نشاط المؤسسة=المبيعات/الأصول الثابتة	(عبد الكاظم و سمير ، 2020)
	Tang	ملموسية الأصول=الأصول الثابتة/اجمالي الأصول	(Vätavu، 2015)

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الدراسات السابقة

3.5 نموذج الدراسة

قمنا بصياغة فرضيات وكتابتها في نموذج رياضي لكي تصبح قابلة للقياس، وهذا ما تظهره المعادلة التالية:

$$ROA_{it} = \alpha_0 + \beta_1 TD_{it} + \beta_2 LTD_{it} + \beta_3 AT_{it} + \beta_4 Tang_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

I: 1، 2، 3.....62 هي عبارة عن المؤسسة **i** من المؤسسات عينة الدراسة.

T: 1، 2، 3، 4، 5 هي الزمن **t** في فترة الدراسة.

$\mathbf{ROA_{it}}$: معدل العائد على الأصول للمؤسسة **i** للفترة **t**.

$\mathbf{LTD_{it}}$: الديون الطويلة الأجل للمؤسسة **i** للفترة **t**.

$\mathbf{TD_{it}}$: اجمالي الديون للمؤسسة **i** للفترة **t**.

$\mathbf{AT_{it}}$: نشاط المؤسسة **i** للفترة **t**.

$\mathbf{Tang_{it}}$: ملموسية الأصول للمؤسسة **i** للفترة **t**.

$\alpha 0$: الثابت، حيث يمثل قيمة المتغير التابع إذا كانت جميع المتغيرات المستقلة معدومة

$\beta 3....،\beta 2،\beta 1$: معلمات الانحدار للمتغيرات المستقلة.

$\boldsymbol{\varepsilon_{it}}$يمثل حد الخطأ.

4.5 تطبيق الاختبارات الإحصائية

سنقوم في هذا الجزء باختبار أثر هيكل راس المال على الأداء المالي وفق الخطوات الموالية

1.4.5 الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الجدول 2: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	المتوسط الحسابي	اكبر قيمة	اصغر قيمة	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
ROA	0.024347	1.199147	-0.495297	0.100501	310
TD	0.621525	7.329581	0	0.492898	310
LTD	0.098417	1.838257	0	0.204742	310
AT	0.872145	17.414051	0	1.488616	310
Tang	0.383425	1.284146	-0.011254	0.287524	310

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews9.

يظهر من الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة أن السلسلة تتكون من 310 مشاهدة ممتدة من 2018 إلى 2022 حيث نجد القيمة المتوسطة ل ROA قد بلغت 2.43% وهو مقياس كفاءة استخدام الشركة لأصولها في تحقيق الأرباح، في حين بلغ المتوسط الحسابي لنسبة اجمالي الديون هو 62.15% مما يشير إلى أن المؤسسات محل الدراسة تعتمد بشكل كبير على التمويل بالدين، تليها القيمة المتوسطة لنسبة الديون الطويلة الاجل 9.84%، وقدرت أكبر قيمة لهذا المتغير ب 1.838257 وفي المقابل أصغر قيمة هي 0 مما يشير إلى أن هناك شركات لا تعتمد على LTD في تمويل أصولها.

2.4.5 اختبار الارتباط بين المتغيرات

الجدول 3: الارتباط بين المتغيرات.

البيان	ROA	TD	LTD	AT	Tang
ROA	1				
TD	-0.27	1			
LTD	-0.02	0.22	1		
AT	0.31	-0.09	-0.12	1	
Tang	-0.18	0.03	0.27	-0.32	1

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews9.

توضح إشارة معامل الارتباط إذا كانت سالبة الى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين أما إذا كانت موجبة فهي تدل على وجود علاقة طردية، أما قوة الارتباط فتظهر من خلال قيمة معامل الارتباط فاذا كان أكبر من 0.5 فهي تشير الى وجود علاقة قوية وإذا كانت أصغر من 0.5 فهي تدل على وجود علاقة ضعيفة، فمن خلال المصفوفة يتضح أن هناك علاقة طردية بين مؤشر الربحية ROA ونشاط المؤسسة AT كما، نلاحظ وجود ارتباط سلبي بين مؤشر TD و LTD و Tang مع ROA.

3.4.5 اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية)

الجدول 4: اختبار الاستقرارية.

المتغيرات	الاختبار المطبق	مستقرة عند المستوى I(0)
ROA	P.P. Fisher	422.870 (0.0000)
	LLC	-32.0745 (0.0000)
	IPS	-4.33722 (0.0000)
TD	P.P. Fisher	557.904 (0.0000)
	LLC	-13.7293 (0.0000)

-11.3517 (0.0000)	IPS	
256.341 (0.0000)	P.P. Fisher	LTD
-21.7704 (0.0000)	LLC	
$-8.0^{E}+13$ (0.0000)	IPS	
438.830 (0.0000)	P.P. Fisher	AT
-312.227 (0.0000)	LLC	
-20.4071 (0.0000)	IPS	
530.782 (0.0000)	P.P. Fisher	Tang
-94.7487 (0.0000)	LLC	
-21.4540 (0.0000)	IPS	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews9.

يظهر الجدول أعلاه نتائج الاختبارات الإحصائية لكل متغير حسب اختبار LLC Fisher واختبار IPS، حيث تبين أن احتمالية جميع الاختبارات بالنسبة لكل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أقل من 0,05، ما يعني رفض فرضيات العدم وقبول الفرضيات البديلة التي تنص على أن السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة لا تحتوي على جذر الوحدة وهي مستقرة عند المستوى I(0).

5.5 تقدير نماذج البانل الساكن

1.5.5 تقدير النموذج وفق معطيات البانل

تم تقدير نماذج بيانات البانل الساكن من خلال 3 نماذج وهي نموذج الانحدار التجميعي (PME)، نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) والجدول التالي يبين نتائج التقدير.

الجدول 5: نتائج تقدير نماذج البانل الساكن.

المتغير التابع: الأداء المالي ROA T=5 N=62 عدد المشاهدات: 310			
المتغيرات المستقلة	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج الأثر الثابت	نموذج الأثر العشوائي
C	0.060793 (0.0000)	0.006121 (0.7189)	0.044210 (0.0001)
TD	-0.060476 (0.0000)	0.014912 (0.1583)	-0.036684 (0.0096)
LTD	0.048764 (0.0157)	-0.084059 (0.1293)	0.025823 (0.2983)
AT	0.016784 (0.0000)	0.018251 (0.0032)	0.017480 (0.0001)
Tang	-0.042333 (0.0026)	0.001347 (0.9304)	-0.035011 (0.0420)
R2	0.184565	0.515763	0.100511
F stat Prob (F)	24.12679 (0.0000)	4.176782 (0.0000)	11.98122 (0.0000)

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews9.

2.5.5 اختبار المفاضلة بين النماذج

من أجل المفاضلة بين نموذج الأثر الثابت والأثر العشوائي قمنا باختبار Hausman وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول 6: المفاضلة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي.

الاختبار المطبق	قيمة Chi–square	القيمة الاحتمالية
Hausman test	42.584531	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews9.

من خلال الجدول يتبين أن احتمالية اختبار Hausman تساوي 0، وهي أقل من 0,05 وبالتالي نرفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل.

نلاحظ أن قيمة R2 بلغت 0.515763 أي أن تقدر ب 51.57% من المتغير التابع (الاداء المالي) يتم تفسيرها عن طريق المتغيرات المستقلة المدرجة في نموذج الدراسة، مما يعني أن هناك متغيرات أخرى قد تؤثر على ربحية المؤسسة ولم يتم تضمينها في النموذج.

6.5 تقدير النموذج باستخدام العزوم المعممة

بعد تقدير العلاقة باستخدام نماذج البائل الساكن والتي تساعد على دراسة العلاقة في المدى الطويل توصلنا الى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب لدراستنا، وفي هذه المرحلة سننتقل لدراسة هذه العلاقة بشكل ديناميكي من خلال نموذج العزوم المعممة نظراً لقدرته على معالجة مشكلات الارتباط الذاتي وتباين الأخطاء، إضافة إلى التعامل مع احتمالية وجود متغيرات داخلية endogeneity في النموذج القياسي، كما أن السبب الرئيسي لاستخدام طريقة GMM وهو أن حجم العينة N أكبر من عدد السنوات.

1.6.5 تقدير نموذج العزوم المعممة

الجدول 7: نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة GMM.

المتغير التابع: الأداء المالي ROA **T=5** **N=62** **عدد المشاهدات: 310**		
المتغيرات	**المعامل**	**الاحتمال**
ROA(-1)	0. 290771	0.000
TD	-0.031007	0.0000
LTD	-0.011050	0.2586
AT	0.011624	0.000
Tang	-0.032094	0.0056

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews9.

2.6.5 عرض ومناقشة النتائج

تظهر نتائج التقدير وفقا لطريقة العزوم المعممة Panel GMM والمبينة في الجدول رقم أن المتغيرات المدرجة في نموذج الدراسة ذات معنوية إحصائية عند 1% و10%، ويمكن تحليل العلاقة بين المتغيرات في النقاط التالية:

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة اجمالي الديون والعائد على الأصول، أي أن زيادة نسبة الاستدانة بـ 1% سوف تعمل على خفض ربحية المؤسسة بـ 3.10% فالنتيجة السلبية بين المديونية والأداء المالي تشير إلى أن المؤسسات الصناعية في تلمسان ربما تجاوزت المستوى الأمثل من الديون، وهو ما يتوافق مع ما تنبأت به نظرية الترتيب السلمي لمصادر التمويل التي تنص على أنه ينبغي على المؤسسات أن تمول فرصها الاستثمارية من بالأرباح المحتجزة.
- وجود أثر سالب غير معنوي للديون الطويلة الأجل على العائد على الأصول حيث أن زيادة معدل الديون طويلة الأجل بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول بحوالي 1.10%
- وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لنشاط المؤسسة على معدل العائد على الأصول، حيث أن ارتفاع معدل المبيعات إلى الأصول الثابتة بوحدة واحدة ينتج عنه ارتفاع العائد على الأصول بنسبة 1.16%
- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لملموسية الأصول على العائد على الأصول، حيث أن ارتفاع نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول ب 3.20%.

6. خاتمة:

يشكل موضوع الهيكل المالي جدلا متزايدا نظرا لوجود عدة عوامل تؤثر في تركيبته، كما أن له تأثير على عدة متغيرات أخرى كالربحية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر هيكل رأس المال المؤسسات الصناعية على أدائها المالي، وتوصلت الدراسة في جانبها النظري الى مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي:

- نظرية Modigliani وMiller افترضت سوقا مثاليا حيث لا يؤثر هيكل رأس المال على قيمة المؤسسة، ثم أضيفت الضرائب التي أبرزت ميزة الاستدانة.
- تركز نظرية التمويل الترتيبي على تفضيل المؤسسات للتمويل الداخلي أولاً، ثم الديون، وأخيرًا إصدار الأسهم، مع مراعاة خصوصية الأصول وتقليل تكاليف عدم تماثل المعلومات.
- يشير الأداء المالي إلى الوضعية المالية للمؤسسة ومدى كفاءتها في تحقيق أفضل النتائج المالية، مثل تحسين الربحية، وتعزيز السيولة، ورفع قيمتها السوقية، ويتم ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مما يجعله دافعا رئيسا في استمرارية المؤسسة ونموها.

اعتمادا على الدراسة التطبيقية لأثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للمؤسسات الصناعية في تلمسان خلال الفترة (2018-2022)، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- زيادة معدل الديون يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول، ويمكن تفسير هذا الأثر السلبي بأن تكاليف الديون معدلات الفائدة، تكاليف الإفلاس فاقت مزاياها الضريبية مع ارتفاع نسبة الديون في هيكل رأس المال وبالتالي ارتفاع المخاطر المالية.
- انخفاض قدرة المؤسسات على خدمة ديونها بسبب ارتفاع أعباء الدين من جهة وعدم انعكاس هذه المديونية على الكفاءة التشغيلية من جهة أخرى نتيجة الاستخدام غير الفعال لأموال الاستدانة، وقد يعزى ذلك الى ضعف سوق رأس المال في الجزائر وسيطرة البنوك التجارية على منح الائتمان، كما يمكن ان يعود ذلك إلى جائحة كورونا حيث شهدت العديد من الشركات انخفاض في إيراداتها نتيجة لتراجع الطلب على السلع والخدمات بسبب الإجراءات الوقائية، كما أن بعض الشركات اضطرت إلى تسريح جزء من موظفيها لتقليل النفقات.

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، تقدم الدراسة بعض التوصيات توجزها فيما يلي:

- يجب على المؤسسات محل الدراسة أن تأخذ بعين الاعتبار الأثر السلبي لهيكل رأس المال على الأداء المالي عند اتخاذها قرار التمويل بالمديونية.
- ضرورة العمل على تطوير سوق الأوراق المالية، كوضع شروط مناسبة تمكن من إدراج عدد كبير من المؤسسات في السوق لأن ذلك سيساعد على توفير سندات بأسعار منافسة مع الأسعار التي تفرضها البنوك التجارية.

7. قائمة المراجع:

1. أمينة, ح .(2017/2018) .أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للمؤسسة دراسة تطبيقية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للفترة . (2010-2016)*طروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية* .الجزائر 3.
2. ب ذهبية ، ب الياس ، و ق يوسف. (2020). *التسيير المالي الادارة المالية* (الإصدار الطبعة الثالثة). عمان، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
3. ح بوكفة. (2022). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات هيكل رأس المال دراسة حالة مؤسسة خزارتك – محلية الصناعة المشروبات والعصائر. *مجلة الاقتصاد الصناعي، 12*(1).
4. خالد مسعد، و عائشة بلحرش. (2021). أثر الهيكل المالي على ربحية المؤسسات الاقتصادية المتوافقة مع الشريعة دراسة قياسية على عينة من الشركات السعودية للفترة2019-2012 . *مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية*.
5. سعدون عدنان، و شقيري اسامة. (2007). *الادارة المالية النظرية والتطبيق*. الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
6. الصائغ, ن. د .(2018) .*الائتمان المصرفي* .دار الكتب العلمية.
7. ع نجلاء، و م عادل . (2024). *مبادئ التمويل والإدارة المالية من منظور إسلامي*. مصر: دار التعليم الجامعي.

8. ف س حداد. (2009). *الادارة المالية*. الاردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
9. ف م الشواورة. (2008). *الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأسس النظرية والعملية مع مدخل مقترح لتقويم الأسعار السوقية للأسهم العادية بالتطبيق على بورصة عمان* (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار وائل للنشر.
10. فاطيمة الزهرة مرسلي، وحمزة سايح. (2024). أثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي للبنوك بولاية البيض. مجلة اضافات اقتصادية، 8(2).
11. م عبد الكاظم ، و ع سمير . (2020). تأثير هيكل راس المال في الأداء المالي – دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الأمريكية. *مجلة الدنانير*.
12. H Boussiki. .(2023) The effect of capital structure on the financial performance of companies listed on the Algerian stock exchange: Case of the saidal group. *Finance and business economics review* ، .(1)*7*
13. Narinder, P., & Mahima, B. (2019). The effect of capital structure on profitability: An empirical panel data study. *Jindal journal of business research, 8*(1).
14. Pham, T., & Tristan, N. (2020). The impact of financial structure on profitability: Empirical from Vietnam'sconstruction sector. *Asian Economic and Financial Review, 10*(9).
15. R Ataur ،I Sadrul و، U Joyen. .(2019) The impact of capital structure on the profitability of publicly Traded Manufacturing Firms in Bangladesh. *Applied Economics and Finance*.(2)*6* ،
16. S Ahmed ،A Abdullah و، G Mihaela. .(2024) Capital structure and financial performance of China's energy industry: What can we infer from COVID-19? *Palos one.*
17. S Vätavu. .(2015) The impact of capital structure on financial performance in Romanian listed companies. *Procedia Economics and Finance*.1322-1314 ،
18. Wahyu, L., Iman , S., & Irvan, N. (2020). The effect of capital structure, profitability and company size on value of companies in the auttomotive industry sector listed on IDX 2014-2018. *Indonesian Journal of Business, Accounting and Management, 3*(2).

إدارة الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي–العوامل المؤثرة في تكوينه وطرق توزيعه– دراسة حالة شركة السلامة السعودية

Management of Insurance Surplus in Takaful Companies: Factors Influencing Its Formation and Distribution Methods – A Case Study of Salama Saudi Company

نبيلة بوفولة، مخبر الدراسات والأبحاث التسويقية، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة2 (الجزائر)،
Nabila.boufoula@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2025/07/31 تاريخ القبول: 2025/09/20 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

تركز هذه الدراسة على تحليل مختلف المحددات التي تؤثر في تكوين الفائض التأميني، إلى جانب تسليط الضوء على الأساليب والسياسات المطبقة في توزيعه. وقد اعتمدنا منهجاً وصفياً وتحليلياً، مدعوماً بتطبيقات واقعية من شركة السلامة السعودية، بهدف توثيق الإجراءات والمعايير المالية والمحاسبية المعتمدة لديها خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2019 و2024.

توصلنا إلى أن هناك عوامل توثر في تشكيل الفائض التأميني، يمكن للشركة ادارتها والتعامل معها كسياسات الاكتتاب المتبعة والتي تسمح بزيادة اجمالي الاشتراكات المحصلة، باعتبارها أهم مكون في إيرادات صندوق التكافل، وكذلك سياسات الاستثمار من خلال مضاعفة حجم عوائد المضاربة. بينما توجد عوامل أخرى لا يمكن لشركة التكافل التحكم فيها كسلوك حملة الوثائق، والقوانين المنظمة لقطاع التأمين، بالإضافة إلى المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئات دولية، التي تحدد نسب وضوابط معينة لتشكيل وتوزيع الفائض التأميني، يتعين فقط على شركة التكافل الالتزام بها وتطبيقها.

كلمات مفتاحية: فائض تأمين، صندوق تكافل، اكتتاب، استثمار، اشتراكات محصلة.

تصنيفات JEL : G22، M41، G32

Abstract:

This study analyzes the determinants of insurance surplus and the methods of its distribution,using Salama Insurance Company in Saudi Arabia as a case during 2019–2024. It shows that some factors can be

managed by the company, such as underwriting policies that raise contributions and investment policies that increase mudarabah returns. Other factors, however, are beyond its control, including policyholder behavior, sector regulations, and international accounting standards that dictate ratios and rules. The company is obliged to comply with these standards, while its internal policies help enhance surplus creation. The analysis combines theoretical insight with practical application to clarify surplus management.

Keywords: insurance surplus, takaful fund, underwriting policies, investment policies, collected contributions.

Jel Classification Codes: G22, M41, G32.

1. مقدمة:

يعتبر الفائض التأميني من أهم ما يميز نظام التأمين التكافلي مقارنة بنظام التأمين التجاري. يظهر في صندوق التكافل أو المشتركين، المتبرعين بأموالهم على أساس التعاون والتضامن فيما بينهم. على أن تتكفل شركات التأمين التكافلي بإدارة هذا الصندوق والاشراف عليه. من خلال وضع معايير محددة لحساب الفائض التأميني وتوزيعه. تذكرها في لوائحها التنظيمية بعد موافقة هيئات الرقابة الشرعية.

للفائض التأميني أهمية خاصة في شركات التأمين التكافلي، فهو يمثل الرصيد الإيجابي المتحصل عليه في صندوق المشتركين، بعد تجميع الاشتراكات المحصلة من المشتركين وكل الإيرادات المحققة، وتسديد التعويضات وكل المصاريف المتعلقة بإدارة هذا الصندوق. قد يكون الرصيد المتبقي سالبا، وهو ما يمثل عجزا تأمينيا.

ينظر إلى الفائض التأميني كأحد المؤشرات الرئيسية على كفاءة الأداء المالي والإداري لشركات التكافل. تتأثر عملية تكوينه بعدة عوامل، من بينها سياسات الاكتتاب وعوائد الاستثمار، إضافة إلى قيمة المخصصات الفنية المكونة، وهي في الغالب عوامل تتعلق بتسيير شركة التأمين التكافلي. وهناك عوامل أخرى خارجية تتعلق بالقوانين والتشريعات المنظمة لنشاط التأمين التكافلي، والتي تختلف من دولة لأخرى. وعلى هذا الأساس تبرز أهمية تحديد معايير واضحة لإدارة الفائض التأميني، انطلاقا من وضع أسس لتشكيله وحسابه، ووصولا إلى ضبط طرق عادلة لتوزيعه بين المشتركين، أو ترحيله للأعوام القادمة.

فعملية تكوين الفائض التأميني في شركة السلامة السعودية تتأثر بعدة عوامل رئيسية منها ما هو داخلي يتعلق بسياسات الاكتتاب، والاستثمار المتبعة. ومنها ما هو خارجي يرتبط باللوائح التنظيمية

الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير المحاسبية التي تحددها هيئة المراجعة والرقابة للمؤسسات المالية الإسلامية، مما يضمن ضبط ومواءمة تشكيل الفائض مع الأطر التنظيمية والمعايير المهنية المعتمدة.

وهذا ما يجعلنا نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

-كيف تتم إدارة الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي ما بين عمليتي الاكتتاب والاستثمار؟

الفرضية الرئيسية:

يتحدد حجم الفائض التأميني وآليات توزيعه في شركة التأمين التكافلي، من خلال تفاعل السياسات الداخلية للشركة التي يمكن التحكم فيها، وادارتها مع بعض العوامل الخارجية التي تفرضها البيئة التنظيمية والمحاسبية.

الفرضيات الفرعية:

- تساهم الإدارة الداخلية الفعّالة لشركة التكافل، من خلال سياسات الاكتتاب والاستثمار، في زيادة الاشتراكات وعوائد المضاربة، مما يؤدي إلى تحقيق وتعزيز الفائض التأميني في صندوق التكافل.
- يتأثر حجم وتوزيع الفائض التأميني في شركات التكافل بعوامل خارجية تتمثل في سلوك حملة الوثائق والتشريعات المنظمة للقطاع، والتي تفرض على الشركات ضوابط ملزمة في توزيع الفائض.

تتناول هذه الدراسة تحليل للعوامل المؤثرة في تكوين الفائض التأميني، وعرض السياسات المتبعة في تشكيله وتوزيعه على مستوى شركة السلامة السعودية، باعتبارها من أهم رواد صناعة التأمين التكافلي.

نهدف من خلال ذلك إلى تحقيق ما يلي:

- إبراز العوامل الأساسية المؤثرة في تشكيل الفائض التأميني.
- توضيح الخطوات العملية لتكوين الفائض التأميني بالنسبة لشركة السلامة السعودية.
- توضيح تأثير سياسة الاكتتاب على حجم الفائض التأميني المحقق.
- توضيح دور عوائد الاستثمار، والمخصصات الفنية في تكوين الفائض التأميني.
- التطرق إلى السياسات المتبعة من طرف شركة السلامة السعودية في توزيع الفائض التأميني.

لتحقيق ذلك اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، بالتطرق إلى كل ما يتعلق بإدارة الفائض التأميني بداية بتشكيله والعوامل المؤثرة فيه، وصولا إلى توزيعه على المشتركين، مع تدعيم ذلك بدراسة حالة

تتعلق بشركة السلامة للتأمين التعاوني بالسعودية، لإبراز مختلف المعايير المالية والمحاسبية التي تطبقها في تشكيل وتوزيع الفائض التأميني، من خلال تحليل تقاريرها المالية ما بين سنتي 2019و2024.

2.أساسيات عن الفائض التأميني:

إن عقود التأمين التكافلي قائمة على أساس التبرع، فأي رصيد ايجابي يبقى في صندوق حملة الوثائق يسمى فائضا تأمينيا. وهذا يعتبر أهم ما يميز نشاط شركات التأمين التكافلي مقارنة بشركات التأمين التجاري. التي تعتبره ربحا صافيا. يتم التعامل مع الفائض التأميني المحقق وفق لوائح تنظيمية، وتحت اشراف هيئات الرقابة الشرعية.

1.2 ماهية الفائض التأميني: يمثل الفائض التأميني الرصيد الايجابي المكون في صندوق المشتركين. فقد تكون حصيلة الصندوق سلبية، وتسمى في هذه الحالة عجز تأميني.

1.1.2 تعريف الفائض التأميني: يعرف الفائض التأميني بأنه:

- الفائض التأميني هو" الفرق بين الايرادات والمصروفات في صندوق التكافل عند نهاية العام المالي. فإذا زادت الايرادات عن المصروفات كان الفائض ايجابيا. وإذا كان عكس ذلك كان الفائض سلبيا بالتعريف المحاسبي". (عمران، 2014، صفحة 224)
- كما عرف أيضا بأنه" ما يبقى بعد اجمالي الاشتراكات المقدمة من حملة الوثائق خلال الفترة المالية، ودفع إجمالي التعويضات للمتضررين منهم خلال الفترة المالية. ودفع مبالغ إعادة التأمين واقتطاع المصروفات مع مراعاة التغييرات في المخصصات الفنية." (نور، 2012، صفحة 269)

فالملاحظ أن الفائض التأميني يتشكل في صندوق حملة الوثائق، أو ما يسمى بصندوق التكافل. وهذا بعد تحصيل الأقساط التي تبرع بها المشتركين ودفع جميع التعويضات للمتضررين. وجميع المصاريف التي تستحقها شركات التأمين التكافلي كأجر الوكالة، مصاريف إعادة التأمين، بالإضافة إلى تشكيل المخصصات والاحتياطيات التي تعتمد عليها. فالرصيد الباقي يعتبر فائضا يوزع على المشتركين، إلا أن كل شركة تتعامل معه وفق لوائحها التنظيمية، وتحت اشراف هيئات الرقابة الشرعية.

2.1.2 التوصيف الفقهي للفائض التأميني: يعتبر الفائض التأميني أثر من آثار العقد الذي ينظم العلاقات التعاقدية في التأمين التكافلي. فإذا اعتمدنا عقد النهد لتنظيم العلاقات التكافلية، فإن الفائض يعد من آثاره بشكل طبيعي دون الحاجة إلى اشتراطه. لكن إذا كيفنا العلاقة التعاقدية على أساس عقد

الهبة بشرط العوض–الهبة بثواب– فالفائض يأتي باعتباره تنفيذا لشرط الثواب. (القرة داغي، 8–9 أفريل 2010، الصفحات 7–8)

كما تنص بعض وثائق التأمين التكافلي على التبرع بما يحتاج إليه حساب التكافل فقط. وفي ضوء هذا يبقى ما زاد على ذلك ملكا للواهب نفسه. فالمشترك يتبرع بالقسط كله دون اشتراط الرجوع. فإذا بقي فائض في حساب التكافل يرد عليه ما يراه زائدا. فهما تصرفان لا يرتبط أحدهما بالآخر.إنما تبرع مطلق من المشترك، ثم تصرف آخر من حساب المشتركين إذا رأى مصلحة في توزيع الفائض. (القرة داغي، 8–9 أفريل 2010، صفحة 10)

2.2 القيم الرئيسية المكونة للفائض التأميني: يتشكل الفائض التأميني في حساب المشتركين أو حساب التكافل والذي يمثل أموال المشتركين، وهو مفصول كليا عن حساب المساهمين أو حملة الأسهم. فكل حساب له مصاريفه وايراداته التي تسجل فيه، وهذا يعتبر من أهم الخصائص التي تميز نشاط شركات التأمين التكافلي مقارنة بشركات التأمين التجاري.

1.2.2 الاشتراكات: تمثل اجمالي المبالغ التي يلتزم بدفعها حملة الوثائق لشركة التكافل، مقابل عقود التأمين التي أصدرتها. ونميز فيها بين الاشتراكات المكتسبة التي تمثل الجزء من الاشتراكات المحصلة التي تتعلق بالفترة المالية الحالية، والاشتراكات غير المكتسبة المرتبطة بعقود التأمين التي تمتد فتراتها إلى فترة مالية مستقبلية تتجاوز السنة المالية الحالية. (AAOIFI، معيار المحاسبية المالية رقم 19 الاشتراكات في شركات التأمين الاسلامية، 2003، صفحة 749)

2.2.2 المخصصات الفنية: تسجل المخصصات بصفتها نفقة في حساب حملة الوثائق، وتعرض في نهاية السنة المالية تحت بند مخصصات فنية، تظهر في جانب الخصوم في قائمة المركز المالي كل على حدى. كما يجب أن تفصح الشركة عن الأسس التي اتبعتها في تحديد مبالغ كل نوع من المخصصات الفنية. فهناك مخصصات أساسية يجب أخذها بعين الإعتبار عند إعداد القوائم المالية في نهاية السنة المالية، والتي نذكرها كما يلي:

أ–مخصص الاشتراكات غير المكتسبة: تمثل المبالغ التي يتم تكوينها لتغطية المطالبات المتعلقة بالاشتراكات غير المكتسبة، التي قد تمتد لفترات مالية مستقبلية، يتم تكوينها كنسبة من اجمالي الاشتراكات غير المكتسبة بعد حسم نصيب معيد التأمين. وهناك عدة طرق كطريقة 40% لغير التأمين البحري و25% للتأمين البحري، كذلك طريقة الأربعة والعشرين شهرا. وطريقة الثلاثمائة والستين يوما. وأي طريقة

أخرى تفصح عنها الشركة. (AAOIFI، معيار المحاسبة المالية رقم 15 المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الاسلامية، 2001، الصفحات 225-226) .

ب-مخصص المطالبات تحت التسوية: هو مبلغ يتم تكوينه لتغطية المبالغ المتوقع دفعها في الفترات المالية المستقبلية. لتسديد المطالبات التي حدثت حتى نهاية الفترة المالية وتم التبليغ عنها. ويشمل هذا المخصص النفقات المتعلقة بتنفيذ المطالبات مخصوما منها المطالبات التي دفعت. (AAOIFI، معيار المحاسبة المالية رقم 15 المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الاسلامية، 2001، الصفحات 225-226)

ج-مخصص أخطار حدثت ولم يبلغ عنها: هو مبلغ يتم تكوينه لتغطية المبالغ المتوقع دفعها في الفترات المالية المستقبلية، للتعويض عن الأخطار التي حدثت ولم يبلغ عنها بعد. يقاس هذا المخصص بمبلغ يتم تقديره من قبل الشركة على أساس الخبرة السابقة، وتستخدم الطرق الاحصائية المختلفة للوصول إلى القيمة المتوقع دفعها. (AAOIFI، معيار المحاسبة المالية رقم 15 المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الاسلامية، 2001، الصفحات 225-226)

3.2.2الاحتياطيات الفنية: تمثل المبالغ التي تقتطع من الفائض التأميني قبل توزيعه على حملة الوثائق وتشكيل مصاريف في حساب المشتركين، وتختلف عن الاحتياطيات القانونية التي تقتطع من الأرباح المحققة من طرف الشركة، وتسجل في حساب المساهمين كمصاريف . ويمكننا التمييز بين الأنواع التالية:

أ-احتياطي تغطية العجز: هو مبلغ يتم اقتطاعه من الفائض التأميني قبل توزيعه على حملة الوثائق، بهدف تغطية العجز، الذي قد يتعرض له صندوق التكافل في الفترات المالية المستقبلية. (AAOIFI، معيار المحاسبة المالية رقم 15 المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الاسلامية، 2001، صفحة 227)

ب-احتياطي تخفيف ذبذبة المطالبات: هو مبلغ يتم اقتطاعه من الفائض التأميني قبل توزيعه على حملة الوثائق لتخفيف أثر المطالبات غير العادية في عمليات التأمين، التي تتسم بدرجة عالية من التذبذب والذي قد يحدث مستقبلا. (AAOIFI، معيار المحاسبة المالية رقم 15 المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الاسلامية، 2001، صفحة 227)

ج- الاحتياطي الحسابي في عمليات التكافل العائلي: أوجب قانون التأمين على كل هيئة تباشر عمليات التكافل العائلي تشكيل الاحتياطي الحسابي الخاص بالعمليات التي تنفدها. على ألا تقل عن مبلغ معين حسب كل فرع، يساعدها على الوفاء بالتزاماتها في نهاية كل سنة مالية، وهو احتياطي ينمو

بشكل مضطرد حتى يصبح في السنوات الأخيرة معادل لرأسمال المؤمن له. وهو يمثل مصروف في حساب المشتركين. (قنطقجي، 2017، صفحة 299)

وسنوضح كل ذلك كما يلي:

جدول رقم 1 مكونات الفائض أو العجز التأميني في حساب المشتركين

حساب المشتركين	
المصاريف	**الايرادات**
التعويضات او المطالبات أجر الإدارة (الوكالة أو نسبة المضاربة) حصة معيد التأمين من الأقساط أو الاشتراكات المجمعة مخصص الاشتراكات غير المكتسبة عمولات مدفوعة (معيدي تأمين ، وسطاء) مخصص اخطار سارية مخصص المطالبات قيد التسوية	الأقساط أو الاشتراكات المحصلة حصة التعويضات المدفوعة من معيد التأمين عمولات مقبوضة عوائد الاستثمار
إذا كانت المصاريف أكبر يتشكل العجز في صندوق المشتركين	**إذا كانت الإيرادات أكبر يتشكل الفائض في صندوق المشتركين**

المصدر: من اعداد الباحثة

الملاحظ أن الاشتراكات تمثل المكون الرئيسي في حساب المشتركين، والذي يتعين على حملة الوثائق دفعها للحصول على عقود التأمين وهو يمثل أهم ايراد، تختلف قيمة الاشتراكات من مؤمن له لآخر حسب طبيعة الشيء المؤمن عليه، حسب طبيعة الضمانات المتفق عليها لتغطية الأخطار التي قد تصيبه وانطلاقا من هذه الاشتراكات تقتطع شركات التأمين التكافلي الأجر المعلوم، حصة معيد التأمين المخصصات والاحتياطيات الفنية، نسبة المبلغ الموجه للمضاربة وكل هذا يعتبر تكاليف. بينما تعتبر التعويضات أو المطالبات من أهم المصاريف المشكلة لحساب المشتركين.في نهاية كل سنة مالية يحسب الرصيد المتبقي في حساب المشتركين. إذا كان سلبي فمعناه أن مصاريف ونفقات هذا الحساب تجاوزت إيراداته، وهذا يعبر عنه بالعجز التأميني، يتم تغطيته عبر ما يسمى بالتكافل الداخلي من خلال قرض حسن يقدمه حساب المساهمين. وقد نلجأ إلى التكافل الخارجي من خلال قرض حسن تقدمه البنوك الإسلامية على أن تسدد قيمته من الفوائض المالية التي قد تتحقق مستقبلا. وقد يكون رصيد حساب المشتركين موجبا، وهذا يعكس أن الإيرادات كانت أكبر من المصاريف وهو ما يعبر عنه بالفائض التأميني.

3.2 خطوات تكوين الفائض التأميني: حسب بعض اللوائح والنظم داخل شركات التأمين التكافلي، فإن تشكيل الفائض التأميني يمر عبر خطوتين رئيسيتين هما:

1.3.2 حساب إجمالي الفائض التأميني: الذي يمثل الفرق بين الاشتراكات والتعويضات، مخصوما منه المصاريف التسويقية والادارية والمخصصات الفنية اللازمة. المعبر عنه بالمعادلة التالية: (عمران، 2014، صفحة 225)

إجمالي الفائض التأميني=الاشتراكات (الأقساط)–[(التعويضات المدفوعة+ التعويضات المستحقة+ التعويضات تحت التسوية)+المصاريف التسويقية والإدارية +المخصصات والاحتياطيات الفنية].

تقتطع المصاريف التسويقية والإدارية من الأجر المعلوم أو نسبة المضاربة المذكورين في عقد التأمين التكافلي والمسجلين كإيراد في حساب المساهمين، حسب النموذج التي تتبعه شركة التأمين التكافلي.

2.3.2 حساب صافي الفائض التأميني: نتحصل عليه بإضافة الفائض الإجمالي إلى عوائد الاستثمار الناتجة عن المضاربة بالجزء المقتطع من اشتراكات صندوق المشتركين، بعد خصم ما عليهم من مصاريف محققة. يعطى بالمعادلة التالية: (حيدر ، 11-12 أفريل 2010، صفحة 37)

صافي الفائض التأميني = إجمالي الفائض التأميني+ عوائد استثمار.

فالفائض التأميني يتشكل بدرجة أساسية من قيمة الاشتراكات المتبقية، بعد تحصيل قيمة المصاريف الإدارية ونصيب شركة التأمين التكافلي من مطالبات أو أقساط إعادة تأمين، وكذلك مخصصات. بالإضافة إلى نصيب حملة الوثائق من عوائد الاستثمار المحققة.

4.2 العوامل المؤثرة في الفائض التأميني: إن الأصل في صندوق التكافل أن يكون متوازنا، بمعنى تساوي ايراداته بمصاريفه. وهذا يكون بفضل العمل الدقيق للإكتوارين وخبرتهم في تحديد قيمة الإشتراكات المناسبة لحجم المطالبات المستقبلية. لكن هذا لا يحدث إلا نادرا.وغالبا ما نجد صندوق التكافل في حالتين شائعتين. حالة الفائض أو في حالة عجز. ويتأثر الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي بالعديد من العوامل التي نوضحها كما يلي:

1.4.2 سياسة الاكتتاب المتبعة: نقصد بها بالدرجة الأولى دور الإكتوارين أو العاملين بشركة التأمين التكافلي، الذين تعتمد عليهم في تحديد حجم الاشتراكات المناسبة. تماشيا مع طبيعة الخطر واحتمالات

وقوعه مستقبلا. بالإضافة كذلك إلى قدرة المسيرين على ادارة الأخطار التي توجهها الشركة. وخبرتهم في تسويق منتجاتها، لتوسيع انتشارها والحصول على قيم كبيرة من الاشتراكات المجمعة.

2.4.2 حجم صندوق التكافل: كلما كان حجم صندوق التكافل كبيرا بضمه عددا كبيرا من المشتركين. فهذا يعني زيادة في حجم الاشتراكات المحصلة، وهذا يشكل أرضية أولية للحصول على فوائض تأمينية مستقبلا. أما إذا كان حجم صندوق التكافل صغيرا، فتتضاءل معه امكانية تحقيق فائض تأميني.

3.4.2استثمارات شركة التأمين التكافلي: إن خبرة إدارة الشركة في الإستثمارات المشروعة وحسن توظيفها لأموال التأمين يجعل عائدها مجديا. ويزداد تبعا لذلك الفائض التأميني بشكل ملحوظ. والعكس صحيح فإن سوء اختيار الشركة لطرق الاستثمار يؤثر عليها سلبيا. (ملحم، 2012، صفحة 53)

4.4.2 حجم مصاريف صندوق التكافل: تتنوع المصاريف التي يتحملها صندوق التكافل من تعويضات مدفوعة، حصص متنازل عنها لمعيدي التأمين، مخصصات واحتياطيات فنية وغيرها. فكلما زاد حجمها كان تأثيريها سلبيا في تشكيل الفائض التأميني والعكس صحيح. وهذا كله يعتمد على السياسة الادارية الرشيدة التي تتبعها شركة التأمين التكافلي.

5.4.2 سلوك حملة الوثائق: يتأثر الفائض التأميني ايجابيا أو سلبيا بسلوك حملة الوثائق ومدى تحملهم للمسؤولية. فإذا حافظ كل فرد على الشيء المؤمن عليه، بحيث يقل عدد الحوادث، فحجم التعويضات التي ستدفع سيقل بالضرورة. أما إذا ساد الإهمال والتسيب اتجاه الممتلكات المؤمن عليها، ينتج بذلك زيادة في الحوادث، وبالتالي ارتفاع في حجم التعويضات، وهذا يقلص من امكانية تشكيل فائض تأميني.

6.4.2القوانين واللوائح المنظمة لقطاع التأمين: تعكس السياسات التي تصدرها كل دولة، وتتمثل في العديد من اللوائح التنظيمية لنشاط شركات التأمين التكافلي، والتي تتعلق بشكل رئيسي بتشكيل وتوزيع الفائض التأمين، كتحديد معايير محددة يجب الالتزام بها، تحديد نسب يجب تطبيقها، وهذا يخضع للرقابة القانونية والرقابة من طرف هيئات المراقبة الشرعية. مما يؤثر على الرصيد النهائي لصندوق المشتركين.

3. معايير حساب الفائض التأميني ونصيب المشتركين منه

يحسب الفائض التأميني عادة بطريقة موحدة بين جميع شركات التأمين التكافلي، ونظرا لأهمية هذه العملية، تتولى هيئات الرقابة الشرعية مراقبتها والإشراف عليها. لكن يتعين على كل شركة مراعاة طبيعة العقود التأمينية المبرمة، مدتها، وغيرها من الضوابط حتى يتم تحديد ما يستحقه كل مشترك. تجسيدا لمبدأ العدالة والمساواة بين المشتركين.

1.3 معايير حساب الفائض التأميني: لتسهيل التعامل مع الفائض التأميني المحقق، تضع شركات التأمين التكافلي معايير خاصة بها. تتماشى مع طبيعة المنتجات التي تقدمها وطبيعة المشتركين الذين تتعامل معهم. تخضع هذه المعايير لموافقة هيئات الرقابة الشرعية قبل تطبيقها.

1.1.3المعايير المتصلة بمجالات التأمين: يتنوع نشاط شركات التأمين التكافلي بين منتجات التكافل العام، التي تضم تأمينات المركبات، التأمين على الحريق، وغيرها. ومنتجات التأمين التكافلي العائلي التي تتعلق بالتأمين على السفر أو الحوادث الشخصية وغيرها. فكل منتوج له خصائصه وطريقة ادارته. هذا ما دفع بعض شركات التأمين التكافلي في تعاملها مع الفائض التأميني المحقق، إلى اختيار أحد الأساسين التاليين:

- ✓ اعتبار كل أقسام التأمين كمحفظة واحدة، تخصم منها النفقات بأنواعها المختلفة والالتزامات. فيكون الفائض للأقسام جميعها ويوزع وفق قواعد التوزيع. (سالم، يوليو 2015، صفحة 97)
- ✓ التفريق بين أشكال التأمين المختلفة، بمعنى أن تكون كل دائرة في شركة التأمين مستقلة عن الدوائر الأخرى، فمثلا دائرة تأمين السيارات تحسب كوحدة واحدة، وهكذا الحال بالنسبة لباقي منتجات التأمين. (حيدر ، 11-12 أفريل 2010، صفحة 41) .

يجب على شركات التأمين التكافلي، الإفصاح إذا ما كانت تحسب الفائض التأميني على أساس الفصل بين كل نوع من أنواع التأمين المختلفة، أو أنها تحسبه باعتبار جميع أنواع التأمين المختلفة وحدة واحدة. (AAOIFI، معيار المحاسبة المالية رقم 13 الافصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض أو العجز في شركات التأمين الاسلامية، 2000، صفحة 598).

2.1.3 المعايير المتصلة بالمشترك: الملاحظ أن هناك اختلاف كبير بين المشتركين، فنجد منهم من يتسبب في حوادث كثيرة، وبالتالي يتحصل على العديد من التعويضات. كما قد يكون للمشترك عدة عقود تأمينية، فتعتبره شركة التأمين كشخص واحد، بضم حساباته كوحدة واحدة، ويحسب نصيبه من الفائض بمراعاة الاشتراكات جميعها التي يدفعها والتعويضات التي أخذها.كما قد تتعامل مع كل عقد تأميني على حدى، وكأنه لأشخاص مختلفين في كل مرة. (سالم، يوليو 2015، صفحة 98)

2.3طرق حساب حصة المشتركين من الفائض التأميني: عادة تحسب حصة المشتركين المنتسبين لصندوق التكافل في نهاية كل سنة مالية. لكن هناك اختلافات فيما بينهم، من حيث فترة انتسابهم للصندوق، اشتراكاتهم المدفوعة. وكل ذلك يجب على شركات التأمين مراعاته في عملياتها الحسابية.

1.2.3الطريقة الأساسية: تحسب حصة كل مشترك في الفائض التأميني الذي تحقق في صندوق التكافل وفق معادلة رئيسية هي: (عماري و عامر، يومي 5-6 ماي 2014، صفحة 6)

نصيب المشترك من الفائض التأميني= الفائض المخصص للتوزيع×(أقساط التأمين لكل مشترك÷ إجمالي أقساط

- **الفائض حسب الفروع التأمينية:** يتم تحديد حصة المشترك بحسب ما دفعه من اكتتاب لكل عقد تأميني على حدى، ويحسب وفق المعادلة التالية:

حصة المشترك=الفائض المخصص ×(المبلغ المسدد في الشهر÷إجمالي الأقساط)×(أشهر الاشتراك بالتأمين÷12)

- **الفائض كمحفظة واحدة للمشترك:** يتم تحديد حصة المشترك كما يلي:

حصة المشترك=الفائض المخصص×(المبلغ المسدد في الشهر÷إجمالي الإكتتاب)×(أشهر الاشتراك بالتأمين ÷12)

يتم إصدار صك بإسم حامل الوثيقة إذا كانت قيمة الفائض التأميني أكبر من قيمة محددة. أما إذا كان نصيب المشترك من الفائض أقل، فيعلن عن أسماء المستحقين له في الصحف اليومية لمدة شهرين. وكل من لا يأخذ مستحقاته في تلك المدة، يتم تحويلها إلى وجوه الخير وفق توجيهات هيئة الرقابة الشرعية (قنطقجي، 2017، صفحة 391).

2.2.3الحالات الاستثنائية: قد يحدث أحيانا أن يقوم مشترك بالإنسحاب من عملية التأمين التكافلي بإرادته قبل انقضاء مدة عقد التأمين المبرم، مع استرداده لقيمة وثيقته عما تبقى من أشهر السنة المالية.فهو لا يستحق نصيبا من صافي الفائض التأميني. وهناك كذلك مشتركين قامت شركة التأمين التكافلي بإلغاء عقودهم، بسبب تحايلهم مثلا كالإدلاء ببيانات خاطئة. فهم لا يستحقون أيضا شيئا من الفائض التأميني. (حيدر ، 11-12 أفريل 2010، الصفحات 47-48)

يتم في هذه الحالات إعادة حساب صافي الفائض التأميني، بعد خصم نصيب المشتركين المنسحبين. فمن الأولى أن يذكر في العقد صراحة، أنه إذا تخلف المشترك عن قبض حصته من الفائض التأميني الموزع لانسحابه من صندوق المشتركين، فإنه يعد متبرعا به، وهذا لتجنب الوقوع في إشكال صعوبة الاتصال به أو العثور عليه. (سالم، يوليو 2015، صفحة 99).

4. توزيع الفائض التأميني:

إن الكثير من شركات التأمين التكافلي تعتبر الفائض التأميني حقا خالصا للمشتركين تعود ملكيته لهم. فقد تم التوصل مؤخرا إلى وضع طرق لتوزيع الفائض التأميني من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مع ترك حرية اختيار الطريقة لكل شركة حسب ما تراه مناسبا لها.

1.4الطريقة الأولى: يتم التوزيع على جميع المشتركين في الصندوق، كل حسب ما دفعه من اشتراكات سنوية. فلا فرق بين مشترك أصابه الحادث أم لا. لأن كل مشترك متبرع للآخرين بما يحتاج إليه المشترك في دفع التعويضات. وهو ما يتم العمل به مثلا في شركة التأمين الإسلامية وشركة البركة في السودان. (القرة داغي، 8-9 أفريل 2010، صفحة 13)

وفق هذه الطريقة لتوزيع الفائض التأميني، تحافظ شركة التأمين التكافلي على مبدأ التكافل والتضامن بين المشتركين. فكل مشترك يعتبر متبرع باشتراكه لمساعدة أعضاء آخرين تعرضوا للضرر. وكل فائض محقق في صندوق المشتركين يرد لهم وفق اشتراكاتهم.

2.4الطريقة الثانية: الفائض التأميني يشمل حملة الوثائق الذين لم يحصلوا على تعويضات أصلا، أما الذين حصلوا على تعويضات فلا يستحقون شيئا من الفائض التأميني. (ملحم، 2012، صفحة 52)

فاتباع هذه الطريقة هدفه تحفيز المشترك على زيادة الحيطة من وقوع الضرر في الشيء محل التأمين. كذلك تحقيق مبدأ العدالة بين مجموع المشتركين، فلا يتساوى من حصل منهم على مبلغ تعويض، مع من لم يحصل على شيء. وهذا ما تعمل به مثلا الشركة الإسلامية القطرية. (نور، 2012، صفحة 272)

3.4الطريقة الثالثة: تتوسط بين الرأيين السابقين من خلال الأخذ بمبدأ النسبة والتناسب. فالتوزيع يكون على جميع حملة الوثائق من حصل ومن لم يحصل على تعويض. مع مراعاة تخفيض قيمة مبلغ التعويض من نصيب الفائض التأميني الذي يستحقه كل مشترك. هذا إذا كان مبلغ التعويض أقل من مبلغ الفائض. أما إذا كان مبلغ التعويض الذي حصل عليه يزيد أو يساوي قيمة نصيبه من الفائض فإنه لا يستحق شيئا. (حيدر ، 11-12 أفريل 2010، صفحة 41)

4.4الطريقة الرابعة: توزيع نسبة مئوية ثابتة من فائض التأمين والاحتفاظ بالباقي للشركة، ويمكننا ذكر أمثلة لبعض الشركات التي تنشط تحت رقابة هيئات شرعية كما يلي: (القري، 11-12 افريل 2010، صفحة 17)

- ✓ **المجموعة الأولى:** 30% للشركة مع اقتطاع جزء من مبلغ الاشتراك و70% للمشتركين.
- ✓ **المجموعة الثانية:** 70% للشركة مع اقتطاع جزء من مبلغ الاشتراك و30% للمشتركين.

✓ **المجموعة الثالثة:** 90 %مع عدم اقتطاع أي جزء من مبلغ الاشتراك و10% لحملة الوثائق.

يتم اتباع هذه الطريقة عندما تطبق شركة التأمين التكافلي صيغة المضاربة، أو المضاربة والوكالة معا بحيث يكون نصيب الشركة من الفائض على أساس الحاف (القضاة، 25-26أفريل 2011، صفحة 27).

يمكن لشركة التأمين التكافلي اختيار أي طريقة تعتمد عليها لتوزيع الفائض التأميني المحقق. شرط أن تذكرها في لوائحها التنظيمية وتضطلع عليها الهيئة الشرعية للرقابة التابعة لها.بالتنسيق مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

5.ادارة الفائض التأميني في شركة السلامة السعودية:

إن إدارة الفائض التأميني المحقق على مستوى شركة السلامة للتأمين التعاوني بالسعودية، يتم وفق أسس يحددها مجلس ادارتها، بما يتناسب مع مصلحة الشركة والمشتركين في آن معا. وبمتابعة هيئات الرقابة الشرعية. ضمن الأطر المحددة من طرف مؤسسة النقد العربي السعودي التي تشرف على تنظيم سوق التأمين السعودي وتراقب النشطاء فيه.

1.5تقديم لشركة السلامة للتأمين التعاوني السعودية: سميت سابقا شركة إياك السعودية للتأمين التعاوني تأسست كشركة مساهمة سعودية بموجب المرسوم الملكي م/60 بتاريخ 2006/10/11، وهي امتداد للشركة الإسلامية العربية للتأمين التي تأسست في الإمارات العربية المتحدة سنة 1979. (السعودية، 2025) تعد شركة السلامة شركة رائدة على مستوى سوق التأمين السعودي، تقدم فيه منتجات تأمينية عديدة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية تضم التأمين العام، تأمين طبي، تأمين السفر، تأمين المركبات.

2.5 تشكيل الفائض التأميني في شركة السلامة: إن عملية تشكيل الفائض التأميني على مستوى شركة السلامة السعودية تضبطه العديد من العوامل التي تتعلق بسياسات الاكتتاب وعوائد الاستثمارات المحققة والمخصصات الفنية المشكلة، بالإضافة إلى عوامل خارجية تتعلق باللوائح التنظيمية الصادرة عن مؤسسة النقد السعودي، والمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المراجعة والمراقبة للمؤسسات المالية الإسلامية – AAOIFI ومعايير مجلس المحاسبة الدولية.

1.2.5تكوين الفائض التأميني لشركة السلامة قبل تطبيق المعيار الدولي 17: تعتبر سنة 2021 آخر سنة لتطبيق المعيار الدولي رقم 4 الصادر عن هيئة "**الأيوفي**"، والذي يتعلق بعمليات العرض والافصاح في القوائم المالية، بحيث يلزم الشركة بشكليات وتسميات معينة تتعلق بمكونات وقيمة الفائض التأميني.

(السلامة، التقرير المالي السنوي، 2020، صفحة 16) ضمن هذا السياق سنركز على قائمة الدخل الممتدة ما بين سنتي2019 و2021 كما يلي:

جدول رقم2 إيرادات عمليات التأمين لشركة السلامة السعودية ما بين سنتي 2019 – 2021

الارقام ما بين قوسين تضم قيم سالبة **الوحدة الاف ريال سعودي**

بيان نتائج أعمال	2019	2020	2021
اجمالي أقساط التأمين المكتتبة/اشتراكات مكتتبة....(1)	503504	427623	467531
أقساط إعادة التأمين...(2)	(49305)	(45652)	(52350)
مصاريف فائض الخسارة...(3)	(16335)	(22007)	(7599)
صافي أقساط التأمين المكتتبة...(4)= (1)– (2)– (3)	437864	359964	407582
التغيرات في أقساط التأمين غير المكتسبة ...(5)	66134	12788	(8243)
صافي أقساط التأمين المكتسبة...(6)= (4)± (5)	503998	372752	399339
عمولات إعادة التأمين ...(7)	5953	6967	8425
إيرادات اكتتاب أخرى...(8)	2216	5680	675
مجموع الايرادات...(9)= (6)+ (7)+ (8)	512167	385399	408439

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لشركة السلامة مابين سنتي 2019–2021

يضع المعيار الدولي رقم 4 شكلا معينا لتوضيح مكونات الفائض التأميني المحقق، وفق قائمة الدخل فيجب على شركة التأمين التكافلي ابراز مكونات جانب الإيرادات في حساب المشتركين، وتوضيح قيمة كل عنصر فيه. فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه كلما كانت قيمة اجمالي الأقساط أو الاشتراكات المكتتبة كبيرا، كلما كان صافي الأقساط المكتتبة أكبر، بغض النظر عن قيمة أقساط إعادة التأمين المسندة أو مصاريف فائض الخسارة التي تتشكل في حساب المشتركين.

كلما كان صافي الأقساط المكتتبة كبير فإننا نتحصل على صافي أقساط أو اشتراكات مكتسبة كبير، فأكبر قيمة لأقساط تأمين مكتسبة تحققت في سنة 2019، لأنها مرتبطة أساسا بقيمة اجمالي الأقساط المكتتبة والتي كانت أعلى قيمة قدرت بأكثر من 500 مليون ريال سعودي، مقارنة بباقي السنوات. أما بالرجوع لمجموع الإيرادات الناتجة عن عمليات التأمين، فالملاحظ أن أكبر ايراد تحقق في سنة 2019 بحوالي 512 مليون ريال سعودي. وهذا بسبب كبر قيمة صافي أقساط التأمين المكتسبة وبالدرجة الأولى بفضل ارتفاع اجمالي الأقساط المكتتبة، والذي يعكس حجم الاشتراكات المحصلة.

جدول رقم3 تكاليف عمليات التأمين لشركة السلامة السعودية خلال سنتي 2019–2021

الارقام ما بين قوسين تضم قيم سالبة **الوحدة الاف ريال سعودي**

بيان نتائج الاعمال	2019	2020	2021
اجمالي المطالبات المدفوعة .... (1)	501320	347288	390048
حصة معيد التأمين من المطالبات المدفوعة..(2)	(31848)	(35133)	(37599)
صافي المطالبات المدفوعة.... (3)= (1)- (2)	469472	312155	352449
التغيرات في المطالبات تحت التسوية... (4)	(14846)	(23364)	(3960)
التغيرات في المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها... (5)	(23110)	(8389)	93
صافي المطالبات المتكبدة... (6)= (3)± (4)± (5)	431516	280402	348582
التغيرات في احتياطي عجز أقساط التأمين... (7)	4699	(9782)	6700
التغيرات في الاحتياطيات الفنية الأخرى.... (8)	(116)	(3163)	4795
مصاريف اكتتاب أخرى..... (9)	49376	43756	71043
مجموع التكاليف.... (10)= (6)± (7)± (8)+ (9)	485475	311213	431120

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لشركة السلامة ما بين سنتي2019–2021

إن مجموع التكاليف معد وفق متطلبات المعيار رقم 4، ويضم بالدرجة الأولى اجمالي المطالبات المدفوعة، والذي يجسد قيمة التعويضات المسددة عن الخسائر التي تعرض لها المشتركين في صندوق التكافل خلال السنة. ونلاحظ أن أكبر قيمة للمطالبات كانت خلال سنة 2019 حيث دفعت شركة السلامة أكثر من501 مليون ريال سعودي.

أما بالنسبة لصافي المطالبات المتكبدة فهو يمثل قيمة المطالبات المسددة فعلا، بعد خصم مبالغ إعادة التأمين أو أي تغير بالزيادة أو النقصان في المخصصات التي شكلتها الشركة خلال السنة المالية. فدفعت أكبر قيمة سنة 2019 بأكثر من 431 مليون ريال سعودي.

في الأخير نتحصل على اجمالي التكاليف التي تحملها حساب المشتركين، سواء مصاريف اكتتاب مصاريف تتعلق بعملية إعادة التأمين، أو تغيرات في المخصصات المكونة لتسديد المطالبات. فكانت أكبر تكلفة لصندوق التكافل سجلت سنة 2019 قدرت بأكثر من 485مليون ريال سعودي، وهذا سببه الرئيسي كثرة اجمالي المطالبات أو الحوادث المحققة خلال هذه السنة، حيث قدرت بأكثر من 501 ملبون ريال سعودي.

جدول رقم4 صافي الفائض التأميني لشركة السلامة السعودية خلال سنتي 2019-2021

الارقام ما بين قوسين تضم قيم سالبة **الوحدة الاف ريال سعودي**

البيان	2019	2020	2021
اجمالي الفائض التأميني=الإيرادات-التكاليف	26692	74186	(22681)
مصاريف /إيرادات تتعلق بعمليات الاستثمار	(80807)	(63870)	(94025)
صافي الفائض التأميني/العجز التأميني	(54115)	10316	(116706)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لشركة السلامة ما بين سنتي2019-2021

بعد حساب الإيرادات المحققة والتكاليف التي تحملها صندوق المشتركين نتحصل على إجمالي الفائض التأميني والذي يتعلق فقط بنشاط الاكتتاب.كما يجب دائما حساب صافي الفائض التأميني الذي يعبر عن النشاط الكلي لصندوق التكافل سواء نشاط الاكتتاب ونشاط الاستثمار.

الملاحظ أن اجمالي الفائض التأميني كان موجبا خلال سنتي 2019 و2020 مع تسجيل قيمة أكبر في هذه الأخيرة، وهذا يعكس أن عمليات الاكتتاب على مستوى صندوق التكافل جيدة، لأن اجمالي الأقساط أو الاشتراكات المجمعة يتجاوز قيمة التعويضات وما يتعلق بها من مصاريف،مما سمح بتحقيق رصيد موجب. إلا أننا سجلنا خلال سنة 2021 رصيد سلبي أي تجاوز قيمة التعويضات المدفوعة حجم الأقساط المحصلة وهذا ما أخل بالتوازن المالي لصندوق التكافل فيما يتعلق بعمليات الاكتتاب فقط.أما بالنسبة لنشاط الاستثمار لموارد صندوق التكافل عبر أسلوب المضاربة، نلاحظ أن إدارة شركة السلامة حققت خسارة خلال جميع السنوات ما بين 2019 و2021. وهذا من شأنه التأثير سلبيا على نشاط الاكتتاب.خاصة في حالة ما كانت قيمة اجمالي فائض التأمين منخفضة.

كحوصلة لتحليل الرصيد النهائي لصندوق التكافل، تحقق فائض تأميني لشركة السلامة خلال سنة 2020 فقط، رغم تحقيق خسارة في نشاط الاستثمار، فالفائض تحقق بفضل نشاط الاكتتاب. بينما تحقق عجز تأميني خلال سنتي 2019 و2021، وهذا يعود بدرجة أولى إلى زيادة حجم المطالبات المدفوعة لكثرة الحوادث، مقارنة بحجم الأقساط المحصلة التي لم تكفي لتغطية حجم الخسائر المصرح بها. ويعود بدرجة ثانية إلى ضعف نشاط استثمار صندوق التكافل، حيث حقق خسائر أضافت عبء آخر. وهذا يحتم على شركة السلامة بالسعودية مراجعة سياساتها الاستثمارية أولا، وسياسات الاكتتاب ثانيا.

2.2.5تكوين الفائض التأميني وفق تعديلات التي جاء بها المعيار الدولي 17: إن اصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 الخاص بعقود التأمين، من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية، جاء ليعزز

مبدأ الشفافية والنزاهة عند اعداد البيانات والتقارير المالية التي تتعلق بأنشطة التأمين للاعتماد عليها في اتخاذ القرار. فبالنسبة لشركة السلامة السعودية فإن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 حل محل المعيار الدولي رقم 4 طبق في 1 جانفي 2023، وحدد مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن عقود التأمين وعقود اعادة التأمين وعقود الاستثمار، وطبق بأثر رجعي على جميع العقود الصادرة والمحتفظ بها منذ1 جانفي 2022. (السلامة، التقرير المالي السنوي، 2023، صفحة 15)

بالتركيز على العرض الخاص بالقوائم المالية التي تصدرها الشركة حمل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 العديد من التعديلات أهمها: (السلامة، التقرير المالي السنوي، 2023، الصفحات 21-22)

- ✓ عرض مجموعات عقود التأمين التي هي موجودات ومطلوبات ومجموعات عقود إعادة التأمين التي هي موجودات وتلك التي هي مطلوبات بشكل منفصل في بيان المركز المالي للشركة.
- ✓ تعترف الشركة في بيان الدخل بنتيجة خدمة التأمين التي تشمل إيرادات التأمين ومصاريف خدمات التأمين، وايرادات ومصروفات تمويل التأمين.
- ✓ ايراد التأمين يمثل مبلغ المقبوضات من أقساط التأمين المتوقعة وهو يمثل سابقا اجمالي الأقساط المكتتبة.
- ✓ مصروفات خدمة التأمين تشمل المطالبات المتكبدة عن الفترة، مصاريف أخرى، استنفاد التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين، التغيرات المرتبطة بالخدمة السابقة او الخدمة المستقبلية.
- ✓ صافي المصروفات من عقود إعادة التأمين يمثل مصاريف إعادة التأمين مطروح منها المبالغ المستردة من معيدي التأمين.
- ✓ دخل ومصروفات تمويل التأمين تمثل التغيرات في المبالغ الدفترية لمجموعات عقود التأمين وإعادة التأمين الناتجة عن أثر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية والتغيرات فيها.

جدول رقم 5: تشكيل الفائض التأميني لشركة السلامة السعودية مابين سنتي 2022–2024

الأرقام ما بين قوسين تضم قيم سالبة **الوحدة الاف ريال سعودي**

بيان الدخل	2022	2023	2024
إيرادات التأمين...(1)	598351	802288	678479
مصروفات خدمات التأمين...(2)	(628997)	(723966)	(698026)
صافي دخل /مصاريف عقود إعادة التأمين...(3)	(7358)	(40285)	53419
نتيجة خدمة التأمين من اعمال الاكتتاب...(4)= (1)– (2)± (3)	(38004)	38037	33872

حصة الفائض من مجمع التأمين...(5)	14223	13166	2281
اجمالي نتائج خدمات التأمين...(6)= (4)+ (5)	(23781)	51203	36153
صافي دخل الاستثمار ...(7)	16544	27510	26155
صافي تكاليف تمويل التامين...(8)	367	(1994)	(3220)
صافي نتائج التأمين والاستثمار...(9)= (6)+ (7)± (8)	(6870)	76719	59088
ايرادات أخرى...(10)	2394	1222	149
مصاريف تشغيلية...(11)	(34094)	(22639)	(30617)
الفائض التأميني/ العجز التأميني...(12)= (10)± (9) – (11)	(38570)	55302	28620

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لشركة السلامة السعودية ما بين سنتي2022و2024

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مكونات الفائض التأميني أو العجز تركز على عمليات التأمين لحساب حملة الوثائق، بداية من الأنشطة المرتبطة بعقود التأمين المكتتبة وعقود إعادة التأمين الصادرة وهذا المعبر عنه من خلال نتيجة خدمة التأمين. يضاف لذلك حصة الفائض من مجمع التأمين الذي يمثل حصة شركة السلامة السعودية في فائض منتج الحوادث العامة الناتج عن برنامج الحج والعمرة، والتي نوضحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم6 حصة شركة السلامة السعودية من الفائض من مجمع التأمين مابين سنتي 2022–2024

الوحدة الاف ريال سعودي

البيان	2022	2023	2024
حصة الفائض من برنامج الحج والعمرة	14223	13166	1533
حصة الفائض من التأمين ضد العيوب المتأصلة	-	_	748
الاجمالي	14223	13166	2281

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لشركة السلامة السعودية مابين سنتي2022و2024

أبرمت شركة السلامة مع 27 شركة أخرى في السعودية، اتفاقية مع مجلس الضمان الصحي اعتبار من 1 جانفي 2020، لتقديم منتج العمرة الزامي من قبل الوزارة، ومعتمد من طرف البنك المركزي السعودي لتأمين الحجاج القادمين من خارج المملكة، باستثناء مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

أما بالنسبة للفائض من التأمين ضد العيوب المتأصلة تم توقيع اتفاقية سنة 2020 ضمن مشروع مشترك مع 13 شركة بموافقة البنك المركزي السعودي، وتبلغ حصة شركة السلامة السعودية 1,28% يباع كمنتوج تأمين الزامي للمقاولين للتأمين ضد العيوب التي قد تظهر في المباني والانشاءات تحت إدارة شركة ملاذ التي أنشأت محافظ تأمين مشتركة. (السلامة، التقرير المالي السنوي ، 2024، صفحة 73)

من خلال محتويات الجدول أعلاه نلاحظ أن شركة السلامة السعودية تحقق لها عجز تأميني خلال سنة 2022 بأكثر من38 مليون ريال سعودي، وهذا تفسيره أن المصاريف المتعلقة بخدمات التأمين كانت كبيرة، بالإضافة الى المصاريف التشغيلية، فإيرادات التأمين المحصلة لم تكفي لتغطيتها. إلى جانب ذلك انخفاض عوائد الاستثمار المحققة مقارنة بالسنوات اللاحقة. وهذا ما أثر بشكل كبير على الرصيد النهائي .أما بالنسبة لسنوات 2023 و2024 كان رصيد حساب المشتركين إيجابي سمح بتحقيق فوائض تأمينية قيمتها على التوالي 55 مليون و28 مليون ريال سعودي، وهذا يرجع بشكل رئيسي لإيرادات التأمين المحققة خلال هاتين السنتين، التي غطت جميع المصاريف الخاصة بعمليات التأمين، وكذا ارتفاع العوائد المحققة من عمليات الاستثمار خلال نفس الفترة، مما جعل الرصيد النهائي يكون إيجابي.

3.5 توزيع الفائض التأميني لشركة السلامة السعودية:

بناء على اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر من هيئة التأمين تبدأ إجراءات توزيع الفائض التأميني بعد الحصول على موافقة الجمعية العمومية على القوائم السنوية وباقي ادارات داخل الشركة وتخضع عملية توزيع الفائض التأميني الى مراقبة المراجع الخارجي وتقوم الشركة بايداع مبالغ فائض عمليات التأمين من خلال حساب بنكي مستقل عن باقي الحسابات البنكية للشركة. (السلامة، دليل توزيع فائض عمليات التأمين، جانفي 2025، صفحة 6)

1.3.5 سياسة توزيع الفائض التأميني: وفقا للمادة 70 من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الفقرة 2هـ الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/32 حيث يتم توزيع ما نسبته 10% للمؤمن له مباشرة أو بتخفيض أقساطهم للسنة التالية. وكذا ترحيل ما نسبته 90% إلى قائمة دخل المساهمين ويجب على الشركة الحصول على موافقة كتابية مسبقة من هيئة التأمين لتوزيع فائض عمليات التأمين. (السعودي، 2024/4/20، صفحة 42)

جدول رقم7 تعامل شركة السلامة مع الفائض أو العجز التأميني ما بين سنتي 2019و2024

الأرقام ما بين قوسين تضم قيم سالبة **الوحدة الاف ريال سعودي**

البيان	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الفائض/العجز التأميني	(54115)	10316	(116706)	(38570)	55302	28620
حصة المشتركين	/	1031,6	/	/	5530,2	2862
حصة المساهمين	(54115)	9284,4	(116706)	(38570)	49771,8	25758

المصدر: من اعداد الباحثة

تلتزم شركة السلامة بمضمون اللائحة التنفيذية الصادرة عن البنك المركزي السعودي والذي يحدد من خلالها نسب لتوزيع الفائض التأميني 10% فقط توزع على المشتركين والباقي يحول لحساب المساهمين أو حملة الأسهم لتعزيز وتقوية المركز المالي لشركة التكافل مستقبلا. هذا في حالة ما تحقق فائض تأميني كما هو خلال سنوات 2020 و2023 و2024، بينما في حالة ما تحقق عجز كما هو الحال خلال سنوات 2019 و 2021 و 2022، فإن قيمة العجز تحول كليا لحساب المساهمين حتى تتم تغطيتها بموجب قرض حسن، يسترجع من الفوائض المالية التي يمكن أن يحققها حساب المشتركين مستقبلا.

2.3.5 استحقاق الفائض التأميني: تطبق الشركة الشروط التالية: (السلامة، دليل توزيع فائض عمليات التأمين، جانفي 2025، صفحة 12)

- ✓ تستبعد كل وثيقة تأمين فردية تكون نسبة إجمالي المطالبات المتكبدة إلى إجمالي أقساط التأمين 70% أو أعلى.
- ✓ تستبعد جميع وثائق التأمين التي تم الغاؤها خلال الفترة الحالية.
- ✓ تستبعد شركة التأمين وثائق تأمين الواجهة، وهي التي تصدرها للمؤمن له وتنقلها إلى معيد التأمين مقابل عمولة، فأي وثيقة تصدرها بمخاطر محتفظ بها بنسبة 4% أو أقل من مجموع المبالغ المؤمن عليها تعتبر وثيقة واجهة.

3.3.5 حساب حصة المؤمن له من الفائض التأميني: بعد استبعاد جميع الوثائق غير المستحقة تحسب حصة حامل كل وثيقة تأمين بناء على مساهمتها كما يلي:

إجمالي أقساط التأمين المكتسبة ناقصاً إجمالي المطالبات المتكبدة. وبعدها يتم حساب حصة كل وثيقة تأمين مستحقة من مبلغ الفائض كما يلي:

مساهمة الوثيقة المستحقة x إجمالي فائض الحصة ÷ المساهمة الإجمالية لجميع الوثائق المستحقة.

إذا كان لدى العميل عدداً من الوثائق المشاركة، فيجب إعداد بيان لإجمالي استحقاقاته لكل وثيقة تأمين.

4.3.5 دفع الحصة من الفائض التأميني: يتم الدفع بقيد دائن في السجل لخصم الأقساط المستقبلية منه أو بموجب شيك أو حوالة بنكية مرسلة بشكل مباشر لحامل وثيقة التأمين. الذي يختار بين الأسلوبين. في حال اختار حامل الوثيقة استلام مبلغ الفائض عن طريق حوالة أو شيك يجب على الشركة دفع المبلغ خلال 5 أيام عمل من تاريخ الإشعار. (السلامة، دليل توزيع فائض عمليات التأمين، جانفي 2025، صفحة 13)

أما بالنسبة لمبلغ الفائض غير المطالب به لأكثر من 5 سنوات يرد إلى قائمة دخل عمليات التأمين. وإذا طالب العميل بالمبلغ بعد 5 سنوات، يُدفع له المبلغ ويُحسم من قائمة دخل عمليات التأمين. وعلى شركة التأمين الاحتفاظ بسجلات الفائض المستحق لمدة 10 سنوات، كما يجب على الشركة طلب موافقة البنك المركزي للتصرف بأي مبالغ مستحقة في قائمة دخل عمليات التأمين. (السلامة، دليل توزيع فائض عمليات التأمين، جانفي 2025، صفحة 14)

يجب على شركة التأمين إبلاغ حاملي وثائقها من خلال خدمة الرسائل القصيرة (SMS) أو البريد الإلكتروني، أو خطابات رسمية بشأن توزيع الفائض وطريقة الشركة في التوزيع وذلك خلال (15) يوم عمل من تاريخ موافقة الجمعية العمومية السنوية على القوائم المالية السنوية. كما يجب أن يتم توزيع الفائض خلال 6 أشهر من تاريخ موافقة الجمعية العمومية السنوية على القوائم المالية السنوية. يمكن لشركة التأمين أن تتبرع بالمبلغ الفائض للجمعيات الخيرية المرخصة، إذا حصلت على إذنٍ كتابي من حامل وثيقة التأمين. (السلامة، دليل توزيع فائض عمليات التأمين، جانفي 2025، صفحة 14)

5.خلاصة:

يعتبر الفائض التأميني، أحد المؤشرات الرئيسية لقياس كفاءة الأداء المالي والإداري لشركات التأمين التكافلي. فالعديد من الشركات تهدف إلى جعل رصيد حساب المشتركين دائما إيجابي، من خلال الإدراة الجيدة لعملية تجميع الاشتراكات،وتغطية جميع المصاريف التي تتعلق بنشاطي الاكتتاب والاستثمار.

تتولى شركة السلامة للتأمين التعاوني بالسعودية، ادارة الفائض التأميني المحقق على مستوى حساب مشتركيها، من خلال ضبط أهم العوامل التي تساهم في تكوينه ووضع سياسات لتوزيعه. وهذا تحت اشراف هيئات الرقابة الشرعية، وبالتنسيق مع البنك المركزي السعودي الذي يحدد الأطر التنظيمية والقانونية، التي يجب على الشركة الالتزام بها وتطبيقيها.

بالنسبة للفرضية الرئيسية: فالملاحظ أن عملية ادارة الفوائض التأمينية على مستوى شركة السلامة بالسعودية المشكلة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2019و2024 تخضع للعديد من المحددات الداخلية التي تؤثر على الرصيد المحصل عليه في صندوق التكافل،كسياسة الاكتتاب التي تعكس حجم الاشتراكات المجمعة، وسياسة الاستثمار التي تؤثر على عوائد المضاربة المحققة. بالإضافة إلى عوامل خارجية تتعلق بحجم التعويضات المدفوعة، الذي يخفض من قيمة رصيد صندوق التكافل، وهذا يفسر بالسلوك غير الرشيد لحملة الوثائق من خلال ارتفاع عدد الحوادث والخسائر المحققة. كما نشير إلى تأثير

القوانين والمعايير المحاسبية التي تنظم عمل شركة التأمين التكافلي، وتحدد الاطار الذي من خلاله يتم حساب وتشكيل وتوزيع الفائض التأميني والتي يتعين عليها الالتزام بها.

الفرضية الفرعية الأولى: تساهم الإدارة الداخلية لشركة التكافل من خلال سياستي الاكتتاب والاستثمار في زيادة قيمة الفائض التأميني. فمن جهة فإن زيادة عدد المشتركين يرفع من حجم الاشتراكات المحصلة. ومن جهة أخرى فإن ارتفاع العوائد المحققة من المضاربة، يزيد من رصيد صندوق المشتركين.

الفرضية الفرعية الثانية: يتأثر حجم الفائض التأميني كذلك بالعديد من العوامل الخارجية التي لا يمكن لشركة التكافل التحكم فيها. فسلوك حملة الوثائق سواء كان إيجابي أو سلبي يؤثر على قيمة الفائض التأميني. كما تؤثر في قيمته أيضا بعض التشريعات القانونية والمحاسبية التي تضع ضوابط ومعايير تتعلق بطرق حسابه وتوزيعه يجب التقيد بها.

ومن خلال ذلك توصلنا إلى النتائج التالية:

-تعتبر الاشتراكات المحصلة من القيم الرئيسية لتشكيل الفائض التأميني، تعتبر كإيراد في صندوق التكافل.

- فكلما كانت قيمة الاشتراكات كبيرة كلما تمكنت إدارة شركة التكافل من دفع التعويضات وجميع المصاريف المرتبطة بعمليات الاكتتاب.

-تعتبر المطالبات المسددة من المكونات الرئيسية التي تؤثر في تكوين الفائض التأميني خاصة إذا كانت قيمتها كبيرة، لأنها تعتبر كمصاريف لا تعرف بدقة إلا مستقبلا لارتباطها بسلوك حملة الوثائق.

-تعتبر عوائد الاستثمار من القيم الرئيسية الأخرى لتشكيل الفائض التأميني، تسجل كإيراد في حساب المشتركين، وكلما كانت قيمتها كبيرة كلما ساعد ذلك في تكوين الرصيد الموجب.

- حققت شركة السلامة فائضا تأمينيا خلال سنة 2020 قدره10مليون ريال سعودي بفضل نشاط الاكتتاب، رغم تحقيق خسارة في نشاط الاستثمار. بينما حققت عجزا تأمينيا خلال سنتي 2019 و2021 بسبب زيادة حجم المطالبات المدفوعة.

-خلال سنة 2022 حققت شركة السلامة السعودية عجزا تأمينيا بأكثر من38 مليون ريال سعودي لارتفاع المصاريف المتعلقة بخدمات التأمين، مع انخفاض عوائد الاستثمار المحققة.

- بالنسبة لسنتي 2023 و2024 كان رصيد حساب المشتركين لشركة السلامة إيجابي سمح بتحقيق فوائض تأمينية قيمتها على التوالي 55 مليون و28 مليون ريال سعودي، بفضل إيرادات التأمين المحققة خلال هاتين السنتين، التي غطت جميع المصاريف الخاصة بعمليات التأمين، وكذا ارتفاع العوائد المحققة من عمليات الاستثمار خلال نفس الفترة.

– بالنسبة لسياسة توزيع الفائض التأميني التي تطبقها شركة السلامة، فإن الشركة توزع ما نسبته 10% للمؤمن له مباشرة. وترحل ما نسبته 90% إلى قائمة دخل المساهمين. وهذا التزاما بالأطر المحددة من طرف البنك المركزي السعودي، كما هو الحال خلال سنوات 2020 و2023 و2024.

– تحقق عجز خلال سنوات 2019 و2021 و2022، حول كليا لحساب المساهمين حتى تتم تغطيتها بموجب قرض حسن، يسترجع من الفوائض المالية المحققة مستقبلا في حساب المشتركين.

–تستبعد شركة السلامة بالسعودية من الحصول على حصة من الفائض التأميني المحقق، كل وثيقة تأمين فردية تكون نسبة إجمالي المطالبات المتكبدة إلى إجمالي أقساط التأمين 70% أو أعلى.

– تقوم شركة السلامة بإبلاغ حاملي وثائقها من خلال خدمة SMSأو البريد الإلكتروني، بشأن طرق توزيع الفائض وذلك خلال 15 من تاريخ موافقة الجمعية العمومية على القوائم المالية السنوية.

– يمكن لشركة السلامة التبرع بحصة من الفائض التأميني للجمعيات الخيرية المرخصة، في حالة حصولها على ترخيص كتابي من حامل وثيقة التأمين.

وفي الأخير يمكننا ابداء الاقتراحات التالية:

–يجب على شركة السلامة ابتكار صيغ استثمارية لزيادة العوائد الاستثمارية دون الاخلال بالضوابط الشرعية.

–يتعين على شركة السلامة تحليل أسباب زيادة المطالبات المتكبدة خاصة في بعض السنوات، لمعالجة ذلك بتحسيس حملة الوثائق باتباع سلوكات رشيدة. أو مراجعة سياساتها في إدارة مخاطر الاكتتاب.

– يجب تحسين سياسات التسعير التي تعتمدها شركة السلامة، لتحديد الاشتراكات المناسبة، التي تغطي مختلف تكاليف الاكتتاب والاستثمار من جهة، وتلائم حاجات الزبون من جهة أخرى.

– من الضروري تنويع تشكيلة المنتجات التأمينية التي تقدمها شركة السلامة، لاستهداف شرائح جدد من الزبائن تكون مطالباتهم غير مكلفة، مما قد يخلق توازن للمحفظة المالية للشركة لتحقيق فوائض تأمينية.

6. قائمة المراجع:

AAOIFI. (2000). معيار المحاسبة المالية رقم 13 الافصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض أو العجز في شركات التأمين الاسلامية. البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية.

AAOIFI. (2001). معيار المحاسبة المالية رقم 15 المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الاسلامية. البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية.

AAOIFI. (2003). معيار المحاسبية المالية رقم 19 الاشتراكات في شركات التأمين الاسلامية. البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية.

احمد سالم ملحم. (2012). التأمين الاسلامي. الاردن: دار الثقافة .

البنك المركزي السعودي. (2024/4/20). اللائحة التنفيذية لمراقبة تشاط شركات التأمين التعاوني. السعودية.

زهير عماري، و اسامة عامر. (يومي 5-6 ماي 2014). اثر اليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي. منتجات و تطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الاسلامية . جامعة سطيف.

سامر مظهر قنطقجي. (2017). محاسبة التأمين الاسلامي. مركز ابحاث فقه المعاملات الاسلامية وجامعة كاي.

شركة السلامة. (2020). التقرير المالي السنوي. السعودية.

شركة السلامة. (2023). التقرير المالي السنوي. السعودية.

شركة السلامة. (2024). التقرير المالي السنوي . السعودية.

شركة السلامة. (جانفي 2025). دليل توزيع فائض عمليات التأمين. السعودية.

شركة السلامة للتأمين التعاوني السعودية. (24 7, 2025). تم الاسترداد من https://www.salama.com.sa/about-salama/about-us

علي بن محمد نور. (2012). التأمين التكافلي من خلال الوقف -دراسة فقهية تطبيقية معاصرة-. الرياض: دار التدمرية.

علي محي الدين القرة داغي. (8-9 أفريل 2010). الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الاسلامي. ملتقى التأمين التعاوني. الرياض.

كريمة عيد عمران. (2014). التأمين الاسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . عمان: دار اسامة.

محمد علي القري. (11-12 افريل 2010). الفائض التأميني معايير احتسابه احكانه وطريقة توزيعه . التأمين التعاوني وآفاقه وموقف الشريعة الاسلامية منه . غمان.

موسى مصطفى القضاة. (25-26أفريل 2011). حقيقة التأمين التكافلي. شركات التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي بين الاسس النظرية والتجربة التطبيقية . سطيف.

هيثم محمد حيدر . (11-12 أفريل 2010). الفائض التأميني ومعايير احتسابه واحكامه. ملتقى التأمين التعاوني و افاقه وموقف الشريعة الاسلامية منه. عمان.

ياسمينة ابراهيم سالم. (يوليو 2015). اسس توزيع الفائض التأميني وتعطية العجز في شركات التأمين التكافلي. مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، 38.

إدارة المخاطر لمعدل العائد باستخدام تقنية اختبارات الضغط وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) –دراسة حالة مصرف الراجحي–

Risk Management for Rate of Return Using Stress Testing Techniques in Compliance with the Islamic Financial Services Board (IFSB) Standards – A Case Study of Al Rajhi Bank-

رباحي ابراهيم[*]، مخبر إدارة وتقييم أداء المؤسسات، جامعة سعيدة – د. مولاي الطاهر (الجزائر)،
brahim.rabahi@univ-saida.dz
رباحي لحسن، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية، جامعة غرداية (الجزائر)، rabahi.lahcen@univ-ghardaia.dz
سالمي محمد، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي آفلو (الجزائر)، m-salmi@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2025/08/15 تاريخ القبول: 2025/09/24 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فاعلية اختبارات الضغط في قياس مخاطر معدل العائد ودورها المحوري في القطاع المصرفي الإسلامي، بحيث تم توضيح كيفية استخدام تقنية اختبارات الضغط لمعدل العائد ضمن إدارة المخاطر وفق مجلس الخدمات المالية الاسلامية، وهذا بتطبيق نموذج صدمة مالية على مصرف الراجحي وفق معطيات التقرير المالي السنوي لسنة 2024، وقد تم دمج هذه المتغيرات في نموذج واحد، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن مصرف الراجحي يتمتع بمرونة مالية عالية في مواجهة سيناريو الصدمة، حيث سجّل تراجعاً طفيفاً في الصدمة إلا أنه استقر بفضل الحالة المالية المريحة للمصرف.

كلمات مفتاحية: إدارة مخاطر، معدل عائد، اختبارت ضغط.

تصنيفات JEL : G21، G32.

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

This study focuses on analyzing the effectiveness of stress testing in measuring rate-of-return risks and its pivotal role in the Islamic banking sector, It explains how rate-of-return stress testing techniques are used within risk management frameworks according to the Islamic Financial Services Board (IFSB), A financial shock scenario was applied to Al Rajhi Bank as a case study, based on the data of its 2024 annual financial report, integrating the relevant variables into a single framework, The results revealed that Al Rajhi Bank exhibited high financial resilience in facing the shock scenario, recording only a slight decline but recovering quickly due to the bank's strong financial position.

Keywords: Risk management, rate of return, stress tests.

Jel Classification Codes: G21, G32.

1. مقدمة:

شهدت الفترة الأخيرة توجهًا نحو الصيرفة الإسلامية باعتبارها نموذجًا متميزًا في إدارة المخاطر بفضل التزامها بالمبادئ الشريعة وابتعادها عن المعاملات الوهمية، وتمثل المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تسعى إلى تحقيق الربح مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية، ويُعدّ تجنب التعامل بالفائدة من أبرز سماتها، وعلى الرغم من اختلاف طبيعة أنشطتها ومواردها، فإنها تواجه أنواعًا متعددة من المخاطر، بعضها مشترك مع البنوك التقليدية، وبعضها خاص بها.

في هذا السياق تركز دراستنا على مصرف الراجحي من خلال تطبيق تقنية اختبارات الضغط لمخاطر معدل العائد، بهدف تقييم مدى فعاليتها في الحد من المخاطر في حالات عدم اليقين والانكشافات المالية، وتُعد هذه التقنية أداة مهمة لقياس أثر الصدمات المحتملة على المؤشرات المالية للمؤسسة، والتنبؤ بوضعها المستقبلي، الأمر الذي يتطلب تكامل خبرات فنية ومالية وإلمامًا بمتغيرات البيئة الاقتصادية والقوانين المنظمة.

وانطلاقًا مما سبق، تطرح هذه الدراسة **الإشكالية** التالية:

ما هو أثر تطبيق تقنية اختبارات الضغط في تقييم إدارة مخاطر معدل العائد لدى مصرف الراجحي وفق معايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية؟

ويتفرع عنها التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل يتطلب استخدام تقنية اختبارات الضغط لمخاطر معدل العائد تصميم صدمات خاصة بهذه المخاطر؟
- هل تمثل هذه التقنية أداة فعّالة لإدارة مخاطر المصارف الإسلامية؟
- هل يستطيع مصرف الراجحي الصمود أمام صدمات مخاطر معدل العائد وفق اختبارات الضغط؟

وبناءً على الإشكالية المطروحة، نقدم **الفرضيات** التالية:

- لا يتطلب استخدام تقنية اختبارات الضغط لمخاطر معدل العائد تصميم صدمات خاصة بهذه المخاطر.
- تمثل تقنية اختبارات الضغط لمخاطر معدل العائد أداة فعّالة في إدارة مخاطر المصارف الإسلامية.
- يتمكن مصرف الراجحي من الصمود أمام صدمات مخاطر معدل العائد في ظل تطبيق اختبارات الضغط.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعريف بتقنية اختبارات الضغط لمخاطر معدل العائد وشرح أسسها وآلياتها.
- إبراز أهمية استخدام هذه التقنية في إدارة المخاطر ضمن المصارف الإسلامية.
- تقديم تصور واقعي لتطبيق اختبارات الضغط على مصرف إسلامي، وتوضيح أثرها في الحد من المخاطر وتعزيز استقرار الأداء المالي.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في العناصر التالية:

- توجيه استخدام تقنية اختبارات الضغط لمخاطر معدل العائد بالشكل الأمثل، بما يعزز عملية اتخاذ القرار ويخدم الأهداف الاستراتيجية للمصرف.
- دعم قدرة المصارف الإسلامية على مواكبة التطورات المالية والتكنولوجية ومواجهة التحديات المستقبلية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهجين رئيسيين، المنهج الوصفي تناول الإطار النظري، من خلال التعريف بإدارة المخاطر، واختبارات الضغط وكذلك مجلس الخدمات المالية الاسلامية، أما الاطار التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي، عبر تصميم سيناريو لصدمة معدل العائد، وهذا باستخدام بيانات وتقرير مصرف الراجحي السنوي لسنة 2024 بهدف قياس أثر هذه الصدمة على نسبة معدل كفاية رأس المال، ومن ثم تقييم مدى قدرة المصرف على الصمود أمامها.

الدراسات السابقة:

دراسة (برمان و بوثلجة ، 2020) بعنوان : اختبارات ضغط الملاءة للبنوك الإسلامية باستخدام نموذج ARDL وتتلخص أهداف هذه الدراسة في تقييم مدى متانة واستقرار المصارف الإسلامية الماليزية مالياً من خلال تطبيق اختبارات الضغط (Stress Tests)، والتي تُعد أداة مهمة لإدارة المخاطر وفقاً للمعايير الاحترازية الجديدة مثل بازل III ومعيار IFSB-13، واستخدمت الدراسة منهجية المقارنة التنازلية (Top-Down) وتحليل السيناريوهات، وأظهرت النتائج أن المصارف الإسلامية الماليزية تتمتع بملاءة جيدة في ظل السيناريوهين الأساسي والسيء، وفي السيناريو المتشائم، انخفض معدل كفاية رأس المال (CAR) إلى ما دون الحد المطلوب وفقاً لمعايير بازلIII ، مما يستدعي اتخاذ إجراءات احترازية.

دراسة (لبنى ، 2021) وكانت بعنوان: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية بين المحاكاة والابتكار لتحقيق السلامة المالية، وتهدف الدراسة إلى تقييم قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق السلامة المالية

مقارنة بالمصارف التقليدية، من خلال تحليل أدوات إدارة المخاطر والضوابط الشرعية التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية حققت معدلات أعلى في مؤشر-Z score للاستقرار المالي مما يتيح لها قدرة كبيرة على امتصاص الصدمات المالية، وأكدت الدراسة أن المصارف الإسلامية أكثر استقراراً مالياً بسبب التزامها بالضوابط الشرعية واعتمادها على صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة.

دراسة (بونحاس و بوراوي ، 2020) وكانت تحت عنوان: دور إدارة المخاطر للحد من أثر الخطر المصرفي على العائد الاستثماري، وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية إدارة المخاطر في الحد من تأثير المخاطر المصرفية على العائد الاستثماري، مع التركيز على أنواع المخاطر التي تواجه المصارف وكيفية إدارتها، وتوصلت الدراسة إلى العائد الاستثماري يُعد مقياسا حاسما لنجاح المشاريع الاستثمارية، حيث يساعد في تقييم الربحية وأداء الوحدات الاقتصادية، وأن إدارة المخاطر تلعب دورًا حيويًا في تعظيم العائد الاستثماري من خلال التحكم في التكاليف وتنويع المحافظ الاستثمارية.

دراسة (إشعلال و خالفي ، 2022) وكانت بعنوان: المعايير الرقابية الإسلامية كأداة لتعزيز الرقابة على المصارف الإسلامية– معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية نموذجًا، و تهدف الدراسة إلى تحليل دور المعايير الرقابية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB في تعزيز الرقابة على المصارف الإسلامية، مع التركيز على مقارنتها بمعايير لجنة بازل التقليدية وتقييم أثر تطبيقها على أداء المصارف الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى معايير IFSB استندت إلى مقررات بازل مع إدخال تعديلات لمراعاة خصوصية المصارف الإسلامية، مثل استبعاد الحسابات الاستثمارية القائمة على المضاربة من حسابات كفاية رأس المال،وأن معايير IFSB ساهمت في توحيد الأنظمة الرقابية للبنوك الإسلامية ورفعها إلى مستوى الممارسات الدولية، مما يعزز ثقة العملاء ويسهل اندماجها في النظام المالي العالمي.

2. الجانب النظري:

سنتطرق في هذا الجانب بالتعريف لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في إدرة المخاطر واختبارات الضغط وكذا مجلس الخدمات المالية الاسلامية.

1.2 إدارة المخاطر:

عرفت على أنها: " مجموعة متكاملة ومترابطة من الإجراءات التي تهدف إلى تقليل احتمالات الإعسار المالي، من خلال محاولة رصد أهم التأثيرات والتهديدات التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة" (لبنى ، 2021).

وقد عرفتها لجنة بازل للرقابة البنكية على أنها: " تتعلق بتدنية احتمال عدم قدرة المقترضين أو الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها". (حاج قويدر ، قيدون ، و عبو، 2019)

ولإنشاء إدارة للمخاطر ذات تأثير فعال لابد أن تؤسس على المبادئ التالية لأسس إدارة المخاطر المصرفية (بلقاسم و عثماني ، 2023):

- أن تقوم على أسس تنظيمية واسعة وشاملة والتصديق عليها بواسطة مجلس الإدارة؛
- التنبؤ بالأزمات المحتملة والظروف غير العادية واختبارها في الوقت وعلى النحو المناسب؛
- أن يكون للبنك إطار عملي لإدارة المخاطر، وتخصص لها اعتمادات مالية وبشرية؛
- تكامل إدارة المخاطر حيث لا يجب تقييم المخاطر بمعزل عن بعضها البعض؛
- قياس وتقييم وتحليل كل المخاطر كماً ونوعاً على أسس علمية ومتكررة؛
- المراجعة المستقلة من مصادر لها سلطة وخبرة كافية لتقييم المخاطر بغرض فحص مدى فعالية وتأثير نشاطات الإدارة وتقديم التوصيات.

2.2 أهداف إدارة المخاطر المالية:

تهدف إدارة المخاطر المصرفية إلى تحقيق ما يلي (دومة علي و خيرة، 2023) :

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصارف المستثمرين والمودعين والدائنين؛

– إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة والأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار؛

– تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع المستويات؛

– قياس المخاطر من أجل التحكم فيها، ويمكن أن يكون هذا القياس كمياً أو بيانياً، أو بطريقة خاصة بكل بنك يتم تصميمها.

3.2 تقنيات اختبارات الضغط:

يقصد بها إستخدام البنك تقنيات مختلفة لتقييم قدرته لمواجهة الانكشافات في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة من خلال قياس أثر هذه الانكشافات على مجموعة المؤشرات المالية للبنك، وبصفة خاصة على كفاية رأس المال وعلى الربحية، أو بعبارة أخرى هي تقييم قدرة ايردات البنك ورأرس المال على استعياب الخسائر المهمة التي قد يتكبدها البنك وتحديد رأس المال المناسب وبصورة متحفظة. (شروق ، محمد ، و شهيدي ، 2019)

وعرفت على أنها: "تقنية تقيس حساسية محفظة الأوراق المالية للمؤسسات أو النظام المالي ككل عند تعرضه لأحداث افتراضية أو سيناريوهات محددة، فهي اختبارات كمية تتوقع ماذا سيحدث لرأس المال ككل إذا حدث وإن تحققت بعض المخاطر أو مع معظمها". (بن ربيع و بن زاية ، 2014)

4.2 أهداف تقنيات اختبارات الضغط:

تستخدم اختبارات الضغط لتحقيق الأهداف التالية (شايب و جقريف ، 2021) :

– تحديد المخاطر الرئيسية والسيطرة عليها؛

– المساعدة في عملية التخطيط الرأسمالي وإدارة السيولة؛

– تعتبر اختبارات الضغط أداة مكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى؛

–توفير بيانات تفصيلية عن تعرض البنك للمخاطر، وتقديم تحليل شامل لنقاط الضعف لدى البنك؛

– تعزيز ثقة الرأي العام باستقرار القطاع المصرفي.

5.2 أنواع الاختبارات الضغط:

1.5.2 اختبارات تحليل الحساسية: وتسمى كذلك بالاختبارات التي تستخدم لقياس أثر التغيرات ذات المتغير الواحد في عوامل المخاطر كل على حدة على الوضع المالي للبنك، بمعنى دراسة تأثير كل متغير على حدة على الوضع المالي للبنك، مثل ارتفاع نسبة الديون المتعثرة، التغير في أسعار الفائدة، التغير في أسعار الصرف، التغير في أسعار الأسهم .... إلخ (صابر ، 2019)

2.5.2 اختبارات السيناريوهات: يوجد العديد من السيناريوهات التي يمكن تطبيقها، و على كل بنك أن يقرر مدى ملائمة هذه السيناريوهات مع المخاطر لديه، مع مراعاة تطوير هذه السيناريوهات بما يتلاءم مع تلك المخاطر وأيضا مراعاة الترابط أو الدمج بين السيناريوهات المختلفة (محمود عبد الله عمارة ، 2024).

6.2 مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

هي هيئة دولية مقرها كوالالمبور، افتتحت رسمياً في 3 نوفمبر 2002، وبدأت عملياتها في 10 مارس 2003 يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية في وضع المعايير الخاصة بعمل الهيئات الرقابية والإشرافية، والتي لها مصلحة مباشرة في ضمان متانة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، والتي تضم بصفة عامة قطاعات الصيرفة، وأسواق رأس المال، والتكافل (التأمين الإسلامي)، وقد أصدرت الدول الأعضاء لهذا المجلس قانوناً يعرف باسم قانون مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2002، يعطي له صلاحيات القوانين والتنظيمات الدولية وبلغ عدد أعضائه في شهر أبريل 2019، وتكونت من 182عضواً، يمثلون 79 سلطة إشرافية ورقابية من 57 دولة و8 منظمات دولية، و95 منظمة فاعلة في السوق وهي المؤسسات المالية والشركات المهنية والاتحادات النقابية. (بوحيضر ، 2020)

7.2 أهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

يسعى المجلس من خلال مختلف الأنشطة التي يزاولها إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن ذكرها في النقاط التالية (حمزة و عبد القادر، 2022):

– العمل على تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية على نحو قوي وشفاف من خلال تقديم معايير جديدة أو تطويع معايير دولية قائمة بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية؛

–تقديم الإرشاد حول آليات الإشراف والرقابة الفعالة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

–التواصل والتعاون مع المنظمات الدولية في مجال الرقابة والإشراف؛

–تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية؛

–تحسين وتنسيق المبادرات الرامية إلى تطوير آليات وإجراءات إدارة المخاطر.

8.2 الإطار الأمثل لإجراء اختبارات الضغط في المصارف الإسلامية:

لقد أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية المعيار IFSB-13 بعنوان " المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية" في مارس 2012، والملاحظة الفنية رقم 2: اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في ديسمبر 2016، ودليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2 لاختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في يونيو 2017، وملاحق تتعلق بدليل المستخدم لاختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، وعليه سيتم الاعتماد على هذه الإرشادات والملاحظات الفنية في دراسة الحالة

3. الجانب التطبيقي:

1.3. تعريف مصرف الراجحي:

تأسس مصرف الراجحي في عام 1957م ، ويعد من أكبر المصارف في العالم من حيث القيمة السوقية والأكبر في الشرق الأوسط والمملكة، باجمالي أصول يبلغ 1.023 مليار ريال، ورأس مال مدفوع قدره 40 مليار ريال (ما يعادل 10.66 مليار دولار أمريكي)، وقاعدة موظفين تظم أكثر من 20.000 موظف، تأسست مصرف الراجحي كشركة مساهمة سعودية عام 1988م (الراجحي، 2025)

2.3 استخدام اختبارات ضغط مخاطر معدل العائد على مصرف الراجحي:

أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) المعيار IFSB-13 بعنوان " المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية" في مارس 2012، والملاحظة الفنية رقم 2: اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في ديسمبر 2016، ودليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2 لاختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في يونيو 2017، وملاحق ببيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2 لاختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في المصارف الإسلامية؛ وسيتم الاستعانة بهذه الإصدارات لاستخدام تقنية اختبارات ضغط مخاطر معدل العائد بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي 2024 لمصرف الراجحي.

كيفية حساب نسبة كفاية رأس المال وفق المقاربة الأولى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية

المعادلة القياسية لنسبة كفاية رأس المال=

$$\frac{\text{الرأس المال المؤهل}}{\left\{\begin{array}{l}\text{إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزانها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + مخاطر التشغيل}\\ \text{ناقصا إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزانها من حسابات الاستثمار(مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)}\end{array}\right\}}$$

3.3 اختبار الضغط لمخاطر معدل العائد:

من التقرير المالي السنوي لسنة 2024 تم استخراج المعلومات التالية وتنظيميها في جدول وفق إرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهذا لمعرفة طريقة حساب نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة:

جدول01: اختبار الضغط لمخاطر معدل العائد لمصرف الراجحي (آلاف ريالات سعودية)

إجمالي الموجودات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية (حسب الفترة الزمنية المتبقية إلى حين إعادة التسعير)	944 157 912,00

أقل من 3 أشهر	92 826 028,00
من 3 أشهر إلى 12 أشهر	115 422 531,00
من سنة إلى خمس سنوات	316 251 199,00
أكثر من خمس سنوات	364 545 351,00
بدون تاريخ استحقاق محدد	55 112 803,00
إجمالي المطلوبات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية (حسب الفترة الزمنية المتبقية إلى حين إعادة التسعير)	811 802 894,00
أقل من 3 أشهر	188 170 326,00
من 3 أشهر إلى 12 أشهر	99 459 442,00
من سنة إلى خمس سنوات	34 194 822,00
أكثر من خمس سنوات	27 039 369,00
بدون تاريخ استحقاق محدد	462 938 935,00
الفجوات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية (حسب أوعية آجال الاستحقاق)	132 355 018,00
أقل من 3 أشهر	- 95 344 298,00
من 3 أشهر إلى 12 أشهر	15 963 089,00

من سنة إلى خمس سنوات	282 056 377,00
أكثر من خمس سنوات	337 505 982,00
بدون تاريخ استحقاق محدد	- 407 826 132,00
رأس المال التنظيمي	123 139 231,00
الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها	611 438 764,00
حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة	131 296 037,00
نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة	**25,65%**

المصدر: من إعداد الباحثين

4.3 صدمة معدل العائد في (السجل المصرفي):

نتيجة حدوث تغير في المعدلات المرجعية على الفجوة بين الموجودات والمطلوبات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية، يتوقع حصول نقصان بنسبة 4% في المعدلات المرجعية مع وجود فجوة موجبة مسبقة (أي تجاوز الموجودات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية للمطلوبات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية).

الوحدة: بآلاف الريالات السعودية

جدول 02: اختبار الضغط لمخاطر معدل العائد لمصرف الراجحي بعد الصدمة

إجمالي الموجودات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية (حسب الفترة الزمنية المتبقية إلى حين إعادة التسعير)	944 157 912,00
أقل من 3 أشهر	92 826 028,00
من 3 أشهر إلى 12 أشهر	115 422 531,00
من سنة إلى خمس سنوات	316 251 199,00

أكثر من خمس سنوات	364 545 351,00
بدون تاريخ استحقاق محدد	55 112 803,00
إجمالي المطلوبات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية (حسب الفترة الزمنية المتبقية إلى حين إعادة التسعير)	811 802 894,00
أقل من 3 أشهر	188 170 326,00
من 3 أشهر إلى 12 أشهر	99 459 442,00
من سنة إلى خمس سنوات	34 194 822,00
أكثر من خمس سنوات	27 039 369,00
بدون تاريخ استحقاق محدد	462 938 935,00
الفجوات الحساسة للتغيرات الحاصلة في المعدلات المرجعية (حسب أوعية آجال الاستحقاق)	132 355 018,00
أقل من 3 أشهر	- 95 344 298,00
من 3 أشهر إلى 12 أشهر	15 963 089,00
من سنة إلى خمس سنوات	282 056 377,00
أكثر من خمس سنوات	337 505 982,00
بدون تاريخ استحقاق محدد	- 407 826 132,00
اختبار الضغط لمخاطر معدل العائد	
التغير المُقدَر في المعدلات المرجعية (+ أو –) (%)	-%4
الأثر على الدخل الصافي ما بعد صدمة مخاطر معدل	- 5 294 200,72

العائد	
الأثر على رأس المال التنظيمي	%100
رأس المال التنظيمي بعد الصدمة	117 845 030,28
الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها	611 438 764,00
حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة	131 296 037,00
نسبة كفاية رأس المال بعد صدمة معدل العائد	**24,54%**

المصدر: من إعداد الباحثين

5.3 التحليل:

بناءا على التقرير المالي السنوي لمصرف الراجحي المنشور في سنة 2024 فقد تم الاعتماد على معايير بازل 3 في حساب نسبة كفاية رأس المال من طرف المصرف، وبغرض معرفة الفروق في حساب نسبة كفاية رأس المال بين معايير بازل 3 ومعايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية فقد اعتمدنا على هاته المعايير الأخيرة في هذه الدراسة، ونلاحظ من المعطيات أن وضع المصرف قبل الصدمة كالتالي:

- إجمالي الموجودات الحساسة للتغيرات في المعدلات المرجعية: 944,157,912 ألف ريال سعودي.
- إجمالي المطلوبات الحساسة: 811,802,894 ألف ريال سعودي.
- الفجوة الكلية: +132,355,018 ألف ريال سعودي (تعني أن الموجودات الحساسة أكبر من المطلوبات الحساسة).
- رأس المال التنظيمي: 123,139,231 ألف ريال.
- نسبة كفاية رأس المال: 25.65% (تدل على مستوى قوي من الملاءة المالية).

وبعد تعرض المصرف للصدمة تم استخدام منهجية اختبارات الضغط لتحليلات الحساسية (المتغير الفردي)، وهذا وفق المبادئ الإرشادية رقم 13 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB13)، وتم الحصول على المعطيات التالية:

- بحيث تم افتراض الصدمة: انخفاض المعدلات المرجعية بنسبة 4% (–4%)
- وكان الأثر على الدخل الصافي: انخفاض بمقدار 5,294,200.72 ألف ريال سعودي (خسارة).
- و رأس المال التنظيمي بعد الصدمة: 117,845,030.28 ألف ريال سعودي (انخفاض بنحو 5,294,200.72 ألف ريال، أي ما يعادل الأثر على الدخل).
- نسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة: 24.54% (انخفاض طفيف عن الوضع السابق، لكنه يبقى فوق الحد الأدنى المطلوب تنظيمياً).

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الجدول 03: المقارنة قبل/بعد الصدمة

المؤشر	قبل الصدمة	بعد الصدمة	التغير
رأس المال التنظيمي (ألف ريال)	123,139,231	117,845,030	5,294,201-
نسبة كفاية رأس المال	%25.65	%24.54	1.11– نقطة مئوية
الدخل الصافي	—	5,294,201–	انخفاض مباشر نتيجة الصدمة
الفجوة الكلية (ألف ريال)	132,355,018	132,355,018	ثابتة (لم تتغير لأن الفجوات حسب آجال الاستحقاق ثابتة)

المصدر: من إعداد الباحثين

ومن الجدول أعلاه نستنتج أن:

- الأرقام الخاصة بالموجودات والمطلوبات الحساسة لم تتغير قبل وبعد الصدمة، ما يعني أن الاختبار كان على أساس نفس هيكل الميزانية، والفرق فقط في تعديل العائد المرجعي وهذا ما يدل على استقرار في الفجوة.

- انخفاض المعدلات المرجعية أدى إلى خسارة في الدخل الصافي تقارب 5.3 مليار ريال، ما انعكس مباشرة على رأس المال التنظيمي.
- رغم الانخفاض بقيت نسبة كفاية رأس المال فوق 24%، وهو مستوى آمن مقارنة بالحدود الدنيا المقررة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية أو بازلIII .
- وجود فجوة موجبة كبيرة (+132 مليار ريال) يعني أن المصرف يستفيد من ارتفاع أسعار الفائدة، ولكنه يتأثر سلباً عند انخفاضها، وهو ما حدث في الصدمة المفترضة.

4. خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن تقنية اختبارات الضغط إلزامية في إدارة المخاطر لدى المصارف الإسلامية، لما توفره من قدرة على محاكاة السيناريوهات الصعبة وتقدير أثر الصدمات المحتملة على المؤشرات المالية، ومن خلال تحليل الإطار النظري والتطبيق العملي على مصرف الراجحي، تبين أن هذه التقنية لا تساعد فقط في الكشف المبكر عن المخاطر، وأيضًا تساهم في تفادي ومواجهة هذه المخاطر من أجل ضمان استمرارية الأداء المالي للبنك.

وتوصلت الدراسة إلى **النتائج** التالية:

- المصرف لديه مركز مالي قوي يمكنه من امتصاص صدمات في معدل العائد.
- الانخفاض في المعدلات المرجعية يسبب تآكلاً مباشراً في الأرباح ورأس المال، لكن الأثر النسبي على كفاية رأس المال كان محدوداً (حوالي 1.1 نقطة مئوية).
- هيكل الفجوة الحالي يجعل البنك مكشوفاً لمخاطر الانخفاض في أسعار الفائدة أكثر من الارتفاع.
- أكدت الدراسة أن نجاح اختبارات الضغط لا يعتمد على النماذج الإلكترونية أو البرمجيات فقط، بل يحتاج إلى تكامل جهود الإحصائيين، وتقنيي المعلوماتية، وخبراء المالية والمخاطر، لضمان واقعية السيناريوهات ودقة التقديرات.
- ساعدت نتائج اختبارات الضغط إدارة مصرف الراجحي على تبني استراتيجيات أكثر تحفظًا فيما يتعلق بهيكلة الأصول والخصوم، مما عزز قدرة المصرف على الحفاظ على استقراره المالي في المدى المتوسط والطويل.

وبناءً على ما سبق نقترح **التوصيات** التالية:

- تنويع آجال إعادة التسعير للموجودات والمطلوبات لتقليل حجم الفجوة الموجبة الكبيرة.
- تعزيز الدخل غير المعتمد على الفائدة لتقليل حساسية الأرباح تجاه تغير أسعار العائد.
- ضرورة اعتماد اختبارات الضغط بشكل دوري ومنهجي داخل المصارف الإسلامية، وتطوير النماذج المستخدمة فيها بما يتلاءم مع طبيعة أنشطتها ومصادر تمويلها.
- تعزيز التكامل بين الخبرات الفنية والمالية لضمان دقة التقديرات وفعالية الإجراءات المتخذة، من خلال الاستثمار في هذه التقنيات حيث يعتبر ضرورة استراتيجية لضمان استدامة واستقرار العمل المصرفي الإسلامي في المستقبل.

5. قائمة المراجع:

بن معتوق صابر . (2019). اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي – دراسة تجربة الأردن. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 06*(02)، 34.

مصرف الراجحي. (01 06, 2025). *https://www.alrajhibank.com.sa/About-alrajhi-bank*.

حدوش شروق ، قادري محمد ، و محمد شهيدي . (2019). اختبارات الضغط تقنية من تقنيات الهندسة المالية لتحديد درجة الاستقرار المالي في البنوك الاسلامية – دراسة تطبيقية لبنك البركة الجزائري–. *مجلة المنهل الاقتصادي، 02*(01)، 141.

حنيفي بن ربيع ، و عبد المالك بن زاية . (2014). اختبارات التحمل كألية لادارة المخاطر المصرفية. *مجلة جديد الاقتصاد، 09*(01)، 64.

رقية بوحيضر . (2020). دور معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تعزيزاستقرار البنوك الإسلامية. *مجلة الاقتصاد والمالية، 06*(02)، 33.

سارة إشعلال ، و وهيبة خالفي . (2022). المعايير الرقابية الاسلامية كأداة لتعزيز الرقابة على البنوك الإسلامية – معايير مجلس الخدمات الإسلامية نموذجا. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، 1401*.

طهرواي دومة علي، و بوخاري خيرة. (2023). دور الحوكمة المالية في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية دراسة تحليلية خلال الفترة (2014-2018). *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 07*(01)، 418.

عادل بونحاس ، و عيسى بوراوي . (2020). دور إدارة المخاطر للحد من أثر الخطر المصرفي على العائد الاستثماري. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 04*(01).

فاطمة محمود عبد الله عمارة . (2024). دور إستخدام إختبارات تحمل الضغوط في إدارة مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية – دليل تطبيقي بالبنوك التجارية المصرفية–. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 02*، 661.

فايزة شايب ، و علي جقريف . (2021). اختبارات الضغط أسلوب جديد لقياس قدرة البنوك على تحمل الأزمات دراسة تجربة قطر خلال أزمة كوفيد 19. *مجلة الميادين الاقتصادية، 04*(01)، 159.

قورين حاج قويدر ، أبوبكر الصديق قيدون ، و عمر عبو. (2019). مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهنية – دراسة ميدانية للبنوك الجزائرية. *مجلة الباحث* ، 422.

محمد برمان ، و عبد الناصر بوثلجة . (2020). اختبار ضغط الملاءة للبنوك الإسلامية بإستخدام نموذج ARDL. *مجلة معهد العلوم الإقتصادية، 23*(01).

معطي لبنى . (2021). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية بين المحاكاة والابتكار لتحقيق السلامة المالية " دراسة إحصائية لعينة من البنوك الاسلامية والتقليدية السعودية للفترة الممتدة من 2007-2017". *المجلة الدولية للدراسات والاقتصادية الإسلامية المتقدمة، 01*(01)، 14.

مقاتل حمزة ، و طاري عبد القادر. (2022). دور مجلس الخدمات المالية الإسلامية نسب كفاية رأس مال البنوك الإسلامية الجزائرية – دراسة حالة بنك البركة الجزائر خلال الفترة 2008-2018. *مجلة الدراسات في المالية الإسلامية والتنمية، 03*(01)، 140.

ميموني بلقاسم ، و زين العابدين عثماني . (2023). مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية دراسة ميدانية لعينة من البنوك العمومية العاملة بولاية أدرار. *مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال، 07*(03)، 233.

استراتيجية الاستثمار في الذكاء الاصطناعي بالمؤسسات الناشئة المدرجة في السوق المالي

الشركة السعودية جاهز أنموذجا

Artificial intelligence investment strategy for listed startups Saudi company Jahez as a model

ذهيبة بن عبد الرحمان [*]، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية، جامعة غرداية (الجزائر)، benabderrahmane.dehiba@univ-ghardaia.edu.dz
https://orcid.org/0009-0007-9121-1725
عبد الرؤوف عبادة، مخبر الدراسات التطبيقية في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية (الجزائر)،
abada.abderraouf@univ-ghardaia.edu.dz
https://orcid.org/0009-0005-7389-7175

تاريخ الاستلام: 2025/08/20 تاريخ القبول: 2025/09/21 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

يهدف المقال إلى التعرف على كيفية بناء استراتيجية للاستثمار في الذكاء الاصطناعي بالمؤسسات الناشئة المدرجة في السوق المالي، استنادا إلى تجربة الشركة الناشئة جاهز المدرجة في السوق المالي السعودي. وباستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي، خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار في الذكاء الاصطناعي يتطلب وضع أهداف استراتيجية والسعي لتحقيقها، حيث تشمل هذه الأهداف: إتاحة البيانات على مستوى المؤسسات الناشئة، تدريب الموظفين على فهم البيانات وتحليلها واستخدامها، وكذا الاستفادة من تحليلات الذكاء الاصطناعي في توجيه القرارات الاستراتيجية وتحسينها، التخفيف من مخاطر الذكاء الاصطناعي وتخصيص استثمارات للبحث والتطوير، بالإضافة إلى تعزيز التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي.

كلمات مفتاحية: استثمار، استراتيجية، ذكاء اصطناعي، مؤسسات ناشئة، شركة جاهز.

تصنيفات JEL : L26، O32، M15

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

This article aims to identify how to build an artificial intelligence investment strategy for listed startups, based on the experience of the Jahez startup listed on the Saudi Stock Exchange.

By using descriptive and analytical approaches, the study concluded that investing in AI requires setting and achieving strategic goals. These goals include making data available at the startup level, training employees to understand, analyze, and use data; leveraging AI analytics to guide and improve strategic decisions; mitigating AI risks and allocating investments to research and development; and enhancing AI collaboration.

Keywords: Investment; Strategy; Artificial Intelligence; Startups; Jahez.
Jel Classification Codes: L26, O32, M15

1. مقدمة:

مع التغيرات التي شهدها العالم في عصر الثورة الصناعية الرابعة، والتوجه العالمي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إيجاد حلول لمختلف المشاكل التي تعترض الأفراد في عدة مجالات، ومع سعي المؤسسات الناشئة مواكبة التكنولوجيا العالمية لهذه التقنيات، وبغية الحفاظ على استدامة نموها وتعزيز تنافسيتها، أصبح الذكاء الاصطناعي محل اهتمام المؤسسات الناشئة، خصوصا في الدول العربية التي تهدف لأن تكون رائدة في مجال التحول الرقمي كالمملكة العربية السعودية، والتي وضعت الذكاء الاصطناعي كجزء من رؤيتها الاستراتيجية لسنة 2030، بالإضافة إلى تشجيعها للشركات الناشئة في هذا المجال، وبناء على ذلك سنحاول في بحثنا معالجة الاشكالية التالية:

كيف يمكن بناء استراتيجية استثمار في الذكاء الاصطناعي بالمؤسسات الناشئة المدرجة في السوق المالي، انطلاقا من تجربة الشركة الناشئة جاهز المدرجة في السوق المالي السعودي؟

وللإجابة على هذا التساؤل قمنا بصياغة الفرضيتين التالين:

– يتطلب الاستثمار في الذكاء الاصطناعي بالمؤسسات الناشئة تحديد أهداف استراتيجية مثل التي وضعتها شركة جاهز مع السعي لتحقيقها في الواقع؛

– تعمل الشركة الناشئة جاهز على استثمار مبالغ ضخمة ومتزايدة في البحث والتطوير، وفي بنية تحتية متقدمة للبيانات.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في ابراز كيفية بناء استراتيجية للاستثمار في الذكاء الاصطناعي بالمؤسسات الناشئة، التي تتميز بالنمو القوي والذي يتطلب تمويلا معتبرا، يتم توفيره من خلال الإدراج في السوق المالي.

أهداف البحث:

نسعى من خلال بحثنا هذا إلى:

– التعرف على الأهداف الاستراتيجية الضرورية لبناء استراتيجية استثمار في الذكاء الاصطناعي مفيدة للمؤسسات الناشئة؛

– تحليل واقع الاستثمار في الذكاء الاصطناعي بالمؤسسة الناشئة جاهز المدرجة في السوق المالي السعودي.

ولتحقيق أهداف البحث اعتمدنا على كل من المنهج الوصفي وكذا التحليلي.

الدراسات السابقة:

– دراسة (لعلاوي و صفرة، 2024) هدفت إلى التعرف على مظاهر ومجالات استخدام المؤسسات الناشئة في الجزائر لمختلف مخرجات الذكاء الاصطناعي، وذلك باستعراض عدة نماذج مؤسساتية ناشطة في السوق الوطنية، وتحليل الانعكاسات المتوقعة لهذا "الاستخدام" على الاقتصاد الوطني، خلصت الدراسة إلى أن العديد من الكيانات الاقتصادية الجديدة، تلجأ إلى توظيف هذه التكنولوجيات الجديدة التي يطرحها الذكاء الاصطناعي من أجل إيجاد حلول عملية لمشكلاتها التسييرية من جهة، وكذلك الانفتاح على السوق الوطنية من خلال إنتاج وعرض مبتكرات جديدة قابلة للتسويق، ومن بين أهم مظاهر هذه الاستخدامات تلك المتجلية في قطاع التعليم عبر تطوير تقنيات التعلم بطريقة تكنولوجية فريدة من نوعها، قطاع الصحة عبر تطوير تقنيات الصحة، قطاع البيئة ومكافحة حرائق الغابات، وقطاع الزراعة، وكذلك مجال المالية والدفع الالكتروني، إذ تعكس عملية الاستخدام لهذه المؤسسات الناشئة في السوق الجزائرية، تقريبا نفس التوجه العالمي الذي يلجأ

إلى الذكاء الاصطناعي بغية إيجاد حلول لمختلف المشاكل التي تعترض الأفراد والمجتمعات البشرية، في عدة مجالات وميادين خصوصا الاقتصادية منها.

- دراسة (يوسفي، الجربي، و بن البار، 2024) هدفت إلى معرفة دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم نمو وتطوير المؤسسات الناشئة، من خلال دراسة حالة تطبيقية لمنصة الدفع الإلكتروني الجزائرية "شارجيلي" وباستخدام المنهج الوصفي والاعتماد على المقابلة الشخصية، خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها: أن الذكاء الاصطناعي يلعب دورا محورًيا في تحسين تجربة المستخدم، إدارة المخاطر، والتنبؤ بالعملاء، مما يسهم في تعزيز كفاءة المؤسسة وتوسيع نطاق خدماتها. وبناءً على هذه النتائج، قدم الباحثون مجموعة من المقترحات المنسجمة مع الاستنتاجات لتطوير استخدامات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الناشئة.
- دراسة (حارتي و عزاوي ، 2024) هدفت إلى ابراز دور التكنولوجيا الرقمية في ترقية وتنمية الشركات الناشئة، من خلال عرض تجربة الشركة الناشئة GroDesto الرائدة في توزيع المواد الواسعة الاستهلاك، وبالاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، توصلت الدراسة إلى ضرورة تبني الشركات الناشئة للتكنولوجيا الرقمية قصد تحقيق النجاح والوصول إلى أكبر فئة من العملاء، فبفضل هذه التكنولوجيا ظهرت شركة GroDesto للواجهة وحققت نجاحا كبيرا وتحولت من شركة ناشئة إلى شركة ذات أسهم في ظرف وجيز.
- دراسة (دهمة و بن جروة، 2025) هدفت إلى استكشاف الدور الذي يمكن أن يلعبه الذكاء الاصطناعي في تعزيز فرص نجاح المؤسسات الناشئة من خلال تقديم تقنيات متقدمة تمكنها من تحسين الأداء، واستكشاف الفرص المتاحة، وتعزيز قدرتها التنافسية، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي يلعب دورا محوريا في نجاح هذه المؤسسات، إذ تشير تجارب بعض المؤسسات الناشئة التي دمجت تقنيات الذكاء الاصطناعي في عملياتها المختلفة إلى قدرتها على تحقيق نتائج استثنائية على الرغم من عمرها القصير نسبيا.
- دراسة (Alsuwidan & Aldera, 2025)، هدفت إلى تبيان كيفية تأثير أدوات الذكاء الاصطناعي على نمو الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية، حيث اعتمدت الدراسة على أسلوب المقابلة الشخصية في سنة 2023 لرئيس تنفيذي بشركة ناشئة تنشط في التجارة الالكترونية وخبير في الذكاء

الاصطناعي. خلصت الدراسة إلى أن شركات التجارة الإلكترونية تستفيد من أدوات الذكاء الاصطناعي من خلال استخدامها لاقتراح المنتجات، وإعادة استهداف العملاء، وتحسين المبيعات والاحتفاظ بهم.

2. المؤسسات الناشئة ومميزاتها:

2. 1 تعريف المؤسسات الناشئة :

هي عبارة عن مشروع صغير بدأ لتوّهِ وانطلق نموه، حيث يتكون المصطلح الانجليزي الأصل من جزأين start التي تعني الانطلاق وup تعني فكرة النمو (مخانشة، 2021، صفحة 770). كما تعرف على أنها "تلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيات جديدة" (بوضياف و زوبير، 2020، صفحة 90).

ويعرفها Wooseung Leeو Boyoung Kim على"أنها منظمة أو شركة قائمة على مشروع في مختلف مجالات الأعمال، تقوم بتسويق نموذج أعمال جديد من خلال الجمع بين الأفكار المبتكرة أوالتقنيات المتقدمة للتعامل مع البيئات غير المؤكدة (Wooseung & Boyoung, 2019, p. 2).

ويعرفها **ستيف بلانك** على أنها هي كيانات اقتصادية لها القدرة على التنقل من تعثر إلى آخر بشكل سريع ومستمر رغم المخاطر المحيطة بها (لعلاوي و صفرة، 2024، صفحة 408).

وتعرف كذلك على أنها مشاريع تجارية تهدف لحل مشاكل عصرنا وتلبية الاحتياجات الحالية، ولكن دون ضمان تحقيق النجاح (دهمة و بن جروة، 2025، صفحة 53).

يتضح لنا من خلال التعاريف السابقة أن المؤسسات الناشئة هي تلك المؤسسات التي تتمتع بالإبداع والابتكار، والذي يُمكّنها من تحقيق النمو القوي في ظِل البيئات غير المؤكدة.

2.2 مميزات المؤسسات الناشئة :

تتمتع المؤسسات الناشئة بجملة من المميزات أو الخصائص نذكرها كالآتي:

– **مؤسسة حديثة العهد، شابة ومؤقتة:** إذ نجد معظم المؤسسات الناشئة في السوق التجريبية، بدايتها تكون مستمدة من أفكار يفترضها صاحب المشروع، أي هي نتاج عملية التفكير المؤدي إلى الخروج للعمل

(قبل أن تسجيلها القانوني)، وبالتالي فهي شابة لفترة معينة، ثم تنتقل للتخرج "**up-scale** "، وقد تصبح مؤسسة كبيرة أو يعترضها الفشل لتنتقل إلى فرصة أخرى (نوي و دهان، 2020، الصفحات 8-9)؛

-**الابتكار**: يعتبر سمة مهمة جداً للشركات الناشئة، يدل على "الانفتاح على الأفكار الجديدة كجانب من جوانب ثقافة الشركة"، كما يتم التعبير عنه من خلال "معدل اعتماد الابتكارات"، و"استعدادها للتغيير" (Griva a, , Kotsopoulos, Karagiannaki, & D. Zamani, 2023, p. 3)؛

- **التكاليف المنخفضة والمرونة**: تتميز المؤسسات الناشئة بتكاليف تشغيل منخفضة مقارنة بالشركات التقليدية، نظراً لبنيتها التنظيمية البسيطة واعتمادها على فرق عمل صغيرة. كما أنها تتمتع بمرونة كبيرة في اتخاذ القرارات والتكيف مع متغيرات السوق (يوسفي، الجربي، و بن البار، 2024، صفحة 8)؛

- **القدرة العالية على النمو والتطور**: تشترك المؤسسات الناشئة في صفة القدرة على النمو وغزو الأسواق، وبالتالي تحقيق إيرادات كبيرة جداً وبشكل أسرع مقارنة بتكاليف التأسيس والعمل، وهذا ما يحفز أصحاب الأموال على تمويلها، فهي مؤسسات تطورها سريع وقدرتها كبيرة جداً في توليد الأرباح (حسين و صديقي، 2021، صفحة 73 بتصرف)؛

- **الخطر**: ينشئ نتيجة العمل في ظل ظروف عدم التأكد الشديد، ويعود ذلك إلى الارتكاز على الابتكار في سوق غير موجود، وإن وجد فهو يتميز بعدم تشبعه، وبالتالي يصعب القيام بأبحاث السوق بسبب قلة المعلومات، فتجد المؤسسات الناشئة نفسها تعمل في المجهول؛

- **التنوع السوقي**: يمكّن تألق المؤسسات الناشئة في مجال التقنية والتكنولوجيا من التوجه نحو الأسواق الرقمية، كما أن انتشارها الحالي أدى إلى اختراق أسواق تقليدية كالفلاحة والصناعة والتعليم وغيرهم؛

- **المجموعة**: يعمل المقاول على تكوين فريق يهدف إلى تخصيص الإمكانيات كل بحسب مهارته و في مجاله، خصوصا وأن غالبية أصحاب المؤسسات الناشئة هم شباب جامعي أو خريجي جامعات يتميزون في العادة بقلة خبرتهم، ولنجاح الفكرة وإطلاق مؤسستهم، يسعون إلى تحقيق التكامل بين أعضاء الفريق؛

- **التركيز على منتج/خدمة واحدة**: لتفادي تشتت ذهن المقاول، فهو يركّز على الفكرة المبتكرة ويقوم بتطويرها حتى يصل للمطلوب، وذلك نظرا لما يتطلبه الابتكار من جهد؛

- **رؤوس الأموال والمستثمرون:** تتجه كل مؤسسة ناشئة تعمل في اقتصاد المعرفة إلى نوعين من المستثمرين، هم أصحاب رأس المال المخاطر وملائكة الأعمال "Angel business"، وذلك لتمويلها برؤوس أموال تمكنها من النمو والتطور (حسين و صديقي، 2021، صفحة 74 بتصرف).

3. الذكاء الاصطناعي وفروعه:

1.3 تعريف الذكاء الاصطناعي:

للذكاء الاصطناعي عدة تعريفات نوردها كالآتي:

هو "علم تكنولوجي جديد يُدمج النظرية والأسلوب والتكنولوجيا ونظام التطبيق، من خلال إجراء محاكاة حاسوبية، تجعله مُشابه لأسلوب التفكير البشري وتوسيع نطاق الذكاء البشري، حيث يُراد أن يكون آلة ذكية كاملة تتسم بالنضج، من خلال محاكاة السلوك البشري واستكشافه بشكل مستمر" (Li, Yi, Chen, & Peng, 2021, p. 97 بتصرف).

كما يعرّف أيضا على أنه "فرع من علوم الحاسب الآلي الحديثة التي تسعى لتطوير أساليب برمجة تمكن الآلات من أداء مهام واستنتاجات مشابهة، ولو بشكل محدود، لتلك التي يقوم بها الإنسان" (برارمة، 2024، صفحة 209).

ويعرف كذلك على أنه " العلم الذي يوظف برمجيات حاسوبية متطورة للقيام بسلوكيات وأنشطة ذكية تحاكي تلك الموجودة لدى البشر والكائنات الحية، وذلك بهدف خدمة الإنسان ولتحقيق أغراض مختلفة" (الأسد ، 2023، صفحة 168)

2.3 فروع الذكاء الاصطناعي:

توجد بعض المصطلحات المتداخلة والمشابهة للذكاء الاصطناعي سنوضحها فيما يلي:

- **التعلم الآلي:** هو جزء حصري من الذكاء الاصطناعي، وهو مجموعة من الأساليب المستخدمة في العادة لحل مجموعة متنوعة من مشكلات العالم الحقيقي، وذلك بمساعدة أنظمة الحاسوب التي يمكنها تعلم حل المشكلة بدلا من برمجتها، حيث يمكن لنماذج التعلم الآلي محاكاة القدرات المعرفية للإنسان.

وللإشارة، يضم التعلم الآلي ثلاثة أنواع نوردها كالآتي (Kühl, Schemmer, Goutier, & Satzger, 2022, pp. 2237-2238)بتصرف(:

- **التعلم الآلي غير المشرف عليه:** ويتضمن أساليب تكشف عن أنماط غير معروفة سابقا في البيانات من خلال الميزات فقط، ومن الطرق التي يستخدمها مثلا التجميع Clustering ؛
- **التعلم الآلي المشرف عليه:** يشير إلى الأساليب التي تسمح ببناء المعرفة حول مهمة معينة، من خلال سلسلة من الأمثلة التي تشكل خبرة سابقة، بحيث يكون النموذج قادر على التعلم ذاتيا، تهدف أساليب هذا النوع إلى بناء نماذج من خلال تطبيق خوارزمية على مجموعة من نقاط البيانات المعروفة لاكتساب نظرة دقيقة على مجموعة بيانات غير معروفة، كما يتطلب هذا النوع من التعلم مطابقة الميزات والأهداف بشكل صحيح أثناء التدريب؛
- **التعلم الآلي المعزّز أو التعزيزي:** يشير إلى الأساليب التي تُعنى بتعليم برامج ذكية للقيام بإجراءات تزيد من مكافأتهم التراكمية، بحيث تمكن المكافآت والعقوبات النموذج من التعلم المستمر بمرور الوقت، ويتم التركيز على التوفيق بين استكشاف البيئة غير المكتشفة بعد، واستغلال قاعدة المعرفة الموجودة.

- **التعلم العميق:** هو فرع من التعلم الآلي، يستخدم الشبكة العصبية الاصطناعية وهي بنية متعددة الطبقات من الخوارزميات Chaya & Syed , 2023, p. 4)بتصرف(، تساعد على تعلم المهام المعقدة Biju, Thomas, & Thasneem, 2023, p. 2)بتصرف(، وذلك انطلاقا من كميات هائلة من البيانات لتحديد المشكلات وحلها، وللإشارة يعد التعلم العميق المسؤول عن جميع التحسينات الأخيرة في الذكاء الاصطناعي Chaya & Syed , 2023, p. 4)بتصرف(.

4. مزايا الذكاء الاصطناعي بالنسبة للشركات الناشئة:

أحدث الذكاء الاصطناعي ثورة في مشهد الأعمال من خلال تعزيز الابتكار وتمكين إنشاء خدمات ومنتجات رقمية جديدة للشركات الناشئة، خصوصا في مجال التكنولوجيا، حيث تمتد قدرات

الذكاء الاصطناعي إلى ما هو أبعد من نماذج الأعمال التقليدية، مما يوفر فرص فريدة للنمو والتحول. سنتطرق بالتفصيل إلى مزايا الذكاء الاصطناعي بالنسبة للشركات الناشئة:

1.4. المنتجات والخدمات المخصصة:

يسمح الذكاء الاصطناعي للشركات بتخصيص عروضها وفقاً لتفضيلات المتعاملين الفردية وسلوكياتهم، والتي يتم تحليلها من خلال البيانات التي تم جمعها من تفاعلات المستخدم، حيث تقترح خوارزميات الذكاء الاصطناعي منتجات أو محتوى بناء على سلوك المستخدم وتفضيلاته السابقة (الخوري، 2024، صفحة 107 بتصرف). ويُمكن للشركات الناشئة تقييم معلومات المستهلكين وتصميم توصيات مخصصة فردية للمنتجات أو عمليات البيع الإضافي والبيع المتبادل والإعلانات، (Alsuwidan & Aldera, 2025, p. 565بتصرف(والتي تزيد من احتمالية شراء المزيد. كما يمكنها القيام بتذكيرات مدارة بالذكاء الاصطناعي لإعادة تعبئة المنتجات أو تجديدها، وهذا يساعد في الحفاظ على تفاعل العملاء وتشجيعهم على تكرار التعامل Alsuwidan & Aldera, 2025, p. 565)بتصرف(.

2.4 تعزيز عملية صنع القرار:

يعزز الذكاء الاصطناعي عمليات صنع القرار، من خلال توفير رؤى مستمدة من تحليل مجموعات البيانات الكبيرة، بالوقت الفعلي التي قد لا يستوعبها المحللون البشريون بسهولة. وهذا يشمل اتجاهات السوق وتفضيلات المتعاملين والكفاءة التشغيلية. يمكن للشركات الناشئة الاستفادة من هذه الأفكار لاتخاذ قرارات مستنيرة، بشأن تطوير المنتجات واستراتيجيات التسويق وغير ذلك مما قد يقلل من مخاطر الأخطاء المكلفة (الخوري، 2024، صفحة 108).

3.4 الكفاءة التشغيلية:

تعمل العديد من الشركات الناشئة بموارد محدودة. وعليه يساعد الذكاء الاصطناعي هذه الشركات على زيادة مواردها إلى أقصى حد من خلال أتمتة المهام الروتينية مثل الجدولة والمحاسبة وإدارة خدمات المتعاملين، وبالتالي تقليل التكاليف التشغيلية والسماح للقوى العاملة البشرية بالتركيز على المزيد من المهام الاستراتيجية التي تتطلب الرؤية البشرية (الخوري، 2024، صفحة 108).

4.4 نماذج الأعمال الجديدة:

يمكن الذكاء الاصطناعي من إتاحة الفرص لنماذج أعمال جديدة تماماً، كالخدمات القائمة على النظام الأساسي المستخدِم للذكاء الاصطناعي، حيث ظهر الطلب على مُشغلين ومبرمجين لأنظمة تعمل وفق الذكاء الاصطناعي فعلياً (الخوري، 2024، صفحة 108 بتصرف).

5.4 التحليلات التنبؤية:

تواجه الشركات الناشئة في الغالب حالة من عدم اليقين في مختلف جوانب أعمالها. وعليه يمكن للتحليلات التنبؤية المستمدة من الذكاء الاصطناعي، التنبؤ بسلوك المتعاملين وظروف السوق والاختناقات التشغيلية المحتملة، حيث تمكّن هذه القوة التنبوية الشركات الناشئة من تعديل استراتيجياتها بشكل استباق وإدارة المخزون بشكل أكثر كفاءة وتكييف جهودها التسويقية وفقاً للاتجاهات المستقبلية (الخوري، 2024، الصفحات 108-109 بتصرف).

6.4. الذكاء الاصطناعي كخدمة (Alaas) :

نظراً لارتفاع تكلفة تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي برزت تطبيقاته كخدمة، وهو نموذج أعمال يمكن للشركات الناشئة من خلاله الاستفادة من منصات الذكاء الاصطناعي التابعة لجهات خارجية، لدمج قدرات الذكاء الاصطناعي المتقدمة دون الحاجة إلى استثمارات رأسمالية كبيرة. حيث يسمح هذا النموذج بالتعرف على الكلام ومعالجة اللغة وصولاً لعمليات صنع القرار المعقدة (الخوري، 2024، صفحة 109 بتصرف).

7.4 تحسين تجربة العملاء:

يمكن للشركات الناشئة تقديم دعم عملاء على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع من خلال واجهات تفاعلية، مثل روبوتات الدردشة المدعومة بالذكاء الاصطناعي والمساعدين الافتراضيين، الذين يستجيبون بسرعة للاستفسارات ويعالجون المشكلات فورًا دون الحاجة إلى تأخيرات طويلة، بالإضافة إلى تقديم تهنئة أعياد ميلاد العملاء والخصومات المخصصة بناءً على تفضيلاتهم، وهذا يُحسّن تجربة العملاء وبالتالي رضاهم وولائهم (Alsuwidan & Aldera, 2025, p. 564).

5. التعريف بالشركة الناشئة جاهز:

تعتبر شركة جاهز أول شركة ناشئة تُدرج في السوق المالي الموازي بالسعودية (نمو)، بدأت نشاطها كشركة ناشئة رائجة في مجال خدمات توصيل الطعام، وأصبحت شركة رائدة في مجال الخدمات اللوجستية وخدمات المطابخ السحابية، وحلول أساليب الحياة اليومية (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2022، الصفحات 28-29 بتصرف). وقبل استعراض استراتيجية شركة جاهز للاستثمار في الذكاء الاصطناعي، نتطرق إلى نشأتها ومراحل تطورها.

1.5 مراحل تطور شركة جاهز:

انطلقت شركة جاهز في سنة 2016 كشركة ناشئة لتوصيل الطعام عبر الإنترنت، (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2023، صفحة 21)، حيث تمت مباشرة العمل في الرياض تحت مظلة شركة علامات الدولية المحدودة، ثم توسع نشاطها في سنة 2017 إلى جدة والدمام ومناطق أخرى خارج الرياض، وتم تأسيس شركة جاهز في 2017/09/21، وفي سنة 2018، قامت شركة علامات الدولية المحدودة بنقل ملكية منصة جاهز إلى الشركة. وفي سنة 2019، تم ترسيخ حضور شركة جاهز في قطاع توصيل الطعام وتمهيد الطريق نحو تنويع الخدمات في المستقبل، (مجموعة جاهز ، تقرير الاستدامة، 2024، صفحة 36)، كما قامت في هذه السنة بتوقيع اتفاقية رعاية مع نادي الهلال السعودي (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2022، صفحة 21).

في سنة 2020 بدأت المرحلة الأولى من استحواذ شركة جاهز على 60% من شركة **CO** KITCHENS (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2021، صفحة 67 بتصرف)، وذلك لتلبية طلبات منصة التوصيل فقط. ثم أنشأت "جاهز" في نفس السنة شركة PIK التابعة لها، وهي مملوكة بالكامل لها لتكون منصتها للتجارة السريعة. وابتداءً من الربع الأول من سنة 2021، تم إطلاق منصة PIK تجريبيا بهدف توسيع نطاق أعمال مجموعة جاهز خارج إطار توصيل الطعام، ليمتد إلى توصيل السلع للعملاء من المتاجر الكبرى ومتاجر التموينات الغذائية والصيدليات ومتاجر البيع بالتجزئة المحلية، مع توفير

السرعة والراحة لهم، بالإضافة إلى الأزياء ومستحضرات التجميل والمعدات الحاسوبية والأجهزة (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2021، صفحة 66 بتصرف).

أسست جاهز شركة Logi في سنة 2021، لتكون عامل لقطاع التجارة الإلكترونية والتوصيل بصفة عامة في المملكة. وللإشارة قامت مجموعة جاهز بإطلاق خدمات شركة Logi خلال الربع الثالث من نفس السنة. كما قامت شركة جاهز في سنة 2021 بتأسيس شركة RED COLOR والتي يتمثل دورها في تحقيق الأهداف الاستثمارية للمجموعة، وقد باشرت هذه الشركة ممارسة نشاطها خلال الربع الأول من نفس السنة (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2021، الصفحات 69 –70بتصرف).

في 5 يناير 2022 حققت شركة جاهز إنجازاً تاريخياً عندما أصبحت أول شركة ناشئة محلية مدرجة في السوق الموازي السعودي (نمو) بعد خمس سنوات من بدء نشاطها (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2022، صفحة 28 بتصرف). كما قامت شركة جاهز بالتوسع إلى البحرين، حيث انطلقت فيها العمليات التجارية للشركة بتاريخ 26 يونيو 2022 محققةً انتشاراً واسعا في السوق، بفضل تجربة توصيل الطعام المميزة التي تقدمها (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2022، صفحة 17 بتصرف).

وفي الربع الثالث من سنة 2022، قامت مجموعة جاهز بتأسيس "BLU Store" كمشروع مشترك مع شركة نادي الهلال الاستثمارية (مجموعة جاهز ، تقرير الاستدامة، 2024، صفحة 37)، حيث تملك المجموعة فيه 51%. وللإشارة يُعد BLU Store أول تطبيق يوفر المنتجات والخدمات الرياضية والأخبار لمحترفي الرياضة والمشجعين بالمنطقة. ويستخدم كذلك في شراء تذاكر للأحداث الرياضية البارزة. وقد تم توسيع عمليات التطبيق حيث وصلت منتجاته لأكثر من 70 دولة حول العالم في سنة 2023.

وفي يناير 2023، قامت "مجموعة جاهز" بالاستحواذ على شركة **أعمال مرن لتقنية المعلومات** الرائدة في مجال توفير الحلول الرقمية للأعمال، وبفضل الخدمات التقنية الحديثة التي تقدمها شركة MARN للتجار بغية دعم نموهم، تعززت عروض مجموعة جاهز وتحسنت الخدمات المقدمة لمختلف أصحاب المصلحة (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2023، صفحة 30 بتصرف).

وكذلك في 26 ديسمبر سنة 2023، قامت مجموعة جاهز بالاستحواذ على 35% من شركة (Sol)، الموردة للأطعمة والمشروبات للشركات والمتخصصة في إدارة سلسلة التوريد للفنادق والمطاعم والمقاهي (HORECA). وفي نفس السنة توسعت مجموعة جاهز إلى الكويت واستحوذت على حصة سوقية كبيرة في هذا القطاع المتميز بشدة المنافسة (مجموعة جاهز ، تقرير الاستدامة، 2024، صفحة 24؛ 29 بتصرف). وفي نفس السنة انتقلت أسهم مجموعة جاهز من السوق الموازية السعودية (نمو) إلى السوق الرئيسية السعودية (تداول).

2.5 تطور نمو شركة جاهز:

ساعدت الاستثمارات المبكرة في موارد وقدرات تقنية المعلومات والاتصالات شركة جاهز في رفع ثقتها لتصبح منصة أسلوب الحياة الأكثر تفضيلا في المنطقة (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2023، صفحة 21 بتصرف). حيث تضمنت هذه الاستثمارات تدريب الموظفين (مجموعة جاهز ، تقرير الاستدامة، 2024، صفحة 65 بتصرف)، وكذلك الخبرة الداخلية في تطوير تطبيقات الهواتف الذكية، والخدمات حسب الطلب، والتسليم إلى الميل الأخير، والخوادم السحابية ..إلخ. ومع تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) انتهزت الشركة الفرصة للاستفادة من النمو السريع لسوق توصيل الطعام في المملكة (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2023، صفحة 21 بتصرف)، والجدول التالي يوضح تطور عدد الطلبات لهذه الشركة خلال الفترة الممتدة ما بين 2020-2024:

الجدول 1: تطور عدد الطلبات لمجموعة جاهز خلال الفترة(2020–2024)

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
عدد الطلبات (بالمليون)	19.50	51.6	69	84.8	106
نسبة التغير	%179	%165	%34	%23	%25
إجمالي قيمة الطلبات (بالألف ريال سعودي)	1,887,706	4,524,826	5,774,161	7,024,335	8,700,000
نسبة التغير	%198	140	28	22	24

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على التقرير السنوي لمجموعة جاهز، 2024، الصفحة 155. والتقرير السنوي لسنة 2023، الصفحة 138 والتقرير السنوي لسنة 2021، الصفحة 96.

نلاحظ من خلال الجدول 1 أنه إنطلاقا من سنة 2020، حققت شركة جاهز نسبة نمو عالية في عدد الطلبات وذلك لتأثير وباء كورونا (كوفيد-19) وتداعياته في تلك الفترة. وهذا ما أدى إلى ارتفاع طلبات توصيل الطعام في المملكة العربية السعودية، وتوسيع منصة جاهز نطاقها لتصل إلى47 مدينة (مجموعة جاهز ، تقرير الاستدامة، 2024، صفحة 36) في هذه السنة، حيث تم توصيل 19.5 مليون (أي ما يقارب 20 مليون) طلب من خلال منصتها. وفي سنة2021 ارتفع عدد الطلبات إلى 51.6 مليون طلب، واستمر في الارتفاع إلى أن وصل في سنة 2024 إلى 106 مليون طلب بقيمة إجمالية قدرها 8.7 مليار ريال سعودي.

6. استراتيجية مجموعة جاهز للاستثمار في الذكاء الاصطناعي :

سنتطرق فيما يلي إلى مرتكزات الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، ثم نتناول أهداف شركة جاهز في إطار الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، ونستعرض الاستثمارات المنجزة لهذه الشركة في هذا المجال.

1.6 مرتكزات الاستثمار في الذكاء الاصطناعي:

تعتمد مجموعة جاهز في استراتيجية استثمارها في الذكاء الاصطناعي على المنهجيات المتقدمة والبيانات الضخمة، بحيث يقوم الإطار الشامل للبيانات والذكاء الاصطناعي على أربع مرتكزات نوردها كالآتي (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2024، صفحة 48 بتصرف):

–**الجمع** : وذلك بتجميع البيانات المنظمة وغير المنظمة من نقاط اتصال عديدة لبناء منظومة شاملة؛

–**التحليل**: باستخدام نماذج الذكاء الاصطناعي لاستخلاص رؤى سلوكية وتحديد اتجاهات السوق؛

–**التنفيذ**:وذلك باستثمار هذه الرؤى لتحسين العمليات واعتماد التسويق المتخصص لتعزيز تجربة العملاء؛

–**التطوير**: ويتمثل في التحسين المستمر لنماذج الذكاء الاصطناعي وتكيفها مع احتياجات السوق المتغيرة، من خلال طلب الرأي وتلقي الملاحظات وأخذها في الاعتبار.

وللإشارة يحقق الدمج الاستراتيجي للذكاء الاصطناعي الريادة لمجموعة جاهز في مجال الابتكار التقني، وبناء عليه يتحقق نمو مستدام وقيمة مضافة كبيرة للعملاء والشركاء وأصحاب المصلحة، في ظل بيئة رقمية متميزة بديمومة التطور.

2.6 أهداف شركة جاهز في إطار الاستثمار في الذكاء الاصطناعي:

تميزت مجموعة جاهز بالحفاظ على التزامها بالاستثمار في بنية تحتية متقدمة للبيانات والذكاء الاصطناعي، وذلك في الشركات التابعة لها، بعد أن قامت بوضع الأهداف الاستراتيجية التالية (مجموعة جاهز ، تقرير الاستدامة، 2024، صفحة 30 بتصرف):

- إتاحة البيانات على مستوى المجموعة ككل لاتخاذ قرارات موحدة ومبنية على رؤى واضحة؛
- العمل على تدريب الموظفين لفهم البيانات وتحليلها واستخدامها؛
- الاستفادة من تحليلات الذكاء الاصطناعي لتوجيه القرارات الاستراتيجية وتحسينها؛
- التخفيف من مخاطر الذكاء الاصطناعي عبر بروتوكولات صارمة لحماية البيانات والمراجعات الدورية، والامتثال للمعايير المعتمدة في القطاع واللوائح التنظيمية الوطنية.

وللإشارة تمتد استراتيجية مجموعة جاهز إلى التركز على تعزيز التعاون من خلال عقد شراكات مع جامعات ومراكز التقنية، وذلك للعمل على تعزيز الابتكار وتطوير أبحاث الذكاء الاصطناعي، كما تمكن مبادرات تحقيق الدخل - من البيانات والذكاء الاصطناعي- شركاءها من الحصول على رؤى عملية لتعزيز النمو وخلق مصادر دخل جديدة لجاهز. وتدعم هذه الجهود استثماراتها في منصات سحابية أصلية وقابلة للتوسع ترسي بنية تحتية قوية وأداء متميز (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2024، صفحة 48 بتصرف).

3.6 الاستثمارات المنجزة لشركة جاهز في إطار الذكاء الاصطناعي:

يشكل الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي أهم الإنجازات التي قامت بها شركة جاهز. سنستعرض فيما يلي تلك الاستثمارات المنجزة من طرف هذه الشركة الناشئة:

- **تخصيص استثمارات في البحث والتطوير:**

لتحقيق الأهداف الاستراتيجية العامة لشركة جاهز في ظل توسعها المستمر، خصّص قسم تقنية المعلومات لهذه الشركة استثمارات معتبرة لدعم مخطط النمو للمجموعة والتوسع في قطاعات مستقبلية محتملة وذلك في سنة 2024. حيث ركزت الشركة جهودها على بناء بنية تحتية قوية لدفع عجلة التوسع، وهذا ما يبرز التزامها بالاستفادة من التكنولوجيا كمحرك رئيسي للنمو (مجموعة جاهز ، تقرير الاستدامة، 2024، صفحة 30 بتصرف). حيث قامت بضخ استثمارات استراتيجية في مجالات البحث والتطوير، وذلك للدفع بمسيرة تقدمها التقني قدُما بكفاءة (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2024، صفحة 55). والجدول التالي يبين قيمة استثمارات مجموعة جاهز المعبر عنها بمصاريف البحث والتطوير خلال الفترة الممتدة ما بين 2020-2024:

الجدول 2: تطور الاستثمارات في البحث والتطوير لمجموعة جاهز خلال الفترة(2020-2024)

(الوحدة: بالألف ريال سعودي)

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
مصاريف البحث والتطوير	4 924	10 986	33 784	41 867	52 760
نسبة التغير	-	123%	207%	23%	26%

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على التقرير السنوي لمجموعة جاهز، 2024، الصفحة 156.

نلاحظ من الجدول 2 أن استثمارات مجموعة جاهز في البحث والتطوير في تزايد، حيث سجلت أعلى نسبة نمو في مصاريف البحث والتطوير قدرها 207 % في سنة 2022، وهي السنة التي تم دخولها للسوق المالي الموازي (نمو)، واستمرت استثمارات المجموعة في البحث والتطوير في الارتفاع إلى أن وصلت في سنة 2024 إلى ما قيمته 52,76 مليون ريال سعودي، أي بزيادة قدرها 26% مقارنة بسنة 2023.

- **بناء مركز بيانات:**

قامت شركة جاهز ببناء مركز بيانات تابع لها مرتكز على بنية مبدئها " **السحابة أولا**"، تتميز بالتوافر العالي وقابلية التوسع، وتعتمد على خدمات AWS (Amazon Web Services) لضمان الكفاءة والموثوقية وسلاسة معالجة البيانات، إذ تدعم هذه البنية التحتية أعباء العمل المتنوعة وكذلك أنظمة التعاملات والتحليلات والتطبيقات عالية الإنتاجية. وتشمل التقنيات الرئيسية الداعمة للبنية التحتية للبيانات في شركة جاهز ما يلي (مجموعة جاهز ، تقرير الاستدامة، 2024، صفحة 30):

- تقنية **Amazon RDS** وتقنية **Aurora** لبيانات التعاملات المنظمة، الموفرة لاستعلامات بدون تأخير، وقدرة تحمل عالية، وإمكانية النشر في مناطق توافر عديدة (multi–AZ) المحققة للتناسق والتوافر؛
- تقنية **MongoDB** للبيانات غير المنظمة وشبه المنظمة، التي توفر قابلية توسع عالية وإمكانات استعلام تتميز بالمرونة؛
- تقنية **Elasticsearch** للبحث النصي الكامل وتحليل السجلات، وكذا لرؤى البيانات في الوقت الحقيقي مع التحسين، والتي تمكن من استرجاع البيانات الكبيرة وتحليلها بشكل سريع؛
- تقنية **Amazon EKS** (خدمة الحاويات المرنة) لاستضافة التطبيقات المجزأة والخدمات المصغرة، وللاستفادة المثلى من الموارد والمعالجة الموزعة، وخطوط البيانات في الوقت الفعلي.

ففي سنة 2024، قام فريق شركة جاهز بإدارة عملية الانتقال لاستراتيجية الحياد السحابي بدون تعطيل. وللإشارة تمكن هذه الاستراتيجية من تشغيل التطبيقات والخدمات عبر عدة مزودات سحابية تعزز مرونة الأعمال واستمراريتها. وقد حظي التصميم المتمحور حول المستخدم وكفاءة البنية التحتية، وعلوم البيانات المتقدمة باهتمام خاص من قِبل فريق شركة جاهز وهذا ما مكنها من مواكبة الطلب المرتفع على ثقافة التوصيل والبنية اللوجستية المرتبطة بها.

- **تحسين تجربة المستخدم:**

بادرت شركة جاهز إلى تقديم تجربة عملاء استثنائية، متضمنة لتوصيات وعروض تلائم تفضيلات العملاء وسجل طلباتهم والاتجاهات الموسمية، وذلك من خلال توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات(مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2024، صفحة 64 بتصرف). وفي هذا الاطار، طبقت الشركة نموذج متقدم يحلل ملايين سجلات البحث (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2024، صفحة 50 بتصرف)، وقد أثمر هذا التوجه عن تحسين تجربة المستخدم وتسهيل استكشاف المطاعم الجديدة (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2024، صفحة 64 بتصرف)، وتيسير عملية انضمامها، وبالتالي إيجاد مصادر جديدة للإيرادات (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2024، صفحة 50 بتصرف).

- **تعزيز الابتكار:**

في سنة 2024 شرعت مجموعة جاهز في استكشاف حلول التوصيل الذاتية وذلك بالشراكة مع جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، إذ تقوم فرق البحث والتطوير باختبار تقنيات الطائرات المسيّرة والروبوتات ضمن بيئة خاضعة للرقابة وذلك لتطوير النماذج الأولية. وبالتعاون مع وزارتي النقل والاتصالات وتقنية المعلومات من أجل تجربة هذه التقنيات على نطاق محدد. وفي شهر مارس 2024، شاركت شركة جاهز في معرض (LEAP)، باعتبارها شريك استراتيجي الذي يُعد من أبرز الفعاليات في قطاعات التقنية والابتكار. حيث أطلقت الشركة خلال المعرض عشر مركبات ذاتية القيادة لتوصيل الطعام، وقامت كذلك شركة جاهز بتشغيل مركبات ذاتية القيادة في مجمع سدرة السكني الذكي التابع لمجموعة روشن (مجموعة جاهز ، تقرير الاستدامة، 2024، صفحة 35 بتصرف). وقد نتج عن دمج حلول التوصيل الذاتية تحسين في كفاءة توصيل الطلبيات ورفع مستوى الكفاءة التشغيلية، وتقليص الازدحام المروري، وتحسين أنظمة التنقل. والذي يساهم في دعم تحقيق أهداف رؤية السعودية لسنة2030 ضمن مجال الذكاء الاصطناعي، والأتمتة، والتنقل الذكي (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2024، صفحة 60 بتصرف).

كما قدمت شركة جاهز حلول ذكية لتوصيل الطلبات للحجاج خلال موسم حج سنة 2024 باستخدام تقنيات الروبوتات والمركبات الصديقة للبيئة. وبإشراف الهيئة العامة للنقل، وقد ساهم هذا النظام في توصيل المواد الغذائية والمستلزمات الطبية والسلع الأساسية للحجاج بكفاءة عالية، وتخفيف الازدحام وتسهيل أداء مناسكهم. وبدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي قلصت أوقات الانتظار، وهذا ما عزز راحتهم (مجموعة جاهز ، تقرير الاستدامة، 2024، صفحة 35 بتصرف).

وتضمنت أبرز ابتكارات شركة جاهز مراكز التوصيل المحلية المعتمدة على خوارزميات ذكية تمكن من توجيه السائقين إلى أفضل الطرقات وأسرعها وهذا لتعزيز كفاءة الخدمات في المدن الرئيسية كالرياض وجدة. كما تم تخصيص تطبيق Saned للمندوبين بغية توصيل طلبات منصة جاهز وPIK وBlu وغيرهم من الشركاء في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والكويت. كما قامت الشركة بطرح برنامج إهداء لمشتركي برايم، وأطلقت برنامج ولاء لتعزيز مشاركة العملاء (مجموعة جاهز ، تقرير الاستدامة، 2024، صفحة 20؛34؛24 بتصرف).

- **القيام بالأبحاث والشراكات القائمة على تقنيات الذكاء الاصطناعي:**

كان للأبحاث والشراكات القائمة على تقنيات الذكاء الاصطناعي دور جوهري في دفع شركة جاهز للابتكار، حيث أثبتت ريادتها الفكرية في دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي ضمن القطاع من خلال مساهمتها برؤى وأبحاث جديدة (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2024، صفحة 35 بتصرف) على سبيل المثال: تطويرها لنموذج (EBAI) والذي يعني المستكشفين Explorers، ومغتنمي الصفقات Bargain Hunters، والمتراجعين عن الطلبيات Abandonists، والمشترين المندفعين Impulse Buyers، والذي قامت بتقديمه في المؤتمر الدولي السادس عشر لإدارة النظم الرقمية في مدينة نابولي بإيطاليا. ونشرها كذلك لبحث موسوم بـ"السائقون كوكلاء: نهج التعلم التعزيزي لنمذجة السائقين"، والذي مكنها من تحسين لوجستيات التوصيل، عن طريق محاكاة عملية اتخاذ القرار لدى السائقين وتعديل مساراتهم لحظيا، وقد أبرزت هذه الابتكارات ريادة المجموعة في مجالي الذكاء الاصطناعي والتحليلات (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2024، صفحة 50 بتصرف).

وفي إطار الشراكات المثمرة لمجموعة جاهز، فقد قامت في شهر أفريل من سنة 2024 بالتعاون مع جامعة الملك سعود لإطلاق مسابقة داتاثون الذكاء الاصطناعي التوليدي GenAI Datathon، بهدف تزويد الطلاب بالمهارات العملية للذكاء الاصطناعي واستقطاب أفضل المواهب في هذا المجال (مجموعة جاهز ، تقرير الاستدامة، 2024، صفحة 31). وفضلا عن ذلك أبرز تقرير توجهات المطاعم والمقاهي التزام مجموعة جاهز بتوظيف تقنيات تحليل البيانات من أجل دعم أهم توجهات السوق في المنطقة وتعزيز المنظومة المتكاملة القائمة بتقديم خدمات توصيل الطعام. كما ركزت الشركة بشكل مستمر على تعزيز أداء المنصة ومستويات أمانها (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2024، صفحة 35 بتصرف).

- **تطوير إطار عمل قوي للأمن السيبراني:**

طورت مجموعة جاهز إطار عمل قوي للأمن السيبراني، مدعم بتقنيات تستكشف التهديدات في الوقت الحقيقي وتحمي الأصول بشكل استباقي، وذلك تبعا لالتزامات الشركة بتقديم حلول آمنة ومتطورة للعملاء والأطراف ذات العلاقة (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2024، صفحة 35 بتصرف)، وفي هذا الإطار قامت المجموعة بوضع سياسات وإجراءات داخلية شاملة يتمثل هدفها في حوكمة خصوصية البيانات والأمن السيبراني وفقا لمعايير نظام حماية البيانات الشخصية السعودي، والإطار التنظيمي للأمن السيبراني الذي أصدرته هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية، ومعيار الآيزو27001 ISO الذي توشك مجموعة جاهز في الحصول على شهادته (مجموعة جاهز ، تقرير الاستدامة، 2024، صفحة 31).

وللإشارة فقد استثمرت شركة جاهز في الذكاء الاصطناعي لتحسين قدرات إدارة البوتات bot management، والتي يطلق عليها بالتسيير الآلي، حيث حللت هذه الابتكارات أنماط التفاعل للتمييز بين المستخدمين الشرعيين وهجمات الجهات الخبيثة، وبذلك استطاعت التغلب على ملايين الأنشطة الضارة وحجبها بكل فعالية. وبفضل تقليل الثغرات الأمنية، تمكنت من تقديم خدمات موثوقة بحركة منخفضة (للبوتات) غير الضرورية، وهذا ما أسهم في تحسين سرعة التطبيق (مجموعة جاهز، التقرير

السنوي، 2024، صفحة 50 بتصرف) وتقليص الوقت المتوسط واللازم لاكتشاف الأخطاء والثغرات بنسبة 40%، وتوفيرها لحماية تدفقات الإيرادات وزيادة ثقة العملاء، وبالتالي ارتفاع مستوى رضاهم.

- **القيام بتحليلات تنبؤية لإدارة المخزون:**

تواصل شركة مرن MARN التابعة لمجموعة جاهز استثماراتها في تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في سنة 2025، بهدف تطوير ميزات متقدمة تشمل التحليلات التنبؤية لإدارة المخزون، والتوجيه الذكي للطلبات والتواصل والتفاعل الآلي مع العملاء، وذلك لتحسين آليات اتخاذ القرار وتعزيز تجربة المستخدم (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2024، صفحة 88 بتصرف).

- **إدارة المخاطر وفق تقنيات الذكاء الاصطناعي:**

تعمل مجموعة جاهز على إدارة مخاطرها بأسلوب مبتكر وبنهج متطور معتمد على تحليلات متقدمة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ونماذج تنبؤية متطورة تسمح لها باستشراف التحديات المستقبلية واتخاذ التدابير الوقائية المناسبة. حيث يضمن برنامج المراجعة الدورية للمجموعة وكذا تقييم مستويات النضج المؤسسي مواكبة أساليبها للمتغيرات المتسارعة في المشهد التجاري (مجموعة جاهز، التقرير السنوي، 2024، صفحة 53).

7. خاتمة:

من خلال دراستنا لاستراتيجية الاستثمار في الذكاء الاصطناعي بالمؤسسات الناشئة المدرجة في السوق المالي، خلصنا إلى النتائج التالية:

– يحقق الذكاء الاصطناعي جملة من المزايا للمؤسسات الناشئة من أهمها تقديم منتجات وخدمات مخصصة وفقاً لتفضيلات المتعاملين الفردية وسلوكياتهم وكذا تعزيز عملية صنع القرار، والرفع من الكفاءة التشغيلية، وكذا إتاحة الفرص لنماذج أعمال جديدة تماماً، وتمكين هذه المؤسسات من القيام بالتحليلات التنبؤية لتعديل استراتيجياتها بشكل استباق، فضلا عن تحسين تجربة العملاء؛

– بناء استراتيجية للاستثمار في الذكاء الاصطناعي بالمؤسسات الناشئة المدرجة في السوق المالي، يستوجب وضع أهداف استراتيجية والسعي لتحقيقها، حيث تشمل هذه الأهداف إتاحة البيانات على

مستوى هذه المؤسسات، وكذا تدريب الموظفين على فهم البيانات واستخدامها، والاستفادة من تحليلات الذكاء الاصطناعي لتوجيه القرارات الاستراتيجية، بالإضافة إلى وضع إطار تنظيمي للأمن السبراني، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

– تستند مجموعة جاهز في استراتيجية استثمارها في الذكاء الاصطناعي على المنهجيات المتقدمة والبيانات الضخمة، وتميزت بالحفاظ على التزامها بالاستثمار في بنية تحتية متقدمة للبيانات والذكاء الاصطناعي، وذلك في الشركات التابعة لها، وقد تجسد هذا الاستثمار في بناءها لمركز بيانات مرتكز على بنية مبدئها " السحابة أولا"، تتميز بالتوافر العالي وقابلية التوسع، وتعتمد على خدمات (AWS (Amazon Web Services لضمان الكفاءة والموثوقية وسلاسة معالجة البيانات ؛

– قامت الشركة الناشئة جاهز بضخ استثمارات استراتيجية في مجالات البحث والتطوير خلال الفترة الممتدة ما بين 2020-2024، كما تستثمر الشركة في تدريب الموظفين وهذا ما يتفق مع دراسة (دهمة و بن جروة، 2025، صفحة 65) التي تشير إلى أن التكامل بينالذكاء الاصطناعي والتقنيات التقليدية يتطلب استثمارات مالية كبيرة وبرامج تدريب مكثفة. وعليه نقبل الفرضية الثانية؛

– تطبيق الشركة الناشئة جاهز لنموذج متقدم يحلل ملايين سجلات البحث، باستخدام خوارزميات ذكية أثمر عن تحسين تجربة المستخدمين، وتعزيز الابتكار من خلال دمج حلول التوصيل الذاتية والذي حسّن في كفاءة توصيل الطلبيات ورفع مستوى الكفاءة التشغيلية، وتقليص الازدحام المروري، وتحسين أنظمة التنقل، وهذا ما ساهم في تسهيل أداء مناسك الحجاج وبالتالي نجاح موسم حج سنة 2024

– وفي إطار تعزيز التعاون، قامت هذه الشركة بعدة مبادرات وشراكات وأبحاث في مجال الذكاء الاصطناعي، فضلا عن استثماراتها في تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، بهدف تطوير ميزات متقدمة تشمل التحليلات التنبؤية لإدارة المخزون، وإدارة المخاطر وتطويرها لإطار عملي للأمن السيبراني.

وانطلاقاً من تجربة الشركة الناشئة السعودية جاهز، نورد أهم الاستراتيجيات التي يمكن للمؤسسات الناشئة أن تنتهجها للاستثمار في الذكاء الاصطناعي:

- وضع أهداف استراتيجية تشمل: إتاحة البيانات على مستوى المؤسسات الناشئة، تدريب الموظفين على فهم البيانات وتحليلها واستخدامها، وكذا الاستفادة من تحليلات الذكاء الاصطناعي في توجيه القرارات الاستراتيجية وتحسينها، التخفيف من مخاطر الذكاء الاصطناعي عبر بروتوكولات صارمة لحماية البيانات والمراجعات الدورية، والامتثال للمعايير المعتمدة في القطاع واللوائح التنظيمية الوطنية.
- السعي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة؛
- تعزيز التعاون من خلال ابرام اتفاقيات شراكة مع الجامعات والمراكز التقنية للمساهمة في تعزيز الابتكار؛
- تخصيص استثمارات للبحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي.

8. قائمة المراجع:

الأسد , صالح الأسد، (2023)، الذكاء الاصطناعي الفرص والمخاطر والواقع في الدول العربية، مجلة إضافات اقتصادية، 7(1)، الصفحات 165-184

الخوري، علي محمد، (2024)، المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي، الإمارات العربية المتحدة: المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي.

برارمة ريمة. (2024). دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في إدارة مخاطر المؤسسات الاقتصادية. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 10(2)، الصفحات 205-222.

بوضياف علاء الدين، زوبير محمد، (2020)، دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 4(1)، الصفحات 86-99.

حارتي , محمد; عزاوي , عبد الباسط، (2024)، دور التكنولوجيا الرقمية (الذكاء الاصطناعي) في تنمية وترقية الشركات الناشئة، الشركة الجزائرية GroDestoأنموذجا، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية،7(2)، الصفحات484- 505 .

حسين يوسف، صديقي اسماعيل، (2021)، دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 8(1)، الصفحات 68-89.

دهمة , حسين; بن جروة, حكيم، (2025)، دور الذكاء الإصطناعي في تعزيز فرص نجاح المؤسسات الناشئة،مجلة إضافات اقتصادية، 9(1)، الصفحات50- 69 .

لعلاوي, أحمد ; صفرة, إلهام، (2024)، الذكاء الاصطناعي والمؤسسات الناشئة في الجزائر مظاهر الاستخدام والتوظيف والانعكاسات المتوقعة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 9(2)، الصفحات 403-426 .

مخانشة أمنة، (2021)، المؤسسات الناشئة في الجزائر-الإطار المفاهيمي والقانوني، مجلة صوت القانون، 8(1)، الصفحات 767-809.

نوي محمد الأمين، و دهان محمد، (2020)، نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة و خصائصها : دراسة منهجية مفصلة، Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، 14(3)، الصفحات 16-36.

يوسفي كمال، الجربي أحمد، و بن البار موسى، يومي 25-26 نوفمبر 2026، دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم المؤسسات الناشئة: مؤسسة "شارجيلي" للدفع الإلكتروني نموذجا. المؤتمر الدولي حول استخدام الذكاء الاصطناعي ودوره في تجسيد الرقمنة الإدارية – الواقع والتحديات،جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر (الصفحات 1-20).

مجموعة جاهز . (2024). تقرير الاستدامة. الرياض، المملكة العربية السعودية: jahez Group.

مجموعة جاهز. (2021). التقرير السنوي. الرياض، المملكة العربية السعودية: jahez Group.

مجموعة جاهز. (2022). التقرير السنوي. الرياض، المملكة العربية السعودية: jahez Group.

مجموعة جاهز. (2023). التقرير السنوي. الرياض، المملكة العربية السعودية: jahez Group.

مجموعة جاهز. (2024). التقرير السنوي. المملكة العربية السعودية: مجموعة جاهز.

مجموعة جاهز. (2024). التقرير السنوي. الرياض، المملكة العربية السعودية: jahez Group.

Alsuwidan, S. I., & Aldera, S. A. (2025). Impact of AI Tools on Start-up Growth in Saudi Arabia: Case Study. Journal of Information Systems Engineering and Management, Vol. 10 No. 26s, 557-567.

Biju, Ajitha Kumari Vijayappan Nair; Thomas, Ann Susan; Thasneem, J. (2023). Examining the research taxonomy of artificial intelligence,deep learning & machine learning in the financial sphere—abibliometric analysis. Quality & Quantity . Springer .1-30. https://doi.org/10.1007/s11135-023-01673-0

Chaya, R; Syed , Salman. (2023) . Artificial Intelligence (AI) and Its Application on Banking and Financial Services Sector in India – A Conceptual Study. International Journal for Multidisciplinary Research (IJFMR). 5(2), March-April. 1-12.

Griva a, , Kotsopoulos, Karagiannaki, & D. Zamani .(2023) .What do growing early-stage digital start-ups look like? A mixed-methods approach, International Journal of Information Management, 69,pp 1-15.

Kühl, Niklas; Schemmer, Max ; Goutier, Marc ; Satzger, Gerhard.(2022). Artificial intelligence and machine learning. Electronic Markets. Springer 2235–2244. https://doi.org/10.1007/s12525-022-00598-0

Li. Yuxin, Yi. Jizheng ،Chen. Huanyu, Peng.Duanxiang .(2021) .Theory and application of artificial intelligence in financial industry .Data Science in Finance and Economics, N (2), pp 96-116.

Wooseung, L., & Boyoung, K. (2019). Business Sustainability of Start-Ups Based on Government Support: An Empirical Study of Korean Start-Ups. Sustainability, 11(4851), 1-20.

التأمين التكافلي في الجزائر: بين الطموح والتطبيق – تحليل تجربتي الجزائر تكافل والجزائر المتحدة

Takaful Insurance in Algeria: Between Aspiration and Implementation – An Analysis of the Experiences of Algérie Takaful and United Algeria

أسامة بوشريط، مخبر الأسواق التشغيل التشريع المحاكاة في الدول المغاربية، جامعة المدية (الجزائر)،
boucherit.oussama@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2025/07/15 تاريخ القبول: 2025/09/20 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز النظام القانوني للتأمين التكافلي في الجزائر باعتباره نوعًا مستحدثًا من أنواع التأمين، ظهر كبديل شرعي للتأمين التجاري، حيث سُمح بممارسته بموجب المادة 103 من القانون رقم 19–14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020، غير أن شروط وكيفيات ممارسته لم تُحدَّد إلا بعد صدور المرسوم رقم 21–81، كما هدفت إلى عرض واقع التأمين التكافلي في الجزائر من خلال شركة الجزائر تكافل وشركة الجزائر المتحدة، توصلت الدراسة إلى أن تطبيق التأمين التكافلي في الجزائر يواجه عقبات عديدة أساسها ضعف التكوين الفني والشرعي للعامل البشري وغياب الإطار المحاسبي للتأمين التكافلي وعدم وجود نظام ضريبي يأخذ بعين الاعتبار خصوصية التأمين التكافلي، وتوصي الدراسة في الأخير بضرورة اعتماد تقنيات الاقتصاد الرقمي ومزايا العالم الافتراضي لإيصال التأمين التكافلي لأكبر عدد ممكن من الأفراد.

كلمات مفتاحية: تأمين تكافلي، تأمين تجاري، مرسوم رقم 21–81، جزائر تكافل، جزائر متحدة.

تصنيفات JEL: D53، D86.

Abstract:

This study examined the legal framework of Takaful insurance in Algeria, which was authorized by Article 103 of Law No. 19-14 (Finance Law of 2020), though its operational details were clarified only after Decree No. 21-81. It also assessed the current state of Takaful through Algeria Takaful Company and Algeria United Company. The study found that

Takaful insurance in Algeria faces challenges such as limited technical and legal expertise, and the absence of appropriate accounting and tax systems. It recommends adopting digital technologies to expand access.
Keywords: Takaful insurance; commercial insurance; Decree No. 21-81; Algeria Takaful; Algeria United.
Jel Classification Codes: D53, D86.

1. مقدمة:

يعتبر التأمين التكافلي من الأنظمة التي شهدت تطوراً كبيراً في الحياة المعاصرة، حيث يعتبر من بين أهم المؤسسات والأنظمة التي تسمح بتحقيق الأمن والاستقرار سواء للأفراد أو المؤسسات أو المشروعات، كما يسهم في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، نظرا لطبيعته والأسس التشريعية التي تنظمه، وأهمية التأمين التكافلي تزداد، نظرا للنظام القانوني الذي يتسم به، ونظرًا لأبعاده التكافلية والشرعية ومرجعيته، وما يترتب على ذلك من آثار، ولهذا تعمل المؤسسات التشريعية والتنفيذية بالجزائر على استكمال المنظومة القانونية للعمل البنكي الإسلامي عامةً، حيث سُمح بممارسة التأمين التكافلي بموجب المادة 103 من القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 وصدور المرسوم رقم 21-81 المؤرخ في 23 فبراير 2021 ، حيث عمل هذا المرسوم على إزالة الغموض عن هذا النوع من التأمينات، وفتح بذلك المجال أمام المستثمرين الراغبين في العمل بمجال التأمين الإسلامي، بتأسيس شركات تدعى شركات التكافل، كما منح لشركات تأمين الأضرار والأشخاص العاملة بالسوق الوطني، إمكانية ممارسة هذا النوع من التأمين، من خلال فتح نوافذ، وذلك سعيا من المشرع الجزائري، والسلطات العمومية إلى النهوض بقطاع التأمين، من خلال تنويع منتجاته، بغرض تلبية احتياجات مختلف شرائح المجتمع.

يطرح أي جديد العديد من الإشكالات والتساؤلات القانونية والعملية، من شأن الباحثين في الفقه والقانون والاقتصاد أن يتعرضوا لها بالبحث والدراسة والمقارنة مع بعض القوانين والتجارب الدولية في الموضوع نفسه، ويعملوا على تقديم الأجوبة والمقترحات المناسبة لكي يحقق التأمين التكافلي أهدافه في كل أبعادها القانونية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو واقع التأمين التكافلي في الجزائر عموما مع اعتبار شركة الجزائر تكافل والجزائر المتحدة أنموذجًا؟

وعلى أساس ذلك نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل الركائز الأساسية لتقنيات إدارة صيغ التأمين التكافلي ؟
- ما هو النظام التشريعي المنظم للتأمين التكافلي في الجزائر ؟
- ما هو واقع شركة الجزائر تكافل والجزائر المتحدة من حيث الإنجازات والتحديات؟

ويمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يعتمد نجاح التأمين التكافلي على توفر تقنيات إدارة قائمة على الفصل بين حسابات المشتركين وحسابات الشركة، وتطبيق صيغ شرعية مناسبة.
- المنظومة التشريعية في الجزائر لا تزال غير كافية لتنظيم قطاع التأمين التكافلي بشكل شامل.
- تواجه شركات التأمين التكافلي في الجزائر تحديات تتعلق بالوعي المجتمعي، والبيئة التنظيمية، وإعادة التأمين، رغم تحقيق بعض الإنجازات الأولية.

ويهدف البحث إلى:

- تحليل مدى التزام شركات التأمين التكافلي في الجزائر بالركائز الفنية والشرعية في إدارة الصيغ التكافلية.
- تقييم مدى ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي الجزائري لضبط التأمين التكافلي وتطويره.
- تشخيص التحديات العملية التي تواجه شركتي الجزائر تكافل والجزائر المتحدة، مع إبراز الإنجازات المتحققة.

يعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي**، وذلك لملاءمته لطبيعة الموضوع الذي يجمع بين الجانب النظري المفاهيمي في ركائز التأمين التكافلي، الأطر التشريعية والجانب التطبيقي عند تحليل واقع شركتي "الجزائر تكافل" و"الجزائر المتحدة"

2. الإطار النظري للتأمين التكافلي

نتطرق لنشأة التأمين التكافلي وتعريفه وما يميزه عن التأمين التجاري فيما يلي:

1.2 نشأة التأمين التكافلي:

يعتبر محمد أمين بن عابدين الحنفي المولود سنة 1784م أول فقيه تناول مسألة التأمين بصيغته الحالية، حيث سئل عن التأمين البحري الذي يسمى السوكرة وأجاب بأنه عقد معاوضة فاسد، ثم جاء أول اجتهاد جماعي حول التأمين التجاري في ندوة أسبوع الفقه الإسلامي بدمشق في أبريل 1961م، حيث تعارضت فيه آراء الفقهاء أمثال الشيخ محمد أبو زهرة والشيخ مصطفى الزرقا رحمهما الله، ولم ينته المؤتمرون إلى رأي معينٍ، ثم تم بحث الموضوع من جديد في مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف في مؤتمره الثاني سنة 1965م، وأجازوا فيه نظام التقاعد كما أجازوا قيام بعض الجمعيات التعاونية بهدف التأمين يشترك فيها جميع المستأمنين، لكنهم توقفوا في التأمين التجاري (قريشي، 2017، صفحة 44)، بعدها دعت ندوة التشريع الإسلامي التي انعقدت بطرابلس في ليبيا إلى إحلال ما سمته بالتأمين التعاوني محل التأمين التجاري، وذلك سنة 1972م، وقرر مجلس هيئة كبار العلماء في السعودية عام 1976م في دورته العاشرة تحريم التأمين بجميع أنواعه، ثم نص قرار المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الأولى سنة 1398هـ/1978م على تحريم التأمين بجميع أنواعه، ولم يخالف فيه من الأعضاء سوى الشيخ مصطفى الزرقا. (محفوظ زيان بوزيان مدير شركة الجزائر، 2024، صفحة 3).

2.2 بدايات التأمين التكافلي:

أما فيما يخص الناحية التطبيقية العملية (محفوظ زيان بوزيان مدير شركة الجزائر، 2024، صفحة 5):

– فمن أسبق شركات التأمين التكافلي ظهورا شركة التأمين الإسلامية السودانية: وذلك سنة 1979م بالخرطوم من قبل بنك فيصل الإسلامي السوداني.

– الشركة الإسلامية العربية (إياك) سنة 1979م في دبي من قبل بنك دبي الإسلامي.

– شركة التكافل الإسلامية: سنة 1983م في جزر الباهاما، وتتعامل مع شركات التأمين الإسلامي فقط.

– شركة التكافل الماليزية سنة 1984م، وهي تابعة للبنك الإسلامي الماليزي.

– الشركة الوطنية للتأمين التعاوني سنة 1985م في الرياض بالسعودية، بموجب مرسوم ملكي، وهي شركة حكومية بالكامل.

– الشركة الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين، سنة 1985م، في البحرين.

– ثم توالت شركات التأمين التكافلي في العالم الإسلامي في الظهور.

3.2 تعريف التأمين التكافلي:

–المعنى اللغوي مشتق من كلمة "كفيل" بمعنى الظهير على الأمر فدلالة اللفظة واضحة في معنى الإعانة والمساعدة، والمعنى الشرعي هو بذل الوسع في إعانة الآخرين على وجه البِرّ. (براق محمد، 2019، صفحة 45)

- هو تعاون مجموعة من الأشخاص على تحمل مخاطر محتملة من خلال إنشاء صندوق غير هاف للربح، تكون له ذمة مالية مستقلة، تصب فيها الاشتراكات والإيرادات، وتصرف منه الاستحقاقات والمصروفات، ويبقى الفائض قابلا للتوزيع، أو الإبقاء، أو كليهما، وفقا لنظام الصندوق. (علي محي الدين القرة داغي، 2011، صفحة 213)
- هو نظام تعاقدي يقوم على أساس المعاوضة أو التبرع أو مختلط بينهما، يلتزم فيه طرفٌ لآخر بتعويض نقدي يدفعه له عند حصول حادث، قد يكون على السيارات أو البيوت أو الصحة أو على الأنفس لمصلحة الغير كأن يقوم الشخص بالتأمين على حياته لصالح الورثة فهو يدفع أقساط في حياته حتى يُدْفَعَ مبالغ للورثة حال وفاته، وقد يكون له بأن يدفع مبالغ حتى بلوغه سن التقاعد وعندها تبدأ الشركة تدفع له بعد تقاعده. (أسامة بوشريط، 2021، صفحة 83)

4.2 تعريف وحكم التأمين التجاري والاختلاف عن التأمين التكافلي:

التأمين التجاري هو التأمين الذي يقصد به الربح وسببه الرغبة في تحقيق الربح، وهو أن تقوم الشركة بتحصيل أموال من الناس لتعويضهم عن الأخطار المحتملة في حالة وقوعها وتكون أرباح هذه الأموال للشركة، هدف الشركة الربح وهدف المشتركين الأمان. (أبي الفضل هاني ، 2009، صفحة 32)

ذهب أكثر العلماء في المجامع الفقهية على تحريم التأمين التجاري على الشركات والأفراد، وهذا لما في العقد من (سعدي أبوجيب، 1983، الصفحات 24-42):

- الجهالة والغرر الكثير فالشخص الذي يدفع للشركة لا يعرف كم سيدفع وكم سيأخذ وشركة التأمين لا تدري قد تُحَصِّلُ كثيرًا وتدفع قليلًا.

-أكل المال بالباطل فإما أن يأكل مال الشركة بالباطل من طرف الذي قام بالتأمين لأنه يدفع قسط أو قسطين ثم يقع له حادث يتكلف الكثير وإما أن تأكل الشركة مال المتعاقد بالباطل لأنه قد يدفع ولا يقع له شيء.

- فيه مقامرة وميسر لأن كل طرف يدفع المال رجاء الربح قد يقع وقد لا يقع.

-يتضمن الربا بنوعيه، إذا دفع المستأمن أكثر مما دفعت له شركة التأمين من نقود فيكون ربا الفضل لأنه مال بمال مع التفاضل، وهذا الدفع يكون بعد مدة من العقد فيكون ربا النسيئة، إذا كانت شركة التأمين دفعت للمستأمن بمقدار ما دفع يكون ربا النسيئة فقط. وتنطبق القاعدة الفقهية" الجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل. (أسامة بوشريط، 2021، صفحة 84)

الفرق الجوهري عن التأمين التكافلي هو أن التأمين التجاري يقوم على المعاوضة بهدف تحقيق الربح للشركة، بينما يقوم التكافل على التبرع والتضامن بين المشتركين. ففي حين تُعتبر أقساط التأمين التجاري إيرادًا للشركة، فإن أقساط التأمين التكافلي ملكية لصندوق المشتركين، والشركة لا تتصرف فيها إلا باعتبارها وكيلاً أو مضارباً. (أبي الفضل هاني ، 2009، صفحة 128)

5.2 تعريف وأنواع إعادة التأمين التكافلي:

إعادة التأمين التكافلي هو اتفاق شركات التأمين نيابة عن صناديق التامين، وقد تتعرض لأخطار معينة وذلك بدفع حصة من اشتراكات التامين المدفوعة على أساس الالتزام بالتبرُّع .يتم من صندوق

التامين تغطية جزء المؤمن عليه من الأضرار التي تلحق شركة التامين جراء وقوع الأخطار المؤمنة عليها. (أبي الفضل هاني ، 2009، صفحة 70)

توجد الأنواع التالية لإعادة التأمين التكافلي (أسامة بوشريط، 2021، صفحة 82):

- **إعادة التكافل بالمحاصة:** تقوم شركة بإعادة التكافل على نسبة مئوية من جميع الوثائق التي تصدرها سواء كانت في حدود طاقتها التكافلية أم أعلى من ذلك .
- **إعادة التامين فيما يجاوز القدرة:**حيث تحتفظ شركة إعادة التكافل بتامين جميع الوثائق التي تستطيع تحمل مخاطرها دون مشقة، وتعيد تامين الوثائق التي لا تستطيع تحمل مخاطرها .
- **إعادة التامين فيما يجوز حدًا معينا من الخسارة:** تتحمل شركة إعادة التكافل عن شركة ما يتجاوز حدًا معينا من الخسائر وإعادة ما يستعمل في التأمينات.

6.2 العلاقات التعاقدية في التأمين التكافلي:

تظهر في عدة علاقات مالية أهمها (صالح صالحي، 2023، صفحة 17):

- علاقة مُشاركة بين المساهمين : من خلال النظام الأساسي بإنشاء الشركة .
- علاقة الشركة بصندوق حملة الوثائق أي بين هيئة المساهمين وهيئة المشتركين توجد علاقة ربحية في حصول هيئة المساهمين على أجور وعوائد مالية وهي علاقة الوكالة من حيث الإدارة التأمينية وحيث الاستثمار فهي علاقة مضاربة (أو وكالة بالاستثمار) بقيام هيئة المساهمين باستثمار أموال صندوق المشتركين وتوجد علاقة غير ربحية من خلال تقديمها قرض حسن لصندوق المشتركين
- العلاقة بين حملة الوثائق وبين صندوق عند الاشتراك: هي علاقة التزام بالتبرع والتزام الصندوق بالتعويض وتغطية الضرر.

ونشير هنا إلى أن حملة الوثائق هم المشتركون الذين يدفعون أقساطًا للتكافل، ويُنشأ لهم صندوق خاص، لهم الحق في الفائض التأميني، بينما الشركة تدير أموالهم بصفتها وكيلاً أو مضارباً، دون أن تكون مالكة لهذه الأموال. (علي محي الدين القرة داغي، 2011، صفحة 7)

والجدول الموالي يوضح عوائد عملية التامين التكافلي، والمستفيد منها.

الجدول 1: عوائد عملية التامين التكافلي، والمستفيد منها

العوائد / الجهة	أرباح استثمار أموال الشركة	أرباح استثمار أقساط التامين	الفائض التأمينية	الأجر المحدد
شركة التامين	تتحصل الشركة على أرباح بالطريقة المشروعة عادة ما تكون عن طريق المضاربة	تتحصل على جزء من أرباح المستثمرة على أساس مضاربة	لا تتحصل على أي من فوائض تأمينية	تتحصل على اجر معلوم مقابل العمليات التأمينية
المؤمن له	----------	يحصل المؤمن له أرباح العائد بالطرق المشروعة عادة ما تكون عن طريق المضاربة	يكون الفائض من نصيب المؤمن له	-------

المصدر: العيد قريشي، 2017، صفحة 62

نشير أنه يقوم المشترك بدفع قسط مالي دوري، شهريًا أو سنويًا، يُعتبر بمثابة تبرع يُودع في صندوق التأمين التكافلي. وتقوم الشركة باقتطاع نسبة محددة من هذه الأقساط كرسوم وكالة لإدارة عمليات التأمين وتسييرها. وعند وقوع الخطر المؤمن عليه، سواء كان حادثًا، مرضًا، وفاةً أو حريقًا، يتم صرف التعويض من أموال الصندوق لصالح المشترك المتضرر. وإذا بقي فائض في نهاية السنة بعد تغطية التعويضات والمصاريف، فإنه إما يُوزّع على المشتركين بحسب نسبة مشاركتهم، أو يُرحّل كاحتياطي لتعزيز قوة الصندوق في مواجهة المخاطر المستقبلية. (علي محي الدين القرة داغي، 2011، صفحة 293)

3. واقع التأمين التكافلي في الجزائر وشركة الجزائر تكافل

نتطرق إلى واقع التأمين التكافلي في الجزائر وشركة تكافل

1.3 الإطار القانوني والتشريعي:

- المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فبراير 2021، الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي (يحتوي على 27 مادة مقسمة على ثلاثة أبواب) بحاجة إلى إثراء،

- الأمر الرئاسي رقم 95-07 المعدّل والمتمّم بالقانون رقم 06-04 المؤطّر لنشاط قطاع التأمينات عمومًا.

- **المرسوم التنفيذي رقم 21-81:**

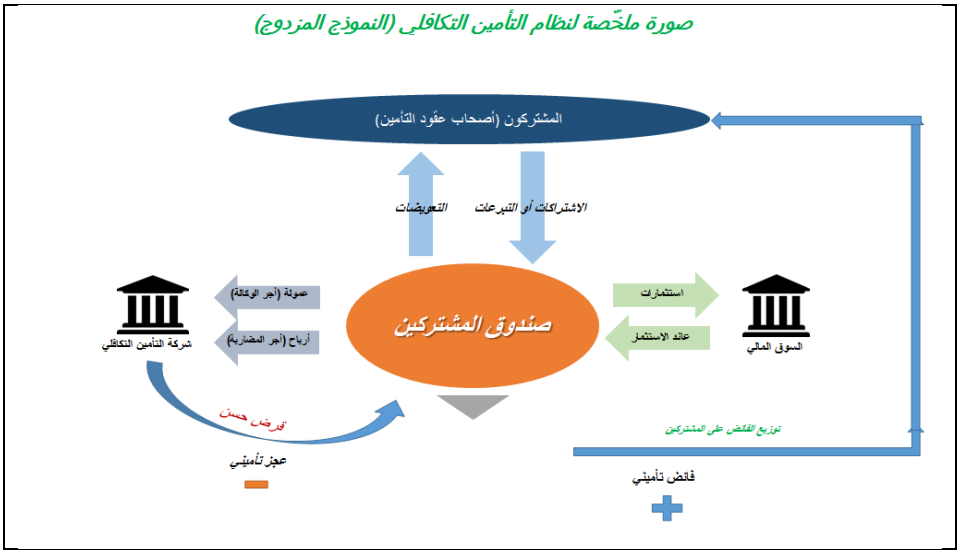
يعتبر المرسوم جهدًا لسنوات بعد أن كان مجرد مسودة للمجلس الوطني للتأمينات أصبح مشروع مرسوم ثم صدر المرسوم التنفيذي 21-81، وما ميز المرسوم هو إدراج مفاهيم جديدة كأنواع التأمين التكافلي التي قسمها إلى عام وعائلي وحساب المشتركين والقرض الحسن، وكيف مساهمة أنها تبرعًا، كما قنن عدة جوانب من تسيير وعمل شركات التأمين الممارسة للتأمين التكافلي بأي وجه كان.

فصل المرسوم بين النوافذ وشركات التأمين القائمة بحد ذاتها، كما حدد خصوصية شركة التأمين كالحوكمة من خلال مكونات لجنة الإشراف الشرعي ومهامها ومسؤولياتها وكذا مؤهلات أعضائها وضرورة وجود التدقيق الشرعي وطرق تعيين المدقق الشرعي.

وقدم النماذج الممكنة للتسيير: وهي نموذج الوكالة، نموذج المضاربة، النموذج المختلط،

وتطرق لضرورة فصل الذمة المالية، وتحديد مكونات حسابات إيرادات ونفقات صندوق المشتركين، وكيفيات توزيع رصيد صندوق المشتركين، وآليات القرض الحسن وتسديده، وطرق إعادة التأمين التكافلي أو التقليدي في حالة غياب شركات إعادة التأمين التكافلي، كما حدد أجر شركة التأمين وهي أجرة الوكالة وجزء من ربح المضاربة. (المرسوم التنفيذي رقم 21-81 ، 2021)، والشكل الموالي يلخص المرسوم:

الشكل 1: تلخيص المرسوم التنفيذي رقم 21-81



المصدر: محفوظ زيان بوزيان، 2024، صفحة 10

- **تقييم المرسوم التنفيذي 21-81**

لم تكن المادة 08 واضحة في تحديد إذا كان يمكن دمج الحسابات من أجل احتساب الفائض العام أو العجز العام، فمثلا يوجد فروع، فرع السيارات، فرع النشاطات التجارية والصناعية، فرع النشاطات الفلاحية، فرع ممتلكات الأشخاص، وإذا كان لشركة التأمين التكافلي فروع عندها فائض وفروع لها عجز، فيمكن للشركة التحايل وتدمجهم كلهم مع بعض وتظهر للمشتركين أن ليس لديها فائض ولا توزع.

المادة 11 تطرقت إلى أن الشركة التي تمارس التامين التكافلي تأخذ أجرًا مقابل تسيير الصندوق تتمثل في مبلغ محدد من نواتج الصندوق المتمثلة في الفوائض الفنية والمالية.

وهنا يجب أن نقف على المقصود بالفوائض الفنية التي تعني أقساط التأمين والتوظيفات المالية، فهذه ثغرة في القانون يمكن لشركات التأمين أن تأخذ مع الفوائض الفنية مع احترام نص النظام 21-81 في هذه المادة، لكن إذا قارنا المادة 11 بمعيار الأيوفي المتعلق بالتأمين التكافلي نجد تعارضًا في البند 5/5 حيث يرى المعيار أن الفائض الفني ليس لشركة التأمين حق فيه. (الأيوفي، 2017، صفحة 688)

-كذلك هنا نقطة مهمة يجب الإشارة إليها في النظام عندما تطرق إلى كيفيات توزيع رصيد الصندوق، الذي تطرق إلى شركات التأمين التكافلي، فكيف ينطبق على شركات التأمين التكافلي، هل هي ملزمة

بهذا البند ونحن نعرف أن النافذة ليس لها قانون أساسي، فالنافذة عبارة عن كيان تجاري فقط ولا يوجد لها شخصية اعتبارية أو كيان قانوني

-في المادة 24 تتطرق إلى منح قرض حسن لا يتجاوز 70 % من الأموال الخاصة لشركة التأمين التكافلي إلى صندوق المشتركين إذا كان رصيد الصندوق سالبًا.

لكن الأموال الخاصة مفهومها أوسع فهي تتضمن رأس المال بالإضافة إلى الاحتياطات ...، ف 70% من الأموال الخاصة بعني تجاوز70% من رأس المال، بينما القانون التجاري ينص أنه إذا تجاوزت الخسائر 75% من رأس المال يتم إعلان إفلاس الشركة.

وبالتالي نلاحظ أن الحد للقرض الحسن مبالغ فيه كثيرًا.

-المادة 25 تناولت إعادة التأمين وإمكانية لجوء شركة التأمين التكافلي إلى إعادة التأمين عند شركة إعادة التأمين التقليدي في حالة تعذر إعادة التأمين التكافلي عند شركة إسلامية، وهذا بعد قرار لجنة الإشراف الشرعي.

ومن الملاحظ أن إعادة التأمين التقليدي غير مطابق للشريعة الإسلامية، ولم يتطرق النظام إلى الضوابط التي نص عليها معيار التأمين التكافلي الصادر عن أيوفي، والذي ذكر الضوابط التالية (الأيوفي، 2017، الصفحات 1037-1038):

-منع الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية.

-الحصول على الموافقة القبلية لهيئة الرقابة الشرعية.

-تقليص حصة إعادة التأمين التكافلي إلى أقل قدر ممكن (الحد الأدنى القانوني).

- أن تكون مدة التأمين بالقدر التي تطلبه الحاجة.

* يحتاج المرسوم أيضا لإدراج تدابير قانونية تحدد بصفة أوضح علاقة لجنة الإشراف الشرعية مع مجلس الإدارة.

2.3 الإشراف والرقابة:

- وزارة المالية: الاعتماد ومنح التأشيرات على عقود التأمين وكذا الرقابة على النشاط.

– المجلس الإسلامي الأعلى: منح شهادات المطابقة الشرعية على عقود التأمين وإصدار الفتاوى والآراء الشرعية المتعلقة بالقطاع.

3.3 المتعاملون في السوق حاليين:

- نافذة للتكافل العام على مستوى شركة "GAM": بداية النشاط في أفريل 2022
- نافذة للتكافل العائلي على مستوى شركة "CARDIF": بداية النشاط في 2022
- شركة عمومية مستقلة متخصصة في التأمين التكافلي العام "الجزائر تكافل": بداية النشاط في ديسمبر 2022
- شركة عمومية مستقلة متخصصة في التأمين التكافلي العائلي "الجزائر المتحدة": بداية النشاط في فيفري 2023
- نافذة لإعادة التأمين التكافلي على مستوى الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR": قيد استكمال الاجراءات

شركة سلامة للتأمينات: قيد المطابقة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 21-81

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 2: نشاط المؤسسات التكافلية في 2022

المؤسسة	الطبيعة القانونية	بداية النشاط	قيمة الاشتراكات المحصلة في 2023
GAM	نافذة متخصصة في التكافل العام	أفريل 2022	52 مليون دج
CARDIF	نافذة متخصصة في التكافل العائلي	أفريل 2022	مجمدة حاليا
الجزائر تكافل	شركة عمومية مستقلة ذات أسهم متخصصة في التكافل العام	ديسمبر 2022	77 مليون دج
الجزائر المتحدة	شركة عمومية مستقلة ذات أسهم متخصصة في التكافل العائلي	فيفري 2023	86 مليون دج

المصدر: محفوظ زيان بوزيان، مدير شركة الجزائر تكافل، لقاء معه بالجزائر العاصمة، يوم 09 جوان 2024

شهد سوق التأمين التكافلي في الجزائر انطلاقة فعلية سنة 2022 بظهور أولى النوافذ، لكنه عرف قفزة ملموسة في 2023 مع دخول شركات مستقلة وتحقيق اشتراكات معتبرة، خاصة في فرع التكافل العائلي. ويقصد بالتأمين التكافلي العام تغطية الأخطار المادية والمهنية مثل حوادث السيارات والحريق والكوارث والمسؤولية المدنية، بينما يركز التأمين التكافلي العائلي على حماية الأسرة ماليًا من خلال تغطية الوفاة أو العجز وتوفير برامج ادخار واستثمار طويل الأجل. يظهر من النتائج أن الإقبال أكبر على التكافل العائلي باعتباره أكثر ارتباطًا بالاحتياجات المباشرة للأسر الجزائرية.

نشير إلى أن طبيعة العلاقة بين شركة الجزائر المتحدة هي علاقة وكالة في إدارة العملية التأمينية وعلاقة مضاربة في استثمار الفائض التأميني. (القاسيمي، 2024)

4.3 تقديم مختصر لشركة "الجزائر تكافل":

تتميز شركة الجزائر تكافل بما يلي (محفوظ زيان بوزيان مدير شركة الجزائر، 2024، صفحة 12):

- أول شركة عمومية للتأمين التكافلي العام
- شركة عمومية مستقلة ذات أسهم متخصصة في التأمين التكافلي العام (التأمين على الأضرار) برأس مال قدره 2 مليار دج،
- تأسست في نهاية ديسمبر 2021 و حصلت على الاعتماد في ماي 2022،
- يساهم في رأس مالها جميع الشركات العمومية للتأمين على الأضرار (CAAR, CAAT, CASH, SAA) بالإضافة إلى البنوك العمومية الستة (BADR, BDL, BEA, BNA, CNEP, CPA)،
- مجالات النشاط: كل أنواع التأمين على الأضرار (السيارات، الأملاك والمسؤولية المدنية، المنشآت والمهن الحرّة، النشاطات التجارية–الصناعية والحرف، النقل ومختلف النشاطات الفلاحية ...)،
- انطلقت في النشاط رسميا بتاريخ 27 ديسمبر 2022 بافتتاح أول وكالة تجارية بزرالدة.

5.3 العقود التي تقدمها شركة "الجزائر تكافل":

تتمثل المنتجات التأمينية فيما يلي (محفوظ زيان بوزيان مدير شركة الجزائر، 2024، صفحة 13):

- التأمين التكافلي على السيارات و المركبات،

- التأمين التكافلي ضد الكوارث الطبيعية،
- التأمين التكافلي على المسؤولية المدنية،
- التأمين التكافلي متعدد الأخطار المهني،
- التأمين التكافلي متعدد الأخطار على الأملاك الصناعية والتجارية،
- التأمين التكافلي على الآليات والماكينات،
- التأمين التكافلي على أخطار ورشات البناء والتركيب،
- التأمين التكافلي على أخطار النقل (البري، البحري والجوي)،
- التأمين التكافلي على مختلف الأخطار الفلاحية (تربية الأنعام والدواجن، المحاصيل والأشجار المثمرة، المعدات الفلاحية)
- التأمين التكافلي متعدد الأخطار المنزلي.

وإذا ركزنا على عقد التأمين على السيارات نجد تأمين المسؤولية المدنية للسيارة الذي هو تأمين أساسي لجميع السائقين، يحمي هذا التأمين جميع الأطراف في حالة الضرر المادي أو الجسدي الذي قد يتسبب فيه حادث ما، وبالتالي فهو مؤمَّن ومسؤول تجاه مستخدمي الطريق الآخرين، لنأخذ مثالا واقعيا: إذا كان السائق مسؤولا عن حادث مرور، فستتم تغطية الأضرار المادية أو الجسدية التي لحقت بالأطراف الأخرى من خلال تأمين المسؤولية المدنية الخاص به، من ناحية أخرى إذا لم يكن مسؤولا عن الحادث فإن الأضرار التي لحقت به سيتم تعويضها من خلال تأمين المسؤولية المدنية للطرف المسؤول. في كلتا الحالتين الهدف هو ضمان تعويض مناسب للمتضررين من الحادث، وتقدم الجزائر تكافل بديلاً شرعيًا يقوم على مبدأ **التبرع والتكافل**، حيث تُعد الأقساط مساهمات في صندوق مشترك لتعويض المتضررين، بخلاف التأمين التجاري الذي يقوم عقده على **المعاوضة** بين المؤمن والمؤمَّن له، وهو ما يثير إشكالات شرعية تتعلق بالغرر والربا. ورغم أن منتجات الجزائر تكافل ما تزال محدودة وتعاني من بطء في تسوية الملفات، فإنها تتميز بقبول شرعي واسع. في المقابل، يتمتع التأمين التجاري بخبرة وانتشار وتنوع في التغطيات، إضافة إلى مرونة أكبر في استثمار الأقساط وتحقيق عوائد تنافسية، غير أنّ غياب المطابقة الشرعية

يبقى أبرز نقاط ضعفه. ومن ثَمّ، فإن تنامي الطلب على البدائل الإسلامية يمنح الجزائر تكافل فرصة لتوسيع حضورها وتطوير خدماتها مستقبلًا. (موقع شركة الجزائر تكافل، 2025)

6.3 تحليل تجربة شركة "الجزائر تكافل":

تمثل شركة الجزائر تكافل أول تجربة عملية للتأمين التكافلي في السوق الجزائري، وقد اعتمدت نموذجًا مؤسساتيًا يوازن بين الالتزام بالمعايير الشرعية ومتطلبات السوق المحلي. غير أنّ نشاطها ما زال محدودًا، إذ ركزت على بعض المنتجات الأساسية دون توسع في فروع التأمين المتنوعة مثل التأمين الصحي أو التقاعدي. كما تواجه الشركة تحديات في توظيف الفوائض نظرًا لغياب أدوات استثمارية شرعية محلية، إضافة إلى صعوبات في الرقابة الشرعية الفعالة لغياب إطار وطني موحّد للحوكمة، ورغم هذه التحديات، فإنّ وجودها يعدّ نقطة انطلاق محورية لتأسيس سوق التأمين التكافلي، مع الحاجة إلى مزيد من الابتكار في المنتجات وتكثيف حملات التوعية لبناء قاعدة عملاء واسعة.

4. واقع التأمين التكافلي في مؤسسة الجزائر المتحدة:

تُعد الشركة الجزائرية المتحدة للتأمين التكافلي أول مؤسسة جزائرية متخصصة حصريًا في التأمين التكافلي العائلي. وقد تأسست ثمرة شراكة جمعت بين ستة بنوك عمومية وأربع شركات تأمين، وهو ما عزز قدرتها على تقديم حلول تأمينية متكاملة، تراعي الضوابط الشرعية وتستجيب لمختلف الاحتياجات. وتلتزم الشركة بممارسة نشاطها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، مع خدمة قاعدة واسعة من الأفراد والمؤسسات. (القاسيمي، 2024)

حاليًا، تسوّق الشركة مجموعة من المنتجات، أبرزها: (القاسيمي، 2024)

- **التأمين على التمويل الإسلامي** :حماية للمشاريع والعمليات التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- **التأمين الاحتياطي الجماعي** :تغطية جماعية لفئات محددة مثل موظفي الشركات.
- **التأمين على السفر** :حماية من المخاطر أثناء الرحلات، كالحوادث الصحية وفقدان الأمتعة.
- **التأمين على الحوادث الفردية** :تعويضات للأفراد في حال التعرض لإصابات أو إعاقات.

1.4 سياسة التسعير وعناصرها في التأمين في مؤسسة الجزائر المتحدة:

تُعتبر سياسة التسعير ركيزة أساسية في تحديد قيمة اشتراك التأمين، سواء في النظم التكافلية أو التقليدية. إذ يتأثر السعر النهائي بعدة عناصر مترابطة تشكل مجتمعة الكلفة الإجمالية للاشتراك.

أول هذه العناصر هو **القسط المطلق أو الكلفة المطلقة للخطر**، وهو يمثل التكلفة الأساسية لتحمل الخطر المؤمن عليه، ويُقدَّر استنادًا إلى طبيعة الخطر وشدته وتكراره. يلي ذلك **مصاريف الاقتناء** التي تشمل عمولات الوكلاء، تكاليف التسويق والإعلان، والنفقات المرتبطة بجذب العملاء وإبرام العقود.

أما **مصاريف التسيير** فهي التكاليف اللازمة لإدارة العقود طوال فترة سريانها، وتشمل الرواتب والإيجارات والخدمات والبنية التحتية. ويضاف إليها **عمولة إعادة التأمين**، وهي ما تدفعه الشركة مقابل إحالة جزء من أقساطها لشركات إعادة التأمين بغرض تقليل المخاطر. وأخيرًا، يأتي عنصر **هيكلة برنامج إعادة التأمين** الذي يسهم في ضبط مستوى المخاطر وتحقيق استقرار الأداء المالي للشركة.

تتفاعل هذه العناصر جميعها لتحديد السعر النهائي لاشتراك التأمين، ما يستدعي إدارة دقيقة توازن بين مصالح الشركة والعملاء، وتضمن استمرارية النمو في سوق التأمين. (القاسيمي، 2024)

2.4 سياسة التوظيف المالي وضوابطها في مؤسسة الجزائر المتحدة:

تمثل سياسة التوظيف المالي إطارًا مرجعيًا يوجه إدارة الموارد المالية واستثمارها، من خلال الالتزام بمجموعة من المبادئ التوجيهية الصارمة التي تضمن الشفافية، العدالة، والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

أولاً، ترتكز السياسة على مبدأ **الفصل التام بين الذمم المالية للشركة وصندوق المشتركين**، وذلك من خلال فتح حسابات مالية منفصلة. هذا الإجراء يعزز الثقة بين الأطراف المعنية، ويحول دون تداخل الأصول، كما يحمي حقوق المشتركين.

ثانيًا، تشجع السياسة على **توظيف فوائض صندوق المشتركين بصيغة المضاربة لدى الشبابيك والبنوك الإسلامية** .ويُعد هذا التوجه خطوة استراتيجية تتماشى مع الضوابط الشرعية، كما يسهم في تنمية الأصول المالية بشكل أخلاقي ومستدام، مع تجنب المعاملات الربوية.

ثالثًا، تنص السياسة على **اقتطاع نسبة 20% من حصة رب المال في إطار عقود المضاربة** .هذا البند يحدد آلية واضحة لتوزيع الأرباح، ويضمن عدالة التوزيع بين المستثمرين والمديرين، ما يعزز مبدأ الشفافية في إدارة الأموال. (القاسيمي، 2024)

3.4 الحوكمة الشرعية في مؤسسة "الجزائر المتحدة":

تقوم الحوكمة الشرعية في شركة الجزائر المتحدة على ما يلي (القاسيمي، 2024):

- لجنة الإشراف الشرعي المكوّنة من عضوين ورئيس
- هيئة الإشراف الشرعي المسيَّرة من قبل مدقق شرعي معين من طرف مجلس الإدارة باقتراح من لجنة الإشراف الشرعي.
- ميثاق المشتركين المبيّن والموضِّح لكيفية سير وتسيير صندوق المشتركين وأيضًا حقوقهم وواجباتهم.

5.4 تحليل تجربة مؤسسة "الجزائر المتحدة":

جاءت الجزائر المتحدة كمبادرة ثانية لتعزيز سوق التأمين التكافلي، مكرسةً بذلك توجهًا رسميًا نحو ترسيخ صناعة مالية إسلامية في الجزائر. ورغم حداثة عهدها، فقد أظهرت حرصًا أكبر على تبني معايير دولية في مجال الحوكمة والتسيير، مع محاولة الاستفادة من خبرات خارجية. إلا أنّها تواجه نفس العقبات التي عرفتها الشركة الأولى، والمتمثلة أساسًا في ضعف الكفاءات البشرية المتخصصة، غياب إطار محاسبي وضريبي خاص، وصعوبة إيجاد قنوات استثمارية شرعية. كما أنّ مساهمتها في رفع الوعي المجتمعي ما تزال

محدودة، الأمر الذي يتطلب استراتيجية تسويقية أكثر فاعلية تركز على إبراز البعد القيمي للتأمين التكافلي (التضامن، العدالة، تقاسم المخاطر).

5. تطور ونمو التأمين التكافلي في الجزائر:

يوضح الجدول الموالي تطور التأمين التكافلي في الجزائر:

الجدول 3: نمو التأمين التكافلي في الجزائر

	30-09-2022	21-12-2022	30-06-2023	30-09-2023	31-12-2023	الثلاثي الأول 2025
التكافل العائلي	0	0	6872133	50148524	85179129	105100000
التكافل العام	20502006	48470431	58302744	87454116	129641737	129100000
المجموع التكافلي	2052006	48470431	65174877	137602640	214820866	234000000
مجموع سوق التأمينات	114923903104	155796373293	821424727 50	924102818 44	162037176003	569000000000
نسبة التأمين التكافلي	0.02%	0.03%	0.08%	0.15%	0.13%	0.41%

المصدر: شكيب القاسمي، مدير شركة الجزائر المتحدة، الجزائر، يوم 14جويلية 2025

نلاحظ ارتفاع نسبة التأمين التكافلي في الجزائر من 0.02% عام 2022 إلى 0.13% بداية عام 2024، ومن المتوقع أن تبلغ نسبة مساهمة التكافل العائلي في سوق التأمينات على الأشخاص برسم 2024 نسبة 0.53%.

كما شهد قطاع التأمين التكافلي استمرارًا في تحقيق نمو قوي بثلاث خانات، وإن كان بوتيرة أبطأ مقارنة بالفصول السابقة، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 106.3% خلال الربع الأول من عام 2025، ليبلغ رقم الأعمال الإجمالي 234.3 مليون دينار جزائري. وتوزع هذا الرقم على 129.1 مليون دج لفرع التكافل العام، و105.1 مليون دج لفرع التكافل العائلي، الذي حقق نمواً لافتاً بلغت نسبته 156.6%.

6. متطلبات نجاح التأمين التكافلي في الجزائر :

توجد عدة متطلبات أهمها (محفوظ زيان بوزيان مدير شركة الجزائر، 2024):

1.6 متطلبات النجاح على مستوى متعاملي التكافل:

- التكوين والتأهيل النوعي المستمر
- الحرص على الامتثال الشرعي الدقيق في مختلف الخدمات المقدمة والمطابقة الشرعية للمنتجات
- امتثال الصورة النمطية للمؤسسة المالية الإسلامية لدى المستهلك (في الشكل والمضمون)
- الاستفادة من مختلف التجارب (استنساخ النجاحات وتفادي العثرات)
- اعتماد تقنيات الاقتصاد الرقمي ومزايا العالم الافتراضي (Tak-Tech، الخدمات عن بعد، وكالات رقمية افتراضية للوصول إلى أكبر عدد من الأفراد)
- الابتكار في الحلول التأمينية (التأمين المصغر للتمويلات المصغرة Micro Takaful)

التميّز من خلال نوعية الخدمات المقدمة (الوضوح والبساطة في تحرير العقود، آجال تعويض الأضرار).

2.6 متطلبات النجاح على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية والسوق المالي:

- تنويع المنتجات المالية المقترحة من قبل البنوك الإسلامية بما يستجيب لحاجيات مؤسسات التكافل (التوظيف المالي قصير الأجل : من (01) شهر إلى (03) أشهر)،
- الحياد الضريبي و التشريعي (تمكين معاملات المالية الإسلامية من نفس الامتيازات الممنوحة للمالية التقليدية على الأقل).

3.6 متطلبات النجاح على مستوى التشريع والضبط:

- مراجعة وإثراء المرسوم التنفيذي 21-81: المخصصات الاحترازية ، تأطير عمل النوافذ، إصدار النصوص التطبيقية،
- تحديد القواعد الضابطة للملاءة المالية وتقنين اعتماد المخصصات التقنية من طرف خبراء مستقلين على غرار إلزامية اعتماد الحسابات المالية للمؤسسة من طرف محافظ الحسابات،
- استصدار الإطار المحاسبي للتأمين التكافلي

- استحداث نظام ضريبي يأخذ بعين الاعتبار خصوصية التأمين التكافلي المبني أساسا على مبدأ التبرع:

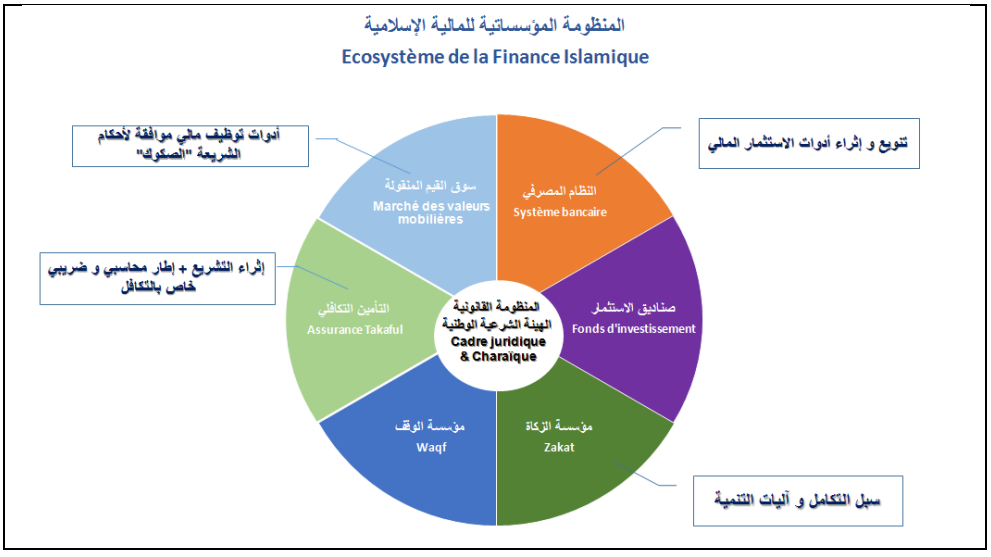
* إعفاء تبرعات المشاركين (دون أجرة الوكالة) من TVA

* إعفاء الفائض التقني (دون الفائض المالي) من الضريبة على أرباح المؤسسات IBS

- الإسراع في استحداث مجلس التنسيق المهني للمؤسسات المالية الإسلامية وتمكينه من المساهمة في تأطير وتطوير أدوات البيئة العامة للمالية الإسلامية،
- مراجعة القانون المؤطر لتوزيع المنتجات التأمينية عبر البنوك Bancatakaful (توسيعه لمنتجات أخرى).

يوضح الشكل الموالي متطلبات نجاح التأمين التكافلي في ظل المنظومة المؤسساتية للمالية الإسلامية.

الشكل 2: التأمين التكافلي في ظل المنظومة المؤسساتية للمالية الإسلامية



المصدر: محفوظ زيان بوزيان، 2024، صفحة 10

4.6 متطلبات النجاح على مستوى المؤسسات الداعمة:

- إثراء وتطوير البرامج التكوينية في المالية الإسلامية على مستوى الجامعات والمعاهد المتخصصة بالتنسيق مع المهنيين،

- التعاون والشراكة مع ديوان الوقف من أجل الاستغلال الأمثل للأوقاف وتنميتها،
- الإسراع في انخراط المؤسسات الرسمية في الهيئات الدولية للاستشارة وضبط المعايير في مجال المالية الإسلامية (CIBAFI – IFSB – AAOIFI)

5.6 متطلبات النجاح بتطبيق إجراءات انتقالية ضرورية:

- شبكة التوزيع: الترخيص للوكلاء العامين بممارسة التأمين التكافلي بإحدى الصيغ الآتية :

✓ بالموازاة مع التأمين التجاري، بصفة منفصلة، لمدّة انتقالية محددة (05 سنوات) ليتمّ الفصل بعد ذلك في نوعية النشاط الذي يريد الوكيل المواصلة في ممارسته،

✓ أو إعفاؤه من المدّة القانونية لعدم مزاولة نفس النشاط المحدّدة بثلاث (03) سنوات.

- إعفاء شركات التأمين التكافلي من توظيف الأموال في قيم سيادية في ظل غياب أدوات التوظيف المطابقة للشريعة (الصكوك) إلى حين توفرها،

تقديم بعض الإعفاءات الجبائية لممارسي التأمين التكافلي دعمًا لهذه الصناعة المالية في مرحلة بداية النشاط (الإعفاء المؤقت من IBS - TAP – TVA).

7. الخاتمة:

تعتبر تجربة الجزائر تجربة فريدة في المنظومة المالية في الجزائر ولابد من توفير البيئة المناسبة لعملها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، نوردها فيما يلي:

النتائج:

- التجربة الجزائرية لا تزال في طور التأسيس، حيث تم قطع أشواط مهمة قانونيًا ومؤسساتيًا، لكن التطبيق العملي يواجه تحديات في الرقابة الشرعية، الوعي المجتمعي، وضبط آليات توزيع الفوائض.
- التحديات البشرية والفني: نقص الكفاءات الشرعية والفنية المختصة بالتكافل يشكل عائقًا أمام التطوير.
- قصور التجربة العملي: رغم إطلاق شركتين (الجزائر تكافل والجزائر المتحدة)، إلا أن النشاط لا يزال محدودًا ولم يغطي كل مجالات التأمين.

- يحتاج المرسوم التنفيذي 21-81 إلى مراجعة وإثراء خصوصا ما تعلق بالمخصصات الاحترازية، تأطير عمل النوافذ، إصدار النصوص التطبيقية.
- غياب الإطار المحاسبي للتأمين التكافلي في الجزائر.
- عدم وجود نظام ضريبي يأخذ بعين الاعتبار خصوصية التأمين التكافلي.
- الإطار القانوني المشترك بين الشركات التقليدية من حيث الواجبات التي تفضي إلى عدم المطابقة الشرعية.
- في ظل غياب الصكوك السيادية تبقى فرص الاستثمار محدودة ومعها إمكانيات طرح منتجات مبنية على المضاربة.

التوصيات

- مراجعة المرسوم التنفيذي 21-81 وإصدار نصوص تطبيقية واضحة تنظم المخصصات الاحترازية، النوافذ التكافلية، وتضمن المطابقة الشرعية.
- إصدار إطار قانوني وضريبي خاص بالتأمين التكافلي يميّزه عن التأمين التجاري ويعزز تنافسيته.
- إطلاق صكوك سيادية لتوفير أدوات استثمارية شرعية لشركات التكافل وتوسيع فرص التمويل.
- تشجيع الشراكات مع المصارف الإسلامية لاستثمار الفوائض في منتجات مالية متوافقة مع الشريعة.
- استحداث إطار محاسبي وطني خاص بالتأمين التكافلي يتماشى مع معايير *AAOIFI* و *IFSB*.
- بناء القدرات البشرية عبر برامج تدريب متخصصة وماجستير مهني في فقه المعاملات والتأمين التكافلي، وإدماج مفاهيم الاقتصاد الإسلامي والتأمين التكافلي في المناهج الجامعية وخاصة في كليات الاقتصاد والعلوم الإسلامية.
- نشر الوعي المجتمعي بحملات إعلامية وطنية وتوسيع المنتجات لتشمل جميع فروع التأمين (الصحي، التقاعدي، السيارات...).

8. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

أبي الفضل هاني . (2009). *التأمين أنواعه المعاصرة وما يجوز أن يلحق بالعقود الشرعية منها*. دمشق–سوريا: دار العصماء.

أسامة بوشريط. (2021). *أكثر من 200 سؤال في التمويل والاقتصاد الإسلامي*. الجزائر: دار النشر الجامعي.

الأيوفي. (2017). *المعايير الشرعية، معيار التأمين الإسلامي*. البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

صالح صالحي. (2023). *تطوير صناعة التأمين التكافلي في الاقتصاد الجزائري وفي التجارب الحديثة*. سطيف، الجزائر: سلسلة المنشورات الوقفية.

براق محمد. (2019). *التأمين التكافلي*. الجزائر: دار الأصالة.

سعدي أبوجيب. (1983). *التأمين بين الحظر والإباحة*. بيروت، لبنان: دار الفكر المعاصر.

العيد قريشي. (2017). *محاضرات في التأمين والتأمين التكافلي*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل.

علي محي الدين القرة داغي. (2011). *التأمين التكافلي الإسلامي*. لبنان: دار البشائر الإسلامية.

- **المقابلات الشخصية:**

شكيب القاسيمي. (29 أفريل, 2024). التأمين التكافلي في شركة الجزائر المتحدة. (التأمين التكافلي في مؤسسة الجزائر تكافل، المحاور) البليدة، الجزائر.

شكيب القاسيمي. (14 جويلية, 2025). التأمين التكافلي في شركة الجزائر المتحدة. (التأمين التكافلي في مؤسسة الجزائر تكافل، المحاور) الجزائر.

محفوظ زيان بوزيان مدير شركة الجزائر. (2024). التأمين التكافلي لشركة الجزائر تكافل. الجزائر: جامعة عنابة.

- **التشريعات:**

المرسوم التنفيذي 13-114. (31 مارس, 2012). المادة 24، المرسوم التنفيذي 13-114. الجزائر، الجزائر: الجمهورية الجزائرية.

المرسوم التنفيذي رقم 21-81 . (23 فيفري, 2021). المرسوم التنفيذي رقم 21-81 يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي. الجزائر، الجزائر: وزارة المالية.

التقييم المالي للبنك الوطني الجزائري (BNA) بتطبيق نماذج للتنبؤ بالفشل المالي وحتمية تسريع إجراءات الخوصصة

Financial evaluation of the National Bank of Algeria (BNA) using models to predict financial failure and the imperative to accelerate privatization procedures

ميلودي حورية*، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، جامعة غرداية الجزائر)
miloudi.houria@univ-ghardaia.edu.dz
لسلوس مبارك، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، جامعة غرداية (الجزائر)
leslous.mebarek@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2025/ 06/22 تاريخ القبول: 22 /09 /2025 تاريخ النشر: 09/30 /2025

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري باستخدام نماذج للتنبؤ بالفشل المالي، وهو أحد الأدوات الفعالة في التنبؤ بمخاطر الفشل المالي، حيث عالجت الدراسة إشكالية مدى قدرة هذا النموذج على تقديم صورة دقيقة عن الوضع المالي للبنك ومدى تعرضه لمخاطر التعثر.

أظهرت النتائج أن البنك الوطني الجزائري يتمتع بمركز مالي مستقر حاليا، بسبب سياسة الدعم والوصاية التي تخضع لها البنوك والمؤسسات العمومية، غير ان نماذج التنبؤ بالفشل المالي تبين ان هناك اختلالات عميقة ستؤثر على مستوى الأداء المالي مستقبلا، مما يفرض ضرورة تحسين الكفاءة التشغيلية وتحسين هيكل التمويل وتنويع مصادر الإيرادات المالية ووجهة الاستخدامات، توصي الدراسة باتباع سبيل الخوصصة لتعزيز الهيكل الرأسمالي للبنك وتقليل الاعتماد على التمويل بالديون لضمان استدامة الأداء المالي على المدى الطويل.

كلمات مفتاحية: نماذج تنبؤ، أداء مالي، فشل مالي، دعم حكومي، استقلالية مالية، خوصصة.

* المؤلف المرسل .

تصنيف **JEL**: G1,G2,G3

Abstract:

This study analyzes the financial performance of the National Bank of Algeria using financial failure prediction models to assess default risk. Findings show the bank currently maintains a stable position supported by public policies. However, prediction models reveal structural imbalances that may affect future performance. These include weaknesses in operational efficiency, financing structure, and revenue diversification. The study recommends improving efficiency, restructuring financing, and diversifying income sources. Privatization is suggested to reinforce capital structure, reduce debt dependence, and ensure long-term financial sustainability.

Keywords: prediction; financial; performance; failure; government; support; financial independence; privatization.

Jel Classification Codes : JEL : G1 ; G2, G3.

1. مقدمة :

يرتبط مفهوم خوصصة البنوك العمومية بترشيد إنفاق المال العام وتحسين أداء السياسة النقدية، وزيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين أداء تلك البنوك، وتحسين نشاط الإدارة وتحسين جودة الخدمات والنشاط المصرفي وتنشيط الحركية في سوق الأوراق المالية والاستفادة من إدخال الاستثمار الأجنبي من مساهمات للأجانب وما يرتبط بها من خبرات ومبتكرات التسيير وتوفير العملة الصعبة.

إن عدم اكتشاف الاختلالات المالية أو الاهتمام بها وتصحيحها في حينها، سيعرض البنوك العمومية للعديد من المخاطر التي يمكن أن تعترض استمراريتها، وأصعب هذه المخاطر خطر الفشل المالي، الذي لا يحدث بصورة فجائية، بل غالبا هو نتيجة لتراكمات ماضية لم يتم تصحيحها، لذا وجب البحث عن آليات فعالة لتقييم والوضعية المالية للبنك والتنبؤ بالاختلالات التي يمكن أن يتعرض لها قبل حدوثها.

إن تفشي ضعف أداء القطاع العمومي بصفة عامة في الجزائر، سواء في البنوك أو في المؤسسات الإقتصادية الأخرى، يفرض علينا معرفة مدى مقدرة البنك الوطني الجزائري **(BNA)** على الاستجابة للشروط الأولية والموضوعية لاي إجراء قانوني وليكن في الخوصصة.

يُعدّ تقييم الوضعية المالية المستقبلية للمؤسسات، سواء من حيث احتمالات الفشل أو الاستمرارية، من الركائز الأساسية التي ينبغي تناولها قبل اتخاذ أي قرارات استراتيجية مصيرية وقد حظي هذا المجال باهتمام واسع من قِبل الباحثين والمتخصصين في المالية والمحاسبة، إذ بدأ الاهتمام المنهجي به منذ ثلاثينيات القرن الماضي، ما أسفر عن تطوير العديد من النماذج القادرة على التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه. وفي هذا الإطار، سيتم تطبيق عدد من النماذج العالمية للتنبؤ بالفشل المالي على البنك الوطني الجزائري (**BNA**)، بالاعتماد على أحدث الأساليب المعتمدة، وذلك بهدف تقييم قدرته على الاستمرار في مزاولة نشاطه بعيدًا عن أي تدخل أو دعم حكومي.

ومنها نستشف **الإشكالية** التالية:

هل طريقة تقييم الوضع المالي للبنك الوطني الجزائري BNA **باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي كافية للتبصرة بالاختلالات المالية ومشجعا على العزوف عن الآليات التقليدية في الدعم الحكومي وتسريعا لإجراءات الخوصصة؟**

1-1 الأسئلة الفرعية:

-إلى أي مدى تُسهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الكشف المبكر عن الاختلالات المالية وتقييم الوضع المالي للبنك الوطني الجزائري؟

-ما العوامل التي جعلت تجربة خوصصة البنك الوطني الجزائري خلال التسعينات محتشمة وغير فعالة في تحقيق خوصصة فعلية؟

-ما مدى مساهمة استجابة البنوك العمومية الأخرى لمحاولات الخوصصة في ضمان استمراريتها وتحسين أدائها؟

1-1 فرضيات الدراسة:

-تتمتع نماذج التنبؤ بالفشل المالية في مجملها بالقدرة على كشف الاختلالات قبل كل إجراء، وهي صالحة لتقييم الوضع المالي للبنك الوطني الجزائري**(BNA)** .

- تجربة خوصصة البنوك العمومية الجزائرية منذ التسعينات من القرن الماضي والتي شملت البنك الوطني الجزائري كانت محتشمة ولم تتسم بالجدية لتبني خوصصة فعلية.

-كانت هناك استجابة من البنوك العمومية الأخرى لعملية الخوصصة، ومع ذلك تبقى الخوصصة ملاذا لا غنى عنه لمزاولة نشاط تلك البنوك وضمانا لاستمراريتها.

1-3 أهداف الدراسة:

- التعرف على بعض المفاهيم المرتبطة بالفشل المالي، وتحليل أسباب الفشل المالي سواء الداخلية أو الخارجية، وفهم العوامل المؤثرة في تدهور البنوك.
- توضيح أهمية التنبؤ بالفشل المالي ودوره في ترشيد القرارات، مساعدة مختلف الجهات التي تتعامل مع البنك على اتخاذ قرارات استباقية.
- تحسين كفاءة إدارة البنك الوطني الجزائري وتعزيز حوكمتها، والمساهمة في تعزيز ثقة المستثمرين في السوق، وإنعاش سوق الأوراق المالية وتنشيط نشاطها بهدف زيادة مساهمتها في تعبئة المدخرات وتمويل الاقتصاد.

1-3 المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدت الدراسة في الإجابة على الإشكالية المطروحة على المنهج التحليلي لمعرفة الفشل المالي في البنك، والوقوف على الوضعية المالية في البنك الوطني الجزائري والاستراتيجية التي تتبعها السلطات الجزائرية في تبني خوصصة البنوك.

1-4- الدراسات السابقة:

تناولت دراسة: فرج سليم الجندي، و رنيم على الضراط، 2025: استخدام نموذجي شيرود والتمان في التنبؤ بالفشل المالي بالمصارف التجارية الليبية :دراسة حالة مصرف الصحاري للفترة (2022-2012) حيث توصلت الدراسة إلى أن كلا النموذجين يمتلكان قدرة متقاربة على التنبؤ بالمصارف

المفلسة، وأن المصارف التي تم دراستها تعاني بشكل عام من وضع مالي صعب ،كما أوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف بتقييم مركزها المالي بشكل دوري للكشف عن المشكلات المالية ومعالجتها قبل تفاقمها، مع التركيز على دقة البيانات المالية.

فقد أوصت الدراسة بضرورة التأكد من السلامة المالية للمصارف عبر مزيد من نماذج التنبؤ والتحليل المالي، والإفادة منها في تقييم الأداء وتعزيز مبدأ الشفافية والفصاح فيما يتعلق بنشر القوائم المالية، كما اقترحت الدراسة استخدام نماذج أخرى في عملية التنبؤ بالفشل المالي بخلاف النموذجين المستخدمين فيها.

تناولت دراسة: زهير احمد علي احمد وعبد الجليل سعيد، 2020: دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الحد من التعثر في المصارف الإسلامية اليمنية، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى اعتماد المصارف الإسلامية اليمنية على نتائج نماذج التنبؤ بالفشل المالي كأساس لاتخاذ القرارات الائتمانية ، كما سعت إلى معرفة ما إذا كانت النماذج المستخدمة قادرة على الكشف المبكر عن التعثر المصرفي قبل حدوثه تم ذلك من خلال تحليل مخرجات استبيانات موجهة لموظفي الائتمان في المصارف الإسلامية اليمنية، بالإضافة إلى تطبيق نموذج ألتمان على عملاء التسهيلات الائتمانية لتحديد قدرته على الكشف عن التعثر قبل وقوعه، فأظهرت الدراسة أن المصارف المعنية لا تستخدم نماذج التنبؤ بالفشل المالي للكشف عن التعثر المصرفي قبل حدوثه، كما أنها تفتقر إلى أنظمة إنذار مبكر للكشف عن أي حالات تعثر محتملة لدى العملاء ولم يتمكن نموذج ألتمان من التنبؤ بالتعثر المصرفي لمعظم عملاء عينة الدراسة ، كما أوصت الدراسة بضرورة إلزام المصرف المركزي جميع المصارف العاملة في القطاع المصرفي اليمني باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي والتعثر المالي بشكل إيجابي وفعال عند دراسة الطلبات الائتمانية، كوسيلة للتنبؤ باحتمالية وقوع التعثر المالي قبل حدوثه.

تناولت دراسة **Belghersa Abdullatif** (2007) المعنونة بـ« **Questionnements sur la privatisation des banques publiques en Algérie**» موضوع خوصصة البنوك العمومية في الجزائر، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل واقع أداء البنوك العمومية وتقييم استعدادها لعملية الخوصصة ، استخدم الباحث البيانات الثانوية المتمثلة في التقارير الرسمية والوثائق

التنظيمية والتشريعات المتعلقة بالقطاع البنكي، إلى جانب التحليل الوثائقي لمجموعة من الدراسات الاقتصادية السابقة حول الموضوع وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن نجاح خوصصة البنوك العمومية يستلزم إعادة هيكلتها قبل الشروع في بيعها، إذ بيّنت أن التجربة الجزائرية في هذا المجال كانت محتشمة وبطيئة نتيجة تردد السلطات في اتخاذ قرارات حاسمة، مما تسبب في إهدار وقت ثمين وخسائر تشغيلية مستمرة ، كما أكدت النتائج أن الخوصصة لا تتطلب بالضرورة إعادة تقييم محفوفة بالمخاطر لرغبات المشترين المحتملين ولا إعادة رسملة مسبقة للبنوك، بقدر ما تتطلب إجراءات فورية واحترازية للسيطرة على خسائر التشغيل وضمان جاهزيتها لمرحلة ما بعد الخوصصة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أنها تركز على استخدام عدة نماذج للتنبؤ بالفشل المالي في البنك الوطني الجزائري (**BNA**) بينما كانت الدراسات السابقة تهدف إلى تقييم دقة وفعالية نماذج التنبؤ بالفشل المالي، باستخدام عدد قليل من النماذج ، للكشف المبكر عن التعثر في بعض المصارف في العراق واليمن، وتحليل مدى اعتمادها في اتخاذ القرارات المالية والائتمانية، فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على دور نموذج كل من Altman ، Beaver ، Sherrod ، Springate **مع تبيان صعوبة خوصصة البنوك العمومية ، وتجربة بنوك عمومية جزائرية أخرى في الخوصصة** .

2-الفشل المالي في البنوك

2-1: ماهية الفشل المالي:

هناك العديد من المفاهيم للفشل المالي التي تناولتها مختلف الدراسات الأكاديمية والباحثون والكتاب، وسنتطرق لأهمها كما يلي:

- الفشل المالي يحدث عندما تكون خيارات الاستثمار والتمويل غير متناسقة، مما يؤدي إلى وجود فجوة بين الإيرادات والنفقات. تزداد احتمالية الفشل المالي عندما يصبح من الصعب تغطية هذه النفقات، غالبًا ما يبدأ فشل المؤسسة بعدم قدرتها على سداد ديونها قصيرة الأجل عند استحقاقها، ثم تتوقف عن دفع الفوائد على القروض والسندات، بالإضافة إلى التوزيعات المتعلقة بحقوق الأفضلية مثل المدفوعات التراكمية للأسهم الممتازة (شريف غياط وعبد المالك مهري، 2015، ص 160) .

- هو تلك الحالة المالية التي ترادف حالة العسر المالي الحقيقي او القانوني مما يعني أن المشروع غير قادر على الوفاء ودفع ديونه للآخرين بالقيمة الكاملة لأن إجمالي أصوله أقل من إجمالي خصومه، هذا الموقف في كثير من الأحيان يؤدي بالمؤسسة الى حالة الإفلاس، وفي الواقع لا يحدث الفشل المالي فجأة مثل الحادث؛ بل هو نتيجة سلسلة من التراكمات والمضاعفات والتعقيدات التي تبدأ بحالة معينة وتتقدم بدرجة معينة من نقص السيولة، وبعدها تتطور وفي حالة عدم إعطائها الاهتمام الكافي واللازم فان الوضعية المالية للمؤسسة تصبح من سيء الى أسوأ وتتجه نحو التدهور حتى تفشل (Al RAWI Khalid , 2008, pp. 115-128).
- ويشار إليه أيضا بالتصفية الفعلية للمؤسسة، ويعرفه البعض بأنه عدم الاستطاعة على تسديد الالتزامات قصيرة الامد بتاريخ الاستحقاق أو في فترات محاسبية لاحقة,1966 .Beaver. W H) .pp. 71-111)
- بينما يعرّفه البعض بأنه توقف عن سداد مدفوعات الفائدة على القروض أو السندات، يعرفه آخرون بأنه عدم قدرة المؤسسة على دفع توزيعات الأسهم الممتازة، كما يُعتبر الفشل المالي أيضاً عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند حلول موعد استحقاقها (عطية محمد مطر وأحمد نواف عبيدات، 2007، ص 443).
- وعليه نرى بان الفشل المالي يرتبط بأسباب وعوامل مختلفة، واهمها قلة كفاءة الإدارة المالية في المؤسسة، وسوء تسيير الموارد المالية، وضعف توجيه الاستخدامات، وتغليب عوامل خارجية عن المصلحة الذاتية للمؤسسة، وعدم الاكتراث بالإشارات المالية التي قد يستشف بها المستقبل المالي الحقيقي.

2-2: نبذة عن البنك الوطني الجزائري(BNA)

يُعد البنك الوطني الجزائري (BNA) أول بنك تجاري وطني ورائدًا في القطاع المالي بالجزائر، برأسمال يقدر بـ 150 مليار دينار ومقره بالعاصمة. يلعب دورًا أساسياً في دعم الاقتصاد من خلال خدمات مصرفية وتمويلية متنوعة، إضافةً إلى منتجات التأمين. يمتلك محفظة تضم 31 شركة، منها 6 دولية، وشبكة واسعة من الفروع بأكثر من 5000 موظف، ما يعكس قوته واستراتيجيته في التوسع والاستقرار. كما

يساهم بفعالية في تمويل المشاريع الكبرى ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يعزز استدامته وقدرته على التكيف مع تحولات السوق.

2-3 -أهمية التنبؤ بالفشل المالي في البنك:

يُعد التنبؤ بالفشل المالي أداة حيوية تُمكّن مختلف الأطراف من اتخاذ قرارات مبكرة تحد من المخاطر وتجنب الإفلاس أو التصفية، فالإدارة تستفيد منه للتعرف على مظاهر الفشل ومعالجتها، والمقرضون والبنوك يطمئنون من خلاله إلى استرداد أموالهم، بينما يساعد المستثمرين على اختيار البدائل الأقل خطورة كما يوجه مدققي الحسابات في تقييم استمرارية البنك، ويدعم الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي لحماية الاقتصاد، إضافة إلى أهميته للموظفين الذين يعنيهم استقرار البنك ويعزز لديهم الأمان والرضا الوظيفي.

2-4- تطبيق نماذج للتنبؤ بالفشل المالي على البنك الوطني الجزائري BNA

2-4-1: تطبيق نموذج Altman: يرجع هذا النموذج الى ما وضعه Altman Edward الذي ابتكر نموذج Z-Score للتنبؤ بالفشل المالي في جامعة نيويورك سنة 1968 ، وهو تحليل تمييزي خطي يعتمد على خمس نسب مالية تعكس السيولة، الربحية، الرافعة المالية، القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، والنشاط. اعتمد النموذج على عينة من 66 شركة صناعية نصفها فاشلة والنصف الآخر غير فاشلة، مع استبعاد الشركات التي تقل موجوداتها عن مليون دولار. وفي عام 1968 تم تعديل النموذج بمساعدة Hartzell وPeck، ثم طُوّر لاحقًا عام 1995 إلى نموذج ZETA المخصص للشركات غير الصناعية. وأخيرًا، في عام 1996 صاغ ألتمن النموذج الرياضي الحديث للتنبؤ بالفشل المالي.

$$Z = 6.56X_1 + 3.26\ X_2 + 1.05\ X_3 + 6.72\ X_4$$

حيث من اساسيات النموذج:

- عندما تكون النتيجة Z أكبر من 2.9 فالنموذج يتوقع ألا تتعرض المؤسسة للإفلاس وهي في وضعية امنة.

- عندما تكون النتيجة Z تتراوح ما بين (1.8 و2.9) وهي ما تعرف بالمنطقة الرمادية فإن ليس بمقدور النموذج الحكم بدقة على احتمالية ان تقع او لا تقع المؤسسة في الافلاس.
- عندما النتيجة Z اقل من 1.8 فالمؤسسة تقع في منطقة خطر الإفلاس.
- **(جدول 1): تطبيق متغيرات نموذج ALTMAN96 للتنبؤ بالفشل المالي على البنك الوطني الجزائري BNA (الوحدة مليار دج)**

السنوات	المتغير	2021	2022	2023	ثابت ALTMAN
راس المال العامل		778	1092	1380	
مجموع الاصول		4 481	5 641	6106	
راس المال العامل / مجموع الأصول	X_1	0.17	0.19	0.22	6,56
الأرباح غير الموزعة		46	59	50	
مجموع الأصول		4 481	5 641	6106	
الأرباح غير الموزعة /مجموع الأصول	X_2	0.01	0.01	0.00	3,26
النتيجة الاجمالية قبل طرح الأعباء المالية		70	60	76	
مجموع الاصول		4 481	5 641	6106	
النتيجة الاجمالية قبل طرح الأعباء المالية /	X_3	0,02	0,01	0.01	6,72
القيمة السوقية للاسهم (اموال خاصة)		379	417	452	
القيمة الدفترية (الاسمية) للديون		4105	5224	5653	
القيمة الدفترية للاسهم / مجموع الديون	X_4	0.09	0,08	0.08	1,05
Z		**1.37**	**1.46**	**1.68**	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

تحليل متغيرات Altman96

المتغير X1: نسبة صافي رأس المال العامل (الدوار) الى مجموع الأصول، على الترتيب 17%، و19%، و22% وهي نسبة مقبولة فالموارد الدائمة للبنك مستخدمة في استخدامات ثابتة، وهي نسبة كافية على اعتبار انه كلما كانت الموارد الدائمة بالقيمة النسبية توجه لتغطية الاستخدامات الثابتة كان ذلك أفضل.

المتغير X2: المتغير يبين درجة اعتماد البنك على تمويل موجوداته باستخدام جزء من موارده الذاتية والمتمثلة في الأرباح غير الموزعة، وتعبر الأرباح غير الموزعة جزء أساسي من مقدرة البنك على تمويل نفسه بنفسه، تمثل حوالي 1 %فقط، وهي نسبة ضعيفة جدا، لان ضعف هذ النسبة قد يفرض على البنك اللجوء الى مصادر أخرى وقد تكون خارجية لتمويل الاستثمارات والعمليات طويلة الاجل.

المتغير X3: يبين مدى ربحية الموجودات المستخدمة في البنك ومقدرة البنك على الحصول على ربحية من توظيف واستثمار تلك الموجودات، هذا المؤشر يدل على كفاءة الإدارة التشغيلية للبنك في استغلال الموجودات التي بحوزته، وهي لا تمثل الا 2 %و1 %و1 %فقط على الترتيب وهي بذلك ضعيفة جدا.

المتغير X4: يبين مدى مقدرة البنك على الاستفادة من الديون كمصدر تمويل خارجي في زيادة قيمة البنك ومن ثم زيادة أرباحه، وبذلك الرفع المالي لا يمثل الا 7 %و8 % و8% على التوالي، فالاستفادة من الديون بصفتها مصدرا للوفر الضريبي ومن المصادر قليلة التكلفة مقارنة بباقي مصادر التمويل.

تحليل نتائج تطبيق نموذج Altman على البنك الوطني الجزائري BNA

نلاحظ من خلال الجدول (1) أن قيم Zخلال سنوات الدراسة كانت على الترتيب Z= 1.37 و Z=1.46 و Z=1.68 ولهذا فحسب نموذج ALTMAN فإن القيم للسنوات الثلاث هي اقل من 1.8 و هذا يعني انه بتطبيق نموذج ALTMAN على البنك فالوضعية المالية تضعه في منطقة خطر الإفلاس.

2-4-2: تطبيق متغيرات نموذج BEAVER 81

قدّم ويليام بيفر عام 1966 نموذجًا للتنبؤ بالفشل المالي استند إلى دراسة 79 شركة فاشلة و79 غير فاشلة، مع تعريف الفشل بعدم قدرة الشركة على سداد الالتزامات. استخدم في البداية 30 نسبة مالية ثم اختصرها إلى ست نسب أساسية، وحقق النموذج دقة تصل إلى 95% قبل خمس سنوات من وقوع الفشل، واعتمدت الصيغة الرياضية النهائية عام 1981 وما زالت مستخدمة حتى اليوم.

$$\mathbf{Z = 1.3X_1 + 2.4X_2 - 0.980X3 - 6.787}$$

حيث من اساسيات النموذج،

- عندما تكون النتيجة Z اكبر من الصفر فالنموذج يتوقع أن لا تتعرض المؤسسة للفشل المالي.

- عندما تكون النتيجة Z اقل من الصفر فالمؤسسة معرضة للفشل المالي.

(جدول 2): تطبيق متغيرات نموذج Beaver للتنبؤ بالفشل المالي على البنك الوطني الجزائري BNA (الوحدة مليار دج)

السنوات	المتغير	2021	2022	2023	ثابت Beaver
صافي التدفق النقدي		112	95	517	
مجموع الديون		4105	5225	5653	
صافي التدفق النقدي /مجموع	X_1	0.03	0.02	0.09	1,30
النتيجة الصافية		46	59	50	
مجموع الأصول		4 481	5 641	6106	
النتيجة الصافية / مجموع	X_2	0,01	0,01	0.01	2,4
مجموع الديون		4105	5224	5653	
مجموع الاصول		4 481	5 641	5106	
مجموع الديون / مجموع	X_3	0.92	0.93	0.93	0,98-
					-6,787
Z		**7.6-**	**7.6-**	**7.6-**	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

المتغير X1: وهو صافي التدفق النقدي الى مجموع الديون، أي مقدار ما تعطيه الديون من رفع مالي، لا تمثل الا 3 %و2 % و9 % على الترتيب، التدفق النقدي محوري واساسي في تمويل العمليات المستقبلية بالسيولة ومنها الاستثمارات، النسب ضعيفة جدا، ولا تمكن من تمويل البنك نفسه بنفسه، وسوف تقل الاستثمارات مستقبلا.

وهذا راجع إلى ارتفاع الاعباء، وانخفاض الإيرادات المتولدة.

المتغير X2: ما تعطيه الأصول المستخدمة من نتيجة صافية، النسبة 1 % و1 % 1 % على الترتيب ضعيفة جدا، ومردودية الأصول المستخدمة لا تكاد تذكر.

المتغير X3: يمثل نسبة الديون الى الاستخدامات الكلية، النسب 92% و93 % و93 %، مرتفعة جدا والبنك مشبع بالديون، ويعبر عن كسل الأصول وقلة الانتفاع بالاستخدامات المتوفرة.

تحليل نتائج تطبيق نموذج Beaver على البنك الوطني الجزائري.

أظهر نموذج Beaver أن البنك في وضع مالي حرج بسبب ضعف التدفقات النقدية، ما يزيد خطر الفشل، وقد يكون لتداعيات جائحة كورونا أثر سلبي في ذلك.

2-4-3: تطبيق نموذج SHERROD 87

ظهر نموذج Sherrod في 1987 واستخدم في تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية عند تقديم القروض البنكية، إلى جانب اتساع استخدامه في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية عامة غير البنكية، يعتمد النموذج على وضع 6 متغيرات في شكل نسب مالية أساسية ويمنح كل نسبة وزنا معينا، العلاقة الرياضية لقيمة Zحسب Sherrod فتكتب على النحو التالي:

$$Z = 17\,x_1+9x_2+3.5x_3+20x_4+1.2x_5+0.1x_6$$

وبناء على النتائج صنف Sherrodالمؤسسات الإقتصادية حسب درجة خطر اختمال التعرض لخطر الإفلاس الى 5 فئات:

الفئة الأولى: قيمة Zأكبر او تساوي 25، المؤسسة غير معرضة لمخاطر الافلاس

الفئة الثانية: قيمة Zأصغر من 25 وأكبر او تساوي 20، احتمال قليل ان تتعرض المؤسسة الافلاس

الفئة الثالثة: قيمة Zأصغر من 20 وأكبر او تساوي 5، في المؤسسة يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس

الفئة الرابعة: قيمة Zأصغر من5 وأكبر او تساوي -5، المؤسسة معرضة لمخاطر الاقلاس

الفئة الخامسة: قيمة Zأصغر من -5، المؤسسة بشكل كبير لمخاطر الافلاس

(جدول 3): تطبيق متغيرات نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي على البنك الوطني الجزائري (الوحدة مليار دج)

السنوات	المتغير	2021	2022	2023	ثابت Sherrod
صافي راس المال العامل		778	800	565	
مجموع الأصول (اجمالي الموجودات)		4481	4641	6106	
صافي راس المال العامل /مجموع الاصول	X_1	0.17	0.17	0.09	17,00

الموجودات السائلة (القيم الجاهزة)		477	1092	1380	
مجموع الاصول (اجمالي الموجودات		4481	4641	6106	
القيم الجاهزة / اجمالي الأصول	X_2	0.11	0.24	0.22	9,00
حقوق المساهمين (الأموال الخاصة)		379	417	452	
اجمالي الأصول (اجمالي الموجودات)		4481	4641	6106	
الأموال الخاصة / الأصول	X_3	0.08	0.09	0.07	3,50
النتيجة الاجمالية قبل طرح الأعباء المالية		70	60	76	
مجموع الأصول (اجمالي الموجودات)		4481	4641	6106	
النتيجة الاجمالية قبل طرح الأعباء المالية /	X_4	0.02	0.01	0.01	20,00
اجمالي الموجودات (اجمالي الأصول)		4481	4641	6106	
اجمالي المطلوبات (اجمالي الديون)		4105	5224	5653	
اجمالي الأصول / اجمالي الديون	X_5	1.09	0.89	1.08	1,20
حقوق المساهمين (الأموال الخاصة)		379	417	452	
الموجودات الثابتة (الأصول الثابتة)		167	447	433	
الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	X_6	2.3	0.9	1.0	0,1
Z		**6.05**	**6.78**	**5.52**	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

ومن تطبيق المتغيرات على تحليل الحسابات في البنك الوطني الجزائري نستشف ما يلي:

المتغير X1: هو نسبة صافي رأس المال العامل الى مجموع الأصول المستخدمة، سبق تحليله يمثل 17 % و17% و9 %على الترتيب، راس المال الدوار وهو الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تدوير عملية النشاط وهو في المؤسسات الصناعية كبير اما في المؤسسات الخدمية والمصرفية فقلته لا تؤثر.

المتغيرX2: يمثل نسبة الأصول النقدية (القيم السائلة) الى مجموع الأصول المستخدمة، يمثل 11% و24 % و22 %على الترتيب، وهو لا يعكس ما يقال عن البنوك الجزائرية إن السيولة فيها مرتفعة ومجمدة، تبقى هذه النسبة ضعيفة.

المتغير X_3:تشير نسبة حقوق المساهمين في البنوك العمومية الجزائرية إلى ضعف التمويل الذاتي (7–9%) نتيجة احتكار الدولة للملكية وعدم إدراجها في البورصة.

المتغير X4: يمثل نسبة النتيجة الاجمالية قبل الضريبة الى مجموع الأصول المستخدمة، فما يتحصل عليه البنك من نتيجة اجمالية، او ما يسمى بربحية الأصول، 2 % و1 % و1 %على الترتيب قليلة جدا، ولا تفتح اما البنك افقا للاستثمار.

المتغير X5: يمثل مجموع الأصول المستخدمة الى مجموع المطلوبات (الديون) نسمي هذه النسبة أيضا القدرة على الوفاء، بافتراض تمييع الأصول بتحويلها الى سيولة فهي فهي تمثل 109 %و89 % و108 % على الترتيب، فالنسبة مرتفعة جدا وهو يبين عدم الاستخدام والاستفادة من الرفع المالي لما تقدمه الديون من وفر ضريبي.

المتغير :X6 يمثل نسبة حقوق المساهمين (أموال الشركاء او ملكية الدولة) إلى الأصول الثابتة، النسبة 230 % و9 % و100 % النسبة مرتفعة جدا وهي تخص الأجل الطويل ومن المفروض ان تكون هذه النسبة شبه ثابتة وليست متذبذة، تسمى أيضا نسبة التمويل الخاص وهي على العموم مرتفعة، وإن كانت تغطية الأصول الثابتة ضمانا للبنك الا ان البنك، الا إن الديون الطويلة تعطي وفرا ضريبيا وإتفاع الديون القصيرة لم تعط الرفع المالي اللازم.

تحليل نتائج تطبيق نموذج Sherrodعلى البنك الوطني الجزائري

قيمة Z في السنوات الثلاث حسب النموذج المذكور هي على التوالي 6.05 و6.78 و5.52، وهي تتراوح بين 5 و20 وبها يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس، لكنها كلها تقترب من القيمة 5 وهي القيمة الدنيا الفاصلة عن مجال خطر التعرض للافلاس.

2–4–4: تطبيق متغيرات نموذج Springate 78:

ظهر نموذج Springate للتنبؤ بالفشل المالي في 1978، يضع النموذج أربع متغيرات في شكل نسب مالية أساسية بها يمكن أن نستشف الفشل المالي من عدمه مستقبلا في كل مؤسسة إقتصادية، بالاستعانة بالصيغة الرياضية التالية:

$$Z=1.03X_1 + 3.07X_2 + 0.66X_3 + 0.4X_4$$

ومعايير التقييم لهذا النموذج هي– :

– إذا كانت قيمة أصغر من 0.862 فالمؤسسة معرضة لخطر الافلاس.

- إذا كانت قيمة Z بين 0.862 و 1.062 فانه يجب على إدارة المؤسسة ان تحسب تسيير موجودات المؤسسة حتى تتفادى خطر الإفلاس.

– إذا كانت قيمة Z أكبر من 1.062 فالحالة المالية للمؤسسة سليمة ولا تواجه صعوبات مالية.

(جدول 4): تطبيق متغيرات نموذج SPRINGATE للتنبؤ بالفشل المالي على البنك الوطني الجزائري (الوحدة مليار دج)

السنوات	المتغير	2021	2022	2023	ثابت
صافي راس المال العامل		778	800	565	
مجموع الأصول (اجمالي الموجودات)		4481	4641	6106	
صافي راس المال العامل /مجموع الاصول	X_1	0.17	0.17	0.09	1,03
النتيجة الاجمالية قبل طرح الأعباء المالية		70	60	76	
مجموع الاصول (اجمالي الموجودات		4481	4641	6106	
النتيجة الاجمالية قبل طرح الأعباء المالية	X_2	0,02	0.01	0.1	3,07
النتيجة الاجمالية قبل خصم الضريبة		58	57	76	
الموجودات المتداولة		4314	5194	5673	
النيجة الاجمالية قبل طرح الضريبة /	X_3	0,01	0,01	0.1	0,66
رقم الاعمال (المبيعات)		94	84	105	
اجمالي الموجودات (الأصول)		4481	4641	6106	
رقم الاعمال / الموجودات	X_4	0,02	0.02	0.01	0,40
Z		**0.24**	**0.23**	**0.15**	

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

وبتطبيق متغيرات Springateعلى بنك BNAتظهر لنا المتغيرات على النحو التالي:

المتغير X1: يمثل نسبة راس المال العامل الى اجمالي الموجودات (الأصول)، تم تحليله سابقا.

المتغير X2: يمثل نسبة النتيجة الاجمالية قبل طرح الأعباء المالية والضريبة الى الأرباح الى اجمالي الموجودات (الأصول)، تم شرحه سابقا.

المتغيرX3: النتيجة الاجمالية (قبل خصم الضريبة على الأرباح) الى الموجودات المتداولة (الأصول الجارية)، تمثل 10 %و10% وهي نسب ضعيفة.

المتغيرX4: المبيعات (رقم الاعمال) إلى اجمالي الموجودات (الأصول)، تمثل 10 %و17 %، وهي أيضا نسب ضعيفة

تحليل نتائج البنك الوطني الجزائري حسب نموذج Springate

قيمة Zفي السنوات الثلاث المدروسة، 0.24 و0.23 و0.15 على الترتيب، وكلها اقل من الحد الفاصل 0.862، وعليه فحسب نموذج Springate فان الوضعية المالية تنذر بالفشل المالي والبنك معرض لخطر الإفلاس.

3- الاختلالات المالية في البنك الوطني الجزائري BNA:

لقد كان من نتائج تقييم البنك الوطني الجزائر باستخدام نماذج للتنبؤ بالفشل المالي ان ظهرت مجموعة الاختلالات المالية يعود السبب فيها الى عوامل موضوعية نذكر منها:

3-1: استمرار التطهير المالي في البنوك العمومية الجزائرية من دون جدوى مالية:

اعتمدت الجزائر منذ 1991 آلية التطهير المالي عبر إنشاء صندوق خاص لمعالجة أزمات المؤسسات العمومية والبنوك، من خلال إعادة هيكلة الديون بتحويلها من قصيرة إلى طويلة الأجل، وشراء ديون السحب على المكشوف، وتعويض خسائر الصرف. وقدرت الديون المعالجة بحوالي 250 مليار دج، ما يعكس عمق الأزمة آنذاك. وهدفت هذه الإجراءات إلى استعادة التوازن المالي للمؤسسات، تعزيز رأسمالها الإنتاجي، وتمكينها من الاعتماد على تمويل ذاتي وسيولة كافية لمواجهة التزاماتها، في إطار بناء اقتصاد قائم على المنافسة والنجاعة.

(جدول 5): المبالغ والمدفوعة من الخزينة العمومية لتأهيل المؤسسات العمومية في الفترة 1991– 1999 (الوحدة: مليار دج)

	الغاء الديون اتجاه الخزينة وبنك	شراء الديون البنكية	الدعم المالي بالسيولة
إعادة الهيكلة المالية	26.1	–	–
الانتقال الى الاستقلالية	16.7	–	7.4
التطهير المالي 91-94	49.5	88	35.9
التطهير المالي 95-98	84.4	454	78.5
المجموع	**176.7**	**542**	**121.8**

المصدر: ياسين العايب ،2012، ص 76

أظهرت برامج التطهير المالي للمؤسسات العمومية محدودية في فعاليتها، إذ تبيّن أن معظم ديونها تجاه البنوك كانت ديونًا غير نشطة وقليلة العائد، حيث مثّلت حوالي 65% من أصول البنوك عام 1990. وتفاقم الوضع نتيجة العجوزات المتكررة الناجمة عن الاعتماد المفرط على السحب على المكشوف وخسائر تقلبات أسعار الصرف، ما جعل هذه البرامج عبئًا ماليًا ثقيلاً على الخزينة العمومية دون أن تحقق هدفها في استعادة النجاعة والتوازن الاقتصادي.

1991-2001 ما يقارب 4.3 % من الناتج المحلي الخام .(Assala.K,2006 , P6-7)

3-2 –ضعف الاداء في البنوك العمومية الجزائرية

هناك أسباب موضوعية كانت و لا تزال واقفة حائلا امام نجاح التسيير في البنوك العمومية من دون استثناء نذكر منها:

- قلة الكفاءة البشرية في التسيير، وندرة الموارد البشرية الكفئ المتخصصة، التي تكون مؤهلة لاستخدام أحدث التكنولوجيات وحسن الاستفادة مما توصلت اليه أحدث نظم المعلومات.
- ثقل عبء القروض والديون المتعثرة وضعف الوساطة، سواء في المعاملات مع القطاع الخاص أو العمومي، وخاصة المؤسسات التي خرجت من النشاط الاقتصادي.

- قلة الوزن المالي للبنوك العمومية، ففي بنوك عالمية ما يمتلكه البنك الواحد من أصول يفوق الناتج المحلي لمجموعة دول، ضف الى ذلك جمود استخدام القليل من رأس المال المستخدم في التوظيف أو في الاستثمار.
- تتمثل إحدى أبرز الإشكاليات في صعوبة تخلي الدولة عن احتكارها للبنوك العمومية لصالح القطاع الخاص، حيث أدى هذا الاحتكار إلى غياب التنافسية داخل السوق المصرفية، مما انعكس سلبًا على جودة الخدمات المقدمة. فهذه البنوك لم تتمكن من مجاراة التطور الحاصل في البنوك العالمية، كما عجزت عن الاستجابة بمرونة وفعالية لاحتياجات الزبائن وتطلعاتهم المتجددة.
- ضعف أداء القطاع العمومي بصفة عامة سواء في البنوك او في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، وتفشي ظواهر مازالت تثقل كاهل التسيير كالبيروقراطية الإدارية، والتدخل الحكومي المستمر في النشاط الاقتصادي للبنوك، الوصاية على التعاملات المالية.
- عدم الاطمئنان على حرية المعاملات المالية والخدمية والقيود على حركة الأموال.
- عدم وضوح الرؤيا لدى الحكومات المتعاقبة على تسيير القطاع، وما زالت الدولة لم تنتهج سياسة نقدية واضحة المعالم تبقى خطا واضحا ومنارا لكن من يأتي على راس السياسة النقدية.
- الأوامر بعمليات الخوصصة لم تكن مدروسة بالتاني اللازم، ولم تأخذ المدى الزمني الكافي، الجدول الزمني الممنوح، ولا تستوفي الدراسة الوافية لكل الجوانب المؤثرة والمتأثرة من قطاعات إقتصادية واجتماعية وثقافية، وتفتقد للمعالم والرؤى الواضحة ولم تستفد من الدراسات والخبرات والنصائح المالية التي تقدمها مكاتب الخبرة الدولية، ضف الى ذلك غياب البيانات والاحصائيات التي من المفروض تكون مرشدا ودليلا.
- التطورات التكنولوجية المتلاحقة أصبحت حائلا امام دخول البنوك الجزائرية قليلة التجربة والخبرة.
- عدم الاستقرار السياسي السائد والتي الجزائر عينة من الدول النامية التي لم تستقر فيها على نهج سياسي، القفز من النظام الاشتراكي إلى النظام الحر يتطلب آليات وميكانيزمات يجب على البنوك أن تعيها وتعيش تتغيراتها وتقلباتها بمرونة كافية.

3-3: تجارب صعبة ومتثاقلة في خوصصة البنكين العموميين: القرض الشعبي الجزائري CPA وبنك التنمية المحلية BDL:

جاءت محاولة خوصصة البنوك العمومية الجزائرية استجابة لتوصيات صندوق النقد الدولي عقب إعادة هيكلة الديون سنة 1994، حيث دعا إلى تحرير القطاع البنكي ومواكبته للتطورات العالمية. وبناءً على ذلك، قررت السلطات الشروع في خوصصة ثلاثة بنوك عمومية من أصل ستة، وهي: القرض الشعبي الوطني، البنك الوطني الجزائري، وبنك التنمية المحلية. وكانت البداية سنة 1995 مع بنك التنمية المحلية (BDL) الذي خضع لإعادة هيكلة شاملة بدعم من البنك الدولي، نظرًا لخصوصيته مقارنة بباقي البنوك العمومية واستعداده الأكبر لعملية التحول ومنها:

- أنه استفاد وقتها من عملية تطهير حكومية وتخلص من اغلب القروض غير مضمونة الدفع.
- اتسامه بالصفة الإقليمية مما يمكن تجزئته إلى بنوك إقليمية صغيرة تتم خصخصتها فيما بعد.

غير ان العملية المسطرة لم تتم واكتنفها غموض وشحت المعلومات المتسربة عنها وكانت التجربة فاشلة.

تُعد تجربة خوصصة القرض الشعبي الجزائري (CPA) أبرز محاولة في أوائل الألفية، حيث اعتُبر الأكثر جاهزية وفتح مفاوضات مع ''سوسيتي جنيرال'' وبنوك دولية لبيع 50% من رأسماله، غير أن القروض المتعثرة والشروط الصارمة للسلطات الجزائرية وتأخر الإجراءات أدت إلى فشل المشروع رغم اهتمام ستة بنوك كبرى. وفي 2004 طُرحت فكرة بيع ثلاثة بنوك بالتراضي، لكن وزارة المالية أوقفت خوصصة بنك التنمية المحلية (BDL) وأبقت على BADR وCNEP وBEA كأدوات استراتيجية للدولة. وقد كلفت هذه المحاولات الخزينة أعباءً مالية ضخمة، شملت تطهير محافظ الديون بـ 35.4 مليار دج عبر إصدار سندات وتحويلها، إلى جانب تخصيص أكثر من 1100 مليار دج بين 2001 و2002 لشراء ديون البنوك ودعم عملية التأهيل. (Banque d'Algerie ,2002, P52).

4- انتعاش في هيكل راس مال ببنك القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية فور الادراج في البورصة

أدت صدمات أسعار النفط وجائحة كورونا إلى دفع الجزائر نحو فتح رأس مال البنوك العمومية للاكتتاب العام، حيث كانت البداية مع القرض الشعبي الجزائري سنة 2024 ثم بنك التنمية المحلية سنة 2025،

في خطوة لتعزيز استقلالية القرار المالي. ورغم أن وضعيتهما لم تختلف كثيرًا عن البنك الوطني الجزائري من حيث آثار التسيير الحكومي، إلا أن إدراجهما في البورصة مثّل تجاوزًا لأهم عقبة في مسار الخوصصة. وقد دعمت هذه الخطوة بإنشاء وكالة فيدرالية للأعمال الصغيرة، وإعادة هيكلة النظام المالي والمصرفي، إلى جانب إصدار قانون جديد للعملة والائتمان بما يعزز الشفافية والثقة في السوق.

جدول 6: نسبة النمو في الأصول والنتيجة الصافية في بنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الوطني وبنك التنمية المحلية

الوحدة: مليار دج)

البنك	السنوات /القيم	2021	2022	النسبة	2023	النسبة
الوطني	الاصول	4481	4641	%103	6106	%131
الجزائري	النتيجة الصافية	46	59	%128	50	%84
القرض	السنوات /القيم	2021	2022	النسبة	2023	النسبة
الشعبي	الاصول	3 115	3 366	%108	3 331	% 98
الجزائري	النتيجة الصافية	30.44	37.5	% 121	38.01	% 101
بنك	السنوات/ القيم	2022	2023	نسبة النمو%	2024	النسبة
التنمية	الأصول	1 513	1 603	%122	1 703	%106
المحلية	النتيجة الصافية	5.88	17.55	% 298	22.92	%130

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على التقارير السنوية للبنوك CPA,BDL،BNA

أبرزت عملية إدراج القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية في البورصة نتائج سريعة، تمثلت في رفع رأسمالهما بشكل كبير، حيث ارتفع رأسمال CPA من 71 إلى 500 مليار دج مطلع 2024، ورأسمال BDL من 103.2 إلى 147.4 مليار دج مطلع 2025، مما عزز هيكل التمويل ودعم السوق المالية بزيادة نشاطها إلى جانب الشركات المدرجة سابقًا

5- حتمية إحياء وتدعيم تجربة خوصصة البنك الوطني الجزائري BNA

تُعد خوصصة البنوك عملية معقدة تتطلب انتقالًا من نظام تسيير عمومي إلى نظام جديد قائم على ضوابط تقنية وقانونية واضحة تحدد الجهات المخولة ومسؤولياتها وقد تكون الخوصصة جزئية، بتنازل الدولة عن جزء من رأس المال وإشراك القطاع الخاص مع الاحتفاظ برقابة محدودة، أو كلية بتحويل البنك

كليًا إلى مؤسسة خاصة محلية أو أجنبية وتتمثل أساسًا في طرح كل أو جزء من رأس المال للتداول في البورصة بهدف توسيع قاعدة الملكية وخلق بيئة تنافسية تعزز الكفاءة المالية وتتم العملية تدريجيًا، حيث تحتفظ الدولة بداية بنسبة مرتفعة قبل أن تزيد حصة القطاع الخاص وفق طاقة السوق، مع مراعاة أن الخوصصة لا تشمل فقط توزيع الأصول بل أيضًا الالتزامات، بما يحقق أهداف تحديث البنك الوطني الجزائري وتعزيز استقلاليته فيما يلي:

1-تطوير عمل الإدارة وتحسين الخدمات والنشاط المصرفي، وان تقديم الاستقلالية للنشاط الإداري في البنك، يرفع من مستوى الجاهزية والمنافسة والابتكار بالطرق الحديثة والاستعانة باخر ما تتوصل اليه التكنولوجيا، وهناك نماذج عدة ناجحة في تسيير بنوك الاستثمار والأعمال ومنها ما هو فروع تتبع بنوك أجنبية.

2-زيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين أداء البنوك، فالتمويل للمشاريع يكون حسب درجة تحقيقها لمعياري المردودية والربحية، وتكون العملية تستند الى المعايير الاقتصادية الرشيدة، وتكون وسيلة لابتداع وابتكار خدمات مصرفية بأقل تكلفة وارفع جودة.

3-ترشيد إفاق المال العام وتحسين أداء السياسة النقدية، فاذا تخلت الدولة عن عبء تسيير البنوك ووجهت الجهد الى قطاعات عمومية أخرى تكون قد حسن وارشدت الانفاق العام ويبقى للبنك المركزي استخدام السياسة النقدية غير المباشرة منها الاحتياطي القانوني والسوق المفتوحة وعملية إعادة الخصم بكفاءة أحسن.

4-سوق الأوراق المالية وهي السوق التي تكاد تكون مهملة في الدول النامية ومنها الجزائر حيث مدخرا ت الافراد والمؤسسات خاملة وغير منتجة، وان خوصصة البنوك عامة هو بداية تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال طرح أسهمها للجمهور للاكتتاب العام وهو توسيع لقاعدة الملكية للخواص في البنك وهو بداية انفتاح البنك على المحيط الخارجي بما ينجر عنه من حسن الإدارة.

5- الاستفادة من الاستثمار الأجنبي بإدخال مساهمات الأجانب، وما ينجر عنه من دخول للعملة الصعبة، بالإضافة الى الخبرات التسييرية الأجنبية ونقل للتكنولوجيا وتفتح على الاقتصاد العالمي.

6- حوكمة البنك تسترشد بالتزامات الأداء والشفافية، وتعزيز الإطار الاحترازي الكلي لمواجهة المخاطر.

7- زيادة العائد على التوظيفات والاستثمارات، وتقليل الفارق بين السعر الرسمي والموازي للعملات الأجنبية.

8- على المستوى الكلي، إصلاحات هيكلية شاملة على المؤسسات العمومية، وتقليل اعتماد هذه المؤسسات على تمويل الدولة، وتحويل البنك الى بنك محرك للتنمية ومدعما للنشاط الاقتصادي.

خاتمة:

استخلصنا عدة نتائج من دراستنا لتحليل الوضعية المالية للبنك باستخدام نماذج للتنبؤ بالفشل المالي وحتمية التسريع في إجراءات الخوصصة للبنك الوطني الجزائري وهي تتناسق في مجملها على **الفرضيات** التي انطلقنا نذكر ها في شكل عناصر مرتبة:

- استطعنا باستعانتنا بنماذج للتنبؤ بالفشل المالي الكشف المبكر عن المشكلات المالية التي يعاني منها البنك الوطني الجزائري والتي قد تؤدي بانهياره إذا رفعت التغطية والحماية الحكومية.
- النماذج المستخدمة بينت مواضع الخلل فوجب تعزيز الرقابة المالية وتحسين الإدارة للمخاطر داخل البنك.
- ساهمت نماذج التنبؤ في التبصير لتقليل الخسائر المالية المحتملة من خلال اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة.
- تتيح نماذج التنبؤ للبنك تحليل البيانات المالية والتشغيلية بشكل دقيق لاتخاذ قرارات مستنيرة.
- يظل الاعتماد الكبير على التمويل بالديون عاملاً يجب مراقبته لضمان استدامة الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري.
- يشير تدني الأرباح السنوية في الفترة المدروسة إلى الحاجة لتحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز مصادر الإيرادات وتنويع التوظيفات.
- أظهرت النتائج أن الوطني يتمتع بمركز مالي مستقر حاليا كونه في إطار التسيير العمومي، فالمخاطر المالية حاليا يمكن تغطيتها، ولكن الاختلالات المسجلة تبين ان المصير المستقبلي يسير الى فشل مالي حتمي.

ومنها نقدم **التوصيات** التالية:

- على البنك العمل على زيادة الكفاءة التشغيلية لرأس المال العامل لتعزيز استخدام الموارد المالية.
- رغم أن نسبة الديون المرتفعة لا تشكل خطرًا حاليًا في ظل تحمل الدولة لأعباء البنوك الحكومية، واتباع الية التطهير المالي كلما كانت البنوك في ضيق مالي، إلا أن عدم استخدامها في الرفع المالي سيرفع أعباء مديونية البنك في الاجل الطويل.
- يمكن للبنك تحسين الأرباح التشغيلية من خلال زيادة الاستثمارات في المنتجات المالية ذات العائد المرتفع، خاصة مع الاقبال المكثف للمواطنين على الايداعات المالية في الشبابيك الإسلامية.
- ينصح بتحديث حسابات Z-Score سنويًا لمراقبة أي تغييرات تؤثر على الاستقرار المالي للبنك.
- يجب ان يسرع البنك الإجراءات القانونية الكفيلة بدخول البنك الى بورصةُ القيم المنقولة للاستفادة من رفع راس المال الخاص كمراجعة لاستراتيجيات التمويل بالأموال الخاصة وتعزيز الهيكل الرأسمالي لتقليل المخاطر المحتملة وزيادة الاستقرار المالي على المدى الطويل.
- أثبتت نتائج الدراسة أن النماذج المستعملة (Altman، Beaver، Sherrod، Springate) قادرة فعليًا على كشف بعض المؤشرات السلبية مبكرًا، مما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- بين التحليل أن تجربة الخوصصة في الجزائر، وخاصة في البنك الوطني الجزائري، لم تكن جدية بما يكفي لتحقيق انتقال فعلي نحو القطاع الخاص، مما يدعم الفرضية الثانية.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- النشاشيبي. ك وآخرون، (1998)، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الجزائر
- بن عمر خالد، (2019) تكامل التحليل المالي والتحليل التنقيطي لتطوير إجراءات الكشف المبكر للفشل المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية.

- زهير احمد علي احمد، عبد الجليل سعيد، (2020) دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الحد من التعثر في المصارف الإسلامية اليمنية، مجلة بيت المشورة، العدد 15.
- شريف غياط وعبد المالك مهري، (2015) تحليل أسباب وأبعاد فشل الأداء المالي للمشروعات الاستثمارية والتنبؤ به باستخدام نماذج التحليل والتنبؤ دراسة تطبيقية لبعض المشاريع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالجزائر، مجلة رؤى اقتصادية.
- عطية محمد مطر وأحمد نواف عبيدات(2007) ، دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية إلى نسب الاستحقاق وذلك بالتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 4.
- فرج سليم الجندي، ورنيم على الضراط، استخدام نموذجي شيرود والتمان في التنبؤ بالفشل المالي بالمصارف التجارية الليبية. دراسة حالة مصرف الصحاري للفترة (2012-2022)، مجلة شمال افريقيا للنشر العلمي، المجلد 3 العدد 2،
- ناصر المهدي، ايت عكاش سمير (2015)، خوصصة البنوك في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12 مجلد 01
- ياسين العايب، تقييم سياسة تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد /02 2012

مراجع بلغة اجنبية:

- Al rawi Khalid. (2008). "The use of Altman equation for bankruptcy prediction in an industrial firm (case study). International Business Economics Research Journal.
- Assala. K, (2006) ; PME en Algérie : de la création à la mondialisation, 8 éme congres International francophone en entrepreneuriat et pme, sur : L'internationalisation des PME et Ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales 25, 26, 27 octobre 2006, Haute école de gestion (HEG) Fribourg, Suisse.
- BEAVER William H. (1966). "Financial Ratios as Predictors of Failure. Journal of Accounting Research.

- Belghersa Abdelatif (2007), Questionnements sur la privatisation Des banques publiques En Algérie ; revue des sciences humaines, université Mohamed Khi der - Biskra ; N11 ; Mai 2007.
- Djérid. M, assainissement redressement des entreprises publiques, in l'entreprise et la banque,
Ouvrage collectif.

قرارات ومراسيم ومواقع رسمية:

- المادة رقم 1 من المرسوم التنفيذي رقم 91- 75 الصادر في 16 مارس ،1991 يحدد كيفيات سير حسابات التخصيص الخاص رقم 302 الذي عنوانه صندوق تطهير المؤسسات العمومية المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 91- 75.
- المادة رقم 2 من المرسوم التنفيذي 91-74 الصادر في 16 مارس 1991 المحدد لشروط شراء الخزينة العمومية لديون المؤسسات العمومية المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية (طبقا لأحكام المادة 150 من القانون رقم 89- 26 الصادر في 31- 12- 1989) Banque d'algerie, Rapport 2001, Evolution économique et monétaire en Algerie, Juillet 2002,

مواقع رسمية لمؤسسات مالية:

- البنك الوطني الجزائري التقارير المالية السنوية 2021، 2022 ،2023 -; www/Bna.dz تاريخ الاطلاع: أفريل 2025
- بنك التنمية المحلية، التقارير المالية السنوية 2021، 2022، 2023، 2024 https://www.bdl.dz/ تاريخ الاطلاع: أفريل 2025
- القرض الشعبي الجزائري، التقارير المالية السنوية، 2021، 2022، 2023 تاريخ الاطلاع: أفريل 2025 https://www.cpa.dz/
- بورصة الجزائر للقيم المنقولة 2025 تاريخ الاطلاع: جوان 2025 https://www.sgbv.dz/

الدعم الحكومي في الجزائر وأثره على أداء المؤسسة الاقتصادية

Government support in Algeria and its impact on the performance of business organization

د. أحمد بلالي ، جامعة تامنغست (الجزائر)، ahbellali@univ-tam.dz

تاريخ الاستلام: 2025/07/29 تاريخ القبول: 2025/09/20 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على الدعم الحكومي المعتمد في الجزائر، وعلى أهدافه وأشكاله وآلياته المختلفة، خاصة منها تلك الموجهة لدعم الأفراد والأعوان الاقتصاديين، والوقوف على حجمه وأعبائه، وعلى آثاره وتداعياته على أداء المؤسسة الاقتصادية.

وقد تم التوصل أن هذا الدعم، وإن تحققت من خلاله بعض الأهداف، إلا أنه تسجل عليه العديد من المآخذ التي تقف حاجزا أمام الأداء الفعال للمؤسسة الاقتصادية. لذا كان لابد من مراجعته وإصلاحه بما يحقق الأهداف المسطرة، خاصة على مستوى أداء هذه المؤسسة.

كلمات مفتاحية: دعم حكومي، مؤسسة اقتصادية، أداء مؤسسة اقتصادية.

تصنيفات JEL : H250،M100 .

Abstract:

This article examines the topic of government support in Algeria, its objectives, various forms and mechanisms, its economic burdens, and its repercussions on the performance of business organization.

The results indicate that some objectives have been achieved, but they also highlight several shortcomings that hinder the efficient performance of this organization, emphasizing the need for review and reform.

Keywords: Government support; Business organization; Performance of business organization

Jel Classification Codes : M100, H250.

1. مقدمة :

تنتهج الحكومات سياسة الدعم الحكومي تحقيقا لأغراض اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة، حيث تسعى إلى ضمان مستوى معيشة مقبول لمختلف أفراد المجتمع، وتتطلع إلى بناء نسيج صناعي واقتصاد قومي متماسك ومزدهر خاصة من خلال دعم وحماية المؤسسات الاقتصادية التابعة لها بما في ذلك الناشئة والصغيرة والمتوسطة. وبالرغم من مشروعية وأهمية هذه الأهداف، إلا أن ثمة جملة من التحديات والرهانات التي تواجه هذه السياسات، خاصة على مستوى البلدان النامية وتلك التي تعتمد إلى حد كبير على عائدات المحروقات ومنها الجزائر، وتتعقد تلكم التحديات تبعا لطبيعة هذا الدعم وأشكاله المختلفة، فإلى جانب تحدي الاستدامة في ظل شح الموارد خاصة بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014، يطرح على كثير من هذه البلدان تحدي جدوى هذا الدعم بشقيه الاجتماعي والاقتصادي، ومدى استفادة مستحقيه الحقيقيين منه، ومدى نجاعته بالنسبة للنهوض بالاقتصاد وبالمؤسسات الاقتصادية.

ومن هنا، وفي ظل التحول نحو اقتصاد السوق وآلياته، اشتراطات المؤسسات والهيئات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فإن الجزائر تجد نفسها مطالبة بإعادة النظر في سياسة هذا الدعم بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرجوة، ويأخذ في الحسبان تلك التحديات المطروحة والتداعيات المتوقعة وتعزيز أداء مؤسساتها الاقتصادية تحسبا لاستحقاقات قادمة.

إن إشكالية هذه الورقة تسعى لمناقشة مدى نجاعة سياسة الدعم الحكومي المعتمد بالجزائر، وانعكاساتها على أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

وقد انطلقت هذه الدراسة من فرضية أن خزينة الدولة تتحمل نفقات كبرى ومتزايدة، وأن الجهود المبذولة لا تعكسها النتائج المتحققة على مستوى تعزيز أداء المؤسسة الاقتصادية، كما أن كثيرا من ممارسات الدعم جاءت بنتائج سلبية على أداء هذه المؤسسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من جهة في تقييمها لواقع وحجم الدعم الحكومي في الجزائر من جانبيه الاقتصادي والاجتماعي، والكشف عن مدى جدواه، وعن مختلف التحديات والإشكالات المرتبطة به سواء على الاقتصاد الجزائري بشكل عام، أم على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على وجه الخصوص؛ ومن ثمة فهي تؤكد على ضرورة تبني مقاربة بديلة لدعم المؤسسات الاقتصادية تستند إلى رؤية استراتيجية شمولية لسياسة الدعم تأخذ في الاعتبار الظروف الدولية، يتم من خلالها التعامل مع مختلف تلك التحديات والإشكالات تحقيقا لأداء كفؤ وفعال لهذه المؤسسات.

أهداف الدراسة:

إن هذه المداخلة تستهدف تحقيق جملة من الأهداف، والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

- الكشف عن ماهية الدعم الحكومي وأهدافه ومختلف أشكاله المعتمدة في الجزائر؛
- الوقوف على واقع الدعم الحكومي بالجزائر خاصة من حيث حجمه وأعباؤه على ميزانية الدولة واقتصادها؛
- الوقوف على مختلف آثار وتداعيات الدعم الحكومي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- العمل على تبني مقاربة بديلة فاعلة للدعم الحكومي للتعزيز أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

منهج وهيكل الدراسة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته للموضوع. وللإجابة على إشكالية البحث المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:

- ماهية الدعم الحكومي (مفهومه، وأنواعه، وأهدافه، وأشكاله)؛
- آليات الدعم الحكومي للمؤسسات الاقتصادية
- تداعيات الدعم الحكومي على المؤسسة الاقتصادية.

2. ماهية الدعم الحكومي (مفهومه، وأنواعه، وأهدافه، وأشكاله)

إن بروز ما يعرف بسياسة الدعم الحكومي لا يعتبر وليدا للظروف الراهنة، ولا شأنا يختص بالبلدان التي تنتهج التوجه الاشتراكي، حيث تشير الدراسات إلى ظهور هذه السياسات منذ مطلع القرن التاسع عشر الميلادي الذي أخذت فيه شكل تقديم إعانات للقطاع الفلاحي، لتتوسع على نطاق واسع في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بهدف حماية الإنتاج المحلي خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، ويستمر تطبيقها بطرق مختلفة عبر العالم لحد الآن. فقد أظهرت هذه الدراسات على سبيل المثال حصول المزارعين في الولايات المتحدة على إعانات بقيمة 16 مليار دولار أمريكي سنة 2014، وأن دول الاتحاد الأروبي قدمت 45 مليار دولارا في شكل إعانات زراعية مباشرة (عمارة، 2019، ص61).وهكذا فإن سياسة الدعم الحكومي تتعدى حتى إلى الدول الرأسمالية التي انتهج كثير منها هذا النهج بعد الحرب العالمية الثانية كما هو الشأن بالنسبة لفرنسا، أو ألمانيا، وللعديد من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وإن اختلفت معايير وضوابط وحدود ذلك الدعم من دولة لأخرى(بن قرين، وبطيوي، 2022،ص 364).

1.2.مفهوم الدعم الحكومي:

تتعدد المفاهيم المقدمة للدعم الحكومي تبعا للزوايا التي ينظر إليه منها، وإن اشتركت في جوانب أساسية. فقد عرفته المنظمة العالمية للتجارة على أنه مجموعة من التحويلات المالية الممنوحة من الحكومة لقطاع حكومي معين بغرض مساعدته على تحسين أدائه، أو الموجهة لشركة وطنية أو خاصة لأجل المحافظة على أسعار منتجاتها عند مستوى منخفض بما يتناسب مع القدرة الشرائية لمواطنيها (بن قرين، وبطيوي،2022، ص 365). أي أن الدعم الحكومي يتضمن ثلاثة عناصر أساسية، يتمثل أولها في وجود مساهمة مالية، وأن تكون هذه المساهمة صادرة من حكومة أو أي هيئة عامة، وأخيرا أن يترتب عن هذه المساهمة حصول منفعة. وبعبارة أخرى فإنه من منظور منظمة التجارة العالمية، يجب استيفاء جميع هذه العناصر الثلاثة حتى يكون الدعم قائمًا (Michalek,2004, p27).

وقد عرفته الموسوعة البريطانية على أنه "نفقة حكومية مباشرة أو غير مباشرة، أو حق اقتصادي ممنوح، أو امتياز خاص ممنوح إلى المشروعات الخاصة، أو الأفراد، أو الوحدات الحكومية، بغرض تحقيق نفع عام"(العجمي، 2020، ص19). كما ذهبت الموسوعة الأمريكية إلى أنه منحة نقدية أو عينية أو

أي شكل من أشكال المساعدات لا يتوقع المانح من ورائه أي مقابل سواء أو كان مباشرا أو غير مباشر (العجمي،2020، ص19).

وعلى هذا الأساس فإنه يمكن تعريفه أيضا على أنه امتيازات من جانب واحد تخصص ضمن السياسة الاجتماعية للدولة تهدف من جهة إلى حماية الفقراء والفئات الهشة من ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة، ومن جانب آخر لحماية ودعم المنتجين وتشجيع الصادرات وحماية ودعم الصناعات المحلية الناشئة، فضلا عن استخدامه كآلية لإعادة توزيع الثروة. من هنا نشير إلى جملة المعايير التالية المميزة لهذا الدعم:

- ينظر للدعم على أنه تخصيص أو نفقة حكومية من جانب واحد لا ينتظر مقابل من ورائه؛
- يأخذ شكل فرق سعري أو ضريبة سالبة؛
- ينظر إليه على أنه أداة توزيعية للدخل؛
- كما يمكن لهذا الدعم أن يكون نقديا أو عينيا، مباشرا أو غير مباشر.

2.2.أهداف الدعم:

تستند أهداف الدعم الحكومي إلى جملة مرتكزات وأبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية، علما أن هذه الأبعاد كثيرا ما تتقاطع وتتكامل فيما بينها كما هو الشأن بالنسبة لموضوعنا حيث ينعكس الدعم الاجتماعي على أداء المؤسسات الاقتصادية كما سيأتي. ويمكن إجمال هذه الأهداف بشكل عام فيما يلي:

1.2.2.الأهداف الاجتماعية والسياسية: لقد كان الدعم الحكومي ولا يزال جزءا من العقد الاجتماعي للبلاد، كرسته مختلف المواثيق المؤسسية للدولة حتى ما قبل الاستقلال مع بيان أول نوفمبر الذي أكد على الدور الاجتماعي للدولة، ثم أصبح خيارا يصعب التراجع عنه منذ دستور 1976. وعموما فإن من أبرز الأهداف الاجتماعية للدعم الحكومي:

- حماية الفقراء ومحدودي الدخل ومكافحة البطالة؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع؛

- تعزيز المداخيل الحقيقية للفئات الهشة والطبقة الوسطى من المجتمع؛
- المحافظة على الاستقرار العام للأسعار وتحديدا أسعار المنتجات الأساسية واسعة الاستهلاك؛
- تحسين الظروف المعيشية للمجتمع في المجالات المختلفة (الصحة، التعليم،السكن..)؛
- تعزيز شبكات الأمان المختلفة لتوفير الحماية الاجتماعية للمواطن؛
- كما يمكن توظيفه لأغراض سياسية متعددة.

2.2.2.الأهداف الاقتصادية: تساهم الحكومات في تطوير الاقتصاد أولا من حيث كونها تصنع السياسات الداعمة للاقتصاد ومؤسساته، وهي ثانيا من يتوى تقوية البنية التحتية الملائمة للاستثمار، فضلا عما تقدمه من دم وتشجيع للابتكار و البحث والتطوير وما لذلك من انعكاسات مختلفة على الأداء (Dallaa & Belhoucine,2024,p1174). وعموما فإن الأهداف الاقتصادية للدعم الحكومي تتعلق بدورها بجوانب كلية وأخرى جزئية، من أهمها:

- إنعاش الاقتصاد من خلال خلق الطلب الفعال؛
- تعزيز النسيج الصناعي الوطني وتنويع الاقتصاد ومصادر الدخل؛
- دعم ومساندة صناعات معينة؛
- حماية ودعم المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة؛
- زيادة القدرة الإنتاجية للمنتجين؛
- تقليص تكاليف المنتجات المحلية وزيادة تنافسيتها في الأسواق العالمية؛
- تشجيع الصادرات.

3.2.تصنيفات الدعم الحكومي:

يتم تصنيف الدعم الحكومي تبعا للزاوية التي ينظر إليه من خلالها، وعليه نميز ما بين التصنيفات التالية:

1.3.2.تصنيف الدعم الحكومي وفقا لأثره على الموازنة العامة: وينقسم على هذا الأساس إلى:

–الدعم المباشر (الصريح): الذي يتمثل في الاعتمادات المالية المخصصة للسلع والخدمات المدعومة، والتي تندرج كنفقات ضمن الموازنة العامة للدولة (دعم السكن، التعليم، الصحة، المواد الغذائية واسعة الاستهلاك...، وهو ما يسمح بقياسه وتحليله وتتبع تطوره؛

–الدعم الحكومي غير المباشر (الضمني): وهو على أهميته بالنظر لنسبته للناتج المحلي الإجمالي، لا يظهر بشكل مباشر في بنود ميزانية الدولة، ويتمثل في تخلي وتنازل الدولة عن جزء من الإيرادات أو المقبوضات المستحقة لها لفائدة الجهة المستفيدة من هذا الدعم الذي يأخذ شكل خفض للكلفة المالية للمنتجات المدعومة إلى أقل من كلفة الإمداد والتوزيع، أو خفض لأسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار، ودعم فوائد قروض برامج السكن، وخفض أسعار مواد الطاقة... ؛ كما أنه ضمن ذات السياق قد يأخذ شكل شراء الديون المرتبطة بالاختلالات المالية لمؤسسات اقتصادية معينة.

2.3.2.التصنيف وفقا لشكل تقديمه: أي ما إذا كان يقدم بشكل عيني، أم بشكل نقدي، وهنا نميز ما بين:

–الدعم العيني: وهو أكثر أنواع الدعم انتشارا، ويأخذ شكل توفير سلع وخدمات معينة للمستفيدين بأسعار منخفضة (من ذلك مثلا الدعم العام لأسعار المواد الغذائية الأساسية، ودعم فوائد قروض الإسكان، وتوفير السكن بصيغ امتيازية مختلفة)، ويدخل ضمن ذلك تقديم مدخلات العمليات الإنتاجية بأقل من سعر التكلفة (كدعم الطاقة)، بحيث تتحمل الحكومة جزءا من أسعار إنتاج أو استيراد تلك السلع؛

–الدعم النقدي: ويتمثل في تقديم الدعم للفئات المعنية في شكل قيم نقدية سائلة للمواطنين للرفع من قدراتهم الشرائية، كالمبالغ المخصصة لغير القادرين على العمل من المعاقين والعجزة ودعم قدرات الأسر لرعاية وتعليم أبنائهم، كما أنه يمكن أن يقدم للمنتجين والمصدرين في شكل حوافز تشجيعية.

3.3.2.التصنيف وفقا للغرض من منحه: وهو جانب مرتبط بمختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدعم الحكومي والتي تتعدد أغراض كل منها، فنميز ما بين الدعم الموجه للاستهلاك، والدعم

الموجه للرعاية الصحية، ودعم التعليم، والدعم الموجه للتصدير، والدعم الموجه لحماية المؤسسات الناشئة، وهكذا. وضمن هذا التصنيف الأخير فإننا نميز ما بين نوعين أساسيين للدعم هما:

–الدعم الحكومي الاجتماعي: ويتمثل في تقديم الدعم لمستحقيه لأغراض اجتماعية تتعلق أساسا بمحاربة الفقر وتقليل الفوارق الاجتماعية وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية عبر إعادة توزيع الدخل والثروة، واضطلاع الدولة بدورها الاجتماعي في توفير الحياة الكريمة لمواطنيها وضمان المستوى المعيشي اللائق لهم، ومساعدة الأسر المعوزة والمحتاجين وكبار السن. وعليه فهو يتعلق بمختلف مناحي الحياة الاجتماعية من صحة وتعليم وسكن.

–الدعم الحكومي الاقتصادي: وهو الدعم الممنوح لأغراض اقتصادية كلية وجزئية مختلفة، ومن ذلك مثلا تعزيز أداء وتنافسية المؤسسات الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل، وتطوير هيكل الاقتصاد عبر دعم مختلف القطاعات المستهدفة، وخلق الطلب الفعال لتحفيز النمو الاقتصادي عبر دعم القدرة الشرائية للمواطنين، وتشجيع الصادرات، وتقليص تكاليف المنتجات المحلية وزيادة تنافسيتها في الأسواق الخارجية. وتستخدم لذلك آليات مختلفة كدعم الأنشطة الإنتاجية من خلال صناديق خاصة، والتخلي عن تحصيل الضرائب والرسوم للأنشطة الاستثمارية، وسداد وشراء ديون الشركات العمومية...

4.2.أشكال الدعم الحكومي بالجزائر:

تتقاطع كافة أنواع الدعم الحكومي المشار إليها ضمن تصنيفات الدعم الحكومي كأشكال ممارسة للدعم الحكومي بالجزائر، فمنها المباشر وغير المباشر أو الصريح والضمني، والعيني والنقدي، والاقتصادي والاجتماعي. ويمكن تقديم مختلف هذه الأشكال مجتمعة من زاويتي الدعم المباشر (الصريح) والدعم غير المباشر (الضمني) على النحو التالي:

1.4.2.الدعم الحكومي المباشر(الصريح): وهو الدعم المتضمن في بنون الميزانية ويشتمل بشكل أساسي على:

– التحويلات الاجتماعية: وتتعلق بدورها بمجالات مختلفة تختص بدعم السكن، ودعم العائلات المشتمل على التعويضات العائلية؛ ودعم التربية، ودعم أسعار المنتجات الغذائية الأساسية على غرار الحبوب

والحليب ونحوها، ودعم الكهرباء والغاز والماء، ودعم المعاشات، ودعم الصحة، ودعم المجاهدين، ودعم المعوزين المعاقين وذوي المداخيل الضعيفة؛

-الإعانات الموجهة لخفض معدلات الفائدة؛

-الإعانات الموجهة لفائدة شركات معينة.

وتشهد هذه التحويلات تطورات مذهلة وتشكل أعباء ثقيلة على ميزانية الدولة تصل إلى حدود ربع هذه الميزانية تقريبا (24% في 2021) كما يوضح ذلك الجدول (1)

الجدول رقم (1): تطور التحويلات الاجتماعية 2017-2021

مليون دج	الاعتمادات المراجعة 2017	الاعتمادات المراجعة 2018	الاعتمادات المراجعة 2019	الاعتمادات المراجعة 2020	الاعتمادات المراجعة ق.م.ت 2021
دعم السكن	304 930	396 069	396 978	384 333	424 447
دعم العائلات	405 542	427 593	453 047	453 359	553 764
دعم المعاشات	236 781	256 205	281 974	288 379	292 600
دعم الصحة	330 186	330 212	336 873	354 678	397 341
دعم المجاهدين	197 859	200 446	198 895	198 395	196 600
دعم المعوزين، والمعاقين	149 625	153 292	153 000	168 372	208 421
مجموع التحويلات الاجتماعية	1 624 923	1 763 817	1 820 767	1 847 516	2 073 173
التحويلات الاجتماعية/ميزانية الدولة %	%23,6	20,4%	%21,3	23,6%	24,0%

المصدر: استنادا إلى تقارير عرض مشروع قانون المالية (2020، ص:44)، (2021، ص:41)، (2022، ص:37)

2.4.2.الدعم غير المباشر (الضمني): ومع أنه لا يظهر في ميزانية الدولة بشكل مباشر إلا أنه يمثل العبء الأثقل على كاهل الدولة خاصة ما تعلق بدعم الطاقة بالنظر لحجمه وباعتباره يمثل تخليا من قبل الدولة عن إيرادات محققة لفائدة الميزانية. ويتشكل هذا الدعم من:

- الدعم ذو الطبيعة الجبائية (الإعانات الضريبية)؛
- الدعم الضمني المرتبط بالعقار؛
- دعم منتجات الطاقة من وقود وغاز وتوليد كهرباء؛
- دعم الكهرباء؛
- دعم التوازن المالي لشركة سونلغاز.

5.2.مجهودات ومسار الدعم الحكومي بالجزائر:

بالرغم من تبني الجزائر بفعل عوامل شتى وفي مقدمتها أزمة المديونية وسياسات التكيف الهيكلي كنتيجة للجوء لصندوق النقد الدولي لخيار اقتصاد السوق مع مطلع تسعينيات القرن الماضي وما صاحب ذلك من تكريس لاستقلالية البنك المركزي بإقرار قانون النقد والقرض 10/90 في 1990/4/14، وشروعها في سياسة الخصخصة وما صاحب ذلك من تسريح للعمال، إلا أن الخيار الاجتماعي ظل دوما حاضرا وبقوة خاصة مع بداية الألفية الثانية وارتفاع أسعار النفط، التي شهدت انتعاشا إلى غاية 2014. وقد تبلور هذا الخيار خاصة في حجم وتنامي التحويلات الاجتماعية، ومن خلال:

- تكريس خيار اقتصادي مرتكز على الإنفاق الحكومي كمحرك للنمو والاقتصاد كما يلاحظ من مختلف المخططات الخمسية للدولة (مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والمخطط التكميلي لدعم النمو 2006-2009، وكذا المخطط الخمسي 2010-2014؛
- اعتماد الدولة خلال هذه الفترات سياسات لدعم المواد الأساسية الاستهلاكية ومنها المحروقات،
- تخفيض نسب الضرائب،
- دعم نسب الفائدة؛

- التمويل المكثف لمختلف البرامج السكنية، ونحو ذلك من مختلف أشكال الدعم الصريح والضمني.

ضمن هذا السياق وفي ظل انخراط الدولة في اقتصاد السوق وتحسبا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، فقد كان على الدولة أن تنخرط في مشاريع دعم وتأهيل كبرى لقطاعاتها ومؤسساتها الاقتصادية، وذلك من خلال جملة من الآليات التي تتضح لنا من خلال المحور الموالي.

3. آليات الدعم الحكومي للمؤسسات الاقتصادية:

إن "الدعم الحكومي للمؤسسات من أجل رفع أدائها ونجاعتها وترقية تنافسيتها يبقى جد مهم" (علي ،2008، ص،88)، وفي هذا الصدد تشير الدراسات إلى أنه من أصل خمسة آليات للدعم الحكومي الممارس بالجزائر، فإن أربعة منها كلها تعتبر كآليات لدعم الأعوان الاقتصاديين المعنيين بإنتاج المنتجات من السلع والخدمات، سواء أكانوا عموميين أم خواص. فباستثناء آلية دعم أسعار المنتجات واسعة الاستهلاك ذات الأغراض الاجتماعية، فإن باقي الآليات الأربعة تتمثل فيما يلي:

- سداد وشراء ديون الشركات العمومية؛
- تسديد الديون البنكية للمتعاملين الاقتصاديين الخواص؛
- دعم الأنشطة الإنتاجية عبر صناديق خاصة؛
- التخلي عن تحصيل الضرائب والرسوم لفائدة الأنشطة الاستثمارية.

1.3.سداد وشراء ديون الشركات العمومية:

يعتبر شراء وسداد ديون الشركات العمومية من الآليات التي أصبحت تقليدا في ممارسات الحكومة وعبر صيغ ومراحل مختلفة. فالمادة 27 من القانون التجاري المؤرخ في 26 ديسمبر المتضمن 1975 كانت تمنع إشهار إفلاس وتصفية الشركات المملوكة للدولة والجماعات المحلية، وكانت الدولة عبر منح للخزينة تتكفل بسداد القروض التي تعجز تلك المؤسسات عن سدادها، ومع إنشاء "صندوق تطهير المؤسسات العمومية" بموجب قانون المالية لسنة 1991، فقد رخص للخزينة العمومية بموجب المادة 148 من هذا القانون بإعادة شراء ديون هذه المؤسسات التي تحوزها البنوك والمؤسسات المصرفية. ومع قانون المالية لسنة

2005 فقد أصبحت اعتمادات تطهير المؤسسات العمومية تدرج ضمن قوانين المالية، إلى غاية 2009، حيث رخص للخزينة العمومية من جديد القيام بالتطهير المالي للمؤسسات العمومية والمنشآت العمومية التي تكون بنيتها مهددة (بن شاعة، 2021، ص 758).

2.3.تسديد الديون البنكية للمتعاملين الاقتصاديين الخواص:

تعلقت هذه الآلية على وجه الخصوص بالمتعاملين الاقتصاديين في مجال الفلاحة لسداد ديونهم من أجل استرجاع قدراتهم على الوفاء واسترجاع قدراتهم على التمويل الذاتي، وقد جاء ذلك بموجب المادة 37 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001، والتي تم بموجبها الترخيص للخزينة العمومية بمعالجة ديون هذه الفئة تجاه الدولة والمؤسسات المصرفية بإصدار سندات بمعدلات فائدة سنوية 6% لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية تسدد على 20 سنة مقابل تلك الديون (بن شاعة، 2021، ص 759).

3.3.دعم الأنشطة الإنتاجية من خلال صناديق خاصة:

تنفيذا لسياسات الحكومة، فإنه يتم منح دعم حكومي للأنشطة الإنتاجية للقطاعات الحكومية المعنية في شكل إعانات مباشرة أو قروض بشروط تفضيلية، وذلك عبر صناديق خاصة يتم إنشاؤها بموجب قوانين المالية في شكل "حسابات تخصيص خاصة"، توضع تحت تصرف الوزير المسؤول عن القطاع لدعم تلك الأنشطة. ويمكن الإشارة هنا على سبيل المثال لبعض الصناديق الخاصة وفقا لقطاعات معينة (بن شاعة، 2021، ص 760):

- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، الذي يتكفل بتطوير الاستثمار الفلاحي، وترقية الصحة الحيوانية، وحماية الصحة النباتية، وضبط الإنتاج الفلاحي؛
- الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة، المخصص لدعم قطاع الطاقة والذي من مهامه، إلى جانب منح القروض بدون فائدة لأنواع خاصة من الاستثمارات في المجال، منح ضمانات على القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية؛
- الصندوق الوطني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية، وذلك ضمن دعم أنشطة الصناعة في المجالات الثلاثة التي تحملها تسمية هذا الصندوق؛

- الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات، والذي يتولى دعم أنشطة التصدير من خلال التكفل بجزء من أعباء المصدرين بما في ذلك الأعباء المترتبة عن البحث عن الأسواق.

4.3.التخلي عن تحصيل الضرائب والرسوم للأنشطة الاستثمارية:

سبقت الإشارة إلى أن هذه الآلية تندرج ضمن شكل الدعم الضمني الذي لا يظهر في بنود الميزانية، غير أنه ينطوي على تكلفة فرص بديلة ويمكن النظر إليها على أنها إيرادات ضائعة؛ حيث تتضمن المنظومة التشريعية الضريبية العديد من الإعفاءات الجبائية لفائدة المؤسسات الاقتصادية والأعوان الاقتصاديين العموميين والخواص.

وبالرجوع لقانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022، الذي جاء على غرار القوانين السابقة للاستثمار متضمنا التخلي عن تحصيل العديد من الضرائب والرسوم، فإننا نجد أن هذا النظام تضمن وفق مبادئ جديدة لتشجيع الاستثمار، أنظمة مالية تحفيزية متنوعة، تستفيد بموجبها الاستثمارات، هي:

- النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية، ويدعى " نظام القطاعات"؛
- النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة، ويدعى " نظام المناطق "؛
- النظام التحفيزي للاستثمارات ذات الطابع المهيكل ويدعى "نظام الاستثمارات المهيكلة".

وعلى سبيل المثال فإن النظام التحفيزي لنظام القطاعات، يشمل جملة من الامتيازات الجبائية سواء بعنوان مرحلة الإنجاز تتم الإعفاءات التالية:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

أما بعنوان مرحلة الإنجاز وضمن مدة تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، فيتم الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، وكذا الإعفاء من الرسم على النشاط المهني. علما أنه توجد كذلك إعفاءات خاصة بالنظامين المتبقيين (نظام المناطق، ونظام الاستثمارات المهيكلة)، سواء بعنوان مرحلة الإنجاز، أم بعنوان مرحلة الاستغلال لكل منهما.

4. التداعيات على أداء المؤسسة الاقتصادية:

تسعى المؤسسات جاهدة لتطوير أدائها وخلق القيمة من خلال الأداء المتميز والإنتاجية العالية، وتحظى بدعم حكوماتها في كثير من البلدان للرفع من مؤشرات هذا الأداء (الإنتاجية، والفعالية، والكفاءة) تعزيزا لتنافسيتها وضمانا للبقاء والتفوق في السوق.

ومن المؤكد أن الأهداف الاجتماعية الرامية لمحاربة الفقر ودعم الفئات الهشة تتقاطع بشكل كبير مع الأهداف الاقتصادية في تعزيز أداء هذه المؤسسات، على اعتبار أن تعزيز القدرة الشرائية لفئات المجتمع من شأنه أن ينعكس على خلق الطلب الفعال وتحريك عجلة الاقتصاد. وقد أكدت تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن الدعم الحكومي يعتبر مفيدا للفقراء إلى حد ما، مما يعكس جانبا إيجابيا على مستوى خلق القدرة الشرائية وتحريك الطلب الفعال على المنتجات، وينعكس إيجابا على تسويق منتجات المؤسسات وعلى أدائها بالتالي، وإن اعتبر ذلك غير كاف. كما أنه من البديهي أن يكون للدعم المباشر أو غير المباشر للمؤسسات الاقتصادية وبمختلف الآليات التي تم التطرق إليها ضمن المحور السا أثره على أداء

المؤسسات وذلك من حيث إكسابها القدرة على السداد أو التمويل أو المنافسة، علما أن هذا الدعم يبقى مرهونا من جهة بمدى القدرة على استدامته من قبل الدولة من جهة، خاصة بالأخذ في الاعتبار لتقلبات أسعار النفط التي يعتمد عليها بشكل أساسي في الدعم وكإيراد رئيس لموازنة الدولة، كما أنه يبقى مرهونا بمدى اشتراطات الهيئات الاقتصادية والمالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهذا مع الأخذ في الاعتبار للانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة. وهي هيئات تتحفظ على الدعم عموما وترى في دعم المؤسسات الاقتصادية إخلالا بشروط المنافسة التامة وتشويها لهيكل المنافسة والسوق، أضف إلى ذلك انخراط الجزائر في اقتصاد السوق.

كما أن ثمة جملة من الانعكاسات والتداعيات السلبية لهذا الدعم التي يجب طرحها والعمل بالتالي على تداركها، منها ما هو عام ومنها ما هو مباشر من حيث تأثيره على أداء المؤسسات الاقتصادية، وتتمثل فيما يلي:

1.4.إتكال المؤسسات الاقتصادية على الدعم وتقليل الكفاءة والفساد:

فاعتماد المؤسسات الاقتصادية على الدعم الحكومي بدل مواردها الخاصة، يعد في حد ذاته مناقضا لطبيعة المشاريع الاقتصادية وما تحمله من مخاطرة وما يرتبط بها من إبداع وابتكارات منشودة لفائدة المشروع والمجتمع، كما أن الدعم سيصبح هدفا في حد ذاته ووصيلة لتصيد الريع، وليس وسيلة للتطور الاقتصادي أو حتى للتعافي من وضعيات اقتصادية سيئة. ومتى اعتادت المؤسسات على هذا الدعم فإنها ستستمر في حالة ضعف الأداء والافتقار لمعايير الكفاءة والفاعلية، بل وقد تنساق نحو الفساد حيث يمكن للمؤسسات الحصول على دعم مالي دون وجه حق، وعلى سبيل المثال فإنه يتم تحويل الحليب والقمح المدعمين من قبل بعض الجهات المستفيدة إلى استعمالات المقاهي وإنتاج الأجبان والحلويات والتهريب.

2.4.تشوه هيكل المنافسة وإضعاف القدرة التنافسية للمؤسسات:

فقد يؤدي الدعم إلى نتائج عكسية حينما يتعلق الأمر بحماية ودعم المؤسسات غير الفاعلة مما يمنعها من التنافس مع المؤسسات الاقتصادية الكفؤة، كما أن غياب آليات المنافسة وإخضاع السوق لمعايير بيروقراطية سيؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المدعومة، مما يجعلها غير قابلة للمنافسة مع

السلع والخدمات غير المدعومة. حيث تشير دراسة (حنصال، وبن أحمد،2018، ص127) إلى "المزايا التنافسية" الوهمية التي تتمتع بها بعض الشركات التي تشتغل في قطاعات كثيفة استخدام الطاقة (الأسمدة والسيراميك والحديد والصلب) وتستفيد من مزايا تخفيض الطاقة، محققة بذلك أرباحا معتبرة بفعل هذا الدعم. وهو ما يعني إقصاء الكثير من المؤسسات من السوق بفعل عوامل شتى يسببها الدعم ومنها عدم قدرتها على مواكبة الأسعار المدعمة وعدم قدرتها على مواكبة الأجور في نظيراتها المدعومة خاصة تلك التي تحظى بدعم العمالة، ومن ثمة ضعف مؤشرات الأداء لديها (الإنتاجية، والفعالية، والجودة، والكفاءة) المؤدي إلى ضعف تنافسيتها وخروجها من السوق.

3.4.التكاليف والأعباء المالية الثقيلة والمتنامية على ميزانية الدولة:

حيث تشير الأرقام إلى أعباء مهولة لها الدعم على ميزانية الدولة، وعلى سبيل المثال فقد حيث بلغت نسب الدعم مستويات قياسية. حيث بلغت نسبة إجمالي الدعم الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 30.3% في سنة 2012 و29% في 2013 و26.5 في 2014 (بن قيدة ، وبوزكري ،2021،ص26). كما أن الجدول (2) يكشف عن ارتفاع متزايد لعجز الخزينة وتطور لاحتياجات التمويل؛ حيث وصل عجز الخزينة إلى 2435.6 مليار دج سنة 2020، ووصلت احتياجات التمويل فيها إلى 2010.3 مليار دج. ولأن معظم الدعم شامل بطبيعته فإن ذلك يعني أنه لا توجد حدود لهذا الدعم الذي يبقى مرشحا للارتفاع خاصة مع تزايد أعداد السكان، علما أنه إذا كان ارتفاع أسعار الطاقة من شأنه أن يزيد من تكلفة دعم الطاقة الضمني، فإن زيادة أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية سيزيد من تكلفة دعم الغذاء الصريح.

الجدول رقم (2): تطور عجز الخزينة واحتياجات التمويل **الوحدة: مليار دج**

	2017	2018 إغلاق	2019 ق م	2019 مراجعة	2020 م.ق.م	2021 تقديرات	2022 تقديرات
عجز الميزانية	1234,7-	1346,1-	2049,3-	1438,1-	1533,4-	1898,1-	1910,6-
بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام%	6,6-	6,6-	9,5-	6,9-	7,2-	8,3-	8,0-
عجز الخزينة	1590,3-	1886,3-	2249,3-	2386,6-	2435,6-	2904,6-	2763,8-

بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام%	8,6-	9,3-	10,4-	11,5-	11,4-	12,8-	11,5-
القدرة (+) أو الحاجة (-) للتمويل	0	0	1874,4-	278,1-	2010,6-	2416،3-	2229,6-

المصدر: اعتمادا على مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2020 وتقديرات 2021-2022، وزارة المالية

4.4.عدم عدالة وجدوى أسلوب الدعم الشامل والعيني:

باعتباره دعما يستفيد منه الجميع، ويفيد الفئات المتوسطة إلى المرتفعة بشكل غير متناسب مما يعني الإخلال ببعد الحماية الاجتماعية، وينعكس ذلك سلبا على الهدف الاقتصادي المتمثل في خلق الطلب الفعال لدى الفئات المعنية على منتجات المؤسسات الاقتصادية. فقد أوضحت دراسة للديوان الوطني للإحصائيات في 2011 على الإنفاق الشهري للأسر على السلع المدعومة (الجدول 3) أنه لا يصل إلى الطبقات المستهدفة إلا اليسير من هذا الدعم مقارنة باستفادة الميسورين حيث يستهلك الخمس الأغنى من الأسر في المتوسط ما يفوق 6 أضعاف ما ينفقه الخمس الأفقر من الأسر من منتجات الوقود المدعومة، كما أنهم يستهلكون كهرباء مدعومة بنسبة 61%، ومياها مدعومة بسبة 58%، ومنتجات غذائية بنسبة 18% أكثر من الخمس الأفقر .(Jewell,2016,P30)

الجدول رقم (3): الإنفاق الشهري للأسر على السلع المدعومة، 2011 (دينار)

	الغذاء	الغاز	المواد الطاقوية	الكهرباء	الماء	المجموع
الخمس الأول	56,526	5,210	2,463	12,128	5,066	81,393
الخمس الثاني	64,367	5,456	3,979	13,779	6,468	94,049
الخمس الثالث	66,351	4,592	6,555	15,281	6,470	99,249
الخمس الرابع	66,647	4,896	10,213	16,385	7,508	105,649
الخمس الخامس	66,498	3,842	14,719	19,542	8,001	112,602
المتوسط	64,499	4,728	8,225	15,788	6,842	100
نسبة خ5/خ1	1,18	0,74	5,98	1,61	1,58	1.38

Source: IMF. (2016), "ALGERIA SELECTED ISSUES", Report No 16/128. IMF.Washington, D.C, P31.

5.4.الانعكاسات السلبية على الحساب الجاري وعلى ميزان المدفوعات:

من البديهي أن تنعكس أعباء الدعم وسلبياته على الحساب الجاري وميزان المدفوعات للدولة مسببة ما يعرف بالعجز المزدوج ، وذلك بالنظر لتكلفة الغذاء والمواد المدعومة المستوردة في الأسواق العالمية، وإلى ما يسببه هذا الدعم من اختلالات على مستوى حساب رأس المال، وضياع فرصة تعزيز الاستثمار بتوجيه أموال الدعم في مجالات قد تكون غير مجدية، أضف إلى ذلك ما تشهده المنتجات المدعومة من استهلاك مفرط وهدر وتهريب عبر الحدود للاستفادة من فوارق الأسعار.

5.خاتمة

ختاما فإن النتائج المتوصل إليها جاءت موافقة للفرضيات التي تم الانطلاق منها والتي مفادها أن هذا الدعم يكلف خزينة الدولة نفقات كبرى ومتزايدة مما يصعب استدامتها في ظل الأوضاع الاقتصادية المتذبذبة، وأن النتائج المتحققة على مستوى تعزيز أداء المؤسسة الاقتصادية جاءت دون الطموحات المرجوة، كما أن كثيرا من ممارسات الدعم كانت لها انعكاسات سلبية على أداء هذه المؤسسة سواء على مستوى الكفاءة، أو الغعالية، أو الجودة، بل أنها دفعت بكثير من المؤسسات إلى الانسياق وراء الاتكالية على الدعم الحكومي والسعي وراء الريع الناجم عنه بعيدا عن المنافسة الفاعلة.أضف إلى ذلك ما نجم عن هذه الممارسات من تشوهات للمنافسة والأسعار وإضعاف للقدرة التنافسية لكثير من المؤسسات وللحسابات والمؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني.

من هنا فإنه وتحسبا لانخراط أعمق في اقتصاد السوق مستقبلا، وانضمام الجزائر المحتمل للمنظمة العالمية للتجارة، فإن من **أهم التوصيات** التي يجب التأكيد عليها هي إعادة النظر في سياسة الدعم الحكومي، على أن يظل ضرورة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعزيز أدائها بالنظر لبنية الاقتصاد الوطني، واعتماد مقاربة بديلة له، مرتكزة على أسس الفاعلية والجودة والعدالة والشفافية ضمن منظور استراتيجي شامل، بمشاركة مختلف الأطراف الوطنية الفاعلة، تأخذ في الاعتبار الظروف الدولية، ويحظى فيها تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعزيز أدائها بمكانة خاصة باعتبارها النواة الأساسية للاقتصاد.

6.قائمة المراجع:

1. الحاج بن شاعة (2021)، آليات الدعم الحكومي في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، ص 753-773
2. بن قيدة مروان، وبن زكري الجيلالي (2021)، إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية ومتطلبات الدعم الاجتماعي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، ص17-34.
3. بن قرين جمال، وبطيوي نسرين (2022)، سياسة الدعم في الجزائر الكلفة الاقتصادية وحتمية الإصلاح، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 08، عدد02، ص 363-378.
4. بن قيدة مروان، وبن زكري الجيلالي(2021)، إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،المجلد 17، العدد26، ص 17-34.
5. حمود شافي العجمي(2020)، إلغاء الدعم الحكومي وأثره على الاقتصاد المحلي، رؤية شرعية، مجلة كلية دار العلوم، المجلد37، العدد 131 ص 15-63.
6. حنصال بوبكر وبن أحمد سعدية (2018) استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، عدد 07، ص108-138.
7. عمارة البشير (2019)، سياسات الدعم الحكومي في الجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، ص59-71.
8. علي عبد الله (2008)، دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، مجلة الباحث، العدد 06، ص 83-96.
9. قانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق 24 يوليو 2022 يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 50 28 يوليو 2022.
10. وزارة المالية، تقرير عرض قانون المالية 2020.
11. وزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية 2021.

12. وزارة المالية،مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2020 وتقديرات 2021-2022.

13. Dallaa Dalila & Belhoucine Salima (2024), The Economic and Social Approach of Government subsidy Policy in Algeria, El-Manhel Economy, volume: 07, Number: 02, December 2024, P: 1169- 1186, University of El Oued , Algeria.
14. Jewell Andrew (2016), A Structural Model for Algeria, IMF Country Report No. 16/128.
15. Michalek Jan Jakub (2004), Subsidies in the context of the World Trade Organization, Reflets et Perspectives, XLIII, N 1, P27-38.
16. IMF. (2016), "Algeria Selected Issues", Report No 16/128. IMF.Washington, D.C.

الهندسة الاجتماعية بين استغلال الثغرات البشرية وبناء مجتمع واعٍ

Social Engineering : Between Human Vulnerability Exploitation and the Pursuit of Digital Awareness

رحيمة شخوم [*]، مخبر السياحة الإقليم والمؤسسات، جامعة غرداية (الجزائر)، chekhoum.rahima@univ-ghardaia.edu.dz

فاطمة زهرة عزوزة، مخبر السياحة الإقليم والمؤسسات، جامعة غرداية (الجزائر)، azzouza.fatima-zahra@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2025/08/17 تاريخ القبول: 2025/09/24 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

تناولت هذه الدراسة ظاهرة الهندسة الاجتماعية بوصفها أحد أبرز التهديدات الأمنية التي تستغل الثغرات البشرية لاختراق الأنظمة والوصول إلى المعلومات الحساسة، عبر أساليب تعتمد على التلاعب النفسي والاجتماعي بدلًا من الاختراق التقني المباشر. وقد تم تحليل هذه الظاهرة باعتبارها سلاحًا ذو حدين، حيث تُستخدم في تنفيذ هجمات إلكترونية خادعة مثل التصيّد وانتحال الهوية، كما يمكن توظيفها لأغراض إيجابية في تعزيز التفاعل المجتمعي وبناء الثقة الرقمية

خلصت الدراسة أن التعامل مع تحديات الهندسة الاجتماعية يتطلب مقاربة شاملة تدمج بين التبعية المستمرة للأفراد والمؤسسات، وتطوير أدوات وتقنيات الحماية، إلى جانب ترسيخ ثقافة قائمة على التفكير النقدي. كما أبرزت الدراسة أن الجانب الإيجابي للهندسة الاجتماعية يمثل عنصرًا مهمًا في دعم جهود التنمية المستدامة، من خلال تصميم حملات توعية فعالة، وتعزيز القيم الأخلاقية، ونشر الوعي الرقمي.

كلمات مفتاحية: هندسة اجتماعية، مجتمع، انتحال هوية، ثغرات، مواقع الكترونية.

تصنيفات JEL : D83، D91، L86 ، K24 ، O33.

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

This study looks into social engineering as a significant security risk that takes advantage of human tendencies to get into systems without permission. Unlike hacking that targets technology, it uses psychology and social skills to influence people. The topic is seen as having two sides—it can be used for harmful actions like phishing and stealing identities, but it can also help build trust online and increase awareness about safety.

A good response, according to the study, requires constant learning, enhanced cybersecurity tools, and a willingness to think carefully. It also points out that social engineering can be helpful when used wisely, by promoting ethics, improving digital skills, and running well-planned campaigns to spread the message.

Keywords: Social Engineering, Society, Identity Theft, Vulnerabilities, Websites.

Jel Classification Codes : D83 ،D91 ،L86 ، K24 ، O33.

1. مقدمة:

في عصرنا الرقمي والاجتماعي الحديث، أصبحت المعلومات والبيانات من أثمن الموارد التي تحكم مصير الأفراد والمؤسسات والدول. ومع توسع الاعتماد على التكنولوجيا والاتصالات، برزت ظاهرة "الهندسة الاجتماعية" كأحد أخطر الأساليب التي تستهدف الإنسان نفسه، وليس فقط الأجهزة أو الأنظمة التقنية.

الهندسة الاجتماعية، بمعناها الواسع، هي فن وعلم التأثير على السلوك البشري، واستغلال نقاط الضعف النفسية والاجتماعية لتحقيق أهداف محددة. هذه الظاهرة تحمل في طياتها بعدين متناقضين: الأول هو الاستغلال الضار الذي يهدد الأمن الشخصي والمجتمعي، والثاني هو الاستخدام الإيجابي الذي يمكن أن يسهم في بناء مجتمع واع ومتماسك.

وفي هذه الورقة البحثية، سنقوم بتحليل معمق لكيفية استغلال الهندسة الاجتماعية للثغرات البشرية، ثم ننتقل إلى استعراض دورها في بناء مجتمع واعٍ، لنختم بتسليط الضوء على التحديات والفرص التي تواجه هذا التوازن الحيوي.

الإشكالية

كيف يمكن تحقيق التوازن بين مخاطر الهندسة الاجتماعية كأداة استغلال للثغرات البشرية، وإمكاناتها كأداة لبناء مجتمع واعٍ ومتماسك في العصر الرقمي؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور المتنامي للهندسة الاجتماعية في البيئة الرقمية المعاصرة، وذلك من خلال تسليط الضوء على قيمتها العلمية في توضيح الكيفية التي تستغل بها الثغرات النفسية والسلوكية لاختراق الأنظمة والمعلومات، وما يترتب على ذلك من تحديات أمام أمن الأفراد والمؤسسات. كما تكمن أهميتها العملية في قدرتها على المساهمة في تطوير استراتيجيات فعالة للتوعية والوقاية من الهجمات السيبرانية، إلى جانب إبراز الاستخدامات الإيجابية للهندسة الاجتماعية في تعزيز الثقافة الأمنية وبناء مجتمع أكثر وعيا بالمخاطر الرقمية. ومن ثم فإن الدراسة تسد فجوة معرفية بين الرؤى النظرية والتطبيقات العملية، بما يعزز من الجهود البحثية والممارسات الميدانية في مجال الأمن السيبراني.

أهداف الدراسة:

1. **التحليل العلمي** لظاهرة الهندسة الاجتماعية بوصفها سلاحًا ذو حدين.
2. **التوعية المجتمعية** بأساليب الحماية من الهجمات الخادعة.
3. **توظيف الأدوات النفسية والاجتماعية** لأغراض إيجابية مثل تعزيز القيم المجتمعية.
4. **رصد الأساليب الخبيثة** الشائعة (التصيد، انتحال الشخصية، الاصطياد الإغرائي).

المنهج المستخدم:

في إطار إعدادنا لهذه الورقة البحثية حول التوازن بين الأمن الاجتماعي والحرية الرقمية اعتمدنا على المنهج الوصفي إذ تطرقنا لظاهرة الهندسة الاجتماعية من حيث مفهومها أنواعها وأساليب استخدامها سواء الإيجابي أو السلبي، كما قمنا بتحليل ظاهرة الهندسة الاجتماعية مستخدمين المنهج التحليلي على أنها سلاح ذو حدين مع تقديم استراتيجيات للتعامل معها.

2. المحور الأول: الهندسة الاجتماعية كأداة استغلال للثغرات البشرية.

1.2 مفهوم الهندسة الاجتماعية في الاستغلال:

الهندسة الاجتماعية في هذا السياق هي مجموعة من التقنيات النفسية والاجتماعية التي يستخدمها المهاجمون لاستدراج الأفراد إلى تقديم معلومات حساسة أو اتخاذ إجراءات تضر بمصالحهم. (Bezuidenhout, F. Mouton, & H. S. Venter,, 2010, p. 1)

تتمحور عمليات الاحتيال القائمة على الهندسة الاجتماعية حول كيفية تفكير الناس وتصرفهم على هذا النحو، حيث تعد هجمات الهندسة الاجتماعية مفيدة بشكل خاص للتلاعب بسلوك المستخدم وهذا بمجرد أن يفهم المهاجم ما الذي يحفز تصرفات المستخدم، كما يمكنه من خداع المستخدم والتلاعب به بالإضافة إلى ذلك يحاول المتسللون استغلال افتقار المستخدم إلى المعرفة بفضل سرعة التكنولوجيا. (Administration, 2008, p. 1)

حيث لا يدرك العديد من المستهلكين والموظفين بعض التهديدات مثل تنزيل البرامج مجهولة المصدر، وقد لا يدرك المستخدمون أيضا القيمة الكاملة للبيانات الشخصية مثل أرقام هواتفهم ونتيجة لذلك فإن العديد من المستخدمين ليست لهم الدراية الكافية باختيار أفضل الطرق لحماية أنفسهم ومعلوماتهم. (معتصم، 2019)

بشكل عام يسعى مهاجمو الهندسة الاجتماعية إلى:

- تخريب وتعطيل البيانات أو إتلافها لإحداث ضرر أو إزعاج.
- سرقة المعلومات الشخصية للحصول على الأشياء الثمينة والأموال.

2.2 الثغرات النفسية والسلوكية المستهدفة:

تستهدف الهندسة الاجتماعية عدة ثغرات نفسية وسلوكية في الإنسان، من أهمها:

- الثقة في السلطة :يميل الإنسان بطبعه إلى احترام السلطة والامتثال لأوامرها، وهذا ما يستغله المحتالون بانتحال شخصيات رسمية أو موظفين في مؤسسات معروفة.
- التحفيز العاطفي :استثارة مشاعر الخوف، الطمع، التعاطف أو القلق تجعل الضحية أقل قدرة على التفكير النقدي، مما يسهل خداعه.
- التحيزات المعرفية :مثل تحيز التأكيد، حيث يبحث الإنسان عن المعلومات التي تدعم معتقداته، مما يجعله عرضة لتلقي معلومات مغلوطة دون تمحيص.
- الإلحاح والضغط الزمني :خلق شعور بالعجلة يدفع الضحية لاتخاذ قرارات متسرعة دون التأني، وهو أسلوب شائع في هجمات التصيد الاحتيالي. (مراد، 2017، صفحة 18)

هناك بعض الاستثناءات لهذه الثغرات، حيث في بعض الحالات يستخدم المهاجمون أساليب أكثر بساطة في الهندسة الاجتماعية للوصول إلى الشبكة أو الكمبيوتر، على سبيل المثال قد يتردد أحد المخترقين على قاعة الطعام العامة في مبنى إداري كبير به عدد معتبر من مستخدمي الولوج الجماعي للأنترنت (نشير هنا إلى وجود واي فاي مجاني) والذين يعملون على أجهزة الكمبيوتر اللوحية أو أجهزة الكمبيوتر المحمولة الخاصة بهم، ويمكن أن يؤدي القيام بذلك إلى تراكم عدد كبير من كلمات المرور وأسماء المستخدمين كل ذلك دون إرسال بريد إلكتروني أو كتابة سطر من رمز الفيروس.

3.2 أساليب الهندسة الاجتماعية الشائعة

تتعدد أساليب الهندسة الاجتماعية التي يستخدمها المهاجمون، ومن أبرزها: (سعيد، 2017، صفحة 78)

- **التصيد الاحتيالي** (Phishing): إرسال رسائل إلكترونية أو مكالمات هاتفية مزيفة تهدف إلى سرقة بيانات الدخول أو المعلومات الشخصية، وغالبًا ما تحتوي على روابط خبيثة أو مرفقات ضارة.

ومن أمثلته أن يقوم أحدهم بسرقة بعض بياناتك عبر معرفته بعنوان بريدك الإلكتروني وكلمة المرور الخاصة به. فقد تصلك رسالة بريد إلكتروني مزيفة تطلب منك تغيير كلمة المرور كإجراء احترازي لحمايتك من السرقة، وتُصاغ هذه الرسالة بطريقة مقنعة توهمك بأنها صادرة عن الشركة الرسمية. يتضمن البريد رابطًا يقودك إلى صفحة مزيفة مطابقة لتصميم صفحة تسجيل الدخول الحقيقية. وبمجرد إدخال معلوماتك، يتم حفظها لدى المحتال، ليستخدمها لاحقًا للحصول على بياناتك الشخصية وتنفيذ عمليات احتيال.

- **التذرع** (Pretexting): اختلاق قصة أو سيناريو للحصول على ثقة الضحية، مثل الادعاء بأنك من قسم الدعم الفني أو من جهة حكومية.
- **الاصطياد الإغرائي** (Baiting): تقديم عروض مغرية أو ملفات مجانية تحتوي على برمجيات خبيثة، تستغل فضول الضحية للوقوع في الفخ
- **المقايضة مقابل منفعة** (Quid Pro Quo): تقديم خدمة مزيفة مقابل معلومات أو وصول إلى النظام، كأن يعرض المهاجم مساعدة تقنية مقابل بيانات سرية.
- **التنصت**: الاستماع غير المصرح به للتواصل بين الأشخاص، سواء عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني، للحصول على معلومات سرية.

ويُعد استغلال الهوية أحد الأساليب التي يُمكن للمحتالين من خلالها الوصول إلى المعلومات الشخصية، حيث يقوم بعض الأشخاص بإنشاء حساب مزيف على موقع فيسبوك مثلًا، ويتمكنون من الحصول على معلومات عنك من خلال أصدقائك. بعد ذلك، يُمكنهم استخدام هذه المعلومات لمحاولة الوصول إلى حسابك البنكي، إذ أن البيانات التي حصلوا عليها، مثل اسمك وتاريخ ومكان ميلادك ورقم هاتفك ومعلومات أخرى، قد تُستخدم للإجابة على بعض أسئلة الأمان التي تطرحها المواقع الإلكترونية، مثل:

- ✓ ما هو تاريخ ميلادك؟
- ✓ من هو أفضل صديق لديك؟
- ✓ ما نوع أول سيارة اشتريتها؟
- ✓ ما هو لونك المفضل؟

✓ ما اسم صديق ابنك؟

هناك العديد من حالات انتحال الهوية، مثل أن يقوم المحتال بإنشاء بريد إلكتروني يحمل اسم صديقك، ثم يرسل لك رسالة تحتوي على ملف خبيث يُستخدم لسرقة بيانات جهازك. كما يمكن إنشاء صفحات مزيفة تشبه تمامًا صفحات بعض مواقع التواصل الاجتماعي، بهدف خداع المستخدمين للحصول على بيانات تسجيل الدخول وكلمات المرور، ومن ثم استخدامها في تنفيذ عمليات احتيال. (سليماني و نقاز، 2020، صفحة 103)

4.2 مراحل هجوم الهندسة الاجتماعية

يمر هجوم الهندسة الاجتماعية بأربع مراحل رئيسية: (سامر، 2018، صفحة 55)

- **مرحلة البحث** :يجمع المهاجم أكبر كمية ممكنة من المعلومات عن الضحية من مصادر مختلفة (مواقع التواصل الاجتماعي، مواقع الويب، الوثائق المتاحة).
- **مرحلة الإيقاع في الشراك** :يبدأ المهاجم بالتواصل مع الضحية، يستخدم مهارات الإقناع والتمويه لاكتساب الثقة، ويختلق قصة مناسبة لخداع الضحية.
- **مرحلة اللعب** :يقوم المهاجم بتوسيع موطئ قدمه، ويبدأ في تنفيذ الهجوم للحصول على المعلومات أو تعطيل الأنظمة.
- **مرحلة الانسحاب** :بعد تحقيق الهدف، يحاول المهاجم إخفاء آثاره لتجنب الكشف والملاحقة.

5.2مخاطر الهندسة الاجتماعية

1- مخاطر تكنولوجية: أو رقمية أو نقول معلوماتية وتتمثل في اختراق الأنظمة المعلوماتية، وضرب البنية التحتية لارتكاب الجرائم الإلكترونية مثل نشر الشائعات، الأكاذيب، التجسس الإلكتروني، الإرهاب الإلكتروني، والحقائق المزيفة والمغلوطة.

2- مخاطر ثقافية: تتمثل في القضاء على الهوية الثقافية للمجتمع، وغرس سلوكيات غريبة ودخيلة على المجتمع، وتزييف الوعي واستعماره.

3- مخاطر اجتماعية: تتمثل في تهديد القيم والعادات الموجودة بالمجتمع مثل: التماسك الاجتماعي والانتماء والولاء، وحب الوطن والمحافظة على أراضيه.

4- مخاطر قومية: تتمثل في تهديد الأمن القومي للمجتمع، من خلال التشكيك في قدرات الشعب وقيادته، وتحريض الشعب ضد الجيش والشرطة والنظام الحاكم.

5- مخاطر سياسية: تتمثل في زعزعة استقرار الدولة، ونشر الفوضى وزيادة الاحتجاجات والاعتصامات، وتأجيج الصراعات الطائفية والعرقية والمذهبية في المجتمع.

6- مخاطر اقتصادية: تتمثل في زيادة مديونية الدولة، وضعف الاقتصاد القومي، وارتفاع معدل القروض الدولية، وتراجع الاستثمار المحلي والدولي، وضعف السياحة.

7-مخاطر نفسية: تتمثل في التوتر، والخجل، والإهمال، واللامبالاة، وفقدان الثقة بالنفس، والسلوك العدواني، وسهولة الاستثارة والحساسية الزائدة، بالإضافة إلى الغضب والصراع مع الآخرين، وصراع الفرد مع نفسه، وفقد العطف والحنان، وفقد السيطرة على النفس. (عنيشل و يحياوي، 2025، صفحة 06)

حيث وفي الآونة الأخيرة، بدأت الشركات تدرك بشكل متزايد المخاطر الناتجة عن الهندسة الاجتماعية، حتى أصبحت تُصنّف ضمن أعلى التهديدات الأمنية. على سبيل المثال، تعتبر شركة "**سادينتك** "من الشركات الرائدة في مجال أمن المعلومات، وتصدر سنويًا تقريرًا خاصًا بتهديدات أمن المعلومات.

وفي تقريرها الصادر في **أفريل 2017**، احتلت الهندسة الاجتماعية المرتبة الثانية ضمن الأسباب العشرة الرئيسية لاختراق البيانات خلال عام 2016، وذلك نتيجة سرقة الهوية .وهذا يُعد مؤشرًا واضحًا على أن المخاطر المرتبطة بالهندسة الاجتماعية في تزايد مستمر، لا سيما في ظل التطور التكنولوجي المتسارع. (سليماني و نقاز، 2020، صفحة 103)

6.2 دراسات حالة وأمثلة واقعية :

1/ إنشاء صفحة مزيفة Fake profiles وخداع الضحية المستهدفة

في جانفي 2017 تم استخدام حساب مزور تحت اسم Mia Ash على مواقع التواصل الاجتماعي Facebook LinkedIn DeviantArt Instagram على أساس أنها مصورة فوتوغرافية وقامت بنشر عدة صور وكتابات على صفحاتها لإضفاء نوع من الشرعية.

جاء ضمن التقرير الذي نشره باحثوا شركة Secure Works Counter Threat Unit في 2017 حول الهجمات التي تتعرض لها المؤسسات وجدوا أن العديد من الهجمات كانت تستهدف مؤسسات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وحسب الباحثين فإن المهاجم استخدم حساب LinkedIn المزور Min Ash» في شن هجمات الهندسة الاجتماعية وفق المراحل التالية:

1- إنشاء صفحة مزورة.

2- البحث عن الضحية في موقع LinkedIn للشركة المستهدفة.

3-إضافة الضحية والتواصل معه (لبناء العلاقة وكسب الثقة)؛ ثم تطوير العلاقة إلى مواقع أخرى Facebook واستخدام البريد الالكتروني وتطبيقات WhatsApp.

4- بعد مدة من استقرار العلاقة وكسب الثقة أرسل المهاجم ملف Microsoft Excel إلى الضحية عن طريق البريد الالكتروني للمؤسسة وطلب منه فتحه في مكان العمل وكانت النتيجة تسميم كل حواسيب المؤسسة ببرنامج خبيث «PupyRAT »واستطاع فيما بعد الولوج إلى بيانات المؤسسة.

(SecureWorks Counter , 2017).

2/حالة احتيال وتصيد عبر انتحال هوية DHL أستراليا، 2025

في يوليو 2025، تعرض العديد من المستخدمين في أستراليا إلى حملة تصيد إلكتروني واسعة استهدفتهم عبر رسائل بريد إلكتروني مزيفة تدعي أنها صادرة عن شركة الشحن العالمية DHL

Expressجاءت هذه الرسائل في سياق عمليات التسليم المتزايدة خلال مواسم الشراء عبر الإنترنت، حيث أبلغ المستلمون بضرورة "تأكيد عنوانهم البريدي" أو "دفع رسوم استيراد صغيرة" من أجل استلام طرودهم.

اعتمد المهاجمون على تقنيات الهندسة الاجتماعية لتضليل الضحايا، إذ استخدموا شعار DHL الرسمي وأسلوبا لغويا مشابها للخطاب المهني للشركة، كما أرسلت الرسائل من نطاقات بريدية مزيفة تحاكي العنوان الأصلي للشركة بمجرد النقر على الرابط المرفق يوجه المستخدمون إلى صفحات ويب مصممة بعناية لتشبه الموقع الرسمي لـDHL ، حيث يطلب منهم إدخال بيانات شخصية ومالية مثل أرقام البطاقات البنكية وتفاصيل الاعتماد.

رغم احترافية التصميم، كانت هناك مؤشرات مبكرة يمكن من خلالها كشف الاحتيال، من بينها: اختلاف طفيف في نطاق المرسل عن النطاق الرسمي للشركة، وجود روابط مختصرة أو مشبوهة، بالإضافة إلى الطلب غير المعتاد لإدخال بيانات مالية أو كلمات مرور لمجرد تتبع طرد. هذه العلامات تعد من مؤشرات التصيّد الشائعة التي غالبا ما تغفل عند التعامل تحت ضغط "العجلة" التي يتعمد المهاجمون خلقها.

أبرزت هذه الحادثة الحاجة إلى تعزيز أنظمة الحماية التقنية مثل تطبيق سياسات التحقق من البريد الإلكتروني (SPF/DKIM/DMARC) لمنع الانتحال، إلى جانب أهمية تدريب المستخدمين على التحقق من الروابط ومصداقية الرسائل المتعلقة بالشحن. كما أوصت جهات مختصة بضرورة تبني سياسات تحقق داخل المؤسسات التجارية، بحيث لا يتم إدخال أي بيانات بنكية أو اعتماد عبر روابط البريد الإلكتروني غير المؤكدة. (MailGuard، 2025)

3/حالة تصيد موجه ضد المديرين الماليين(2025)

كشفت تقارير أمنية عن حملة تصيّد موجه (Spear-Phishing) في مايو 2025 حيث استهدفت مديرين ماليين وتنفيذيين في مؤسسات مالية كبرى عبر العالم. اعتمد المهاجمون على رسائل بريد

إلكتروني مصممة بعناية تنتحل هوية شركة استشارات وتوظيف مرموقة، حيث عرضت على المستلمين "فرص مهنية قيادية" لجذب اهتمامهم. تضمنت الرسائل مرفقا بصيغة PDF يحيل إلى رابط مستضاف على منصة Firebase، والذي بدوره يقدّم ملفا مضغوطا (ZIP) يحتوي على سكريبت خبيث. عند تشغيله، يقوم السكريبت بتحميل أدوات وصول عن بعد مثل NetBird وOpenSSH، ما يمنح المهاجمين إمكانية التحكم في أنظمة الضحايا والوصول إلى بياناتهم الحساسة.

رغم أن الرسائل بدت مقنعة من حيث الشكل والأسلوب، إلا أن هناك مؤشرات مبكرة كان يمكن من خلالها كشف الاحتيال، مثل: استخدام روابط خارجية غير مرتبطة بالمجال الرسمي للشركات، الاعتماد على منصات طرف ثالث غير معتادة(Firebase) ، ووجود خطوات تقنية غير مبررة مثل طلب اجتياز CAPTCHAقبل الوصول إلى المحتوى. هذه العلامات، إلى جانب السياق غير المعتاد لعرض فرص عمل عبر ملفات مرفقة تبرز طبيعة الهندسة الاجتماعية في استغلال الثقة والتلاعب بتوقعات الضحايا. وكشفت هذه الحادثة عن مستوى التطور الذي بلغته هجمات التصيد الموجه، وعن خطورتها بشكل خاص على القيادات المالية التي تمتلك صلاحيات حساسة. وقد أوصى الخبراء بضرورة تعزيز آليات الحماية مثل المصادقة المتعددة العوامل، وإجراء دورات تدريبية متخصصة للتنفيذيين حول الهجمات المستهدفة. (Dive، 2025)

7.2 الآثار السلبية للهندسة الاجتماعية على الأفراد والمجتمع

- **خسائر مالية ضخمة** :يتعرض الأفراد والمؤسسات لخسائر مالية نتيجة الاحتيال أو سرقة البيانات.
- **تدمير الثقة** :يؤدي انتشار هذه الهجمات إلى تراجع الثقة بين أفراد المجتمع والمؤسسات، وهو ما يضر بالنسيج الاجتماعي.
- **تهديد الأمن القومي** :قد تؤدي تسريب المعلومات الحساسة إلى تهديد الأمن القومي، خاصة إذا استُخدمت في هجمات سيبرانية ضد البنى التحتية الحيوية.

- **التأثير النفسي** :يعاني الضحايا من آثار نفسية سلبية مثل القلق، فقدان الثقة بالنفس، والشعور بالعجز. (Dhull و Sumedha Singh، 2016، صفحة 67)

3. المحور الثاني: الهندسة الاجتماعية كأداة لبناء مجتمع واعٍ

1.3 إعادة تعريف الهندسة الاجتماعية في السياق الإيجابي:

الهندسة الاجتماعية ليست حكراً على الاستغلال، بل يمكن استخدامها كأداة فعالة لتشكيل السلوكيات الإيجابية، وتعزيز القيم المجتمعية، وبناء وعي جماعي قادر على مواجهة التحديات. وفي هذا السياق، تُعرف الهندسة الاجتماعية بأنها عملية مدروسة لتشكيل السلوك الجماعي للأفراد بهدف تحقيق أهداف اجتماعية إيجابية، مثل تعزيز التعاون والاحترام المتبادل. (عبد العزيز، 2017، صفحة 19)

2.3 الأهداف الاجتماعية الإيجابية للهندسة الاجتماعية:

- **تعزيز قيم التسامح والتعاون** :بناء مجتمع متماسك قادر على التعايش السلمي.
- **تنمية مهارات التفكير النقدي** :تمكين الأفراد من تحليل المعلومات واتخاذ قرارات واعية.
- **تشجيع المشاركة المجتمعية** :تحفيز العمل التطوعي والمبادرات المجتمعية.
- **الالتزام بالقوانين والنظم** :تسهم القواسم المشتركة للمجتمع في بقائه واستمراره ونموه والحفاظ على خصوصيته عند التعرض للتهديدات (العنبكي، 2025، صفحة 636)، وهي بدورها تساعد على تعزيز احترام القوانين للحفاظ على النظام والاستقرار.

3.3 دور التعليم في الهندسة الاجتماعية الإيجابية:

يعتبر الفضاء الرقمي بيئة تفاعلية تجمع بين الأفراد من مختلف الثقافات والخلفيات الاجتماعية، ومن خلال دراسة تأثيرات الهندسة الاجتماعية يتمكن الباحثين في مجال علم الاجتماع من فهم كيفية تأثير هذه العمليات على التفاعلات الاجتماعية وتشكيل العلاقات بين الأفراد في المجتمع (صالح محمد حسن و عبد الرحمان، 2024، صفحة 14)، حيث أن للتعليم في الهندسة الاجتماعية عدة إيجابيات نذكر منها:

- **إدماج مهارات الحياة والقيم الأخلاقية** :في المناهج الدراسية لتنشئة أجيال واعية.
- **تطوير برامج تعليمية تفاعلية** :تَبني الوعي الأمني والرقمي، وتعلّم مهارات الحماية من الاحتيال.
- **تدريب المعلمين** :على طرق التأثير الإيجابي في سلوك الطلاب، واستخدام الهندسة الاجتماعية في التوجيه والتربية.

4.3 دور الأسرة والمجتمع المدني:

- **الأسرة** :كنواة أساسية لبناء القيم والسلوكيات، وتعزيز الثقة بالنفس والوعي.
- **منظمات المجتمع المدني** :تلعب دورًا فعالًا في نشر الوعي والتثقيف وتعمل على تحديد توجهات ومسارات وسلوكيات أفراده (العنبكي، 2025، صفحة 630) ، وتنظيم حملات توعية.
- **المبادرات المجتمعية** :تعزز روح الانتماء والمسؤولية الاجتماعية، وتدعم بناء مجتمع متماسك.

5.3 الدعم النفسي والاجتماعي:

الطبيعة البشرية هي مجموعة من الخصائص النفسية على المستوى الكلي تصف السمات النفسية الأساسية التي يشترك فيها الكائن البشري بأكمله بشكل طبيعي، حيث توجد بعض السمات البشرية عبارة عن

ثغرات أمنية يمكن استغلالها في هجمات الهندسة الاجتماعية؛ كما وتساهم السمات الشخصية للأفراد بشكل كبير في قابليتهم لاستغلال الهندسة الاجتماعية مثل التأثير والتلاعب والخداع. ويتعامل المهندسون الاجتماعيون مع سمات الشخصية البشرية على أنها نقاط ضعف ويستخدمون اللغة كسلاح لخداع الضحايا وإقناعهم والتلاعب بهم في النهاية (HUSSEIN FALAH & MOHAMED Ferhat, 2024, p. 3).

مما سبق تظهر جليا أهمية الدعم النفسي والاجتماعي في حماية الأفراد وتعزيز الثقة بالنفس من خلال ما يلي:

- **برامج الدعم النفسي**: والتي تلعب دورا في تعزيز الثقة بالنفس والقدرة على مقاومة الاستغلال.
- **شبكات الدعم الاجتماعي** :تحمي الأفراد من العزلة والضعف، وتوفّر بيئة آمنة للتعلم والنمو.

3.6 التعاون بين الهندسة الاجتماعية والتقنيات الأمنية:

وبهدف تعزيز الأمن السيبراني لمواجهة مخاطر الهندسة الاجتماعية سعت الدول لتوفير إطار قانوني وتقنيات أمنية لحماية البيانات والأفراد نذكر مثالا على ذلك:

1. في إطار الجهود التشريعية لتعزيز الأمن السيبراني، أصدرت دولة الكويت القانون رقم (37) لسنة 2014 المتعلق بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث تضمّن هذا القانون أحكامًا خاصة بإنشاء مركز وطني معني بحماية البنية التحتية للمعلومات الحرجة،

وذلك من خلال المادة 70 التي شددت على ضرورة مكافحة إساءة استخدام وسائل الاتصال وحماية الأنظمة المعلوماتية الحيوية. (Kuwait, 2014, p. 52)

2. التنبيهات والتهديدات السيبرانية وإشعارات التدابير المضادة الصادرة عن .CERT-In (الفريق الوطني للاستجابة لحوادث أمن المعلومات في الهند، يصدر تنبيهات وتحذيرات وإشعارات تدابير مضادة). (Government of India, 2022, p. 01)

3. إصدار توجيهات بشأن الواجبات والمسؤوليات الأساسية لكبير مسؤولي أمن المعلومات (CISOs) في مجال حماية التطبيقات/البنية التحتية والامتثال.

4. إجراء عمليات تدقيق منتظمة قبل وبعد التدقيق في المواقع الإلكترونية والتطبيقات الحكومية.

5. إنشاء منظومة تدقيق أمني تدعم وتدقق في تنفيذ أفضل الممارسات في مجال أمن المعلومات.

6. تصميم خطة إدارة الأزمات للاعتداءات السيبرانية.

7. إجراء تدريبات منتظمة للأمن السيبراني ومحاكاة لاختبار الموقف الأمني للمؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الحيوي واستعداداتها.

8. إجراء برامج تدريبية متكررة حول أمن البنية التحتية للمعلومات والتهديدات السيبرانية لمسؤولي الشبكات/النظم، والوكالات الحكومية ورؤساء الإدارات الرئيسية. (Aboalhab و Farhat، 2024، صفحة 8)

4. المحور الثالث: التوازن بين الاستغلال والبناء: تحديات وفرص

1.4 التحديات التي تواجه الهندسة الاجتماعية:

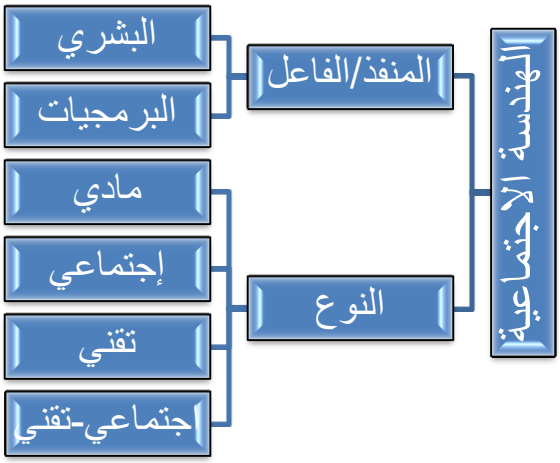
- **التطور المستمر في أساليب الهجوم** :مما يتطلب تحديث مستمر في استراتيجيات الحماية خاصة مع ظهور فئات من المجرمين أكثر تطورا كالعاملين مثلا على أجهزة الكمبيوتر قد يكونون مهندسين، محللي النظم، مبرمجين، أو حتى مشغلي البرامج الرقمية. (أحمد محمد عبد الرؤوف، 2021، صفحة 07).
- **ضعف الوعي الرقمي والأمني** :بين شرائح واسعة من المجتمع، مما يزيد من تعرضهم للهجمات. (Švehla, Sedinić , & Pauk, 2016, p. 1419)
- **نقص البرامج التوعوية والتعليمية:** المتخصصة في مجال الهندسة الاجتماعية.
- **صعوبة مراقبة وتنظيم المحتوى الرقمي**:خاصة مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات.

4.2 الفرص المتاحة لتعزيز الهندسة الاجتماعية الإيجابية:

- **تطوير برامج تدريبية متخصصة** :للأفراد والمؤسسات لرفع مستوى الوعي الأمني.
- **تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والخاصة** :في مجال الأمن السيبراني والتوعية.
- **استثمار التكنولوجيا الحديثة** :لبناء منصات توعية ذكية وتفاعلية.
- **تشجيع البحث العلمي** :في مجال السلوكيات الاجتماعية والأمن الرقمي لتطوير حلول مبتكرة.

يعتمد تعزيز الهندسة الاجتماعية الإيجابية على تطوير البرامج وتشجيع البحث العلمي في هذا المجال، وفي بحثه حول تصنيفات الهندسة الاجتماعية قام **كرمبولز KREMBHOLZ** بتصنيفها إلى ما يلي:

الشكل رقم (01): يوضح التصنيفات المختلفة للهندسة الاجتماعية حسب كرمبولز KREMBHOLZ



Source : (KROMBHOLZ & AL, 2015),

لقد صنف كرومبولز الهندسة الاجتماعية حسب الفاعل والذي يمكن أن يكون مصدره إما عاملا بشريا أو من البرمجيات ، بينما صنف أنواعها إلى عنصر مادي أو اجتماعي أو تقني كما يمكن أن يجتمع العنصر الاجتماعي والتقني معا.

4.3 استراتيجيات مقترحة لتحقيق التوازن:

- **تبني منهجيات شاملة** :تجمع بين التوعية، الحماية، والتعليم المستمر.
- **بناء ثقافة مجتمعية** :قائمة على الشفافية والمسؤولية الاجتماعية.
- **دعم الابتكار** :في مجال الأمن السيبراني والتعليم الرقمي.
- **إشراك جميع فئات المجتمع** :في برامج التوعية لضمان وصول الرسائل للجميع.
- **تفعيل قوانين الجرائم الالكترونية وانتهاك الخصوصية بشكل فعال**: وذلك لتعزيز مواجهة وردع الاختراقات والانتهاكات (مها محمد، 2018، صفحة 126).

5. خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية، يمكننا التأكيد على أن الهندسة الاجتماعية تمثل ظاهرة معقدة ذات وجوه متعددة، تجمع بين الخطر والفرصة في آن واحد. فمن ناحية، تظل أداة خطيرة في يد المخترقين والمحتالين الذين يستغلون الثغرات النفسية والاجتماعية لاختراق الأنظمة وسرقة البيانات. ومن ناحية أخرى، يمكن توظيف مبادئها لبناء مجتمع أكثر وعيا وتماسكا.

إن تحقيق التوازن المنشود بين مخاطر الهندسة الاجتماعية وإمكاناتها البناءة يتطلب تعاوناً وثيقاً بين جميع الأطراف: الأفراد، المؤسسات، الحكومات، والمجتمع المدني. فقط من خلال هذا التعاون يمكننا تحويل التحديات إلى فرص، والتهديدات إلى إنجازات، لبناء مستقبل رقمي آمن ومجتمع واعٍ قادر على مواكبة متغيرات العصر.

انطلاقا من الأهداف التي سعت إليها هذه الدراسة في تحليل ظاهرة الهندسة الاجتماعية من جوانبها المختلفة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تبرز طبيعة هذه الظاهرة كتهديد أمني متنام، وفي الوقت نفسه كأداة يمكن توظيفها إيجابيا لبناء وعي رقمي مسؤول. وقد جاءت هذه النتائج لتسهم في سد فجوة معرفية تتعلق بالبعد الإنساني للأمن السيبراني، ولتدعم النقاش الأكاديمي والممارسات العملية في هذا المجال.

- أكدت الدراسة أن **الهندسة الاجتماعية تمثل سلاحا ذا حدّين**؛ فهي من جهة أداة خطيرة يستغلها المهاجمون لاختراق الأنظمة وسرقة البيانات عبر الثغرات البشرية، ومن جهة أخرى يمكن توظيفها في **تعزيز الثقة الرقمية وبناء مجتمع أكثر وعيًا**.
- وأظهرت النتائج أن **المخاطر المرتبطة بالهندسة الاجتماعية تتجاوز الجانب التقني** لتشمل أبعادًا ثقافية، اجتماعية، اقتصادية ونفسية، مما يضاعف من خطورتها على الأفراد والمجتمعات.
- بيّنت الدراسة أن نجاح الهجمات يعود بالأساس إلى **ضعف الوعي الرقمي، ونقص البرامج التوعوية**، إضافة إلى اعتماد الأفراد على الثقة العفوية والتأثر بالعوامل النفسية والعاطفية.
- أبرزت الدراسة أن الجانب الإيجابي للهندسة الاجتماعية يمكن أن يكون **رافعة تنموية** إذا استخدم في تصميم حملات توعية، وتنمية التفكير النقدي، وتعزيز القيم الأخلاقية.

- أظهرت حالات الدراسة والأمثلة الواقعية أنّ **الهجمات آخذة في التطور والاحترافية**، ما يستلزم مقاربات أكثر شمولية تجمع بين التكنولوجيا، التعليم، والمجتمع.

وبناءً على هذه النتائج، تم صياغة مجموعة من التوصيات التي تسعى إلى تعزيز الحماية الرقمية وتطوير استراتيجيات وقائية شاملة وتمثلت في:

- **اعتماد مقاربة شاملة** لمواجهة الهندسة الاجتماعية، تقوم على التوعية المستمرة، وتطوير أدوات الحماية التقنية، وبناء ثقافة قائمة على التفكير النقدي والمسؤولية.
- **تصميم برامج تدريبية متخصصة** للأفراد والمؤسسات، تشمل سيناريوهات عملية للهجمات وأساليب كشفها، مع التركيز على الفئات الأكثر استهدافًا مثل الموظفين التنفيذيين.
- **إشراك مؤسسات التعليم والأسرة والمجتمع المدني** في تعزيز الوعي الرقمي ونشر ثقافة أمنية قائمة على التعاون والمسؤولية المشتركة.

6.قائمة المراجع:

✓ **مراجع باللغة العربية:**

1. **إبراهيم محمد مها محمد، (جويلية–سبتمبر، 2018)**. الهندسة الاجتماعية وشبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على المجتمع العربي. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، المجلد 5(العدد 3)، ص ص 128-109.
2. **معتصم محمد النور أحمد، (2019)**، الهندسة الاجتماعية، كتاب إلكتروني متوفر في موقع مكتبة النور الالكتروني على رابط التحميل التالي: الهندسة الإجتماعية /download/703441 /https://ketabpedia.com
3. **العمري صالح محمد حسن، العمري عبد الرحمان. (جانفي، 2024)**. الآثار الاجتماعية للهندسة الاجتماعية في الفضاء الرقمي على المجتمع السعودي. المجلة الدولية للتصاميم والبحوث التطبيقية، المجلد 3(العدد 8)، ص ص 1-32.
4. **المنيفي أحمد محمد عبد الرؤوف. (2021)**. الاحتيال الإلكتروني وحكمه في الاسلام والقوانين المعاصرة، دار الشبكة للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.
5. **حسين إبراهيم حمادي العنبكي. (فيفري، 2025)**. الهندسة الاجتماعية الرقمية وتأثيرها على المنظومة القيمية للمجتمع. مجلة الوسيط للعلوم الانسانية، المجلد 21(العدد 1)، ص ص 668-626.
6. **خديجة سليماني، وأحمد نقاز. (2020)**، الهندسة الاجتماعية لارتكاب الاحتيال ودور التدقيق الداخلي للحد من الظاهرة، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، العدد الثاني، جامعة المسيلة، ص ص 112-100.
7. **زيوش سعيد. (2017)**. ظاهرة الابتزاز الالكتروني وأساليب الوقاية منها قراءة سوسيولوجية وآراء نظرية. مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 11، العدد 1، جامعة عمار ثليجي، ص ص 70-87.
8. **سلمان الجبوري سامر. (2018)**. جريمة الإحتيال الإلكتروني – دراسة مقارنة –. منشورات زين الحقوقية، لبنان.

9. **عبد الله عنيشل، و حسين يحياوي**. (**2025**). مخاطر الهندسة الاجتماعية ومتطلبات تحقيق الأمن المجتمعي للمؤسسات الاقتصادية. الملتقى الوطني الاول حول: مخاطر الهندسة الاجتماعية ومتطلبات تحقيق الأمن المجتمعي للمؤسسات الاقتصادية المنعقد بجامعة غرداية يوم 04 ماي 2025، ص ص 01-13.

10. **على عباس مراد**. (**2017**). الهندسة الاجتماعية -صناعة الإنسان والمواطن-. بيروت، لبنان: دار الروافد الثقافية.

11. **لطف جاد الله عبد العزيز**. (**2017**). أمن المجتمع الالكتروني. الاسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.

✓ **المراجع باللغة الأجنبية:**

12. *Cybersecurity Dive .(May, 2025) Pear-Phishing Campaign Targets CFOs with advanced remote access techniques, this citation is taken from the website below: https://www.cybersecuritydive.com/news/spearphishing-remote-access-campaign-cfos-finance-executives-trellix/749192/?*
13. *Hussein Falah Aboalhab & Mohamed Farhat .(2024) .Social Engineering and Its Role in Maintaining Information Security And Privacy .Scientific Research Journal of Engineering and Computer Sciences ،India, vol 5(12), p p 1-10.*
14. *K Administration .(2008) .https://usa.kaspersky. com/resource-center/definitions/what-is-social-engineering.*
15. *KROMBHOLZ, K. & HOBEL, H; HUBER, M & WEIPPLE (2015), Advanced Social Engineering Attacks. Journal of Information Security and Application, pp 113-122.*
16. *M. Bezuidenhout ،F. Mouton و ،H. S. Venter(2010), Social engineering attack detection model: SEADM in Information Security for South Africa.*
17. *MailGuard, (July, 2025) .DHL-branded phishing scam prompts confirm delivery address. MailGuard Blog, this citation is taken from*

the website below: https://www.mailguard.com.au/blog/dhl-branded-phishing-scam-prompts-confirm-delivery-address?utm_source=chatgpt.com

18. *Ministry of Electronics & Information Technology. Government of India.(April, 2022) .Ministry of Electronics & Information Technology Government of India, this citation is taken from the website below: https://www.cert-in.org.in/PDF /CERT-In_Directions_70B_28.04.2022.pdf?utm_source*
19. *R. Dhull و ،Hooda Sumedha Singh .(2016) . Contrast Study of Social Engineering Techniques .IOSR Journal of Computer Engineering (IOSR-JCE) .(4)18 ، p p 66-68.*
20. *SecureWorks Counter , T. (2017, July 27). The Curious Case of Mia Ash: Fake Persona Lures Middle Eastern Targets. Consulté le June 25, 2025, sur https://www.secureworks.com/research/the-curious-case-of-mia-ash*
21. *State of Kuwait .(2014) .Law No. 37 of 2014 on the Establishment of Communication and Information Technology Regulatory Authority (CITRA),this citation is taken from the website below: https://www.citra.gov.kw/sites/en/LawofCITRA/Law%20No.%2037-%202014.pdf?utm_source=chatgpt.com*
22. *Švehla, Z. L., Sedinić , I., & Pauk, L. (2016). Going White Hat: Security Check by Hacking Employees Using Social Engineering Techniques. Information and Communication Technology, Electronics and Microelectronics (MIPRO).*

أهمية الموقع كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر

اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أنموذجا (دراسة نظرية تحليلية)

The Importance of Location as a Determinant of Foreign Direct Investment : The African Continental Free Trade Area Agreement as a Model (A Theoretical Analytical Study)

أميرة قلقول*، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1 (الجزائر)،
amira.kalkoul@univ-batna.dz
أميرة بحري، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1 (الجزائر)،
amira.bahri@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2025/07/02 تاريخ القبول: 2025/09/18 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه الموقع في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استعراض تفسيرات أبرز النظريات الاقتصادية لهذا الدور، وتحليل المزايا المكانية التي توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية **(AfCFTA)** باعتبارها نموذجًا إقليميًا طموحًا لتعزيز جاذبية القارة للاستثمار. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الاستنباطي، مع توظيف أسلوب الوصف والتحليل في تناول الإطارين النظري والتطبيقي. وتوصلت النتائج إلى أن توفر بيئة أعمال ملائمة ومستوى عالٍ من الكفاءة أصبحا العامل الأساسي في جذب الشركات متعددة الجنسيات. وقد بدأت العديد من الدول الأفريقية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية استيعاب هذا التحول، والسعي إلى ترجمته عبر إصلاحات مؤسسية وتنظيمية من أجل تحسين مناخ الاستثمار. تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز التحولات الجارية في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، بعد تطبيق الاتفاقية وما تتيحه من فرص لتعزيز مكانة القارة في الاقتصاد العالمي.

* المؤلف المرسل.

كلمات مفتاحية: موقع، استثمار أجنبي مباشر، شركات متعددة جنسيات، منطقة تجارة حرة لقارة أفريقيا
تصنيفات JEL : F21، F2، F15، F23

Abstract:

This study highlights the role of location in attracting foreign direct investment (FDI) by reviewing key economic theories and examining the African Continental Free Trade Area (AfCFTA) as a model to enhance investment appeal. Using a deductive method with descriptive and analytical approaches, it addresses both theoretical and applied aspects. Findings show that a favorable business environment and high efficiency are key factors attracting multinational corporations. Many African AfCFTA members are implementing reforms to improve the investment climate. The study underscores shifts in FDI determinants in Africa and opportunities to strengthen the continent's position in the global economy.

Keywords: Location; Foreign Direct Investment; Multinational Enterprises African Continental Free Trade Area (AfCFTA)
Jel Classification Codes: F21, F2, F23, F15

1. مقدمة:

إن وجود فروق كبيرة في توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي جعل لعوامل تحديد موقعه مكانة هامة ضمن الأدبيات خاصة بعد عمل **يوهانسون ووويديرسايم– بول** الرائد حول المواقع الخارجية التي اختارتها الشركات متعددة الجنسيات السويدية. وبالتالي فان الموقع الجغرافي يمثل أحد العوامل المحورية في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر، لا يقتصر دوره على الاعتبارات المكانية فقط، بل يشمل أيضًا ما يرتبط به من بنية تحتية، انفتاح اقتصادي، استقرار مؤسسي، واتصال بالأسواق الإقليمية والدولية. وفي ظل التنافس المتزايد بين الدول لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وهو الأمر الذي جعل صناع السياسة يعملون على معالجة قضايا العوامل التي من شأنها تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف فان فهمًا أوضحا للطريقة التي تختار بها الشركات متعددة الجنسيات موقع

الاستثمار أمر ضروري لشرح الاختلافات في تدفقاته بين البلدان، ولإنشاء سياسات مناسبة للدول المضيفة.

تسعى التكتلات الإقليمية إلى تعزيز مزاياها المكانية والمؤسسية لتقديم نفسها كمواقع استثمارية جذابة، اذ أدى الاختتام الناجح لجولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية إلى انخفاض مطرد في الحواجز التي تعترض معاملات الأعمال الدولية، وهي الطريقة التي حاولت من خلالها الدول الحفاظ على مستوياتها وحصصها من الاستثمار العالمي. وتُعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) مثالا بارزًا على هذه الجهود، تهدف إلى خلق سوق موحدة وتيسير حركة السلع والخدمات والاستثمارات داخل القارة.

إشكالية الدراسة

نحاول في هذه الورقة البحثية فحص أهمية الموقع كمحدد أساسي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الدول النامية وبالخصوص الدول الأفريقية العضوة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية **(AfCFTA)**، وهو ما يجعل السؤال البحثي الرئيسي لهذه الدراسة هو: **ما اليات تحسين الموقع التي تعمل عليها الدول النامية الأفريقية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها؟**

الأسئلة الفرعية

انطلاقا من إشكالية الدراسة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية، التي من شأنها تنظيم أقسام الدراسة بطريقة منطقية تحاول في الأخير الوصول الى إجابة للسؤال البحثي المركزي وتقديم اقتراحات وتوصيات حول موضوع الدراسة:

- كيف تم تفسير اختيارات الموقع التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات للقيام بالاستثمار الحقيقي في الخارج ضمن نظريات التجارة الدولية، أدبيات الجغرافيا الاقتصادية، ونظرية الاعمال الدولية؟

- ما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؟ ماهي مزايا موقع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية **(AfCFTA)** وماهي اليات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث تحسبن الموقع التي تعتمدها الدول الأفريقية؟
- ما أثر تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية **(AfCFTA)** على بيئة الاستثمار في الدول الأعضاء بناء على مؤشرات: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ورصيد الاستثمار المتراكم، ومؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لقيود الاستثمار؟

أهمية الدراسة

بينما توجد مجموعة كبيرة من الأدبيات حول محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم النامي بشكل عام، الا أنه لا توجد دراسات كثيرة حول محددات تدفقاته إلى أفريقيا، وحتى الدراسات القليلة المتاحة لا تقوم بتحليل أهمية موقع القارة الأفريقية في إطار التكامل الاقتصادي. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في تقديم تحليل لمحددات موقع الاستثمار الاجنبي المباشر واليات تحسين ذلك الموقع للفت انتباه الشركات متعددة الجنسيات اليه وقد تم في هذه الدراسة التركيز على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية **(AfCFTA)** باعتباره مصدرا تنمويا هاما من الناحية المالية، المعرفية، التكنولوجية وغيرها وتحليل بيئة الاستثمار في هذه المنطقة بالاعتماد الى مؤشرات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

منهج الدراسة

تم في هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الاستنباطي باستعمال أدوات الوصف والتحليل في الإطار النظري للدراسة. وتم تنظيم الورقة البحثية على النحو التالي: يقدم القسم الأول النظريات المفسرة لموقع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويقدم القسم الثاني تحليل لمزايا موقع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية **(AfCFTA)** واليات تحسينها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باستعمال مؤشرات لدراسة بيئة الاستثمار في المنطقة.

2. النظريات المفسرة لموقع الاستثمار الأجنبي المباشر

أثار اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام الباحثين من مختلف التخصصات، بما في ذلك التجارة الدولية، الأعمال الدولية، والجغرافيا الاقتصادية، حيث استخدم كل تخصص أدواته لدراسة أهمية الموقع وتطوير أدبيات واسعة حوله (Beugelsdijk et al., 2010).

2.1 تفسير نظريات التجارة الدولية لأهمية الموقع

تركز النظريات التقليدية للتجارة الدولية على تفسير سبب وجود تجارة بين دول معينة، مع اعتبار الموقع أحد العوامل الأساسية. وفقًا للنظريات الكلاسيكية، ساهم **آدم سميث** في تقديم مفهومي "الميزة المطلقة" و"تقسيم العمل" في كتابه "ثروة الأمم" (1776)، وهما أساسيان لفهم التجارة الدولية ومهد الطريق لاحقًا لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر. يرى سميث أن أهمية التجارة مع دولة أخرى تكمن في توسيع تقسيم العمل، إذ يكون السوق الدولي أكبر من السوق المحلي. ويحدد اختيار موقع البلد وفق ثلاث محددات رئيسية: تكاليف النقل، العوامل الجغرافية، وتفضيلات أصحاب رأس المال (Schumacher, 2012) و(Schumacher, 2020). أما **دافيد ريكاردو**، فقد صاغ قانون الميزة النسبية، مؤكدًا أن السلع تتحرك عبر المكان بسهولة أكبر من عوامل الإنتاج. وبناءً على ذلك، يسود قانون الميزة المطلقة للعوامل المتنقلة، بينما يسود قانون الميزة النسبية بالنسبة للعوامل الثابتة. ويُحدد موقع البلد للتجارة بعد مقارنة تكاليف العمل الفعلية بين الدول (Meoqui, 2011) إذ لا تحدد كثافة الإنتاج لموقع معين إنتاجيته المطلقة، بل إنتاجيته النسبية مقارنة بصناعات أخرى وفي مواقع مختلفة (Hausmann et al., 2022). وأضافت نظرية **هكشر–أوهلين** تفسيرًا لتباين الميزة النسبية بين الدول استنادًا إلى وفرة الموارد الإنتاجية. فالبلد الذي يملك وفرة نسبية في رأس المال مقارنة بالعمل يتخصص في إنتاج السلع كثيفة رأس المال، بينما الدول ذات وفرة نسبية في العمل تتخصص في السلع كثيفة العمالة (Negishi, 2001).

مع التقدم التكنولوجي وظهور الشركات متعددة الجنسيات في الستينيات، دعت الحاجة إلى نظريات جديدة تعكس التغيرات في التجارة الدولية. فقد ظهرت نظرية دورة حياة المنتج (Vernon,

(1966) لتفسير وتوقع أنماط التجارة وتوسع الشركات متعددة الجنسيات، حيث تركز على توقيت الابتكار، آثار وفورات الحجم، ودور عدم اليقين في التجارة. أبرز **فيرنون** أهمية الموقع القريب من الأسواق الكبرى ذات متوسط دخل مرتفع، حيث يحتاج المنتج الجديد في مراحله الأولى إلى مواقع مرنة تسهّل التواصل بين السوق والمديرين التنفيذيين. ومع توسع الطلب، يبحث رواد الأعمال عن فرص لإنشاء منشآت إنتاج محلية (الاستثمار الأجنبي المباشر) في مواقع تقل فيها التكاليف.

2.2 تفسير نظريات الأعمال الدولية لأهمية موقع الاستثمار الأجنبي المباشر

ان الشركات متعددة الجنسيات هي كيانات اقتصادية تمتلك أو تتحكم في عمليات إنتاجية أو خدمية في أكثر من دولة، من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، بما يمنحها القدرة على إعادة توزيع أنشطتها عبر الحدود وفقًا لاختلافات المزايا المكانية والمؤسسية. وبحكم طبيعتها العابرة للحدود، يرتبط سلوك هذه الشركات ارتباطًا وثيقًا بخصائص مواقع الدول المضيفة، والذي يشكل أحد المحددات الجوهرية لقراراتها الاستثمارية. في هذا السياق، شكل منتصف القرن الماضي نقطة تحول في الادبيات الاقتصادية حيث وضع كل من (Dunning, 1958) في المملكة المتحدة (Hymer, 1976) الأسس العلمية لمجال الأعمال الدولية، وذلك استجابة للارتفاع السريع في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي الصناعي إلى أوروبا الغربية. فأصبح فهم تفاعل الأعمال الدولية مع الجهات الفاعلة المحلية والمؤسسات الوطنية في بيئات الموقع الأصلي والمستضيف أمرًا جوهريًا لدراسة هذا المجال الجديد (Cantwell, 2024). ومن هنا تم اعتبار الموقع فئة مفاهيمية مركزية في تحليل الشركات متعددة الجنسيات، مع تحول وحدة التحليل من الدولة إلى الشركة نفسها، وأصبحت الدراسات تركز على تأثير موقع البلد على أنشطة هذه الشركات (Danes et al., 2023).

أكد **دانينغ** لاحقًا على ضرورة إعادة تقييم مكون الموقع في النموذج الانتقائي مع ظهور ونمو نشاط الشركات متعددة الجنسيات، وزيادة عمليات الدمج والاستحواذ، وتوسع الاستثمار في الخدمات والبحث والتطوير، خصوصًا مع ظهور الصين كوجهة رئيسية، وانفتاح الدول النامية على الاستثمار الأجنبي المباشر (Dunning, 1998a, 1998b). وأوضح أن المتغيرات المؤسسية مثل متطلبات

الدخول والأداء والخروج، مستويات الفساد، سياسات المنافسة، اللوائح البيئية والضريبية، وحقوق الإنسان، تؤثر تأثيرًا حاسمًا على قرارات الموقع للشركات متعددة الجنسيات، خاصة عند تجاوزها للفروق الثقافية بين الدول (Dunning, 2009).

2.3 تفسير نظريات الجغرافيا الاقتصادية لأهمية موقع الاستثمار الأجنبي المباشر

تهتم الجغرافيا الاقتصادية بدراسة الأماكن والفضاءات التي تُمارس فيها الأنشطة الاقتصادية، مع التركيز على التوزيع المكاني للنشاط الاقتصادي (Barnes & Christophers, 2018) و (Pászto, 2020) في إطار النموذج الانتقائي، يمكن تحليل الموقع من منظور "مكان" يمثل الوحدة الجغرافية، و"فضاء" يمثل الخصائص التي تولد التباين بين المواقع (Beugelsdijk & Mudambi, 2013) بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، تُفسر المسافات الجغرافية غالبًا كبدائل لتكاليف النقل ووقت السفر، مع أهمية الروابط المؤسسية والبنية التحتية التي توفر مزايا تنافسية (Blanc-Brude et al., 2014) و(Nachum, 2000) كما يوضح نمط "المركز والهامش" كيفية تركيز الأنشطة الاقتصادية في المدن الكبرى لتقليل التكاليف وزيادة حجم الإنتاج، بينما تزداد أهمية "المدن العالمية" لربط الشركات بالسوق الدولي والفرص العالمية(McDonald et al., 2018)

2.4 التكامل الاقتصادي كمحدد لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

نظرا لأن جاذبية الموقع هي أحد العوامل الأساسية التي تحدد اختيارات الشركات الأجنبية للاستثمار، كما فسرته مختلف النظريات السابقة، إذ تؤثر خصائص المكان والبنى التحتية وروابط المؤسسات المحلية على مزايا الاستثمار والقدرة على تحقيق العوائد المرجوة (Njuguna, 2022) وفي هذا السياق يلعب التكامل الاقتصادي الإقليمي دورًا محوريًا في تعزيز هذا الموقع، وذلك من خلال تقليل تكاليف المعاملات وزيادة العائد على رأس المال، وهو الأمر الذي يشجع الشركات الأجنبية على التوسع داخل المنطقة ويسهم في زيادة النمو الاقتصادي ومعدلات التجارة، مع مراعاة الميزة النسبية وجني وفورات الحجم. ولا يقتصر الهدف على خفض الحواجز التجارية مع الخارج، بل يشمل تحرير التجارة والأعمال

بين الدول الأعضاء، وهو ما يمكن تحقيقه بشكل أكبر عبر إنشاء مناطق تجارة حرة بدلًا من اتحادات جمركية(Jeremy Clegg et al., 2003)

يمهد هذا الإطار لفهم كيف يمكن للدول النامية تعزيز موقعها الاستثماري من خلال التكامل الاقتصادي الإقليمي، وهو ما سيتم التطرق اليه لاحقا من خلال دراسة حالة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية **(AfCFTA)**.

3. مزايا موقع منطقة التجارة الحرة الأفريقية (AfCFTA) واليات تحسبنها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تشير معظم الدراسات إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة الأفريقية تأثرت بدرجة كبيرة بالعوامل الطبيعية، إلا أن هناك دولًا أفريقية نجحت في جذب هذه الاستثمارات من خلال خلق بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية مواتية (Alemayehu & Yimer, 2018). ويهدف هذا الفصل إلى دراسة مزايا موقع **(AfCFTA)** والآليات التي تعتمدها الدول الأعضاء لتعزيز جاذبية استثماراتها الأجنبية المباشرة.

3.1 منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) وبروتوكول الاستثمار فيها

يعد الموقع الجغرافي والخصائص الاقتصادية والاجتماعية للدول الأفريقية عوامل رئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فالشركات الأجنبية تسعى للوصول إلى الموارد الطبيعية واستغلالها للتصدير، بينما يوفر شباب السكان وارتفاع الطبقة الوسطى فرصًا للصناعات كثيفة العمالة والأسواق الجديدة (Elikplim, et al., 2024). ومن أجل تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، تعمل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية **(AfCFTA)** على تسهيل التجارة الداخلية وتقليل مخاطر الأعمال من خلال خفض تكاليف التكيف والتعامل عبر الحدود، وذلك لتوسيع نطاق السوق من مستوى الدولة إلى مستوى الإقليم في جذب الشركات متعددة الجنسيات للاندماج في سلاسل القيمة والأسواق المحلية (Debrah et al., 2024)

تُعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية **(AfCFTA)** مشروعًا رئيسيًا للاتحاد الأفريقي، تشمل: منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي والنقدي، والاتحاد السياسي. يتركز الهدف الرئيسي لهذه المنطقة على إنشاء منطقة تجارة حرة بالتوازي مع إنشاء كتلة اقتصادية متكاملة لتسهيل التجارة والاستثمار داخل القارة الأفريقية. تم انشاءها في 21 مارس 2018، حيث وقع على الاتفاقية 44 رئيس دولة وحكومة من بين 55 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي، في كيغالي، رواندا، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 30 مايو 2019، وبدأت المرحلة التشغيلية في يوليو 2019، على أن تبدأ التجارة بموجبها في 1 يناير 2021. وبحلول أكتوبر 2023، وقعت 54 دولة عضو على الاتفاقية لتخفيض أو إلغاء التعريفات والحصص والحواجز الأخرى أمام التجارة في المنتجات والخدمات.

تم تنفيذ اتفاقية **(AfCFTA)** على مرحلتين. اذ ركز بروتوكول المرحلة الأولى على التجارة في السلع والخدمات وآليات تسوية المنازعات، بينما ركز بروتوكول المرحلة الثانية على الاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة، والتجارة الرقمية، ودعم المرأة والشباب في التجارة (Debrah et al., 2024) وتتميز **(AfCFTA)** عن جميع المحاولات السابقة بالسرعة غير المسبوقة في توقيع الاتفاقية، والتصديق عليها، ودخولها حيز التنفيذ، ما يعكس الالتزام السياسي القوي بالتحول نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي. وتُعد الاتفاقية أداة رئيسية لتحقيق الخطة الرئيسية للاتحاد الأفريقي 2063 "أفريقيا التي نريدها"، وهي أجندة طموحة تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للقارة.

تم اعتماد بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن الاستثمار، وسياسة المنافسة، وحقوق الملكية الفكرية في نوفمبر 2022، لتوفير إطار تنظيمي وتشريعي يدعم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل القارة. ولحماية المشروع من البطء الإداري الذي تعاني منه مؤسسات الاتحاد الأفريقي، تم إنشاء أمانة مستقلة في أكرا لإدارة **(AfCFTA)** وهي مسؤولة أمام مجلس وزراء التجارة، وفي النهاية أمام جمعية رؤساء دول الاتحاد الأفريقي

كما تبيّن أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية **(AfCFTA)** في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، يلعب بروتوكول الاستثمار دورًا محوريًا في جعل هذه المنطقة أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب

والمحليين. ينص البروتوكول على إنشاء **وكالة التجارة والاستثمار الأفريقية الشاملة**، كما ورد في المادة 42 من نسخة يناير 2023 من مشروع البروتوكول، وهي مؤسسة تقنية تابعة لأمانة **(AfCFTA).** تعمل هذه الوكالة على التنسيق بين الدول الأعضاء البالغ عددها 54 دولة، مع مراعاة الاختلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بينها.

تعتمد الوكالة على التعاون مع **وكالات ترويج الاستثمار الوطنية**، بدءًا من الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) وصولًا إلى وكالة زيمبابوي للاستثمار والتنمية (ZIDA)، حيث تساهم هذه الوكالات في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر إلى اقتصاداتها. وتدعم الوكالة البلدان ووكالات الترويج والقطاع الخاص من خلال تعبئة الموارد المالية، وتشجيع نمو الأعمال، وتقديم المساعدة التقنية لتسهيل الاستثمار بما يتماشى مع أحكام البروتوكول. كما تساعد الوكالة في تعزيز قدرة الدول على وضع وتنفيذ **سياسات** استثمارية تعزيزية داخل أفريقيا، خاصة تلك التي تدعم زيادة الصادرات.

ويُبرز البروتوكول أن إلغاء الرسوم الجمركية وحده لا يكفي لتعزيز التجارة الداخلية للقارة، إذ يعتمد نجاح الاستثمار والتجارة على وجود سلع مصنعة محليًا. ولهذا، يشجع البروتوكول على استثمارات أجنبية ومحلية تسهم في تحسين المعرفة والقدرات الإنتاجية، وتطوير شبكات الشركات، وتركيز العمالة الماهرة، بما يعزز تكامل سلاسل القيمة الإقليمية. كما يتيح هذا البروتوكول إمكانية نشر استثمارات البنية التحتية بشكل أكثر استهدافًا، لتحسين شبكات النقل والمرافق والخدمات، بما يدعم كفاءة الإنتاج ويزيد من وفورات الحجم. وبذلك، يسهم البروتوكول في تعزيز الإنتاجية، ودفع التصنيع، وتوسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة، وهو ما يجعل الاقتصادات الأفريقية أكثر جاذبية للاستثمار على المستويين الإقليمي والدولي (Teniola T. Tayo, 2023).

3.2 أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)

يظهر جدول أعمال **(AfCFTA)** صورة تقدمية من منظور نظرية التجارة الحديثة، إذ يتعامل على تحرير التجارة في السلع والخدمات بشكل متزامن، بدلاً من التسلسل التقليدي، مما يعكس بشكل

أفضل الواقع العالمي الذي تتشابك فيه السلع والخدمات بعمق. كما يتناول الاتفاق الحواجز غير الجمركية، ويهدف إلى توفير أمن تجاري أكبر مقارنة بمعظم التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، من خلال التفاوض على آليات فعالة لتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء بشكل متزامن (Helmut Asche, 2024). وبهذا الشكل، توفر (**AfCFTA**) بيئة مواتية لتحسين موقع الدول الأفريقية الاستثماري، من خلال توسيع نطاق السوق، زيادة الاستقرار وتقليل المخاطر، وخفض تكاليف المعاملات، مما يعزز قدرة الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار داخل القارة. ومن ثم، تشكل الاتفاقية إطارًا فعّالًا لدفع عجلة الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الروابط الاقتصادية الإقليمية.

تشير الأدلة التجريبية (Shingal & Mendez-Parra, 2020) (Bayale et al., 2022) (De Melo & Solleder, 2025) (Adams et al., 2024) إلى أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية **(AfCFTA)** تمثل أداة فعّالة لتعزيز التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا. فقد أظهرت الدراسات أن تحرير التجارة بموجب**(AfCFTA)** يعزز الاستثمار الأخضر البيني بين الدول الأفريقية، مع تحقيق الدول الأكثر انفتاحًا واستقرارًا اقتصاديًا مكاسب أكبر، مما يؤكد أن الاتفاقية توفر بيئة مواتية لجذب الاستثمارات وتحفيز التعاون الإقليمي. وتجتمع هذه الأدلة لتوضح أن **(AfCFTA)** لا تعمل فقط على تحرير التجارة، بل توفر أيضًا إطارًا مؤسسيًا وتشغيليًا يدعم تكامل الأسواق ويحفز استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، مبرزة بذلك أهمية الموقع والاستقرار المؤسسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بما يتوافق مع النظريات الاقتصادية والإطارية الموضحة في القسم النظري للدراسة.

4. تحليل بيئة الاستثمار في إفريقيا بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية (AfCFTA) –دراسة تطبيقية–

من أجل تحليل بيئة الاستثمار في إفريقيا والتغيرات التي طرأت عليها إثر بدء تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية **(AfCFTA)**، سيتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الكمية، وهي: **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القارة، رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم، مؤشر**

و**مؤشر التعاون الاقتصادي والتنمية لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر**. وتهدف هذه المؤشرات إلى تشخيص مكامن القوة والقصور في بيئة الاستثمار الأفريقية وتقديم توصيات عملية لتصويبها.

4.1 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القارة

تشمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مجموع رأس المال الأسهم، إعادة استثمار الأرباح، رأس المال طويل الأجل الآخر، ورأس المال قصير الأجل كما هو موضح في ميزان المدفوعات. تُظهر هذه السلسلة صافي التدفقات الواردة الى أفريقيا في اتفاقية **(AfCFTA)** خلال الفترة 2017-2024.

الجدول رقم 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى أفريقيا خلال الفترة 2017-2024

السنة	الاستثمار الوارد الى القارة الافريقية (مليار دولار)	ملاحظة
2017	40 597	قبل اتفاقية **(AfCFTA)**
2018	43 372	قبل اتفاقية **(AfCFTA)**
2019	46 663	قبل اتفاقية **(AfCFTA)**
2020	40 944	**كوفيد -19**
2021	82 201	بداية اتفاقية **(AfCFTA)**
2022	54 567	تطبيق اتفاقية **(AfCFTA)**
2023	55 414	تطبيق اتفاقية **(AfCFTA)**
2024	97 032	تطبيق اتفاقية **(AfCFTA)**

المصدر: اعداد الباحثتين استنادا الى بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2025)

يتضح من خلال معطيات الجدول 01 أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى إفريقيا شهد نموا مستمرا ومتدرجا بين 2017 و2019 حيث بلغت قيمته على التوالي 597 40 مليار دولار، 372 43 مليار دولار، و663 46 مليار دولار. قبل أن يسجل انخفاضا طفيفا سنة 2020 اذ بلغت قيمته 40 944 مليار دولار بسبب جائحة كوفيد 19. أما في سنة 2021، شهد الاستثمار ارتفاعا كبيرا وصل الى

201 82 مليار دولار، (أكثر من الضعف) مقارنة بالسنة السابقة لها ويعزى ذلك الى بداية تطبيق اتفاقية **(AfCFTA)** ما يظهر أثر التوقعات الإيجابية للاتفاقية وجذب المستثمرين للاستفادة من السوق الموحدة.

شهدت السنتان المواليتان 2022 و2023 انخفاضا نسبيا في حجم الاستثمارات بلغت على التوالي 54567 مليار دولار و55414 مليار دولار وهو ما يمكن تفسيره بتصحيح السوق بعد القفزة الكبيرة السابقة. ليعيد الارتفاع وبقوة أخرى خلال سنة 2024 نتيجة التأثير المستمر للاتفاقية وزيادة ثقة المستثمرين وتصل الى 032 97 مليار دولار. يُعزى في الحقيقة هذا الارتفاع الحاد أساسًا إلى مشروع تنموي ضخم واحد في مصر تبلغ قيمته 35 مليار دولار؛ ومع ذلك، وحتى مع استبعاد هذا المشروع، سجلت المنطقة زيادة بنسبة 12٪.

من المعطيات السابقة، يمكن استنتاج أن تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (**AfCFTA**) كان له دورا محوريا في جاذبية أفريقيا للاستثمار الأجنبي المباشر ما يعكس تحسن المناخ الاستثماري وإمكانية استفادة المستثمرين من السوق الموحدة.

4.2 مؤشر رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد المتراكم

يمثل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد القيمة الإجمالية المتراكمة لحصص ملكية المستثمرين الأجانب، إضافةً إلى القروض الصافية المقدمة إلى المؤسسات المقيمة في الاقتصاد محل التقرير. ويُقاس هذا المؤشر عادةً بملايين الدولارات الأمريكية، كما يُعرض أيضًا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لقياس حجمه النسبي في الاقتصاد (OECD, 2025).

الجدول رقم 02: الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم الوارد الى أفريقيا خلال الفترة 2017-2024

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم الوارد الى أفريقيا (مليار دولار)	التغير	نسبة النمو السنوية	ملاحظة
2017	866 817	-	-	قبل اتفاقية **(AfCFTA)**
2018	894 678	27 861	3.21٪	قبل اتفاقية **(AfCFTA)**
2019	953 996	59 318	6.63٪	قبل اتفاقية **(AfCFTA)**
2020	978 858	24 862	2.61٪	**كوفيد –19**
2021	1 030 978	52 120	5.32٪	بداية اتفاقية **(AfCFTA)**
2022	1 052 547	21 569	2.09٪	تطبيق **(AfCFTA)**
2023	1 022 141	-30 406	-2.89٪	تطبيق **(AfCFTA)**
2024	1 073 851	51 710	5.06٪	تطبيق **(AfCFTA)**

المصدر: اعداد الباحثتين استنادا الى بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2018)، (UNCTAD, 2019)، (UNCTAD, 2020)، (UNCTAD, 2021)، (UNCTAD, 2023) و(UNCTAD, 2025).

خلال الفترة من 2017 إلى 2024، شهد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم الوارد إلى إفريقيا اتجاهًا صاعدًا بشكل عام، مع تذبذب ملحوظ يعكس تأثير الأحداث الاقتصادية والسياسية الكبرى. ففي الفترة **2017–2019**، وقبل دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية **(AfCFTA)**حيّز التنفيذ، سجلت القارة نموًا معتدلاً في الـ الاستثمار الأجنبي المتراكم الوارد اليها بنسبة تراوحت بين 3.2% و6.6% سنويًا، وكان هذا النمو يعتمد بشكل رئيسي على الاستثمارات التقليدية في

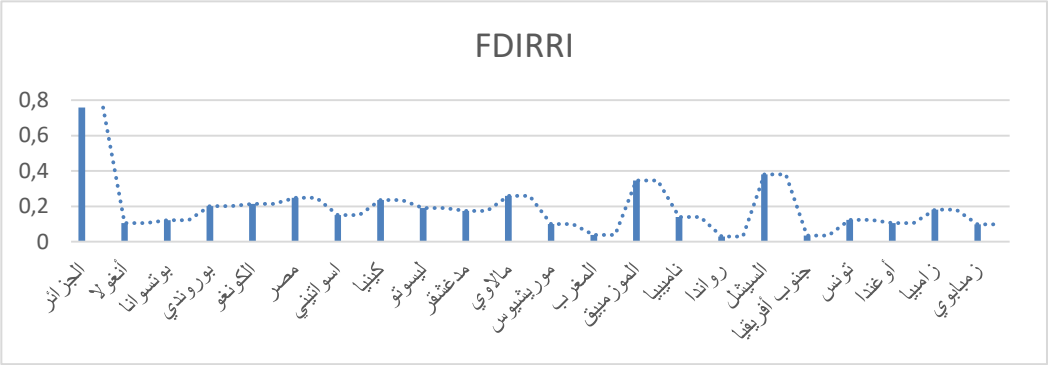
قطاع الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن، دون تنويع كبير في القطاعات الاقتصادية. الا أنه مع بداية جائحة كوفيد-19 في عام 2020، تباطأ نمو الاستثمار إلى حوالي 2.6%، لكنه لم ينخفض، وذلك بسبب الطبيعة المتراكمة لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعكس الاستثمارات السابقة. أما بعد **بدء تنفيذ (AfCFTA)** في 2021، فقد سجلت القارة انتعاشًا ملحوظًا بنسبة نمو 5.3%، مما يشير إلى عودة الثقة جزئيًا وبدء جذب استثمارات جديدة، على الرغم من أن تأثير الاتفاقية كان تدريجيًا في بعض الدول خلال 2022، حيث انخفض معدل النمو إلى 2.1%. وفي عام 2023، شهدت إفريقيا أول انخفاض في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر (-2.9%)، نتيجة الضغوط الاقتصادية العالمية، تقلبات أسعار الموارد، وتحديات عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول. أما في 2024، فقد عاد الاستثمار للارتفاع بنسبة 5.1%، ما يعكس استمرار تطبيق **(AfCFTA)** وقدرة القارة على جذب مشاريع جديدة، بما في ذلك في قطاعات غير تقليدية مثل الخدمات والطاقة المتجددة والبنية التحتية.

بشكل عام، توضح هذه الفترة أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا يتسم بالمرونة على المدى الطويل، لكنه حساس للتقلبات الاقتصادية العالمية، كما يبرز الدور المتزايد لاتفاقية **(AfCFTA)** في تعزيز البيئة الاستثمارية وإعادة توجيه التدفقات نحو مشاريع جديدة وتنويع القطاعات.

4.3 بمؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر

يُعد مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر **(FDIRRI)** أداةً قائمة على السياسات، صُمِّمت لقياس القيود القانونية المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر عبر البلدان وعبر الزمن. أُنشئ لأول مرة في عام 2003 وتمت مراجعته آخر مرة في عام 2022، ويُستخدم كمعيار لتقييم الوصول إلى الأسواق وغيرها من الحواجز التنظيمية أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن كونه وسيلة لمتابعة وتعزيز إصلاحات سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر. يقوم المؤشر بتقييم القيود التنظيمية في 22 قطاعاً اقتصادياً، تُصنَّف في أربع مجالات للسياسات: حدود الملكية الأجنبية، الفحص والموافقة، القيود على الكوادر الأجنبية الأساسية، وقيود أخرى. يُسجَّل كل إجراء سياسي على مقياس من 0 الى 1.

الشكل رقم 01: مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الأعضاء في **(AFCfTA)**



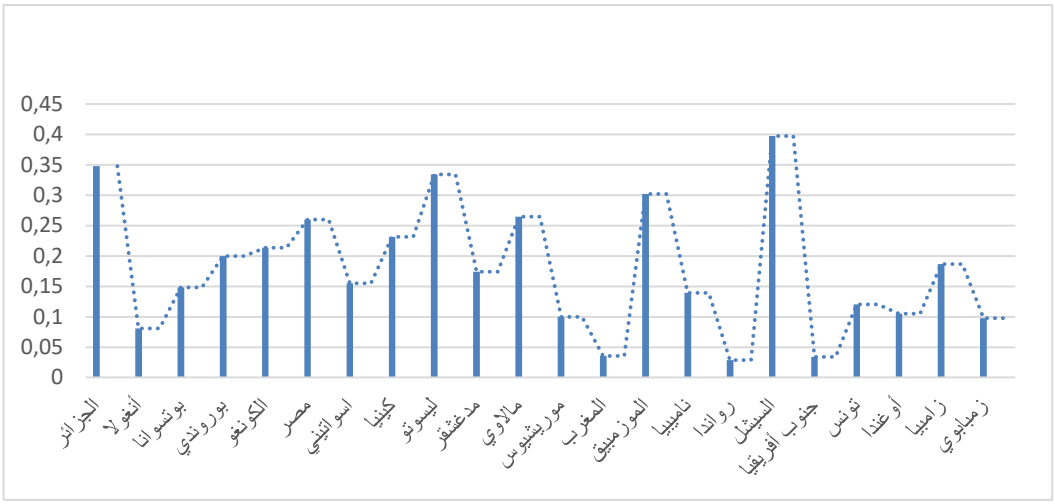
المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على (OECD, 2024)

تمت مقارنة نتائج **مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر** للفترة 2018–2020 (نظرًا لعدم توفر بيانات السنة 2017)، مع الفترة 2021–2023 التي بدأ فيها تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية **(AfCFTA)** تهدف هذه المقارنة إلى تقييم تأثير تطبيق الاتفاقية على قيود الاستثمار الأجنبي في الدول الإفريقية، وتسليط الضوء على التغيرات المحتملة في بيئة الاستثمار. قبل وبعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

تشير البيانات للفترة 2018–2020 إلى وجود تفاوت كبير في مستوى القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول الأفريقية. فقد سجّلت بعض الدول، مثل الجزائر وليزوتو، مستويات مرتفعة جدًا تقارب 0.8، ما يعكس قوة القيود القانونية والتنظيمية المفروضة على الاستثمارات الأجنبية قبل دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية **(AfCFTA)** في المقابل، سجّلت دول أخرى، من قبيل رواندا، جنوب أفريقيا، المغرب وزمبابوي، مستويات منخفضة جدًا من القيود، ما يعكس بيئة استثمارية أكثر انفتاحًا ومرونة. ويبرز هذا التباين الكبير مدى عدم تجانس السياسات الاستثمارية بين الدول الأفريقية قبل تنفيذ الاتفاقية.

في الفترة الثانية (2021–2023)، انخفضت القيم القصوى إلى حدود 0.4 تقريبًا، ما يشير إلى تراجع في شدة القيود وتحسن نسبي في بيئة الاستثمار وهو ما يظهر في الشكل رقم 02.

الشكل رقم 02: مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الأعضاء في



(AFCfTA)

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على (OECD, 2024)

من معطيات المؤشرات الثلاث السابقة، وتحليل الفترات قبل اتفاقية **(AFCfTA)** وبعدها يمكن استنتاج انه كان هناك تأثير تدريجي لكن ملحوظ منذ بداية تطبيق اتفاقية **(AFCfTA)** على تحسين المناخ الاستثماري في العديد من الدول. ومع سنة 2024، تزايدت الاستثمارات بشكل قوي، حيث أن مشروع ضخم في مصر هو أحد الأمثلة التي تعكس التأثير المباشر للاتفاقية على جذب الاستثمارات في مشروعات ذات قيمة كبيرة، ما يعزز النظرة المستقبلية للاقتصاد الإفريقي. كما ساعدت الاتفاقية كذلك على تنويع الاستثمارات وتوجيهها نحو قطاعات جديدة، مما يقلل من الاعتماد الكبير على النفط والغاز والمعادن، ويفتح فرصًا في مجالات التكنولوجيا والطاقة المتجددة بما يتماشى واستراتيجيات التنمية المستدامة التي تعززها الاتفاقية.

5. خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى تحليل موقع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا من خلال استعراض أبرز النظريات المفسرة لجاذبية المواقع الاستثمارية، بدءًا من نظريات التجارة الدولية والأعمال الدولية وصولًا إلى نظريات الجغرافيا الاقتصادية. وقد أظهرت هذه النظريات تنوع المحددات المؤثرة في قرارات الشركات متعددة الجنسيات، حيث لم تعد الموارد الطبيعية وحدها عامل الجذب الأساسي، بل أصبحت بيئة الأعمال السهلة والكفاءة المؤسسية والبشرية محددات رئيسية.

أظهرت النتائج التطبيقية، بالاعتماد على مؤشرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ورصيد الاستثمار المتراكم، ومؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لقيود الاستثمار، أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية **(AfCFTA)** أسهمت في تحسين مناخ الاستثمار في إفريقيا من خلال تقليص القيود التنظيمية، وتنويع القطاعات المستهدفة، وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية خاصة بعد عام 2021. ورغم التذبذبات المسجلة في بعض السنوات والتحديات المرتبطة بالظروف الاقتصادية العالمية، فإن الاتفاقية ساعدت على تعزيز الثقة في السوق الإفريقية الموحدة.

بناءً على ما سبق، تقترح الدراسة ما يلي:

- إعادة صياغة السياسات الاستثمارية للدول الإفريقية بما يتماشى مع متطلبات تحسين مناخ الأعمال، خاصة عبر تبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز الشفافية وحماية حقوق المستثمرين؛
- تطوير البنية التحتية المادية والرقمية لتعزيز المزايا الجغرافية للقارة؛
- الاستثمار في رأس المال البشري، خصوصًا في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية؛
- تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء لتفعيل البروتوكولات الخاصة بالاستثمار وضمان تنفيذها بفعالية؛
- ربط سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بأهداف التنمية المستدامة لضمان المنافع المشتركة للدول والشركات المستثمرة.

وبذلك، تسهم الدراسة في توضيح الدور المحوري لـ **(AfCFTA)** في إعادة تشكيل بيئة الاستثمار في إفريقيا، مع فتح المجال أمام مزيد من الأبحاث حول آليات تعظيم استفادة الدول الأفريقية من هذه الفرصة التاريخية.

5. قائمة المراجع

- Adams, K., Attah-Boakye, R., Yu, H., Chu, I., & Mali, D. (2024). African Continental Free Trade Area and Regional Trade in ICT and Digital Technologies. *Journal of International Management*, *30*(4), 101156. https://doi.org/10.1016/j.intman.2024.101156
- Alemayehu Geda & Addis Yimer. (2018). Determinants of Foreign Direct Investment Infows to Africa. In *Determinants of Economic Growth in Africa* (p. 55-93). Springer International Publishing. https://doi.org/10.1007/978-3-319-76493-1
- Barnes, T., & Christophers, B. (2018). *Economic Geography*. Wiley-Blackwell. https://www.amazon.com/Economic-Geography-Critical-Introduction-Introductions/dp/1118874323
- Bayale, N., Ibrahim, M., & Atta-Mensah, J. (2022). Potential trade, welfare and revenue implications of the African Continental Free Trade Area (AFCFTA) for Ghana : An application of partial equilibrium model. *Journal of Public Affairs*, *22*(1), e2385. https://doi.org/10.1002/pa.2385
- Beugelsdijk, S., McCann, P., & Mudambi, R. (2010). Introduction : Place, space and organization-- economic geography and the multinational enterprise. *Journal of Economic Geography*, *10*(4), 485-493. https://doi.org/10.1093/jeg/lbq018
- Beugelsdijk, S., & Mudambi, R. (2013). MNEs as border-crossing multi-location enterprises : The role of discontinuities in geographic space. *Journal of International Business Studies*, *44*(5), 413-426. https://doi.org/10.1057/jibs.2013.23
- Blanc-Brude, F., Cookson, G., Piesse, J., & Strange, R. (2014). The FDI location decision : Distance and the effects of spatial dependence. *International Business Review*, *23*(4), 797-810. https://doi.org/10.1016/j.ibusrev.2013.12.002
- Cantwell, J. (2024). Hymer and the theory of the MNE : A commentary by John Cantwell. *European Management Review*, *21*(4), 748-755. https://doi.org/10.1111/emre.12693

- Danes, D., Van Eijck, P., Lindeque, J. P., Meyer, M. A., & Peter, M. K. (2023). FDI motives and city location preferences in the automotive and commercial banking industries. *Competitiveness Review: An International Business Journal*, *33*(3), 602-626. https://doi.org/10.1108/CR-03-2022-0040
- De Melo, J., & Solleder, J.-M. (2025). How can the African Continental Free Trade Area (AfcFTA) help develop regional value chains across Africa? An exploration. *Review of World Economics*, *161*(1), 121-149. https://doi.org/10.1007/s10290-024-00574-0
- Debrah, Y. A., Olabode, O. E., Olan, F., & Nyuur, R. B. (2024). The African Continental Free Trade Area (AfCFTA) : Taking stock and looking ahead for international business research. *Journal of International Management*, *30*(2), 101120. https://doi.org/10.1016/j.intman.2024.101120
- Dunning, J. H. (1958). *American investment in British manufacturing industry* (Ruskin House GEORGE ALLEN&UNWIN LTD MUSEUM STREET LONDON). George Allen & Unwin Ltd.
- Dunning, J. H. (1998). Globalization and the new geography of foreign direct investment. *Oxford Development Studies*, *26*(1), 47-69. https://doi.org/10.1080/13600819808424145
- Dunning, J. H. (2009). Location and the multinational enterprise : John Dunning's thoughts on receiving the Journal of International Business Studies 2008 Decade Award. *Journal of International Business Studies*, *40*(1), 20-34. https://doi.org/10.1057/jibs.2008.75
- Elikplimi Komla Agbloyor, , Joseph Dery NyeadI, Pieter Opperman, & Boakye Dankwah. (2024). Foreign Direct Investment and International Trade in Africa. In *The Palgrave Handbook of International Trade and Development in Africa* (p. 339-361). Springer International Publishing. https://doi.org/10.1007/978-3-031-65715-3
- Hausmann, R., Stock, D. P., & Yıldırım, M. A. (2022). Implied comparative advantage. *Research Policy*, *51*(8), 104143. https://doi.org/10.1016/j.respol.2020.104143
- Helmut Asche. (2024). The African Continental Free Trade Area as a Business Case. In *Business Success in Africa : Academic and Managerial Insights* (p. 62-80). Springer Nature Switzerland. https://doi.org/10.1007/978-3-031-70384-3
- Hymer, S. (1976). *The international operations of national firms : A study of direct foreign investment* (1st edition). The MIT Press.

https://www.amazon.com/International-Operations-National-Firms-Investment/dp/0262080850

- Jain, N. K., Kothari, T., & Kumar, V. (2016). Location Choice Research : Proposing New Agenda. *Management International Review*, *56*(3), 303-324. https://doi.org/10.1007/s11575-015-0271-6
- Jeremy Clegg, Nicolas Forsans, & Kevin T. Reilly. (2003). Increasing the Size of the 'Country' : Regional Economic Integration and Foreign Direct Investment in a Globalized World Economy. In *The Changing Global Context of International Business* (p. 191-217). Palgrave Macmillan UK. https://doi.org/10.1057/9780230501553
- McDonald, C., Buckley, P. J., Voss, H., Cross, A. R., & Chen, L. (2018). Place, space, and foreign direct investment into peripheral cities. *International Business Review*, *27*(4), 803-813. https://doi.org/10.1016/j.ibusrev.2018.01.004
- Meoqui, J. M. (2011). Comparative Advantage and the Labor Theory of Value. *History of Political Economy*, *43*(4), 743-763. https://doi.org/10.1215/00182702-1430301
- Nachum, L. (2000). Economic Geography and the Location of TNCs : Financial and Professional Service FDI to the USA. *Journal of International Business Studies*, *31*(3), 367-385. https://doi.org/10.1057/palgrave.jibs.8490912
- Njuguna, A. E. (2022). Investment Climate and Foreign Direct Investment in Africa : The Role of Ease of Doing Business. *Journal of African Trade*.
- OECD. (2024, décembre 17). *OECD FDI Regulatory Restrictiveness Index—Scores (beta)*. https://dataexplorer.oecd.org/vis?fs[0]=Topic%2C1%7CFinance%20and%20investment%23FIN%23%7CForeign%20direct%20investment%20%28FDI%29%23FIN_FDI%23&pg=0&fc=Topic&bp=true&snb=15&vw=ov&df[ds]=dsDisseminateFinalDMZ&df[id]=DSD_FDIRRI_SCORES%40DF_FDIRRI_SCORES&df[ag]=OECD.DAF.INV&df[vs]=1.0&dq=..T..&to[TIME_PERIOD]=false&lb=nm&pd=%2C
- OECD. (2025). *FDI stocks*. FDI stocks. https://www.oecd.org/en/data/indicators/fdi-stocks.html
- Pászto, V. (2020). Economic Geography. In *Spationomy : Spatial Exploration of Economic Data and Methods of Interdisciplinary Analytics* (p. 172-192). Springer International Publishing. https://doi.org/10.1007/978-3-030-26626-4

- Schumacher, R. (2012). Adam Smith's theory of absolute advantage and the use of doxography in the history of economics. *Erasmus Journal for Philosophy and Economics*, *5*(2), 54. https://doi.org/10.23941/ejpe.v5i2.105
- Schumacher, R. (2020). ALTERING THE PATTERN OF TRADE IN THE *WEALTH OF NATIONS* : ADAM SMITH AND THE HISTORIOGRAPHY OF INTERNATIONAL TRADE THEORY. *Journal of the History of Economic Thought*, *42*(1), 19-42. https://doi.org/10.1017/S1053837219000130
- Shingal, A., & Mendez-Parra, M. (2020). *African greenfield investment and the likely effect of the African Continental Free Trade Area*. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/twec.1358
- Teniola T. Tayo. (2023, mai 26). Coordinating investment promotion under the AfCFTA. *APRI*. https://afripoli.org/coordinating-investment-promotion-under-the-afcfta#
- UNCTAD. (2018). *World Investment Report 2018 : Investment and New Industrial Policies*. UN. https://doi.org/10.18356/ebb78749-en
- UNCTAD. (2019). *World Investment Report 2019 : Special Economic Zones*. UN. https://doi.org/10.18356/8a8d05f9-en
- UNCTAD. (2021). *World Investment Report 2021 : Investing in Sustainable Recovery*. United Nations. https://doi.org/10.18356/9789210054638
- UNCTAD. (2023). *World Investment Report 2023 : Investing in Sustainable Energy for All*. United Nations. https://doi.org/10.18356/9789210027847
- UNCTAD. (2025, septembre 1). *Foreign direct investment : Inward and outward flows and stock, annual*. https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.FdiFlowsSto
- UNCTAD, U. N. (2020). *World Investment Report 2020 : International Production Beyond the Pandemic* (1st ed). United Nations Publications. https://unctad.org/system/files/official-document/wir2020_en.pdf
- (UNCTAD), U. N. T. and D. (2025). *World Investment Report 2025 : International Investment in the Digital Economy* (1st ed). United Nations Research Institute for Social Developmenthttps://unctad.org/system/files/official-document/wir2025_en.pdf

- Vernon, R. (1966). International Investment and International Trade in the Product Cycle. *The Quarterly Journal of Economics*, *80*(2), 190. https://doi.org/10.2307/1880689

تأثير المخاطرة في تحقيق أداء مستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

–دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية–

The Role of Risk in Achieving Sustainable Performance for Small and Medium Enterprises

-A Case Study of a Sample of Algerian Enterprises-

فراجي محمد، مخبر المقاولاتية واستراتيجيات الابتكار في بيئة المال والاعمال، جامعة جيجل،
mohamed.faradji@univ-jijel.dz
عمارة شريف، مخبر المقاولاتية واستراتيجيات الابتكار في بيئة المال والاعمال، جامعة جيجل،
charif.amara@univ-jijel.dz
ياسر عبد الرحمن، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل،
abderrahmane.yasser@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2025/06/25 تاريخ القبول: 2025/09/19 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

سعت هذه الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد المخاطرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وكذلك مستوى تطبيق الأداء المستدام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال أبعاده (الأداء الاقتصادي والأداء الاجتماعي والأداء البيئي) داخل المؤسسات الجزائرية، وابراز أهمية المخاطرة في نمو وتطور الأداء المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال أبعاده الثلاثة، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على التحليل الاحصائي من خلال دراسة 129 استبيان تم توزيعها على مسيري ومديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم التوصل إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطرة على الأداء المستدام وكذلك ابعاده الثلاثة (الأداء الاقتصادي، الأداء الاجتماعي، الأداء البيئي) عند مستوى دلالة معنوية 0.05 مع وجود اثر بيئي كبير مقارنة مع البعدين الاخرين، وتم اقتراح توصيات لتحسين الأداء المستدام من خلال أبعاده الثلاثة.

كلمات مفتاحية: مخاطرة، أداء مستدام، أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء بيئي، مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

تصنيفات **JEL**: Q56 ، M14، L25، Q01،D81.

Abstract:

This study examines risk-taking in Algerian SMEs and its impact on sustainable performance across economic, social, and environmental dimensions. Using 129 questionnaires from SME managers and directors, statistical analysis was conducted. Results show a significant effect of risk on overall sustainable performance and on each dimension at the 0.05 level. Among them, environmental performance was the most strongly influenced. The findings highlight the role of risk in fostering sustainable growth within SMEs. The study recommends measures to enhance sustainable performance across all three dimensions.

Keywords : Risk, Sustainable performance, Economic performance, Social performance, Environmental performance, SMEs.

Jel Classification Codes: D81، Q01، L25، M14 ،Q56.

1. مقدمة :

إن دراسة تأثير المخاطرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد ضرورية لفهم طبيعة التحديات التي تواجهها، وتحديد أفضل طريقة لمواجهة هذه المخاطر والظروف المتغيرة. وان المخاطرة تعتبر عامل مهم ورئيسي في تعزيز ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، فتمتع هذه المؤسسات بالمرونة والقدرة على التكيف ومواجهة التغيرات المفاجئة يسهم في تحقيق اهداف المؤسسة، وان تأثير المخاطرة يكتسب أهميته من محدودية مواردها البشرية والمالية وخبرتها في التعامل مع المنافسين، فالتعامل مع المخاطر وادارتها بأحسن طريقة وبفعالية عالية يعد عامل مهم في تطور وحماية المؤسسة وتعمل على تقليل التهديدات المحتملة وزيادة الفرص لتحقيق النجاح المستدام.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مهم وحيوي في تحقيق وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العديد من الدول، فهذه المؤسسات تساهم بشكل كبير في نمو القطاعات الخدمية والصناعية، مما يكسبها أهمية في تطوير الاقتصادات المحلية والعالمية. فلقد أصبح تحقيق الاستدامة هدف أساسي للعديد من المؤسسات والدول، ومن بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، فالأداء المستدام يعتبر نهج استراتيجي يعمل على الجمع بين تطبيق واعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية مع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمؤسسات سواءا كانت صغيرة او كبيرة، فتبني الأداء المستدام يعزز كفاءة المؤسسة ويعمل

على اكسابها ميزة مقارنة بمنافسيها وتقليل تأثيرها السلبي على البيئية ويطور قدرتها على مواجهة التحديات والتغيرات، فمواجهة المخاطر وادارتها يعمل على تحسين وتعزيز الأداء المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فالمؤسسات تعمل على تحقيق الموازنة بين تحمل المخاطر والبحث عن فرص الاستدامة والبقاء في السوق وتحقيق الأهداف الموضوعة، ومن خلال ما تم عرضه نتوصل الى الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى تؤثر المخاطرة على مستوى تحقيق أداء مستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

1-1- الأسئلة الفرعية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطرة في تعزيز الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطرة في تعزيز الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطرة في تعزيز الأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة؟

1-2- الفرضية الرئيسية:

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمخاطرة في تعزيز الأداء المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية 0.05.

1-3- الفرضيات الفرعية:

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمخاطرة في تعزيز الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية 0.05.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمخاطرة في تعزيز الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية 0.05.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمخاطرة في تعزيز الأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية 0.05.

1-4- أهمية الدراسة:

- أهمية هذه الدراسة تتوضح من خلال الموقع الذي تتمتع به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، فهذه المؤسسات تسعى الى مساعدة الاقتصاد الوطني من التحرر من التبعية للمحروقات والثروات المحدودة.
- هذه الدراسة تسعى الى ابراز أهمية المخاطرة في نمو وتطور الأداء المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ابعاده الثلاثة
- تقديم توجيهات وتوصيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اعتماد المخاطرة لتحقيق أداء اقتصادي واجتماعي وبيئي.

1-5- أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة الى معرفة مدى اعتماد المخاطرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- معرفة مستوى تطبيق الأداء المستدام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ابعاده (الأداء الاقتصادي والأداء الاجتماعي والأداء البيئي) داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

1-6- منهجية الدراسة:

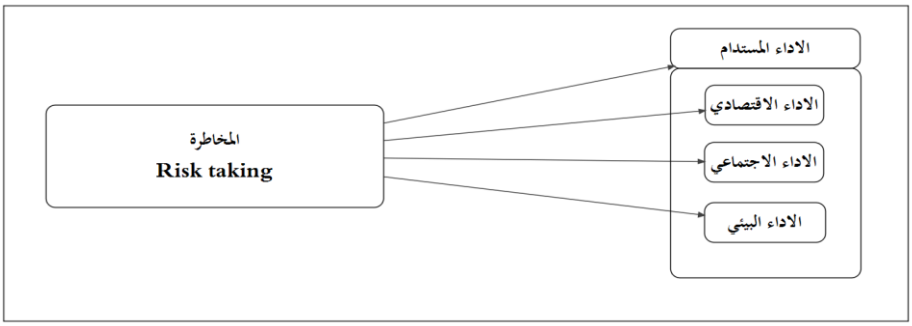
من اجل فهم ودراسة الموضوع تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي وهذا عبر عرض المعلومات والمفاهيم المتعلقة بالمخاطرة والأداء المستدام وابعاده الثلاثة (الأداء الاقتصادي والأداء الاجتماعي والأداء البيئي) والمفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تطبيقها في المؤسسات بولاية الشلف، وتم أيضا اتباع المنهج التحليلي عبر تحليل معلومات الاستبيان التي تم جمعها.

1-7- محاور الدراسة:

في هذه المقالة تم تقسيم مباحثها الى أربع أجزاء حيث تم التطرق أولا إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وثانيا تم التطرق إلى الجانب النظري للمتغير المستقل لمخاطرة وأما المحور الثالث فتما التطرق الى الجانب النظري للمتغير التابع الأداء المستدام، وفي الأخير تم التطرق إلى الجانب التطبيقي للدراسة.

1-8- نموذج الدراسة:

الشكل01: نموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة

2- الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات التي تتعلق بموضوع الدراسة حيث تطرقت إلى متغير او متغيرين، وفي هذه الدراسة نستعرض مجموعة متنوعة من الدراسات نذكر منها:

1- دراسة (Chelagat, 2023) بعنوان تأثير تحمل المخاطر على استدامة أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة أوسين جيشو، كينيا. وسعت الدراسة إلى تحديد تأثير تحمل المخاطر واستدامة أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة أوسين جيشو بكينيا. وتم توزيع الاستبيانات على أصحاب الإدارة العليا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم التوصل الى وجود علاقة إيجابية وهامة بين تحمل المخاطر واستدامة أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- دراسة (Sunday & Mary, 2019) بعنوان تحمل المخاطر وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نيجيريا، وكان الهدف من هذه الدراسة هو النظر في العلاقة بين تحمل المخاطر وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نيجيريا، وتم توزيع استبيان على مجموعة من المؤسسات النيجيرية، وكشفت نتائج الدراسة أن غالبية المستجيبين وافقوا على البيانات المتعلقة بتحمل المخاطر وإلى أن تأثير تحمل المخاطر على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نيجيريا كان إيجابيا.

3- دراسة (Acha & Huang, 2023) بعنوان المخاطرة ونوايا ريادة الأعمال المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في كوت ديفوار: الدور المعتدل لسياسة الدعم الحكومي، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير المخاطرة التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على

استدامتها، باستخدام نموذج التأثير المعتدل. وقد تم جمع البيانات عينة الدراسة من خلال المقابلة والاستبيان التي تم توزيعها على المؤسسات الايفوارية، واكتشفت الدراسة أنه من خلال التأثير غير المباشر لميل المخاطرة وموقف المخاطرة وتقييم المخاطر، فإن سياسة الدعم الحكومي المعتدل لها ارتباط إيجابي وجوهري بين المخاطرة والأهداف الريادية المستدامة.

4- دراسة (Messikh, 2022) بعنوان هل تؤثر المخاطرة الريادية على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ دراسة من ولاية سكيكدة بالجزائر، حيث كان الغرض الرئيسي من الدراسة تحديد مدى ودرجة تأثير تحمل المخاطر الريادية على أداء المؤسسات الصغيرة في ولاية سكيكدة الجزائرية، وتم توزيع مجموعة من الاستبيانات على الإدارة العليا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توضح النتائج أن تحمل المخاطر يؤثر بشكل كبير على أداء المؤسسات الصغيرة في سكيكدة، وان وجود هذا التأثير الإيجابي يستدعي التركيز على رفع روح المخاطرة لدى رواد الأعمال الجزائريين الحاليين والمحتملين، وهذا من خلال عقد المؤتمرات والمنتديات والبرامج الريادية التي تعزز وتدعم هذه الخاصية من العقلية الريادية.

5- دراسة (Jeje, 2020) بعنوان تحمل المخاطر وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم: دروس من المخابز التنزانية، وكان الهدف من الدراسة هو تحديد مساهمة المخاطرة في أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتم توزيع مجموعة من الاستبيانات واجراء مقابلات مع مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع انحاء تنزانيا، حيث توصلت الى ان اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يؤثر بشكل إيجابي على قدراتها على المخاطرة.

6- دراسة (SayidIrwan, Syarifah, Irwansyah, & Gusti, 2021) بعنوان دور الاعتدال في تحمل المخاطر في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر الجائحة، وهدفت هذه الدراسة الى تحليل دور الاعتدال في المخاطرة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على علاقة التسويق عبر الإنترنت والتسويق خارج الإنترنت باداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، وتم جمع معلومات عينة الدراسة من خلال توزيع الاستبيان على الإدارة العليا للمؤسسات، وتم التوصل الى ان ضعف دور المخاطرة إلى علاقات التسويق خارج الإنترنت والتسويق عبر الإنترنت بأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

7- دراسة (Edwinah & Thomas, 2017) بعنوان تحمل المخاطر وبقاء الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نيجيريا، ولقد بحثت الدراسة في العلاقة بين المخاطرة وبقاء الشركات الصغيرة

والمتوسطة الحجم في بورت هاركورت. وكان الاستبيان هو الأداة الرئيسية لجمع البيانات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام برنامج SPSS. وتم التوصل الى وجود علاقة قوية وإيجابية بين المخاطرة ومقاييس بقاء المنظمة.

8- دراسة (Atikur, Kaniz, & Zhao, 2021) بعنوان هل تؤثر المخاطرة والابتكار والاستباقية على أداء الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؟ دراسة حالة في بنجلاديش، هدفت هذه الدراسة الى تحليل تأثير ثلاثة عوامل: المخاطرة والابتكار والاستباقية على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بنغلاديش. جمعت الدراسة البيانات من كيانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مدينة دكا في بنغلاديش، ووجد أن المخاطرة والابتكار والاستباقية لها تأثير مهم على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بنجلاديش.

9- دراسة (Dahlan, Yana, & Rahmawati, 2023) بعنوان تأثير الابتكار والإبداع والمخاطرة على النمو الريادي وأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مدينة سوكابومي، تستكشف هذه الدراسة تأثير الابتكار والإبداع والمجازفة على نمو ريادة الأعمال وأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في مدينة سوكابومي بإندونيسيا. وتم جمع هذه المعلومات من خلال توزيع الاستبيان على مديري وملاك المؤسسات، واشارت نتائج الدراسة إلى أن الابتكار والإبداع يؤثران بشكل كبير على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأدائها، في حين أن المخاطرة لها تأثير أضعف.

3- مفاهيم أساسية حول متغيرات الدراسة:

3-1- مفاهيم أساسية حول المخاطرة:

3-1- تعريف المخاطرة:

المخاطرة عنصر مهم في تعزيز ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولها تأثير مباشر وغير مباشر على الأداء المستدام لهذه المؤسسات، وفي تأثيرها على الفرد فهي تعتبر "نشاط ينخرط فيه الأفراد، ويُنظَر إليه على أنه محفوف بالمخاطر إلى حد ما، ولكنه يُمارَس عمداً وباختيارهم" (Jens , 2017)، فالمخاطرة "ليست سمة واحدة بل هي سلوك يتأثر بخصائص الموقف (ما يتعلق به القرار وإلى أي مدى ينخرط في التأثير مقابل المداولة)، وصانع القرار (العمر والجنس)، والتفاعلات بين الموقف وصانع القرار. وهي عملية معقدة إلى حد ما، وخاصة عندما يكون الهدف مساعدة الناس على اتخاذ قرارات أفضل في ظل ظروف المخاطرة" (Bernd & Elke, 2011)، وإن المخاطرة هي "عملية معقدة تؤثر فيها السياقات على

الأنشطة الفردية بينما يشكل الأفراد ويتحدون سياقاتهم من خلال أنشطتهم ومخاطرهم. وهنا تلتقي التوقعات الثقافية والمؤسسية برغبات الأفراد وواقعهم المعيشي" (Zinn, 2020).

اما على مستوى المؤسسات فيتم التوجه نحو اعتماد المخاطرة من قبل الإدارة العليا للمؤسسة، فالمخاطرة هي الاتجاه الذي يتغير من موقف يمكن التنبؤ به إلى اتجاه غير قابل للتنبؤ به هو سلوك محفوف بالمجازفة، وفي هذه الحالة قد يتم استغلالها كفرصة وتستثمر فيها المؤسسة الكثير من الموارد مع القليل من المعرفة بالموقف الجديد (Fazal, Rao, Fazli, & Abdul, 2020)، وهي تعرف أيضا بانها الميل إلى اتخاذ إجراءات جريئة، مثل المغامرة في أسواق غير معروفة أو جديدة، أو تخصيص جزء كبير من الموارد لمشاريع ذات نتائج غير مؤكدة و/أو الاقتراض بكثافة لغرض الاستثمار في أعمال غير مؤكدة. فيمكن ربط المخاطرة بعدة عوامل، مثل عدم الاستقرار السياسي، والتي قد تعيق تحقيق أهداف الشركة (Ingrid & Kenneth, 2014)، ومما سبق نستنتج ان المخاطرة هي احتمالية وقوع نتائج غير مدروسة وغير محسوبة ويمكن ان تؤثر على اهداف المؤسسة.

3-2- مفاهيم أساسية حول الأداء المستدام:

3-2-1- تعريف الأداء المستدام:

الأداء المستدام للمؤسسة بأنه الأداء الذي يستغرق وقتًا طويلاً لتحقيق أهدافه. والنتيجة هي توازن متوازن بين السياق والاستراتيجية وعمليات الإدارة والموارد والأصول غير الملموسة خاصة أنه وثيق الصلة بمفهوم التنمية المستدامة (Chayma, Badr, Fadwa, & Ahmed, 2021)، ويعني الأداء المستدام للمؤسسة قدرتها على تلبية احتياجات وتوقعات العملاء وأصحاب المصلحة الآخرين على المدى الطويل، مع تحقيق توازن من خلال إدارة فعالة تعتمد على وعي موظفي المؤسسة، والتعلم، وتطبيق التحسينات المناسبة والابتكار (Anca-Cristina, Mihaela, & Elena, 2014)، ويتم تعريفه أيضا بانه قدرة المؤسسة على تحقيق أعمالها وزيادة القيمة للمساهمين، مع مراعاة المسؤولية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على المدى الطويل (Lina & Amani, 2023)، ويشير الأداء المستدام إلى أداء المؤسسة عبر جميع محركات وأبعاد الاستدامة المؤسسية، بما في ذلك الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في عصر التنمية المستدامة (Abdullah, Md. Aftab, Tarek, Shetu, & Mouri, 2024)، ومن خلال ما تم عرضه يمكن القول ان الأداء المستدام هو تحقيق الأهداف الموضوعة من خلال استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

3-2-2- ابعاد الأداء المستدام:

يتم قياس متغير الأداء المستدام من خلال ثلاثة أبعاد وهي البعد الاقتصادي والبعد والاجتماعي والبعد البيئي وهي يطلق عليها ركائز الاستدامة الثلاثة (Lina & Amani, 2023):

- **الاداء الاقتصادي:**

إن الأداء الاقتصادي "يمكن تفسيره بطرق مختلفة على كل مستوى من مستويات التحليل، فعلى مستوى الدولة، حيث دارت أغلب المناقشات، ويشير الأداء الاقتصادي عادة إلى النمو الاقتصادي، ونمو إنتاجية العمل، ورفاهة المستهلك، اما على مستوى المؤسسة فهو نمو إنتاجية العمل، أو نمو الناتج لكل عامل، وهو مقياس للاستخدام الفعال للموارد لخلق القيمة، وهو يسمح للاقتصاد بتوفير سلع وخدمات أقل تكلفة نسبة إلى دخل المستهلكين المحليين، والتنافس على العملاء في الأسواق الدولية، كما أن نمو إنتاجية العمل هو مؤشر على الأداء الاقتصادي للمؤسسات، فالمؤسسة الأكثر إنتاجية من منافسيها سوف تتمتع عموماً بربحية أعلى، وهو بالطبع مقياس مهم للأداء الاقتصادي للمؤسسات" (JASON, VIJAY, & KENNETH, 2003)، وتشير الاستدامة الاقتصادية إلى أداء المؤسسة من حيث العائد على الأصول، وتعظيم الأرباح، وتقليل التكاليف، وتعزيز حصة السوق، واستثمار رأس المال البشري، وتنمية المجتمع، ودفع المزايا والأجور، والبحث والتطوير (Abdullah, Md. Aftab, Tarek, Shetu, & Mouri, 2024) ، ان قياس الأداء الاقتصادي يرتبط بمدى قدرة هذا الاقتصاد على التعامل مع مجموعة من العناصر كالنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والتوازن المالي (سعيج، 2014)، ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج ان الأداء الاقتصادي هو مقياس ومنظور لتطور ونمو المؤسسة في الجانب الاقتصادي والقدرة على توفير السلع والخدمات والمنافسة.

- **الأداء الاجتماعي:**

لقد تم تطوير مفهوم الأداء الاجتماعي للشركات منذ الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين من أجل فهم أفضل لكيفية ربط الأداء الاجتماعي للمؤسسات بموضوعات ومفاهيم أساسية أخرى في مجال الأعمال والمجتمع، فالأداء الاجتماعي يركز وينصب على "المبادئ الأخلاقية و/أو البنيوية للمسؤولية الاجتماعية أو مشاركة الأعمال مع الآخرين وأن الأداء الاجتماعي للمؤسسات يمكن تصوره على أنه "توقعات مجتمعية لسلوك المؤسسات"، وهو النظر في توقعات أصحاب المصلحة والمجتمع بأكمله (Assunta, Luisa, Angelo, & Samuel, 2022)، ويتم تعريف الأداء الاجتماعي على أنه قياس نتائج المنظمة في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة فيما يتعلق بأصحاب المصلحة المتعددين،

مثل الموظفين أو المجتمعات المحلية أو المساهمين (Muhammad, Zahid, Abdul, & Yasir, 2020).

ويشير الأداء الاجتماعي إلى جوانب مثل الصحة والسلامة، والجوانب الأخرى التي تتعلق برفاهية العمال، فالأداء الاجتماعي يعزز الإنتاجية العالية من خلال سلامة العمال ومستويات التوتر المنخفضة التي تعتبر عوامل قوية تعزز الإبداع والمرونة والدافع والرضا الوظيفي (Roberto, Wantao, Muhammad, Yongtao, & Walid, 2020)، ويتضمن الأداء الاجتماعي للمؤسسات الانخراط في سلوك يفيد أصحاب المصلحة والامتناع عن السلوك الذي يضر بأصحاب المصلحة (Don, Leon, & Qingliang, 2021)، ومن خلال ما تم عرضه فالأداء الاجتماعي هو نتيجة كل الإجراءات التي قامت بها المؤسسة بشكل ايجابي نحو محيطها الداخلي والخارجي.

- **الاداء البيئي:**

فحسب المنظمة العالمية للتقييس في إطار مواصفة ISO14031 يعرف الأداء البيئي على أنه نتائج قابلة للقياس لنظام الإدارة البيئية والتي تحصل عليه المؤسسة نتيجة تعاملها مع البيئة (ALBERTINI, 2013) ، وعليه، فإن الأداء البيئي يعتبر مفهوم متعدد الأبعاد لا يشمل فقط النتائج والتأثيرات البيئية على الشركة وأصحاب المصلحة والبيئة، بل يشمل أيضًا مبادئ المسؤولية البيئية وعمليات الاستجابة البيئية التي تحدد النتائج والتأثيرات المستقبلية (Wolfgang & Ramona, 2011)، ويعد الاداء البيئي للمؤسسات وسيلة مهمة في تحسين كفاءة وجودة المعاملات، وإن الاستثمار المستمر والفعال في حماية البيئة مساعد لتأسيس ثقافة حماية البيئة الخاصة بالمؤسسة داخليا، وخارجيا لتأسيس العلامة التجارية الخضراء للمؤسسة، وبالتالي تحسين القدرة التنافسية وخلق المزيد من الأداء للمؤسسة (Benhong, Shuilin, Ehsan, & Anxia, 2021)، فالأداء البيئي هو عبارة عن نتائج يمكن قياسها لمجهودات منظمة الأعمال الإجبارية أو الاختيارية لإدارة جوانبها البيئية، للحد أو التخفيف من الآثار السلبية التي يخلفها نشاطها أو سلعها أو خدماتها بطرق مقصودة أو غير مقصودة على البيئة (حفناوي، 2018، صفحة 209)، وبعرف كذلك بانه مجموعة الأنشطة والإجراءات التي تتخذها المؤسسات لتخفيض او منع التدهور البيئي نتيجة قيام هذه المؤسسات بإنتاج منتجاتها او تقديم خدماتها (حيزية و نصر الدين، 2017، صفحة 468)، ومن خلال ما تم عرضه فان الأداء البيئي هو تقليل انبعاثات الكربون، وكذلك تقليل استخدام المواد الخام الضارة والملوثة واستهلاك الموارد، وتقليل الحوادث البيئية، والاستجابة للقوانين البيئية والمساهمة في حمايتها.

3-2-3- مؤشرات الأداء المستدام:

للأداء المستدام ثلاث مؤشرات ترتكز على ابعاده وهي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتم ربط تأثيرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

- ✓ **مؤشر الأداء الاقتصادي:**

تؤثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطوير النشاط التجاري والمساعدة في رفع مستوى النمو الاقتصادي، وتعزيز الموارد الطبيعية المحلية والوطنية في البلاد، وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية السياحة والصيد (وزارة التعليم العالي الجزائرية، ب ت)، فلقد بلغ مستوى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2001 نسبة 32.22 % وفي سنة 2022 بلغ مستوى مساهمة المؤسسات في الناتج المحلي مقدار 34.02 % ما مقداره 942505 مليار دينار جزائري (Khaled & Kamilia, 2024)

- ✓ **مؤشر الأداء الاجتماعي:**

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة، حيث توظف المؤسسات ما مجموعه 3821307 عامل ولقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1359803 (وزارة الصناعة الجزائرية، ب ت) وهو ما يعني معدل كل مؤسسة توظف ثلاث عمال، وفي السنوات الأخيرة، شهدنا ازدهارا في الخطب والتقارير والكتب حول التنمية المستدامة في المؤسسات أو حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتسعى الحكومة الجزائرية بمساعدة المؤسسات إلى الوصول إلى خلق أكثر من 2000000 وظيفة جديدة، والمساهمة في تحسين السلامة على الطرق، وكذلك المساهمة في التخطيط الوطني المتوازن والعادل والاجتماعي والاقتصادي لاستخدام الأراضي في المستقبل؛ حاملة الاستقرار والأمن والازدهار، ودعم الأنشطة التي تخلق القيمة المضافة والوظائف (وزارة التعليم العالي الجزائرية، ب ت).

- ✓ **مؤشر الأداء البيئي:**

بلغت عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة ISO للمعايير البيئية 3188 مؤسسة، وعدد المؤسسات الحاصلة على شهادة للصحة والسلامة في العمل 92 مؤسسة(algeria invest, n d) .

4- طريقة وإجراءات الدراسة:

4-1- جمع البيانات والعينة:

لاختبار فرضيات الدراسة، تم إجراء بحث ميداني باستخدام استبيان على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وتمت دراسة هذه المؤسسات لمعرفة مدى قدرتها على مواجهة المخاطر، وكيفية تأثير هذه المخاطر على أدائها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. تم توزيع 200 استبانة على مديري او مالكي هذه المؤسسات، وتم استرجاع 142، وبعد الفحص تم تحديد 129 استبانة صالحة للاستخدام.

4-2- أداة الدراسة:

تم إعداد الاستبيان بناءً على دراسات سابقة ذات صلة بموضوع البحث، ويتكون من 22 عبارة تقيس كلًا من الأبعاد الثلاثة للأداء المستدام (الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي) والمتغير المستقل المخاطرة.

تم الاستعانة بالدراسات الأجنبية في اعداد عبارات الاستبيان، ولصياغة عبارات الدراسة تم الاستعانة بدراسة (Pejman & Seyed , 2017) لقياس المخاطرة، اما عبارات ابعاد الأداء المستدام فتم الاستعانة بدارسة (Kexing, Mahdi, Ming, & Tega, 2025) لتحديد عبارات الأداء الاجتماعي والأداء الاقتصادي، واما دراسة (Chaiyawit, Zdzisława, Nusanee, Nuttapon, & Bilal, 2021) فقد حددت عبارات الأداء البيئي، وتم قياس آراء العينة أصحاب المؤسسات او المسيرين (الإدارة العليا) باستخدام مقياس ليكرث الخماسي حيث يتراوح من 1 = "لا أوافق بشدة" إلى 5 = "أوافق بشدة". تم اختبار الاستبيان تجريبيا قبل توزيعه على نطاق واسع.

4-3- خصائص عينة الدراسة:

الجدول 01: عينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	83	64.3
	انثى	46	35.7
عمر مسير المؤسسة	من 20 الى 30	26	20.2
	من 30 الى 40	42	32.6
	من 41 الى 50	42	32.6
	من 51 فما فوق	19	14.7
المستوى التعليمي للمسير	متوسطي	03	2.3
	ثانوي	16	12.4
	جامعي	106	82.2
	مؤهل علمي اخر	04	3.1
عدد عمال المؤسسة	من 01 الى 09 عمال	12	9.3
	من 10 الى 49 عامل	47	36.4

	من 50 الى 250 عامل	70	54.3
عمر المؤسسة	اقل من سنة	04	3.1
	من سنة الى 04 سنوات	18	14
	من 05 سنوات الى 09 سنوات	19	14.7
	أكثر من 10 سنوات	88	68.2

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول 01 يتبين ان جنس الذكر يسيطر على معظم عينة الدراسة بما مقداره 83 (64.3 %) اما جنس انثى فكان عدده 46 (35.7 %) وهو ما يبين ان ثلث عينة الدراسة هو اناث ويدل على ولوج العنصر النسوي في العمل المؤسسي نوعا ما، وهي فئة تتميز بمستوى اعمار شاب حيث بلغ الفئة العمرية التي تتراوح بين 30 الى 50 عددهم حوالي 84 مسير ما نسبته (65.2 %)، اما باقي عينة الدراسة فالذين تتراوح اعمارهم من 20 الى 30 فقد بلغ عددهم 26 بنسبة لا تتعدى (20.2 %) واما الذين تفوق أعمارهم 51 فبلغ عددهم 19 (14.7 %)، اما هذه العينة فهي تتمتع بمستوى تعليمي عالي حيث بلغ عدد المسيرين الذين يتمتعون بمستوى جامعي 106 مسير ما نسبته (82.2 **%**)، واما الذين لديهم مستوى ثانوي فعددهم 16 (12.4 %)، واما المسيرين الذين مستواهم متوسطي فبلغ عددهم 03 (2.3 %)، اما عدد العمال على مستوى المؤسسة فقد كان عدد المؤسسات التي لديها من 50 الى 250 عامل فعددها 70 (54.3 %) مؤسسة وهو ما يدل على ان المؤسسات لديها قدرة كبيرة على توظيف والمساهمة في امتصاص البطالة، واما عدد المؤسسات التي لديها اكثر من 10 عمال فكان عددها 47 (36.4 %) وعدد المؤسسات التي لديها من عامل الى 09 عمال فكان عددها 12 (9.3%)، واما عمر المؤسسة فكان عدد المؤسسات التي لديها اكثر من عشر سنوات هو 88(68.2 %) مؤسسة وهو ما يدل على ان معظم المؤسسات لديها خبرة في السوق، والتي لديها من سنة الى اربع سنوات فكان عددها 18 (14 %) والتي لديها من خمس سنوات الى تسع سنوات فكان عددها 19 (14.7 %).

4-4- موثوقية وصلاحية أداة القياس:

الجدول رقم 02: الموثوقية وتحليل الصلاحية

المتغير	المؤشرات	معامل بيرسون	معامل الفاكرونباخ
المخاطرة **Risk taking**	Rsk01	**0.572	0.610
	Rsk02	**0.639	
	Rsk03	**0.439	
	Rsk04	**0.589	
	Rsk05	**0.612	
الأداء الاقتصادي **Economic Performance**	EP01	**0.271	0.791
	EP02	**0.255	
	EP03	**0.246	
	EP04	**0.233	
	EP05	**0.186	
الأداء الاجتماعي **Social Performance**	SP01	**0.696	0.831
	SP02	**0.625	
	SP03	**0.686	
	SP04	**0.674	
	SP05	**0.704	
	SP06	**0.602	
	SP07	**0.551	
الأداء البيئي **Environmental Performance**	ENP01	**0.767	0.792
	ENP02	**0.787	
	ENP03	**0.694	
	ENP04	**0.727	
	ENP05	**0.677	
الأداء المستدام **Sustainable performance**	EP	**0.883	0.866
	SP	**0.899	
	ENP	**0.685	

**دال عند مستوى 0.01

المصدر: من اعداد الباحثين وبالاعتماد على برنامج (IBM SPSS Statistics 26)

تم الاستعانة بمعامل ألفا كرونباخ لاختبار مدى موثوقية أداة الدراسة، وبينت النتائج التي تم الحصول عليها أن قيمة ألفا كرونباخ لجميع متغيرات الدراسة أكبر من 0.6، مما يدل على أن جميع متغيرات الدراسة تلبي معايير الموثوقية (انظر الجدول 02)، لاختبار الاتساق الداخلي، تم حساب معامل ارتباط بيرسون لقياس الارتباط بين كل بند من بنود الاستبيان والبعد الذي ينتمي إليه، وأظهرت النتائج أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات دلالة إحصائية، مما يدل على وجود اتساق داخلي بين بنود أداة الدراسة والبعد الذي تنتمي إليه، وهي دالة عند مستوى ($p < 0.01$).

4–5– الأساليب الإحصائية المعتمدة في الدراسة:

الجدول 03: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير	معامل الالتواء	معامل التفلطح
الأداء الاقتصادي	–0.992	1.868
الأداء الاجتماعي	–0.867	1.477
الأداء البيئي	– 0.852	0.511
الأداء المستدام	– 1.018	1.975
المخاطرة	- 0.340	0.504

المصدر: من اعداد الباحثين وبالاعتماد على برنامج (IBM SPSS Statistics 26)

يظهر الجدول رقم 03 ان التوزيع بيانات عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، فالجدول يبين لنا ان جميع قيم معامل الالتواء لكل المتغيرات محصورة بين (1.018 – و0.340 -) وهي قيم محصورة بين 2+ و2-، اما نتائج معامل التفلطح لمتغيرات الدراسة فهي محصورة بين (0.504 و1.975) وهي قيم اقل من القيمة المرجعية 07، مما يظهر ان نتائج الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

5– تحليل نتائج الدراسة:

وهنا سوف يتم تحليل وعرض نتائج الدراسة التي تم جمعها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة، حيث يتم دراسة القيم الكلية للمخاطرة (المتغير المستقل) والأداء المستدام وابعاده (المتغيرات التابعة)، وكذلك اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية.

الجدول 04: الإحصائيات الوصفية ومعاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	المخاطرة	الأداء الاقتصادي	الأداء الاجتماعي	الأداء البيئي	الأداء المستدام
المخاطرة	-	-	-	-	-
الأداء الاقتصادي	0.259**	-	-	-	-
الأداء الاجتماعي	0.284**	0.962**	-	-	-
الأداء البيئي	0.269**	0.423**	0.461**	-	-
الأداء المستدام	0.317**	0.899**	0.914**	0.768**	-
المتوسط الحسابي	3.590	3.810	3.840	3.550	3.7358
الانحراف المعياري	0.534	0.696	0.620	0.821	0.608
التباين	0.285	0.484	0.385	0.675	0.370

**دال عند مستوى 0.01

المصدر: من اعداد الباحثين وبالاعتماد على برنامج (IBM SPSS Statistics 26)

وفي الجدول 04 نقوم بتحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة: المتغير المستقل المخاطرة، وابعاد الأداء المستدام (الأداء الاقتصادي، الأداء الاجتماعي، الأداء البيئي)، وقد بينت نتائج اختبار ارتباط معامل بيرسون أن العلاقة بين جميع متغيرات الدراسة إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، وهو ما يدل على وجود ارتباط بين ابعاد الأداء المستدام والمتغير المستقل (المخاطرة)، حيث كانت قيمة الارتباط لجميع متغيرات الدراسة(المخاطرة، الأداء المستدام، الأداء الاقتصادي، الأداء الاجتماعي، الأداء البيئي) محصورة بين 0.259 و0.962. وهو ما يدل على وجود ارتباط ايجابي بين متغيرات الدراسة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة التي لديها توجه نحو المخاطرة تتمتع بأداء مستدام مما يتيح لها تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وكما نستعرض كذلك في الجدول 04 نتائج الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة، بحيث بلغ المتوسط الحسابي لبعد الأداء البيئي 3.550 وهي تعتبر الأقل بين متغيرات الدراسة ولقد بلغ كذلك الانحراف المعياري مقدر ب 0.821 وتباين قدره 0.675، وهو ما يدل على ان المؤسسات محل الدراسة لديها أداء بيئي ضعيف نوعا ما مقارنة بالأبعاد الأخرى للأداء المستدام، بحيث بلغ المتوسط الحسابي للأداء الاجتماعي قيمة 3.840 اما الانحراف المعياري فكان 0.620 وتباين قدره 0.385، وهو يعتبر اعلى قيمة بين متغيرات الدراسة وهو ما يدل على ان المؤسسات محل الدراسة تهتم بتحسين أدائها الاجتماعي، اما بعد الأداء الاقتصادي فقيمة متوسطه كانت 3.810 وانحرافه المعياري بلغ 0.696 وتباين قدره 0.484، اما المتغير المستقل المخاطرة فقد بلغ قيمة المتوسط الحسابي 3.590 والانحراف المعياري 0.534 وتباين قدره 0.285، فهو يدل على ان المؤسسات لا تركز على المخاطرة في أنشطتها.

6– عرض ومناقشة نتائج تحليل الانحدار:

ولتقييم قدرة المتغير المستقل المخاطرة **(Risk taking)** على تفسير وتحليل المتغيرات التابعة الأداء المستدام (الأداء الاقتصادي (Economic Performance)، الأداء الاجتماعي (Social Performance)، الأداء البيئي (Environmental Performance) نقوم بتطبيق نموذج الانحدار، وقبل تنفيذ هذا الاختبار لابد من عرض والتحقق من صحة الافتراضات الأساسية لنموذج الانحدار الخطي، تم الاعتماد على المعاملات وهي: معامل الارتباط **(R)**، معامل الارتباط **(R2)**، قيمة **(F)**، قيمة sig

الجدول 05: نتائج الانحدار البسيط للمخاطرة على الأداء المستدام

	معامل الارتباط R	معامل التفسير R2	قيمة بيتا	قيمة F	Sig
الأداء الاقتصادي	0.259	0.060	0.259	9.163	0.003
الأداء الاجتماعي	0.284	0.081	0.284	11.141	0.001
الأداء البيئي	0.269	0.072	0.269	9.913	0.002
الأداء المستدام	0.317	0.100	0.317	14.159	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين وبالاعتماد على برنامج (IBM SPSS Statistics 26)

وتنص الفرضية الفرعية الأولى على انه "يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمخاطرة في تعزيز الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية 0.05، ومن خلال الجدول رقم (05) يتبين انه هناك علاقة إيجابية تربط بين المخاطرة والأداء الاقتصادي حيث بلغت قيمة الارتباط 0.259 وهي علاقة ارتباط متوسطة، اما قيمة معامل التفسير فكانت 0.060 وهي تبين ان (06 %) فقط من التباين الموجود في الأداء الاقتصادي للمؤسسات محل الدراسة يتم تفسيره بالمخاطرة، اما قيمة F فكانت 9.163 وهي قيمة دالة عند مستوى (p< 005)، وهو ما يشير الى وجود اثر ذو دلالة إحصائية للمخاطرة على الأداء الاقتصادي، وهذا يقود الى قبول الفرضية الفرعية الأولى.

اما الفرضية الفرعية الثانية فتنص على انه "يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمخاطرة في تعزيز الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية 0.05، ومن خلال الجدول رقم (05) يتبين انه هناك علاقة إيجابية تربط بين المخاطرة والأداء الاجتماعي حيث بلغت قيمة الارتباط 0.284 وهي علاقة ارتباط متوسطة، اما قيمة معامل التفسير فكانت 0.081 وهي تبين ان (08 %) من التباين الموجود في الأداء الاجتماعي للمؤسسات محل الدراسة يتم تفسيره بالمخاطرة، اما قيمة F فكانت 11.141 وهي قيمة دالة عند مستوى (p< 005)، وهو ما يشير الى وجود اثر ذو دلالة إحصائية للمخاطرة على الأداء الاجتماعي، وهذا يقود الى قبول الفرضية الفرعية الثانية، وهي نتيجة تختلف مع دراسة (Yahya, Majed, & Safwan, 2025) حيث توصلت هذه الدراسة الى عدم وجود تأثير المخاطرة على الأداء الاجتماعي، فمواجهة المخاطر المحسوبة يعمل على تحسين وتعزيز الأداء الاجتماعي من خلال ادارة مواجهة هذه المخاطر بأحسن طريقة مما يعزز استقرار المؤسسة وثباتها مما يضمن صرف رواتب العمال بأحسن طريقة ممكنة.

والفرضية الفرعية الثالثة والاخيرة فتنص على انه "يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمخاطرة في تعزيز الأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية 0.05، ومن خلال الجدول رقم (05) يتبين انه هناك علاقة إيجابية تربط بين المخاطرة والأداء البيئي، بحيث بلغت قيمة الارتباط 0.269 وهي علاقة ارتباط متوسطة، اما قيمة معامل التفسير فكانت 0.072 وهي تبين ان (07 %) من التباين الموجود في الأداء البيئي للمؤسسات محل الدراسة يتم تفسيره بالمخاطرة واما الباقي فيتم تفسيره بمتغيرات اخرى، اما قيمة F فكانت 9.913 وهي قيمة دالة عند مستوى (p< 005)، وهو ما يشير الى وجود اثر ذو دلالة إحصائية للمخاطرة على الأداء البيئي، وهذا يقود الى قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

فالمخاطرة المحسوبة تعمل على تعزيز الأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالدخول واعتماد الجانب البيئي في إنتاج المنتجات/ الخدمات يؤدي الى زيادة المصاريف والتكاليف، ولكنه يؤدي أيضا الى زيادة الحصة السوقية والامتثال للوائح البيئية المحلية والعالمية والمساهمة في حماية البيئة.

اختبار الفرضية الرئيسية:

يبين الجدول أعلاه انه يوجد ارتباط متوسط بين المتغير المستقل المخاطرة والمتغير التابع الأداء المستدام حيث بلغت قيمة الارتباط 0.317 وهي تعتبر الأعلى مقارنة مع الابعاد، واما قيمة معامل التفسير فكانت 0.100 وهي تبين ان (10 %) من التباين في الموجود الأداء المستدام يتم تفسيره بالمخاطرة واما الباقي فيتم تفسيره بمتغيرات أخرى وهي أيضا تعتبر الأعلى مقارنة بالأبعاد، وقد بلغت قيمة F 14.159 وهي قيمة دالة عند مستوى (p< 005)، وهي تشير الى وجود اثر ذو دلالة إحصائية للمخاطرة على الأداء المستدام، وهذا يقود الى قبول الفرضية الرئيسية والتي تنص على انه يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمخاطرة في تعزيز الأداء المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية 0.05، وهي نتيجة تتفق مع دراسة (Sunday & Mary, 2019) وخلصت الدراسة إلى أن تأثير تحمل المخاطر على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا كان إيجابيًا وغير ذي أهمية، ولقد اوصت الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستثمار في منتجات وتقنيات وأسواق وخدمات أعمال جديدة، وايضا اتباع نهج جريء ومنفتح لتحقيق أهدافها التجارية، وتوصي نفس الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستثمار في مشاريع عالية المخاطر، وتقنيات غير مستكشفة، وطرح منتجات جديدة في أسواق جديدة، واتفقت النتائج أيضا مع دراسة (Messikh, 2022) حيث اظهرت النتائج أن المخاطرة الريادية تؤثر بشكل كبير على أداء المؤسسات الصغيرة جدا في سكيكدة حيث كانت إجمالي التباين في أداء المؤسسات الصغيرة جدا، يُمكن تفسير 9.2% بتباين المخاطرة الريادية، وإن وجود هذا التأثير الإيجابي يستدعي التركيز على رفع روح المخاطرة لدى رواد الأعمال الجزائريين الحاليين والمحتملين، من خلال عقد مؤتمرات ومنتديات وبرامج ريادة أعمال تُعزز وتدعم هذه السمة من سمات العقلية الريادية، وتتفق أيضا مع دراسة (Chelagat, 2023) كانت هناك علاقة إيجابية وهامة بين تحمل المخاطر واستدامة أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد اوصت الدراسة بأنه على الرغم من أن تحمل المخاطر يعزز استدامة أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة أوسين جيشو، إلا أن هناك حاجة إلى وجود إجراءات مفصلة لمواجهة المخاطر.

7- الخاتمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساس نمو وتطور الاقتصادات المتطورة والناشئة والنامية وحجر الأساس في توسع الاقتصاد العالمي، وتظهر الجزائر في هذا الطريق من خلال سعيها في الانتقال من الدول النامية الى الدول الناشئة، فتسعى الدولة الجزائرية الى ان تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمود الاقتصاد الوطني ووسيلة للتحرر من التبعية للمحروقات، وفي هذه الورقة البحثية يتم ابراز الموقع الذي تتمتع به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، فهذه المؤسسات تسعى الى مساعدة الاقتصاد الوطني من التحرر من التبعية للمحروقات والثروات المحدودة، فلقد رفعت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة قدرت 34.04% في سنة 2022، فهذه الدراسة تسعى الى ابراز أهمية المخاطرة في نمو وتطور الأداء المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ابعاده الثلاثة، وفي هذه الدراسة تم السعي الى معرفة تأثير المخاطرة على الأداء المستدام بأبعاده الثلاثة (الاداء الاقتصادي، الأداء الاجتماعي، الأداء البيئي) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

- ✓ بلغ المتوسط الحسابي لبعد الأداء البيئي 3.550 وهي تعتبر الأقل بين متغيرات الدراسة، وكما بلغ الانحراف المعياري القيمة 0.821 وتباين قدره 0.675، وهو ما يدل على ان المؤسسات محل الدراسة لديها أداء بيئي ضعيف نوعا ما، واما المتوسط الحسابي للأداء الاجتماعي فقد بلغ قيمة 3.840 اما الانحراف المعياري فكان 0.620 وتباين قدره 0.385، وهو يعتبر اعلى قيمة بين متغيرات الدراسة، واما بعد الأداء الاقتصادي فكانت قيمة متوسطه 3.810 وانحرافه المعياري بلغ 0.696 والتباين قدره 0.484.
- ✓ بلغ المتوسط الحسابي للمتغير المستقل المخاطرة القيمة 3.590 والانحراف المعياري بلغت قيمته 0.534 واما التباين فكانت قيمته 0.285.
- ✓ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.259 بين المخاطرة والأداء الاقتصادي، اما معامل التفسير 0.060، وتم التوصل الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطرة على الأداء الاقتصادي عند مستوى دلالة معنوية 0.05 وهو يبين أن بيئة الاعمال الجزائرية تتسم بعدم استقرار تشريعي وتمويلي، وهي غالبا ما ترتبط بالأرباح بعوامل خارجية مثل صعوبة الحصول على التمويل.

- ✓ تم التوصل الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطرة على الأداء الاجتماعي عند مستوى دلالة معنوية 0.05، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين المخاطرة والأداء الاجتماعي 0.284، وقيمة معامل التفسير فكانت قيمته 0.081، وهي توضح أن المخاطر تساهم بشكل كبير في تحسين الجوانب الاجتماعية كخلق فرص عمل أو تحسين ظروف العمل.
- ✓ تم التوصل الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطرة على الأداء البيئي عند مستوى دلالة معنوية 0.05، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين المخاطرة والأداء الاجتماعي 0.269، وقيمة معامل التفسير فكانت قيمته 0.072، وهي علاقة ضعيفة، فالاهتمام بالبعد البيئي في المؤسسات الجزائرية بدأ يزداد مع القوانين والتنظيمات الجديدة كالتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، ولكن ضعف الحوافز المالية وارتفاع تكلفة التكنولوجيا النظيفة يجعلان أثر المخاطرة محدود.
- ✓ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.317 بين المخاطرة والأداء المستدام، اما معامل التفسير 0.100، وتم التوصل الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطرة على الأداء المستدام عند مستوى دلالة معنوية 0.05، فالمؤسسات التي تقبل المخاطرة وتتحملها وتخطط لها كاعتماد تقنيات خضراء جديدة أو دخول أسواق جديدة تكون لها القدرة على البقاء ومواجهة الأزمات الاقتصادية الجزائرية.

فنتائج هذه الدراسة تظهر أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لديها القدرة على تحمل المخاطرة ترتبط ارتباطا إيجابيا بتحقيق أداء مستدام، ونسب التفسير الضعيفة تظهر وجود دور قوي لعوامل أخرى تؤثر على الأداء المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي نهاية الدراسة تم اقتراح مجموعة من التوصيات نذكرها كما يلي:

- ✓ على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تبني المخاطرة في استراتيجياتها من اجل تعزيز وتحقيق الأداء المستدام.
- ✓ يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية اعتماد وتبني المخاطرة لتعزيز أدائها الاقتصادي
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مطالبة بضرورة اعتماد المخاطرة من اجل تحقيق أداء اجتماعي قوي
- ✓ على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تبني المخاطرة في استراتيجياتها من اجل تعزيز وتحقيق الأداء البيئي.

8- المراجع:

8-1- المراجع باللغة الانجليزية:

Abdullah, A., Md. Aftab, U., Tarek, R., Shetu, R., & Mouri, D. (2024). Socially responsible human resource management for sustainable performance in a moderated mediation mechanism. *Sustainable Futures, 08*, 1-12.

Acha, A., & Huang, D. (2023). Risk-Taking and Sustainable Entrepreneurship Intention in Côte d'Ivoire SMEs: Moderating Role of Government Subsidy policy. *International Journal of Science and Business, 22*(01), 126-138.

ALBERTINI, E. (2013). Le Management et la Mesure de la Performance environnementale environnementale. *Doctoral dissertation, Université Panthéon-Sorbonne-Paris I*.

Anca-Cristina, S., Mihaela, C., & Elena, C. (2014). Concerns about the Sustainable Performance of Firm in the Context of Quality Management Systems Implementation. *Procedia - Social and Behavioral Sciences, 131*, 340-344.

Assunta, D., Luisa, V., Angelo, D., & Samuel, A. (2022). Corporate social performance and non-financial reporting in the cruise industry: Paving the way towards UN Agenda 2030. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 29*(06), 1931-1953. doi:https://doi.org/10.1002/csr.2292

Atikur, R., Kaniz, F., & Zhao, L. (2021). Do Risk-Taking, Innovativeness, and Proactivity Affect Business Performance of SMEs? A Case Study in Bangladesh. *Journal of Asian Finance, Economics and Business, 08*(05), 689-695.

Benhong, P., Shuilin, C., Ehsan, E., & Anxia, W. (2021). Can corporate environmental responsibility improve environmental performance? An inter-temporal analysis of Chinese chemical companies. *Environmental Science and Pollution Research, 28*, 12190–12201.

Bernd, F., & Elke, U. (2011). Who Takes Risks When and Why? Determinants of Risk Taking. *Current Directions in Psychological Science, 20*(04), 211-216.

Chaiyawit, M., Zdzisława, D.-P., Nusanee, M., Nuttapon, K., & Bilal, K. (2021). Green Entrepreneurial Orientation and Green Innovation in Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs). *Social Sciences, 10*(04), 01-15. doi:https://doi.org/10.3390/socsci10040136

Chayma, F., Badr, T., Fadwa, F., & Ahmed, M. (2021). Sustainable performance assessment: A systematic literature review. *Journal of Sustainable Development of Transport and Logistics, 06*(02), 124-142.

Chelagat, B. (2023). Effect of Risk Taking on Sustainability of small and medium enterprises performance in Uasin Gishu County, Kenya. *Journal of Technology & Socio-Economic Development*, 22-31.

Dahlan, Yana, P., & Rahmawati, S. (2023). The Influence of Innovation, Creativity, and Risk-Taking on Entrepreneurial Growth and SMEs Performance in Sukabumi City. *West Science Business and Management, 01*(02), 50-60.

Don, O., Leon, Z., & Qingliang, F. (2021). CEO early-life disaster experience and corporate social performance. *Strategic Management Society, 42*(11), 2137-2161. doi:https://doi.org/10.1002/smj.3293

Edwinah, A., & Thomas, O. (2017). Risk Taking nd Survival of Small and Medium Scale Enterprises in Nigeria. *Archives of Business Research, 05*(11), 35-42.

Fazal, A., Rao, A., Fazli, W., & Abdul, T. (2020). Entrepreneurial orientation dimension affects firm performance: A perspective from the Malaysian furniture industry. *Entrepreneurial Business and Economics Review, 08*(04), 157-181.

Ingrid, L., & Kenneth, M. (2014). Dimensions of entrepreneurial orientation and small and medium enterprise performance in emerging economies. *Development Southern Africa*, *31*(04), 606–624.

JASON, D., VIJAY, G., & KENNETH, L. (2003). Information technology and economic performance: A critical review of the empirical evidence. *ACM Computing Surveys*, *35*(01), 01-28. doi:https://doi.org/10.1145/641865.641866

Jeje, K. (2020). Risk-taking and Performance of Small and Medium-sized Enterprises: Lessons from Tanzanian Bakeries. *Journal of Economics and Behavioral Studies, 12*(03), 1-22.

Jens , O. (2017). The meaning of risk-taking – key concepts and dimensions. *Journal of Risk Research, 22*(01), 01-16.

Jobanputra, K., & Micah, Z. (2023). *You Have to Take Risks to Succeed. Here Are 4 Risk-Taking Benefits in Entrepreneurship*. Consulté le 11 29, 2024, sur entrepreneur: https://www.entrepreneur.com/starting-a-business/want-success-you-have-to-take-risks-4-benefits-of/449208

Kexing, L., Mahdi, B., Ming, K., & Tega, A. (2025). How to improve supply chain sustainable performance by resilience practices through dynamic capability view: Evidence from Chinese construction. *Resources, Conservation and Recycling, 212*, 01-14. doi:https://doi.org/10.1016/j.resconrec.2024.107965

Lina, H.-A., & Amani, R. (2023). Sustainable performance based on entrepreneurship, innovation, and green HRM in e-Business Firms. *Cogent Business & Management, 10*(01), 1-15.

Messikh, A. (2022). Does Entrepreneurial Risk-Taking Affect the Business Performance of Micro-Enterprises? Evidence from Skikda in Algeria. *Naše gospodarstvo/Our economy, Sciendo, 68*(02), 65 - 77.

Muhammad, K., Zahid, Y., Abdul, M., & Yasir, M. (2020). Does corporate social responsibility commitment and participation predict environmental and social performance? *Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 27*(06), 01-10. doi:https://doi.org/10.1002/csr.1977

Pejman, E., & Seyed , M. (2017). Green entrepreneurship and green innovation for SME development in market turbulence. *Eurasian Bus Rev, 07*, 203-228.

Roberto, C., Wantao, Y., Muhammad, S., Yongtao, S., & Walid, N. (2020). The relationship between internal lean practices and sustainable performance: exploring the mediating role of social performance. *Production Planning & Control The Management of Operations, 33*(11), 1025-1042. doi:https://doi.org/10.1080/09537287.2020.1839139

SayidIrwan, Syarifah, H., Irwansyah, & Gusti, N. (2021). THE ROLE OF RISK-TAKING MODERATION ON THE PERFORMANCE OF SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES IN THE PANDEMIC ERA. *International Journal of Business Management and Economic Review, 04*(05), 19-31.

Sunday, B., & Mary, N. (2019). Risk Taking and the Performance of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Nigeria. *International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS), 03*(06), 573-579.

Wolfgang, S., & Ramona, T. (2011). The Concept of Environmental Performance and Its Measurement in Empirical Studies. *Journal of Management Control, 22*, 01-40.

Yahya, A.-D., Majed, G., & Safwan, A.-D. (2025). Impact of Entrepreneurial Orientation Dimensions-Innovation, proactiveness and Risk-taking on Social Performance of Small and Medium Enterprises: Does Charismatic Leadership Moderate These Relationships?

International Review of Management and Marketing, 15(02), 171-179. doi:10.32479/irmm.17881

Zinn, J. O. (2020). *Understanding Risk-Taking* (Vol. 01). University of Melbourne, Melbourne, Australia: 978-3-030-28650-7. doi:https://doi.org/10.1007/978-3-030-28650-7

8-2- المراجع باللغة العربية:

الشيخ الداوي. (2010). تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء. *مجلة الباحث*(07)، 217-227.

آمال حفناوي. (2018). تحسين الأداء البيئي من أجل تفعيل المسؤولية البيئية المستدامة في منظمات الأعمال دراسة حالة مؤسسة الإسمنت. *مجلة المقار للدراسات الإقتصادية، 02*(02)، 207-223.

عبد الحكيم سعيج. (2014). التضخم ومؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1989-2012). *دراسات إقتصادية، 14*(01)، 09-30.

لصاق حيزية، و لصاق نصر الدين. (2017). أثر إدماج البعد البيئي على تحسين الأداء البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية – دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بسور الغزلان ولاية البويرة–. *مجلة معارف، 12*(23)، 466-476.

مزهوده عبدالمليك. (2001). الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم. *مجلة العلوم الانسانية، 01*(01)، 85-100.

تعزيز حوكمة المالية العامة في الجزائر: استخلاص نماذج من التجارب الدولية الناجحة

Enhancing Public Financial Governance in Algeria: Drawing Lessons from Successful International Experiences

عبدالله سايح [*]، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية (الجزائر)،
sayah.abdellah@univ-ghardaia.edu.dz
عبدالمجيد بادي ، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية (الجزائر)،
badi.abdelmadjid@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2025/05/24 تاريخ القبول: 2025/09/23 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

تعتبر الحوكمة المالية العامة ضرورية لضمان الشفافية والكفاءة والمساءلة في تسيير المال العام، حيث جاءت هذه الدراسة لاكتشاف بعض التجارب الدولية في تنفيذ إصلاحات الحوكمة المالية العامة وتسلط الضوء على نماذج ناجحة من المملكة المتحدة ،السويد، كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية والبحث في قوانين المسؤولية المالية وأنظمة الإدارة المالية الرقمية ونهج الموازنة القائمة على الأداء التي عززت الحوكمة في هذه البلدان .

خلصت الدراسة الى التأكيد على الحاجة لتفعيل آليات الحوكمة لتعزيز الرقابة المستقلة والرقمنة وأطر الموازنة المنظمة.

كلمات مفتاحية: حوكمة مالية، مالية عامة، جزائر .

تصنيفات **JEL** : H11,H61,H8

Abstract:

Public financial governance is essential for ensuring transparency, efficiency, and accountability in the management of public funds. This study aims to explore international experiences in implementing public financial governance reforms, highlighting successful models from the

[*] المؤلف المرسل.

United Kingdom, Sweden, South Korea, and the United States. It examines fiscal responsibility laws, digital financial management systems, and performance-based budgeting approaches that have strengthened governance in these countries.

The study concludes by emphasizing the need to activate governance mechanisms to enhance independent oversight, digitalization, and structured budgeting frameworks..

Keywords: Financial governance, public finance, Algeria.
Jel Classification Codes: H11,H61,H87

1. مقدمة:

تشير حوكمة المالية العامة إلى إطار القواعد والمؤسسات والممارسات التي تضمن الإدارة الفعالة للموارد العامة وتعد آليات الحوكمة السليمة ضرورية لتعزيز المسؤولية المالية ومنع الفساد وتعزيز مساءلة الحكومة، وقد أجرت العديد من البلدان إصلاحات كبيرة في إدارة المالية العامة لتحسين تخطيط الميزانية ومراقبة الإنفاق والشفافية.

تأتي هذه الدراسة من اجل تبيان الطرق المختلفة للحوكمة المالية العامة في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية العالمية من خلال دراسة نماذج لأربع دول : المملكة المتحدة ،السويد ،كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الامريكية.

1.1 إشكالية الدراسة: ما هي اهم التجارب الدولية في تنفيذ إصلاحات الحوكمة المالية العامة وكيف يمكن الاستفادة منها لتعزيز الحوكمة المالية في الجزائر؟

2.1 فرضيات الدراسة: ولمعالجة إشكالية بحثنا قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

تبني إصلاحات حوكمة المالية العامة القائمة على الرقابة المستقلة ،الرقمنة، والميزانية القائمة على الأداء بالاستناد إلى التجارب الدولية الناجحة حيث يؤدي إلى تعزيز الشفافية، الكفاءة، والمساءلة في إدارة المالية العامة في الجزائر.

3.1 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- تحليل النماذج الناجحة لحوكمة المالية العامة في دول مختارة (المملكة المتحدة، السويد، كوريا الجنوبية، والولايات المتحدة).
- تحديد أفضل الممارسات في قوانين المسؤولية المالية وأنظمة الإدارة المالية الرقمية والميزانية القائمة على الأداء.
- استخلاص نتائج قابلة للتطبيق في الجزائر لتعزيز إطار الحوكمة المالية.

4.1 منهجية الدراسة :بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية تحقيق أهداف الدراسة والإحاطة بمختلف جوانبها تم الاعتماد على منهجية دراسة المقارنة حيث تم تحليل تجارب ربع دول ذات أنظمة حوكمة قوية

5.1 محاور الدراسة :من أجل الإجابة عن الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث أساسية:

- **أولا**: الاطار النظري للحوكمة أسس ومفاهيم
- **ثانيا**: نماذج دولية ناجحة
- **ثالثا**: التحليل المقارن (فجوة القابلية للتنفيذ)

2. الاطار النظري للحوكمة المالية أسس ومفاهيم

2.1 مفهوم حوكمة المالية العامة:

حوكمة المالية العامة هي مجموعة القواعد والمؤسسات والممارسات التي تضمن الإدارة الفعالة والشفافة والمسؤولة للموارد المالية العامة. تشمل السياسات والعمليات والهياكل التي تهدف إلى تعزيز الانضباط المالي، ومنع الفساد، وتحسين مساءلة الحكومة. ((OECD)منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.، 2022)

كذلك يمكن تعريف الحوكمة المالية العامة بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والسياسات التي تنظم دورة موازنة الدولة، بدءًا من التحضير والإعداد، مرورًا بالاعتماد والتنفيذ، وانتهاءً بالرقابة على العمليات المالية". تهدف هذه الحوكمة إلى ترسيخ إدارة رشيدة للموازنة العامة، ومكافحة الفساد وسوء التصرف في مكوناتها، بما يضمن الاستخدام الأمثل والفعال للنفقات والإيرادات لتحقيق التنمية الاقتصادية. (، عبداللطيف بن زيدي وجيلالي قالون، 2017)

2.2 أهداف حوكمة المالية العامة :

تهدف حوكمة المالية العامة الى : (مصباح، 2020)

1- حماية الأموال العامة: ضمان عدم تعرض الأموال العامة لسوء التصرف أو التبديد.

2- الامتثال القانوني: التحقق من أن تحصيل الموارد يتم وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها.

3- سلامة الإنفاق العام: التأكد من أن الإنفاق العام يتم بشكل سليم ووفقًا للأغراض المحددة.

4- تحقيق الأهداف بكفاءة: ضمان أن الوحدات الحكومية تحقق أهدافها المحددة بكفاءة وفعالية

3.2 أهمية الحوكمة المالية :

1. **ضمان الشفافية والمساءلة** :تضع الحوكمة المالية قواعد وإجراءات واضحة لإدارة الأموال، مما يضمن شفافية جميع الأنشطة المالية وإمكانية تدقيقها وهذا يعزز الثقة بين أصحاب المصلحة بمن فيهم المواطنون والمستثمرون والجهات المانحة. (International Monetary Fund (IMF)، 2019)
2. **تعزيز كفاءة تخصيص الموارد** :تضمن الحوكمة المالية الفعّالة تخصيص الموارد بكفاءة لتحقيق الأهداف التنظيمية أو الوطنية كما أنها تقلل من الهدر والاحتيال وإساءة استخدام الأموال.
3. **سهّل الحوكمة المالية السليمة النمو الاقتصادي والتنمية** :تُهيئ الحوكمة المالية السليمة بيئة اقتصادية مستقرة، تُعزز النمو والتنمية من خلال ضمان توجيه الأموال إلى القطاعات ذات الأولوية مثل البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية.
4. **تعزيز ثقة المستثمرين والجهات المانحة** :تجذب الحوكمة المالية القوية الاستثمارات وتمويل الجهات المانحة من خلال إثبات موثوقية ومصداقية الإدارة المالية.
5. **يعزز ثقة الجمهور** : عندما يرى المواطنون أن أموال ضرائبهم تُدار بمسؤولية وشفافية فإن ذلك يعزز ثقتهم بالمؤسسات الحكومية.

4.2 المسؤولية المالية :

المسؤولية المالية هي التزام الحكومات بإدارة المالية العامة بطريقة مستدامة وشفافة ومسؤولة. تشمل الالتزام بالقواعد المالية، وتجنب العجز المفرط، وضمان الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. (وزارة الخزانة البريطانية (HM Treasury)، 2010)

كذلك يمكن تعريف المسؤولية المالية على انها مفهوم يشير إلى واجب الحكومة أو الكيانات العامة في إدارة الموارد المالية بكفاءة وفعالية، مع ضمان الشفافية والمساءلة في استخدام الأموال العامة. تتضمن هذه المسؤولية عدة جوانب رئيسية(IMF)., 2007)) :

الإدارة المالية السليمة: ضمان استخدام الأموال العامة بشكل رشيد لتحقيق الأهداف العامة وتلبية احتياجات المجتمع.

الشفافية: الإفصاح الواضح عن كيفية جمع وإنفاق الأموال العامة، مما يسمح للمواطنين والجهات الرقابية بمراقبة الأداء المالي.

المساءلة: تحمل المسؤولية عن القرارات المالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند حدوث أخطاء أو تجاوزات

الاستدامة المالية: ضمان أن السياسات المالية لا تؤدي إلى أعباء مالية غير مستدامة .

5.2 الرقمنة :

الرقمنة في إدارة المالية العامة هي استخدام التقنيات الرقمية لأتمتة وتحسين العمليات المالية، مثل الميزانية والمحاسبة والإبلاغ حيث تهدف إلى زيادة الكفاءة والشفافية والمراقبة في الوقت الفعلي للإنفاق العام. (المفوضية الأوروبية (European Commission)، 2020)

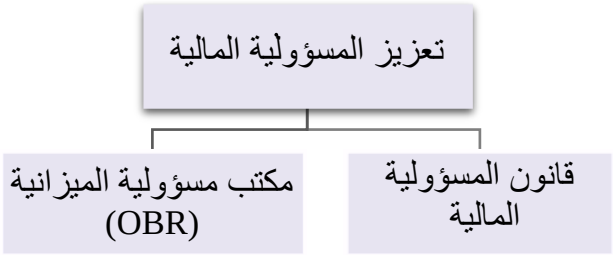
6.2 الميزانية العمومية: يمكن تعريفها على انها تقدير تفصيلي لنفقات وإيرادات الدولة خلال سنة مالية مقبلة تعده أجهزة الدولة، وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار قانون ربط الموازنة، الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ موازنة الدولة بجانبيها التحصيلي والإنفاقي، طبقا للبرنامج التفصيلي الذي تتضمنه (البطريق، 1985)

3 . نماذج دولية ناجحة

1.3 نموذج المملكة المتحدة :تعزيز المسؤولية المالية

أدخلت المملكة المتحدة قانون المسؤولية المالية (2010) لفرض الانضباط المالي وأنشأت مكتب مسؤولية الميزانية (OBR) كهيئة مستقلة لتقديم توقعات اقتصادية موضوعية وتحليل مالي (وزارة الخزانة البريطانية، 2010). حيث يعتبران كآليتان رئيسيتان لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العامة.

الشكل رقم 01 :نموذج المملكة المتحدة تعزيز المسؤولية المالية



المصدر : من اعداد الباحثين

1- قانون المسؤولية المالية : (Fiscal Responsibility Act 2010, 2010)

قانون المسؤولية المالية هو تشريع صدر في المملكة المتحدة عام 2010 بهدف تعزيز إدارة المالية العامة من خلال وضع قواعد واضحة للسياسة المالية، وضمان الشفافية والمساءلة في صنع القرار المالي ،حيث يهدف

- **تحقيق الاستقرار المالي**: وضع أهداف مالية واضحة لضمان استدامة المالية العامة.
- **تعزيز الشفافية**: إلزام الحكومة بنشر توقعات مالية وتقييمات مستقلة.
- **تعزيز المساءلة**: إخضاع الحكومة للمساءلة أمام البرلمان والجمهور بشأن أدائها المالي.

ومن من بين مهامه الرئيسية :

- **وضع أهداف مالية**: يتطلب القانون من الحكومة تحديد أهداف مالية واضحة، مثل خفض العجز والدين العام.

- **تقرير الميزانية:** إلزام الحكومة بتقديم تقرير ميزانية سنوي يتضمن توقعات مالية وتقييمات للمخاطر.

2- مكتب مسؤولية الميزانية(Office for Budget Responsibility -OBR, 2010)

مكتب مسؤولية الميزانية (OBR) هو هيئة مستقلة أنشئت بموجب قانون المسؤولية المالية لعام 2010 لتوفير تحليل وتوقعات مالية مستقلة للحكومة البريطانية.

أهداف مكتب مسؤولية الميزانية : (Office for Budget Responsibility (OBR)، 2010)

- **توفير توقعات مالية مستقلة:** تقييم توقعات الحكومة بشأن النمو الاقتصادي، الإيرادات، الإنفاق، والعجز.
- **تعزيز الشفافية:** ضمان أن تكون التوقعات المالية مبنية على افتراضات واضحة وموضوعية.
- **دعم المساءلة:** تمكين البرلمان والجمهور من تقييم أداء الحكومة المالي بشكل مستقل.

ومن من بين مهامه الرئيسية :

- **تقييم الميزانية:** تحليل ميزانية الحكومة وتقديم تقارير عن مدى واقعية التوقعات المالية.
- **توقعات اقتصادية:** نشر توقعات اقتصادية ومالية مرتين سنوياً (عادة مع الميزانية وبيان الخريف).
- **تقييم السياسات:** تقييم تأثير السياسات المالية للحكومة على المدى المتوسط والطويل.
- **الخصائص الجوهرية للنموذج :**

أ- إدارة الميزانية على أساس الأداء والمخرجات : (Institute for Government, House of Commons Library, 2025)

- الحكومة تعتمد نظام "Spending Reviews" كل 3 سنوات لتحديد أولويات الإنفاق على ضوء الأداء والأهداف.
- تركز الميزانية على النتائج بدلًا من المدخلات، وهو ما يسمى .''Value for Money''

ب-استقلالية مكتب الميزانية:(Office for Budget Responsibility - OBR)

- هيئة مستقلة تقوم بتقييم واقعية التوقعات الاقتصادية والمالية الحكومية.

- تنشر تقارير دورية تضمن شفافية الحسابات وتقلل من التلاعب في تقديرات الإيرادات والنفقات

ت–قوة البرلمان في الرقابة:

- اللجان البرلمانية، خصوصًا لجنة الحسابات العامة(Public Accounts Committee) ، تملك صلاحيات استدعاء ومساءلة الإدارات التنفيذية.
- تقارير هيئة التدقيق الوطنية (NAO) تشكل أساسًا للمساءلة داخل البرلمان.

ث–شفافية الميزانية والنفقات العامة :(HM Treasury. (2025). Public spending statistics: Guidance. GOV.UK. Retrieved from)

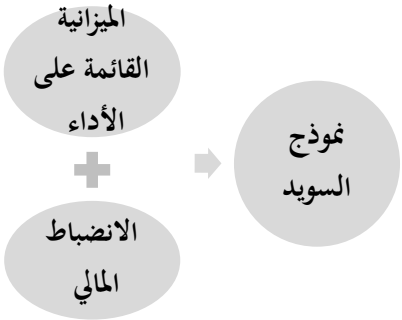
- نشر البيانات المالية على مواقع حكومية، مع أدوات تحليلية مخصصة للمواطنين ووسائل الإعلام.
- توجد بوابة إلكترونية متاحة للجمهور لمتابعة الإنفاق الحكومي.

ج– التخطيط المالي متوسط وطويل الأجل:

ترتكز السياسات المالية على أطر زمنية متعددة السنوات، مع مراجعات دورية تعزز الاستدامة المالية

2.3 نموذج السويد: الميزانية القائمة على الأداء والانضباط المالي :تُعتبر السويد نموذجاً رائداً في تطبيق الميزانية القائمة على الأداء (Performance-Based Budgeting) والانضباط المالي (Fiscal Discipline)، حيث تتبنى نهجاً متكاملاً لتعزيز فعالية الإنفاق العام وضمان استدامة المالية العامة.

الشكل رقم 02 : نموذج السويد الميزانية القائمة على الأداء والانضباط المالي



المصدر: من اعداد الباحثين

الميزانية القائمة على الأداء (Performance-Based Budgeting)

الميزانية القائمة على الأداء هي نهج لإعداد الميزانية يربط تخصيص الموارد المالية بتحقيق أهداف محددة وقابلة للقياس. ويتم تقييم أداء الجهات الحكومية بناءً على النتائج التي تحققها rather than فقط على أساس الالتزام بالإنفاق المالي. (Ministry of Finance, s.d.)

أهمية الميزانية القائمة على الأداء :حيث تكمن أهميتها في :

- **تحسين الكفاءة:** ضمان استخدام الموارد بشكل فعال لتحقيق الأهداف المرجوة.
- **تعزيز المساءلة:** إخضاع الجهات الحكومية للمساءلة بناءً على النتائج التي تحققها.
- **الشفافية:** زيادة وضوح عملية صنع القرار المالي أمام البرلمان والجمهور.

- **الانضباط المالي(Fiscal Discipline)**

الانضباط المالي يشير إلى الالتزام بقواعد وإجراءات صارمة لإدارة المالية العامة، بهدف ضمان استدامة الوضع المالي وتجنب العجز المفرط والدين العام.

ان اعتماد السويد للانضباط المالي ساهم في استقرارها الاقتصادي والذي تمثل في : (Office Swedish National Debt, 2025)

قاعدة الميزانية المتوازنة :(Budget Balance Rule) تلتزم السويد بقاعدة تهدف إلى تحقيق ميزانية متوازنة على المدى المتوسط، مع السماح بعجز محدود في حالات الركود الاقتصادي.

صندوق الثروة السيادي :(Swedish National Debt Office) يتم إدارة الفوائض المالية من خلال صندوق الثروة السيادي لضمان استقرار المالية العامة على المدى الطويل.

إطار الإنفاق المتوسط الأجل- (Medium-Term Expenditure Framework MTEF):يتم تخطيط الإنفاق العام على مدى ثلاث إلى أربع سنوات، مما يعزز الاستقرار المالي ويتيح تخصيص الموارد بشكل استراتيجي.

أهمية الانضباط المالي : حيث تكمن في

- تقليل مخاطر تراكم الديون والعجز المالي.
- تعزيز ثقة المستثمرين والأسواق في الاقتصاد السويدي.
- القدرة على الاستجابة للأزمات الاقتصادية مع الحفاظ على الانضباط المالي.

- **التكامل بين الميزانية القائمة على الأداء والانضباط المالي**(OECD.Sweden, 2019)

تدمج السويد بين الميزانية القائمة على الأداء والانضباط المالي لتحقيق أقصى قدر من الفعالية والاستدامة في إدارة المالية العامة. على سبيل المثال:

تخصيص الموارد بناءً على الأداء: يتم توجيه الموارد نحو الجهات الحكومية التي تثبت كفاءتها في تحقيق الأهداف، مما يعزز الانضباط المالي.

الرقابة الصارمة: يتم مراقبة الإنفاق العام بشكل دقيق لضمان عدم تجاوز المخصصات المالية، مع ربط ذلك بتحقيق النتائج المرجوة.

- **الخصائص الجوهرية للنموذج** :

أ- اعتماد مبدأ الميزانية حسب الأداء بحيث يتم ربط كل بند تمويلي بمؤشرات محددة.

ب-استقلال المؤسسات الرقابية :مثل المحكمة الوطنية للمراجعة (National Audit Office) التي ترفع تقاريرها مباشرة للبرلمان.

ت-توازن سلطات المالية العامة بين الحكومة والبرلمان.

ث-خطة مالية متوسطة المدى مصادق عليها سياسيًا وتفرض الانضباط المالي.

3.3 . نموذج كوريا الجنوبية: نظام الإدارة المالية المتكامل(dBrain)

تُعد كوريا الجنوبية نموذجاً رائداً في مجال رقمنة الإدارة المالية العامة، حيث طورت نظام الإدارة المالية المتكامل (dBrain) وهو منصة رقمية شاملة لإدارة الميزانية والإنفاق العام بحيث تدمج جميع جوانب إدارة المالية العامة بما في ذلك الميزانية والمحاسبة وتتبع الإنفاق

- **تعريف نظام الإدارة المالية المتكامل** :(Ministry of Economy and Finance (MOEF) S. K., 2007)

هو نظام dBrain هو منصة رقمية متكاملة أطلقتها الحكومة الكورية الجنوبية في عام 2007 لإدارة المالية العامة بشكل مركزي. يهدف النظام إلى تحسين الكفاءة، الشفافية، والمساءلة في إدارة الميزانية والإنفاق العام. يغطي dBrain جميع مراحل دورة الميزانية، من التخطيط إلى التنفيذ والمراقبة.

- **خصائص نظام الإدارة المالية المتكامل dBrain**

يشمل نظام dBrain عدة خصائص رئيسية منها: (Korea Institute of Public Finance (KIPF)., 2018)

- **إدارة الميزانية في الوقت الفعلي**: يسمح بتتبع الإنفاق العام بشكل فوري.
- **تحليل البيانات المالية**: يوفر أدوات لتحليل البيانات واتخاذ القرارات المالية.
- **الشفافية**: يتيح نشر البيانات المالية للجمهور لتعزيز المساءلة.
- **التكامل مع الأنظمة الأخرى**: يتكامل مع أنظمة حكومية أخرى مثل الضرائب والجمارك.
- **استخدام الذكاء الاصطناعي في dBrain** (National Information Society Agency (NIA)، 2020)تم دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) في نظام dBrain لتحسين كفاءة إدارة المالية. على سبيل المثال، يستخدم النظام خوارزميات للتنبؤ بالإيرادات والنفقات، والكشف عن حالات الاحتيال المالي المحتملة.
- **دور dBrain في تعزيز الشفافية** (Ministry of Economy and Finance (MOEF) S.، 2013)

يعد **dBrain** أداة رئيسية لتعزيز الشفافية في إدارة المالية العامة. من خلال بوابة المالية المفتوحة (Open Fiscal Data Portal)، يمكن للمواطنين والشركات الوصول إلى البيانات المالية الحكومية، بما في ذلك الميزانية، الإنفاق، والإيرادات. هذا يعزز الثقة في الحكومة ويشجع على المشاركة العامة.

- **التوسع الدولي لنظام dBrain**

نظراً لنجاحه تم تصدير نظام **dBrain** إلى دول أخرى كنموذج لإدارة المالية العامة فعلى سبيل المثال تم تطبيق النظام في أوزبكستان والإكوادور بدعم من الحكومة الكورية الجنوبية.

ان نظام الإدارة المالية المتكامل **(dBrain)** يعد نموذجاً عالمياً لإدارة المالية العامة باستخدام التقنيات الرقمية. من خلال تعزيز الشفافية، الكفاءة، والأمن، يساهم النظام في تحسين إدارة الموارد المالية الحكومية وتعزيز الثقة العامة

الخصائص الجوهرية لنموذج كوريا الجنوبية:

1- رقمنة الميزانية بالكامل عبر نظام.(dBrain (Digital Budget and Accounting System

2- مشاركة مجتمعية قوية عبر أدوات شفافية رقمية.

3- تعزيز دور وزارة المالية في الرقابة الاستباقية واللاحقة.

4.3 نموذج الولايات المتحدة: حيث شهدت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز المساءلة والشفافية في إدارة الحكومة الفيدرالية. هذه الإصلاحات تهدف إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام، مكافحة الفساد، وزيادة ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية

- **قانون المساءلة والشفافية الأمريكية (DATA Act)** (.Congress، 20114)

أحد أهم الإصلاحات هو قانون المساءلة والشفافية الأمريكية (Digital Accountability and Transparency Act - DATA Act)، الذي تم إقراره في عام 2014 حيث يلزم هذا القانون الحكومة الفيدرالية بنشر بيانات الإنفاق العام بشكل موحد وشفاف مما يسهل على المواطنين والجهات الرقابية تتبع كيفية إنفاق الأموال العامة.

- **بوابة USAspending.gov**

كجزء من تنفيذ قانون DATA Act، تم تطوير بوابة USAspending.gov، وهي منصة إلكترونية تتيح للجمهور الوصول إلى بيانات الإنفاق الفيدرالي بشكل تفصيلي. تشمل البوابة معلومات عن العقود الحكومية، المنح، والقروض، مما يعزز الشفافية والمساءلة.

- **مكتب المساءلة الحكومية (GAO)** (.Government Accountability Office (GAO)، 2025)

يلعب مكتب المساءلة الحكومية (Government Accountability Office - GAO) دوراً محورياً في مراقبة أداء الحكومة الفيدرالية يقوم المكتب بإجراء تدقيقات وتحقيقات مستقلة لتقييم كفاءة وفعالية البرامج الحكومية ويقدم توصيات لتحسين الأداء.

- **دور التكنولوجيا في تعزيز الشفافية** (U.S. Department of the Treasury، 2020)

تستخدم الحكومة الأمريكية التقنيات الرقمية لتعزيز الشفافية مثل البيانات المفتوحة (Open Data) والذكاء الاصطناعي (AI) لتحليل الإنفاق العام والكشف عن المخالفات فعلى سبيل المثال تستخدم وزارة الخزانة الأمريكية أدوات تحليلية لتتبع الإنفاق في الوقت الفعلي.

4. التحليل المقارن

الجدول رقم 01 : مقارنة مع الإطار القانوني والمؤسسي في الجزائر

المجال	المملكة المتحدة	الجزائر	
الرقابة على الميزانية	**OBR**و **NAO**هيئات مستقلة تعمل بمعايير مهنية	**IGF** المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة	
الرقابة البرلمانية	قوية، عبر **PAC** واللجان النوعية	عدم اختصاص اغلب النواب في المجال المالي وافتقادهم للمعلومات الدقيقة التي يستوجبها هذا العمل	
الميزانية المفتوحة ومشاركة الجمهور	قائم على الأداء ومبني على مراجعات دورية (**Spending Reviews**)	عدم توفر أي آلية فعلية تتيح مشاركة الجمهور في دورات إعداد الميزانية تنفيذها أو تقييمها، حيث سجلت **100/0** في مؤشر المشاركة العامة، و نتيجة تعكس غياب أدوات فعالة مثل جلسات استشارية، استطلاع رأي أو منصات إلكترونية تفاعلية	
الشفافية	نشر دوري وتفاعل مع	تشيرنتائج مؤشر الموازنة المفتوحة (**pen Budget Survey 2023**) إلى أن الجزائر سجلت **100/15** في مجال الشفافية المالية،	

	الجمهور	يضعها ضمن الدول الأقل شفافية على الصعيد العالمي، ولاسيما في يتعلق بنشر الوثائق الأساسية للموازنة مثل قانون المالية التمهيدي تق تنفيذ الميزانية وتقارير نهاية السنة
الرقمنة	نظام COINS تجميع البيانات المالية الفورية لكل الجهات العامة	أطلقت وزارة المالية مشروع رقمنة المالية العمومية بدءًا من سنة 023 يهدف إلى إنشاء منظومة متكاملة لإدارة الميزانية والمحاسبة، تُعرف (Système Intégré de Gestion Budgétaire، وSIGBUD (نظام المعلومات للمحاس وMSB (المعلومات للمديرية العامة للمحاسبة)والتي تغطي كامل مرا دورة الميزانية في بيئة رقمية موحدة (لكحل محمد لكحل حياة،، 2023
السويد		الجزائر
ميزانية حسب الأداء	معمّمة على كل القطاعات	في طور التجريب منذ سنوات (الميزانية حسب البرامج) (onds Monétaire International، 2024)
الرقابة العليا	هيئة مستقلة لها صلاحيات قضائية وإعلامية	مجلس المحاسبة يملك اختصاصًا إداريًا وقضائيًا لمراجعة الحسابات وتط الجزاءات في حال وجود تجاوزات دون الحاجة للجوء إلى القضاء العادي و مؤسسة عليا للرقابة المالية (الأمر التنفيذي رقم 95-20 (المعدّل بالأمر 10 02 لعام 2010))
رقابة برلمانية	قوية وفعالة	وفقًا لتقرير Open Budget Survey 2021، سجلت الج 0/100في فاعلية الرقابة التشريعية خلال مرحلة إعداد الميزانية، و 100/ خلال مرحلة التنفيذ، وهي مؤشرات تعكس وجود رقابة ضعيفة وغير فعالة البرلمان لا يستطيع التنقل بين مراحل ما قبل التنفيذ أو التنفيذ أو بعده و الرقابة تبقى إجرائية بحيث لا تنتج تأثيرًا ملموسًا على إدارة المال ال (عبدالمالك حمريط محمد جبري،، 2022)
تخطيط متوسط المدى	جزء أساسي من القانون المالي السنوي	إقرار القانون العضوي لقوانين المالية رقم 18-15 (2018)، على م التخطيط المالي متوسط الأجل
كوريا الجنوبية		الجزائر

الرقمنة	نظام dBrain موحد للميزانية والمحاسبة	أطلقت وزارة المالية مشروع رقمنة المالية العمومية بدءًا من سنة 2023، يهد إلى إنشاء منظومة متكاملة لإدارة الميزانية والمحاسبة، تُعرف بـ IGB (Système Intégré de Gestion Budgétaire وSIGBUD (نظام المعلومات للمحاسبة) وMSB (المعلومات للمدي العامة للمحاسبة)والتي تغطي كامل مراحل دورة الميزانية في بيئة رقمية موح (لكحل محمد لكحل حياة،، 2023)
الشفافية	تقارير الميزانية منشورة للجمهور بالتفصيل	تقارير محدودة النشر، غياب الميزانية المفتوحة ومشاركة الجم
مشاركة المواطنين	أدوات رقمية لإشراك المجتمع	محدودة نوعا ما بحيث توجد آليات تشاركية رسمية محدودة
الرقابة العليا	هيئة مستقلة لها صلاحيات قضائية وإعلامية	مجلس المحاسبة يملك اختصاصًا إداريًا وقضائيًا لمراجعة الحسابات وتط الجزاءات في حال وجود تجاوزات دون الحاجة للجوء إلى القضاء العادي و مؤسسة عليا للرقابة المالية (الأمر التنفيذي رقم 95-20 (المعدّل بالأمر 10 02 لعام 2010))

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مجموع من المصادر

من خلال مقارنة بسيطة لبعض النقاط والتي تتعلق بالجانب القانوني والمؤسسي بين الجزائر والدول محل المقارنة يمكن استخلاص بعض الاقتراحات التالية :

1- اعتماد مبدأ الميزانية حسب الأداء بحيث يتم ربط كل بند تمويلي بمؤشرات محددة.

2- استقلال المؤسسات الرقابية :مثل المحكمة الوطنية للمراجعة (National Audit Office) التي ترفع تقاريرها مباشرة للبرلمان.

3- خطة مالية متوسطة المدى مصادق عليها سياسيًا وتفرض الانضباط المالي.

4- نقاط القوة التي يمكن نقلها للجزائر :تجربة dBrain توضح كيف يمكن للرقمنة أن تعزز الشفافية والرقابة الاستباقية.

5- القابلية للتنفيذ :ممكنة تدريجيًا عبر مشروع وطني للحوكمة الرقمية المالية و تعديل القوانين التطبيقية لقانون المالية العضوي.

6- إنشاء هيئة مستقلة مثل OBR في الجزائر قد يُحدث نقلة نوعية في موضوعية إعداد الميزانية وتوقعات الإيرادات.

7- ربط الميزانية بالأداء الفعلي: اعتماد آلية Spending Reviews بشكل مبسط في الجزائر يعزز التخصيص الفعّال للموارد.

8- تعزيز الرقابة البرلمانية: تقوية دور لجان البرلمان (مثل لجنة المالية) وربطها بمخرجات تقارير مجلس المحاسبة يرفع من جودة الرقابة

5. خـــاتمة:

تظهر تجارب المملكة المتحدة والسويد وألمانيا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة أهمية قوانين المسؤولية المالية والأنظمة المالية الرقمية والميزانية القائمة على الأداء في تعزيز حوكمة المالية العامة بحيث يمكن للجزائر الاستفادة من اعتماد آليات رقابة قوية واستراتيجيات الرقمنة وتخطيط الميزانية المنظم لتحسين الانضباط المالي والشفافية.

النتائج :

- ✓ **الرقابة المستقلة:** الدول التي تمتلك هيئات رقابة مالية مستقلة (مثل مكتب مسؤولية الميزانية في المملكة المتحدةOBR) تحقق مستويات أعلى من الشفافية والامتثال للقواعد المالية.
- ✓ **الرقمنة:** الأنظمة الرقمية المتكاملة مثل نظام dBrain في كوريا الجنوبية تعزز الكفاءة، الشفافية، ومشاركة المواطنين في تتبع الإنفاق العام.
- ✓ **الميزانية القائمة على الأداء:** ربط الإنفاق العام بنتائج قابلة للقياس (كما في السويد) يحسن فعالية تخصيص الموارد ويقلل من الهدر.
- ✓ **أطر الميزانية متعددة السنوات:** هذه الأطر (كما في ألمانيا) تساهم في الانضباط المالي والاستدامة على المدى الطويل.
- ✓ **البيانات المفتوحة:** منصات البيانات المفتوحة مثل USAspending.gov في الولايات المتحدة تعزز ثقة الجمهور وتزيد من المساءلة الحكومية.

التوصيات :

استناداً إلى التجارب الدولية الناجحة يمكن للجزائر أن تعزز حوكمة المالية العامة من خلال تطبيق الإصلاحات التالية:

- ✓ **إنشاء هيئة رقابة مالية مستقلة:** تأسيس هيئة مستقلة للإشراف على الميزانية وضمان الشفافية، على غرار مكتب مسؤولية الميزانية في المملكة المتحدة.
- ✓ **تسريع الرقمنة:** اعتماد نظام إدارة مالية متكامل يعتمد على التكنولوجيا الرقمية، مثل نموذج dBrainفي كوريا الجنوبية.
- ✓ **تطبيق الميزانية القائمة على الأداء:** ربط التمويل الحكومي بنتائج قابلة للقياس، كما في النموذج السويدي.
- ✓ **تطوير منصات بيانات مفتوحة:** إنشاء منصات لتتبع الإنفاق العام في الوقت الفعلي، مثل USAspending.gov.
- ✓ **تبني أطر ميزانية متعددة السنوات:** وضع حدود قصوى للإنفاق ضمن أطر زمنية طويلة لضمان الانضباط المالي كما في ألمانيا.
- ✓ **تعزيز مشاركة الجمهور:** إشراك المواطنين في عملية الميزانية من خلال مبادرات البيانات المفتوحة والمشاورات العامة.

6. قائمة المراجع:

1 الأمر التنفيذي رقم 95-20 (المعدّل بالأمر 10-02 لعام 2010).(.s.d) .

4 .,(IMF)ص. ا .(2007). دليل المالية العامة Public Financial Management Manual. Récupéré sur IMF Public Financial Management Manual: IMF Public Financial Management Manual

5 (OECD)منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .(2022) .حوكمة المالية العامة والاستقرار الاقتصادي .حوكمة المالية العامة والاستقرار الاقتصادي .باريس.

6 عبداللطيف بن زيدي وجيلالي قالون .(30 06 ,2017) .الحوكمة المالية مدخل استراتيجي لقياس ورفع أداء موازنة الدولة .التكامل الاقتصادي.7 ,(2)5 ,

7 Congress., U. (20114). Digital Accountability and Transparency Act (DATA Act).

8 European Commission. (2021). Récupéré sur Digital Europe Programme.

9 Federal Audit Office . . (2020). Récupéré sur Einsatz von Künstlicher Intelligenz in der öffentlichen Verwaltung

10 Federal Ministry of the Interior, Building and Home Affairs (BMI). (2017). Récupéré sur Digitalstrategie 2025-2017.

11 Federal Office for Information Security (BSI). (n.d.). (s.d.). Récupéré sur Cybersicherheit in der öffentlichen Verwaltung.

12 . (2010). Fiscal Responsibility Act ا. Fiscal Responsibility Act 2010, 2010. Récupéré sur Legislation.gov.uk-Fiscal Responsibility Act 2010

13 Fonds Monétaire International. (2024).

14 Government Accountability Office (GAO). (n.d.). . (s.d.). Récupéré sur About GAO.

15 Government Accountability Office (GAO). (2025, 04 03). Récupéré sur About GAO: https://www.gao.gov/about?_gl=1*kbq09h*_gcl_au*Mzg2MjQ5ODQ2LjE3NDM2MjM3NTY.

16 International Monetary Fund (IMF). (2019). Récupéré sur Fiscal Transparency Handbook.: https://www.imf.org/external/error.htm?URL=https://www.imf.org/en/Publications/Fiscal-Transparency-Handbook?_gl=1*1nespxo*_gcl_au*Mzg2MjQ5ODQ2LjE3NDM2MjM3NTY.

17 Korea Institute of Public Finance (KIPF). (2018). Features and Functions of the dBrain System.

18 Ministry of Economy and Finance (MOEF), S. K. (2007). Récupéré sur Introduction of the dBrain System.

19 Ministry of Economy and Finance (MOEF), S. K. (2013). Open Fiscal Data Portal.

20 Ministry of Finance, S. (. (s.d.). وزارة المالية السويدية(Swedish Ministry of Finance). Récupéré sur Swedish Ministry of Finance: www.government.se/ministries/ministry-of-finance

21 National Information Society Agency (NIA), S. K. (2020). AI Integration in dBrain.

22 OECD.Sweden. (2019). Performance-Based Budgeting and Fiscal Discipline. OECD Publishing.

23 Office for Budget Responsibility (OBR). (2010). Récupéré sur Office for Budget Responsibility (OBR)المملكةالمتحدة : OBR Official Website

24 Office for Budget Responsibility -OBR. (2010). OBR Official Website. Récupéré sur OBR Official Website

25 Office Swedish National Debt. (2025). Swedish Fiscal Policy Framework. Récupéré sur Swedish National Debt Office: www.riksgalden.se

26 U.S. Department of the Treasury. (2020). Récupéré sur Using Technology to Enhance Transparency: https://home.treasury.gov/policy-issues/technology

27 البطريق, ي. ا Dans .(1985) .اقتصاديات المالية العامة .(p. 692)بيروت: الدار الجامعية.

28 المفوضية الأوروبية .(2020). (European Commission) الرقمنة في حوكمة المالية العامة: الحالة الألمانية .التحول الرقمي للابلاغ المالية .بروكسل: منشورات الاتحاد الاوروبي.

29 عبدالمالك حمريط محمد جبري، .(2022) .حدود الرقابة البرلمانية على الميزانية العمومية في الجزائر . مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية.702 ,

30 لكحل محمد لكحل حياة، .(2023) .مشروع رقمنة المالية العمومية: نحو أنظمة معلوماتية مدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبةSIGB) ، MSB،)SIGBUDفي الجزائر .مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, 19(31), 426.

31 مصباح, ح .(2020) .حوكمة المالية العمومية في الجزائر- قراءة في بعض المؤشرات الاحصائية 2010-2018 .مجلة معهد العلوم الاقتصادية.840 ,(01)23 ,

32 وزارة الخزانة البريطانية ,(HM Treasury) و. ا .(2010) .قانون المسؤولية المالية وسياسات الميزانية .إطار المسؤولية المالية .لندن.

تقدير ديناميكيات أسعار الفائدة باستخدام نموذج فاسيسك (1977):
دراسة تطبيقية على البيانات الأمريكية

Estimating Interest Rate Dynamics Using the Vasicek model (1977): An Empirical study on US Data

قلبازة أمال[*]، مخبر بواداكس، جامعة غرداية (الجزائر)، kalbaza.amal@univ-ghardaia.edu.dz

دوار ابراهيم ،مخبر التطبيقات الكمية والنوعية، جامعة غرداية (الجزائر)، douar.brahim@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2025/05/23 تاريخ القبول: 2025/09/18 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

يهدف البحث إلى تحليل ديناميكيات أسعار الفائدة قصيرة الأجل باستخدام نموذج فاسيسك (1977)، وهو أحد النماذج العشوائية الأكثر استخدامًا في التنبؤ بحركة أسعار الفائدة، يعتمد النموذج على معادلة تفاضلية تصف تطور أسعار الفائدة عبر الزمن من خلال تحليل بيانات سعر الفائدة الفيدرالي الأمريكي (FEDFUNDS) خلال فترة 1990–2025، تم تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية أظهرت النتائج أن النموذج يوفر إطارًا قويًا لتحليل أسعار الفائدة.

كلمات مفتاحية:تسعير، فائدة، انحراف، فاسيسك.

تصنيفات JEL: C61 ، E51.

Abstract:

This research aims to analyze the dynamics of short-term interest rates using the Vasicek model (1977), one of the most widely used stochastic models for predicting interest rate movements. The model relies on a differential equation that describes the evolution of interest rates over time. By analyzing data on the U.S. federal funds rate (FEDFUNDS) over the period 1990-2025, the model parameters were estimated using the Ordinary Least Squares (OLS) method. The results indicate that the model provides a robust framework for analyzing interest rate behavior.

Keywords: Pricing, Interest, Drift, Vasicek.

[*] المؤلف المرسل.

Jel Classification Codes: C61; E51.

1. مقدمة:

خلال السبعينات من القرن الماضي تم تطوير العديد من نماذج تسعير الفائدة، بحيث برزت طريقتين رئيستين لنمذجة هيكل الفائدة الزمني باستمرار. الأولى قدمها فاسيسك في عام 1977، وتتعلق بالنماذج التي تفترض وجود متغيرات عشوائية أو متغيرات حالة تؤثر على أسعار السندات وكذلك المخاطر المرتبطة بها. يعتبر نموذج فاسيسك Vasicek من أهم النماذج الرياضية الذي يعتمد على المعادلات التفاضلية العشوائية التي تُستخدم لنمذجة أسعار الفائدة كدالة من مخاطر السوق (فاسيسك، 1977). كذلك يعتمد النموذج على متوسط التحليل البيزياني Bayésien للمقارنة بين البيانات الآنية والبيانات الأسبوعية. ثم تبعه تحديث لهذا النوع من نماذج التسعير، و النهج الاحتمالي لهيكل الفائدة الزمني الذي يقع ضمن إطار نموذج هيث، جارو، ومورتون (1992) والذي يتبع نفس المنهجية في نمذجة أسعار الفائدة، حيث يعتبر هؤلاء المؤلفون أن منحنى الفائدة في التاريخ الأولي معروف مسبقًا. تعتمد هذه النماذج على بيانات خارجية، مما يجعلها تحمل اسم "نماذج التوازن الجزئي". جميعها تشترك في نفس الخصائص على أن العلاوات على المخاطر التي تعتمد عليها بنية الفائدة غير محددة ويجب اختيارها مسبقًا، إلا إذا تركت غير محددة باستخدام تغيير في الاحتمالات .بالموازاة مع نماذج التوازن الجزئي، هناك نماذج التوازن العام، وأشهرها نموذج كوكس، إنجرسول، وروس (1985)، والتي تتميز بدرجة عالية من التناسق الداخلي لأنها تسمح بتحديد المتغيرات الحالة وديناميكيتها، بالإضافة إلى تحديد العلاوات على المخاطر بطريقة داخلية. ومع ذلك، فإن هذه النماذج تفرض قيودًا صارمة جدًا على نوع السلوك الذي يُفترض به أن يتبعه الأفراد. ومن خلال الطرح النظري الابيستيمولوجي الخاص بنماذج تسعير الفائدة نادرا ما تبعه بحث ذو طابع تجريبي. وهدف هذه الدراسة هو التركيز على الأداء التجريبي لنموذج فاسيسك في سياق أسعار الفائدة على السندات. فمن الواضح أن الهدف من نماذج تسعير الفائدة هو تحديد سعر السندات الصفرية وبالتالي دراسة مدى ملائمة أو عدم ملائمة نموذج للفائدة يتطلب تقدير هذه المعاملات. وفي هذا السياق سنحاول دراسة تغير سلوك أسعار الفائدة الأمريكي وفق نموذج فاسيسك.

إشكالية الدراسة :

تعد أسعار الفائدة من أهم الأدوات المالية التي تلعب دورا جوهريا في توجيه السياسات المالية والنقدية، و مع تعاظم دور الأسواق المالية في اقتصاديات الدول و تزايد تعقيدها، كان من الضروري تبني نماذج كمية لفهم سلوك أسعار الفائدة و تقدير تحركاتها المستقبلية سواء على المدى القصير أو المدى

الطويل. في هذا السياق اعتمدنا على نموذج فاسيسك كأحد النماذج العشوائية الرائدة في توصيف تطور أسعار الفائدة، ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة، **إلى أي مدى يمكن لنموذج فاسيسك 1977 تفسير ديناميكية أسعار الفائدة الأمريكية ومدى ملاءمته في تمثيل سلوك تطور أسعار الفائدة خلال الفترات المختلفة.**

فرضية الدراسة:

انطلاقا من الصياغة النظرية لنموذج فاسيسك و الذي يقوم على ثلاث خصائص أساسية و هي أن أسعار الفائدة تتبع عملية عشوائية من خلال ثبات المتوسط المستهدف، مع ثبات في درجة التقلبات الخاصة بأسعار الفائدة مع سرعة الرجوع الى التوازن. هذه الخصائص النظرية تشكل الأساس الذي بنيت عليه فرضية هذه الدراسة كون **أسعار الفائدة الأمريكية تتبع عملية عشوائية مع عودة للمتوسط مما يمكن تفسير ديناميكية أسعار الفائدة الفدرالي الأمريكي.**

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى فهم ديناميكية سعر الفائدة الفيديرالي والتي تعتبر أداة قوية بيد الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لضبط أهم المؤشرات الاقتصادية وذلك من خلال نموذج التسعير فاسيسك 1977 الذي يسمح لنا بفهم الديناميكية الزمنية لسعر الفائدة القصيرة الأجل.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية من حيث تناولها لسلوك سعر الفائدة الفيدرالي القصير الأجل في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تطبيق نموذج فاسيسك 1977، بحيث تتجلى أهمية البحث في كونه دراسة تجريبية تحاول تحليل سلوك سعر الفائدة الفيدرالي على المدى القصير وذلك من خلال اعتمادنا على فترة زمنية ممتدة من جانفي 1990 الى جانفي 2025.

2. النماذج العشوائية لتسعير الفائدة

يعد الهيكل الزمني لأسعار الفائدة ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد المالي والاقتصاد النقدي، ويؤدي دورًا وسيطا بينهما. من منظور مالي، يمكن استخدام تغير أسعار الفائدة للتحوط ضد المخاطر في محافظ الأوراق المالية وتسعير المشتقات المالية مثل خيارات السندات. كما تُستخدم أسعار الفائدة أيضًا في خصم القيم بمرور الوقت، وبالتالي تُعتبر حجر الأساس في تسعير جميع الأدوات السوقية، امتدادًا من الأسهم إلى

قرارات الاستثمار. أما من منظور كلي، يمكن تفسير الهيكل الزمني لأسعار الفائدة على أنه تقدير للأسعار قصيرة الأجل المستقبلية وللتضخم وللنشاط الاقتصادي.

تُستخدم هذه التوقعات من قبل المؤسسات في قرارات استثمارها، ومن قبل المستهلكين في قرارات مدخراتهم، ومن قبل الاقتصاديين في قراراتهم المتعلقة بالسياسات الاقتصادية في حين أن البنك المركزي يستطيع تعديل سعر الفائدة على المدى القصير، في حين يعتمد الاقتصاد الحقيقي على العوائد الطويلة الأجل. ولغرض تنفيذ سياسة نقدية فعالة، يمكن للبنك المركزي استخدام نموذج لسعر الفائدة لفهم كيفية انتقال تحركات أسعار الفائدة على المدى القصير إلى تحركات أسعار الفائدة على المدى الطويل.

يعتبر تسعير الفائدة من أبرز المواضيع المالية التي تمثل تحديا جوهريا في الاقتصاديات العالمية على غرار ما يحدث من سجال في الولايات المتحدة الأمريكية بين الرئيس المنتخب في نوفمبر 2024 دونالد ترامب ومدير البنك الفيدرالي الأمريكي حول أسعار الفائدة وذلك نظرا لتأثيره المباشر على الاستثمارات، القروض، تقييم السندات، والمشتقات المالية. وقد ظهرت عدة نماذج رياضية لتفسير سلوك أسعار الفائدة عبر الزمن، من أبرزها النماذج العشوائية على غرار نموذج فاسيسك (Vasicek Model) الذي طوّره "أولدريخ فاسيسك" عام 1977. يمثّل هذا النموذج أحد النماذج العشوائية الأولى التي تُستخدم لتفسير تطوّر أسعار الفائدة قصيرة الأجل. الى جانب مجموعة من النماذج العشوائية كنموذج كوكس–انجرسول–روس (1985)، و الجدول التالي يظهر أهم النماذج العشوائية ذات العامل الواحد.

الجدول رقم 01: أهم النماذج العشوائية لتسعير الفائدة

النموذج	الفرضيات	المبدأ التحليلي
فاسيسك1977	تقلب ثابت لسعر الفائدة مع عودة للمتوسط	بسيط مقارنة بالنماذج الاخرى، قابل للتحليل الرياضي
كوكس–انجرسول–روس 1985	تقلب نسبي لسعر الفائدة	لا يقبل الفائدة السالبة و مناسب لتسعير السندات
هوو لي 1986	تقلبات بدون عودة للمتوسط	فرضية اللاعودة للمتوسط يجعل المبدأ التحليل أكثر صعوبة
هول–وايت 1990	تقلبات متغيرة زمنيا	مرن، يضبط هيكل العائد و هو

		أكثر شيوعا عن باقي النماذج الأخرى
بلاك كارازينسكي 1991	تقلبات لوغارتمية	باعتماده على التقلبات اللوغارتمية يضمن فائدة موجبة

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مجموعة من المصادر

من خلال الجدول رقم 1 قمنا بمقارنة عامة لأهم النماذج العشوائية المستخدمة في تحليل سلوك أسعار الفائدة، حيث تتنوع من حيث الفرضيات والخصائص، فمنها من يتميز بالبساطة على غرار نموذج فاسيسك 1977 والتعقيد كنموذج بلاك كارازينسكي 1991. جل هذه النماذج تشترك غالبا في فرضية العودة للمتوسط (باستثناء نموذج هوو لي 1986) لكنها تختلف في طريقة تمثيل تقلبات أسعار الفائدة. وبالنظر لهدف الدراسة الذي يركز على تحليل ديناميكية الفائدة القصيرة الأجل، فقد تم اعتماد نموذج فاسيسك 1977 باعتباره نموذجا يوفر توازنا بين البساطة التحليلية والقدرة على تمثيل الحركة العشوائية لأسعار الفائدة الفيدرالي على المدى القصير.

1.2 نموذج فاسيسك 1977 في تسعير أسعار الفائدة

نسبة للباحث أولدريخ فاسيسك (Vasicek, 1977)الذي قام بصياغة نموذج لتسعير الفائدة وفق طريقة رياضية لنمذجة حركة وتطور أسعار الفائدة قصير الأجل ويعتمد على عامل واحد ويرتبط بالمخاطر السوقية. يستخدم نموذج فاسيك لأسعار الفائدة بشكل شائع في تحديد اتجاه حركة أسعار الفائدة في المستقبل. وبشكل مبسط، فإنه يقدّر كيف ستتحرك أسعار الفائدة خلال فترة زمنية معينة، وهو من أوائل النماذج الرياضية المستخدمة لنمذجة أسعار الفائدة، وقد تم تقديمه سنة 1977.

2.2. العلاقة الرياضية لنموذج فاسيسك 1977

يعتمد هذا النموذج على مبدأ أن سعر الفائدة يتبع عملية الانتشار العشوائي الذي يشير الى حركة الأسعار بتأثير العوامل العشوائية (diffusion process) مع خاصية العودة إلى المتوسط (mean reversion)، مما يعني أن معدلات الفائدة تميل إلى العودة إلى مستوى متوسط على المدى الطويل. فهو نموذج رياضي يستخدم في الاقتصاد المالي لتقدير المسارات المحتملة لتغيرات أسعار الفائدة المستقبلية.

ولذلك، يُعتبر هذا النموذج نموذجًا عشوائيًا(stochastic model) ، وهو شكل من أشكال النمذجة الذي يساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار المالي، وبالتالي يمكن استخدامه لمساعدة المحللين والمستثمرين على فهم أداء الاقتصاد والاستثمارات في المستقبل.

ويمكن عرضه عن طريق المعادلة التفاضلية التالية (Vasicek,1977, p 178):

$$d_{rt} = a(b-r_t)\,dt + \sigma dw_t \quad \ldots\ldots(1)$$

حيث :

W: المسمى بـ wiener process المخاطر السوقية العشوائية

t: الفترة الزمنية

$a(b-r_t)$: التغير المتوقع في سعر الفائدة عند الزمن t

a : سرعة العودة الى المتوسط

σ: الانحراف المعياري

b : المستوى طويل الأجل للمتوسط

ويمكن حساب معلمات نموذج فاسيسك 1977 وفق ما يلي:

$$d(e^{at} r_t) = dr_t e^{at} + ae^{at} r_t d_t = abe^{at} d_t + \sigma e^{at} dw_t \quad \ldots\ldots(2)$$

عند تحويل المعادلة إلى الشكل التكاملي، ثم قسمتها على (e^{at})، نحتصل على المعادلة التالية:

$$(r_t) = r_0 e^{-at} + k(1 - e^{-at}) + \sigma \int_0^t e^{-a(t-s)} dw_s \quad \ldots\ldots(3)$$

من خصائص نموذج فاسيسك أنه يتبع الحركة البراونية وبالتالي فإن خاصية التكامل يمكن تعديلها كالتالي:

$$r_{t+\delta} = r_t e^{-a\delta} + k\left(1 - e^{-a\delta}\right) + \sigma\sqrt{\frac{1-e^{-2a\delta}}{2a}}\,\varepsilon \quad \ldots\ldots(4)$$

حيث:

δ : هي قيمة زمنية δ>0

$\boldsymbol{\varepsilon}$: تتبع توزيعًا طبيعيًا مركزيًا معياريًا (أي أن متوسطها يساوي صفرًا وانحرافها المعياري يساوي واحد).

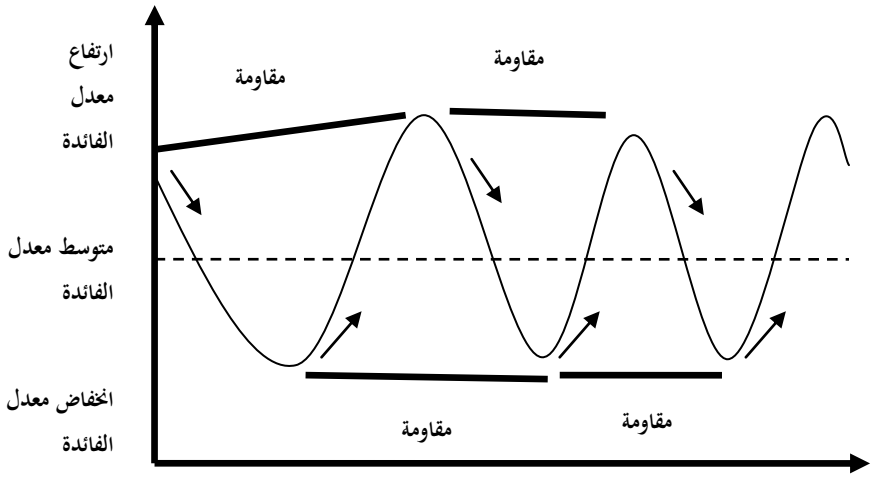
وبذلك يتم تقديم خصائص المتوسط والتفاوت لمعدل الفائدة قصير الأجل، بالإضافة إلى صيغة تحليلية لسعر السند الصفري (Zero-Coupon) الناتجة عن ذلك. وعلى المدى المتوسط وبالاستناد على خطية القيمة المتوقعة نحصل على الصيغة الرياضية للنموذج:

$$\mathbb{E}[rt] = \mathrm{roe}^{-\mathrm{at}} + \mathrm{b}(1 - \mathrm{e}^{-\mathrm{at}}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

من خلال المعادلة رقم (5) يتبين أن المعامل bيمثل القيمة التي تسعى إليها أسعار الفائدة مع مرور الوقت، مما يعكس خاصية العودة إلى المتوسط التي يعتمد عليها نموذج فاسيسك 1977.

تُظهر معدّلية فاسيسك وجود انحراف يعكس ظاهرة المتوسط العائد(mean reversion) ، مما يعني أن أسعار الفائدة ستتقارب بمرور الوقت نحو مستوى المتوسط العائد "b" وبسرعة تساوي ."α" يمكن اعتبار المعلمة "b" كمتوسط لسعر الفائدة على المدى الطويل. فعندما يرتفع سعر الفائدة القصير الأجل فوق المعدل الطويل الأمد، تتدخل قوة جذب تُعيد سعر الفائدة إلى الأسفل، وعندما ينخفض السعر القصير الأجل دون المستوى الطويل الأمد، تتدخل قوة دفع تصاعدية ترفعه مرة أخرى، كما هو موضح من خلال الشكل رقم 01.

الشكل رقم 01: انحراف متوسط أسعار الفائدة وفق نموذج فاسيسك



المصدر:من اعداد الباحثين اعتمادا على نموذج فاسيسك 1977

يمثل الشكل 01 مفهوم الانحراف المتوسط (Mean Reversion) لأسعار الفائدة القصيرة الأجل. من خلال الشكل نلاحظ وجود قوة جذب تعيد سعر الفائدة نحو مستوى متوسط طويل الأجل. في هذا الرسم البياني، تم تحديد مستويات مقاومة ، هذه المستويات تعكس مدى انحراف سعر الفائدة القصير عن المتوسط الطويل الأمد، والذي الخط المتقطع، فعندما يرتفع السعر فوق أحد مستويات المقاومة، من المرجح أن يعاود الانخفاض ليتجه نحو المتوسط، والعكس صحيح في حالة الاختراق دون مستويات الدعم. وهكذا، فإن الحركة الصعودية والهبوطية لسعر الفائدة لا تستمر بلا حدود، بل تخضع لقوة عودة إلى المستوى المتوسط بسرعة تحددها معاملات النموذج الرياضية. يوضح هذا التصرف الخطي والمحدد لنموذج فاسيسك لماذا يُعتبر نموذجًا فعالًا في تقدير تطور أسعار الفائدة بمرور الوقت.

3. نمذجة سعر الفائدة الفيدرالي الأمريكي FFR وفق نموذج فاسيسك 1977

سعر الفائدة الفيدرالي هو معدل الفائدة الرئيسي في السوق المالية الأمريكية. فهو يؤثر على معدلات الفائدة الأخرى مثل المعدل الأساسي(Prime Rate) ، وهو معدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على عملائها الذين يتمتعون بمعدلات ائتمانية مرتفعة. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر سعر الخصم الفيدرالي بشكل غير مباشر على معدلات الفائدة طويلة الأجل مثل القروض العقارية (Rudebusch, 1995, p248) القروض الشخصية، والودائع، والتي تعتبر جميعها مهمة جدًا لثروة المستهلكين وثقتهم.

1.3 تحليل سعر الفائدة الفيدرالي الأمريكي

الأداة الرئيسية التي يستخدمها الاحتياطي الفيدرالي لتنفيذ سياساته النقدية هي معدل الفائدة قصير الأجل المعروف بمعدل الفائدة الفيدرالي، بحيث يعمل خبراء البنك الفيدرالي بتحليل القرارات التي يتخذها البنك المركزي بعناية فائقة بهدف توقع السياسات المستقبلية المتعلقة برفع، خفض، أو الإبقاء على معدل الفائدة الفيدرالي دون تغيير. فسعر الفائدة الفيدرالي هو معدل الفائدة الذي تتم به المعاملات بين المؤسسات البنكية المودعة (مثل البنوك) عند تداول الأموال الفيدرالية (الرصيد المحتفظ به في بنوك الاحتياطي الفيدرالي) خلال فترة زمنية. عندما تكون لدى مؤسسة بنكية فائض في حساب احتياطياتها، تقوم بإقراض البنوك الأخرى التي تحتاج إلى رفع رصيدها (FRED,2025).

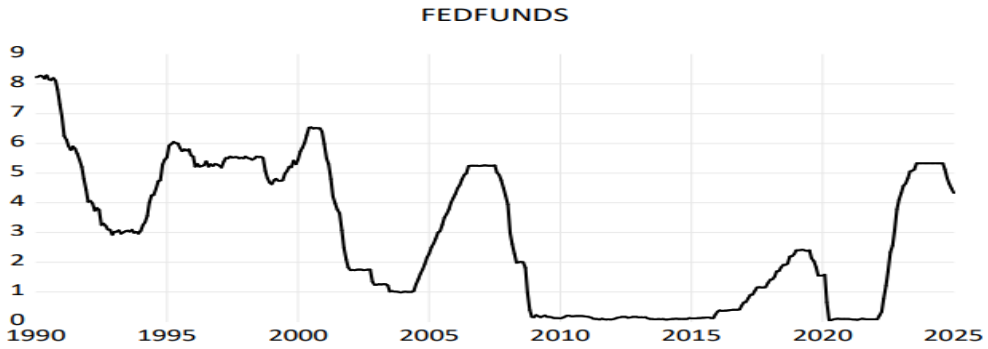
وبأسلوب أبسط، إذا كان هناك بنك لديه سيولة زائدة، فإنه يقوم بإقراض بنك آخر يحتاج إلى زيادة سيولته بشكل سريع. حيث معدل الفائدة الذي يدفعه البنك المقترض للبنك المقرض يتم تحديده بين البنكين؛ والمعدل المتوسط المرجح لكافة هذه المفاوضات يسمى المعدل الفعلي لسعر الفائدة الفيدرالي (Brenner et al, 1995, p88). يتحدد المعدل الفعلي لسعر الفائدة الفيدرالي بشكل أساسي من قبل السوق، ولكنه يتأثر من خلال العمليات المفتوحة التي يقوم بها الاحتياطي الفيدرالي لتحقيق الهدف المستهدف لسعر الفائدة الفيدرالي.

2.3 تطور سعر الفائدة الفيدرالي خلال 1990 إلى 2025

تلتقي لجنة السوق الفيدرالية (FOMC) ثمان مرات سنويًا لتحديد سعر الفائدة الفيدرالي المستهدف. يؤثر هذا السعر على المعدل الفعلي لسعر الفائدة الفيدرالي من خلال العمليات المفتوحة أو عن طريق شراء وبيع السندات الحكومية (الدين الحكومي). وبشكل أكثر تحديدًا، يقوم الاحتياطي الفيدرالي بتقليل السيولة من خلال بيع السندات الحكومية، مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة الفيدرالي لأن البنوك لديها سيولة أقل للتداول مع البنوك الأخرى. ومن جهة أخرى، يمكن للاحتياطي الفيدرالي زيادة السيولة من خلال شراء السندات الحكومية، مما يؤدي إلى خفض سعر الفائدة الفيدرالي بسبب وجود سيولة زائدة متاحة للتداول.

أما إذا كان الاحتياطي الفيدرالي يريد شراء أو بيع السندات يعتمد على حالة الاقتصاد. بحيث إذا اعتقدت اللجنة أن الاقتصاد ينمو بسرعة كبيرة وأن الضغوط التضخمية غير متسقة مع الالتزام المزدوج للبنك الاحتياطي الفيدرالي، فقد تحدد اللجنة معدلًا أعلى لسعر الفائدة الفيدرالي.

الشكل رقم02 : تطور سعر الفائدة الفيدرالي خلال سنة 1990 الى سنة 2025



المصدر: الرابط https://fred.stlouisfed.org/series/FEDFUNDS

في الحالة المعاكسة، قد تحدد اللجنة معدلًا أقل لسعر الفائدة الفيدرالي لتحفيز النشاط الاقتصادي بشكل أكبر. لذلك، يجب على FOMC مراقبة الوضعية الحالية للاقتصاد لتحديد أفضل مسار للسياسة النقدية التي ستزيد من نمو الاقتصاد بينما تلتزم بالتكليف المزدوج الذي وضعه الكونجرس. أثناء اتخاذ قرارات السياسة النقدية، تأخذ باعتبارها مجموعة واسعة من البيانات الاقتصادية مثل: اتجاهات الأسعار والأجور، التشغيل، الإنفاق الاستهلاكي والدخل، استثمارات الأعمال، وأيضًا أسواق العملات الأجنبية.

3.3 تحليل استقرارية السلسلة FEDFUNDS

من خلال الدراسة التجريبية سنقوم بدراسة لسلسة زمنية لمشاهدات شهرية لأسعار الفائدة الفيديرالية خلال حيز زمني من جانفي 1990 الى جانفي 2025 بمجموع 419 مشاهدة (أشهر). سنقوم من خلال تحليل استقرارية السلسلة الزمنية بإجراء اختبار الجذر الوحدوي (ADF) للتحقق مما إذا كانت سلسلة FEDFUNDSمستقرة أم تحتوي على جذر وحدوي مما يعني أن السلسلة غير مستقرة.

الجدول رقم 02: استقرارية سلسلة FEDFUNDS

		t-Statistic	Prob.*
ADF		-2.975428	0.0381
Test critical values			
	1% level	-3.445814	
	5% level	-2.868252	
	10% level	-2.570410	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12

يظهر اختبار ديكي-فولر المعزز (ADF) في الجدول رقم 02 أن السلسلة الزمنية لسعر الفائدة الأمريكي (FEDFUNDS) تتمتع باستقرار إحصائي عند مستوى دلالة 5 %، حيث بلغت القيمة الإحصائية لاختبار (2.9754-) ADF مع مستوى دلالة احتمالية قدره(0.0381 = p) ، أي أقل من 0.05، مما يعني رفض فرضية الجذر الوحدوي (Unit Root) وبالتالي إمكانية الاعتماد على السلسلة في التحليل دون الحاجة إلى أخذ الفرق الأول، إلا أنها ليست مستقرة إحصائيًا عند مستوى دلالة 1 % (حيث القيمة الحرجة = 3.4458-)، ما يشير إلى أن السلسلة قد تحتوي على بعض العناصر غير الثابتة أو الاتجاهات التي يمكن أن تؤثر على النتائج خاصة عند استخدامها على مدى زمني أطول، لذا يُوصى بالانتباه إلى طول الفترة الزمنية المستخدمة في التحليل والتأكد من استقرار السلسلة بشكل كامل عند نموذج معين إذا كانت هناك متطلبات تحليلية أكثر دقة.

الجدول رقم 03: تحليل معادلة الاختيار

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
FEDFUNDS(-1)	-0.008675	0.002915	-2.975428	0.0031
D(FEDFUNDS(-1))	0.493354	0.048299	10.21464	0.0000
D(FEDFUNDS(-2))	0.089298	0.053899	1.656765	0.0983
D(FEDFUNDS(-3))	0.163549	0.048358	3.382014	0.0008
C	0.021484	0.010605	2.025881	0.0434

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews **12**

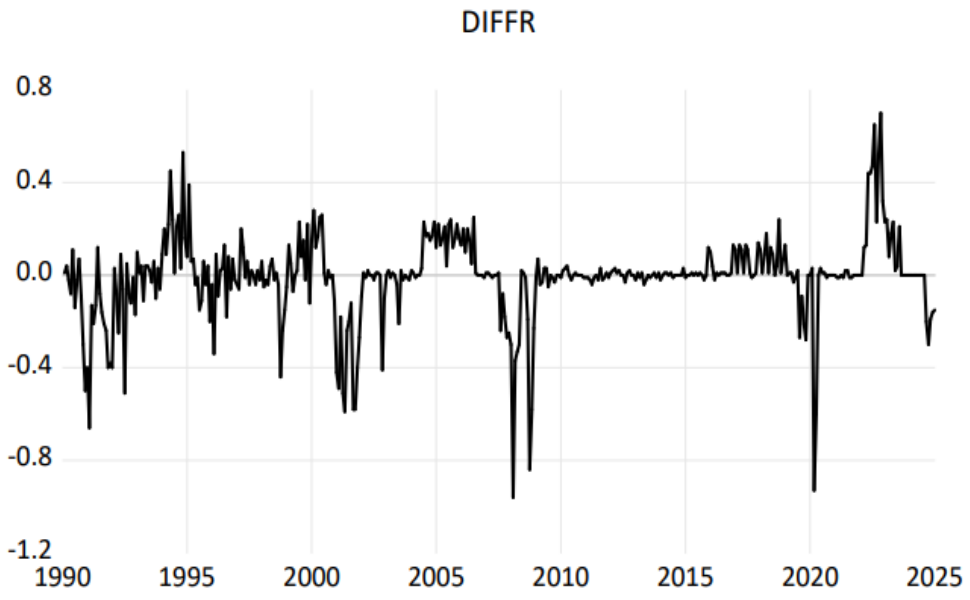
يظهر تحليل معادلة الاختيار أن سلوك سعر الفائدة الأمريكي (FEDFUNDS) يتسم بوجود ميل واضح للعودة إلى المتوسط على المدى الطويل، وهو ما يتجلى من خلال المعامل السالب لقيمة FEDFUNDS(-1)والبالغ (0.008675-) مع دلالة إحصائية عند مستوى 5%، وهو ما يتوافق مع فرضية نموذج Vasicek الذي يفترض وجود مستوى توازن طويل الأجل لأسعار الفائدة حيث تعود الأسعار تدريجيًا إليه بعد أي انحراف مؤقت عند r_{t-1} ، كما تشير النتائج إلى أن التغيرات الحالية في سعر الفائدة تعتمد بشكل كبير على التغيرات السابقة مباشرةً كما يظهر من خلال معامل(-D(FEDFUNDS ((1البالغ 0.493 ودلالة إحصائية قوية(p-value = 0.0000) ، في حين يمتلك المتغير D(FEDFUNDS(-3))تأثيرًا معنويًا أيضًا مما يدل على أن بعض التأثيرات البطيئة أو السياسات ذات الآثار المتأخرة لا تزال تؤثر في الديناميكيات الحالية لسعر الفائدة، ويُظهر الثابت C دلالة إحصائية أيضًا، مما يعكس وجود مستوى أساسي لسعر الفائدة يتوقعه البنك المركزي حتى في غياب أي تغييرات سابقة،

وبالتالي فإن هذا النموذج يُعد أداة فعّالة لفهم ديناميكية أسعار الفائدة وتحليل السياسات النقدية وتوقعاتها المستقبلية. وبناءا على مخرجات الجدول رقم 3 و التي تشير الى وجود دلالة معنوية لكل من المتغير FEDFUNDS(-1) و المعاملات D(FEDFUNDS(-1)) و D(FEDFUNDS(-3)) مما يعكس تداخلا بين التأثيرات طويلة الأجل ة قصيرة الأجل في ديناميكية أيعار الفائدة الأمريكية الفيدرالية و هو ما يوافق فرضية العودة الى التوازن (المتوسط) التي يفترضها نموذج فاسيسك 1977. من جهة أخرى تظهر الفروق الزمنية المتأخرة للفائدة الأمريكية الفيدرالية D(FEDFUNDS(-1)) و D(FEDFUNDS(-3)) دلالة إحصائية مما يدل على أن التغيرات في أسعار الفائدة خلال الفترات السابقة (من جانفي 1990 الى جانفي 2025) تساهم بشكل مباشر في تفسير السلوك الآني لسعر الفائدة.

4.3 حساب الفروق الشهرية لأسعار الفائدة الفيدرالي

تم حساب الفروق الشهرية Δr_t لسعر الفائدة الفيدرالي وذلك من أجل بتقدير نموذج فاسيسك 1977 باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)

الشكل رقم 03 : حساب الفروق الشهرية لأسعار الفائدة خلال الفترة من جانفي 1990 الى جانفي 2025



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12

يُظهر المنحنى الزمني لسلسلة FEDFUNDS، التي تمثل الفرق الأول لسعر الفائدة الفيدرالي، التقلبات الشهرية في معدلات الفائدة خلال الفترة الممتدة من جانفي 1990إلى جانفي 2025 . يعكس هذا المؤشر مدى تذبذب السياسة النقدية بمرور الوقت، حيث تتراوح القيم بين 1.2-و +0.8، مما يشير إلى وجود فترات من التغيرات العنيفة، متبوعة بأخرى أكثر استقرارًا.

يمكن ملاحظة فترات تقلبات مرتفعة، لا سيما خلال الأزمات الاقتصادية الكبرى مثل الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وجائحة كوفيد-19 في 2020، حيث سجلت أسعار الفائدة انخفاضات حادة نتيجة السياسات التسييرية التي اتبعها الاحتياطي الفيدرالي لمواجهة الركود الاقتصادي. على الجانب الآخر، شهدت بعض الفترات، مثل منتصف التسعينيات و2016-2018، ارتفاعات حادة في الفائدة نتيجة محاولات البنك المركزي السيطرة على التضخم عبر تشديد السياسة النقدية.

ولقد تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 04 : تقديرات النموذج

variable	Coefficient	Std Error	t-stat	Prob
c	0.015559	0.013946	0.115703	0.2652
Fedfunds(-1)	-0.008745	0.003774	-2.316959	0.0210
R-squared	0.12680		Adj R-square	0.010318
F-stat	5.368301		DW stat	0.731249

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews **12**

يعرض الجدول رقم 04 نتائج تقديرات نموذج الانحدار المستخدم لتقدير معلمات نموذج فاسيسك (1977) ، حيث تم تقدير المتغير التابع بناء على قيمته المتأخرة والثابتة(C) ، ويظهر أن المعامل المرتبط بـ FEDFUNDS(-1) يساوي (0.008745-) مع مستوى دلالة إحصائية 0.0210، أي أنه دال عند مستوى 5%، والعلامة السالبة لهذا المعامل تشير إلى وجود ميل للعودة إلى المتوسط (Mean Reversion)في سلوك سعر الفائدة، وهو أحد الأسس الرئيسية في نموذج فاسيسك(1977) ، بينما يمثل المعامل الثابت (0.015559) الحد الأدنى من التغير المتوقع في سعر الفائدة حتى في غياب أي تأثيرات خارجية، ويمكن حساب المستوى المتوسط طويل الأجل (b)باستخدام العلاقة:

α : سرعة العودة الى المتوسط= 0.008745 – (بإشارة سالبة، مما يشير إلى وجود عودة نحو المتوسط)

c: الثابت = 0.015559

b: المستوى المتوسط طويل الأجل ويمكن حسابه من خلال حاصل القسمة بين سرعة العودة إلى المتوسط و قيمة المعامل الثابت .

و بما أن نموذج فاسيسك 1977في صورته التفاضلية العشوائية كما ذكرنا سابقا وفق العلاقة التالية :

$$d_{rt} = a(b-r_t)\,dt + \sigma dw_t$$

حيث:

a : سرعة العودة الى المتوسط

σ: الانحراف المعياري للفائدة

b : المستوى طويل الأجل للمتوسط

ومن أجل استخدام البيانات الزمنية (الأشهر) يتم تحويل النموذج الى العلاقة (Vasicek,1977, p 179):

$$\Delta r_t = a(b-r_{t-1}) + \varepsilon t$$

بعد توزيع a :

$$\Delta r_t = ab - ar_{t-1} + \varepsilon t$$

يوجد علاقة تكافئ بين المعادلتين من أجل استنباط المستوى الطويل الأجل للمتوسط (Vasicek,1977, p 179):

$$\Delta r_t = \alpha b - \alpha\, r_{t-1} + \varepsilon t \quad \equiv \quad \Delta r_t = \alpha + \beta r_{t-1} + \varepsilon t$$

حيث :

$$\alpha = ab$$

$$\beta = a \text{ (مع الاحتفاظ بالإشارة)}$$

فإن :

$$b=(\alpha/a)=(\alpha/\beta)$$

يقوم نموذج فاسيسك1977 على مبدأ أساسي و هي عودة مستوى سعر الفائدة الى المتوسط و ذلك من خلال قوة جذب تعيد سعر الفائدة نحو مستوى متوسط الأجل من خلال قسمة الحد الأدنى من التغير

المتوقع في سعر الفائدة (المعامل الثابت C) على معامل المتغير المتأخر r_{t-1} (FEDFUNDS(-1)) من خلال العلاقة التالية:

$$b = \frac{c}{Fedfunds(-1)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

$$b = \frac{0.015559}{-0.008745} = -1.77$$

من خلال تحليل الجدول رقم (03) واستخدامه لتقدير معلمات نموذج فاسيسك (1977) لسلوك سعر الفائدة الفيدرالي الأمريكي، نلاحظ أن القيمة المنخفضة لمتوسط سعر الفائدة طويل الأجل ، والبالغة (1.77-)، تعكس بشكل رئيسي التأثير طويل المدى للسياسات النقدية غير التقليدية التي انتهجها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، حيث تم خفض سعر الفائدة إلى مستويات تاريخية بلغت نحو 0.12% وأُبقِيَت قريبة من الصفر لسنوات متتالية، مما أدى إلى انحراف واضح في مستوى التوازن المتوسط الذي يقدّره النموذج عن القيم التاريخية الطويلة الأمد لسعر الفائدة، والتي غالبًا ما تكون إيجابية.

كما أن طبيعة نموذج فاسيسك نفسه، القائم على فرضية العودة إلى المتوسط بسرعة ثابتة، قد يكون غير كافٍ لحساب أو تفسير التغيرات الهيكلية الكبرى في السوق، خاصةً في ظل الظروف الاستثنائية مثل الأزمات المالية أو السياسات النقدية غير التقليدية، بالإضافة إلى أنه لا يأخذ بعين الاعتبار القيود الطبيعية التي تمنع أسعار الفائدة من الانخفاض إلى مستويات سالبة بشدة، مما يؤدي إلى تشويش في تفسير النتائج عند استخدام بيانات تتضمن فترات استثنائية كهذه.

الفترة الزمنية المستخدمة في التقدير تلعب دورًا محوريًا في تحديد دقة وثبات النتائج، إذ أن الاعتماد على بيانات تشمل فترات طويلة من انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى تحيز في التقدير نحو مستويات أقل، وبالتالي فإن تحسين دقة النموذج يتطلب إعادة النظر في اختيار فترة الدراسة بحيث تتجنب فترات الأزمات أو السياسات غير التقليدية، أو على الأقل مقارنة النتائج عبر فترات زمنية مختلفة لتقييم استقرار المعلمات وتحسين قدرة النموذج على تمثيل الديناميكيات الحقيقية لسوق الفائدة.

4. خاتمة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة سلوك أسعار الفائدة قصيرة الأجل باستخدام نموذج فاسيسك (1977)، الذي يعد من أهم النماذج العشوائية في تحليل أسعار الفائدة وتوقعاتها المستقبلية. من خلال تقدير معلمات النموذج على البيانات الفعلية، تبين أن متوسط سعر الفائدة طويل الأجل منخفض، مما يعكس أثر السياسات النقدية التوسعية التي انتهجها الاحتياطي الفيدرالي خلال العقود الأخيرة. كما أظهرت النتائج أن سرعة العودة إلى المتوسط منخفضة نسبيًا، مما يشير إلى أن أسعار الفائدة تأخذ وقتًا أطول للتكيف مع المستويات المتوازنة، في حين أن التقلبات العشوائية تؤكد الطبيعة غير المتوقعة لحركة الفائدة على المدى القصير.

ورغم أن نموذج فاسيسك (1977) يوفر إطارًا تحليليًا قويًا لفهم ديناميكيات أسعار الفائدة، إلا أنه يعاني من بعض القيود، أبرزها افتراضه لتوزيع طبيعي للفائدة، مما يجعله غير قادر على استيعاب الفترات التي تصل فيها أسعار الفائدة إلى مستويات قريبة من الصفر أو تتخذ قيمًا سالبة، كما حدث في السنوات الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، لا يعكس النموذج التغيرات الهيكلية التي قد تؤثر على آلية تحديد الفائدة بمرور الوقت، مما يستدعي توسيع نطاق التحليل باستخدام نماذج أكثر مرونة مثل CIR (Cox et al., 1985) التي تسمح بتغير المتوسط طويل الأجل وتأخذ في الاعتبار قيود السوق الفعلية.

بناءً على ما سبق، تؤكد هذه الدراسة أهمية استخدام النماذج العشوائية في تحليل أسعار الفائدة، مع ضرورة مراعاة القيود النظرية للنموذج عند تفسير النتائج .ولتحقيق دقة أكبر في التقديرات، يمكن مستقبلاً إجراء تحسينات منهجية مثل اعتماد نماذج هجينة أو إدراج متغيرات اقتصادية إضافية قد تؤثر على حركة أسعار الفائدة، مثل معدلات التضخم والنمو الاقتصادي والسياسات النقدية. كما يمكن مقارنة أداء نموذج فاسيسك(1977) مع نماذج أكثر تطورًا للتأكد من مدى كفاءته في التنبؤ بمسار أسعار الفائدة في مختلف الفترات الزمنية والسياقات الاقتصادية.

5. قائمة المراجع:

- Brenner, R J., Richard H. Harjes, and Kenneth F. Kroner (1996). Another Look at Models of the Short-Term Interest Rate. Journal of Financial and Quantitative Analysis 31.
- FRED, (2025). Federal Reserve Bank, USA.
- Ross S, Cox JS, Ingersoll J. (1985). A theory of the term structure of interest rates. Econometrica.
- Rudebusch, GD. (1995). Federal Reserve interest rate targeting, rational expectations, and the term structure, Journal of Monetary Economics, Volume 35. N°02.
- Vasicek O, (1977). An equilibrium characterization of the term structure, Journal of Financial Economics, Volume 5.

توطين منتجات التمويل البيئي الإسلامية لدعم وترقية السياحة البيئية في الجزائر

Localizing Islamic environmental financing products to support and promote ecotourism in Algeria

د. **شعيب فيلالي**، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة (الجزائر)،
chouaib.filali@univ-emir.dz

تاريخ الاستلام: 2025/07/27 تاريخ القبول: 2025/09/22 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أهمية توطين منتجات التمويل البيئي الإسلامية في دعم وترقية السّياحة البيئية في الجزائر، حيث يُعد قطاع السّياحة البيئية أحد البدائل الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، نظرًا لما تزخر به البلاد من ثروات طبيعية وثقافية متنوعة، تؤهلها لتكون وجهة سياحية بيئية مُتميزة، غير أن هذا القطاع يواجه عدة تحديات لعلّ من أبرزها محدودية صيغ التمويل بشكله التقليدي، وغياب آليات تمويلية مرنة وقادرة على ضمان التوافق بين الأهداف الرّبحية والمسؤولية الاجتماعية، وهو ما نسعى إلى بيانه ضمن هذه الدراسة من خلال الوقوف عند البديل التمويلي الذي تتوفر عليه منتجات الصناعة المالية الإسلامية التي استقر التعامل بها في السوق المالي الجزائري منذ 2008، وما يميزها من كفاءة تمويلية متنوعة وقادرة على تغطية مختلف الاحتياجات، ومنها صناعة السياحة البيئية.

كلمات مفتاحية: سياحة بيئية، سياحة حلال، منتجات تمويل بيئي إسلامية، تنمية مستدامة، مؤشر سياحة إسلامي.

تصنيفات JEL: Q50، Z32، Z33.

Abstract:

Through this study, we aim to emphasize the importance of localizing Islamic environmental financing products to support and promote ecotourism in Algeria. The ecotourism sector represents a strategic alternative for sustainable development, given the country's rich natural and cultural resources that qualify it as a distinguished destination. Yet, this

sector faces challenges, notably the limited traditional financing formulas and the lack of flexible mechanisms that balance profitability with social responsibility. Our study seeks to address this by examining Islamic financial products introduced to the Algerian market since 2008, highlighting their diverse financing efficiency and potential to meet various needs, including those of the ecotourism industry.

Keywords: Ecotourism, Halal Tourism, Islamic Eco-Financing Products, Sustainable Development, Islamic Tourism Index.

Jel Classification Codes : Q50 ، Z32 ،Z33.

المقدمة:

يشهد العالم المعاصر العديد من التغيرات التي مسّت السياسات الاقتصادية في مختلف الأنظمة، واستدعت ضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي القائم على التخصص والمنافسة الحرة، وتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث أضحى التنويع يشكل إحدى الركائز الجوهرية لبناء أنظمة اقتصادية قوية ومستدامة في ظل التحولات العالمية المتسارعة وتحديات العولمة، والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى جاهدة لمواكبة التغيرات الحاصلة، والاستفادة من مختلف التطورات التي يمكن اعتمادها لحماية الاقتصاد الوطني من مظاهر التقلبات وعدم الاستقرار، وهو ما استلزم البحث في مختلف البدائل المتوفرة، والعمل على إحداث نقلة نوعية من شأنها ضمان الحماية الكافية للاقتصاد الوطني، خصوصا وأن واقع الاقتصاد الجزائري يشير إلى اعتماده المفرط على الريع المتأتي من قطاع المحروقات والصناعات الاستخراجية، ما يجعله هشًا وعرضة لتقلبات الأسعار والأزمات الدورية، لذلك فإن رهان تنويع الاقتصاد الوطني يتواجد في سلّم أولويات السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية، انطلاقا من تبني استراتيجيات متكاملة للنهوض بمختلف القطاعات، وخاصة تلك التي ترتكز على أسس صلبة، ومن شأنها أن تحقق أهداف التنمية المستدامة، ومن أبرزها نذكر القطاع السياحي، كأحد القطاعات الهامة التي تتوفر على إمكانيات كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعتبر محرك هام للنظام الاقتصادي عبر مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وفي توفير مناصب شغل، ودعم الموازنة العامة للدولة، كما تعد مصدر لتحقيق الأرباح واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، وتزخر الجزائر بمقومات سياحية ضخمة خصوصا في مجال السياحة البيئية، أين

تتميز بطبيعة خلابة وفريدة من نوعها على المستوى العالمي، وهي عامل محفز للاستثمار في مشاريع السياحة الطبيعية والصديقة للبيئة، وذلك عن طريق توظيف التمويل البيئي لتمويل هذه المشاريع، مع تحقيق اقتصاد تنموي أخضر يسمح بالحفاظ على المحيط البيئي كعامل لجذب السياح ومواكبة التّوجه العالمي نحو بيئة نظيفة.

وفي سنة 2018م عرفت الجزائر تبني البديل التمويلي الذي تتوفر عليه الصناعة المالية الإسلامية، وذلك بعد أن تم إصدار أول نص قانوني ينظم ويؤطر مجال الصيرفة الإسلامية بتاريخ 09 ديسمبر 2018م، يضاف إلى التنظيم الصادر عن البنك المركزي الجزائري رقم 18/02، والنظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020م، الذي يحدد العمليات البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية، وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وشروط الترخيص المسبق لاعتماد منتجاتها المالية.

ولعلّ في انفتاح الجزائر على الصناعة المالية الإسلامية وفتح المجال لتوطين المؤسسات المالية الإسلامية فرصة هامة لتوفير التمويل الكافي لمشاريع السياحة البيئية وتوجيه الجهود لمعالجة المشكلة البيئية، وهو ما نسعى إلى بيانه من خلال مساهمتنا هاته، بالإجابة على الإشكالية المتعلقة بالتساؤل التالي :" **كيف يمكن لتوطين منتجات التمويل البيئي الإسلامية أن يساهم في دعم وترقية السياحة البيئية في الجزائر؟**"، يؤسس هذا البحث على مجموعة من الفرضيات التالية:

- تمثل السياحة البيئية خيارا استراتيجيا هاما للدولة الجزائرية، يقوم على أسس متينة تجعله قادرا على المساهمة بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة، يمكن الاعتماد عليه ضمن سياسة التنويع الاقتصادي.
- تتوافق السياحة البيئية مع المقصد الشرعي للسياحة الحلال، ويمكن لتكييف منتجات المالية الإسلامية وفق خصوصيات البيئة الجزائرية المساهمة في ترقية السياحة البيئية وجعلها أكثر تنافسية.
- تساهم منتجات التمويل البيئي الإسلامية في توفير مصادر مالية بديلة لتمويل مشاريع السياحة البيئية في الجزائر.

ولإعطاء صورة علمية وموضوعية لبحثنا هذا اعتمدنا على المناهج العلمية تتناسب مع طبيعة إشكالية هذه الدراسة، ومنها بالخصوص:

- **المنهج الوصفي**: يسمح لنا استخدام هذا المنهج في وصف العناصر المرتبطة بواقع السياحة البيئية في الجزائر ومختلف المرتكزات التي تقوم عليها، ووصف جوانب السياحة البيئية في ضوء الشريعة الإسلامية وغير ذلك، وصفا دقيقا لائقا، ويسمح بإعطاء صورة علمية مناسبة للموضوع.

- **المنهج التحليلي**: استخدام هذا المنهج يسمح لنا بتحليل مختلف عناصر إشكالية الدراسة، منها ما تتضمنه جوانب السياحة البيئية في الجزائر ومختلف أبعادها، وكذلك بالنسبة لضوابط النشاط السياحي في الشريعة الإسلامية، وتحليل فرص اعتماد المالية الإسلامية لتمويل مشاريع السياحة البيئية في الجزائر، تحليلا علميا موضوعيا ونمطيا بما يناسب هذه الدراسة.

ومن بين الدراسات التي يمكن أن يتقاطع معها موضوع بحثنا هذا نذكر مقال بعنوان:" **التمويل الإسلامي للعقار السياحي في الجزائر: تجربة السعودية نموذجا**"، لكل من **فاطمة الزهراء بلحسين، ونجاة بلعابد، وسعاد دولي**، تعرض من خلاله الباحثون لإمكانية تمويل العقار السياحي بصيغ التمويل الإسلامية بدل صيغ التمويل التقليدية، وذلك من خلال إبراز الدور الذي تلعبه المالية الإسلامية، مع إلقاء الضوء على تجربة المملكة العربية السعودية وإسقاطها على الجزائر في ظل اهتمامها بتنمية وتطوير القطاع السياحي ضمن خططها واستراتيجياتها التنموية من جهة، وانفتاح الجزائر على البنوك الإسلامية من جهة أخرى، دون التعرض لموضوع السياحة البيئية الدي ميزة موضوع دراستنا، وكذلك مقال بعنوان:" **دور الصيرفة الإسلامية في تمويل المشاريع السياحية الرسالية**"، لكل من الباحثين: **الطيب بولحية، العيد صوفان، وسمير سالمي**، أين تم تسليط الضوء في موضوع هذا البحث على الدور الذي يمكن أن تلعبه الصيرفة الإسلامية في تمويل المشاريع السياحية الهادفة والملتزمة بشكل عام، باعتباره مقصدا شرعيا والتي تعود بالنفع على المجتمع المسلم من خلال توليفة من الصيغ التمويلية المناسبة، وكذلك مقال بعنوان:" **مؤشر السفر الإسلامي العالمي (GTIM) وواقع السياحة الحلال في الجزائر**"، للباحثين **بوبكر الصديق زهو، وإلياس شاهد**، استعرضا من خلاله تحليل مدى مساهمة تحول الجزائر إلى مقصد سياحي حلال، ومطابقة العرض السياحي الجزائري مع محاور مؤشر السفر الإسلامي العالمي (GMTI) , مع إبراز أهم المؤشرات السياحية الحلال للجزائر.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة في موضوع هذا البحث تم تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية:

- أولا–واقع السياحة البيئية في الجزائر ومقوماتها.
- ثانيا–السياحة البيئية في ضوء الشريعة الإسلامية.

✍ ثالثا–مواطن اعتماد المالية الإسلامية لتمويل مشاريع السياحة البيئية في الجزائر.

أولا–واقع السياحة البيئية في الجزائر ومقوماتها:

يعرف القطاع السياحي حركية كبيرة وتحولا جوهريا على المستوى العالمي، خصوصا بعد توجه الاهتمام نحو صناعة السياحة البديلة القائمة على مقومات الطبيعة والمحيط، والتي تراعي الحفاظ على البيئة وتجنب تفاقم مشكلاتها، فأضحت السياحة البيئية محل اهتمام خاص من الحكومات في الكثير من الدول ضمن برامج التنمية السياحية، وتُشكل وسيلة للحفاظ على المحيط البيئي بشكل عام.

وتظهر أهمية صناعة السياحة البيئية في تركيز الاهتمام بجوانب البيئة والمحيط، وتجسيد التوصيات المتعلقة بضرورة الحفاظ على المكتسبات البيئية، والتّوجه نحو تحقيق برامج الاقتصاد الأخضر، حيث تعرف البيئة حسب مضمون البرنامج التنفيذي لحماية البيئة الذي ترعاه منظمة الأمم المتحدة بأنها: "**مجموعة الموارد الطبيعية والاجتماعية المتاحة في وقت معين لإشباع الحاجات الإنسانية**"، (**الصعيدي، 1992م، صفحة 19**) وكذلك تعرف بكونها: "**الطبيعة التي يعيش فيها الإنسان ويستمد منها مقومات حياته الاقتصادية والاجتماعية**". (**بوسكار، 2016م، صفحة 4**).

1. المقومات البيئية في الجزائر: تُعد الجزائر أكبر بلد في إفريقيا من حيث المساحة وتحتل المرتبة العاشرة عالميا، حيث تتربع على مساحة تقدر بـ2.381.741 كلم^2 تتخللها طبيعة فريدة من نوعها تؤهلها لتكون قطب سياحي بامتياز في حال استغلال هذه الإمكانيات بكفاءة وسياسة رشيدة، ومن بين مؤهلات السياحة البيئية في الجزائر نذكر: (**وهراني و طالب، 2011م، صفحة 581**)

✍ شريط ساحلي يمتد على مسافة تقدر بأكثر من 1644 كلم، تتنوع تضاريسه الطبيعية، ويحتوي على شواطئ رملية وأخرى غابية وأخرى مرتبطة بسلاسل جبلية ذات مناظر خلابة، كما يتضمن مواقع أثرية هامة تعود إلى حقب زمنية قديمة،

✍ مساحة صحراوية شاسعة تقدر نسبتها بأكثر من 75% من مساحتها الإجمالية، تتضمن واحات من النخيل، والجبال البركانية الشاهقة في منطقة الأهقار والطاسيلي، وتحتوي على آثار ورسومات تعود

لآلاف السنين الغابرة، وتتميز بمباني ومدن ذات طابع خاص وهندسة معمارية فريدة من نوعها، كما هو في مدن وادي سوف وغرداية وأدرار وبشار وغيرها،

✍ مجموعة من السلاسل الجبلية الهامة كسلسلة جبال بابور، وجبال الأوراس، وجبال جرجرة، والأطلس البليدي والصحراوي وغيرها، ومساحة غابية تقدر بأكثر من 1.4 مليون هكتار من الغابات المحضة المتواجدة في الناحية الشمالية من البلاد، وتمثل نسبتها 2 % من مساحتها الإجمالية، (**د–إ، 2024**)

✍ العديد من الحظائر السياحية ذات الطابع البيئي نذكر منها: **(tourisme, 2024)**

☜ الحظيرة الوطنية بمنطقة القالة: تبلغ مساحتها حوالي 78 ألف هكتار، وتقع في أقصى شمال شرق البلاد على الحدود مع الدولة التونسية، تضم 03 شواطئ و03 محميات طبيعية تعد الموطن الطبيعي لحوالي 50 نوع من الطيور والحيوانات النادرة، وتعتبر من أكثر الأماكن الرطبة على مستوى العالم،

☜ حظيرة الطاسيلي: تتواجد بأقصى الجنوب، وتحتوي على آثار تاريخية تعود لآلاف السنين وتضم رسومات صخرية ونقوش مصنفة كتراث عالمي منذ 1982م،

☜ حظيرة جبال جرجرة: تقع في قلب الأطلس التلي بمساحة تقدر بـ 500.18 هكتار، تتميز بمناخ بارد في شتاء، ومعتدل إلى حار صيفا،

☜ حظيرة غابات الأرز بمنطقة ثنية الحد ولاية تسمسيلت غرب الجزائر، على حافة جبال الونشريس المتواجدة في سلسلة الأطلس التلي،

☜ الحظيرة الوطنية للأهقار أنشئت عام 1987م وتعد تراث عالمي مصنف من قبل منظمة اليونيسكو، وتضم هضبة الأتاكور وحظائر نباتية وأخرى حيوانية، ومنحوتات أثرية يعود تاريخها إلى عصور ما قبل التاريخ.

✍ كما تمتلك الجزائر مقومات حضارية وتاريخية غاية في الأهمية من أهمها تلك المعالم المصنفة عالميا من طرف منظمة اليونيسكو، ومن بينها نذكر: قلعة بني حماد عاصمة الدولة الحمادية (1007م) بولاية المسيلة، والمصنفة سنة1980م، والمدينة الأثرية تيمقاد بولاية باتنة، والمعالم التاريخية بجميلة بولاية سطيف، والمدينة الأثرية بتيبازة، وكذلك الطاسيلي ناجر بإيليزي جنوب الجزائر، وهي موروثات

مصنفة منذ سنة 1982م، وفي سنة 1992م تم تصنيف قصور وادي ميزاب بولاية غرداية، وحي القصبة ذو الطابع العثماني والإسلامي بأعالي العاصمة، والتي تحتوي على المسجد المعروف باسم مسجد كتشاوة والجامع الكبير، وكذلك معالم المدينة التاريخية بقسنطينة المعروفة باسم سيرتا عاصمة الدولة النوميدية التي يعود تاريخ تأسيسها حسب المؤرخون لأكثر من 2500 سنة، (**حوتية، 2014م، صفحة 126**) وفيها تم تصنيف جامعة قسنطينة 1 أو جامعة الاخوة منتوري رسميا ضمن التراث الوطني المحمي من قبل وزارة الثقافة في 12 يونيو 2025م،

- وتزخر الجزائر بالعديد من المعالم الإسلامية في صورة مساجد لها جذور تاريخية وأبعاد جمالية، وتتواجد في مختلف ربوع الوطن، من أهمها نذكر: مسجد كتشاوة، والجامع الكبير بالعاصمة، جامع تلمسان الكبير، مسجد الأمير عبد القادر بقسنطينة، الجامع الكبير بتلمسان، مساجد منطقة وادي ميزاب، مساجد منطقة ميلة المشيدة مند قرون كأول مساجد في البلاد، مسجد سيدي عقبة ببسكرة، والجامع الأعظم كثالث أكبر مسجد في العالم المدشّن خلال سنة 2020م. (**فلاق، 2018م، صفحة 71،91**)

2. **مساعي الجزائر لحماية محيطها البيئي**: تستجيب الجزائر لمجموع الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة برعاية أممية، بغرض حماية محيطها البيئي والمحافظة عليه، والبداية **بمعاهدة ستوكهولم** بالسويد شهر جوان 1972م، عبر سن أول قانون ينص على حماية وصيانة مختلف الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، ومكافحة كل أشكال التلوث والأضرار من أجل ترقية الإطار المعيشي (**الرسمية، 1983م**)، تبعه إصدار قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في 2003/06/19م، بعد مصادقة الجزائر على **مؤتمر قمة الأرض**، بريو دي جانيرو سنة 1992م، بالإضافة إلى سن قانون 03-10 الذي يتضمن وضع مخطط لأجل التصدّي للمشكلات البيئية، والتخفيف من الآثار السّلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والتّنموية، كما تتعدى مساعي الجزائر وتمتد إلى مختلف الإجراءات والتّدابير الفعّالة، ومنها الوسائل الإدارية، وعلى رأسها **لوائح الضبط البيئي** كالمنع والالزام، واستخدام أنشطة التّمويل في المؤسسات المالية، أين تعرض المنتجات المالية لفائدة المشاريع الاقتصادية مع اشتراط المحافظة على المكتسبات البيئية، وذلك ضمن

مفاهيم ما يعرف **بالتمويل البيئي**، والذي يعتبر من أهم الوسائل الفعالة لفرض التوجه نحو **الاستثمار الأخضر**، وتظهر السياسة العامة لحماية البيئة في الجزائر ضمن الخطوط العريضة لمواثيقها الكبرى ودساتيرها السابقة والجديدة. (**لكحل، صفحة 230**) رغم ذلك تعاني البيئة في الجزائر كغيرها من دول العالم من مخلفات الأنشطة الاقتصادية والصناعية، نتيجة لاستنزاف الموارد المائية التي تتعرض لنقص فادح، ويتعرض المحيط لتلوث خطير بفعل الأسمدة الكيماوية والمبيدات وعلاجات البستنة التي تترك آثارا طويلة الأمد وتجد طريقها إلى المياه في نهاية المطاف، (**بوسكار، 2016م، صفحة 137**) وفي تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مستويات التلوث المائي جراء الملوثات العضوية، قدّر حجم انبعاثات ملوثات الماء العضوية في الجزائر سنة 1990م بـ107 طن متري يوميا، (**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009م، صفحة 45**) كما تتعرض الكتلة الهوائية لملوثات خطيرة، ما يؤثر في تركيبة الهواء النقي، (**شحاتة، 2000م، صفحة 64**)، ويعد قطاع النقل المصدر الرئيسي لتلوث الهواء في الجزائر نظرا لتسببه في انبعاث الغازات الدفيئة، (**بوسكار، 2016م، صفحة 142**).

3. السياحة البيئية ضمن خطط التنمية المستدامة في الجزائر: يواجه القطاع السياحي في الجزائر عموما، والسياحة البيئية خصوصا، الكثير من الصعوبات والتحديات التي حالت دون بلوغها للمستويات المأمولة، مقارنة مع الإمكانيات والمقومات التي تتوفر عليها، وذلك بعد أن تم إغفالها من خطط التنمية كصناعة ذات أولوية، تستوجب استراتيجية خاصة للنهوض والارتقاء بها إلى مستوى خلق منتجات سياحية ذات جودة عالية، وقابلة للتسويق والمنافسة على المستويين المحلي والدولي، ومن بين أهم التحديات التي تعترض قطاع السياحة البيئية في الجزائر نذكر: نقص الوعي الثقافي لدى فئات واسعة من المجتمع، وإهمال عوامل الجذب السياحي، وتفاقم المشكلة البيئية التي تعد:" **وضع بيئي يتطلب الإصلاح والمعالجة وتجميع كافة الوسائل والجهود والخطط لمواجهتها والعمل على تحسينها ووقاية المجتمع منها**" (**أوسرير و حمو، 2010م، صفحة 03**)، حيث أن تفاقم المشكلة البيئية من شأنه أن يرهن مجال السياحة البيئية، في المقابل فإن سلامة المحيط البيئي يسمح بتسويق أفضل للمنتجات السياحية في حال توفر مقومات أخرى وعلى رأسها الاستقرار الأمني والاقتصادي.

وتندرج السياحة البيئية، حسب تعريف الاتحاد الأوروبي للبيئة والمنتزهات القومية 1993م، **(Helmi, 1999, p. 58)** ، ضمن مفهوم التنمية السياحية المستدامة، باعتبارها أنشطة تحافظ على البيئة، وتحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي، وترتقي بالبيئة المعمارية، وتتطلب مخطط ضمن إطار التخطيط المتكامل للتنمية المستدامة في كل دولة تتجمع فيها مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية أو حضارية أو كليهما، **(WAHAB & Pigram, 1992, p. 33)**، وفي هذا الإطار عملت الجزائر على وضع مخطط توجيهي للتنمية السياحية كأحد مكونات المخطط التوجيهي للتهيئة الإقليمية بين سنتي 2015م و2025م، ويمثل الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، ويتضمن إبراز توجه الدولة اتجاه التنمية السياحية الوطنية، وتحديد أدوات التنفيذ وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة القطاع السياحي، وتحديد أهم المحاور في المخطط التوجيهي، انطلاقا من: تشخيص القطاع السياحي في الجزائر، وتحديد برامج العمل السياحي ذات الأولوية، والأقطاب والقرى السياحية للامتياز، وتنفيذ مخطط التهيئة السياحية 2025م، وتحديد المشاريع السياحية ذات الأولوية، وأخيرا تلخيص عام للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2015م. **(ملاحي، 2019، صفحة 5)**

ثانيا–السياحة البيئية في ضوء الشريعة الإسلامية:

لقد ساهمت الشريعة الإسلامية في تهديب المفاهيم المتعلقة بالصناعة السياحية عموما، بعد أن كان مفهومها يشير في المجتمعات القديمة إلى تعذيب النفس بإجبارها على التنقل من مكان لآخر وتحمل المشاق المترتبة عن ذلك، وقد عرفت السياحة عند المسلمين بأسماء مختلفة كالسير والسفر كما ذكر في القرآن الكريم، وتشير في الغالب إلى رحلات طلب العلم، والسفر لأداء فريضة الحج والعمرة، وكذلك السير في الأرض بغرض التدبّر في آيات خلق الله المجسّدة في معالم الطّبيعة، وآثار حضارات الأمم السابقة، والاعتبار بعظمة المولى عز وجل ضمن مقاصد السياحة في الإسلام.

1. **المفاهيم المتعلقة بالسياحة في الإسلام:** مع توسع نطاق الصناعة السياحية وتضاعف منتجاتها المعروضة في مختلف الأسواق، وفي ظل زيادة الطلب المسجل عليها، وتطور البنى التحتية وشبكات النقل والمواصلات، انتشرت المفاهيم المتعلقة بالسياحة الإسلامية بمسميات مختلفة من بينها **السياحة**

الحلال أو المشروعة، والتي تُعبّر عن قيام المسلمين أو غيرهم بالسفر وزيارة أماكن خارج نطاق إقامتهم لأكثر من ليلة واحدة بغرض الحج أو التجارة أو غير ذلك، مع الالتزام بنصوص الشريعة الإسلامية في ذلك، **(Musa & Moghavvemi, March 2015, p. 4)**، وتُعبّر عن جميع المنتجات المطورة وجهود التسويق المصممة والموجهة للمسلمين، ولا تكون الدوافع دائما دينية، فيمكن للمشاركين أن يتحصلوا على تجارب ترفيهية مماثلة لغير المسلمين، وإن كان ذلك ضمن معايير يحددها الإسلام، والوجهات ليست بالضرورة المواقع التي يتم فيها تطبيق الشريعة أو القانون الإسلامي بشكل كامل، **(Duman, 12-13 July 2011, p. 05)**، و**السياحة الحلال** هي توجه حديث يستقطب فئة السياح المسلمين وغيرهم، وتعني انتقال السائح خارج مكان إقامته بغرض الترفيه أو الأعمال أو غيرها، مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في توفير المقومات الأساسية كالنقل والجولات السياحية والإطعام والفنادق وغير ذلك. **(بوخضرة و بوفاس، 2019م، صفحة 225)**

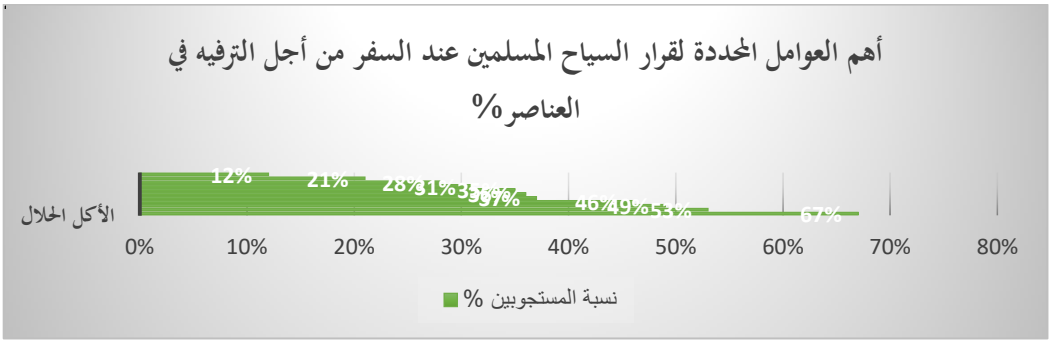
2. **السياحة البيئية من منظور إسلامي**: حسب الصندوق العالمي للبيئة فالسياحة البيئية، وباعتبارها نوع جديد من الأنشطة الصديقة بالبيئة، تعني السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها تلوث، ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى خلل، وهي بذلك تدخل ضمن نطاق السياحة الحلال ما لم تعارض نص من نصوص الشريعة الإسلامية، خصوصا وأن الإسلام يولي أهمية بالغة للحفاظ بالبيئة والعناية بها، حيث يظهر مفهوم البيئة في الفقه الإسلامي متعلق بمفاهيم الأرض والسماء والجبال، وكل ما فيها من مخلوقات بما فيها الإنسان، وما يحيط به من دوافع وعواطف وغرائز، تتفاعل فيما بينها لتشكل منظومة متكاملة تخضع لتوازن دقيق، (**المليجي، 2024**)، وقد اعتنى التشريع الإسلامي بالبيئة والكون عناية كبيرة، ويدعو منهجه إلى تهديب سلوك البشر للاهتمام بهما والمحافظة عليهما، وشرّع لتحقيق ذلك كما كبيرا من النصوص التي تهدف إلى تحقيق التوازن البيئي والاستقرار في هذا الكون الفسيح، باعتبار أن حماية البيئة ورعايتها مسؤولية يشترك فيها الجميع، لذلك فإن السياحة البيئية الحلال تشكل رافدا هاما من روافد التنمية المستدامة التي تتبنى منطلقات أخلاقية وتنحو منحى أصيل في صياغة تصورات حديثة للصناعة السياحية، (**ثابتي و بن عبو، 2024**) كما أنها تشير إلى ذلك البعد الأخلاقي الجديد في مجال

السياحة، كونها تقف على قيم مقبولة عموما ومستويات عالية من الأخلاق والآداب، واحترام المعتقدات والتقاليد المحلية والبيئة والمحيط العام، وذلك ما يمثل نظرة جديدة للحياة والمجتمع، تعود فيها القيم إلى المستويات المركزية في زمن ساد فيه الاستهلاك وأصبح فيه كل شيء متاح للاستخدام بطرق أنانية. **(Suid & al, 2017, p. 258)**

3. **مقومات السياحة البيئية في ميزان الشريعة الإسلامية:** تظهر مقومات السياحة البيئية في ميزان الشريعة الإسلامية من خلال توفر مجموعة من العوامل المساعدة ومن بينها نذكر: **(سيسرك، 2015–2017)**

- وجود فنادق ومقرات إقامة تراعى فيها ضوابط وقواعد الشريعة الإسلامية،
- شبكات نقل تتماشى مع تعاليم الدين الإسلامي،
- وكذلك الأمر بالنسبة للإطعام وبرامج الجولات السياحية البيئية،
- بالإضافة إلى ضرورة توفير التمويل الإسلامي المشروع للمشاريع المتعلقة بالفندقة ووكالات السفر وشبكات النقل وغيرها.

وفي دراسة استقصائية أجريت بشكل مشترك بين كل من **(Dinar Standard, Crescent Rating)**، فإن الطعام الحلال، والسعر الإجمالي، والتجربة الملائمة للمسلم، أمور مصنفة بين أفضل ثلاثة احتياجات للسائح المسلم في سوق السياحة، **(سيسرك، 2015–2017)**، وتوصل الباحثان إلى أن من بين أهم العوامل المحددة لقرار السياح المسلمين عند سفرهم من أجل الترفيه، تتمثل في العناصر المذكورة في الشكل الموالي: **الشكل رقم01: أهم العوامل المحددة لقرار السياح المسلمين عند السفر من أجل الترفيه،**



المصدر: دراسة استقصائية عالمية لكل من Dinar Standard, Crescent Rating 2015م.

ويتناول المسح الوارد في الكومسيك (2016م) العوامل المتدخلة للتأثير على السياح المسلمين في اختيارهم لوجهاتهم السياحية، فحسب هذا المسح تصدرت العوامل الثلاثة المتمثلة في **توفير خدمات السياحة الملائمة للمسلمين** بنسبة 65% من المستجوبين، و**التكلفة الإجمالية لهذه الخدمات** 48%، و**مودّة السكان المحليين**31%، من قائمة العوامل ذات الأهمية القصوى بالنسبة للمشاركين في المسح، ومن جهة أخرى، صُنف عاملي **القرب الجغرافي** و**توفر الأنشطة الرياضية** كأقل العوامل تأثيرا على قرارات اختيار الوجهات السياحية للسياح المسلمين من بين العوامل التسعة التي شملها المسح، وتظهر الأهمية النسبية للعوامل المحددة لخيار السائح المسلم حسب نتائج المسح كما يلي:

الأهمية النسبية / العوامل المحددة لخيار السائح المسلم	غاية في الأهمية %	مهم جدا %	مهم %	محايد %	غير مهم %
خدمات السياحة الملائمة للمسلمين	65.1	21.3	8.8	3.7	1.2
التكلفة الإجمالية	47.9	32.6	16.4	2.8	0.4
ودية السكان المحليين	31.5	37.6	22.6	7.2	1.1
مواقع التراث الإسلامي	27.1	28.5	23.8	16.6	4.1
أنشطة وأماكن جذب الأطفال	22.2	25.8	20.3	19	12.7
أماكن جذب ثقافية	15.2	29	29.9	20.5	5.4
أنشطة شاطئية ومائية	12	24.6	25.8	26.4	11.2
القرب الجغرافي	10.3	20.6	21.6	28.1	19.4
الأنشطة الرياضية	5.2	18.2	19.1	35.4	22.1

الشكل رقم01: أهم العوامل المحددة لقرار السياح المسلمين عند السفر من أجل الترفيه، المصدر: الكومسيك (2016م)، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي–الآفاق والتحديات 2017م، منظمة التعاون الإسلامي، أنقرة، تركيا، 2017م، ص33.

هذا، وقد ساهمت مجموعة من العناصر في نمو سوق السياحة البيئية الحلال على مستوى العالم، من بينها نذكر: **(عرقوب، مقومات نجاح السياحة الحلال في ماليزيا، 2018، صفحة 74.75)**

- زيادة نمو التعداد السكاني للمسلمين، أين يرتقب أن يبلغ عدد المسلمين في حدود عام 2050م حوالي 8.2 مليار مسلم، وهو ما يعني زيادة الطلب الموجه للمنتجات المتوافقة مع الشريعة عبر أسواق العالم، ومن ضمنها منتجات السياحة البيئية الحلال،
- وكذلك ارتفاع معدل الدخل الفردي في عدد من الدول ذات الغالبية المسلمة،
- ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي، وزيادة فرص الحصول على معلومات السفر مع انتشار استخدام شبكات الانترنيت والتواصل الاجتماعي والهواتف الذكية،
- بالإضافة إلى توفر عروض الخدمات والمرافق ذات الخصوصية المسلمة، حيث شهدت السنوات الأخيرة قيام العديد من الشركات والوجهات السياحية بتكييف منتجاتها وخدماتها لتلبية احتياجات السياح المسلمين.

ثالثا–مواطن اعتماد المالية الإسلامية لتمويل مشاريع السياحة البيئية في الجزائر:

يعد اعتماد المالية الإسلامية لتمويل مشاريع السياحة البيئية في الجزائر خيار هام واستراتيجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أن تبني السياحة البيئية من منظور الإسلامي يتلاءم مع ثقافة المجتمع الجزائري ومعتقداته لدى الغالبية العظمى من السكان، ويُسهم في الحفاظ على مبادئه وقيمه الرّاسخة، كما يسمح باستغلال المقومات البيئية في الجزائر، بما في ذلك المعالم السياحية الإسلامية، ويفتح المجال لبروز الجزائر في سوق السياحة الإسلامية عبر العالم، ومنافسة الدول الرائدة في هذا المجال كالمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية وماليزيا، إذ تعتبر دول منظمة التعاون الإسلامي السوق الرئيسي لصناعة السياحة الإسلامية على الصعيد العالمي، أين شهدت زيادة الطلب المسجل على مختلف وجهات السفر المراعية للقيم الإسلامية.

1. **الجزائر ضمن مؤشر السياحة الإسلامي:** تم إدراج الجزائر ضمن مؤشر السفر الإسلامي العالمي، مما يعكس اهتمامًا متزايدًا بالسياحة الحلال في البلاد، ويهدف هذا الإدراج إلى تحليل مدى

مساهمة تحول الجزائر إلى وجهة سياحية حلال، ويعتبر مؤشر السفر الإسلامي العالمي (GMTI) لشركتي **Mastercard** و**CrescentRating** الصادر لأول مرة في عام 2015م أحد أهم الأدوات التقييمية الرائدة في هذا المجال، حيث يتكون من العديد من العوامل التي تتدخل لتشكيل تجربة السياح المسلمين في وجهاتهم السياحية، كما يتضمن (11) معيارا للوجهة السياحية، ضمن (4) مجالات تتمثل في: مدى ملائمة الوجهة السياحية لسفر آمن للأسر أو لقضاء العطلة، والخدمات والمرافق الملائمة للمسلمين المتاحة في وجهة السفر، والتواصل، وكذلك سهولة الوصول، وفي تقريره الصادر سنة 2015م أوضح المؤشر أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي أبرز عشر وجهات عالمية ضمن 40 وجهة محددة. (**Malysia**، **2015**)

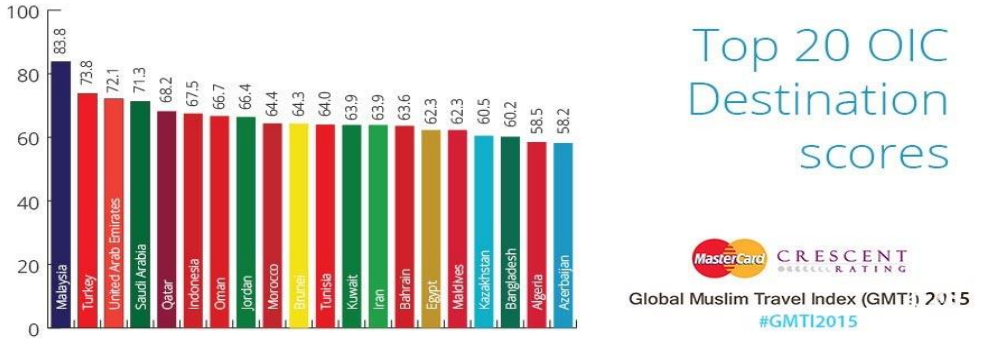
الشكل رقم02: خريطة لأهم 10 الوجهات السياحية في منظمة التعاون الإسلامي وخارجها سنة 2015



المصدر: شوهد عبر شبكة الأنترنيت على الرابط: http://www.news.travelerpedia.net

وجاءت ماليزيا في المرتبة الأولى ضمن أبرز الوجهات السياحية في منظمة المؤتمر الإسلامي، وحلت تركيا في المرتبة الثانية، والإمارات العربية في المرتبة الثالثة، في حين جاءت الجزائر في المرتبة الـ19، والترتيب كما هو مبين في الشكل التالي:

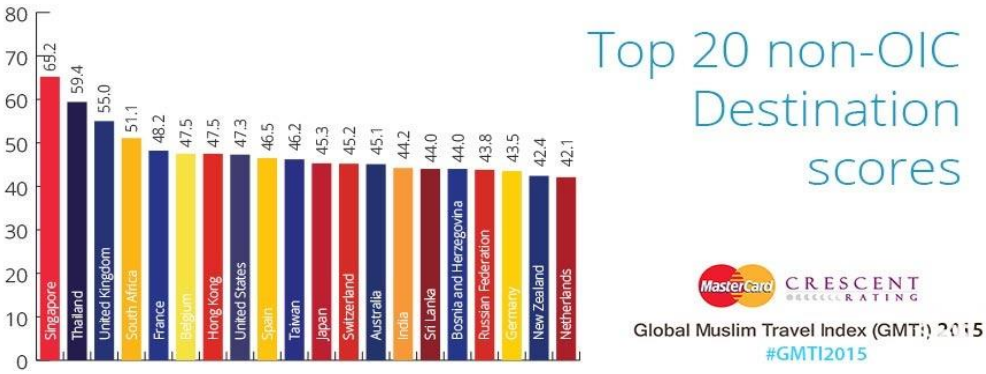
الشكل رقم03: ترتيب أهم 20 وجهة سياحية ضمن منظمة التعاون الإسلامي سنة 2015م حسب الأداء



المصدر: شوهد عبر شبكة الأنترنيت على الرابط: http://www.news.travelerpedia.net

فيما جاءت سنغافورة في المرتبة الأولى لترتيب 20 وجهة سياحية سنة 2015م، تلتها كل من تايلند والمملكة المتحدة وجنوب إفريقيا وفرنسا في قائمة الدول التي لا تدخل تحت راية منظمة المؤتمر الإسلامي، والشكل الموالي يبين ترتيب 20 وجهة سياحية سنة 2015م خارج منظمة التعاون الإسلامي:

الشكل رقم04: ترتيب أهم 20 وجهة سياحية خارج منظمة التعاون الإسلامي سنة 2015م حسب الأداء



المصدر: شوهد عبر شبكة الأنترنيت على الرابط: http://www.news.travelerpedia.net

وكشف مؤشر السفر الإسلامي العالمي لعام 2025، أن عدد المسافرين المسلمين الدوليين بلغ 176 مليوناً في عام 2024م، بزيادة قدرها 25% مقارنةً بعام 2023م، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 245 مليوناً بحلول عام 2030م، وبحسب التقرير، يُتوقع أن تصل قيمة إنفاق المسافرين المسلمين إلى 230 مليار دولار أمريكي، ما يؤكد الأهمية الاقتصادية المتزايدة لهذه السوق النشطة والواعدة، وبشكل دافع للمستثمرين في قطاعي السياحة والسفر لمواكبة تطلعات المسافرين المسلمين، عبر التركيز على الجوانب التي

تلبي قيمهم مثل الغرض من السفر، والاندماج المجتمعي، والابتكار الرقمي، وتشير النسخة العاشرة من المؤشر إلى أبرز الاتجاهات والوجهات الرائدة التي تُعيد رسم ملامح مستقبل السفر الملائم للمسلمين، و سلّط مؤشر السفر الإسلامي العالمي لعام 2025 الضوء على 5 توجهات رئيسية تشكل تفضيلات المسافرين المسلمين في الوقت الحاضر: تطبيقات ذكية لرحلات متوافقة مع القيم الإسلامية، المرأة المسلمة المسافرة، مرافق تناسب المسافرين المسلمين، رحلات السفر الفردي، وجهات بعيدة عن التكنولوجيا، وتواصل ماليزيا تصدر قائمة الوجهات العالمية التي تقود مسار تطوير السياحة الحلال لسنة 2025م، بفضل بنيتها التحتية المتكاملة وخدماتها المتوافقة مع متطلبات المسافرين المسلمين، وتشارك تركيا، والمملكة العربية السعودية، والإمارات المركز الثاني، حيث تجمع هذه الدول بين الإرث الثقافي والمرافق الحديثة، إلى جانب جهود واضحة لتحسين تجربة السفر الإسلامي، كما تحافظ إندونيسيا على مكانة متقدمة بفضل جاذبيتها الثقافية الغنية، وتشهد وجهات خليجية أخرى مثل قطر، عُمان، والكويت تطوراً ملحوظاً في عروضها المقدّمة للمسافرين المسلمين، في حين تحتفظ سنغافورة بموقعها في صدارة الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. (**المؤشر العالمي للسياحة الإسلامية، 2025**).

2. **التمويل البيئي الإسلامي لتمويل مشاريع السياحة البيئية في الجزائر**: إن للدّور المتزايد للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر أهمية بالغة في تمويل مشاريع السياحة البيئية، حيث تستمد هذه المؤسسات مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المحيط البيئي من مكانة البيئة في عقيدة الفرد المسلم، (**الرفاعي و الحجازي، 2014، صفحة 241**)، تستوجب الحفاظ عليها وحمايتها، وتجنب إهدارها وسوء استغلالها، (**ضاهر، 2009م، صفحة 08**)، ويظهر بعدها العقائدي في كونها ومكوناتها موصلة للإيمان، وهي من آيات الله تعالى التي تدعو إلى التفكير والتدبّر، (**السيحباني، 2000، صفحة 47**) كما أن المحافظة عليها مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية، (**جودي، 2017–2018، صفحة 66**)، وبذلك يمكن تبرير جدوى اعتماد آليات التمويل البيئي الإسلامية في تمويل برامج السياحة البيئية كما يلي:

- **منتجات التمويل البيئي الإسلامي لدعم مشاريع السياحة البيئية**: يتم ذلك من خلال تشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية الإسلامية التي يمكن إدراجها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية لضمان تمويل المشاريع البيئية على مستوى الاقتصاد الوطني لأغراض السياحة البيئية، ومن بينها نذكر **التمويل البيئي بصيغ المشاركة والمضاربة**، بعد تقييم الأثر البيئي للمشاريع من أجل

تحديد المخاطر والفرص الناجمة عنها، وعرضها للتمويل مع احترام الشروط الواجبة في كل صيغة، حيث تستهدف الجزائر استقطاب ما يقارب 12 مليون سائح بحلول عام 2030م، وذلك بالاعتماد على المشاريع المبرمجة، ففي سنة 2025م تم إطلاق 580 مشروع سياحي بهدف تعزيز طاقة الاستيعاب الفندقي بما يعادل 70 ألف سرير، مع التركيز على دعم البنية التحتية للسياحة الصحراوية من خلال عقود المشاركة في تشييد وتسيير الفنادق الصحراوية مثل فندق **قورارة** بتيميمون، أو توفير التمويل بصيغة المضاربة لأصحاب المشاريع السياحية المبتكرة، كما هو الحال بالنسبة لقوافل مؤسسي الرحلات من داخل وخارج الجزائر إلى وادي ميزاب بغرداية لاكتشاف مقومات السياحة البيئية والإيواء التقليدي بين النخيل، كما يمكن إبرام عقود المشاركة أو المضاربة في تمويل مشاريع المناطق الرطبة والغابية، كما هو الحال بالنسبة لمشروع المنتجع السياحي البيئي في منطقة **بومالك** ببلدية القالة، ولاية الطارف، وهو مشروع يضم فنادق وقرى سياحية، وملاعب للغولف، ومطاعم وحدائق ترفيهية، والمساهمة في النظام البيئي المستدام بحديقة تازة ولاية جيجل، عبر دعم أنشطة السكان المحليين في تربية النحل وبذور الفواكه، وإنشاء منتجعات للتخييم الجبلي بمرتفعات الشريعة ولاية البليدة، وعموما تشمل مشاريع السياحة البيئية من منظور إسلامي الفنادق الملتزمة بالحلال، والتي تضم بعض المؤشرات الرئيسية للفندق الإسلامي، كعدم تقديم المشروبات الكحولية، أو لعب القمار، وتوفير الطعام الحلال، وخلق مؤسسات للنقل الجوي، والنقل البري والبحري، تلتزم بالمؤشرات الرئيسية للنقل الحلال، المطاعم الحلال في مختلف أنشطتها، بالإضافة إلى تمويل مشاريع الاستثمارات الإنتاجية أو الخدمية المرتبطة بالبيئة بهدف توفير منتجات نظيفة لا تضر بالبيئة تعرف بالمنتجات الخضراء، وكذلك المشاريع الوقائية من الملوثات البيئية. **(فروحات، 2010، صفحة 124)**

✍ **التمويل المرتبط بالنشاط الفلاحي**: من خلال صيغ التمويل بالمغارسة والمساقاة، والتمويل بالمزارعة، وهو ما يسمح باستصلاح الأراضي البور والأراضي الصحراوية، وغرس مساحات غابية، وتوفير المياه لسقي الأشجار وغير ذلك، وخلق فضاءات سياحية من خلال الاهتمام بالطبيعة الخضراء والغابات، وكذلك إبرام عقود مرابحة لتسويق مختلف أنواع النباتات والأزهار والورود والاستثمار فيها من حيث

استقطاب السياح المولعين بمثل هذه الأنشطة، وخلق شركات متخصصة قياسا بالتجربة الهولندية في هذا المجال، حيث تمثل ولاية البليدة المعروفة تاريخيا **بمدينة الورود** المنطقة الأنسب لبعث مشروع التراث البيئي والسياحي المتعلق بزراعة الورود، كما هو الحال بالنسبة لمشاريع منطقة مفتاح وموزاية، أين تشتهر بزراعة ورود **القرنفل والياسمين**، ويمكن إبرام عقود التمويل الإسلامي المرتبط بالنشاط الفلاحي لإنشاء مشاتل متخصصة لإنتاج الورود وتوزيعها عبر الوطن في شكل باقات، والمشاركة في خلق مشروع لصناعة العطور باستغلال الورود المحلية، والمساهمة في تنظيم مهرجان سنوي للورد يستقطب السياح من داخل وخارج الوطن، ويعزز الهوية البيئية للمدينة.

- إبرام عقود **الاستصناع والسّلم** التي تسمح بصناعة وسائل نقل حديثة من شأنها تنمية السياحة البيئية والجبلية والحضرية، كما هو الحال بالنسبة للمصاعد الهوائية أو التليفريك، عربات الترامواي، والنقل بالسكك الحديدية فائق السرعةTGV، وهو ما يمكن استغلاله كمعالم سياحية تجذب الزوار، ووسائل نقل لفتح آفاق السياحة الجبلية والبيئية، وأدوات لتنويع وتحديث المنتوج السياحي الجزائري، ورافد اقتصادي واجتماعي لتعزيز التنمية المحلية، كما يمكن استغلال عقود الاستصناع والسلم في مجال الصناعات المهتمة برسكلة النفايات وتدوير الفضلات من خلال تموين احتياجات المؤسسات المتخصصة في هذا المجال بالآلات وقطع الغيار، وكذلك الأمر بالنسبة لعقود الإجارة، التي تسمح بتوفير البيئة الحاضنة لأنشطة هذه المؤسسات الضرورية لحماية البيئة.
- **التمويل بصيغة الزكاة ودوره في دعم السياحة البيئية:** للزكاة دور بالغ الأهمية في دعم القطاع السياحي بشكل عام، والسياحة البيئية بشكل خاص، وذلك عبر توفير موارد مالية هامة يكون لها آثار آلية وغير مباشرة، والزكاة كأداة تمويلية ترتبط بشكل وثيق بتحسين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي تحسين الجوانب البيئية، حيث يرتبط علاج معضلة الفقر في التشريع الإسلامي بالزكاة والصدقات ارتباطا سببيا، والفقر يقود إلى غياب الأمن والاستقرار الاجتماعي، لذلك فهو عنصر غير مرغوب فيه في المجال السياحي، ويمكن تسوية هذا الاشكال في حال وجود تمويل كافي بالزكاة، فكلما زادت إتاوات الزكاة في منطقة معينة انخفض معدل الفقر والحاجة، كما تؤدي دورا في

إيجاد حلول نسبية لبعض جانب المشكلة البيئية، أين يعتبر الوضع الاجتماعي المتدني بسبب الفقر والجهالة من بين أسباب تدهور الوضع البيئي، نتيجة للممارسات الضارة كقطع الأشجار أو الصيد الجائر، وبالتالي عن طريق الزكاة يتم توجيه الأموال لمصرف الفقراء والمساكين خصوصا في المناطق القريبة من المواقع البيئية، كما يسمح بتمويل ومرافقة بعض المشاريع الصغيرة للشباب العاجز كالإرشاد السياحي والحرف التقليدية.

- **منتجات التمويل الإسلامي المبتكرة لتمويل مشاريع السياحة البيئية:** تستخدم أنشطة الهندسة المالية الإسلامية لخلق منتجات وأدوات تمويلية تلبي مختلف الحاجات التمويلية وفقا للأحكام الشرعية، (**ظهير، 2024**) ومن بين هذه المنتجات والأدوات التي تلبي الحاجة التمويلية للمشاريع السياحية أو المشاريع التي تستهدف معالجة المشكلات البيئية عموما نذكر:

- **الصناديق الإسلامية البيئية،** حيث يمكن إنشاء صناديق مالية إسلامية تخصص حصيلة اكتتابها لتمويل مشاريع السياحية البيئية، وكذلك تمويل المشاريع الخضراء التي تخدمها، من خلال خلق أوعية مالية تجمع فيها مساهمات واشتراكات الأفراد للاستثمار وتمويل المشاريع الخضراء أو الأنشطة التي تخدمها، كإنشاء الفنادق البيئية التي تعتمد على الطاقات المتجددة وإدارة النفايات، والمحافظة على المحميات الطبيعية، ودعم السياحة التضامنية التي تدمج السكان المحليين في النشاط الاقتصادي، وإنشاء صناديق استثمار وقفية لدعم المواقع السياحية البيئية وحمايتها.
- **كذلك الصكوك المالية الإسلامية الخضراء:** برزت الصكوك المالية الإسلامية الخضراء في فرنسا لأول مرة سنة 2012م، بعد زيادة الطلب العام على الأدوات المالية الخضراء، وتزايد نمو أنشطة التمويل الإسلامي على المستوى العالمي، وذلك بهدف المساهمة في تمويل المشاريع الخضراء وخفض انبعاثات الكربون في الهواء بأداة مالية إسلامية، (**عرقوب و كورتل، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، 2016، صفحة 01**)، وتشهد الصكوك المالية الإسلامية انتشارا واسعا نظرا للعديد من الفرص المرشحة لها لتمويل مشاريع حماية البيئة وخلق فضاءات سياحية تهتم بالبيئة السليمة، وتمويل مشاريع سياحية ضخمة، وصديقة البيئة بالنسبة للحكومة، والتوسع في هذا النوع

من المشاريع القائمة، أو القيام باستثمارات خضراء جديدة بالنسبة للمؤسسات مثل الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء، والطاقات المتجددة، والبناء المستدام، والعمارة الخضراء، والنقل المستدام ... وغيرها، وهي في حاجة لتوفير أسواق مالية تمثل بورصات إسلامية متخصصة في عمليات إصدار وتداول مختلف المنتجات المالية البيئية الإسلامية (الخضراء) من أسهم إسلامية خضراء أو صكوك مالية إسلامية خضراء.

☜ **التأمين التكافلي الإسلامي لحماية مشاريع السياحة البيئية:** يمكن إدراج أنشطة التأمين التكافلي الإسلامي لتوفير الحماية لمختلف مشاريع السياحة البيئية، من خلال المساهمة في تأمين مشاريع السياحة البيئية من المخاطر التي تعترضها وخاصة تلك المتعلقة بالظروف البيئية كالحرائق والفيضانات والجفاف، واستثمار فوائض التأمين في الأنشطة والمشاريع الصديقة للبيئة، مع تخصيص جزء منها لأنشطة خيرية تهدف تحسين جوانب البيئة والمحيط كغرس الأشجار وخلق مساحات خضراء في القطاع العمراني وتنظيف الشواطئ وغيرها.

خاتمة:

إن الوضع الاقتصادي السائد في وقتنا هذا يفرض على مختلف الدول بما فيها الجزائر استغلال جميع الفرص المتاحة، عبر تنويع المشاريع الاقتصادية في مختلف القطاعات، وفي بحثنا هذا توقفنا عند المقومات البيئية والحضارية التي تميز الجزائر، والاستفادة من انفتاحها على المالية الإسلامية لتوفير التمويل المناسب لمشاريعها السياحية، ومن نتائج البحث نذكر:

✍ يتوفر القطاع السياحي في الجزائر على إمكانيات كبيرة من حيث التنوع البيئي والحضاري، والتي يمكن استغلالها في شكل مشاريع استثمارية مباشرة، في حال توفر التمويل النوعي والمناسب.

✍ يوفر انفتاح الجزائر على المالية الإسلامية فرص هامة لدعم وتمويل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق استراتيجية التنويع الاقتصادي في مختلف المجالات ومنها السياحة البيئية.

✍ ترتكز السياحة البيئية على مدى الاهتمام بالمحيط البيئي والمحافظة على الحياة البرية، والحفاظ على مكتسباتها مثل أنشطة الصناعات الحرفية التقليدية وتثمين منتجاتها، والاهتمام بترميم وصيانة الآثار، وتحقيق مشاريع الاقتصاد الأخضر ضمن الرؤية الحديثة للتنمية المستدامة.

- تتوفر الجزائر على مجموعة من العوامل البيئية التي يمكن اعتبارها مكاسب وحوافز تؤهلها لتكون قطب سياحي بامتياز، في حال توظيفها بكفاءة ورشاد، والاستغلال الأمثل للموروث الثقافي والتاريخي والحضاري وكذلك الاجتماعي.
- يُعد المنهج الإسلامي سباق في وضع تشريعات وقوانين لحماية البيئة والاهتمام بها وبمختلف عناصرها، كما أن المحافظة عليها مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية، تستلزم الامتناع عن استنزاف مواردها، وتجنب كل ما يلوثها ومكوناتها.
- تراعي مقومات السياحة البيئية في ميزان الشريعة الإسلامية أحكام وضوابط وقواعد الشريعة الإسلامية، وضرورة توفير التمويل الإسلامي للمشاريع المتعلقة بالفندقة ووكالات السفر وشبكات النقل وغيرها.
- يعد اعتماد التمويل الإسلامية في مشاريع السياحة البيئية في الجزائر خيار هام واستراتيجي، خصوصا وأن السياحة البيئية مطلب اجتماعي، يتلاءم مع ثقافة المجتمع الجزائري ومعتقداته الدينية، ويفتح المجال لبروز الجزائر وقدرتها على المنافسة ضمن مؤشر السياحة الإسلامية.
- تعتبر دول منظمة التعاون الإسلامي السوق الرئيسية لصناعة السياحة الإسلامية، وتبقى الجزائر في حاجة للمزيد من المجهودات والمساعي للارتقاء بترتيبها العام ضمن مؤشر السياحة الإسلامية، كواحدة من أهم الوجهات في القطاع السياحي عامة، والسياحة البيئية الإسلامية خاصة.
- إن توطين المالية الإسلامية في الجزائر يسمح باعتماد آليات التمويل الإسلامي الذي توفره مؤسسات المالية الإسلامية في تمويل برامج السياحة البيئية، والاستفادة من المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة كحلول ابداعية لمشاكل التمويل في القطاع السياحي، وكذلك الأمر بالنسبة لتكييف أنشطة التأمين التكافلي لتوفير الحماية المالية للمشاريع السياحية والبيئية.

أما ما تعلق بالتوصيات المقترحة في ختام هذا البحث فتتمثل في:

- نوصي من خلال هذه الدراسة بضرورة المزيد من الاهتمام بالمقومات البيئية في الجزائر، وتشجيع المزيد من المشاريع العامة والخاصة التي يراعى فيها المطالب الاجتماعية للسياحة البيئية، وفق ما يتلاءم مع ثقافة المجتمع الجزائري ومعتقداته الدينية.

- ضرورة انفتاح النظام المالي الجزائري أكثر على المالية الإسلامية والسماح باستقطاب وتوطين المزيد من مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية، وذلك للاستفادة من مميزات هذه الصناعة المالية وتكامل منتجاتها المالية.
- ضرورة اهتمام الجزائر بقطاع السياحة وما تتضمنه من فرص هامة لفائدة المستثمرين، خصوصا في مجال السياحة البيئية التي تتوفر على امكانيات ضخمة تؤهل الجزائر للبروز كقطب سياحي قادر على المنافسة واستهداف السوق العالمية للسياحة.
- كما نوصي بضرورة تشجيع انتقال الجزائر إلى برامج الاقتصاد الأخضر من خلال دمج مختلف المؤسسات والوسائل والأهداف وإدراجها ضمن مخططات حماية البيئة والمحيط، واعتماد مختلف المعايير البيئية لإنجاز وتنفيذ المشاريع.
- ضرورة فتح المجال لخيار السياحة الإسلامية كاستراتيجية تنموية، والبحث في مختلف التجارب الدولية السبّاقة في هذا المجال للاستفادة من نقل تجارب الدول الإسلامية الناجحة.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. كتب بيبليوغرافية:

حسن أحمد شحاتة. (2000م). تلوث البيئة. (الدار العربية للكتاب، المحرر) القاهرة، جمهورية مصر العربية: الدار العربية للكتاب

عبد الله الصعيدي. (1992م). البيئة والتنمية–دراسة لعوامل التصحر آثاره الاقتصادية في مصر. القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار النشر العربية

عبد الله بن عمر محمد السيحباني. (2000). أحكام البيئة في الفقه الإسلامي (المجلد 1). الرياض، المملكة العربية السعودية: دار الجوزي

منور أوسرير، ومحمد حمو. (2010م). الاقتصاد البيئي. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

أطروحات ورسائل جامعية:

ربيعة بوسكار. (2016م). مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر.

عدنان بن صادق ضاهر. (2009م). أحكام البيئة في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير في الفقه المقارن. رسالة ماجستير غير منشورة في الفقه المقارن. غزة، فلسطين، قسم الفقه المقارن، فلسطين.

ليلى جودي. (2017-2018). دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود وتمويل. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

مقالات علمية منشورة:

أحمد لكحل. (بلا تاريخ). مفهوم البيئة ومكانتها في التشريعات الجزائرية. (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، المحرر) مجلة المفكر، 07(07)

أروى عبد المنعم الرفاعي، وعبد الحكيم الحجازي. (2014). درجة تمثيل طلبة المدارس في محافظة أربد للقيم البيئية من منظور إسلامي. (جامعة القدس المفتوحة، المحرر) مجلة القدس، 2(2)

حدة فروحات. (2010). استراتيجية المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر. (جامعة قاصدي مرباح، المحرر) مجلة الباحث(07).

خديجة عرقوب. (07 11, 2018). مقومات نجاح السياحة الحلال في ماليزيا. (جامعة بشار، المحرر) مجلة البشائر الاقتصادية، 04(01)

خديجة عرقوب، وفريد كورتل. (30 06, 2016). دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا. (مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، المحرر) مجلة رماح، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، 18(18)

رقية ملاحي. (2019). آثار السياحة البيئية على التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 3(5)

صليحة فلاق. (2018م). السياحة الإسلامية كخيار استراتيجي لتفعيل القطاع السياحي في الجزائر. (جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المحرر) مقال منشور في مجلة الباحث، 1(18)

عمر حوتية. (2014م). واقع القطاع السياحي في الجزائر وآفاق تطويره. (جامعة أدرار) مقال منشور في مجلة الحقيقة، 29(29)

مريم بوخضرة، والشريف بوفاس. (2019م). السياحة الحلال كرافد لتحقيق التنمية المستدامة–التجربة الماليزية أنموذجا–. (جامعة زيان عاشور، المحرر) مقال منشور في مجلة دفاتر اقتصادية، 10(01).

الملتقيات والندوات العلمية:

عبد الكريم وهراني، ودليلة طالب. (2011م). السياحة أحد محركات التنمية المستدامة. الملتقى الدولي الثاني حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح. ورقلة، الجزائر.

الأنترنيت:

أحمد المليجي. (20 12, 2024). الاتزان بين العلم والايمان. تم الاسترداد من : http://www.quran.gov.ae

.(2015) .Malysia تم الاسترداد من: http://www.news.travelerpedia.net

الحبيب ثابتي، وجيلالي بن عبو. (20 12, 2024). ترقية منتجات السياحة الحلال في الجزائر بين الفرص الاستثمارية والمحاذير الشرعية. تم الاسترداد من https://platform.almanhal.com/Reader/Article/22211 :

المؤشر العالمي للسياحة الإسلامية، (2021). تم الاسترداد من: http://www.noonpress.com:

د–إ. (20 12, 2024). http://www.elhiwardz.com featured/126559 /. تم الاسترداد من www.elhiwardz.com :

عثمان ظهير. (20 12, 2024). نتائج الهندسة المالية الإسلامية ترتبط بفهم المصارف الإسلامية الإبداع والبحث والتطوير. تم الاسترداد من http://www.islamfin.com

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية سيسرك). (20 12, 2015–2017). السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي–الآفاق والتحديات، 2015م، 2017م. (مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، المحرر) تم الاسترداد من: http://www.cesric.org

مراجع باللغة الأجنبية

Duman, T. (12-13 July 2011). Value of Islamic Tourism Offering: Perspectives from the Turkish Experience. *World Islamic Tourism Forum (WITF)*, (p. 05). Kuala Lumpur, Malaysia.

Helmi, I. (1999). Towards Sustainable Planing for Tourism Development: Case Study on Egypt. Dans G. W. University (Éd.), *An International Sustainble Development in Emerging Markets: Sustainable Development Forum* (p. 58). Alexandaria, Egypt,: George Washington University. Consulté le January 8-9, 1999

Musa, G., & Moghavvemi, S. (March 2015). Understanding Islamic (Halal) Tourism Through Leiperrs Tourism System. *SSRN electronic Journal*, 4.

Suid, I. S., & al. (2017). A Review on Islamic Tourism and the Practical of Islamic Attributes of Destination in Tourism Business. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 07*(12), p. 259.

tourisme, O. n. (2024, 12 20). *« Algérie sources thermales », http://www.ont-dz.org/.* Récupéré sur http://www.ont-dz: http://www.ont-dz.org

WAHAB, S., & Pigram, J. (1992). *Tourisme Development and Growt: the challange of Sustainability* (éd. First edition, Vol. First edition). London, HK: Routledge.

دور البنك المركزي و البنوك التجارية في ترقية استخدام الدفع الالكتروني في الجزائر قراءة على ضوء القانون النقدي و المصرفي 23–09

The role of the central bank and commercial banks in promoting the use of electronic payments in Algeria in light of the monetary and banking law 23-09

مباركة دلامي، مخبر الاقتصاد و التنمية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة (الجزائر)،

delami.mebarka@cu-tipaza.dz

الاستلام: 2025/07/17 تاريخ القبول: 2025/09/20 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تبيان تأثير التطور التكنولوجي على تقنيات الدفع التقليدية، مع التركيز على جهود الحكومة الجزائرية في تعزيز استخدام الدفع الالكتروني، و التزامات البنك المركزي والبنوك التجارية في ترقية استخدام هذا النوع من الدفع على ضوء مقررات القانون النقدي و المصرفي 23-09.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن الجزائر تشهد تطورا هاما في استخدام تقنيات الدفع الالكتروني وسعي الجزائر الى تبني التكنولوجيا المالية و ترقية الرقمنة وتحقيق الشمول المالي، وذلك بمرافقة من التشريعات القانونية وكذا جهود البنك المركزي والبنوك التجارية لمواجهة التحديات الجديدة، مثل الأمن السيبراني وأمان المعلومات، لضمان نجاح تطبيق هذه التقنيات.

كلمات مفتاحية: تكنولوجيا مالية، دفع إلكتروني، أمن سيبراني.

تصنيفات JEL: G20, E42,G28.

Abstract:

Through this study, we seek to identify the impact of technological development on traditional payment techniques, focusing on the efforts of the Algerian government in promoting the use of electronic payments, and the obligations of the Central Bank and commercial banks in promoting the use of this type of payment in light of the decisions of the Monetary and Banking Law 23-09.

The results of the study showed that Algeria is witnessing an important development in the use of electronic payment technologies and Algeria's

efforts to adopt financial technology, promote digitisation and achieve financial inclusion, accompanied by legal legislation and the efforts of the Central Bank and commercial banks to face new challenges, such as cybersecurity and information security, to ensure the success of the application of these technologies.
Keywords: Fintech, e-payments, cybersecurity**.**
Jel Classification Codes: G20, E42,G28.

1. مقدمة:

في سياق التطور التكنولوجي وانتشار الإنترنت، تشهد التجارة الإلكترونية تسارعًا في جميع أنحاء العالم، يعزى هذا النجاح إلى وجود عوامل أساسية تسهم في دعم وازدهار هذا النوع من التجارة، ومن أبرز هذه العوامل هو التطور التكنولوجي الكبير و الثورة الرقمية الحالية، اضافة الى ازدهار التكنولوجيا المالية، الا ان نجاح هذا المسار يتطلب توفير وسائل دفع إلكترونية تتلاءم مع طبيعة التعامل عبر الإنترنت، هذا الأمر يتطلب تحديث وتطوير البنوك التقليدية لتقديم وسائل دفع إلكترونية تلبي احتياجات التجارة الإلكترونية وتضمن سلاسة وأمان المعاملات الإلكترونية.

و من هنا تأتي أهمية دور البنك المركزي و البنوك التجارية في ترقية استخدام الدفع الالكتروني و تطوير مستوى الخدمات المالية المقدمة للعملاء على الإنترنت، وتعزيز مستوى الثقة والأمان لديهم لهذا و من خلال هذه الدراسة سنحاول الاجابة على الاشكالية التالية:

1.1 إشكالية البحث:

ما هو دور البنك المركزي و البنوك التجارية في ترقية استخدام الدفع الالكتروني وفق مقررات القانون النقدي و المصرفي 23-09؟

2.1 فرضيات البحث:

كإجابة اولية على الاشكالية المطروحة، ارتئينا صياغة الفرضيات التالية:

- وتيرة تطور التجارة الالكترونية في الجزائر لا تواكب التطور العالمي؛
- يحتاج نجاح التجارة الالكترونية وجود بنية تكنولوجية و تشريعية و مصرفية متينة؛

- استحداث آليات و هيئات جديدة للدفع الالكتروني من قبل النظام المصرفي الجزائري وفق مقررات القانون النقدي و المصرفي 23-09.

3.1 أهداف البحث:

نحاول من خلال الدراسة الوصول الى عدة اهداف اهمها:

- التعرف على المفاهيم الاساسية و واقع التجارة الالكترونية في الجزائر؛
- تحديد البيئة التكنولوجية و القانونية و المصرفية اللازمة لنجاح التجارة الالكترونية ؛
- تبيان دور البنك المركزي و البنوك التجارية في ترقية وسائل الدفع الالكتروني وفق مقررات القانون النقدي و المصرفي 23-09.

4.1 أهمية البحث: تستمد الدراسة أهميتها من حداثة الموضوع و الحاجة الى التجارة الالكترونية لترقية الاقتصاد و مواكبة التطور العالمي في هذا السياق.

5.1 منهج البحث والأدوات المستخدمة: للإجابة على الاشكالية و اختبار صحة الفرضيات المطروحة، اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، لوصف المفاهيم النظرية التي تتعلق بالتجارة الالكترونية و متطلباتها، و لتحليل العلاقة بين البنك المركزي و البنوك التجارية و دورها في ترقية التجارة الالكترونية في الجزائر.

6.1 هيكل البحث: قُسمت الدراسة الى ثلاث اقسام:

أولا: التجارة الالكترونية و وسائل الدفع الالكتروني؛

ثانيا: أنظمة الصيرفة الالكترونية في الجزائر؛

ثالثا: دور البنك المركزي و البنوك التجارية في ترقية استخدام الدفع الالكتروني وفق مقررات القانون النقدي و المصرفي 23-09.

2. ديناميكية التجارة الالكترونية في ظل الدفع الالكتروني

1.2 التجارة الالكترونية: سعت كل منظمة او هيئة الى تعريفها:

- **تعريف منظمة التجارة الدولية:** "انتاج، تسويق، بيع و توزيع منتجات و سلع و خدمات من خلال شبكات الاتصال"(ملحم،2000،ص48)؛
- **تعريف الهيئة الاوروبية للمعلومات و التكنولوجيا و الرقابة (EITO):"النشاط الذي يؤدي الى تبادل القيم عن طريق شبكات الاتصال"(بختي،2008،ص41)؛**
- **تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD):"تعني جل صيغ التعاملات** التجارية بين الافراد و المنظمات، ترتكز على معالجة و نقل المعطيات الكترونيا، كما تدل على الاثار و المخرجات التي يحدثها التبادل الالكتروني للمعلومات التجارية، ناهيك عن المعاملات التي تسهل ممارسة الانشطة التجارية كإدارة المنظمات ، المفاوضات التجارية ، العقود و الاطر القانونية والتنظيمية، التسويات فيما يخص التسديدات والجباية" .(OECD WWW.oecd.org/dataoecd/3/12/1944883.pdf)

و عليه، نعرف التجارة الالكترونية كالتالي:

نوع من انواع التجارة يتم فيه شراء و بيع المنتجات و الخدمات عبر الانترنت و الوسائط الرقمية اضافة الى استخدام وسائل الدفع الالكتروني في دفع المستحقات.

2.2 نشأة التجارة الالكترونية:

اعتمدت بداية التجارة الإلكترونية على تبادل المستندات التجارية بين الشركات خلال فترة الستينات من خلال استخدام شبكات الحاسوب البدائية، فقد كان الموردون والعملاء يتبادلون المستندات؛ كالفواتير ونماذج الطلبات التجارية وتأكيد الشحن، باستخدام تقنية تبادل البيانات الإلكترونية(EDI) ، والتي يمكن من خلالها لنظام الحاسوب الخاص بشركة معينة تبادل البيانات مع حاسوب شركة أخرى، وقد كان لكل شركة نظامها الخاص،وفي عام 1979م، ابتكر المعهد الأمريكي للمعايير الوطنية (ANSI) نظامًا يطلق عليه(ASC X12) ، وهو نظام عالمي لمشاركة البيانات وخاصة التجارية منها عبر الشبكات الإلكترونية، وبذلك كان هذا النظام الخطوة الأولى لبداية انطلاق التجارة الإلكترونية، لكن ليس بمسماها الحالي، ويعود الفضل في ذلك للمخترع الإنجليزية مايكل ألدريتش.

لكن كانت البداية الفعلية للتجارة الإلكترونية في منتصف الثمانينات، حين طُورت الأنظمة الحاسوبية بحيث أصبح بإمكان المستخدمين شراء السلع من 110 متجرًا عبر الإنترنت، وبالرغم من عدم تحقيقه النجاح الكافي، إلا أنه كان أحد الأمثلة الأولى على بداية التجارة الإلكترونية التي نعرفها اليوم.(https://money.howstuffworks.com/history-e-commerce.htm).

متطلبات نجاح التجارة الالكترونية (فنيش و نجار، 2024، صفحة 158):

إن ازدهار التجارة الالكترونية يستوجب وجود جملة من الدعامات اهمها :

- **امن المعلومات الالكترونية:** يعد من اهم القضايا و اكثرها حساسية، اذ ان الحفاظ على المعلومات من الهاكر او الفايروسات و حماية نظم التشغيل و قاعدة البيانات امر ضروري لمنح الثقة لدى المتعاملين في هذا المجال؛
- **البنية التحتية لشبكات الانترنت** :ان انجاز المعاملات الكترونيا من شراء و بيع و ترويج و اعلانات يتطلب وجود شبكة انترنت قوية، و هذا ما فسر تطور و ازدهار التجار الالكترونية في البلدان التي تتوفر على شبكة انترنت قوية عكس الدول النامية التي تتصف شبكة الانترنت بها بالضعف؛
- **وسائط و وسائل الدفع الإلكترونية** مع انتشار التجارة الالكترونية و طبيعة العمل الخاصة بها، حيث تتم معظم المعاملات بواسطة الانترنت تحتاج لوسائل و وسائط دفع تواءم متطلبات هذا النشاط، كالنقود الالكترونية و الشيكات و بطاقات الدفع، و هو ما يتطلب وسائط دفع خاصة مثل البنوك الالكترونية و غيرها.

4.2 وسائل الدفع الالكتروني

مع التطور المستمر و السريع في مجال التجارة الالكترونية و التكنولوجيا المالية FinTech ، سارعت المصارف الى ابتكار وسائل دفع جديدة تتلاءم و طبيعة العمل المصرفي الالكتروني الجديد:

5.2 الدفع الالكتروني: هو اطار يتم من خلاله استخدام وسيط للدفع كجزاء استبدال القيمة المالية بالسلع ، الخدمات او المعلومات" (البرواني، 2009).

اذ يعرفه البنك المركزي الأوروبي « كل عملية دفع صدرت و عولجت بطريقة الكترونية" (معراج، 2004، صفحة 320)، كما عرفها البنك المركزي الاوروبي انها " كل عملية دفع صدرت و عولجت بشكل الكتروني و تتم بواسطة الادوات و التحويلات الالكترونية التي تصدرها المصارف و مؤسسات الائتمان" (محمد العلفي و فارع الجنيد، 2024، صفحة 32)، وتتضمن عملية الدفع الالكتروني أربعة أطراف (الكيلاني، 2007، صفحة 44) :

- المتعامل ؛
- وسيط الدفع الذي يصدر وسيلة الدفع؛
- المصرف الذي يحصل القيمة المستحقة لصالح المستفيد؛
- المقاصة الالكترونية.

6.2 أنواع وسائل الدفع الالكتروني:

- **النقود الإلكترونية:** تعد النقود الالكترونية من اهم منتجات الثورة الرقمية فهي احدث انواع الابتكارات لتسوية المبادلات الالكترونية، و هناك عدة تعريفات لها، اهمها :

-"جميع الاموال التي تستخدم في التعاملات الكترونية مستثنى منها الطرق القديمة لتبادل الاموال كالبنوك و الشيكات التقليدية ناهيك عن العملات الورقية و المعدنية"(الشويرف،2013،ص129)

-"اليات دفع تختزن القيمة المالية في شكل الكتروني" (جليد و بركان، صفحة 262)؛

- **الشيك الالكتروني:** من أبرز أشكال النقود الالكترونية التي تتلاءم مع خصائص المعاملات الإلكترونية، حيث يحقق السرعة في الإنجاز و يدعم الثقة بين المتعاملين، ويعتبر مكافئا و بديلا للشيكات التقليدية كما متوقع ان يأخذ مكانها، و يُعرف على أنه:" معادل للشيك التقليدي، باعتباره واسطة إلكترونية موثقة ومؤمنة معتمدة بين المصدر و المستفيد" (ميهوب، 2014، صفحة 97) (قاسمي و بن بغيلة، 2023، صفحة 277)؛

- **البطاقات البنكية:** عبارة عن بطاقات مغناطيسية تمنح لمستخدمها حق شراء احتياجاته (خليفة، 2013، صفحة 31)، مصنوعة من مادة صعبة الاتلاف، تحمل اسم العميل ورقم حسابه، يتم صرف الاموال عن طريق اجهزة الصراف الالي المنتشرة في البنوك، و تنقسم الى ثلاث انواع:

  -بطاقات الدفع

  -البطاقات الائتمانية

  -بطاقة الصرف الشهري

- **البطاقات الذكية:** وهي بطاقة تشبه بطاقة الائتمان تحتوي على برغوث صغير جدا إلكتروني أو ما يسمى micro puce يشكل ذاكرة عددية تسمح بالاحتفاظ بكمية كبيرة من المعلومات تهتم بالتفاصيل المتناهية عن الحالة المالية لحاملها، وتتميز بسرعة التعامل وتنفيذ العمليات الأكثر تعقيدا وتعتبر محفظة نقدية إلكترونية. (الوهاب، 1998، صفحة 43)
- **المحفظة الالكترونية:** مجموعة من الوسائط الإلكترونية يجمعها ويديرها المستخدم على شبكة الانترنت، و يقوم حاملها باستبدال قيمتها على مستوى البنك (بن مصطفى و قلوش، 2022، صفحة 32).

7.2 وسائط الدفع الالكتروني

تماشيا مع مقتضيات التجارة الالكترونية تم تطوير و ابتكار وسائط دفع تُلائم تداول وسائل الدفع الالكتروني الحديثة :

7.3 **البنوك الإلكترونية:** ظهر مصطلح "الخدمات المصرفية الإلكترونية" في أوائل تسعينيات القرن العشرين، وقد أُطلق عليه أيضًا تسميات متعددة مثل: الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، أو الخدمات المالية عن بُعد، أو الخدمات المصرفية المنزلية:

أ-تعريف البنك الإلكتروني: كيان مالي يعمل على الانترنت يتيح للعملاء الوصول الى مختلف الخدمات المصرفية و ادارة حساباتهم عبر النت، دون اللجوء للطرق التقليدية. (خباية، 2008، صفحة 956)

ب-مزايا البنك الالكتروني:

- الحصول على اكبر عدد من العملاء؛
- عرض مخرجات مالية مصرفية جديدة؛
- خفض كلفة العمالة؛
- رفع الكفاءة الادارية للبنك.

8.3 **أجهزة الصراف الآلي:** هو جهاز اتصالات يوفر لعملاء البنوك المعاملات و الخدمات المالية في الأماكن العامة على مدار 24سا .(بن شريف و منية، 2023، صفحة 56)؛

9.3 **الهاتف المصرفي:** وسيلة مبتكرة تقدمها المصارف و البنوك للعملاء من اجل اجراء المعاملات المالية عبر الهاتف. (الرومي، 2004، صفحة 142)

10.3 **الصيرفة عبر الانترنت:** خدمة مصرفية حديثة، تمنح للعملاء حق الوصل و ادارة حساباتهم عبر النت، مثل:

- متابعة و الاطلاع على الرصيد، تحويل الأموال، تسديد الفواتير ؛
- الدفع الإلكتروني؛
- التأمين على الحياة، الممتلكات (الشخصية و التجارية)؛
- تداول الأوراق المالية.

11.3 **المقاصة الالكترونية:** نظام لتسوية المدفوعات بين البنوك الكترونيا، تساهم في تسريع وتيرة عمليات التحويل و تسوية الشيكات و كل المعاملات المالية الاخرى بدقة عالية، تعتبر من الادوات الحديثة و المبتكرة لتطوير و النهوض بالبنية التحتية المصرفية بالدول. (منصور، 2003، صفحة 127)

3. أنظمة الصيرفة الالكترونية في الجزائر

1.3 **شروط ممارسة العمل المصرفي الالكتروني (كراع، 2021، صفحة 38):** يُقدم البنك طلب للحصول على ترخيص لممارسة العمل المصرفي الالكتروني، يحتوي هذا الطلب شروط تتعلق بالبنك و كذا بالمعاملات الالكترونية التي سيقوم بها

أ–الشروط المتعلقة بالبنك:

- **التسجيل في السجل التجاري:** البنك مقدم الخدمات المصرفية الالكترونية يجب أن يكون مسجلا ضمن البطاقية الوطنية للموردين الالكترونيين لدى المركز الوطني للسجل التجاري؛
- نشر الموقع الالكتروني للبنك أو صفحة الويب على الانترنت الجزائر بامتداد com.dz ؛
- إيداع اسم النطاق لدى المركز الوطني للسجل التجاري؛
- يجب أن يتوفر الموقع الالكتروني للبنك على وسائل تسمح بالتأكد من صحته.

ب–الشروط المتعلقة بالخدمات المصرفية الالكترونية المُقدمة: بموجب القانون 18–05 يجب ان تتوفر على الشروط التالية:

- العرض التجاري الالكتروني المسبق للخدمة المصرفية الالكترونية عبر موقعه الالكتروني أو صفحة الويب الخاصة به، ويجب أن يكون بطريقة مرئية ومقروءة ومفهومة، وأن يتوفر العرض الالكتروني للخدمة على الحد الأدنى من البيانات والمحددة قانونا بموجب المادة 11 من القانون 18–05، والتي عبر عنها المشرع بقوله:" يجب أن يتضمن على الأقل، ولكن ليس على سبيل الحصر" و هي:

–رقم التعريف الجبائي، العناوين المادية ، الالكترونية، ورقم هاتف المورد الالكتروني؛
–رقم السجل التجاري؛
–طبيعة الخدمات المقترحة باحتساب كل الرسوم؛
–الشروط العامة للعرض لاسيما البنود المتعلقة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي؛

-شروط الضمان؛

-تحديد سعر الخدمة؛

-شروط فسخ العقد عند الاقتضاء؛

-وصف كامل لمختلف مراحل تنفيذ الخدمة الالكترونية.

2.3 واقع أنظمة و مبادرات الصيرفة الالكترونية في الجزائر

ا-انظمة الصيرفة الالكترونية في الجزائر:

1.2.3 شركة النقد الالي و العلاقات التلقائية بين البنوك SATIM (بن شلاط، 2022، صفحة 103) : شركة مساهمة ،يبلغ رأس مالها 26 مليون د.ج تأسست يوم 25 مارس 1995، يساهم في رأس مالها: بنك البركة الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، بنك الجزائري الخارجي والبنك الوطني الجزائري، ثم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط يليهم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ،تتمثل مهامها في :

- تطوير و تحديث وسائل و آليات الدفع الالكتروني؛
- انشاء ،ادارة المنصة التقنية و التنظيمية للشبكة المصرفية الالكترونية ؛
- المساهمة في تنظيم و ادارة منتجات الدفع الالكتروني ؛
- مساعدة البنوك في تطوير وسائل الدفع الالكتروني؛
- تخصيص الشيكات و بطاقات الدفع و السحب النقدي؛
- توفير الاتصال و الإدارة لأجهزة الصراف الالي.

2.2.3 نظام معالجة الدفع بين البنوك فوريا ARTS : "نظام للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية او البريدية للمبالغ الكبيرة او الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام" (كراع، 2021، صفحة 15).

- **اهداف النظام:**

-مواكبة المعايير الدولية و الحرص على الالتزام بها في تجهيز القطاع المصرفي ضمن مجال انظمة الدفع؛

-ادارة مخاطر الدفع و تعزيز الامان و الشفافية و تقليص آجال التسوية مع تشجيع استعمال النقود الالكترونية؛

-ضمان الامان و السرعة في المبادلات طبقا للمقاييس الدولية؛

-تشجيع دخول المصارف الالكترونية و الاجنبية.

- **خدمات النظام:** يعالج كل العمليات المصرفية بين المؤسسات المالية و المصرفية ، على النحو الاتي:

-تحويلات ما بين البنوك: حيث تتم التحويلات ما بين البنوك او حسابات العملاء ؛

-عمليات بنك الجزائر: اصدار اوامر القروض و الخصومات؛

-تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الالكترونية: ان المبالغ الدائنة و المدينة الناتجة عن المقاصة الالكترونية تعالج بهذا النظام قرضا و دينا في نفس الوقت في حسابات المشاركين.

3.2.3 **نظام المقاصة عن بعد ACTI** (بن مختار، 2022، صفحة 12) : مرت عصرنة نظام الدفع في الجزائر بقفزة نوعية بعد إنشاء نظام مكمل لنظام ARTS هو نظام ACTI ،اذ يختص هذا الاخير بالمعالجة الالية لوسائل الدفع العام، صكوك، تحويل، اقتطاع، عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية، اعتمادا على الآليات الحديثة مثل المساحات الضوئية والبرمجيات المختلفة، اذ يعنى بالتحويلات التي تقل قيمتها عن واحد مليون د.ج .

-اهداف النظام:

- التسيير المحاسبي اليومي للخزينة؛
- تقليص آجال المعالجة ؛
- تأمين أنظمة الدفع العام ؛

- إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع.

4.2.3 شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية: تعد اول خطوة للصيرفة الالكترونية في الجزائر، انشئت الشركة في جانفي 2004، و هي شراكة بين المجموعة الفرنسية EDI-DIAGRAM المتقدمة في البرمجيات ذات الصلة بالصيرفة الالكترونية و أمن تبادل البيانات المالية، و 03 مؤسسات جزائرية هي: MULTIMEDIA MAGACT و SOFT ENGINERING اضافة الى مركز البحث في الاعلام العلمي و التقني CERIST، تقدم خدماتها المتعلقة بالبنوك عن بعد، و تُسير و تُؤمن تبادل البيانات المالية لجميع البنوك و المؤسسات المالية، اذ ركزت على عمليات التطوير و التدعيم، مُوجهة جهودها بصفة رئيسية نحو عصرنة الخدمات البنكية و انظمة الدفع الالكترونية. (بريكة، 2011، صفحة 246)

- **خدمات الشركة:** تلبي حاجات البنوك و المؤسسات المالية باقتراح برمجيات تقدم خدمات عن طريق برمجيات و تطبيقات متعددة (applications et logiciels) و ذلك من خلال:

–اقتراح حلولا للبنوك عن بعد؛

–تبسيط و تأمين المعاملات الالكترونية متعددة الاقسام.

- **أهداف الشركة:**

–اقتراح حلولا للبنوك و المؤسسات المالية و تأمين تام للمبادلات؛

–تكييف الخدمات وفق حاجة كل زبون و وفقا لرغباته؛

–اكساب البنوك و المؤسسات المالية نظام معلومات ممتد على مجالات عديدة بما يتناسب مع مستلزمات كل زبون.

ب– مبادرات الصيرفة الالكترونية في الجزائر (زهيوة و زهيوة، 2024، صفحة 261):

اصبح توظيف التقنيات الحديثة في مختلف النشاطات الاقتصادية امر حتمي للدخول الى عالم الاقتصاد الرقمي:

- مبادرة إنشاء مؤسسة خاصة تقوم بتركيب أجهزة الدفع الإلكتروني للتجار مجانا مقابل دفع اشتراك شهري بقيمة 500دج من أجل ترقية وتطوير الخدمات الالكترونية وتعميم ثقافة استعمال بطاقات الدفع الإلكترونية؛
- توقيع اتفاقيات مع بعض الشركات لدفع الفواتير عبر النت؛
- المصادقة في اطار قانون المالية 2018، على مشروع قانون التجارة الإلكترونية؛
- اصدار بطاقة الدفع الالكترونية العالمية سي بي أي فيزا قولد عن طريق التعاون مع شركة فيزا؛
- مفاوضات بريد الجزائر مع شركة ماستر كارد للانضمام الى نطاقها؛

4. دور البنك المركزي و البنوك التجارية في ترقية استخدام الدفع الالكتروني وفق مقررات القانون النقدي و المصرفي 23-09

يتناول القانون النقدي و المصرفي 23-09 الذي صدر بتاريخ 21 جانفي 2023 ، تعزيز منظومة الدفع الالكتروني في البلاد، و يضع اطرا ملزمة للبنك المركزي و البنوك التجارية للمساهمة في ترقية هذا النوع من الدفع:

- **اعتماد الدينار الرقمي**: في اطار رقمنة المدفوعات سعت الجزائر الى اصدار الشكل الرقمي لعملتها، تحت تسيير و مراقبة بنك الجزائر، و هو ما سيساهم في دعم الشكل المادي للعملة و تعزيز الشمول المالي و دعم كفاءة السياسة النقدية بالبلاد (ملكي، 2023، صفحة 774)، حيث نصت المادة 2 من القانون النقدي و المصرفي، على ان العملة الوطنية قد تأخذ شكلا رقميا، و تسمى العملة الرقمية للبنك المركزي ، لها سعر قانوني و قوة ابرائية غير محدودة حسب المادة 4 من القانون النقدي و المصرفي 23-09 (الجريدة الرسمية، العدد 43، 2023، الصفحات 04-05) ؛

- **الترخيص بإنشاء البنوك الرقمية:** حيث نصت المادة 90 من القانون النقدي و المصرفي على "يرخص المجلس بإنشاء بنوك استثمارية وبنوك رقمية ، تحدد كيفيات وشروط ممارسة أنشطتها وكذا العمليات التي تجريها عن طريق نظام" (الجريدة الرسمية، العدد 43، 2023، صفحة 16)، حيث اعتبر المشرع الجزائري البنوك الرقمية مؤسسات تعتمد على التكنولوجيا المالية، و تقوم بكل العمليات و الخدمات المصرفية التقليدية بواسطة الأنترنت و بدون مقر مادي لها (بلعزام، 2024، صفحة 102)؛
- **مزودو خدمات الدفع:** مزودو خدمات الدفع هم شركة توفر للتجار و للأفراد القدرة على قبول و معالجة المدفوعات الالكترونية و توفر لهم البنية التحتية التقنية اللازمة (عبد الحسين) ، حيث نص عليهم المشرع الجزائري في المادة 76 من القانون النقدي و المصرفي " دون المساس بأحكام المادة 75 أعلاه، يمكن أن يقوم مزودو خدمات الدفع المعتمدون قانونا، بتزويد خدمات الدفع التي تقوم بها البنوك. تحدد قائمة خدمات الدفع وكذا شروط وكيفيات اعتماد مزودي خدمات الدفع بموجب نظام من المجلس." (الجريدة الرسمية، العدد 43، 2023، صفحة 14) و من خلال المادة 91 حددت شروط تأسيس شركات مزودي خدمات الدفع حيث نصت على ان التأسيس يكون في شكل شركة ذات اسهم او شركة مساهمة بسيطة او شركة ذات مسؤولية محدودة (الجريدة الرسمية، العدد 43، 2023، صفحة 16)؛
- **امن و نظم وسائل الدفع:** يحرص البنك المركزي على سلامة جميع نظم الدفع الوطنية و ذلك عن طريق تخويل المجلس النقدي و المصرفي، حيث نصت المادة 64 من القانون النقدي و المصرفي على صلاحيات المجلس في " المعايير والقواعد التي تطبق على البنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع" (الجريدة الرسمية، العدد 43، 2023، صفحة 12).

5. خاتمة

تعتبر ترقية وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر خطوة استراتيجية هامة في مسار الجزائر من اجل بناء نظام مالي حديث و متطور يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و تحقيق الشمول المالي، و ذلك بدعم من الاطار القانوني ممثلا في القانون النقدي و المصرفي 23-09، و توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

النتائج:

- تشهد وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر تطورا هاما، و استخداما واسعا؛
- يعمل البنك المركزي و البنوك التجارية على توفير بيئة تقنية ملائمة لتطورات وسائل الدفع الالكتروني؛
- تعمل الجزائر على زيادة الوعي حول فوائد استخدام الدفع الالكتروني و تعزيز الشمول المالي.

رغم هذه التطورات، يواجه النظام بعض التحديات، منها:

- الحاجة لتعزيز ثقة المتعاملين في الدفع الرقمي؛
- تحديات الامن السيبراني؛
- تحديث البنية التحتية التقنية بما يدعم انتشار الدفع الالكتروني و الامان الرقمي.

6. قائمة المراجع

[1]الجريدة الرسمية، العدد 43. (27 جانفي, 2023). القانون النقدي و المصرفي. الجزائر.

[2] SATIM. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 29 OCTOBRE, 2023، من https://www.satim.dz/ar/

[3]ابراهيم بن مختار. (2022). احكام المقاصة الالكترونية لوسائل الدفع. المجلة الجزائرية لقانون الالعمال، المجلد 03، العدد01 .

[4]ابو سليمان عبد الوهاب. (1998). البطاقات البنكية. دمشق : دار القلم.

[5]السعيد بريكة. (2011). واقع عمليات الصيرفة الالكترونية E-BANKING و آفاق تطورها في الجزائر . جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي : اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .

[6]أمل كرم خليفة. (2013). التجارة الالكترونية. الاسكندرية: مكتبة بستان المعرفة.

[7]ايمان فنيش ، و حياة نجار. (2024). ابتكارات التكنولوجيا المالية كتوجه لتطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية د ارسة حالة البنك الوطني الجزائري. مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 07، العدد 01، .158

[8]بهاء عبد الحسين. (بلا تاريخ). مهارات التكنولوجيا المالية. تاريخ الاسترداد 31 10, 2024، من Fintechskill: https://fintechskill.com

[9]جمال ملكي. (2023). اثر اصدار العملة الرقمية من قبل البنوك المركزية على فعالية و مستقبل السياسات النقدية دراسة حالة الدينار الرقمي للبنك المركزي الجزائري. دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد .01

[10]حسين رحيم؛هواري معراج. (2004). الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية. جامعة الشلف: الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية – الواقع و التحديات.

[11]حفيظة كراع. (2021). العمل المصرفي الالكتروني و المسؤولية المدنية للبنك فيه. جامعة باتنة 01 الحاج لخضر كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم الحقوق: اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق .

[12]ريم بن مصطفى، و عبد الله قلوش. (2022). الدفع الالكتروني و دوره في تسيير ازمات السيولة في الجزائر. مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية و القانون، المجلد 07، العدد.01

[13]سماح ميهوب. (2014). أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية. جامعة قسنطينة 2: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه.

[14]طارق البرواني. (2009). نظم التجارة الالكترونية .

[15]عبد الله خباية. (2008). الاقتصاد المصرفي: البنوك الإلكترونية . البنوك التجارية . السياسة النقدية. الإسكندرية: طبعة، مؤسسة شباب الجامعة.

[16]فاطمة الزهرة قاسمي، و ليلى بن بغيلة. (2023). وسائل الدفع الالكتروني في عمليات الوساطة التجارية الالكترونية–البطاقة الذهبية انموذجا–. مجلة الشهاب، المجلد09، العدد .02

[17]كريمة زهيوة، و راضية زهيوة. (2024). واقع تطبيق الصيرفة الالكترونية للبنوك التجارية في الجزائر في ظل التطورات التكنولوجية الراهنة. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد .01

[18]مبروك بلعزام. (2024). الشمول المالي في القانون النقدي و المصرفي. مجلة الدراسات و البحوث القانونية، المجلد 09، العدد .02

[19]محمد أمين الرومي. (2004). التعاقد الالكتروني عبر الانترنت . الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

[20]محمد حسين منصور. (2003). المسؤولية الالكترونية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

[21]محمود ص44 الكيلاني. (2007). الموسوعة التجارية والمصرفية المجلد الثاني التشريعات التجارية والالكترونية "دراسة مقارنة". عمان الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

[22]مريم بن شريف ، و خليفة منية. (2023). واقع الدفع الالكتروني في الجزائر و آفاق المستقبل –البطاقة الذهبية نموذجا–. مجلة الابحاث الاقتصادية، المجلد 18، العدد.01

[23]مصطفى بن شلاط. (2022). واقع الصيرفة الالكترونية و وسائل الدفع في الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 08، العدد .01

[24]نبيل محمد العلفي، و صخر فارع الجنيد. (2024). دور وسائل الدفع الالكتروني في التخفيف من المخاطر المالية و المصرفية–دراسة تطبيقية على بعض المصارف اليمنية–. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 20، العدد.34

[25]نوردين جليد، و امينة بركان. (بلا تاريخ). الصيرفة الالكترونية و المصارف الالكترونية. المركز الجامعي خميس مليانة: لمركز الجامعي خميس مليانة.

دور الحكومة الرقمية في تفعيل التنمية المستدامة –دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا–

The Role of Digital Government in Activating Sustainable Development - The United Arab Emirates as a Model

إلهام شيلي، مخبر البحث: ECOFIMA، جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة (الجزائر)،
i.chili@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 2025/07/19 تاريخ القبول: 2025/09/20 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على موضوع الرقمنة والحكومة، والتنمية المستدامة. كونها من المواضيع الهامة في وقتنا الحالي، وتمس جميع القطاعات والمجالات المختلفة في الدول والعالم. تعد هذه المواضيع وليدة لجملة من التغييرات والتطورات الحاصلة. كما انصبت دراستنا على عرض دولة الامارات العربية المتحدة كنموذج في تحقيق الاستدامة وتقديم مختلف الخدمات الرقمية.

توصلت الدراسة إلى أن هناك اهتمام كبير من طرف دولة الامارات العربية المتحدة، وتفعيل أهداف التنمية المستدامة وتقديم استراتيجية وفقا لذلك. كما احتلت دولة الامارات العربية المتحدة المرتبة 11 عالميا في مؤشر الأمم المتحدة العام لتنمية الحكومة الرقمية بنتيجة 0.9533.

كلمات مفتاحية: حكومة، حكومة رقمية، تنمية مستدامة، دولة امارات عربية متحدة.

تصنيفات JEL : O1, O11

Abstract:

This study aims to explore the topic of digitization, government, and sustainable development, as they are important topics of our time, affecting all sectors and fields in countries and around the world. These topics are the result of a series of changes and developments taking place. Our study also focused on presenting the United Arab Emirates as a model for achieving sustainability and providing various digital services.

The study found significant interest from the United Arab Emirates in implementing the Sustainable Development Goals and developing a

strategy accordingly. The UAE also ranked 11th globally in the United Nations Digital Government Development Index with a score of 0.9533.
Keywords: Government, Digital government, Sustainable development, United Arab Emirates.
Jel Classification Codes: O1, O11

1. مقدمة:

تميز محيط الدول بتغيرات عديدة شملت العديد من القطاعات والمجالات، وعلى مستوى كلي ومستوى جزئي أي المؤسسات. وهذه التحولات كانت جد سريعة مما زادت من حدة المنافسة وما أنجر عنها من تهديدات ومخاطر وضعت مستقبل المؤسسة في حالة من عدم اليقين وأصبح صراع البقاء أكثر صعوبة، حيث ما يجب أن يدركه مسيرو المؤسسات الاقتصادية من اليوم هو أن بقاء هذه الأخيرة يرتبط أكثر فأكثر ومدى مرونتها وتقبلها للتغيرات.

ومن بين التغيرات التي حدثت في البيئة والمحيط، مفهوم التنمية المستدامة وتفعيل الرقمنة في القطاع الحكومي، والمحافظة على البيئة، فهي إحدى السبل التي تمنع التلوث وتحافظ على الموروثات الطبيعية وحقوق الأجيال اللاحقة. فهي رهان من الرهانات التي ظهرت نتيجة الضغوطات والتي تستدعي ترشيد الاستهلاك والمحافظة على الطاقات. فهي من الأساليب التي توجهت المؤسسات نحوها من أجل تحقيق المكانة التنافسية والأرباح، ومواجهة التحديات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالخصوص رؤية 2030.

ومن بين الدول التي اهتمت بمفهوم التنمية المستدامة دولة الامارات العربية المتحدة وتخصيص الخدمات الرقمية المقدمة لأفراد المجتمع، كونها تعمل على التفاعل مع التغيرات والتأقلم معها، وكذا تحقيق الريادة والمكانة التنافسية العالمية. وهي محل دراسة مداخلتنا.

I.1- إشكالية البحث : من خلال ما تم ذكره يمكن طرح التساؤل الرئيسي:

ما مدى تأثير الحكومة الرقمية على تفعيل التنمية المستدامة في الدول بشكل عام، وفي دولة الامارات العربية المتحدة بشكل خاص؟

من خلال التساؤل الرئيسي نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما ذا نعني بالحكومة الرقمية؟
- ماهي أهم المفاهيم التي تم تقديمها حول موضوع التنمية المستدامة؟
- ما علاقة الحكومة الرقمية بالتنمية المستدامة؟
- كيف يتم اعتماد وتفعيل الحكومة الرقمية في الامارات وتحقيق الاستدامة؟

I.2 – فرضيات البحث :

للإجابة على التساؤل الرئيسي نضع الفرضية التالية:

هنا تأثير كبير للحكومة الرقمية على تفعيل التنمية المستدامة في الدول بشكل وفي دولة الامارات العربةي المتحدة بشكل خاص.

من خلال الفرضية الفرعية نقوم بصياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- تعد الحكومة الرقمية توجه جديد في وقتنا الحالي تزامنا مع الرقمنة والتطورات؛
- التنمية المستدامة هي مفهوم لمجموعة من التطورات والمراحل انتقالا من التنمية الاقتصادية إلى التنمية الشاملة؛
- هناك علاقة وطيدة بين الحكومة الرقمية والتنمية المستدامة؛
- يتم اعتماد الحكومة الرقمية في الامارات العربية المتحدة بدرجة كبيرة مع الحرص على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

I.3. – أهداف البحث :

نحاول من خلال هذه الدراسة تحقيق جملة من الأهداف التالية:

- توضيح اهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة؛
- التطرق لأهم الأبعاد والمتطلبات الخاصة بالتنمية المستدامة؛
- توضيح مفهوم الحكومة الرقمية وأثرها على التنمية المستدامة؛
- معرفة أشكال ومبادرات تطبيق الحكومة الرقمية في دولة الامارات العربية المتحدة.

I.4. – أهمية البحث :

يعد موضوع الحكومة الرقمية والتنمية المستدامة في وقتنا الحالي له أهمية كبيرة على مستوى محلي وولي وعالمي، لما له ارتباط وثيق بالتغيرات التكنولوجية الحاصلة في زمننا. كما لاقى موضوع الحكومة الرقمية قبولا كبير من طرف الباحثين والمفكرين لما قدموا من اسهامات حوله. فهو موضوع حديث ويدفع الدول إلى تحقيق التنمية.

2. الجانب النظري

1.2 مفهوم التنمية المستدامة:

قدم العديد من الباحثين توضيحات حول مفهوم التنمية المستدامة تمثلت في:

- تعد التنمية المستدامة: التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. يأخذ هذا التعريف في الاعتبار احتياجات كل من الأجيال الحالية والمستقبلية وكذلك قدرة الأرض ومواردها الطبيعية والتي من الواضح أنه لا ينبغي استنزافها بشكل غير عقلاني من طرف الأفراد. علاوة على ذلك، فإن التنمية المستدامة تعني أن الجيل الحالي من البشرية لا ينبغي أن يواجه الأجيال القادمة بأضرار. (Schrjver, 2008, p. 24)
- كما تعرف التنمية المستدامة من عدة وجهات نظر ينظر إليها بشكل مختلف باختلاف المؤشرات التي تحدد رفاهية المستويات البشرية، تشمل البعد الاقتصادي الذي يتعلق بالصحة والموارد الطبيعية وجودة البيئة، والتنوع البيولوجي للموارد وجودة البيئة. أما البعد الاجتماعي فيشتمل رأس المال البشري، ورأس المال الثقافي، والسلام الاجتماعي، وجود المؤسسات الاجتماعية والسياسية، والمساواة والعدالة وأكثر من ذلك. ويشمل هذا التعريف على توضيح الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية المستدامة. (Castanho, 2024, p. 116)
- كما تعرف على أنها:" التنمية التي تشمل أنواع ككل من تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية والتنمية البيئية التي تحمي وتعزز البيئة الطبيعية والعدالة الاجتماعية. فهي تعمل على الربط

بين الجوانب الثلاث الرئيسية، علاوة على ذلك لا يعدم هذا التعريف المقايضات بين البيئة والاقتصاد والمجتمع". (Others D. D., 2000, p. 23)

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجيات المستقبل مع مراعاة حاجيات الأجيال الحالية من موارد طبيعية مختلفة. كما تعمل على خلق التوازن بين الأبعاد الثلاث البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

2.2 عوامل تحقيق الاستدامة في الدول

هناك العديد من الحواجز التي تعوق التنفيذ الخاص بالتنمية المستدامة، يساعد على تحديد هذه الحواجز في تطوير الحلول وتعزيز الممارسات الجيدة في التنمية المستدامة ومن أهمها: (Others B. B., 2019, p. 23)

- ❖ بناء اقتصاد منخفض الكربون يستخدم الموارد بطريقة عقلانية واقتصادية ويستخدم تقنيات وطرق إنتاج صديقة للبيئة؛
- ❖ تحديث الحركة الخضراء العالمية، يجب أن تجمع هذه الحركة المجتمعات والمنظمات لتطوير حلول عملية بشكل مشترك والمشاركة في تحقيق العدالة وعدم المساواة العالمية؛
- ❖ حماية البيئة، الحد من انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري ومنع فقدان التنوع البيولوجي؛
- ❖ بناء القاعدة المؤسسية للتغيير، يعتمد الانتقال إلى التنمية المستدامة على العمل المشترك والمتماسك من قبل القادة السياسيين ورجال الأعمال والحكومات الوطنية والإقليمية والحضرية، والحكومة البيئية الدولية.

3.2 أهداف التنمية المستدامة وفقا لرؤية 2030

باختصار، يدفع مفهوم التنمية المستدامة نحو التحسين في كل المجالات مثل التعليم الصحي، والضمان الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، والمساواة الاجتماعية، والاحتياجات الأساسية، وما إلى ذلك، حتى يمكن تحقيق أقصى قدر من الرفاهية. يساعد مفهوم التنمية المستدامة على القضاء على التمييز

الاجتماعي والاستغلال والضغوط الاجتماعية غير الضرورية. كما تقدم التنمية المستدامة نموذجًا مثاليًا لاستغلال الموارد. وتؤكد على الاحتياجات المستقبلية والنمو الاقتصادي المستدام وحماية النظام البيئي. (Aher & Sanjeev Shinde, 2022, p. 08)

عادة ما يتم تقديم التنمية المستدامة في عدة أبعاد من خلال الأبعاد الفردية وعلاقاتها المتبادلة. يمكن ملاحظة تاريخيًا أن البعد البيئي قد أضيف إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ثم تم فصل هذين الجانبين – الاقتصادي والاجتماعي – ليشكلا، إلى جانب البيئة، الركائز الأساسية الثلاثة للتنمية المستدامة. يتم استخراج جوانب أخرى مثل العوامل المؤسسية ومنظور التنمية طويلة الأجل والاحتياجات البشرية والثقافية أو الأخلاقية كأبعاد مستقلة للتنمية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن الأبعاد الثلاثة الأولى لا تغطي دائمًا نفس المحتوى، يبدو المجال الاقتصادي هو المجال الأكثر وصفًا وتعريفا. أما المجال الاجتماعي يشمل أحيانا جميع الجوانب الاجتماعية، بما في ذلك التأثيرات المختلفة على المجتمع (والجوانب البيئية أيضا). وبعبارة أخرى، فإن المجال الاجتماعي هو مفهوم واسع للغاية وليس موضوعيا دائما. وينطبق الشيء نفسه على الركيزة البيئية، يشير بشكل مباشر إلى الطبيعة والموارد الطبيعية الضرورية للحياة وللنشاط الاقتصادي (الذي يؤثر على البيئة)، ولكنه يشير أيضا إلى الموارد الطبيعية. (Baum, 2021, p. 05)

الشكل الموالي يبرز الأهداف الخاصة برؤية 2030 كما يلي:

الشكل رقم (01): الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة 2030



المصدر: (شيلي، 2021، صفحة 502)

4.2 الحكومة الرقمية والتنمية المستدامة

هناك العديد من المفاهيم الحكومة الرقمية قدمها العديد من الباحثين تزامنا مع ظهور الثورة العلمية والتقنية، والذكاء الاصطناعي. أهمها:

أن الحكومة الرقمية هي مهمة أساسية للحكومات لإعادة ابتكار نفسها في مجال مهامها بشكل فعال إلى مواطنيها وفي الاقتصاد العالمي عبر الشبكة فهي لسيت سوى تحول جذري في الأساليب المتبعة لمباشرة أعمالها وذلك في نطاق جديد. وبذلك تمثل الحكومة الرقمية تحولا جذريا في الطرائق التي تتبعها الحكومات لمباشرة أعمالها بهدف اللحاق بالتطورات الهائلة التي قادها القطاع الخاص في مجال العمل الإلكتروني بتقديم خدماته وإنجاز قدر كبير من المعاملات مع زبائنه باستخدام الحاسب الآلي وشبكة الأنترنت. (الله، نوفمبر 2021، صفحة 329)

كما تعرف الحكومة الإلكترونية على انها استخدام تقنية المعلومات في الإدارات والأجهزة الحكومية للاتصال بالمواطنين والشركات والأجهزة الحكومية المختلفة من خلال شبكات الأنترنت. (درواسي و بن مسعود)

من خلال ما ذكر نفهم أن الحكومة الإلكترونية هي عبارة عن النقلة من التوجه التقليدي في تسيير الشؤون الحكومية إلى التسيير الرقمي بواسطة أدوات والبرامج الرقمية الإلكترونية القائمة على المعاملات عبر الفضاءات الرقمية، بواسطة شبكات الأنترنت. وهو مفهوم حديث يتماشى مع ماهو جديد في وقتنا الحالي ويسهلا خدمات المقدمة للمواطنين وأفراد المجتمع.

ومن بين المفاهيم التي لها علاقة قوية مع مفهوم الحكومة الرقمية، مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث، فالرقمنة تعمل على المحافظة على البيئة من جهة وتسهيل العمل والجانب الاجتماعي من جهة أخرى، فهي تسعى إلى تسهيل خدمات الجميع وتحقيق رفاهية للشعوب.

5.2 مبادئ الحكومة الرقمية:

ترتكز الإدارة الرقمية على مجموعة من المبادئ التي نلخصها على النحو التالي: (دانيش، 2024، صفحة 27)

- تقديم أحسن الخدمات للمواطنين: وهذا عن طريق توفير المهارات والكفاءات القادرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات، حتى تتمكن المرافق من توفير الخدمات للمواطنين بصورة مستمرة، بالسرعة الكافية وبأقل تكلفة؛
- التركيز على المواطنين بدلا من التركيز على الدوائر الحكومية: وذلك من خلال العمل على تخفيف العبء عنهم من حيث الجهد والوقت والأموال؛
- التركيز على المواطنين بدلا من التركيز على الدوائر الحكومية: وذلك من خلال العمل على تخفيف العبء عنهم من حيث الجهد والوقت والأموال؛
- سهولة الاستعمال والاتاحة للجميع: وذلك في كافة مجالات العمل الإداري، مع تأكيد مفهوم شفافية العمل الإداري والبعد عن المحسوبية؛
- التطوير والتحسين المستمر: ويعد ذلك من المبادئ الأساسية للإدارة الرقمية، حيث تسعى بانتظام لتحسين وغثراء ما هو موجود ورفع مستوى الأداء سواء بقصد التفوق في مجال المنافسة أو بقصد تحسين الخدمات المقدمة من اجل الوصول إلى رضا العملاء؛
- التوازن بين شفافية المعلومات وخصوصية المواطن: من خلال تطبيق الإدارة الرقمية، يتوفر قدر كبير من البيانات والمعلومات للقائمين على الخدمات الإلكترونية، وبالتالي يجب ضمان عدم إساءة استخدام الموظفين لتلك البيانات بما يحافظ على خصوصية العملاء ووفق ما تستدعيه الخدمة المطلوبة، ويتأتى ذلك من خلال القوانين والتشريعات التي تحكم وتنظم عمل الإدارة الإلكترونية.

6.2 متطلبات تطبيق الحكومة الرقمية:

إن سعي الدول نحو إرساء الحكومة الرقمية يستلزم توفير جملة من المتطلبات التي تشكل البنية التحتية لإقامة مشروع حكومة رقمية نلخص أهمها في النقاط التالية: (جمال، 2018، الصفحات 104-105)

- توفير البنية التحتية الازمة للاتصالات: إن استخدام تقنيات المعلومات لتحميل أعمال الحكومة الرقمية يتم كله عبر شبكات الاتصال، ولهذا فإن المسؤولية الأكبر في هذا السياق تقع على عاتق وزارة الاتصالات في السهر على توفير وصيانة هذه الشبكات باستمرار.
- ضرورة انتشار الأنترنت: تمثل هذه الوسيلة المرتكزة الأساسي في بناء الحكومة الإلكترونية، والتي بواسطها يتم تأمين الاتصال بين مستخدمي الشبكة على مستوى جميع القطاعات الحكومية أو غير الحكومية والمواطنين ضمن بيئة رقمية عالية التخصصات.
- ضرورة إتاحة الحاسب الآلي: بما أن مجمل خدمات الحكومة الإلكترونية تتم عبر هذا الجهاز فإنه يعد متطلب لا بديل عنه، والذي يتطلب قدرة المواطن على إقناعه من جهة والإلمام باستخداماته المتعددة من جهة أخرى، وفي إطار تنمية مجتمع المعلومات في الجزائر وتعميم المعلوماتية بين فئات المجتمع.
- ضرورة توفير التشريعات اللازمة: وهذا يتطلب سن جملة من القوانين التي تعمل على ضمان وصون الأمن الوثائقي وحماية سرية المعلومات وحماية التوقيع الإلكتروني وغيره من الجوانب الحساسة في هذا الشأن.
- إعادة هندسة إجراءات العمل في الحكومة: يتطلب بناء مشروع الحكومة الرقمية إعادة هندسة جميع الإجراءات المتعلقة بأعمال الحكومة المختلفة وتحويلها للنظام الرقمي.

7.2 مؤشر تنمية الحكومة الرقمية:

يعتبر مؤشر تطور أو تنمية الحكومة الرقمية مكونا مرجعيا لتطور الحكومة الرقمية وهو مؤلف من متوسط مرجح لثلاثة مؤشرات مكونات مستقلة: مؤشر الخدمة عبر الأنترنيت، مؤشر البنية التحتية للاتصالات، ومؤشر رأسمال البشري. تتمثل المؤشرات الرئيسية والتي تدخل بصفة مباشرة في حساب مؤشر تطور الحكومة الرقمية حسب تقرير مسح الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة في مايلي: (محمد، 8-9 نوفمبر 2023، الصفحات 06-07)

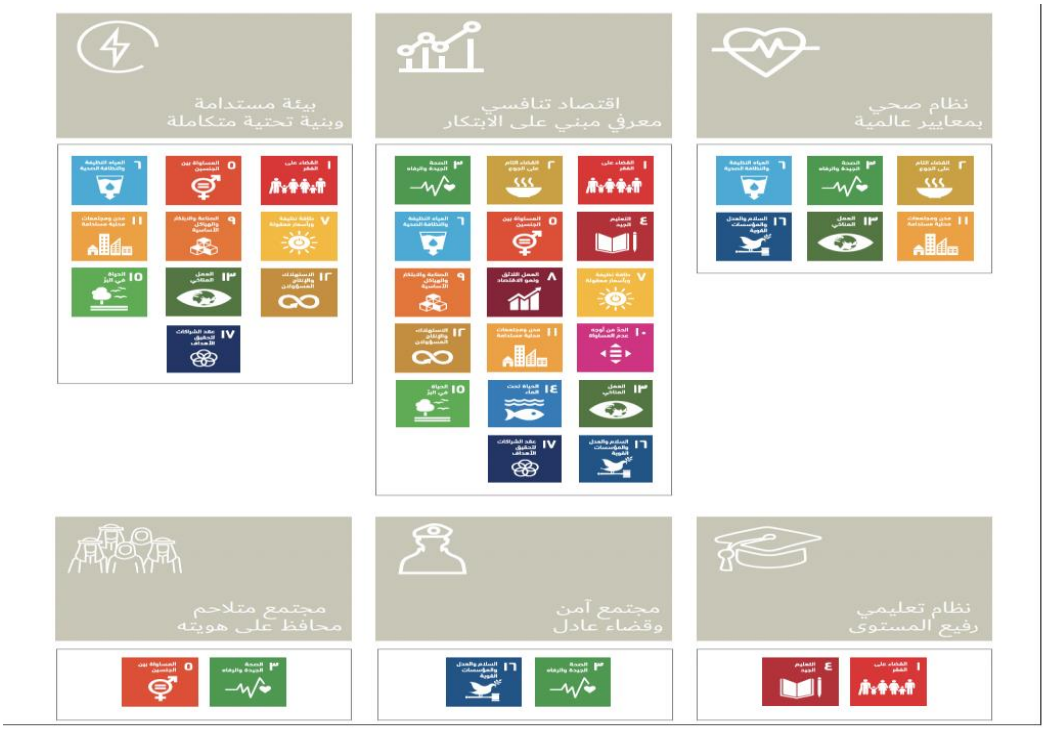
- مؤشر البنية التحتية للاتصالات: مؤشر البنية التحتية للاتصالات عبارة عن متسوط حسابي يتكون من أربعة مؤشرات والمتمثلة في عدد مستخدمي الإنترنت المقدرين لكل 100 نسمة، عدد مشتركي الهاتف النقال لكل 100 نسمة، عدد اشتراكات النطاق العريض اللاسلكي لكل 100 نسمة، إضافة إلى عدد اشتراكات النطاق العريض الثابتة لكل 100 نسمة، ويعتبر الاتحاد الدولي للاتصالات هو المصدر الأساسي للبيانات في كل حالة.
- مؤشر رأس المال البشري: يتكون مؤشر رأس المال البشري من أربع مكونات المتمثلة في نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار، النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والجامعية، سنوات المسح المتوقعة، إضافة إلى متوسط سنوات المسح، كما يعتبر معهد اليونسكو **للإحصاء** هو المصدر الرئيسي لاستخراج بيانات مكونات رأس المال البشري.
- مؤشر الخدمة عبر الأنترنت: يعد مؤشر الخدمة عبر الأنترنت بمثابة أداة كمية مملوكة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، بحيث يأتي التحديث الأكثر شمولا لتقييم مسح الحكومة الإلكترونية لعام 2022 في شكل صيغة محسنة لتقديم مؤشر الخدمة عبر الأنترنت، ويقدم النهج الجديد نظاما لتوحيد القياسي والتعبير لزيادة مواءمة مؤشر الخدمة عبر الأنترنت مع المؤشر المحلي للخدمة عبر الأنترنت من خلال تصنيف أسئلة التقييم إلى 5 مجالات موضوعية منفصلة.

3. الجانب التطبيقي

1.3 التنمية المستدامة في دولة الامارات العربية المتحدة:

تشمل اهداف التنمية المستدامة 17 هدفا وفقا لرؤية 2030، وتعمل دولة الامارات العربية المتحدة على تسطير جميع جهودها من أجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة والوصول إلى الطاقة النظيفة والحصول على التعليم ذي الجودة، والأنظمة البيئية السليمة. وتعمل على الوزرات بالدولة على تخصيص المشاريع التي تنصب في تحقيق أهداف الألفية. تتجلى في الشكل التالي:

الشكل (03): أبعاد استراتيجية الحكومة الرقمية الاماراتية



المصدر: اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، **أجندة التنمية المستدامة 2030**، التميز في التنفيذ 2018: البيانات لتحقيق أجندة 2030، تقرير صادرة عن حكومة الامارات العربية المتحدة، 2022، ص15.

في عام 2017، عملت اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الامارات على مواءمة مستهدفات الأجندة الوطنية مع الأجندة العالمية 2030، وذلك من خلال مواءمة الأهداف ال 17. أطلقت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة الإستراتيجية الوطنية لجودة الحياة لتكون بمثابة خطة شمولية تهدف إلى تحقيق الرفاه في دولة الامارات العربية، وقد وضعت الحكومة هذه الاستراتيجية أخذة بالاعتبار أنه لا يمكن تخطي التحديات والوصول إلى الحلول المبتكرة ما لم يتمتع أفراد المجتمع. ووفقا لتقرير عام 2018، حصلت دولة الامارات على الترتيب 60 من بين 156 دولة بمعدل أداء عام لأهداف التنمية المستدامة وصل إلى 69%. (المستدامة، 2022، الصفحات 17–21)

2.3 استراتيجية الحكومة الرقمية في دولة الامارات العربية المتحدة:

يتمثل الهدف الرئيسي لاستراتيجية الحكومة الرقمية 2025 في إنشاء التزام حكومي واسع عبر كافة القطاعات لتضمين الجوانب الرقمية في طافة الاستراتيجيات الحكومية، صممت الاستراتيجية وفقا 8 أبعاد: أهمها تعزيز الشمولية، المرونة، استخدام التقنيات الرقمية في الخدمات المقدمة.

الشكل (04): أبعاد استراتيجية الحكومة الرقمية الاماراتية



المصدر: حكومة الامارات، **استراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الامارات 2025**، الموقع: https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/government-services-and-digital-transformation/uae-national-digital-government-strategy#:~:text=تلتزم%20الاستراتيجية%20الوطنية%20للحكومة%20الرقمية,من%20أكثر%20الأنظمة%20استقرارًا%20وتطورًا.، تاريخ النشر: 26 فبراير 2024.

يتمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية الحكومة الرقمية هو الوصول إلى تقديم خدمات رقمية بسرعة ودقة وجودة، ومن اهم اهداف أولويات الاستراتيجية هي:

- توفير بنية تحتية رقمية عالمية المستوى؛
- توفير منصة رقمية موحدة وممكنات رقمية مشتركة؛
- توفير خدمات رقمية متكاملة وسهلة وسريعة، ومصممة وفقا لاحتياجات العملاء؛
- رفع مستوى القدرات والمهارات الرقمية؛
- جاهزية التشريعات لضمان تحول رقمي مرن وشامل؛

- رفع كفاءة العمل الحكومي.

كما أن سياسة واستراتيجية دولة الامارات العربية المتحدة إلى تقديم 90% من الخدمات الحكومية على منصة موحدة، وخدمات شخصية استباقية بنسبة 100% وتصميم 100% من الخدمات بالشراكة مع جميع فئات المجتمع، وتوفير 100% من الخدمات في أي مكان وأي وقت بناء بحلول 2023. كما تعمل الدولة على وضع استراتيجية وأنظمة حكومية قائمة على تقديم الخدمات الرقمية للمواطنين. تهدف الاستراتيجية إلى ما يلي:

الشكل (05): أهداف استراتيجية الحكومة الرقمية الإماراتية



المصدر: حكومة الامارات، **استراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الامارات 2025**، الموقع: https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/government-services-and-digital-transformation/uae-national-digital-government-strategy#:~:text=تلتزم%20الاستراتيجية%20الوطنية%20للحكومة%20الرقمية,من%20أكثر%20الأنظمة%20استقرارًا%20وتطورًا.، تاريخ النشر: 26 فبراير 2024.

كما سلط تقرير تنمية الحكومة الإلكترونية 2022 الضوء على المساهمة المتزايدة للتحول الرقمي والحكومة الرقمية في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، والدور المهم الذي لعبتها لرقمنة خاصة بعد جائحة كوفيد 19.

الجدول (01): ترتيب الامارات في استبيان 2024 للحكومة الرقمية

Country	Rating class	Region	OSI	HCI	TII	EGDI (2024)	EGDI (2022)
Denmark	VH	Europe	0.9992	0.9584	0.9966	0.9847	0.9717
Estonia	VH	Europe	0.9954	0.9497	0.9731	0.9727	0.9393
Singapore	VH	Asia	0.9831	0.9362	0.9881	0.9691	0.9133
Republic of Korea	VH	Asia	1.0000	0.9120	0.9917	0.9679	0.9529
Iceland	VH	Europe	0.9076	0.9953	0.9983	0.9671	0.9410
Saudi Arabia	VH	Asia	0.9899	0.9067	0.9841	0.9602	0.8539
United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland	VH	Europe	0.9535	0.9450	0.9747	0.9577	0.9138
Australia	VH	Oceania	0.9222	1.0000	0.9509	0.9577	0.9405
Finland	VH	Europe	0.9097	0.9836	0.9791	0.9575	0.9533
Netherlands (Kingdom of the)	VH	Europe	0.9212	0.9688	0.9715	0.9538	0.9384
United Arab Emirates	VH	Asia	0.9163	0.9436	1.0000	0.9533	0.9010
Germany	VH	Europe	0.9238	0.9672	0.9236	0.9382	0.8770
Japan	VH	Asia	0.9427	0.9117	0.9509	0.9351	0.9002
Sweden	VH	Europe	0.8836	0.9275	0.9868	0.9326	0.9410
Norway	VH	Europe	0.9117	0.9175	0.9654	0.9315	0.8879
New Zealand	VH	Oceania	0.9453	0.9615	0.8728	0.9265	0.9432
Spain	VH	Europe	0.9054	0.8961	0.9603	0.9206	0.8842
Bahrain	VH	Asia	0.9030	0.8680	0.9877	0.9196	0.7707

المصدر: حكومة الامارات، **الإمارات في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة**، الموقع: https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/uae-competitiveness/the-uae-in-egovernment-development-index#arabic-version-of-the-un-e-government-survey، تاريخ الاطلاع: 22.02.2025.

حيث احتلت دولة الامارات العربية المتحدة المرتبة 11 عالميا في مؤشر الأمم المتحدة العام لتنمية الحكومة الإلكترونية EGDI بنتيجة 0,9533. كما حصلت دبي عل المركز الأول عالميا في المؤشرات الفرعية التالية لمؤشر الخدمات عبر الأنترنت.

3.3 استراتيجية الحكومة الرقمية في دولة الامارات العربية المتحدة:

من خلال ما تم عرضه في هذا البحث حول موضوع التنمية المستدامة وأهدافها ورؤية 2030، كونه موضوع حيوي يتماشى مع التغيرات والتقلبات التي تطرأ بالعالم، ويسعى إلى تفعيل المحافظة على الموروثات الطبيعية والمحافظة على

4. خاتمة:

من خلال ما تم عرضه في هذا البحث حول موضوع التنمية المستدامة وأهدافها ورؤية 2030، كونه موضوع حيوي يتماشى مع التغيرات والتقلبات التي تطرأ بالعالم، ويسعى إلى تفعيل المحافظة على الموروثات الطبيعية والمحافظة على البيئة من التلوث واستنزاف الثروات. كما استخلصنا من خلال الدراسة أن التنمية المستدامة موضوع لاقى اهتمام العديد من المفكرين والباحثين، وكذا قادة الدول والمؤسسات لما له من فوائد عديد تحسن من المستوى الكلي للاقتصاد وترفع مستويات التنمية، على جميع الأصعدة اقتصاديا واجتماعيا، وبيئيا. كما افرزت الأدبيات أن هناك العديد من المؤتمرات التي عقدت حول موضوع التنمية المستدامة والتوصل إلى أهداف 17 تسعى الدول إلى تحقيقها بحلول 2030. ويعد أيضا موضوع الحكومة الرقمية هو من المواضيع التي تساهم وبشكل كبير وفعال في تحقيق الاستدامة من خلال الحفاظ على الجانب البيئي والاقتصادي. ومن الدول التي انصبت عليها دراستنا دولة الإمارات العربية المتحدة، كونها اهتمت بموضوع التنمية المستدامة وبتحويل خدماتها إلى خدمات عبر الأنترنت، لتضمن تحقيق رفاهية الشعب وتطوير الدولة في جميع المجالات.

= نتائج البحث: توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- توصلت الدراسة إلى أن مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم المتجددة والقابلة للتغيير أي مرنة، تتماشى مع جميع التطورات والتغييرات العالمية، كما أنها لاقت قبولا من طرف جميع الدول والمؤسسات وشملت جميع القطاعات والمجالات، فهي توليفة بين ثلاث أبعاد رئيسية: الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي؛

- توصلنا من خلال دراستنا إلى أن هناك العديد من الأنظمة التي تقوم عليها التنمية المستدامة من بينها: وجود نظام سياسي يوفر مشاركة فعالة في اتخاذ القرارات؛ وأيضا وجود نظام اقتصادي: يتمتع بالقدرة على إنتاج الفوائض والمعارف التقنية على أساس الاعتماد على الذات؛ وجود نظام اجتماعي: يقدم حلولا للتوترات الناشئة عن التنمية؛ وجود نظام إنتاجي: يحترم الالتزام بالمحافظة على الأساس البيئي للتنمية؛
- توصلنا أيضا إلى أن كما تستند التنمية المستدامة إلى ثلاث متغيرات أساسية: الإنسان، حيث يشكل الإنسان محور التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة، إذ تتضمن هذه الأخيرة التنمية البشرية. والتكنولوجيا التي لاقت وساهمت في توسيع تعريف التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية. العدالة والإنصاف: ويقصد به إنصاف الأجيال البشرية؛
- توصلنا إلى أن الحكومة الرقمية موضوع مهم في وقتنا، فهي تعمل على استخدام جميع التقنيات الخاصة بالتكنولوجيا المعلومات، والأنترنيت، وتعمل على التحسين وتحقيق جودة التعاون والتنمية الاقتصادية، وإدارة البيانات المتعلقة بالمواطنين وأفراد المجتمع؛
- توصلنا إلى أن الحكومة الرقمية لها علاقة وطيدة بالتنمية المستدامة خاصة مع تحقيق اهداف الألفية 2030، توصلنا أيضا من خلال الدراسة إلى أن رؤية التنمية المستدامة لعام 2030 تقتضي بضرورة تحقيق 17 هدف متكاملا فيما بينها، أين يتم تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي من خلالها وذلك في ظل توفر الإبداع والمعرفة والتكنولوجيا وكذا الموارد المالية. عرف تحقيق الأهداف المسطرة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- توصلنا إلى أن دولة الامارات العربية المتحدة تعمل على تشجيع التجارة الأنشطة القائمة على المعاملات التجارية والاستيراد والتصدير بنسبة 16,5%، متبوعة بأنشطة الصناعات التحويلية التي أسهمت بنسبة 15%، واحتلت الأنشطة المالية والتأمين المركز الثالث 12.5% كما احتلت

الأنشطة العقارية المرتبة الخامسة بنسبة 7,6%. وتعمل الدولة على تنويع في المداخيل من الاهتمام بقطاع الإطعام، والمنشأت الفندقية.

- ❖ توصلت الدراسة أن الدولة محل الدراسة حققت العديد من الإنجازات حول موضوع رؤية التنمية المستدامة 2030، أهمها: تسجيل الناتج الإجمالي للأنشطة غير النفطية أعلى مستوى بمساهمة في الناتج الإجمالي الحقيقي، ووفقا لتقرير عام 2018، حصلت دولة الامارات على الترتيب 60 من بين 156 دولة بمعدل أداء عام لأهداف التنمية المستدامة وصل إلى 69%.
- ❖ كما توصلنا في الجانب التطبيقي إلى أن دولة الامارات العربية المتحدة تعمل على تقديم اختبارات لنقل الجيل القادم: أي التركيز على قطاع النقل والمواصلات والطرق، أي تهدف إلى تحويل 25% من إجمالي التنقل في دبي إلى رحلات دون سائق بحلول 2030. المرتبة 11 عالميا في مؤشر الأمم المتحدة العام لتنمية الحكومة الإلكترونية EGDI بنتيجة 0,9533. كما حصلت دبي عل المركز الأول عالميا في المؤشرات الفرعية التالية لمؤشر الخدمات عبر الأنترنت.

= مقترحات البحث:

- ➢ ضرورة تخصيص مختلف الموارد المالية والمادية المعتبرة من أجل تطوير المنشأة؛
- ➢ ضرورة توفير كوادر بشرية مؤهلة في تطبيق سياسات التنمية المستدامة وتشجيع الاستثمارات الخضراء؛
- ➢ ضرورة تطوير التشريعات والقوانين التي تنص على تسيير المشاريع الحكومية الرقمية وتفعيل الاستدامة.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- Others, R. S. (2024). Sustainble development goals -the impact of sustainble measure on wellbeing-. Emerlad publishing limited Uni Wellington.
- Schrjver, N. (2008). The evolution of sustainble development in international law Inception -meaning and status-. Boston: Hague Academy of international Law.
- Castanho, R. A. (2024). Green Economy and renewable energy transitions for sustainble development. Etats-Unis: IGI Global publisher.
- Others, D. D. (2000). Sustainbility -The corporate challenge of the 21 st century. Australia: Allen & UNWIN Edition.
- Mawhinney, M. (2002). sustainble development -understanding the green debates-. Blackwell Science LTD, United kingdom UK.
- Jadhav, A. D. (2020). The importance of sustainble development. UGC care group I listed Journal, Vol 10, Issue 05.

بقب .(s.d.).

- Others, B. B. (2019). Sustainble development -concept definitions-. European sector of Economic development Journal, Vol27, No 02.
- Aher, S., & Sanjeev Shinde. (2022). Sustainble development: challenges and remedies. International Journal for legal research and analysis, Volume 02, Issue 07.
- Baum, R. (2021). Sustainble Development -a modern understanding of the concept-. Annals PAAAE Journal, Vol XXIII, No 02.

- شيلي, إ .(2021) .واقع نشر مفهوم التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية –دراسة ميدانية .-مجلة Revue Algerienne d'Economie et Gestion، العدد: 01، المجلد: 15.

- قميدة عبد الله. (نوفمبر 2021). الحوكمة الإلكترونية في مجال التنمية المستدامة: مقاربة معرفية. مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد: الخاص، لملتقى الافتراضي الدولي: الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، 321-333.

- درواسي, م & ,.بن مسعود, أ .(s.d.) .الحكومة الإلكترونية متطلباتها ومعوقات تطبيقها .مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الرابع.308-287 ,

- حكومة دولة الامارات. (2024 ماي, 6). مميزات البيئة الاقتصادية للدولة. تم الاسترداد من موقع حكومة الإمارات العربية المتحدة: https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/economy/features-of-the-uaes-solid-economy
- اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. (2022). أجندة التنمية المستدامة 2030 –التميز في التنفيذ 2018: البيانات لتحقيق أجندة 2030. الامارات العربية المتحدة: تقرير صادر عن حكومة الإمارات العربية المتحدة.
- زهية, ث .(2020) .المبادرات والمشاريع التحفيزية نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الدول العربية–تجربة الامارات العربية المتحدة والجزائر .-مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد: 04، العدد: 01-234 , 247.
- محد دانيش. (2024). الرقمنة. الهند: EduGorilla Community Pvt.Ltd.
- بزويان رحماني جمال. (2018). تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الجزائر. مجلة الاقتصاد الجديد، العدد: 18، المجلد: 01.
- بوعتلي محمد. (8–9 نوفمبر 2023). دور الحكومة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: قراءة في تجربة المملكة العربية السعودية من خلال هيئة الحكومة الرقمية. الملتقى الوطني حول: جودة الخدمات في ظل التحول الرقمية والإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع واستشراف الواقع. غرداية: جامعة غرداية.

مستقبل التكنولوجيا المالية الإسلامية في الدول العربية دراسة ميدانية

The Future of Islamic Financial Technology in Arab Countries

أسامة مفتاح توايتي*، مخبر التنمية الادارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية ، جامعة غرداية (الجزائر)،
twaty.osama@univ-ghardaia.edu.dz
بوحفص رواني ، مخبر الدراسات التطبيقية في العلوم المالية والمحاسبة ، جامعة غرداية (الجزائر)،
rouani @univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2025/08/21 تاريخ القبول: 2025/09/22 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مستقبل التكنولوجيا المالية الإسلامية في الدول العربية من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية ومناقشة أبرز تطوراتها وهذا بهدف الاستفادة من مزاياها واستكشاف الفرص التي تتيحها، إلى جانب العمل على تطبيقها بشكل فعال ضمن مختلف مؤسسات التمويل الإسلامي، مع دراسة تأثيرها على القطاع المصرفي بشكل عام واستكشاف الفرص المتنوعة التي تقدمها هذه التكنولوجيا لتعزيز وتطوير الصيرفة الإسلامية، وهذا من خلال تحليل تأثيرات الدمج التكنولوجي في المؤسسات المالية الإسلامية وهذا من عزز الشمول المالي و توفير وإتاحة الوصول إلى جميع الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع عبر القنوات الرسمية، بما يشمل الحسابات المصرفية وخدمات التوفير والدفع والتحويل، بالإضافة إلى خدمات التأمين والتمويل والائتمان.

كلمات مفتاحية: تكنولوجيا مالية، تكنولوجيا مالية إسلامية، صناعة مالية إسلامية، شمول مالي ، مؤسسات مالية إسلامية.

تصنيفات JEL : G21، G23، O33، Z12.

* **المؤلف المرسل.**

Abstract:

This study explores the future of Islamic financial technology in Arab countries by analyzing key concepts, recent developments, and opportunities for effective implementation in Islamic finance institutions. It examines the influence of FinTech on the banking sector, particularly its role in strengthening and developing Islamic banking. The analysis highlights how technological integration in Islamic financial institutions promotes financial inclusion and broadens access to services such as accounts, savings, payments, transfers, insurance, financing, and credit. The study emphasizes the potential of FinTech to modernize Islamic finance and expand its reach across diverse social segments.

Keywords : Financial technology, Islamic financial technology, Islamic financial industry, financial inclusion, Islamic financial institutions.

Jel Classification Codes :G21 ،G23 ،O33 ،Z12.

1. مقدمة:

شهدت التكنولوجيا المالية تطورًا لافتًا في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت إحدى أبرز أشكال الابتكار في القطاع المالي، مما أحدث تحولًا جذريًا في تقديم الخدمات المالية وإعادة تشكيل ملامح هذا المجال, وقد جعلها هذا التقدم منافسًا قويًا لمؤسسات الوساطة التقليدية، بفضل قدرتها على تقديم خدمات تتسم بالكفاءة والسرعة والتكلفة المنخفضة. كما لعبت دورًا حيويًا في تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الوصول إلى خدمات مثل المدفوعات، الإقراض، التأمين، الادخار والاستثمار لفئات واسعة من الأفراد والمؤسسات التي كانت سابقًا مستبعدة ماليًا.

وعند توسيع نطاق استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المالية، يتبلور مفهوم "التكنولوجيا المالية الإسلامية" كمجال مبتكر يساهم بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة للصناعة المالية الإسلامية. ويكمن الدور الأساسي لهذه التقنية في تمكين القطاع من تطوير حلول مبتكرة وأدوات ومنتجات مالية جديدة تضيف بعدًا ثريًا إلى مجموعة المنتجات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى تحسين وتطوير المنتجات القائمة بما يواكب التغيرات الاقتصادية والمالية المتسارعة التي يشهدها العالم. وفي الوقت

نفسه تستجيب هذه التكنولوجيا لتطلعات واحتياجات العملاء الذين يعتمدون على التمويل الإسلامي، حيث توفر خدمات تتسم بالكفاءة والجودة (بهية ومراد، 2023، ص97).

وتتميز التكنولوجيا المالية الإسلامية بأنها لا تقف عند حدود الابتكار فحسب، بل تسهم أيضًا في تقليص المخاطر المرتبطة بالتمويل الإسلامي عبر استحداث تقنيات مميزة تعكس مبادئ وأخلاقيات الاقتصاد الإسلامي. وتسعى هذه المبادئ إلى تحقيق الاستدامة والاستقرار مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. ويتم ذلك من خلال تعاون وثيق بين منصات وشركات التكنولوجيا المالية الإسلامية من جهة، والمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من جهة أخرى، تحت إشراف هيئات الرقابة الشرعية التي تلعب دورًا محوريًا في ضمان توافق التطبيقات التكنولوجية مع المعايير الإسلامية.

وفي هذا السياق، بادرت العديد من المصارف الإسلامية في دول رئيسية، كدول الخليج وماليزيا، إلى تجربة واعتماد حلول التكنولوجيا المالية كجزء من استراتيجياتها التطويرية, ومع ذلك، لا يُعتبر امتلاك التكنولوجيا المالية هدفًا نهائيًا لهذه المؤسسات، بل وسيلة أساسية تمكنها من تقديم خدمات مبتكرة ذات جودة عالية تحقق رضا العملاء, إن نجاح المصارف الإسلامية يعتمد بشكل كبير على قدرتها على تلبية احتياجات العملاء، خاصة في ظل اشتداد المنافسة في السوق, ولتحقيق مستوى أعلى من الرضا وضمان استمرارية النجاح، تسعى هذه المصارف إلى استخدام تقنيات مالية متقدمة تسهم في تحسين تجارب العملاء وتعزيز الثقة بخدماتها (سعداوي وخليل، 2022, ص7).

مشكلة البحث:

يواجه القطاع المالي والمصرفي الإسلامي العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق تنافسيته مع البنوك التقليدية، خصوصًا في ظل النمو المتسارع لاعتماد تقنيات التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المالية, وبناءً على هذا الواقع، تبرز أهمية قيام المسؤولين عن النظام المالي والمصرفي الإسلامي بتبني التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها بشكل فعال. ومن خلال هذا البحث نسعى للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن للتكنولوجيا المالية أن تسهم في تطوير جودة الخدمات وتوسيع نطاق الأنشطة التي تقدمها المصارف الإسلامية في الدول العربية؟

أسئلة فرعية:

1. ما أثر التكنولوجيا المالية على ثقة العملاء في الخدمات المصرفية الإسلامية؟
2. إلى أي مدى تسهم التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية؟
3. هل يؤدي تبني التكنولوجيا المالية إلى تحسين جودة الخدمات وتعزيز رضا العملاء؟
4. ما تأثير التكنولوجيا المالية على الموارد البشرية والوظائف في البنوك الإسلامية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يعالج فجوة واضحة في الأدبيات السابقة؛ إذ ركزت غالبية الدراسات على التجارب الغربية أو الآسيوية في مجال التكنولوجيا المالية، بينما لا تزال الدراسات التي تتناول التجربة العربية والإسلامية محدودة, كما أن القليل من الأبحاث تناول العلاقة التكاملية بين FinTech والتمويل الإسلامي والشمول المالي في سياق عربي. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في سد هذه الفجوة من خلال تقديم إطار تحليلي وتجريبي يوضح كيف يمكن للتكنولوجيا المالية الإسلامية أن تدعم استدامة الصناعة المالية الإسلامية في الدول العربية حيث أنه خلال استشراف مستقبل التكنولوجيا المالية الإسلامية، تبرز إمكانية تصميم أدوات مالية رقمية متوافقة مع أحكام الشريعة، قادرة على تلبية احتياجات قاعدة واسعة من المستخدمين، خصوصًا في ظل الاتجاه العالمي المتسارع نحو التحول الرقمي,

وبذلك، فإن هذا البحث يقدّم قيمة مضافة من خلال تزويد صُنّاع القرار والمطورين والمستثمرين برؤية استشرافية واضحة تسهم في صياغة استراتيجيات فعّالة لتبني التكنولوجيا المالية الإسلامية، بما يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي، وتحفيز الابتكار، ودعم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة المتوافقة مع القيم الإسلامية.

أهداف البحث:

1. يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:
2. التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية.

3. مناقشة أبرز التطورات في مجال التكنولوجيا المالية بهدف الاستفادة من مزاياها واستكشاف الفرص التي تتيحها، مع العمل على تطبيقها بشكل فعّال ضمن مؤسسات التمويل الإسلامي.
4. فهم تأثير التكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي بشكل عام، واستكشاف الفرص المتنوعة التي تقدمها لتعزيز وتطوير الصيرفة الإسلامية.
5. إبراز دور التقنيات المالية الحديثة في تعزيز أداء المؤسسات المالية الإسلامية.
6. تحليل تأثيرات الدمج التكنولوجي في المؤسسات المالية الإسلامية.

يرتكز هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُعد الأنسب لتناول الظواهر الاقتصادية والمالية المعاصرة، بما في ذلك التكنولوجيا المالية الإسلامية. ويتيح هذا المنهج وصفًا دقيقًا للتطبيقات الحالية وتحليل البيانات ذات الصلة، بالإضافة إلى استشراف المستقبل بناءً على المؤشرات الإحصائية والاتجاهات الراهنة في المجال.

كما يتناول البحث جانبًا إحصائيًا يعتمد على التحليل الكمي للبيانات التي جُمعت بواسطة استبانة وُجهت إلى مجموعة مختارة تضم العاملين في البنوك الإسلامية والعملاء، بالإضافة إلى المتخصصين في المالية الإسلامية والتكنولوجيا المالية، مثل موظفي البنوك الإسلامية، الأكاديميين والمستثمرين في شركات التكنولوجيا المالية.

فرضيات الدراسة:

استنادًا إلى مشكلة البحث وأهدافه، وبناءً على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، تم صياغة الفرضيات البحثية لتوضيح طبيعة العلاقة بين التكنولوجيا المالية من جهة، وجودة الخدمات والشمول المالي والموارد البشرية في البنوك الإسلامية من جهة أخرى. تهدف هذه الفرضيات إلى اختبار مدى فعالية التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المصرفي الإسلامي وتعزيز تنافسيته في البيئة العربية.

الفرضية الرئيسية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني التكنولوجيا المالية وتعزيز الأداء الكلي للمصارف الإسلامية في الدول العربية.

الفرضيات الفرعية

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني التكنولوجيا المالية ورفع مستوى ثقة العملاء.
2. هناك علاقة إيجابية بين استخدام التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي.
3. التكنولوجيا المالية تؤدي إلى تحسين جودة الخدمات وزيادة رضا العملاء.
4. تبني التكنولوجيا المالية ينعكس على إعادة تشكيل الوظائف في البنوك الإسلامية.

عينة البحث:

تم اختيار العينة من عدة دول عربية لضمان تنوع وجهات النظر وتمثيل واقع الصناعة المالية الإسلامية على مستوى المنطقة، مما يمنح النتائج قدرة أكبر على التعميم, وتم الاختيار بشكل مقصود ومنهجي، بعيدًا عن الأساليب العشوائية، لتضم المتخصصين الذين تربطهم علاقة وثيقة بالتكنولوجيا المالية الإسلامية في الدول العربية, وجاء هذا الاختيار لضمان تمثيل فعّال للمهنيين والخبراء المعنيين، بهدف تسليط الضوء على واقع القطاع واستكشاف التحديات التي قد تواجهه مستقبلًا، وتوزع أفراد الدراسة على الفئات التالية:

موظفون في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية التي تطبق أو تدرس استخدام التكنولوجيا المالية.

مستثمرون ورواد أعمال في شركات ناشئة مرتبطة بالمصارف الإسلامية.

وقد تراوح عدد المشاركين في الدراسة بين 100 و150 شخصًا يمثلون دولًا عربية متنوعة. وتم جمع البيانات عن طريق استبيان إلكتروني أُعد خصيصًا لقياس آرائهم وتصوراتهم بشأن واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية وآفاقها المستقبلية، مع التركيز على تحليل المتغيرات الإحصائية ذات الصلة بالبحث.

ماهية التكنولوجيا المالية الإسلامية (FinTech)

أولاً: مفهوم التكنولوجيا المالية (FinTech) : تشير التكنولوجيا المالية (**FinTech**) إلى توظيف التقنيات الحديثة لتقديم الخدمات المالية بشكل أكثر كفاءة وفعالية، بما في ذلك تطبيقات الهواتف الذكية، تقنيات البلوك تشين، المدفوعات الرقمية، والتمويل الجماعي. وقد ساهمت هذه التكنولوجيا في إعادة تشكيل ملامح الصناعة المالية عالميًا من خلال خفض التكاليف، تسريع المعاملات، وتعزيز الشفافية (بهية ومراد، 2023، ص. 97؛ أسعد حمود، 2020، ص. 45).

تعرف بأنها جميع التطبيقات والمنتجات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية التي تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تُستخدم في المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية (أسعد حمود، 2020، ص. 45).

كما تُعرف بأنها مجموعة من التطبيقات المالية الرقمية الحديثة التي تُستخدم في قطاع الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية، مع التأكيد على توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بما يسهم في تحقيق الأهداف التالية (نور الدين وآخرون، 2022، ص118)

ثانياً: التمويل الإسلامي والتكنولوجيا المالية

يقوم التمويل الإسلامي على مبادئ شرعية أهمها: تحريم الربا، تجنب الغرر والمقامرة، وتعزيز العدالة وتقاسم المخاطر (محمد، 2012، ص. 25؛ إبراهيم عبد اللطيف، 2015، ص. 38). ويعتمد على عقود متنوعة مثل المرابحة، المضاربة، والمشاركة، وهي أدوات تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية مع الالتزام بالقيم الإسلامية.

هنا يبرز دور FinTech كوسيلة داعمة للتمويل الإسلامي، حيث يمكن للتكنولوجيا أن:

تطور منتجات مالية متوافقة مع الشريعة مثل المحافظ الرقمية الإسلامية وصكوك التمويل الجماعي الحلال (راضي عبد المقصود، 2025، ص. 288).

تعزز كفاءة العمليات المصرفية الإسلامية من خلال الأتمتة وتقليل الإجراءات الورقية (فاطمة حنان، 2022، ص. 110).

ترسخ الثقة والشفافية عبر تقنيات مثل البلوك تشين، التي تتيح توثيق المعاملات ومنع التلاعب.

وبذلك يصبح دمج FinTech في التمويل الإسلامي ليس مجرد خيار، بل ضرورة لضمان استمرارية وتنافسية المؤسسات المالية الإسلامية.

ثالثاً: الشمول المالي وأثر التكنولوجيا المالية الإسلامية

الشمول المالي يعني تمكين جميع فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، بما في ذلك الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود (صندوق النقد العربي، 2015، ص. 1؛ نفين، 2018، ص. 3). وهو عامل أساسي لتحقيق العدالة الاقتصادية والتنمية المستدامة.

تلعب التكنولوجيا المالية الإسلامية دورًا محوريًا في تعزيز الشمول المالي من خلال:

- الوصول إلى شرائح جديدة عبر الخدمات الرقمية منخفضة التكلفة، مثل الإقراض عبر الهواتف المحمولة.
- تقليل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية عبر المنصات الإلكترونية.
- توفير بدائل شرعية للعملاء الذين يرفضون التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب دينية.

وبذلك تصبح FinTech أداة استراتيجية لدفع التمويل الإسلامي نحو تحقيق هدف الشمول المالي في المنطقة العربية (نور الدين وآخرون، 2022، ص. 118؛ وهيبة وأشواق، 2018، ص. 18).

رابعاً: العلاقة التكاملية بين المفاهيم الثلاثة: يمكن النظر إلى العلاقة بين التكنولوجيا المالية، التمويل الإسلامي، والشمول المالي على أنها علاقة تكاملية:

- FinTech تمثل الوسيلة التي توفر أدوات وتقنيات مبتكرة.
- التمويل الإسلامي يشكل الإطار الشرعي الذي يضمن توافق الابتكارات مع قيم العدالة والمشاركة.
- الشمول المالي يمثل الهدف النهائي المتمثل في ضمان وصول الخدمات المالية إلى جميع أفراد المجتمع.

جدول رقم (1) العلاقة التكاملية بين المفاهيم الثلاثة

المفهوم	التعريف / الدور الأساسي	العلاقة مع الآخر
التكنولوجيا المالية (FinTech)	استخدام الابتكار الرقمي لتقديم الخدمات المالية بكفاءة (بهية ومراد، 2023؛ أسعد حمود، 2020).	أداة حديثة تدعم مختلف القطاعات المالية، بما فيها التمويل الإسلامي.
التمويل الإسلامي	نظام مالي قائم على الشريعة يركز على العدالة وتقاسم المخاطر (محمد، 2012؛ إبراهيم عبد اللطيف، 2015).	يستخدم أدوات التكنولوجيا المالية لزيادة الكفاءة وضمان التوافق الشرعي.
الشمول المالي	إتاحة الخدمات المالية لكل شرائح المجتمع، خاصة المهمشين (صندوق النقد، 2015؛ نفين، 2018).	يتحقق عبر دمج FinTech في التمويل الإسلامي للوصول إلى الفئات غير المخدومة.

من اعداد الباحثان بناءا على مجموعة من المراجع

خامساً: أهمية التكنولوجيا المالية للمصارف الإسلامية:

يحظى هذا الموضوع بأهمية خاصة نظرًا للعلاقة الوثيقة بين التكنولوجيا المالية والمصارف الإسلامية، إذ يمكن استخدام الأدوات والتقنيات الحديثة لتحقيق التوافق بين الابتكار الرقمي والمتطلبات الشرعية لهذه

المصارف. وفي هذا الإطار، سيتم استعراض مفهوم المصارف الإسلامية وخصائصها المميزة التي تُشكل أساس عملها، مع تحليل الاستراتيجيات المتبعة لاستثمار التكنولوجيا المالية في دعمها. كما سيتم تسليط الضوء على الفوائد المتعددة التي يمكن تحقيقها من خلال هذا التبني، والتي تشمل تحسين جودة الخدمات، تعزيز كفاءة التعاملات، وتوسيع القدرة على المنافسة في السوق المالية العالمية (راضي عبد المقصود، 2025، ص288)

وتُعد المصارف الإسلامية "مؤسسات مالية تلتزم التزامًا كاملًا بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع عملياتها المصرفية والتشغيلية، سواء كانت معاملات تمويلية أو استثمارية، وهي تسير وفق مفهوم الوساطة المالية الذي يقوم على التعاون والمشاركة بين الأطراف المختلفة، بحيث تُبنى المعاملات على مبدأ تبادل المنافع وتوزيع الأرباح والخسائر بشكل عادل وبما يتوافق مع القيم الإسلامية" (محمد، 2012، ص9)

كما تُعتبر المصارف الإسلامية "مؤسسات مالية تهدف إلى جمع الأموال واستثمارها وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، مساهمة بذلك في بناء مجتمع مترابط قائم على روح التكافل الاجتماعي، وتسعى هذه المصارف إلى تحقيق العدالة في توزيع الثروة وتوجيه المال نحو المسارات الصحيحة بما يتماشى مع قيم وأهداف الشريعة" (إبراهيم عبد اللطيف، 2015، ص38)

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المصارف الإسلامية تعمل على تطبيق أساليب مبتكرة تهدف إلى تحقيق الشراكة الفاعلة بين رأس المال والعمل بما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة للقطاعات المختلفة" (محمد الطاهر، دون تاريخ، ص. 2)

ولقد حققت العديد من المصارف الإسلامية نتائج إيجابية ملحوظة بعد اعتماد التكنولوجيا المالية في أنظمتها، ومن أبرز هذه الفوائد:

سرعة إنجاز المعاملات؛

إمكانية وصول أكبر للعملاء المحتملين؛

ابتكار منتجات تمويلية؛

توسيع وانتشار الأعمال.

سادساً: آفاق ومزايا التكنولوجيا المالية في تعزيز الصناعة المالية الإسلامية:

تتسم التكنولوجيا المالية بعدد من السمات المميزة التي تدعم تطوير الصناعة المالية الإسلامية، ومن أبرزها (ساسية، 2007، ص41-42)

السرعة؛

تقريب المسافة؛

القدرة على التخزين؛

مرونة الاستعمال.

سابعاً: خدمات التكنولوجيا ودورها في تعزيز الصناعة المالية الإسلامية:

تشير التكنولوجيا المالية الإسلامية إلى أي ابتكار تقني يهدف إلى تلبية احتياجات المؤسسات المالية العاملة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، مع ضمان الالتزام بالأحكام الشرعية. وتشمل هذه المنظومة عدة مجالات أساسية، من أهمها:

عمليات الدفع والتحويلات: تستخدم التكنولوجيا لتقديم خدمات نقل القيمة، مثل بوابات الدفع الإلكتروني التي تسهل المدفوعات الرقمية مع ضمان الحماية والأمان للعميل والتاجر (سارة وهدى، 2022، ص427-428). ومن أبرز الأمثلة على ذلك نظام PayPal الذي يُعد من أشهر بوابات الدفع الإلكتروني عالميًا.

الإقراض: يشير إلى استخدام منصات تقنية من قبل جهات غير مصرفية لتقديم القروض، بالاعتماد على البيانات والتحليلات المتقدمة لدعم القرارات وزيادة الشفافية (زينب داوود، 2023، ص14)

التمويل الشخصي: يدمج بين مزايا الخدمات السابقة عبر منصات رقمية تقدم خدمات مصرفية مباشرة للأفراد، مما يقلل التكاليف ويساعد على إدارة الميزانيات بفعالية (فاطمة حنان، 2022، ص110)

الخدمات المصرفية الاستثمارية: تقدم البنوك الاستثمارية خدمات متعددة مثل الاستشارات، إدارة الطروحات العامة، إعادة هيكلة رأس المال، وتوفير أدوات مالية مبتكرة (إيمانبو وآخرون، 2020، ص337)

تكنولوجيا التأمين: تعتمد على تطبيق التقنيات الحديثة في قطاع التأمين لتطوير منتجات وخدمات جديدة، وتبسيط الإجراءات، وخفض التكاليف، وتحسين تقييم المخاطر (عبد الكريم، 2019، ص100).

ثامناً: أثر التكنولوجيا المالية على الخدمات المالية الإسلامية:

إن لتطور التكنولوجيا المالية دورًا إيجابيًا ومؤثرًا في نمو الخدمات المالية الإسلامية، إذ يمكن لهذه التقنية الحديثة أن تُحدث نقلة نوعية في طريقة تقديم وتطوير منتجات وخدمات المصارف الإسلامية وذلك من خلال تعزيز الشمول المالي حيث يتم توفير وإتاحة جميع الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع عبر القنوات الرسمية، ويهدف هذا إلى الحد من اعتماد الأفراد على القنوات غير الرسمية، مما يؤدي إلى استغلال غير عادل لاحتياجات الأفراد المالية (صندوق النقد، 2015، ص1). ويتم قياس مستوى الشمول المالي من خلال جانب العرض الذي يعكس مدى توفر الخدمات المالية، وجانب الطلب الذي يقيس مدى استخدامها والاستفادة منها. ويسعى الشمول المالي إلى تحسين إمكانية الوصول للخدمات عبر تعزيز وتطوير جانبي العرض والطلب لتلبية الاحتياجات بشكل أكثر عدالة وشمولية (نفين، 2018، ص3).

وفي هذا السياق، أصبحت شركات التكنولوجيا المالية عاملًا رئيسيًا للتغيير، خصوصا في ظل التحول الرقمي حيث أن هذا التحول قد يمثل تهديدًا للمصارف الإسلامية بخسارة جزء من أرباحها التقليدية. وتشير بعض الدراسات إلى احتمالية تراجع أرباح البنوك بنسبة تتراوح بين 10% و40% خلال العقد القادم نتيجة لهذه التحولات (وهيبة وأشواق، 2018، ص18).

نتائج الدراسة

جدول (2): توزيع افراد الدراسة حسب الصفة بالنسبة للبنك

الصفة	التكرار	النسبة المئوية
باحث / مهتم	55	%55.0

عميل سابق	22	%22.0
موظف في بنك إسلامي	23	%23.0
الإجمالي	100	%100.0

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS 2025

يُظهر الجدول أن غالبية المشاركين في الدراسة 55% هم من الباحثين والمهتمين بالقطاع المصرفي الإسلامي، وهو ما يعكس الطبيعة الأكاديمية للبحث, كما أن نسبة 23% من العينة جاءت من موظفي البنوك الإسلامية، مما يضفي على النتائج درجة أعلى من المصداقية كونها تتضمن وجهات نظر الممارسين داخل القطاع. أما نسبة 22% من العملاء السابقين، فهي تمثل شريحة المستخدمين الفعليين للخدمات المصرفية الإسلامية، وتضيف منظورًا عمليًا لتقييم التجربة المصرفية.

إن هذا التنوع في عينة الدراسة يعزز من شمولية النتائج، ويتيح تمثيلًا متوازنًا لمختلف أصحاب المصلحة في القطاع المالي والمصرفي الإسلامي.

جدول (3): توزيع افراد الدراسة حسب الجنس

الجنس	**التكرار**	**النسبة المئوية**
أنثى	**7**	**%7.0**
ذكر	**93**	**%93.0**
الإجمالي	**100**	**%100.0**

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS 2025

يُظهر الجدول أن غالبية أفراد العينة من الذكور بنسبة (93%) مقابل (7%) فقط من الإناث. ويعكس هذا التفاوت غلبة الذكور على الإناث ضمن مجتمع الدراسة، وهو أمر قد يُعزى إلى طبيعة القطاع المصرفي والمالي الإسلامي الذي يغلب عليه العنصر الذكوري في كثير من الدول العربية.

جدول (4): توزيع افراد الدراسة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	**التكرار**	**النسبة المئوية**
أقل من 25	17	%17.0
25–34	14	%14.0
35–44	21	%21.0

45–54	20	%20.0
55 فأكثر	28	%28.0
الإجمالي	100	%100.0

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS 2025

يُظهر الجدول أن جميع الفئات العمرية ممثلة في العينة بنسب متفاوتة، مع بروز الفئة العمرية 55 سنة فأكثر بنسبة (28%)، وهي النسبة الأعلى بين الفئات. ويُعد تمثيل هذه الفئة مهمًا لأنها غالبًا ما تكون أكثر تحفظًا في التعامل مع التكنولوجيا المالية، مما عكس فئة 25–34 سنة تمثل (14%) فقط، رغم أنها من الفئات الأكثر ارتباطًا بالتكنولوجيا واستخدامًا لها في الحياة اليومية. ويشير هذا الضعف في التمثيل إلى ضرورة إجراء دراسات مستقبلية تركز بشكل أكبر على هذه الفئة، لما لها من دور محوري في تبني وتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيا المالية.

كما أن بقية الفئات العمرية (35–44 بنسبة 21%، و45–54 بنسبة 20%، وأقل من 25 بنسبة 17%) تظهر توزيعًا متوازنًا نسبيًا، ما يعزز شمولية النتائج ويعكس وجهات نظر متنوعة تغطي مختلف المراحل العمرية.

جدول (5): توزيع افراد الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي أو أقل	32	%32.0
جامعي	31	%31.0
دراسات عليا	37	%37.0
الإجمالي	100	%100.0

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS 2025

هذا التنوع في المستويات التعليمية يعزز من شمولية الدراسة، ويؤكد على أهمية تخصيص برامج التوعية والتثقيف المالي بما يتناسب مع الخلفية التعليمية لكل فئة من المستفيدين.

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS 2025

جدول (6): استجابة افراد الدراسة عن آراء افراد الدراسة حول تأثير الفتاوى

الرأي	التكرار	النسبة المئوية
لا	28	%28.0
لا أدري	46	%46.0
نعم	26	%26.0
الإجمالي	100	%100.0

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS 2025

يكشف الجدول أن النسبة الأكبر من المشاركين 46% أعربوا عن عدم اليقين بشأن تأثير الفتاوى على الخدمات المالية الإسلامية، مما يعكس وجود درجة من الغموض أو ضعف المعرفة في هذا الجانب. كما يرى 26% من المشاركين أن الفتاوى تُشكل عائقًا أمام التحول الرقمي، في حين اعتبر 28% أنه لا يوجد تأثير واضح لها.

تشير النتائج إلى وجود فجوة معرفية كبيرة فيما يتعلق بالجوانب الشرعية المرتبطة بالتكنولوجيا المالية. وهو ما يستدعي ضرورة تعزيز التعاون بين المصارف الإسلامية وهيئات الفتوى والرقابة الشرعية لتوضيح الموقف الشرعي من الابتكارات المالية الرقمية.

جدول (7): استجابة افراد الدراسة عن تقييم مدى الأمان الرقمي

التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
آمن جدًا	30	%30.0
آمن إلى حد ما	31	%31.0
غير آمن	21	%21.0
لا أعلم	18	%18.0
الإجمالي	100	%100.0

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS 2025

يبين الجدول أن غالبية المشاركين 61% يرون أن استخدام المنصات الرقمية آمن بدرجات متفاوتة (30% يرونه "آمنًا جدًا"، و31% "آمنًا إلى حد ما"). وفي المقابل، يرى 21% أن هذه المنصات غير آمنة، بينما أبدى 18% من المشاركين عدم معرفة أو وضوح حول مستوى الأمان الرقمي.

وتشير هذه النتائج إلى أن هناك مستوى جيدًا من الثقة لدى غالبية المشاركين تجاه الأمان الرقمي، إلا أن النسبة المعتبرة من المتشككين 21% تمثل تحديًا جادًا أمام البنوك الإسلامية. ويؤكد ذلك الحاجة إلى تعزيز أنظمة الأمن السيبراني، ورفع مستوى الشفافية في سياسات حماية البيانات، بما يعزز ثقة العملاء، ويدعم توجهاتهم نحو الاعتماد على الحلول الرقمية في معاملاتهم المالية.

جدول (8): استجابة افراد الدراسة عن مستوى تأييد المنصات الرقمية

الرأي	التكرار	النسبة المئوية
نعم، بشدة	31	%31.0
نعم، إلى حد ما	30	%30.0
لا أعلم	39	%39.0
الإجمالي	100	%100.0

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS 2025

يبين الجدول أن غالبية المشاركين (61%) يؤيدون المنصات الرقمية بدرجات متفاوتة (31% "نعم، بشدة" و30% "نعم، إلى حد ما"). وفي المقابل، أبدى 39% من المشاركين عدم تأكدهم من موقفهم تجاه هذه المنصات.

وتعكس هذه النتائج وجود قبول عام للتحول الرقمي في القطاع المالي الإسلامي، رغم بعض التحديات المرتبطة بالثقة أو وضوح الفائدة المرجوة. كما تشير إلى وجود فرصة كبيرة لتعزيز معدلات التأييد من خلال:

- تحسين جودة الخدمات الرقمية.
- تعزيز ثقة العملاء بأنظمتها وأمانها.
- تكثيف برامج التوعية والتثقيف حول مزايا المنصات الرقمية.

وبذلك يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية رفع مستوى القبول المجتمعي وزيادة الاعتماد على الحلول الرقمية كخيار **رئيسي في المستقبل**.

جدول (9): استجابة افراد الدراسة عن تأثير التحول الرقمي على جودة الخدمات

التأثير	التكرار	النسبة المئوية
تحسن كبير	22	%22.0

تحسن بسيط	27	%27.0
لا تغيير	31	%31.0
تراجع	20	%20.0
الإجمالي	100	%100.0

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS 2025

يكشف الجدول أن ما يقارب نصف أفراد العينة (49%) لاحظوا تحسنًا في جودة الخدمات (22% تحسن كبير، و27% تحسن بسيط). وفي المقابل، أفاد 20% من المشاركين بوجود تراجع في مستوى الجودة، بينما أكد 31% عدم ملاحظتهم لأي تغيير.

وتشير هذه النتائج إلى أن تأثير التحول الرقمي على جودة الخدمات ليس موحدًا، إذ يختلف تقييمه باختلاف تجارب العملاء ومدى استفادتهم من الخدمات المقدمة. وهذا يعكس الحاجة إلى أن تعمل البنوك الإسلامية على:

- مراقبة مستوى جودة الخدمات الرقمية بشكل مستمر.
- إنشاء آليات فعّالة للتغذية الراجعة من العملاء.
- معالجة نقاط الضعف وتحسين التجربة الرقمية بما يرفع من مستوى رضا العملاء.

جدول (10): استجابة افراد الدراسة عن تأثير التحول الرقمي على رضا العملاء

التأثير	التكرار	النسبة المئوية
تحسن كبير	22	%22.0
تحسن بسيط	28	%28.0
لا تغيير	24	%24.0
تراجع	26	%26.0
الإجمالي	100	%100.0

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS 2025

يبين الجدول أن نصف المشاركين تقريبًا (50%) شعروا بتحسن في مستوى رضاهم (22% تحسن كبير، و28% تحسن بسيط). وفي المقابل، لاحظ 26% من المشاركين تراجعًا في مستوى الرضا، بينما أكد 24% عدم ملاحظتهم لأي تغيير.

ومن الملفت أن نسبة التراجع في الرضا (26%) أعلى من نسبة التراجع في جودة الخدمات (20% كما ورد في الجدول السابق)، وهو ما يشير إلى أن العوامل غير التقنية، مثل أسلوب التعامل البشري وسهولة الاستخدام ووضوح الإجراءات، تلعب دورًا جوهريًا في تشكيل تجربة العميل.

وتؤكد هذه النتائج على أهمية أن تركز البنوك الإسلامية ليس فقط على تطوير الأنظمة الرقمية من الناحية التقنية، بل أيضًا على تحسين تجربة العميل الكلية عبر:

- تبسيط واجهات الاستخدام.
- تعزيز كفاءة خدمة العملاء.
- توفير قنوات دعم فعالة وسريعة الاستجابة.

جدول (11): استجابة افراد الدراسة عن تأثير التحول الرقمي على الوظائف

التأثير	التكرار	النسبة المئوية
زيادة	27	%27.0
نقصان	27	%27.0
ثبات	21	%21.0
لا أعلم	25	%25.0
الإجمالي	100	%100.0

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS 2025

يبين الجدول أن المشاركين انقسموا بالتساوي تقريبًا بين من يتوقعون زيادة في الوظائف (27%) ومن يتوقعون نقصانها (27%)، في حين يرى 21% أن التحول الرقمي لن يؤثر على الوظائف، وأبدى 25% عدم معرفتهم بتأثيره.

وتعكس هذه النتائج حالة عدم اليقين الوظيفي المصاحبة للتحول الرقمي، إذ يتوقع البعض أن يخلق فرص عمل جديدة في مجالات متقدمة كالأمن السيبراني، وتحليل البيانات، والخدمات الرقمية، بينما يتخوف آخرون من فقدان الوظائف التقليدية نتيجة الأتمتة وتراجع الحاجة إلى الأدوار الروتينية.

وتؤكد هذه التباينات الحاجة الملحة إلى أن تعمل البنوك الإسلامية على وضع استراتيجيات واضحة لإدارة التحول الوظيفي.

جدول (12): استجابة افراد الدراسة عن توقعات افراد الدراسة للمستقبل

الرأي	التكرار	النسبة المئوية
مبشرة وفعالة	37	%37.0
لا أعلم	28	%28.0
غير مبشرة	35	%35.0
الإجمالي	100	%100.0

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS 2025

يكشف الجدول عن وجود انقسام واضح في الرؤى المستقبلية للتحول الرقمي، حيث عبر 37% من المشاركين عن تفاؤلهم بكونه مستقبلًا "مبشرًا وفعالًا"، في حين أبدى 35% منهم تشاؤمًا تجاهه. أما نسبة 28% فقد عبرت عن عدم وضوح موقفها أو عدم امتلاكها رؤية محددة.

وتشير هذه النتائج إلى أن مستقبل التحول الرقمي في القطاع المالي الإسلامي لا يزال بحاجة إلى تعزيز الثقة والطمأنينة لدى مختلف الفئات، من خلال:

- تقديم إنجازات ملموسة على أرض الواقع لإثبات جدوى التحول الرقمي.
- بناء رؤية استراتيجية واضحة ومشتركة بين المؤسسات المالية والمستفيدين.
- معالجة المخاوف والتحديات التي يطرحها المتشائمون بشكل استباقي عبر التوعية والتجارب الناجحة.
- وبذلك يمكن تحويل حالة الانقسام إلى فرصة لتطوير الحوار المجتمعي وتعزيز القبول الجماعي للتحول الرقمي.

جدول (13): استجابة افراد الدراسة عن وجود تجربة شخصية مع الخدمات الرقمية

التجربة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	52	%52.0
لا	48	%48.0

الإجمالي	100	%100.0

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS 2025

يبين الجدول أن غالبية المشاركين (52%) لديهم تجربة سابقة مع الخدمات الرقمية، في حين أن 48% لم يسبق لهم استخدامها. ويعكس هذا التوزيع أن أكثر من نصف العينة تمتلك معرفة عملية بالخدمات الرقمية، مما يوفر قاعدة أولية يمكن البناء عليها في تقييم فعالية هذه الخدمات.

في المقابل، فإن نسبة المشاركين الذين لم يجربوا الخدمات الرقمية بعد (48%) تُظهر أن هناك فرصة كبيرة لتوسيع قاعدة المستخدمين. ويتطلب ذلك من المؤسسات المالية الإسلامية العمل على: تحسين تجربة المستخدمين الجدد من خلال واجهات سهلة الاستخدام مع تقديم الدعم والتدريب اللازمين لضمان انتقال سلس إلى البيئة الرقمية،. وبذلك يمكن للبنوك الإسلامية تقليل التردد لدى الفئات غير المجربة، ورفع مستوى الاعتماد العام على الخدمات الرقمية (أيوب، 2021-2022؛ أسعد حمود، 2020).

جدول (14):استجابة افراد الدراسة عن تقييم فعالية التكنولوجيا المالية

الرأي	**التكرار**	**النسبة المئوية**
أوافق بشدة	17	%17.0
أوافق	22	%22.0
محايد	26	%26.0
لا أوافق	16	%16.0
لا أوافق بشدة	19	%19.0
الإجمالي	100	%100.0

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS 2025

يبين الجدول أن ما نسبته 39% من المشاركين (17% يوافقون بشدة، و22% يوافقون) يعتبرون أن التكنولوجيا المالية فعّالة في تحسين الخدمات المالية الإسلامية. في المقابل، يرى 35% من المشاركين (16% لا يوافقون، و19% لا يوافقون بشدة) أن التكنولوجيا المالية غير فعّالة. أما نسبة 26% فقد اتخذت موقفًا محايدًا دون تأييد أو رفض واضح.

وتشير هذه النتائج إلى وجود انقسام واضح في القناعات، حيث لا تزال شريحة معتبرة من المشاركين غير مقتنعة بجدوى التكنولوجيا المالية أو لم ترَ أثرها المباشر على الواقع العملي. وهذا يعكس الحاجة إلى أن تعمل البنوك الإسلامية على:

- تقديم أدلة عملية ونتائج ملموسة تبرز الأثر الإيجابي المباشر للتكنولوجيا المالية.
- تعزيز حملات التوعية لشرح المزايا والفوائد الحقيقية لهذه الحلول الرقمية.
- بناء الثقة من خلال تجارب ناجحة يمكن عرضها كنماذج مرجعية أمام العملاء.

وبذلك يمكن تقليص حجم الفئة غير المقتنعة ورفع مستوى القبول العام بالتكنولوجيا المالية في البيئة المصرفية الإسلامية.

جدول (15): تقييم تطور التكنولوجيا المالية

الرأي	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	25	%25.0
أوافق	16	%16.0
محايد	24	%24.0
لا أوافق	16	%16.0
لا أوافق بشدة	19	%19.0
الإجمالي	100	%100.0

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS 2025

يوضح الجدول أن 41% من المشاركين (25% يوافقون بشدة، و16% يوافقون) يرون أن التكنولوجيا المالية تشهد تطورًا ملحوظًا، في حين عبّر 35% عن عدم موافقتهم (16% لا يوافقون، و19% لا يوافقون بشدة). أما نسبة 24% فقد تبنت موقفًا محايدًا.

وتشير هذه النتائج إلى أن هناك إدراكًا إيجابيًا نسبيًا للتطورات التقنية في القطاع، لكنه لا يزال يقابله قدر من التشكيك وعدم القناعة من شريحة واسعة من المشاركين. ويعكس ذلك الحاجة إلى:

- زيادة الاستثمارات في البحث والتطوير لتسريع وتيرة الابتكار في الخدمات المالية الإسلامية.

- تعزيز الشفافية في عرض الإنجازات التقنية عبر حملات تواصل وإعلام واضحة.
- تسليط الضوء على قصص نجاح وتجارب عملية لتأكيد فعالية الابتكارات الرقمية في تحسين الخدمات وتعزيز الثقة لدى العملاء والشركاء.

مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

1- الثقة والأمان الرقمي (الفرضية 1)

أظهرت النتائج أن 61% من أفراد العينة يرون المنصات الرقمية آمنة (مقابل 21% يرونها غير آمنة). يعكس ذلك اتجاهًا إيجابيًا في الثقة، لكنه ليس حاسمًا بسبب بقاء نسبة معتبرة من المترددين. تتفق هذه النتيجة مع ما ذهب إليه بهية ومراد (2023) من أن تبنّي تقنيات التكنولوجيا المالية يحسّن جودة الخدمة ويعزّز الشفافية، لكنه يتطلب عملًا موازيًا على جانب التواصل والحوكمة لاستدامة الثقة. كما تشير فاطمة الزهراء (2021) إلى أن تحديات الأمان السيبراني والتوعية بسياسات حماية البيانات قد تُبقي شريحة من العملاء متوجّسة، وهو ما يفسّر وجود نسبة (21%) ترى المنصات غير آمنة. وتؤكّد سارة وهدى (2022) أن الاستثمار في بنى الأمن السيبراني وسياسات الإفصاح يعزّز الثقة ويُسرّع قبول العملاء للحلول الرقمية.

الاستنتاج: النتيجة تدعم الفرضية جزئيًا؛ إذ تميل الكفّة لصالح الثقة، لكن إغلاق فجوة التردد يستلزم برامج توعية أمنية وشفافية أعلى في ممارسات حماية البيانات.

2- الشمول المالي (الفرضية 2)

بيّنت النتائج أن 52% لديهم تجربة مع الخدمات الرقمية مقابل 48% دون تجربة، ما يوحي بقدرة التكنولوجيا المالية على فتح قنوات وصول جديدة. تتسق هذه النتيجة مع صندوق النقد العربي (2015) الذي يربط الشمول المالي بتوسيع الوصول للخدمات الرسمية وخفض الاعتماد على القنوات غير المنظمة، ومع نفين (2018) التي توضح أن التحول الرقمي يخفض التكلفة ويُيسّر الوصول للفئات الهشّة. كما يذكر نور الدين وآخرون (2022) أن دمج حلول FinTech بالصيرفة الإسلامية يزيد قدرة القطاع على الوصول إلى غير المخدومين ماليًا، ويعزّز الإدماج المالي في البيئات العربية.

الاستنتاج: النتيجة تدعم الفرضية؛ إذ يُسهم انتشار القنوات الرقمية الإسلامية في توسيع قاعدة المستفيدين وتقليص فجوات الوصول.

3- جودة الخدمات ورضا العملاء (الفرضية 3)

سجّل نحو 49% تحسّنًا في جودة الخدمات (22% كبير + 27% بسيط)، بينما رأى 31% عدم تغيّر و20% تراجعًا. وبالنسبة للرضا، أفاد 50% بتحسّن مقابل 26% بتراجع. يتوافق هذا مع راضي عبد المقصود (2025) الذي يؤكد أن توظيف تقنيات البلوك تشين والأتمتة في المنتجات الإسلامية يرفع الكفاءة والشفافية، لكن أثره على الرضا يتوقف على تصميم التجربة الرقمية وتكييفها مع تفضيلات العملاء. كما تشير فاطمة حنان (2022), وإيمانبو وآخرون (2020) إلى أن الابتكار وحده غير كافٍ؛ إذ ينبغي موازنته مع سهولة الاستخدام ودعم العملاء واستمرارية الجودة عبر القنوات. أي أن التحسّن التقني في الخلفية لا يترجم تلقائيًا إلى رضا مرتفع ما لم تُحسَّن تجربة المستخدم والتفاعل البشري ووضوح الواجهات.

الاستنتاج: تحسّنت الجودة والرضا لدى نصف العينة تقريبًا، ما يدعم الفرضية جزئيًا؛ ويُنصح بتركيز الجهود على تجربة المستخدم وخدمة العملاء لردم فجوة الرضا.

4- أثر التكنولوجيا المالية على الوظائف (الفرضية 4)

توزّعت التوقعات بالتساوي تقريبًا بين زيادة الوظائف ونقصانها (27% لكل منهما)، مع 21% ثبات و25% "لا أعلم". هذا الانقسام ينسجم مع ما طرحته وهيبة وأشواق (2018) حول أن دخول فاعلين رقميين جدد يغيّر هيكلة السوق وهوامش الربح، ويؤدي لإعادة توزيع الأدوار. كما تُظهر ساسية (2007) أن ترسّخ تقنيات المعلومات يعيد تشكيل وظائف المراجعة والعمليات الداخلية، أي أنه يخلق وظائف رقمية جديدة (تحليل بيانات، أمن سيبراني، أتمتة) ويقلّص أدوارًا روتينية.

الاستنتاج: النتيجة تدعم الفرضية جزئيًا؛ هناك أثر واضح على هيكلة الوظائف، لكنه ليس أحادي الاتجاه، ما يستدعي سياسات إعادة تأهيل وترقية مهارات مستمرة.

5- الفرضية الرئيسية: الأداء الكلي للمصارف الإسلامية

بجمع المحاور السابقة: تحسّنٌ ملحوظ في الجودة والرضا لدى نحو نصف العينة، وميْلٌ إيجابي للثقة، وتقدّمٌ في الشمول المالي، مع أثرٍ تشكيلي على الوظائف. تتوافق الصورة العامة مع بهية ومراد (2023) وسارة وهدى (2022) وراضي عبد المقصود (2025) التي تُبرز أن دمج التكنولوجيا المالية يعزّز كفاءة القطاع الإسلامي وتنافسيته. غير أن تباين التجربة بين العملاء (خاصة في الرضا) يؤكد ضرورة الانتقال من ''تبنّي التقنية'' إلى تحسين التجربة والقيمة المتصوَّرة لدى العميل.

الاستنتاج: الفرضية الرئيسة مدعومة إجمالًا؛ فالأداء الكلي يتحسّن مع التحوّل الرقمي، لكن تعظيم الأثر يتطلب برامج نوعية لرفع الثقة وتجربة العميل، وخططًا للمهارات البشرية.

دلالات عملية وتوافقها مع الأدبيات

1. **الثقة والأمان:** الاستثمار في الأمن السيبراني والتواصل الشفاف يتوافق مع توصيات سارة وهدى (2022) وفاطمة الزهراء (2021)
2. **الشمول المالي:** التوسع الرقمي الإسلامي يخدم أهداف الشمول كما تؤكد نفين (2018) وصندوق النقد العربي (2015)
3. **الجودة والرضا:** توجيه الابتكار نحو سهولة الاستخدام والدعم متعدد القنوات ينسجم مع فاطمة حنان (2022) وإيمانبو وآخرون (2020)
4. **الوظائف:** إطلاق مسارات إعادة تأهيل رقمي داخل المصارف يتماشى مع التحولات التي استعرضتها ساسية (2007) ووهيبة وأشواق (2018).

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع مستقبل التكنولوجيا المالية الإسلامية في الدول العربية، يتضح أن مسار التحول الرقمي نحو اعتماد هذه التكنولوجيا لا يزال في مراحله الأولى، وأن هناك جهودًا كبيرة تنتظر المؤسسات المالية الإسلامية، بما في ذلك البنوك الرقمية ومنصات الدفع الإلكتروني والتمويل الجماعي، من أجل ترسيخ حضور التكنولوجيا المالية الإسلامية بشكل فعال في المنطقة.

أبرز النتائج:

1. تسهم التكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز جودة الخدمات وتوسيع نطاق الأنشطة التي تقدمها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الدول العربية.
2. تعمل مؤسسات التمويل الإسلامي بشكل منتظم ومستمر على تبني الحلول الرقمية بما يعزز من قدرتها التنافسية.
3. تؤثر التكنولوجيا المالية بشكل مباشر على القطاع المصرفي العربي، وتجعل هذه المؤسسات مطالبة بالاندماج في النظام المالي الرقمي العالمي.
4. تتجلى مظاهر التكنولوجيا المالية الإسلامية في المؤسسات المصرفية عبر أدوات متنوعة مثل: التمويل الجماعي، الإقراض الرقمي، والخدمات المصرفية المفتوحة.

أهم المقترحات:

1. ضرورة توفير البنية التحتية الرقمية التي تتيح تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية بكفاءة في الدول العربية.
2. العمل على تكييف المعاملات المالية الإسلامية مع التقنيات الحديثة بما يضمن توافقها مع الضوابط الشرعية.
3. إيجاد حلول مبتكرة للتعامل مع التحديات الرقمية المستجدة مثل: العملات المشفرة، تقنية سلاسل الكتل(Blockchain) ، والحوسبة السحابية.
4. إنشاء هيئة عربية موحدة تُعنى بالتكنولوجيا المالية الإسلامية، تُعزز التنسيق وتضع معايير موحدة للتشغيل والرقابة.
5. التركيز على تعزيز الشمول المالي العربي من خلال مؤسسات الصناعة المصرفية الإسلامية بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

1. قائمة مصادر و مراجع:

إبراهيم عبد اللطيف، إ. (2015). المصرفية الإسلامية: مفاهيمها وخصائص تطبيقها. دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري – إدارة البحوث، دبي (الطبعة الأولى). دبي.أسعد حمود، ا. (2020). التكنولوجيا المالية. البحرين: [دون ناشر].إيمانبو، م. وآخرون. (2020). ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء البنوك

الإسلامية. مجلة رؤى اقتصادية، 10(1).بهية، ع. ومراد، ش. (2023). التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات المالية الإسلامية. مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، (7).راضي عبد المقصود، م. (2025). تطبيقات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء المصارف الإسلامية (تقنية البلوكتشين نموذجًا). مجلة البحوث المالية والتجارية، 26(2).زينب داوود، س. (2023). العلاقة السببية بين الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية والكسل المصرفي. العراق: كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء.سارة، د. وهدى، ب. (2022). التكنولوجيا المالية ومساهمتها في تحسين نشاط المصارف الإسلامية. مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 36(2).ساسية، م. (2007). تأثير تكنولوجيا المعلومات على وظيفة المراجعة الداخلية للمؤسسة. بسكرة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة محمد خيضر.سعداوي، م. وخليل، م. (2022). التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية: إشارة إلى تجربة البنوك الإسلامية الماليزية للفترة 2014–2021. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

صندوق النقد العربي. (2015). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

عبد الكريم، ق. (2019). التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية. الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي.

فاطمة الزهراء، س. (2021). واقع عمل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية الإسلامية. مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، 6(2).

فاطمة حنان، ب. (2022). دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية: عرض لتجارب دول رائدة. مجلة البشائر الاقتصادية، 8(2).

محمد الطاهر، ا. (د.ت). المصرف الإسلامي ودور الوساطة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – قسم التمويل والاستثمار، جامعة مصراتة، ليبيا.

محمد، ا. (2012). المصارف الإسلامية: النظرية – التطبيق – التحديات. مكتبة الشروق الدولية (الطبعة الأولى).

نفين، ح. (2018). دراسة الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية. الإمارات العربية المتحدة: وزارة الاقتصاد.

نور الدين، ك. وآخرون. (2022). مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطورات التكنولوجيا المالية. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، 4(2).

وهيبة، ع. وأشواق، ب. (2018). توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 7(3).

ملامح التحول الرقمي نحو تجسيد جامعة الجيل الرابع في الجزائر

Key Aspects of Digital Transformation Towards Building Fourth Generation Universities in Algeria

ميلود زيد الخير، مخبر دراسات اقتصادية، جامعة عمار ثليجي الاغواط (الجزائر)،
m.zidelkheir@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2025/07/14 تاريخ القبول: 2025/09/28 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

يقدم هذا المقال تسارع الجامعات في الانخراط في تبني استراتيجيات الرقمنة في التعليم والإدارة. وعمليات الالتزام بالتحول الرقمي كاستراتيجية في قطاع التعليم العالي، تتبناها وزارته و كإطار للبحث عن تميزه والابتكار. من خلال إشكالية حصر ملامح التحول الرقمي. ثم التعرض لأبعاد جامعات الجيل الرابع، وتحديد مؤشرات الجاهزية الرقمية و الهوية الرقمية، و يهدف هذا البحث إلى إبراز خارطة الطريق للتحول الرقمي. ويكتسي أهميته من دور الجامعة كقاطرة لإحداث التغيير والتطور. مستخدما منهجا وصفيا ويعتمد أداة المسح لبعض أدبيات ما كتب حوله مع استعراض ما بادرت به وزارة التعليم العالي في الجزائر للتوجه نحو تجسيد التحول.

كلمات مفتاحية: تحول رقمي، جامعة الجيل الرابع، تعليم عالي في الجزائر.

تصنيفات JEL : O33، I23، I28.

Abstract:

This paper examines the rapid adoption of digital strategies in university education and management, viewing digital transformation as a strategic path for higher education. It explores dimensions of digital transformation, features of fourth-generation universities, and indicators of digital readiness and identity. Using a descriptive–analytical approach, the study reviews relevant literature and the initiatives of Algeria's Ministry of Higher Education. Findings emphasize the need for a roadmap to guide

digital transformation, highlighting universities' central role as drivers of change, innovation, and progress in the sector.
Keywords: Digital transformation, fourth-generation university, higher education in Algeria
Jel Classification Codes: O33, I23, I28

1. مقدمة:

إن تجربة جائحة كورونا وما فرضته من حجر على الجميع و اضطراره للبقاء في بيوتهم، مما تطلب حتمية اللجوء للتعامل عن بعد و الحاجة الملحة للحد من التواصل المباشر، و هذا الحال مست آثاره جميع المجالات في الحياة. و على وجه الخصوص في مجالات الخدمة وتقديمها كمثل التعليم و الصحة والصيرفة و غيرها من الميادين الخدمية. و بالموازاة، و نتيجة للتطور الرهيب في تقنيات عالم الاتصالات، مما أحدث ثورة في هذا المجال من تعميم الرقمية و الأستعانة بأدوات الذكاء الاصطناعي الذي يسعى للمساعدة للمجهود البشري و تعويضه في كثير من المهام بما يقتصد في الوقت و الجهد و يعظم الدقة و يقلل الأخطاء.

1.1. طرح الإشكالية: و للمواكبة لهذه المستجدات ، تواجه مؤسسات التعليم العالي الإشكالية المطروحة كما يلي : ما هي ملامح إمكانيات التحول الرقمي في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر ؟ فتتناول المشكلة التي أمامنا إبراز الضرورة الملحة لمراجعة الأساليب للإجابة عن هذه الإشكالية. و يترتب على ذلك التساؤل حول كيف نستطيع تعظيم الاستفادة مما يحصل من تقدم كبير في مجال تكنولوجيا الاتصال و الانترنيت؟ وبالتالي ما هي سبل القيام بالعصرنة الكاملة لخدماتها مواكبة و انسجاما مع هذه التوجهات العالمية؟

2.1. فرضية البحث: يكون انطلاق العمل من الفرضية الملحة بأن التحول الرقمي يعتبر حتمية ضرورية تتطلبها مقتضيات التنافس والبقاء و المحافظة على التواجد القوي. و تعد أيضا، مجهودها في إطار تحقيق التحول الرقمي سبيلها الوحيد للحصول على مراتب الصدارة في التصنيفات العالمية و حصد الجوائز المرصودة للتفوق في مجالات جودة الخدمات و تحسين الأداء بواسطة الحلول الرقمية. مما يفرض التوجه بإجراءات و أساليب تعيد النظر في التعامل الإداري و التنظيمي. وهذا كله يعتبر المفتاح الفعال للآفاق المستقبلية الرائدة.

3.1. كيفية معالجة الموضوع: سنتعرض في هذا العمل لملامح عملية التحول الرقمي من خلال حيثياته وعمليته وأبعاد جامعات الجيل الرابع، و تحديد مؤشرات الجاهزية الرقمية للمؤسسات، ومبررات استخدام تكنولوجيا المعلومة و مجالات الإدارة الرقمية في التعليم العالي. و التعرض لمعرف الكائن الرقمي أو الهوية الرقمية. و فوائد التعليم الرقمي و التحول كرهان إستراتيجي للتنظيم، و ما يتطلبه نموذج خارطة طريق له.

4.1. أهمية البحث : تكمن الأهمية في هذا البحث في ذلك الدور البارز لما يمكن أن تلعبه تنمية التفكير في إحداث التحول الرقمي و يكتسي أهميته من دور الجامعة كقاطرة لإحداث التغيير و التطور.

5.1. أهداف البحث: يهدف البحث إلى تسليط الضوء على ضرورة الاستخدام و التطبيق لمثل هكذا مدخل في مواجهة المستجدات من مشاكل أخذت مناحي مختلفة عما عهدته من قبل و هذا بإبراز خارطة الطريق للتحول الرقمي.

6.1. منهج البحث: و بالنظر للطبيعة و المتطلبات في موضوعنا المعالج، فسنستخدم ما توفر من إمكانيات المنهج الوصفي للمتغيرات الواردة في الإشكالية و الاستعانة بما يتوفر لدينا من مراجع تصب في الصميم من الموضوع.

2. حيثيات التحول الرقمي

إن تنشيط التنمية اجتماعيا واقتصاديا وتكنولوجيا تتحمل أعبائها مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالاعداد الجيد للموارد البشرية المؤهلة من كوادر وطاقات. و يمكن اعتبار الرقمنة من جملة التحولات الجذرية التي تشهدها الجامعة في معظم الدول اليوم، فلقد أصبح قطاعها بمثابة القلب النابض لما يسمى بالثورة الرقمية، و يجتهد في إحداث عملية تحول رقمي دائم تجسده الاهتمامات الزائدة بالتكنولوجيا الحديثة، والقيام بإعادة النظر كليا أو جزئيا في الممارسات و الأساليب التقليدية في تقديم خدماته و الالتفات نحو الاعتماد على الرقمنة وما يتعلق بها من التميز بالفعالية و الكفاءة. و هذا يقتضي تحول الجامعة إلى بيئة حاضنة تستوعب التكنولوجيا المتطورة و تتعامل معها بكل إيجابية. (سالمي و آخرون، 2024، صفحة 49) و لمواكبة التطور عالميا وبغية الاندماج في عالم الرقمية، تسارع الجامعات في الانخراط في التبني لاستراتيجيات الرقمنة في التعليم و في الإدارة عموما. كما أصبح التحسين في تصنيف الجامعة، لا يتحقق إلا بالجهود الموجهة لتطوير الموارد الإلكترونية وإدارتها بفعالية، و إن جائحة كورونا فرضت الانتقال السريع نحو رقمنة التعليم العالي والبحث العلمي، مما أوجب على الجامعات الجزائرية تصحيح المسار للتعليم

الجامعي والتحول من نموذج تقليدي إلى المقاربة الرقمية ، التي تعتبر التطور الطبيعي للتعليم الإلكتروني بالاستعانة بالحوسبة السحابية ومختلف المصادر المفتوحة والاستفادة من المنصات التعليمية، التي أصبحت الأدوات الأساسية في العملية التعليمية و تعزيزها. ويتعين بذلك على الجامعات تكييف أنظمتها التعليمية لتوفر البيئة التعليمية الرقمية المتميزة بالتفاعلية والفعالية، و هذا التحول يعمل على التمكين لمخرجات التعليم العالي والدعم الحقيقي للتطور الاقتصادي والاجتماعي. (برارمة و تومي، 2024، صفحة 85)

لقد زاد في السنوات الأخيرة التوجه نحو الرقمنة في العديد من القطاعات. كتوجه عام من أعلى مستويات هرم السلطة. مما ألزم قطاع التعليم العالي ان يتبوأ الصدارة و يكون بذلك القاطرة التي تقود التنمية الشاملة والمفتاح السحري لهذا التحول، كمدخل للاهتمام أبداه الأساتذة و الباحثين بالدراسات والأبحاث التي من شأنها أن تساهم في رفع مستويات التحول الرقمي في داخل الأوساط الجامعية، و من ثم الإشعاع على باقي المجتمع ككل. (عرعار و علال، 2024، صفحة 64)

ما نشهده من تقدم تقني رهيب في تطور الوسائل في مجال الإعلام والإتصال و خاصة الأنترنت و تمدد مختلف تطبيقاتها في معظم المجالات في الحياة العامة، مما نتج عنه تحول رقمي يرصد كمخلفات التكنولوجية لذلك. في شكل نمط تواصل جديد أحدث طفرة نوعية في ميادين و مستويات الاتصال. و ما صاحبه من مضاعفات في القدرة التخزينية للمعلومات و البيانات، و سهولة الوصول إليها. بأسهل الطرق و الأساليب، مما ألزم المؤسسات بالتوجه نحو ضرورة و حتمية تبنيه في إطار التحسين المستمر للأداء و الجودة و الكفاءة.

وقد تبنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بالاعتماد على مديرية التطوير التكنولوجي ديناميكية تحول رقمي لمختلف الجامعات والمدارس العليا. و ذلك بإطلاق عدة منصات رقمية إدارية وتعليمية للتحسين في الخدمة والرفع من مستوى الأداء، وربط و مواكبة الجامعة الجزائرية للتحولات الرقمية في ميادين البحث العلمي، والمستويات التعليمية والتطوير التكنولوجي في كل المجالات. في شكل مشروع وطني للرقمنة لكافة الوحدات الإدارية والتنظيمية للتحسين في الأداء عموما و الوصول إلى تحقيق مستوى

تعميم التعامل الالكتروني و إنجاز صفر ورقة في التعامل الإداري بين الجميع من هيئة تدريس، وموظفين، وطلبة، و بناء و تحسين الصورة الرقمية للجامعة. (ماضي و كيحول، 2024، صفحة 550)

3. عملية التحول الرقمي

يمكن تعريف التحول الرقمي بأنه تلك العملية التغييرية في طريقة العمل باستبدال أساليب التفكير و التوجه للتركيز على الاستعمال المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في بيئة العمل، و ما يتطلبه من التكيف الذي يمس الثقافة و الإستراتيجية و العمليات. وهو الانتقال من العالم التناظري إلى العالم المرتبط رقميا، و يشترط لنجاح التحول الرقمي إعطاء الأولوية للتجربة التي يعيشها العميل. فلا يكفي فيه نقل المعلومات من شكلها الورقي إلى دعائم رقمية، بل يستوعب الأمر ما يمس البنية التحتية و الثقافة التنظيمية، و الطريقة التي تقوم بها الأعمال و تغير نموذج الأعمال بالإستخدام الجيد لأنواع البرمجيات و الاستفادة من الانترنت و الهواتف المحمولة و ممارسة الطباعة الثلاثية الأبعاد و استعمال السحابة الالكترونية التي تزخر بها بيئة العمل الافتراضية و ما تحققه من تقليل في التكاليف و تحسين في النوعية عند تقديم المنتج و الخدمة مع الاعتماد أولا على تجربة العميل المستخدم. (سي طيب الهشمي، 2023-2024، صفحة 119)

ويتطلب بناء على ذلك، انقلاب واقع جامعة اليوم لمركب تكنولوجي يجيد التعايش و التعامل بتكنولوجيا الحواسيب وأجهزة الذكاء وما نجم عنها من تطبيقات متنوعة، مما يدفعها للقيام بتخطيط سليم يصاحبه اللجوء لسن التشريعات الضابطة لإستخدام أمثل لها، و يحقق الحماية الكبيرة للشبكات. والتوجه نحو التدريب للأساتذة و العاملين والطلاب على تطويرهم للمهارات تكنولوجيا ومعلوماتيا وتحديث مستويات الاتصال الإلكتروني، وإنجاز الرقمنة في مجال البرامج الدراسية. (سالمي و آخرون، 2024، صفحة 50)

4. أبعاد جامعات الجيل الرابع

هناك سبعة من الأبعاد بحسب الدراسات المنجزة في هذا المجال، و التي نستشف منها ملامح هذه الجامعات، و التي تتبنى وظيفة جديدة تعيد بها تعريف الجامعة، و إخراجها من الإطار الضيق الكلاسيكي إلى أبعاد جديدة تعطيها لونا آخر:

4-1- مميزات التدريس و التعليم: يتميز بالإبداع و المرونة و الإبتكار و الإرتباط بتعلم لمدى الحياة، و الاستفادة من التوظيف الجيد لتكنولوجيا ما يسمى بالتعلم الذكي، و محاولة التوجه بما يجمع بين التعلم مباشرة و التعلم الافتراضي أو ذلك الذي يدمج بين الإثنين.

4-2- خصائص البحث العلمي: يعزز في توجهه البحث المبتكر الذي يخلق الأفكار و النظريات الجديدة، مع التركيز على الطابع العالمي، من خلال التعاون ما بين الجامعات و الباحثين و المشاريع مع محاولة الإرتباط أيضا بمجال خدمة المجتمعات المحلية.

4-3- تدعيم الخدمة المجتمعية: باعتبارها من أصحاب المصلحة الرئيسيين فهي تعمل على الدعم القوي للتحول في المجتمع، و الإسهام في إعداد القادة و دعم النمو الاقتصادي و استدامته.

4-4- التوجه بالإدارة الرقمية: من خلال إيجاد وظائف تتلاءم مع الإدارة رقميا، و استراتيجية رقمية الجامعة، مما ينعكس طبعا على حتمية تطوير الهيكل التنظيمي مع هذا التوجه.

4-5- الاستخدام للتكنولوجيا الرقمية: باللجوء لاستخدام فعال و جيد لبنية تحتية تكنولوجية و الاستعانة بتقنيات تكنولوجية مساعدة في أعلى مستوياتها.

4-6- تحصيل قدرة براعة رقمية: التي تتضمن الحصول على إمكانية اكتساب المهارة عند التفاعل مع الأجهزة و مختلف البرمجيات بكل كفاءة و فعالية، و التمتع باكتساب المهارات الناعمة من ابتكار و ابداع و ثقافة و مهارات تكنولوجية.

4-7- وجود الميزة التنافسية: حيث تحمل جامعة هذا الجيل الرابع جينات الريادة و اغتنام الفرص و تحينها إلى حد الاتصاف بالانتهازية، مع التمتع بالإبداع و السبق و الإسعاف في حل مشكلات المجتمع. (خميس و آخرون، 2024، الصفحات 190-192)

5. مؤشرات جاهزية مؤسسات التعليم العالي رقميا

وهي التي تمكن من الوقوف على مدى قدرة مؤسسة التعليم العالي على التبني الفعال للتقنيات الرقمية واستخدامها بطريقة فعالة في عمليات التعليم و البحث. و هي على المنوال التالي:

5-1- توافر بنية تحتية وموارد رقمية و جودتها: و هي الموارد التكنولوجية، و الإتصال عبر الإنترنت وتوافر الأجهزة والبرامج و الأنظمة لإدارة التعليم.

5-2- العمل على المحو للأمية الرقمية: و يعني هذا المصطلح قدرة المؤسسة على الاستخدام والتعامل مع التقنيات الرقمية بكل فعالية لأغراض تعليمية و بحثية. بما في ذلك الاستخدام الجيد لتطبيقات البرامج، وسهولة التنقل عبر الواجهات الرقمية، و إمكانية تقييم المعلومات رقميا.

5-3- تحقيق خاصية التكامل الرقمي: تحقيق الدمج بين مناهج طرق التدريس و مختلف التقنيات الرقمية و هو مؤشر رئيسي لمدى الجاهزية الرقمية. و يندرج ضمنه الاستفادة من التقنيات الرقمية في مجال تحسين العملية التعليمية ، على غرار المناقشات عبر الإنترنت و المحاكاة في العلم الإفتراضي و تقديم العروض متعددة الوسائط.

5-4- إتاحة المنصات الرقمية وأدوات التعليم: التي تسهل وصول الطلبة إلى المواد التدريبية و التقييم ومصادر التعليم و تسهيل التعاون و الإتصال مع الهيئة التدريسية.

5-5- القيام بالمبادرات الرقمية وإستراتيجياتها: من مثل التطوير للبرامج و الدورات التكوينية عبر الإنترنت، و الاعتماد على التقنيات الرقمية الجديدة، و الدعم لطاقم أعضاء هيئة التدريس ومجموع الطلبة.

5-6- إبداء الاستعداد والتحفيز عند طاقم هيئة التدريس: و هو تزويد أعضاء الهيئة التدريسية بما يلزم من تدريب ودعم ضروري للاستخدام الفعال للأدوات الرقمية، مع التحفيز لديهم على تبنيهم للتقنيات الرقمية.

5-7- وجود استعداد لدى الطلبة وإمكانيات وصولهم: و هي إمكانية وصول الطالب بأريحية إلى الأدوات و الموارد و الأجهزة الرقمية و الإنترنت عالي السرعة.

5-8- توفير متاحات التمويل والتخصيص للموارد: تخصيص موارد و تمويل الدعم لكل المبادرات الرقمية، بما يحقق التطوير في شكل دورات تدريبية عبر الإنترنت و حيازة أدوات رقمية و بنية تحتية تخدم التعليم الرقمي.

5-9- وجود كفاءة ذاتية للتكنولوجيا: و هي المعتقدات لدى هيئة التدريس و مجموع الطلبة بخصوص القدرة لديهم في مجال الاستخدام للتقنيات الرقمية، و استعداد الجميع رقميا.

5-10- اتخاذ المواقف نحو التبني للتكنولوجيا: تصور سهولة الاستخدام و التعامل مع التقنيات الرقمية والاقتناع بفائدة إدماجها في الأنشطة التدريسية و البحثية و التطوير المهني.

5-11- تعزيز الدعم الكافي المؤسسي: تتمثل في المتاح من الموارد و انتهاج السياسات و إتاحة فرص التدريب، و إعطاء الأولوية للكافي من الدعم لتحقيق التكامل التكنولوجي، كتوفير الوصول للموارد التكنولوجية الحديثة، و بناء برامج تدريب للتطوير المهني.

5-12- وجود الدوافع و تحريكها: و هو وجود الاهتمامات الشخصية بالتكنولوجيا و تصور فوائد استخدامها.

5-13- سلبيات تصور المعوقات: يندرج تحتها، اعتقاد ضيق الوقت، و تحسب نقص الدعم الفني، ووجود مخاوف تتعلق بالشؤون المرتبطة بالخصوصية و مشاكل الأمان.

5-14- مجموعة العوامل الديموغرافية المؤثرة: كما هو معروف، وهي العمر والجنس وسنوات الخبرة و الرتبة الأكاديمية وغيرها، يمكن أن تلعب دورا في التحديد هي الأخرى.

وعموما تعتبر هذه المؤشرات أداة تؤطر مجالات التحسين في القدرة الرقمية للبنية التحتية. (زين، 2024-2025، الصفحات 9-13)

6. مبررات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية

توجد العديد من المبررات لمثل هذا الاستخدام من طرف مؤسسات التعليم العالي بكل أطيافها:

-تسعى ثقافة التكنولوجيا للتغيير في الطبيعة الأساسية لكل المعرفة والمعلومات لمجتمعها. و لهذه الثقافة قدرة كبيرة على التطوير في الأنماط الحياتية والتعليم و كذا العمل، بما لها من أشكال و أنواع و أجيال تعرف التعاقب والتنوع. إضافة لما تعاني منه من وجود النقص الفادح في مستوياتها في الوقت الحالي في غالبية دول العالم. ولقد ترك التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال أثرا بليغا في معالجتها و تخزينها وتوزيعها بعد استرجاعها عند الضرورة. بحيث صارت هي القوة الدافعة و المحركة المسيطرة على كافة المؤسسات، سيما الخدمية منها، في مثل عالم البنوك والتعليم العادي والعالي على وجه الخصوص.

-تعد فرصة للتطور اقتصاديا ومعرفيا بما يسمح بالتشكيل لقاعدة تدفع لازدهار الدول وتطورها ونموها. بما يعمل على التوسع في انتشار المعلومات والاتصالات لاعتمادها الكلي على الحواسيب و الاتصالات، الامر الذي يدفع نحو الانتقال إلى ما يسمى التكنولوجيا الرقمية، و ما تحمله من المضاعفة في حجم التداول والسرعة و التخزين مع الاقتصاد في الكلفة، و الانتشار بما يجعلها تلعب دورا حاسما في بنية الاقتصاد على المستوى العالمي.

-وبسبب خصائصها وكفاءتها عنها في حالة الوسائل التقليدية، فإن لها دورا في التعزيز لتنمية بشرية واقتصادية واجتماعية وثقافية، فهي وباتساع انتشارها تستطيع تخطي الحدود الجغرافية والسياسية لجميع الدول. مع الميزة في الكثرة والتنوع في المعلومة ومختلف البرامج التثقيفية والتعليمية لكل الناس، فهي متاحة بتكلفة منخفضة في كل مكان وكل زمان كمصدر هام للوحدات الاقتصادية و للأفراد التي تلعب في حياتهم دور التنمية للعنصر البشري، بواسطة برامج التدريب والتعليم،

من كل هذا، صار لزاما الاهتمام بالتكنولوجيا وتطويرها واستخدامها بفعالية، مع التدريب على استعمالها والتوعية بأهميتها. (عسول، 2015-2016، الصفحات 124-125)

7. مجالات الإدارة الرقمية في التعليم العالي

7-1- وجود أنظمة إدارة الطلبة، في مجالات التسجيل و جداول التوقيت و جميع المراسلات في الميدان الأكاديمي.

7-2- اتاحة أنظمة الإدارة التعليمية، و تتضمن التنظيم الصفي للدراسة، و الاختبارات و التقييم و توزيع المواد.

7-3- توظيف نظم التسجيل و القبول من خلال الانترنيت، بما يسهل عمليات التواصل و الاتصال مع الجامعة.

7-4- بناء منصات التعلم الالكتروني التي تعمل على توفير البيئة التعليمية افتراضيا. و وصول الطالب للمواد و الموارد التعليمية عن طريق الانترنيت. و التفاعل عن بعد.

7-5- تعامل أنظمة إدارة الموارد البشرية، فيما يتعلق بالتوظيف و كل ما يتعلق بالمسار المهني للموظفين في الجامعة.

7-6- استخدام التواصل الالكتروني، التبادل للمعلومة عن طريق الاميل المهني و تقنيات الاتصال عن بعد المتاح للجميع. (لعجال، 2024، الصفحات 261-262)

8. معرف الكائن الرقمي أوالهوية الرقمية الجامعية

وهو عبارة عن سلسلة فريدة مكونة من أرقام وحروف ممزوجة برموز لكي تستخدم كأداة في تحديد الهوية للمستند الرقمي بصورة و شكل دائم، من خلال تحديد عنوان ثابت له على مستوى الشبكة العنكبوتية. لقد فرض الترابط في شبكة الأنترانت على مجموع الجامعات بناء الهوية الرقمية التي تتيح لها التفاعل الرقمي في النطاق الواسع بما تحققه من جاذبية في التعامل. فهي تعبر عن مجموعة السمات التي تعرف بها المؤسسات عن نفسها في نطاق عالمي. كالأرقام التي يتميز بها الاشخاص الطبيعيون في دنيا الناس. و بواسطتها يمكن اطلاع الجميع على التخصصات العلمية و الخدمات الرقمية التي تقدمها وكيفيات تواصل الجمهور معها وتعاملات التسجيل وإمكانية تحديد موقعها الجغرافي على مستوى الخارطة المرسومة للعالم افتراضيا. فهذه الهوية تمثل مرحلة انتقالية تشهدها البنية التحتية للتحول في بنيتها من الاجتماعية الى الوسائط المتعددة بما يساهم في التغيير الجذري في عدة مفاهيم، كالوسط بالنسبة للجامعة وهيكلها التنظيمي وبروز وتداول العديد من الجديد من المصطلحات أصبحت تكون نسيج الجامعة الرقمية. كالإدارة والمكتبة الرقميتين والمستودع الرقمي والبريد والموقع الالكترونيين. و أن البداية في التحول الرقمي تبدأ بتصميم الموقع الالكتروني كمجموعة ملفات وموارد ذات صلة و علاقة بالجامعة، ويمكن الولوج اليها عبر الأنترنيت و الربط الالكتروني. وأما فيما يخص العمل داخل الجامعة و إدارته فكان عبر الانشاء للإدارة وللمكتبة الرقميتين، بحيث أصبحت متابعة العمل تتحقق بإستخدام برامج الحاسوب المتخصصة، و الاستفادة من وسائل التواصل. و خاصة البريد الالكتروني المهني مما يتطلب الالمام بالمهارات الإدارية الرقمية و ضوابطها. كما تحولت كل محتويات المكتبة الجامعية من الكتب وغيرها من المراجع لموارد مخزنة في صيغ

رقمية مختلفة يسهل الوصول اليها بالطريقة الافتراضية عبر الموقع الالكتروني الخاص بالمستودع الرقمي لكل جامعة و ما يحتويه من إنتاج علمي ومعرفي تجود به الجامعة. (برادة و آخرون، 2022، صفحة 308)

9. فوائد التعليم الرقمي

لا بد من الإشارة بالأول إلى وجود الاختلاف الجذري بين التعليم عن بعد المعتمد فيه على التحصيل الكلي للطالب من مراجع متوفرة حول منهاج محدد، و هو ما يسمى بالتعليم بالمراسلة. وتعليم النمط الثاني الذي يعتمد تقنيات التحاضر المرئي و التفاعلي بين الطالب وأستاذه باستخدام وسائل التواصل الحديثة. (قدوش، 2025، صفحة 242) و من الفوائد التي تجنى من التعليم الرقمي:

9-1- رفع إمكانيات إتصال الطلبة بالمؤسسة و فيما بينهم، بواسطة البريد الإلكتروني وغرف الحوار و الدردشة والنقاش، بما يحفز على مشاركة الطالب وتفاعله. مع إحساسه بالمساواة لأن الأدوات الاتصالية متاحة للجميع.

9-2- سهولة التواصل مع الاستاذ في أسرع وقت وفي أي وقت و مكان، دون قيود الزمان و المكان و المكتب و القاعة.

9-3- تكييف طرق التدريس بما يناسب الطالب وفق الطريقة الأفضل بالنسبة له.

9-4- الاستمرار في توفير المادة ، دون ارتباط بأوقات فتح وإغلاق للمكتبة، مما يحقق الراحة و قلة الضجر؛

9-5- عدم اعتماد ضرورة حضور فعلي للطالب و التزامه بالجدول الزمني المقيد. و الاستفادة الكبيرة من الزمن وتوفيره. و تقليل الأعباء الإدارية بالنسبة للطرفين. فالتسليم و الاستلام إلكترونيا. و المتابعة أسهل.

9-6- المواجهة لتحديات نسبة الغياب ومستويات التسرب الدراسي مع زيادة الإقبال على عملية التعلم و إحداث التشويق.

9-7- تحقيق جودة التخطيط و الإعداد للدروس و تطوير الأداء. و المحافظة على مختلف المصادر التعليمية من الضياع والتلف وغير ذلك. (ناصري و عبد الكريم، 2024، صفحة 37)

10. التحول الرقمي كرهان إستراتيجي للتنظيم

مما أصبح يتوجب على جميع المؤسسات أن تبادر على المستوى التنظيمي بإعداد خارطة طريق بغية إستخدام التقنيات الرقمية في تحقيق الإبتكار بواسطة التصميم لإستراتجية رقمية تستجيب لهيكلها التنظيمي و تتماشى مع نشاطها . فهذه التقنيات أصبحت كجزء لا يمكن أن يتجزأ من الرؤية الإستراتجية، و لا تعتبر مجرد تلك الأدوات البسيطة الإضافية، مما يقتضي التغيير في جميع العمليات و التحوير في الثقافة التنظيمية ، وتكييف إجراءات العمل و نموذج الأعمال، و الإستخدام المناسب للبنية التحتية الرقمية المتناسبة مع ما تعرفه المؤسسات من طفرة رقمية، و التي معالجتها تختلف من حالة تنظيم لأخر، فبعضها تعتبرها مجرد العملية البسيطة التي تتم من خلالها الرقمنة لقنوات المبيعات والإتصال ، في حين تعدها أخرى عملية تجسد تغييرا تنظيميا، ولأن البيئة التنظيمية عادة ما تتسم بالكثير من التعقيد و التغيير المستمر و أن إستقرارها تغلب عليه النسبية ، فعلى كل منظمة المواكبة لجميع التغييرات الحاصلة، سيما ما ارتبط بالطفرة الرقمية. و لا تتوانى في مجال بذل الجهد في إطار التطوير لمهارات الموظفين ببرامج تدريبية في مجال التقنيات الرقمية. (سي طيب الهشمي، 2023-2024، الصفحات 122-124)

11. نموذج خارطة الطريق للتحول الرقمي

يبدأ العمل بالتقييم للوضع الحالي من حيث النضج تقنيا مع وجود الاستعداد للتحول، والتحديد بوضوح للرؤية و تصور الأهداف الرئيسية الواجب تحقيقها، مما يتيح إمكانية التحليل للفجوة بغية وضع استراتيجية سدها، وتشتمل رئيسيا على تحديد التكنولوجيا الملائمة لدعم الأهداف و التطوير للقدرا ت الضرورية للتبني لهذه التكنولوجيا و ما يترتب على ذلك من تنفيذ للتغييرات التنظيمية و نشر ثقافة دعم عمليات التحول الرقمي. **و** يتلخص نموذج خارطة الطريق في مجال التحول الرقمي في الاستناد إلى المناهج المتبعة في عملياته و جملة المبادئ الأساسية في نظريات الابتكار لنماذج الأعمال، و توجيه رحلة المؤسسات بصدد التحول الرقمي وتحديد ما يلزم من خطوات رئيسية و ما يتوجب من أهداف استراتيجية ضرورية لافتكاك النجاح. ويتكون النموذج من خمس مراحل وفق منطق تسلسلي. فمرحلة البداية بالتنفيذ الرقمي و تشتمل على تصميم تجربة العملاء الرقمية، مع إنهاء نموذج عمل و تصميم شبكة قيمة رقمية. ثم

مرحلة تحقيق التوافق الرقمي، والتي تستوعب تقييم الخيارات بشأن متطلبات و أهداف العملاء. و بعدها تأتي مرحلة حصر الإمكانيات الرقمية،و فيها يتم تحديد كل المحفزات للتحول رقميا، و التصميم للخيارات الرقمية لنموذج الأعمال مستقبلا، و انتقاء أفضل الممارسات للتحول. و من ثم يمر إلى مراودة الطموح الرقمي بتحديد الأولويات و ما يتعلق بها من تحديد أهداف و رسم أبعاد نموذج العمل. لينتهي الأمر عند الواقع الرقمي و يتحدد من خلاله مجمل متطلبات العملاء و القيام بتحليل سلسلة القيمة و تحديد الجهات الفاعلة، ثم الرسم التخطيطي لنموذج العمل الحالي. (برارمة و تومي، 2024، صفحة 88)

4. خاتمة:

في خاتمة هذا العمل البحثي نصل إلى الحوصلة الإجمالية التي مفادها بأن التحول الرقمي أصبح لزاما و أكثر من الضرورة القصوى. فنجد عموم المؤسسات و لا سيما تلك الناشطة في قطاع التعليم العالي على وجه الخصوص، ليس أمامها مجالا لا لتفاديه ولا حتى للاستغناء عنه. و انطلاقا من كونه أصبح بمثابة حجر الأساس في كل العمليات التنافسية و معينها الرافد في مجالات الابتكار. و أنه يأخذ منحى تصاعدي و هو ما يتطلب فترات زمنية قد تطول أكثر مما يمكن تصوره أو توقعه، و لا سيما عند ارتباطه بالرؤى و الخطط الاستراتيجية الموجهة أساسا للمستقبل، و ما تحمله من مواصفات لصيقة بالأجل الطويل الذي يمتد لأبعد من الخمس السنوات القادمة. و نتيجة البحث يمكن تلخيصها في أن جامعة الجيل الرابع هي الوسيلة المثلى في المواجهة الجادة للثورة الرقمية التي يعيشها عالم اليوم؛ والمدخل الفعال للتفوق بالاستفادة مما تتيحه من آفاق. و قد برهنت المسحة الاستعراضية للموضوع في حالة التعليم العالي في الجزائر ، بأن العملية تأخذ مناحي جادة في شكل خطوات عملية بادرت بها الجزائر في هذا المجال، و عليه فتكون التوصية بأنه على القائمين على القطاع تكثيف العمل باتجاه تجسيد الخطوات العملية و الالتزام بخارطة الطريق نحو التحول، ليبدو من خلالها رحابة المجال الواسع في حذو الجامعة للاستفادة من هذه التجربة و التوجه الذي بادرت به على غرار بقية الجامعات في العالم، و خوض مجالات التحول الرقمي و آلياته.

قائمة المراجع:

لعجال، العمرية. (2024). التحول الرقمي في التعليم الجامعي: الأسس و المقومات. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة.، المجلد 09*(العدد 01).

خميس، ايمان. و آخرون. (2024). واقع ممارسة أبعاد جامعات الجيل الرابع (Fourth Generation Universities) بجامعة الفيوم. *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، المجلد : 18*(العدد : 18.).

سي طيب الهشمي، رضا. (2023-2024). التحول الرقمي و إشكالية التغيير التنظيمي. (أطروحة دكتوراه). قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي. معسكر. الجزائر

برارمة، ريمة و جيلالي تومي، حمزة. (2024). استراتيجية التحول الرقمي للجامعات الجزائرية : رؤية لتعزيز التمكين الرقمي في قطاع التعليم العالي. *مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد08*(العدد 02).

ناصري، سمية و مسعودة عبد الكريم، هاجر. (2024). التوجه الرقمي في قطاع التعليم العالي. تجربة مكتب الإستراتيجية الرقمية بالمركز الجامعي بريكة. *مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد: 08*(العدد: 02).

برادة، عبد الرزاق و آخرون. (2022). التحول الرقمي في الوسط الجامعي الجزائري. . *مجلة الفكر المتوسطي، المجلد 11*(العدد: 02).

عسول، محمد الأمين. (2015-2016). دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تحقيق جودة التعليم العالي. دراسة حالة بعض المؤسسات الجامعية. (أطروحة دكتوراه). قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر،

زين ، محمد. (2024-2025). تحليل متعدد الأبعاد للجاهزية الرقمية في مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي الجزائرية. (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي مغنية. الجزائر.

عرعار، محمد ، و علال، علي. (2024). واقع التحول الرقمي في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة المسيلة أنموذجا–. المجلد: 08 /العدد: 02 السنة : 2024. *مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد: 08*(العدد: 02).

قدوش، نبيل. (2025). مقاومة التغيير لتطبيق التعليم عن بعد في قطاع التعليم العالي لدى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية – جامعة المسيلة، التعليم عبر منصة Moodel نموذجا. . *مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 12*(العدد 1).

ماضي، نبيل و كيحول، طالب. (2024). التحول الرقمي وعلاقته بالأداء الوظيفي بمؤسسات التعليم العالي. دراسة مسحية لعينة من أساتذة جامعة المسيلة. *مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الإنسانية، المجلد: 09*(العدد: 04.).

سالمي،نصيرة و آخرون. (2024). التحول الرقمي ودوره في تحسين جودة الخدمات بمؤسسات الخدمات الجامعية من وجهة نظر طلبة جامعة المسيلة. *مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية.، المجلد 08*(العدد 02).

واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر في ظل التحول الرقمي

خلال الفترة (2017–2023)

The reality of information and communication technology in Algeria in light of digital transformation during the period (2017-2023

رودي الزهرة*، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية

raoudi.zohra@univ-ghardaia.edu.dz

بن أودينة بوجفص، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية

bouhafs @univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2025/02/13 تاريخ القبول: 2025/07/09 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

تهدف الدراسة الى التعرف على واقع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر في ظل التحول الرقمي، وذلك عبر استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي لأهم مؤشرات قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية دراسة حالة الجزائر في الفترة (2017–2023) وقد توصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يسهم في كفاءة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وزيادة قدرتها على المنافسة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد الرقمي بالجزائر ، وأوصت الدراسة على الجزائر ضرورة الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لمواجهة التحديات التقنية وتحسين القدرة التنافسية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بما يدعم التحول الرقمي .

كلمات مفتاحية: تحول رقمي ، تكنولوجيا معلومات ، اقتصاد رقمي ، تطوير ، تقنية .

تصنيفات JEL: C_{61}،M_{19} ،L_{96} ،M_{15}

Abstract:

The study aims to identify the reality of the information and communication technology sector in Algeria in light of digital transformation, by using the descriptive approach in the theoretical aspect

* المؤلف المرسل.

and the analytical approach in the applied aspect of the most important indicators of the postal and telecommunications sector.A case study of Algeria in the period (2017-2023). The study concluded that digital transformation contributes to the efficiency of the ICT infrastructure, increasing its ability to compete economically, and developing the digital economy.The study recommended the necessity of investing in the ICT infrastructure to meet technical challenges and improve competitiveness in the ICT sector in a way that supports digital transformation

Keywords: digital transformation, Information technology, digital economy, development, technology.

Jel Classification Codes: M_{15}، L_{96} ،M_{19}،C_{61}

1. مقدمة:

إن عملية التحول الرقمي أصبحت ضرورة ملحة يفرضها التطور المتسارع في استخدام وسائل تكنولوجيات المعلومات للتحسين الخدمة العمومية المقدمة. وتعد الجزائرمن بين الدول العربية الأوائل بعد السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي التي تبنت هذا التحول الرقمي والتي تسعي من ورائه الدخول إلى المجتمع الرقمي وفي هذه الورقة البحثية ارتأينا ان نقوم بدراسة تحليلية لأهم مؤشرات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجزائر في ظل التحول الرقمي .

1.1.اشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق، يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر في ظل التحول الرقمي ؟

ولمناقشة الإشكالية الرئيسة يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما مدى توفر متطلبات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال بقطاع الاتصال الجزائري ؟
- ما مدى جاهزية قطاع الاتصالات الجزائري لتطبيق التحول الرقمي ؟
- ماهي التحديات التي تواجه قطاع تكنولوجيا المعلومات والا تصال في الجزائر في ظل التحول الرقمي؟

2.1 . فرضيات الدراسة :

للإجابة على اشكالية وتساؤلات الدراسة يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

– توفر متطلبات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال بقطاع الاتصال وذلك عبر توفر بنية تحتية تطنولوجية قوية ومناخ للتحول الرقمي

– جاهزية قطاع الاتصالات الجزائري لتطبيق التحول الرقمي ووضع تشريعات وتنظيمات قانونية خاصة بالمعاملات والخدمات الالكترونية للانتقال الى مجتمع المعلومات.

– تتجلى أهمية التحول الرقمي في تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر وتحرير القطاع والتخلص من التبعية للخارج في مجال التكنولوحيا ؛

3.1أهداف الدراسة:

– التعرف على مدى توفر متطلبات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال بقطاع الاتصال الجزائري ؛

– التعرف على مدى جاهزية قطاع الاتصالات الجزائري لتطبيق التحول الرقمي ؛

–التعرف على التحديات التي تعيق فعالية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر وتقديم توصيات بشان ذلك ؛

4.1. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من أهمية الموضوع الدي تعالجه وهو التعرف واقع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر خلال الفترة (2017-2023) في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في اليوم الحالي ومدى فعاليته في ظل التحول الرقمي في الجزائر ؛

5.1 المنهج المتبع: بغرض الإلمام بجوانب البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة استعملنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرف على مؤشرات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر ؛للوقوف على واقعه في ظل التحديات التكتولوجية الراهنة ؛

6.1 هيكل الدراسة : سيتم تناول الدراسة من خلال جانبين هما : جانب نظري (نتناول فيه الأدبيات النظرية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتحول الرقمي) وجانب تطبيقي نتناول فيه تحليل اهم مؤشرات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر في ظل التحول الرقمي

1.7 الدراسات السابقة :

- دراسة (عاشوري و عاشوري ، 2023)، بعنوان "**أثر التحول الرقمي في تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال من اجل الاندماج في الاقتصاد الرقمي دراسة تحليلية لمؤشرات قطاع بريد المواصلات السلكية واللاسلكية بالجزائر** "، وهدفت الدراسة إلى معرفة في اثر التحول الرقمي على فعالية تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي لاهم مؤشرات قطاع بريد المواصلات السلكية واللاسلكية الجزائري وتوصلت الدراسة أن التحول الرقمي يساهم في تمكين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من زيادة كفاءتها وقدرتها على المنافسة . وأوصت الدراسة على ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والانترنت التي تساعد في تلبية احتياجات التحول الرقمي وتشجيع القطاع الخاص لدعم تمويل برامج تكنولوجيا المعلومات ليكون شريك في الاقتصاد الرقمي

-دراسة (ديدوش و حريري ، 2022) بعنوان: "**دراسة تحليلية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر ومعيقاتها** " ، هدفت الدراسة إلى ابراز واقع تكنولوجيا المعلوومات والاتصال وذلك من خلال من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأهم مؤشرات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومعرفة اهم المعيقات التي تعترضه ، وتوصلت الدراسة أن هناك تأخر كبير في وضع تشريعات وتنظيمات قانونية خاصة بالمعاملات والخدمات الالكترونية للانتقال الى مجتمع المعلومات وتاخر في توفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لتقليل القجوة الرقمية لما وصل اليه دول العالم . وأوصت الدراسة بضرورة تخصيص مبالغ مالية لبرامج البحث والتطوير لترقية تكنولزجيا المعلومات والاتصال وتقليل الفجوة الرقمية وضرورة جذب الاستثمارات الأجنبية نحو مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال

-دراسة (يحياوي و لحسيني، 2017) بعنوان: " **واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر** " ، وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات واهم التطورات التي صاحبته وتقييم وضعيته وذلك من خلال من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأهم مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر ، وتوصلت الدراسة ان الجزائر مازالت بعيدةعن المستوى الدي وصلت اليه جل الدول في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال كما تعاني من انخفاض كبير في نسبة استخذام التجارة الالكترونية . وأوصت الدراسة بضرورة توفيرالمتطلبات الأساسية للتنمية التكنولوجية وتوفير البنية التحتية للاتصالات والشبكة الهاتفية والإهتمام بالمبتكرين ومختلف الباحثين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من اجل تطويرها .

الفجوة البحثية :

هناك اختلاف في فترة الدراسة .فالدراسة الحالية كانت خلال الفترة (2017-2023) اما الدرايات السابقة في فترات مختلفة ، اما فيمايخص مؤشرات التحليل هناك اختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة واختلاف في النتائج والتوصيات .

2 الايطار النظري :

1.2 تعريف تكنولوحيا المعلومات والاتصال :

تعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصال على "أنها التقنيات التي تسمح بتجميع وتخزين ومعالجة البيانات التي يتم الحصول عليها من مصادر ها المختلفة وتوفير المعلومات، بحيث تعتمد على مبدأ التشفير أو الترميز الإلكتروني للمعلومة، وسواء كانت في شكل معطياتً رقمية أو نص أو صورة أو صوت". (بن ميري و فلاق ، 2020، صفحة 39)

وتعرف كذلك على انه :"هي مجموعة الأدوات والأجهزة التي توفر عملية معالجة البيانات وتوفير المعلومات وخزنها واسترجاعها عند الحاجة اليها ، وكذلك توصيلها بعد ذلك عبر أجهزة الاتصالات المختلفة إلى أي مكان في العالم؛ أو استقبالها من أي مكان في العالم". (عمايرية و سبتي، 2018، صفحة 970)

ومما سبق يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأنها عبارة عن أدوات ووسائل تستخدم لجمع البيانات من مصادرها المتنوعة بمختلف أشكالها (معطيات، أصوات، صور) وتصنيفها، تحليلها، تخزينها، توزيعها، وتبادلها في الوقت المناسب. والتي تعتمد بشكل أساسي على الحاسوب .

2.2خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

من بين أهم الخصائص المميزة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ما يلي: (عماري ، 2022، الصفحات 575-576)

أ.التفاعلية: إذ أن المستخدم لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مرسل ومستقبل في الوقت نفسه وهذا ما يؤدي إلى نوع من التفاعل.

ب .اللامركزية: تعني استقلالية تكنولوجيا المعلومات فالانترنت مستقلة في عملها فلا يمكن إلى أي جهة من تعطيلها.

ج .قابلية التواصل: أي إمكانية الربط من أجهزة الاتصال المختلفة الصيغ وذلك بغض النظر عن الشركة أو البلد المنتج لهذه الأجهزة.

د.قابلية التحرك والحركية: الاستفادة من خدمات تكنولوجيا المعلومات في أي مكان انتقل إليه عن طريق وسائل كبيرة منها جهاز الحاسوب الآلي، الهاتف النقال...الخ.

هـ.اللاجماهرية: إمكانية توصية الرسالة إلى فرد واحد أو جماعة معينة بدل توقيفهما بالضرورة إلى جماهير ضخمة وهذا يعني إمكانية التحكم فيها.

وهناك خصائص اخرى أهمها : (يحياوي و لحسيني، 2017، صفحة 420)

و.زيادة المبيعات والأرباح :تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال على زيادة المبيعات من خلال مساعدتها للمؤسسة في إشباع حاجات ورغبات المستهلكين، ويترتب على زيادة المبيعات تحسين الربحية خاصة في ظل تخفيض التكاليف.

ي.الحصول على مزايا تنافسية :تستخدم العديد من المنظمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحسين وضعها في البيئة التنافسية والحصول على مزايا تنافسية من خلال تصميم برامج وتطبيقات مبتكرة تسمح للمنظمات بالمنافسة بصورة أكثر فعالية.

ن.تحسين الجودة :من أهم أسباب استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال تحسين جودة المخرجات، حيث تستخدمها المنظمات لإصدار أمر أو طلب إلى المورد إلكترونيا، ثم تتم بقية إجراءات الصفقة

باستخدام الاتصالات الإلكترونية، واستخدام نظام تبادل البيانات إلكترونيا يساهم في تحسين الجودة عن طريق تقليل فرص الخطأ في إجراءات عقد الصفقات.

3.2 متطلبات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال:

لتكنولوجيا المعلومات والاتصال متطلبات عديدة يجب توفرها منها: (العاني ، 2009، صفحة 75)

- **أجهزة الحواسيب** :وتشمل جميع أنواع الحواسيب الصغيرة والكبيرة، الثابتة والمتنقلة.

–أنظمة التشغيل :وتشمل جميع أنظمة التشغيل المستخدمة كالوينداوز وغيرها.

–تطبيقات برامج المنظمة :تتمثل في البرامج التطبيقية المستخدمة في المنظمة كتطبيقات مايكروسوفت وغيرها.

–التخزين وإدارة البيانات :وتشمل جميع البرامج المستخدمة في إدارة قواعد بيانات المنظمة مثل شبكات التخزين.

-الاتصالات والشبكات :هي كل الأمور المتعلقة بالشبكات والاتصالات من حيث الأجهزة المادية والبرمجيات.

-الأنترنيت :وتشمل كل المعدات المادية والبرمجية والإدارية لدعم مواقع الويب .

4.2 مفهوم التحول الرقمي:

عملية انتقال الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار السلع والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات وفرضها تزيد من قيمة منتجها (سلاتيمية و بوشي ، 2019، صفحة 947)

التحول الرقمي هو "عملية تحول شاملة ناتجة عن مزيج من ثلاث ظواهر: الأتمتة وإزالة الطابع المادي وإعادة تنظيم أنماط الوساطة، حيث يؤثر هذا التحول على جميع الاعمال والأنشطة و العمليات الداخلية للمؤسسة" (زروالي و جابر، 2022، صفحة 362)

ومما سبق يمكن تعريف التحول الرقمي انه عملية تتطلب من المؤسسات إعادة تصور نماذج أعمالها وثقافتها وعملياتها، وتبني طرائق جديدة للعمل والتفكير والتعاون، وهدفه الاساسي هو تقديم خدمة ذات جودة وتلبية رغبات العملاء .

5.2 أسباب التحول الرقمي :تتمثل هذه الاسباب في : **(Dima & Mustafa, , 2019, pp. 53-66)**

- تعقد العمليات والاجراءات التقليدية وتأثيرها على أعباء العمالة؛
- عدم وجود امكانية لدمج البيانات في كل أجزاء المؤسسة؛
- عدم وجود امكانية لزيادة المنافسة بين المؤسسات ؛
- حاجة المؤسسة الى الرقي بوجود أساليب تمتكنها من الدخول الى سوق المنافسة .

والحاجة إلى عرض نماذج خدمات جديدة؛

- الاحتراف في استخدام التقنيات الرقمية بمختلف برامجها وبجميع شبكات الحاسوب ؛.

3. واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر :

أحرزت الجزائر تقدما بـ 14 مرتبة في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(**IDI**) ، وفقا لآخر تقرير صادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات.

فبعد أن كانت تحتل المرتبة 102 سابقا، أصبحت الجزائر في المرتبة 88 من بين 169 دولة عضو في الإتحاد، بمعدل قدر بـ 77.8 نقطة ، مُتجاوزة بذلك المعدل الافريقي (47.4 نقطة) و معدل البلدان العربية (74.5 نقطة) و كذا معدل البلدان المتوسطة الدخل (62 نقطة).

تجدر الإشارة بأن مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يُمثل أهم مؤشر لقياس وتقييم مستوى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول العالم مع المقارنة بينها،

1.3 عدد الاشتراكات حسب طريقة الدفع :

الجدول (01) : تطور عدد الاشتراكات حسب طريقة الدفع

البيان		2018	2019	2020	2021	2022	S1 2023
عدد الاشتراكات حسب طريقة الدفع	الدفع المسبق	41 036 380	40 635183	43 298 886	44 403 382	46 389 101	46 340 308
	الدفع البعدي	6 117 884	4 790 350	2 256 787	2 612 375	2 629 665	2 575 176
المجموع		47 154 264	45 425 533	45 555 673	47 015 757	49 018 766	48 915 484

المصدر :تقرير تطور مؤشرات الاتصالات السلكية واللاسلكية للسداسي الاول 2023 ،ص09

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ ان عدد الاشتراكات حسب طريقة الدفع المسبق في سنة 2018 بلغ 41 مليون مشترك بينما تراجع في سنة2019 حيث بلغ 40 مليون مشترك وبدا في التزايد من 2020 الى غاية السداسي الاول من 2023 حيث بلغ 46 مليون مشترك، في حين بلغ عدد الاشتراكات حسب طريقة الدفع لبعدي في سنة 2018 بلغ 6 مليون مشترك بينما تراجع من 2019 الى غاية السداسي الاول من 2023 حيث بلغ 2 مليون مشترك.

- **تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر:**
- الجدول (02):تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر:

البيان	2017	2018	2019	2020	2021	2022	S1 2023
الاشتراكات السكنية	3 611 735	3 711 765	4 190 162	4 347 326	4 646 659	5 126 100	5 474 526
الاشتراكات المهنية	489 247	452 274	445 055	438 437	450 400	450 093	459 868
المجموع	4 100 982	4 164 039	4 635 217	4 785 763	5 097 059	5 576 193	5 934 394

المصدر : تقرير تطور مؤشرات الاتصالات السلكية واللاسلكية للسداسي الاول 2023 ،ص06

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ ان عدد الاشتراكات السكنية في سنة 2017 بلغ 3.6 مليون مشترك بينما تزايد في سنة2018 حيث بلغ 3.7 مليون مشترك وفي سنة 2019 بلغ 4.1 مليون

مشترك وفي سنة 2020 و2021 على الترتيب 4.3 مليون مشترك و4.6 مليون مشترك وفي سنة 2022 بلغت 5.1 في حين في السداسي الاول من سنة 2023 بلغ5.4 مليون مشترك ، في حين بلغ عدد الاشتراكات المهنية سنة 2017 بـــ489 الف مشترك وفي سنة 2018 و2020 شهدت الاشتراكات تراجع ، في حين ارتفعت سنة 2021 و2022 الى 450 الف مشترك وفي السداسي الاول 2023 بلغت 459 الف مشترك .

- **تطور اشتراكات الهاتف النقال حسب المتعامل:**

الجدول (03):تطور اشتراكات الهاتف النقال حسب المتعامل:

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	S1 2023
ATM "موبيليس"	19 106 401	18 633 371	18 974 678	19 829 935	21 098 772	21 252 647
OTA "جيزي"	15 848 104	14 707 625	14 363 102	14 593 618	15 177 875	15 272 197
WTA "أوريدو"	12 199 759	12 084 537	12 217 893	12 592 204	12 742 119	12 390 640
المجموع	47 154 264	45 425 533	45 555 673	47 015 757	49 018 766	48 915 484

المصدر :تقرير تطور مؤشرات الاتصالات السلكية واللاسلكية للسداسي الاول 2023 ،ص10

من خلال الجدول(03) نلاحظ ان عدد المشتركين في سنة 2018 لموبيليس بلغ 19 مليون مشترك بينما تراجع في سنة2019 و 2020 الى 18 مليون مشترك بينما بدا في التزايد 2021 الى السداسي الاول من 2023 حيث بلغ في سنة 21 مليون مشترك ، حيث بلغ عدد الاشتراكات لجيزي في سنة 2018 بلغ 15 مليون مشترك بينما تراجع في سنة2019 الى سنة 2021 الى 14 مليون مشترك بينما بدا في التزايد 2022 الى السداسي الاول من 2023 حيث بلغ في سنة 15 مليون مشترك

في حين بلغ عدد الاشتراكات لاريدو في سنة 2018 بلغ 12.1 مليون مشترك بينما تراجع في سنة2019 الى 12 مليون مشترك بينما بدا من2020 الى السداسي الاول من 2023 حيث بلغ في سنة 12.3 مليون مشترك.

–توزيع اشتراكات الهاتف النقال حسب التكنولوجيا.

الجدول (04) : توزيع اشتراكات الهاتف النقال حسب التكنولوجيا.

التكنولوجيا	2018	2019	2020	2022	2021	S1 2023
GSM	10 811 663	8 514 105	6 783 111	4 260 261	5 235 558	3 770 875
3G	17 422 312	11 989 157	9 265 682	5 961 291	7 272 657	5 464 880
4G	18 920 289	24 922 271	29 506 880	38 797 214	34 507 542	39 679 729
المجموع	47 154 264	45 425 533	45 555 673	49 018 766	47 015 757	48 915 484

المصدر :تقرير تطور مؤشرات الاتصالات السلكية واللاسلكية للسداسي الاول 2023 ،ص11

من خلال الجدول (04) نلاحظ ان عدد المشتركين في سنة 2018 لGSM بلغ 19 مليون مشترك بينما تراجع في سنة2019 و 2020 الى 18 مليون مشترك بينما بدا في التزايد 2021 الى السداسي الاول من 2023 حيث بلغ في سنة 21 مليون مشترك ، حيث بلغ عدد الاشتراكات لجيزي في سنة 2018 بلغ 15 مليون مشترك بينما تراجع في سنة2019 الى سنة 2021 الى 14 مليون مشترك بينما بدا في التزايد 2022 الى السداسي الاول من 2023 حيث بلغ في سنة 15 مليون مشترك

في حين بلغ عدد الاشتراكات لاريدو في سنة 2018 بلغ 12.1 مليون مشترك بينما تراجع في سنة2019 الى 12 مليون مشترك بينما بدا من2020 الى السداسي الاول من 2023 حيث بلغ في سنة 12.3 مليون مشترك.

-التغطية بشبكة الهاتف النقال

الجدول (05) :التغطية بشبكة الهاتف النقال

التكنولوجيا	2018	2019	2020	2021	2022
الجيل الثاني "SMG"	98.04 %	98,04%	98,62%	98,31%	98.49%
الجيل الثالث "3G"	97.45 %	97,72%	98,97%	98,18%	98.07%
الجيل الرابع "4G"	52.84 %	53,63%	76,18%	79,89%	85.87%

المصدر :تقرير تطور مؤشرات الاتصالات السلكية واللاسلكية للسداسي الاول 2023 ،ص13.

تغطي شبكة الهاتف النقال للجيلين الثاني والثالث «**SMG**»و «**3G**» تقريبا جميع السكان، بينما تغطي شبكة الجيل الرابع«**4G** » أكثر من 85 ٪ من السكان نهاية سنة 2022

كثافة التغطية بشبكة الهاتف النقال(جميع التكنولوجيات : (**G2–G3–G4**)

سجلت كثافة

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	S1 2023
كثافة التغطية بشبكة الهاتف النقال*	%109,6	%104,7	%103	%104,4	%107.03	%105,07

المصدر :تقرير تطور مؤشرات الاتصالات السلكية واللاسلكية للسداسي الاول 2023 ،ص13.

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة التغطية بشبكة الهاتف النقال لجميع التكنولوجيا (**G2-G3-G4**) نسبة109,6% وتراجعت سنة 2019 بنسبة 4.9 % وتراجعت سنة 2020 بنسبة 1.7 % بالنسبة لسنة 2019 وبدات في التزايد من 2021 الى السداسي الاول من سنة 2023 حيث بلغت %105.07

-توزيع اشتراكات الأنترنت الثابت حسب سرعة التدفق

الجدول رقم (06) : توزيع اشتراكات الأنترنت الثابت حسب سرعة التدفق

سرعة التدفق	2018	2019	2020	2021	2022	S1 2023
الاشتراكات أقل من **10** ميغابايت	2 199 194	2 385 257	2 576 105	68 577	10 321	10 629
الاشتراكات من **10** ميغابايت الى أقل من **20** ميغابايت	861 301	1 191 875	1 205 611	3 621 969	4 204 916	4 559 261
الاشتراكات التي تساوى أو تزيد عن **20** ميغابايت	2 605	3324	7 412	484 826	490 609	525 822
المجموع	3 063 100	3 580 456	3 789 128	4 175 372	4 705 846	5 095 712

المصدر :تقرير تطور مؤشرات الاتصالات السلكية واللاسلكية للسداسي الاول 2023 ،ص16.

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ ان عدد الاشتراكات أقل من **10** ميغابايت في سنة 2018 بلغ **2.1** مليون مشترك بينما تزايد في سنة2019 الى 2.3 وفي سنة 2020 الى 2.5 مليون مشترك ليتراجع في السنوات 2021 و2022 والسداسي الاول 2023 .بينما عدد الاشتراكات من **10** ميغابايت الى أقل من **20** ميغابايت في سنة 2018 بلغ **861 301** مشترك بينما تزايد في السنوات 2019 الى السداسي الاول من سنة 2023 وبينما عدد الاشتراكات التي تساوى أو تزيد عن **20** ميغابايت في سنة 2018 بلغ 2.6 مشترك بينما تزايد في السنوات 2019 الى السداسي الاول من سنة 2023 .

- **تطور عدد الاشتراكات في شبكة الانترنت عبر الاقمار الصناعية:**

الجدول (07) :تطور عدد الاشتراكات في شبكة الانترنت عبر الاقمار الصناعية:

	2018	2019	2020	2021	2022
عدد اشتراكات **ATS**	**901**	**1301**	**1331**	**1663**	**1848**
عدد اشتراكات **OTA**	**170**	**74**	**37**	**23**	/
العدد الاجمالي الاشتراكات	**1 071**	**1 375**	**1 368**	**1 686**	**1848**

المصدر :تقرير تطور مؤشرات الاتصالات السلكية واللاسلكية للسداسي الاول 2023 ،ص19.

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ ان عدد اشتراكات ATS في سنة 2018 بلغ 901 مشترك بينما تزايد في السنوات 2019 الى 2022 وبلغت عدد الاشتراكات 1848 سنة2022 .بينما عدد الاشتراكات عدد اشتراكات OTAفي سنة 2018 بلغت 170 اشتراك وفي السنوات 2019الى 2022 . تراجعت الاشتراكات .

4. خاتمة:

يعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال محور أساسي من محاور الاقتصاد الرقمي ويتعين على الدول العمل على تطويره و زيادة تنافسيته من خلال اعتماد الاستراتيجيات والمنهجيات الملائمة في ظل التحول الرقمي والجزائر كغيرها من هذه الدول سعت لتطوير هدا القطاع بالاستفادة من التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا والتحول الرقمي بالرغم من وجود تحديات في المجال

1.4 النتائج :

– تكنولوجيا المعلومات والاتصال اداة دات أهمية لتغيير الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؛

– تأخر كبير في وضع تشريعات وتنظيمات قانونية في الجزائر خاصة بالمعاملات والخدمات الالكترونية المتعلقة بالبنية الالكترونية للانتقال نحو مجتمع المعلومات ؛

– التأخر الكبير في استكمال البنية التحثية للاتصالات بالجزائر من منطقة لاخرى ؛

– التحول الرقمي بالجزائر يساعد على بناء بيئة رقمية مساعدة على الابداع والابتكار في المجال التقني .

– وجود فجوة رقمية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر الا ان ذلك لم يمنع من تطوره في السنوات الاخيرة .

2.4 التوصيات :

– تخصيص المزيد من المبالغ المالية في برامج البحث والتطوير والمتعلقة بتحسين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجزائر لتتماشى مع مقتضيات العصر الرقمي .

– ضرورة توجيه الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجزائر والعمل على جذب رؤوس الاموال نحو مجال تقنية المعلومات .

– تشجيع البحوث والدراسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجزائر .

– ضرورة مراجعة الاسعار المطبقة على مسنخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجزائر بكل مكوناتها؛

– تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال اتكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير الاقتصاد الرقمي ؛

– تشجيع التحول الرقمي في قطاع البريد والمواصلات السلكية بالجزائر؛

– تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجزائر لتوليد فرص جديدة لتأهيل منتجاتها للتصدير في الاسواق العالمية ؛

5. قائمة المراجع:

W. Dima , و ،Mustafa J , . (2019). The Role of Universities' Electronic Management in Achieving Organizational Excellence. *journal of education ،09*(03).

بدر الدين عاشوري ، و ابراهيم عاشوري . (2023). أثر التحول الرقمي في تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال من اجل الاندماج في الاقتصاد الرقمي دراسة تحليلية لمؤشرات قطاع بريد المواصلات السلكية واللاسلكية بالجزائر. *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المشتدامة، 08*(02)، 217-238.

جميلة سلاتيمية ، و ي

وسف بوشي . (2019). التحول الرقمي لبن الضرورة والمخاطر. *مجلة العلوم القانونية والادارية، 10*(02)، 944-967.

ربيع زروالي ، و مهدي جابر. (2022). التحول لرقمي كالية لتفعيل التغيير التنظيمي في البنوك التجارية. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، 06*(01).

سمير عماري . (2022). دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير جودة الحياة الوظيفية، دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة . *دراسات اقتصادية ا، 16*(02).

عبد الحكيم عمايرية ، و رشيدة سبتي. (2018). تكنولوجيا المعلومات والاتصال وحتمية التحول الالكتروني للمؤسسات. *مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية*(35).

مزهر شعبان العاني . (2009). *نظم المعلومات: منظور تكنولوجي*. عمان: دار وائل،.

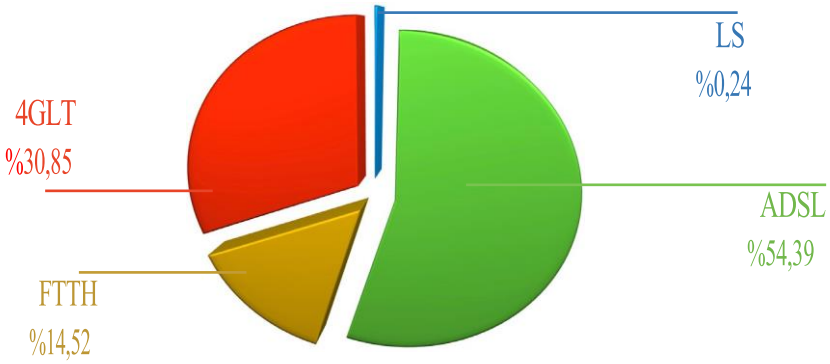
مصطفى بن ميري ، و علي فلاق . (2020). تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودوره في تحسين اداء العاملين. *مجلة مجتمع- تربية -عمل، 05*(01)، 36-54.

نعيمة يحياوي ، و فاطمة الزهراء لحسيني. (2017). واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر. *مجلة الاقتصاد الصناعي*(13)، 414-436.

هاجرة ديدوش ، و عبد الغني حريري . (2022). دراسة تحليلية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر ومعيقاتها. *مجلة التحولات الاقتصادية، 02*(02)، 40-56.

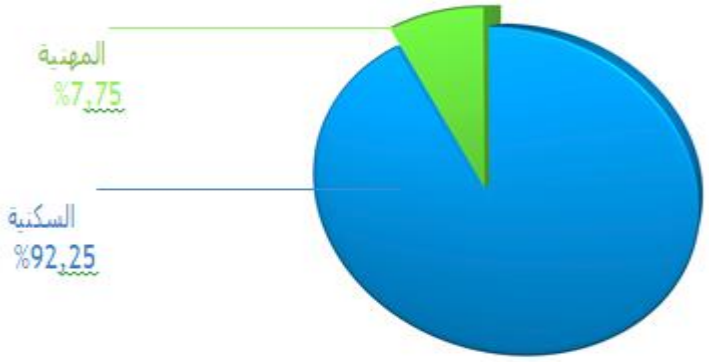
6. ملاحق:

تطور اشتراكات شبكة الأنترنت الثابت حسب نوع التكنولوجيا السداسي الاول 2023



المصدر: موقع وزارة الاتصالات الجزائر

الملحق (02) : توزيع اشتراكات الهاتف الثابت حسب الفئة للسداسي الأول 2023



المصدر: موقع وزارة الاتصالات بالجزائر

واقع خدمات الرعاية في القطاع الصحي الجزائري في ظل تطبيق الرقمنة دراسة حالة مستشفى محمد بوضياف – ورقلة –

The Reality of Healthcare Services in the Algerian Health Sector Amid Digital Transformation: A Case Study of Mohammed Boudiaf -Ouargla-

رزوق هيام، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر3 (الجزائر)، rezzoughouyam@gmail.com

حداد سفيان، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، haddad.sofiane@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2025/08/12 تاريخ القبول: 2025/09/21 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

يتناول هذا البحث واقع خدمات الرعاية الصحية في الجزائر في ظل التوسع المتزايد في استخدام الرقمنة داخل القطاع الصحي، حيث يسعى إلى تقييم مدى تطبيق التقنيات الرقمية في المؤسسات الصحية، وتحليل دورها في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. ويهدف إلى الكشف عن مكامن القوة والضعف في تبني الرقمنة، مع التركيز على الجوانب المتعلقة بالبنية التحتية، والتكوين المهني، ومدى استعداد الموارد البشرية والمؤسسات للتكيف مع التحول الرقمي.

أظهرت نتائج الدراسة المنجزة على المؤسسة الاستشفائية العمومية لولاية ورقلة التي اعتمدت على منهج وصفي تحليلي مدعوم ببيانات ميدانية، عدم وجود تفاوت في مستوى اعتماد الرقمنة بين اقسام المؤسسة، كما كشفت عن تأثير شبه معدوم للتقنيات الرقمية في تحسين الكفاءة وجودة الخدمة، رغم استمرار التحديات التقنية والتنظيمية. وتُختتم الدراسة بجملة من التوصيات الموجهة لصنّاع القرار، بهدف ردم الفجوة بين السياسات الرقمية المعتمدة والممارسات الفعلية، وتعزيز فعالية التحول الرقمي في الرعاية الصحية بالجزائر.

كلمات مفتاحية: رقمنة، خدمات رعاية صحية، جودة خدمات صحية.

تصنيفات JEL: I18،J24

Abstract:

This study examines the state of healthcare services in Algeria amid increasing adoption of digital technologies. It aims to evaluate the extent of digitalization and its impact on service quality in healthcare institutions.

Using a descriptive-analytical approach supported by field data, the study reveals no disparities in implementation levels and highlights challenges such as weak infrastructure and limited staff training.

Findings suggest that while digitalization offers clear benefits, its full potential is hindered by technical and organizational barriers. The study provides recommendations to better align national digital strategies with actual practices in Algerian healthcare settings.

Keywords: Digitalization; Healthcare services; Healthcare service quality.
Jel Classification Codes : J24, I18.

1. مقدمة :

في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبحت الرقمنة أداة محورية في تطوير أداء القطاعات الحيوية، وعلى رأسها قطاع الرعاية الصحية. فقد أدت الثورة الرقمية إلى إحداث تغيير نوعي في كيفية تقديم الخدمات الصحية، من خلال إدماج تقنيات المعلومات والاتصال في نظم العمل، بما في ذلك السجلات الصحية الإلكترونية، والتطبيب عن بعد، والتطبيقات الذكية التي تسهم في تحسين الوصول إلى الرعاية، وتقليل الهدر والرفع من جودة الخدمات. بالنسبة للجزائر، برزت جهود متزايدة في السنوات الأخيرة لتبني استراتيجيات رقمية تهدف إلى تحديث البنى التحتية الصحية وتعزيز الكفاءة التشغيلية للمؤسسات الاستشفائية. غير أن هذه الجهود ما تزال تواجه تحديات متعددة تتراوح بين ضعف التجهيزات، ونقص التكوين، والقصور في التنظيم والتنسيق. وعليه، تبرز الحاجة إلى دراسة علمية دقيقة تستقصي واقع تطبيق الرقمنة في مؤسسات الرعاية الصحية، وتقيّم أثرها على جودة الخدمات، وترصد المعوقات التي تحد من فاعلية هذا التحول.

انطلاقًا من هذا الواقع، تطرح هذه الدراسة إشكالية محورية مفادها: **ما مدى مساهمة الرقمنة في تحسين خدمات الرعاية الصحية في الجزائر؟** وللإجابة عنها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما مدى انتشار وتطبيق الرقمنة في المؤسسات الصحية؟**
- **ما مدى مساهمتها في تحسين جودة الخدمات؟**
- **هل تمثل الرقمنة فرصة حقيقية للارتقاء بالقطاع الصحي؟**
- **ما أبرز المعوقات التي تحدّ من فعاليتها؟**

و**تهدف** الدراسة إلى تشخيص واقع الرقمنة في مؤسسات الرعاية الصحية الجزائرية، وتحليل أثرها على جودة الخدمات، واستكشاف الفرص التي توفرها، مع رصد التحديات الميدانية التي تعيق تطبيقها الفعّال، وصولًا إلى اقتراح توصيات عملية لدعم هذا التحول.

تنبع **أهمية** هذا البحث من قلة الدراسات الميدانية التي تناولت موضوع الرقمنة الصحية في السياق الجزائري، ومن الحاجة الملحة إلى ربط الجانب النظري بالممارسة التطبيقية داخل المؤسسات الصحية، بما يتيح لصنّاع القرار الاستفادة من نتائج علمية دقيقة تعزز إصلاح المنظومة الصحية الوطنية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي مدعومًا ببيانات ميدانية تم جمعها عبر استبيانات موجهة للعاملين في المؤسسة الصحية محمد بوضياف–ولاية ورقلة–، وذلك قصد رصد واقع الرقمنة وتحليل آثارها وتحدياتها ضمن بيئة العمل الصحي في الجزائر.

انطلاقًا من الإشكالية وتساؤلات الدراسة، تم اعتماد الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: **تُطبق الرقمنة بشكل متفاوت بين العاملين في مؤسسة الرعاية الصحية في الجزائر.**

الفرضية الثانية: **تساهم الرقمنة في تحسين جودة وكفاءة تقديم خدمات الرعاية الصحية.**

الفرضية الثالثة: **تمثل الرقمنة فرصة فعلية للارتقاء بخدمات الرعاية الصحية.**

الفرضية الرابعة: **تواجه الرقمنة تحديات تقنية وبشرية وتنظيمية.**

قد اعتمدت هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، نظرًا لملاءمته لطبيعة الموضوع وأهداف البحث. إذ يسمح هذا المنهج أولًا **بوصف واقع تطبيق الرقمنة داخل مؤسسات الرعاية الصحية الجزائرية** كما هو قائم فعليًا، من خلال استقصاء آراء العاملين حول مدى استخدامها، ومجالات تطبيقها،

والتحديات المرتبطة بها. كما يتيح ثانيًا **تحليل العلاقة بين الرقمنة وجودة الخدمات الصحية المقدمة،** والكشف عن أثر التحول الرقمي على مستوى الأداء التنظيمي والمهني داخل هذه المؤسسات.

2.الجانب النظري:

1.2: الرقمنة

تنطلق الحاجة إلى الرقمنة من أهمية الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسهيل الوصول إلى الموارد المعرفية على المستوى العالمي، بما يعزز الفائدة المجتمعية ويحافظ على بيئة رقمية آمنة ومستدامة. ومع التحول الرقمي المتسارع، أصبحت الرقمنة ضرورة ملحّة للمؤسسات التعليمية والثقافية والصحية كما تسهم في رفع مكانة المؤسسة.

حيث شهد العالم خلال العقود الأخيرة تسارعًا غير مسبوق في تبني التقنيات الرقمية، وهو ما يمثل تطورًا جوهريًا في مسار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) فقد ارتفع عدد الحواسيب الشخصية عالميًا من نحو 100 مليون جهاز عام 1990 إلى 1.4 مليار عام 2010، كما زاد عدد مستخدمي الهواتف المحمولة من 10 ملايين إلى أكثر من 5 مليارات. و تضاعف عدد مستخدمي الإنترنت من 3 ملايين مستخدم فقط إلى ما يزيد عن 2 مليار مستخدم خلال الفترة ذاتها، مما يعكس التحول الرقمي الهائل الذي مهد الطريق لتطبيقات رقمية متقدمة، منها رقمنة القطاع الصحي (Sabbagh et al., 2012).

ان مصطلح **الرقمنة لغويا** يدل على أنها مشتقة من الجذر العربي "رَقَمَ"، الذي يحمل معنى "عدّ" أو "تعداد" أو "إعطاء رقم". وبالتالي يشير إلى عملية تحويل شيء ما إلى أرقام أو تخصيص أرقام له.

اما اصطلاحا الرقمنة هي عملية أخذ مواد المكتبة التقليدية التي تكون على شكل كتب أو أوراق وتحويلها إلى شكل إلكتروني حيث يمكن تخزينها ومعالجتها بواسطة جهاز كمبيوتر.

وتعرف الرقمنة على أنها انتقالًا من صيغ قابلة للقراءة البشرية إلى أخرى لا تُقرأ إلا بواسطة الآلات (Khan, s. d., p. 2)

يرى بشير برمان أن الرقمنة تُعنى بعملية تحويل المستندات والمعطيات التقليدية إلى صيغ إلكترونية باستخدام أجهزة الحاسوب، مما يسمح بتخزين كميات ضخمة من المعلومات في مساحات رقمية محدودة، ويُسهّل بذلك معالجتها واسترجاعها عند الحاجة.

تُعرّفها مؤسسة المتاحف وخدمات المكتبات الأمريكية (IMLS) بأنها عملية تحويل وإنشاء وصيانة المواد الثقافية والمعرفية – مثل الكتب، الأعمال الفنية، الوثائق التاريخية، الصور، والدوريات – في صيغ إلكترونية قابلة للعرض من خلال الحواسيب والأجهزة الرقمية الأخرى. ويعكس هذا التعريف البعد الشمولي للرقمنة، بوصفها عملية لا تقتصر على التحويل التقني فحسب، بل تشمل أيضًا الحفاظ على المحتوى وتيسير الوصول إليه رقميًا.

وعرفتها **نجلاء أحمد ياسين** بأنها تحويل المواد المطبوعة أو المخزنة ذات الشكل التناظري والتي من نماذجها الأشرطة الصوتية وأشرطة الفيديو المرئية على مواد ذات شكل رقمي وهو الشكل الذي يستطيع الحاسب التعامل معه وذلك بتنظيمها إلى وحدات منفصلة من البيانات وتخزينها على وسائط تخزين داخلية كالأقراص الصلبة او اتاحتها عبر شبكة الانترنت (يس, 2013 ,p21).

ومما سبق نستخلص التعريف التالي للرقمنة: الرقمنة هي عملية تحويل المحتوى من الصيغ التقليدية المادية أو التناظرية إلى صيغ إلكترونية رقمية، بهدف تسهيل الحفظ، المعالجة والنقل عبر الوسائط التكنولوجية. وتمثل هذه العملية أحد أهم مكونات التحول الرقمي، إذ تسهم في تحسين كفاءة المؤسسات وتوسيع نطاق الوصول إلى المعلومات والخدمات، لا سيما في القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة والثقافة.

2.2 خدمات الرعاية الصحية:

تختلف الأدبيات في تعريف هذا المفهوم؛ فبينما يذهب بعض الباحثين إلى تعريف خدمات الرعاية الصحية مباشرة باعتبارها مجموع التدخلات الوقائية والعلاجية والتشخيصية والتأهيلية المقدّمة بهدف تحسين صحة الأفراد، يرى آخرون أن الرعاية الصحية هي الإطار العام الذي يُعبَّر عنه بمجموعة من الخدمات الصحية المتكاملة والمترابطة. تعد خدمات الرعاية الصحية أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية البشرية الشاملة.

الرعاية الصحية هي منظومة متكاملة من الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية تهدف إلى تعزيز صحة الفرد والمجتمع من خلال الوقاية من الأمراض، والكشف المبكر عنها، ومعالجتها، مع مراعاة الجوانب الجسدية والنفسية والاجتماعية بما يضمن رفاهية شاملة ومستدامة (Donev, 2007, p. 339).

كما عرفتها منظمة الصحة العالمية:(WHO) بأنها: مجموعة الخدمات التي تُوفَّر للأفراد أو المجتمعات بغرض تعزيز الصحة، الوقاية من الأمراض، تشخيصها، علاجها، وإعادة التأهيل.

الرعاية الصحية هي مجموعة من التدابير والأنشطة التي تنفذها المجتمعات، وخاصة من خلال خدماتها الصحية، بالإضافة إلى الجهود الفردية للوقاية وتعزيز الصحة الشخصية وصحة الآخرين (Sosic & Donev, 2008, p. 343).

تُعرَّف خدمات الرعاية الصحية بأنها مجموعة من الأنشطة والإجراءات الوقائية والعلاجية والتأهيلية، التي تقدمها المؤسسات الصحية بهدف المحافظة على صحة الفرد والمجتمع، وتُعد هذه الخدمات متكاملة ومتواصلة وتُقدَّم ضمن مستويات متعددة للرعاية (أولية، ثانوية، وثالثية)(مليكة & والتوزيع, 2020 .p , 42)

ويقصد بخدمات الرعاية الصحية في معناها العام تلك التدابير التي تقوم بها الدولة لصالح أفراد المجتمع وتشمل الصحة والتعليم والإعانات الحكومية وسياسات الدعم لبعض السلع الاستهلاكية والتأمين الاجتماعي والخدمات الثقافية وخدمات الإسكان والبيئة(مراد, 2021 ,p343).

وعليه قمنا بصياغة التعريف التالي: تُعرَّف خدمات الرعاية الصحية بأنها منظومة من التدخلات الوقائية والعلاجية والتأهيلية، تهدف إلى تعزيز صحة الأفراد والمجتمع، من خلال استجابة متكاملة ومنظّمة للاحتياجات الصحية، بما يضمن الجودة والاستمرارية والعدالة في تقديم الخدمة عبر مختلف مستويات الرعاية.

.2رقمنة خدمات الرعاية الصحية:

أصبحت رقمنة خدمات الرعاية الصحية خياراً استراتيجياً لتحديث نظم تقديم العلاج، حيث تمثل توظيف التكنولوجيا الرقمية لتحسين سبل الوقاية والتشخيص والعلاج، من خلال أدوات مثل السجلات الصحية الإلكترونية، والتطبيب عن بُعد، وتطبيقات الصحة الذكية، بما يعزز جودة الرعاية ويزيد من كفاءتها ومرونتها.

يشير مفهوم رقمنة خدمات الرعاية الصحية إلى عملية تتجاوز مجرد تحويل السجلات الورقية إلى ملفات رقمية، حيث تشمل إعادة تصميم شاملة لأساليب تقديم الرعاية الصحية من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ما يُسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وجودة الخدمات المقدّمة (Weresa et al., 2024, p. 18).

وفقًا للمفوضية الأوروبية، تُعتبر الصحة الرقمية (eHealth) مجموعة من الأدوات والخدمات التي تستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات لدعم وتحسين جميع مراحل الرعاية الصحية، من الوقاية والتشخيص إلى العلاج والمراقبة وإدارة الحالات الصحية.

رقمنة الخدمات الصحية هي استخدام التقنيات الرقمية لتحسين تقديم الرعاية من خلال تطوير العمليات، وتعزيز التعلم، ورفع كفاءة الأداء داخل المؤسسات الصحية(Gjellebæk et al., 2020, p. 1).

عرّفها معهد خدمات المتاحف والمكتبات الأمريكي(IMLS) : تعد رقمنة خدمات الرعاية الصحية عملية تحويل، وإنشاء، وصيانة البيانات والمحتويات الطبية مثل السجلات الصحية، الصور التشخيصية، والوثائق السريرية إلى صيغ إلكترونية، بما يسمح بعرضها والوصول إليها عبر الحواسيب والأجهزة الرقمية الأخرى، مما يُعزز من كفاءة تقديم الخدمات الطبية ويسرّع من اتخاذ القرارات السريرية

رقمنة القطاع الصحي تُشير إلى عملية دمج منهجي للتقنيات الرقمية المتقدمة مثل إنترنت الأشياء(IoT) ، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي(AI) ، وتطبيقات الصحة المحمولة(m-Health) ، ضمن النظام الصحي، بهدف إعادة هيكلة العمليات والخدمات الصحية بشكل يُمكّن من تقديم رعاية طبية أكثر فعالية، وكفاءة، وتخصيصًا، مع تركيز متزايد على إشراك المريض في إدارة حالته الصحية وتحسين جودة الخدمة بشكل عام(Paul et al., 2021, p. 10).

ومما سبق نستنتج أن رقمنة خدمات الرعاية الصحية تُشير إلى التحول المنهجي نحو توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة مراحل تقديم الخدمة الصحية، بدءًا من الوقاية والتشخيص، وصولاً إلى العلاج والمتابعة، وذلك من خلال دمج أدوات رقمية مثل السجلات الصحية الإلكترونية، الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، بما يُسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية، وضمان جودة الرعاية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات بشكل آمن وفوري.

2.5: الدراسات السابقة:

أُجريت دراسة بعنوان The Role of AI-Enabled Health Systems in the Jordanian Context: The Case of Digital Contact Tracing Apps هدفت إلى تحليل العوامل المؤثرة في قبول تطبيقات تتبع الاتصال الرقمي (CTAs) في الأردن خلال جائحة كورونا، مستندة إلى نموذجين نظريين *:نظرية الدافع الوقائي* (PMT) *ونموذج* قبول التكنولوجيا(TAM) ، بينت النتائج أن إدراك خطورة المرض والضعف الشخصي، إلى جانب الثقة في الجهات الحكومية، كانت عوامل حاسمة في تعزيز نية استخدام هذه التطبيقات. كما أبرزت الدراسة أهمية وعي المستخدمين وفهمهم لفوائد التقنية، بينما لم يكن لسهولة الاستخدام تأثير معنوي في قراراتهم. وخلصت إلى أن إنجاح الحلول الصحية الرقمية في الدول النامية يتطلب دعمًا مؤسساتيًا، وتعزيزا للثقة، وتحسينا للوعي الرقمي لدى المواطنين. بينت الدراسة

أن الرقمنة عززت من قدرة النظام الصحي على الاستجابة السريعة، بشرط توفر الثقة والوعي. هذا يؤكد أن الرقمنة تسهم في تحسين الرعاية إذا توفرت البيئة الملائمة(Al-Tahat & Juma'h, 2023) .

أما على المستوى العالمي فقد أجريت دراسة من قِبَل الدكتور Philippe Lepereفي جامعة جنيف عام 2023 بعنوان Achieving HIV treatment targets in the era of digital health: the promises and challenges of mHealth. ركّزت على دور تكنولوجيا الهاتف المحمول (mHealth) في تحسين سلسلة علاج فيروس HIV في ثلاث دول إفريقية ناطقة بالفرنسية: كوت ديفوار، بوركينا فاسو، وتوغو، من خلال دراسة مقطعية ومراجعة استكشافية. وتبيَّن أن ادماج mHealth يمكن أن يعزز الوصول للرعاية، يرفع الالتزام بالعلاج، ويقلل زمن التشخيص، رغم وجود تحديات مثل ضعف البنية التحتية الرقمية، التمويل المحدود، والتأثيرات الناتجة عن جائحة كورونا على استمرارية المبادرات. الدرس المستفاد هو أن ماذا يمكن أن تحققه mHealth في الدول منخفضة الموارد، شريطة وجود دعم تنظيمي وتقني واضح وحماية كافية للخصوصية. أثبتت الدراسة أن تكنولوجيا mHealth حسّنت التزام المرضى بالعلاج وقللت مدة التشخيص، وهو ما يُعد مؤشرًا قويًا على تحسين جودة الرعاية الصحية في سياقات ضعيفة الموارد.

الجانب التطبيقي:

1.3: أدوات الدراسة ومنهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكاليتها تم الاعتماد على أداة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات الميدانية. وقد تم تصميمه ليتلاءم مع طبيعة موضوع الدراسة، حيث تضمن خمس محاور تعكس الأبعاد المختلفة لتطبيق الرقمنة في قطاع الرعاية الصحية وتأثيرها على جودة الخدمات المقدمة.

صيغت محاور الاستبيان على شكل أسئلة مغلقة، وتم استخدام مقياس ليكرت الرباعي لقياس تكرار الممارسة، وفق سلم يتدرج بين: دائما، أحيانا، نادرا، أبدا.

وقد تم توجيه الاستبيان إلى عينة من العاملين **بمستشفى محمد بوضياف–ولاية ورقلة–**، ليشمل فئات مهنية مختلفة كالأطباء، الممرضين، الإداريين، والتقنيين، بهدف رصد أراء متنوعة حول واقع استخدام الأنظمة الرقمية في المؤسسة ومدى مساهمتها في تحسين الأداء العام.

كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss، وذلك لتفسير المعطيات واستخلاص العلاقات والدلالات الإحصائية المرتبطة بفرضيات الدراسة.

2.3: عينة الدراسة: تم اختيار عينة قصدية مكونة من 60 فردا من العاملين في مستشفى محمد بوضياف بولاية ورقلة، نظرا لصلتهم المباشرة بموضوع الدراسة وتفاعلهم الشبه يومي مع بيئة العمل الرقمية داخل المؤسسة الصحية.

وقد تنوعت العينة من حيث:

الجنس: شملت العينة ذكورا وإناثا.

المسمى الوظيفي: ضمت العينة أطباء، ممرضين، إداريين، وتقنيين. نظرا لتباين تعاملهم مع الرقمنة حسب طبيعة مهامهم.

الخبرة المهنية: توزعت إلى أربع فئات: أقل من 5 سنوات، من 5 إلى10 سنوات، من 11إلى 15سنة، أكثر من 15 سنة.

حيث يسمح هذا التنوع بالفهم الأكثر دقة لواقع الرقمنة في مختلف مستويات العمل داخل المؤسسة الصحية، يجدر بالذكر أن نظام صفوف الانتظار في صفوف الانتظار في المؤسسات الصحية لا يطبق بشكل موحد على جميع المرضى إذ تعطى الأولوية للحالات المستعجلة التي تتطلب التدخل الفوري مثل الحوادث أو الحالات الحرجة.

3.3: متغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة في متغير مستقل رئيسي هو **الرقمنة،** الذي تم تفصيله إلى أربع محاور رئيسة، تمثل أبعاده التطبيقية. أما المتغير التابع فهو **مستوى خدمات الرعاية الصحية** كما يتم تقييمه من طرف العاملين في المؤسسة محل الدراسة.

3.4: طرق تحليل البيانات: تم معالجة البيانات المجمعة من الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي spss، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تتلاءم مع طبيعة الدراسة وأهدافها، وتشمل:

التحليل الاحصائي الوصفي: كالتكرارات والنسب المئوية لتوصيف خصائص العينة (الجنس، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة)، بالإضافة إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقدير مستوى الاستجابات على محاور الاستبيان.

اختبار صدق وثبات أداة الدراسة: باستخدام معامل (ألفا كرونباخ) لقياس مدى اتساق المحاور الداخلية للاستبيان.

التحليل الإحصائي الاستنتاجي: استخدمنا تحليل ANOVAلاختبار الفرضية الأولى، من خلال فحص وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في تطبيق الرقمنة حسب المسمى الوظيفي. وتحليل

T-TEST لاختبار الفرضيات الثلاث المتبقية من خلال مقارنة المتوسط المحسوب لإجابات كل محور مع المتوسط المرجعي المعتمد.

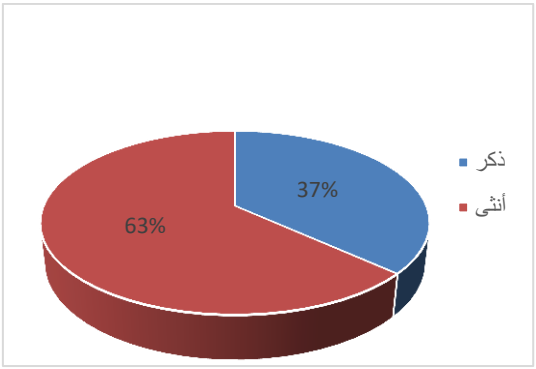
5.3النتائج

1.5.3: البيانات الديموغرافية:

تمثلت خصائص العينة المبحوثة في المستشفى محل الدراسة في ثلاث متغيرات:

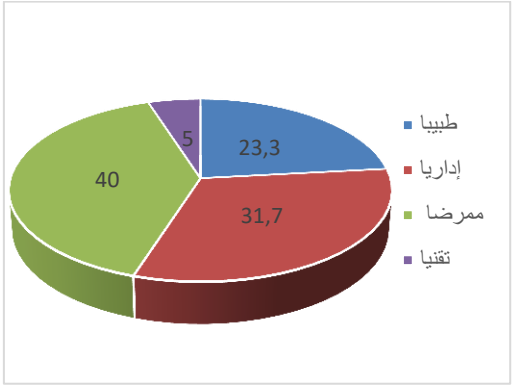
الجنس: تم توزيع العينة حسب النوع إلى:

22 من الذكور بنسبة36.7% ، و" 38من الإناث بنسبة 63.3%.



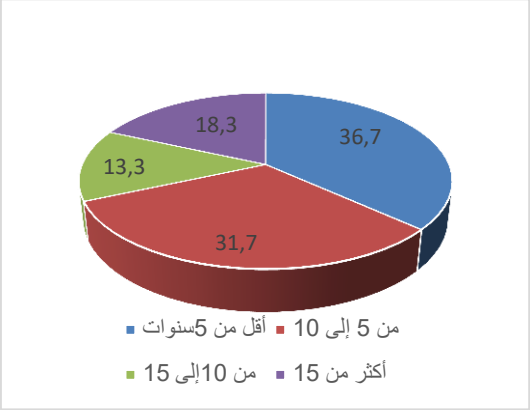
الشكل 1:رسم تخطيطي يوضح توزيع العينة حسب الجنس

المسمى الوظيفي: يبين التوزيع حسب المسمى الوظيفي ان فئة الممرضين (24 ممرضا) كانت الأكثر تمثيلا بنسبة 40%، تليها فئة الإداريين (19 إداريا) بنسبة 31.7%، ثم فئة الأطباء (14طبيبا) بنسبة 23.3%، وأخيرا فئة التقنيين (3تقنيين) بنسبة 5%.



الشكل 2: رسم تخطيطي يوضح توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي

الخبرة المهنية: يظهر توزيع أفراد العينة حسب سنوات أن النسبة الأكبر تمتلك خبرة أقل من 5سنوات (22فردا) بنسبة36.7%، تليها فئة ذوي الخبرة بين 5و10سنوات(19فردا) بنسبة31.7%، ثم فئة من لديهم خبرة تفوق 15سنة (11فردا) بنسبة 18.3%، وأخيرا فئة ذوي الخبرة بين 11و15سنة (8أفراد) بنسبة13.3%.



الشكل 3: رسم تخطيطي يوضح توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

2.5.3: نتائج الفرضيات الإحصائية :

لقياس ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل الثبات (ألفا كرونباخ) بلغت قيمته0.847 حيث تدل على مستوى جيد جدا من الثبات والاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان.

الفرضية الأولى: تطبق الرقمنة بشكل متفاوت بين العاملين في المؤسسة الصحية.

أظهرت نتائج اختبار Anova تحليل التباين الأحادي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العاملين في المؤسسة حسب المسمى الوظيفي في مدى تطبيق الرقمنة داخل المؤسسة الصحية، لأن قيمة (sig=0.271) وهو أكبر من المستوى المعتمد (sig=0.05).

وعليه: نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة.

إذن: من التحليل السابق نستنتج أن تطبيق الرقمنة لا يختلف باختلاف وظيفة العاملين في المؤسسة الصحية.

الفرضية الثانية: تساهم الرقمنة في تحسين جودة وكفاءة تقديم خدمات الرعاية الصحية.

أظهر اختبار T لعينة واحدة أن المتوسط الحسابي لأراء المبحوثين حول مساهمة الرقمنة في تحسين جودة وكفاءة خدمات الرعاية الصحية m=2.2، وهي أقل من القيمة المرجعية (2.5). وقيمة sig=0.011<0.05 ذات دلالة إحصائية.

وعليه: فإننا نرفض الفرضية الصفرية رغم وجود دلالة إحصائية ونقبل بالفرضية البديلة.

إذن: نستنتج أن الرقمنة لا تساهم في تحسين جودة وكفاءة تقديم خدمات الرعاية الصحية من وجهة نظر العاملين في المؤسسة.

الفرضية الثالثة: الرقمنة تمثل فرصة فعلية للارتقاء بخدمات الرعاية الصحية.

أظهر اختبار Tلعينة واحدة أن المتوسط الحسابي لأراء المبحوثين حول ما إذا كانت الرقمنة تعد فرصة فعلية للارتقاء بخدمات الرعاية الصحية، أن m=2.15وهي أقل من المتوسط المعتمد (2.5). وقيمة sig=0.003<0.05ذات دلالة إحصائية.

وعليه: تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

إذن: حسب العينة فإن الرقمنة لا تمثل فرصة فعلية للارتقاء بخدمات الرعاية الصحية.

الفرضية الرابعة: تواجه الرقمنة تحديات تقنية وبشرية وتنظيمية.

أظهرت نتائج اختبار T لعينة واحدة أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين حول وجود تحديات أمام الرقمنة، أن m= 2.00 وهي أقل من المتوسط المعتمد (2.5). وقيمة sig=0<0.05 ذات دلالة إحصائية.

وبما أن الفرضية عكسية فإننا نقبلها ونرفض الفرضية البديلة.

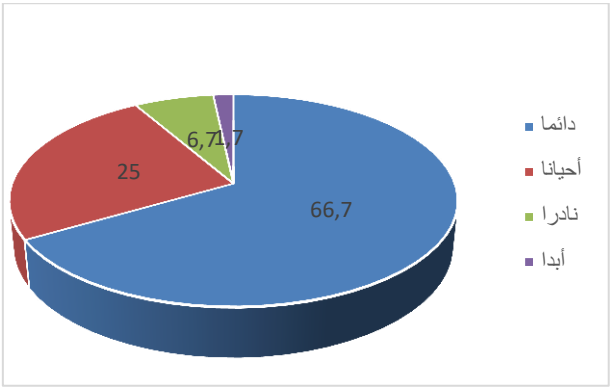
إذن: يرى المستجوبون أن الرقمنة تواجه تحديات تقنية وبشرية وتنظيمية.

3.5.3 : تحليل الأسئلة العامة حول رأي المبحوثين في أثر الرقمنة.

ولمعرفة أثر الرقمنة على القطاع الصحي قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة تندرج ضمن الاستبيان.

السؤال الأول: أرغب في توسيع استخدام الرقمنة في جميع خدمات المؤسسة، كانت الإجابات كمايلي: 66.7% دائما وهي النسبة الأكبر، ثم 25% أحيانا، أما نادرا وابدا كانت النتائج 6.7% و1.7% على الترتيب.

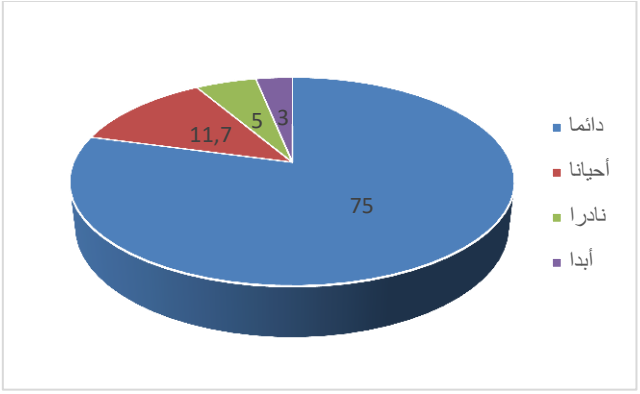
ومنه نستنتج أن أكثر من نصف العاملين في المؤسسة يرغبون في توسيع خدمات الرقمنة.



الشكل4: رسم بياني يوضح توزيع العينة حسب السؤال:

أرغب في توسيع استخدام الرقمنة في جميع خدمات المؤسسة

السؤال الثاني: تساهم الرقمنة في تسهيل مهامي اليومية داخل المؤسسة، كانت الإجابات كمايلي:



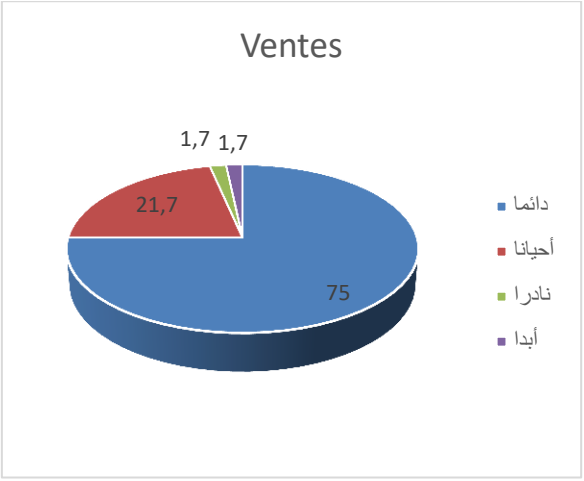
الشكل 5: رسم بياني يوضح توزيع العينة حسب السؤال:

تساهم الرقمنة في تسهيل مهامي اليومية داخل المؤسسة

75% كانت إجابتهم بدائما وهي الأعلى نسبة، أما بقية الإجابات تنوعت بين أحيانا 11.7% ،نادرا 5% ، أما أبدا فكانت النسبة 3%.

وعليه: فإن ثلاث أرباع العمال يؤمنون بضرورية الرقمنة لتطوير المؤسسة.

السؤال الثالث: تمثل الرقمنة خطوة أساسية نحو تطوير القطاع الصحي في الجزائر، كانت الإجابات كالتالي:



الشكل 6: رسم تخطيطي يوضح توزيع العينة حسب السؤال:

تمثل الرقمنة خطوة أساسية نحو تطوير القطاع الصحي في الجزائر

75% يرون بأن الرقمنة تمثل خطوة أساسية نحو تطوير القطاع الصحي دائما،21.7% يرون بأنها أحيانا، أما نادرا وأبدا كانت بقيم ضئيلة جدا 1.7% لكل منهما.

ومنه نستنتج أن: الرقمنة خطوة مهمة وأساسية للنهوض بالقطاع الصحي.

4. خاتمة:

كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها:

- أن تطبيق الرقمنة داخل المؤسسة لا يختلف باختلاف الوظيفة، مما يشير إلى نوع من التوزيع المتساوي نسبيًا للوسائل الرقمية، لكنه لا يعني بالضرورة فاعلية التطبيق.
- أن الرقمنة، من وجهة نظر أفراد العينة، لا تُسهم فعليًا في تحسين جودة وكفاءة خدمات الرعاية الصحية، وهو ما قد يُعزى إلى ضعف البنية التحتية أو غياب التكوين الفعّال للعاملين.
- أن الرقمنة لا تُعتبر، حسب رأي العينة، فرصة فعلية للارتقاء بالخدمات الصحية، مما يعكس نوعًا من عدم الثقة في مدى قدرة الرقمنة، في وضعها الحالي، على إحداث نقلة نوعية.
- أن الرقمنة تواجه تحديات تقنية وبشرية وتنظيمية حقيقية، تعيق تحقيق أهدافها المرجوة داخل المؤسسات الصحية.

ورغم ذلك، أظهرت الإجابات العامة للعينة توجّهًا إيجابيًا نحو الرقمنة، حيث أعربت الأغلبية عن رغبتها في توسيع استخدامها، وأكدت أنها تسهم في تسهيل المهام اليومية وتمثل خطوة ضرورية لتطوير القطاع الصحي.

استنادًا إلى ما سبق، نقترح ما يلي:

1. تعزيز البنية التحتية الرقمية داخل المؤسسات الصحية، وتوفير التجهيزات التكنولوجية الضرورية لتفعيل الرقمنة بشكل فعّال.
2. تدريب وتأهيل الموارد البشرية على استخدام الأنظمة الرقمية، بما يسهم في تحسين التفاعل مع هذه الأدوات ورفع كفاءة الخدمات المقدمة.
3. تبني سياسات تنظيمية واضحة ومتكاملة تدعم التحول الرقمي، وتضمن انسجامًا بين الأبعاد التقنية، البشرية، والإدارية.
4. إطلاق مشاريع تجريبية ناجحة في مؤسسات نموذجية، بهدف تعميمها لاحقًا، واستثمارها كأمثلة مرجعية لتوسيع التجربة الرقمية.
5. القيام بدراسات تقييم دورية لمراقبة أثر الرقمنة على جودة خدمات الرعاية الصحية، واستدراك أوجه القصور بشكل مستمر.

وبهذا، يكون هذا البحث قد ساهم في تسليط الضوء على إشكالية جوهرية تمسّ جودة الخدمة الصحية في الجزائر، داعيًا إلى تبنّي إصلاحات حقيقية تضمن الانتقال الفعلي نحو منظومة صحية رقمية ناجعة وفعّالة.

5. قائمة المراجع:

- Lepere, P. (2023). Achieving HIV treatment targets in the era of digital health: the promises and challenges of mHealth *(*Doctoral thesis, University of Geneva). doi:10.13097/archive-ouverte/unige:172339*.*
- Al-Tahat, M. D., & Juma’h, A. A. (2023). The role of AI-enabled health systems in the Jordanian context: The case of digital contact tracing apps. Health and Technology, 13(2), 317–329.

- Donev, D. (Éd.). (2007). Health promotion and disease prevention : A handbook for teachers, researchers and health professionals and decision makers. Jacobs.
- Gjellebæk, C., Svensson, A., Bjørkquist, C., Fladeby, N., & Grundén, K. (2020). Management challenges for future digitalization of healthcare services. Futures, 124, 102636. https://doi.org/10.1016/j.futures.2020.102636
- Khan, S. (s. d.). DIGITIZATION AND ITS IMPACT ON ECONOMY.
- Paul, S., Riffat, M., Yasir, A., Mahim, M. N., Sharnali, B. Y., Naheen, I. T., Rahman, A., & Kulkarni, A. (2021). Industry 4.0 Applications for Medical/Healthcare Services. Journal of Sensor and Actuator Networks, 10(3), 43. https://doi.org/10.3390/jsan10030043
- Sabbagh, K., Friedrich, R., El-Darwiche, B., Singh, M., Ganediwalla, S., & Katz, R. (2012). Maximizing the Impact of Digitization.
- Sosic, Z., & Donev, D. (2008). Contemporary Concept and Definition of Health Care. Programmes for Training on Research in Public Health for South Eastern Europe. https://doi.org/10.2390/biecoll-mhcp4-3.1.1
- مراد, م. ح. إ. (2021). خدمات الرعاية الصحية وآليات تطويرها. مجلة كلية الآداب بقنا, 364-341 ,(52)30. https://doi.org/10.21608/qarts.2021.83630.1115
- مليكة, أ. غ., & والتوزيع, د. ا. ا. ل. (2020). جودة خدمات الرعاية الصحية في المؤسسات الاستشفائية. Yazouri Group for Publication and Distribution.
- يس, ن. أ. (2013). الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية. Al Manhal.

6.الملاحق:

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,847	20

الجدول1: إحصاءات الصدق الداخلي للمقياس باستخدام معامل ألفا كرو نباخ

		الجنس	المسمى الوظيفي	سنوات الخبرة
N	Valide	60	60	60
	Manquant	0	0	0

الجدول2: البيانات الإحصائية الأولية المتعلقة بالمتغيرات الديموغرافية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
	ذكر	22	36,7	36,7	36,7
	أنثى	38	63,3	63,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

الجدول3: التحليل الوصفي لمتغير الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
	طبيب	14	23,3	23,3	23,3
	إداري	19	31,7	31,7	55,0
	ممرض	24	40,0	40,0	95,0
	تقني	3	5,0	5,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

الجدول4: التحليل الوصفي لمتغير المسمى الوظيفي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
	أقل من5سنوات	22	36,7	36,7	36,7
	من5إلى10سنوات	19	31,7	31,7	68,3
	من10إلى15	8	13,3	13,3	81,7
	أكثرمن15	11	18,3	18,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

الجدول5: التحليل الوصفي لمتغير الخبرة المهنية

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	2,740	3	0,913	1,338	0,271
Intragroupes	38,232	56	0,683		
Total	40,972	59			

الجدول6: تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لقياس الفروق في المحور الأول بين الفئات

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور الثاني	60	2,2056	0,86595	0,11179

الجدول7: الوصف الإحصائي لإجابات العينة حول المحور الثاني

	T	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور الثاني	-2,634	59	0,011	-0,29444	-0,5181	-0,0707

الجدول8: اختبارT لعينة واحدة لقياس دلالة الفروق في المحور الثاني مقارنة بالمتوسط المرجعي(2.5) .

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور الثالث	60	2,1500	0,86450	0,11161

الجدول9: الإحصاءات الوصفية لعينة واحدة لمتغير المحور الثاني

Valeur de test = 2.5

T	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
				Inférieur	Supérieur

المحور الثالث	-3,136	59	0,003	-0,35000	-0,5733	-0,1267

الجدول10: اختبار T لعينة واحدة لقياس دلالة الفروق في المحور الثالث مقارنة بالمتوسط المرجعي (2.5)

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور الرابع	60	2,0000	0,67095	0,08662

الجدول11: الإحصاءات الوصفية لمتغير المحور الرابع لعينة واحدة

	Valeur de test = 2.5					
	t	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور الرابع	-5,772	59	0,000	-0,50000	-0,6733	-0,3267

أثر التدقيق الخارجي كآلية من آليات الحوكمة على جودة القوائم المالية– دراسة استطلاعية لآراء مدققي الحسابات–

The Impact of External Auditing as a Corporate Governance Mechanism on the Quality of Financial Statements: A Survey of Auditors' Opinions.

أومدور سمية [*]، مختبر الابتكار والتحليل الاقتصادي والمالي، جامعة باجي مختار(عنابة)،
somia.oumeddour@univ-annaba.dz
بوصبع هناء، مخبر المالية الدولية ،دراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي LFIEGE ، جامعة باجي مختار (عنابة)،
hana.bousbaa@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2025/07/04 تاريخ القبول: 2025/09/07 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر آليات الحوكمة وبالتحديد آلية التدقيق الخارجي على جودة القوائم المالية في المؤسسات، بالاعتماد على بيانات استبيان جمعت من عينة مكونة من 32 مبحوثًا. تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيتي الدراسة، حيث أُجري اختبار بيرسون للارتباط وتحليل انحدار خطي بسيط.

أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين آلية التدقيق الخارجي وجودة القوائم المالية، كما تبين أن آلية التدقيق الخارجي تؤثر بشكل إيجابي ودال على جودة الإفصاح المالي.

كلمات مفتاحية: آليات حوكمة، تدقيق خارجي، جودة قوائم مالية.

تصنيفات JEL : G34، M42، M41.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of governance mechanisms, specifically the external audit mechanism, on the quality of financial statements in organizations. The analysis is based on questionnaire data collected from a sample of 32 respondents. Appropriate statistical methods were employed to test the study's hypotheses, including Pearson correlation and simple linear regression analysis.

[*] المؤلف المرسل.

The results revealed a statistically significant positive relationship between the external audit mechanism and the quality of financial statements. Furthermore, it was found that the external audit mechanism has a positive and significant effect on the quality of financial disclosure.
Keywords: Governance mechanisms; External audit; Financial statement quality.
Jel Classification Codes: G34, M42, M41

1. مقدمة:

أصبحت الحوكمة المؤسسية من أبرز المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في البيئة الاقتصادية الحديثة، نظرًا لدورها الحيوي في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات، وضمان حماية حقوق مختلف أصحاب المصالح. وقد أدى تزايد الفضائح المالية وتراجع ثقة المستثمرين في القوائم المالية إلى بروز الحاجة إلى آليات رقابية فعالة، تُسهم في تحسين جودة التقارير والإفصاح المالي.

تُعد **آليات الحوكمة**، وبالأخص **التدقيق الخارجي**، من بين الأدوات المحورية لضمان مصداقية القوائم المالية، من خلال التحقق من مدى التزام المؤسسات بالمعايير المحاسبية والممارسات السليمة في إعداد البيانات المالية. وتمثل جودة القوائم المالية انعكاسًا لمدى شفافية المؤسسة، ودقة المعلومات المقدمة لمتخذي القرار، وهو ما يعزز الثقة في الأداء المالي والاستثماري للمؤسسة.

تُعدّ القوائم المالية الأداة الأهم التي تعكس المركز المالي والأداء الاقتصادي للمؤسسات، وهي تمثل مصدرًا رئيسيًا للمعلومات بالنسبة لمستخدمي البيانات المالية، سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو جهات رقابية.

ومن هذا المنطلق، أصبحت الحاجة ملحة لضمان جودة ومصداقية تلك القوائم، خاصةً في ظل تزايد الفضائح المالية والأزمات المحاسبية التي أظهرت خللاً واضحًا في عمليات الإفصاح والشفافية.

إشكالية الدراسة

رغم التطور الذي شهدته مهنة المحاسبة والتدقيق، لا تزال هناك تساؤلات حول فعالية التدقيق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية، خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف الرقابة أو تداخل المصالح. ومن هنا، تنطلق إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى وجود أثر للتدقيق الخارجي كآلية للحوكمة على جودة القوائم المالية في المؤسسات؟

فرضية الدراسة: للإجابة الأولية على تساؤل الدراسة نفترض أن:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الخارجي كآلية للحوكمة على جودة القوائم المالية، وذلك عند مستوى معنوية 0.05.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- قياس العلاقة بين آلية التدقيق الخارجي وجودة القوائم المالية.
- تحليل مدى تأثير ممارسات التدقيق الخارجي على جودة المعلومات المالية المنشورة.
- تقديم توصيات عملية لتعزيز دور المدقق الخارجي في تحسين الإفصاح المالي

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الحيوي الذي تلعبه القوائم المالية في دعم القرارات الاقتصادية، ومن الحاجة الملحة إلى تطوير أدوات تضمن مصداقية وشفافية تلك القوائم. كما تكمن أهميتها في تقديم دليل علمي ميداني حول العلاقة بين التدقيق الخارجي وجودة الإفصاح المالي، بما يسهم في تحسين ممارسات التدقيق وتعزيز ثقة المستخدمين في التقارير المالية.

منهجية الدراسة:

تم اعتماد المنهج **الوصفي والتحليلي** وذلك من خلال عرض متغيرات الدراسة، كما تم استخدام أدوات التحليل الإحصائي مثل تحليل **الانحدار الخطي البسيط**.

الدراسات السابقة:

1. محمد فهد العجمي (2011) بعنوان :"أثر التزام المدقق الخارجي بخدمات الثقة على مصداقية المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية المنشورة "

تناولت الدراسة استعراض طبيعة خدمات الثقة من خلال المبادئ والمعايير الصادرة بشأنها عن مجمعي المحاسبيين القانونيين الأمريكيين والكندي، ومدى تطبيق المبادئ والمعايير الخاصة بخدمات الثقة التي يؤيدها المدقق الخارجي، ومن ثم التعرف على أثر هذه الخدمات على مصداقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للشركات، ومعرفة دور والتزام المدقق الخارجي في تقديم هذه الخدمات، حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول :هل يوجد اثر لمبادئ خدمات الثقة التي يقدمها المدقق الخارجي على مصداقية المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية المنشورة؟ وخلصت الدراسة إلى نتائج التالية :أن مبادئ ومعايير

خدمات الثقة تعمل جنبا إلى جنب مع مبادئ ومعايير المحاسبية المتعارف عليها، يوجد اثر لمبادئ خدمات الثقة التي يقدمها المدقق الخارجي على مصداقية المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية المنشورة .

2. عدي صفاء الدين فاضل (2015) بعنوان :"قياس تأثير بعض العوامل على جودة القوائم المالية"

تناولت الدراسة مجموعة العوامل التي يمكن أن تؤثر على جودة القوائم المالية المدققة في تقرير المدقق الخارجي، منها لجأن التدقيق ومرونة المعايير المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية وعوامل شخصية ومهنية خاصة بالمدقق الخارجي، وتكمن إشكالية الدراسة في: هل يمكن قياس تأثير هذه العوامل على جودة القوائم المالية ؟هل يمكن قياس تأثير هذه العوامل على جودة القوائم المالية؟ وخلصت الدراسة إلى أن تدني مستوى مؤهلات المهنية والشخصية للمدققين الخارجيين وقلة مهاراتهم وخبراتهم يؤثر سلبا على جودة معلومات القوائم المالية. وأن قلة الالتزام الموضوعي بأخلاقيات المهنة في تطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها يساهم بشكل كبير في تخفيض جودة القوائم المالية وصحة تعبيرها على حقيقة الأعمال.

3. علي سايح جبور (2022) بعنوان "التدقيق الخارجي كآلية لحوكمة الشركات وتحسين جودة القوائم المالية دراسة استطلاعية للآراء عينة من محافظي الحسابات" .

تناولت الدراسة التدقيق الخارجي كأحد آليات حوكمة الشركات ومعرفة دورة في تحسين جودة القوائم المالية من وجهة نظر بغض محافظي الحسابات حيث يمكن إشكالية الدراسة في ما هو دور التدقيق الخارجي كأحد آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية من وجهة نظر محافظي الحسابات؟ وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية :يعتبر التدقيق الخارجي أحد آليات حوكمة الشركات التي تساهم في تحسين ملائمة القوائم المالية لأنه يساعد على تحسين القيمة التنبؤية للقوائم المالية ،وكذلك توفيرها في الوقت المناسب ،إضافة إلى تحسين دورها في تحسين دورها في تصحيح التوقعات السابقة .يساهم التدقيق الخارجي باعتباره احد آليات حوكمة الشركات في تحسين موثوقية القوائم المالية من خلال المساعدة على تحسين دور القوائم المالية في التغير بصدق عن الأحداث التي وقعت بصورة سليمة وكذلك تحسين حيادية هذه القوائم إضافة إلى تحسين طرق القياس المتبعة وجعلها قابلة للتحقق.

ومن خلال تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع التدقيق الخارجي وجودة القوائم المالية، يتضح وجود قدر من التوافق في المنطلقات العامة والنتائج، مع اختلاف في الزوايا التحليلية والأدوات المنهجية المعتمدة.

فقد ركزت دراسة محمد فهد العجمي (2011) على خدمات الثقة التي يقدمها المدقق الخارجي، وانعكاسها على مصداقية المعلومات المحاسبية، حيث بيّنت أن التزام المدقق الخارجي بالمبادئ والمعايير

المهنية يعزز الثقة في القوائم المالية المنشورة، وهو ما يشكل دعماً مباشراً لفكرة أن مهنية المدقق وأدوات عمله تؤثر على جودة الإفصاح المالي.

أما دراسة عدي صفاء الدين فاضل (2015)، فقد تناولت تأثير عوامل متعددة على جودة القوائم المالية، بما في ذلك التأهيل العلمي، ومهارات المدقق، وأخلاقياته المهنية. وقد خلصت إلى أن تدني مستوى التأهيل والالتزام المهني يؤثر سلباً على جودة المعلومات المحاسبية، مما يعزز بدوره أهمية الجانب البشري والمهني في عملية التدقيق، وهو ما يتقاطع جزئياً مع الإطار النظري للدراسة الحالية.

في المقابل، جاءت دراسة علي سايح جبور (2022)، لتربط صراحة بين آلية التدقيق الخارجي وحوكمة الشركات، مبينةً أن التدقيق يمثل إحدى آليات الحوكمة الفعالة التي تسهم في تعزيز خصائص جودة القوائم المالية، كالملاءمة والموثوقية والحيادية. وقد تميزت هذه الدراسة باعتمادها على استطلاع آراء مهنيين (محافظي الحسابات، خبراء محاسبيين)، مما أضفى طابعاً تطبيقياً على النتائج.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن الدراسات السابقة تتقاطع في التأكيد على أهمية دور المدقق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية، سواء من حيث الالتزام بالمعايير، أو التأهيل والخبرة، أو كونه آلية من آليات الحوكمة. ومع ذلك، تُلاحظ بعض الفجوات المنهجية والموضوعية، حيث لم تُعالج تلك الدراسات العلاقة بشكل إحصائي مباشر ومتكامل بين آلية التدقيق الخارجي كأداة حوكمة من جهة، وبين جودة القوائم المالية من جهة أخرى، خاصةً في السياقات العربية والمحلية.

وهنا تبرز أهمية الدراسة الحالية، إذ تسعى إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم نموذج ميداني تطبيقي لقياس أثر التدقيق الخارجي كآلية من آليات الحوكمة على جودة القوائم المالية، بالاعتماد على تحليل موجه لآراء الممارسين الفعليين (محافظي الحسابات، خبراء محاسبين)، واختبار الفرضيات إحصائياً باستخدام أدوات كمية مناسبة. وبالتالي، فإن الدراسة الحالية تسهم في إثراء الأدبيات العلمية من خلال الدمج بين الإطار النظري والتحليل الميداني، وتوسيع دائرة الفهم حول فعالية آليات الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

2. الاطار النظري:

1.2 الحوكمة:

أ- تعريف حوكمة الشركات:

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** على أنها "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين " (هادي، 2022، صفحة 250) (Bruno, Francesca , & Salvatore, 2025, p. 05)

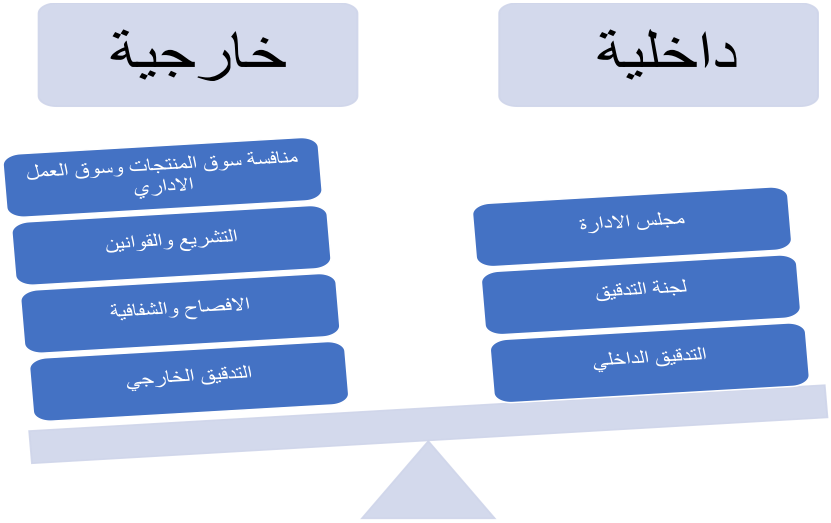
حسب مؤسسة التمويل الدولية **IFC** "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها " (كربوعة، 2021/2020، صفحة 07)

ب- أهمية حوكمة الشركات: تتجلى أهمية حوكمة الشركات في النقاط التالية: (بن دادة ، لمار، و يونس، 2024، صفحة 07)

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول؛
- رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقديم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات؛
- الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما ينتج عليها من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات؛
- توفر قواعد حوكمة الشركات الاطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للشركة أن تحدد أهدافها وتحدد أيضا كيفية تحقيقها.

ت- آليات حوكمة الشركات: توجد آليات مختلفة الحوكمة كل حسب مجال دراسته واهم هذه الآليات تتجلى كما هو موضح فالشكل التالي:

الشكل رقم(01) :آليات الحوكمة



المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مصادر مختلفة (علون، 2019) (خريفي و لعكاف، 2023) (صالحي، 2023)

2.2 التدقيق الخارجي

أ- **تعريف التدقيق الخارجي**: يعرف التدقيق الخارجي على أنه "مهمة تقوم بها شخص مؤهل ومستقل قصد تقديم رايه بناء على صحة وعدالة القوائم المالية" (سعيدي و رحمون، 2023، صفحة 301).

وكما عرفه (collins et valin) على أنه "اختبار تقني صارم وبأسلوب بناء يتم من طرف شخص مهني مؤهل ومستقل، بهدف إبداء راي مبرر حول نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة ،ومدى الوفاء بالالتزامات في كل الظروف واحترام القوانين والمبادئ لمحاسبية المعمول بها " (بوسعدية و قمان، 2023، صفحة 55).

ب- **أهمية التدقيق الخارجي** : يمكن توضيح أهمية التدقيق في النقاط التالية:(سودار و رزكار، 2023، صفحة 121)

- ✓ أن التدقيق الخارجي إلى كونه وسيلة لا غاية .
- ✓ هذه الوسيلة تعتبر خدمة عدة طوائف التي تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها .

- ✓ دور التدقيق الخارجي على الفئات والمستثمرين الحاليين والمستقبلين والبنوك ورجال المال والأعمال والاقتصاد والهيئات الحكومية المختلفة ونقابات العمال وغيرها .
- ✓ إدارة الشركات تعتمد اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة وتقييم التنفيذ والأداء .

ت- **معايير التدقيق المتفق عليها :**

وفي هذا الصدد يفرق معهد المحاسبين الأمريكي بين معايير التدقيق وإجراءات التدقيق ،فالأخيرة تمثل الخطوات التي يقوم بها المدقق في عملية التدقيق والأعمال التي تنفذ ،أما الأولى فهي عبارة عن المقاييس والمعايير التي يقاس بها العمل من حيث الجودة ومن حيث الأهداف التي ينبغي الوصول إليها من القيام بهذا العمل .ونوردها فيما يلي :

- المعايير العامة أو الشخصية .

تتعلق المعايير العامة بالتكوين الشخصي للقائم بعليمة التدقيق ،والمقصودة بهذه المعايير أن الخدمات المهنية يجب أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مدربين ،وتوصف هذه المعايير بأنها عامة ،لأنها تمثل مطالب رئيسية تحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد التقرير بصورة ملائمة ،وتعتبر شخصية لأنها تنص على الصفات التي يجب أن يتحلى بها المدقق الخارجي و تتكون المعايير العامة من:

- ✓ التأهيل العلمي والعملي :

على المدقق أن يحصل على التدريب والكفاءة اللازمة التي تأهله بأن يمارس مهنة التدقيق بشكل صحيح وجيد .حيث يقصد بالتأهيل العلمي بأن يكون لدى المدقق مؤهلا جامعيا في المحاسبة و التدقيق ،و كذلك الحصول على قدر كاف من جوانب المعرفة المرتبطة بالعلوم الأخرى التي تمكنه من إبداء الرأي و تقديم النصح فيما يعرض عليه خلال عملية التدقيق ،وكذلك زيادة معرفته الفنية عن ما يستجد في المحاسبة والتدقيق وتعديل المعايير .والتأهيل العملي أنه يحتاج إلى التدريب العلمي والتمرن عن طريقة الممارسة، بمعنى أنه يجب على الشخص الذي يرغب في أن يكون مدققا قضاء فترة من الزمن للتدريب العملي ومعرفة أصول المهنة كغيرها من المهن تحت إشراف شخص مهني ذو خبرة . (المطارنة، 2006)؛

- ✓ الاستقلال :ويعتبر استقلال مدقق الحسابات حالة ذهنية تجعله مجردا من أي مصالح عند إبداء رأيه ،وأن ينظر لكل الحقائق بصورة موضوعية مع ضرورة تفهمه لكافة العوامل والضغوط التي قد تؤثر على موضعيته . (شحاتة، 2014)؛
- ✓ العناية المهنية الملائمة :تتعلق هذه القاعدة بما يقوم به المدقق ومستوى ودقة القيام به وبدرجة حسن أدائه له ،ويسترشد المدقق في تحديد مستوى العناية المهنية الملائمة بدراسة مسؤوليته القانونية والمهنية ،وهذه العناية تتطلب فحص انتقادي لكل مستوى من مستويات الإشراف على العمل الذي يعمل عليه ،وما يصدر عن مساعديه من أحكام وتتطلب عناية ضرورية بأوراق العمل للتدقيق. (الخطيب و الرفاعي، 2009)؛

– معايير العمل الميداني .

وهي تمثل المعايير التنفيذية تتعلق بالجانب التنفيذي لعملية التدقيق ،وقد جرى تقسيم معايير الفحص الميداني إلى ثلاثة معايير وهي :

- ✓ التخطيط والإشراف على عملية التدقيق :ويعني وضع استراتيجية عامة ونطاق شامل وطرق وتوقيت لعملية التدقيق ،حيث تساعد عملية التخطيط في بلورة العمل المطلوب إنجازه وتعمل على التأكد من أنه قد تم التركيز على الأمور الهامة في عملية التدقيق ،كما يساعد التخطيط في توزيع العمل بشكل ملائم على المساعدين والتنسيق بين المدققين والخبراء . (نظمي و العزب، 2012) ؛
- ✓ تقييم نظام الرقابة الداخلية :يعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية نقطة البدء في التدقيق الميداني ،فهو يعطي المدقق الأساس الذي يبني عليه اختباراته واستنتاجاته ولا يعني وجود الإعداد الإلكتروني للبيانات نقص الحاجة إلى تقييم نظام الداخلية بل بالعكس يبدو أنه يزيد من أهمية التركيز عليها للتأكد من مدى فاعليتها ،يجب أن يركز المدقق على إعطاء اهتمام متزايد لنظام الرقابة الداخلية بكافة جوانبه . (القيومي، 2008)؛
- ✓ أدلة وقرائن الإثبات :وفقا لهذا المعيار يقوم مدقق الحسابات بالعديد من الاختبارات والإجراءات الملائمة للحصول على الأدلة الملائمة، وتقييمها بصورة تسمح له بإبداء الرأي الفني المحايد في القوائم المالية ،مدقق الحسابات باحث فني عن الحقيقة ،يعوزه

الدليل ،وهذا الدليل يحتاج إلى وسائل إثبات مقنعة بالبيانات إلى مرتبة اليقين ،حتى يقتنع ويثق فيما يعرض عليه من بيانات ومعلومات . (الوقاد و وديان، 2010)؛

3.2 القوائم المالية

أ- مفهوم القوائم المالية :

تعد المعلومات المالية الجزء الأكثر أهمية في القوائم المالية ،حيث تعتبر المنتج النهائي للمحاسبة والوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي ،والوجهة الرئيسية لمختلف مستعملها للحصول على معلومات مالية يعتمد عليها في تحديد الوضعية المالية للمنشأة وتقييم أدائها المالي وبالتالي صنع القرارات الاقتصادية الرشيدة ،على هذا الأساس جاء المعيار المحاسبي الدولي 01 لتبين أنوع القوائم المالية الأساسية ذات الغرض العام ،المتمثلة في :قائمة المركز المالي (الميزانية) قائمة الدخل (حساب النتائج) قائمة التغيرات في حقوق الملكية قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة) والملاحظات (الملحق). (حفاصة و فرحات، 2018، صفحة 88)

ب- أنواع القوائم المالية :

لقد أوجب النظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع المعيار المحاسبي 1 و7 إعداد عرض القوائم المالية التالية : (صحراوي و بيالة، 2020، الصفحات 163-164)

- الميزانية :هي قائمة تلخيصيه تعكس الوضعية المالية للمؤسسة ،فهمي بمثابة مرآة عاكسة تثبت مالها من موجودات وممتلكات وتسمى بالأصول وما عليها من التزامات وتسمى بالخصوم من قبل الملاك أو من قبل الغير ،ولهذا تسمى أيضا بقائمة المركز المالي ؛
- جدول حساب النتيجة :وهو عبارة عن وثيقة تلخيصيه للأعباء والنواتج خلال الدورة المحاسبية الجارية ،يسمح بإبراز نتيجة الدورة سواء كانت ربحا أو خسارة ،ويمكن تحليل الأعباء في حساب النتائج حسب الوظيفة أو حسب الطبيعة ؛
- جدول تدفقات الخزينة :هو جدول يوفر معلومات عن التحصيلات والمدفوعات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة ،كما يعتبر أداء تسيير وتحليل ،تسمح بقراءة وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة وقياس التدفقات النقدية المتولدة خلال السنة ؛

– جدول تغيير الأموال الخاصة :هو جدول يقدم حالة تحليلية لحركة راس المال خلال الدورة المحاسبية؛

– الملحق :يتضمن جداول تفسيرية تبين السياسات والطرق المحاسبية المستعملة بالإضافة إلى المعلومات التوضيحية والضرورية عن باقي القوائم المالية .

ت- **أهداف القوائم المالية** : (أم قدور و بن عيشي، 2024، صفحة 807)

تختلف أهداف القوائم المالية باختلاف نوع المستخدمين أو المستفيدين منها ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

– توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمؤقتين؛

– توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بحيث تسمح بالمفاضلة بين التدفقات مع تحديد توقيت تلك التدفقات المتوقعة ودرجة التأكد.

كما تطرق التشريع الجزائري لبعض الأهداف حيث تضمنت المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 تتمثل في :

– يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه الكيان؛

– يجب أن تعكس صورة صادقة للقوائم المالية ،معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.

ث- **تعريف جودة القوائم المالية** :

عرفت ب "أنها تعبر بصورة حقيقة ووافية لواقع الشركة كونها خالية من الأخطاء ،التحريف ،التزوير والغش ومعدة دون تضخيم وبواقعية صادقة لبنود حسابات لهذه القوائم ،إذ تعتبر جودة القوائم المالية الضوء الأخضر لمتخذي القرار لما لها من تأثير في تحديد نتائج الإجراءات أو القرارات المتخذة" . (فاضل و عبد الخالق، 2015، صفحة 14)

ج- **أهمية جودة القوائم المالية** :

زاد الاهتمام بأهمية جودة القوائم المالية في الفترات الأخيرة ،وذلك بسبب التأثير المباشر للمعلومات المحاسبية وجودتها على مستخدميها ولاسيما في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات ،والقوائم المالية عالية الجودة

لها منافع كثيرة ،إذ أنها تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمخاطر وقياسها بمختلف أنواعها ،وكما تساعد هذه القوائم في كفاءة تخصيص الموارد وتساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة وخفض تكلفة راس المال وتقليل الفجوة بين إدارة المنشآت والمستثمرين والمستفيدين من القوائم المالية. (سودار و رزكار، 2023، صفحة 124)

3. الدراسة الميدانية

1.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المدققين الخارجين في الجزائر (محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبين) . حيث قمنا بتوزيع 50 استبانة على مجموعة من المدققين الخارجين حيث تم استرجاع ما يقارب 35 وبعد الفرز واستبعاد الاستبانات الناقصة تم الاعتماد على 32 استبانة. تم استخدام سلم لكارت الخماسي.

2.3 أداة الدراسة وثباتها:

لدراسة مدى تأثير التدقيق الخارجي كآلية من آليات الحوكمة على جودة القوائم المالية، تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات وبرنامج **SPSS**22 لتحليل الإجابات، استخراج المتوسطات والانحراف المعياري، وإجراء اختبار للفرضيات.

حيث تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين:

- القسم الأول: يتعلق بالخصائص الوظيفية (المهنة).
- القسم الثاني: اشتمل على المحورين الرئيسين للدراسة، المحور الأول المتعلق بآلية التدقيق الخارجي، والمحور الثاني المتعلق بجودة القوائم المالية.

حيث تم التأكد من ثبات أداة الدراسة باستخدام الفا كرومباخ كما هو موضح في الجدول التالي

الجدول رقم (01): قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة(ألفا)

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
المحور الأول (المتغير المستقل)	6	0.623
المحور الثاني (المتغير التابع)	4	0.66
مجموع المحورين	10	0.71

المصدر: من إعداد الباحثتين باعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**22

يلاحظ من الجدول(01) أن معامل ثبات الاستبانة مقبول ويزيد عن (0.60)، في كل من المحور الأول (0.62)، والمحور الثاني (0.66)، وعليه فإن ثبات الاستبانة الإجمالي لكل من محورين هو(0.71)، وهي تثبت أن أداة الدراسة يمكن الاعتماد عليها في الدراسة.

3.3 تحليل محاور الدراسة: لتحليل محاور الدراسة تم الاعتماد على حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(02): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد العينة نحو عبارات الاستبيان

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	اتجاه العبارة
المحور الأول (المتغير المستقل)				
خبرة المدقق الخارجي في تخطيط لمهمة التدقيق تحول دون الوقوع في التأخير أو تكبد تكاليف اكثر	4.53	0.507	0.11192053	موافق بشدة
الكفاءة العلمية والعملية لفريق المدقق الخارجي تساعد في أداء المهام بصفة أسرع وبدقة أكبر.	4.59	0.499	0.1087146	موافق بشدة
ممارسة المدقق الخارجي لأي نشاط تجاري ،عمل مأجور أو عهدة إدارية يحول دون توفر شرط الاستقلالية.	4.47	0.879	0.1966443	موافق بشدة
امتلاك المدقق الخارجي مساهمات أو تسيير بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الشركات التي يدققها يخالف القانون ومبدأ الاستقلالي.	4.81	0.397	0.08253638	موافق بشدة
فهم المدقق الخارجي لهيكل الرقابة الداخلية المتضمن لرقابة النظام المحاسبي وإجراءات الرقابة يسهل وضع خطة التدقيق.	4.69	0.471	0.10042644	موافق بشدة
وجود نظام رقابة ناجح ذو إجراءات وقائية سليمة وكذلك هيكلية منتظمة يساعد على التقييم الجيد	4.66	0.483	0.10364807	موافق بشدة
المحور الثاني (متغير التابع)				
اشتمال القوائم المالية على كافة المعلومات اللازمة للتعبير الصادق عن حالة المنشأة المالية	4	0.762	0.1905	موافق
كل شخص له علاقة بالمنشاة يملك الحق في المشاركة في القرارات ويتولد معه التزامات ومراعات لتصرفاته تجاهها	3.44	1.014	0.29476744	موافق
المعلومات المتاحة لأصحاب المصالح والحقوق متوقفة على أهميتها النسبية	4.16	0.574	0.13798077	موافق
التوقيت الآني لنشر وإتاحة المعلومات المالية وما يرتبط بها لمستخدميها	4.13	0.871	0.21089588	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**22

من خلال ما تم التوصل إليه من النتائج نلاحظ أن:

- **المتوسطات الحسابية:**

تتراوح المتوسطات بين **3.44 و4.81**، وهي جميعها **فوق المستوى المتوسط النظري (3)**، مما يعكس وجود **اتجاه إيجابي** لدى أفراد العينة نحو العبارات؛

- **الانحرافات المعيارية:**

جميعها تتراوح بين **0.397 و1.014**، وهي مقبولة إحصائيًا، وتدل على تنوع آراء العينة.

- **معامل الاختلاف:**

تتراوح معاملات الاختلاف بين 0.08 و 0.29 وهي مقبولة وتدل على تجانس كبير بين إجابات العينة.

بعد قراءة النتائج نستنتج أن: **ارتفاع المتوسطات الحسابية ومعاملات اختلاف منخفضة** في المحور الأول توضح وجود **إدراك قوي ومتماسك حول أهمية كفاءة المدقق الخارجي واستقلاليته وفهمه للرقابة**. وفي المقابل، **تنخفض بعض المتوسطات وترتفع معاملات الاختلاف في المحور الثاني**، ما يشير إلى وجود **تحديات أو تفاوت في تجسيد جودة القوائم المالية** رغم إدراك المشاركين لأهميتها. وتشير هذه النتائج إلى أن **فعالية التدقيق الخارجي لا تترجم دائمًا بشكل مباشر إلى جودة عالية للقوائم المالية ما لم ترافقها التزامات مؤسسية داخلية** وشفافية في الممارسات المالية، وكما يدعم التحليل وجود **علاقة موجبة محتملة** بين ممارسات التدقيق الخارجي وجودة القوائم، مما يمهد لاختبار الفرضيات الإحصائية في الدراسة.

2.3 اختبار الفرضيات:

قبل القيام باختبار الفرضيات نقوم بعرض اختبار توجه العينة حول التوزيع الطبيعي من اجل تحديد نوع اختبارات الفرضية

- **اختبار التوزيع الطبيعي:** من اجل زيادة إثبات أن عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي نقوم باختبار الموضح وبما أن حجم العينة اقل من 50 نقوم بحساب Shapiro-Wilk في الجدول التالي :

الجدول رقم (03):اختبار Shapiro-Wilk

	Shapiro-Wilk		
	الاحصاءات	ddl	sig
المحور الأول (الآلية)	0.885	32	0.003
المحور الثاني (الجودة)	0.943	32	0.09

المصدر: مستخرجات برنامج SPSS22

من خلال النتائج اختبار العينة إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي حسب اختيبار Wilk نجد0.003 sig هو اقل من 0.05 وهو يدل على أن محور الآلية لا يتبع التوزيع الطبيعي.

وبالنسبة لمحور الجودة حسب اختبار Wilk نجد 0.090 sig هو اكبر من 0.05 وهو ما يدل أن محور الجودة يتبع التوزيع الطبيعي.

ومن خلال هذه النتائج وجب علينا القيام بتغيير طبيعة محور الآلية ليصبح يتبع التوزيع الطبيعي وبعدها نقوم باختبار الفرضية على هذا الأساس:

- **الفرضية الصفرية**:(H0) لا يؤثر التدقيق الخارجي كآلية للحوكمة على وجودة القوائم المالية.
- **الفرضية البديلة**:(H1) يؤثر التدقيق الخارجي كآلية للحوكمة على وجودة القوائم المالية.

من أجل دراسة مدى قوة العلاقة بين المتغيرين نقوم بحساب معامل الارتباط **R** ومعامل التحديد $\mathbf{R^2}$ كما هو موضح فالجدول التالي:

الجدول رقم (04): معامل الارتباط ومعامل التحديد

	R	**R-deux**
محور الجودة	0.377a	0.142

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS**22

معامل الارتباط **R=0.377** يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة القوة بين التدقيق الخارجي وجودة القوائم المالية. كلما زادت فاعلية التدقيق الخارجي (من حيث الكفاءة، الاستقلالية، الرقابة)، كلما تحسنت جودة القوائم المالية.

معامل التحديد **R^2=0.142** يفسر هذا المعامل أن حوالي 14.2% من التغيرات في جودة القوائم المالية يمكن تفسيرها من خلال متغير التدقيق الخارجي، في حين أن 85.8% من التغيرات تُعزى إلى عوامل أخرى غير مدروسة في هذا النموذج (مثل التدقيق الداخلي، الهيكل التنظيمي، البيئة المحاسبية...).

وضمن إطار تحليل العلاقة بين المتغيرات، تم الاعتماد على **اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)** من أجل التحقق من مدى **دلالة النموذج الإحصائي ككل**، أي التحقق من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (مثلاً: التدقيق الخارجي) والمتغير التابع (محور الجودة). ويُعد اختبار **ANOVA** من الأدوات المناسبة عند تحليل الانحدار لتحديد ما إذا كانت المعادلة الانحدارية تفسر جزءًا معتبراً من التباين في المتغير التابع، عن طريق الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): ANOVAa

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1.480	1	1.480	4.975	.033b
	Résidus	8.924	30	.297		
	Total	10.404	31			

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS**22

من النتائج المتحصل يظهر لنا أن قيمة **F = 4.975**، وهي تعكس مدى تمايز التباين المفسَّر عن التباين غير المفسَّر. إلا أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بهذا الاختبار (**Sig. = 0.33**)

جاءت أعلى من مستوى الدلالة التقليدي(**$\alpha = 0.05$**) ، ما يعني أن النموذج لا يُعد **دالاً إحصائيًا** .وبذلك **لا يمكن تعميم** نتائج العلاقة بين المتغيرين على مجتمع الدراسة بناءً على هذا النموذج فقط.

من أجل التحقق من صحة الفرضية الفرعية التي تفترض وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لمحور الآلية على جودة القوائم المالية، تم استخدام **تحليل الانحدار البسيط** كأداة إحصائية مناسبة لقياس حجم واتجاه العلاقة بين متغير مستقل واحد (محور الآلية) ومتغير تابع (محور الجودة). ويُعد تحليل الانحدار من أهم الأساليب التي تسمح بتقدير العلاقة السببية بين المتغيرات وتفسير مدى مساهمة المتغير المستقل في التغير الحاصل في المتغير التابع. وقد تم الاعتماد في التحليل على كل من **معامل الانحدار غير المعياري(B)** ، و**المعياري(Beta)** ، بالإضافة إلى **قيمة t** لاختبار معنوية التأثير، و**القيمة الاحتمالية (Sig)** للحكم على دلالة النتائج، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(06): Coefficientsa

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
	B	Ecart standard	Bêta	t	Sig.
1 (Constante)	.873	1.374		.636	.530
الآلية_محور	.661	.296	.377	2.231	.033

a. Variable dépendante : محور_جودة

المصدر: برنامج SPSS22

من النتائج المستخرجة من برنامج **SPSS** لمختلف الاختبارات واستنادًا إلى نتائج تحليل الانحدار البسيط، تبيّن أن هناك علاقة طردية بين **آلية التدقيق الخارجي** و**جودة القوائم المالية** حيث بلغ معامل الانحدار غير المعياري (**$B = 0.661$**) وكانت القيمة الاحتمالية المصاحبة له (**$Sig = 0.033$**)أقل من مستوى الدلالة المعتمد .(**$\alpha = 0.05$**) كما أن معامل التأثير المعياري (**$Beta = 0.377$**) يشير إلى تأثير متوسط القوة لهذا المتغير.

ورغم أن النموذج ككل لم يكن دالاً إحصائيًا بشكل كافٍ(**Sig = 0.33**) ، إلا أن **المتغير المستقل بحد ذاته أثبت دلالة إحصائية معنوية**، مما يُمكّن من **قبول الفرضية البديلة** التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للآلية التدقيق الخارجي على جودة القوائم المالية.

4. خاتمة:

تعكس النتائج أهمية الدور الذي يلعبه التدقيق الخارجي في تحسين مصداقية وشفافية المعلومات المالية، وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية. ويمكن تفسير هذا التأثير بكون التدقيق الخارجي يفرض رقابة خارجية مستقلة، تحد من التلاعب وتحسن جودة الإفصاح.

الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تعزز أهمية آلية التدقيق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية. فقد أظهرت النتائج الإحصائية وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الخارجي وجودة الإفصاح المالي، كما بيّنت نتائج تحليل الانحدار الخطي وجود تأثير إيجابي واضح لآلية التدقيق على مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة.

ويعني ذلك أن المؤسسات التي تعتمد آليات فعّالة ومستقلة في التدقيق الخارجي تكون أكثر قدرة على إنتاج تقارير مالية تتسم بالشفافية، والموثوقية، والالتزام بالمعايير المحاسبية. وهذا ما ينعكس إيجابًا على ثقة المستخدمين بالمعلومات المالية، سواء من مستثمرين أو جهات رقابية.

التوصيات

بناءً على ما سبق، توصي الدراسة بما يلي:

- ✓ **تعزيز استقلالية المدقق الخارجي**، وضمان عدم وجود تضارب مصالح قد يؤثر على استقلاليته؛
- ✓ **تشجيع الشركات على التعاقد مع مكاتب تدقيق ذات سمعة مهنية قوية**، وتطبيق معايير الجودة الدولية؛
- ✓ **ضرورة إخضاع المدققين إلى برامج تدريب وتحديث مستمر** لمواكبة التغيرات في البيئة المحاسبية والمعايير الدولية؛
- ✓ **العمل على تطوير آليات رقابة داخلية متكاملة** تدعم عمل المدقق الخارجي وتزيد من فعالية نتائج التدقيق؛

- ✓ **حث الجهات الرقابية والتشريعية** على تفعيل دورها في متابعة مدى التزام الشركات بنتائج تقارير التدقيق وتوصياتها.

في خاتمة البحث تلخيصا لما ورد في مضمون البحث، مع الإشارة إلى أبرز النتائج المتحصل عليها، وتقديم اقتراحات ذات الصلة بموضوع البحث.

5. قائمة المراجع

1. buchetti Bruno ،Romana Arduino Francesca و ، Perdichizzi Salvatore . .(2025)Aliterture review on corporate governance and ESG resarch Emerging trends and future directions .Ineternational review of financial analysis.27-01 ،

2. اسماء كربوعة. (2021/2020). التوجه الجديد نحو معايير التدقيق الداخلي الدولية واثره على حوكمة الشركات –دراسة حالة سونطراك. اطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

3. أمينة حفاصة، و عباس فرحات. (2018). جودة القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية –دراسة ميدانية لمؤسسة الاسمنت عين الكبيرة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 88.

4. ايمان صحراوي، و فريد بيالة. (2020). جودة القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي – دراسة حالة مجمع الاوراسي الجزائر (2017–2018). مجلة اضافات اقتصادية، 163.164.

5. ايهاب نظمي، و هاني العزب. (2012). تدقيق الحسابات الاطار النظري. الاردن: دار وائل للنشر.

6. جلال حسن سودار، و احمد علي رزكار. (2023). اثر تطبيق آليات حوكمة الشركات من قبل المدقق الخارجي لتحسين جودة التقارير المالية –دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في مجموعة من الشركات العاملة في محافظة السليمانية–. المجلة العلمية لجامعة جيهان، 116–135.

7. حسام خريفي، و عائشة لعكاف. (2023). حوكمة الشركات كآلية للحد من الغش والتلاعب في التقارير المالية. المعيار.

8. خالد الخطيب، و خليل الرفاعي. (2009). علم تدقيق الحسابات النظري والعملي. الاردن: دار المستقبل.

9. سامي محمد الوقاد، و لؤي محمد وديان. (2010). تدقيق الحسابات. الاردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

10. شحاتة السيد شحاتة. (2014). دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات . مصر: دار التعليم الجامعي.

11. شرف الدين بن دادة ، رضوان لمار، و شعيب يونس. (2024). دور الحوكمة في تطوير تنافسية تسعير المنتجات المصرفية الاسلامية- دراسة حالة صيغة المرابحة في مصرف البركة والبنك الوطني الجزائري-. دفاتر البحوث العلمية ، 01-25.

12. صفاء الدين عدي فاضل ، و فيحاء محمود عبد الخالق. (2015). قياس مستوى تاثير بعض العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية. مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد، 14.

13. علي ماجد هادي. (2022). اثر آليات حوكمة الشركات في جودة الافصاح المحاسبي. العلوم الاقتصادية، ص 250.

14. غسان فلاح المطارنة. (2006). تدقيق الحسابات المعاصر. الاردن: دار المسيرة.

15. فارس سعيدي، و هلال رحمون. (2023). مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر بين الواقع والمأمول -دراسة استقصائية -. مجلة الابحاث الاقتصادية، 301.

16. محمد لمين علون. (2019). مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية –دراسة عينة من الشركات بولاية بسكرة. نور للدراسات الاقتصادية.

17. محمد محمد القيومي. (2008). دراسات متقدمة في المراجعة. مصر: دار الفتح للتجليد الفني.

18. مسعود بوسعدية، و مصطفى قمان. (2023). التزام المدقق الخارجي في الجزائر بمتطلبات المعيار الجزائري 610 –دراسة ميدانية على عينة من المدققين الخارجيين–. مجلة افاق علوم الادارة والاقتصاد، 55.

19. ناجية صالحي. (2023). اثر تطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها على ضمان مصداقية القوائم المالية دراسة استطلاعية لأراء عينة من محاسبي ومدققي مؤسسات اقتصادية بسكرة. رؤى اقتصادية، 107.

20. نصر أم قدور، و عمار بن عيشي. (2024). واقع التزام مدققي الحسابات بالقانون 10/01 والمعايير الجزائرية للتدقيق على مصداقية القوائم المالية في البيئة الاقتصادية. مجلة اقتصاد المال والاعمال، 807.

العوامل المؤثرة على الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي الماليSCF

The factors affecting accounting practice under the financial accounting system SCF

زواويد نعيمة[*]، مخبر التمويل، مالية الأسواق ومالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)،
zouaouid.naima@univ-ouargla.dz
مهيري يونس، مخبر بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر–بسكرة (الجزائر)، younes.mehiri@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2025/01/14 تاريخ القبول: 2025/07/10 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العوامل المؤثرة في وجود فجوة بين الممارسات المحاسبية وإطارها التشريعي والتنظيمي بالجزائر، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الممثلة في ماهية هذه العوامل ومدى انعكاسها على مستوى الممارسة؟

ولتحقيق هدا الهدف تم الاستعانة بأدوات البحث العلمي، المتعلقة بالمقابلات الميدانية، الملاحظة، والمعالجة الإحصائية للمعطيات باستخدام سبر آراء عينة من أصحاب المهنة وإطارات بالمؤسسات الاقتصادية بالجزائر.وبعد تحليل النتائج واختبار الفرضيات توصلنا إلى أن الخلل في الممارسات المحاسبية أساسه تدخل السلطة السياسية في تنظيم المحاسبة والمهنة وعدم مشاركة أطراف ذات العلاقة في صنع القرار.

كلمات مفتاحية: بيئة جزائرية؛ ممارسات محاسبية؛ نظام محاسبي مالي؛ تنظيم محاسبة ومهنة؛ أطراف ذات علاقة.

تصنيفات JEL : M40؛ M41؛ K34؛ D73؛ Q43 .

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

This study aims to clarify the factors influencing the gap between accounting practices and their legislative and regulatory framework in Algeria. This study addresses the question: What are these factors and how they are reflected in practice?

To achieve this goal, scientific research tools were employed, includingfield interviews, observation, and statistical data processing usingasurvey of a sample of professionals and executives from economic institutions in Algeria. After analyzing the results and testing the hypotheses, it was concluded that the flaw in accounting practices is primarily due to political interference in the accounting organization and profession, as well as the lack of involvement of relevant stakeholders in decision-making.

Keywords: Algerian environment; Accounting practices; Financial accounting system; Accounting organization and profession; Stakeholders.

Jel Classification Codes : M40 ؛M41؛K34؛ D73؛ Q43.

1. مقدمة:

عملت الجزائر على إحداث إصلاحات جذرية في مختلف المهن المحاسبية، في ظل سعيها الدؤوب لتحقيق الانتساب والعضوية في منظمة التجارة العالمية (OMC)،حيث اتجهت الممارسات المحاسبية وفق متطلبات المحاسبية الدولية من خلال إصدار النظام المحاسبي المالي(SCF) وفق القانون 07/11، وكدا صدور القانون 01/10 المتعلق بخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد والذي اعتبر من قبل المختصين على أنه إعادة هيكلة لمهنة المحاسبية في الجزائر.

في الأصل أن الممارسة المحاسبية هي ترجمة للتشريع والتنظيم المحاسبي في ظل العوامل المؤثرة، حيث جرى العرف أن يتم ربط تلك الممارسات بالأطر القانونية والتنظيمية، إلا أنه بالمقارنة بين هذه الأطر نجد أنه بقدر ما يتطابق الإطار التشريعي والتنظيمي بالإطار المحاسبي نكون أمام ممارسات محاسبية جيدة، وبقدر ما تتسع الفجوة يكون خلل في الممارسة المحاسبية، وتتوقف درجة التباين علي اثر تحكم مجموعة العوامل. وعلى ضوء هذا الطرح يمكننا صياغة الاشكالية التالية :

ما هي العوامل التي تحدد مستوى الممارسات المحاسبية في ظل إطارها التشريعي والتنظيمي بالجزائر؟

2.1.فرضية الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضية التالية:

هناك خلل في ممارسات المحاسبة ومهنة المحاسبة نتيجة الفجوة بين الأطر التشريعية، التنظيمية للمحاسبة ومهنة المحاسبة والأطر المحاسبية للممارسة في بيئة الأعمال والمحاسبة بالجزائر، وهذا راجع لتدخل عامل السلطة السياسية في تنظيم المحاسبة والمهنة وعدم مشاركة أطراف ذات العلاقة في صنع قرار الإصلاح بالجزائر.

3.1.أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- ✓ إبراز مظاهر حقيقية في ارض الواقع تثبت مكانة الممارسات المحاسبية بالجزائر؛
- ✓ معرفة العراقيل الأساسية في البيئة المحاسبية الجزائرية بعد اعتمادها على النّظام المحاسبي المالي؛
- ✓ إظهار ضعف الممارسات المحاسبية، من خلال تأثير تدخل عامل السلطة السياسية في تنظيم المحاسبة والمهنة وعدم مشاركة أطراف ذات العلاقة في صنع قرار الإصلاح ؛
- ✓ الوقوف على رأي المهتمّين بالممارسات المحاسبية من مختلف الهيئات الاقتصادية والأكاديميين، وأصحاب المهنة في الجزائر فيما يخصّ واقع تنظيم المحاسبة، والقوانين والعوامل المؤثرة فيها؛

4.1.منهج الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على والمنهجين الوصفي والتحليلي عند تناولنا للإطار النظري للدراسة و الدراسة الميدانية.

5.1.الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع العوامل المؤثرة على الممارسات المحاسبية كل على شاكلته، فقد اتفقت معظم الدراسات السابقة لكل من (**طاطا، 2017**) و (**شنوف، 2007**) ودراسة (**مهاوة، 2016**) و دراسة (**البحيصي، 2010**) و **(Benaicha & Hamid, 2013)** و **(Nhu Tuyén, 2008)** وكدلك**(Barbu, 2005)** علي هدف موحد من خلال توضيح تأثير تلك العوامل وتقديم أدلة من الواقع لنتائج الضغط في إدارة التغيير المحاسبي، باستثناء دراسة (**طيار و بن عيشة، 2016**) التي هدفت إلي بناء نموذج محاسبي للتجميع في بيئة الأعمال الجزائرية بما يضمن التوازن الفعال بين مصالح مختلف الأطراف ،واتفقت دراسة الباحث إلي حد بعيد مع أهداف الدراسات السابقة من خلال دراسة أهم العوامل المؤثرة علي الممارسات المحاسبية والمتمثلة في تدخل عامل السلطة السياسية في تنظيم المحاسبة والمهنة، وعدم مشاركة أطراف ذات العلاقة في صنع قرار الإصلاح من خلال إبراز ملامح الخلل في فجوة التباين بين الممارسات المحاسبية والتشريعات.

وبخصوص أدوات البحث العلمي استخدمت الدراسات السابقة التحليل الوثائقي والمعالجة الإحصائية لجمع البيانات وأداة المقابلة، الملاحظة باستثناء دراسة (**شريقي، 2013**)، حيث استخدم أداة المنهج المقارن و استخدمت أداة المنهج التاريخي دراسة **(Barbu, 2005)**و **(Nhu Tuyén, 2008)**.

وتشابهت هذه الدراسة في النتائج المتوصل لها مع كل من: (**طاطا، 2017**) **و** (**مهاوة، 2016**) (**شنوف، 2007**)**و (Benaicha & Hamid, 2013)**بأن هيمنة القطاع العام والذي يعتبر أداة في يد السلطة له درجة تأثير علي تطور المحاسبة، وأن مؤشرات الحوكمة توضح هشاشة البنية المؤسساتية والتشريعية حيث لابد من إعادة النظر في التشريعات والقوانين، ويدعم الباحث ذلك من خلال أن العلاقة بين المحاسبة والعوامل السياسية موضوع نقاش بالنسبة للعديد من الباحثين، حاولوا من خلالها دراسة تأثير السلطة الضاغطة على الأنظمة المحاسبية من خلال توجيه مخرجات النظام التشريعي والتنظيمي لصالحهم بالاعتماد على المدخل السياسي، وبالتالي فان السياسة في أحيان كثيرة باتت توجه المحاسبة. كما ذهب **Godrich**سنة 1986إلى فحص العلاقة (سياسة – محاسبة)، هذا الفحص خرج بتأكيد الارتباط الوثيق ما بين الطرفين معللا ذلك بتوفير جملة من الأدلة.

ولم تتفق الدراسة الحالية في استعراضها لهشاشة المناخ السياسي من خلال ضعف مؤشرات بيئة الأعمال وتأثير الريع مع دراسة **(Benaicha & Hamid, 2013)**،حيث ضمنت دراستهم للبعد الثقافي في تأثيرها على تصميم أي نظام محاسبي، ويجب التغيير في الثقافة المحاسبية الجزائرية لتطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير، وأكدت دراسة **(Nhu Tuyén, 2008)** أن المحاسبة تعتمد على التفكير الاقتصادي والذي يتغير بتغير مفهومه وهي ترجمة عقليه،كما اتفقت دراسة (**مهاوة، 2016**) ودراسة (**شريقي، 2013**) و (**البحيصي، 2010**) في النتيجة المتوصل لها بخصوص ضعف المهنة والقوانين من خلال عدم وجود نتيجة منتظرة من إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة، نتيجة القطيعة بينه وبين أصحاب المهنة وعدم وجود لجنة التكوين بالجزائر، وانه لم يتم إصدار أية معايير مهنية ومصدر السلطة بالجزائر لمعايير المراجعة هي نصوص قانونية تصدرها الهيئات التشريعية والتنفيذية وليست الهيئة المنظمة للمهنة، وغياب قانون ينظم المهنة ضعف استخدام المعلومات المحاسبية.

2. الإطار التنظيمي والتشريعي للممارسات المحاسبية في الجزائر

شهدت الجزائر تطوّرات كبيرة في مجال المحاسبة، وذلك بإصدار مجموعة النصوص القانونية والتشريعية من أحكام وقرارات قانونية ومراسيم وتعليمات تنظّم الممارسات المحاسبية، وهذا لتكييف المخطّط الوطني للمحاسبة مع متطلّبات السوق، بإصدار قانون 11-07 النظام المحاسبي المالي وتنظيم مهنة

المحاسبة بإصدار قانون 10-01 إلا إن هناك جملة من العوامل التي تعيق انسجام تلك القوانين والتنظيمات والممارسات المحاسبية بالجزائر.

1.1.2. التشريع المحاسبي الجزائري: تتمثل مصادر الممارسة المحاسبية في :

- **النظام المحاسبي المالي:** وفق القانون رقم 07-11تم صدور النظام المحاسبي المالي (SCF)والمرسوم التنفيذي رقم 08- 156،وبناءا على القرار المؤرخ في 26 جويلية لعام 2008،والمرسوم التنفيذي رقم 09-110)، (**عوينات، 2018، الصفحات 101-113**) .
- **قانون 10-01** (**القانون رقم 10-01، 2010**) :بموجب القانون 10_01 المؤرخ في 2010/06/29 الخاص بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، قررت الحكومة بإعادة تشكيل وتطوير مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر. واعتمادا على هدا القانون قام المجلس الوطني للمحاسبة باسترجاع الوصاية من خلال وزارة المالية على الهيئات المهنية (**بن بلغيث و عوينات، 30/29-11-2011، صفحة 380**):
- **القانون الجبائي:** تتمثل القوانين الجبائية في كل من قانون الإجراءات الجبائية، "قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الخ،ويتم التشريع الجبائي عن طريق (قانون المالية، القوانين الجبائية، الاتفاقيات الجبائية) (**عوينات، 2018، صفحة 59**)".
- **القانون التجاري:** تم تنظيم العمل المحاسبي الجزائري في المواد التالية: (القانون التجاري(المادة 01والمواد09إلى12)، 2007، الصفحات 9-12)، ويتم تحت المسؤولية المدنية والجزائية القيام بعملية النشر المنصوص عليها قانونا (ميزانية وحسابات النتائج) (**وزير المالية، 2010، صفحة 225**).

2.1.2. النصوص القانونية والتنظيمية لإعداد النظام المحاسبي الماليSCF

لقد تمّ الاختيار والأخذ بالخيار الّذي يقوم أساسا على تبنّي نظام محاسبي جديد، يظهر فيه مبادئ وقواعد معايير المحاسبة الدولية بشكل واضح، وفي 01 جانفي 2009 كتاريخ للشروع في تطبيقه قبل أن يتمّ تأجيل هذا التاريخ الى01 جانفي 2010 الذي يساير ويواكب التغيّرات الاقتصادية السائدة داخل الوطن.

3.1.2.متطلّبات تطبيق SCF:

يتطلب تطبيق النظام المحاسبي المالي أسس قانونية الّتي يلزمها القانون للمؤسسات بتطبيقه، وتتمثل فيما يلي (**مزياني و فروم، 2010، الصفحات 52-53**):

- ✓ **تحديث الأطر التشريعية والجبائية:** تم إعداد المخطّط الوطني للمحاسبة ليستجيب لأهداف ومتطلّبات الاقتصاد المخطّط ولاسيما الإدارة الجبائية، والتحدي الجديد للمؤسسات هو تكييف وتحديث الأطر الموروثة عن هذا النظام، إذ نجد أنّ الإطار التشريعي الخاص بالاقتصاد والجباية مدوّنا في كل من القانون التجاري، القانون العام للضرائب والرسوم المماثلة، قوانين المالية والقوانين التنظيمية.
- ✓ **التنظيم الجاري في بورصة القيم المنقولة بالجزائر:**الجزائر غير ملزمة رسميا بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
- ✓ **القوانين و النصوص المنظّمة للعمل المحاسبي:** ينبغي أن يتوافق الإطار النظري مع ما هو مقرّر حسب المعايير المحاسبية الدولية.
- ✓ **نظرا لخصوصية قطاعات معينة(كالبنوك والتأمينات)**تم تنظيمها وفق نظام خاص بها ،البنوك والمؤسسات المالية تم تنظيمها وفق (النظام 09-04)،ووحدات التأمين و/أو إعادة التأمين، تم تنظيمها وفق التعليمة رقم 89،علما انه قبل النظام المحاسبي المالي كانت هناك مجموعة من المخططات القطاعية في الممارسة الحاسبية .

2. 2. تأثير العوامل البيئية على الممارسات المحاسبية.

1.2.2. مفهوم الممارسات المحاسبية:

– هي طريقة روتينية يتم من خلالها تجميع الأنشطة المالية اليومية لكيان الأعمال وتسجيلها وتشير الممارسة المحاسبية للشركة إلى الطريقة التي يتم من خلالها تنفيذ سياساتها المحاسبية والالتزام بها بشكل روتيني،عادة بواسطة محاسب أو مدقق حسابات أو فريق من المتخصصين في المحاسبة (**العتوم، 2019**)

– هي تلك العمليات اليومية التي يقوم بها المحاسب أو مجموعة من المحاسبين بناءا على مبادئ وقواعد وطرق محاسبية وقوانين تم وضعها من أجل الوصول إلى نتائج معبرة عن تلك الوضعية في فترة من الزمن،أو هي ذلك العمل المحاسبي الذي يكون بشكل متواصل ويكون فيه التسجيل والتبويب والتلخيص بناءا على المبادئ والقواعد والطرق المحاسبية التي نص عليها القانون وحددها (**قريرة، 2016، صفحة 09**)

2.2.2–تأثير العامل السياسي على الممارسات المحاسبية :

اهتم كثيرا من الباحثين بالعامل السياسي، حيث ذهب Godrich سنة 1986إلى فحص العلاقة (سياسة –محاسبة)،حيث توصل بتأكيد الارتباط الوثيق ما بين الطرفين مبرهنا ذلك بمجموعة من الأدلة، أماWilliamsسنة 1990فاختبر مدى تأثير العوامل السياسية على الإفصاح الطوعي للمحاسبة (**طاطا، 2017، الصفحات 23–24**)وأشار بعض الباحثين أن قواعدها ومعاييرها لا تحمل المنطق الدقيق وكذلك المستخلصات المجربة و مخرجاتها عمل سياسي. ويتحكم العامل السياسي في نظام الممارسات المحاسبية . وكلما كان تدخل الدولة براجماتي لا أيديولوجي، وغرضه اقتصادي لا سياسي سينجح في الاختبار (**جقيجوش، 2017، صفحة 374**).

إن النظر في علاقة المحاسبة بالسياسة ابرز اتجاهات هما:

-يرى الاتجاه الأول أن المحاسبة في طبيعتها ذات طابع فني ومهني خاص بها، وأنها بعيدة كل البعد عن التأثيرات السياسية؛

-الاتجاه الثاني يأخذ بنظر الاعتبار اثر البعد السياسي في المحاسبة من منطلق التأثير العام للسياسة المحلية وحتى الدولية على كافة الأنشطة ومنها المحاسبة، ويتمثل البعد السياسي في المحاسبة في كيفية تحقيق الموازنة في الصراع السياسي الذي يقوم بين جماعات الضغط من جانب وجماعات المصالح المختلفة من الجانب الأخر، ولذلك فانه في الكثير من الحالات يصار إلى توجيه المحاسبة في اختيار وتطبيق المبادئ والأسس والمعايير المحاسبة التي تخدم مصالح هذا الطرف أو ذاك وحتى قد تكون في بعض الحالات على حساب مصالح المجتمع الإستراتيجية.

وان الضغوط السياسية في العملية المحاسبية تبرز في مظهرين هما (**خضر ياسين و عجلان، 2002، صفحة 19**)

- أن المنظمات التي تسيطر على أعمال المحاسبة تمثل كيانات سياسية ومن ثم فان عملية اختيار الأسس والقواعد والمعايير المحاسبية هي عملية سياسية؛
- إذ ينشأ حالة الصراع بين مجموعات المصالح الذي يحاولون التعايش في طبيعة واتجاه التغير داخل مهنة المحاسبة والمجتمع والوظيفة المحاسبية وتهتم بالمداخل والتي تكون من أطراف لديهم مصالح متصارعة.

وقد بانت أهم مظاهر الانعكاسات المباشرة للتأثيرات السياسية في وضع معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في الآتي:

- أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قيامه يعتمد على مبدأ تدويل الاقتصاد العالمي وذلك من خلال تحرير التجارة والقضاء على جميع المعوقات التي كانت

تحول دون انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات بما يعزز التدويل الكامل لسوق رأس المال و عولمة الإنتاج والتكنولوجيا (**محمد علي الجحاوي، 2000، صفحة 115**)

- إن المعايير المحاسبية والرقابية الدولية ما هي إلا انعكاس مباشر لمعايير المحاسبة الأمريكية ويمكن الوقوف على ذلك من خلال إجراء المقارنة ما بين الاثنين، وهذا يعني أن المعايير الأمريكية قد جرى تدويلها وإشاعتها للتطبيق في العالم.

3. الدراسة التطبيقية

1.3. مجتمع و عينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والمهنيين من محافظي والخبراء المحاسبين الحسابات، وهيئات حكومية ذات العلاقة بالنظام المحاسبي المالي (إدارة الضرائب).

1.1.3عينة الدراسة بالنسبة للمقابلة النصف موجهة

اعتمدت هذه الدراسة النوعية على عينة تتكون من تشكيلة من المهنيين من خبراء محاسبين، محافظي حسابات، إطارات في الهيئات التي تنظم مهنة المحاسبة وأساتذة جامعيين بالإضافة لإطارات بالصندوق التعاون الفلاحي وتعاونية الحبوب والخضر الجافة بورقلة ومديرية الضرائب ومجمع الرياض اقروديف وإطارات ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الخليج الجزائر بورقلة.

الجدول رقم3-1:يوضح معلومات حول المستجوبين

	أستاذ جامعي	خبير محاسبي	محافظ حسابات	إطار في هيئة وطنية لتنظيم المهنة	إطار بالصندوق التعاون الفلاحي	إطار ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	إطار بمديرية الضرائب ورقلة
ب.عبد الرزاق			x				
ح.محمد الأمين	x	X		رئيس سابق للمصف الوطني للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.			
س.هواري	x	X					
ق.لعربي	x	X					
ن.ت							X
ب.ل						x	
د.ب					X		

المصدر: من إعداد الباحثين

2.1.3عينة الدراسة بالنسبة للمقابلة الموجهة ذات الأسئلة المغلقة

الجدول رقم 3-2 :الإحصائيات المتعلقة بالمقابلات الموجهة لمستعملي القوائم المالية

البيان		الإحصائيات
الهيئة الموظفة	بنك	5
	إدارة جبائية	2
	مستثمرون	10
الخبرة المهنية	ما بين 5 و10سنوات	7
	ما بين 10 سنوات و 15 سنة	6
	أكثر من 15 سنة	4

المصدر: من إعداد الباحثين.

2.3. أدوات الدراسة :تم اعتماد البحث النوعي في الدراسة التطبيقية، عن طريق الملاحظة و المقابلات الموجهة والنصف الموجهة القائم على أسلوب العينة المستهدفة (القصدية) لضمان الاختيار الجيد للأفراد ، وتفصيلا نقدمها فيما يلي:

-المقابلة : وقد اتخذت المقابلات التي تم إجراؤها شكلين هم :

أ.المقابلة النصف موجهة (Entretien semi- structuré)

كانت المقابلات التي أجريناها مسبوقة بإعداد دليل للمقابلة (ملحق 1)، حيث جاءت الأسئلة الواردة فيه مقسمة إلى أسئلة .

ب. المقابلة الموجهة ذات الأسئلة المغلقة (Entretien avec questions fermées ou semi: – fermées)

تم توجيه أسئلة الاستمارة(ملحق 2) لمعدي القوائم المالية(خبراء محاسبين ومحافظي الحسابات، المدراء الماليين و المحاسبين في المؤسسات الجزائرية)، وتضمنت أسئلة مغلقة وبعض الأسئلة المفتوحة. حيث شملت الاستمارة على محور رئيسي وفقا لفرضية الدراسة، اندرجت تحتها مجموعة من الأسئلة تمحورت حول الممارسات المحاسبية في الجزائر كما هو موضح فيما يلي:

1- تدخل السلطة السياسية في تنظيم المحاسبة والقوانين التشريعية بالجزائر.

2- تدخل السلطة السياسية في تنظيم مهنة المحاسبة بالجزائر.

3.3.تشخيص العوامل البيئية المؤثرة علي الممارسات المحاسبية بالجزائر:

وللوقوف على واقع البيئة المحاسبة في الجزائر، وجب علينا تحليلها استنادا لتدخل السلطة السياسية في تنظيم التشريعات المحاسبية والمهنة بالوقوف على واقع تنظيم المحاسبة ومدى تأثير الهيئات المشرفة عليها .

1.3.3.الإطار التشريعي والتنظيمي للممارسات المحاسبية بالجزائر.

1.1.3.3–تنظيم السلطة السياسية للقوانين بالجزائر :بالنظر لمؤشر سيادة القانون بالجزائر نستطيع تفسير كثير من الأمور المتعلقة بطبيعة القوانين الصارمة والغير مرنة والتي تؤدي إلي كبح المبادرات والتقديرات الشخصية والأحكام المهنية .

إن الجزائر يمكن أن تعتبر دولة ذات توجه جبائي، ونظام محاسبي يرتكز على القانون المكتوب(1998 Nobes) (**مركز ضياء للمؤتمرات والأبحاث، 2019**)،حيث نشا النظام المحاسبي المالي من خلال إلغاء نصوص قديمة و إصدار أخرى جديدة، من خلال تضمن قوانين المالية السنوية والتكميلية للسنوات 2008،2009،2010،2011و2017 بشكل خاص، تدابير جبائية مستحدثة تهدف إلى الحد من التعارض بين النظامين، إلا أن التعارض لازال قائما بين النظام المحاسبي المالي ونظيره الجبائي بعد عشر سنوات من الممارسة (**فراس و بالرقي، 2020، صفحة 625**).

2.1.3.3-تدخل السلطة في تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر من خلال الإصلاحات2010–2021

- (**بن بلغيث، 2024، صفحة 19**):أهم ما ميز صدور القانون رقم 10-01 بتاريخ 29 جوان 2010والمتعلق بمهن الخبير المحاسب محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد هو استعادة الإدارة (وزارة المالية – المجلس الوطني للمحاسبة)بسط هيمنتها على المهنة من خلال استعادة وظائف تنظيم المهنة، التكوين، منح الاعتماد، التسجيل والشطب. وكذلك تفكيك المنظمة الوطنية إلى ثلاث منظمات مهنية مستقلة بعضها عن بعض.تميزت هذه المرحلة كذلك بتوجهات جبائية(الضريبة الجزافية الموحدة– IFU) قائمة على أولوية التحصيل الجبائي في حدود رقم أعمال على حساب نظام التصريح الحقيقي، الأمر الذي طرح للنقاش موضوع مكانة وأهمية المحاسبة عموما ومهنة المحاسبة على وجه الخصوص بيئة المحاسبة الجزائرية.

كان لفلسفة إصلاحات الجيل الرابع لإعادة هيكلة القطاع العمومي التجاري الصناعي (SPMI) وتنظيمه علي شكل مجمعات صناعية سنة 2015 تحديا جديدا على مستقبل تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر وطبيعة الممارسة المحاسبية المهنية ضمن هذه المجمعات الصناعية الجديدة التي تضم معظم الشركات العمومية التي أصبحت تخضع لوصاية وزارة الصناعة (القرار السياسي).

في الواقع تساعد كرونولوجيا الإصلاحات بالجزائر علي فهم تدخل السلطة في الهيمنة على تنظيم المهنة المحاسبية فهي بذلك تؤثر علي قوة وحجم المنظمات المهنية وعدم استقلاليتها وهذا ما يفسر إصدار قانون

10-01 والذي أسس لهيمنة الإدارة الوصية وزارة المالية لمهنة المحاسبة، وبالتالي الدولة هي المنظم الرئيسي للمحاسبة والمهنة وهذا راجع لطبيعة النظام السياسي الجزائري المقوقع والمقيد لحرية أصحاب المهنة بحيث تلعب المنظمات المهنية دور ثانوي يتمثل في تأييدها للمواقف التي تتخذها الدولة وهدا ما يضعف من قوة هده المنظمات مما يغيب دورهم في تحديد شكل ومحتوي النظام المحاسبي والممارسات المحاسبية باعتبارهم المؤهلين لذلك، إذ تنحاز المحاسبة لتحقيق أهداف السلطة علي حساب أهداف المحاسبة وبالتالي يؤثر العامل السياسي في خلق التفاوت بين ما تصدره من قوانين و تنظيمات الممارسات المحاسبية **وهذا ما يزيد من تأكيد الفرضية المتبناة.**

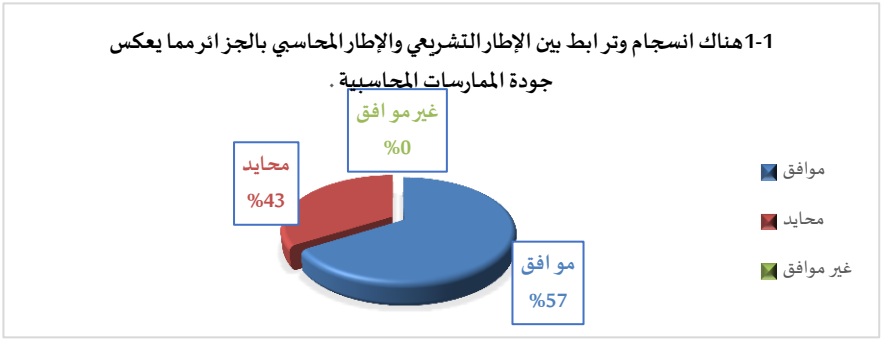
4.3.الدراسة الميدانية للإطار القانوني والتنظيمي للممارسات المحاسبية بالبيئة المحاسبية في ظل العوامل المؤثرة.

1.4.3تدخل السلطة السياسية في تنظيم المحاسبة :

حسب الشكل أدناه نرى أن نتائج التحليل لإجابات العينة (هناك انسجام وترابط بين الإطار التشريعي والإطار المحاسبي بالجزائر مما يعكس جودة الممارسات المحاسبية) أخذت النسبة الأكبر بمقدار 57%، في حين كانت النسبة الأقل تؤيد ذلك بمقدار 43% ،وبحكم أن المحاسبة علم اجتماعي في قواعدها ومعاييرها فهي في الغالب نتاج عمل سياسي أكثر من كونها تحمل المنطق الدقيق أو المستخلصات المجراة بالجزائر هذا ما يضعف أداء المحاسبة وبالتالي يمكن تأكيد الفرضية .

وما يؤكد تلك الإجابة **الأستاذ الجامعي والخبير المحاسبي ق.ل** حيث يرى أن تدخل السلطة في تنظيم المهنة والمحاسبة يساعد على تحقيق أهداف المحاسبة كون أن صناعة القاعدة المحاسبية تدخل في صلاحيات الدولة والتي تتبع قانون مكتوب، وهي التي تؤطر المسك المحاسبي، والمدارس الفرانكفونيه فالدولة هي التي تنظم مهنة المحاسبة والمسك المحاسبي، ويرجع عدم الانسجام بين التشريعات و الممارسات المحاسبية إلي سلوكيات الفاعلين في الحقل المحاسبي ودرجة تكوينهم .

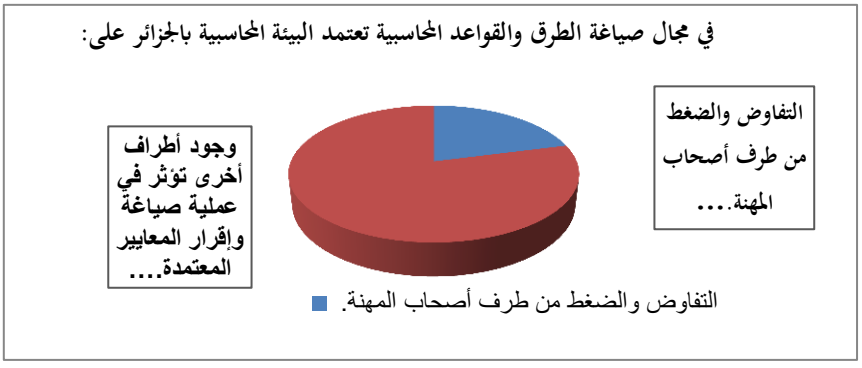
الشكل 1: يوضح مدي انسجام وترابط بين الإطار التشريعي والإطار المحاسبي بالجزائر



المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا علي المعالجة الإحصائية (برنامج Excel)

وأجاب محافظ الحسابات ب.ع أن السلطة السياسية بالجزائر لم تأخذ بعين الاعتبار التفاوض مع الأطراف ذات المصلحة في صياغة المعايير المحاسبية،فكانوا متفرجين وفي هذه النقطة بالتحديد أظهرت المقابلات الموجهة مع معدي القوائم المالية أن أغلبيتهم (ما يعادل 79% من المستجوبين) أكدوا آن صياغة القواعد وطرق المحاسبية تعتمد على وجود أطراف أخرى هي التي تؤثر في إقرار المعايير، في المقابل 21% من المستجابين يرون انه يتم التفاوض مع أصحاب المهنة، وهذا يدل على أن محور عملية التسيير المحاسبي في الجزائر يتمثل في وجود أطراف مؤثرة في عملية صياغة المعايير .

الشكل رقم 2- يوضح ماذا تعتمد البيئة المحاسبية بالجزائر في مجال صياغة الطرق والقواعد المحاسبية.

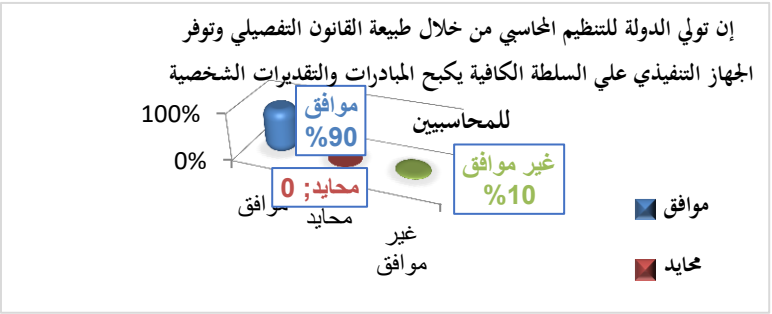


المصدر :من إعداد الباحثتين اعتمادا علي المعالجة الإحصائية(برنامج Excel)

وحسب الخبير المحاسبي ورئيس المصنف الوطني السابق ح.ل فان طبيعة القانون التفصيلي في الجزائر هو الذي يمنح للسلطة تنظيم المحاسبة ومهنة المحاسبة والقوانين التشريعية،وهذا ما أكده رأي معدي القوائم المالية أن نسبة 90 تؤيد أن تولي الدولة للتنظيم المحاسبي من خلال طبيعة القانون التفصيلي وتوفر الجهاز التنفيذي علي السلطة الكافية يكبح المبادرات والتقديرات الشخصية للمحاسبيين. وهذا ما أكدوه إطارات

بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبالتالي ستكون الممارسات المحاسبية ضعيف وغير جيدة في حين أعربت نسبة 10% عن عدم موافقتها.

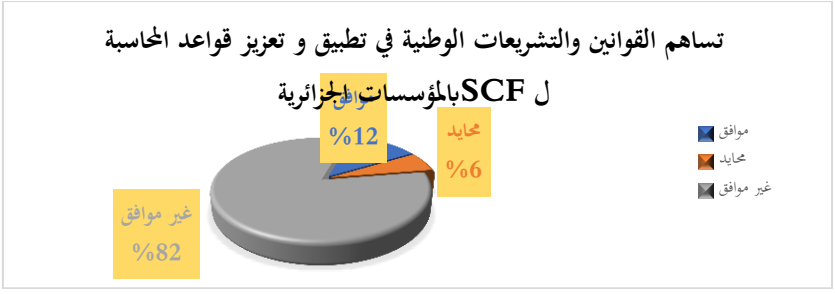
الشكل رقم 3: يوضح مدي تولي الدولة للتنظيم المحاسبي من خلال طبيعة القانون التفصيلي والجهاز التنفيذي



المصدر :من إعداد الباحثتين اعتمادا علي المعالجة الإحصائية(برنامج Excel)

إضافة لذلك يرى ما نسبته 82% من المستجوبين أن القوانين والتشريعات الوطنية لا تساهم في تطبيق وتعزيز قواعد المحاسبة لscf مما يفسر ضعف الممارسات المحاسبية بالجزائر،وهذا ما أكده رئيس مصلحة المحاسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأن المحاسبة لديهم عبارة عن برنامج معلومات فقط يسجلون القيود المحاسبية بعقلية PCN وأن SCF غريب عنهم،في حين نسبة 12% أيدت المتغيرة وما نسبته 6% كانت محايدة .

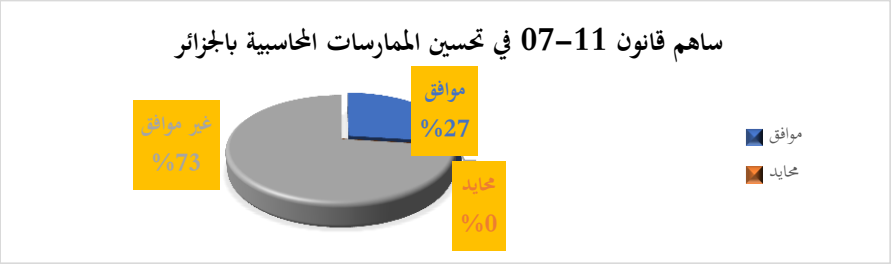
الشكل 4: يوضح مساهمة القوانين والتشريعات الوطنية في تطبيق و تعزيز قواعد المحاسبة لـSCF



المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا علي المعالجة الإحصائية(برنامج Excel)

وبخصوص **مدي مساهمة قانون 11-07 في تحسين الممارسات المحاسبية بالجزائر الجزائرية**،أكد المستجوبون لمعدي القوائم المالية بنسبة 73% رفضهم للمتغيرة،في حين وافقت النسبة 27% على ذلك وهذا راجع لانSCF النظام المحاسبي المالي لم يحل المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الجزائرية و بقي جامد و صياغته تمت دون إشراك هذه المؤسسات وأصحاب المهنة.

الشكل 5:يوضح مدي مساهمة قانون 11-07 في تحسين الممارسات المحاسبية بالجزائر الجزائرية

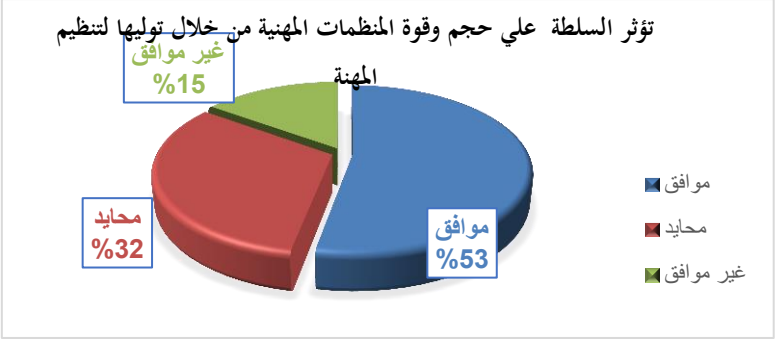


المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا علي المعالجة الإحصائية(برنامجExcel)

2.4.3تدخل السلطة السياسية في تنظيم المهنة المحاسبية في الجزائر:

حسب رئيس المصنف الوطني للمحاسبة سابقا ح.ل حيث يقول إن السلطة هي الوحيدة المخول لها أن تحدث التغيير ولم تترك لنا التصرف بالحرية حيث يقول انه حتى في حل المشاكل المحاسبية لا تترك المجال للاجتهادات الشخصية وهذا ما أكده المستجوبين بنسبة عالية مقدارها 53% أنهم يلجون إلى المشرع في حين نسبة 32% تقول أنهم يعتمدون على الاجتهادات الشخصية وكل هدا حسب الشكل أدناه.

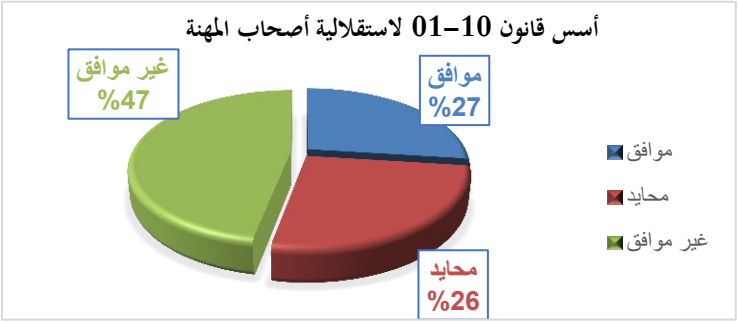
الشكل رقم6: يوضح مدي تأثر السلطة علي حجم وقوة المنظمات المهنية من خلال توليها لتنظيم المهنة



المصدر :من إعداد الباحثتين اعتمادا علي المعالجة الإحصائية(برنامج Excel)

بالإضافة لذلك فقد عدد الرئيس السابق للمصف الوطني للخبراء المحاسبين،محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ل .ح .عدة مشاكل أخرى ناتجة عن التسيير الإداري للمهنة من خلال تبعيتها وزارة المالية نذكر منها،النظرة الدولية للمهنة،فهناك تطلعات نحو الاستقلالية إلا أن هناك صعوبات تعيق تحقيقها سواء على المستوى المالي أو على مستوى الرغبة في خلق ديناميكية داخلية، حيث كانت النسبة الاعلي47 % ترى قانون 10-01 لم يؤسس لاستقلالية المهنة في حين أن نسبة 27 % ايدو ذلك، أما 26 % الباقية فلم يبدوا أ ريهم حول هذه النقطة ،كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم 7يوضح مدي مساهمة قانون 10-01 في استقلالية أصحاب المهنة



المصدر :من إعداد الباحثتين اعتمادا علي المعالجة الإحصائية(برنامج Excel)

من خلال ما سبق يتضح أن طبيعة القوانين الصارمة والمقيدة والغير مرنة كان لها سبب في تقييد المبادرات الشخصية للمحاسبين وفي جمود النظام المحاسبي المالي وفي عدم استقلالية أصحاب المهنة، مما أدي إلي حصر المحاسبة في زاوية ضيقة دون التطور والتحرر وهدا ما أدي إلي اتساع فجوة التباين بين الأطر التشريعية والمحاسبية ،وبالتالي لن ننتظر أن تثمر هده القوانين بممارسات جيدة وهدا ما يؤكد الفرضية ويجيب على الإشكالية .

4.خاتمة:

حاولنا من خلال هذا البحث تحديد الممارسات المحاسبية في الجزائر انطلاقا من تأثير عامل التدخل السلطة السياسية في التنظيم المحاسبي والمهنة، حيث اعتمدنا في التحليل على الإطار القانوني للممارسات والعوامل المؤثرة في الربط بين الأطر القانونية والمحاسبية.

- **اختبار الفرضية :**

هناك خلل في الممارسات المحاسبية نتيجة الفجوة بين الأطر التشريعية،التنظيمية والأطر المحاسبية في بيئة الأعمال والمحاسبة بالجزائر وهدا راجع لتدخل عامل السلطة السياسية في تنظيم المحاسبة والمهنة وعدم مشاركة أطراف ذات العلاقة في صنع قرار الإصلاح بالجزائر،تم تأكيدها من خلال أن قانون 11-07 لم يساهم في تحسين الممارسات المحاسبية بالجزائر وهذا يرجع لان SCF لم يحل المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الجزائرية وأنه بقي جامد لأن صياغته تمت دون إشراك المؤسسات المعنية الأولي بتطبيق الممارسات المحاسبية وأصحاب المهنة حيث كان مضمونه من البداية غير سوي دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية البيئة الجزائرية كما يلاحظ جمود في دور المجلس الوطني للمحاسبة في السهر والمتابعة على تطبيق التشريع والقوانين السارية المفعول لاسيما قانون 10-01 ،11-07 في استجابة

للتغيرات التي تعرفها البيئة المحيطة بالمؤسسة،كذلك لطبيعة القوانين الصارمة الغير مرنة والمقيدة للاجتهادات والتقديرات الشخصية للمحاسبين و التوجه الجبائي للدولة والمؤسسات والدي يفقد المحاسبة أهميتها،كذلك ضعف المساءلة لصناع القرار.

ويمكن عرض النتائج المتوصل إليها كما يلي:

مما سبق نلاحظ أنه بالرغم من توالي القوانين المنظمة للمحاسبة و المهنة ،ووضع لجنة مكلفة بإعداد دليل للمحاسبة المالية والإفصاح عن قواعد القياس والتسجيل ، كذلك إعداد مذكرات منهجية من قبلCNC،وإصدار قانون 10-01 و 11-07 إلا أن الملاحظ للممارسات المحاسبية تميزها برداءة التسيير وتشويه للحقائق وغياب الوثائق المحاسبية ونقص المعومات والقوائم المالية هدا كله يفسر أن هناك خلل وعدم انسجام بين القوانين والممارسات المحاسبية ولكن هدا الخلل لم ينتج عبثا وإنما هو محصلة عوامل متداخلة للبيئة الجزائرية سواء داخلية أو خارجية ولعلي من أهمها :

- طبيعة القوانين التفصيلية الصارمة والغير مرنة؛
- التوجه الجبائي للدولة والمؤسسات؛
- كما نلاحظ مستوى منخفض للمهنية في الجزائر،نظرا لخضوع مهنة المحاسبة للرقابة القانونية من خلال تدخل الإدارة في تنظيمها،حيث وضعت المهنة تحت وصاية وزارة المالية رغم ميول المهنيين للتنظيم الذاتي لها،إلا أنه نظرا إلى ضعف المنظمات المهنية في الجزائر والتي تعتبر حديثة النشأة أخضعت المهنة للإشراف الإداري،وهي العملية التي كللت بتبني مجموعة من الإصلاحات هدف التطوير وتنظيم المهنة،كما يرجع المستوى المنخفض للمهنية لضعف كفاءة المهنيين سواء لضعف التكوين الذي تحصلوا عليه أو للتهميش الذي تعرفه المحاسبة؛
- هشاشة المناخ السياسي من خلال عدم فعالية السلطة السياسية في وضع آليات الرقابة بالقطاعات العامة والخاصة.
- الحرية السياسية وعدم المساءلة لصناع القرار بالجزائر قي إصدار المعايير المحاسبية من جهة الأطراف ذات العلاقة والمعنية بالدرجة الأولي؛
- مستوى مرتفع من التوحيد،حيث أن المهنيين في الجزائر لا يعارضون تدخل الدولة في تنظيم المهنة حفاظا والحد من اجتهاد المهنيين،وهو ما يجعل المهنيين يتبنون نفس الطرق المحاسبية المعالجة نفس العمليات التي نقوم بها المؤسسة دونما الانشغال فيما إذا كانت هذه المعالجة تعبر عن الحقيقية الاقتصادية لهذه العمليات أم لا خاصة وأن الطرق المتبناة اعتادوا العمل بها.

5-المقترحات والتوصيات

بعدما استخلصنا نتائج الدراسة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- اهتمام السلطة السياسية بتطوير المهنة والمحاسبة من خلال فتح معاهد تكوين على ارض الواقع؛
- إشراك السلطة السياسية للأطراف ذات العلاقة في صياغة القوانين المحاسبية؛
- منح فرص أكثر و مجال تدخّل أوسع لمهنّيي و ممارسي المجال المحاسبي في عملية تطوير النّظام المحاسبي المالي و الإجراءات المحاسبية.

6-الأسئلة والملاحق

6- 1الملحق الأول: (دليل المقابلة النصف موجه)

- **الأسئلة :**

1. هل يؤثر النظام القانوني علي النظام المحاسبي ؟
2. هل لطبيعة القوانين التفصيلية بالجزائر وضعف مرونتها تأثير على كبح المبادرات والتقديرات الشخصية؟
3. هل سبقت مرحلة تبني النظام المحاسبي المالي، إجراء دراسات وأبحاث حول مدى ملائمة النظامIAS/IFRS المحاسبي المالي المستوحى من المرجعية الدولية ؟
4. هل تمت مناقشة العراقيل التي من الممكن أن تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي ؟
5. ما هي العوائق التي تواجه معدي ومستعملي القوائم المالية عند تطبيق النظام المحاسبي المالي؟
6. هل تظنون أن النظام المحاسبي المالي اثر على النظرة التقليدية للمحاسبة في الجزائر أم أن النظرة التقليدية للمحاسبة هي التي أثرت على التطبيق السليم لهذا النظام؟كيف ذلك؟
7. بعد 14 سنة من تبني النظام المحاسبي المالي ما هو رأيكم حول التطبيق الفعلي لهذا النظام؟
8. ما هو رأيكم حول الدور الذي يلعبه كل من المصف الوطني للخبراء المحاسبين والمجلس الوطني للمحاسبة في تطور مهنة المحاسبة في الجزائر؟
9. هل تساهم الهيئات المهنية / مهني المحاسبة في وضع وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة موجهة خصيصا للإطار الجزائري؟
10. هل أثرت الخلافات الحادة بين مهنيي المحاسبة على مهنة المحاسبة (الإصلاح المحاسبي، والتوحيد وضمان التكوين والاعتمادات الخ)؟
11. كيف تقيمون كفاءة المحاسبين الجزائريين ومستوى المهنية في الجزائر ؟

2.6الملحق الثاني: (دليل المقابلة الموجهة لمعدي القوائم المالية)

المحور الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للممارسات المحاسبية بالبيئة المحاسبية بالجزائر.

1.2.6/تنظيم السلطة السياسية للمحاسبة والقوانين بالجزائر.

1.2.6-1هناك انسجام وترابط بين الإطار التشريعي والإطار المحاسبي بالجزائر مما يعكس جودة الممارسات المحاسبية ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

1.2.6-2- في مجال صياغة الطرق والقواعد المحاسبية تعتمد البيئة المحاسبية بالجزائر على:

☐ التفاوض والضغط من طرف أصحاب المهنة.

☐ وجود أطراف أخرى تؤثر في عملية صياغة وإقرار المعايير المعتمدة.

1.2.6-3 إن تولي الدولة للتنظيم المحاسبي من خلال طبيعة القانون التفصيلي وتوفر الجهاز التنفيذي علي السلطة الكافية يكبح المبادرات والتقديرات الشخصية للمحاسبين:

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

-بين مدى موافقتك على ما يلي:

	موافق	محايد	غير موافق
-ساهم القوانين والتشريعات الوطنية في تطبيق و تعزيز قواعد المحاسبة لscf بالمؤسسات الجزائرية			
-ساهم قانون 11-07 في تحسين الممارسات المحاسبية بالجزائر			

2.2.6/ تنظيم السلطة السياسية للمهنة المحاسبية بالجزائر.

- بين مدى موافقتك على ما يلي:

	موافق	محايد	غير موافق
- تؤثر السلطة علي حجم وقوة المنظمات المهنية من خلال توليها لتنظيم المهنة			
- أسس قانون 10-01 لاستقلالية أصحاب المهنة			
- يجب أن تخضع مهنة المحاسبة في الجزائر للتنظيم الذاتي من قبل المهنيين			
- في الجزائر، من الصعب أن تكون قرارات المهنيين في المحاسبة مبنية على الحكم المهني			

7. قائمة المراجع:

Bibliographie

Barbu, E. (2005, 07). Harmonization comptable internationale et environnement comptable: de l'influence à l'interaction. Working Papers Laboratoire Orléanais de Gestion - université d'Orléans.

Benaicha, b., & Hamid, f. (2013). Facture culturel et pratique comptable en algerie. *elbahith Review , 13* (13), 27-38.

Nhu Tuyén, L. (2008). L'évolution des formes de comptabilité dans le contexte de la transformation économique - le cas de la thèse de doctorat au Vietnam.

القانون التجاري الجزائري القانون التجاري(المادة 01والمواد09إلى12). (2007). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التجاري الجزائري. الجزائر.

القانون القانون رقم 10-01. (29 06, 2010). المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. الجزائر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 42، صادرة بتاريخ 2010/06/11.

أمال مهاوة. (2016). محاولة لتقييم شرعية الإصلاح المحاسبي على ضوء الإنتقادات الموجهة لشرعية المعايير الدولية للتقارير المالية(دراسة حالة الجزائر). *أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه(غير منشورة)* . ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

إيمان طاطا. (2017). أثر العوامل البيئية على التطور المحاسبي في الجزائر. *رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة(غير منشورة)* . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

حنين العتوم. (15 11, 2019). *الممارسات المحاسبية*. تاريخ الاسترداد 16 03, 2024، من إي عربي E3arabi: https://e3arabi.com/%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D9%8A%D8%A9/

خليل طيار، و باديس بن عيشة. (2016). تأهيل الممارسة المحاسبية للتجميع في بيئة الأعمال الجزائرية. *16* (16)، 221-232.

رشيد قريرة. (2016). تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في ضل النظام المحاسبي المالي (SCF) دراسة حالة لعينة من شركات تأمين الأضرار في الجزائر سنة 2015. *مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة المالية* . ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

زهير خضر ياسين، و حسين عجلان. (2002). المحاسبة ... وتحديات العولمة. *المؤتمر العلمي. لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية*. بغداد: جامعة جرش الأهلية بغداد تشرين الأول .

شعيب شنوف. (2007). الممارسات المحاسبية للشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي. *أطروحة مقدمة لاتكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية* . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

طلال محمد علي الجحاوي. (2000). الأبعاد الاقتصادية والسياسية للتوافق المحاسبي الدولي وانعكاساته على البيئة العراقية. *رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم فلسفة في المحاسبة* . المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق: الجامعة المستنصرية العراق.

عصام محمد البحيصي. (2010). نحو تطوير مهنة المحاسبة في فلسطين. *مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإنسانية) ، 18* (02)، 1249-1276.

عمر شريقي. (2013). التنظيم المهني للمراجعة –دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس و المملكة المغربية. *أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه غير منشورة* . سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة سطيف.

فريد عوينات. (2018). الممارسات المحاسبية الجزائرية في ظل التوافق مع النموذج الدولي للتوحيد. *أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه في المحاسبة (غير منشورة) ،* 101-113. ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

كوودكو جقيجوش. (2017). *حقائق وأخطاء وأكاذيب السياسة والاقتصاد في عالم متغير*. مؤسسة هنداوي.

محمد فراس، و تيجاني بالرقي. (2020). تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المرجعية الدولية(رؤية تحليلية نقدية). *مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، 23* (01)، 619-638.

مداني بن بلغيث. (2024). تنظيم وأخلاقيات مهنة المحاسبة. *ملخص دروس تنظيم وأخلاقيات مهنة المحاسبة أولى ماستر محاسبة وتدقيق* . ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح .

ممركز ضياء للمؤتمرات والأبحاث. (2019). الملتقى الوطني الأول تبني النظام المحاسبي المالي: المتطلبات الاقتصادية والمؤسساتية. سكيكدة(الجزائر): .https://www.diae.events/events/67024

نور الدين مزياني، و محمد الصالح فروم. (2010). المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية(مقوّمات ومتطلبات التطبيق). *1مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، 01* (01)، 43-55.

وزير المالية وزير المالية. (2010). تصريح لوزير المالية الذي خص به وكالة الأنباء الجزائري. (وكالة الأنباء الجزائري، المحاور)

دور وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز منظومة إدارة المخاطر:

تحليل ميداني بالمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP–

The Role of the Internal Audit Function in Enhancing Risk Management: A Field Study at the National Well Drilling Company

مراد حجاج[*]، مخبر أداء المؤسسات والإقتصاديات في ظل العولمة، جامعة ورقلة، mouradogx82@gmail.com

سمير بوختالة، مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الإقتصاديات النامية في ظل الإنفتاح الإقتصادي العالمي،جامعة ورقلة، smrboukhetala@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/08/09 تاريخ القبول: 2025/09/22 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر استخدام التدقيق الداخلي كأداة لإدارة المخاطر في المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP بحاسي مسعود ورقلة، وقد إعتمد الباحثان في الجانب التطبيقي على تحليل محتوى الوثائق والتقارير الرسمية الخاصة بالتدقيق الداخلي بالمؤسسة واستخدام أداة المقابلة وتوزيع إستبانة على الموظفيين، مع توظيف المنهج الوصفي لدراسة الإطار النظري، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين جودة أداء التدقيق الداخلي للمؤسسة وفعالية إدارة المخاطر، حيث ساهم التدقيق الداخلي في تحسين الإستجابة للمخاطر والحد من تأثيرها من خلال التوصيات الرقابية.

كلمات مفتاحية: تدقيق داخلي، رقابة داخلية، مخاطر، إدارة مخاطر، مؤسسة ENTP.

تصنيفات JEL : **M42.G32.D81**

Abstract:

This Study aims to analyze the impact of using internal auditing as a tool for risk management at the National Well Drilling (ENTP) in hassi messoud ouargla,in the applied part, The researchers relied, in the applied part, on content analysis of official internal audit documents and reports of the company, while employing the

[*] المؤلف المرسل.

descriptive method to examine the theoretical framework. The study's findings revealed a positive relationship between the quality of the company's internal audit performance and the effectiveness of risk management. Internal auditing contributed to improving risk response and reducing its impact through control recommendations

Keywords:Internal Auditing, Internal Control, Risks, Risk Management, ENTP Company

Jel Classification Codes: M42.G32.D81

1. مقدمة:

في ظل بيئة الأعمال المتغيرة، أصبحت إدارة المخاطر ضرورة حتمية لضمان استقرار المؤسسات وتحقيق أهدافها، نظرا لتعدد وتنوع مصادر المخاطر كالمخاطر التشغيلية والمالية والتنظيمية، ويعد التدقيق الداخلي من الأدوات الفعالة في هذا السياق، حيث يساهم في كشف المخاطر المحتملة وتقييم آثارها على العمليات، كما يمكن المؤسسات من اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة تقلل من تلك المخاطر، إضافة إلى ذلك، يعزز التدقيق الداخلي الشفافية والمساءلة مما يرفع من مستوى الثقة لدى الأطراف المعنية، ومن خلال التحليل الدقيق للأنظمة والعمليات، يساهم في تحسين الاستجابة للمخاطر وتعزيز الرقابة الداخلية، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر استخدام التدقيق الداخلي كأداة فعالة لإدارة المخاطر داخل المؤسسات.

❖ إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن أن نطرح إشكالية الموضوع على النحو التالي:

" **إلى أي مدى يساهم إستخدام التدقيق الداخلي كأداة في تحسين فعالية إدارة المخاطر داخل المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP بحاسي مسعود ورقلة"؟**

الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو المفهوم النظري للتدقيق الداخلي وما هي أبرز ممارساته التطبيقية في المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار؟

- ما هو المفهوم العام لإدارة المخاطر وما هي أنواعها الرئيسية في المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار؟
- إلى أي مدى تؤثر أبعاد التدقيق الداخلي (الاستقلالية، كفاءة وخبرة المدقق، التأهيل العلمي، مستوى الخدمات، استراتيجية التدقيق) على إدارة المخاطر في المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار؟

❖ **الفرضيات:** بالنظر للسؤال البحثي يمكن صياغة الفرضيات التالية لإختبار صحتها:

- **الفرضية الأولى:** " تطبق المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ممارسات التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير المهنية المعترف بها دولياً (مثل معايير معهد المدققين الداخليينIIA)، بما يدعم تحقيق أهدافها التنظيمية".
- **الفرضية الثانية:** "تواجه المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP أنواعا متعددة من المخاطر، وتتبنى إجراءات وأساليب منظمة لإدارتها**."**
- **الفرضية الثالثة:"** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد التدقيق الداخلي الخمسة (الاستقلالية،كفاءة وخبرة المدقق، التأهيل العلمي للمدقق، مستوى الخدمات المقدمة، استراتيجية التدقيق) على فعالية إدارة المخاطر بأنواعها المختلفة (مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية، المخاطر القانونية، ومخاطر السوق) في المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار."

❖ **أهمية الدراسة:** تستمد الدراسة أهميتها من خلال:

- إبراز أهمية التدقيق الداخلي في كشف الغش والتلاعب داخل المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار ENTP ؛
- تحديد طبيعة المخاطر التي تتعرض لها في المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP؛
- إبراز أهمية التدقيق الداخلي في تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية وتقليل المخاطر في المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP؛
- تحديد كيفية قيام التدقيق الداخلي بتقليص المخاطر في المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP.

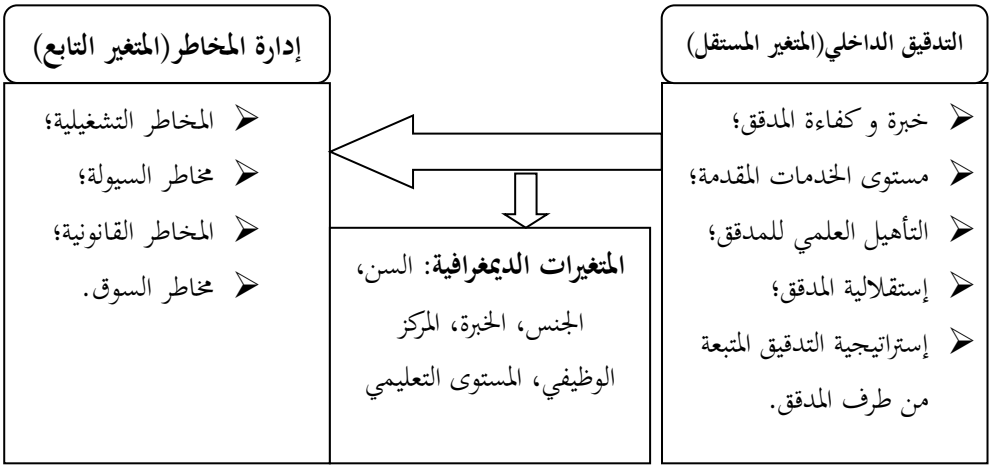
❖ **أهداف الدراسة:** يتمحور الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في إيجاد إجابة واضحة لإشكالية الدراسة، كما تهدف الدراسة إلى :

- تقديم إطاري مفاهيمي للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر؛
- توضيح مكانة و فعالية نظام التدقيق الداخلي في المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP؛
- محاولة إبراز أهمية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP.

❖ **منهج الدراسة:** إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الظاهرة من خلال المزج بين المعلومات النظرية المتعلقة بمختلف المفاهيم الخاصة بمتغيرات الدراسة، والخروج بجملة من النتائج بهدف تحقيق الأهداف المرجوة.

❖ **مجتمع الدراسة و عينتها:** في إطار الدراسة الميدانية، تم توزيع 90 استبانة على موظفي مصلحة التدقيق الداخلي بالمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار (ENTP) بحاسي مسعود، تم استرجاع 78 استبانة صالحة للتحليل بنسبة استجابة بلغت 86.7%. وقد بُني الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي، وشمل محورين رئيسيين: محور التدقيق الداخلي الذي ضم خمسة أبعاد هي: خبرة وكفاءة المدقق، التأهيل العلمي، استقلالية المدقق، مستوى الخدمات المقدمة، واستراتيجية التدقيق؛ ومحور إدارة المخاطر الذي شمل أربعة أبعاد هي: مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية، المخاطر القانونية، ومخاطر السوق، تم التأكد من صدق الأداة من خلال التحكيم الأكاديمي، ومن ثباتها باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS لاختبار فرضيات الدراسة.

نموذج الدراسة:



المصدر: من إعداد الباحثين.

محاور الدراسة:

– المحور الأول: الإطار العام للتدقيق الداخلي.

– المحور الثاني: ماهية إدارة المخاطر.

المحور الثالث: تحليل أثر التدقيق كأداة لإدارة المخاطر في المؤسسة.

1.الإطار العام التدقيق الداخلي:

أدى توسع حجم المؤسسات وتنوع أنشطتها إلى تعقيد مهام الإدارة، ولا سيما وظيفة الرقابة، مما استدعى ضرورة إنشاء قسم خاص يعرف بقسم التدقيق الداخلي، ويهدف هذا القسم أساسا إلى دعم الإدارة في عملية اتخاذ القرار من خلال المهام الرقابية التي يضطلع بها. وقد أصبح التدقيق الداخلي يحتل مكانة هامة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسات الحديثة.

2.1:مفهوم التدقيق الداخلي:

يشير التدقيق إلى" عملية مراجعة دقيقة للأنشطة والأعمال بغرض التأكد من صحتها، والتأكد من التزامها بالمعايير المحددة. يعرف التدقيق الداخلي على أنه وظيفة تنظيمية تهدف إلى تقييم الأنشطة الداخلية في المؤسسة من خلال تزويد الإدارة بالمعلومات التحليلية، وتنفيذ الدراسات، وتقديم المشورة والتوصيات التي من شأنها تحسين الأداء المؤسسي. **(بن عمارة و قصابي، 2023)**

يعد التدقيق الداخلي "نشاطا تقييميا مستقلا داخل المؤسسة، يهدف إلى تعزيز فعالية إدارة المخاطر، وتحسين نظم الرقابة الداخلية، ودعم عمليات اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، وفقا للجنة التدقيق التابعة لمعهد المدققين الداخليين، يعرف التدقيق الداخلي على أنه نشاط مستقل وموضوعي، يساهم بشكل كبير في تحسين القيمة الإجمالية للمنظمة، وزيادة فعالية عمليات الرقابة وإدارة المخاطر". **(قنطري و لوجاني، 2024)**

- **تطور مفهوم التدقيق الداخلي**:يشهد مفهوم التدقيق الداخلي تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث أصبح يتجاوز دوره التقليدي كمراجعة مالية إلى دور أكثر شمولا يتضمن تقديم خدمات استشارية، لذلك فإن التدقيق الداخلي أصبح يشمل نوعين من الخدمات الرئيسية. **(غزالي، 2023)**

- **الوظيفة الأولى: تقييم المخاطر**:تتمثل في تحديد وتحليل المخاطر التي قد تواجه المؤسسة، والعمل على توفير حلول عملية للتعامل معها؛
- **الوظيفة الثانية: تقديم خدمات استشارية**:يشمل تقديم المشورة والتوجيه للإدارة لتحسين الأداء المؤسسي واتخاذ قرارات مستنيرة.

3.1.أنواع التدقيق الداخلي: تتنوع أنواع التدقيق الداخلي لتشمل مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى ضمان تحقيق الأهداف المؤسسية، تحسين الأداء، وتقليل المخاطر، يتم تصنيف التدقيق الداخلي وفقًا لنطاقه وطبيعة الأنشطة التي يتم تدقيقها، مما يتيح للمؤسسة تقييم أدائها بشكل شامل كالتالي **(زروقي، 2021)**:

- **التدقيق المالي** :يهدف هذا النوع من التدقيق إلى التحقق من دقة البيانات المالية، والتأكد من صحة المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في التقارير المالية، كما يركز أيضا على حماية الأصول المملوكة للمؤسسة من أي تهديدات محتملة؛
- **تدقيق نظام المعلومات** :يهدف هذا النوع من التدقيق إلى التحقق من أمن وسلامة المعلومات داخل النظام المؤسسي، يركز على ضمان أن الأنظمة المعلوماتية قادرة على تقديم تقارير مالية دقيقة وموثوقة، مما يعزز من مصداقية البيانات المستخدمة في اتخاذ القرارات؛

- **التدقيق التشغيلي** :يتضمن هذا النوع مراجعة شاملة لجميع الوظائف والأنشطة داخل المؤسسة، الهدف هو تقييم كفاءتها وفعاليتها، بالإضافة إلى مدى توافقها مع الهيكل التنظيمي واتباع الأساليب الأفضل لتحقيق أهداف المؤسسة، يساعد هذا التدقيق في تحديد المجالات التي يمكن تحسينها لضمان سير العمل بشكل أكثر كفاءة؛
- **تدقيق الأداء** :يهدف تدقيق الأداء إلى التأكد من كفاءة وفعالية أداء الموظفين ومدى التزامهم بالأنظمة والقوانين. ويطلق عليه أيضا التدقيق الإداري؛
- **التدقيق البيئي** :يهدف التدقيق البيئي إلى قياس مدى الالتزام بالأنظمة المتعلقة بالبيئة والتلوث، كما يتناول التحديات التي قد تواجه المنشأة في الحفاظ على الأنظمة البيئية وحمايتها من مختلف المصادر التي قد تؤدي إلى تدهور البيئة، مثل: الاستنزاف أو الانقراض، الغبار، الضجيج، المياه العادمة، حرق المخلفات والنفايات، التلوث الناتج عن التدخين، وهدر الطاقة الكهربائية، وغيرها من الآثار البيئية السلبية

4.1.أهداف التدقيق: تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في كونه أداة رقابة فعّالة تساهم في تحسين جودة الأعمال داخل المؤسسة، وتساعد الإدارة ومالكي المؤسسة على تقييم الأداء، وحماية الأصول والممتلكات، وضمان سلامة العمليات، كما يعد التدقيق الداخلي مكملا لأهداف التدقيق الخارجي وأحد آليات التحكم المؤسسي الرئيسية،ويسعى التدقيق الداخلي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تساهم في تعزيز فعالية الأداء داخل المؤسسة، من أبرزها (السعيد، 2011):

- **التأكد من تنفيذ الخطط والسياسات الإدارية:**يهدف التدقيق الداخلي إلى التأكد من أن الإدارة العليا تقوم بتنفيذ السياسات والخطط الإدارية بكفاءة،كما يساهم في تقييم هذه السياسات وتقديم التوصيات اللازمة لتفادي الأخطاء المستقبلية، مما يعزز من فعالية الإجراءات المتخذة ويساهم في تقليل مخاطر ضياع الموارد؛
- **التحقق من دقة المعلومات المعروضة على الإدارة:**يهدف التدقيق إلى التأكد من أن المعلومات المقدمة للإدارة دقيقة وكافية، وتعكس واقع العمليات بشكل صحيح، يشمل ذلك فحص جميع العمليات داخل المؤسسة، بما في ذلك المعاملات المالية والأنشطة التي تتضمن حركة النقود؛

- **ضمان حماية الأصول من الفقد أو السرقة:** يحرص التدقيق الداخلي على التأكد من وجود إجراءات كافية لحماية أصول المؤسسة ضد أي مخاطر محتملة، مثل السرقة أو الفقد؛
- **تقييم الاعتماد على البيانات المالية والإحصائية:** يساهم التدقيق الداخلي في تقييم مدى موثوقية البيانات المالية والإحصائية التيُ ستخدم كأساس للقرارات الإدارية، يساعد ذلك على ضمان أن القرارات المتخذة تستند إلى معلومات دقيقة؛
- **تقييم كفاءة العاملين:** يقوم التدقيق بتقييم كفاءة الأفراد داخل المؤسسة، ومدى قدرتهم على تحمل المسؤولية وتنفيذ المهام المنوطة بهم.
- **تقييم كفاءة استخدام الموارد:** يعمل التدقيق الداخلي على تقييم كفاءة استخدام الموارد داخل المؤسسة من الناحية الاقتصادية، ويبحث عن فرص لتحسين استخدام هذه الموارد بشكل أكثر فعالية

2. إدارة المخاطر: تعد إدارة المخاطر وظيفة أساسية في المؤسسات الحديثة، نظرا لتزايد التحديات في بيئة الأعمال. فهي تمكن من التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها بفعالية، مما يعزز استقرار المؤسسة واستدامة أدائها.

1.2. مفهوم إدارة المخاطر: قبل البحث في توضيح مفهوم إدارة المخاطر، لا بد من بيان مفهوم "الخطر"، حيث ظهرت له العديد من التعريفات المقبولة والمتداولة، إلا أن المفهوم المشترك في جميع هذه التعريفات يتمثل في "عدم اليقين بشأن النتائج، وقد ورد تعريف كلمة "خطر" في قاموس أكسفورد الحديث على النحو التالي:"إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه، وهو في الوقت نفسه يشير إلى الشيء الذي يمكن أن يسبب الخطر ذاته. **(قادري و عبد القادر، 2021)**

أولا: مفهوم إدارة المخاطر: تعددت وتنوعت التعاريف المتعلقة بموضوع إدارة المخاطر، ومن أبرز هذه التعريفات:

- **التعريف الأول** :تعرف إدارة المخاطر بأنها جميع الإجراءات التي تتخذها الإدارة بهدف الحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر، والعمل على إبقائها ضمن أدنى حدود ممكنة؛ **(لعروسي، 2022)**

- **التعريف الثاني** :يقوم مفهوم إدارة المخاطر على مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر محتمل، وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المادية المتوقعة، والحد من ظاهرة عدم التأكد، كما يركز هذا المفهوم على خفض التكاليف المصاحبة للمخاطر؛ (**بوغازي، 2022**)
- **التعريف الثالث** :تعد إدارة المخاطر نظاما متكاملا يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف .(**قبايلي، 2024**)

2.2.تصنيفات المخاطر داخل المؤسسة::تتعدد تصنيفات المخاطر بحسب طبيعتها ومصدرها، ومن أبرزها (بلوناس، 2020):

1. **مخاطر مالية وتشغيلية (مخاطر الأعمال)**: و يندرج تحتها ما يلي:

- **المخاطر المالية** :تنشأ نتيجة الاعتماد على القروض، وتتعلق بعدم القدرة على السداد أو تحمل التكاليف الثابتة كالفوائد. ترتبط غالبا بتقلبات الأسواق المالية والديون.
- **المخاطر التشغيلية** :تنجم عن القرارات الإدارية المتعلقة بالإنتاج والتسويق والتمويل، وقد تؤدي هذه القرارات إلى تحقيق أرباح أو خسائر حسب قبول السوق،وتنقسم إلى نوعين:
  - **مخاطر نظامية** :تؤثر على السوق ككل بسبب عوامل اقتصادية أو سياسية عامة، ولا يمكن التحكم بها؛
  - **مخاطر غير نظامية** :ترتبط بمؤسسة معينة ويمكن التحكم بها نسبيا.

3.المخاطر البحتة والمضاربية: و يندرج تحتها المخاطر البحتة والمضاربية كالتالي:

- **المخاطر البحتة** :لا تحمل إلا احتمال الخسارة، ولا توجد فرصة للربح، وغالباً تكون ناتجة عن عوامل خارجة عن إرادة الأطراف (مثل الكوارث)
- **المخاطر المضاربية** :تتضمن احتمال الخسارة أو الربح (مثل الاستثمار والمقامرة)، ويقبل الأفراد أو المؤسسات عليها سعيا لتحقيق المكاسب.

3.دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP بحاسي مسعود ورقلة:

بعد أن تم التطرق للتأصيل النظري لمفهوم التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في المؤسسة، حاولنا إسقاط هذه المعارف النظرية بالواقع، حيث قمنا بدراسة حالة ميدانية في المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار بحاسي مسعود– ورقلة.

1.3 مجتمع و عينة الدراسة:

أ- مجتمع الدراسة: ويتمثل في المؤسسات الإقتصادية؛

ب- عينة الدراسة:المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP

2.3.منهج و طريقة جمع البيانات:

يوضح المنهج الخطوات التي يعتمد عليها الباحث في دراسته للوصول إلى النتائج الموضوعة، ويمثل المنهج الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة ما، أو موضوع معين بهدف التعرف على أسبابها وتقديم حلول لها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة في بحثنا سوف نعتمد على ما يلي:

- **منهج الدراسة** :لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث، اعتبرنا أن المنهج الوصفي هو الأنسب. تم استخدام هذا المنهج في مراجعة الأدبيات، بالاعتماد على الكتب والمقالات والمواقع الإلكترونية لجمع المعلومات والبيانات حول متغيرات البحث؛
- **مصادر جمع البيانات** :الذي بدوره يمكننا من اختبار صحة الفرضيات باستعمال الأساليب والأدوات الإحصائية في تحليل البيانات، وتحديد أثر إستخدام التدقيق الداخلي كأداة لإدارة المخاطر في المؤسسة.

– **مصادر أولية:** : تتمثل في الكتب المجلات والملتقيات وكذا الأبحاث والدراسات السابقة في مجال متغيرات البحث تختلف بين العربية والأجنبية، كما تم الإعتماد على وثائق المؤسسة وأداة المقابلة وتوزيع إستبانة خاصة بالدراسة.

- **متغيرات الدراسة:**

➢ **جدول رقم (01) : يوضح متغيرات الدراسة**

المتغيرات	متغيرات الدراسة
المتغير التابع:	التدقيق الداخلي
المتغير المستقل:	إدارة المخاطر

المصدر: من إعداد الباحثين.

❖ **الجزء الأول:عرض وتحليل نتائج الوثائق الخاصة بالمؤسسة:**

سيتم في هذا الجزء التطرق الى مراحل اجراء التدقيق الداخلي في المؤسسة محل الدراسة وتحليل هذه الخطوات التي تنتهي في الأخير بإعداد التقرير النهائي .

يعتمد التدقيق الداخلي في مؤسسة ENTP على إعداد برنامج سنوي يستند إلى منهجية إدارة المخاطر بهدف رفع كفاءة وفعالية الأنشطة والعمليات داخل المؤسسة. يتم تحديد نقاط الضعف ومصادر المخاطر المحتملة وتحليلها وتقييم مستوى المخاطر، مع التركيز على تقليل تأثيرها المحتمل، حيث يعد التدقيق الداخلي من أهم الأدوات التي تمكن المؤسسة من التعرف على المخاطر المحتملة التي قد تواجهها. فهو لا يقتصر على اكتشاف هذه المخاطر فقط، بل يشمل أيضا تحليل طبيعتها وتقديمها في ضوء نظام رقابة داخلية معتمد، كما يساهم التدقيق الداخلي في تقدير مدى تأثير هذه المخاطر على تحقيق أهداف المؤسسة واستدامة نشاطها، وذلك من خلال مراعاة مجموعة من العوامل، أبرزها:

- الأهداف الأساسية للنشاط الخاضع للتدقيق؛
- مستوى المخاطر المرتفعة المرتبطة بذلك النشاط؛
- مدى فعالية وكفاءة أداء العمليات وأنظمة الرقابة ذات الصلة؛
- درجة تصاعد المخاطر، وذلك وفقا لما ينص عليه المعيار المهني رقم 2130 الخاص بإدارة المخاطر.

- **مرحلة التحضير**:يبدأ مدير مصلحة التدقيق هذه المرحلة بتوجيه "**رسالة المهمة**" إلى الجهة المعنية بعملية التدقيق، يوضح فيها تفاصيل المهمة، وأهدافها، والنطاق الزمني المتوقع لتنفيذها،بعد إرسال رسالة المهمة، يعقد اجتماع يجمع بين فريق التدقيق وممثلي الجهة الخاضعة للتدقيق، ويهدف هذا الاجتماع إلى التعرف على طبيعة نشاط المصلحة وفهمها، بالإضافة إلى مناقشة المخاطر المحتملة المرتبطة بها،فيما بعد يقوم فريق التدقيق بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالجهة محل التدقيق، ويتم

تشخيص هذه المعلومات وتحليلها لإجراء تقييم أولي للمخاطر المرتبطة ببيئة العمل والأنظمة المعمول بها، حيث بما سنلاحظه في الرسالة أنه في إطار تنفيذ الخطة السنوية للتدقيق الداخلي المعتمدة لسنة 2024، قامت مديرية التدقيق والمخاطر بالمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار (ENTP) بإصدار مراسلة رسمية إلى مدير الموارد البشرية، تبلغه من خلالها ببرمجة مهمة تدقيق موضوعها **"تدقيق تسيير نفقات المهام والنفقات الطبية"**، وذلك ابتداء من تاريخ 21 أكتوبر 2024.

تهدف هذه المهمة إلى تقييم فعالية وكفاءة النظام التنظيمي والإجرائي المرتبط بتسيير هذا النوع من النفقات، من خلال التركيز على مجموعة من المحاور الرئيسية، وهي:

- مدى ملاءمة التنظيم الداخلي لدعم تسيير نفقات المهام والنفقات الطبية؛
- وجود وتطبيق الإجراءات التنظيمية والتشغيلية بوضوح وفعالية؛
- الالتزام بالتشريعات والتنظيمات المعمول بها؛
- التأكد من فعالية نظام التتبع والمصداقية في المعلومات والوثائق ذات الصلة.

وقد تم تكليف فريق تدقيق يتكون من مدقق رئيسي ومدقق مساعد بتنفيذ هذه المهمة، مع التنويه بضرورة توفير جميع الوثائق والمعلومات والوسائل اللازمة لضمان السير الحسن للمهمة وأخيرا، واستنادا إلى النتائج الأولية، يقوم الفريق بإعداد خطة عمل مفصلة تتضمن نطاق التدقيق، أهدافه، والجدول الزمني للتنفيذ .

يعرض الجدول تشخيصا ممنهجا لمخاطر الرقابة الداخلية المرتبطة بإدارة نفقات المهام والتكاليف الطبية، مع تحديد أدوات التحقق والآثار المحتملة، واقتراح ضوابط تصحيحية مناسبة. وقد تم تصنيف المخاطر إلى ثلاثة محاور رئيسية :بيئة الرقابة، أنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصال.

- **بيئة الرقابة**:تبرز مخاطر تتعلق بغياب آليات رسمية لنقل سلطات التفويض وعدم تحيين بطاقات المهام، مما يؤدي إلى غموض في توزيع المسؤوليات، وتأخير في اتخاذ القرارات الإدارية، مع احتمال حدوث تجاوزات، كما تم اقتراح تفعيل ميثاق للمسؤوليات وتحيين بطاقات الوظائف كآليات رقابية ضرورية لضمان وضوح الهيكل التنظيمي وتسهيل المساءلة.

- **أنشطة الرقابة:** تم تسجيل عدة اختلالات، من بينها غياب إجراءات مكتوبة تنظم مسار معالجة نفقات المهام والتكاليف الطبية، غموض في شروط تطبيق التعويضات، عدم توحيد الوثائق بين الوحدات، وتأخر في إيداع الملفات، حيث أن هذه المخاطر تؤثر سلبا على دقة المعالجة، استمرارية النشاط، وتجانس البيانات، ولتفادي ذلك، تم التوصية بوضع إجراءات مكتوبة، تطوير أدلة تطبيقية، توحيد النماذج، وتطبيق سياسة صارمة للآجال.
- **المعلومات والاتصال:** تم رصد وجود أخطاء وتكرار في بيانات نظام تخطيط الموارد(ERP) ، ما يؤدي إلى فقدان الموثوقية في المعلومات المحاسبية والتسييرية، وأوصى التقييم بتحديث شامل لقاعدة بيانات النظام وضبط معاييره التقنية لتحسين جودة المعلومات وضمان دعم اتخاذ القرار.

- **مرحلة التنفيذ:** تعد مرحلة التنفيذ من المراحل الأساسية في عملية التدقيق، حيث يتم خلالها جمع المعلومات والبيانات ذات الصلة، ومقارنتها بالمصادر المعتمدة والمعايير المحددة مسبقا،ويهدف ذلك إلى الكشف عن أية فروقات أو تناقضات قد تؤثر على دقة النتائج ومصداقية التقرير النهائي ، حيث يتم إعداد جدول تحديد المخاطر و يشمل ما يلي :

  - إدارة أعمال تفويض السلطة؛
  - تحيين بطاقات الوظائف؛
  - تسيير مصاريف المهام؛
  - منح التعويض التعويضي بنسبة 25٪.
  - تسيير آجال إيداع التقارير.
  - تسيير وثائق مصاريف العلاج الطبي؛
  - إرسال كشوف CNAS الضمان الاجتماعي؛
  - تسيير المسميات في نظام ERP .

- **مرحلة الاستنتاج:** تعد مرحلة إعداد التقرير المرحلة النهائية في عملية التدقيق، حيث يتم خلالها إعداد نوعين من التقارير:

- **مشروع التقرير الأولي** :يمنح من خلاله للجهة المعنية بالتدقيق فرصة لتقديم توضيحات أو ردود على الملاحظات المسجلة؛
- **التقرير النهائي** :يعد بعد أخذ تلك الردود بعين الاعتبار، ثم يوجّه رسميا إلى المدير العام.

مرحلة متابعة تنفيذ الاجراءات: يتم في هذه المرحلة متابعة التوصيات عبر جدول يدعى Teba.

الجدول المعروض **يمثّل** خطة إصلاح إداري وتنظيمي مبنية على نتائج تدقيق داخلي، وهو يندرج ضمن إطار تحسين نظام الرقابة الداخلية والحوكمة المؤسسية، ويمكن تحليله وشرحه ضمن أسلوب أكاديمي علمي كما يلي

أولا: السياق العام للجدول: يعتبر هذا الجدول مخرجا لعملية تقييم داخلي تم إجراؤها على مستوى مؤسسة اقتصادية، ويمثل "خطة عمل تنفيذية" تهدف إلى معالجة النقائص المسجلة وتطوير الأداء التنظيمي والإداري، من خلال توصيات منهجية موزعة حسب المحاور والمواضيع الوظيفية،يستند الجدول إلى مرجعية علمية في التدقيق، من خلال استعمال نظام ترقيم مرجعي للتوصيات (أنظر الملحق**01**) وتحديد:

مضمون التوصية:درجة الأولوية.(Faible - Modéré - Grave)

أ- الهيكل التنظيمي المسؤول عن التنفيذ.

ب- الجهات المعنية بالتنفيذ.(Structures concernées)

❖ **ثانيا: تحليل التوصيات:** يمكن إيجاز شرح التوصيات كالتالي:

تطوير الإطار المرجعي للمسؤوليات والصلاحيات : التوصيات (7.1.1 – 7.1.2 – 5.1.2) تدعو إلى إعداد ميثاق واضح للمسؤولية يحدد حدود السلطة والأدوار الوظيفية على مختلف المستويات ، يعزز هذا الإجراء مبادئ المساءلة (Accountability) والشفافية التنظيمية، كما يمكن من تقليص التداخل في المهام وتجنب تضارب الصلاحيات؛

تحيين بطاقات الوصف الوظيفي:توصيات (7.1.3 – 7.2.1) تركز على مواءمة بطاقات الوظائف مع الواقع الحالي للمؤسسة وضمان إتاحتها لجميع الموظفين،يندرج هذا في إطار تحليل الوظائف وتخطيط الموارد البشرية وفق منهجيات التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية؛

- توحيد الإجراءات المرتبطة بالمصاريف والتعويضات: توصيات المحور (7.2.2) تشير إلى ضرورة توثيق الإجراءات المرتبطة بالمصاريف، مع نشرها وتكوين الموظفين حولها،يتماشى ذلك مع مبادئ إدارة الجودة الشاملة (**TQM**) ونظام توثيق العمليات، ما يعزز الفعالية الإدارية؛
- تنظيم منح تعويض 25%: توصيتان (7.2.2 – 7.2.3) تصنفان ضمن الأولوية "القصوى"، وتشيران إلى وجوب توحيد شروط الاستفادة من التعويض وتعميمها،يمثل هذا التطبيق أحد أدوات العدالة التنظيمية، وضمان تطبيق منصف للسياسات الداخلية؛
- ضبط آجال أوامر المهام: التوصيات (7.2.4) تهدف إلى فرض التزام صارم بآجال إيداع أوامر المهام، وربطها بإثباتات، وتحسيس المستخدمين،تعكس هذه الإجراءات منطق الرقابة القبلية والبعدية لتفادي التحايل وتقنين المصاريف؛
- توحيد النماذج الخاصة بالتعويضات المالية: تهدف التوصيات (7.2.5) إلى تطوير نماذج موحدة ذات مسميات معيارية تتماشى مع نصوص الاتفاقيات الجماعية،هذا يندرج ضمن توحيد المصطلحات التنظيمية وتحقيق الاتساق الداخلي بين المستويات الإدارية المختلفة؛
- تحسين إجراءات تعويض المصاريف الطبية:توصيات (7.2.6) تدعو إلى فرض تمرير الملفات عبر الهياكل الأصلية، ورفض الإيداع المباشر، وتنظيم أيام استقبال،تندرج هذه الآليات ضمن إطار التحكم في التدفقات الإدارية وتعزيز الالتزام بهيكلية المؤسسة؛
- تحسين النظام المعلوماتيERP :التوصيات (7.2.7) تدعو إلى تحديث النظام المعلوماتي من حيث الهيكلة والمصطلحات، لتجنب التكرار والخلط،يدخل هذا في سياق حوكمة النظم الرقمية وضمان مطابقة البيانات لهيكلة المؤسسة؛
- النشر الداخلي للوثائق: التوصية الأخيرة (7.2.8) تدعو إلى نشر النسخ المحيّنة للإجراءات عبر الأنظمة الداخلية.(Intranet) ،هذا يعكس مبدأ إتاحة المعلومات (Transparency)الذي يعتبر ركيزة أساسية للرقابة الذاتية والامتثال المؤسسي.

3-2- صدق وثبات أداة القياس:تم اعتماد الاستبيان كأداة ثانوية لجمع البيانات الميدانية، حيث تم بناؤه بالاستناد إلى دراسات سابقة متخصصة في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، وتم تصميمه وفق مقياس ليكرت الخماسي ،وقد تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

- **القسم الأول**: خصص للبيانات الديموغرافية للمبحوثين، وشمل متغيرات الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، والإدارة التي ينتمي إليها الموظف داخل المؤسسة.
- **القسم الثاني**: تناول المتغير المستقل وهو التدقيق الداخلي، من خلال خمسة أبعاد رئيسية: خبرة وكفاءة المدقق، مستوى الخدمات المقدمة، التأهيل العلمي، استراتيجية التدقيق المتبعة، واستقلالية المدقق الداخلي.
- **القسم الثالث**: خصص لقياس المتغير التابع المتمثل في إدارة المخاطر، وتمت معالجته من خلال أربعة أبعاد رئيسية: مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية، المخاطر القانونية، ومخاطر السوق.

3-3- ثبات الأداة: يعني الثبات أن الأداة تؤدي إلى نفس النتائج في حال تكرار استخدامها في ظروف مماثلة. وقد قام الباحثان بالتأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ، الذي يوضح درجة الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، وذلك باستخدام برنامج SPSS، ومن خلال الجدول الخاص باختبار الثبات، تبيّن أن قيمة معامل ألفا كرونباخ بلغت (0.889) ، وهي نسبة مرتفعة تتجاوز الحد الأدنى المقبول علميا (0.60)، ما يدل على أن أداة الاستبيان تتمتع بدرجة عالية من الثبات،وتشير هذه النتيجة إلى أن ما نسبته 88.9% من إجابات أفراد العينة ستكون متماثلة في حال إعادة تطبيق الاستبيان في نفس الظروف، وهو ما يعكس مصداقية وموثوقية عالية للأداة، ويؤكد إمكانية الاعتماد على البيانات المتحصل عليها في اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها. **أنظر الجدول رقم (02)**.

3-4- إختبار وتحليل فرضيات الدراسة:

حيث سيتم عرض النتائج بناءا على تحليل المقابلة و نتائج الإستبيان:

- **النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى والتي تنص على: "** " تطبق المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ممارسات التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير المهنية المعترف بها دولياً (مثل معايير معهد المدققين الداخليينIIA)، بما يدعم تحقيق أهدافها التنظيمية".

حيث أظهرت نتائج تحليل الفرضية الأولى أن المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار (ENTP) تطبق ممارسات التدقيق الداخلي وفقًا لمفاهيم ومعايير مهنية معترف بها، بما يدعم تحقيق أهدافها التنظيمية، وأبانت المعطيات أن وظيفة التدقيق الداخلي منظمة ضمن إدارة مستقلة تتبع مباشرة للإدارة العليا، ما يعكس احترام مبدأ الاستقلالية، كما أن وجود لجنة تدقيق تشرف على المهام السنوية يعزز من آليات

الحوكمة والرقابة. وتبين أن فريق التدقيق يقوم بمهام تتوافق مع المعايير المهنية، من بينها تقييم نظام الرقابة الداخلية، مراجعة العمليات، وفحص الالتزام بالإجراءات، إضافة إلى إعداد تقارير وتوصيات للإدارة،كما يتمتع الفريق بصلاحيات واسعة واستقلال وظيفي فعلي، ما يعزز من فعاليته في كشف الانحرافات. **وبناءا على ذلك، تم تأكيد صحة الفرضية الأولى.**

مقارنة بالدراسات السابقة :تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة بن عمارة وقصابي (2023)التي أكدت أن المؤسسات الجزائرية بدأت في اعتماد التدقيق الداخلي كآلية فاعلة لإدارة المخاطر وفقاً للمعايير الدولية. كما تدعمها نتائج غزالي (2023) التي أبرزت أثر جودة التدقيق الداخلي في تحسين مصداقية البيانات والحد من الممارسات غير السليمة.

- **النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية والتي تنص على: تواجه المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP أنواعا متعددة من المخاطر، وتتبنى إجراءات وأساليب منظمة لإدارتها"**، حيث أظهرت نتائج الجدول رقم (05)أن مؤسسة ENTP تواجه فعليا مخاطر إدارية وتنظيمية متنوعة، تتعلق بغياب آليات وهيكلة رسمية في عدد من الجوانب، كقرارات تفويض السلطة، تحديث بطاقات الوصف الوظيفي، وإجراءات صرف المهام، كما برزت مخاطر مرتبطة بسوء تأطير تعويضات 25%، وتأخر تقارير المهام، وضعف تنظيم ملفات العلاج ونظام ERP،ورغم سعي المؤسسة لتبني إجراءات لإدارة هذه المخاطر، إلا أن تلك الجهود لا تزال غير مكتملة وتعاني من ثغرات تنظيمية، وعليه يمكن اعتبار الفرضية الثانية مقبولة جزئيا، مع التأكيد على ضرورة تعزيز أنظمة الرقابة، وتحديث الإجراءات، وضمان التوثيق والمتابعة لتحسين فعالية إدارة المخاطر.

مقارنة بالدراسات السابقة :هذه النتيجة تتماشى مع دراسة قنطري ولوجاني (2024) التي أكدت أهمية رسم خرائط المخاطر وتبني استراتيجية تدقيق فعالة لتقليص الفجوات. غير أن الاختلاف يكمن في أن المؤسسة محل الدراسة ما تزال تواجه نقائص هيكلية أكبر مقارنة بالدراسات الأخرى، ما يبرز الحاجة إلى تعزيز الرقابة الداخلية وتطوير الأنظمة المعلوماتية.

- **النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة والتي تنص على:"** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد التدقيق الداخلي الخمسة (الاستقلالية،كفاءة وخبرة المدقق، التأهيل العلمي للمدقق، مستوى الخدمات

المقدمة، استراتيجية التدقيق) على فعالية إدارة المخاطر بأنواعها المختلفة (مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية، المخاطر القانونية، ومخاطر السوق) في المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار".

حيث أظهرت نتائج اختبار الفرضية الثالثة باستخدام نموذج الانحدار الخطي أن هناك أثرا ذا دلالة إحصائية قوية لأبعاد التدقيق الداخلي على فعالية إدارة المخاطر في مؤسسة ENTP. حيث بلغ معامل الارتباط**0.967 = (R)** ، مما يشير إلى علاقة ارتباط قوية، وفسّرت أبعاد التدقيق 93.5% من التغير في فعالية إدارة المخاطر،كما بين تحليل ANOVA دلالة معنوية عالية للنموذج الإحصائي، وتم تأكيد صحة الفرضية البديلة،وعليه فإن التدقيق الداخلي يمثل عاملا مؤثرا ومحوريا في تحسين إدارة المخاطر بالمؤسسة.

تؤكد هذه النتائج ضرورة دعم وظيفة التدقيق الداخلي وتعزيز قدراتها لضمان إدارة استباقية وأكثر فعالية للمخاطر التنظيمية.

مقارنة بالدراسات السابقة :تتوافق هذه النتيجة مع **غزالي (2023)** التي أكدت أن جودة التدقيق الداخلي تحسن من أداء المؤسسات وتحد من المخاطر، كما تدعم نتائج **بن عمارة وقصابي (2023)**التي أوضحت وجود أثر إيجابي مباشر للتدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في المؤسسات الجزائرية. ويُلاحظ أن نتائج الدراسة الحالية أكثر قوة من حيث نسبة التفسير الإحصائي مقارنة بالدراسات السابقة، ما يعكس خصوصية المؤسسة المدروسة.

خاتمة:في ختام هذه الدراسة، التي سعت إلى تحليل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار (ENTP)، تم الجمع بين المعالجة النظرية والمعاينة الميدانية من خلال تصميم استبيان شمل مختلف أبعاد التدقيق الداخلي. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- تظهر المؤسسة وعيا متفاوتا بأهمية التدقيق الداخلي، حيث يتجلى ذلك في وجود مستويات متوسطة إلى مرتفعة لممارسات الاستقلالية، الكفاءة، التأهيل، جودة الخدمات، والاستراتيجية المتبعة؛
- كشفت النتائج أن المؤسسة تواجه مخاطر إدارية وتنظيمية فعلية، غير أن آليات التعامل معها ما تزال تعاني من بعض القصور في الجوانب الهيكلية والإجرائية؛

- كما أثبت التحليل الإحصائي وجود أثر معنوي ومرتفع لأبعاد التدقيق الداخلي على فعالية إدارة المخاطر، وهو ما يدعم أهمية التدقيق كأداة استراتيجية لتعزيز الأداء المؤسسي؛
- تظهر النتائج كذلك وجود فجوات ينبغي العمل على معالجتها، خاصة ما يتعلق بتوثيق الإجراءات، تحديث الهياكل، وتفعيل دور الرقابة الداخلية.

انطلاقا من هذه النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

- تدعيم استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي وتعزيز كفاءة المدققين من خلال التكوين المستمر؛
- مراجعة وتحديث الإجراءات والأنظمة الداخلية بما يواكب تطورات العمل ويحسن الاستجابة للمخاطر؛
- ترسيخ ثقافة التقييم والمتابعة المستمرة كأداة لتحسين الأداء وضمان الفعالية في إدارة المخاطر؛
- تعزيز التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية لضمان فعالية أكبر في تطبيق التوصيات الرقابية.

قائمة المراجع:

المقالات:

- أمال قنطري، و عزيز لوجاني. (2024). دور إستراتيجية التدقيق الداخلي في رسم و تنفيذ خرائط إدارة المخاطر لتعزيز الإستدامة – دراسة حالة مجمع صيدال. *الباحث الإقتصادي*، 822.
- بلوناس ,ع .ا .(2020) .المدخل التقليدي والمدخل الحديث في إدارة المخاطر منظمات الأعمال .*المجلة الدولية للأداء الإقتصادي*.29 ,
- بوغازي ,ف .(2022) .أثر إدارة المخاطر في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للمشاريع دراسة حالة مؤسسة بيكو .*معهد العلوم الإقتصادية*.151 ,
- حورية قبايلي. (2024). إدارة المخاطر الإئتمانية. *دفاتر إقتصادية*، 163.
- زهرة لعروسي. (2022). أهمية إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة شركة الإسمنت Agglolux. *الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية*، 54.

- زينب غزالي. (2023). أثر جودة التدقيق الداخلي على ممارسات إدارة الأرباح دراسة لمجموعة من الشركات الجزائرية. *البشائر الإقتصادية*، 314.
- قادري ,إ & .,عبد القادر ,خ .(2021) .إدارة المخاطر و دورها في تحسين الأداء المصرفي دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري .*دراسات وأبحاث* 731 .
- منصور بن عمارة، و إلياس قصابي. (2023). دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر – دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية. *مجلة الأفاق للدراسات الإقتصادية*، 304.
- يوسف السعيد. (2011). دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري. *مذكرة ماجستير غير منشورة*. فلسطين.
- يوسف زروقي. (2021). التدقيق الداخلي وأطراف الحوكمة في المؤسسة المالية. *المحاسبة التدقيق والمالية*، 32.

6. ملاحق:

الجدول رقم (01): التقرير النهائي للتدقيق الداخلي في المؤسسة

المؤسســـــة الوطنيـــة للأشغـــال فـــي الآبـــار
Entreprise **N**ationale des **T**ravaux aux **P**uits
Société Par Actions au Capital Social de 67 000 000 000 DA
Certifiée ISO 9001 : 2015 - ISO 45001 : 2018 - ISO 14001 : 2015

ENTP

CONFIDENTIEL



Destinataire : Le Président Directeur Général

Code mission : 24P005DARDRHBAF

Décembre 2024
E.DAR.016R02
Travaux aux Puits - Direction Générale - DAR 202

N°	Réf	Recommandations		Responsabilités		Délai	Commentaire
		Contenu	Priorité	Structures concernées	Responsable		
01	7.1.1	Élaborer une charte de responsabilité définissant les rôles, responsabilités et limites des pouvoirs pour chaque niveau hiérarchique ;	modéré	DRH			

N°	Réf	Recommandations		Responsabilités		Délai	Commentaire
		Contenu	Priorité	Structures concernées	Responsable		
01	7.1.2	Inclure dans cette charte les modalités de sous-délégation et de diffusion à tous les départements concernés ;	Modéré	DRH			
01	5.1.2	Inclure dans cette charte les modalités de sous-délégation et de diffusion à tous les départements concernés ;	Modéré	DRH			
02	7.1.3	Actualiser les fiches de poste pour refléter les réalités organisationnelles actuelles ;	Faible	DRH			
02	7.2.1	S'assurer que toutes les fiches de poste actualisées sont accessibles aux employés.	Faible	DRH			
03	7.2.2	Achever le projet de formalisation et soumettre le document au service RQS pour approbation et création officielle ;	Modéré	DRH-toutes les Structures mouvement			
03	7.2.2	Assurer une diffusion large et accessible de la procédure dans le système d'information de l'entreprise, en sensibilisant les utilisateurs à son application rigoureuse.	Modéré	DRH			
04	7.2.2	Rédiger une circulaire d'application note explicative interne précisant les conditions d'éligibilité, les modalités d'attribution, et les critères d'application de l'indemnité de 25 % ;	Grave	DRH			
04	7.2.3	Diffuser la note explicative dans toutes les structures de l'entreprise, en mettant un accent particulier sur les structures responsables de la gestion des mouvements du personnel, afin d'assurer une compréhension uniforme et une application cohérente	Grave	DRH			

N°	Réf	Recommandations		Responsabilités		Délai	Commentaire
		Contenu	Priorité	Structures concernées	Responsable		
		des règles.					
05	7.2.4	Instaurer une règle stipulant que tout ordre de mission déposé doit obligatoirement être accompagné d'un accusé de réception signé par l'établissement visité À défaut, la demande sera systématiquement rejetée ;	Modéré	DAG			
05	7.2.4	Instaurer une règle stipulant que tout ordre de mission non déposé (au-delà d'un certain délais) après la fin de la mission sera automatiquement rejeté ;	Modéré	DAG			
05	7.2.4	Informer les agents sur l'importance du respect des délais de dépôt et de la fourniture des pièces justificatives requises.	Modéré	DAG			
06	7.2.5	Concevoir un format unique pour chaque catégories d'indemnité de frais engagés (frais de mission, frais de mission 25%, frais de déplacement, et frais de voyage) avec des libellés standardisés reflétant leur nature d'indemnités compensatrices ;	Modéré	DRH			
06	7.2.5	Intégrer dans les intitulés des termes simple et harmonisés avec la convention collective tels que : "Indemnité compensatrice de frais de mission" "Indemnité compensatrice frais de mission 25 % "indemnité compensatrice frais de voyage"…etc. ;	Modéré	DRH			
06	7.2.5	Diffuser les spécimens unifiés pour garantir leur bonne compréhension et application.	Modéré	DRH			
07	7.2.6	Élaborer une note interne spécifiant que tous les dossiers de remboursement doivent obligatoirement être transmis via les	Modéré	DRH-DAS			

N°	Réf	Recommandations		Responsabilités		Délai	Commentaire
		Contenu	Priorité	Structures concernées	Responsable		
		structures de rattachement des agents ;					
07	7.2.6	Introduire une règle stipulant que tout dossier déposé directement au service des frais médicaux, sans passer par la structure de rattachement, sera systématiquement rejeté ;	Modéré	DRH-DAS			
07	7.2.6	Organiser des journées de réception par structure, afin de simplifier la collecte et la gestion des dossiers, tout en renforçant le respect des circuits organisationnels établis.	Modéré	DAS			
08	7.2.7	Procéder à une mise à jour complète des paramètres du système ERP pour refléter fidèlement l'organisation de l'entreprise ;	Modéré	DRH-DTIC			
08	7.2.7	Standardiser les dénominations des directions pour éviter les doublons et les incohérences ;	Modéré	DRH-DTIC			
09	7.2. 8	Publier la version actualisée de la procédure sur le système intranet afin d'en garantir l'accessibilité à tous les employés concernés.	faible	DRH-DTIC			

المصدر: وثائق مؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم(02): ثبات أداة الدراسة:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,889	**38**

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لمخرجاتSpss

الجدول رقم (03): يمثل العلاقة بين أثر التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

Correlations			
		التدقيق الداخلي	إدارة المخاطر
التدقيق الداخلي	Pearson Correlation	1	.967**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	78	78
إدارة المخاطر	Pearson Correlation	.967**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	78	78
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لمخرجات Spss

الجدول رقم (04): **يوضح معامل الارتباط بيرسون**

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.967[a]	.935	.934	.09157
a. Predictors: (Constant), التدقيق الداخلي				

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لمخرجات Spss

الجدول رقم (05): يوضح تباين خط الانحدار **ANOVA**

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.100	1	9.100	1085.221	.000[b]
	Residual	.637	76	.008		
	Total	9.737	77			
a. Dependent Variable: إدارة المخاطر						
b. Predictors: (Constant), التدقيق الداخلي						

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لمخرجات Spss

محاكاة الذكاء الاصطناعي في إعداد التقارير المالية عبر منصة GPT

"دراسة فلسفية تحليلية حول تأثيرات التكنولوجيا على ممارسات المحاسبة"

Artificial Intelligence Simulation in Financial Reporting Using the GPT Platform: A Philosophical-Analytical Study on the Impact of Technology on Accounting Practices

أ.**مجدي عبدالسلام النجار** ، محاضر ،قسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد المرج –جامعة بنغازي (**ليبيا**)
Magdyalngar84@gmail.com
عبد الباسط صلاح محمد الشكري* ، طالب دراسات عليا بقسم المحاسبة بالأكاديمية الليبية (ليبيا)
Alshukri2k2@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/06/28 تاريخ القبول: 2025/08/13 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأثر الفلسفي والتطبيقي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، وخاصة منصة GPT، في إعداد التقارير المالية. ومع التطورات التقنية المتسارعة، برزت هذه المنصات كأدوات فعّالة قادرة على تلخيص وتحليل البيانات المالية بدقة عالية، ما يوفر إمكانيات نوعية للمحاسبين في تسريع الأداء وتقليل الأخطاء. إلا أن هذا التحول يثير إشكاليات مهنية وأخلاقية عميقة، تتعلق بالشفافية، والمسؤولية، والتحيّز الخوارزمي، وغياب الأطر التنظيمية الواضحة. وقد اعتمد الباحث على منهج تحليلي فلسفي لرصد التحولات في وظيفة المحاسب ضمن بيئة هجينة تحكمها الخوارزميات. وخلصت الدراسة إلى ضرورة إعادة تعريف مهنة المحاسبة بما يضمن التوازن بين الفاعلية التقنية والحفاظ على المبادئ الأخلاقية، مع التأكيد على ضرورة الرقابة البشرية وتطوير تشريعات أخلاقية تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي.

كلمات مفتاحية: محاكاة، ذكاء اصطناعي، تقارير مالية، منصة GPT.

تصنيفات JEL : M41 ،O33 ،D83

* **المؤلف المرسل.**

Abstract:

This study analyzes the philosophical and practical impact of generative AI technologies—particularly GPT—on financial reporting. These tools enhance data analysis and accuracy, offering accountants opportunities to improve performance and minimize errors. Yet, they raise ethical and professional challenges related to transparency, accountability, bias, and the lack of regulation. Using a philosophical-analytical approach, the study examines changes in the accountant's role within algorithm-driven environments. Findings suggest the profession must be redefined to balance efficiency with ethical standards. The study stresses the importance of human oversight and the creation of ethical legislation to govern AI use in accounting.

Keywords: Simulation, Artificial Intelligence , Financial Reporting , GPT Platform.

Jel Classification Codes: M41, O33, D83

1-الإطار العام

1-1مقدمة الدراسة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورًا تقنيًا مذهلًا أعاد تشكيل ملامح مختلف القطاعات الاقتصادية والمهنية، وكان لقطاع المحاسبة نصيب وافر من هذا التحول. فمنذ أن بدأت المؤسسات بالانتقال من السجلات الورقية إلى الأنظمة المحوسبة، بدأت رحلة الاعتماد على التكنولوجيا تتسارع بشكل غير مسبوق، حتى برزت في السنوات الأخيرة تقنيات الذكاء الاصطناعي كأحد أبرز أدوات التغيير. ولعل ظهور النماذج اللغوية الضخمة مثل ChatGPT وGPT-4 يمثّل اليوم نقطة تحوّل فارقة في كيفية تعامل المحاسبين مع البيانات المالية وإعداد التقارير (Bouzid, 2025). لقد أصبح الذكاء الاصطناعي التوليدي قادرًا على محاكاة التفكير البشري في إنتاج نصوص وتحليلات مالية متكاملة، بما يشمل تلخيص البيانات، استنباط النتائج، وتقديم توصيات مالية قائمة على معطيات آنية وتاريخية. وتشير دراسات متخصصة إلى أن تطبيقات هذه التقنية في المجال المحاسبي تتيح إمكانيات هائلة لتحسين جودة

المعلومات المالية، تسريع إنجاز المهام، وتقليل الأخطاء البشرية (Kim, Muhn, & Nikolaev, 2024). حيث أوضحت نتائج بحث حديث أن نموذج GPT-4 استطاع تحقيق نتائج دقيقة في التنبؤ بتغيّرات أرباح الشركات، وتقديم تحليلات نصية للقوائم المالية بمستوى يقارب أداء المحللين الماليين المتخصصين، بل ويتفوق عليهم أحيانًا في استشراف المؤشرات المستقبلية (Kim et al., 2024). إلا أن هذا التحول لا يخلو من التحديات. فقد أثار اعتماد الذكاء الاصطناعي في إعداد التقارير المالية تساؤلات أخلاقية وتنظيمية عميقة تتعلق بمسؤولية مخرجات الأنظمة الذكية، ومدى حياديتها وموثوقيتها في إصدار تقديرات مالية حساسة (Bouzid, 2025). وتؤكد مؤسسات مهنية كبرى مثل Deloitte أن نجاح هذه النماذج في البيئة المحاسبية يتطلب حضورًا فاعلًا للعنصر البشري في جميع مراحل إعداد التقارير، بما يضمن دقة النتائج، ويحد من مخاطر التحيزات الخوارزمية، فضلًا عن ضرورة تفسير منطق التحليل في التقارير المعتمدة (Deloitte, 2024). وفي ظل هذه التحولات، تبرز الحاجة إلى دراسات فلسفية تحليلية تُمعن النظر في انعكاسات الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة، ليس فقط من منظور تقني، بل من زاوية تأثيراته على منظومة القيم المهنية، أخلاقيات العمل المالي، والمسؤوليات القانونية. ومن هذا المنطلق، تنطلق هذه الدراسة لتتقصى أثر محاكاة الذكاء الاصطناعي عبر منصة GPT في إعداد التقارير المالية، حيث تستكشف كيف يمكن لهذه التقنية أن تعيد تشكيل ممارسات المحاسبة، وتبحث في أبعادها الفلسفية والتنظيمية، وتقف عند حدودها التقنية والأخلاقية. إن الغاية من هذه الدراسة لا تقتصر على تقييم أداء الأنظمة الذكية، بل تتعداه إلى رسم تصور متكامل لكيفية إدماج هذه الأدوات ضمن بيئة مالية احترافية تحافظ على توازن دقيق بين فاعلية التكنولوجيا، وضرورة الرقابة البشرية، وضمان الشفافية والمساءلة. وتأتي نتائج (Kim et al, 2024) لتؤكد أهمية هذا التوازن، إذ أوضحت أن مخرجات الذكاء الاصطناعي، رغم كفاءتها، تحتاج دومًا إلى إشراف الإنسان الذي يمتلك القدرة على قراءة السياق، وتحليل المتغيرات الاقتصادية التي قد تعجز الخوارزميات عن إدراك أبعادها. وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى بناء إطار تأملي فلسفي يمكن أن يسهم في توجيه عملية توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في إعداد

التقارير المالية، بما يضمن تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه التقنية، دون الإخلال بالقيم المهنية أو المسؤوليات القانونية.

1-2مشكلة الدراسة:

في ظل الثورة الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي من الأدوات الأساسية التي تؤثر بعمق في مختلف المجالات المهنية، ومن بينها مهنة المحاسبة. حيث باتت النماذج اللغوية الضخمة مثل GPT تُستخدم بشكل متزايد في إعداد وتحليل التقارير المالية، لما توفره من سرعة في معالجة البيانات، ودقة في التحليل، وقدرة على التنبؤ بالمؤشرات المالية المستقبلية. غير أن هذا التحول الرقمي العميق يصاحبه العديد من التحديات المهنية والفلسفية، خاصة في ظل المخاوف المرتبطة بمدى موثوقية مخرجات هذه النماذج، وإمكانية تحيزها، وحدود مسؤولية المحاسب تجاه التقارير الناتجة عن أدوات الذكاء الاصطناعي. وقد لاحظ الباحثون، من خلال متابعة الواقع المهني والأدبيات الحديثة، أن استخدام منصة GPT في إعداد التقارير المالية لا يزال يفتقر إلى دراسات تحليلية معمقة توضح تأثير هذه التقنية على جودة التقارير المالية، وانعكاساتها على القيم المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة، خاصة في ظل غياب معايير واضحة تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا المجال. وهو ما يُثير تساؤلات جوهرية حول كيفية تنظيم هذا الاستخدام، وضمان حيادية وشفافية النتائج المالية الناتجة عن هذه الأنظمة الذكية. ومن هنا تنبثق مشكلة الدراسة من الحاجة إلى استكشاف أثر محاكاة الذكاء الاصطناعي عبر منصة GPT في إعداد التقارير المالية، وتأثير هذا التحول التكنولوجي على ممارسات المحاسبة، بما في ذلك الأبعاد المهنية والأخلاقية والتنظيمية المرتبطة به. وتتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

- **إلى أي مدى يؤثر استخدام الذكاء الاصطناعي عبر منصة GPT في إعداد التقارير المالية على جودة هذه التقارير، وعلى القيم المهنية والتنظيمية الحاكمة لمهنة المحاسبة؟**

وتنبثق عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية ذات العلاقة، من أبرزها:

1. ما مدى دقة وكفاءة التقارير المالية التي يتم إعدادها من خلال محاكاة GPT مقارنة بالتقارير التقليدية؟

2. ما التأثيرات المهنية والأخلاقية التي يمكن أن تترتب على استخدام منصة GPT في إعداد التقارير المالية؟

3. كيف يمكن ضبط وتنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في ممارسات المحاسبة بما يحقق التوازن بين الاستفادة من التقنية والحفاظ على القيم المهنية؟

1-3أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. تحديد مدى دقة وكفاءة التقارير المالية المعدة باستخدام محاكاة منصة GPT مقارنة بالتقارير التقليدية.

2. تحليل التأثيرات المهنية والأخلاقية الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي عبر منصة GPT في إعداد التقارير المالية.

3. وضع تصور تنظيمي وأخلاقي متكامل لتنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في ممارسات المحاسبة، بما يحقق التوازن بين الاستفادة من هذه التقنية والحفاظ على القيم والمعايير المهنية.

1-4أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها كبيرة من طبيعة الموضوع الذي تتناوله، المتعلق بتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي -وعلى وجه الخصوص منصة GPT- في إعداد التقارير المالية، وهو موضوع حديث نسبيًا ولم ينل بعد حظه الكافي من الدراسة والبحث وذلك حسب علم الباحثين، خاصة من منظور فلسفي تحليلي يتناول التأثيرات المهنية والأخلاقية والتنظيمية المصاحبة لهذا التحول الرقمي في بيئة مهنة المحاسبة.

أولا _الأهمية العلمية:

تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتخصصة في مجالي المحاسبة والذكاء الاصطناعي، من خلال تقديم معالجة تحليلية فلسفية تستقصي أبعاد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في إعداد التقارير المالية. حيث توضح الدراسة مستوى تأثير هذه التقنية على جودة ودقة التقارير، والالتزام

بالمعايير المهنية، ومسؤولية المحاسب عن النتائج الصادرة عن الأنظمة الذكية. كما تقدم الدراسة نموذجًا فلسفيًا مقترحًا يمكن أن يُعتمد كأساس لدراسات لاحقة، تسعى لفهم العلاقة بين التطور التقني ومتغيرات مهنة المحاسبة في البيئات التنظيمية المعاصرة.

ثانيا _الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في كونها تساعد المؤسسات المالية والمحاسبية، والهيئات الرقابية والمهنية، على فهم الأبعاد التطبيقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التقارير المالية. حيث تقدم الدراسة مؤشرات عملية حول مدى دقة وكفاءة هذه التقنيات، والحدود المهنية والقانونية التي ينبغي مراعاتها عند استخدامها. كما يمكن أن تسهم نتائجها في وضع توصيات تنظيمية وأخلاقية تساعد على ضبط ممارسات استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي داخل البيئة المحاسبية، بما يضمن تعزيز جودة التقارير المالية، والحد من المخاطر المهنية والأخلاقية، مع المحافظة على دور المحاسب كفاعل رئيسي في عملية إعداد التقارير واتخاذ القرار المالي.

1-5 مصطلحات الدراسة:

1. **محاكاة الذكاء الاصطناعي:** استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، لا سيما النماذج اللغوية الضخمة (LLMs) مثل GPT، لمحاكاة أداء البشر في المهام التحليلية المعقدة مثل إعداد التقارير المالية، من خلال تقليد أنماط التفكير البشري وتحليل البيانات وصياغة المخرجات بطريقة تلقائية (Feuerriegel et al., 2023).

2. **الذكاء الاصطناعي(AI)**: هو فرع من علوم الحاسوب يهدف إلى تصميم أنظمة وبرمجيات قادرة على تنفيذ مهام تتطلب عادة ذكاء بشري، مثل الفهم، التعلم، الاستدلال، واتخاذ القرار (Russell & Norvig, 2021).

3. **إعداد التقارير المالية:** هي العملية التي يتم من خلالها جمع وتلخيص وعرض المعلومات المالية الخاصة بالمنشأة في صورة تقارير دورية تساعد الأطراف ذات العلاقة (مثل المستثمرين، الدائنين، والجهات

التنظيمية) على اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة (International Accounting Standards Board, 2018).

4. منصة GPT: تشير إلى نموذج لغوي ضخم (Generative Pre-trained Transformer) يعتمد على الذكاء الاصطناعي التوليدي، قادر على توليد نصوص وتحليلات مالية ومعالجة بيانات مالية متعددة، ويُعد من أشهر نماذج الذكاء الاصطناعي التفاعلية التي طورتها شركة OpenAI (OpenAI, 2024).

1-6منهجية الدراسة : اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستعينًا بالأسلوب المكتبي التحليلي، إلى جانب المنهج النقدي الفلسفي في جمع البيانات وتحليلها. وقد استندت الدراسة إلى مراجعة منهجية للبحوث والمقالات الأكاديمية والدراسات السابقة ذات الصلة، والتي نُشرت في مجال الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في إعداد التقارير المالية، وذلك بهدف استكشاف الأبعاد الفلسفية وتحليل الآثار التقنية والفكرية المترتبة على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، وخاصة منصة GPT، في ممارسات المحاسبة المعاصرة.

1-7 حدود الدراسة:

1. الحد الموضوعي:تقتصر هذه الدراسة على تناول موضوع محاكاة الذكاء الاصطناعي في إعداد التقارير المالية عبر منصة GPT، من منظور فلسفي تحليلي، مع التركيز على تحليل تأثيرات هذه التقنية على ممارسات المحاسبة، دون التوسع في الجوانب التطبيقية الميدانية أو الأنظمة التقنية الأخرى غير منصة GPT.

2. الحد المكاني: تتمحور هذه الدراسة ضمن نطاق الأدبيات والبحوث المنشورة في قواعد البيانات الرقمية والمنصات الأكاديمية الدولية ذات الصلة بمجال الذكاء الاصطناعي والمحاسبة، دون ارتباط بموقع جغرافي معين، نظرًا لاعتمادها على المنهج المكتبي التحليلي.

3. الحد الزماني: يغطي الإطار الزمني للدراسة الفترة ما بين 2024 و2025م، باعتبارها المرحلة التي شهدت خلالها تقنيات الذكاء الاصطناعي، وبخاصة نماذج GPT، تطورًا لافتًا في تطبيقاتها ضمن المجالات المالية والمحاسبية.

1-8 مسار الدراسة: تم تقسيم مسار الدراسة إلى سبعة مباحث على النحو التالي:

- الدراسات السابقة
- المحاسبة والتقارير المالية – الأسس النظرية
- الذكاء الاصطناعي – المفهوم والتطبيقات المحاسبية النظرية
- GPT كنموذج لغوي في إعداد التقارير المالية: الجانب النظري
- التحولات في دور المحاسب في العصر الرقمي
- أخلاقيات وأزمات مهنة المحاسبة في ظل الذكاء الاصطناعي
- الأبعاد الفلسفية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المحاسبة

- **الدراسات السابقة**

تناولت دراسة عقيلي (2024) بعنوان : أثر تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، وبشكل خاص ChatGPT، في تحسين جودة التقارير المالية، مع التركيز على قطاع شركات التشييد والاستثمار العقاري المسجلة بسوق الأوراق المالية المصري.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي على تحسين شفافية ومصداقية التقارير المالية في شركات التشييد والاستثمار العقاري. اعتمدت منهجًا تحليليًا نظريًا وتطبيقيًا على بيانات سبع شركات بين 2021 و2023 باستخدام أدوات إحصائية متقدمة. أظهرت النتائج تحسنًا ملحوظًا في دقة الإفصاح وجودة القياس المالي والأداء بفضل هذه التقنيات. كما وجدت علاقة إيجابية دالة إحصائيًا بين استخدام الذكاء الاصطناعي وجودة التقارير، مع اختلافات بين الشركات في مستوى الاستفادة. أوصت الدراسة بتوسيع تطبيق الذكاء الاصطناعي ماليًا مع وضع أطر قانونية تضمن الاستخدام الآمن والمسؤول.

تناولت دراسة Khorsheed, et al (2024) بعنوان : The impact of artificial intelligence and machine learning on financial reporting and auditing practices.

هدفت الدراسة إلى تقليل الفجوة المعرفية بين التوقعات النظرية والتطبيق العملي لاستخدام الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة في المحاسبة بشركات خاصة في أربيل. اعتمدت منهجًا كميًا على عينة من 142 محاسبًا باستخدام استبانة منظمة وتحليل إحصائي للارتباط والانحدار. أظهرت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لهذه التقنيات على الكفاءة، دقة التقارير، اكتشاف الاحتيال، أو الامتثال التنظيمي، مع استمرار التحديات البشرية والتنظيمية. كما كشفت عن علاقات ارتباط إيجابية لكنها غير معنوية إحصائيًا. أوصت الدراسة بتحسين التدريب المهني، التطبيق التدريجي، وتطوير سياسات الحوكمة والأطر الأخلاقية لتعزيز الثقة في هذه التقنيات.

تناولت دراسة Adeyelu, et al (2024) بعنوان: The Impact of artificial intelligence on accounting practices: Advancements, challenges, and opportunities.

سعت الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة لتأثير الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك التعلم الآلي والتحليلات التنبؤية، على تطوير العمل المحاسبي وكفاءته ودقته. استعرضت تطور الأتمتة من العمليات اليدوية إلى التنبؤ والتحليل المالي المتقدم، موضحة فوائد مثل تحسين التقارير واكتشاف الاحتيال وتقليل الأخطاء. تناولت تحديات التطبيق مثل ضعف جودة البيانات، مقاومة التغيير، ونقص المهارات التقنية. عرضت حالات عالمية ناجحة من شركات كبرى أبرزت الفوائد والتحديات العملية. أوصت بضرورة أطر تنظيمية وأخلاقية واضحة، وتعزيز الابتكار والتدريب المستمر لضمان الاستخدام المسؤول.

تناولت دراسة Saidi(2024) بعنوان : Impact of artificial Intelligence on the accounting profession: Analytical study with reference to Algeria

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة العمل المحاسبي ودقة التقارير المالية مع كشف التحديات المعيقة. اعتمدت منهجًا نظريًا تحليليًا مدعومًا بدراسات حالة في مؤسسات جزائرية ومقابلات ميدانية مع مهنيين وأكاديميين. أظهرت النتائج نجاحات مثل خفض الاحتيال وتحسين الإيرادات وخدمات العملاء، مع تحديات كضعف البنية التحتية وغياب الأطر التنظيمية. كشفت تباينًا في

مواقف المحاسبين والأكاديميين حول تأثير الذكاء الاصطناعي على المهنة. أوصت الدراسة بالاستثمار في التدريب، تطوير التعليم، وتبني استراتيجيات رقمية مدروسة مع وضع تشريعات واضحة للاستخدام الأخلاقي.

تناولت دراسة Hamza,et al (2024) بعنوان:" The Impact of Artificial Intelligence (AI) on the Accounting System of Saudi Companies"

هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير الذكاء الاصطناعي في بيئة الأعمال السعودية وقياس مدى تبنيه في نظم المحاسبة عبر استبيان شمل 213 متخصصًا ماليًا. أوضحت كيف ساهم الذكاء الاصطناعي في تحسين الكفاءة، التحليل، التنبؤ، واكتشاف التلاعبات المالية مع خفض التكاليف التشغيلية. أظهرت النتائج علاقة معنوية قوية بين استخدام الذكاء الاصطناعي وتحسين نظام المحاسبة، مع قيمة R^2 بلغت 71.5%. تناولت الدراسة التحديات مثل التكلفة العالية ونقص الكفاءات ومخاوف الخصوصية. أوصت بوضع استراتيجية وطنية للتحول الرقمي، تطوير المهارات الرقمية، وتحديث الأطر التنظيمية لضمان الاستخدام المسؤول.

تناولت دراسة (2024) Alrujoubi, et al بعنوان: The Future of Accounting: Impact of Artificial Intelligence, from Double Entry to Triple Entry Accounting.

هدفت الدراسة إلى استكشاف دور التقنيات الرقمية في إعادة تعريف العمليات المالية B2B وB2C وتحسين جودة التقارير واتخاذ القرار من خلال تحليل أدبيات ودراسات سابقة. أبرزت إمكانيات القيد الثلاثي المبني على البلوك تشين في زيادة دقة العمليات وتقليل التلاعب، إلى جانب فوائد العقود الذكية والعملات الرقمية رغم التحديات التنظيمية. سلطت الضوء على أهمية البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في تقديم رؤى تنبؤية دقيقة مع ضرورة تأمين البيانات. أوصت بتطوير مناهج التعليم العالي في ليبيا لدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين ودعم التدريب والبحث العلمي. خلصت إلى أن

مهنة المحاسبة تواجه تحولًا جذريًا يتطلب مهارات تحليلية وتقنية متقدمة وتخطيطًا طويل الأمد في التعليم والتشريع.

تناولت دراسة Shaheen &Parveen (2025) بعنوان : Analysis of AI's Impact on Accounting: Examining the Transformation of Accounting and Financial Reporting through AI.

سعت الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لتأثير الذكاء الاصطناعي على المحاسبة عبر مراجعة منهجية للأدبيات باستخدام التحليل البيبليومتري وأدوات مثل Scopus وVOSviewer. أظهرت النتائج أن الذكاء الاصطناعي حسّن دقة التقارير المالية وقلل الأخطاء والاحتيال عبر الأتمتة والتحليلات المتقدمة. سلطت الضوء على تحديات مثل ضعف الوعي المهني ونقص الكفاءات وتكاليف التطبيق ومخاوف الخصوصية. أوصت باعتماد استراتيجيات تدريجية ودعم التدريب وتطوير الأطر الأخلاقية والتنظيمية. خلصت إلى أن الذكاء الاصطناعي سيعيد تعريف دور المحاسب كمستشار استراتيجي مع ضرورة التوازن بين الكفاءة التقنية والقيم الأخلاقية.

تتميز الدراسة الحالية المعنونة بـ "محاكاة الذكاء الاصطناعي في إعداد التقارير المالية عبر منصة GPT "بتركيزها العميق على البعد الفلسفي والنظري لممارسات المحاسبة في ظل توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، وتحديدًا منصة GPT، وهو ما يجعلها تختلف جوهريًا عن الدراسات السابقة التي ركز أغلبها على الجوانب الفنية أو التطبيقية أو التحليل الإحصائي المباشر لتأثير الذكاء الاصطناعي. فبينما اتجهت الدراسات السابقة إلى تحليل الأثر التشغيلي للتكنولوجيا على المحاسبة من حيث الكفاءة والدقة واكتشاف الاحتيال، تنفرد هذه الدراسة بمعالجة الأسئلة الجوهرية المتعلقة بالتحولات المعرفية التي يُحدثها الذكاء الاصطناعي في بنية التقارير المالية، والمفاهيم المهنية المرتبطة بها، والمسؤوليات الأخلاقية الناتجة عن أتمتة القرار المالي. وتُسهم هذه الدراسة في سد فجوة بحثية واضحة في الأدبيات المعاصرة، حيث إن معظم الدراسات – مثل دراسة Hamza وآخرين (2024) أو Adeyelu وآخرين (2024) – اكتفت بالتحليل الكمي والتطبيقي ولم تتطرق إلى التأثيرات المفاهيمية للذكاء الاصطناعي التوليدي، خصوصًا تلك

المتعلقة بتغير هوية المحاسب ودوره في ضوء اعتماد المؤسسات على نماذج خوارزمية ذكية في إعداد وتحليل التقارير. كما أن البعد الفلسفي لهذه الدراسة يقدم معالجة معمّقة لما لم تتناوله دراسات مثل Khorsheed وآخرين (2024) و(2024) Saidi التي ركزت على فجوة التطبيق وعدم جاهزية البيئة التنظيمية، دون التطرق إلى المسائل الأخلاقية والأنطولوجية التي يفرضها الاعتماد المتزايد على تقنيات مثل GPT. وتُعد هذه الدراسة محاولة رائدة لفهم كيف يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي أن تعيد تشكيل مفاهيم أساسية في المحاسبة، مثل الشفافية، المسؤولية، والموثوقية، ليس فقط من زاوية الأداء وإنما من زاوية فلسفية تمس طبيعة الحقيقة المحاسبية ذاتها. كما أنها تقدم تصورًا نقديًا حول مستقبل المحاسب كممارس معرفي، لا مجرد منفذ إجرائي. أما نقاط القوة في الدراسة فتتمثل في تبنيها لطرح علمي جديد غير مسبوق، يربط بين التكنولوجيا الحديثة والفكر المحاسبي التقليدي، ويعزز فهم المهنة من منظور تحليلي نقدي. كما أن اختيار GPT كنموذج تطبيقي يعكس مواكبة واقعية للتطورات التقنية الراهنة، مما يمنح الدراسة قيمة أكاديمية وعملية متميزة. في المقابل، قد تواجه الدراسة بعض جوانب القصور الناتجة عن غياب التحليل الميداني أو البيانات التجريبية، وهو ما قد يحد من إمكانية اختبار فرضياتها أو تعميم نتائجها في السياقات المهنية المختلفة. كذلك، فإن الطابع الفلسفي العميق قد لا يكون مباشرًا بما يكفي لصياغة توصيات تنفيذية قابلة للتطبيق من قبل المهنيين وصناع القرار دون مزيد من الترجمة الإجرائية لمخرجاتها. وعليه، تُعد الدراسة الحالية إسهامًا نوعيًا في إثراء النقاش الأكاديمي حول الذكاء الاصطناعي في المحاسبة، وتفتح آفاقًا بحثية جديدة نحو استكشاف أبعاد لم تُتناول سابقًا، خاصة تلك المتعلقة بإعادة تعريف ممارسات المحاسبة في ظل صعود الذكاء الاصطناعي التوليدي، وتطرح بذلك رؤية فكرية استراتيجية تمهد لتطوير الأطر التعليمية، المهنية، والأخلاقية المواكبة لهذا التحول الجذري.

- **المحاسبة والتقارير المالية – الأسس النظرية**

أولاً: مدخل إلى الإطار النظري للمحاسبة: تُعتبر المحاسبة نظامًا متكاملًا للمعلومات المالية، يهدف إلى قياس الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات وتوصيل نتائجها إلى الأطراف المعنية باتخاذ القرار. يتأسس هذا النظام على جملة من الفروض والمبادئ والمفاهيم التي تمثل الإطار النظري العام، ويُعَدُّ هذا الإطار ضروريًا

لفهم طبيعة العمليات المالية وأسس إعداد التقارير. وقد يرى الباحث إلى أن النظرية المحاسبية ليست فقط مجموعة من القواعد التقنية، بل تمثل بناءً مفاهيميًا يشرح لماذا تتبنى المؤسسات ممارسات محاسبية معينة، وكيف تؤثر هذه الممارسات على مستخدمي المعلومات.

ثانيًا: الفروض والمبادئ المحاسبية: يتكون الإطار المفاهيمي للمحاسبة من فروض أساسية مثل فرض الاستمرارية، والوحدة المحاسبية، والفترة المحاسبية، والتي تُستخدم كأساس لبناء السياسات والإجراءات المحاسبية. كما أن المبادئ المحاسبية مثل مبدأ الاعتراف بالإيرادات، ومبدأ المقابلة، ومبدأ الثبات، تلعب دورًا مركزيًا في تنظيم القياس والإفصاح. ووفقًا لمؤسسة IFRS ، فإن هذه المبادئ تهدف إلى ضمان أن المعلومات المحاسبية تكون مفهومة وموثوقة وذات صلة لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.(IFRS,2021)

ثالثًا: أهداف التقارير المالية

تهدف التقارير المالية إلى تقديم معلومات مالية تفيد المستثمرين والممولين وغيرهم من الأطراف الخارجية في تقييم أداء المنشأة ومركزها المالي. وقد بينت مؤسسةIFRS في الإطار المفاهيمي أن الهدف الأساسي للتقارير هو مساعدة مستخدميها في اتخاذ قرارات اقتصادية من خلال تقديم معلومات مفيدة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات ونتائج الأداء المالي. ومن هذا المنطلق، فإن جودة التقارير تعتمد على مدى اتساقها مع خصائص المعلومات النوعية مثل القابلية للفهم، والملاءمة، والموثوقية، وقابلية المقارنة.(IFRS,2021)

رابعًا: النظريات المحاسبية التفسيرية: لشرح دوافع المؤسسات في تبني سياسات محاسبية معينة، استعانت الأدبيات المحاسبية بعدة نظريات تفسيرية. من أبرز هذه النظريات: نظرية الشرعية التي ترى أن التقارير وسيلة للحصول على قبول مجتمعي، ونظرية أصحاب المصلحة التي تؤكد على تعدد الأطراف المتأثرة، ونظرية الإشارة التي ترى أن المؤسسات تُرسل عبر التقارير رسائل لتحسين صورتها أمام المستثمرين (Lakhani&Herbert, 2020). وتُستخدم هذه النظريات بشكل واسع لتفسير التباين في مستويات الإفصاح والالتزام بين المنشآت المختلفة، خاصة في سياق التقارير المتكاملة التي تشمل أبعادًا غير مالية مثل البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG).

خامسًا: الاتجاه نحو التقارير المتكاملة: مع التطورات الحديثة في بيئة الأعمال، ظهرت الحاجة إلى ما هو أبعد من التقارير المالية التقليدية. فقد أصبحت الشركات مطالبة بإعداد تقارير متكاملة تجمع بين الأداء المالي وغير المالي. ويشير الباحثان إلى أن هذا النوع من التقارير يُمكّن أصحاب المصلحة من فهم أعمق لأنشطة الشركة والتحديات المستقبلية، حيث تُظهر معلومات لا توفرها القوائم المالية التقليدية. وقد ربطت الدراسات هذا التحول بتطور النظرية المحاسبية، حيث بات يُنظر إلى المحاسبة كأداة استراتيجية للإفصاح عن الاستدامة والمخاطر طويلة الأجل.

سادسًا: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتقارير المالية: أظهرت دراسات مثل تقرير Financial Times,2024)) ان الالتزام بالمعايير المحاسبية مثل IFRS قد يؤدي إلى تغييرات حقيقية في سلوك الشركات، مثل زيادة توزيعات الأرباح وتقليل الاستثمار، وهو ما يعكس الأثر الفعلي للتقارير المالية على قرارات الأعمال. هذا يُشير إلى أن الأسس النظرية للمحاسبة لا تؤثر فقط على الشكل الفني للتقارير، بل تمتد لتؤثر في القرارات الاقتصادية الكلية.

- **الذكاء الاصطناعي – المفهوم والتطبيقات المحاسبية النظرية**

يشير مفهوم الذكاء الاصطناعي إلى قدرة الأنظمة الرقمية على محاكاة القدرات الإدراكية البشرية مثل التفكير، التعلم، التحليل واتخاذ القرارات. ويُعد الذكاء الاصطناعي من أكثر التطورات التقنية تأثيرًا في مهنة المحاسبة، حيث أسهم بشكل كبير في إعادة تشكيل العمليات المحاسبية التقليدية من خلال تقنيات مثل التعلم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية (Mulyadi & Anwar،2025). في المجال المحاسبي، باتت تطبيقات الذكاء الاصطناعي تؤدي أدوارًا متعددة تتجاوز العمليات الروتينية. يُستخدم الذكاء الاصطناعي في أتمتة إدخال البيانات، وإعداد الفواتير، وتسوية الحسابات، مما أدى إلى تقليل نسبة الخطأ البشري ورفع كفاءة الأداء (Hasan،2022). كما أسهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير أدوات تحليل البيانات المالية التي تساعد المحاسبين على استشراف الأداء المستقبلي، والتخطيط الاستراتيجي بناءً على معطيات دقيقة في الوقت الفعلي (IMA & Deloitte،2024). ومن أبرز التطبيقات النظرية أيضًا، اعتماد الذكاء الاصطناعي في عمليات المراجعة المستمرة، من خلال تحليل الأنماط غير الاعتيادية

والكشف المبكر عن محاولات الاحتيال المالي، مما أدى إلى تطور كبير في جودة التقارير المالية ومصداقيتها (Hasan،2022). ومن الناحية النظرية، تتطلب تطبيقات الذكاء الاصطناعي وجود إطار مفاهيمي واضح يحدد الأهداف والمحددات التنظيمية المرتبطة باستخدام هذه التقنية. ويشمل ذلك دراسة التكلفة المرتفعة للبنية التحتية، والحاجة إلى تأهيل الكوادر البشرية، بالإضافة إلى التحديات الأخلاقية المرتبطة بشفافية الخوارزميات واحتمالات التحيّز في النتائج (IMA & Deloitte،2024). ورغم هذه التحديات، إلا أن الذكاء الاصطناعي يتيح فرصًا جوهرية في المجال المحاسبي، منها تحسين جودة التدقيق، وتوفير تقارير فورية دقيقة، وتحويل دور المحاسب من منفذ للمهام إلى مستشار مالي يشارك في اتخاذ القرار بناءً على تحليلات معززة بالبيانات وبالتالي، فإن الذكاء الاصطناعي لا يُعد فقط أداة تقنية، بل يمثل نقلة نوعية في النظرية المحاسبية، تدفع نحو مفاهيم أكثر تطورًا في تقييم الأداء والمساءلة والتنبؤ المالي.

- **GPT كنموذج لغوي في إعداد التقارير المالية: الأسس النظرية من منظور الباحثان**

يُعد الذكاء الاصطناعي أحد الفروع الحيوية في علوم الحاسوب، حيث يركّز على تطوير أنظمة قادرة على أداء المهام التي تتطلب عادةً التدخل البشري، كالتعلم والتفكير المنطقي واتخاذ القرار. وقد عرف هذا المجال نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة نتيجة التقدم الهائل في تقنيات الحوسبة، ولا سيما في مجالات التعلم العميق، الحوسبة الضبابية، ومعالجة اللغة الطبيعية. وتُظهر الأدبيات الحديثة أن الذكاء الاصطناعي بات يشكل عنصرًا محوريًا في إعادة هندسة العمليات المحاسبية والمالية، بفضل قدرته العالية على تحليل كميات ضخمة من البيانات بسرعة ودقة تتجاوز القدرات البشرية التقليدية. وفي إطار الممارسة المحاسبية، تتسع مجالات تطبيق الذكاء الاصطناعي لتشمل تحليل المعاملات المالية، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وتصميم أنظمة تدقيق آلية تعتمد على الذكاء والتعلم من البيانات. وقد يرى الباحث إلى أن هذه الأنظمة توفّر أداءً أفضل مقارنة بالأساليب اليدوية أو التقليدية، مما ينعكس إيجابًا على جودة التقارير المالية ودقتها الزمنية. كما أن استخدام تقنيات التعلم الآلي في هذا السياق يسهم في تحسين القدرة على اكتشاف الأنماط المالية الشاذة، مما يدعم جهود الكشف المبكر عن التلاعب أو الاحتيال المالي. وفي السنوات الأخيرة، ظهر اتجاه جديد يعتمد على دمج نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي، مثل نماذج المحادثة الذكية،

في تفسير المعايير المحاسبية بلغة مفهومة وتقديم توصيات لتحسين السياسات والإجراءات المالية. ويمثل هذا التحول نقلة نوعية في فهم وتحليل البيانات المالية، ليس فقط من قبل المحاسبين، بل أيضًا من قبل المدراء وصناع القرار غير المتخصصين. ورغم هذه الإمكانات الواعدة، فإن بعض الباحثين يطرحون مخاوف متزايدة بشأن مدى موثوقية وشفافية هذه الأنظمة، خاصةً عندما تعتمد على خوارزميات معقدة يصعب تفسيرها، وهو ما يُعرف بظاهرة "الصندوق الأسود". ومن هنا، يبرز التحدي الأخلاقي والتنظيمي في وضع أطر تشريعية واضحة تضمن استخدامًا مسؤولًا وآمنًا لهذه التقنيات داخل البيئة المحاسبية.

- **التحولات في دور المحاسب في العصر الرقمي**

في ظل التحول الرقمي المتسارع، لم يعد دور المحاسب يقتصر على الوظائف التقليدية مثل تسجيل المعاملات وإعداد القوائم المالية، بل تطور ليشمل أبعادًا استراتيجية تعتمد بشكل أساسي على تحليل البيانات وتوظيف أدوات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة. فقد تغيرت النظرة إلى المحاسب، وأصبح يُنظر إليه كحلقة وصل استراتيجية بين البيانات المالية واتخاذ القرار الإداري، حيث تشير الدراسات إلى أن قدرته على تقديم تحليلات تنبؤية وتقارير تفاعلية أصبحت من المتطلبات الأساسية في بيئة الأعمال المعاصرة (Ingram،2021). إن التحول الرقمي في المحاسبة لم يغيّر فقط الأدوات، بل أعاد تشكيل جوهر الوظيفة المحاسبية، إذ أبرزت دراسة حديثة أن الاعتماد على الحوسبة السحابية، وأدوات الأتمتة مثل RPA، ساهم في تقليل الأعباء اليدوية وزيادة التركيز على الأنشطة ذات القيمة المضافة مثل التخطيط والتحليل (Infosys BPM،2022). هذا التحول تطلّب من المحاسب اكتساب مهارات جديدة تشمل التعامل مع البرمجيات الحديثة، وفهم نظم حماية البيانات، بالإضافة إلى القدرة على قراءة الاتجاهات من خلال البيانات الضخمة. كما أكدت دراسة منشورة في المجلة العربية للمحاسبة أن هذه التحولات فرضت على المحاسب المعاصر أن يكون ملمًا بتقنيات حديثة مثل البلوكشين، والتحليل الذكي، وأدوات مثل Power BI وTableau، مما يعكس تغيرًا جوهريًا في المهارات المطلوبة لمزاولة المهنة. وقد أوضحت الدراسة أن هذا التغيير أدى إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وسرعة إعدادها، غير أنه وضع أيضًا تحديات أمام المؤسسات تتعلق بإعادة تأهيل الموارد البشرية ومواجهة مخاطر الأمن السيبراني (زهران،

2025). وفي السياق ذاته، أشارت دراسة لشركة PhenixSoft إلى أن أتمتة المهام المحاسبية الروتينية ساعدت في تعزيز دقة البيانات وتقليل الأخطاء البشرية، لكنها في المقابل فرضت مسؤوليات جديدة على المحاسب تتعلق بمراقبة جودة البيانات، والتفاعل مع فرق تقنية متعددة التخصصات، إلى جانب امتلاك القدرة على بناء تصورات مالية تدعم القرار الإداري على المدى الطويل (PhenixSoft،2023). وبناءً على ذلك، فإن التحول الرقمي لم يُلغِ دور المحاسب، بل أعاد تشكيله وأكسبه طابعًا أكثر أهمية وفاعلية. فالمحاسب المعاصر هو خبير بيانات، ومحلل أعمال، وشريك في صياغة الاستراتيجيات المالية، وكل ذلك يتطلب تأهيلاً متواصلًا وتبنيًا واعيًا للتقنيات الحديثة.

- **أخلاقيات وأزمات مهنة المحاسبة في ظل الذكاء الاصطناعي**

شهدت مهنة المحاسبة في السنوات الأخيرة تطورات جوهرية نتيجة الاعتماد المتزايد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات التدقيق المالي، إعداد التقارير، واكتشاف الاحتيال. ورغم المزايا العديدة التي تتيحها هذه التقنيات، برزت في المقابل مجموعة من التحديات الأخلاقية والمهنية، تمثلت في تضاؤل الشفافية، وزيادة خطر التحيّز الخوارزمي، وانعدام المساءلة، ما يُشكل تهديدًا حقيقيًا لمكانة مهنة المحاسبة واستقلاليتها (Lehner et al., 2022). واحدة من أبرز الأزمات الأخلاقية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في المحاسبة تتمثل في ضعف الشفافية. حيث تعتمد كثير من النماذج على خوارزميات معقدة من نوع "الصندوق الأسود"، يصعب فهمها أو تفسير قراراتها من قبل المحاسبين أو الجهات الرقابية، ما يُعيق إمكانية التدقيق في المخرجات أو الطعن فيها عند الضرورة (Schweitzer, 2024). وهذا يضع المحاسبين في موقف حرج، خاصة حين تُطلب منهم تبريرات لقرارات اتخذتها الأنظمة الذكية دون تدخل مباشر منهم. من جهة أخرى، يبرز خطر التحيّز الخوارزمي، نتيجة لتغذية هذه النماذج ببيانات تاريخية قد تتضمن تحيّزًا ضمنيًا سواء على أساس النوع الاجتماعي أو الموقع الجغرافي أو نوع الشركة. إذ بيّنت الدراسات أن بعض خوارزميات المحاسبة قد تميل إلى اتخاذ قرارات غير عادلة أو غير متوازنة في تقييم المخاطر أو تصنيف الأنشطة، ما يُقوّض مبدأ العدالة المالية (Adelakun et al., 2025). أزمة أخرى مقلقة تتعلق بانتهاك أخلاقيات المهنة من داخل المؤسسات نفسها. فقد كشفت هيئة الرقابة

الأمريكية PCAOB عن مخالفات جسيمة داخل فروع شركات المحاسبة الكبرى مثل Deloitte وPwC وEY، حيث تورط موظفون في حالات غش أثناء اختبارات أخلاقيات مهنية عبر الإنترنت بين عامي 2018 و2022 (Financial Times, 2025b). ويُشير ذلك إلى وجود خلل مؤسسي في بناء ثقافة التزام فعلي بالأخلاقيات المهنية، مما يُضعف مصداقية تطبيق الذكاء الاصطناعي في بيئة غير منضبطة أخلاقيًا. كما أن ضعف الحوكمة الداخلية عند دمج الذكاء الاصطناعي في إجراءات المراجعة أو إعداد التقارير المالية يزيد من تعقيد الموقف، حيث لا تملك الكثير من المؤسسات مؤشرات واضحة لقياس أثر الذكاء الاصطناعي على جودة التدقيق أو مدى التزامه بالمعايير المهنية (Financial Times, 2025a). ويتطلب ذلك إعادة هيكلة نظم الرقابة الداخلية وتبني نماذج حوكمة رقمية تدمج المسؤولية الأخلاقية والشفافية ضمن الخوارزميات المستخدمة. علاوة على ذلك، تُثير قضية أمن المعلومات وخصوصية البيانات حساسية عالية، نظرًا لما تعالجه أنظمة الذكاء الاصطناعي من كم هائل من المعلومات المالية الحساسة. وفي ظل ضعف بعض إجراءات الحماية، يصبح النظام المحاسبي عرضة لاختراقات إلكترونية أو سوء استخدام من أطراف داخلية (ICAEW, 2024). ويستدعي ذلك ضرورة فرض سياسات صارمة لحماية البيانات، وتعزيز الوعي المهني بمسؤوليات أمن المعلومات لدى المحاسبين. وأخيرًا، يؤكد الخبراء أن مواجهة هذه التحديات تتطلب تبني إطار أخلاقي شامل عند تصميم واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المحاسبة، على أن يشمل هذا الإطار مبادئ الشفافية، وتحديد المسؤولية، ومراجعة التحيّزات، والتأهيل المستمر للكوادر البشرية لمواكبة التكنولوجيا من منظور أخلاقي ومهني.في الختام، فإن الذكاء الاصطناعي يمثل أداة قوية لتعزيز جودة وكفاءة العمليات المحاسبية، غير أن توظيفه دون معايير أخلاقية ومهنية واضحة قد يؤدي إلى نتائج عكسية تُفقد المهنة مصداقيتها وثقة أصحاب المصلحة. لذا فإن دمج التكنولوجيا في المحاسبة يجب أن يتم عبر إطار حوكمة متوازن، يربط بين الكفاءة التكنولوجية والمسؤولية الأخلاقية.

- **الأبعاد الفلسفية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المحاسبة**

في خضم التحوّلات التكنولوجية الكبرى، يطرح استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) في المحاسبة ليس مجرد تطور تقني، بل تحوّلًا جذريًا في البنية الفلسفية لمهنة لطالما استندت إلى حكم الإنسان، ومسؤوليته الأخلاقية، ومساءلته القانونية. إن هذا التغيير العميق يفرض تساؤلات فلسفية تتجاوز المسائل التقنية إلى التأمل في مفاهيم مثل: المساءلة، الإرادة الحرة، الأخلاق، العقلانية، والعدالة. فهل يمكن للآلة أن "تُحاسِب" بعدل؟ وهل "تُحاسَب" حين تخطئ؟ هذه الأسئلة تنبع من جوهر العلاقة بين الإنسان والتقنية.

1. أزمة الثقة والتحيّز الخوارزمي

من الناحية الفلسفية يرى الباحثان، إدخال خوارزميات تعلم الآلة في صناعة القرار المحاسبي نوعًا من التنازل الطوعي عن الإرادة المهنية البشرية. إذ تُستبدل القدرة العقلية التأملية للمحاسب، بما في ذلك الحدس الأخلاقي، بنموذج إحصائي مبرمج على أنماط بيانات ماضية، ما يفتح المجال لتحيّزات خفية وغير مرئية . تُحذر الدراسات من أن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي يُكرّس "صندوقًا أسودًا" –decision making black box، حيث لا يفهم المحاسب بالضبط لماذا تم اتخاذ قرار محاسبي معين. وهذه الحالة تتعارض مع أحد الأركان الفلسفية للمهنة: المسؤولية. فالمحاسب، كما في الفلسفة الأخلاقية لكانت، لا يمكن أن يكون مجرد "وسيط" بين قرار تقني ومحاسبة قانونية، بل يجب أن يتحمّل مسؤولية قراره.

2. المحاسب كفاعل أخلاقي في بيئة هجينة

من وجهة نظر الباحثان ينبغي للمحاسب في بيئة الذكاء الاصطناعي أن يتجاوز دوره التقليدي كـ"مُدخل بيانات" أو "مُعد تقارير"، ليصبح مشرفًا أخلاقيًا على الأنظمة الذكية. فوفقًا لرؤية "الإنسان في الحلقة" (human-in-the-loop)، تفرض الفلسفة الأخلاقية أن يبقى الإنسان المرجع النهائي في التقييم، خصوصًا في القرارات التي قد تمس العدالة أو الحقوق المالية للأفراد. هذا يعيدنا إلى مفهوم "الضمير المهني" بوصفه قدرة ذاتية على التمييز بين الصواب والخطأ، والتي لا يمكن أتمتتها بالكامل. ومن هنا تنبع الضرورة الأخلاقية بأن يُعاد تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي لتُكمّل العقل الإنساني لا لتحلّ محله، في

توافق مع مقولة الفيلسوف نيك بوستروم: "ليست المشكلة في أن تصبح الآلات أذكى، بل في أن يبقى البشر مسؤولين".

3. الفلسفة السياسية لمعادلة القوى بين البشر والآلة

الفكر السياسي الفلسفي يطرح سؤالًا آخر أكثر تعقيدًا: من يتحكّم في الآلة؟. فالذكاء الاصطناعي ليس كائنًا محايدًا، بل هو انعكاس لقيم من برمجوه، وهم عادة شركات تقنية ضخمة. وبالتالي، فإن إدخال الذكاء الاصطناعي في المحاسبة دون مساءلة فلسفية بنيوية، قد يؤدي إلى مركزة السلطة المحاسبية بيد من يتحكم في الخوارزميات وليس المحاسب نفسه (Gabriel, 2020). تقول مدرسة فرانكفورت، وتحديدًا هابرماس، إن "العقل الأداتي" قد يُقصي "العقل التواصلي" إذا لم يُقاوم. وهذا ينطبق على المحاسبة أيضًا: حيث تتحول الأداة (الذكاء الاصطناعي) من مساعدة إلى هيمنة. لهذا، على المحاسبين أن يدافعوا عن استقلالهم المهني ليس فقط بالمهارة، بل بفلسفة.

4. العلاج الأخلاقي: خطوات مقترحة

توصي الأدبيات المعاصرة بجملة من "العلاجات الفلسفية الأخلاقية" لمواجهة هذه الأزمة المعرفية–التقنية من وجهة نظر الباحثان يرى:

فرض واجب الشفافية في تصميم الخوارزميات، بحيث يستطيع المحاسب فهم الأسس التي تم اتخاذ القرار على أساسها وإدماج مقررات الفلسفة الأخلاقية في برامج تدريب المحاسبين، ليكونوا مؤهلين لفهم تعقيدات القرار الآلي. إنشاء لجان محاسبية أخلاقية متعددة التخصصات (تضم خبراء قانون، وأخلاقيات، ومحاسبة) لمراجعة أنظمة الذكاء الاصطناعي المحاسبية قبل اعتمادها.

9–1 استنتاجات الباحثان:

1. الذكاء الاصطناعي التوليدي يمثل نقلة نوعية في إعداد التقارير المالية،

حيث أثبتت نماذج مثل GPT-4 قدرتها على معالجة كميات ضخمة من البيانات المالية بدقة، وتقديم تحليلات متقدمة تسهم في تحسين جودة المعلومات المالية وتقليل الأخطاء البشرية.

2. لا يمكن فصل كفاءة الذكاء الاصطناعي عن الحاجة إلى إشراف بشري،

إذ تبقى مهارة المحاسب ضرورية في تفسير المخرجات، وتحديد السياق، وتقدير العوامل غير الكمية التي تعجز الخوارزميات عن إدراكها.

3. هنالك تحديات أخلاقية عميقة ترتبط باستخدام الذكاء الاصطناعي،

من أبرزها: ضعف الشفافية الناتج عن "صندوق القرار الأسود"، واحتمالات التحيّز الخوارزمي، مما قد يؤثر سلبًا على العدالة المالية والمساءلة المهنية.

4. غياب أطر تنظيمية واضحة يُضعف من موثوقية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المحاسبة،

ويفتح المجال لتفاوتات مهنية بين المؤسسات، ويهدد استقلالية المهنة في حال غلبة المنطق الخوارزمي على الحكم البشري.

5. الذكاء الاصطناعي يُعيد تشكيل هوية المحاسب،

حيث ينتقل دوره من منفذ إجرائي إلى مستشار معرفي واستراتيجي، يتعامل مع البيانات من منظور تحليلي وأخلاقي، ويشرف على أنظمة ذكية ذات تأثير مباشر في اتخاذ القرار المالي.

6. مهنة المحاسبة تتطلب إعادة تعريف فلسفي في ظل الذكاء الاصطناعي،

بما يراعي التحول من "التقارير اليدوية" إلى "التحليلات الذكية"، ويؤكد على مسؤولية المحاسب الأخلاقية في بيئة هجينة تحكمها الخوارزميات.

7. يتطلب الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي إدماج الحوكمة الأخلاقية في التصميم والتنفيذ،

من خلال فرض الشفافية في بناء الخوارزميات، وإنشاء لجان مراجعة متعددة التخصصات، وتوفير تدريب فلسفي وأخلاقي للمحاسبين على فهم وتعامل مع مخرجات الذكاء الاصطناعي.

8. الذكاء الاصطناعي ليس بديلًا عن القيم المهنية، بل محفّز لتطويرها،

فهو يفرض الحاجة إلى ثقافة مهنية جديدة تجمع بين الكفاءة التكنولوجية والمبادئ الأخلاقية، وتعيد رسم العلاقة بين الإنسان والتقنية في البيئة المحاسبية.

1-10 النتائج والتوصيات الدراسة:

1-10-1نتائج الدراسة:

1. **فاعلية الذكاء الاصطناعي التوليدي (مثل GPT-4)**: أثبتت النماذج اللغوية قدرة عالية على معالجة البيانات المالية وتوليد تقارير دقيقة، ما يسهم في تحسين جودة الإفصاح المالي، وتقليل الأخطاء البشرية.
2. **الدور الإشرافي للمحاسب لا يزال حاسمًا**: رغم دقة المخرجات، فإن السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تعمل فيه المؤسسات لا يمكن أن تدركه الخوارزميات وحدها؛ وبالتالي، تبقى الحاجة قائمة إلى رقابة بشرية لفهم وتحليل النتائج وتفسيرها.
3. **مخاطر أخلاقية وتنظيمية**: أبرز التحديات تمثلت في ما يُعرف بـ"الصندوق الأسود الخوارزمي"، وضعف الشفافية، والتحيز المحتمل في الخوارزميات، ما قد يؤدي إلى قرارات مالية غير عادلة أو منحازة.
4. **غياب أطر تنظيمية وتشريعية واضحة**: هناك فجوة في التشريعات والسياسات المؤسسية التي تضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في إعداد التقارير المالية، مما يُضعف من موثوقية هذه التقنيات عند غياب الرقابة.
5. **تحول دور المحاسب**: الذكاء الاصطناعي لا يلغي دور المحاسب، بل يعيد تشكيله كمستشار استراتيجي يمتلك نظرة تحليلية، وأدوارًا إشرافية على الأنظمة الذكية بدلًا من تنفيذ المهام التقليدية.
6. **التقارير المالية لم تعد تقنية فحسب بل فلسفية**: النتائج بينت أن الذكاء الاصطناعي فرض إعادة تفكير جذرية في طبيعة التقارير المالية، وطبيعة الحقيقة المحاسبية، وتحديد المسؤولية عن القرارات المالية.

2-10-1 توصيات الدراسة:

1. **تفعيل الإشراف البشري في جميع مراحل إعداد التقارير**: ضرورة الإبقاء على المحاسب كعنصر رقابي وتفسيري في كل العمليات التي تتضمن مخرجات من الذكاء الاصطناعي.
2. **وضع أطر أخلاقية وتشريعية واضحة**: الدعوة إلى إنشاء تشريعات مهنية جديدة تواكب التطور التكنولوجي، وتنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاسبة، بما يضمن الشفافية والمساءلة.

3. **فرض واجب الشفافية في تصميم الخوارزميات:** يجب أن تُصمّم النماذج الذكية وفق مبادئ قابلة للفهم والتدقيق من قبل المحاسبين والهيئات التنظيمية.
4. **دمج الفلسفة الأخلاقية في برامج المحاسبة:** إدخال مقررات أكاديمية حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المناهج الجامعية وبرامج التدريب المهني للمحاسبين.
5. **إنشاء لجان رقابة متعددة التخصصات:** تشمل خبراء محاسبة، أخلاقيات، وتقنية، تكون مسؤولة عن تقييم واعتماد استخدام الأنظمة الذكية في بيئات إعداد التقارير المالية.
6. **تعزيز ثقافة التأهيل الرقمي لدى المحاسبين:** دعم برامج التدريب المستمر لرفع الكفاءة التقنية والمعرفية في التعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على الجوانب الأخلاقية والمهنية.
7. **إعادة تعريف دور المحاسب في العصر الرقمي:** التحول من النموذج التنفيذي إلى نموذج معرفي واستشاري، بما يعكس عمق التغيرات الفلسفية والمهنية في البيئة الرقمية الجديدة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر العربية

- زهران، آية محمد عبد الحميد محمود. (2025). أثر الإفصاح عن التحول الرقمي على الأداء المالي: الدور المعدل لجودة المعلومات المحاسبية دليل من شركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة المحاسبة والمراجعة اتحاد الجامعات العربية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، ص 366.

- عقيلي، عبدالرحيم إسماعيل خالد (2024). أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي التوليدي (ChatGPT) على جودة التقارير المالية بالتطبيق على شركات التشييد والاستثمار العقاري المسجلة بسوق الأوراق المالية المصري. مجلة البحوث المالية والتجارية، 25(2)، 23-68.

- PhenixSoft. (2023). التحول الرقمي في المحاسبة: من المهام التقليدية إلى التحليل الاستراتيجي. Retrieved from https://phenixsoft.com/ar/blog/digital-transformation-of-accounting

ثانياً: المصادر الأجنبية

Adelakun, B. O., Majekodunmi, T. G., & Akintoye, O. S. (2025). AI and ethical accounting: Navigating challenges and opportunities. International Journal of Advanced Economics. https://fepbl.com/index.php/ijae/article/view/1230

Adeyelu, O. O., Ugochukwu, C. E., & Shonibare, M. A. (2024). The Impact of artificial intelligence on accounting practices: Advancements, challenges, and opportunities. International Journal of Management & Entrepreneurship Research, 6(4), 1200-1210. https://doi.org/10.51594/ijmer.v6i4.1031

Alrujoubi, A. M., Almeheshi, I. A., & Alwetwat, T. F. (2024). The Future of Accounting: Impact of Artificial Intelligence, from Double Entry to Triple Entry Accounting. Human and Community Studies Journal, 20(July), 1–12. http://www.stcrs.com.ly/

Bouzid, R. (2025). The impact of generative artificial intelligence on accounting: Between risks and opportunities. International Journal of Economic Perspectives, 19(5).

Deloitte. (2024). Generative AI in financial reporting: Ethical oversight and human-in-the-loop. Deloitte Finance Blog.

Financial Times. (2025a, June 27). Big accounting firms fail to track AI impact on audit quality, says regulator. https://www.ft.com/content/ee5be0d2-6d7b-432b-b778-1f7e471d8145

Financial Times. (2025b, June 25). Big Four firms fined in new exam cheating scandal. https://www.ft.com/content/aa27c970-94c4-463b-a7af-18cacd7cf5e3

Financial Times. (2024, March 4). Blessed are the bean counters – except when It comes to growth. Financial Times. https://www.ft.com/content/2543a652-3313-45f2-81c8-627a31fc3c1a

Feuerriegel, S., Hartmann, J., Janiesch, C., & Zschech, P. (2023). Generative AI. Business & Information Systems Engineering, 65(2), 123–135. https://doi.org/10.1007/s12599-023-00795-6

Gabriel, I. (2020). Artificial intelligence, values and alignment. arXiv preprint. https://arxiv.org/abs/2001.09768

Hasan, A. (2022). AI in Accounting & Auditing: A Literature Review. Open Journal of Business and Management.

Hamza, R. A. E. M., Alnor, N. H. A., Al-Matari, E. M., Benzerrouk, Z. S., Mohamed, A. M. E., Bennaceur, M. Y., Elhefni, A. H. M., & Elshaabany, M. M. (2024). The impact of artificial intelligence (AI) on the accounting system of Saudi companies. WSEAS Transactions on Business and Economics, 21, 499–511. https://doi.org/10.37394/23207.2024.21.42

ICAEW. (2024, August 2). Five steps accountants must take when adopting AI. Institute of Chartered Accountants in England and Wales. https://www.icaew.com/insights/viewpoints-on-the-news/2024/aug-2024/five-steps-accountants-must-take-when-adopting-ai

Infosys BPM. (2022). The future of accounting: How will digital transformation impact accountants? Retrieved from

https://www.infosysbpm.com/mccamish/insights/documents/the-future-of-accounting-how-will-digital-transformation-impact-accountants.pdf
IMA & Deloitte. (2024). The Impact of AI on Accounting & Finance. Institute of Management Accountants.
Ingram, L. (2021). The evolving role of accountants in a digital world. LinkedIn. Retrieved from https://www.linkedin.com/pulse/evolving-role-accountants-digital-world-lisa-ingram-bsc-exgec
IFRS Foundation. (2021). Conceptual framework for financial reporting. International Accounting Standards Board. https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/publications/pdf-standards/english/2021/issued/part-a/conceptual-framework-for-financial-reporting.pdf
International Accounting Standards Board. (2018). Conceptual Framework for Financial Reporting. IFRS Foundation.
Kim, A., Muhn, M., & Nikolaev, V. (2024). Financial statement analysis with large language models. arXiv.
Khorsheed, H. S., Ismael, N. B., & Obaid, S. H. (2024). The impact of artificial intelligence and machine learning on financial reporting and auditing practices. International Journal of Advanced Engineering, Management and Science, 10(6), 30-37. https://doi.org/10.22161/ijaems.106.4
Lehner, O. M., Ittonen, K., Silvola, H., Ström, E., & Wührleitner, A. (2022). Artificial intelligence-based decision-making in accounting and auditing: Ethical challenges and normative thinking. Accounting, Auditing & Accountability Journal, 35(9), 109–135. https://doi.org/10.1108/AAAJ-09-2020-4934
Lakhani, L., & Herbert, S. L. (2022). Theoretical frameworks applied in integrated reporting and sustainability reporting research. South African Journal of Economic and Management Sciences, 25(1), a4427. https://doi.org/10.4102/sajems.v25i1.4427
OpenAI. (2024). GPT-4 technical report. https://openai.com/research/gpt-4
Russell, S., & Norvig, P. (2021). Artificial Intelligence: A Modern Approach (4th ed.). Pearson.
Schweitzer, B. (2024, March). Artificial intelligence ethics in accounting. Journal of Accounting & Public Policy, 25(1), 67–84.
Saidi, Y. (2024). Impact of artificial Intelligence on the accounting profession: Analytical study with reference to Algeria. Journal of Economic & Financial Research, 11(2), 543–567. Oum El Bouaghi University
Shaheen, S., & Parveen, G. (2025). Analysis of AI's Impact on Accounting: Examining the Transformation of Accounting and Financial Reporting through AI. Saudi Journal of Business and Management Studies, 10(5), 197–213. https://doi.org/10.36348/sjbms.2025.v10i05.001

مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية عن طريق الرسم على النشاط المهني

– دراسة حالة بلديات ولاية غرداية –

The Contribution of Local Taxation to Financing the Budget of Local Authorities through the Professional Activity Tax – A Case Study of the Municipalities of Ghardaïa Province.

النذير حاج قويدر*، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أحمد دراية (أدرار)،
elhadj.nadir@univ-adrar.edu.dz
عبد الرحمان قويدري، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أحمد دراية (أدرار)،
arr.kouidri@univ-adrar.edu.dz
محمد بن العربة، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أحمد دراية (أدرار)،
benlaria.mohammed@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2025/08/17 تاريخ القبول: 2025/09/27 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إظهار فعالية الجباية المحلية بصفة عامة وللرسم على النشاط المهني بصفة خاصة في تمويل الميزانية للجماعات المحلية ومنها البلدية وذلك لتعزيز الاستقلالية المالية عن السلطة المركزية، ولقد شرعت الدولة الجزائرية في سن عدة قوانين وتشريعات بهدف ادخال عدة اصلاحات الضريبية لنظام الجبائي باستحداث رسوم ودمج بعض الرسوم وضرائب كالرسم على النشاط المهني الذي استحدث سنة 1996 والذي يعتبر من أهم مصادر تمويل ميزانيات الجماعات المحلية خاصة البلدية، ولقد عرف عدة تعديلات سواءا كانت في معدلات الرسم من جهة ونسبة توزيع ناتج لفائدة البلدية من جهة أخرى، ولتحقيق أهداف الدراسة تطرقنا في الجانب التطبيقي للتعرف على الإيرادات الرسم على النشاط المالي دراسة حالة بلديات ولاية غرداية للفترة الممتدة من 2017 إلى 2020، وبناءا على ذلك تم التوصل

* المؤلف المرسل.

الى ان الجباية المحلية تعتبر أهم مورد للجماعات المحلية التي تسمح لها بالأريحية والقوة في اتخاذ القرارت والاستقلالية المالية لتمويل التنمية المحلية .

كلمات مفتاحية: جباية محلية، جماعات محلية، رسم على نشاط مهني.

تصنيف JEL: H71، H79

Abstract:

This paper examines the role of local taxation, particularly the professional activity tax introduced in 1996, in financing municipal budgets and strengthening financial autonomy from central authority. The study reviews fiscal reforms in Algeria and analyzes revenues from this tax through a case study of Ghardaïa municipalities (2017–2020). Findings confirm that local taxation remains a vital source of revenue, enabling municipalities to achieve financial independence and support local development.

Keywords: Local taxation, Local communities, Professional activity tax**.**
JEL Classification Codes: H71, H79

1. مقدمة:

تُعد الجباية المحلية من أهم مصادر التمويل الدائم للجماعات المحلية، لذلك عملت الدولة الجزائرية على تنظيمها وترشيدها من خلال إدخال سلسلة من الإصلاحات الجبائية المتعاقبة، وقد شملت هذه الإصلاحات عدة محاور أبرزها المحور الاقتصادي الذي ركّز على تنظيم الأنشطة الاقتصادية ومواكبة المستجدات في هذا المجال، بهدف تحسين الإيرادات الجبائية وتعزيز مساهمتها في تمويل ميزانيات الجماعات المحلية، بما يحقق استقلالها المالي ويضمن قدرتها على تغطية نفقاتها.

ونظرًا للدور الحيوي الذي تؤديه الجماعات المحلية في تجسيد التنمية المحلية وضمان استمرارية المرفق العام وتسيير شؤونه في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كان من الضروري على الدولة

العمل على توفير وتعبئة هذه الموارد. وقد تجسد ذلك من خلال إدخال إصلاحات على النظام الجبائي، تضمنت استحداث عدة أنواع من الضرائب المحلية، منها ما يُحصَّل لفائدة الجماعات المحلية بشكل كامل مثل (الرسم العقاري، رسم التطهير، الرسم على الإقامة، الرسم على النشاط المهني) ومنها ما يُحصَّل بشكل جزئي بين الدولة والجماعات المحلية ومختلف الصناديق، مثل (الرسم على القيمة المضافة، الضريبة الجزافية الوحيدة).

وبناءا على ما سبق يمكن صياغة إشكالية التالية:

كيف تساهم الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية وهذا وفق الرسم على النشاط المهني ؟

للإجابة على الإشكالية تم بناء الفرضية التالية:

- للجباية المحلية دور فعال في تمويل ميزانية الجماعات المحلية من خلال الرسم على نشاط المهني

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعريف بالجباية المحلية والجماعات المحلية والتعرض إلى أهمية الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، وإلى إبراز دور الرسم النشاط المهني كأحد أهم المصادر في تمويل هاته الميزانية

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هاته الدراسة في إظهار الدور المحوري الذي تؤديه الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية من خلال الرسم على النشاط المهني في ظل تنوع مصادر التمويل وهذا لضمان تلبية احتياجات المجتمع وتسيير شؤونه بفعالية الأمر الذي يضفي على موضوع البحث أهمية خاصة ويجعل دراسته ضرورة من ناحيتين العلمية والعملية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال، التطرق لمختلف المفاهيم الأساسية المرتبطة بالجباية المحلية والمتمثلة في المفاهيم العامة من تعريف وأهداف وخصائص، بالإضافة إلى التطرق للجماعات المحلية من خلال سرد مختلف من التعاريف والخصائص وذكر أهم مصادر التمويل

للجماعات المحلية، أما الدراسة الميدانية فكانت على مستوى بلديات ولاية غرداية حيث قمنا بعرض البيانات وتحليلها وهذا اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف مديرية الضرائب.

الجباية المحلية

1.2. تعريف الجباية المحلية:

القصد من الجباية المحلية هو إقامة نظام ضريبي خاص ومستقل للجماعات المحلية عن النظام الضريبي، مع حصر عائداته وتوزيعها بنسب محددة بين هاته الهيئات المحلية. (زريمي و سنوسي ، 2013، صفحة 212)

وكذلك عرفت على أنها هي: دعامةً أساسية لتحقيق الاستقلال المالي للجماعات المحلية، كما تمثل مؤشراً جوهرياً لكفاءة القيادات المحلية المنتخبة. فهي تعكس قدرة هذه القيادات على تبني استراتيجيات فعالة لتعزيز الإيرادات المالية، وتحسين الوضع المالي للجماعات المحلية، بالإضافة إلى سعيها الدؤوب لاكتشاف وتطوير مصادر تمويلية مبتكرة من شأنها تعزيز القدرات المالية لهذه الجماعات وتوسيع آفاقها التنموية. (توفيق و الدراجي، 2018، صفحة 59)

2.2 أهداف الجباية المحلية: تتمثل أهداف الجباية فيما يلي:

- **الأهداف الاقتصادية:** تساهم الضرائب في تحقيق النمو اقتصادي باعتبار هذا الأخير الهدف الأساسي الذي تسعى الدول لتحقيقه لذا تقوم الدولة بدور المحرك لإنعاش النمو الاقتصادي وذلك بتحسين المستوى معيشة الفراد من خلال تخفيف العبء الضريبي، كما تساهم الضرائب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وهو مرتبط بانخفاض نسبة البطالة والاستقرار في مستوى الأسعار في معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي للدولة. (أيوب، 2022، صفحة 19)
- **الأهداف المالية:** تُعد من الأهداف الجوهرية للدولة، حيث تسعى إلى تعظيم الإيرادات الضريبية لتمويل النفقات العامة ودعم تطوير مختلف القطاعات.
- **الأهداف الاجتماعية:** تُمثل الضرائب أداة فاعلة لتحقيق عدة أهداف اجتماعية، منها:

- إعادة تقسيم المداخيل لمنع تركيز الثروة في فئة محدودة من المجتمع .
- ضمان العدالة والمساواة الضريبية عبر مشاركة الأفراد في تحمّل الأعباء العامة وفقًا لقدراتهم المالية، مع فرض ضرائب على الأغنياء لتحسين أوضاع الفئات محدودة الدخل.
- معالجة الآفات الاجتماعية مثل فرض ضرائب مرتفعة على سلع كالمشروبات الكحولية والتبغ؛ للحد من انتشارها أو القضاء عليها تدريجيًّا. (فاطيمة ، 2016، صفحة 94)

3.2 خصائص الجباية المحلية:

قبل الخوض في نظام الجباية المحلية في الجزائر، يجدر بنا استعراض الشروط الواجب توافرها في الضريبة المحلية لضمان فعاليتها وقدرتها على أداء الدور المطلوب، وهي كالآتي:

- يجب أن يكون إيراد الضريبة قابلاً للزيادة مع مرور الوقت لمواكبة الارتفاع الطبيعي في التكاليف وتلبية الطلب المتزايد على الخدمات العامة المحلية.
- أن لا تتأثر بشكل كبير بالتغيرات الدورية (كفترات الركود أو الانتعاش الاقتصادي)، لضمان استقرار الموارد المالية المحلية، أن يتم توزيع العبء الضريبي بشكل متوازن نسبيًا بين مختلف الوحدات الإدارية المحلية.
- أن تعكس الضريبة بشكل واقعي العلاقة بين المواطنين الذين يسددونها والمستفيدين من الخدمات الممولة بها، مع ضرورة أن تكون تكاليف تحصيلها منخفضة مقارنة بإيراداتها. (زريمي و سنوسي، الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات، 2013، صفحة 212)

3. الجماعات المحلية.

1.3 تعريف الجماعات المحلية:

هي عبارة عن أقاليم جغرافية تضم تجمعات سكانية محددة، يقوم سكانها بانتخاب مجالس محلية لتولي إدارة شؤونهم وقضاياهم المحلية، ولقد اطلقت عليها تسميات متعددة منها اللامركزية الإقليمية نظرا إلى الإقليم الجغرافي القائمة عليها، كما عرفت باسم بالإدارة المحلية للتفرقة بينها وبين الإدارة المركزية نظرا لنطاق عملها المحلي لا الوطني، بالإضافة إلى تسميتها بالجماعات المحلية للإشارة إلى نفس المفهوم، فضلا

عن تسميتها بالمجالس المحلية المنتخبة لكون جهاز منتخب من قبل المواطنين. (دلال و سمية ، 2024، صفحة 284)

وكذلك عرفت على أنها وحدات إدارية، يتم من خلالها تقسيم إقليم الدولة إلى مناطق جغرافية محددة وتتمتع هذه الوحدات بالشخصية الاعتبارية (المعنوية)، حيث تضم كل منها مجتمعاً محلياً معيناً، وتقوم بإدارة شؤونها عبر مجلس منتخب محليًا، ونظرًا لهذه الخصائص، تُعرف هذه الكيانات بتسميات متعددة، أبرزها اللامركزية الإقليمية، والتي تشير إلى طبيعتها القائمة على الاستقلال النسبي في إطار حدود جغرافية محددة. (فيدمة، 2012، صفحة 120)

2.3 خصائص الجماعات المحلية:

تتمتع الجماعات المحلية بمجموعة من السمات الأساسية التي ينبغي تعزيزها، وهي (الحبيب، 2022، صفحة 350):

- وضع معايير موضوعية لاختيار القيادات الكفؤة وتصميم أنظمة عادلة لمكافأة الأداء المتميز؛
- صياغة رؤى تنموية طويلة الأجل ووضع الخطط الكفيلة بتأمين متطلبات التنمية المحلية؛
- استيعاب المعارف الحديثة وتوطين التقنيات الملائمة و ابتكار أنظمة عمل متطورة تتناسب مع الخصائص المحلية؛
- نشر الثقافة التنموية بين أفراد المجتمع قصد تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار.

3.3 مصادر التمويل الجماعات المحلية:

تعتبر المصادر المالية أهم وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة أن الوسائل المالية للجماعات المحلية تتمثل في تلك التي يمكن أن توفر موارد مالية إضافية أو التي تعمل على ترشيد نفقاتها العمومية، ويمكن أن تقسم هذه الوسائل المالية إلى وسائل داخلية وأخرى خارجية. (وائل و عبد الرزاق، 2025، صفحة 140)

أ– مصادر التمويل الداخلية: وتتمثل في جميع الضرائب المختلفة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة:

أولا: الضرائب المباشرة:

- **الرسم التطهير**: يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية وذلك على الملكيات المبنية (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 263، 2020).
- **الرسم العقاري**: يؤسس رسم عقار سنوي على الملكيات المبنية وغير المبنية، مهما كانت وضعيتها القانونية، الموجودة فوق التراب الوطني، باستثناء تلك المعفاة من الضريبة. (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة;، المادة 248 و 261، 2020)
- **الرسم على النشاط المهني**: هو عبارة عن الرسم الذي يستحق بصدد رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح المهنية أو للضريبة على أرباح الشركات.

(قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 217، 2020)

وتم استحداث الرسم على النشاط المهني بموجب المادة 21 من قانون المالية لسنة 1996 عوضا عن الرسمين الذين استحدثا من خلال الإصلاح الجبائي لسنة 1992 وهوما على التوالي الرسم على النشاط الصناعي (TAIC)، والرسم على النشاط غير التجاري (TANC) كانت نسبة المطبقة 2.55 % (نصر و مصطفى، 2011، صفحة 20) كما هو موضح في الجدول:

جدول 1 : توزيع الرسم على النشاط المهني لسنة 1996

حصة الولاية	حصة البلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
% 0.75	% 1.66	%.0.14	% 2.55

المصدر: المادة 21 من قانون المالية لسنة 1996

وقد عرف الرسم على النشاط المهني عدت تعديلات مست معدل هذا الرسم من جهة ونسبة توزيع هذا الرسم من جهة أخرى على مختلف الهيئات أيضا مست عدة نشاطات من حيث الإعفاءات الجزئية أو الكلية حيث نص ذلك في قانون المالية التكميلي سنة 2001 حيث انخفض هذا المعدل إلى 2% على رقم الأعمال الخاضع على النحو التالي:

الجدول 2: توزيع الرسم على النشاط المهني لسنة 2001

حصة الولاية	حصة البلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
% 0.59	% 1.33	%.0.11	% 2

المصدر: المادة 06 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001

أما في سنة 2008 من خلال القانون المالية التكميلي في المادة 8 رفع معدل الرسم على النشاط المهني إلى 3 % فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط المحروقات بواسطة الأنابيب، ويتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يأتي:

الجدول 3: توزيع الرسم على النشاط المهني الخاص بنقل المحروقات عبر الأنابيب

حصة العائدة للولاية	حصة العائدة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
% 0.88	% 1.96	%.0.16	% 3

المصدر: المادة 08 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008

أما في سنة 2015 من خلال القانون المالية التكميلي في المادة 3 عرف تخفيض معدل الرسم إلى 1% بالنسبة لقطاع الإنتاج بدون الاستفادة من التخفيضات، أما فيما يخص نشاطات البناء والأشغال العمومية والري، تحدد نسبة الرسم بـ 2 % مع تخفيض بنسبة 25%، ويتم توزيع هذا الرسم على النحو التالي:

الجدول 4: توزيع الرسم على النشاط المهني لسنة 2015

حصة الولاية	حصة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
% 0.29	% 0.66	%.0.05	% 1

المصدر: المادة 3 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015

أما في سنة 2022 من خلال قانون المالية لسنة 2022 في المادة 59 منه فقد عدلت المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أنه يحدد معدل الرسم على النشاط المهني بـ

1.5 % إلى غاية الغائه من قانون المالية لسنة 2024 في المادة 14 منه وتم تعويضه بالرسم التضامن المحلي.

- **الضريبة الجزافية الوحيدة:** تأسست بموجب قانون المالية لسنة 2007 (المواد من 282 مكرر إلى 282 مكرر 6 من القانون رقم: 76-101، 1976)، وحلت محل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات وتغطي زيادة على ذلك الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني.

يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو غير تجاري أو حرفيا وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية والشركات المدنية المهنية، التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين (8 000.000 دج)، ماعدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية. (مراد، 2018، صفحة 114)

ثانيا: الضرائب غير المباشرة:

- **الرسم على القيمة المضافة:** إن الرسم على القيمة المضافة (TVA) هو عبارة عن ضريبة غير مباشرة أدخلت في إطار الإصلاح الجبائي الذي قامت به الجزائر في سنة 1992 خلفا للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS)، حيث شرع في تطبيقها ابتداء من أول أفريل 1992 بموجب قانون المالية لسنة 1992، وهي تفرض عند إنفاق الدخل بتطبيق معدلين هما المعدل المخفض 09 % والمعدل العادي 19%. (قانون الرسم على رقم الأعمال ، المادة 21 و 23، 2020)
- **الرسم على الذبح (الرسم الصحي على اللحوم):** يحسب الرسم على الكيلو غرام الواحد الصافي للحيوان المذبوح، تحدد قيمته حسب المادة 452 من الأمر رقم 104/76 المتضمن قانون الضرائب غير المباشرة. (وسام و خالد ، 2022، صفحة 192)

- **قسيمة السيارات:** هي عبارة عن رسم سنوي يؤسس باسم كل شخص طبيعي أو معنوي يملك سيارة مرقمة في الجزائر، حيث يتم حسابها حسب قوة المحرك من حيث عدد الأحصنة وكذا عمر السيارة ابتداءا من سنة وضعها في السير. (قانون الطابع ، المادة 309، 2020)

ب– المصادر التمويل الخارجية: يتم اللجوء إلى مصادر خارجية من بينها:

- **الإعانات:** تمثل سلطة مالية تملكها الدول دون أي منازع لها كما تختص بالاستثنائية، وتسمح بدفع الجماعات المحلية للعمل في إطار الاختيارات الوطنية للتنمية وكذا سد الحاجيات المتعلقة بالتجهيز بصفة عامة. (إسماعيل و لمين، 2013، صفحة 15)
- **القروض:** توجه القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية التي لا تستطيع الميزانيات المحلية للجماعات المحلية تحمل تكاليف انجازها، على أن تخضع هذه القروض لموافقة الحكومة عليها. (بوبكر، 2022، صفحة 212)
- **الهبات والوصايا:** تعتبر الهبات والوصايا من الموارد المالية الإضافية للجماعات المحلية حيث يعود قبولها أو رفضها للمجالس المحلية إذا كانت وطنية أما إذا كانت أجنبية فيخضع قبولها للموافقة المسبقة للوزير المكلف بالداخلية، ويتم جردها.
(قانون البلدية، المادة 171، 2011)
- **صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:** يمنح الصندوق مساعدة لفائدة البلديات المحتاجة التي لديها عجز في ميزانيتها خاصة نفقة التسيير الأساسية كأجور الموظفين وتكاليف الكهرباء والغاز. (وائل و عبد الرزاق، 2025، صفحة 142)

4. الجانب التطبيقي.

سنحاول في هذا الجانب التطرق إلى منهج الدراسة وعينة الدراسة، بالإضافة إلى ذلك سنقوم بعملية التحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها.

1.4 طريقة والأدوات:

سنتطرق في هذا العنصر إلى منهج الدراسة ومجتمع عينة الدراسة.

- **منهج الدراسة:**

تقوم هذه الدراسة بتحليل واقع تحصيل الرسم على النشاط المهني في بلديات ولاية غرداية كنموذج تطبيقي، تم تبني منهج وصفي تحليلي يستند إلى دراسة بيانات التحصيل الفعلية، بهدف تشخيص مستويات التحصيل ورصد العوامل المؤثرة فيها، اعتمدت الدراسة على بيانات رسمية مستمدة من السجلات الجبائية لمديرية الضرائب، والتي تضمنت مجموع بلديات ولاية غرداية، وقيم المبالغ المحصلة سنويًا، كما شمل التحليل الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2020، بما يتيح متابعة التطور الزمني لمؤشرات التحصيل في إطار بيئة اقتصادية محلية محددة.

- **مجتمع عينة الدراسة**

تشمل عينة الدراسة مجتمع المكلفين بدفع الرسم على النشاط المهني في بلديات الدراسة بكاملهم، حيث تم جمع بيانات شاملة عن عددهم، وحجم المبالغ المحصلة عنهم سنويًا. وقد جرى توثيق هذه المعطيات بدقة من خلال السجلات الجبائية المعتمدة، بما يضمن مصداقية النتائج المستخلصة.

2.4 النتائج والمناقشة

- **سنة 2017**: حيث قمنا بتلخيص جميع المداخيل المتحصل عليها من بلديات ولاية غرداية في الجدول أسفله فيما يخص الرسم على نشاط المهني وتحليل ومناقشة النتائج.

جدول 5 : مداخيل الرسم على نشاط المهني لسنة 2017

الرقم	البلدية	2017 (دج)
01	غرداية	258 578 021,00
02	بنورة	217 880 036,00
03	العطف	57 150 149,00
04	ضاية بن ضحوة	87 623 919,00
05	بريان	62 676 652,00
06	زلفانة	150 046 481,00

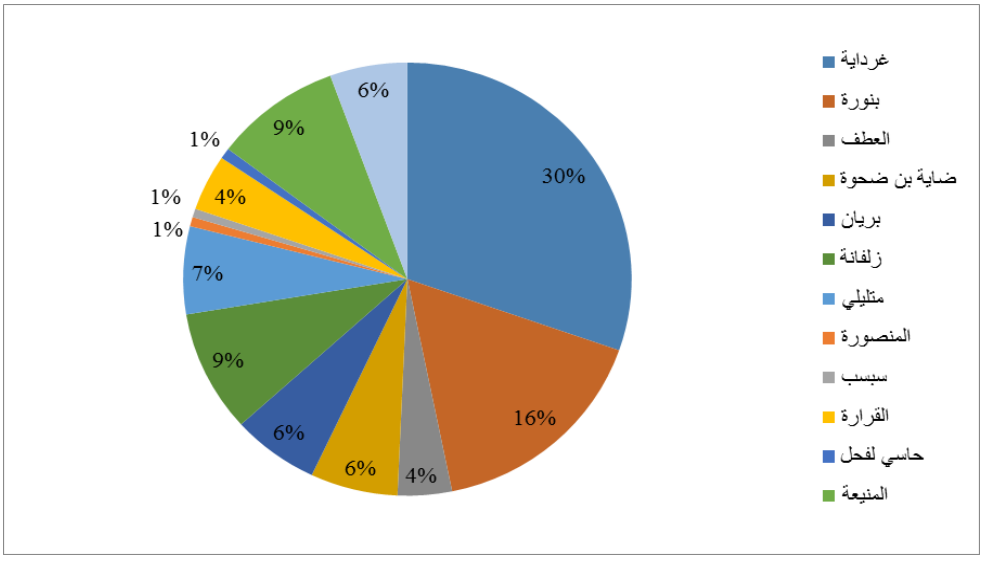
07	متليلي	153 875 165,00
08	المنصورة	9 999 950,00
09	سبسب	20 670 957,00
10	القرارة	26 383 386,00
11	حاسي لفحل	9 092 452,00
12	المنيعة	64 226 120,00
13	حاسي القارة	20 230 036,00
	المجموع (1)	**1 138 433 324,00**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على بيانات من مديرية الضرائب لولاية غرداية

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن المجموع العام المحصل من بلديات ولاية غرداية من الرسم على النشاط المهني (TAP) لسنة 2017 قد بلغ 1 138 433 324.00 دج، وبالرجوع إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن أكبر إيراد متحصل عليه كان من نصيب بلدية غرداية حيث حققت إيرادات بقيمة 258 578 021.00 دج ما يمثل نسبة 22,71% من إجمالي مداخيل البلديات المدروسة بسب عوائد الوعاء الضريبي المتمثل في التجار والحرفيون والمهن الحرة وكثرة المؤسسات الناشطة داخل نطاق البلدية، تلتها بعد ذلك في المرتبة الثانية بلدية بنورة بقيمة 217 880 036.00 دج بنسبة 19,14% من إجمالي الإيرادات بسب وجود منطقة صناعية تعد من اكبر المناطق الصناعية على مستوى الولاية بمساحة تزيد عن 142 هكتار تحتوي على مجموعة كبيرة من المؤسسات الناشطة في مجال الإنتاج والتصنيع بالإضافة إلى نشاطات أخرى مختلفة، تلتها أيضا في المرتبة الثالثة بلدية متليلي بقيمة 153 875 165.00دج بنسبة 13,51% وهذا بسب مرور عدة أنابيب نفطية متواجدة على مستوى تراب البلدية بالإضافة إلى نشاطات أخرى، وتأتي في المرتبة الرابعة من حيث الإيرادات بلدية زلفانة بقيمة 150 046 481.00دج بنسبة 13,18% وهذا لوجود مناطق بترولية كمنطقة واد نومر ومرور عدة قنوات نفطية بالإضافة إلى وجود نشاطات أخرى، ثم تأتي كل من بلديات ضاية بن ضحوة والمنيعة وبريان والعطف بإيرادات متوسطة محققة قيم على التوالي 87 623 919.00 دج و64 226 120.00دج

و 652.00 676 62دج و149.00 150 57دج أما باقي البلديات فكانت إيراداتها بقيم ضعيفة لم تتعدى نسبة 3 % ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى عدة عوامل من بينها قلة المؤسسات الناشطة وكذلك نقص أصحاب الخدمات والمهن الحرة، بالإضافة إلى نقص أعوان التحصيل، ويمكن اختصار هاته المعلومات في الشكل التالي:

الشكل 1: مداخيل الرسم على النشاط المهني لسنة 2017



المصدر: من إعداد الباحثين

- **سنة 2018** : حيث كانت المداخيل البلديات لولاية غرداية مختصرة في الجدول التالي مع تحليل ومناقشة النتائج:

جدول 6 : مداخيل الرسم على نشاط المهني لسنة 2018

الرقم	البلدية	2018 (دج)
01	غرداية	298 369 133,00
02	بنورة	181 906 824,00
03	العطف	49 528 417,00
04	ضاية بن ضحوة	82 569 462,00

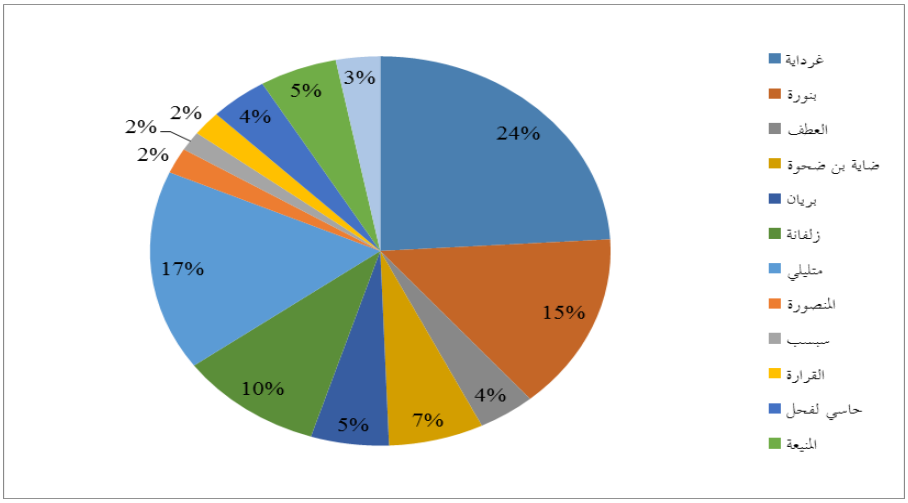
05	بريان	67 856 860,00
06	زلفانة	125 194 827,00
07	متليلي	206 228 853,00
08	المنصورة	26 267 227,00
09	سبسب	19 895 413,00
10	القرارة	25 328 883,00
11	حاسي لفحل	50 238 916,00
12	المنيعة	67 466 466,00
13	حاسي القارة	38 540 881,00
	المجموع (1)	**1 239 392 162,00**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على بيانات من مديرية الضرائب لولاية غرداية

من خلال الجدول رقم (06)، يتبين أن إجمالي الإيرادات من الرسم على النشاط المهني (TAP) لسنة 2018 بلغ 1 239 392 162.00 د.ج على مستوى البلديات حيث نلاحظ ارتفاع في مقدار التحصيل بقيمة 100 958 838.00 دج مقارنة بسنة 2017 وهذا بسبب زيادة حصة البلدية من ناتج التوزيع الرسم على النشاط المهني على نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب وهذا حسب المادة 11 من قانون المالية 2018 التي عدلت بموجبها المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، حيث حققت بلدية غرداية إيرادات قدرها 298 369 133.00 د.ج، مما يمثل نسبة 24.06 % من إجمالي المداخيل بحيث ساهمت في زيادة الإيرادات بنسبة 3.5% من إجمالي مداخيل بلديات ولاية غرداية مقارنة بالسنة الماضية، ثم تلتها بلدية متليلي التي حققت إيرادات بقيمة 206 228 853.00 د.ج، بنسبة 16.64% ومن خلال المعطيات نلاحظ أن نسبة الزيادة في بلدية متليلي كانت بنسبة 4.6% من إجمالي الإيرادات المحققة في السنة السابقة، وجاءت في المرتبة الثالثة بلدية بنورة بإيرادات قدرها 181 906 824.00، بنسبة 14.69 % حيث شهدت انخفاض في نسبة التحصيل مقارنة بالسنة الماضية بنسبة قدرها 3.16%، أما بلدية زلفانة فقد احتلت المرتبة الرابعة

بإيـرادات بلغـت 125 194 827.00 دج، بنسـبة 10.10 % حيـث عرفـت انخفـاض بقيمـة 2.19% مقارنة بمداخيل السنة الماضية، فيما حققت بلديات ضاية بن ضحوة والمنيعة وبريان وحاسي لفحـل إيـرادات متوسـطة، حيـث كانـت قـيم الإيـرادات علـى التـوالي 82 569 462.00 د.ج و67 466 466.00 د.ج و67 856 860.00 د.ج و50 238 916.00 د.ج، وكانـــت نسب متفاوتة بين الزيادة والنقصان، ويمكن عرض البيانات السابقة في الشكل التالي:

الشكل 2: مداخيل الرسم على النشاط المهني لسنة 2018



المصدر: من اعداد الباحثين

- **سنة 2019**: حيث كانت إيرادات جميع البلديات لولاية غرداية ملخصة في الجدول التالي:

جدول 7: مداخيل الرسم على نشاط المهني لسنة 2019

الرقم	البلدية	2019 (دج)
01	غرداية	271 666 564,00
02	بنورة	255 082 017,00
03	العطف	36 941 114,00
04	ضاية بن ضحوة	60 141 286,00
05	بريان	58 629 435,00
06	زلفانة	103 405 687,00
07	متليلي	62 845 230,00

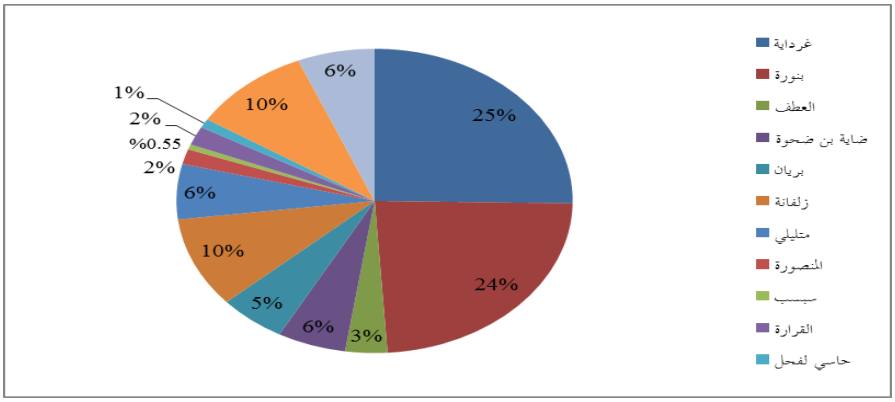
08	المنصورة	17 219 001,00
09	سبسب	5 881 389,00
10	القرارة	21 436 263,00
11	حاسي لفحل	10 210 631,00
12	المنيعة	104 375 568,00
13	حاسي القارة	67 774 323,00
	المجموع (1)	**1 075 608 508,00**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على بيانات من مديرية الضرائب لولاية غرداية

نلاحظ من خلال الجدول (07) أن المجموع العام للبلديات من الرسم على النشاط المهني (TAP) لسنة 2019 قد بلغ 1 075 608 508.00 دج حيث نلاحظ انخفاض في مقدار التحصيل بقيمة 163 783 654.00 دج مقارنة بسنة 2018 بنسبة انخفاض تقدر 13.22% ويرجع هذا الانخفاض بسبب انتقال بعض المكلفين من النظام الحقيقي إلى نظام الضريبة الجزافية مما نتج عنه انخفاض في مداخيل المتعلقة بالرسم على النشاط المهني، بالإضافة إلى ذلك إعفاء بعض الأنشطة الاقتصادية من الرسم على النشاط المهني وهذا بناءا على ما جاء في المادة 08 و10 من قانون المالية لسنة 2019 التي عدلت أحكام المواد 221 مكرر و282 مكرر أ من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وبالرجوع إلى التوزيع حسب كل بلدية فنلاحظ ان بلدية غرداية يوجد فيها أكبر قيمة في القيم الموزعة بقيمة 271 666 564.00 دج بنسبة 25.26% من إجمالي مداخيل البلديات المدروسة بحيث شهدت انخفاض في الإيرادات بنسبة 2.16% من إجمالي مداخيل بلديات ولاية غرداية مقارنة بالسنة الماضية، تلتها بعد ذلك بلدية بنورة بقيمة 255 082 017.00 دج بنسبة 23.71 % ومن خلال المعطيات نلاحظ أن نسبة الزيادة في بلدية بنورة كانت بنسبة 5.90% من إجمالي الإيرادات المحققة في السنة الماضية، تلتها بعد ذلك في المرتبة الثالثة بلدية المنيعة بقيمة 104 375 568.00 دج بنسبة 9.70 % حيث عرفت زيادة في نسبة التحصيل مقارنة بالسنة الماضية بنسبة قدرها 2.98%، وتأتي بعد ذلك في المرتبة الرابعة بلدية زلفانة بقيمة 103 405 687.00 دج بنسبة 9.61 % حيث

عرفت انخفاض بقيمة 1.76% مقارنة بمداخيل السنة السابقة، فيما حققت كل من بلدية حاسي القارة وبلدية متليلي وبلدية ضاية بن ضحوة وبريان على التوالي 67 774 323.00 دج، 62 845 230.00 دج، 60 141 286.00 دج، 58 629 435.00 دج أما باقي البلديات كانت تحصيلاتها متدنية لم تتعدي نسبة 9 % مجتمعة بسبب ضعف الاستثمارات في هاته البلديات، ويمكن تلخيص المداخيل السابقة في الشكل التالي:

الشكل 3: مداخيل الرسم على النشاط المهني لسنة 2019



المصدر: من إعداد الباحثين

- **سنة 2020**: ولخصت مجموع المداخيل من البلديات في شكل الجدول التالي:

جدول 8: مداخيل الرسم على نشاط المهني لسنة 2020

الرقم	البلدية	2020 (دج)
01	غرداية	287 874 928,00
02	بنورة	156 349 791,00
03	العطف	37 200 247,00
04	ضاية بن ضحوة	59 965 307,00
05	بريان	59 720 735,00
06	زلفانة	86 496 088,00
07	متليلي	62 229 048,00
08	المنصورة	6 523 171,00

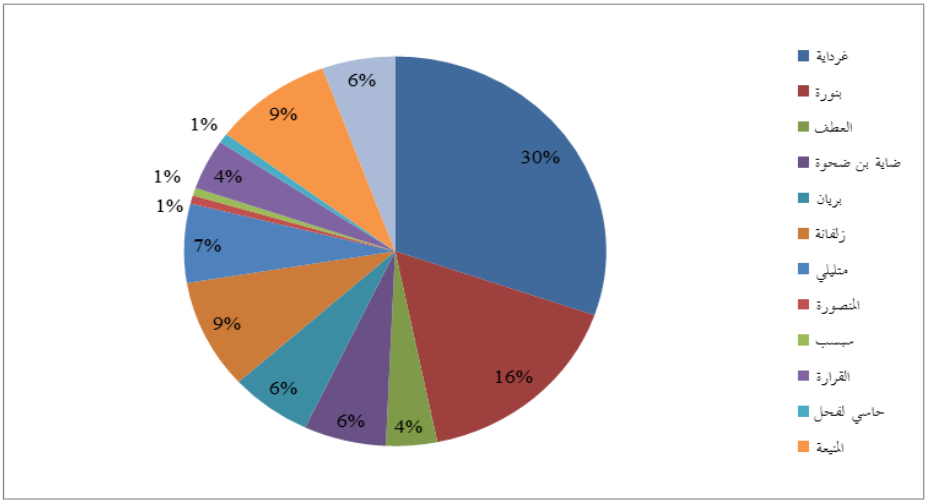
09	سبسب	6 061 589,00
10	القرارة	39 844 917,00
11	حاسي لفحل	7 562 858,00
12	المنيعة	86 976 363,00
13	حاسي القارة	53 111 732,00
	المجموع (1)	949 916 774,00

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على بيانات من مديرية الضرائب لولاية غرداية

نلاحظ من الجدول رقم (08) أن قيمة الرسم على النشاط المهني (TAP) لسنة 2020 بلغت بمجموع يقارب 949 916 774.00 دج حيث نلاحظ انخفاض في مقدار التحصيل بقيمة 125 691 734.00 دج مقارنة بسنة 2019 بنسبة انخفاض تقدر 11.68% ويعود سبب هذا الانخفاض إلى وباء جائحة كورونا وما نتج عنه من أثار سلبية في أغلب الأنشطة الاقتصادية، بينما تقاربت مداخيل بلديات الولاية حيث كانت متصدرة بلدية غرداية بمداخيل بلغت 287 874 928.00 دج بنسبة 30.31 % من مجموع المداخيل المحصلة بحيث ساهمت في زيادة بنسبة 1.50 % من إجمالي مداخيل بلديات ولاية غرداية مقارنة بالسنة الماضية، تلتها بلدية بنورة بمداخيل بلغت 156 349 791.00 دج أي بنسبة 16.47 % التي شهدت انخفاض في الإيرادات بنسبة 9.18%، تلتها من ناحية المداخيل المحصلة من الرسم على النشاط المهني بلدية المنيعة فقد بلغت 86 976 363.00 دج بنسبة قاربت 9.16 % والتي عرفت بدورها انخفاض بنسبة 1.61%، بعدها بلدية زلفانة بقيمة 86 496 088.00 دج بنسبة 9.09 % حيث عرفت انخفاض بقيمة 1.56% مقارنة بمداخيل السنة الماضية، أما بقية بلديات فقد كانت مداخيلها متوسطة أو ضعيفة على سبيل المثال فبلديات متليلي، ضاية بن ضحوة، بريان، حاسي القارة على التوالي : 62 229 048.00 دج، 59 965 307.00 دج، 59 720 735.00 دج، 53 111 732.00 دج أما باقي

البلديات فقد كانت مداخيلها ضعيفة لم تتعدى نسبة 10.50 % كاملة، وبناءا على ما سبق قمنا بعرض الإيرادات في الشكل التالي:

الشكل 4: مداخيل الرسم على النشاط المهني لسنة 2020



المصدر: من إعداد الباحثين

5. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة، التي ركزت على إبراز الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الجباية المحلية، ولا سيما إيرادات الرسم على النشاط المهني، من خلال مساهمته في ميزانيات بلديات ولاية غرداية على تحقيق التنمية المحلية والذي يؤثر بشكل مباشر على استقلاليتها المالية فكلما ارتفعت المداخيل من هذا الرسم زادت إيرادات الجباية المحلية وبالتالي ارتفعت وتحسنت مداخيل ميزانيات البلديات من ناتج توزيع هذا الرسم على الهيئات المحلية.

بناءاً على هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج ندرجها في النقاط التالية:

- تُعد الجباية المحلية عنصرًا أساسيًا ومصدرًا مهمًا من مصادر تمويل الجماعات المحلية، مما يقتضي تعزيز الاهتمام بها والعمل على استحداث وتوسيع أوعيتها الضريبية لتحقيق أهداف التنمية المحلية؛

- رغم ما قامت به الدولة الجزائرية من جهود معتبرة في مجال إصلاح الجباية المحلية، فإن هذه الجهود ما تزال غير كافية، خاصة عند ربطها بمتطلبات وتحقيق التنمية المحلية؛
- التعديلات التي مست عدة مرات الرسم على النشاط المهني منذ إنشائه قصد زيادة التحصيلات أثرت بشكل مباشر على المكلفين كونه يحسب على أساس رقم المحقق؛
- ربط الرسم على النشاط المهني برقم الأعمال المحقق يمثل عبء على المكلفين بالضريبة خاصة تداعيات جائحة كورونا التي مست معظم الأنشطة الاقتصادية وبالتالي التأثير على ميزانية البلديات والجماعات المحلية بالانخفاض مما أثر على تحصيلاتها؛
- سياسة الإعفاءات التي تستعملها الدولة لتحفيز المستثمرين لم تحقق النتائج المرجوة الذي وضعت لأجله بتوسيع الوعاء الضريبي وزيادة المكلفين جدد وبالتالي الزيادة في التحصيلات الجبائية؛
- الجماعات المحلية هي الخلية الأساسية للدولة على المستوى المحلي، وقد خُصصت لها مهام ووظائف متعددة، مما يفرض ضرورة تزويدها بموارد مالية كافية لتغطية نفقاتها وتلبية متطلبات المهام المنوطة بها.

ومن خلال النتائج المتوصل لها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- زيادة حصة الجماعات المحلية وخاصة البلديات من نسبة توزيع نواتج الضرائب والرسوم المتحصل عليها؛
- منح صلاحيات جديدة للبلديات والمجالس المحلية لفرض رسوم محلية وضرائب حسب نشاطات والقطاعات الاقتصادية المحلية المنتشرة عبر تراب البلديات؛
- تعديل القوانين مصادر التمويل الجماعات المحلية لتكون أكثر مرونة بالشراكة مع المستويات المركزية وتمكينهم من تحديد مصادر المحلية؛
- العمل على تقديم تحفيزات جبائية محلية لجدب المستثمرين قصد الاستثمار في إقليم الجماعة المحلية بغية تحسين من موارد الضريبة من جهة وتحقيق التنمية من جهة أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

الرسوم المماثلة قانون الضرائب المباشرة . (2020). المادة 217.

أمينة عبياد. (2008). اصلاح النظام الجبائي المحلي. الرباط: كلية الحقوق السويسي.

بن الشيخ توفيق، و لعفيفي الدراجي. (2018). الجباية المحلية والتنمية المحلية للبلديات في الجزائر. مجلة افاق علوم الإدارة والإقتصاد، 2(4).

بن حليمة دلال، وبومعد سمية . (2024). نحو تعزيز إستخدام موار الجباية المحلية كآلية لتمويل ميزانية الجماعات المحلية. مجلة دفاتر إقتصادية، 15(2).

بوغازي إسماعيل، وتغليسية لمين. (2013). ترشيد الجباية المحلية لتحقيق تنمية محلية شاملة. مجلة الدراسات الجبائية، 2(1).

جلالي الحبيب. (2022). مساهمة الجباية المحلية لتمويل ميزانية الجماعات المحلية للجزائر. مجلة الجزائرية للمالية العامة، 12(1).

رحال نصر، و عوادي مصطفى. (2011). جباية المؤسة بين النظرية والتطبيق. الوادي، الجزائر: مطبعة سخري.

زريمي نعيمة وسنوسي. (2013). 212.

ساجي فاطيمة . (2016). فعالية الجباية في تمويل المزانية العامة للدولة. حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، 3(1).

ساخي بوبكر. (2022). التنمية المحلية من منظور الجباية المحلية للجماعات المحلية، قراءة وصفية تحليلية. مجلة دراسات جبائية، 11(1).

عباي وسام، و بن عمر خالد . (2022). إشكالية التمويل الجماعات المحلية في الجزائر بين تحديات الجباية المحلية وسبل تفعليها. مجلة دراسات جبائية، 11(1).

عبد الحق فيدمة. (2012). ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسة، 1(1).

قانون البلدية. (المادة 171، 2011). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37 والمتضمن قانون رقم 11-10 مؤرخ في 22 جوان 2011.

قانون الرسم على رقم الأعمال . (المادة 21 و 23، 2020). المديرية العامة للضرائب.

قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (المادة 217، 2020). المديرية العامة للضرائب.

قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (المادة 263، 2020). المديرية العامة للضرائب.

قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة;. (المادة 248 و 261، 2020). المديرية العامة للضرائب .

قانون الطابع . (المادة 309، 2020). المديرية العامة للضرائب.

قوجيل أيوب. (2022). الجباية المحلية وفعاليتها في التنمية المحلية المستدامة. المدية: جامعة يحي فارس.

مسعي مراد. (2018). إيرادات البلدية من الجباية المحلية في التشريع الجزائري. مجلة القانون العقاري، 5(2).

مقران وائل، وسويقات عبد الرزاق. (2025). مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية. مجلة دفاتر السياسة والقانون، 17(1).

نعيمة زريمي، وبن عومر سنوسي. (2013). الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 03(05)، 212.

تأثير رأس المال الفكري على كفاءة الأداء الوظيفي دراسة تطبيقية على عينة من المراكز الصحية في قطاع الرعاية الصحية الأولية بمدينة الفلوجة

The Impact of Intellectual Capital on the Efficiency of Job Performance: An Applied Study on a Sample of Primary Healthcare Sector Centers in Fallujah

د.حامد جهاد دليمي الكبيسي، معاون العميد /كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة السراج الاهلية
H3043927@gmail.com , https://orcid.org/0009-0009-2448-981X

تاريخ الاستلام: 2025/05/27 تاريخ القبول: 2025/09/25 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير رأس المال الفكري على الأداء الوظيفي في مراكز قطاع الفلوجة الصحي. تم استخدام أساليب إحصائية تحليلية مثل اختبار T-test، اختبار ANOVA، وتحليل الانحدار لاختبار الفروض المتعلقة بالعلاقة بين رأس المال الفكري (المعرفة، المهارات، الابتكار) والأداء الوظيفي. تم توزيع الاستبانة على 200 موظف من مراكز القطاع الصحي، مع توزيع العينة وفقًا للجنس والمستوى التعليمي. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين رأس المال الفكري والأداء الوظيفي، حيث تم التأكد من أن المهارات والمعرفة والابتكار تؤثر بشكل مباشر على كفاءة الأداء الوظيفي. كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأداء بين الذكور والإناث، وكذلك بين الموظفين ذوي الشهادات المختلفة. تشير النتائج إلى أن تعزيز رأس المال الفكري من خلال التدريب المستمر والابتكار له دور كبير في تحسين الأداء الوظيفي، وأن مستوى التعليم له تأثير واضح في كفاءة الأداء الوظيفي.

كلمات مفتاحية: رأس مال فكري، أداء وظيفي، مراكز قطاع صحي فلوجة، تحليل إحصائي، فعالية أداء.
تصنيفات JEL : J24, I18, M12

Abstract

This study examines the impact of intellectual capital on job performance in Al-Fallujah Health Sector Centers. Using statistical tools (T-test, ANOVA, regression), it analyzed the link between knowledge, skills, innovation, and performance. A questionnaire was distributed to 200

employees classified by gender and education. Results show a positive relationship between intellectual capital and performance, with skills, knowledge, and innovation directly enhancing efficiency. Significant differences appeared between males and females, and across educational levels. The study highlights that continuous training and innovation strengthen intellectual capital, while education level strongly influences job performance.

Keywords: Intellectual capital, job performance, Fallujah health sector centers, statistical analysis, performance effectiveness.

Jel Classification Codes: J24, I18, M12

1. مقدمة:

يعد رأس المال الفكري من أهم الموارد التي تساهم في تحسين الأداء الوظيفي في المؤسسات المختلفة. وتتمثل أهمية هذا البحث في استكشاف أثر رأس المال الفكري على الأداء الوظيفي للعاملين في مراكز قطاع الفلوجة الصحي، حيث يساهم هذا القطاع بشكل رئيسي في تقديم الخدمات الصحية للمجتمع. يتمثل رأس المال الفكري في المعرفة، والمهارات، والخبرات التي يمتلكها الأفراد داخل المنظمة، والتي تؤثر على كفاءتهم وإنتاجيتهم.

أهداف البحث: يهدف البحث الى

1. دراسة أثر رأس المال الفكري على الأداء الوظيفي في مراكز قطاع الفلوجة الصحي.
2. تحليل العلاقة بين مختلف مكونات رأس المال الفكري (المعرفة، المهارات، الابتكار) والأداء الوظيفي.
3. تقديم توصيات لتحسين الأداء الوظيفي من خلال تعزيز رأس المال الفكري في مراكز القطاع الصحي.

مشكلة البحث: يعاني العديد من الموظفين في المؤسسات الصحية من ضعف الأداء الوظيفي، وهو ما قد يرجع إلى نقص رأس المال الفكري أو عدم الاستفادة المثلى منه. لذلك، يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى تأثير رأس المال الفكري على أداء العاملين في مراكز قطاع الفلوجة الصحي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على كيفية تأثير رأس المال الفكري على أداء العاملين في المراكز الصحية، مما يساعد على تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين. كما يساهم البحث في تقديم رؤى واستراتيجيات يمكن أن تدعم تطوير بيئة العمل في هذه المراكز.

مكونات رأس المال الفكري:

1. المعرفة: تعد المعرفة من أهم مكونات رأس المال الفكري، حيث تشمل المعلومات والمهارات الفنية التي يمتلكها الموظفون.
2. الابتكار والإبداع: قدرة الموظفين على الابتكار والتفكير بشكل إبداعي في حل المشكلات تؤثر بشكل كبير على أدائهم.
3. العلاقات الاجتماعية: العلاقات الجيدة بين الموظفين والإدارة تسهم في تحسين التعاون وتبادل المعرفة.

الأداء الوظيفي:

يشير الأداء الوظيفي إلى قدرة الموظف على أداء مهامه بكفاءة وفعالية، وذلك من خلال إنجاز الأعمال في الوقت المحدد، وتحقيق الأهداف المحددة، وتحسين الجودة.

المنهجية:

تم اختيار مراكز قطاع الرعاية الصحية الاولية في الفلوجة وهي: (الوحدة، الجمهورية نزال، السمنت، الجولان، الشهداء، جبيل، الصقلاوية، البوشجل، المصطفئ) كمجتمع دراسي، حيث تم تطبيق استبانة على عينة من العاملين في هذه المراكز. استهدفت الاستبانة قياس مكونات رأس المال الفكري (المعرفة، المهارات، الابتكار) ومدى تأثيرها على الأداء الوظيفي.

مجتمع البحث وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة العاملين في مراكز قطاع الفلوجة الصحي، والذي يبلغ عددهم الإجمالي 1059 موظفاً، موزعين بين الذكور والإناث. حيث يتكون مجتمع الدراسة من 612 موظفاً من الذكور و447 موظفة من الإناث.

تفاصيل العينة:

تم اختيار عينة من هذا المجتمع لتكون ممثلة لدراسة أثر رأس المال الفكري على الأداء الوظيفي. تم استخدام أسلوب العينة العشوائية للحصول على مجموعة تمثل مختلف الفئات من الموظفين في مراكز قطاع الفلوجة الصحي. الجدول (1) يوضح تفاصيل العينة

جدول:1 يوضح توزيع مجتمع البحث

الجنس	عدد الأفراد	النسبة المئوية
الذكور	612	%57.9
الإناث	447	%42.1
الإجمالي	1059	%100

ماهية العينة:

تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 200 موظفاً من مجتمع البحث (بحسب تقنيات العينة العشوائية البسيطة). تم توزيع العينة بين الذكور والإناث بنسب تتناسب مع تمثيلهم في المجتمع الكلي، وذلك لضمان تمثيل مختلف الفئات. الجدول (2) يوضح تفاصيل عينة المجتمع

الجدول:2 تفاصيل عينة المجتمع

الجنس	عدد الأفراد في العينة	النسبة المئوية من العينة
الذكور	115	%57.5
الإناث	85	%42.5
الإجمالي	200	%100

ملاحظات إضافية:

تم اختيار العينة بشكل عشوائي لضمان تمثيل دقيق لمختلف الفئات الوظيفية.

العينة تتوزع بين المهن المختلفة في مراكز القطاع الصحي، مثل الأطباء والممرضين والإداريين.

توزيع العينة حسب الشهادة العلمية:

تم توزيع العاملين في مراكز قطاع الفلوجة الصحي وفقاً لمستوى الشهادة العلمية التي يحملونها. وفيما يلي الجدول(3) يوضح توزيع العاملين حسب الشهادات وعدد الأفراد لكل شهادة:

الجدول (3) يوضح توزيع العاملين حسب الشهادات وعدد الأفراد لكل شهادة:

الشهادة العلمية	عدد الأفراد	النسبة المئوية
دكتوراه	4	%2
ماجستير	11	%5.5
بكالوريوس	443	%221.5
دبلوم عالي	2	%1
دبلوم فني	318	%159
إعدادية	166	%83
دون الإعدادية	115	%57.5
الإجمالي	1059	%100

تم حساب النسبة المئوية بناءً على إجمالي عدد العاملين في مراكز قطاع الفلوجة الصحي (1059). ويلاحظ أن الفئة الأكبر في الشهادات هي حاملي شهادة البكالوريوس تليها شهادات الدبلوم الفني والإعدادية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ضعف الأداء الوظيفي لبعض العاملين في مراكز قطاع الفلوجة الصحي، رغم الجهود المبذولة لتحسين بيئة العمل وتوفير الإمكانات اللازمة. يتساءل البحث عن مدى تأثير رأس المال الفكري (مثل المعرفة، المهارات، الابتكار، الخبرات) على تحسين هذا الأداء. من الممكن أن يكون نقص أو ضعف استغلال رأس المال الفكري في هذه المراكز سبباً في تدني مستوى الأداء الوظيفي، وبالتالي انخفاض كفاءة وجودة الخدمات الصحية المقدمة. لذلك، تكمن المشكلة في عدم استثمار رأس المال الفكري بشكل كافٍ في تحسين الأداء الوظيفي للعاملين في هذه المراكز.

أهمية البحث:

1. تحسين الأداء الوظيفي: يساهم البحث في تسليط الضوء على أهمية رأس المال الفكري في تحسين أداء العاملين في مراكز القطاع الصحي، مما يساهم في رفع مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

2. مساهمة في تحسين بيئة العمل: يساهم البحث في تقديم توصيات للمسؤولين في القطاع الصحي حول كيفية تعزيز استثمار رأس المال الفكري في بيئة العمل، مما يعزز من روح التعاون والابتكار بين الموظفين.
3. دعم اتخاذ القرارات: يوفر البحث معلومات قيمة تدعم متخذي القرار في المؤسسات الصحية لتطوير استراتيجيات تدريبية وتنموية تركز على تحسين المهارات والمعرفة للعاملين، مما ينعكس إيجاباً على الأداء الوظيفي.
4. دعم السياسات الصحية: يمكن أن يسهم البحث في تحسين السياسات الإدارية والتوظيفية في مراكز القطاع الصحي، من خلال فهم العلاقة بين رأس المال الفكري والأداء الوظيفي، وبالتالي تحسين آليات العمل داخل تلك المؤسسات.
5. إثراء الأدبيات العلمية: يساعد البحث في إثراء الأدبيات العلمية المتعلق بدور رأس المال الفكري في تحسين الأداء الوظيفي داخل المؤسسات الصحية، مما يساهم في تكوين قاعدة معرفية يمكن استخدامها في الدراسات المستقبلية في هذا المجال.

فرضيات البحث:

1. الفرضية الأولى (1H):

هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الفكري (المعرفة، المهارات، الابتكار) والأداء الوظيفي للعاملين في مراكز قطاع الفلوجة الصحي.

2. الفرضية الثانية (2H):

تأثير رأس المال الفكري على الأداء الوظيفي يختلف باختلاف مستوى الشهادة العلمية (دكتوراه، ماجستير، بكالوريوس، دبلوم، إعدادي).

3. الفرضية الثالثة (3H):

هناك اختلافات في تأثير مكونات رأس المال الفكري (المعرفة، المهارات، الابتكار) على الأداء الوظيفي وفقًا للجنس (ذكور / إناث) في مراكز قطاع الفلوجة الصحي.

4. الفرضية الرابعة (4H):

هناك علاقة إيجابية بين مستوى التعليم (الشهادة العلمية) وفاعلية استخدام رأس المال الفكري في تحسين الأداء الوظيفي للعاملين في مراكز قطاع الفلوجة الصحي.

5. الفرضية الخامسة (5H):

هناك تأثيرات ملموسة للإدارة في مراكز قطاع الفلوجة الصحي على الاستفادة من رأس المال الفكري في تحسين الأداء الوظيفي للعاملين.

تهدف هذه الفرضيات إلى اختبار العلاقة بين مختلف مكونات رأس المال الفكري وأداء الموظفين في مراكز القطاع الصحي، واختبار مدى تأثير بعض العوامل مثل الشهادة العلمية والجنس على هذه العلاقة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات المستخلصة من عينة البحث في مراكز قطاع الفلوجة الصحي. يتم اختيار الأساليب المناسبة بناءً على نوع البيانات وأهداف البحث. في هذا البحث، تم استخدام الأساليب التالية:

1. الأسلوب الإحصائي:

- **التحليل الوصفي** (Descriptive Statistics) يستخدم لتحليل خصائص البيانات وتقديم تفاصيل عن عينة البحث مثل التوزيع العمري، النوع الاجتماعي، مستوى التعليم، بالإضافة إلى المتغيرات الأخرى (المعرفة، المهارات، الابتكار).
- **التحليل التكراري** (Frequency Analysis) يستخدم لتحديد عدد التكرارات لكل فئة من المتغيرات المختلفة مثل الشهادة العلمية (دكتوراه، ماجستير، بكالوريوس) والجنس (ذكور، إناث).
- **الاختبارات الإحصائية** (Inferential Statistics) تشمل اختبارات فحص الفرضيات مثل اختبار T-test واختبار ANOVA لتحديد وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات (مثل الجنس، الشهادة العلمية) في الأداء الوظيفي.
- **تحليل الانحدار** (Regression Analysis) يستخدم لفحص العلاقة بين متغيرات رأس المال الفكري (المعرفة، المهارات، الابتكار) والأداء الوظيفي بشكل عام.
- **معامل الارتباط** (Correlation Coefficient) يستخدم لقياس قوة العلاقة بين متغيرات رأس المال الفكري (المعرفة، المهارات، الابتكار) والأداء الوظيفي للعاملين في مراكز القطاع الصحي.

- **التحليل العامل** (Factor Analysis) يستخدم لاستخلاص العوامل الأساسية التي تساهم في تحسين الأداء الوظيفي بناءً على مكونات رأس المال الفكري.
- **التحليل متعدد المتغيرات** (Multivariate Analysis) يستخدم لتحليل العلاقة بين عدة متغيرات في وقت واحد، مثل تأثير رأس المال الفكري (المعرفة، المهارات، الابتكار) على الأداء الوظيفي بناءً على العوامل الاجتماعية والشهادات.

الجانب النظري:

الجانب النظري في هذا البحث يتناول المفاهيم الأساسية المتعلقة برأس المال الفكري والأداء الوظيفي، والعلاقة بينهما في السياق التنظيمي والصحي، خصوصًا في مراكز قطاع الفلوجة الصحي. يهدف هذا القسم إلى تقديم إطار فكري يوضح الأسس النظرية التي يستند إليها البحث، وكذلك تسليط الضوء على الأبحاث السابقة والنظريات التي تم تطبيقها في هذا المجال.

1. مفهوم رأس المال الفكري

رأس المال الفكري هو مجموعة المعارف والمهارات والخبرات التي يمتلكها الأفراد داخل المنظمة، والتي تسهم في تحسين الأداء التنظيمي وتحقيق أهداف المؤسسة. يمكن تقسيم رأس المال الفكري إلى ثلاثة مكونات رئيسية:

- المعرفة (Knowledge): هي المعلومات والحقائق والبيانات التي يمتلكها الأفراد في المنظمة. يمكن أن تكون هذه المعرفة متعلقة بالخبرات العملية أو التعليم الأكاديمي.
- المهارات (Skills): تشير إلى القدرات التي يمتلكها الموظف لأداء الأعمال بكفاءة وفاعلية. تتضمن المهارات التقنية والمهارات الشخصية مثل التواصل وحل المشكلات.
- الابتكار (Innovation): هو قدرة الأفراد في المنظمة على ابتكار حلول جديدة وأفكار مبتكرة لتحسين العمل وتحقيق الأهداف بشكل أكثر فعالية. يشمل الابتكار استخدام التقنيات الحديثة، تحسين العمليات، والتفكير الخلاق في التعامل مع التحديات.

2. مفهوم الأداء الوظيفي

الأداء الوظيفي يشير إلى مستوى الكفاءة والفعالية التي يؤدي بها الموظف مهامه في المنظمة. يتم تقييم الأداء الوظيفي بناءً على عدة معايير، مثل الإنتاجية، والجودة، والالتزام بالمواعيد، والقدرة على

التعاون مع الزملاء. يُعد الأداء الوظيفي عنصرًا أساسيًا في تحقيق أهداف المنظمة، سواء كانت في القطاع الصحي أو أي قطاع آخر.

3. العلاقة بين رأس المال الفكري والأداء الوظيفي

تعتبر العلاقة بين رأس المال الفكري والأداء الوظيفي محورية في تحسين فعالية الأفراد داخل المنظمة. هناك عدة آراء ونظريات تدعم هذه العلاقة، مثل:

- **نظرية رأس المال البشري** (Human Capital Theory):

تقوم هذه النظرية على فرضية أن المعرفة والمهارات والخبرات التي يمتلكها الأفراد تعد رأس المال الذي يعزز من الإنتاجية والكفاءة في العمل. وبالتالي، فإن الاستثمار في تدريب وتطوير رأس المال الفكري يسهم في تحسين الأداء الوظيفي وزيادة الفاعلية في المنظمة.

- **نظرية التبادل الاجتماعي** (Social Exchange Theory):

تشير هذه النظرية إلى أن العلاقة بين الأفراد في المنظمة تكون مبنية على مبدأ التبادل والتعاون. عندما يمتلك الموظف رأس المال الفكري، فإنه يكون أكثر استعدادًا للمشاركة في المعرفة والابتكار، مما يعزز الأداء الوظيفي ويؤدي إلى تحسين نتائج المنظمة.

- **نظرية القدرة التنافسية** (Resource-Based View - RBV):

وفقًا لهذه النظرية، يعتبر رأس المال الفكري من أهم الموارد التي تمتلكها المنظمة، والتي يمكن استثمارها لتحقيق ميزة تنافسية. وعليه، فإن الأداء الوظيفي يتحسن عندما يتم استغلال رأس المال الفكري بشكل فعال من خلال بيئة عمل تشجع على الإبداع والابتكار.

4. العوامل التي تؤثر في العلاقة بين رأس المال الفكري والأداء الوظيفي

هناك عدة عوامل تؤثر في العلاقة بين رأس المال الفكري والأداء الوظيفي، ومنها:

- **البيئة التنظيمية:**

بيئة العمل التي تشجع على التعاون وتبادل المعرفة والابتكار تسهم بشكل كبير في تعزيز رأس المال الفكري وبالتالي تحسين الأداء الوظيفي.

- **التدريب والتطوير:**

يعد التدريب المستمر للموظفين على المهارات والمعرفة الحديثة أحد العوامل التي تسهم في تعزيز رأس المال الفكري وتحسين الأداء الوظيفي.

- **الدعم الإداري:**

دعم الإدارة في خلق بيئة تدعم الابتكار وتعزز من استخدام رأس المال الفكري يعد من العوامل الرئيسية لتحسين الأداء الوظيفي.

- **المستوى التعليمي:**

يساهم مستوى التعليم في تعزيز قدرة الموظفين على استخدام رأس المال الفكري بشكل فعّال، حيث أظهرت العديد من الدراسات أن الأشخاص ذوي التعليم العالي يميلون إلى أداء وظائفهم بكفاءة أكبر.

5. تأثير رأس المال الفكري على الأداء الوظيفي في القطاع الصحي

في القطاع الصحي، يعتبر رأس المال الفكري أحد العوامل الحاسمة لتحسين جودة الرعاية الصحية وكفاءة الأداء الوظيفي للعاملين في المراكز الصحية. العاملون في هذا القطاع بحاجة إلى معرفة متخصصة، مهارات طبية وإدارية، وقدرة على الابتكار في مواجهة التحديات الصحية.

من خلال تعزيز رأس المال الفكري عبر التدريب المستمر، وخلق بيئة تشجع على الابتكار، يمكن تحسين أداء العاملين في القطاع الصحي. كما أن الابتكار في تقنيات الرعاية الصحية أو تطوير طرق جديدة للتعامل مع المرضى يساهم في رفع مستوى الأداء.

6. الدراسات السابقة

- **دراسة Liao & Wu (2010)**: أظهرت أن رأس المال الفكري (خصوصًا المعرفة والابتكار) له تأثير إيجابي على الأداء الوظيفي في المنظمات الصحية، حيث ساهمت بيئة العمل التي تدعم الإبداع والابتكار في تحسين نتائج العمل.

- **دراسة Hsu (2011)**: أظهرت أن الاستثمار في رأس المال الفكري من خلال التدريب والتطوير ساهم في تحسين كفاءة الأداء الوظيفي للعاملين في القطاع الصحي، مما أدى إلى تحسين جودة الرعاية المقدمة للمرضى.

يشير الجانب النظري في هذا البحث إلى أن رأس المال الفكري (المعرفة، المهارات، الابتكار) له دور كبير في تحسين الأداء الوظيفي في مراكز القطاع الصحي. كما أن تحسين بيئة العمل من خلال دعم الابتكار والتدريب المستمر يمكن أن يكون له تأثير إيجابي في رفع كفاءة الأداء الوظيفي وتحقيق أهداف المؤسسة الصحية.

الجانب العملي:

تم اختيار الأساليب الإحصائية بناءً على نوع البيانات التي تم جمعها من الاستبانة التي تم توزيعها على عينة البحث. وتم استخدام برامج إحصائية مثل SPSS أو Excel لتحليل البيانات.

جداول وشرح إثبات الفروض باستخدام الأساليب الإحصائية

في هذا الجزء من البحث، نعرض كيفية استخدام الأساليب الإحصائية لإثبات الفرضيات التي تم وضعها مسبقاً. سنعرض الجداول المناسبة لكل فرضية مع شرح تحليل النتائج باستخدام الأساليب الإحصائية.

1. الفرضية الأولى (1H):

"هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الفكري (المعرفة، المهارات، الابتكار) والأداء الوظيفي للعاملين في مراكز قطاع الفلوجة الصحي."

- **تحليل الانحدار (Regression Analysis):**

يستخدم هذا الأسلوب لفحص العلاقة بين المتغيرات المستقلة (رأس المال الفكري) والمتغير التابع (الأداء الوظيفي). كما في الجدول (4)

الجدول 4: نتائج تحليل الانحدار

المتغير المستقل	معامل الانحدار(P-value)	2R^ (مربع معامل الارتباط)
المعرفة	0.35	0.001
المهارات	0.28	0.003
الابتكار	0.45	0.0001

قيم P-value أقل من 0.05، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكونات رأس المال الفكري والأداء الوظيفي.

قيمة 2R^ البالغة 0.65 تشير إلى أن 65% من التغيرات في الأداء الوظيفي يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة (المعرفة، المهارات، الابتكار).

2. الفرضية الثانية (2H):

"تأثير رأس المال الفكري على الأداء الوظيفي يختلف باختلاف مستوى الشهادة العلمية."

- **تحليل التباين (ANOVA):**

يتم استخدامه لاختبار ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير رأس المال الفكري على الأداء الوظيفي بين مختلف مستويات الشهادات العلمية.

الجدول5: نتائج اختبار ANOVA

مستوى الشهادة العلمية	متوسط الأداء الوظيفي	القيمة الاحتمالية (P-value)
دكتوراه	4.5	0.02
ماجستير	4.2	0.05
بكالوريوس	3.9	0.001
دبلوم عالي	0.04	3.8
دبلوم فني	3.5	0.07
إعدادية	3.2	0.09
دون الإعدادية	2.8	0.11

تم الحصول على P-value أقل من 0.05 في بعض المجموعات (دكتوراه، ماجستير، بكالوريوس)، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات الشهادات العلمية في تأثير رأس المال الفكري على الأداء الوظيفي.

تلاحظ أن أعلى تأثير يكون بين أصحاب الشهادات العليا (دكتوراه وماجستير) مقارنةً بالأشخاص الحاصلين على شهادات أقل.

3. الفرضية الثالثة (3H):

"هناك اختلافات في تأثير مكونات رأس المال الفكري (المعرفة، المهارات، الابتكار) على الأداء الوظيفي وفقًا للجنس (ذكور / إناث)."

- **اختبار T-test**:

يتم استخدامه لاختبار الفروق بين متوسطات الأداء الوظيفي بين الذكور والإناث بناءً على تأثير رأس المال الفكري.

الجدول6: نتائج اختبار T-test

الجنس	متوسط الأداء الوظيفي	متوسط رأس المال الفكري	القيمة الاحتمالية (P- value)
الذكور	3.8	4.1	0.04
الإناث	3.6	3.9	0.05

تم العثور على P-value أقل من 0.05، مما يدل على أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في تأثير رأس المال الفكري على الأداء الوظيفي.

الذكور أظهروا أداء وظيفياً أعلى قليلاً مقارنة بالإناث في نفس المكونات الفكرية.

4. الفرضية الرابعة (4H):

"هناك علاقة إيجابية بين مستوى التعليم (الشهادة العلمية) وفاعلية استخدام رأس المال الفكري في تحسين الأداء الوظيفي."

- **معامل الارتباط (Correlation Coefficient)**:

يتم استخدامه لقياس العلاقة بين مستوى التعليم وفاعلية استخدام رأس المال الفكري في تحسين الأداء الوظيفي.

الجدول7: نتائج تحليل الارتباط

الشهادة العلمية	معامل الارتباط (r)	القيمة الاحتمالية (P-value)
دكتوراه	0.75	0.001
ماجستير	0.65	0.003
بكالوريوس	0.55	0.01
دبلوم عالي	0.50	0.02

دبلوم فني	0.40	0.05
إعدادية	0.30	0.09
دون الإعدادية	0.20	0.15

أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى التعليم واستخدام رأس المال الفكري، حيث يزداد تأثير رأس المال الفكري على الأداء الوظيفي مع زيادة مستوى التعليم.

كانت الفروق ذات دلالة إحصائية في المستويات الأعلى من التعليم (دكتوراه، ماجستير، بكالوريوس)، حيث كانت P-value أقل من 0.05.

5. الفرضية الخامسة (5H):

"هناك تأثيرات ملموسة للإدارة في مراكز قطاع الفلوجة الصحي على الاستفادة من رأس المال الفكري في تحسين الأداء الوظيفي."

- **التحليل متعدد المتغيرات (Multivariate Analysis):**

يتم استخدامه لتحليل تأثير العوامل المختلفة (مثل الإدارة، رأس المال الفكري) على الأداء الوظيفي.

الجدول8: نتائج التحليل متعدد المتغيرات

العامل	معامل التأثير	القيمة الاحتمالية (P-value)
الإدارة	0.45	0.001
رأس المال الفكري	0.60	0.0001

أظهرت النتائج أن للإدارة تأثيرًا ملحوظًا في تحسين الأداء الوظيفي من خلال رأس المال الفكري، حيث كانت P-value أقل من 0.05 لكل من الإدارة ورأس المال الفكري.

تم إثبات الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لكل فرضية، وأظهرت النتائج وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الفكري والأداء الوظيفي في مراكز قطاع الفلوجة الصحي.

الاستبانة والتفسير باستخدام العينة والأساليب الإحصائية

أولاً: الاستبانة

تُعد الاستبانة أداة أساسية في جمع البيانات في هذا البحث، حيث تم تصميمها بهدف قياس مكونات رأس المال الفكري (المعرفة، المهارات، الابتكار) والأداء الوظيفي للعاملين في مراكز قطاع الفلوجة الصحي. تم تقسيم الاستبانة إلى عدة أقسام تتعلق بالأسئلة التي تعكس المتغيرات المستقلة (رأس المال الفكري) والمتغير التابع (الأداء الوظيفي).

مكونات الاستبانة:

المتغيرات المستقلة (رأس المال الفكري):

المعرفة: أسئلة تقيس مدى اطلاع الموظف على المعلومات المتعلقة بمجال عمله.

المهارات: أسئلة تتعلق بمهارات الموظف الفنية والإدارية.

الابتكار: أسئلة لقياس قدرة الموظف على التفكير الإبداعي والابتكار في بيئة العمل.

المتغير التابع (الأداء الوظيفي):

أسئلة تقيم أداء الموظف بشكل عام، مثل فعاليته في إتمام المهام، دقته في العمل، وفعاليته في التعاون مع الزملاء.

ثانياً: التفسير باستخدام العينة والأساليب الإحصائية

تم اختيار عينة عشوائية من العاملين في مراكز قطاع الفلوجة الصحي، بحيث تشمل الذكور والإناث من مختلف مستويات التعليم والتخصصات. تم توزيع الاستبانة على 200 موظف من مختلف الفئات الوظيفية لضمان تمثيل شامل.

1. التحليل الوصفي (Descriptive Statistics):

يتم استخدام هذا الأسلوب لتقديم نظرة عامة على بيانات الاستبانة، مثل توزيع الجنس، العمر، والمستوى التعليمي للعينة. يساعد هذا التحليل في فهم خصائص العينة بشكل عام.

الجدول 9: التوزيع الوصفي

الفئة	العدد	النسبة المئوية
الجنس (ذكور)	115	%57.5
الجنس (إناث)	85	%42.5
مستوى التعليم (دكتوراه)	4	%2
مستوى التعليم (ماجستير)	11	%5.5
مستوى التعليم (بكالوريوس)	443	%44.3
مستوى التعليم (دبلوم)	318	%31.5

2. تحليل التكرار (Frequency Analysis):

هذا الأسلوب يستخدم لقياس تكرار الإجابات على الأسئلة المتعلقة برأس المال الفكري (المعرفة، المهارات، الابتكار) والأداء الوظيفي. يساعد في تحديد الاتجاهات العامة في عينة البحث.

3. اختبار T-test (اختبار المتوسطات):

يتم استخدام اختبار T-test لفحص الفروق في الأداء الوظيفي بين الذكور والإناث، وتحديد ما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية. يستخدم هذا الأسلوب عندما نريد مقارنة متوسطات مجموعتين (مثلاً: أداء الذكور مقابل أداء الإناث).

الجدول10: نتائج اختبار T-test بين الذكور والإناث

الجنس	متوسط الأداء الوظيفي	القيمة الاحتمالية (P-value)
الذكور	4.2	0.04
الإناث	3.8	0.05

تم العثور على P-value أقل من 0.05 في اختبار T-test، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الأداء الوظيفي، حيث يظهر الذكور أداء وظيفياً أعلى بشكل عام.

4. تحليل الانحدار (Regression Analysis):

يُستخدم هذا الأسلوب لفحص العلاقة بين مكونات رأس المال الفكري (المعرفة، المهارات، الابتكار) والأداء الوظيفي. يمكننا استخدامه لاختبار تأثير هذه المتغيرات المستقلة على الأداء الوظيفي بشكل عام.

الجدول11: نتائج تحليل الانحدار

المتغير المستقل	معامل الانحدار	القيمة الاحتمالية (P-value)
المعرفة	0.35	0.001
المهارات	0.28	0.003
الابتكار	0.45	0.0001

أظهرت النتائج أن جميع مكونات رأس المال الفكري (المعرفة، المهارات، الابتكار) لها تأثير إيجابي على الأداء الوظيفي، حيث كانت P-value أقل من 0.05 لجميع المتغيرات. كما أن الابتكار كان له أقوى تأثير (معامل الانحدار 0.45).

5. تحليل التباين (ANOVA):

يُستخدم لاختبار الفروق في الأداء الوظيفي بين مجموعات مختلفة بناءً على مستوى التعليم. يمكن أن يظهر ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أصحاب الدرجات العلمية المختلفة.

الجدول12: نتائج اختبار ANOVA

الشهادة العلمية	متوسط الأداء الوظيفي	القيمة الاحتمالية (P-value)
دكتوراه	4.5	0.02
ماجستير	4.2	0.05
بكالوريوس	3.9	0.001
دبلوم فني	3.5	0.07

أظهرت نتائج اختبار ANOVA أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في الأداء الوظيفي بين أصحاب الشهادات المختلفة، حيث كانت P-value أقل من 0.05 في مستوى الشهادات العليا (دكتوراه، ماجستير، بكالوريوس).

التفسير باستخدام العينة والأساليب الإحصائية:

1. **الاستفادة من رأس المال الفكري:** البيانات أظهرت أن رأس المال الفكري (المعرفة، المهارات، الابتكار) له تأثير مباشر على تحسين الأداء الوظيفي. كلما كان لدى الموظفين معرفة ومهارات أفضل، كان أداؤهم أعلى.
2. **الاختلافات بين الجنسين:** أظهرت نتائج اختبار T-test أن الذكور لديهم أداء وظيفي أفضل قليلاً من الإناث في مراكز القطاع الصحي، وهذا قد يعود إلى اختلافات في المهارات أو فرص التدريب المتاحة بين الجنسين.
3. **تأثير مستوى التعليم:** أظهرت نتائج اختبار ANOVA أن أصحاب الشهادات العليا (دكتوراه، ماجستير) أظهروا أداء وظيفياً أفضل، ما يشير إلى أن المستوى التعليمي له تأثير مباشر في الاستفادة من رأس المال الفكري.

من خلال استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، تم التوصل إلى أن هناك تأثيراً كبيراً لرأس المال الفكري على الأداء الوظيفي في مراكز قطاع الفلوجة الصحي. وقد تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المجموعات بناءً على الجنس والشهادة العلمية، مما يعزز أهمية الاستثمار في رأس المال الفكري لتحسين الأداء الوظيفي في المؤسسات الصحية.

الاستنتاجات والتوصيات

1. الاستنتاجات:

أ- رأس المال الفكري يؤثر إيجابيًا على الأداء الوظيفي: أظهرت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة إيجابية قوية بين مكونات رأس المال الفكري (المعرفة، المهارات، الابتكار) والأداء الوظيفي للعاملين في مراكز قطاع الفلوجة الصحي. هذا يشير إلى أن تحسين رأس المال الفكري يمكن أن يسهم بشكل كبير في رفع مستوى الأداء الوظيفي.

ب- الاختلافات بين الذكور والإناث في الأداء الوظيفي: أظهرت نتائج اختبار T-test أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الأداء الوظيفي، حيث كان أداء الذكور أعلى قليلاً من الإناث. هذه الفروق قد تكون نتيجة للفرص التدريبية أو المسؤوليات التي يتم تكليف كل جنس بها.

ت- تأثير مستوى التعليم على الأداء الوظيفي: أظهرت نتائج اختبار ANOVA أن هناك فروقًا ملحوظة في الأداء الوظيفي بين العاملين ذوي الشهادات المختلفة. أصحاب الشهادات العليا (دكتوراه، ماجستير) حققوا أداء وظيفيًا أعلى مقارنة بالعاملين ذوي الشهادات الأقل، مما يعكس أهمية التعليم في تحسين الكفاءة الوظيفية.

ث- أهمية الابتكار في تحسين الأداء الوظيفي: تبين من خلال تحليل الانحدار أن الابتكار كان له تأثير كبير على تحسين الأداء الوظيفي، مما يسلط الضوء على ضرورة تعزيز ثقافة الابتكار في بيئات العمل الصحية لتحقيق أفضل النتائج.

ج- الإدارة تلعب دورًا مهمًا في استثمار رأس المال الفكري: أظهرت نتائج التحليل متعدد المتغيرات أن للإدارة تأثيرًا ملحوظًا في الاستفادة من رأس المال الفكري لتحسين الأداء الوظيفي. وهذا يؤكد أن استراتيجيات الإدارة وتنظيم العمل تلعب دورًا رئيسيًا في نجاح الموظفين.

ح- العلاقة الإيجابية بين رأس المال الفكري والأداء الوظيفي: تم التأكد من وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الفكري (المعرفة، المهارات، الابتكار) والأداء الوظيفي للعاملين في مراكز قطاع الفلوجة الصحي. هذا يبرز أهمية الاستثمار في رأس المال الفكري لتحسين أداء الموظفين.

خ- وجود فروق في الأداء الوظيفي حسب المستوى التعليمي: أظهرت الدراسة أن المستوى التعليمي له تأثير كبير على الأداء الوظيفي، حيث كانت الشهادات العليا (دكتوراه وماجستير) مرتبطة بأداء وظيفي أعلى مقارنة بأصحاب الشهادات الأقل.

د- التأثير الجنسي على الأداء الوظيفي: أظهرت النتائج أن الذكور في مراكز قطاع الفلوجة الصحي يظهرون أداءً وظيفياً أعلى قليلاً من الإناث، مما قد يستدعي النظر في العوامل التي تساهم في هذه الفروق.

2. التوصيات:

أ- تعزيز استثمار رأس المال الفكري: يجب على مراكز القطاع الصحي الاستثمار بشكل أكبر في تدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم من خلال برامج تعليمية وورش عمل تهدف إلى تعزيز رأس المال الفكري. يمكن أن تشمل هذه البرامج التدريب على المعرفة التخصصية، المهارات الإدارية، وكذلك تعزيز ثقافة الابتكار في العمل.

ب- تنظيم فرص تدريبية متكافئة بين الجنسين: من المهم أن توفر المؤسسات الصحية فرص تدريبية متساوية للذكور والإناث. كما ينبغي تشجيع النساء على المشاركة في الدورات التدريبية والفرص المهنية التي من شأنها تعزيز أدائهن الوظيفي.

ت- تحسين استراتيجيات الإدارة: ينبغي على الإدارات الصحية العمل على تحسين استراتيجيات الإدارة التي تعزز من استخدام رأس المال الفكري، مثل تعزيز التعاون بين الفرق، وتطوير بيئة عمل تشجع على الابتكار.

ث- إعادة النظر في هيكلية الأجور والترقيات بناءً على الأداء: من الضروري أن تكون هناك ممارسات شفافة وعادلة في تقييم الأداء وترقيات الموظفين بناءً على مستوى الأداء الوظيفي، وخاصة لأولئك الذين يظهرون أداءً متميزًا بفضل تحصيلهم العلمي ورأس المال الفكري.

ج- تشجيع الابتكار في بيئة العمل: من المهم أن يتم توفير بيئة تدعم الابتكار من خلال تقديم حوافز للأفكار الجديدة، وإشراك العاملين في عمليات اتخاذ القرارات التي تتعلق بتحسين العمل وتطوير النظام الصحي.

ح- تحقيق المساواة في الفرص التعليمية والتطويرية: ينبغي أن يكون هناك تركيز على توفير فرص تعليمية وتطويرية عادلة لكافة العاملين في مراكز القطاع الصحي، خاصةً لأولئك الذين لا يمتلكون شهادات عليا، من أجل رفع مستوى الأداء وتحقيق التكامل في الفرق.

المصادر العربية:

العيسوي، حسين. (**2018**). أثر رأس المال الفكري على الأداء الوظيفي في المؤسسات الحكومية. مجلة الدراسات الإدارية، 44(2)، 145-160.

القحطاني، عبد الله. (**2020**). دور رأس المال الفكري في تحسين الأداء الوظيفي: دراسة حالة في القطاع الصحي. مجلة البحوث الإدارية، 36(4)، 92-108.

السلمي، علي. (**2019**). تأثير رأس المال الفكري على الإنتاجية في المؤسسات العامة. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 23(1)، 67-80.

العتيبي، فهد. (**2017**). الابتكار في رأس المال الفكري وأثره على الأداء الوظيفي في المنظمات الصحية. مجلة البحوث الصحية، 12(3)، 88-100.

المصادر الأجنبية:

Stewart, T. A. (1997). Intellectual Capital: The New Wealth of Organizations. Doubleday/Currency.

Nonaka, I., & Takeuchi, H. (1995). The Knowledge-Creating Company: How Japanese Companies Create the Dynamics of Innovation. Oxford University Press.

Edvinsson, L., & Malone, M. S. (1997). Intellectual Capital: Realizing Your Company's True Value by Finding Its Hidden Brainpower. HarperBusiness.

Bontis, N. (1999). Managing Organizational Knowledge by Diagnosing Intellectual Capital: Framing and Advancing the State of the Field. International Journal of Technology Management, 18(5), .461-433

Hsu, Y. (2011). The Impact of Intellectual Capital on Job Performance in Health Care Organizations: A Case Study. Journal of Health Management, 15(2), .135-121

رأس المال الفكري ودوره في إنشاء ودعم القيمة: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية غرداية

The role of intellectual capital in driving value creation: The case of Algeria Telecom (Ghardaia)

أبوبكر صيتي [*]، مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)،
saiti.aboubakr@univ-alger3.dz
الشيخ الداوي، مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)،
daoui.cheikh@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2025/08/12 تاريخ القبول: 2025/09/20 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر رأس المال الفكري بأبعاده (البشري، الهيكلي، والزبائني) مع تحديد الدور النسبي لكل بُعد من هذه الأبعاد على عملية إنشاء ودعم القيمة على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر بولاية غرداية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم استخدام الإستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة قصدية متاحة خلال فترات العمل بلغت (56) مفردة من مجتمع الدراسة الأصلي الذي يبلغ (122) موظف. وقد أظهرت الدراسة وجود ممارسة لأبعاد رأس المال الفكري بدرجات متفاوتة مع جود أثر إيجابي ومعنوي لرأس المال الفكري في دعم وإنشاء القيمة بالمؤسسة محل الدراسة، إلا أن هذا التأثير يتركز بشكل أساسي في بعدي رأس المال البشري والزبائني. وكشفت النتائج عن ضعف مساهمة رأس المال الهيكلي في هذه العملية، مما يشير إلى أن إنشاء القيمة بالمؤسسة يعتمد على الخبرات الفردية والعلاقات الخارجية أكثر من اعتماده على الأنظمة والعمليات المؤسسية الموثقة.

كلمات مفتاحية: رأس مال فكري، قيمة، إنشاء قيمة، مؤسسة اتصالات جزائر.

تصنيفات JEL : J24، G32، L25، L96

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

This study analyzed the impact of intellectual capital (human, structural, customer) on value creation at Ghardaia branch of Algeria Telecom. Using a descriptive methodology and a questionnaire distributed to a sample of 56 employees, the research found varying degrees of intellectual capital application. The results demonstrated a significant positive impact of intellectual capital on value creation. However, this effect was primarily driven by human and customer capital. Structural capital's contribution was notably weak. The study concludes that value creation in this organization relies more on individual expertise and external relationships than on its internal systems and documented processes.

Keywords: intellectual capital, value, value creation, Algeria Telecom.
Jel Classification Codes: J24, G32, L25, L96.

1. مقدمة:

لقد شاع استخدام مفهوم رأس المال الفكري أو المعرفي في التسعينيات من القرن الماضي، حيث أصبح ينظر إليه ممثلاً حقيقياً لقدرة المؤسسة على المنافسة وتحقيق النجاح، بعد أن كانت المصادر الطبيعية تمثل الثروة الحقيقية للمؤسسات قبل هذا التاريخ، حيث تحول الاقتصاد تدريجياً نحو اقتصاد قائم على المعرفة، إذ أصبحت المعرفة بمثابة أصل جديد، وأحد أهم عوامل الإنتاج كمورد أساسي لإنشاء الثروة، بل والأكثر أهمية من بين باقي عوامل الإنتاج التقليدية الأخرى كالعمل والرأسمال والمواد الأولية، ففي ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، حظي رأس المال الفكري للمؤسسات بأهمية أكبر من رأس مالها المادي.

وفي ظل البيئة التنافسية المعقدة، أصبحت المؤسسات الحديثة تسعى إلى إنشاء وتبني قيمة إضافية تميزها عن غيرها من المؤسسات العاملة في نفس النشاط، وذلك من خلال استغلال المهارات والقدرات الفكرية والعقلية للأفراد العاملين بها.

إن إدارة رأس المال الفكري تؤدي دورا هاما في جعل الأصول غير المادية قيمة إضافية تسهم في تدعيم طرق وآليات سير العمل في المؤسسة، وحتى يمكن للرأس المال الفكري الإسهام في إنشاء وتدعيم القيمة للمؤسسة يجب أن تقوم بإعداد برامجها المختلفة في إطار استراتيجية المؤسسة من جهة، ووفق

متطلبات عمل المؤسسة من جهة أخرى، وفي هذا السياق نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

كيف يُسهم رأس المال الفكري في إنشاء ودعم القيمة بالنسبة لمؤسسة اتصالات الجزائر لولاية غرداية ؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود برأس المال الفكري ؟ ما هي مكوناته ؟
- هل تتعدد مفاهيم القيمة ضمن سياق المؤسسة الإقتصادية ؟
- كيف يُسهم رأس المال الفكري في إنشاء ودعم قيمة مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية غرداية ؟

فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الرئيسة الأولى:** هناك تطبيق لمحور إنشاء ودعم القيمة على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية غرداية.

- **الفرضية الرئيسة الثانية:** هناك أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على إنشاء ودعم القيمة في مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية غرداية من وجهة نظر الموظفين.

انطلاقاً من الفرضية الرئيسة الثانية تمت صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين رأس المال البشري وإنشاء ودعم القيمة في مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية غرداية.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين رأس المال الهيكلي وإنشاء ودعم القيمة في مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية غرداية.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين رأس المال الزبوني وإنشاء ودعم القيمة في مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية غرداية.

- **الفرضية الرئيسة الثالثة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الموظفين في مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية غرداية حول مستوى توفر متطلبات إنشاء ودعم القيمة، تعزى للسمات الشخصية والوظيفية للعمال (المستوى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، العمر، والجنس).

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أهمية رأس المال الفكري بمؤسسات الأعمال.
- أهمية رأس المال الفكري في إنشاء القيمة للمؤسسة الإقتصادية.
- معرفة أساليب تسيير القيمة وفهم العلاقة بين رأس المال الفكري وإنشاء القيمة للمؤسسة الإقتصادية.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في جوانب عديدة أهمها:

– التعرف على أهمية رأس المال الفكري الذي يعتبر محور مهم لنجاح أي مؤسسة في تحقيق أهدافها ورسالتها.

– إبراز أهمية رأس المال الفكري ودوره في إنشاء وتدعيم القيمة بالنسبة للمؤسسات.

– دور دراسة رأس المال الفكري في إنشاء القيمة لكونه من الموضوعات الحيوية المعاصرة في الحفاظ على فعالية واستمرارية المؤسسات.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي من خلال دراسة مؤسسة اتصالات الجزائر بولاية غرداية. تم جمع البيانات من عينة قصدية متاحة خلال فترات العمل بلغت (56) مفردة من مجتمع الدراسة الذي يبلغ (122) موظف، باستخدام استبانة تم تصميمها لقياس رأس المال الفكري بأبعاده وعلاقته بمتغير إنشاء القيمة. تمت معالجة البيانات المجمعة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) الإصدار 20.

تم تقسيم الدراسة إلى خمسة أجزاء، تم التطرق في البداية إلى أساسيات حول رأس المال الفكري بعدها تم عرض المفاهيم المتعددة للقيمة في سياق المؤسسة الإقتصادية وفي الجزء الثالث تم التطرق لمساهمة رأس المال الفكري في إنشاء القيمة أما الجزء الرابع فيمثل الدراسة الميدانية في شكل اقتراب نحو إبراز إسهام

رأس المال الفكري في إنشاء ودعم القيمة على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر بولاية غرداية ليتم بعد ذلك في الجزء الأخير عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

1. أساسيات حول رأس المال الفكري

أصبحت الموجودات أو الأصول غير الملموسة (رأس المال الفكري) في ظل اقتصاد المعرفة، المورد الاستراتيجي لثروة المؤسسة، وفي ظل شدة المنافسة، يتوقف نجاح هذه المؤسسات على قيمة الأصول غير الملموسة وكيفية إدارتها بفعالية، هذه الأخيرة التي ستسمح بتوظيف مهارات وخبرات الأفراد من أجل تعزيز الميزة التنافسية وإنشاء القيمة.

1.1 مفهوم رأس المال الفكري وخصائصه:

هناك عدة تعاريف تناولت مفهوم رأس المال الفكري نذكر من بينها:

– التعريف الأول: ما جاء به (Stewart T.): إذ يرى أن مهارات العاملين ومعلوماتهم تعد رأس مال فكري إذا كانت متميزة، بحيث لا يوجد من يمتلك هذه المهارات في المؤسسات المنافسة، فضلا عن كونها إستراتيجية، أي أن يكون لها قيمة يدفع الزبون لها ثمنا للحصول عليها عن طريق شرائهم للمنتجات المتميزة. (Stewart, 2010, p. 3)

– التعريف الثاني: ترى (Bassi) أن رأس المال الفكري هو المعرفة التي تشكل قيمة المؤسسة تتكون من رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس المال الزبائني. (Bassi, 1997, p. 25)

– التعريف الثالث: يرى (Edvinsson) أن رأس المال الفكري يتضمن الموارد (الموجودات) غير الملموسة التي يمكن أن تستخدمها المؤسسة لإيجاد القيمة عن طريق تحويلها إلى عمليات جديدة وسلع وخدمات، لذا فإن رأس المال الفكري هو المعرفة والخبرة والقوة للعاملين فضلا عن الموارد المعرفية المخزنة في قاعدة معلومات المؤسسة والعمليات وثقافتها وفلسفتها. (Edvinsson, 1997, p. 146)

– التعريف الرابع: يرى (Stewart T.): أن رأس المال الفكري هو المادة الفكرية المتكونة من المعرفة والمعلومات والمهارات والخبرات ذات القيمة الاقتصادية التي يمكن وضعها موضع التنفيذ بهدف إيجاد الثروة، وطبقا لهذا المفهوم فإن المعرفة والمعلومات والمهارات والخبرات هي التي تكون رأس المال الفكري. (Stewart, 2010, p. ix)

وفي ضوء ما سبق ذكره، يتضح أن رأس المال الفكري يختلف باختلاف وجهات النظر لهذا المفهوم ولكنها في مجملها تتفق على أنه مجموعة الأصول غير الملموسة التي تملكها المؤسسة، والتي تعد مصدرا رئيسيا للقدرة التنافسية وإنشاء القيمة. يتجاوز هذا المفهوم الأصول المادية التقليدية ليشمل المعرفة، والخبرة، والمهارات، والقدرات التي يمكن تحويلها إلى قيمة اقتصادية، وعليه فهو يمثل القوة الفكرية للمؤسسة، التي تكمن في عقول العاملين وفي بنيتها التنظيمية وعلاقاتها الخارجية، وهو ما يمكنها من تحقيق التميز والابتكار في سوق شديد التنافسية.

انطلاقا من مختلف الأدبيات التي تناولت موضوع رأس المال الفكري اتضح بأن له مجموعة من الخصائص الآتية: صعوبة قياسه بدقة، رأس مال غير محسوس، يتزايد بالاستخدام والاستعمال، يميل إلى الاستقلالية في العمل، يبتعد في تعامله عن الروتينية، يقدم الأفكار البناءة، لديه مجموعة من الخبرات والمهارات المتميزة والفريدة، يميل إلى المرونة وعدم الجمود، يسعى إلى التجديد والتطوير. (أحمد، 2007، الصفحات 38-39)

2.1 أهمية رأس المال الفكري ومكوناته:

يشكل رأس المال الفكري ميزة تنافسية أساسية للمؤسسات في اقتصاد المعرفة، فهو مصدر رئيسي للربح والقيمة المضافة، إذ يتيح للمؤسسات عرض منتجات مبتكرة بسرعة أكبر، وذلك من خلال تطوير القدرات العلمية والمعرفية والخبرات، مما يساعد في الحفاظ على مستوى عال من المعرفة. وهذا بدوره يحسن الأداء المؤسسي ويساعد المؤسسة على التكيف مع التغيرات في بيئة المنافسة، لأنه أصل فكري لا يمثل تكلفة كبيرة، ويسهم بشكل ملحوظ في استيعاب التغيرات ومواكبتها. (نجم، إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، 2004، صفحة 94)

اتفق أغلب الباحثين على أن رأس المال الفكري يتكون من ثلاث مكونات أساسية هي: رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، ورأس المال العلاقات (الزبائني) ومن بينهم ستيوارت (Stewart) (نجم، إدارة اللاملموسات: إدارة ما لا يقاس، 2010، صفحة 135)

2 المفاهيم المتعددة للقيمة ضمن سياق المؤسسة الاقتصادية: في ظل التطور الحاصل في بيئة الأعمال الدولية أصبحت المؤسسات الحديثة تسعى إلى إنشاء قيمة من خلال موجوداتها الملموسة والغير الملموسة، حيث عرفت تطورا عبر مراحل الفكر الاقتصادي باختلاف مدارسها ونماذج قياسها، انطلاقا من مصادرها التي تسعى للوصول إليها كهدف والمحافظة عليها مع العمل على تطويرها. هناك عدة تعريفات نذكر منها:

تعريف بورتر (Porter M. E., 2008, p. 38) للقيمة على أنها" المبلغ الذي يكون المشترون على استعداد لدفعه مقابل ما توفره لهم المؤسسة من سلع، فتكون المؤسسة رابحة (profitable) عندما تتجاوز إيراداتها التكاليف المترتبة عن ذلك." فالقيمة مفهوم متعدد الأوجه، يبدأ بفهم العميل لكيفية موازنة الفوائد التي يحصل عليها مع ما يدفعه للحصول عليها. (Zeithaml, 1988, p. 14)، وتترجم استراتيجيا من خلال إنشاء قيمة اقتصادية للمساهمين عن طريق تحقيق عوائد تتجاوز تكلفة رأس المال المستثمر. (Rappaport, 1986, p. 75)، توسع المفهوم حديثا ليشمل إنشاء قيمة مستديمة لجميع أصحاب المصلحة والمجتمع كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية التنافسية. (Kramer, 2011, p. 66)

وفيما يلي، سنوجز أهم المفاهيم السائدة عبر مختلف مراحل تطور مقاربات الفكر الإداري في معالجة مفهوم مختلف أنواع القيمة ضمن سياق المؤسسة الإقتصادية:

– **القيمة التبادلية:** هي القيمة التي يمكن الحصول عليها عند بيع سلعة أو خدمة في السوق مقابل سلعة أو خدمة أخرى أو مقابل المال. هذا المفهوم يعود إلى الاقتصاد الكلاسيكي، حيث يعتبر سعر السلعة في السوق هو تعبير عن قيمتها التبادلية. (Kristjanson-Gural, 2017, p. 540)

– **القيمة المحاسبية:** هي القيمة المسجلة للأصول بالدفاتر المحاسبية للمؤسسة، من خلالها يتم تحديد المركز المالي للمؤسسة في قوائمها المالية. (Koller, 2010, p. 209)

– **القيمة الاقتصادية:** هي الأهمية التي يوليها الفرد أو المجتمع لسلعة أو خدمة معينة، وهي أقصى مبلغ يمكن أن يدفعه المستهلك مقابل حصوله على منفعة معينة. (Burkšaitienė, 2009, p. 711)

– **القيمة المالية**: هي القيمة التي يتم تحقيقها من خلال الأداء المالي للمؤسسة مثل: الربحية، التدفقات النقدية، وعائد الاستثمار (ROI). وهي القيمة التي تهم المستثمرين والمحللين الماليين. (Mizik, 2008, p. 17)

– **سلسلة القيمة** (**Value Chain**): هو نموذج تحليلي طوره مايكل بورتر، يصف الأنشطة الرئيسة والداعمة التي تقوم بها المؤسسة لتحويل المدخلات إلى منتجات أو خدمات نهائية. الهدف من تحليل سلسلة القيمة هو تحديد الأنشطة التي تضيف قيمة للعميل وتزيد من الكفاءة، مما يؤدي إلى ميزة تنافسية. (Porter M. E., 2008, p. 33)

– **القيمة التنافسية** (**Competitive Value**): هي مجموعة المزايا والصفات الفريدة التي تجعل منتجات أو خدمات المؤسسة متفوقة على تلك التي يقدمها المنافسون. هذه الميزة يمكن أن تكون مبنية على التميز (Differentiation) أو على خفض التكاليف (Cost Leadership)، وتعتبر أساسا لِاكتساب حصة سوقية أكبر وزيادة الأرباح. (Porter M. E., 2008, p. 3)

– **قيمة المساهمين** (**Shareholder Value**): هي القيمة التي يحصل عليها المساهمون (أصحاب الأسهم) من خلال أداء الشركة. يتم قياسها بشكل أساسي من خلال زيادة سعر السهم في السوق وتوزيعات الأرباح النقدية. تعكس هذه القيمة قدرة الإدارة على إنشاء عوائد مستدامة على رأس المال المستثمر. (Stout, 2012, p. 5)

– **قيمة المتعاملين وأصحاب المصالح** (**Stakeholder Value**): هي القيمة التي تقدمها المؤسسة لمختلف الأطراف المرتبطة بها وليس المساهمين فقط، بل أيضا الموظفين والعملاء والموردين والمجتمع والحكومة. تركز هذه المقاربة على تحقيق توازن بين مصالح جميع الأطراف لضمان استدامة المؤسسة على المدى الطويل. (Freeman, 2010, p. 25)

– **القيمة المدركة من طرف الزبون** (**Customer-perceived Value**): هي محصلة تقييم الزبون لمنفعة المنتج أو الخدمة بناء على ما يتلقاه (من فوائد) مقابل ما يقدمه من مال ووقت وجهد. هي قيمة ذاتية تعتمد على تصورات الزبون للجودة وتعتبر المحرك الأساسي لقرار الشراء والولاء. (Zeithaml, 1988, p. 14)

– **قيمة الموارد (Resources Value)**: هي القيمة المتأصلة في الموارد المادية والبشرية والتنظيمية للمؤسسة. تشير هذه القيمة إلى كيفية استغلال المؤسسة لمواردها الفريدة (مثل المعرفة، المهارات، التكنولوجيا) بشكل فعال لتحقيق أهدافها الإستراتيجية. (Barney, 1991, p. 106)

– **القيمة الإستراتيجية (Strategic Value)**: هي القيمة التي تحققها المؤسسة من قراراتها طويلة الأمد التي تضمن لها ميزة تنافسية مستدامة. وتنشأ هذه القيمة من بناء وتوظيف موارد وقدرات فريدة يصعب على المنافسين تقليدها، مما يمكن الشركة من تحقيق أهدافها وتأمين مركز قوي في السوق (Barney, 1991, pp. 102, 105-107).

– **القيمة الإجتماعية (Social Value)**: هي القيمة المعنوية التي يتم انشاؤها للمجتمع من خلال أنشطة المؤسسة. غالبا ما ترتبط هذه القيمة بالمبادرات الاجتماعية، والأثر البيئي، والمساهمة في رفاهية المجتمع. تقاس بأثرها الإيجابي على حياة الأفراد والمجتمعات. (Porter M. E., 2002, p. 64)

– **القيمة المشتركة (Shared Value)**: هي مجموعة من السياسات والإجراءات التنفيذية التي تهدف إلى تقوية موقع الشركة التنافسي، مع العمل في الوقت نفسه على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات التي تنشط بها. (Kramer, 2011, p. 64)

– **قيمة العلامة التجارية (Brand Value)**: إنها القيمة الإضافية التي يضيفها المستهلكون إلى منتج أو خدمة لمجرد وجود العلامة التجارية. تنبع هذه القيمة من سمعة العلامة التجارية، وولاء العملاء، والارتباطات الإيجابية التي تثيرها في أذهانهم. تعد قيمة العلامة التجارية من أهم الأصول غير الملموسة لأي مؤسسة. (Keller, 2013, p. 51)

– **قيمة رأس المال الفكري (Intellectual Capital Value)**: هذه القيمة مستمدة من توظيف الأصول غير الملموسة للمؤسسة، وتشمل ثلاثة مكونات رئيسية: رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي ورأس المال الزبائني. (Stewart, 2010, p. 66)

3. مساهمة رأس المال الفكري في إنشاء القيمة: يعتبر رأس المال الفكري المحرك الرئيسي لإنشاء القيمة. (Prahalad, 2003, pp. 79-80) وهذا يشير إلى وجود علاقة بين رأس المال الفكري وإنشاء قيمة

للمؤسسة، حيث يكمن هذا الرابط في قدرة المؤسسة باستمرار على بنائها لقاعدة رأس مال فكري من خلال توليد المعرفة الجديدة، وتوليد المعرفة هو عملية إنشاء قيمة من خلال إعادة مزج المعرفة السابقة من خلال الابتكار، فعندما يكون هذا المزج مبني على رأس المال افكري القائم بالفعل، يكون لو تأثير إيجابي على أداء المؤسسة المتوقع. الفكرة الأساسية هي أن يتم إنشاء القيمة من خلال تيسير تدفق المعرفة عبر المؤسسة. ويتم تحويل المعرفة إلى القيمة الناتجة في رأس المال البشري والهيكلي والعلاقات، وبالتالي فمن المهم التركيز على توضيح الأنشطة (التدفقات) التي تحول هذه الموارد (الأسهم) إلى نتائج.

يفترض منظور الموارد للمؤسسة (Resource-Based View) أن الميزة التنافسية المستديمة تتحقق من خلال الموارد التي تتصف بالقيمة والندرة، ويصعب تقليدها أو استبدالها. ويتوافق رأس المال الفكري مع هذه الخصائص، مما يجعله أصلا استراتيجيا مهما. (Barney, 1991, pp. 105-107)

لا يعمل رأس المال الفكري على إنشاء القيمة بصورة آلية، وإنما من خلال دعم القدرات التنظيمية الأساسية، وعلى رأسها الابتكار. حيث تشير الأبحاث إلى أن التفاعل بين رأس المال البشري (المعرفة والمهارات) ورأس المال الهيكلي (الأنظمة) ورأس المال الاجتماعي (العلاقات) يعزز قدرة المؤسسة على الابتكار التطويري والجذري. هذه القدرة الابتكارية بدورها تقود إلى إنشاء قيمة أكبر للعملاء وتحسين الأداء المالي للمؤسسة. (Subramaniam, 2005, p. 459)

1.3 دور رأس المال البشري في إنشاء القيمة بالمؤسسة:

يمثل رأس المال البشري المصدر الأساسي للمعرفة والابتكار داخل أي مؤسسة. فهو يشمل المعارف والمهارات والقدرات والخبرات والإبداع الذي يمتلكه الموظفون. وتظهر أهمية رأس المال البشري في إنشاء القيمة من خلال دوره المحوري في إنتاج الأفكار الجديدة، ومعالجة المشكلات الصعبة، وتطوير المنتجات والخدمات، والارتقاء بمستوى العمليات. وتعتبر المعرفة الضمنية (Tacit Knowledge) التي يحملها الأفراد، والتي يصعب نقلها أو محاكاتها، مصدرا بالغ الأهمية للميزة التنافسية طويلة الأمد. (Nonaka, 2007, p. 162)

استثمار المؤسسات في موظفيها عن طريق التدريب والتطوير وتوفير بيئة عمل جيدة لا يطور مهاراتهم فحسب، بل يساعدهم أيضا على التأقلم مع التغيرات التكنولوجية والاقتصادية. الشركات التي

لديها موظفون أكفاء تكون أكثر قدرة على الابتكار الدائم، وهذا بدوره يخلق قيمة أكبر لعملائها وللشركة نفسها، حيث يعتبر الاستثمار نقطة البداية لعملية إنشاء القيمة بأكملها. (Bontis, 1998, p. 67)

على الرغم من أهمية هذه الموارد البشرية إلا أن دورها في إنشاء القيمة للمؤسسة يتوقف على مدى اعتبارها موردا استراتيجيا يتمتع بنفس الشروط التي تتمتع بها الموارد الاستراتيجية الأخرى في المؤسسة. (صالح، 2009، الصفحات 13-14)

2.3 دور رأس المال الهيكلي في إنشاء القيمة:

يعرف رأس المال الهيكلي بأنه المعرفة المؤسسية التي تتجاوز الأفراد العاملين في المنظمة. ويشمل الأنظمة والإجراءات وقواعد البيانات وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق النشر، إضافة إلى الثقافة التنظيمية. ويدعم رأس المال الهيكلي عمل رأس المال البشري عن طريق تيسير تبادل المعرفة، ويلعب دورا أساسيا في إنشاء القيمة من خلال تحويل المعرفة الفردية إلى أصول معرفية جماعية تمتلكها المؤسسة. (Edvinsson, 1997, p. 11). باستخدام رأس المال الهيكلي، يتم تسجيل أفضل الممارسات وتوحيدها، وهذا يضمن جودة العمليات وكفاءتها وقابليتها للتوسع. كذلك، تحمي حقوق الملكية الفكرية (مثل براءات الاختراع) ابتكارات المؤسسة وتضع قيودا على دخول المنافسين، مما يمكنها من الاحتفاظ بالقيمة التي أوجدتها لمدة أطول. وخلاصة القول، فإن رأس المال الهيكلي يزيد ويحمي القيمة التي يخلقها رأس المال البشري، ويقلل اعتماد المؤسسة على أفراد محددين، مما يزيد من استدامتها وإمكانية نموها. (Subramaniam, 2005, pp. 452-454)

3.3 دور رأس المال العلاقاتي (الزبائني) في إنشاء القيمة بالمؤسسة:

رأس المال العلاقاتي يمثل القيمة المتأصلة في شبكة العلاقات التي تربط المؤسسة بأطرافها الخارجية، وعلى رأسها العملاء والموردون والشركاء والمستثمرون. وهو يعكس قوة العلامة التجارية للمؤسسة، وسمعتها في السوق، ومدى ولاء عملائها، وجودة الروابط التي تجمعها بشركائها الاستراتيجيين. هذا الجانب تحديدا هو الذي يحول القدرات الداخلية للمؤسسة (البشرية والهيكلية) إلى قيمة سوقية واضحة. (Hsu, 2009, p. 666) إن العلاقات المتينة مع الزبائن، المبنية على الثقة والولاء، تحفز تكرار الشراء، وتخفض نفقات التسويق، وتضمن تدفقا ثابتا للإيرادات. كما أن ولاء الزبائن يوفر معلومات مهمة لتطوير المنتجات

والخدمات. وبالمثل، فإن العلاقات الجيدة مع الموردين تحقق شروطا أفضل، وجودة أعلى للمواد الخام، واستقرارا أكبر في التوريد. إذن، رأس المال الزبائني هو الوسيلة التي تنتقل بها القيمة من الشركة إلى السوق، وتعود إليها في شكل أرباح. (Payne, 2005, p. 168)

وفي المحصلة، فإن مكونات رأس المال الفكري لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، إن القدرة الفعلية على توليد القيمة تكمن في تفاعلها وتكاملها بنشاط. فبينما يبدع رأس المال البشري، يقوم رأس المال الهيكلي بتثبيت هذا الإبداع وحفظه، ويحقق رأس المال العلاقاتي أرباحه التجارية في السوق. وتعتبر المؤسسات التي تنجح في إدارة هذه التفاعلات وتبني وتطور هذه الأصول غير المادية بشكل متكامل، هي الأكثر استحقاقا لتحقيق ميزة تنافسية مستديمة وتوليد قيمة عالية في ظل اقتصاد اليوم القائم على المعرفة.

4. الطريقة والإجراءات

1.4 مجتمع وعينة الدراسة:

الدراسة الحالية تهدف إلى معرفة الرأس مال الفكري ودوره في إنشاء ودعم القيمة مع اجراء دراسة حالة في مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية غرداية، فمجتمع الدراسة يتمثل في مجموع عدد عمال المؤسسة، حيث بلغ عددهم 122 عامل بين عمال إداريين وتقنيين، ونظرا لذلك اِخترنا في هذه الدراسة العينة القصدية (شملت العمال المتواجدون في المؤسسة أثناء الدراسة)، ووزعت عليهم استبيانات الدراسة، حيث بلغ حجم العينة (80) مفردة، وقد تم اِسترجاع (56) اِستبيان، بنسبة تقدر بحوالي (70%) من إجمالي الاستمارات الموزعة، في حين بلغ عدد الاستمارات التي لم تسترجع (24) اِستبياناً، كما هو موضح في الجدول رقم (1).

الجدول 1: يوضح عدد الاستمارات الموزعة والصالحة للدراسة

مجتمع وعينة الدراسة	عدد الاستبيان			
	الموزع	المسترجع	الغير مسترجع	القابل للتحليل
مؤسسة اتصالات الجزائر	80	56	24	56

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على المعلومات المجمعة.

2.4 متغيرات الدراسة:

لقد اِعتمدت الدراسة على متغَيرين، أحدهما مستقل والآخر تابع، كما هو موضح في الجدول (2).

الجدول 2: يوضح متغيرات الدراسة

المتغيرات	الاسم
المستقل	رأس المال الفكري: (البشري، الهيكلي، الزبوني)
التابع	إنشاء ودعم القيمة

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على المعلومات المجمعة.

3.4 خصائص عينة الدراسة:

بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة قدر الإمكان، حرصنا على تنوع خصائص عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي كما هو موضح في الجدول رقم (3):

الجدول 3: يوضح خصائص عينة الدراسة

المتغير		مؤسسة اتصالات الجزائر	
		العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	30	53.58%
	أنثى	26	46.42%
اسم الوظيفة	متصرف اداري	40	71.43%
	عون تقني	16	28.57%
المؤهل العلمي	ثانوي فأقل	11	19.64%
	بكالوريا	5	8.93%
	جامعي	35	62.5%
	دراسات عليا	5	8.93%
عدد سنوات الخدمة	اقل من 5سنوات	22	39.29%
	من6 الى 10سنوات	25	44.64%
	من 11 الى 15 سنة	6	10.71%
	أكثر من 15 سنة	3	5.36%

العمر	اقل من 25	3	5.36%
	من 26 الى 30سنة	8	14.29%
	أكثر من 31 الى 40 سنة	36	64.28%
	أكثر من 41 سنة	9	16.07%

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss) الإصدار 20

1. الأفراد العاملين في مؤسسة اتصالات الجزائر من الجنسين (ذكور – إناث).

2. الافراد العاملين في مؤسسة اتصالات الجزائر من مختلف المستويات الوظيفية (متصرف اداري، عون تقني)

3. الأفراد العاملين في مؤسسة اتصالات الجزائر من مختلف المستويات التعليمية (ثانوي – بكالوريا – جامعي – دراسات عليا).

4. الأفراد العاملين في مؤسسة اتصالات الجزائر من مختلف سنوات الخدمة (أقل من 5 سنوات، بين 6 سنوات الى 10 سنوات، بين 11و15 سنة، 15 سنة فأكثر).

5. الأفراد العاملين في مؤسسة اتصالات الجزائر من مختلف الفئات العمرية (أقل من 25 سنة، من 26 سنة إلى 30 سنة، من 31 إلى 40 سنة، أكثر من 41 سنة).

4.4 أداة الدراسة:

تم تصميم الاستبيان لغرض جمع المعلومات والبيانات الأولية حول عينة الدراسة موجه إلى مجتمع البحث المتمثل في مجموع العاملين في مؤسسة اتصالات الجزائر، بحيث تكون الاستبيان في الجزء الأول على المتغيرات المتعلقة بالخصائص الديمغرافية والمتمثلة في (الجنس، اسم الوظيفة، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، العمر) أما الجزء الثاني من الاستبيان فيتكون من (25) عبارة مقسمة على محورين هي:

المحور الأول: رأس المال الفكري ويشمل (12) عبارة مقسمة إلى ثلاثة (03) أبعاد:

- بُعد رأس المال البشري: ويشمل على (4) عبارات.
- بُعد رأس المال الهيكلي: ويشمل (4) عبارات.
- بُعد رأس المال الزبوني: ويشمل (4) عبارات.

المحور الثاني: آليات إنشاء ودعم القيمة وتشمل (13) عبارة.

وقد تم إعطاء كل عبارة من العبارات السابقة درجات حسب سلم ليكرث الخماسي لتتم معالجتها إحصائيا حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 4: درجة أهمية بنود الاستبيان

مقياس ليكرث	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثين وفق سلم ليكرث.

5.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS النسخة رقم 20 وهذا نظرا لملائمته لمثل هذه الدراسة، ومحاولة للحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان بإستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- اختبار ثبات وصدق المقياس باستخدام ألفا كرو نباخ.

2- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.

3- اختبار كلو مجروفسمر نوف للتأكد من أن المقياس يتبع التوزيع الطبيعي أم لا يتبع التوزيع الطبيعي.

4- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

5- اختبار T-TEST لعينة واحدة لاختبار الفرضية الأولى.

6- حساب الانحدار المتعدد مع توضيح الارتباط بينهما لاختبار الفرضية الثانية.

7- الاختبار الإحصائي One Way ANOVA لاختبار الفرضية الثالثة.

1.5.4 ثبات أداة الدراسة:

لتحديد درجة ثبات الاستبيان، تم استخدام معامل الفا كرو نباخ والذي يعتبر أكثر المعاملات شيوعا واستخداما في مثل هذه الدراسات، وظهرت النتائج أن المقياس يتمتع بدرجة ثبات عالية جدا، فهو يتجاوز 0.60 (المعمول بها)، حيث قدر معامل الثبات للاستبيان ككل (0.89)، مما يعني أن الاستبيان

إذا تم استخدامه مرة أخرى فسيعطي نفس النتائج، وأن المقياس يقيس ما وضع لقياسه كما هو موضح في الجدول رقم (05).

الجدول 5: معامل ثبات مقياس الدراسة

محاور الاستبيان	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
محور رأس المال الفكري	12	0.823
محور آليات إنشاء ودعم القيمة	13	0.891
معامل الثبات للاستبيان ككل	25	0.892

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss) الإصدار 20

2.5.4 اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات الدراسة:

تم استخدام اختبار كالمجروف – سمر نوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً ويوضح الجدول رقم (06) نتائج الاختبار حيث إن القيمة الاحتمالية لكل محور كانت أكبر من (0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

الجدول 6: اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير	Klomogrouv-smirnov	مستوى الدلالة	النتيجة
رأس المال الفكري	0.81	0.173	يتبع التوزيع الطبيعي
إنشاء ودعم القيمة	0.79	0.128	يتبع التوزيع الطبيعي

يكون التوزيع طبيعيا إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05%

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss) الإصدار 20

5. نتائج الدراسة ومناقشتها

1.5 نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

من خلال نتائج المتوسطات الحسابية للفرضية الرئيسة الأولى تبين أن هناك آليات لإنشاء ودعم القيمة على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر بمتوسط حسابي قدر ب (4.22) وبانحراف معياري قدر ب

(0.38) وهذا يدل على أن العاملين يمارسون أبعاد محور آليات إنشاء ودعم القيمة بدرجة موافقة، والجدول رقم (07) يوضح ذلك.

الجدول 7: نتائج اختبار Test-T الأحادي العينة لدرجات الإجابة عن تطبيق آليات إنشاء ودعم القيمة

الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0.05

الفرضية الرئيسة الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	قيمة الاحتمالية sig
تطبيق آليات إنشاء ودعم القيمة	4.22	0.38	33.82	62	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss) الإصدار 20

2.5 نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

❖ نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

نصت نتائج الفرضية الفرعية الأولى على وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين رأس المال البشري وإنشاء ودعم القيمة في مؤسسة اتصالات الجزائر كما هو موضح في الجدول (08).

الجدول 8: تحليل الانحدار الخطي البسيط بين رأس المال البشري وإنشاء ودعم القيمة

الفرضية الرئيسة الثانية	معلمات النموذج	معاملات الانحدار	اختبار(T)	القيمة الاحتمالية (sig)	التفسير
الفرضية الفرعية الأولى	A	4.025	13.212	0.000	معنوية
	A1	0.311	5.620	0.000	معنوية
	معامل الارتباط R	0.566			
	معامل التحديد (R^2)	0.301			
	اختبار (F)	22.223			
	مستوى الدلالة	0.000	النموذج معنوي		

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss) الإصدار 20

❖ **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:**

نصت نتائج الفرضية الفرعية الثانية على عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين رأس المال الهيكلي وإنشاء ودعم القيمة في مؤسسة اتصالات الجزائر مما يعني عدم اهتمام المؤسسة بهذا البعد كما هو موضح في الجدول رقم (09).

الجدول 9: تحليل الانحدار الخطي البسيط بين رأس المال الهيكلي وإنشاء ودعم القيمة

الفرضية الرئيسة الثانية	معلمات النموذج	معاملات الانحدار	اختبار(t)	القيمة الاحتمالية (sig)	التفسير
الفرضية الفرعية الثانية	A	2.916	25.701	0.000	معنوية
	A1	0.125	2.623	0.245	غير معنوية
	معامل الارتباط R	0.458			
	معامل التحديد (R^2)	0.087			
	اختبار (F)	0.354			
	مستوى الدلالة	0.221	النموذج غير معنوي		

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss) الإصدار 20

❖ **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:**

نصت نتائج الفرضية الفرعية الثالثة على وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين رأس المال الزبوني وإنشاء ودعم القيمة في مؤسسة اتصالات الجزائر كما هو موضح في الجدول (10).

الجدول 10: تحليل الانحدار الخطي البسيط بين رأس المال الزبوني وإنشاء ودعم القيمة

الفرضية الرئيسة الثانية	معلمات النموذج	معاملات الانحدار	اختبار(t)	القيمة الاحتمالية (sig)	التفسير
الفرضية الفرعية الثالثة	A	4.322	23.121	0.000	معنوية
	A1	0.272	5.475	0.000	معنوية

	معامل الارتباط R	0.461	
	معامل التحديد (R^2)	0.187	
	اختبار (F)	13.4510	
	مستوى الدلالة	0.000	النموذج معنوي

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss) الإصدار 20

3.5 نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة: نصت نتائج الفرضية الرئيسة الثالثة على أنه:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات العاملين في مؤسسة اتصالات الجزائر حول مستوى توفر متطلبات إنشاء ودعم القيمة، ويرجع ذلك للسمات الشخصية والوظيفية للعمال في (سنوات الخدمة، العمر، والجنس).
- بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات العاملين في مؤسسة اتصالات الجزائر حول مستوى توفر متطلبات إنشاء ودعم القيمة، ويرجع ذلك للسمات الشخصية والوظيفية للعمال في (المستوى الوظيفي، المؤهل العلمي) كما هو موضح في الجدول رقم (11).

الجدول 11: يوضح تحليل التباين الأحادي لفحص المتغيرات (المستوى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، العمر) حول مستوى توفر متطلبات إنشاء ودعم القيمة معنوي عند مستوى الدلالة 0.05

اسم المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة sig
المستوى الوظيفي	بين المجموعات	53.281	33	1.012	1.531	0.710
	داخل المجموعات	49.322	28	1.991		
المؤهل العلمي	بين المجموعات	42.334	33	2.121	1.710	0.574
	داخل المجموعات	21.578	28	1.201		
سنوات الخدمة	بين المجموعات	45.321	33	0.921	1.263	0.021
	داخل المجموعات	21.651	28	0.845		
العمر	بين المجموعات	51.601	33	1.221	2.012	0.001
	داخل المجموعات	19.322	28	0.512		

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي (spss) الإصدار 20

ومنه توصلت الدراسة إلى التعرف على أثر رأس المال الفكري على إنشاء ودعم القيمة لدى موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر بغرداية، وبناءً على التحليل الإحصائي لبيانات عينة الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- توجد ممارسة لرأس المال الفكري لدى موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر بولاية غرداية، حيث يأتي في المرتبة الأولى بُعد رأس المال البشري، يليه في المرتبة الثانية بُعد رأس المال الزبوني، ويليه أخيرا بُعد رأس المال الهيكلي، من بين هذه الأبعاد نجد أن كلاً من بُعدي رأس المال البشري ورأس المال الزبوني تمارس بدرجة مرتفعة، وبدرجة متوسطة لبُعد رأس المال الهيكلي، تتفق هذه النتيجة مع ما أكده (Bontis, 1998, p. 67) بأن رأس المال البشري هو نقطة الانطلاق والأساس الذي تبنى عليه بقية مكونات رأس المال الفكري، مما يبرر ارتفاع مستوى ممارسته في المؤسسة. كما ينسجم ارتفاع مستوى ممارسة رأس المال الزبائني مع أهمية العلاقات الخارجية كقناة لتحويل القدرات الداخلية إلى قيمة سوقية، وهو ما يتوافق مع ما طرحه (Hsu, 2009, p. 666).

2- إن درجة ممارسة إنشاء ودعم القيمة لدى موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر مرتفعة، مما يشير إلى وجود وعي وإدراك واسع لدى العاملين بأهمية القيمة كهدف استراتيجي. يمكن تفسير هذا الإدراك المرتفع في ضوء ما طرحه (Koller, 2010, p. 401) حول ضرورة إنشاء "ذهنية القيمة" (value mindset) داخل المؤسسة، بحيث يدرك كل موظف تأثير قراراته اليومية على القيمة الكلية. يبدو أن مؤسسة اتصالات الجزائر نجحت في ترسيخ هذه الثقافة، وهو ما يمهد الطريق لفهم الآليات التي تتم من خلالها هذه الممارسة.

3- يوجد تباين في تأثير رأس المال الفكري على إنشاء ودعم القيمة، حيث كان لبعد رأس المال البشري ورأس المال الزبوني الإسهام الأكبر في التأثير على إنشاء ودعم القيمة. بينما كان هناك شبه غياب لتأثير بعد رأس المال الهيكلي على إنشاء ودعم القيمة، هذه النتيجة تتوافق جزئيا وتختلف جزئيا مع الأدبيات. فمن جهة، يدعم التأثير القوي لرأس المال البشري ما ذهب إليه كل من (Bontis, 1998, p. 67) و (Nonaka, 2007, p. 162) حول كون المعرفة والمهارات الفردية هي المصدر الأصيل للابتكار وإنشاء

القيمة. كما يتماشى الأثر الإيجابي لرأس المال الزبائني مع نموذج (Payne, 2005, p. 168) الذي يرى أن العلاقات المتينة مع العملاء هي الوسيلة التي تترجم بها القيمة إلى أرباح، لكن، من جهة أخرى، فإن غياب أثر رأس المال الهيكلي يتعارض بشكل واضح مع ما توصل إليه (Subramaniam, 2005, pp. 452-454) الذي أكد على أن التفاعل بين رأس المال البشري والهيكلي هو الذي يعزز القدرة الابتكارية. كما يطرح هذا الغياب تساؤلا حول تطبيق منظور (Edvinsson, 1997, p. 11) الذي يرى أن رأس المال الهيكلي هو الآلية التي تضمن تحويل المعرفة الفردية إلى أصول معرفية جماعية تمتلكها المؤسسة. وعليه، فإن نتائج الدراسة الحالية تشير إلى أن آلية إنشاء القيمة في مؤسسة اتصالات الجزائر بولاية غرداية تفتقر إلى الدور التمكيني والتثبيتي لرأس المال الهيكلي، مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على المهارات الفردية والعلاقات الخارجية، وهو ما قد يفسر من منظور (Barney, 1991, pp. 105-107) ، بأن الميزة التنافسية للمؤسسة قد تكون قائمة على موارد قيمة ونادرة ولكنها ليست بالضرورة "صعبة التقليد" أو مملوكة بالكامل للمؤسسة.

4- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات أراء موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر اتجاه إنشاء ودعم القيمة تُعزى إلى المتغيرات الشخصية (سنوات الخدمة، العمر، والجنس)، وهو ما يتوافق مع أهمية المعرفة الضمنية التي أكد عليها (Nonaka, 2007, p. 162)، حيث يبدو أن هذه المعرفة تكتسب بشكل كبير عبر الخبرة الطويلة في المؤسسة، مما يعزز الفكرة القائلة بضعف آليات التدوين والنقل المنهجي للمعرفة عبر رأس المال الهيكلي.

5- إن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات آراء موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر اتجاه إنشاء ودعم القيمة تُعزى إلى المتغيرات الشخصية (المستوى الوظيفي، والمؤهل العلمي)، هو نتيجة لافتة. يمكن تفسير ذلك بأن المؤسسة قد نجحت في خلق "لغة موحدة" و"ثقافة مشتركة" حول مفهوم القيمة، وهو ما ينسجم مع دعوة (Koller, 2010, p. 401) لتوحيد الفهم الاستراتيجي في جميع مستويات المؤسسة. كما قد يشير إلى أن الثقافة التنظيمية، التي تعتبر جزء من رأس المال الهيكلي كما عرفه (Edvinsson, 1997, p. 11)، هي عنصر قوي ومتجانس داخل المؤسسة محل الدراسة، على الرغم

من أن هذا التجانس الثقافي لم يترجم بعد إلى تأثير إحصائي ملموس للبعد الهيكلي ككل (الذي يشمل أيضا الأنظمة والعمليات).

6. خاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة الحيوية بين رأس المال الفكري كأصل استراتيجي وعملية إنشاء القيمة ودعمها في مؤسسة اتصالات الجزائر بولاية غرداية، وذلك ضمن سياق اقتصادي عالمي معاصر تعتبر فيه المعرفة والأصول غير الملموسة من المحددات الأساسية للقدرة التنافسية. وانطلاقا من الإطار النظري الذي يربط استدامة الميزة التنافسية بالموارد الفريدة للمؤسسة، هدفت الدراسة إلى اختبار هذه العلاقة تجريبيا في قطاع اتصالات الجزائر.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الجوهرية، أهمها تأكيد وجود أثر إيجابي ومعنوي لمجمل رأس المال الفكري في تعزيز القيمة بالمؤسسة محل الدراسة. وتأتي هذه النتيجة لتؤكد الفرضية المحورية للبحث وتتوافق مع التوجهات الحديثة في الفكر الإداري. إلا أن الاستنتاج الأكثر عمقا ودقة تمثل في التباين الملحوظ في الأثر النسبي لأبعاد رأس المال الفكري؛ حيث أظهر التحليل الإحصائي أن كلا من رأس المال البشري ورأس المال الزبائني يمثلان المحركين الأساسيين لعملية إنشاء القيمة، بينما كان دور رأس المال الهيكلي محدودا وغير ذي دلالة إحصائية. تفسر هذه النتيجة بأن قيمة المؤسسة تعتمد بشكل رئيسي على كفاءة وخبرات موظفيها، وعلى قوة علاقاتها بعملائها وشركائها، وهي نقاط قوة لا يمكن إنكارها. لكن ضعف تأثير رأس المال الهيكلي يكشف عن فجوة استراتيجية حرجة، إذ يشير (أحمد، 2007، صفحة 40) إلى أن المعارف والخبرات لا تزال مرتبطة بالأفراد بشكل كبير، ولم تترجم بعد إلى أصول مؤسسية راسخة كالأنظمة الموثقة، والإجراءات الموحدة، والثقافة التنظيمية التي تدعم استدامة الأداء. هذا الوضع قد يجعل عملية إنشاء القيمة عرضة للتقلب وتعتمد بشكل مفرط على وجود أفراد بعينهم، مما يحد من إمكانات النمو والتوسع المستدام للمؤسسة.

بناءً على ما تقدم، تقدم الدراسة الإقتراحات الآتية:

- على المستوى الاستراتيجي: على الإدارة العليا تبني توجه استراتيجي يهدف إلى بناء وتدعيم رأس المال الهيكلي بشكل منهجي، وذلك لتحويل الخبرات الفردية إلى ذاكرة مؤسسية جماعية. يستدعي ذلك الاستثمار في أنظمة إدارة المعرفة، وتوثيق أفضل الممارسات، وتطوير قواعد بيانات شاملة، وتنمية ثقافة تنظيمية تشجع على المشاركة المعرفية.

- على المستوى التشغيلي: من الضروري مواصلة الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التدريب والتطوير المستمر، وتعزيز العلاقات مع العملاء لتحسين جودة الخدمة. وبالتوازي، يجب إطلاق مبادرات عملية تهدف إلى ربط هذه المكونات برأس المال الهيكلي، مثل إنشاء منصات داخلية تتيح للخبراء تدوين ومشاركة معارفهم لتصبح جزء من أصول المؤسسة.

- على صعيد آفاق البحث المستقبلية: توصي الدراسة بإدراج متغيرات وسيطة في الدراسات القادمة، كالقدرة على الابتكار، بهدف فهم أعمق للآليات التي يترجم من خلالها تأثير رأس المال الفكري نحو إنشاء قيمة مضافة فعلية.

7. قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية:

ابراهيم رضا صالح. (2009). رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات. المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي (صفحة 20). الرياض: السعودية.

بدارنة حازم علي أحمد. (2007). تصورات القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية لأهمية رأس المال الفكري ودورهم في المحافظة عليه وتطويره. رسالة مقدمة لنيل دكتواره في الفلسفة. أربد، الأردن: جامعة اليرموك.

نجم عبود نجم. (2004). إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات. عمان، الأردن: دار الوراق للنشر والتوزيع.

نجم عبود نجم. (2010). إدارة اللاملموسات: إدارة ما لا يقاس. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية:

Barney, J. (1991). Firm resources and sustained competitive advantage. *Journal of management, 17*(1), 99-120.

Bassi, L. J. (1997, 12 12). Harnessing the power of Intellectual capital. *training & development, 51*, 25-30.

Bontis, N. (1998). Intellectual capital: an exploratory study that develops measures and models. *Management decision, 36*(2), 63-76.

Burkšaitienė, D. (2009). Measurement of value creation: Economic value added and net present value. *EKONOMIKA IR VADYBA, 14*, 709-714.

Edvinsson, L. &. (1997). *Intellectual capital: Realizing your company's true value by finding its hidden roots.* New York: HarperBusiness.

Freeman, R. E. (2010). *Strategic management: A stakeholder approach.* Cambridge university press.

Hsu, Y. H. (2009). Intellectual capital and new product development performance: The mediating role of organizational learning capability. *Technological Forecasting and Social Change, 76*(5), 664-677.

Keller, K. L. (2013). *Keller: Strategic Brand Management* (4nd ed.). Pearson Higher Ed.

Koller, T. G. (2010). *Valuation: measuring and managing the value of companies* (5, illustrée ed., Vol. 497 de Wiley Finance). John Wiley & Sons.

Kramer, M. R. (2011). *Creating shared value* (Vol. 17). Boston, MA, USA: FSG.

Kristjanson-Gural, D. (2017). Demand, Values, and Prices in Marx: Contrasting Simultaneous and Temporal Approaches. *Rethinking Marxism, 29*(4), 538-555.

Mizik, N. &. (2008). The financial value impact of perceptual brand attributes. *Journal of Marketing Research, 45*(1), 15-32.

Nonaka, I. &. (2007). The knowledge-creating company. *Harvard business review, 85*(7/8), 162.

Payne, A. &. (2005). A strategic framework for customer relationship management. *Journal of marketing, 69*(4), 167-176.

Porter, M. E. (2002). The competitive advantage of corporate philanthropy. *Harvard business review, 80*(12), 56-68.

Porter, M. E. (2008). *Competitive advantage: Creating and sustaining superior performance.* simon and schuster.

Prahalad, C. K. (2003). The core competence of the corporation. *International Library of Critical Writings in Economics, 163*, 210-222.

Rappaport, A. (1986). *Creating Shareholder Value: The New Standard for Business Performance.* Free Press.

Stewart, T. A. (2010). *Intellectual Capital: The new wealth of organization.* Crown Currency.

Stout, L. A. (2012). *The shareholder value myth: How putting shareholders first harms investors, corporations, and the public.* Berrett-Koehler Publishers.

Subramaniam, M. &. (2005). The influence of intellectual capital on the types of innovative capabilities. *Academy of Management journal, 48*(3), 450-463.

Zeithaml, V. A. (1988). Consumer perceptions of price, quality, and value: a means-end model and synthesis of evidence. *Journal of marketing, 52*(3), 2-22.

أثر التسويق الإلكتروني على رضا العملاء

دراسة عينة من عملاء وكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة

The Impact of E-Marketing on Customer Satisfaction
A Sample Study of Clients of Echellalba Tour Travel and Tourism Agency in M'Sila

حمادي زينب[*]، مخبر دراسات اقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة Lezinru، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج (الجزائر)، zineb.hamadi@univ-bba.dz

بوزرورة ليندة، مخبر دراسات اقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة Lezinru، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج (الجزائر)، lynda.bouzeroura@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2025/07/12 تاريخ القبول: 2025/09/07 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التسويق الإلكتروني على رضا العملاء من وجهة نظر عينة من عملاء وكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي معتمدين في ذلك على الاستبانة الإلكترونية، التي وزعت على عينة حجمها 110 عميل من الوكالة محل الدراسة، ولتحليل بيانات الدراسة استخدامنا البرنامج الإحصائيJASP .

من أهم نتائج الدراسة وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتسويق الإلكتروني على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة.

كلمات مفتاحية: تسويق إلكتروني، رضا عملاء، وكالة شلالبة تور للسياحة وأسفار بمسيلة.

تصنيفات JEL: M31، D12، L83

[*] المؤلف المرسل.

Abstract :

This study aimed to identify the impact of electronic marketing on customer satisfaction from the perspective of a sample of clients at Echellalba *Tour* Travel and Tourism Agency in M'sila. To achieve the objectives of the study, the descriptive method was used, relying on an electronic questionnaire distributed to a sample of 110 clients of the agency under study, the data was analyzed using the JASP statistical software.

One of the most important findings of the study is the existence of a statistically significant impact of electronic marketing on customer satisfaction at *Echellalba Tour* Travel and Tourism Agency in M'sila.

Keywords: Electronic marketing; electronic marketing mix; customer satisfaction; *Echellalba* Tour Travel and Tourism Agency M'sila.

Jel Classification Codes : M31, D12, L83.

1. مقدمة :

شهد قطاع السياحة والسفر تحولات جوهرية في السنوات الأخيرة بفعل التطورات التكنولوجية واستخدام الأنترنت بشكل أوسع، حيث أصبح يعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا الرقمية بما في ذلك التسويق الإلكتروني لمواكبة التغيرات الحاصلة في سلوك العملاء وتفضيلاتهم الرقمية في استخدام منصات الإلكترونية للحصول على مختلف الخدمات الرقمية، ما جعل التسويق الإلكتروني أداة رئيسية في تعزيز التنافسية بين وكالات السياحة والسفر، مما يتطلب بشكل وثيق تحسين استراتيجياتها التسويقية الإلكترونية، والتي تشمل تحسين مواقعها الإلكترونية وتقديم خدمات سياحية إلكترونية مبتكرة إضافة إلى استخدام استراتيجيات التسعير الإلكتروني والاستفادة من المجتمعات الافتراضية ومنصات التواصل الاجتماعي لجذب العملاء، وفي ظل هذا التحول الإلكتروني أصبح رضا العملاء عاملا حاسما في استدامة أعمال وكالات السياحة والأسفار، فكلما تمكنت الوكالة من تقديم تجربة الكترونية مرضية زاد احتمال إرضاء العميل بشكل أفضل مما يعزز من مكانتها في السوق، وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

1.1 إشكالية الدراسة:

ما أثر التسويق الإلكتروني على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أثر بعد الخدمة الإلكترونية على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة؟
- ما أثر بعد التسعير الإلكتروني على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة؟
- ما أثر بعد الترويج الإلكتروني على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة؟
- ما أثر بعد القنوات الرقمية على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة؟
- ما أثر بعد ثقة المستخدم على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة؟

2.1 فرضيات الدراسة

من خلال ما تم طرحه للتساؤل الرئيسي تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتسويق الإلكتروني على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة، عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

تندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد الخدمة الإلكترونية على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة، عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد التسعير الإلكتروني على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة، عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد الترويج الإلكتروني على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة، عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد القنوات الرقمية على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة، عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد ثقة المستخدم على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة، عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

3.1 أهداف الدراسة:

تتجسد أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- دراسة مدى تأثير التسويق الإلكتروني على تجربة العملاء في وكالات السياحة والسفر؛

-التعرف على مدى إدراك العملاء لجهود التسويق الإلكتروني التي تقدمها وكالات السياحة والأسفار؛

- تحليل تأثير كل بعد من أبعاد التسويق الإلكتروني على رضا العملاء.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال دورها في تقديم رؤية تحليلية حول تأثير التسويق الإلكتروني على رضا العملاء في قطاع السياحة والسفر وذلك من خلال ما يلي:

-تقديم إطار علمي متكامل يساعد وكالات السياحة في فهم سلوك العملاء الإلكترونيين؛

-إبراز أهمية الوسائل الإلكترونية في تعزيز تجربة العملاء وزيادة مستوى رضاهم عن الخدمات المقدمة؛

- التعرف على أثر التسويق الإلكتروني على رضا العملاء بالوكالة محل الدراسة.

5.1 المنهج وأدوات الدراسة:

لغرض معالجة موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، في الجانب النظري تم التعمق في فهم وتبيان العناصر المكونة للموضوع وتحليل جل أبعاده بشكل كاف من التوضيح والتفسير، للوصول إلى استنتاجات تمكننا من الإجابة على الإشكالية المطروحة متضمنة الأسئلة الفرعية للإلمام بالموضوع محل الدراسة، أما الجزء التطبيقي تم تجميع البيانات عن طريق الاستبانة الإلكترونية، ومن ثم معالجتها باستخدام الأساليب الاحصائية المناسبة من خلال البرنامج الإحصائي JASP v.0.19.2.

2. الدراسة النظرية:

1.2 تعريف التسويق الإلكتروني:

يعرف التسويق الإلكتروني على أنه" الاستخدام الأمثل للتقنيات الرقمية بما في ذلك تقنيات المعلومات والاتصالات لتفعيل إنتاجية التسويق وعملياته المتمثلة في الوظائف التنظيمية والعمليات والنشاطات الموجهة لتحديد حاجات الأسواق المستهدفة وتقديم السلع والخدمات إلى العملاء وذوي المصلحة في المنظمة" (الصديق، 2022، صفحة 56).

يعرفه **Ollor** وآخرون على أنه "تطبيق التقنيات الرقمية–القنوات عبر الأنترنت، للمساهمة في أنشطة التسويق التي تركز على تحقيق اكتساب الأرباح والاحتفاظ بالمستهلك من خلال تحسين معرفة المستهلك (ملفاتهم الشاجخصية، سلوكهم، قيمهم ودوافع ولائهم)، وتقديم المزيد من الاتصالات والخدمات المتكاملة أو السلسة عبر الأنترنت التي تلبي الاحتياجات الفردية للمستهلكين." (Ollor & and Others, 2022, p. 14)

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن التسويق الإلكتروني هو استخدام القنوات والتقنيات الرقمية من الأنترنت، البريد الإلكتروني، قواعد البيانات، تقنيات الهواتف المحمولة والتلفزيون الرقمي، لتسهيل الأنشطة التسويقية التي تهدف إلى تحقيق الربح، وكذا الترويج للمنتجات والخدمات للوصول إلى المستهلكين وإقامة علاقة تفاعلية معهم، لتحسين احتياجاتهم الفردية وتقديم خدمات متكاملة.

2.2 أبعاد التسويق الإلكتروني:

يرى **Kotler وآخرون** في كتابهم **Marketing 4.0** أن التحول من التسويق التقليدي إلى التسويق الإلكتروني يستوجب إعادة تجميع عناصر مزيجه التسويقي المتداخلة وظيفيا، فلم يعد التوزيع والموقع الإلكتروني عنصرين منفصلين، بل هما من عنصر القنوات الرقمية المتكاملة، كما أن المجتمعات الافتراضية أصبحت أحد أوجه الاتصال والتفاعل (Philip Kotler & and Others, 2017, p. 68)

بناءا على ما سبق، اعتمدنا في دراستنا الحالية على خمسة أبعاد وهي:

– **الخدمة الإلكترونية:** تقدم للعميل عبر وسيط يتمثل في الشبكة الإلكترونية، وتسهم في دعم قراراته الشرائية، وهي شكلا من أشكال الخدمة الذاتية تعوض موظفي الخط الأمامي بأنظمة إلكترونية أو مواقع ويب، تمكن المستخدم من تنفيذ الخدمة بنفسه دون الحاجة إلى تدخل بشري مباشر، ولهذا فإن تصميم الخدمة الإلكترونية ينبغي فيه مراعاة احتياجات المستخدم وتطلعاته، من عدة جوانب متعددة كالقيمة المقدمة وسهولة الوصول إلى الخدمة والاستفادة منها، لضمان تحقيق تجربة استخدام ناجحة (عمري، 2017 /2018، صفحة 60).

– التسعير الإلكتروني: عملية مرنة ومتغيرة بطبيعتها، تخضع لتأثيرات ديناميكية متعددة، لاسيما في البيئة الرقمية، حيث يتوقع العملاء في السياقات الإلكترونية أن تكون الأسعار منخفضة بنظيراتها في المتاجر التقليدية، وبذلك يكون العملاء أكثر حساسية تجاه الأسعار الرقمية، نظرا لسهولة الوصول لمختلف الأسعار المعروضة لنفس

المنتج أو الخدمة، وتعتمد استراتيجيات التسعير الإلكتروني في بعض الحالات على استخدام العملة الرقمية، حيث يمكن للعملاء إدخال بيانات حساباتهم المالية وربطها باعتماد مالي محدد مقابل الحصول على خدمات معينة، مما يدعم سهولة وإمكانية إتمام عمليات الشراء بشكل فوري وآمن (سماحي، 2014 /2015، صفحة 85).

– **القنوات الرقمية:** تختلف كثيرا عن الطريقة التقليدية إذ لا وجود للمتجر الفعلي، بل تتم عبر الوسائط الرقمية، ويقصد بها كافة المنصات والوسائط الالكترونية التي تستخدم للوصول إلى العملاء والتفاعل معهم، معتبرة أن التسويق عبر المواقع الالكترونية، التوزيع الالكتروني والمجتمعات الافتراضية تشكل قنوات استراتيجية موحدة للوصول إلى العملاء (Ukaj, Ramaj, & Elezaj, 2023, pp. 6-7).

– **الترويج الإلكتروني:** يعرفه أبو قارة على أنه وسيلة لإعلام العملاء بمنتجات المؤسسات الافتراضية وإقناعهم بها وباقتنائها الكترونيا، وهناك مجموعة من الأدوات التي تستخدم في الترويج الإلكتروني منها: الإعلان الإلكتروني، البيع الشخصي الإلكتروني، تنشيط المبيعات، العلاقات العامة، التسويق الفيروسي (غازي، 2021 /2022، صفحة 108).

– **ثقة المستخدم:** تكتسب مسألة التشفير وحماية وسرية البيانات المتبادلة أثناء إبرام صفقات الأعمال الإلكترونية أهمية بالغة، خاصة عندما تتعلق بأسرار العمل أو بمعلومات مالية حساسة مثل أرقام حسابات العملاء وأرقام بطاقات الائتمان، وهو ما أشارت إليه دراسة حديثة والتي أثبتت أن الشفافية في استخدام البيانات تعد آلية محورية توازن بين الفوائد المدركة للتخصيص والمخاوف المرتبطة بالخصوصية، وتسهم بشكل مباشر في بناء ثقة العميل في البيئات الرقمية (Ahmad Syarif Hidayat & and Others, 2025, pp. 1195-1197)

3.2 تعريف رضا العملاء:

يعرف رضا العملاء على أنه "عبارة عن مقارنة الأداء المدرك للخدمة بعد الاستخدام بتوقعاته المسبقة عن أداء هذا المنتج، فإن فشل الأداء الفعلي للخدمة في مقابلة توقعات العميل، فإن هذا من شأنه أن يجعله في حالة من عدم الرضا عن الخدمة والعكس صحيح، وإذا كانت الخدمة المقدمة تطابق توقعات

العميل فإن هذا يحقق له الإشباع الذي يسعى إليه ومن ثم يجعله عميلا راضيا". (بوزار, صفية; بركان, أمينة;، 2019، الصفحات 107-108)

حسب **كوتلر وكيلر** رضا العميل "عبارة عن مشاعر الفرح أو الإحباط الناشئ نتيجة مقارنة الأداء المدرك للمنتج أو الخدمة المدركة بتوقعاته حيث يقوم العملاء بمقارنة توقعاتهم المتعلقة بمنتج أو خدمة معينة مع الفوائد الفعلية المتحققة منها، وتتأثر درجة رضا العملاء بعواطفهم ورؤاهم الشخصية" (Ezekiel-Hart J. C. & Blessing A. R., 2024, p. 29)

من خلال التعريفين السابقين يمكن أن نستنتج أن رضا العملاء هو مستوى التقييم الذي يعكس درجة توافق توقعات العملاء المسبقة مع الأداء الفعلي للمنتج أو الخدمة المقدمة، ويُعد رضا العملاء استجابة عاطفية ومعرفية ناتجة عن تجربة الشراء أو الاستخدام، حيث يقارن العميل بين ما كان يتوقعه من المنتج أو الخدمة وبين ما حصل عليه فعليًا.

4.2 محددات رضا العميل: تتشكل محددات رضا العميل قبل اتخاذ قرار اقتناء السلعة أو الخدمة، وتتمثل في الآتي: (أولاد العيد بوحفص و شنيني عادل، 2023، صفحة 256)

– **التوقع**: يشير إلى التصور الذهني الذي يتكون لدى العميل قبل تجربته للمنتج أو الخدمة، ويرتبط هذا التصور بالفوائد التي يأمل العميل تحقيقها، ويستند إلى تجاربه السابقة كمستهلك أو إلى تجارب الآخرين.

– **الأداء المدرك**: يمثل الأداء الفعلي الذي يختبره العميل عند استخدامه للمنتج أو الخدمة. غالبًا ما يبني العميل توقعاته حول المنتج على ثلاثة مستويات؛ المستوى الأساسي يعني الحد الأدنى من التوقعات المقبولة، وإذا لم يتحقق، فإن العميل يرفض المنتج ويرفض التعامل مع المؤسسة، المستوى المرغوب يعكس مستوى الجودة أو السعر الذي يرضي العميل ويقع ضمن حدود قبول، المستوى غير المسبق يتجاوز هذا المستوى التوقعات الأصلية للعميل، ويوفر له قيمة مضافة تساهم في بناء ميزة تنافسية للمؤسسة.

– **المطابقة أو عدم المطابقة**: تحدث المطابقة عندما يتطابق الأداء الفعلي للمنتج أو الخدمة مع التوقعات المسبقة للعميل، أما عدم المطابقة فيشير إلى الفجوة بين ما توقعه العميل وما حصل عليه فعليا.

3. الدراسة الميدانية:

1.3 عينة الدراسة وخصائصها:

نظرا لكبر مجتمع دراستنا وصعوبة حصره أو إجراء عملية مسح شامل له، تم الإكتفاء بعينة منه قوامها 110 مفردة من عملاء وكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بولاية المسيلة، وفيما يلي خصائصها:

الجدول رقم (01): التوزيع التكراري والمئوي لأفراد عينة الدراسة

الوصف		التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	59	53.64
	أنثى	51	46.36
المجموع		110	%100
العمر	أقل من 30سنة	33	30.00
	من 30 إلى 40 سنة	40	36.36
	من 41 إلى 50سنة	24	21.82
	أكبر من 50 سنة	13	11.82
المجموع		110	%100
المستوى التعليمي	ثانوي وأقل	35	31.82
	جامعي	49	44.55
	دراسات عليا	12	10.91
	أخرى	14	12.72
المجموع		110	%100
مدة التعامل مع الوكالة	أقل من 1سنة	50	45.45
	من 1إلى 5 سنوات	39	35.45
	أكثر من 5 سنوات	21	19.10
المجموع		110	%100

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي JASP

من الجدول أعلاه، عينة الدراسة تضمنت كلا الجنسين، بلغت نسبة مشاركة الذكور 53.64%ونسبة مشاركة الإناث 46.36%، قسم متغير العمر إلى 4 فئات ويتضح هيمنة الفئة العمرية من 30 إلى من 40 سنة، بنسبة مشاركة 36.36%، وفي الترتيب الأخير الفئة العمرية أكبر من 50

سنة بنسبة مشاركة ضعيفة 11.82%، ،بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي هيمنت الفئة ذات المستوى جامعي بنسبة مشاركة 44.55%، وتليها الفئة ثانوي وأقل بنسبة مشاركة 31.82%، وفي الترتيب الأخير للفئة ذات المستوى التعليمي دراسات عليا بنسبة مشاركة 10.91%، بالنسبة للمتغير مدة التعامل مع الوكالة، هيمنت فئة أقل من 1سنة بنسبة مشاركة 45.45%، وتليها الفئة من 1إلى 5 سنوات بنسبة مشاركة 35.45%، وفي الترتيب الأخير للفئة أكثر من 5 سنوات بنسبة مشاركة 19.10%.

2.3 تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- **التكرارات والنسب المئوية:** لتحديد خصائص أفراد عينة الدراسة.

– **المتوسط الحسابي:** يقيس تمركز إجابات أفراد عينة الدراسة حول قيمة معينة، تبعا للدرجات المعطاة لبدائل المقياس المستخدم، وبذلك يمكن معرفة أهمية تلك الإجابات.

الجدول رقم (02): ترميز تفضيلات عينة الدراسة

التفضيلات	الوزن	المتوسط المرجح	الاتجاه
غير موافق تماما	1	من 1 إلى 1.79	مستوى منخفض جدا من الموافقة والقبول
غير موافق	2	من 1.80 إلى 2.59	مستوى منخفض من الموافقة والقبول
محايد	3	من 2.60 إلى 3.39	مستوى متوسط من الموافقة والقبول
موافق	4	من 3.40 إلى 4.19	مستوى عال من الموافقة والقبول
موافق تماما	5	من 4.20 إلى 5	مستوى عال جدا من الموافقة والقبول

Source: (Rensis, 1932, pp. 5-55)

– **الانحراف المعياري:** يستخدم لمعرفة تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسطها الحسابي، قيمته جيدة كلما اقتربت قيمته من الصفر وكانت أقل من القيمة المعيارية 1.

– **معامل الثبات:** يختبر مدى الاعتمادية على أداة الدراسة المستخدمة، ويشترط في صلاحية الثبات أن تكون قيمة معامل الثبات أكبر من 0.7 (Setyaedhi, 2024, pp. 47-57).

– **معامل الارتباط كارل بيرسون:** ارتباط ثنائي معلمي يستخدم لمعرفة قوة العلاقة البينية وقيمته محصورة بين(-1و1)، يقسم **Cohen** قيم معامل الارتباط إلى 3 اتجاهات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): قيم معامل الارتباط واتجاهها

قيم معامل الارتباط R	قوة الاتجاه
علاقة ارتباط ضعيفة	0.1 إلى أقل من 0.3
علاقة ارتباط متوسطة	0.30 إلى أقل من 0.5
علاقة ارتباط كبيرة	0.5 وأكبر

Source: (Cohen, 1988, p. 79)

– **الانحدار الخطي البسيط:** نموذج خطي إحصائي يقدر علاقة التأثير بين متغيرين كميين، ينتج عن هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن من خلالها توقع قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغير المستقل؛

– **الانحدار الخطي المتعدد:** يهتم بتقدير العلاقة بين متغير كمي وهو المتغير التابع وعدة متغيرات كمية أخرى وهي المتغيرات المستقلة.

3.3 لخصائص السيكومترية لأداة الدراسة:

– **الاتساق البنائي لأداة الدراسة:** أن تقيس أبعاد الدراسة ومحاورها الأهداف التي وضعت من أجلها، وتكون أبعاد الدراسة ومحاورها متسقة فيما بينها ومع الدرجة الكلية للاستبيان.

الجدول رقم (04): نتائج الاتساق البنائي لأبعاد الدراسة ومحاورها

أبعاد ومحاور الدراسة	الاتساق مع محورها	الاتساق مع الدرجة الكلية للاستبيان
بعد الخدمة الإلكترونية	**0.830	**0.823
بعد التسعير الإلكتروني	**0.812	**0.811
بعد الترويج الإلكتروني	**0.883	**0.883
بعد القنوات الرقمية	**0.818	**0.818
بعد ثقة المستخدم	**0.734	**0.735
محور التسويق الإلكتروني	/	**0.937
محور رضا العملاء	/	**0.847

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية. $\alpha \leq 0.01$

*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية. $\alpha \leq 0.05$

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي JASP

من الجدول أعلاه؛ جميع معاملات الارتباط لأبعاد الدراسة ومحوريها دال إحصائيا، أي أن أبعاد الدراسة ومحوريها متسقة وصادقة لما وضعت لقياسه.

– ثبات أداة الدراسة: يقصد بها أن تعطي نفس النتائج أو تقاربها لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة وتحت نفس الظروف والشروط، وللتحقق من ذلك اعتمدنا على نتائج معامل الثبات المركب (Coefficient ω)، ومعامل ألفا كرونباخ (Coefficient α).

الجدول رقم (05): نتائج اختبار الثبات

عبارات الاستبيان	المعامل	قيمة معامل الثبات
من العبارة 1 إلى العبارة 32	Coefficient ω	0.930
	Coefficient α	0.928

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي JASP

من الجدول أعلاه؛ قيمتي معامل الثبات المركب وألفا كرو نباخ للاستبانة ككل أكبر من القيمة المعيارية (0.7) الحد الأدنى، وهي قيمتان ممتازتان وجد مناسبتان، وتفيا بأهداف وأغراض الدراسة.

4.3 اتجاهات عينة الدراسة حول واقع التسويق الإلكتروني ورضا العملاء بالوكالة محل الدراسة

الجدول رقم (06): اتجاهات عينة الدراسة حول واقع التسويق الإلكتروني ورضا العملاء بالوكالة محل الدراسة

أبعاد ومحاور الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
بعد الخدمة الإلكترونية	3.42	0.733	عال
بعد التسعير الإلكتروني	3.36	0.690	متوسط
بعد الترويج الإلكتروني	3.38	0.538	متوسط
بعد القنوات الرقمية	3.66	0.513	عال
بعد ثقة المستخدم	3.48	0.647	عال
محور التسويق الإلكتروني	**3.46**	**0.508**	**عال**
محور رضا العملاء	**3.76**	**0.422**	**عال**

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي JASP

من خلال استقراء الجدول أعلاه؛ متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على محور التسويق الإلكتروني بلغ (3.46) ضمن مجال الاتجاه مستوى عال من الموافقة والقبول وانحراف معياري بقيمة (0.508) أقل من القيمة المعيارية 1، يشير ذلك لقلة تشتت إجابات المستجوبين حول عبارات هذا المحور، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الوكالة محل الدراسة تولي أهمية بدرجة عالية لتطبيق للتسويق الإلكتروني بها، بالنسبة للأبعاد الثلاثة بعد الخدمة الإلكترونية، بعد القنوات الرقمية، وبعد ثقة المستخدم وقعوا ضمن مجال الاتجاه عال من الموافقة والقبول، وبذلك يمكن القول أن الوكالة محل الدراسة تولي أهمية بدرجة عالية لهاته الأبعاد، في حين جاء بعدي التسعير والترويج الإلكترونيين ضمن مجال الاتجاه متوسط فقط، وعليه يمكن القول أن الوكالة محل الدراسة تولي أهمية بدرجة متوسطة فقط لهذا البعدين، أما فيما يخص واقع رضا العملاء بالوكالة محل الدراسة، متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة عليه بلغ (3.76) ضمن مجال الاتجاه مستوى عال من الموافقة والقبول وانحراف معياري بقيمة (0.422) أقل من القيمة المعيارية 1، يشير ذلك لقلة تشتت إجابات المستجوبين حول عبارات هذا المحور، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الوكالة محل الدراسة تولي أهمية بدرجة عالية في تحقيق رضا العملاء بها.

5.3 اختبار فرضيات الدراسة:

– اختبار الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد الخدمة الإلكترونية على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة، عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول رقم (07): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

R= 0.637		R.Square=0.406		Adjusted R.Square=0.401	
معنويةT	قيمةT	المعاملات المعيارية		المعاملات الغير معيارية	النموذج
		Beta	Std. Error	معامل الانحدارb	المتغير المستقل
<0.001	16.798	/	0.149	2.509	ثابت الانحدارa
<0.001	8.599	0.637	0.043	0.367	بعد الخدمة الإلكترونية

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي JASP

من خلال استقراء الجدول أعلاه، قيمة معامل الارتباط الثنائي بين بعد الخدمة الإلكترونية والمتغير التابع رضا العملاء قدرت R =0.637 أي ما يعادل نسبة 63.70%، ارتباط طردي كبير، قيمة معامل التحديد R^2 =0.406 يشير إلى 40.60% من التباين الحاصل في المتغير التابع رضا العملاء يفسره المتغير الفرعي المستقل بعد الخدمة الإلكترونية، والباقي 59.40%، ترجع إلى عوامل أخرى، قيمة معامل التحديد المعدل(Adjusted R.Square) 0.401 مؤشر أكثر دقة من معامل التحديد يأخذ بعين الاعتبار التضخم في عدد المتغيرات وحجم العينة، كما يلاحظ أن قيمته أقل من قيمة معامل التحديد و الفرق بينهما طفيف، مما يمكن الحكم بجودة النموذج التفسيري، قيمة معلمة الميل =b 0.367تشير إلى وجود أثر إيجابي بين المتغيرين فإن أي زيادة أو تحسين في المتغير الفرعي المستقل بعد الخدمة الإلكترونية بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في المتغير التابع رضا العملاء بمقدار 0.367، وللمعلمة مستوى معنوية أقل من المعتمدة في الدراسة (0.05)، بذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل المطروح في الدراسة التالي:

يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد الخدمة الإلكترونية على رضا العملاء بوكالة الشلالة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة، عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

– اختبار الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد التسعير الإلكتروني على رضا العملاء بوكالة الشلالة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة، عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول رقم (08): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

R= 0.635		**R.Square=0.404**		**Adjusted R.Square=0.398**	
معنويةT	**قيمةT**	**المعاملات المعيارية**		**المعاملات الغير معيارية**	**النموذج**
		Beta	Std. Error	معامل الانحدارb	**المتغير المستقل**
<0.001	15.721	/	0.156	2.456	**ثابت الانحدارa**
<0.001	8.553	0.635	0.045	0.389	**بعد التسعير الإلكتروني**

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي JASP

من خلال استقراء الجدول أعلاه، قيمة معامل الارتباط الثنائي بين بعد التسعير الإلكتروني والمتغير التابع رضا العملاء قدرت R =0.635 ارتباط طردي كبير، قيمة معامل التحديد R^2 =0.404 يشير إلى 40.40% من التباين الحاصل في المتغير التابع رضا العملاء يفسره المتغير الفرعي المستقل بعد التسعير الإلكتروني، قيمة معامل التحديد المعدل 0.398 أقل من قيمة معامل التحديد و الفرق بينهما طفيف، مما يمكن الحكم بجودة النموذج التفسير، قيمة معلمة الميل b= 0.389 تشير إلى وجود أثر إيجابي بين المتغيرين فإن أي زيادة أو تحسين في المتغير الفرعي المستقل بعد التسعير الإلكتروني بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في المتغير التابع رضا العملاء بمقدار 0.389، وللمعلمة مستوى معنوية أقل من المعتمدة في الدراسة (0.05)، بذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل المطروح في الدراسة التالي:

يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد التسعير الإلكتروني على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة، عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

– اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد الترويج الإلكتروني على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة، عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول رقم (09): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

R= 0.730		R.Square=0.533		Adjusted R.Square=0.529	
معنويةT	قيمةT	المعاملات المعيارية		المعاملات الغير معيارية	النموذج
		Beta	Std. Error	معامل الانحدارb	المتغير المستقل
<0.001	10.331	/	0.177	1.826	ثابت الانحدارa
<0.001	11.110	0.730	0.052	0.573	بعد الترويج الإلكتروني

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي JASP

من خلال استقراء الجدول أعلاه، قيمة معامل الارتباط الثنائي بين بعد الترويج الإلكتروني والمتغير التابع رضا العملاء قدرت R =0.730 ارتباط طردي كبير، قيمة معامل التحديد R^2 =0.533 يشير إلى 53.30% من التباين الحاصل في المتغير التابع رضا العملاء يفسره المتغير الفرعي المستقل بعد الترويج الإلكتروني، قيمة معامل التحديد المعدل0.529 أقل من قيمة معامل التحديد و الفرق بينهما طفيف، مما

يمكن الحكم بجودة النموذج التفسيري، قيمة معلمة الميل 0.573 =b تشير إلى وجود أثر إيجابي بين المتغيرين فإن أي زيادة أو تحسين في المتغير الفرعي المستقل بعد الترويج الإلكتروني بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في المتغير التابع رضا العملاء بمقدار 0.573، وللمعلمة مستوى معنوية أقل من المعتمدة في الدراسة (0.05)، بذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل المطروح في الدراسة التالي:

يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد الترويج الإلكتروني على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة، عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

– اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد القنوات الرقمية على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة، عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول رقم (10): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

R= 0.680		R.Square=0.462		Adjusted R.Square=0.457	
معنويةT	قيمةT	المعاملات المعيارية		المعاملات الغير معيارية	النموذج
		Beta	Std. Error	معامل الانحدارb	المتغير المستقل
<0.001	7.971	/	0.215	1.714	ثابت الانحدارa
<0.001	9.631	0.680	0.058	0.560	بعد القنوات الرقمية

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي JASP

من خلال استقراء الجدول أعلاه، قيمة معامل الارتباط الثنائي بين بعد القنوات الرقمية والمتغير التابع رضا العملاء قدرت 0.680= R ارتباط طردي كبير، قيمة معامل التحديد 0.462= R^2 يشير إلى 46.20% من التباين الحاصل في المتغير التابع رضا العملاء يفسره المتغير الفرعي المستقل بعد القنوات الرقمية، قيمة معامل التحديد المعدل0.457 أقل من قيمة معامل التحديد و الفرق بينهما طفيف، مما يمكن الحكم بجودة النموذج التفسيري، قيمة معلمة الميل 0.560 =b تشير إلى وجود أثر إيجابي بين المتغيرين فإن أي زيادة أو تحسين في المتغير الفرعي المستقل بعد القنوات الرقمية بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في المتغير التابع رضا العملاء بمقدار 0.560، وللمعلمة مستوى معنوية أقل من المعتمدة في الدراسة (0.05)، بذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل المطروح في الدراسة التالي:

يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد القنوات الرقمية على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة، عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد ثقة المستخدم على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة، عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول رقم (11): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

R= 0.618		R.Square=0.381		Adjusted R.Square=0.376	
معنويةT	قيمةT	المعاملات المعيارية		المعاملات الغير معيارية	النموذج
		Beta	Std. Error	معامل الانحدارb	المتغير المستقل
<0.001	13.480	/	0.175	2.360	ثابت الانحدارa
<0.001	8.159	0.049	0.049	0.403	بعد ثقة المستخدم

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي JASP

من خلال استقراء الجدول أعلاه، قيمة معامل الارتباط الثنائي بين بعد ثقة المستخدم والمتغير التابع رضا العملاء قدرت $R = 0.618$ ارتباط طردي كبير، قيمة معامل التحديد$R^2 = 0.381$ ، يشير إلى 38.10% من التباين الحاصل في المتغير التابع رضا العملاء يفسره المتغير الفرعي المستقل بعد ثقة المستخدم، قيمة معامل التحديد المعدل 0.367 أقل من قيمة معامل التحديد و الفرق بينهما طفيف، مما يمكن الحكم بجودة النموذج التفسيري، قيمة معلمة الميل $b = 0.403$ تشير إلى وجود أثر إيجابي بين المتغيرين فإن أي زيادة أو تحسين في المتغير الفرعي المستقل بعد ثقة المستخدم بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في المتغير التابع رضا العملاء بمقدار 0.403، وللمعلمة مستوى معنوية أقل من المعتمدة في الدراسة (0.05)، بذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل المطروح في الدراسة التالي:

يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد ثقة المستخدم على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة، عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

– اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتسويق الإلكتروني على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة، عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول رقم (12): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

R= 0.809		R.Square=0.654		Adjusted R.Square=0.637	
معنويةT	قيمةT	المعاملات المعيارية		المعاملات الغير معيارية	النموذج
		Beta	Std. Error	معامل الانحدارb	المتغير المستقل
<0.001	7.602	/	0.182	1.383	ثابت الانحدارa
0.045	2.028	0.172	0.049	0.099	بعد الخدمة الإلكترونية
0.047	2.007	0.183	0.056	0.112	بعد التسعير الإلكتروني
0.035	2.134	0.233	0.082	0.175	بعد الترويج الإلكتروني
0.034	2.147	0.190	0.073	0.157	بعد القنوات الرقمية
0.007	2.770	0.220	0.052	0.144	بعد ثقة المستخدم

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي JASP

من الجدول أعلاه؛ قيمة معامل الارتباط الثنائي بين المتغير المستقل التسويق الإلكتروني والمتغير التابع رضا العملاء قدرت R =0.809 ارتباط طردي كبير، قيمة معامل التحديد R^2 =0.654 ، التحديد R^2 =0.381 وهو مؤشر لجودة توفيق النموذج، حيث يشير إلى 65.40% من التباين الحاصل في المتغير التابع رضا العملاء يفسره المتغير المستقل التسويق الإلكتروني، قيمة معامل التحديد المعدل (**Adjusted R.Square**) تساوي 0.637 قيمته أقل من قيمة معامل التحديد، كما نلاحظ أن الفرق بينهما طفيف ، مما يمكن الحكم بجودة النموذج التفسيري، قيم معلمة الميلb كلها موجبة، تشير إلى أن هناك أثر إيجابي بين المتغيرين فإن أي زيادة أو تحسين في المتغير المستقل التسويق الإلكتروني بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة أو تحسن في المتغير التابع بمقدار معين، مما سبق وبالرجوع إلى قاعدة القرار بمقارنة قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لأبعاد التسويق الإلكتروني وقيمة مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة0.05 ، نلاحظ أن قيم مستوى الدلالة المحسوبة كلها أقل منها، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الرئيسية البديلة المطروحة في الدراسة.

يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتسويق الإلكتروني على رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة، عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

4. خاتمة:

يعد التسويق الإلكتروني من أبرز المفاهيم الحديثة التي غيرت أساليب التواصل مع العملاء، حيث أتاح لوكالات السياحة والأسفار فرصا واسعة لعرض خدماتها بشكل مبتكر وسريع، بما يلبي حاجات العملاء المتزايدة للحصول على عروض وخدمات متميزة عبر الوسائط الإلكترونية، ومن خلال الدراسة الميدانية تم التوصل إلى النتائج التالية:

– نتج عن تحليل اتجاهات عينة الدراسة حول واقع التسويق الإلكتروني ورضا العملاء بالوكالة محل الدراسة، انتمائهما لمستوى عال من القبول والموافقة، بمتوسط حسابي على الترتيب (3.46) و (3.76)، ويشير ذلك إلى اهتمام الوكالة محل الدراسة بهما بشكل عال؛

– توصلت الدراسة إلى تحقق الفرضية الرئيسية بوجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل التسويق الإلكتروني على المتغير التابع رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة، عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

– توصلت الدراسة إلى تحقق الفرضيات الفرعية بوجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمختلف أبعاد المتغير المستقل التسويق الإلكتروني (بعد الخدمة الإلكترونية، بعد التسعير الإلكتروني، بعد الترويج الإلكتروني، بعد القنوات الرقمية، بعد ثقة المستخدم)، على المتغير التابع رضا العملاء بوكالة الشلالبة تور للسياحة والأسفار بالمسيلة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

توصيات الدراسة:

– ينبغي على الوكالات السياحية ابتكار أساليب جديدة لتوسيع استخدام الخدمة الإلكترونية بحيث تشمل مختلف شرائح العملاء المستهدفين؛

– ضرورة تبسيط وتسهيل الوسائل الخاصة باستخدام الخدمات الإلكترونية لتكون متاحة لكافة الفئات؛

– إنشاء فرق عمل متخصصة لتعريف العملاء بالخدمات الإلكترونية التي توفرها الوكالة السياحية،

– التركيز على الإعلانات الإلكترونية لما تتميز به من فعالية وتكلفة أقل مقارنة بوسائل الإعلان التقليدي؛

– استغلال الموقع الإلكتروني للوكالة السياحية بشكل فعال لما له من دور في نقل المعلومات المتعلقة بالخدمات المقدمة؛

– التركيز على تحسين خدمة العملاء بشكل مستمر لتلبية احتياجاتهم بشكل أفضل وحل مشكلاتهم.

5. قائمة المراجع:

- Ahmad Syarif Hidayat, & and Others. (2025). Personalization vs. Privacy: Balancing Data-Driven Marketing and Consumer Trust in the Digital Economy. Journal of Management, 8(1), 1191-1201.
- Cohen, J. (1988). Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences (2 ed.). USA: Lawrence Erlbaum Associates.
- Ezekiel-Hart J. C., & Blessing A. R. (2024). Electronic Marketing Strategies and Customer Satisfaction of Commercial Banks in Port Harcourt, Rivers State. British Journal of Computer Networking and Information Technology, 7(2), 24-34.
- Ollor, & and Others. (2022, December). Influence of E-Marketing on the Performance of Travel Agencies in Port Harcourt, Rivers State. African Journal of Management and Business Research, 8(1), 10-27.
- Philip Kotler, & and Others. (2017). Marketing 4.0: Moving from traditional to digital. Wiley.
- Rensis, L. (1932). A Technique for the Measurement of Attitudes. (140), 5-55.
- Setyaedhi, H. S. (2024). Comparative Test of Cronbach's Alpha Reliability Coefficient, Kr-20, Kr-21, and Split-Half Method. 8(1), 47-57.
- Ukaj, F., Ramaj, V., & Elezaj, S. (2023, May). Measurement and Impact of Virtual and Digital Marketing as a Distribution Channel in Business. Journal of Distribution Science, 21(5), 1-9.
- أولاد العيد بوحفص، و شنيني عادل. (2023). استراتيجيات تطوير الخدمات السياحية ودورها في تحقيق رضا الزبائن –دراسة ميدانية لمجموعة من الفنادق السياحية بولاية غرداية–. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، 7(2)، 250-269.

- بن الشيخ بوبكر الصديق. (2022). أدوات التسويق الالكتروني كآلية لتنشيط الطلب على الخدمات السياحية، دراسة حالة الوكالات السياحية في مدينة سكيكدة. *مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، 6*(1)، 53-73.
- بوزار, صفية; بركان, أمينة;. (2019). دور جودة الخدمات السياحية في تحقيق رضا الزبون دراسة حالة وكالة النجاح للسياحة والسفر- تيبازة. ***REVUE DES SCIENCES COMMERCIALES***، *18*(2)، 104-114.
- حدة عمري. (2017 /2018). التسويق الإلكتروني للخدمات السياحية وأثره في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي ولاية بسكرة. *أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر).*
- رابح غازي. (2021 /2022). التسويق الإلكتروني كمدخل لتعزيز صورة العلامة التجارية –دراسة سوق الهاتف النقال في الجزائر. *أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تسويق خدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 (الجزائر).*
- منال سماحي. (2014 /2015). التسويق الإلكتروني وشروط تفعيله في الجزائر – دراسة حالة اتصالات الجزائر. *رسالة ماجستير مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2 (الجزائر).*

تعزيز رضا المستخدم من خلال عدالة استرداد الخدمة في الخدمات المالية الرقمية: دراسة حالة تطبيق بريدي موب

Enhancing User Satisfaction through Service Recovery Justice in Digital Financial Services: A Case Study of BaridiMob

ياسر إمام علي[*]، مخبر LEPPESE، المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، y.imamali@cu-maghnia.dz

محمد تربش ، مخبر LEPPESE، المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، m.terbeche@cu-maghnia.dz

نبوية عيسي ، مخبر LEPPESE، المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، n.aici@cu-maghnia.dz

تاريخ الاستلام: 2025/06/25 تاريخ القبول: 2025/08/17 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير استراتيجيات عدالة الاسترداد على رضا المستخدم، وذلك بالاعتماد على نموذج مفاهيمي تم اختباره من خلال استبيان إلكتروني لجمع البيانات، تم التوصل إلى عينة مناسبة من 335 مستخدما واجهوا خللا في خدمات تطبيق بريدي موب. باستخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية *SEM* عبر برنامج *Smart PLS v4*، كشفت النتائج أن الأبعاد الثلاثة لعدالة إسترداد الخدمة تؤثر بشكل دال على رضا مستخدمي الخدمات المالية الرقمية. تقدم هذه النتائج دلالات علمية لتعزيز فعالية استراتيجيات استرداد الخدمة الرقمية وتحسين تجربة المستخدم بشكل عام ضمن خدمات بريد الجزائر.

كلمات مفتاحية: خدمات رقمية، فشل خدمة، إسترداد خدمة، رضا مستخدم، بريد جزائر.

تصنيفات JEL : O33، D12، L86

Abstract:

This study aims to examine the impact of service recovery justice strategies on user satisfaction, based on a conceptual model tested through

[*] المؤلف المرسل.

an online questionnaire. A suitable sample of 335 users who experienced service failures while using the BaridiMob application was obtained. Using Structural Equation Modeling (SEM) via SmartPLS v4, the results revealed that the three dimensions of service recovery justice have a statistically significant impact on the satisfaction of digital financial service users. These findings provide scientific insights to enhance the effectiveness of digital service recovery strategies and improve the overall user experience within the services offered by Algeria Post.

Keywords: Digital services, service failure, service recovery, user satisfaction, Algeria Post.

Jel Classification Codes: O33, D12, L86

1. مقدمة:

مع التوسع العالمي في تبنّي التحول الرقمي، اتجهت العديد من الدول إلى رقمنة مختلف قطاعاتها، وعلى رأسها القطاع المالي والمصرفي (Ozili, 2018, p. 10). فقد ساهمت الخدمات المالية الرقمية في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية، من خلال توظيف تقنيات مبتكرة تعزز الكفاءة والمرونة في تقديم هذه الخدمات للمستخدمين (Abbasi & Weigand, 2017, p. 2) التي تتيح تنفيذ العمليات المصرفية المختلفة في أي زمان ومكان، كخدمات الهاتف المحمول (Pousttchi & Dehnert, 2018, p. 9) (Nwaogu Chimezie Emmanuel, 2023).

رغم تنوع الوسائل الرقمية في تقديم الخدمات المالية، لا تزال المؤسسات، بما فيها الأكثر تطورًا، تواجه مشكلات متكررة في أداء الخدمات الرقمية. هذه الإخفاقات قد تدفع العملاء للجوء إلى مقدمي خدمات آخرين، وفي حالة المؤسسات العمومية، قد تؤدي إلى عودة المستخدمين إلى الأساليب التقليدية، مما يعيق مسار الرقمنة. ورغم صعوبة تفادي فشل الخدمة كليًا، فإن المؤسسات قادرة على الحد من آثاره من خلال تطبيق آليات فعالة لاسترداد الخدمة تعيد ثقة العملاء (Chang & Chang, 2010, p. 340). إذ تُعد استعادة الخدمة من الاستراتيجيات الفعالة في تعزيز رضا العملاء، فالتعامل مع

حالات فشل الخدمة بطريقة مناسبة يمكن أن يُخفف من خيبة أمل المستخدمين، بل ويسهم في إعادة بناء رضاهم وولائهم تجاه مزود الخدمة. (ZAID et al., 2021)

منذ إدراج تطبيق BaridiMob كأحد تطبيقات الخدمات الرقمية المالية في المنظومة الرقمية الجزائرية، بات يمثل أحد أبرز مظاهر التقاء الخدمات البريدية بالحلول التكنولوجية الحديثة. (Toubal & Benmahamed, 2024). غير أن استخدام هذه الخدمات لا يخلو من مشكلات أو أعطاب كغيره من الخدمات الرقمية، وهو ما يستدعي التركيز على الكيفية التي تُعالَج بها شكاوى المستخدمين، ومدى إدراكهم للعدالة في استرداد الحقوق أو تصحيح الخلل. هنا يبرز هدف الدراسة في تحليل انعكاس أبعاد عدالة الاسترداد (الإجرائية، التوزيعية، والتفاعلية) على رضا المستخدمين، من خلال طرح الإشكالية:

هل تؤثر أبعاد عدالة استرداد الخدمة على رضا مستخدمي تطبيق بريدي موب في بريد الجزائر؟

لغرض الإجابة عن إشكالية البحث يمكن طرح الفرضيات التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة التوزيعية على رضا المستخدم عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة الإجرائية على رضا المستخدم عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة التفاعلية على رضا المستخدم عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

من أجل الإجابة عن فرضيات الدراسة، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم تناول الجانب النظري الذي يتضمن استعراض مفهوم عدالة استرداد الخدمة وأبعادها الثلاثة: العدالة الإجرائية، العدالة التوزيعية، والعدالة التفاعلية. سيتم كذلك تحليل هذه المفاهيم من خلال الأدبيات السابقة التي تطرقت إلى أنواع العدالة وتأثيرها على رضا المستخدمين في مختلف السياقات الخدمية، مع التركيز على التطبيقات الرقمية مثل تطبيق بريدي موب.

2. الخلفية النظرية والفرضيات

1.2 رضا المستخدم:

في الوقت الحاضر، يلعب رضا المستخدم دورًا مهمًا في أداء الشركات ونموها. حيث يُعرَّف بأنه توقعات العميل في تلقي منتج أو خدمة بجودة معينة وعندما يتلقى هذه المنتجات والخدمات بما يتماشى

مع التوقعات، يتولد الرضا (عتيقة، 2023، صفحة 460). لذلك، من خلال رضا العملاء، يمكن للشركات معرفة أذواق وتفضيلات عملائها (Martínez-Navalón et al., 2021). ويتجذر مفهوم رضا المستهلك هذا في أبحاث التسويق ويهدف إلى أن يكون بمثابة مؤشر لنجاح الخدمات العامة، حيث يمكن فهم الرضا على أنه جاذبية وقبول وموافقة على تجربة الخدمة. (Finne et al., 2023)

2.2 عدالة استرداد الخدمة

إن مبدأ "عدم وجود عيب" غير عملي حتى لو كان مقدمو الخدمة عبارة عن آلات تتعطل أحيانًا. فعندما يكون فشل الخدمة أمرًا لا مفر منه، يتعين على شركات الخدمة الاستجابة وتعلم كيفية التعامل مع مثل هذه الحوادث بشكل فعال. وهذا جزء من استعادة الخدمة (Ding & Lii, 2016, p. 5). وعليه يمكن تعريف استعادة الخدمة بأنها إجراء محدد يتم اتخاذه لضمان حصول العملاء على المستوى المناسب من الخدمة بعد حدوث مشاكل في الخدمة العادية.(ZAID et al., 2021) .

3.2 استراتيجيات عدالة استرداد الخدمة:

لقد اتخذت العديد من الأبحاث حول فشل الخدمة والتعافي منها النهج ثلاثي الأبعاد للعدالة المتصورة، وعليه يمكن تحقيق استعادة الخدمة بثلاث طرق(Kim et al., 2009, p. 52) :

أولا:العدالة التوزيعية

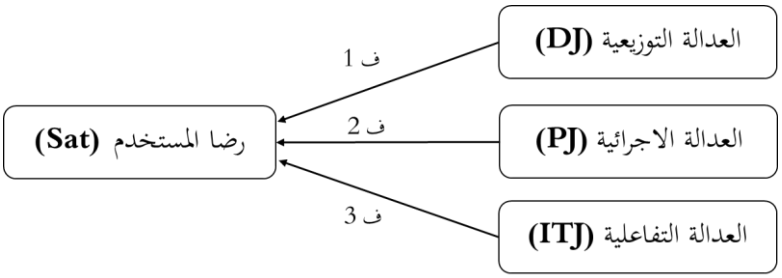
تشير إلى العدالة والمساواة المتصورة التي تتبناها المؤسسة لتخصيص الموارد بغرض تصحيح وتعويض فشل الخدمة. وقد ركزت بشكل عام على التعويض الملموس الممنوح للعملاء أثناء استرداد الخدمة، بما في ذلك المكافآت النقدية مثل المبالغ المستردة، والخصومات على المشتريات المستقبلية، والقسائم، وتبادل السلعة أو الخدمة (Ding & Lii, 2016, p. 7).

أظهرت العدالة التوزيعية التأثير الأكبر على الرضا عن استرداد الخدمة في قطاع الفنادق (Kim et al., 2009, p. 52) ، وفي سياق خدمات الخطوط الجوية توصلت النتائج إلى أن التصورات الإيجابية للعدالة التوزيعية مرتبطة بشكل كبير وإيجابي برضا الاسترداد (Chang & Chang, 2010)، وفي

قطاع الخدمات الرقمية المقدمة من طرف البنوك توصل (Nyagadza et al., 2022, p. 9) إلى وجود أثر إيجابي للعدالة التوزيعية على رضاالعملاء. وعليه يمكن طرح الفرضية التالية (الشكل 01):

ف1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة التوزيعية على رضا المستخدم عند مستوى معنوية α=0.05.

الشكل رقم (1): نموذج الدراسة



المصدر: من تصور الباحثين.

ثانيا:العدالة الإجرائية

تعبر عن العدالة الملموسة للسياسات والعمليات والأساليب المحددة التي تتبناها الشركة للتعامل مع مشكلة الخدمة واستعادة الخدمة الفاشلة (Voorhees & Brady, 2005)، بما في ذلك التوقيت، وإمكانية الوصول، والتحكم في العملية، والمرونة للتكيف مع احتياجات الاسترداد لدى المستهلك (Ding & Lii, 2016, p. 7).

أظهرت العديد من النتائج التجريبية أن العدالة الإجرائية مارست تأثيرًا إيجابيًا على رضا المستخدم، في سياق المتاجر الإلكترونية (Lin et al., 2011, p. 526) وكذلك في سياق الألعاب عبر الانترنت (Ding & Lii, 2016). وفي قطاع الخدمات الرقمية المقدمة من طرف البنوك توصل (Nyagadza et al., 2022, p. 9) إلى وجود أثر إيجابي للعدالة الإجرائية على رضاالعملاء. وفي هذا الإطار يمكن صياغة الإشكالية التالية (كما هو مبين الشكل 01):

ف2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة الإجرائية على رضا المستخدم عند مستوى معنوية α=0.05.

ثالثا: العدالة التفاعلية

تمثل قيمة العدالة التي يشعر بها العملاء نتيجة تفاعلهم مع الموظفين أثناء معالجة الشكوى(Bradley & Sparks, 2012, p. 42) . فهي تشير إلى الطريقة التي يتم بها التعامل مع

العملاء أثناء عملية معالجة الشكوى، بما في ذلك عناصر مثل الحساسية الشخصية، ومعاملة المستهلكين بلطف واحترام، أو تقديم تفسيرات مناسبة لفشل الخدمة (Ding & Lii, 2016, p. 7).

يكشف (Gohary et al., 2016) في سياق التسوق عبر الانترنت أن الرضا يتأثر بالعدالة التوزيعية مع التعامل مع الشكاوى عن فشل الخدمة. أظهرت العديد من النتائج التجريبية أيضا أن العدالة التفاعلية مارست تأثيرًا إيجابيًا أقوى من العدالة الإجرائية على الرضا عن استرداد الخدمة (Chang & Chang, 2010)، وفي قطاع الخدمات الرقمية المقدمة من طرف البنوك توصل (Nyagadza et al., 2022, p. 9) إلى وجود أثر إيجابي للعدالة التفاعلية على رضاالعملاء. من هذا المنطلق يمكن طرح الفرضية التالية (كما هو مبين الشكل 01):

ف3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة التفاعلية على رضا المستخدم عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

3. المنهجية:

1.3 التطبيق الإلكتروني بريدي موب Baridi Mob:

هو تطبيق هاتف مجاني متوفر على Google Play وApp Store، تم تطويره في 11 أبريل 2018 بواسطة بريد الجزائر (Algérie Poste)، والذي يجعل الدفع البريدي والخدمات المالية من بريد الجزائر متاحة لعملائه حاملي بطاقات الدفع الإلكتروني EDAHABIA. في الواقع، تهدف هذه الخدمة الجديدة إلى تسهيل جميع المعاملات المالية وإدارة ومراقبة حسابك البريدي في كل وقت (24/24 و 7/7) (Toubal & Benmahamed, 2024).

إن تحديث الخدمة العامة الإلكترونية من خلال تطبيق بريدي موب جاء كاستجابة عملية للتطورات التكنولوجية في مجال المالية والاتصالات واعتمادها يهدف إلى رفع رضا المواطن عن الخدمات المصرفية، كونه يساهم في توفير العديد من الخدمات وتحسين الاستخدام للوقت والتيسيير الأحسن للحسابات البريدية الجارية والمعاملات المالية، من بينها: الإطلاع علر الرصيد، خدمات الدفع الإلكتروني بما في ذلك التحويلات وشحن أرصدة الهاتف وتسديد الفواتير (تاج و قدوسي، 2022).

2.3 مجتمع وعينة البحث: يتكوّن مجتمع الدراسة من مستخدمي تطبيق BaridiMob التابع للخدمات الرقمية لبريد الجزائر، ممّن تعرضوا لفشل في الخدمة ولو لمرة واحدة على الأقل. وقد تم اعتماد النهج الغرضي في اختيار مفردات العينة، وذلك من خلال تتبّع العملاء الذين واجهوا فشلًا في استخدام التطبيق وعبّروا عن تجاربهم أو تركوا تعليقات بهذا الخصوص على منصات التواصل الاجتماعي. ويُعد هذا النوع من العينات مناسبًا لدراسة الحالات ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث وتحقيق أهدافه. ليتم في المجموع توزيع 350 استبانة. وقد تم استرجاع 335 استبانة صالحة للتحليل والدراسة (كما يبينه الجدول 01)، بينما تم استبعاد 15 استبانة لعدم استيفائها الشروط المعتمدة في أخذ الاستبانة بعين الاعتبار.

الجدول 01: خصائص العينة (n=335)

التحليل الديمغرافي	الصفة	التكرارا	النسبة (%)
الجنس	ذكر	180	53.7%
	أنثى	155	46.3%
العمر	أقل من 20 سنة	25	7.5%
	من 20 إى 30 سنة	140	41.8%
	من 31 إلى 40 سنة	85	25.4%
	من 41 إلى 50 سنة	50	14.9%
	أكثر من 51 سنة	35	10.4%
المستوى التعليمي	ثانوي أو أقل	50	14.9%
	جامعي	200	59.7%
	دراسات عليا	85	25.4%
الحالة الوظيفية	موظف (أجير)	115	34.3%
	نشاط خاص	50	14.9%
	طالب	100	29.9%
	متقاعد	35	10.4%
	عاطل عن العمل	35	10.4%
تكرار الاستخدام	يوميا	140	41.8%
	أسبوعيا	110	32.8%
	شهريا	85	25.4%

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج SPSS

3.3 أداة القياس:

اعتمدت هذه الدراسة على أداة الاستبيان لجمع البيانات، وتم تصميمه ليتضمن قسمين أساسيين، يهدف الأول إلى جمع البيانات الديموغرافية المتعلقة بالمبحوثين، بما في ذلك الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والحالة الوظيفية، إضافة إلى أقدمية وتكرار استخدام تطبيق BaridiMob، بهدف توصيف العينة بدقة وربط خصائصها بنتائج الدراسة. أما القسم الثاني، فقد خُصص لقياس متغيرات الدراسة، حيث تم التركيز على المتغيرات المستقلة المتمثلة في أبعاد استرداد الخدمة الرقمية، وتشمل العدالة التوزيعية، الإجرائية والتفاعلية، إلى جانب المتغير التابع المتمثل في رضا المستخدم. تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتحديد درجة موافقة المستجيبين على عبارات الاستبيان، بما يسمح بقياس الاتجاهات بدقة وموضوعية. وقد أُجري تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي Smart PLS v4، لما يوفره من إمكانيات متقدمة في تحليل نماذج المعادلات الهيكلية القائمة على أسلوب المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM)، بما يتماشى مع طبيعة المتغيرات المدروسة والهدف التفسيري للنموذج المفترض.

4. النتائج:

1.4 تحليل صدق وثبات أدوات القياس وصلاحية النموذج البنيوي في ضوء مؤشرات SEM:

أكدت نتائج التحليل الإحصائي أن أدوات الدراسة تتمتع بدرجات عالية من الثبات والموثوقية. فقد سجل معامل ألفا كرونباخ (α) قيمًا تراوحت بين 0.823 و0.935، وهي قيم تدل على مستوى جيد إلى ممتاز من الاتساق الداخلي، بما يتجاوز الحد الأدنى المقبول البالغ 0.7 (Tavakol & Dennick, 2011, p. 54). كما أظهرت موثوقية التركيب (CR) مستويات مرتفعة تراوحت بين 0.875 و0.949، مما يشير إلى تجانس العناصر المكونة لكل بُعد، ويتوافق مع التوصيات الإحصائية بأن القيمة المقبولة يجب أن تتجاوز 0.7 (Hair et al., 2019). أما من حيث الصدق التراكمي، فقد تم التحقق من متوسط التباين المستخرج (AVE)، والذي تراوحت قيمه بين 0.584 و0.756، وهي نتائج تتجاوز القيمة المرجعية الدنيا (0.5)، مما يعكس قدرة المتغيرات الكامنة على تفسير أكثر من نصف تباين البنود المرتبطة بها (Fornell & Larcker, 1981). وقد تعزز الصدق التمييزي

للنموذج من خلال قوة حملات العوامل (FL) التي تراوحت بين 0.725 و0.905، وهي ضمن النطاق المقبول الذي يزيد عن 0.5، بل وتقترب في معظمها من القيم المثالية (Hair et al., 2019).

فيما يتعلق بصحة النموذج وتماسكه الإحصائي، بينت نتائج تحليل قيمة T لجميع العلاقات المقترحة أنها تجاوزت القيمة الحرجة (1.96) عند مستوى دلالة 0.05، بل إن بعضها بلغ مستويات عالية جدًا وصلت إلى 65.340، ما يشير إلى دلالة إحصائية قوية عند مستوى ($p < 0.001$) (Kline, 2023). كما أظهرت نتائج معامل تضخم التباين (VIF) عدم وجود مشكلة التعدد الخطي، حيث لم تتجاوز القيم المسجلة عتبة 5، إذ تراوحت بين 1.217 و4.188، وفقًا للحدود الإحصائية (O'brien, 2007, p. 688).

أخيرًا، تشير قيم الانحراف المعياري (STDEV) المنخفضة، التي تراوحت بين 0.013 و0.045، إلى تجانس في استجابات المشاركين وانخفاض في تشتت البيانات، مما يعزز من استقرار النتائج ودقتها (Hair et al., 2019, p. 90). وعمومًا، تعكس هذه المؤشرات مجتمعة جودة النموذج المقترح وملاءمته لقياس العلاقات المفترضة بين المتغيرات، كما هو موضح في الجدولين 02 و03.

بالاعتماد على نتائج الجدول الوصفي لمؤشرات النموذج الهيكلي، تم تقييم ملاءمة النموذج المفاهيمي المقترح باستخدام مؤشرات متعددة ترتكز على المعايير المعتمدة في منهجية النمذجة بالمعادلات الهيكلية، لا سيما وفقاً لمدخل PLS-SEM، كما هو موضح في الجدول 04.

الجدول 02: **مؤشرات ثبات وصدق أداة القياس**

المتغيرات	α (>0.7)	CR (>0.7)	AVE (>0.5)
العدالة التوزيعية DJ	0,849	0,905	0,761
العدالة الإجرائية PJ	0,850	0,890	0,730
العدالة التفاعلية ITJ	0,801	0,852	0,659
رضا المستخدم Sat	0,776	0,869	0,689

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج Smart PLS

الجدول 03: الخصائص الإحصائية والتقييم البنيوي للعبارات ضمن نموذج القياس

المتغيرات	العبارات	Mean	SD	VIF	FL	T_{-value}	المصدر
العدالة التوزيعية DJ	النتيجة التي تلقيتها كانت عادلة	0,897	0,016	2,562	0,900	55,562	(Al-Dmour et al., 2021; Kau & Wan-Yiun Loh, 2006)
	لم تكن نتيجة الشكوى على قدر التوقعات، ومع ذلك فهي عادلة	0,919	0,016	2,119	0,918	56,480	
	كانت نتيجة الشكوى صحيحة	0,790	0,038	1,871	0,795	20,889	
العدالة الإجرائية PJ	أتيحت لي الفرصة لإخبار خدمة العملاء عبر تطبيق بريدي موب بمشاكلي	0,848	0,031	4,273	0,851	27,857	(Kau & Wan-Yiun Loh, 2006)
	كانت عملية الشكوى سهلة الوصول	0,785	0,036	3,712	0,789	22,205	
	سهلت عليّ خدمة العملاء عبر تطبيق بريدي موب التعبير عن شكواي.	0,920	0,014	1,555	0,918	66,339	
العدالة التفاعلية ITJ	أعتقد أن خدمة العملاء عبر تطبيق بريدي موب ساعدني بشكل كافٍ في حل المشكلة	0,908	0,027	1,279	0,906	33,212	(Al-Dmour et al., 2021; Lin et al., 2011)
	أعتقد أن خدمة العملاء عبر تطبيق بريدي موب بذل جهودًا لحل مشكلتي	0,732	0,063	3,336	0,743	11,745	
	لقد حصلت على تفسير معقول لسبب حدوث المشكلة الأصلية	0,768	0,058	3,490	0,778	13,417	
رضا المستخدم Sat	تطبيق بريدي موب يلبي كل توقعاتي.	0,846	0,023	1.568	0.846	36,668	(Hasan et al., 2020)
	كان قراري صحيحًا في استخدام تطبيق بريدي موب.	0,876	0,020	1,889	0,876	44,640	
	أنا راضٍ بشكل عام عن التطبيق	0,762	0,040	1,534	0,764	19,226	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج Smart PLS

الجدول 04: مؤشرات ملائمة النموذج المفاهيمي المقترح

المتغير	Q^2	R^2	$\overline{R}^2$	Commonality	GOF	SRMR
رضا المستخدم	0,376	0,394	0,388	0,689	0,517	0,076

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج Smart PLS

تشير نتائج تقييم النموذج البنيوي إلى أن النموذج يمتلك خصائص تفسيرية وتنبؤية قوية. فقد أظهرت معاملات التحديد (R^2) للمتغير التابع (رضا المستخدم) مستوى مقبولا من القدرة التفسيرية، حيث بلغت 0,394. وتُصنَّف هذه القيمة ضمن المستوى المتوسط (Chin, 1998)، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة معتبرة من التباين في النتائج المتوقعة. أما على صعيد القوة التنبؤية للنموذج، فقد أظهرت مؤشرات Q^2، المشتقة من تقنية Blindfolding، قيماة موجبة لرضا المستخدم، 0,376. وتشير هذه النتيجة إلى أن النموذج لا يقتصر فقط على مطابقة البيانات المستخدمة في التقدير، بل يتمتع كذلك بقدرة تنبؤية مقبولة، مما يدعم صلاحيته التطبيقية (Henseler et al., 2009)، فيما يتعلق بجودة العلاقة بين المؤشرات والمتغيرات الكامنة، فقد بيّنت قيم الشيوع (Commonality) مستوى ترابط مرتفع، قدره 0,689، مما يعكس تماسكًا بنائيًا جيدًا للمتغيرات ويعزز من الصدق البنائي للنموذج (Hair et al., 2021, p. 83). أما على مستوى ملاءمة النموذج الكلية، فقد سجل معيار جودة المطابقة العامة (GOF) قيمة بلغت 0.517، وهي تتجاوز الحد الأعلى (0.36) الذي اقترحه Wetzels et al. (2009) (Kimiagari & Baei, 2022, p. 25)، مما يشير إلى تناسق عام مقبول بين مكونات النموذج. كما جاءت قيمة مؤشر SRMR عند 0.076 (Hu & Bentler, 1998)، وهي دون العتبة القصوى المقبولة (0.08) ، وهو ما يدل على وجود ملاءمة تركيبية جيدة للنموذج المقترح.

بناءً على هذه المؤشرات، يمكن الاستنتاج بأن النموذج يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي والصدق البنائي والقدرة التنبؤية، مما يعزز موثوقيته كأداة تحليلية لفهم العلاقات السببية في سياق الدراسة.

2.4 إختبار فرضيات الدراسة:

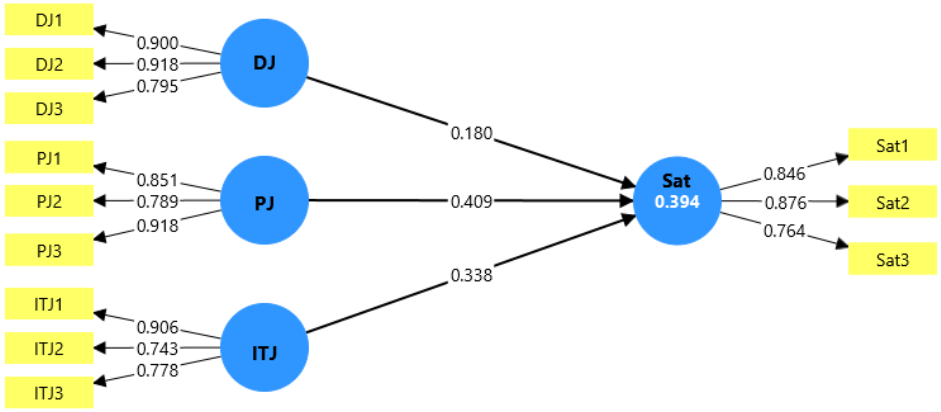
تم اختبار ثلاث فرضات في النموذج الهيكلي للتحقق من العلاقات السببية بين المتغيرات الكامنة. وقد كشفت النتائج عن دلالات إحصائية قوية لكل الفرضيات عند مستوى معنوية أقل من 0.05، ما يعزز موثوقية النموذج المقدم.

الجدول 05: المسارات المباشرة لنموذج الدراسة

النتيجة	P values	T statistics	STDEV	Sample mean (M)	β	الفرضيات	
مقبولة	0,000	3,954	0,045	0,181	0,180	Sat <- DJ	ف1
مقبولة	0,000	9,721	0,042	0,410	0,409	Sat <- PJ	ف2
مقبولة	0,000	7,725	0,044	0,342	0,338	Sat <- ITJ	ف3

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات برنامج Smart PLS

الشكل (02): مخطط مسار النموذج البنيوي وتحليل العلاقات



المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات برنامج Smart PLS

أظهرت الفرضية الأولى (ف1) " DJ → Sat" بتأثير منخفض (0,180) رغم دلالتها الإحصائية (p = 0.000)، ما يدل على أن العدالة التوزيعية تسهم أيضًا في تشكيل رضا المستخدمين.

في حين سجلت الفرضية الثانية (ف2) " PJ → Sat" أعلى تأثير مباشر (0,409) بدلالة معنوية قوية (p = 0.000)، مما يبرز دور العدالة الإجرائية كعنصر حاسم في بناء رضا المستخدمين. تليها

الفرضية الثالثة (ف3) " ITJ → Sat" بتأثير مباشر (0,338) ودلالة معنوية قوية (p = 0.000)، ما يدل على أن العدالة التفاعلية تنعكس بشكل مباشر على رضا المستخدم.

5. مناقشة النتائج:

إن نتائج هذا البحث لها آثار على نظرية عدالة الاسترداد، حيث كشفت جميع الأبعاد عن مستويات مختلفة من الأهمية في تفسير الرضا الناتج عن استرداد الخدمة الرقمية. لذلك، كان ضروريًا على دراستنا بحكم ما تمليه الدراسات السابقة معالجة أبعاد العدالة المتصورة بشكل مستقل وليس كلي، لوضع استراتيجيات أفضل لاسترداد الخدمة عبر الإنترنت. (Del Río-Lanza et al., 2009)

أشارت النتائج إلى أن أبعاد العدالة كان لها جميعًا تأثيرات إيجابية على رضا مستخدمي خدمات تطبيق بريدي موب أين مارست العدالة التوزيعية التأثير الأكبر من بين الأبعاد الثلاثة تليها في ذلك العدالة الإجرائية ثم العدالة التفاعلية. وكان هذا متسقًا مع الأبحاث السابقة التي تشير إلى أن العملاء الذين لديهم تصورات أعلى للعدالة في الاسترداد كانوا أكثر عرضة للرضا الإيجابي عن استرداد الخدمة. حيث كان التأثير الإيجابي للأبعاد الثلاثة (العدالة التوزيعية، الإجرائية والتفاعلية) على الرضا متوافقًا مع نتائج دراسة (Ding & Lii, 2016, p. 16) في سياق الألعاب عبر الانترنت والتي أشارت العدالة التوزيعية مارست التأثير الأقوى على رضا المستخدم، تليها العدالة الإجرائية والعدالة التفاعلية، تتوافق هذه النتائج أيضا مع مخرجات (Al-Dmour et al., 2021) في قطاع الاتصال ونتائج (Del Río-Lanza et al., 2009) في نماذج الهواتف المحمولة وقد كان للعدالة الإجرائية التأثير الأقوي لرضا المستخدم بعد تعافي الخدمة لتليها بعد هذا التأثير العدالة التوزيعية ثم التفاعلية على الترتيب. كذلك كان التأثير على الرضا بعد التعافي متوافقًا مع الأبحاث السابقة في سياق الفنادق الراقية (Kim et al., 2009, p. 58) حيث كان للعدالة التوزيعية التأثير الأقوى من بين الأبعاد الثلاثة تليها كل من العدالة التفاعلية والإجرائية.

وفي سياق دراستنا يأكد (Maxham & Netemeyer, 2002, p. 248) هذا التأثير بصفة كاملة، عن وجود علاقة بين الأبعاد الثلاثة للعدالة والرضا العام من منظور العملاء، ويجدون أن

التصورات المقابلة للعدالة تؤثر بشكل إيجابي على رضا المستخدم للخدمات الرقمية، أين مارست العدالة الإجرائية التأثير الأقوى تليها الهدالة التفاعلية ثم التوزيعية. يتطابق هذا الترتيب في القوة التأثيرية مع نتائج دراستنا، مما يدل على أن العدالة الإجرائية تمثل العامل الأهم في تشكيل رضا المستخدم، ويُعزى ذلك إلى طبيعة تطبيق BaridiMob الذي ينتمي إلى القطاع العمومي، حيث يتوقع العملاء تلقائيًا أن تتم معالجة فشل الخدمة من خلال إجراءات تعويضية واضحة. أما بالنسبة للعدالة التفاعلية، فقد احتلت المرتبة الثانية، وهو ما يعكس تصورًا اجتماعيًا سائدًا لدى العملاء الجزائريين، إذ أن توقعاتهم حيال جودة الاتصال غير المباشر مع مقدمي الخدمة لم تكن مرتفعة، إلا أن الواقع تجاوز تلك التوقعات؛ فقد بيّنت نتائج الدراسة أن موظفي خدمة العملاء عبر الإنترنت بذلوا جهودًا ملحوظة في الاستجابة، وتقديم التوضيحات والمساعدة اللازمة. هذا ما تؤكده أيضًا الأدبيات السابقة، حيث يشير (Makarem et al., 2009) إلى أن العملاء المتمرسين في التعامل مع التكنولوجيا، يُبدون تفضيلًا واضحًا للجانب الإنساني في تقديم الخدمة على الأسلوب الآلي البحت، حتى في البيئات المدعومة تقنيًا. وأخيرًا، فإن موقع العدالة التوزيعية في المرتبة الأخيرة من حيث التأثير يُفسَّر بثقة العملاء في الجهة الحكومية المقدمة للخدمة، واعتقادهم بأن التعويض عن الفشل مضمون، مما يقلل من أهمية العدالة التوزيعية بالمقارنة مع العدالة الإجرائية والتفاعلية، التي تُشعر العميل فعليًا بأن تجربته قد تمت معالجتها بمرونة وتواصل فعّال.

6. خاتمة:

كشف التحليل الذي استند إلى بيانات 335 مستخدمًا لتطبيق بريدي موب، ممن واجهوا حالات فشل في استخدام التطبيق وشاركوا تجاربهم عبر منصات التواصل الاجتماعي، ثم حصلوا على استرداد للخدمة، عن نتائج ذات دلالة. فقد أبرزت الدراسة أثر أبعاد عدالة استرداد الخدمة (الإجرائية، التوزيعية، والتفاعلية) على رضا المستخدمين، مؤكدة أن الرضا يتأثر بجودة الاستجابة عقب فشل الخدمة، وهو ما عكسته العلاقة الإيجابية بين أبعاد العدالة ومستوى الرضا.

ويُعد القيد الرئيس للدراسة اعتمادها فقط على استبيانات تم جمعها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ما يحد من إمكانية التعميم. لذا يُوصى بأن تشمل الدراسات المستقبلية جمع البيانات ميدانيًا، إلى جانب تطبيق النموذج على قطاعات خدمية أخرى معرضة للفشل، مثل شركات الطيران والفنادق.

تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها في الجزائر إذ تحقق في أثر استراتيجيات عدالة استرداد الخدمة على الرضا في قطاع الخدمات المالية الرقمية، فهي تستكشف كيفية تطبيق هذه المفاهيم في بيئة جديدة، لتوفر توجيهات عملية لمؤسسة بريد الجزائر، الوصية على تطبيق بريدي موب، بهدف تعزيز اهتمامها بتجربة العملاء. من خلال التركيز على أبعاد العدالة (الإجرائية، التوزيعية، والتفاعلية)، تُبرز النتائج أهمية كل بُعد في تحسين استرداد الخدمة وزيادة رضا المستخدمين، مما ينعكس إيجابًا على سمعة التطبيق في السوق الجزائرية. أيضا يقدم التحليل فهماً أعمق للعوامل المؤثرة في الرضا بعد فشل الخدمة، مما يساعد المؤسسات على تطوير استراتيجيات أكثر فعالية. في الأخير تساهم الدراسة في تسليط الضوء على استراتيجيات عدالة استرداد الخدمة بما يثري الأدبيات الأكاديمية وملء الفراغ حول هذا الموضوع في السياق الجزائري.

وعليه، يمكن لمؤسسة بريد الجزائر اعتماد استراتيجيات أكثر ملاءمة في التعامل مع شكاوى العملاء، بما يعزز الثقة في التطبيق ويحسن تجربة الاستخدام، خاصة من خلال التركيز على معالجة ما بعد الاسترداد كعامل حاسم في تحقيق رضا المستخدمين.

7. قائمة المراجع:

Abbasi, T., & Weigand, H. (2017). The Impact of Digital Financial Services on Firm's Performance: A Literature Review (No. arXiv:1705.10294). arXiv. https://doi.org/10.48550/arXiv.1705.10294

Al-Dmour, R., AlShaar, F., Al-Dmour, H., Masa'deh, R., & Alshurideh, M. T. (2021). The Effect of Service Recovery Justices Strategies on Online Customer Engagement Via the Role of "Customer Satisfaction" During the Covid-19 Pandemic: An Empirical Study. In M. T.

Alshurideh, A. E. Hassanien, & R. Masa'deh (2021), The Effect of Coronavirus Disease (COVID-19) on Business Intelligence (Vol. 334, pp.

325–346). Springer International Publishing. https://doi.org/10.1007/978-3-030-67151-8_19

Bradley, G., & Sparks, B. (2012). Explanations: If, when, and how they aid service recovery. Journal of Services Marketing, 26(1), 41–51. https://doi.org/10.1108/08876041211199715

Chang, Y.-W., & Chang, Y.-H. (2010). Does service recovery affect satisfaction and customer loyalty? An empirical study of airline services. Journal of Air Transport Management, 16(6), 340–342. https://doi.org/10.1016/j.jairtraman.2010.05.001

Chin, W. W. (1998). The partial least squares approach to structural equation modeling. Modern Methods for Business Research, 295(2), 295–336.

Del Río-Lanza, A. B., Vázquez-Casielles, R., & Díaz-Martín, A. M. (2009). Satisfaction with service recovery: Perceived justice and emotional responses. Journal of Business Research, 62(8), 775–781. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2008.09.015

Ding, M.-C., & Lii, Y.-S. (2016). Handling online service recovery: Effects of perceived justice on online games. Telematics and Informatics, 33(4), 881–895. https://doi.org/10.1016/j.tele.2016.02.001

Finne, J., Sadeghi, T., Løberg, I. B., Bakkeli, V., Sehic, B., & Thørrisen, M. M. (2023). Predictors of satisfaction with digital follow-up in Norwegian Labor and Welfare Administration: A sequential mixed-methods study. Social Policy & Administration, spol.12936. https://doi.org/10.1111/spol.12936

Fornell, C., & Larcker, D. F. (1981). Evaluating Structural Equation Models with Unobservable Variables and Measurement Error. Journal of Marketing Research, 18(1), 39. https://doi.org/10.2307/3151312

Gohary, A., Hamzelu, B., & Alizadeh, H. (2016). Please explain why it happened! How perceived justice and customer involvement affect post co-recovery evaluations: A study of Iranian online shoppers. Journal of Retailing and Consumer Services, 31, 127–142. https://doi.org/10.1016/j.jretconser.2016.03.013

Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2019). Multivariate data analysis (Eighth edition). Cengage.

Hair, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C. M., Sarstedt, M., Danks, N. P., & Ray, S. (2021). Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM) Using R: A Workbook. Springer International Publishing. https://doi.org/10.1007/978-3-030-80519-7

Hasan, H., Al-Dmour, H. H., & Al-Dmour, R. H. (2020). The Effect of eWOM on E-Loyalty: The Mediating Role of E-Satisfaction. International Journal of Customer Relationship Marketing and Management, 11(3), 82–100. https://doi.org/10.4018/IJCRMM.2020070105

Henseler, J., Ringle, C. M., & Sinkovics, R. R. (2009). The use of partial least squares path modeling in international marketing. In New Challenges to International Marketing (world; Vol. 20, pp. 277–319). Emerald Group Publishing Limited. https://doi.org/10.1108/S1474-7979(2009)0000020014

Hu, L., & Bentler, P. M. (1998). Fit indices in covariance structure modeling: Sensitivity to underparameterized model misspecification. Psychological Methods, 3(4), 424–453. https://doi.org/10.1037/1082-989X.3.4.424

Ishtiaq, M. (2019). Book Review Creswell, J. W. (2014). Research Design: Qualitative, Quantitative and Mixed Methods Approaches (4th ed.). Thousand Oaks, CA: Sage. English Language Teaching, 12(5), Article 5. https://doi.org/10.5539/elt.v12n5p40

Kau, A., & Wan-Yiun Loh, E. (2006). The effects of service recovery on consumer satisfaction: A comparison between complainants and non-complainants. Journal of Services Marketing, 20(2), 101–111. https://doi.org/10.1108/08876040610657039

Kim, T. (Terry), Kim, W. G., & Kim, H.-B. (2009). The effects of perceived justice on recovery satisfaction, trust, word-of-mouth, and revisit intention in upscale hotels. Tourism Management, 30(1), 51–62. https://doi.org/10.1016/j.tourman.2008.04.003

Kimiagari, S., & Baei, F. (2022). Promoting e-banking actual usage: Mix of technology acceptance model and technology-organisation-environment framework. Enterprise Information Systems, 16(8–9), 1894356. https://doi.org/10.1080/17517575.2021.1894356

Kline, R. B. (2023). Principles and Practice of Structural Equation Modeling. Guilford Publications.

Lin, H., Wang, Y., & Chang, L. (2011). Consumer responses to online retailer's service recovery after a service failure: A perspective of justice theory. Managing Service Quality: An International Journal, 21(5), 511–534. https://doi.org/10.1108/09604521111159807

Makarem, S., Mudambi, S. M., & Podoshen, J. (2009). Satisfaction in Technology-Enabled Service Encounters (SSRN Scholarly Paper No. 2177088). Social Science Research Network. https://papers.ssrn.com/abstract=2177088

Mark N.K., S., Lewis, P., & Thornhill, A. (2019). Research Methods for Business Students, 8th Edition (8 th). Pearson Education. https://www.pearson.com/se/Nordics-Higher-Education/subject-catalogue/business-and-management/Research-methods-for-business-students-8e-saunders.html

Martínez-Navalón, J.-G., Gelashvili, V., & Gómez-Ortega, A. (2021). Evaluation of User Satisfaction and Trust of Review Platforms: Analysis of the Impact of Privacy and E-WOM in the Case of TripAdvisor. Frontiers in Psychology, 12. https://doi.org/10.3389/fpsyg.2021.750527

Mattila, A. S., & Cranage, D. (2005). The impact of choice on fairness in the context of service recovery. Journal of Services Marketing, 19(5), 271–279. https://doi.org/10.1108/08876040510609899

Maxham, J. G., & Netemeyer, R. G. (2002). Modeling customer perceptions of complaint handling over time: The effects of perceived justice on satisfaction and intent. Journal of Retailing, 78(4), 239–252. https://doi.org/10.1016/S0022-4359(02)00100-8

Nwaogu Chimezie Emmanuel. (2023). Electronic payment system and customers' satisfaction: The case of Nigeria Naira redesign. International Journal of Multidisciplinary Research and Growth Evaluation, 04(04), 719–728.

Nyagadza, B., Mazuruse, G., Muposhi, A., Chuchu, T., Makoni, T., & Kusotera, B. (2022). Emotions' influence on customers' e-banking satisfaction evaluation in e-service failure and e-service recovery

circumstances. Social Sciences & Humanities Open, 6(1), 100292. https://doi.org/10.1016/j.ssaho.2022.100292

O'brien, R. M. (2007). A Caution Regarding Rules of Thumb for Variance Inflation Factors. Quality & Quantity, 41(5), 673–690. https://doi.org/10.1007/s11135-006-9018-6

Ozili, P. K. (2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. Borsa Istanbul Review, 18(4), 329–340. https://doi.org/10.1016/j.bir.2017.12.003

Pousttchi, K., & Dehnert, M. (2018). Exploring the digitalization impact on consumer decision-making in retail banking. Electronic Markets, 28(3), 265–286. https://doi.org/10.1007/s12525-017-0283-0

Tavakol, M., & Dennick, R. (2011). Making sense of Cronbach's alpha. International Journal of Medical Education, 2, 53–55. https://doi.org/10.5116/ijme.4dfb.8dfd

Toubal, I., & Benmahamed, H. (2024). Factors Influencing The adoption Of Baridimob Application In Algeria: An Anlaysis Using The Technologie Acceptance Model. https://asjp.cerist.dz/en/article/245693

Voorhees, C. M., & Brady, M. K. (2005). A Service Perspective on the Drivers of Complaint Intentions. Journal of Service Research, 8(2), 192–204. https://doi.org/10.1177/1094670505279702

ZAID, S., PALILATI, A., MADJID, R., & BUA, H. (2021). Impact of Service Recovery, Customer Satisfaction, and Corporate Image on Customer Loyalty. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(1), 961–970. https://doi.org/10.13106/JAFEB.2021.VOL8.NO1.961

- تاج ب., & قدوسي م. (2022). مجتمع المعرفة بين واقع الخدمة العمومية الإلكترونية ومتطلبات التحول الرقمي – التطبيق الإلكتروني بريدي موب أنموذجا–. المعيار, 26(5), 394–407. https://asjp.cerist.dz/en/article/190952
- بن طاطة ع. (2023). أثر جودة الخدمات البنكية الإسلامية على رضا العملاء دراسة حالة بنك سورية الدولي الاسلامي. مجلة إضافات إقتصادية, 7(1), 455–474. https://asjp.cerist.dz/en/article/217968

Journal of Economic Additions | **Volume: 09 / N°: 2 (2025), pp 659-682**

Adoption of E-Receipts' Platform: An Extension of User Acceptance Model in Mandated Setting

Talitha Ambar Apsari, Sekolah Tinggi Ilmu Ekonomi Indonesia Surabaya (Indonesia)
talithaapsari97@gmail.com
Fidiana Fidiana, * *Sekolah Tinggi Ilmu Ekonomi Indonesia Surabaya (Indonesia),*
fidiana@stiesia.ac.id
Suwardi Bambang Hermanto, Sekolah Tinggi Ilmu Ekonomi Indonesia Surabaya (Indonesia),
suwardibambang@stiesia.ac.id

Received: 13/5/2025 *Accepted: 24/08/2025* *Published:30./09/2025*

Abstract:

This study investigates two group of taxpayers' resistance to tax-platform change. The research also tries to broaden the UTAUT model by incorporating two additional constructs: privacy and risk in analyzing the motivation for taxpayer to utilize e-receipts' platform. A survey was distributed online. During a 34-day period, 287 responses were obtained. We found more suitable model for describing the antecedents of intention use than the original one, when applied to the taxable person of VAT purposes' user. In addition to UTAUT model, we found perceive risk is significantly as mediating of perceived privacy and usage intention. The findings should assist the tax authority in encouraging taxpayers to use e-receipts' platform.

Keywords: user acceptance model; privacy; tax performance; e-receipts' platform; taxable person.

Jel Classification Codes: M12, M14, D83, L86

* *Corresponding author*

1. INTRODUCTION

The efforts of Indonesian government attempt to harness the potential tax information technology (TIT) to increase accurate tax reporting, reduce errors, and improve quality. On the other hand, user resistance remains a challenge to overcome to accomplish desired results. Consider an organization that implements a new IS (information system) to streamline work procedures and benefit both employees and the company; but a large proportion of people resist or refuse to use it (Davis, 1989), rejecting (Chadwick et al., 2022), sabotage, and even abandonment are reported for this claim (Laumer & Eckhardt, 2012). This issue is even more baffling when the new IS was designed and implemented utilizing the most current principles and concepts, but employees are still resistant.

Having an entirely new digital era including new business models, it is undeniable that the Directorate General of Taxes is currently transitioning to a digital era. Tax services, such as period tax returns, must be done electronically, especially during current Coronavirus outbreak. The Directorate General of Taxes (DGT) on August 1, 2020, has officially stipulated a new regulation through KEP-269/PJ/2020, stating that all registered taxpayers that have met the criteria as carry out transactions related to articles 23/26 are necessary to create e-receipts for withholding taxes' and periodically submitting article 23 and/26 income tax return using the DGTs withholding platform. An official application provided by DGT is designed to provide more convenience and improve services to certain taxpayers in the produce of income tax withholding receipt. It can take advantage of the positive tendencies that are surfacing in the global setting.

Taxpayers are required to calculate, pay, and submit their tax due under the Indonesia SAS (Self-Assessment System) in compliance with tax regulations, including income tax article 23/26. Article 23 of the income tax is a tax on capital, services, gifts, and prizes that are not deducted from Employee Income Tax (EIT) article 21. This form of income is generated when a transaction happens between the income receiver (the seller or service provider) and the income provider. Article 23 income will be

withheld and reported to the DGT by the income provider (buyer or service receiver).

In general, research and practice perceive negative employee attitudes to obligatory IS implementation as harmful for firms (Laumer et al., 2016). Despite this, only a few research have attempted to crack the "black box" of user resistance. User resistance acts have been documented, including non-use, sabotage, non-compliance, and workarounds and have a wide range of consequences (Chadwick et al., 2022; Laumer et al., 2016). Moreover, most studies have focused on new technology adoption in organizations, but relatively little attention has been paid in the context due to tax regulations, users have little choice but to utilize those systems.

In contrast to most studies that explain user acceptance but have the option to accept or reject available IS (information systems), this study focuses on user acceptance that no option due to force under tax authority regulation. All registered taxpayer stipulated under KEP-269/PJ/2020 including Taxable Person for VAT Purposes (TPVP) as well as Non-taxable Person for VAT Purposes (NTPVP) obliged to electronically report of income tax return article 23/26 using the DGT host-to-host system (e-receipts' platform). IS research has discussed rich insights into why end user accepts new IS but has given little attention to expand to the question how taxpayer as forced under tax regulation resist or reject IS? This paper, hence, provides a review to explain taxpayer's resistance under the enactment of KEP-269/PJ/2020.

The main research problem addressed in this paper is that although the new platform is provided by DGT, this system did not obtain the traction expected until the end of 2020. The major challenge is to comprehend the low rate of user acceptance of e-receipts' platform and to investigate the reasons for this. The DGT must address the crucial issues: increasing user adoption of e-receipts' platform. This research aims to gather evidence on the issue mentioned above, namely, determining how to increase the adoption of e-receipts' platform among taxpayers. The study examines the antecedents of users' satisfaction of e-receipts' platform by applying extended framework of Venkatesh UTAUT's model (Venkatesh et al., 2003).

Despite its widespread acceptance, there remain reservations regarding the UTAUT model's ability to explain forced IS acceptance. As a result, the UTAUT model has been developed further.

UTAUT is an empirically proven validated model that incorporates eight key technologies acceptance model and their extensions. Performance expectancy, expectation of effort, social impact, and facilitating factors are the four basic drivers of intention and usage behavior in the UTAUT paradigm. In this current study, facilitating condition was left out, as the e-receipts' platform is compulsory by the DGT including Taxable Person for VAT Purposes (TPVP) as well as Non-taxable Person for VAT Purposes (NTPVP).

As a result, this paper adds to the body of knowledge in two ways. To begin, we use the additional UTAUT model to the novel situation of producing e-receipts' platform. The UTAUT model looks at how people adopt IS in commercial settings. For various reasons, taxpayers' behavior differs significantly from the common IS of the UTAUT model. The majority of IS acceptance studies focus on how people use IS in a business context, so the individual decisions to embrace or resist an IS are linked to job performance. As a result, personal perceptions of privacy as well as risk may both be important determinants of acceptance, social impact from peers or partner, on the other hand, may be less powerful.

It is significantly different to the present study that the usage of e-receipts' platform is distinct because it is a taxpayers' problem unrelated to business performance. While prior IS adoption study has been focused on the case of voluntary adoption, it is unknown whether previous findings can be applied to the forced use setting. The use of a specific e-receipts platform is mandated rather than optional, which distinguishes it from other internet technologies such as e-commerce. While some studies have investigated technological adoption of e-filing, none of them focused on e-receipts' platform that used the UTAUT framework. Recently, UTAUT is a tool that has been utilized in studies to investigate a range of technologies in both commercial and governmental settings, either alone or in combination with other theories. The proliferation and wide use of new IS, such as e-filing

and e-government, have contributed to the continuous expansion of UTAUT-based research (Lu & Nguyen, 2016).

A useful framework by Wu et al., (2012), Bansal et al., (2015), and Mcleod et al., (2009), have suggested that the launch of a new IS comprises two key constructs: privacy and risk. In the context of aversion to change, we explore variables that capture taxpayers' perceptions in a regulated setting to establish an understanding of how tax privacy expectancy and risk influence perceptual and behavioral user resistance. Moreover, for a variety of reasons, examining the differences between tax experts and non-tax expert users is intriguing and important. The significance of these constructions, on the other hand, is likely to vary depending on the user group including Taxable Person for VAT Purposes (TPVP) as well as Non-taxable Person for VAT Purposes (NTPVP).

As the theoretical lens, the UTAUT model was adopted. The model is recognized as one of the most known and mature lines of IS research of individual adoption and usage (Venkatesh et al., 2016). It was created following a thorough examination of various technology adoption models. Moreover, UTAUT has a strong explanatory power for technology adoption (70 percent). The model has been widely used in the public sector of developing countries, such as Saudi Arabia, Kuwait, and Zambia (Mosweu et al., 2016). Because the current research was conducted in a comparable setting, it is permissible to use UTAUT for it.

Performance expectancy, expectation of effort, social impact, as well as facilitating situation are the four elements in the original UTAUT. This pattern of outcomes across different settings clearly demonstrates the generalizability of the four key constructs in UTAUT to predict individual acceptance of new IS. The degree to which an individual believes that using the IS will help him or her achieve job performance goals is described as performance expectancy, and the degree of ease associated with using the IS was defined as effort expectancy (Venkatesh et al., 2003). It was acceptable to define that social impact as the extent to which a user believes influential others faith, she or he should utilize the new IS. Facilitating

situation as the extent to which a user feels that the necessary organizational and technical infrastructure exists to support IS use.

Despite its general acceptance, there remain reservations regarding the UTAUT model's ability to explain user platform acceptance. As such, the UTAUT model has been developed further (Chao, 2019). To supplement the original UTAUT model, several variables have been suggested (e.g., trust, privacy, satisfaction, and perceived risk). The proliferation and spread of new IS, such as tax e-filing, has contributed to the continuous expansion of UTAUT-based research. For this study, facilitating condition was excluded as the e-receipts' platform is mandated. It is referred on earlier studies on IS usage in the context of compulsory use (Brown et al., 2002; Chan et al., 2010), privacy and risk, instead of facilitating condition (Mcleod et al., 2009), is the more relevant variable, because the e-receipts platform is big and integrated, and it is required to be used.

Aside from examining UTAUT outside its initial context, this study investigates whether privacy and risk traits IS acceptance. We concentrate on user disparities in privacy and risk, which we predict will lead to significantly varied opinions about the implications of using tax system due to the domain's complexity. We concentrate on putting in place an IS that taxpayers as users have no choice but to use. The model is a useful place to start looking the role of risk as intervening variable in e-receipts' platform acceptance and use according to the advice of Mcleod et al., (2009), Chao (2019), and Wei et al., (2021).

In addition, there will be a triangular link between risk, privacy, and intention to use in this study because while using e-receipts' platform, taxpayers as user will disclose private data into the DGT's database. As a result, e-receipts' platform users' privacy will be jeopardized. Generally, taxpayers wish to avoid disclosing their personal information to telemarketers, spammers, or direct mailers while entering internet or digital transaction. Users can be harmed by illegal data collecting in a variety of ways, including misuse or fraud, identity theft, and the release of information that a firm owns (Chao, 2019). However, the mediating role of perceived risk in data transactions, particularly financial data, has received

minimal attention in research since there is a scarcity of study on this subject and very little research has proved the mediating role of risk in data transactions. Researchers' interpretation of risk pertains to data privacy issues like theft or other unauthorized operations.

To address the shortcomings, this research provides an integrated research model in the context of e- receipts' platform usage intention continuation. To analyze usage intention, the suggested model was further extended with additional constructs (i.e., perceived privacy as well as risk) that were found to be significant in past studies (Bansal et al., 2015; Lu & Nguyen, 2016; Mcleod et al., 2009; Wei et al., 2021).

Performance expectations are a critical factor in determining whether new information systems will be adopted. In line with this, Venkatesh et al. (2003) demonstrated that the most important factor in deciding whether to use or resist IS innovation is performance expectations. Venkatesh et al. (2003) define performance expectations as an individual's belief that using the IS will assist him or her in meeting task performance goals. Then, Venkatesh et al. (2003) and Mosweu et al., (2016) proved that user intent is a reliable predictor of actual user action. According to Wei et al., (2021), the greater the desire to use IS to help them with their daily tasks, the more helpful and valuable the technology is to them. Support for performance is critical, especially in tax services. Moreover, Wei et al., (2021) explain that in general, there are five sub-facets to performance expectancy. In this study, the following is the research hypothesis on the effect of performance expectation on usage intention (H_1): general performance assumption has a positive effect on willingness to use e-receipts' platform.

Previous research by Venkatesh et al. (2003) has shown that effort expectation is important in explaining behavior intentions. The level of easiness connected with the use of the IS was referred to as effort expectation (Venkatesh et al., 2003). Effort expectation refers to the ease with which a new IS can be used (Tan & Foo, 2012). Related to the tax system, taxpayers will not contemplate e-filing their tax returns if the technology is too complex to manage. As an idea for effort expectation, three variables from existing models given in the literature were understood:

perceived simplicity, perceived ease of use, and use easiness. Taxpayers' decisions to e-file their returns may be influenced by the need to be certain of their capacity to administer and control the platform. As a result, during the early phases of an electronic system's adoption, effort expectation is more important. Numerous studies have discovered that effort expectation has significant and beneficial consequences (Kocaleva et al., 2015; Lu & Nguyen, 2016; Mosweu et al., 2016; Venkatesh et al., 2003; Wei et al., 2021; Zahid & Din, 2019). As a result, it's possible that the effort expectation construct will initially show a large positive connection with e-receipts' platform adoption (H_2): the usage intention of e-receipts' platform is positively influenced by effort expectations.

In citizen-oriented service adoption, individuals often look to their connected groupings—such as family, close friends, and social peers—for cues and validation before making decisions (Mosweu et al., 2016; Zahid & Din, 2019). Social influence is specifically tied to one's perceptions of what others expect of them. In the context of tax IS, the impressions of supervisor, business partner, and tax authority will influence taxpayer's decision to utilize a certain e-tax system. As a result, there are four sub-facets to the social influence construct (Wei et al., 2021): (i) subjective norm, the influence of others, such as a boss or a business partner, on whether or not to behave; (ii) individual conduct is influenced by social influences and culture; (iii) the user believes that implementing the IS will increase his or her social relationships and image.; and (iv) tax authority. Many taxpayers are expected if their peers and business partners use an e-tax system, they should use it as well. As a result, we propose the following hypothesis (H_3): the usage intention of e-receipts' platform is positively influenced by social impact assumption.

The current study introduces a variable related to tax system usage intention based on Mcleod et al., (2009) paper. Expected tax performance is a critical factor in deciding whether to implement an e-tax system. The intention to use the tax e-filing has been shown to be positively related to tax performance expectancy (Lu & Nguyen, 2016). According to Tan & Foo (2012), e-filing will assist taxpayers in calculating their taxes more

accurately and efficiently than a tax return on paper. E-filing may also reduce processing expenses and reduce the time it takes to obtain tax refunds. As a result, if taxpayers' performance expectations are elevated, it is reasonable to think that the adoption and distribution of the e-filing system will be accelerated. Then, it's possible that taxpayers who have faith in their ability will be used increasingly of e-receipts' system. H_4: the usage intention of e-receipts' platform is positively influenced by tax performance assumption.

Privacy as it is viewed as the notion that personal information entered a system will remain private. As previously stated, the current study presented a development of the UTAUT model to predict e-receipts adoption by incorporating two more structures (perceived privacy and risk). When utilizing the tax system, for instance, a user who trusts the system's privacy expects no personal tax information to be shared with unauthorized user. Users will discontinue using the e-tax service if they believe that a third party may misuse their personal information. Some taxpayers particularly stated in Tan & Foo (2012) survey that they would only utilize the e-filing technique if they have faith in the tax office's ability to conduct internet transactions safely. There's a chance that private information sent via the internet will be intercepted and stolen. If the tax office does not have the capability and capacity to adequately deal with internet security and privacy risks, increasing the rate of e-filing adoption will be difficult. The perceived risk has received a lot of attention in various fields earlier. H_5: privacy has a beneficial impact on e-receipts' platform usage intention.

Perceived risks in the context of new information systems often stem from uncertainties regarding the potential exposure and loss of personal data during online transactions (Nicolaou & McKnight, 2006; Veeramootoo et al., 2018; Yuan et al., 2021). It describes an individual's belief that pursuing a particular goal may result in personal loss or negative outcomes. When it comes to the e-tax service, perceived risk refers to how much uncertainty or worry a taxpayer feels when utilizing the system (Rahman et al., 2020). Although a user may like the idea of e-filing, the risk of doing so may deter them from doing so (Tan & Foo, 2012). The users' risk

perception is important when looking at their long-term usage intentions for the e-tax system. The perceived danger of e-filing, according to Tan & Foo (2012), can have a significant negative impact on a user's willingness to adopt. Risk will be engaged in the current study when using e-receipts' platform. Veeramootoo et al., (2018), on the other hand, discovered no link between perceived risk and e-tax service continuation intentions. As conclusion that negative opinions regarding how the system is used are linked to risk. H_6: perceived risk has a beneficial impact on e-receipts' platform usage intention.

As evidenced in prior research, most related studies have examined perceived risk as an external factor influencing the external variables of the UTAUT model (Bansal et al., 2015; Chao, 2019; Rahman et al., 2020; Tan & Foo, 2012; Veeramootoo et al., 2018). Perceived risk, according to earlier research, is a significant impediment to e-filing. However, no research has investigated whether perceived risk influences any of the UTAUT model's mediating variable. The UTAUT model was examined in connection to tax e-receipts' platform in this study by including the factor of perceived risk in the model. It based on Nicolaou & McKnight (2006) work on role of privacy concern, suggested that perceived privacy on usage intention may be mediated via risk. We hypothesis the following considering the uncertainties that surround the e-tax systems (H_7): perceived risk has a beneficial mediate on risk and e-receipts' platform usage intention.

The goal of this work is to build a model that is developed from the theoretical foundations of earlier research to quantify taxpayers' intentions to use e-receipts' platform referred to on the preceding review of the literature.

2. METHOD

The study's sample is taxpayers who have used the e-receipts platform to report their income tax related article 23/26 at least once. The taxpayers who have utilized the e-receipts system were picked because they are the first to use the system, which began in 2020. It means that only taxpayers with prior familiarity with the e-receipts system were included in the

study's target. In the lack of suitable population frame, the target respondents were chosen using a simple random sampling (SRS). The SRS sampling was employed as one of the probability sampling approaches. It was not possible to know data of taxpayers that has used e-receipts' platform in year of 2020. We employ SRS technique as suggested by Hair et al., (2011). By apply this method, samples of minimum 135 taxpayers (five times number of manifest items) are sufficient to investigate the taxpayers' acceptance and use of e- receipts' system. This was an appropriate method for infinite population.

Due to the pandemic situation of 2020, data was gathered in strategic and appropriate settings, such as Google form during a 34-day period from 7 January 2021 to 10 February 2021. Respondents were approached at these sites, and those who consented to participate in the survey were given more information about the research. We assured them that the information they provided would be kept completely confidential. A filter question in the survey inquired if the respondents had previously utilized the e-receipts' platform.

Respondents were asked to rate their level of agreement with each poll item in the questionnaire on a five-point scale: 5 (for "strongly agree"), 4 (for "agree"), 3 (for "neutral"), 2 (for "disagree), and 1 (for "strongly disagree"). The poll questions were taken from approved IS adoption instruments, and the phrasing was changed to meet the e-tax situation. Venkatesh et al., (2003), Mcleod et al., (2009), Tan & Foo (2012), and Chao (2019) were all used to create the survey questions. Only 287 of the 300 questionnaires were judged to be suitable for research. Due to an incomplete information questionnaire being given to them, the other 144 questionnaires were not used for data analysis. Only 143 respondents (49.8%) used e-receipts' platform that can provide an accurate result.

General Performance Assumption is a construct that measures to what extent a person believes that using tax software will help them improve their overall performance. Tax preparation receipts occur outside of the traditional organizational structure, but in a very complex sector which sets it apart from another research. Users who choose to continue use tax e-

receipts' platform are more concerned with their own personal performance than with their job performance. As a result, in the context of this investigation, performance refers to what people want from the tax system.

TPE (Tax Performance Expectancy). While GPE items have demonstrated predictive power in relation to usage, this study seeks to investigate how tax performance assumptions may present distinct patterns. The researcher asked for specific performance goals in relation to the possibility of a tax audit and larger refunds. If collecting a significant refund is a key priority for a user, they will evaluate the system's performance dependent on whether it is successful in securing that refund. If a user wishes to avoid a tax audit, they'll rate the system's effectiveness based on how likely they are to avoid one. We felt that assessing specific and general performance assumption would offer us insight into which components of the tax system are most significant because different users may use the system for different reasons.

Effort assumption is a construct that assesses how easy it is for a user to utilize a piece of information technology. In this scenario, the user will evaluate the amount of effort required to complete a tax receipt using tax system in contrast with not using it. Users who do not want to use tax receipts' system have two options: they can use conventional receipts or produce internally. Both options may necessitate effort more or less than using the tax receipts' system, depending on the taxpayer's specific circumstances.

Social Impact (SI) is used to determine to which extent user believe "important others" believe they should use tax e-receipts' platform. The fact that no supervisor is expecting (requiring/wishing/ implying) the user to use the system is a significant distinction from previous trials. Friends, coworkers, business partners, and other "important others" are examples. Due to the lack of an organizational framework, we believe this construct is less useful in gauging IS acceptability in this scenario. Privacy Assumption, this concept is defined as the notion that personal information entered a system will remain private. When it comes to tax preparation software, for

example, a user who trusts the system's privacy expects personal tax IS to be kept private.

Risk assumption is defined as users' intentions to adopt new IS are adversely connected with their trusting beliefs, which are inversely related to perceived danger. While we track user's overall risk perceptions, we don't track whether they think the tax system is risky or not. For example, a person may assume it is dangerous because he or she lacks the ability to validate its results. Individuals, on the other hand, may be anxious about their personal information.

Partial least squares (PLS) regression is one of the most used structural equation modeling (SEM) techniques for assessing structured data. PLS regression is highly beneficial in the early stages of theory development, for data analysis, when the theoretical and measurements aren't finished (Peng & Lai, 2012). The reliability and validity of the measurement and structural models are examined and evaluated using the PLS model. PLS was utilized in this study to test our research model's bootstrapping, as well as to verify and validate the proposed model.

3. RESULTS AND DISCUSSION

The demographic characteristics of the participants are presented in Table 1. The table shows that most participants are male, university certificate holders, those within the accounting and tax education, and as TPVP taxpayer.

Table 1. Overall Respondents' Socio-Demographic Characteristics

Characteristic	Categories	Number	Percentage
Gender	Male	157	54.7
	Female	130	45.3
Education	High school	53	18.5
	Diploma	44	15.3
	University	169	58.9
	Post-graduate	21	7.30
Tax Education	Yes	130	45.3
	No	157	54.7
Accounting Education	Yes	176	61.3
	No	111	38.7
Taxpayer status	TPVP	176	61.3
	Non-TPVP	111	38.7
Have you ever used e-receipts'	Yes	143	49.9

Characteristic	Categories	Number	Percentage
platform?			

Source: author's own results

Internal reliability, which relates to how well a construct is measured by its items, was assessed using Cronbach's alpha and composite reliability (CR) (Hair et al., 2011). The average variance found in the CV was measured (AVE). CR, Cronbach's alpha, and AVE were chosen as three most often used assessment indicators (Peng & Lai, 2012) :

Table 2. AVE, R-square, CR, and Cronbach's alpha

Var	AV		Composite reliability		R-square		Cronbach's alpha	
	TPVP	Non-TPVP	TPVP	Non-TPVP	TPVP	Non-TPVP	TPVP	Non-TPVP
EA	.797	.592	.940	.851			.916	.791
GPA	.730	.804	.915	.942			.876	.917
ITU	.804	.766	.925	.907	.743	.633	.878	.852
PA	.587	.670	.847	.890			.753	.834
RA	.827	.789	.950	.937	.381	.644	.929	.908
SIA	.597	.769	.855	.929			.778	.902
TPA	.518	.581	.810	.834			.707	.742

Source: own author's calculation

Cronbach alpha (α) vary from 0.707 to 0.929 (exceeded the required limit of 0.7) (Hair et al., 2011), whereas composite reliability extends from 0.810 to 0.9500. Both outcomes implying sufficient value and strong internal dependability. The average variance extracted (AVE) should be more than 0.50 to indicate good convergent validity (Fornell & Larcker, 1981; Hair et al., 2011). All indicators are over the threshold, according to the results (AVE > 0.50), with the lowest AVE being 0.518, means that matched the recommended threshold. To measure discriminant validity, Table 2 show the square root of the AVE of each latent component as well as estimations of inter-correlation (off-diagonal figures), which supports a low correlation and a significant difference between the distinct facets. The highest estimate of inter-correlation was less than 0.557, which is lower than the 0.85 limit (Kline, 2015). To obtain good discriminant validity, each construct's squared root AVE (diagonal values), should be greater than its relationships with other constructs (Hair et al., 2014). These findings supported the research's construct reliability and validity.

Table 3. Correlation Matrix on the Studied Variables

Var	TPVP							Non-TPVP						
	EA	**GPA**	**WTU**	**PA**	**RA**	**SIA**	**TPA**	**EA**	**GPA**	**WTU**	**PA**	**RA**	**SIA**	**TPA**
EA1	.899							.636						
EA2	.915							.698						
EA3	.879							.853						
EA4	.879							.866						
GPA1	.631	.847						.644	.806					
GPA2	.401	.805						.389	.856					
GPA3	.657	.894						.676	.963					
GPA4	.599	.869						.514	.952					
ITU1	.721	.783	.924					.579	.764	.937				
ITU2	.760	.717	.918					.415	.573	.739				
ITU3	.549	.612	.846					.434	.424	.935				
PA1	.387	.401	.460	.817				.718	.491	.583	.831			
PA2	.285	.309	.314	.846				.687	.702	.565	.911			
PA3	.255	.276	.281	.823				.332	.202	.435	.729			
PA4	.524	.520	.501	.537				.488	.513	.535	.792			
RA1	.577	.665	.660	.575	.961			.628	.704	.620	.767	.966		
RA2	.519	.627	.602	.541	.935			.568	.744	.766	.672	.939		
RA3	.593	.683	.657	.580	.901			.720	.818	.606	.737	.777		
RA4	.546	.525	.599	.545	.834			.378	.437	.546	.669	.860		
SIA1	.539	.386	.495	.411	.409	.788		.827	.404	.568	.693	.524	.959	
SIA2	.365	.301	.339	.338	.328	.712		.523	.080	.331	.432	.240	.730	
SIA3	.425	.411	.431	.351	.378	.749		.769	.438	.415	.566	.451	.910	
SIA4	.571	.514	.580	.458	.549	.837		.748	.620	.738	.881	.830	.892	
TPA1	.493	.294	.361	.393	.446	.416	.690	.092	.210	.150	.093	.156	.280	.355
TPA2	.362	.416	.442	.420	.455	.486	.630	.678	,623	.688	.614	.618	.891	.960
TPA3	.686	.782	.767	.463	.666	.543	.814	.514	.569	.688	.559	.685	.685	.868
TPA4	.590	.371	.424	.404	.495	.564	.732	.559	.518	.507	.700	.716	.716	.723

Source: author's own calculation

To examine structural links between each of the extended UTAUT components and usage intentions, PLS-SEM (Partial Least Square-Structural Equation Model) is employed. We divided the data into two categories and using the same PLS-SEM model, each was investigated separately. The inner model's putative linkages are still being investigated after assessing model reliability and validity. Because of its distribution-free assumption, PLS-SEM lacks a traditional goodness-of-fit metric; instead, to evaluate the model's quality, the coefficient of R-squared (with values from 0 to 1 representing predicted accuracy) and path coefficients are utilized. Furthermore, the structural equation was assessed by learning about its prediction abilities, as demonstrated by the R-square coefficient of determination (R^2). The R^2 represents the variation described in each of the

endogenous constructs. Values of 0.25, 0.50, and 0.75 are regarded weak, moderate, and substantial respectively, according to the rule of thumb (Cohen, 1977).

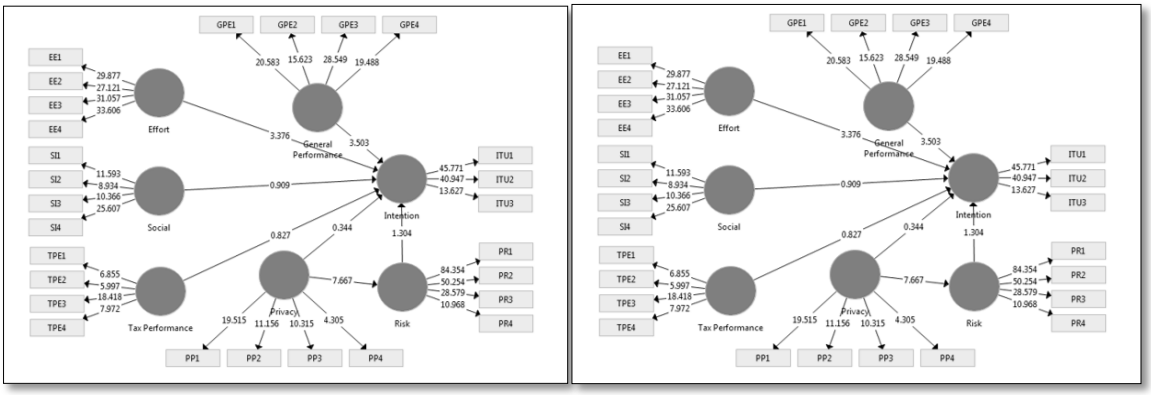
Specifically, values below 0.33 and higher than 0.67, 0.33 – 0.67 are regarded weak, moderate, and substantial, respectively. According to the R2 values of TPVP group, the model can explain 74.3 percent of the variance in taxpayers' usage intention and 38.1% perceived risk of the variance in users' intention to utilize e-receipts' platform. Furthermore, for the NTPVP group, shown that the R^2 for the usage intention is 63.3%, while 64.4% perceived risk of the variance in users' intention to utilize e-receipts' platform. To validate the proposed model, we employ a two-step bootstrap procedure (Hair et al., 2014).

The measurement model is evaluated in the first step to ensure that it has appropriate scale discriminant validity, reliability, and convergent validity. We utilize bootstrap procedure in the second stage to continue evaluating the inner model's hypothesized associations.

Path significance test is used to determine how much influence the exogenous variables on endogenous variables. This test is performed by bootstrapping procedure. Bootstrapping is a procedure for generating T-statistics to see the significance of both the inner and outer models. When the t value exceeds 1.96, it can be concluded to be significant. The direction of influence is indicated by the value of the original sample, if it is more than 0 then the direction of influence is positive, if it is less than 0 then the direction of influence is negative.

We examine TPVP against non-TPVP disparities in e-tax acceptance by examining the elements that determine intention in Indonesia e-receipts' platform settings between two groups of taxpayers. Table 5 presents a comparison of the two user group's results. One of the study's most intriguing findings is how different types of groups explain intention use. Although this conclusion was unexpected, it agrees with the findings of a few previous studies on the usage intention.

Fig.1. Structural model of TPVP and Non-TPVP group



Source: authors' own calculation

Figure 1 shows the path model that connects variables and constructs for TPVP group. The model can explain 74.3% of the variation in use intention. General performance expectancy (GPE) was the most important element that influenced ITU while all other constructs have no significant impact on intention use. Figure 1 shows the path model that connects variables and constructs for non-TPVP group. The model can explain 63.3% of the variation in use intention. Furthermore, the privacy construct was significantly associated with non-TPVP intention use towards risk. It explains 64% of the variance.

Result for TPVP Group. The result revealed that GPE (general performance expectancy) and EE (effort expectancy) influenced usage intention of TPVP group. The empirical result show that usage intention was significantly influenced by GPE ($\beta = 0.112$, $p < 0.005$) and EE ($\beta = 0.087$, $p < 0.005$). This means that TPVP users are only concerned with how well they believe the technology will perform. They're unconcerned about the time and effort required to use the e-receipts' platform, and they're unaffected by public perception. Their intention to utilize is determined by their overall anticipation of how well the e-receipts' platform will operate. The effectiveness of e-receipts systems can enhance user satisfaction.

The study's findings revealed that GPE had a considerable favorable influence on ITU, which was consistent with previous research (Lu &

Nguyen, 2016; Tan & Foo, 2012). Furthermore, the findings of our study showed the critical importance of GPE. Along with perceived enjoyment, was found to be favorably connected with e-receipts' platform usage intention. This implies that perceived enjoyment had a large positive effect e-receipts' platform usage intention, which is consistent with Tan & Foo (2012) findings.

Furthermore, we revealed that the effects of GPE on e-receipts' platform usage intention were significant and beneficial, which is consistent with Mcleod et al., (2009) findings. It can be concluded that taxpayers will use the e-receipts' platform when they believe the system will help reporting activities more efficiently. Taxpayers who understand the advantages of using e-receipts' platform will feel motivated to do so. The more taxpayers believe that e-receipts' platform provides a lot of convenience in producing receipts activities and reporting of article 23 income tax reporting through various existing features, the more likely they are to use it.

Table 4. TPVP and Non-TPVP Group Path Significance Test

Var	TPVP Group test				Non-TPVP Group test			
	EA	**GPA**	**WTU**	**PA**	**EA**	**GPA**	**WTU**	**PA**
EA >> ITU	.290	.087	3.376	.001	-.027	1,179	.099	.921
GPA >> ITU	.393	.112	3,503	.001	.445	1.065	.269	.788
PA >> ITU	.019	.055	.344	.731	-.005	.919	.105	.917
PA >> RA	.617	.080	7.667	.000	.818	.070	.534	.000
RA >> ITU	.124	.095	1.304	.193	-.001	.995	.207	.836
SIA >> ITU	.084	.092	.909	.364	.137	2,154	.050	.960
TPA >> ITU	.081	.098	.827	.409	.317	1,549	.197	.844

Source: author's own calculation

According to the result and earlier study by Lu & Nguyen (2016), EA have a favorable impact on taxpayer interest in utilizing e-receipts' platform, which is in line to this study. The usage of e-receipts' platform is a solution for making it easier for taxpayers so that tax task operations can be completed more quickly. It refers to how productive users find IS in carrying out their tasks. With respect to the TPA (tax performance assumption) construct, however, the influence of TPA ($\beta = 0.098$, $p < 0.005$)

and SIA (social impact assumption) (β= 0.0909, $p < 0.005$) on usage intention, were not supported.

In this study, using e-receipts' platform has nothing to do with evading tax inspections, but rather to complying with tax regulation. These results are consistent with previous research (Mcleod et al., 2009). The SIA effect (β= 0.0909, $p < 0.005$) on intention usage of e-receipts' platform was not supported. In mandatory context, social factors are unable to persuade taxpayers to use e-receipts' platform due to the environment's inability to instill confidence or faith in taxpayers' willingness to utilize new tax system. The findings in line to previous study who found that social variables have little bearing on a user of new tax IS (Tan & Foo, 2012; Venkatesh et al., 2003). Taxpayers cannot consider anyone's viewpoint when using the e-receipts' platform because it is mandated by the tax authorities and must eventually be obeyed by all firms.

Specifically, on TPVP group, the findings revealed that privacy has significantly impacted the usage intentions throughout the mediating of risk (0.617 x 0.124 = 0.076). The indirect result is greater than its direct influence on an original sample value of 0.019. In tax context, it is important that private taxation data must be protected by the tax authority so that it is not used by other parties for commercial purposes. The DGT must ensure that there is no leakage of private data related to tax obligations to the public or irresponsible parties.

We advance three ways the IS usage intention literature in this paper. Firstly, it was examined if the UTAUT paradigm is still relevant which is still relatively new, can be applied outside of commercial settings. Second, we settings between two group taxpayers by comparing TPVP versus non-TPVP differences in e-tax acceptance to investigate the constructs that influence use willingness of Indonesia e-receipts' platform. Since its start, there has been no literature on taxpayers' acceptance and intention to continue using the e-receipts' platform especially in Indonesia. This is the first study on the tax mandated setting, according to the researcher's limited knowledge. Finally, privacy and risk were included to the conceptual model and compare the outcomes of both group, as additional constructs suggested

by Mcleod et al., (2009). Furthermore, privacy was a prerequisite for intention. Only two of the six hypotheses were found. Expectancy of performance and effort had a substantial impact on the willingness to use the e-receipts platform. Surprisingly, taxpayers' intents to use the e-receipts' platform were unaffected by tax performance expectancy, social influence, and privacy. Although this conclusion was unexpected, it is consistent with the findings of a few other research on IS usage intention.

Specifically, it is captivating that the model is valid for TPVP group only. Our findings indicate that while the UTAUT model appears to be true by the TPVP group, it is less effective when applied to non-TPVP. This suggests that different models of technology acceptability may need to be investigated to be held accountable for taxpayers' variances in tax obligation. As the principal or targeted user of e-tax' platform due to tax law enforcement, the TPVP group is more likely to use e-receipts' platform. Meanwhile, the non-TPVP group, which is less interested in e-receipts' platform, has a variety of reasons to ignore issuing tax receipts in a timely manner.

The study integrates major IS continuity theories and contextual elements to understand intention to use tax receipts' services, particularly e-receipts' platform in Indonesia. It would serve as a theoretical foundation for future study into e-tax usage intentions. Finally, because of the study's generic approach, the findings might be simply updated to assist other developing nations with the design and implementation of an electronic tax platform. The study offers useful advice for successfully deploying e-tax platforms in developing countries. Finally, the findings of these results can assist the DGT in reaching out to more taxpayers to encourage them to use e-receipts' platform. The DGT may be used to persuade more all of taxpayers to take advantage of the benefits of e-receipts' platform. The relational linkages (performance and effort expectancy) can help to raise awareness among taxpayers and aid these taxpayers via its platform. Most importantly, these findings can aid in the restoration of taxpayers' faith in DGT.

4. CONCLUSION

This study extends the UTAUT model by incorporating privacy and risk constructs to examine taxpayer adoption of Indonesia's mandated e-receipts platform. The findings suggest that in a compulsory environment, general performance expectancy and effort expectancy are the primary drivers of usage intention, particularly among Taxable Persons for VAT Purposes (TPVP). Meanwhile, other factors such as social influence, tax performance expectancy, and privacy did not significantly influence intention directly.

Notably, the mediating role of perceived risk between privacy and usage intention was significant for TPVP, highlighting that taxpayers' concerns about data privacy can indirectly influence their willingness to use the platform. However, the model's effectiveness was limited when applied to Non-TPVP users, suggesting varying patterns of acceptance across taxpayer groups.

This research offers both theoretical and practical implications. Theoretically, it advances the literature on IS adoption in mandated settings by validating an extended UTAUT framework. Practically, it provides insights for tax authorities, especially the Directorate General of Taxes (DGT), to design more targeted strategies that reinforce perceived system benefits and reduce data privacy concerns. Future studies are encouraged to further test the model in other e-tax contexts and include additional behavioral factors such as habit, trust, or familiarity to improve generalizability.

In terms of transferring the findings to general populations, the current study is limited. The currents taxpayer as participants may not be represented of all e-receipts' platform users. As a result, the results of the study may need to be interpreted with caution. Further, several important variables that could explain taxpayer behavior are left out of our study by including dimensions like familiarity, intimacy, and the habit. Next, the findings could be confined to simply those who continue to use e-tax platform. The study's findings and conclusions have yet to be determined in terms of its applicability to other e-tax systems. Finally, future studies

should validate the model's conclusions by testing it in additional e-tax scenarios.

5. Bibliography List:

Bansal, G., Zahedi, F. 'Mariam,' & Gefen, D. (2015). The role of privacy assurance mechanisms in building trust and the moderating role of privacy concern. *European Journal of Information Systems*, *24*(6), 624–644. https://doi.org/10.1057/ejis.2014.41

Brown, S. A., Massey, A. P., Montoya-weiss, M. M., & Burkman, J. R. (2002). Do I really have to? User acceptance of mandated technology. *European Journal of Information Systems*, *11*(4), 283–295. https://doi.org/10.1057/palgrave.ejis.3000438

Chadwick, K., Russell-Bennett, R., & Biddle, N. (2022). The role of human influences on adoption and rejection of energy technology: A systematised critical review of the literature on household energy transitions. *Energy Research & Social Science*, *89*, 102528. https://doi.org/10.1016/j.erss.2022.102528

Chan, F., Thong, J., Venkatesh, V., Brown, S., Hu, P. J. H., & Tam, K. Y. (2010). Modeling Citizen Satisfaction with Mandatory Adoption of an E-Government Technology. *Journal of the Association for Information Systems*, *11*(10), 519–549. https://doi.org/10.17705/1jais.00239

Chao, C.-M. (2019). Factors Determining the Behavioral Intention to Use Mobile Learning: An Application and Extension of the UTAUT Model. *Frontiers in Psychology*, *10*. https://doi.org/10.3389/fpsyg.2019.01652

Cohen, J. (1977). *Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences*. Elsevier. https://doi.org/10.1016/C2013-0-10517-X

Davis, F. D. (1989). Perceived Usefulness, Perceived Ease of Use, and User Acceptance of Information Technology. *MIS Quarterly*, *13*(3), 319. https://doi.org/10.2307/249008

Fornell, C., & Larcker, D. F. (1981). Structural Equation Models with Unobservable Variables and Measurement Error: Algebra and Statistics. *Journal of Marketing Research*, *18*(3), 382–388. https://doi.org/10.1177/002224378101800313

Hair, J. F., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2011). PLS-SEM: Indeed a Silver Bullet. *Journal of Marketing Theory and Practice*, *19*(2), 139–152. https://doi.org/10.2753/MTP1069-6679190202

Hair, J. F., Sarstedt, M., Hopkins, L., & Kuppelwieser, V. G. (2014). Partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM). *European Business Review*, *26*(2), 106–121. https://doi.org/10.1108/EBR-10-2013-0128

Kline, R. B. (2015). *Principles and Practice of Structural Equation Modeling* (Four editi). Guilford Publications.

Kocaleva, M., Stojanovic, I., & Zdravev, Z. (2015). Model of e-Learning Acceptance and Use for Teaching Staff in Higher Education Institutions. *International Journal of Modern Education and Computer Science*, *7*(4), 23–31. https://doi.org/10.5815/ijmecs.2015.04.03

Laumer, S., & Eckhardt, A. (2012). *Why Do People Reject Technologies: A Review of User Resistance Theories* (pp. 63–86). https://doi.org/10.1007/978-1-4419-6108-2_4

Laumer, S., Maier, C., Eckhardt, A., & Weitzel, T. (2016). User Personality and Resistance to Mandatory Information Systems in Organizations: A Theoretical Model and Empirical Test of Dispositional Resistance to Change. *Journal of Information Technology*, *31*(1), 67–82. https://doi.org/10.1057/jit.2015.17

Lu, N. L., & Nguyen, V. T. (2016). Online Tax Filing—E-Government Service Adoption Case of Vietnam. *Modern Economy*, *07*(12), 1498–1504. https://doi.org/10.4236/me.2016.712135

Mcleod, A., Pippin, S., & Catania, V. (2009). Using Technology Acceptance Theory to Model Individual Differences in Tax Software Use. *15th Americas Conference on Information Systems*, 1–12.

Mosweu, O., Bwalya, K., & Mutshewa, A. (2016). Examining factors affecting the adoption and usage of document workflow management system (DWMS) using the UTAUT model. *Records Management Journal*, *26*(1), 38–67. https://doi.org/10.1108/RMJ-03-2015-0012

Nicolaou, A. I., & McKnight, D. H. (2006). Perceived Information Quality in Data Exchanges: Effects on Risk, Trust, and Intention to Use. *Information Systems Research*, *17*(4), 332–351. https://doi.org/10.1287/isre.1060.0103

Peng, D. X., & Lai, F. (2012). Using partial least squares in operations management research: A practical guideline and summary of past research. *Journal of Operations Management*, *30*(6), 467–480. https://doi.org/10.1016/j.jom.2012.06.002

Rahman, M. F., Talukder, M. S., Lanrong, Y., & Khayer, A. (2020). Why do citizens use e-tax system? *International Journal of Research in Business and Social Science (2147- 4478)*, *9*(7), 177–189. https://doi.org/10.20525/ijrbs.v9i7.946

Tan, T. H., & Foo, Y.-F. (2012). Predicting Taxpayers' Intentions of Adopting Electronic Tax-Filing (E-Filing) in Malaysia. *Journal of Accounting – Business & Management*, *19*(2), 59–71.

Veeramootoo, N., Nunkoo, R., & Dwivedi, Y. K. (2018). What determines success of an e-government service? Validation of an integrative model of e-filing continuance usage. *Government Information Quarterly*, *35*(2), 161–174. https://doi.org/10.1016/j.giq.2018.03.004

Venkatesh, Morris, Davis, & Davis. (2003). User Acceptance of Information

Technology: Toward a Unified View. *MIS Quarterly*, *27*(3), 425. https://doi.org/10.2307/30036540

Venkatesh, V., Thong, J., & Xu, X. (2016). Unified Theory of Acceptance and Use of Technology: A Synthesis and the Road Ahead. *Journal of the Association for Information Systems*, *17*(5), 328–376. https://doi.org/10.17705/1jais.00428

Wei, M.-F., Luh, Y.-H., Huang, Y.-H., & Chang, Y.-C. (2021). Young Generation's Mobile Payment Adoption Behavior: Analysis Based on an Extended UTAUT Model. *Journal of Theoretical and Applied Electronic Commerce Research*, *16*(4), 618–636. https://doi.org/10.3390/jtaer16040037

Wu, K.-W., Huang, S. Y., Yen, D. C., & Popova, I. (2012). The effect of online privacy policy on consumer privacy concern and trust. *Computers in Human Behavior*, *28*(3), 889–897. https://doi.org/10.1016/j.chb.2011.12.008

Yuan, D., Rahman, M. K., Issa Gazi, M. A., Rahaman, M. A., Hossain, M. M., & Akter, S. (2021). Analyzing of User Attitudes Toward Intention to Use Social Media for Learning. *SAGE Open*, *11*(4), 215824402110607. https://doi.org/10.1177/21582440211060784

Zahid, H., & Din, B. H. (2019). Determinants of Intention to Adopt E-Government Services in Pakistan: An Imperative for Sustainable Development. *Resources*, *8*(3), 128. https://doi.org/10.3390/resources8030128

Journal of Economic Additions | **Volume: 09 / N°: 02 (2025), pp 683-703**

Exploring the Influence of Open Data on Sustainable Development in Rwanda Through Information Technology

*Toufik HOUICHITI, * University of Ghardaïa (Algeria), houichiti.toufik@univ-ghardaia.edu.dz https://orcid.org/0009-0005-0825-1554*

Larbi GULLADEM, University of Ghardaïa (Algeria), gulladem.larbi@univ-ghardaia.dz

Received: 29/01/2025 *Accepted: 24/08/2025* *Published:30./09/2025*

Abstract:

This research explores the role of open data in promoting sustainable development in Rwanda through IT. Using qualitative interviews with government, NGOs, and IT developers, it evaluates open data initiatives, infrastructure, and links to SDGs. Findings show improvements in transparency and decision-making via tools like the National Spatial Data Infrastructure. However, challenges persist, including limited internet, data inconsistencies, and lack of technical skills. Case studies such as e-Rwanda and community projects illustrate socioeconomic gains and rural development potential. The study emphasizes policy reform, capacity building, and stronger collaboration to maximize open data's contribution to Rwanda's 2030 development agenda.

Keywords: Open Data, Sustainable Development, Information Technology, Rwanda, Data Transparency, Digital Infrastructure, Policy Implementation, Economic Growth, Data Accessibility, Innovation.

Jel Classification Codes : O33, O38, Q01, Q55, H83, D80, L86

* *Corresponding author*

1. Introduction

As of 2002, Sustainable Development Goals (SDGs) were agreed upon at the Johannesburg World Summit for Sustainable Development. These clearing goals consist of 17 goals, covering global challenges such as eradication of poverty, food and water security, health, and education, and so on. All goals are to be achieved by 2030 (Hajian & Kashani, 2021) .This 2030 Agenda for Sustainable Development was accepted by all UN Member States. SDGs have elaborated Goals, Targets, and Indicators as a framework for feasible goals by 2030, and evaluation of achievement of them in the process towards 2030. Accordingly, national governments, together with international organizations, have started setting strategies and policies and their implications according to the SDGs in developing countries. Furthermore, climate actions were screened out as a kind of SDGs due to their huge acceptance by the international community, as they shape parallel contemporary burning goals.

Open data movement has brought opportunities for a new approach to monitor and measure progress towards the SDGs in developing countries. This is because open data movement activities have been accelerating in developing countries since 2010. Simply putting, Open Data is to make accessible the right to re-use governmental datasets to the whole world. By turning national datasets to open, it not only helps the transparency of administration but also helps to exploit national information resources efficiently by sharing their benefits. (Hajian & Kashani, 2021); (Fernández-Rovira & all, 2021)

1.1. Background and Rationale

Despite Rwanda's rapid adoption of open data initiatives, there remains limited empirical analysis on how these efforts directly influence sustainable development outcomes, and what role information technology plays as a mediating factor in this relationship. This study aims to fill the gap by clarifying the relationship between open data, IT infrastructure, and progress toward the SDGs in Rwanda.

Open Data is expanding within information societies via the internet in the amounts of developments of rapidly increasing information technology standards, which of digital media appearances, shapes and forms keep consistently enlarging every year. This expansion is being made possible by tapping into the knowledge assets held by a much wider group of people and organizations than those that normally supply data (Fernández-Rovira & all, 2021). Specifically, the wider community of practice in economics, geography and development benefits from the valuable open data produced by governments, other organizations, the philanthropic sector and individuals. At a time when government resources are under unprecedented pressure, there is much to be gained by sharing the load on data production and curation. Open licensing between agencies promotes data sharing and increased the number of data sharing agreements in the geographic realm. There is a broad international consensus on the advantages of open data among governments, industries, and the research community. United Nations acknowledges the importance of data sharing promoting it as a mean for sustainable development. Open Science has been promoted effectively in the region. Cross-border cooperation emerged as a result, notably in the area of public health even before the COVID-19 epidemic. Digital technology opens further opportunities for data sharing increasing the relevance of the region for Scientific Research. Geographic data are crucial in setting the research questions and in informing public policy. Since 2018, governments in the region have started entering data act agreement. While data sharing is imminent, there is little study identifying the commercial exploitation of geographic data. this will be the focus of the study above. A survey was used to investigate the intention of companies in Rwanda to invest in geographical information (GI). The findings reveal the importance of industry experiencing, knowledge and educational background in the investment in GI.

1.1.1 Research Population and Sample

The research population comprised government agencies, non-governmental organizations, technology startups, and academic institutions actively engaged in Rwanda's open data ecosystem. According to the

Rwanda Utilities Regulatory Authority (RURA), more than 40 public institutions have adopted open data practices, alongside over 60 registered NGOs operating in transparency and development. In addition, the Rwanda Information Society Authority (RISA) reported the presence of more than 120 technology startups, many of which are linked to data-driven solutions.

From this population, a purposive sample of 25–30 key informants was selected to capture a wide range of perspectives. These included 8 policymakers from government agencies, 6 representatives from NGOs, 6 IT entrepreneurs from technology startups, 3 academic researchers, and 2 data journalists. This distribution ensured diversity of viewpoints and enhanced the validity and relevance of the qualitative insights."

1.2. Research Objectives

This study aims to explore the influence of open data on sustainable development in Rwanda through information technology. The research objectives are subdivided into five key areas (Celestin, 2024) :

a. Analyze the current state and processes of open data initiatives in Rwanda.
b. Evaluate how information technology enhances the benefits and usability of open data.
c. Assess the impact of open data on different economic sectors and stakeholder groups.
d. Examine the maturity level of open data and information technology implementation in Rwanda.
e. Propose actionable improvements and solutions to advance open data and information technology for Rwanda's sustainable development.

The growing interest in open data has demonstrated its benefits across various sustainability sectors. According to the Open Definition, data is considered open if: (1) it is publicly accessible and freely used without legal restrictions on present or future conditions, (2) it can be freely transferred between devices without charges, and (3) it can be reused, reordered, or improved by everyone. This approach ensures that open data and information are formatted and organized in a complementary manner for efficient understanding (Lwanga-Ntale, 2014). From a research perspective,

this study focuses on the open data concept based on frequency and openness of distribution.

1.3. Significance of the Study

This study is expected to bring understanding on the influence of open data as implemented in the country's policies in the enhancement of Sustainable Development in Rwanda (Chidama & Ononiwu, 2022).

1.3.1. Study Contribution

This study advances the existing body of literature by demonstrating how information technology mediates the impacts of open data initiatives, thereby uncovering practical pathways for strengthening the implementation of the Sustainable Development Goals (SDGs). By highlighting the interplay between technological capabilities and open data practices, the research provides deeper insights into the mechanisms through which open data can contribute to sustainable development. Moreover, the findings generate actionable recommendations that can guide policymakers and IT practitioners in Rwanda, as well as in other developing contexts with similar socio-economic and technological environments.

1.3.2. Contribution to Policy Maker

This study is expected to give understanding on geospatial data and how it can be used to develop other sustainable sectors in the community. Rwanda still has untouched lands which can be used for development such as increasing the agriculture lands. It is expected that Rwanda as an agriculture-based country can understand best suitable lands for different types of agriculture or other structure development. Furthermore, it is also expected that it is a good implementation to develop the rural areas which can have an impact in reduction of urbanization problems in the capital, Kigali.

1.4. Scope and Limitations

This research project will focus on evaluating the influence of open access to data on public institutions to drive the initiative for the Sustainable Development Goals (SDGs) project through information technology approaches for significant decision-making. The Sustainable Development Goals have been recently revised among goal number 17

under the United Nation General Assembly at which the indicators to measure and monitor progress towards the SDGs are built on the usage of the available data (Akinyemi & Uzwayezu, 2011). Over the years, governments across the regions and international organizations are facing modelling challenges that are too large to be processed and compiled in traditional manner.

The United Nation General Assembly sets up multiple initiatives of which number 2030 is gearing towards various developmental goals. This approach would help to provide an open data resource the SDGs requirements thus, leveraging future fulfilling the principle 'the need of small countries' that is guaranteed to be scalable towards stand-on self-development nation. At the same time, it is worth noting that open data cannot be achieved without the cooperation of various stakeholders, starting from data producers and data suppliers, and ITCM as the intermediary.

1.5 Scientific Contribution

This study contributes to the literature by integrating a mediating variable—Information Technology (IT)—to explain the effectiveness of open data in sustainable development. Unlike previous research that broadly discusses open data policies, this study provides a case-based analysis focusing on Rwanda, highlighting best practices and challenges for digital governance. By examining the interaction between IT and open data, this research offers a more nuanced understanding of how digital tools enhance data accessibility, usability, and impact on economic and social development

2. Literature Review

Information Technology is experiencing rapid advancement in the last decade and is changing the way we live. Currently, Software development goods are mobile phones, Laptops, and Personal Computers making strong impacts on people’s lives and work. Usage of location and information technology has been creating the recent area of mobile coverage. The development of mobile coverage enables the usage of information technology in remote areas. When looking through the history of Information Technology, software development, and it coverage. It started

by 2G Technology. According to (Akinyemi & Uzwayezu, 2011), Rwanda like other African countries in the 90s suffered a genocide. The genocide put the country backward in all development fields especially Infrastructure development including Information Technology. In 1999 mobile phone and internet were non-existent but in the 21 century every citizen could access them easily. The rapid socioeconomic development of Rwanda is due to the existence of such technology. 2G is the second generation of wireless telephone technology. The International Telecommunication Union (ITU) defined the criteria to develop a 2G network. In a 2G network, second edge modulation (GMSK) and Time Division Multiple Access (TDMA) Signaling protocols are utilized. In the baseband section of a network a protocol analyzer is used to observe the TDMA frames, control channels, and voice traffic statistics of a 2G network. (Dieu, Theogene, Philothere, & Ke, 2022) Call processing and handover procedures are monitored wirelessly by a mobile phone. The received signal strength is obtained through the protocol analyzer and Analysis suite software. Data is collected in terms of call processing, handover procedures, mean hold on time of a call, and received signal strength in a digital network. Native signal processing software in the protocol analyzer and mobile phone does not exist for analysis. Software is used to analyze the data, observe display results, & report the outcome.

2.1. Conceptual Framework of Open Data and Sustainable Development

Countries around the world, including Rwanda, have committed to the Sustainable Development Goals. While working infrastructure is essential for achieving these goals, it presents a significant challenge in Rwanda due to high costs and lack of access. On the other hand, information technology (IT) boosts the establishment of working infrastructure through Open Data to further help in the national commitment to reach the Sustainable Development Goals.

There is a framework composed of IT, Open Data, and Sustainable Development Goals to develop the capacity of government, focus on social, economic, and service infrastructures in order to ensure sustainable living

conditions (Nuhu & Van Belle, 2019); there the internet infrastructure is considered a type of working infrastructure. In this study, Open Data is considered an implementation of IT infrastructure. Countries like Rwanda already have the necessary plans in place to achieve some of the goals; however, covering the cost, maintaining willingness and capability is unaffordable for sustainable open data in Rwanda.

2.2. The Role of Information Technology in Sustainable Development

This section contains a conceptual framework that will guide the research on the influence of Open Data on Sustainable Development in Rwanda's Internet era flooded with Information and Communication Technologies. With respect to social sustainability the focus is on social networks, social cohesion, and social learning networks. It is proposed that social networks in the broader context are an important prerequisite for establishing relevant and resilient social sustainability within a community. Social networks and 'healty community' principles are central to the dimensions of social sustainability given the strong connection between communication and social network development. This social sustainability framework is examined through a 4-years case study in Rwanda of an Internet and Information Technology-based initiative. Two social networks are researched: an internal network established among community members and an external network established between a community and two outside experts (Marais, 2015). The role of Information Technology is analyzed in two forms of communication establishment with the focus on its similarities and differences between Open Data.

2.3. Previous Studies on Open Data and Sustainable Development in Developing Countries

By analyzing 19 countries in the areas of Open Data potential, Open Data readiness, and Open Data Impact between 2006 and 2015, a robust evidence base was provided to support or challenge the increased positive correlation between Open Data and sustainable development. Generally, the countries of Central Africa do not succeed very well in the areas of Open Data potential, Open Data readiness, and Open Data impact. Only the Republic of Rwanda achieves the medium possibility to succeed in terms of

various indicators of potential openness for Open Data, readiness for Open Data, and the impact of Open Data. The countries of Southern Africa performed best, and all reached three medium possibilities by the index of Open Data Potentiality, Open Data Readiness, and Open Data Impact. Some countries performed outstandingly well, based on the descriptions and the level of the different indicators. Most countries in Northern Africa reach a medium possibility by Open Data Readiness and Open Data Impact. Besides, the study found that some of the countries from Western Africa do not succeed very well. However, the results of the Open Data Readiness Index map show that some of the countries in Western Africa have reached a medium possibility. In terms of the Open Data impact Index, almost all of the countries in Western Africa are not able to succeed (Nuhu & Van Belle, 2019). There are six countries in Eastern Africa. Ethiopia reached a medium to high result in terms of potential openness for Open Data. Rwanda reached a medium to high result in terms of potentiality and readiness countries for Open Data. All countries studied in Lesotho, Mozambique, Kenya, Tanzania and Uganda did not succeed very well. Only the Republic of Rwanda is graced by indicating a medium possibility to succeed based on the descriptions and the level of both the Open Data Impact Index and the Open Data Readiness Index. Other countries achieve a medium possibility by the index of Open Data Readiness and Open Data Impact. (Boyd & all, 2021)

3. Open Data Initiatives in Rwanda

Open data is data that can be freely used, reused and redistributed by anyone (Akinyemi & Uzwayezu, 2011). Open data on a wide range of topics related to economic, social and environmental development is of great importance in monitoring progress toward sustainable development, and one critical source of data for this is from the earth observation satellites. Rwanda is taking steps to share selected open data. The government of Rwanda has been an active supporter of open data for several years. Rwanda is participating in important initiatives and data sharing. They also significantly invest in internet usage among the general population. Not only the government, there are other parties too, that are

pushing for open data to enable stakeholders a better engagement in public policy design. This explains a general movement towards sharing.

The government of Rwanda has planned and implemented a range of projects to supply data and information and to strengthen the corresponding technology infrastructure. They have begun the application of open data technology into selected projects for the wider development of the country. IT professionals are often the first to engage with data, for example as part of an existing institutional GIS. Technology also plays a crucial role in the engagement with open data for the broader sustainability. Whether commercial applications, big data visualisation or crowd sourced information industry, technology can bring significant value to the data value chain. However, technology investment in the developer sector of Africa is only a smart idea if the software itself has been developed locally. For Rwanda, this indicates that sustainable technology investment should start from a basic level of technical education and promote an environment where local software and hardware developers have access to the necessary, collaborative resources. Such a development strategy will also create the fertile ground necessary for incubating nationals to engage with broader open data industry.

3.1. Overview of Open Data Initiatives in Rwanda

1. Introduction This paper is broadly focused on exploring the influence of open data on sustainable development in Rwanda through Information and Communication Technology (ICT). More specifically, this work seeks to investigate the governance and growth challenges that are involved in implementing an infrastructure which collects and effectively disseminates open data and to develop a prototype infrastructure to serve as a practical means to investigate challenges and to contribute to the development of the innovative Rwandan public and open data infrastructure.

2. Context

2.1. Background to Open Data Initiatives and Their Importance From late 2015, the global community began efforts to implement the SDGs. Open data is considered an essential enabler for achieving SDGs and thus, the importance of open data initiatives among low- and middle-

income countries is expected to increase further. Open data can provide opportunities for research and business partners to enhance the clarity and extendibility of activities. Hence, open data increases a common understanding, cooperative activities, and coordinated investment. Following these discussions, in order to effectively tackle cross-border and regional issues, Rwanda and other African countries need to establish a system to aggregate a range of relevant data and to compare necessary data promptly.

2.2. Overview of Open Data Initiatives in Rwanda Advances in ICT allow various types of data to be leveraged for the public good. The emergence of collaborative web allows not only a new data dissemination channel but also a new data collection channel. Thus, open data initiatives are gaining in popularity around the world, and many countries are now making data open to the public (Lwanga-Ntale, 2014). Likewise, developing countries are also becoming markedly involved in local and international declarations toward an Open Knowledge (OK) regime. One such commitment is the Open Government Partnership (OGP), which supports governments in becoming more open, thus enhancing the transparency of administrative-public interactions. Furthermore, it should target developing this infrastructure because the exponential growth of the internet and ICT is of significant benefit to instating new systems rather than trying to upgrade those of others. Thus, this research is relevant for stakeholders in the public sector and academia involved in the innovation policy and the effects of ICT and how to resolve these issues experimentally in a real environment. (Knoth, Fufa, & Seilskjær, 2022)

3.2. Success Stories and Impact

The 21st-century has seen observed a growing rate of private and public data-generation which continue to accelerate to the fact that businesses and individuals have easier access to the information. Additionally, developing governments particularly in developing countries are making long strides to open-up its data. Thus, the realization of countries collective sustainable development targets can be more easily reached when the upto-date business environment data and government

amenities data are at the same time prompt and internet leveraged to all (Nuhu & Van Belle, 2019).

Through the use of computer and information technology, Rwanda is the first African country to successfully make IT work for their development. Subsequently, the advances of IT and set of low-cost and simple tools permits many developing countries such as Rwanda to run its government and bureaucracy better. Using these programs, they can more efficiently begin the process of opening-up its data. It is believed that the release of high-quality datasets will create both economic and social impact that will help to ensure that the development goals are realized in the most efficient way possible (Meng, 2014).

4. Case Studies

With the growth of the internet and information and communication technologies, it has been recognized that open data should become a significant driver to foster economic growth in developing countries and to mitigate poverty. Thus, this paper explores the possibilities of the influence of open data for the achievement of sustainable development goals in Rwanda. Open data initiatives are gaining momentum around the world. The research investigated the status of open data and information sharing activities in Rwanda. The government of Rwanda views information technology as an opportunity to maintain sustainable economic growth and to reduce poverty. Despite rapid growth in the geospatial industry and a commitment to free and open source software, only a low amount of open data is available and efforts in sharing data are still in a developmental stage. Therefore, activities should be undertaken to improve the dissemination of data made available by the government and other stakeholders; this could also stimulate employment and reduce poverty. To support this, a web application was developed that displays all available data in a user-friendly way (Akinyemi & Uzwayezu, 2011). Using the web application, data can be compared and analysed to support investment decisions. In general, the effectiveness and efficiency of the information sharing process is improved. On the other side, a recommendation to the government is to set up national

standards for cataloguing and metadata that are widely adopted, so data sharing attitudes between different actors can be accelerated here.

4.1. Case Study 1: [Specific Project]

Motivation having Seen the accomplishments of the e-Rwanda framework with regards to the UN under evaluation; Information and Communication Technologies (ICT) have been very important and used widely in various countries in order to facilitate the effectiveness and efficiency of different sectors. Having the framework to assess the current state and developments of the information and communication technology which could have the potential to drive the country closer to its desire for sustainable development; having conducting an analysis on to what extent the 24 targets of e-Rwanda falls within the eight MDG Goals. Framework to assess the potentialities and challenges for the same conduct; The successful implementation of the adopted policy options and strategies in addressing the challenges and seizing the potentialities; Case Rwanda has chosen to utilize the ICTs in realizing the county's Vision 2020 namely to become a knowledge-based service oriented economy. (Appiah-Otoo & Song, 2021)

Information and communication technologies (ICTs) can play and are playing important role in optimizing the sustainable development goals through an effective and efficient management of economic, social, natural, physical and human resources. In consideration of this, developing countries have been focusing to improve ICT's infrastructure. There are considerable efforts to widen ICT access, and applications from the national to the community level like in governmental offices and provision of tele-centers at sector (district) level. Over the past decades, at global level, many declarations, initiatives have been developed to increase benefits of development countries from the use of ICTs. By the end of 2000, the United National has established six Millennium Development Goals (MDS proud with 18 time-bound targets and 48 indicators) in which 15 of these target and 26 of their indicators are focused on its further implementation mainly using the ICT.

4.2. Case Study 2: [Specific Project]

This [specific project describing the use of open data in a community project in the Red Rocks initiative?] is a case study to relate the knowledge of the influence of open data on sustainable development in a broader macro level to the possible use of its influences on a specific micro project. Red Rocks is an initiative in Rwanda to help the local community. The initiative focuses on the strengthening of the livelihoods of marginalized people through promoting and preserving their culture and inviting guests to mingle with local people. The current project of Red Rocks is to provide bicycles for people in rural areas to facilitate movement. With a bicycle people can go to work more easily, transport more goods to their homes thus can carry out their business needs more efficiently. (Geyter, 2021)

Several sustainable impacts from the introduction of bicycles include a gain on the economic prospects. People with a bicycle can grow more agricultural products and transport more products to their market place and can also encourage providing delivery service. A social impact that a wider access to the bicycle can make people be more closely connected to the society. People can access the nearest hospital or schools more quickly. An environmental impact on this project arises from the use of the bicycles instead of the motorbikes.

5. Challenges and Opportunities

Open data and its management are not free from problems. Besides the undeniable advantages, there are some challenges that can counteract the positive influence of open data on sustainable development. For instance, if some data has to be protected for security reasons, this will reduce transparency (Akinyemi & Uzwayezu, 2011). Normally, the most strategic and delicate information surrounding the management of a country is held as top secret. Such data could hold the keys for fostering real economic and social development. As a result the whole process of open data would fall short of open expectations. This threatens especially those fields like software and music. Currently, billions of dollars are spent in prevention of theft. However, as markets become more diffusion and knowledge becomes more widespread, preventing misuse of copyright

material will be increasingly difficult... Digital divides sharply differ amongst developed and underdeveloped societies. In some countries, 45% of the population uses the Internet and has direct access to a global and fast-growing information market. In others, less than 3% of the population can connect, and most of them only access local servers. Poor connections are slower and much more expensive. In addition, in underdeveloped countries the total lack of connections has a further compounding effect.

5.1. Challenges in Implementing Open Data for Sustainable Development

However, the effects of open data on resource management and a wider transparency agenda have been significant, with more upward flows of information, community-based, national, and international constraints and bottom-up citizen and political pressure on governments. Existing policy problems include clarification of roles and responsibilities within the decentralized structure of Rwanda, as underlined by the Land Administration spatial sector and highlighted measures to address these. Several recommendations make a significant contribution to progress toward an SDI in Rwanda. Note that much of the research reported here was carried out in 2006-2007, and information reported here more recently than that is therefore incomplete. Some government initiatives toward setting up a wider Rwandan SDI infrastructure have been successfully undertaken since then (Lwanga-Ntale, 2014).

5.2. Opportunities for Leveraging Open Data in Rwanda

The recommendations in this report are intended to support the continued professionalism and development of sustainable land management practices in Rwanda, and to bolster efforts towards poverty reduction and the advancement of the Rwandan peoples' standard of living and political freedom. A key solution for ensuring capacity building at the community level is the implementation of a paid inter-ministerial system, closely linked with adequate budgetary lines; an approach would have components targeting land tenure security in the settlement of land related disputes at the community and sector level, ensuring harmonization across the services offered by the village land committees, cattle/village courts, as

well as within the justice sector, through office of the Ombudsman, the probate registry, the Ministry of Justice, and the courts (Akinyemi & Uzwayezu, 2011). Strengthening the capacity of these institutions will greatly contribute to their effectiveness. Adequate budget resources as well as support from development partners and other stakeholders are indispensable for the counterparts to ensure the newly established systems can function sustainably.

6. Policy Implications

Public spatial data sets should seriously be considered with less or no charges based on cost recovery or other income policies. Data collection for the creation of such raw data is already paid by tax revenue. Raw and unrefined data should easily be shared when cost-recovery issues are not so relevant. As use of data dissemination practices, the broader availability of in-house data is encouraged. The copying of other, competitively generated data sets ought to work too. In this case the original input data as opposed to the obtained data, will be the commonly demanded information and cannot be copied easily. Opening the resultant data should not lead to data providers to lose control of resultant data and explains why costs are still charged in disclosing them.

6.1. Current Policy Landscape in Rwanda

Rwanda's progress towards sustainable development is intimately enmeshed with information technology. The small landlocked country in East Africa has in recent years become famous for the vigorous steps the Government of Rwanda has taken to weave ICT into development policies. The term "sustainable development" has been conventionally understood as involving an integration of the economic, social, and ecological dimensions of development both within nations and on a global scale. Because of rapid advances in computer and information technology, the way governments, international financial institutions, and the United Nations understand the concept of "sustainable development" qualitatively changes. In June 2000, the Government of Rwanda drafted a comprehensive plan to incorporate information technology into the socio-economic strategies of Vision 2020. Through an ambitious and visionary plan, the Government of Rwanda aims

to turn Rwanda into a knowledge-based information society by 2020, part and parcel of the worldwide effort to bridge the digital divide (Tikoudi, 2022).

Since the creation of the Office of the Government Spokesperson in 2000, the importance of formal political communication has become increasingly acknowledged. The Government of Rwanda has specifically used "strategic communication" to manage its image in the international media. The reality of sustainable development in the villages interacting with broad policies at the national level is probed. At the same time, this analysis addresses the role that open data practices and the promotion of freedom of information policies have on such plans to achieve sustainable development. With this in mind, an examination of the current landscape of such policies in Rwanda is undertaken.

6.2. Recommendations for Policymakers

The datasets for this study were manufactured by several organizations between 1990 and 2019. Using the information communication technology approach, this study designates a platform where by the datasets can be published for free for anybody to utilize. A set of international organizations, both governmental and non-governmental, have signed open data proclamations and treaties since 2010, designing datasets obtainable to the public within their jurisdictions. In developing countries, the influence of the open data method on these countries has been analyzed, but further data and information analysis are also needed.

While data and information technology can often result in collections of information, knowledge, or communication content, these are not the focus of this chapter. This chapter employs the moniker "data" to refer to organized sequences of numbers or text, frequently (but not always) in digital format. Such data is frequently the foundation for developing useful information by processing and analyzing it. The overarching intent is to preserve focus on data processing and the role of information technology (Lwanga-Ntale, 2014).

Other factors that influence data sharing are constraints for reasons of confidentiality, trust, access to needed technology, and limited time

(Akinyemi & Uzwayezu, 2011). There needs to be a strategy according to which data can be manipulated for it to be adopted. An initiative of Spatial Data Infrastructure (SDI) is therefore a way forward for designing a framework allowing related organizations and stakeholders to find common ground in sharing data.

7. Conclusion and Future Directions

This research explores the impact of open data on sustainable development in Rwanda through information technology. A literature review highlights key limitations preventing the full utilization of open data, including slow internet, inconsistent datasets, data-sharing challenges, misuse of open data, and a lack of technical skills. Addressing these issues is essential for maximizing the benefits of open data in Rwanda and other developing countries.

Open data, which allows unrestricted access, reuse, and redistribution, has gained attention across multiple disciplines. Studies show that open data can enhance transparency, improve governance, foster economic growth, and contribute to sustainable development. However, despite its potential, research and development in this area remain limited, especially in the Global South. Given Africa's rapid technological advancements, further investigation into open data's role in sustainable development is necessary.

7.1. Summary of Findings

The World Bank has promoted open access to geospatial data to support sustainable development, leading Rwanda to release open geospatial datasets in 2015 through the Ministry of Natural Resources (MINIRENA). By 2016, Rwanda had launched an online geospatial portal featuring government and international contributions. The country also integrated geospatial initiatives into its strategies for achieving the Sustainable Development Goals (SDGs).

Despite these efforts, Rwanda's geospatial sector faces challenges, including limited technical expertise, data incompatibility with existing software, and reluctance to share information. The rapid acquisition and alienation of land further complicate data accuracy, leading to unreliable

analyses and policymaking. Additionally, outdated paper-based systems hinder the effective use of geospatial data in public administration.

7.2. Implications for Future Research

Recently there has been substantial discussion regarding open data, digital government, and information technology (IT). IT has the potential to transform the way of economic development for a specific nation. This potential is continuously manifesting in many developed countries; however, it is not clearly demonstrated in developing countries context. Theory and comprehensive guideline were used in the exploration of the future praxis of open data conceptualization, policy development, and enabling infrastructure development efforts in alignment with the national strategy for transformation and associated initiatives concerning IT in Rwanda.

The evolution of technology and context has required a re-examination of open data in Rwanda from a historical perspective. The mapping of related works on open data and IT, the context of open data and IT in Rwanda, sustainability theories, and sustainable development, finally, the triangulation of theory and data in the evaluation of the current status of open data and IT initiatives in Rwanda is presented in this article (Akinyemi & Uzwayezu, 2011). This paper explores the future possibilities that can emerge from the combination of open data and IT in Rwanda and how IT can be used to enhance sustainable development through the pathway of open data. Issues such as the role of open data with IT in the promotion of transparency within the central government, the importance of open data portals and mobile, and its implications to the well-being of the population are explored and triangulated with the existing data. Benefits of IT-enabled data management activities generated a new method for assessing the status of IT in conjunction with open data initiatives. Placing Rwanda's IT infrastructure within the regional context validates the method before exploring the current IT infrastructure and established social and political issue.

8. Recommendations

The main objective of this current research is to explore the influence of open data on sustainable development of Rwanda through the geographical approach, focusing on how the national SDI, as an open data infrastructure, affects sustainable development, and spatial information technology can help open data utilization. To achieve this objective, "Why is open data important for the sustainable development of Rwanda?" is set as the main question, and sub-research questions are set mainly in the context of "How does the national SDI of Rwanda, as an open data infrastructure, affect the sustainable development of Rwanda," and "How can location-based information technology help to use open data?". The research questions are answered from the combination of theoretical and empirical aspects.

9.Bibliography List:

Akinyemi, F. O., & Uzwayezu, E. (2011). An Assessment of the Current State of Spatial Data Sharing in Rwanda. *International Journal of Spatial Data Infrastructures Research, 6*, 365-387.

Appiah-Otoo, I., & Song, N. (2021). The impact of ICT on economic growth-Comparing rich and poor countries. *Telecommunications Policy*, 26.

Boyd, M. J., Campbell, R., & Herbst, J. (2021). Open Area, Open Data: Advances in Reflexive Archaeological Practice. *Journal of Field Archaeology*, 62-80.

Celestin, R. P. (2024). INITIATIVES AIMED AT INCREASING THE PARTICIPATION OF WOMEN IN THE TECH INDUSTRY IN RWANDA AND THEIR IMPACT ON SOCIAL AND ECONOMIC DEVELOPMENT. *Journal of Social Science & Humanities, 5*, 320-345.

Chidama, Y. E., & Ononiwu, C. (2022). Mechanisms fostering the sustainability of actualized value propositions of implemented e-Government projects in Sub-Saharan Africa: A realist evaluation case of Nigeria and Rwanda. The Electronic Journal of Information Systems in Developing Countries. *The*

Electronic Journal of Information Systems in Developing Countries, 10.

Dieu, H. J., Theogene, H., Philothere, N., & Ke, Z. (2022). Quality Education in Rwanda: A Critical Analysis of Quality Indicators. *IOSR Journal Of Humanities And Social Science*, 52-70.

Fernández-Rovira, C., Valdés, J., Molleví, G., & Nicolas-Sans, R. (2021). The digital transformation of business. Towards the datafication of the relationship with customers. *Technological Forecasting and Social Change*, *162*, 162.

Geyter, M. D. (2021). A DISCOURSE ANALYSIS ON CONSERVATION IN RWANDA. Ghent, Ghent, BELGIUM: Ghent University.

Hajian, M., & Kashani, S. (2021). Evolution of the concept of sustainability. From Brundtland Report to sustainable development goals. *Sustainable Resource Management*, 13.

Knoth, K., Fufa, S., & Seilskjær, E. (2022). Barriers, success factors, and perspectives for the reuse of construction products in Norway. *Journal of Cleaner Production*, 10.

Lwanga-Ntale, C. (2014). *Understanding how open data could impact resource allocation for poverty eradication in Kenya and Uganda.* CANADA: International Development Research Centre.

Marais, M. A. (2015). *The International Encyclopedia of Digital Communication and Society* . John Wiley & Sons, Inc.

Meng, A. (2014). Investigating the Roots of Open Data's Social Impact. *The eJournal of eDemocracy and Open Government*, 01-13.

Nuhu, H., & Van Belle, J.-P. (2019). Assessment of the Public Value of Open Data in Ghana. 12.

Tikoudi, A. (2022). ICT-based Social Innovation in Africa: the case of Rwanda. *Master's Thesis*. NORWAY: Norwegian University of Life Sciences.

Journal of Economic Additions | **Volume: 09 / N°: 02 (2025), pp 704-725**

Measuring the Efficiency of Islamic Financing Modes Using Data Envelopment Analysis: Evidence from Al Salam Bank, Adrar (2020–2023)

YOUNES MOUNA, Economic Integration Labs, University of Ahmed Draia, Algeria, younes.mouna@univ-adrar.edu.dz

Received: 13/07/2025 *Accepted: 19/09/2025* *Published:30/09/2025*

Abstract:

This study applies Data Envelopment Analysis (DEA) to assess the efficiency of Islamic financing modes at Al Salam Bank in Adrar, Algeria (2020–2023). It evaluates Murabaha, Mudarabah, Ijarah, Salam, and Istisna using input-oriented models with constant and variable returns to scale. Results show that while some modes faced inefficiency due to underutilized outputs, Mudarabah for institutions and Murabaha for individuals consistently achieved full efficiency. Efficiency trends were shaped by scale effects and operational changes. The findings provide guidance on optimizing resource allocation, enhancing Islamic financing performance, and offer empirical insights from a branch-level view in an emerging market.

Keywords: Islamic banking, efficiency, Data Envelopment Analysis, financing modes, branch-level analysis, Algeria, Al Salam Bank, CRS, VRS.

Jel Classification Codes: G21, G24, C61, D24, O16

1. Introduction:

The global Islamic banking industry has seen remarkable growth and transformation over the past twenty years. It is projected to hold over $4 trillion in total assets by 2023 (Islamic Financial Services Board, 2023). The sector continues to expand due to rising consumer demand for Sharia-compliant financial products, its resilience during financial crises, and increasing awareness of ethical finance principles (Abduh & Omar, 2012; Hasan & Dridi, 2010). Algeria's Islamic banking sector has grown rapidly, with institutions like Al Salam Bank leading the way in expanding access to Islamic financial services across the country (Belkhaoui, 2020 ; khoualed, aboubaker , 2025).

The foundation of Islamic banking comprises a variety of financing techniques, including Murabaha, Mudarabah, Ijarah, Salam, and Istisna, all designed to adhere to Islamic law and support social welfare and economic growth (Iqbal & Mirakhor, 2011; Hanif, 2011). Each mode has a distinct set of agreements, risks, and outcomes for banks and customers. To optimise resource use, encourage long-term growth, and strengthen the sector's role in financial inclusion, it is essential to assess the effectiveness of different financing methods as competition intensifies and regulators anticipate increased scrutiny (Emrouznejad & Yang, 2018; Bahrini, 2017).

Although the industry is expanding rapidly, little is known about how well Islamic finance functions at the branch level, especially in areas with unique social and economic conditions like southern Algeria's Adrar (Belkhaoui, 2020; Musajeva, 2017). So far, most research has focused on the overall effectiveness of banks or comparing banks across countries; it has not explored the effectiveness of different types of financing or the impact of local circumstances (Gul et al., 2023; Majeed, 2021).

1.2 Research Problem

This study employs data and analytical models to evaluate the effectiveness of Islamic finance products at the branch level in Algeria. Specifically, during periods of economic volatility and regulatory change,

little is known about how effectively each financing instrument used by Al-Salam Bank, Adrar branch, transforms allocated financial resources into measurable outcomes.

Hence, this study concentrates on the following primary research question:

Using the Data Envelopment Analysis (DEA) method, how effective does Al-Salam Bank's Adrar branch employ the Islamic financing instruments from 2020 to 2023 at transforming allocated resources into measurable outcomes ?

1.3 Research Hypotheses

To address this problem, the study tests the following hypotheses:

- H1: There are significant differences in technical efficiency among the various Islamic financing modes at the branch level.
- H2: Modes such as Mudarabah and Murabaha are expected to demonstrate higher efficiency due to their operational maturity and broader client acceptance.
- H3: External factors, including economic shocks and regulatory developments during the study period (2020–2023), have a measurable impact on the efficiency of certain financing modes.

1.4 Research Objectives

The primary aims of this research are :

- To measure and compare the technical efficiency of major Islamic financing modes at the branch level.
- To identify the most and least efficient modes and analyze underlying factors.
- To provide actionable recommendations for bank management and policymakers to improve resource allocation and product performance.
- This research contributes to both academic literature and banking practice by offering empirical evidence on the efficiency of Islamic financing modes at the micro (branch) level, applying DEA in a novel context, and providing a framework for similar assessments in other settings (Cooper et al., 2011; Emrouznejad & Yang, 2018).

1.5 Literature Review

1.5.1 Efficiency in Islamic Banking: Global and Regional Evidence

- Global Studies :

With Data Envelopment Analysis (DEA) and Stochastic Frontier Analysis (SFA) being the most extensively utilized approaches, research on Islamic bank efficiency has evolved tremendously (Emrouznejad & Yang, 2018). Research has demonstrated that, particularly in times of financial turbulence, Islamic banks frequently provide efficiency that is on par with or better than that of traditional banks (Hasan & Dridi, 2010; Gul et al., 2023). However, the growth of Islamic financial markets, regulatory frameworks, and geographic context can all affect efficiency levels (Bahrini, 2017).

- Financing Modes as Efficiency Drivers :

There are many different ways to get Islamic financing, which is both a good and a bad thing. Many people use modes like Murabaha and Ijarah because they are easy to use and people are used to them in the market. This often leads to higher efficiency scores (Hanif, 2011; Kulmie et al., 2023). On the other hand, equity-based modes like Mudarabah and Musharakah may not be as efficient because of practical and regulatory problems (Iqbal & Mirakhor, 2011).

- Branch-Level and Product-Level Analysis :

According to Majeed (2021) and Gul et al. (2023), the majority of efficiency studies concentrate on the bank or national level. Research at the branch or product level is scarce, especially in developing markets. The significance of micro-level analysis in capturing the variation in performance across products and regions has been highlighted in recent works (Belkhaoui, 2020; Musajeva, 2017).

- Context of Algeria and North Africa :

With ongoing market education and regulatory reforms, Islamic banking in Algeria is still in its infancy (Belkhaoui, 2020). The advantages and disadvantages of Islamic finance have been emphasized by empirical research on Algerian banks, which has shown that a lack of qualified staff, unclear regulations, and a lack of new products frequently impede efficiency (Belkhaoui, 2020; Kulmie et al., 2023).

1.5.2 Research Gaps

- Insufficient Evidence at the Branch Level :

Most previous research has not looked at efficiency at the branch or product level in Algeria. This leaves a gap in our understanding of how local conditions and operational realities affect performance.

- Neglect of Output Diversity :

Many studies ignore social outcomes like the number of beneficiaries, which are critical in the Islamic banking paradigm, in favor of concentrating only on financial outputs (Hanif, 2011; Iqbal & Mirakhor, 2011).

- Limited Analysis During Economic Shocks :

Particularly in less-researched areas, there is a dearth of empirical data regarding the performance of Islamic financing methods during economic shocks like the COVID-19 pandemic.

2. Methods

2.1 Study Design and Setting

This study uses a quantitative, descriptive-analytical approach to evaluate the efficiency of Islamic financing modes at the branch level. The empirical analysis focuses on Al Salam Bank, Adrar branch, in Algeria, during the period 2020–2023, a timeframe marked by both regulatory changes and economic uncertainty.

2.2 Data Collection

Annual data were collected for all active Islamic financing modes offered by the branch. For each mode and year, the following variables were recorded:

- Input: Allocated funds for the financing mode (in Algerian Dinar, DZD)
- Outputs: Number of beneficiaries; Profit generated (in DZD)

Modes with no disbursed funds or no beneficiaries in a given year were excluded from the efficiency benchmarking for that year.

2.3 **Efficiency Measurement:** Mathematical Formulation of DEA Models

This study employs Data Envelopment Analysis (DEA) to evaluate the efficiency of Islamic financing modes, using both the Constant Returns to Scale (CRS) and Variable Returns to Scale (VRS) input-oriented models. DEA is a non-parametric linear programming method that assesses the relative efficiency of decision-making units (DMUs) in this context—the different financing modes—by comparing the weighted sum of outputs to the weighted sum of inputs (Cooper et al., 2011; Emrouznejad & Yang, 2018).

2.3.1 Input-Oriented CRS (CCR) Model

The input-oriented CCR model, introduced by **C**harnes, **C**ooper, and **R**hodes (1978), assumes constant returns to scale. The linear programming formulation for DMU_O is as follows:

$$\min_{\theta,\lambda} \theta$$

$$\textbf{subject to } Y\lambda \geq y_0$$

$$\theta x_0 - X\lambda \geq 0$$

$$\lambda \geq 0$$

Where:

- $\boldsymbol{\theta}$ is the efficiency score (scalar) for DMUo (with $\boldsymbol{\theta \leq 1}$; $\boldsymbol{\theta = 1}$ indicates efficiency),
- $\boldsymbol{x_0}$ and $\boldsymbol{y_0}$ are the input and output vectors of DMUo,
- X and Y are the matrices of all DMUs' inputs and outputs,
- λ is a vector of weights assigned to peer DMUs.

2.3.2 Input-Oriented VRS (BCC) Model

The input-oriented BCC model, introduced by **B**anker, **C**harnes, and **C**ooper (1984), extends the CCR model to allow for variable returns to scale by adding a convexity constraint:

$$\min_{\boldsymbol{\theta},\boldsymbol{\lambda}} \boldsymbol{\theta}$$

$$\textbf{subject to } \mathbf{Y\lambda} \geq \boldsymbol{y_0}$$

$$\boldsymbol{\theta x_0 - X\lambda \geq 0}$$

$$\boldsymbol{e^T\lambda = 1}$$

$$\boldsymbol{\lambda \geq 0}$$

where:

- $\boldsymbol{e}$ is a vector of ones (of appropriate dimension),
- the constraint $\boldsymbol{e^T\lambda = 1}$ ensures convexity and thus variable returns to scale.

2.3.3 Scale Efficiency

Scale efficiency (SE) is computed as the ratio of the CRS efficiency score (θ_{CRS}) to VRS efficiency score (θ_{VRS}) for each DMU:

$$\boldsymbol{SE = \frac{\theta_{CRS}}{\theta_{VRS}}}$$

A value of $SE = 1$ indicates operation at optimal scale, while $SE < 1$ suggests scale inefficiency (cooper et al., 2011).

2.3.4 Output Slacks and Targets

After solving the DEA model, output slacks (s^+) and input slacks (s^-) are calculated to identify any additional improvements possible in outputs or reductions in inputs, even after proportional scaling. The target values for each DMU can be determined as:

$$Target\ Input = \theta^* x_o - s^-$$

$$Target\ Output = y_o + s^+$$

Where θ^* is the optimal efficiency score.

2.3.5 Model Implementation

This study chose an input-oriented DEA model for both managerial and technical reasons. From a management point of view, branch management in Islamic banks usually has more control over how resources (inputs) are used and distributed than over the demand for financing products or the outside factors that affect outputs, such the number of beneficiaries and profits. This is in line with what the DEA literature says, which is that when the main goal is to utilize fewer resources while keeping or improving service delivery, input orientation is the way to go (Cooper et al., 2011; Emrouznejad & Yang, 2018).

From a technical standpoint, DEA is well-suited to handle multiple inputs and outputs of varying types and scales, which is a key advantage in banking efficiency studies (Othman et al., 2016; Huguenin, 2012). In this study, the number of outputs (two: beneficiaries and profit) exceeds the number of inputs (one: allocated funds). Although DEA can support

this structure, it is crucial to remember that the discriminatory power of the model may diminish as the number of outputs and inputs rises in comparison to the number of DMUs, which could make more DMUs appear efficient (Huguenin, 2012). Nevertheless, this technical feature does not determine the model's orientation; rather, orientation is established by which.

Therefore, even in situations where there are more outputs than inputs, the decision to use an input-oriented approach in this analysis is supported by the methodological standards in the DEA literature as well as the practical realities of resource management at the branch level (Cooper et al., 2011; Maniati, 2017; Othman et al., 2016; Emrouznejad & Yang, 2018).

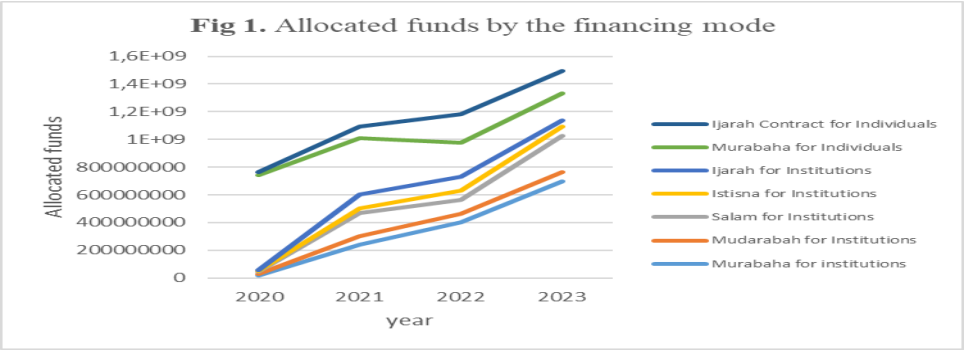
3 Results:

3.1 Descriptive Statistics of Input and Output Variables (2020–2023):

The key characteristics of the input (allocated funds) and output variables (number of beneficiaries and profit generated) for each Islamic financing mode at the Al Salam Bank - Adrar during 2020-2023 are compiled in this section.

3.1.1.1 Input Variable: Allocated Funds for the Financing Mode

Al Salam Bank - Adrar has allocated amounts for each financing formula during the study period, the development of which can be represented in the following figure**:**



Source: Based on Microsoft Excel

Table 1. Descriptive statistics - Allocated Funds for the Financing Mode DZD

Financing Product	Mean	Std. Dev.	Min	Max
Murabaha for Institutions	3,600,000,000	2,327,105,263	20,000,000	7,000,000,000
Mudarabah for Institutions	54,500,000	26,870,057	8,000,000	65,000,000
Salam for Institutions	18,250,000	10,059,823	10,000,000	26,000,000
Istisna for Institutions	4,875,000	2,849,326	1,000,000	7,000,000
Ijarah for Institutions	16,750,000	17,728,436	5,000,000	42,000,000
Murabaha for Individuals	2,535,250,000	2,010,230,788	69,000,000	4,110,000,000
Ijarah Contract for Individuals	13,050,000	8,191,442	2,000,000	21,000,000

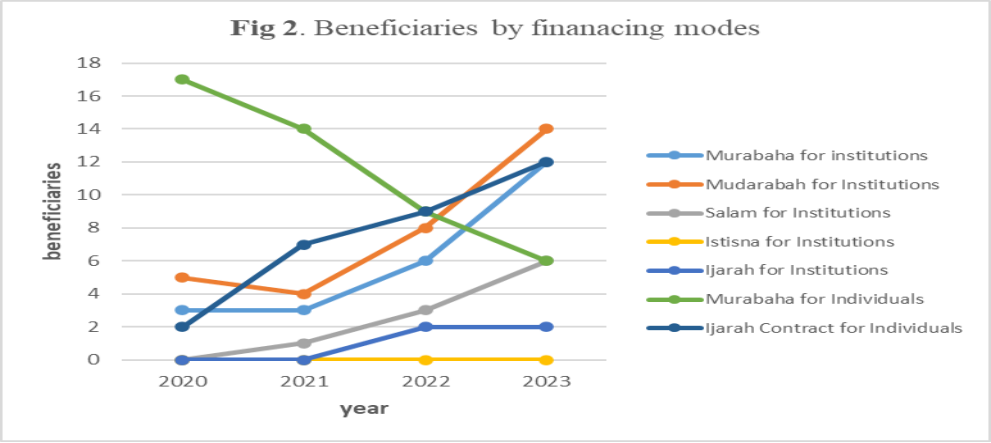
Source: Based on Microsoft Excel

- **Murabaha for Institutions** and **Murabaha for Individuals** received the highest average allocations, with significant increases over the years and high variability.
- **Mudarabah for Institutions** and **Salam for Institutions** allocations were relatively stable, with modest growth and less variability.
- **Istisna for Institutions** and **Ijarah for Institutions** had the lowest allocations, though **Ijarah for Institutions** showed a notable jump in 2023.
- **Ijarah Contract for Individuals** displayed steady growth, with increasing allocations each year.

3.1.1.2 Output variables: Number of Beneficiaries and Profit Generated

❖ **Number of Beneficiaries:**

The variable representing the number of beneficiaries from each financing mode showed noticeable changes, as some of them decreased during the period and others increased, as shown in the following figure.



Source: Based on Microsoft Excel

Table 2. Descriptive statistics- Number of Beneficiaries

Financing Product	Mean	Std. Dev.	Min	Max
Murabaha for Institutions	6.00	4.24	3	12
Mudarabah for Institutions	7.75	4.50	4	14
Salam for Institutions	2.50	2.65	0	6
Istisna for Institutions	0.00	0.00	0	0
Ijarah for Institutions	1.00	1.15	0	2
Murabaha for Individuals	11.50	4.93	6	17
Ijarah Contract for Individuals	7.50	4.20	2	12

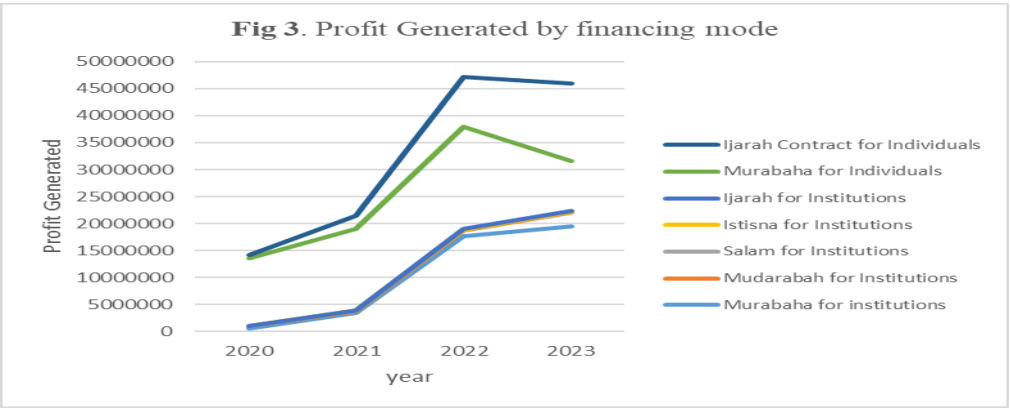
Source: Based on Microsoft Excel

- **Murabaha and Mudarabah for Institutions** show the highest average number of beneficiaries among institutional products, with a clear upward trend and relatively high variability.
- **Salam for Institutions** started from zero and grew steadily, but the average remains low compared to other products.

- **Istisna for Institutions** had no beneficiaries during the period.
- **Ijarah for Institutions** was introduced later, showing a low mean and variability.
- **Murabaha for Individuals** had the highest average among individual products but showed a declining trend over the years.
- **Ijarah Contract for Individuals** displayed consistent growth, with the number of beneficiaries increasing each year.

❖ Profit Generated:

This variable representing the profit from each financing mode showed noticeable changes, with some decreasing and others increasing during the period, as shown in the following figure.



Source: Based on Microsoft Excel

Table 3. Descriptive statistics- Profit Generated from the Financing Mode DZD

Financing Product	Mean	Std. Dev.	Min	Max
Murabaha for Institutions	10,780,000	8,765,985	540,000	19,460,000
Mudarabah for Institutions	1,132,500	1,009,053	320,000	2,590,000
Salam for Institutions	102,000	73,205	0	180,000
Istisna for Institutions	0	0	0	0
Ijarah for Institutions	60,000	70,711	0	140,000
Murabaha for Individuals	13,952,500	4,073,424	9,310,000	18,800,000
Ijarah Contract for Individuals	6,625,000	5,554,042	540,000	14,280,000

Source: Based on Microsoft Excel

- **Murabaha for Institutions** had the highest mean profit among institutional products, with significant year-to-year variability.

- **Murabaha for Individuals** led among individual products but showed a drop in 2023, reflected in its standard deviation.
- **Ijarah Contract for Individuals** displayed strong growth, with a high maximum in 2023.
- **Istisna for Institutions** generated no profit throughout the period.
- Most products showed growth trends, but some, like Salam and Istisna, remained modest or inactive.

3.2 Efficiency of Islamic Financing Modes (2020–2023)

This section presents the empirical findings of the Data Envelopment Analysis (DEA) for active Islamic financing modes at Al Salam Bank, Adrar branch, covering the period 2020–2023. Both Constant Returns to Scale (CRS) and Variable Returns to Scale (VRS) input-oriented models were employed, with "allocated funds" as input and "number of beneficiaries" and "profit generated" as outputs.

3.2.1 2020 Results

Table 3. Efficiency Scores for 2020

Financing Mode (DMU)	CRS TE	VRS TE	Scale Efficiency	Returns to Scale
Murabaha for Institutions	0.450	0.569	0.791	Decreasing (DRS)
Mudarabah for Institutions	1.000	1.000	1.000	Constant (CRS)
Murabaha for Individuals	0.304	1.000	0.304	Decreasing (DRS)
Ijarah Contract for Individuals	0.450	0.569	0.791	Decreasing (DRS)
Source: based on DEAP Version 2.1				

In 2020, only a subset of financing methods was active. Mudarabah for Institutions and Murabaha for Individuals achieved full technical efficiency under VRS, serving as benchmarks. The other methods showed moderate efficiency, with scale inefficiency indicating that resource allocation exceeded optimal levels relative to output.tput.

3.2.2 Output Slacks and Improvement Targets

Table 4. Output Slacks and Improvement Targets from year 2020

Financing Mode	Output Slack (Beneficiaries)	Output Slack (Profit)	Input Slack (Funds)
Murabaha for Institutions	2.06	0.00	0.00
Mudarabah for Institutions	0.00	0.00	0.00
Murabaha for Individuals	0.00	0.00	0.00

Ijarah Contract for Individuals	3.06	0.00	0.00

Source:Based on DEAP Version 2.1

Murabaha for Institutions and Ijarah Contract for Individuals exhibited output slacks in the number of beneficiaries, indicating they could have served more clients using the same resources. No profit or input slacks were observed, confirming that inefficiency was primarily due to underutilization of outreach.

3.2.3 Output and Input Targets

Table 5. Input and Output Targets from 2020 DZD

Financing Mode	Current Beneficiaries	Target Beneficiaries	Current Profit	Target Profit	Current Funds	Target Funds
Murabaha for Institutions	3.00	5.06	540,000	540,000	20,000,000	11,381,818
Mudarabah for Institutions	5.00	5.00	480,000	480,000	8,000,000	8,000,000
Murabaha for Individuals	17.00	17.00	12,580,000	12,580,000	690,000,000	690,000,000
Ijarah Contract for Individuals	2.00	5.06	540,000	540,000	20,000,000	11,381,818

Source:Based on DEAP Version 2.1

For Murabaha for Institutions and Ijarah Contract for Individuals, efficiency could be achieved by either increasing the number of beneficiaries to at least 5.06 or reducing allocated funds to about 11.4 million DZD. The other two modes were already operating at optimal levels.

3.3 2021 Results

Table 6. Efficiency Scores for 2021

Financing Mode (DMU)	CRS TE	VRS TE	Scale Efficiency	Returns to Scale
Murabaha for Institutions	0.399	0.453	0.880	Increasing (IRS)
Mudarabah for Institutions	0.762	1.000	0.762	Increasing (IRS)
Salam for Institutions	0.067	0.353	0.190	Increasing (IRS)
Istisna for Institutions	1.000	1.000	1.000	Constant (CRS)
Ijarah for Institutions	1.000	1.000	1.000	Constant (CRS)

Source:Based on DEAP Version 2.1

With the activation of new financing modes, Istisna for Institutions and Ijarah for Institutions achieved full efficiency. Murabaha for Institutions and Salam for Institutions remained less efficient, with output slacks indicating underperformance in outreach. Most inefficient modes operated under increasing returns to scale, suggesting that scaling up could improve efficiency.

3.3.1 Output Slacks and Improvement Targets

Table 7. Output Slacks and Improvement Targets from year 2021

Financing Mode	Output Slack (Beneficiaries)	Output Slack (Profit)	Input Slack (Funds)
Murabaha for Institutions	4.61	0.00	0.00
Mudarabah for Institutions	0.00	0.00	0.00
Salam for Institutions	3.00	200,000	0.00
Istisna for Institutions	0.00	0.00	0.00
Ijarah for Institutions	0.00	0.00	0.00

Source:Based on DEAP Version 2.1

Murabaha for Institutions and Salam for Institutions had significant output slacks, especially in the number of beneficiaries and profit for Salam, indicating substantial room for improvement without increasing inputs.

3.3.2 Output and Input Targets

Table 8. Input and Output Targets from 2021 DZD

Financing Mode	Current Beneficiaries	Target Beneficiaries	Current Profit	Target Profit	Current Funds	Target Funds
Murabaha for Institutions	3.00	7.61	3,520,000	3,520,000	240,000,000	108,669,291
Mudarabah for Institutions	4.00	4.00	320,000	320,000	60,000,000	60,000,000
Salam for Institutions	1.00	4.00	120,000	320,000	170,000,000	60,000,000
Istisna for Institutions	14.00	14.00	15,120,000	15,120,000	411,000,000	411,000,000
Ijarah for Institutions	7.00	7.00	2,420,000	2,420,000	80,000,000	80,000,000

Source:Based on DEAP Version 2.1

To achieve efficiency, Murabaha for Institutions and Salam for Institutions would need to increase their outputs or decrease their inputs significantly. The other modes were already functioning at their efficiency targets.

3.4 2022 Results

Table 9. Efficiency Scores for 2022

Financing Mode (DMU)	CRS TE	VRS TE	Scale Efficiency	Returns to Scale
Murabaha for Institutions	0.572	0.581	0.986	Increasing (IRS)
Mudarabah for Institutions	1.000	1.000	1.000	Constant (CRS)
Salam for Institutions	0.244	0.650	0.375	Increasing (IRS)
Istisna for Institutions	0.162	0.650	0.250	Increasing (IRS)
Ijarah for Institutions	1.000	1.000	1.000	Constant (CRS)
Murabaha for Individuals	0.723	1.000	0.723	Decreasing (DRS)

Source: Based on DEAP Version 2.1

Efficiency became more varied, with several modes reaching full efficiency and others falling behind, especially Salam and Istisna. Scale inefficiency continued, with some modes operating under increasing or decreasing returns to scale.

3.4.1 Output Slacks and Improvement Targets

Table 10. Output Slacks and Improvement Targets from year 2022

Financing Mode	Output Slack (Beneficiaries)	Output Slack (Profit)	Input Slack (Funds)
Murabaha for Institutions	2.93	0.00	0.00
Mudarabah for Institutions	0.00	0.00	0.00
Salam for Institutions	5.00	960,000	0.00
Istisna for Institutions	6.00	1,040,000	0.00
Ijarah for Institutions	0.00	0.00	0.00
Murabaha for Individuals	0.00	0.00	0.00

Source:Based on DEAP Version 2.1

Murabaha for Institutions, Salam, and Istisna had significant potential to grow both in beneficiaries and profit with existing resources. The other modes were already efficient.

3.4.2 Output and Input Targets

Table 11. Input and Output Targets from 2022 DZD

Financing Mode	Current Beneficiaries	Target Beneficiaries	Current Profit	Target Profit	Current Funds	Target Funds
Murabaha for Institutions	6.00	8.93	17,640,000	17,640,000	400,000,000	232,242,356
Mudarabah for Institutions	8.00	8.00	1,140,000	1,140,000	65,000,000	65,000,000
Salam for Institutions	3.00	8.00	180,000	1,140,000	100,000,000	65,000,000
Istisna for Institutions	2.00	8.00	100,000	1,140,000	100,000,000	65,000,000
Ijarah for Institutions	9.00	9.00	18,800,000	18,800,000	244,000,000	244,000,000
Murabaha for Individuals	9.00	9.00	9,360,000	9,360,000	210,000,000	210,000,000

Source:Based on DEAP Version 2.1

Murabaha for Institutions, Salam, and Istisna would need to substantially increase their outputs or reduce their inputs to become efficient. Other modes were already at their targets.

3.5 2023 Results

Table 12. Efficiency Scores for 2023

Financing Mode (DMU)	CRS TE	VRS TE	Scale Efficiency	Returns to Scale
Murabaha for Institutions	0.315	1.000	0.315	Decreasing (DRS)
Mudarabah for Institutions	1.000	1.000	1.000	Constant (CRS)
Salam for Institutions	0.107	0.191	0.561	Increasing (IRS)
Istisna for Institutions	0.221	1.000	0.221	Increasing (IRS)
Ijarah for Institutions	0.542	0.614	0.881	Increasing (IRS)

Murabaha for Individuals	1.000	1.000	1.000	Constant (CRS)

Source:Based on DEAP Version 2.1

Murabaha for Institutions, Mudarabah for Institutions, Murabaha for Individuals, and Istisna for Institutions achieved full efficiency under VRS. Ijarah for Institutions and Salam for Institutions remained less efficient, with output slacks in beneficiaries and profit, respectively.

3.5.1 Output Slacks and Improvement Targets

Table 13. Output Slacks and Improvement Targets from year 2023

Financing Mode	Output Slack (Beneficiaries)	Output Slack (Profit)	Input Slack (Funds)
Murabaha for Institutions	0.00	0.00	0.00
Mudarabah for Institutions	0.00	0.00	0.00
Salam for Institutions	0.00	848,667	0.00
Istisna for Institutions	0.00	0.00	0.00
Ijarah for Institutions	2.49	0.00	0.00
Murabaha for Individuals	0.00	0.00	0.00

Source:Based on DEAP Version 2.1

Ijarah for Institutions could have served more beneficiaries with the same resources, and Salam for Institutions could have generated higher profit. The other modes were already efficient.

3.5.2 Output and Input Targets

Table 14. Input and Output Targets from 2023 DZD

Financing Mode	Current Beneficiaries	Target Beneficiaries	Current Profit	Target Profit	Current Funds	Target Funds
Murabaha for Institutions	12.00	12.00	19,460,000	19,460,000	700,000,000	700,000,000
Mudarabah for Institutions	14.00	14.00	2,590,000	2,590,000	65,000,000	65,000,000
Salam for Institutions	6.00	6.00	108,000	956,667	260,000,000	49,666,667
Istisna for Institutions	2.00	2.00	140,000	140,000	42,000,000	42,000,000
Ijarah for Institutions	6.00	8.49	9,310,000	9,310,000	195,000,000	119,821,782
Murabaha for Individuals	12.00	12.00	14,280,000	14,280,000	162,000,000	162,000,000

Source: Based on DEAP Version 2.1

Ijarah for Institutions and Salam for Institutions would need to increase their outputs or reduce their inputs to reach the efficiency frontier. Other modes were already at their targets.

4 Discussion

The four-year analysis reveals a dynamic and instructive evolution in the efficiency of Islamic financing modes at Al Salam Bank, Adrar branch.

- **2020:** Only a few modes were efficient, and the majority of inefficiencies resulted from underusing outputs. Consistent with findings in the literature that emphasise the significance of optimising outreach and resource allocation in Islamic banking, output slacks showed that multiple products could serve more beneficiaries with the same resources (Kulmie et al., 2023).
- **2021:** Some of the new modes, such as Istisna for Institutions and Ijarah for Institutions, achieved full efficiency. However, there were still output slacks for some modes, particularly in Salam for Institutions' profit and beneficiary count. This is consistent with studies that demonstrate scale effects are important and that Islamic financing product adoption and maturity can take time (Belkhaoui et al., 2020); (Karanlioglu & Musajeva, 2017).
- **2022:** Scale-related inefficiencies continued, and efficiency scores grew increasingly varied. Significant output slacks were still present in some modes, suggesting unrealised potential. This supports research showing that operational scale and product mix have a significant impact on technical efficiency in Islamic banking (Bahrini, 2017).
- **2023:** Ijarah for Institutions and Salam for Institutions still showed output slacks, suggesting more space for improvement, even though the majority of modes reached full efficiency under VRS. Even as products mature, continued focus on marketing, outreach, and operational improvement is necessary, as evidenced by the persistence of output slacks, particularly in the number of beneficiaries and profit (Kulmie, Abdulle, Hussein, & Mohamud, 2023; Gul & Khan, 2023).

In every year, Mudarabah for Institutions and Murabaha for Individuals were the standard, achieving superior social and economic results. This is in line with research showing that these modes are frequently essential to Islamic banking's efficiency and profitability (Kulmie, Abdulle, Hussein, & Mohamud, 2023). Ongoing performance monitoring and strategic resource realignment are necessary, though, as evidenced by persistent inefficiencies in other modes, especially those pertaining to scale and output utilisation (Belkhaoui et al., 2020); Karanlioglu & Musajeva, 2017).

The fact that returns to scale have both increased and decreased over time suggests that efficiency cannot be ensured by merely expanding or contracting resources. Rather, for long-term improvement, operational scale must be in line with real demand, and outreach and marketing must be improved. These results underline the significance of ongoing innovation and adaptation in product delivery and support the findings of comparative studies on the effectiveness of Islamic banks (Bahrini, 2017); (Majeed & Zainab, 2021).

5. Conclusion

This study focused on Al Salam Bank in Adrar between 2020 and 2023 and used data envelope analysis (DEA) to compare and assess the efficacy of Islamic financing options at the branch level. The study offered a comprehensive evaluation of how well each financing method converted allocated funds into observable outcomes, specifically the number of beneficiaries and profits made, using both CRS and VRS input-oriented models.

The findings showed a dynamic environment for efficiency growth. Other modes, such as Istisna and Ijarah for Institutions, later attained full efficiency, reflecting operational learning and product maturity, while Murabaha for Individuals and Murabaha for Institutions continuously served as standards for best practices. However, recurring inefficiencies were observed in modes like "Salam for Institutions," "Murabaha for Institutions," and "Ijarah for Institutions," primarily as a result of underutilisation of outputs rather than overuse of inputs. With both rising

and falling returns to scale noted across various years and products, the analysis also emphasised the significance of scale effects.

The study looks at Islamic banking's flexible management and continuous performance monitoring. To increase efficiency and maximise the financial and social benefits, it is imperative to improve outreach, allocate resources more effectively, and match operational size to actual demand. The results also highlight the significance of branch- and product-level analysis for bank managers and policymakers looking to improve Islamic finance's efficacy and sustainability.

This research improves the general understanding of Islamic banking efficiency and provides a methodological framework for comparable assessments elsewhere by addressing a major gap in the literature and offering empirical evidence from a less-studied region. Future studies could broaden this analysis to other fields, incorporate more outputs like social impact or customer satisfaction, and look more closely at the consequences of economic shocks and regulatory changes.

5 References

1- Abduh, M., & Omar, M. A. (2012). Islamic banking and economic growth: The Indonesian experience. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 5*(1).
2- Bahrini, R. (2017). Efficiency analysis of Islamic banks in the MENA region: A bootstrap DEA approach. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 10*(4).
3- Banker, R. D., Charnes, A., & Cooper, W. W. (1984). Some models for estimating technical and scale inefficiencies in data envelopment analysis. *Management Science, 30*(9.
4- Belkhaoui, A. (2020). Islamic banking in Algeria: Development, challenges and prospects. *Journal of Islamic Banking and Finance, 8*(2).
5- Charnes, A., Cooper, W. W., & Rhodes, E. (1978). Measuring the efficiency of decision making units. *European Journal of Operational Research, 2*(6).
6- Cooper, W. W., Seiford, L. M., & Zhu, J. (2011). Data Envelopment Analysis: History, Models, and Interpretations. In W. W. Cooper, L. M. Seiford, & J. Zhu (Eds.), *Handbook on Data Envelopment Analysis*. Springer.
7- Emrouznejad, A., & Yang, G.-L. (2018). A survey and analysis of the first 40 years of scholarly literature in DEA: 1978–2016. *Socio-Economic Planning Sciences, 61*.

8- Gul, M., & Khan, A. U. (2023). Impact of the Islamic modes of finance on the profitability of Islamic banking sector in Pakistan. *Islamic Banking & Finance Review, 10*(1). https://doi.org/10.32350/ibfr.101.01
9- Hanif, M. (2011). Differences and similarities in Islamic and conventional banking. *International Journal of Business and Social Science, 2*(2), 166–175.
10- Hasan, M., & Dridi, J. (2010). The effects of the global crisis on Islamic and conventional banks: A comparative study. *IMF Working Paper No. 10/201*.
11- Huguenin, J. M. (2012). Data Envelopment Analysis (DEA): A performance measurement technique. Serval, University of Lausanne.
12- Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2011). *An Introduction to Islamic Finance: Theory and Practice*. John Wiley & Sons.
13- Islamic Financial Services Board. (2023). *Islamic Financial Services Industry Stability Report 2023*.
14- Jiang, H. (2018). Applying Data Envelopment Analysis in Measuring the Efficiency of Bank Branches. *Mathematics, 6*(10), 184.
15- Karanlioglu, G., & Musajeva, S. (2017). Comparison of Efficiency and Productivity between Islamic Banks in the GCC region: A quantitative study using DEA and Malmquist index (Master's thesis, Umeå School of Business and Economics). DiVA Portal.
16- khoualed, aboubaker. (2025). Islamic Banking in Algeria: Reality and Challenges. مجلة إضافات إقتصادية, 9(1), 571-590. https://asjp.cerist.dz/en/article/265194
17- Kulmie, D. A., Abdulle, M. A., Hussein, M. S., & Mohamud, H. A. (2023). Effects of Islamic Modes of Financing on Profitability of Banking Institutions. *International Journal of Business and Management, 18*(5).
18- Majeed, M. T. (2021). Efficiency and productivity of Islamic banks: Evidence from panel data. *Borsa Istanbul Review, 21*(2).
19- Maniati, M. (2017). Measuring the Technical Efficiency for the Shipping Banks Using Data Envelopment Analysis. *Modern Economy, 8*.
20- Musajeva, J. (2017). Efficiency of Islamic banks: A review of the literature. *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 13*(2).
21- Othman, F. M., Isa, C. R., & Abdul Rahman, R. (2016). Data Envelopment Analysis: A Tool of Measuring Efficiency in Banking Sector. *International Journal of Economics and Financial Issues, 6*(3).

Journal of Economic Additions | **Volume: 09 / N°: 02 (2025), pp 726 -747**

Testing Frankel's Monetary Model in Algeria Evidence from 1995 to 2023

*Elmerahi Bachir, * Mohamed Ben Ahmed University of Oran 2, (Algeria), bachirmass@gmail.com*
Benbayer Habib, Mohamed Ben Ahmed University of Oran 2, (Algeria), benbayer_habib@yahoo.fr

Received: 11/07/2025 *Accepted: 07/09/2025* *Published:30/09/2025*

Abstract:

This study analyzes short- and long-term determinants of exchange rate movements using the ARDL model. Based on monetary and output theories, it considers money supply, income differentials, and interest rate spreads. Results confirm a stable long-run cointegration: domestic money growth depreciates the currency, while higher income strengthens it. Interest rate differentials affect short-term fluctuations but not the long run. The error correction term shows rapid adjustment to equilibrium. Short-term dynamics also capture lagged effects of money and income. Findings support uncovered interest parity. Diagnostic tests validate model stability, stressing the importance of prudent monetary policy and balanced growth for exchange rate stability.

Keywords: Exchange Rate, Monetary Fundamentals, Interest Rate, ARDL, Algeria.

Jel Classification Codes: F31, E52, E41, C32.

* *Corresponding author*

1- Introduction:

The explanation and interpretation of exchange rate behavior at the international level remains one of the central concerns of international economic theories. The divergence among these theories stems primarily from differences in the criteria used to select the monetary base, as well as the time horizon considered when analyzing exchange rate dynamics—whether in the short, medium, or long term.

A critical issue in defining the appropriate model for determining the equilibrium exchange rate lies in the choice of explanatory variables. These variables are not always readily available, and the methods of their computation may vary significantly from one economy to another.

Within a flexible exchange rate system, currency values are shaped by a range of fundamental factors, encompassing both monetary indicators and real economic variables. While the sticky-price framework aligns closely with the flexible-price model in terms of identifying the key long-run drivers of exchange rate behavior, it diverges in the short-run context. Specifically, the sticky-price model incorporates an adjustment parameter that accounts for temporary deviations from the long-run equilibrium exchange rate. This inclusion reflects the reality that, in the short term, prices do not fully adjust, thereby introducing a dynamic correction mechanism into the model. Consequently, under sticky-price conditions, price rigidity becomes a central feature, distinguishing it from models assuming immediate price flexibility in the monetary explanation of exchange rate fluctuations.

Jeffrey Frankel introduced an important extension to the monetary model by blending the flexible-price model with the sticky-price version. This hybrid is known as the real interest rate differential (RIRD) model, in which real interest rate differentials are incorporated as an additional explanatory variable in the determination of exchange rates.

In the case of Algeria, the exchange rate has exhibited significant fluctuations due to its dependence on foreign trade and its vulnerability to external shocks. Despite the oil price boom and the resulting substantial surplus in foreign exchange reserves, the exchange rate remained at the level set by the Bank of Algeria. This situation raises important questions

about the adequacy of the current exchange rate level in light of recent economic developments.

To what extent does the basic monetary model of the exchange rate under price flexibility (Frenkel-Bilson model) explain the behavior of the exchange rate in Algeria in the long run, particularly in light of fluctuations in monetary and macroeconomic variables?

Hypotheses:

1- **H_1**: The disparity in money supply between Algeria and its foreign counterparts (M - M*) exerts a statistically significant and positive influence on Algeria's real exchange rate.
2- **H_2**: A negative and significant relationship exists between the differential in real output (Y - Y*) and the real exchange rate, indicating that higher domestic output relative to external output leads to currency appreciation.
3- **H_3**: Variations in nominal interest rates across countries (i - i*) are positively associated with changes in the real exchange rate, reflecting a significant effect.
4- **H_4**: The principal monetary and real-sector variables embedded within the standard monetary model provide significant explanatory strength in capturing the long-term behavior of exchange rates in Algeria.

2- LITERATURE REVIEW

The literature on testing monetary models includes various approaches to conducting such evaluations. Some of these approaches have focused on estimating the equations of monetary models, particularly the fundamental monetary model equations of real interest rate differentials. These involve comparing the signs and magnitudes of the estimated parameters from models such as those of (Frankel, 1976) and (Bilson, 1978) with theoretical predictions. The early empirical studies namely those by (Frankel, 1976), (Bilson, 1978), and (Kohlhagen, 1979) generally centered on estimating the basic equation of the monetary theory in the following form:

$$St=\beta 0+\beta 1(m-m*)+\beta 2(y-y*)+\beta 3(i-i*)+\varepsilon\varepsilon$$

In some cases, the interest rate differential $(i-i*)$is replaced by the forward premium $(ft-st)$.

Most of these studies found results supportive of the monetary model, especially during periods of hyperinflation. However, empirical tests conducted after 1978 produced disappointing results, particularly for the basic monetary model. Estimated coefficients often failed to match theoretical expectations in both magnitude and sign, and the explanatory power of the model—as measured by the R^2 statistic was frequently low. Additionally, the presence of autocorrelation in the error terms indicated that important explanatory variables may have been omitted from the analysis.

The literature has also addressed the real interest rate differential (RIRD) model, an extended version of the monetary model initially proposed by Frankel, with the following general form:

$$St=\beta 0+\beta 1(m-m*)+\beta 2(y-y*)+\beta 3(i-i*)+\beta 4(p-p*)+\varepsilon$$

Among the researchers who tested this extended version, Frankel himself estimated this equation using monthly data for the German mark against the U.S. dollar over the period July 1974 to February 1978. His results were consistent with theoretical expectations and helped explain the depreciation of the German mark during that period. Other notable contributions to this literature include studies by (Driskill & Sheffrin, 1981), (Haynes & Stone, 1981), and (Boothe & Glassman, 1987) all of which focused on the German mark but reported mixed findings.

On another front, some empirical tests have employed the concept of cointegration to explore the existence of long-term relationships between exchange rates and macroeconomic fundamentals such as output, interest rates, money supply, and inflation. The application of cointegration techniques has provided stronger empirical support for monetary models, particularly under price rigidity conditions.

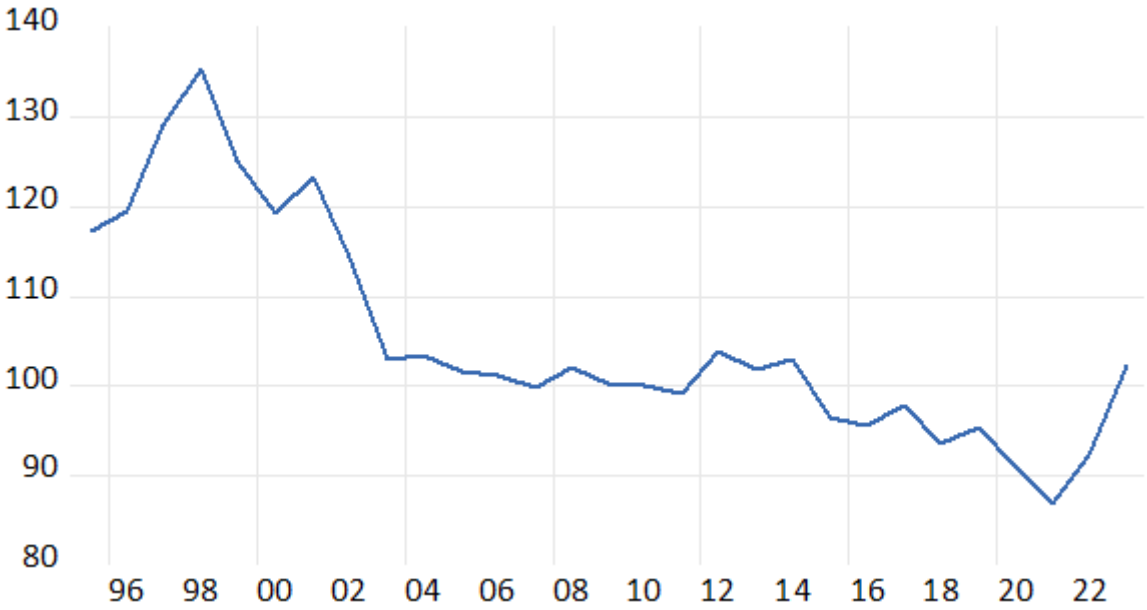
In the context of testing long-run relationships between the exchange rate and macroeconomic variables, the Engle–Granger two-step method has been applied to monetary models in studies such as those by (Taylor, 1994), (MacDonald & Wallace, 1994). These studies provide strong evidence in favor of cointegration under the monetary model framework.

In our study, we focus solely on estimating the basic monetary model and investigating the potential long-run relationship between its variables using the concept of cointegration.

3- **The Evolution of the Exchange Rate in Algeria (1995–2023)**

Between 1995 and 2023, Algeria's exchange rate policy underwent significant transformations, reflecting broader macroeconomic reforms and global economic shifts. In the mid-1990s, Algeria adopted a managed floating exchange rate regime as part of structural adjustment programs initiated in cooperation with the International Monetary Fund. This period marked a departure from the fixed exchange rate system that had dominated earlier decades. The devaluation of the Algerian dinar was a central component of these reforms, aimed at restoring external competitiveness and addressing balance of payments imbalances (Sarah & Chahinez, 2019). Throughout the 2000s, the dinar continued to depreciate gradually, influenced by oil price fluctuations, Algeria’s principal export commodity, and by persistent trade deficits. The Banque d'Algérie intervened periodically in the foreign exchange market to curb excessive volatility, maintaining relative stability without adopting a fully flexible regime (Rafika & Nassira, 2021). The period post-2014 witnessed increased depreciation pressures due to the sharp decline in global oil prices, which significantly reduced foreign currency inflows. The COVID-19 crisis further intensified these pressures, prompting a shift toward more flexible exchange rate adjustments to accommodate fiscal constraints and declining foreign reserves (Said, 2020). By 2023, Algeria's exchange rate regime had become increasingly adaptive, aiming to strike a balance between macroeconomic stability and external competitiveness, albeit still under the close oversight of monetary authorities.

Fig1. The Evolution of the Exchange Rate in Algeria during (1995–2023)



Source: world bank

4- METHODOLOGY

IV.1. Data descriptive and variables

From a methodological standpoint, this research adopts a quantitative design, integrating both descriptive analysis and econometric modeling to fulfill its investigative aims. The dataset primarily comprises official statistics gathered from the Bank of Algeria's published reports and the World Bank's Development Indicators. The empirical focus is confined to the Algerian economy, spanning the timeframe from 1995 to 2023. A comprehensive overview of the variables utilized in the empirical framework is presented in Table 1.

Table 1. Description of variables

Variable	Acronym	Proxy	Source
Logarithm of nominal exchange rate	Log(E)	nominal exchange rate	World Bank
Logarithm of the local monetary mass and the foreign monetary mass	Log(m-m*)	- local monetary mass. -foreign monetary mass	World Bank
logarithm of GDP and foreign gross product.	Log(y-y*)	-GDP and foreign gross product	World Bank
domestic interest rate and represents the real interest rate.	(i-i*)	- domestic interest rate - the real interest rate	World Bank Bank of algeria

Source. Prepared by the researcher

IV. 2. Model specification

The empirical model used to investigate the relationship between the variables is represented as follows:

$$\log E = \beta_0 + \beta_1(\log m - \log m*) + \beta_2(\log y - \log y*) + \beta_3(i - i*) + \varepsilon$$

All variables employed in the analysis have been previously defined, except for the disturbance term ϵt. The coefficients β_1, β_2, and β_3 serve to quantify

the magnitude and direction of the relationship between the independent variables and the dependent variable namely, the nominal exchange rate.

5- Empirical results

V.1. stationarity tests of time series :

In statistical terms, a time series has a unit root if it follows a random walk, meaning that shocks to the series have a permanent effect. This implies that the series does not revert to a long-term mean and that its variance increases over time (Gujarati, 2011). To assess the stationarity of the time series data, the study utilized the Augmented Dickey-Fuller (ADF) test, a standard procedure for identifying the presence of unit roots. Establishing stationarity is a necessary step prior to implementing the ARDL model, as it ensures the validity of examining both short-run fluctuations and long-run equilibrium relationships among the variables. The ADF test was applied at two levels: the original data level, denoted as I(0), and the first-differenced form, denoted as I(1), with the corresponding outcomes detailed in Table 3. The findings reveal that all variables attain stationarity upon first differencing. This mixed order of integration some variables being I(0) and others I(1) validates the suitability of the ARDL framework for the subsequent empirical analysis.

Table 3. stationarity tests of time series : ADF

Test / variable	Log(E)	Log(M-M*)	Log(Y-Y*)	(i-i*)
At Level				
With constant	-1.3593 (0.5874)	-3.2201 (0.0293)	-1.9708 (0.2972)	-4.5633 (0.0012)
With constant & trend	-1.7438 (0.7043)	-0.8616 (0.9467)	-1.7005 (0.7242)	-4.6846 (0.0043)
Without constant & trend	-0.5625 (0.4645)	2.3978 (0.9946)	5.5914 (1.0000)	-3.3672 (0.0015)
At First Difference				
With constant	-3.8740 (0.0277)	-3.6785 (0.0105)	-4.9393 (0.0005)	-6.3465 (0.0000)

With constant & trend	-3.8740 (0.0277)	-4.8612 (0.0030)	-5.0385 (0.0020)	-6.2837 (0.0001)
Without constant & trend	-3.9633 (0.0003)	-1.8580 (0.0611)	-2.9945 (0.0042)	-6.4668 (0.0000)
Order	I(1)	I(1)	I(1)	I(0)

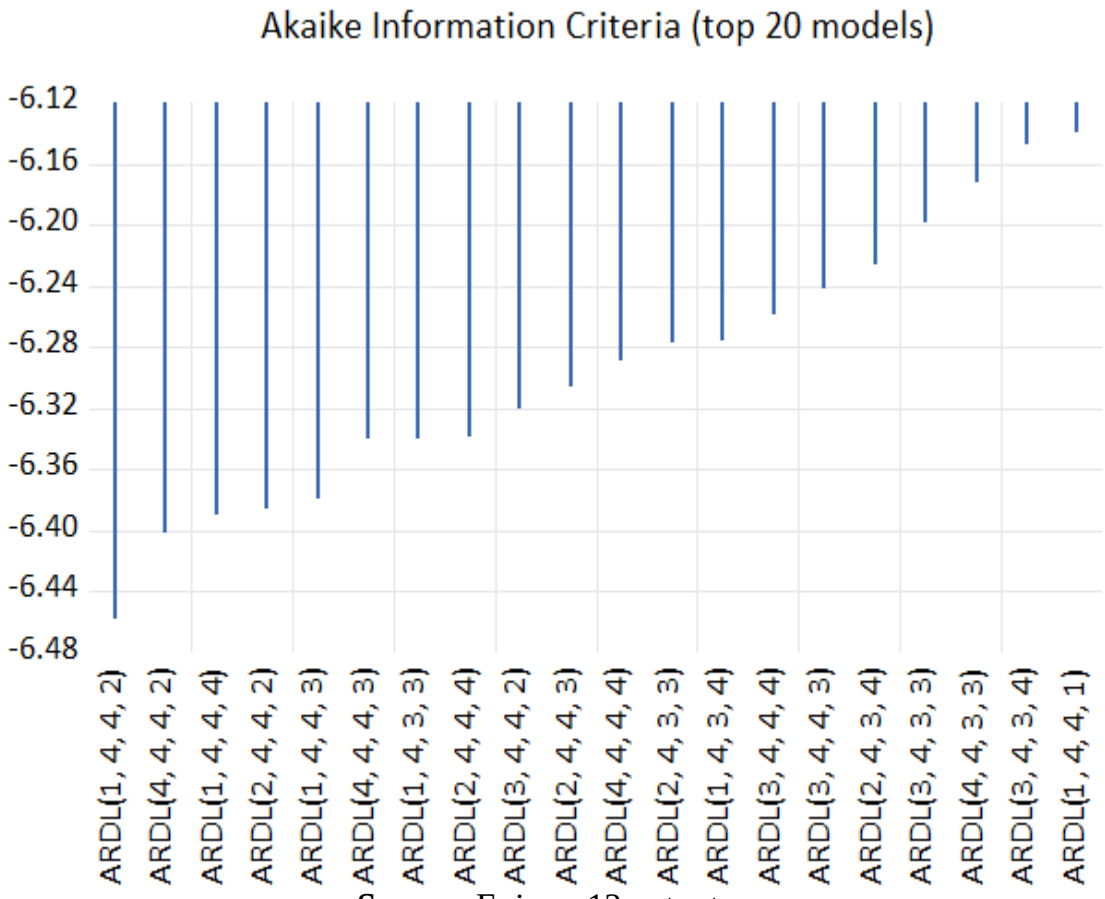
Source. Eviews 12 output

V.2. Lag length selection

For lag selection we depended on the value of akaike information criterion (AIC): (AKAIKE, 1974)

$$AIC= \hat{\sigma}^2 \exp\left[2(\frac{p+q}{N})\right]$$

Fig.1. Lag order selection criteria results



Source. Eviews 12 output

The outcomes illustrated in Figure 1 suggest that the optimal ARDL specification comprises lag orders of (1, 4, 4, 2). This configuration forms the basis for investigating both the long-run equilibrium relationships and the short-run dynamic adjustments among the included variables. Accordingly, the ARDL model is structured as follows:

$$\mathbf{Log(E)_t = C_0 + \sum_{i=1}^{1} \propto_1 \Delta\ log(E)_{t-1} + \sum_{i=1}^{4} \propto_2 \Delta\ log(M-M^*)_{t-1} + \sum_{i=1}^{4} \propto_3 \Delta\ log(Y-Y^*)_{t-1} + \sum_{i=1}^{2} \propto_3 \Delta\ log(i-i^*)_{t-1} + \beta_1\ log(E)_{t-1} + \beta_2\ log(M-M^*)_{t-1} + \beta_3\ log(Y-Y^*)_{t-1} + \beta_4\ log(i-i^*)_{t-1} + \varepsilon_t}$$

Where:

- Δ denotes the difference operator,
- C_0 is the intercept term,
- $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$ are the short-run coefficients associated with the changes in the variables,
- $\beta 1, \beta 2, \beta 3, \beta 4$ are the long-run coefficients associated with the lagged levels of the variables,
- ϵt represents the error term.

The specified ARDL model facilitates an in-depth exploration of both short-run variations and long-run trajectories between the explanatory variables and the nominal exchange rate. Through the interpretation of the model's estimated coefficients, researchers are able to discern the distinct impacts of the independent variables over different time horizons. This dual-layered insight offers a robust foundation for evidence-based economic policymaking and strategic planning**,** particularly in contexts where understanding currency behavior is critical to macroeconomic stability.

V.3. Bounds testing for cointegration

Bound testing was used to examine the existence of a long-term equailibrium relationship between variables. Conducting this test with dummy variables only depends on th F-statistics (omar, maamar, & amal,

2025).As presented in Table 4, the results of the bounds testing indicate that, at a 5% significance level, the computed F-statistic of 5.740717 exceeds the upper critical bound value of 3.67. This outcome signifies the presence of cointegration among the selected variables.

Given this evidence of a long-run relationship, we can proceed to estimate the long-term association between the independent variables and nominal exchange rate. The selection of the ARDL model, specifically ARDL(1,4,4,2), is based on the Akaike Information Criterion (AIC), which aids in determining the model that best fits the data while penalizing for complexity.

Table 4. Bound test for cointegration relationship

Test statistics	**Value**	**Level**	**Critical values**	
			I(0)	I(1)
F-statistics	5.740717	10%	2.37	3.20
K	2	5%	2.79	3.67
		1%	3.15	4.08

Source. Eviews 12 output

IV.4. Long-run estimation

The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model estimated with lag order (1,4,4,2), selected based on the Akaike Information Criterion (AIC), investigates the long-term determinants of the exchange rate, proxied by the logarithm of the domestic currency per unit of foreign currency log(E). The model incorporates relative money supply $\log(M-M*)$, relative income $\log(Y-Y*)$, and the interest rate differential $(i-i*)$ as explanatory variables. The objective is to determine whether a stable long-term relationship exists between these macroeconomic fundamentals and the exchange rate.

The estimation results reveal a statistically significant and negative long-term relationship between relative money supply and the exchange rate.

Specifically, the coefficient of $\log(M-M*)$ is -1.13 and is highly significant at the 1% level ($p = 0.0002$). This indicates that a 1% increase in the domestic money supply relative to the foreign money supply leads to an approximate 1.13% depreciation of the domestic currency. This finding is consistent with the monetary model of exchange rate determination, which posits that excess money supply in the domestic economy erodes the value of the domestic currency in the long run. It reinforces the importance of monetary discipline, especially for countries with a history of inflation or macroeconomic instability.

In contrast, the coefficient on relative income $\log(Y-Y*)$ is positive and statistically significant at the 1% level, with a value of 1.38 ($p = 0.0006$). This suggests that a 1% increase in domestic income relative to foreign income is associated with a 1.38% appreciation of the domestic currency. Economically, this can be interpreted in several ways. Higher domestic income may signal increased productivity, stronger economic fundamentals, or improved trade balances, which can attract foreign capital and strengthen the currency. Alternatively, higher income might reduce demand for foreign goods and currency, leading to an appreciation of the domestic currency.

However, the interest rate differential $(i-i*)$ shows a very weak and statistically insignificant effect on the exchange rate in the long term, with a coefficient close to zero (-0.0208) and a high p-value (0.9504). This implies that changes in the domestic interest rate relative to the foreign interest rate do not play a meaningful role in explaining long-run exchange rate movements in this model. Several factors might account for this insignificance: it could be due to the presence of capital controls, the dominance of non-interest fundamentals in determining the exchange rate, or market participants' expectations being anchored on other variables.

The constant term in the regression is 0.7187 and marginally significant at the 10% level ($p = 0.0848$), capturing the effects of other structural or institutional factors that are not explicitly included in the model but may influence the long-run equilibrium of the exchange rate.

In conclusion, the ARDL analysis provides robust evidence of a long-run cointegrating relationship between the exchange rate and its monetary and income fundamentals. The relative money supply emerges as a key driver

of depreciation pressures, while stronger relative income supports currency appreciation. In contrast, the interest rate differential does not exert a significant long-term influence. These findings have important policy implications: maintaining a stable and disciplined monetary policy and fostering real economic growth are essential to ensuring long-run exchange rate stability. Future analysis may benefit from including additional control variables or examining the short-run error correction dynamics to further elucidate the transmission mechanisms at play.

Table 5. long-run estimates

ARDL (1,4,4,2) selected based on AIC dependent variable = log(E)				
Variable	Coefficient	SE	t-statistic	Probability value
Log(M-M*)	-1.129318	0.202732	-5.570494	0.0002
Log(Y-Y*)	1.379242	0.277995	4.961390	0.0006
(i-i*)	-0.020761	0.325209	-0.063840	0.9504
Constant	0.718699	0.375657	1.913180	0.0848

Source. Eviews 12 output

V.5. Short-run estimation

The short-run results of the ARDL(1,4,4,2) model highlight the immediate effects of macroeconomic variables on the exchange rate, as well as the speed at which any disequilibrium from the long-run relationship is corrected. The dependent variable remains the logarithm of the exchange rate log(E), with changes in relative money supply, relative income, and interest rate differential included in differenced form to capture short-term fluctuations.

In the short run, changes in relative money supply specifically at the third lag have a positive and statistically significant effect on the exchange rate. The coefficient of $\Delta\log(M-M*)_{t-3}$ is 0.248 (p = 0.001), indicating that a 1% increase in the domestic money supply relative to the foreign money supply

(three periods prior) leads to an approximate 0.25% depreciation of the domestic currency. This finding is consistent with short-term liquidity effects, where monetary expansion exerts immediate depreciating pressure on the exchange rate.

Conversely, changes in relative income at the third lag exhibit a negative and highly significant impact on the exchange rate, with a coefficient of -0.277 ($p = 0.0009$). This suggests that a 1% increase in domestic income relative to foreign income results in a 0.28% appreciation of the currency in the short term. The result aligns with the demand-side interpretation that stronger domestic income can reduce imports or attract capital inflows, thus strengthening the currency.

The interest rate differential also shows a significant short-term effect. The first lag of $\Delta(i-i*)$ has a coefficient of -0.273 ($p = 0.0056$), indicating that an increase in the domestic interest rate relative to the foreign interest rate leads to an appreciation of the domestic currency. This is consistent with conventional economic theory and uncovered interest parity: higher domestic interest rates attract foreign capital, increasing demand for the domestic currency.

Crucially, the error correction term (ECM_{t-1}) is both negative and highly significant, with a coefficient of -0.620 ($p = 0.0001$). This term measures the speed at which the exchange rate returns to its long-run equilibrium following a short-term shock. The magnitude of -0.62 implies that approximately 62% of the deviation from the long-run equilibrium is corrected within one period, which suggests a relatively fast adjustment process. This strong error correction behavior reinforces the validity of the long-run relationship established earlier and confirms the model's dynamic stability.

Table 6. Results of short-run dynamic model

ARDL (1,4,4,2) selected based on AIC dependent variable = log(E)				
Variable	Coefficient	SE	t-statistic	Probability value
Δ log (M-M*)$_{t-3}$	0.247735	0.053846	4.600828	0.0010
Δlog(Y-Y*)$_{t-3}$	-0.276771	0.059688	-4.636941	0.0009
Δ(i-i*) $_{t-1}$	-0.273403	0.077859	-3.511503	0.0056
ECM$_{t-1}$	-0.619861	0.097783	-6.339166	0.0001
R^2	0.930993			
Adjested R^2	0.881698			
DW	2.795389			

Source. Eviews 12 output

V.6. Diagnostic tests results

Finally, we conducted several diagnostic tests to validate our findings. As shown in Table 7, at the 5% significance level, our model demonstrates that it is free from serial correlation, heteroscedasticity, and functional misspecification. Additionally, the Jarque-Bera statistic indicates that the residuals of our model are normally distributed. These diagnostic checks reinforce the robustness of our model and the reliability of our findings regarding the long-run relationship between the study variables.

Table 7. Diagnostic tests

Specification	**F-statistics**	**Probability value**
Breusch-Godfrey LM test	3.335493	0.4893
Breusch-Pagan	0.672612	0.7584
(hetroscedasticity)	0.284326	0.867480
Jarque-Bera (normality)	1.510972	0.2502
Ramsey RESET		

Source. Eviews 12 output

In a similar vein, the outcomes derived from the CUSUM and CUSUM of Squares (CUSUMSQ) diagnostic tests—depicted in Figures 2 and 3, respectively—confirm the overall stability of the estimated model. The plotted test statistics remain consistently within the 5% confidence bounds throughout the sample period, indicating the absence of significant structural instabilities or parameter shifts. These findings lend further support to the robustness and reliability of the ARDL specification employed in the analysis.

Fig.2. Plots of CUSUM

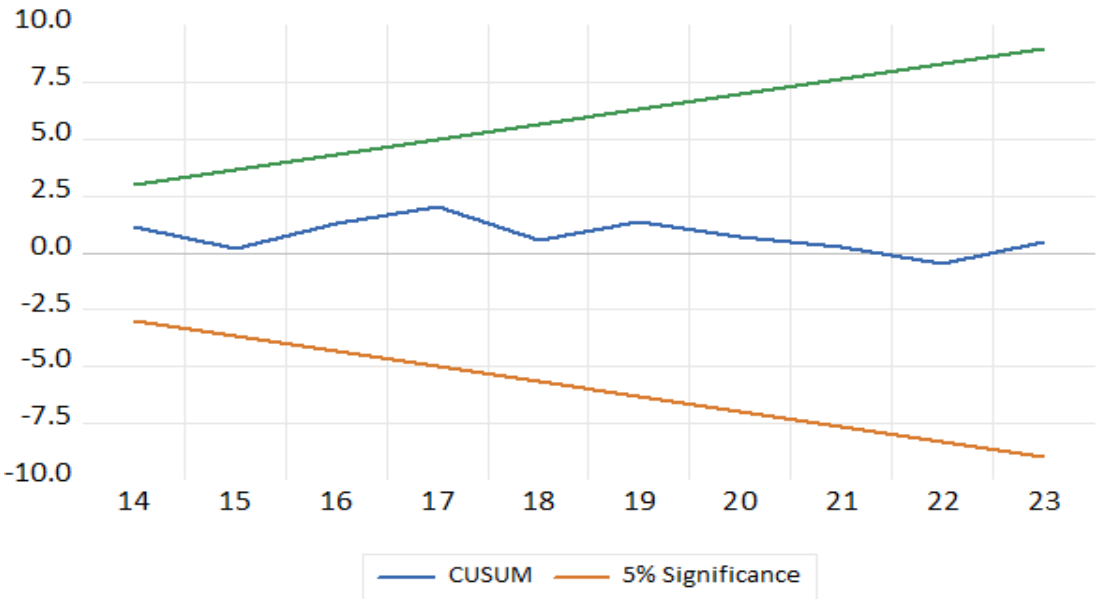
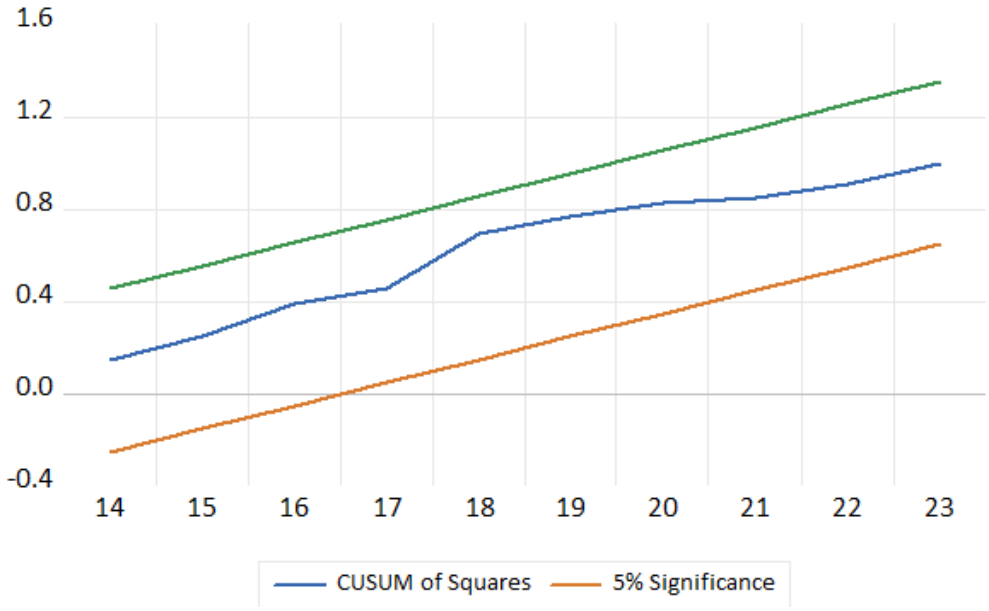


Fig.3. CUSUM of squares



Source. Eviews 12 output

6- Discussion of Hypotheses and Results

This section discusses the empirical findings in light of the study's theoretical framework and the hypotheses outlined earlier. The objective was to assess the long- and short-run determinants of the exchange rate, specifically the roles of relative money supply, relative income, and interest rate differential. The results obtained from the ARDL(1,4,4,2) model allow us to evaluate the validity of each hypothesis.

Hypothesis 1: An increase in the domestic money supply relative to the foreign money supply leads to a depreciation of the domestic currency.

The results support this hypothesis both in the long and short run. In the long run, the coefficient on relative money supply is negative and statistically significant (-1.13, p = 0.0002), indicating that an expansionary monetary policy relative to the foreign country exerts depreciating pressure

on the exchange rate. This is consistent with monetary models of exchange rate determination, where an increase in money supply reduces the value of the domestic currency due to inflationary expectations and increased liquidity. Similarly, in the short-run dynamics, the third lag of the first difference of relative money supply shows a positive and significant coefficient (0.25, p = 0.001), confirming that recent monetary expansions have short-term depreciating effects. These findings affirm the importance of disciplined monetary policy in maintaining currency stability.

Hypothesis 2: An increase in domestic income relative to foreign income leads to an appreciation of the domestic currency.

This hypothesis is also strongly confirmed by the empirical results. In the long run, the coefficient of relative income is positive and statistically significant (1.38, p = 0.0006), implying that stronger economic performance compared to trading partners supports domestic currency appreciation. This could reflect increased investor confidence, improved trade balances, or higher productivity, all of which enhance the attractiveness of the domestic economy. In the short run, the effect remains consistent: the third lag of the relative income differential is negative and significant (-0.28, p = 0.0009), indicating that a rise in domestic income relative to foreign income contributes to an immediate appreciation. These results validate the role of real economic fundamentals in influencing both the immediate and long-term behavior of the exchange rate.

Hypothesis 3: A higher domestic interest rate relative to the foreign rate leads to an appreciation of the domestic currency.

The empirical findings provide only partial support for this hypothesis. While the short-run coefficient of the first lag of the interest rate differential is negative and statistically significant (-0.27, p = 0.0056), indicating that a temporary increase in domestic interest rates attracts capital inflows and strengthens the currency, the long-run relationship is statistically insignificant. The long-term coefficient is very close to zero (-0.0208, p =

0.9504), suggesting that interest rate differentials do not exert a lasting influence on the exchange rate in the context of the model used. This finding may be attributed to several structural factors, including capital flow restrictions, underdeveloped financial markets, or expectations that interest rate changes are not sustainable. It also points to the greater relevance of real variables, such as income and money supply, in explaining long-run exchange rate behavior.

Hypothesis 4: The exchange rate adjusts toward its long-run equilibrium after short-term shocks.

This hypothesis is confirmed by the highly significant and negative error correction term (-0.62, $p = 0.0001$), which implies that approximately 62% of deviations from the long-run equilibrium are corrected within one period. This strong error correction mechanism confirms the existence of a stable long-term cointegrating relationship among the variables and supports the dynamic validity of the ARDL model.

7- Conclusion

This study set out to examine the long- and short-run determinants of the exchange rate using an ARDL approach, focusing on the roles of relative money supply, relative income, and interest rate differentials. The analysis was grounded in theoretical models of exchange rate determination, particularly the monetary and portfolio balance frameworks.

The results provide robust evidence of a long-run cointegrating relationship between the exchange rate and its macroeconomic fundamentals. In the long run, a relative increase in the domestic money supply leads to a significant depreciation of the domestic currency, underscoring the importance of disciplined monetary policy. Conversely, higher domestic income relative to foreign income contributes to currency appreciation, highlighting the role of real economic strength in supporting exchange rate stability. However, the interest rate differential, often emphasized in

traditional models, was found to be statistically insignificant in the long run—suggesting that, in this context, nominal interest rate movements are less influential than real economic variables.

Short-run dynamics confirm these patterns, with lagged effects of relative money supply and income exerting statistically significant impacts on the exchange rate. Additionally, the interest rate differential displays a short-term influence consistent with uncovered interest parity theory. Importantly, the highly significant and negative error correction term indicates that deviations from long-run equilibrium are rapidly corrected, lending support to the stability and validity of the model.

Diagnostic tests affirm the robustness of the model, showing no signs of serial correlation, heteroscedasticity, or model misspecification. Furthermore, CUSUM and CUSUMSQ plots confirm the structural stability of the estimated model throughout the sample period.

From a policy perspective, the findings stress the need for sound monetary management and strategies that promote sustainable economic growth. Policymakers should recognize that inflationary pressures from excessive monetary expansion can undermine currency value, while fostering income growth and economic resilience can strengthen exchange rate fundamentals.

Bibliographie

Abdi, H., & Williams, L. (2010). Principal Component Analysis. *Wiley Interdisciplinary Reviews: Computational Statistics, 2*, 1- 47.

Rafika, Z., & Nassira, A. (2021). Les déterminants du taux de change en Algérie : Approche empirique The determinants of the exchange rate in Algeria: Empirical approach. *Journal of Contemporary Business and Economic Studies, 4*(2), 559- 579.

Sarah, B., & Chahinez, B. (2019). Les Déterminants Du Taux De Change Réel En Algérie - Analyse Empirique -. *strategy and development review, 9*(3), 203- 222.

AKAlKE, H. (1974). ANew Look at the Statistical Model Identification. *IEEE. Reprinted, with permiBaion, from IEEE transactions on Automatic control, 19*, 716- 723.

Awdeh, A. (2012). Banking Sector Development and Economic Growth in Lebanon. *International Research Journal of Finance and Economics, vol 100*, 53- 62.

Bilson, J. (1978). *Rational Expectations and the Exchange Rate.* In The Economics of Exchange Rates edited by J.A. Frankel and H.G. Johnson.

Boothe, P., & Glassman, D. (1987). The Performance of Exchange Rate Models in the 1980s. *Journal of International Money and Finance, 6*(4), 301-312.

Driskill, R., & Sheffrin, S. (1981). Exchange Rates and the Current Account: An Empirical Study of the Monetary Approach. *Southern Economic Journal, 47*(4), 1104-1116.

Engel, R., & Granger, C. (1987, march). Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing. *Econometrica, vol. 55*(No. 2), 251- 276.

Frankel, J. (1976). A Monetary Approach to the Exchange Rate: Doctrinal Aspects and Empirical Evidence. *Scandinavian Journal of Economics, 78*(2), 200-224.

Gujarati, D. (2011). *Econometrics by example.* London: Palgrave Macmillan.

Hallam, D., & Zanoli, R. (1993). Error correction models and agricultural supply response*. *European Review of Agricultural Economics, vol 20*(No. 2), 151- 166.

Haynes, S., & Stone, J. (1981). Real Interest Rates and the Exchange Rate: A Reexamination. *Journal of International Economics, 11*(3), 305-318.

Kohlhagen, S. (1979). The Monetary Approach to Exchange Rate Determination: A Survey of Empirical Evidence. *IMF Staff Papers, 26*(1).

MacDonald, & Wallace, M. (1994). Cointegration Tests of the Monetary Exchange Rate Model: Further Evidence. *Southern Economic Journal, 61*(1), 113-128.

omar, m., maamar, t., & amal, r. (2025). The Role of Sustainable Energy in Reducing Environmental Degradation in Algeria: An ARDL Bounds Testing Approach. *Futurity Economics& low, 5*(1), 25-50.

Saba , M., & Danish, A. S. (2017, january 29). Effect of interest rate on bank deposits: evidences from islamic and non- islamic economies. *future busness journal*, 1-8.

Said, K. (2020). L'EFFET DE LA PANDÉMIE DE COVID-19 SUR L'ACTIVITÉ ÉCONOMIQUE EN ALGÉRIE. *Les Cahiers du Cread, 36*(3), 107-130.

Taylor, M. (1994). Macroeconomic Factors in Exchange Rate Determination: Evidence from Cointegration Models. *oxford Review of Economic Policy*.

Journal of Economic Additions | **Volume: 09 / N°: 02 (2025), pp 747-766**

The economic impact of the African Refining Agency on Algeria: a forward-looking vision

Fatima Belkhir, Tourism Laboratory Institutions and Region, University of Ghardaia (Algeria), belkhir.fatima@univ-ghardaia.edu.dz

Received: 10/07/2025 *Accepted: 19/09/2025* *Published:.30/09/2025*

Abstract:

This study aims to explore the economic impact of the African Rating Agency on African countries in general, and Algeria in particular. This study relies on a descriptive and analytical approach, examining the most important events and repercussions of the establishment of this agency. It then analyzes the current state of the Algerian economy and explores the agency's impact on the Algerian economy. The study concluded that this agency has become a necessity, not an option, and that it will have many positive effects on the Algerian economy, but all of this depends on the availability of the necessary capabilities and conditions for this.

Keywords: African rating agency, credit rating, Algeria, African continent, sovereign debt, rating index

Jel Classification Codes: G24, O55, H63

1. INTRODUCTION

Following Algeria's chairmanship of the 34th Summit of Heads of State and Government of the African Peer Review Mechanism, Algerian President Abdelmadjid Tebboune announced on Friday, February 14, 2025, the creation of the African Rating Agency, a bold step in the history of Africa towards a fairer evaluation of this continent and an attempt to establish a new classification culture that takes into account the different characteristics of African economies. All this is done to reduce the financial burdens that Africa bears in debt service due to unfair international classifications, and even more than that, the lack of attracting capital, especially foreign investments, due to this type of classification, the latter of which had negative effects on all countries of the continent, including Algeria. Therefore, in this paper we will try to answer the following main problem:

1.1-The main problem:

What is the economic feasibility of establishing this agency, and what are its expected positive and negative effects on Algeria?

In order to address the subject, we will rely on the descriptive analytical approach in order to analyze and describe the most important mechanisms of this agency, and analyze and then anticipate the economic effects that may result from it.

1.2- Importance of the Study: The importance of this study lies in the following points:

- This study carries scientific significance as it addresses a contemporary topic related to African credit ratings and their implications on the Algerian economy, an area that has not been sufficiently explored in previous research.
- It provides an analytical framework that contributes to understanding the relationship between credit ratings and economic policies in Algeria, thereby filling an existing knowledge gap.
- It offers practical value for policymakers by anticipating the potential impact of the African credit rating agency on Algeria’s access to external financing and its attractiveness to foreign investments.

- It highlights Algeria's position within the African financial architecture and demonstrates how the new agency could be leveraged to enhance its economic image at both the continental and international levels.

- It supports Algeria's efforts toward economic diversification beyond hydrocarbons by analyzing the prospective role of African credit ratings in directing investment into alternative sectors.

1.3- Study contents:

We also saw fit to understand the subject by dividing the study into two main axes. In the first, we will address the theoretical framework of international evaluation agencies and what their tasks are. As for the second axis, we address the African Pointing Agency and its potential economic effects on Algeria.

2. The Nature of Sovereign Credit Ratings

The success of the economic development process of any country depends on the data and information indicators of the economic situation of the country in question. This is because this data has a major role in the planning process and making the right decision. This data is not only necessary for administrations and their local economies, but it is also extremely important for foreigners, whether it is related to foreign countries and governments, financial institutions and even investors are required to make decisions regarding various forms of capital flows at the international level. Therefore, specialized rating agencies have recently emerged and spread at the global level. They issue reports every year on many countries that have a significant impact on many financial flows at the international level, and economic development plans at the local level

2.1 The concept of rating agencies:

Before talking about rating agencies, it is necessary to define the difference between the latter and international rating institutions. These institutions issue economic indicators regarding some economic classifications. The nature of these classifications differs according to the field of specialization of each institution or body. Some of them specialize in the field of economic development, such as the United Nations Development Program, Some of them specialize in economic

competitiveness, such as the Global Competitiveness Index issued by the World Economic Forum… accordingly, economic classification can be defined as “a scientific method that measures an indicator in a specific country, and is built on the basis of statistics and questionnaires, and is compared to other countries or previous periods (Dezzani, 2001, p. 330)

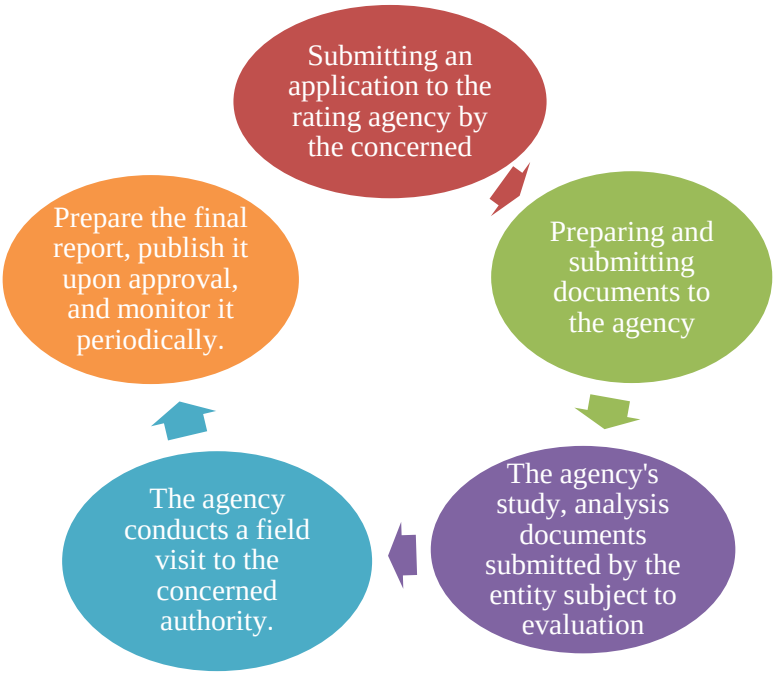
International rating agencies are usually private institutions that perform the rating process.

This refers to the opinion expressed by these institutions, based on statistics and questionnaires, regarding the debtor's ability to repay its debts, in addition to the quality of the financial stocks related to it (Studies, 2020, p. 14) For your information, this rating may evaluate companies, governments, and financial institutions. The history of the emergence of ratings, or what is known as credit rating, goes back to the middle of the nineteenth century, the first actual launch was in 1909 by “John Moody,” who issued a booklet on the creditworthiness of the railway category in the United States of America, as for international rating agencies, there are three agencies that monopolize this field, namely Standard & Poor’s, Moody’s, and Fitch, however, this does not mean that these agencies exist only at the international level, but rather there are many of them, as there are more than 150 agencies operating in 32 countries, including the International Islamic Rating Agency, headquartered in Bahrain, founded in 2005, and it is the only agency that prepares Islamic credit ratings at the global level. (Rawani, 2017, p. 183)

It is important to note that in order for these agencies to reach this stage of importance and gain the trust of those interested in this field, a set of conditions must be provided, namely: independence, objectivity, transparency in providing information, disclosure, competent human and material resources, credibility, methodology, and neutrality.

In order to carry out their work, these institutions mostly go through the same stages, which can be explained in the following figure

Fig.1: The scoring stages of scoring agencies



Source: Prepared by the researcher based on various sources

2.2 Grading criteria:

Evaluation criteria vary between agencies based on a set of considerations, as well as quantitative and qualitative statistics, which are assigned specific weights to assess the solvency of institutions or the creditworthiness of countries to repay their debts. However, in general, they all agree on four basic criteria, which are: (Bergier, 2018, p. 46)

- Country Risk: Refers to the economic, social, and legal conditions of the country where the institution activities, as these factors directly influence investment decisions.

- Market Position: Agencies analyze the institution's competitiveness and market standing, as well as the regulatory and legal environment affecting its current and future activities.

- Institutional Structure: The structure matters independent institutions are assessed differently from subsidiaries of foreign parent companies,

especially in the case of multinationals.

- Private Funds Status: A strong base of private funds acts as a buffer against economic shocks and can compensate for other institutional weaknesses.

In addition to these, agencies consider future expectations about liquidity, profits, debt levels, and the broader political, economic, and social environment.

According to the Basel II Accord: (Karim & Karbach, 2013, p. 08)

If rated by one agency, that rating is used.

If rated by two agencies, the lower rating applies.

If rated by more than two, the two lowest ratings are considered.

Ratings can be short- or long-term and are categorized as investment-grade (low credit risk) or speculative-grade (high risk of default). They are expressed using Latin letters (from AAA to DDD), with possible modifiers (+, -, or numbers). Despite variations between agencies, most follow similar classification structures especially the three dominant global agencies, whose systems are summarized in the following table.

Table 1: Different ratings of the most famous international rating agencies

Category	S&P / Fitch	Moody's	Default Rate Range
Investment Grade			
Excellent	AAA	Aaa	0.00% – 1.67%
Good	AA+ to AA–	Aa1 to Aa3	0.00% – 0.91%
Medium	A+ to A–	A1 to A3	0.64% – 2.43%
Bellow Average	BBB+ to BBB–	Baa1 to Baa3	1.75% – 4.36%
Speculative Grade			
Speculative	BB+ to BB–	Ba1 to Ba3	9.25% – 10.65%
High Speculation	B+ to B–	B1 to B3	14.70% – 24.82%
High Risk	CCC+ to CCC–	Caa1 to Caa3	35.17% – 48.04%
Very High Speculation	CC	Ca	Up to 100%
Near Default	C	C	0.00%
Default	D / SD / RD	/	/

Source : Fabienne Collard, les agences de notation, revue courrier hebdomadaire du

CRISP, n°2156-2157,decembre 2012,p15. https://www.cairn.info/revue-courrier-hebdomadaire-du-crisp-2012-31- page-5.htm.(24/01/2025).

From the previous table, it is clear to us that there is a difference in the point of view of each institution regarding the financial suitability of the institution, as this classification is considered of great importance for the institution and the investor, as the latter depends on it greatly for every investor who is about to invest his money. As for the institution, it is more than advertising and promotion for it, it is an effective tool to attract investors and thus capital.

In fact, we find that this classification is more directed towards developed countries that have active capital markets and the institutions operating in them depend heavily on the financial markets to mobilize capital. As for developing countries, this classification is often not directed towards the institutions operating in their economies due to the weakness of their financial markets, but rather the classification is related to the countries themselves or what is known as the sovereign credit rating (Collarrd, 2012, p. 15)

2.3 The Concept of Sovereign Credit Rating:

Sovereign states sometimes have what is called sovereign debt, which results from the state issuing bonds either in its local currency, in which case it is called government debt, or issued in a foreign currency to foreign investors, in which case it is called sovereign debt. As for sovereign rating, we mean the future assessment by specialized agencies in this area, the state's ability to fulfill its financial obligations towards others - sovereign debt - on time and according to the terms agreed upon in advance. The risks related to sovereign debt are not only related to the ability to fulfill, but also extend to the borrowing state's desire to respect its financial obligations (Studies I. o., 2025, p. 10)

It is worth noting that the sovereign credit rating is based on the same general principles in the classification of institutions and companies in terms of the loan amount and the debtor’s ability to repay the debt and its interest, but differs in the adopted tools, as corporate accounting is adopted in the first, while for sovereign debt, national accounting is adopted, in addition to the fact that there are basic differences implicit in the process of

rating sovereign debt the agency does not rely on the ability to analyze it alone, but rather relies on the desire to pay off the debt and its interest. The process of studying and analyzing the assumed risks of external debt must be clear and separate from internal debt, in addition to the necessity of the availability of sufficient foreign reserves for the state in order to be able to pay off the external debt.

Naturally, this classification is of great importance to countries, especially developing ones, in order to implement their development plans, which often depend on external financial resources due to their limited domestic resources. We can summarize the importance of a high credit rating for countries in the following points (Amira, 2019, p. 233)

- Credit rating is one of the most important determinants of whether or not to obtain a loan.

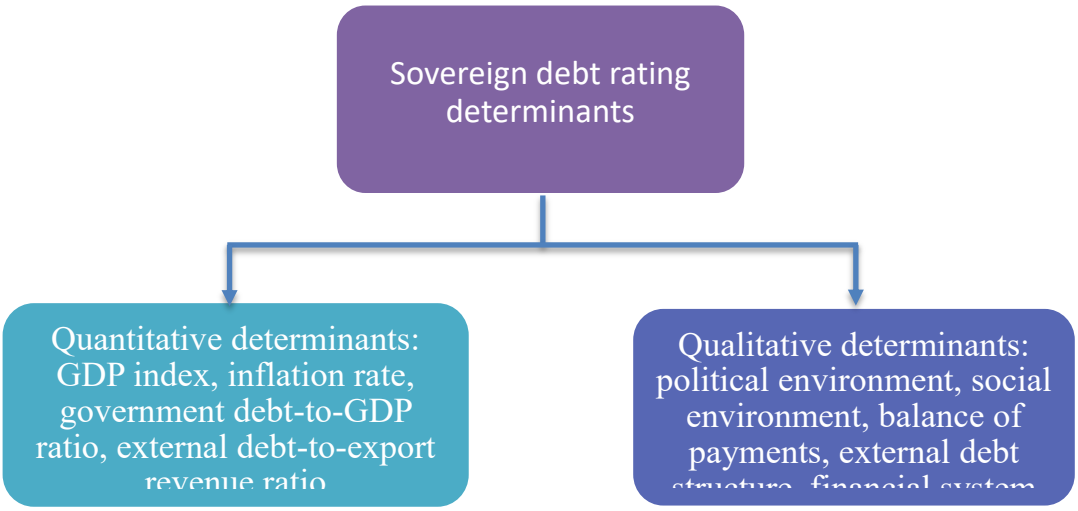
- Credit rating plays a significant role in interest rates, as interest rates rise with increased risk, and vice versa.

- Credit ratings also directly impact global institutions and companies in the countries subject to the rating. These companies' rating criteria include the country's risk, which we discussed previously.

A good rating is a country's visa for entering international financial markets, as well as attracting foreign capital, whether in the form of loans or foreign direct investment. Based on the above points, credit ratings play a significant role in achieving economic growth, which relies on financing, which in turn is dependent on these ratings.

It is worth noting that in order to issue a credit rating for a country, these agencies rely on determinants to measure the creditworthiness of the country in question. These criteria are divided into criteria that cannot be measured at specific rates and are called qualitative criteria, and others that can be measured and are called quantitative criteria. They differ in weights from one agency to another, but in terms of accreditation, everyone agrees on them and they can be represented in the following form.

Fig.2: Sovereign debt classification determinants



Source: Prepared by the researcher.

From the previous figure, we note that there are a number of factors that vary between quantity and quality that determine the classification criteria between countries. Perhaps the most prominent of these, from a qualitative perspective, is the political and social environment, which is considered low in developing countries, especially African ones, where corruption and internal conflicts abound in the latter, which greatly affects these two environments and, as a result, the rest of the other economic variables, These country-related classifications also have ratings for agencies and operate on the same principle as ratings for companies, whereby symbols are given that vary between letters, numbers, and even symbols. The following table contains an abbreviation of that.

Table 2: Sovereign debt classification codes

Standar& poor's	**Moody's**	**Meaning of classification**
Long-term sovereign debt rating		
Investment grade rating		
AAA	Aaa	Highest levels of quality
AA+	Aa1	High quality levels
AA	Aa2	

AA-	Aa3	
A+ A A-	A1 A2 A3	High ability to pay
BBB+ BBB BBB-	Baa1 Baa2 Baa3	High ability to pay
Speculative Grade Rating		
BB+ BB BB-	Ba1 Ba2 Ba3	The probability of fulfilling obligations while remaining uncertain
B+ B B-	B1 B2 B3	High-risk obligations
CCC+ CCC CCC-	Caa1 Caa2 Caa3	High probability of non-fulfilment

Source : Ahmed Talfah, Arab Planning Institute, April 2005, available at https://www.arab-api.org/Files/Training/programs/1/2018/35_C19-1.pdf on 02/02/2025

From the previous table, we note that all the listed classifications are related to long-term sovereign debts, and therefore some amendments were made to short-term debts, which were (Talfah, 2005) :

ST-1: Above-average ability to meet short-term obligations.

ST-2: Average ability to meet short-term obligations.

ST-3: Below-average ability to meet short-term obligations.

Thus, from the above, credit ratings issued by these agencies play a crucial role for both countries and companies. They help guide investment decisions, facilitate access to external financing, and attract foreign capital. However, these ratings are not absolute truths. Credit rating agencies have faced severe criticism, particularly in the wake of major economic crises - such as the 1997 Asian crisis, the 2008 US subprime mortgage crisis, and the Eurozone crisis - for their repeated failures and miscalculations. The most important criticisms directed at these agencies can be summarized as follows. (Souise, 2016, p. 505)

-Lack of Independence: One of the main criticisms of international rating agencies is their lack of independence. Analysts and policymakers argue that these agencies played a role in triggering the global financial crisis, due to biased and unreliable ratings.

- The credibility of rating agencies is often questioned due to potential conflicts of interest, as many have financial ties or shared interests with the institutions they rate. This relationship can compromise the objectivity and reliability of their ratings.

- Rating agencies are criticized for using outdated risk assessment models, that have not kept pace with modern financial complexities and technological advancements, undermining the accuracy of their evaluations.

- Differences in rating methods between agencies: International credit rating agencies do not use identical methods in assessing credit risk, which leads to differences in planning decisions resulting from differences in reports.

- Credit rating agencies have been criticized for inefficiency, particularly regarding the timing of their reports. Often, they release evaluations after crises have already unfolded and are quick to downgrade ratings in the initial stages of critical situations, showing inconsistency compared to pre-crisis assessments. Moreover, concerns have been raised about the objectivity of these agencies, with many believing they are influenced by certain countries especially the United States, despite their mandate to operate neutrally. As a result, there is a growing call to establish local and regional rating agencies that prioritize the interests of developing countries, which frequently receive unfairly low ratings from the dominant global agencies.

3. Establishing the African Rating Agency: Prospects and Challenges:

After African countries suffered a lot of financial losses due to low credit ratings, which resulted in what is known as the “African premium,” and since African countries are unable to provide the necessary financing for their various projects, they were forced to accept high-interest loans, which, according to the President of the African Development Bank,

“Akinwumi Adesina,” Africa spends more than $75 billion in debt service alone, resulting from unfair assessment. This money would have been better directed to development projects that benefit the continent, this is all due to the lack of consideration for its unique characteristics, particularly in terms of gross domestic product, which must include the continent's forest resources and
carbon stocks when calculating it. All these factors have made the African Rating Agency a necessity in order for the continent's countries to benefit from fair rankings

3.1 Definition of the African Credit Rating Agency (AFCRA)

of the African Credit Rating Agency (AFCRA): It is a new credit rating body for the African continent, established on February 14, 2025. Its main objective is a fair and appropriate evaluation of African countries, far from the evaluation of Western international agencies that do not take into account the specificity of the continent.

It is an independent body based on the peer review mechanism (ARPM) and has a legal personality and financial independence. It starts with a founding capital and then later works on the “Issuer pay” model (Union, 2024, p. 06) "Which means that the person concerned with the evaluation is the one who pays the expenses, which is the practice in international agencies. The administrative board is temporarily headed by the South African expert "Misheck Mutize", and the agency's headquarters is in the same building as the headquarters of the peer review mechanism in Edisababa, Ethiopia.

It is important to note that this agency was not created improvised or by chance, but rather went through many stages until it was officially announced in February of this year, which can be summarized in the following table

Table3: Stages of establishing the African Rating Agency

the date	Stage detail
2017	The idea of establishing an African rating agency first emerged when ARPM was tasked at the African Union summit with conducting a feasibility study. This came after African countries complained about the “African Risk Premium”.
2019	The rating of more than 17 African countries has been lowered, and therefore the President of the African Development Bank called for the establishment of the agency "AFCRA."
2022	The African Union Ministers called on the members of the ARPM and the African Development Bank to accelerate the operationalization of the AFCRA, pursuant to Resolution Assembly/AU/Dec.631 (XXVIII) of 2017.
09-02-2024	A high-level dialogue was held on the sidelines of the 79th United Nations General Assembly in New York, with the participation of ARPM, UNECA and UVDP, with the aim of developing a draft for the agency, with an emphasis on the institutional framework.
02-07-2025	The 37th African Union Summit was held, during which the official launch of "AFCRA" was announced.
02-14-2025	President Abdelmadjid Tebboune announces the official launch of the agency.
06-09-2025	The agency's actual launch, originally scheduled for June, has been postponed to the end of September of the same year. The first évaluation is Schedule for late 2025 or early 2026.

Source : Prepared by the researcher based on several sources

From the previous table, we conclude through the stages of the emergence of "AFCRA" that among the most important reasons for the establishment of this agency are the unfair classifications by international agencies, especially the three American agencies, which resulted in what is known as the African Risk Premium, which makes African countries obtain loans with very high interest rates, which puts these countries in a cycle of debt service , sometimes debt service is more than the country's GDP itself, and therefore the African Agency, according to the President of the African Development Bank, did not come to cancel the role of international

agencies, but rather came to complement them. Moreover, in the short term, it depends on them in many aspects, and therefore it will face many challenges.

3.2 Challenges and Prerequisites for the African Credit Rating Agency:

Despite the great optimism of African countries towards this agency through the advantages that can be achieved as a result of fair assessments that benefit the economies of African countries, there are many challenges, mainly represented in:

- Lack of resources: After announcing the establishment of the agency, Algeria donated one million US dollars to it, and African countries aspire to reach five million dollars by the middle of this year. However, this amount is not sufficient, according to the founders' estimate, as the required amount is five hundred million dollars. Therefore, one of the most important obstacles that the agency will face is the possibility of not having sufficient funding to carry out the role assigned to it, not to mention the lack of qualified human resources compared to the efficient human resources available to American agencies.

- Transparency and governance: There is a great fear of political interference in the agency's work, which weakens its credibility and thus makes it unable to continue.

- International recognition: In order for this agency to be able to launch and continue, it must gain international recognition, especially in light of the conflict between international and local statistics.

- Overlap with international agencies: Despite the presence of a large number of international rating agencies, the three American agencies monopolize 95% of global ratings. Consequently, the emergence of an African agency could make competition unfair with agencies that have been in existence for more than 100 years and possess significant financial and human resources.

Despite all these challenges, AfCRA possesses continental legitimacy, a sovereign vision, and a fair approach, which is an absolute advantage compared to international agencies.

In order to overcome the challenges and exploit the advantages

enjoyed by the agency, the latter must meet a set of conditions for its establishment and continuity, which are :

- Conditions for establishing an African rating agency:

In order to face the aforementioned challenges, and so that this project is not destined to fail like many ambitions on the African continent, it is necessary to provide a set of conditions, which are:

- Technical and professional expertise: It is necessary to train human resources and seek the help of foreign experts who have experience and practice in the field of scoring in order to ensure the start and correct progress on the one hand and on the other hand to train the local human cadres.

- Adopting globally recognized standards in credit rating, such as those used by major rating agencies (Moody's, Standard & Poor's, Fitch) and developing clear and independent methodologies for assessing creditworthiness.

- Accurate and reliable data: This is achieved by accessing accurate economic and financial data from governments and financial institutions, as well as establishing systems to collect and analyze data periodically and regularly.

- Transparency and disclosure: This is the most urgent matter in African countries in general, as the lack of information is considered the biggest obstacle facing rating agencies.

Sustainable financing: Providing diverse sources of financing (governmental, international, private) to ensure the agency's independence and continuity, in addition to managing financial resources in a transparent and effective manner. Adapting to African conditions: This is achieved by developing evaluation methodologies, indicators, and weightings that are consistent with the economic and social characteristics of the African continent, while not neglecting the challenges facing the continent, such as weak infrastructure and political instability. All of these conditions enable the agency to achieve the greatest benefits for the countries of the continent in general, and Algeria in particular. Therefore, before discussing the effects of this agency on Algeria, it is important to address Algeria's current

classification in international agencies and its current economic situation.

3.3 Algeria's rating by international rating agencies:

Algeria has not been subject to any sovereign rating from any of the agencies we mentioned previously, and according to economists, this is due to two trends. The first says that the reason for this is that Algeria has not requested a rating from these agencies because they work upon request, in addition to the fact that Algerian legislation that governs bond issuance operations does not require or oblige an assessment of financial risk by international credit rating agencies, the second trend is due to the weakness of financial and accounting disclosure, in addition to the great activity of the parallel market in Algeria, not to mention the limited financial market there.

In general, the first rating that Algeria received was in 2012 by "Dagong Global Credit Rating Co.", a Chinese rating agency founded in 1994. It rated Algeria from 2012 to 2015 at BBB-, which indicates that the risks of default and the ability to meet are acceptable. However, after 2016, the rating was lowered to BB+, which means that the economy is speculative, and the risk is also high. But it is important to note that there is a classification for Algeria by international agencies, headed by the Fitch agency, regarding the risk assessment of countries, as this assessment measures the risks associated with foreign investment transactions and foreign trade related to the country in question.

The following table shows the classification index for Algeria in recent years.

Table 4: Algeria's international risk rating according to Fitch Ratings

			Lowest risk 0% Highest risk 100%
Years	September 2022	September 2023	September 2024
Indicator	47.7 %	48.2 %	50.6%

Source: : Fitch Solutions

From the previous table, we note that Algeria, although it has maintained a moderate risk score according to the agency's standard (45 - 54.99) % , the risk score is rising from one year to the next. On the other hand, we find that many economic indicators have recorded, especially

between 2021 and 2023, a noticeable improvement, However, the index is rising, indicating a lack of fairness in the classification. The following table shows some of Algeria's most important economic indicators

Table 5. Development of the most important economic indicators

Indicator	Years		
	2022	2023	2024
REAL GDP GROWTH %	3 ,6	4,2	3,8
CONSUMMER PRICE INFLATION (year-over year percent change %	9,3	9,3	7,6
Export of Goods &Services as %of current GDP	30,7	22,7	22
IMPORTS of Goods &Services as %of current GDP	20,7	20,6	21,4
FDI Inflows (US$ bn)	0,255	1,216	1,220
Gross official Reserves (US$ bn)	56,8	64,7	67,1

Source : https://data.worldbank.org/country/algeria on 12/02/2025 at 23:55

So, whatever the reason for this low rating, is it real and does it truly reflect Algeria’s creditworthiness and economic risks, or is it subject to the standards and agendas of Western countries? The result is the same, which is the necessity of having a local or regional rating agency in order to reduce the cost of obtaining a rating from international agencies, In addition, the regional agency, specifically the African one, will be more familiar with the specificities of African countries, including Algeria, and thus a more accurate classification

3.4 Advantages of establishing the African Rating Agency for Algeria:

As we mentioned previously, establishing the agency with the necessary conditions and standards will provide the continent as a whole and Algeria in particular with many advantages, including:

- Strengthening the Algerian bond market, which it relies on as a funding source, especially during periods of low oil prices.
- Enhancing transparency. The agency's presence necessitates the publication of all information and the development of financial and accounting disclosure in Algeria, thus eliminating the accusation of opaque

information.
- Attracting capital due to fair ratings, which increase investor confidence in Algeria.
- As a result of the previous element, economic development is enhanced due to the availability of sufficient financing, thus achieving economic diversification and moving away from dependence on hydrocarbons.
- Building local capacity, as the establishment of the agency will create jobs in the financial and analytical fields, in addition to transferring foreign expertise in this field.
- The agency can encourage small and medium-sized enterprises, even startups, by providing them with sufficient funding to expand and develop their activities, especially in light of the state's efforts to encourage this sector.
- Confronting the European carbon tax: The agency helps defend Algeria's interests against unfair border taxes, most notably the carbon tax that will be imposed on African borders, resulting in losses estimated at $35 billion annually in African exports, despite the fact that the continent as a whole contributes only 3% of greenhouse gas emissions.
- Strengthening the role of Algerian economic diplomacy. This agency will be used as a tool to strengthen South-South relations, especially with the Sahel and Sahara countries. In general, Algeria, by proposing and endorsing the establishment of the African Rating Agency, seeks to achieve the aforementioned benefits. However, all of these benefits remain contingent on the political will, not only of Algeria but also of other African countries especially since the latter is characterised by economic instability and dependence on Western countries, which do not have an interest in establishing a regional rating agency, lest they lose the funding generated by the reports it issues for some African countries.

4. CONCLUSION

With the increasing role and importance of international rating agencies and the significant effects they cause to the countries subject to rating, whether negatively or positively, and in light of the absence of an African rating agency, it has become necessary to establish an African

rating agency that is more sensitive to the specificity of the African continent and its countries, the latter of which Algeria is considered the third strongest economy in it, but due to the lack of a fair rating, it still suffers from low ratings. Accordingly, the announcement came to establish the African Rating Agency, which has many advantages for the economies of all African countries and Algeria in particular, but all of this remains dependent on adherence to the necessary conditions for the success of this type of agency in addition to providing the necessary capabilities because ambition remains within the available range, and accordingly we have reached a number of results represented by:

- Study results: The most important results of the study are:

- African countries suffer from the lack of a credit rating agency that provides them with a fair assessment.

- The major problems facing African countries, particularly those related to political and security stability, may delay the implementation of this agency.

- The agency's success remains contingent on the availability of political will to establish it, and this will be able to overcome all the obstacles we have mentioned.

- The failure of international agencies, especially following recurring economic crises, is a major incentive to establish the African Rating Agency.

Accordingly, we can suggest the following recommendations:

- Strengthening economic integration among African countries, which will accelerate the implementation of the agency and its operationalization on the ground.

- Leveraging Algeria's strong diplomacy to encourage countries to accelerate the implementation of the agency on the ground.

- Engaging the higher education sector in this field by opening specializations at universities that align with the trend toward establishing an African rating agency.

- Enhancing governance and transparency to achieve higher rankings, starting with the launch of the African agency.

5. Bibliography List :

Amira, T. (2019, June). Determinants of the Creditworthiness of Sovereign Debt. *Economic Studies, 06*(01).

Bergier, C. (2018). the international control of financial rating agencies. university cote dazur, France.

Collarrd, F. (2012, décembre). Les agence du notation . *revue Hebdomadaire du CRISP*.

Dezzani, R. .. (2001, october). Classification Analysis of World Economic Regions. *Geographical Analysis, 33*(04), p. 330.

Karim, B., & Karbach, R. (2013, JUNE 19-20). The role of international rating agencies in economic crises between the seriousness of them and their cause. *orum on the current economic crisis and its impact on the economies of North Africa*. Algeria, University of Tebessa.

Rawani, B. (2017, September). Islamic credit rating as a mechanism to guarantee financing for small projects. *Economic Additions Magazine, 01*(02). Retrieved from https://asjp.cerist.dz/en/article/75983

Souise, H. B. (2016). The role of credit rating agencies in the occurrence of financial crises and their repercussions on the Algerian economy. *Elhakika, 07*(38).

Studies, G. C. (2020). *Credit rating.* Retrieved 01 21, 2025, from https://cfkc.gov.sa/knowledgelibrary/Documents/Credit%20Rating%20report-%20Arab.pdf

Studies, I. o. (2025, 02 12). *Credit Ratings.* Retrieved from Institute of Banking Studies: https://kibs.edu.kw/wp-content/uploads/2021/10/CreditRatings_375.pdf

Talfah, A. (2005, April). *Sovereign Creditworthiness Rating.* Retrieved from Arab Planning Institute : https://www.arab-api.org/Files/Training/programs/1/2018/35_C19-1.pdf

Union, U. N. (2024). AN AFRICA. Retrieved 03 12, 2025, from https://unoau.unmissions.org/joint-communiqu%C3%A9-united-nations-african-union-joint-task-force-peace-and-security-holds-eighteenth?utm_source=chatgpt.com

Journal of Economic Additions | **Volume: 09 / N°: 02 (2025), pp 767-787**

The Effect of Sukuk Issuance on the Domestic Investment and the Foreign Direct Investment in Malaysia during 2001–2024.

Azzouza Amani, Economic and Management LABECOM, Abdelhamid Mehri University of Constantine 2 (Algeria), amani.azzouza@univ-constantine2.dz

Received: 12/05/2025 *Accepted: 18/09/2025* *Published:30/09/2025*

Abstract:

Enter This study aims at examining the effect of sukuk issuances in Malaysia on the domestic investment and the foreign direct investment during 2001-2024. Findings show a positive short-term effect for sukuk issuances in Malaysia on both domestic investment and foreign direct investment during the study period. However, a positive long-term effect was observed only on the foreign direct investment. In addition, the effect on the domestic investment was found to be greater than on the foreign direct investment.

Keywords: Sukuk Issuances, Domestic Investment, Foreign Direct Investment

Jel Classification Codes: G23, E22,F21

1. INTRODUCTION

Recently, the Islamic finance tools, mainly sukuk, have witnessed a global wide spread and turned available to all individuals, institutions, and governments around the world. In this regard, sukuk were one of the best tools for funding large projects that could not be funded by one source, and seemed the best option for the investors who want to invest their surplus thanks to their positive results in funding and investment in many economic sectors.

Thanks to the importance and prevalence of sukuk as a funding tool, many Western and Arab countries issued and adopted Mudaraba, Musharaka, Salam, and other types of sukuk to face the budget deficit, revitalize the financial markets, or fund development and infrastructure projects.

The effect of sukuk issuances went beyond the financial aspects to include several macroeconomic indicators, such as the economic growth, employment, and investment. In this regard, investment was one of the most affected indicators due to its high sensitivity to changes in the funding environment, particularly in countries that were striving to promote Sharia-compliant funding alternatives, such as Malaysia whose market had witnessed remarkable development during several years and ranked first in the world in terms of value. Since Sukuk have really entered the Malaysian stock market in 2000, and because of the availability of data from 2021 to 2024, the following problematic is raised:

Do sukuk issuances have an effect on the domestic and the foreign investment in Malaysia during 2001–2024?

From this question, sub-questions arise as follows:

1. Is there a positive short-term effect of sukuk issuances on domestic investment in Malaysia during the study period?
2. Is there a positive long-term effect of sukuk issuances on domestic investment in Malaysia during the study period?
3. Is there a positive short-term effect of sukuk issuances on foreign direct investment in Malaysia during the study period?
4. Is there a positive long-term effect of sukuk issuances on foreign direct investment in Malaysia during the study period?

Objectives of the research: The research aims to highlight the role of the sukuk in attracting the domestic and foreign direct investments in Malaysia by defining sukuk and their types, discussing the Malaysian sukuk market, and measuring the effect of sukuk issuances on both domestic and foreign direct investments in Malaysia.

The importance of research: This study covers one of the critical topics in the Islamic economy. In this regard, Islamic finance has a large presence and importance economically and socially. In addition, the proliferation and success of sukuk and their large entry into the financial markets have been witnessed, contributing to the development of the Islamic economy.

Research methodology: In order to achieve the research objectives, the descriptive approach was used to describe the phenomenon and define sukuk and their role in funding. Besides, the analytical approach was employed to analyze the results obtained, and a case study to study the case of sukuk issuances in Malaysia.

Research plan: In order to achieve the research objectives, Sukuk issuances and foreign direct investment in Malayasia, and the model and econometric methodology were tackled.

2. Literature Review:

The study of Hatem Ahmed Adela (2024): it analyzed the effect of issuing Islamic securities (including Sukuk) on DI in Malaysia during 2005-2019 using cointegration models and VECM. Findings showed a long-term balance between Sukuk issuance and the growth of DI, and that Sukuk have a significant positive effect on DI.

The study of Ahmed Amine Sadallah (2025): it tackled the factors that affect the issuance of Sukuk in 05 emerging markets, namely Malaysia, Indonesia, KSA, Turkey, and UAE during 2005-2024. The variables included FDI flows, governance, and development of the financial market. Findings showed that Sukuk issuance is positively related to the depth of the financial market, the quality of governance, and FDI flows, and is negatively related to the interest rates.

The study of Ayus Ahmad Yusuf et al. (2025): it aimed at identifying the role of Sukuk in fostering the economic development and reducing poverty in ASEAN states during 2019-2023. The study used Panel Data, Fixed Effects, and ARDL models to examine the relation between Sukuk issuances, GDP, and poverty rates. Findings showed that Sukuk positively contribute to boosting growth in the long-term and help reduce poverty rates through funding infrastructure projects and social development.

This study is different than the previous studies in the fact that it covers a longer period and that is more modern. This adds more credibility to its results and reflects the latest developments in the Malaysian Sukuk market. Besides, the study exclusively focuses on Sukuk without other Islamic funding tools. This allows for a better understanding of their effect. In addition, the study focuses on FDI and DI, instead of the macro effect on the economic growth. Finally, the study considers the short and long-terms to reveal the temporal effect on Sukuk. This enriches literature and deepens analysis.

3. Sukuk Issuances and Domestic and Foreign direct Investments in Malaysia.

Islamic sukuk issuances in Malaysia are vital for the financial market architecture, as they have progressively played a critical role in mobilizing both domestic and foreign investments. By providing Sharia-compliant financing instruments, Malaysia has positioned itself as a leading center for Islamic finance and attracted capitals from investors who prefer the Islamic financial transactions, particularly from the Gulf region and Southeast Asia. Besides, sukuk have facilitated the process of funding the strategic public and private projects and, thus, increased the domestic investment. (Muhamat *et al*, 2024, p. 212)

3.1. The Concept of Sukuk:

Despite the numerous definitions of Sukuk or Islamic securitization, they all converge on a single meaning:

Sukuk have been defined as the conversion of a group of illiquid income-generating assets into tradable Sukuk backed by these assets. The returns on these Sukuk are based on their cash flows and on their sale in the financial

markets, taking into account the regulations of exchange. (Khan & Habib, 2003, p. 06).

Sukuk are new products that have emerged on the scene. They are financial instruments of equal value that represent undivided ownership shares in a portfolio of existing or future "qualified" assets, such as usufructs, services, and commercial activities. These instruments allow investors to obtain a common share in the ownership of tangible assets, benefits, services, or a specific project. They are issued in accordance with the provisions of Shari'a, which ensures the legitimacy of the investment and its freedom from interest (riba). (Sayd, 2008, p. 04)

The "Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions" (AAOIFI) defines investment sukuk as financial instruments of equal value that represent unified shares in real assets, services, or projects, with their private subscription being accepted and their funds being used to operate specific investment projects. (Itam *et al*, 2022, p. 36)

The achievements of Islamic financial institutions have led to a call for the creation of capital market instruments to manage the liquidity balance of their balance sheets. To achieve this goal, the Islamic Fiqh Academy of the Organization of Islamic Cooperation, at its fourth session held in Jeddah, Saudi Arabia, from February 6 to 11, 1988, legitimized the concept of sukuk. This paved the way for the creation of an alternative financing source that responds to different levels of risk and return, and covers the needs of issuers and investors who adhere to the principles of Shari'a, and who are not permitted to invest in traditional debt instruments. The primary function of sukuk is to provide an alternative to traditional bonds, as they yield returns similar to conventional bonds but in a Shari'a-compliant manner. (Ariff *et al*, 2012, p. 17) (Bouhadda & Attaoui, 2023, p. 611).

3.2. Sukuk Properties: Sukuk are characterized with: (Maatallah & Shiriaq, 2012, p. 242) (Ben Amara, 2011, p. 255)

- They are based on the principle of participation in profit and loss.
- They are documents issued in the name of their owner in categories of equal value.

- Sukuk are issued based on a legitimate contract.
- Sukuk represent a share of assets that are devoted for investment,
- Sukuk are tradable in the stock market.

3.3. Types of Sukuk:

The Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions pointed to the existence of more than fourteen types of sukuk. However, the focus will be on the most widespread sukuk, which will be divided into two types.

3.3.1.The First Type: tradable sukuk:

They are Sukuk that represent shares in the ownership of objects or benefits; therefore, they can be traded.

3.3.2.The Second Type: non-tradable sukuk:

They are sukuk that cannot be traded because they are based on debts (Ben Gaid, 2023, p. 209)

Table 1. Types of Sukuk

Non- tradable sukuk	Tradable sukuk
Sukuk al Salam	Sukuk al Ijara
Sukuk al Murabaha	Sukuk al Musharaka
Sukuk al Istisna'a	Mutual Funds Sukuk
	Sukuk al Mudharabah

Source : (Islamic Financial Services Board, 2024, p. 65)

3.4. Sukuk Market in Malaysia

Sukuk have witnessed a great development after the global financial crisis of 2008 and gained a prominent role in supporting the economy and increasing savings. Malaysia is the pioneer of this field, as it has the largest market of Islamic finance, and because it issued several issues of Sukuk and has ranked first globally in terms of issuance value (Except in 2007 and 2008, where UAE ranked first).

3.4.1. Global Sukuk issuances in Malaysia:

Sukuk were first issued in Malaysia by the government in 1990. However, the real issuances for trading in the security market were in 2000, where Malaysia witnessed an important development by integrating the first investment fund that goes with the Islamic Sharia, allowing the individual investors to participate in the market. In addition, Shell MDS Company

issued the first commercial sukuk that respect Sharia, marking an important turning point in diversifying the Islamic funding tools in the stock market. A report by the Malaysia securities committee stated that these initiatives are part of a national strategy to foster the position of the Islamic capitals in Malaysia. (Securities Commission Malaysia, 2000)

Malaysia has been ranked almost every year as the top global issuer of sukuk, with a large share compared to the rest of the world. Based on the cumulative size of sukuk issuances from 2001 to 2023, Malaysia maintained a leading global position, with total domestic and international issuances amounting to approximately 945 billion USD. In this regard, it is followed by Saudi Arabia, with approximately 267.92 billion USD, and Indonesia, with around 191.72 billion USD. This rank reflects the significant gap between Malaysia and other major sukuk-issuing countries, highlighting Malaysia's sustained dominance in the global market of sukuk, (International Islamic Financial Market, 2024, p. 20)

3.5. Domestic and Foreign direct Investment in Malaysia

Both foreign and domestic investments play a crucial role in driving the economic growth and development. While foreign direct investment brings capital, advanced technologies, and global market access, domestic investment strengthens domestic industries, supports entrepreneurship, and ensures the circulation of wealth within the country. Together, they contribute to job creation, innovation, and long-term economic stability.

3.5.1. Domestic Investment in Malaysia:

Since 2010, about 80% of the approved projects in Malaysia have come from the domestic investment while the rest were from foreign the direct investment. According to the website "Invest Malaysia", the key areas for domestic investment are: (Invest Malaysia, 2023)

- **Manufacturing and Electronics:** Malaysia is a global center for semiconductor production, hosting multinational companies and benefiting from a strong supply chain. Through the "NIMP 2030" plan, the government aims to enhance local capacities in integrated circuit design and advanced packaging.

- **Renewable Energy:** The government is placing increasing emphasis on the renewable energy and expanding tax incentives to include projects such as green hydrogen, wind energy, solar power, and waste management to promote the environmental sustainability.
- **Tourism and Hospitality:** The tourism sector is vital for the economy, as the government aimed to attract 20 million international tourists by 2024 and achieve revenues of approximately 70 billion Malaysian Ringgit.
- **Medical Device Industry:** Malaysia is a regional center for medical device manufacturing, exporting over 90% of its production to global markets. The government is supporting this sector by encouraging innovation and expanding high-value-added products.

These sectors reflect Malaysia's commitment to enhancing the domestic investment and diversifying its national economy, contributing to inclusive and sustainable economic development.

3.5.2. Foreign Direct Investment in Malaysia:

Key Sectors of Foreign Direct Investment (FDI) in Malaysia in 2023: (Malaysian Investment Development Authority, 2023)

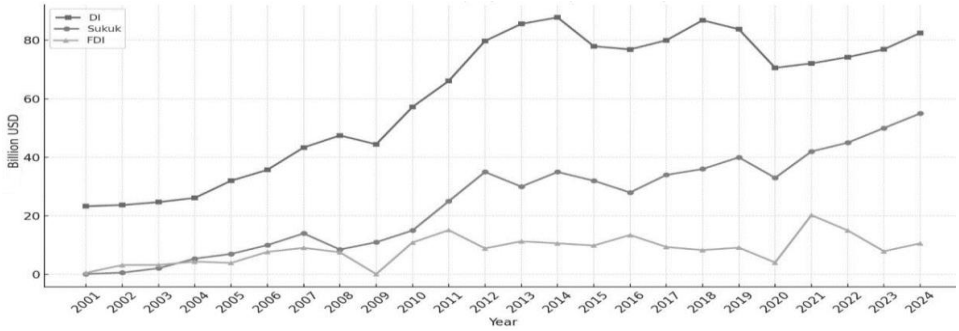
The industrial sector attracts significant investments, particularly in electronics and electrical appliances. In 2023, the total investment in this sector amounted to approximately 99.8 billion Malaysian Ringgit.

- **The services sector** including financial services, and information technology telecommunications witnesses a sustainable growth, with investments totaling 117.7 billion Ringgit in 2023.
- **The primary sector** consistently draws investments, particularly in mining and natural resources, with total investments in 2023 reaching 7.5 billion Ringgit.
- As for the other fields, they include **Information and Communications Technology**, which attracted 45.6 billion Ringgit; **real estate** with 44.4 billion Ringgit; **wholesale and retail trade** with 9.2 billion Ringgit; **utilities** with 6.3 billion Ringgit; and **financial services** with 6.0 billion Ringgit.

3.6. Development of Sukuk issuances and domestic and foreign investments in malaysia:

The following figure illustrates the evolution of Sukuk issuances, domestic investment, and foreign direct investment during 2001–2024 in malaysia (Appendix 01). In this regard, it is observed that:

Fig.1. Development of Sukuk and Domestic and Foreign Direct Investments



Source : Prepared by the author (Appendix 01)

- **Sukuk**: Sukuk have experienced gradual growth since 2001, with a noticeable speed after 2010. This trend reflects the development of the Islamic finance market in Malaysia and the increasing reliance on this instrument to fund various projects.

- **Domestic Investment (DI)**: Domestic investment has shown a long-term upward trend, with minor fluctuations, indicating a relatively stable domestic economic environment.

- **Foreign Direct Investment (FDI)**: has exhibited considerable volatility over the period, reaching its highest levels in 2011 (15.12 billion USD) and 2021 (20.25 billion USD). These peaks suggest strong responses to improvements in global economic conditions following major crises, including the Global Financial Crisis and COVID-19.

After discussing the Sukuk market and the Foreign Direct Investment in Malaysia, it is important to briefly address the economic role of Sukuk to understand their relation with FDI.

4. Model and Econometric methodology:

In order to assess the effect of sukuk on domestic and foreign direct investments in Malaysia during 2001–2004, the following steps were followed:

4.1. Model variables: The model of the study consists of two dependent variables and an independent one:

4.1.1. Sukuk (SUK): it is the independent variable in this study.

4.1.2. Domestic Investment (DI): it is the dependent variable in this study.

4.1.3. Foreign Direct Investment (FDI): it is the dependent variable in this study.

4.2. The statistical description of the study variables: The arithmetic mean, the median, the max and min values, the standard deviation, and the normality test of each variable are as follows:

Table 2. the statistical description of the study variables from 2001 to 2024.

Variables (Annual)		Mean	Median	Max	Min	Std. dev.	jurque-bera	sig
Billion US D	Suk	24.74	29	55	0.16	16.61	1.48	0.47
	DI	60.79	71.33	87.81	23.31	23.31	2.75	0.25
	FDI	8.52	8.98	20.25	0.11	4.77	0.32	0.85

Source: Author's Calculation based on EViews 12 Output.

The descriptive statistical results of the variables under study during 2001–2024 revealed that the average value of sukuk issued in Malaysia was 24.74 million USD, with a standard deviation of 16.61, indicating a noticeable degree of dispersion among the values. Similarly, the mean value of domestic investment reached 60.79, with a standard deviation of 23.31. As for the foreign direct investment, the mean value was 8.52 with a standard deviation of 4.11. Based on the difference between the maximum and minimum values and the standard deviations of both domestic and foreign investments, it is evident that there is a high level of dispersion among the observed values.

Despite the significant differences between the maximum and minimum values, particularly in the case of domestic and foreign investments, the descriptive statistical results generally indicate that the studied variables do not show any substantial statistical distortions. Therefore, the data will be retained without removing outliers, as they do not have a significant effect

on the probability distribution according to the Jarque-Bera test, which shows that all variables follow a normal distribution.

4.3. Model Specification:

The model is specified as follows: $\text{Investment} = f(\text{Sukuk}) \ldots$

Since this study includes two dependent variables, two models are proposed as follows: $DI = B_0 + B_1 Suk + e \ldots\ldots\ldots (1)$

$FDI = B_0 + B_1 Suk + e \ldots\ldots\ldots (2)$

Where:

Suk: Sukuk

DI: Domestic Investment

FDI: Foreign Direct Investment

e = Stochastic or Error term

B_0 = Intercept of relationship in the model/constant

B_1, B_2 = Coefficients of each independent or explanatory variable

4.4. Econometrics Methodology:

Before building the model and understanding how the variable of sukuk effects investment during 2001-2024, the stationarity and cointegration of the time series must first be tested:

4.4.1. Stationarity of the time series:

The concept of non-stationarity in time series first emerged in the 1970s (John & Sons, 2013). When the time series of a model is non-stationary, it can lead to spurious or meaningless regressions, where R^2 value may appear deceptively high, resulting in an inaccurate representation of the model. to determine whether a time series is stationary, the Dickey-Fuller unit root test shall be used.

The results presented in the following table indicate that the sukuk and domestic investment variables show non-stationarity at the level, but achieve stationarity after the first difference. On the other hand, the foreign direct investment is stationary at the level and at the first difference because it does not contain unit root, as shown below:

Table 3. Unit root results- Augmented Dickey-Fuller test statistics

Variables	Level		First Difference	
	Test statistics	**Result**	**Test statistics**	**Result**
Suk	-0.224156	Non-Stationary	-5.366122*	Stationary
DI	-1.366279	Non-Stationary	-3.238562**	Stationary
FDI	-3.593481**	Stationary	-4.412778*	Stationary

Note:* Significant at 1% , ** Significant at 5%, *** Significant at 10%.
Source: Author's Calculation based on EViews 12 Output.

4.4.2. First Model: This model examines the effect of sukuk issuance on domestic investment: $DI = B_0 + B_1 Suk + e \dots\dots\dots (1)$

According to the methodology of Angle & Granger, since the variables (suk, Di) are integrated of the same degree, meaning that it is stationary on the same level, whether at the level or first difference, the stationarity of the residuals e_t of the original model will be tested.

$H_0 \rightarrow \beta = 0$ → Null Hypothesis suggests the presence of a Unit Root in residuals.

To test the stationarity of the residual series, the calculated t-statistic (from the Dickey-Fuller test) was compared to the critical values at 1%, 5%, and 10% significance levels, considering the three model specifications (None, intercept, intercept and trend). The results indicated that the calculated t-statistic exceeded all the critical values across the different cases and significance levels, leading to the acceptance of the null hypothesis about the presence of a unit root. Accordingly, the residual series is non-stationary at the level, meaning that the variables are not cointegrated.

Since the time series stationarity tests revealed that the study variables are non-stationary at the level, but attain stationary at the first difference, and since the cointegration test indicated the absence of a long-term relationship between the variables, the effect of changes in Sukuk on the changes in the domestic investment will be estimated using an Ordinary Least Squares regression model by calculating the first difference of the variables. This methodology is used to examine the short-term dynamics between the variables, without assuming the presence of a long-term relationship.

After estimating the model using the Ordinary Least Squares (OLS) method, and after confirming the residuals stationarity, the Durbin-Watson test confirms that the residuals are serially uncorrelated, indicating no evidence of autocorrelation. Moreover, the normality of the residuals was tested, showing that the residuals followed a normal distribution. However, the White test for heteroskedasticity showed a p-value below the threshold of 0.05, indicating the presence of heteroskedasticity in the residuals.

Based on these results, and although the model shows no autocorrelation and the series residuals are stationarity and follow a normal distribution, the model shows heteroskedasticity; therefore, the issue was corrected using the White robust standard errors method. Thus, it no longer affects the accuracy of hypothesis testing and the statistical significance of the coefficients. The following table presents the estimated coefficients:

Table 4. Estimated Regression Results (OLS Model)

Variables		**Coefficients**	**Standard Error**	**T- Statistics**	**Probability Value**
Independent Variable	Sukuk	0.729540	0.201799	3.615185	0.001
constant	B_0	0.834001	1.487972	0.560495	0.581
Simple period		2001-2024		**R-squared**	0.274915

Note: * represents 1% level of Significance, ** represents 5% level of Significance.

Source: Author's Calculation based on EViews 12 Output

According to the estimated regression results for the relationship between sukuk issuance and domestic investment, it is concluded that there is a significant direct relationship between sukuk and domestic investment, meaning there is a positive effect of sukuk on the domestic investment. This implies that every 1 billion increase in sukuk issuance leads to a 0.8 billion increase in domestic investment. Moreover, R^2 indicates that 27% of the variation in domestic investment can be explained by changes in sukuk issuance, however, these effects are observed only in the short run. R^2 results show that many other factors that affect domestic investment are not found in the model, such as the governmental policies, interest prices, inflation, investors' rust, economic crises, etc.

4.4.3. Second model:

$$FDI = B_0 + B_1 Suk + e \dots\dots\dots (2)$$

According to the ARDL (Auto-Regressive Distributed Lag) modeling approach developed by Pesaran & Shin (1999), it is possible to estimate relationships between variables that are stationary at different orders, meaning the variables are stationary at levels I (0) and at first difference I(1). Since the variables (SUK and FDI) in this model are stationary at the different orders -one is stationary at the level and the other is stationary at the first difference-, ARDL bounds testing approach is considered appropriate for examining the effect of sukuk issuance on foreign direct investment (Pesaran et al, 2001, pp. 290-297).

Table 5. Estimated Regression Results for Model One (ARDL Model)

Variables	Coefficients	Standard Error	T- Statistics	Probability Value	R-squared
FDI(-1)	-0.189222	0.217935	-0.868250	0.3967	0.346192
FDI(-2)	-0.452732	0.217365	-2.082822	0.0518	
Suk	0.289503	0.083392	3.471589	*0.0027	
B_0	6.815240	1.916050	3.556922	*0.0023	
Simple period	2001-2024	Durbin-Watson stat		1.958940	

Note: * represents 1% level of Significance, ** represents 5% level of Significance.
FDI(-1): This represents the value of (FDI) in the previous period (one year ago).
FDI(-2): This represents the value of (FDI) (lag of 02 periods).
SUK: This is an independent variable with no lag (no time delay).
Source: Author's Calculation based on EViews 12 Output

The econometric form of equation (1) is represented as:

FDI = 6.81 -0.18*FDI(-1) - 0.45*FDI(-2) + 0.28*SUK

The estimated ARDL model shows an acceptable level of goodness of fit. This is evidenced by the coefficient of R^2, which reached 0.3461. This indicates that approximately 34.61% of the variations in foreign direct investment (FDI) can be explained by the independent variable (sukuk) included in the model. In addition, the overall significance of the model is confirmed with F-statistic, where the value reached 4.70 with an associated probability (p-value) of 0.01. Since the p-value is less than 5%, the model is

statistically significant, meaning that the independent variables collectively have a meaningful effect on foreign direct investment.

Based on the results of the equation, sukuk have a statistically significant effect on the foreign direct investment, with a coefficient of 0.28 at the 1% significance level. This indicates that an increase in the size of sukuk positively affects the foreign direct investment in the short term. Overall, these statistical indicators support the validity and reliability of the estimated model, allowing for a confident interpretation of the economic results.

The Bound Testing approach is used to investigate whether sukuk have a long-term effect on the foreign direct investment.

Table 6. ARDL Long Run Form and Bounds Test

Variables	Coefficients	Standard Error	T- Statistics	Probability Value	R-squared
Suk	0.176316	0.031613	5.577371	*0.0000	0.346192
B_0	4.150690	0.985492	4.211795	*0.0005	

Note: * represent 1% level of Significance, ** represent 5% level of Significance.
Source: Author's Calculation based on EViews 12 Output

The econometric form of equation (1) is represented as:

$$FDI = 0.017 + 4.15*SUK$$

The results indicate a statistically significant effect of sukuk issuances on the foreign direct investment in Malaysia in the long term during the study period. In this context, the sukuk coefficient (0.17**)** shows that a 01% increase in sukuk issuance redoubles the foreign direct investment flows.

4.5. Results analysis:

The study models show the effect of sukuk issuance on the domestic and foreign direct investments in Malaysia during 2001 and 2004. In this regard, after estimating the study models with OLS (first model)because the variables are stationary at the same degree, and with ARDL (second model) because they are not stationary at the same degree, the effect of sukuk issuances in Malaysia on DI and FDI flows during 2001–2024 was found as follows:

4.5.1. **The first model** measures the effect of sukuk issuance on the domestic investment flows and shows a positive effect in the long-term only, as the coefficient of determination shows that 27% of change in the domestic investment is the outcome of the change or increase of sukuk issuance. This may explained by:

- **The direct funding nature of sukuk** for the domestic projects, mainly in the productive sectors and infrastructure, what rapidly motivates the domestic investments.
- **The availability of liquidity:** when sukuk are issued, big liquidity is poured into the economy, encouraging the domestic companies to grow and invest thanks to the available loans.
- **The local investors' trust in the tools that go with Sharia:** Sukuk motivate and foster the trust of the local investors who want Islamic financial tools. Besides, the governmental policies in Malaysia support the use of sukuk as a main funding tool, making their effect on the local economy more direct and efficient in short periods.
- **Refunding:** Sukuk may be used in some periods as an alternative to refund the ongoing projects instead of funding new ones.
- **The type of funded projects:** usually, the returns of sukuk are devoted for specific projects and may be used in funding governmental ones. However, if these projects are not productive enough, their effect on the domestic investment will be short.

4.5.2. The second model: It measures the effect of sukuk issuance on the flows of the direct foreign investment in Malaysia and shows a positive effect in the short and long terms. In this context, the increase in sukuk issuance increases the direct foreign investment flows to 30% in the short-term and to 50% in the long-term. This is because:

- **The positive side:** The issuance of sukuk reflects the power and stability of the Malaysian market and sends immediate signals to the foreign investors about the quality of the investment environment.
- **The fast motivation of trust:** The sukuk that go with Sharia attract many foreign investors, mainly from the Gulf and Middle-East states because sukuk are subject to strict financial and religious standards. Since Malaysia

is an international center for sukuk, it is an attraction point for many foreign capitals that look for investments that go with Sharia.

- The provision of direct funding opportunities: the foreign companies working in Malaysia may directly take advantage of projects funded by sukuk (through supply, operation, and construction contracts) and, thus, widen their activities or reinvest their earnings.

- The increase of the relation between the private and public sectors through sukuk: The use of sukuk in partnerships between the two sectors encourages the foreign investors to start long-term projects.

- Fostering the state credit rating: The continuous success in issuing and managing sukuk fosters the sovereign rank of Malaysia and makes it more attractive for foreign capitals that look for a long-term secure environment.

5. CONCLUSION:

Sukuk were among the main Islamic funding tools. Therefore, they were attractive for investments that aim at financial diversity and commitment to the Islamic rules. Besides, they motivated the economic activity through funding the productive projects and infrastructure, and directly contributed to fostering the local investment through providing liquidity and funding opportunities for the national companies.

The findings show that Sukuk are an efficient tool to boost investment in states that aim at promoting their economies, mainly in the short term, through funding the productive projects and infrastructure, and through providing the necessary liquidity for the local companies. In addition, it is important to foster the policies of supporting Sukuk market and improve the regulatory environment to facilitate their issuance and exchange and foster the trust of local and foreign investors. Based on what was said, it is concluded that**:**

- There is a positive effect for sukuk issuance on the flows of the domestic investments in Malaysia in the short-term during the study period.
- There is no a positive effect for sukuk issuance on the flows of the domestic investments in Malaysia in the long-term during the study period.

- There is a positive effect for sukuk issuance on the flows of the foreign direct investments in Malaysia in the long and short-term during the study period.
- Sukuk provide a direct and fast funding to the local projects.
- Sukuk supply a financial liquidity that motivates expenditures and investments.
- The local and foreign investors' trust in sukuk attracts capitals that look for Islamic funding tools.
-Sukuk encourage the reinvestment of earnings and foster the local economy.
- Funding the foreign companies' projects with sukuk helps increase their activities inside the state.
- The use of sukuk in the long-term projects paves the way for the sustainable participation of the foreign investors.
- The success in managing sukuk fosters the international trust and makes the investment environment more secure in the long-term.

Although the results of this study were based on the Malaysian experience, they provide important views to other states that aim at developing their Sukuk markets. Besides, these results may help the decision makers design more efficient funding strategies by directing Sukuk issuances towards the productive projects and infrastructure, and towrads adopting motivational strategies that attract local and international investors. Besides, it is necessary to consider the economic and financial characteristics of each local market when applying such policies and recommendations to ensure their efficiency and sustainability.

6. Recommendations:

- Widening the use of Sukuk that are devoted for the productive projects and infrastructure because they have a direct effect on boosting the domestic investment.
- Encouraging issuing international Sukuk to foster the flows of FDI and the economic openness on the international markets.

- Developing the mechanisms of pricing and exchanging Sukuk to increase their attractively and efficiency in developing the financial resources.

7. Bibliography List :

- Adela, H. A. (2024). *The impact of Islamic securities issuances on domestic investment: A case study of Malaysia*. Jordan Journal of Business Administration, *20*(3), 233–248.
- Ariff, M., Safari, M., & Mohamad, S. (2012). *Sukuk securities: Their definitions, classification and pricing issues.* The Islamic debt market for sukuk securities: The theory and practice of profit sharing investment (pp. 11–41). Edward Elgar.
- International Islamic Financial Market. (2018). *Sukuk report* (7th ed.). International Islamic Financial Market.
- International Islamic Financial Market. (2024). Sukuk report (13th ed.). International Islamic Financial Market
- Invest Malaysia. (2023). *Invest in Malaysia's key & diversified sectors, high-tech manufacturing & services opportunities.* Retrieved January 1, 2025, from https://www.investmalaysia.gov.my/invest-in-malaysia/diversified-sectors/.
- Islamic Financial Services Board. (2024). *Islamic financial services industry stability report.* Islamic Financial Services Board.
- Itam, M. I., Noordin, K., & Mansor, F. (2022). Hybrid sukuk in light of the recent implementation of AAOIFI Shariah Standard No. 59 related to the sale of debt. *Journal of Islamic Finance, 11*(2), 2289-2109.
- Malaysian Investment Development Authority. (2023). *Invest in Malaysia.* Retrieved March 16, 2025, from https://www.mida.gov.my/invest-in-malaysia.
- Muhamat, A. A., Nizar, N., Senawi, A. R., Abdul Karim, N., Kassim, S., & Ismail, H. (2024). *Green sukuk issuance: A case study of public university in Malaysia. Journal of Sustainability Science and Management, 19*(11), 211–223.
- Pedace, R. (2013). *Econometrics for dummies* (1st ed.). John Wiley & Sons.

- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, *16*(3), 289–326.
- Sadallah, A. A. (2025). Determinants of sukuk issuance: An empirical analysis of financial market and governance indicators in emerging economies. *Recherches et Applications en Finance Islamique, 9*(1), 55–72.
- Salman, S. A. (2008). *Islamic capital markets: Products, regulation and development.* Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank.
- Securities Commission Malaysia. (2011–2019**).** *Annual reports (2011, 2013, 2015, 2017, 2019).* Securities Commission Malaysia.
- World Bank. *Indicators.* https://data.worldbank.org/indicator
- Yusuf, A. A., Maryam, A. K., Shiddieqy, D. F., & Awad, A. (2025). The role of sukuk financing in economic growth and poverty reduction: Empirical evidence from selected ASEAN countries. *Public and Municipal Finance, 14*(2), 42–50.

- بن عمارة، ن. (2011). الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية: تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية – البحرين، مجلة الباحث،9 ،264–253.
- بن قايد، ش. (2023). دور صناعة التمويل الإسلامي في تمويل التنمية الاقتصادية: دراسة حالة التجربة الماليزية .*مجلة إضافات اقتصادية، 7*(1)، .224–205
- بوحدة، ز.، و عطاوي إ. (2023). الصكوك الإسلامية ودورها في تفادي الأزمات المالية العالمية .مجلة إضافات اقتصادية، 7(2)، .624–605.
- خان، ط & .،حبيب، أ. (2003). *إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية* (الطبعة الأولى). البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- معطى الله، خ، شرياق، ر. (2012، 3-4 ديسمبر). الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية. *في الملتقى الدولي: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإسلام (جامعة قالمة، الجزائر).*

8. Appendices

Appendix 01: Development of Sukuk, Domestic and Foreign Direct Investments in Malysia during the period 2001-2024.

Years	Sukuk	DI	FDI	Years	Sukuk	DI	FDI
2001	0.16	23.31	0.55	**2013**	30	85.59	11.3
2002	0.6	23.68	3.19	**2014**	35	87.81	10.62
2003	2.1	24.7	3.22	**2015**	32	77.95	9.86
2004	5.4	26.14	4.38	**2016**	28	76.87	13.47
2005	7	32.01	3.92	**2017**	34	79.98	9.37
2006	10	35.72	7.69	**2018**	36	86.83	8.3
2007	14	43.36	9.07	**2019**	40	83.76	9.15
2008	8.5	47.48	7.57	**2020**	33	70.58	4.06
2009	11	44.45	0.11	**2021**	42	72.09	20.25
2010	15	57.21	10.89	**2022**	45	74.23	15.03
2011	25	66.1	15.12	**2023**	50	76.9	7.92
2012	35	79.75	8.9	**2024**	55	82,5	10,6

Sources:

- **Securities Commission Malaysia. (2011–2019).** *Annual reports (2011, 2013, 2015, 2017, 2019).* Securities Commission Malaysia.
- **International Islamic Financial Market..** *Sukuk report*. International Islamic Financial Market. **(**from 2017 to….2024**).**
- **World Bank.** *Indicators.* https://data.worldbank.org/indicator.

Journal of Economic Additions | **Volume: 09 / N°: 02 (2025), pp 788-808**

The Impact of Electronic Payment Methods on the Financial Performance of the Economic Institution

Anichel Abdallah, , University. Of Ghardaia, anichel.abdallah@univ-ghardaia.edu.dz
Yahiaoui Hocine, University. Of Ghardaia , yahiaoui.hocine@univ-ghardaia.edu.dz

Received: 16/06/2025 *Accepted: 17/08/2025* *Published:30/09/2025*

Abstract:

This study examines the impact of electronic payment methods on the financial performance of Ooredoo, a Qatari economic institution, during 2017–2024. Customer value was used as an indicator of electronic payments, while revenues measured financial performance. Statistical significance tests confirmed a meaningful correlation, and regression analysis clarified the relationship. The Granger causality test further explained the direction of influence. Results show a statistically significant link, indicating that electronic payment methods enhance Ooredoo's financial performance, particularly in the long term.

Keywords: Electronic payment methods; financial performance; statistical significance.

Jel Classification Codes: G21, E42, L81.

1. INTRODUCTION

In the current digital era, electronic payment methods (E-payment or Digital Payment) have become the cornerstone of modern financial systems, fundamentally transforming how financial transactions are managed at both individual and institutional levels. These technologies have emerged as one of the most important drivers of economic growth in the twenty-first century, contributing to enhanced financial inclusion, increased operational efficiency, and improved customer experience.

This study aims to analyze the strategic impact of electronic payment methods on the financial performance of economic institutions, with a specific focus on institutions operating in the telecommunications sector. Through this research, we seek to determine the extent to which these technologies contribute to enhancing key financial indicators such as revenues, profitability, and cash liquidity.

The study relies on an integrated research methodology combining quantitative and qualitative analysis, utilizing actual financial data from leading market institutions and applying advanced statistical models such as multiple regression analysis and causality tests. The study also considers mediating factors that may affect this relationship, such as institutional size, degree of technology adoption, and characteristics of the market in which it operates.

The scientific importance of this research lies in its ability to fill a knowledge gap in the literature related to the impact of digital transformation on the financial performance of institutions in emerging markets. From an applied perspective, the study's results will provide valuable insights for decision-makers in economic institutions, helping them develop effective strategies for adopting and developing electronic payment systems.

This research is based on a fundamental hypothesis: there is a statistically significant positive relationship between the degree of adoption of electronic payment methods and the level of financial performance of institutions, with a moderate effect of some mediating variables. This hypothesis will be tested by analyzing the financial data of a group of institutions during the period from 2017 to 2024.

Research Problem

Based on the above, the research problem can be formulated as: "What is the impact of electronic payment methods on the financial performance of the economic institution?"

Research Hypothesis

To answer the above research problem, we formulated the following hypothesis: "The positive impact of electronic payment methods on the financial performance of the economic institution."

Research Methodology

To achieve the study's objectives, a descriptive approach was followed in the theoretical study, and a case study approach was adopted for Ooredoo in the applied study.

1. Theoretical Framework of Electronic Payment Methods

Electronic payment methods represent the electronic form of traditional payment methods. E-commerce was one of the most important reasons that led to their use as a solution to the obstacles posed by traditional payment methods. Therefore, firstly, we will discuss the concept of electronic payment methods, in the secondly financial technology, and in the thirdly, we will address the importance of both electronic payment methods and financial technology and their impact on each other.

1.1 Concept of Electronic Payment Methods

Electronic payment methods are considered one of the basic pillars of the digital economy and modern finance. Algeria has witnessed remarkable development in this field in recent years. Today, they have become an essential part of modern financial transactions, providing speed, security, and convenience in completing financial operations online or through various points of sale.

1.1.1; **Definition of Electronic Payment Methods**

Electronic payment methods are defined as the traditional electronic means of payment that we use in our daily lives. The fundamental difference between the two methods is that all electronic payment operations are carried out via electronic settlement, with no physical transfers or coins(Imad, Taybi, page 125).
. They also refer to the process of transferring money, which is essentially the price of a good or service, digitally, i.e., using computers and transmitting data over a telephone line, network, or any other data transmission method (Wahiba, , p- 32)
. They are also defined as the means that enable their owner to make direct remote payments via communication networks (Abdel Fattah, 2002, p. 25).

Characteristics of Electronic Payment Methods

The characteristics of electronic payment methods are as follows:

- Firstly: International Nature: Electronic payment is characterized by its international nature, meaning it is a universally accepted method. It is used to settle accounts in transactions carried out in an electronic space between users all over the world.
- Secondly: Use of Electronic Money: Payment is made through the use of electronic money, which is a monetary value contained in a card with a digital memory or the main memory of the institution that dominates the management of the exchange process.
- Thirdly: Remote Settlement of Electronic Transactions: This method is used for remote settlement of electronic transactions, where contracts are concluded between geographically distant parties. Payment is made over the internet by exchanging electronic information thanks to wireless communication means, and payment orders are given according to electronic data that allow direct communication between the two parties to the contract (Salah Elias,2017, p. 22).

1.1.2;Methods of Electronic Payment Methods:

Electronic payment is done using one of two methods:

- Method 1: Through pre-allocated money for this purpose, payment via the internet, by exchanging electronic information thanks to wireless communication means. Consequently, payment is only made after deducting from this money, and other transactions cannot be settled with it in any other way. This resembles contracts where the price is paid in advance.
- Method 2: Through ordinary bank cards, where there are no pre-allocated amounts for this purpose. Instead, the amounts that can be withdrawn with these cards are small compared to withdrawing with other means like checks to settle any financial transactions. Devices must be provided to manage these remote operations to facilitate transactions between parties and ensure trust among them (Karima, 2014, p. 59).

1.1.3 : Networks of Electronic Payment Methods:

Electronic payment is carried out through two types of networks:

- Type 1: Private Network: Connection is limited to the contracting parties. This implies the existence of prior commercial and financial transactions and relationships between them.
- Type 2: Public Network: Transactions are conducted through it between many individuals who did not have specific prior links (Farid, 2006, p. 128).

1.1.4:Types of Electronic Payment Methods

The expansion of electronic communications has led to the evolution of money, appearing in a new form suitable for modern electronic transactions. Electronic payment methods have taken the following types:

a- Electronic Cards: These include payment cards through which amounts are transferred from buyers' accounts (cardholders) to sellers' accounts within one or two days. They are also used to withdraw money from accounts (Lousif, 2007, p. 30). This also includes "envelope cards" (بطاقة الضرف) which require payment for purchases upon invoice submission. Credit cards, on the other hand, allow their holder to obtain a loan (Waheeba, p. 44). They are made of a material difficult to tamper with. Through them, the card is presented to the merchant to pay for purchases, and the merchant then collects the value from the issuing entity, which in turn collects these amounts from the cardholder (Al-Shoura, 2008, p. 25).

b- Smart Cards: These are cards containing a micro-processor that allows for storing funds through security programming and ensuring the integrity of each transaction from fraud. These cards can interact with other computers and do not require authorization or confirmation of card validity for transferring funds from buyer to seller(Al-Majali, Osama, 2013, p. 215).

c- Electronic Checks and Transfers: A check is defined as a three-party instrument processed electronically, fully or partially, containing an order from a person called the drawer to the drawee bank to pay a sum of money to a third person called the payee. The electronic check is perhaps the most useful commercial paper in the

field of electronic technologies(Bandak, 2007, p. 350). . As for electronic fund transfers, they are a set of rules and procedures adopted for transferring funds via licensed electronic banks. The transfer order is issued via computer, and its characteristics include ensuring security and greater credibility for the parties involved (Ben Baïr, Ben Kamla, 2011, p. 5). d- Electronic Money: This is a new means that has emerged alongside credit cards. It means that the consumer or bank client has two accounts: one in real currency and the other in electronic currency. They can transfer any value from their regular currency account to their electronic currency account. If they wish to pay for a good or service, they can do so by transferring this value from the buyer's account to the seller's account(Younes, Al-Bashkani, 2009, p. 381). The latter then reviews the issuing bank to verify the validity of the money used for payment and then deposits its value in their bank (Safar, 2008, p. 20) .

2.: Theoretical Framework of Financial Performance

The concept of performance holds great importance in studies and research related to institutional management. Therefore, it has received attention from researchers, thinkers, and practitioners in the field of administration and management. This is based on the logic that performance represents the primary driver for the existence or non-existence of any institution. It is also considered the most contributing factor in achieving its main objective, which is survival and continuity.

The concept of performance, in general, refers to the action that leads to the accomplishment of tasks as they should be done, and is characterized by comprehensiveness and continuity. In this sense, it is considered the determinant of an institution's success and its survival in its target markets. It also reflects the institution's ability to adapt to its environment, or its failure to achieve the required adaptation. It is also worth noting that the concept of performance is associated with two important terms in management: efficiency and effectiveness (Al-Daawi, 2009, p. 217).

. Addressing the performance of an economic institution through a theoretical study is a necessary requirement to cover all its aspects (Khemakhem, 1976, p 310).

This section will address three main elements: the concept of performance, where a set of definitions will be presented to clarify its meaning, then its types, and finally, a study of the various factors affecting it will be conducted.

2.1 Concept of Financial Performance

The origin of the word "performance" stems from the Latin word "Performare," which means to give shape to something in a holistic manner. Subsequently, the English language derived the word "performance" from it and gave it the meaning of performance Mahfoudh, 2005, p. 132). While some believe it gave it a clear meaning (to perform), which is to successfully accomplish an activity or execute a task (Shatibi, 2011, p. 06).

Performance is a fundamental and important concept for business organizations in general, as it represents the most important dimension around which the existence of the organization revolves. Performance refers to the levels of efficiency and effectiveness achieved by the institution (Mazouda, 2001, p. 87).

Efficiency represents the optimal utilization of resources, while effectiveness refers to achieving the maximum possible goals (Maadani, 2009, p29). Performance also expresses the institution's ability to achieve its long-term goals and its capacity to utilize its resources towards achieving desired objectives. Performance is a function of all institutional activities and is a mirror that reflects the institution's situation from various aspects. All parties in the organization strive to enhance optimal performance (Abu Qamar, p. 22).

Researchers view performance as follows: "Performance is a center of responsibility, meaning the effectiveness and productivity by which this center achieves the goals it has accepted. Effectiveness determines at what level goals are achieved. Productivity compares the results obtained with the means used to achieve them"(Khemakhem, 1976, p 311) . An institution's performance is represented by its ability to achieve results that match the planned goals and objectives, by optimally utilizing the resources

at its disposal. Therefore, performance is both efficiency and effectiveness (Duff, 1999, p.897).

Performance represents a comprehensive and continuous activity that reflects the institution's success, continuity, and ability to adapt to the environment according to specific foundations and criteria set by the institution according to its activity requirements and in light of long-term goals (Chamam, Boukera, 2009, no page number).

Abdul Mohsen Tawfiq defines performance as "the act and accomplishment of an activity or the execution of a task, meaning performing an action that helps in achieving the set goals (Tawfiq, 1998, p. 03), and from this, performance refers to the outputs or goals that the system seeks to achieve".

According to these previous definitions, performance consists of two elements: effectiveness and productivity. The first element means the degree of goal achievement, meaning there are two elements for comparison: set goals to be achieved and achieved goals. The second element is productivity, represented by the relationship between the actual results achieved and the means used to achieve them.

2.2 Definition of Financial Performance

Several concepts have been presented for financial performance, among which we mention the following definitions:

- "Financial performance is the extent to which an institution achieves a safety margin through its ability to confront risks and overcome financial difficulties, thereby eliminating its state of financial distress." (Dadane, 2007, p. 20).
- "Financial performance lies in the effectiveness of mobilizing and utilizing available financial means."(Dadane, 2004, p. 42).
- "Financial performance is a tool to identify the existing financial situation in the institution at a specific moment as a whole, or for a specific aspect of the institution's performance, or for the performance of its shares in the market on a specific day and period." (Al-Khatib, 2010, no page number).
- "It is the maximization of results by improving profitability, and this is achieved by minimizing costs and maximizing revenues

continuously extending to the medium and long term, with the aim of achieving both wealth accumulation and stability in performance level." (Ben Sassi, Quraishi, 2006).

The reason for the divergence in the concept and definition of financial performance is mainly due to the differing views of researchers on defining the concept of the financial function, and to the evolution of classical financial theory into contemporary financial theory, and the evolution of accounting indicators into financial and economic indicators. Consequently, we conclude that financial performance is embodied in the institution's ability to achieve financial balance, provide the necessary liquidity to settle its obligations, and achieve a good profitability rate and low costs, to achieve its financial goals by effectively using available financial means.

2.3: Components of Financial Performance

It can be said that financial performance is directly related to production, regardless of the nature of the production, whether it is a product or a service. Financial performance is linked to certain concepts related to efficiency and effectiveness (Al-Qudat, 2015, p.5).
. If financial performance lies in the effectiveness of mobilizing and utilizing available financial means efficiently (Dadane, 2007, p. 20). , then the concept of financial performance is always linked to the extent of success and achievement of objectives. Therefore, achieving them is linked to the concepts of efficiency and effectiveness, as they together represent performance as its two main components.

a- Effectiveness: Effectiveness is considered one of the control tools in the institution and is a criterion that reflects the degree of achievement of the set goals. Effectiveness is defined as the ability to achieve the expected activity and reach the expected results, or it is the institution's ability to achieve its strategic goals (Housna, 2009, p:35). Vincent Peloquin defined it as the ability to achieve the expected activity and reach the expected results (Plauchet, 2006, p:6). The concept of effectiveness in an institution is among the most prominent indicators used to measure the extent to which that

institution achieves its goals in harmony and adaptation with the environment in which it operates, in terms of its utilization of its available resources(Nadia Kherif, 2012, p: 98). . Effectiveness is used to measure the economic unit's ability to achieve its planned goals. On this basis, the effectiveness of the economic unit is measured by the ratio of actual results achieved to what it desired to achieve, according to the plan. Effectiveness, in this concept, is related to the quantity of final outputs without considering the quantity of resources consumed to obtain them (Ahmed, 1999, p: 59) . From the previous definitions, we conclude that effectiveness expresses the degree to which an institution achieves its set goals. This means comparing two main elements: the planned goals that the institution seeks to achieve, for example (PG), and the actually achieved goals, for example (RG). We measure effectiveness by the following ratio: Effectiveness = (RG) / (PG) Where: (RG) = Value of actual outputs (achieved goals). And (PG) = Value of expected outputs (planned goals).

b- Efficiency: The term "efficiency," like most terms in human and social sciences, is characterized by a lack of agreement among writers and researchers regarding its definition. Therefore, it is not surprising to find an overlap between this term and some other terms used in economic, commercial, and management sciences, such as productivity, profitability, etc.. (Al-Abd, 2003, p. 20). The efficiency of an institution in achieving its goals can be measured by the ratio between achieved performance and planned performance(Marai, Atiya, 1997, p. 38). According to André Gide, efficiency is the application of knowledge and actual knowledge to achieve a practical activity, and efficiency can be objectively observed from the job position and established through professional performance (Boukrima, 2008, p:139).

2.4: Objectives of Financial Performance

Addressing the study of the objectives of an institution's financial performance is essential and indispensable. Most methods for determining

performance indicators and standards require setting objectives. In general, the objectives that an institution seeks to achieve can be limited to the following: financial balance, liquidity and financial solvency, profitability, and value creation. The latter is a new objective imposed by the current situation characterizing the external environment of the institution.

a- Liquidity and Financial Solvency: Knowing the financial position of the institution allows management to take certain measures to achieve desired goals. Furthermore, if the goal shows the financial position of the institution, it reveals or suggests a problem in the work method that needs correction (Tawfiq, 1986, p. 21).

b- Financial Balance: Financial balance is considered a financial objective that the financial function seeks to achieve because it affects the financial stability of the institution. Financial balance at a specific moment represents the balance between fixed capital and permanent funds that allow its retention. Over the financial period, this requires an equalization between payments and receipts, or generally between uses of funds and their sources.(Jumaa, 2000, p. 247
).

c - Profitability: It is considered one of the primary objectives that the institution sets and allocates resources to achieve. It is a comprehensive goal for the institution, and it is viewed as one of the objectives or areas that the institution should strive to define as one of its goals (Maata Allah, 2012, p. 41).

d- Value Creation: This means the ability to achieve sufficient future profitability from currently invested funds. Sufficient profitability is that which is not less than the profitability that shareholders can obtain from other investments of similar risk. If the management team cannot create value, investors will turn to other, more profitable investments (Capiez, 1994, p. 121).

Financial performance can also achieve the following objectives for investors:

It allows investors to monitor and understand the institution's activity and nature. It also helps in monitoring the surrounding economic and financial conditions and estimating the impact of financial performance tools such as profitability, liquidity, activity, indebtedness, and dividends on stock price.(Ruters, 2002).

- It helps the investor in conducting analysis and comparison, interpreting data, and understanding the interaction between financial data to make appropriate decisions for the institutions' situations.

After detailing real investment and highlighting its determinants, then expanding on financial performance and clarifying the factors influencing it, we will try to list the various previous studies that dealt with the studied relationship between the two variables, and we will analyze and study them in the next chapter.

3: Applied Aspect of the Impact of Electronic Payment Methods on the Financial Performance of the Economic Institution

After addressing the theoretical concepts of the impact of electronic payment methods in the first chapter of the research and the theoretical concepts of institutional financial performance in the second chapter, in this chapter, we will try to apply these theoretical concepts to practical reality and compare the theoretical study with the results of our study. This will be done by understanding the impact that electronic payment methods can achieve on the financial performance of the Qatari institution Ooredoo during the period from 2017 to 2024.

Presentation of the Research Sample:

Ooredoo is a leading global telecommunications company that provides mobile and fixed telecommunications services, broadband internet service, and managed services for businesses in an optimal manner that aligns with the needs and requirements of individuals and businesses across the market in the Middle East, North Africa, and Southeast Asia. As a company that places great importance on the communities in which it operates, Ooredoo works with a vision based on enriching customer lives, stemming from its conviction in its role in stimulating human development by harnessing telecommunications services to help customers achieve their utmost aspirations. Ooredoo operates in the markets of Qatar, Kuwait, Oman, Algeria, Tunisia, Iraq, Palestine, Maldives, Myanmar, and Indonesia. The company won the "Best Telecom Operator" award at the 2013 Telecoms World Awards. In 2019, the company's revenues reached 8.2 billion US dollars, and as of April 30, 2020, its consolidated customer base worldwide exceeded 118 million customers. Ooredoo shares are listed on the Qatar Stock Exchange and the Abu Dhabi Securities Exchange.

3.1:Method of Data Collection for the Research

In our study, we relied on two types of data: theoretical data, which we collected, summarized, and adjusted to form the theoretical framework of our study in the first and second chapters; and applied data, which we collected, utilized, and used to answer the posed problem. The study's data, of both types, were as follows:

- Theoretical Data: Theoretical data consisted of information obtained from books, articles, conferences, theses and dissertations, and websites. This was to clarify the concepts we needed in our study and to present previous studies that examined our topic or were close to it, enabling us to cover all aspects related to our topic and achieve our goal.
- Applied Data: Applied data consisted of the data we obtained for the purpose of conducting our applied study. This was done through the websites of the sampled institution to obtain financial data for the period from 2017 to 2024.

3.3: Presentation of Research Variables

In our study of the impact of electronic payment methods on the financial performance of the economic institution, we assume that this research has two variables:

- Independent Variable: Represented by electronic payment methods.
- Dependent Variable: Represented by the financial performance of the institution

3.4; Measurement of Research Variables

What we observed through our study of current research dealing with this phenomenon is that it uses data that can be considered a suitable indicator for measuring the value of electronic payment methods. This is due to the correspondence between the suitable indicator and the latter, and therefore, the customer element can be considered an independent variable with the same characteristics as electronic payment methods.

Interpretation of Measurement

What we can confirm is that the two variables correspond in:

- Both are essential elements in the sales process: Customers represent the main axis of any contract or transaction, whether financial or economic. Electronic payment methods are essential for completing financial transactions, and without them, customer requests cannot be converted into actual sales, for example.
- Both variables influence the end of the contractual cycle: Customers by meeting their needs and providing excellent service that ensures their loyalty, on one hand. Payment methods that provide easy, fast, and secure payment options enhance the purchasing experience and increase customer satisfaction, on the other hand.
- Both require security and reliability: Customers need to trust the seller or platform before purchasing. Meanwhile, payment methods must be secure and encrypted to protect customers' financial data.
- Both differ in preferences and choices: Customers often have different preferences (products, prices, shopping experience). Payment methods vary (credit cards, e-wallets, bank transfers), and customers may prefer certain methods depending on the country or culture, for example.
- Both evolve with technology: Customers adapt to new technologies such as online shopping or artificial intelligence. Payment methods are constantly evolving (e.g., cryptocurrency payments, mobile payments).

3.5:Measurement Result

We conclude that both customers and electronic payment methods are vital elements in any successful business model, especially in this digital age, because they are complementary, where improving one enhances the performance of the other.

Table No. 1: Ooredoo Group (Parent Company and Branches) Income and Profit Data

Income Statement	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
Revenues	32,735,032	29,926,7	29,915,5	28,866,5	29,899,7	22,698,1	23,163,7	23,594,817
Income Tax	3,062,309	2,277,691	2,646,103	1,625,029	1,679,317	3,326,748	4,286,841	4,875,589
Net Profit for the Year	773,648	484,961	422,091	203,099	626,697	565,840	775,305	848,487

Source: Prepared by the researchers based on Ooredoo's financial statements extracted from the official company website: https://www.ooredoo.com/ar/investors/financial_information/annual-key-figures/

TableNo. 2: Ooredoo Group (Parent Company and Branches) Customer Statistics

Customer Type	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
Postpaid Mobile Customers	5,426	5,235	5,288	5,838	6,524	5,402	5,381	5,897
Prepaid Mobile Customers	157,795	109,165	111,072	113,926	114,025	49,913	50,126	43,40
Fixed Line Service Customers	726	825	877	820	802	652	644	660
Total Customers	163,946	115,225	117,237	120,584	121,352	55,967	57,590	51,51

Source: Prepared by the researchers based on Ooredoo's financial statements extracted from the official company website: https://www.ooredoo.com/ar/investors/financial_information/annual-key-figures/

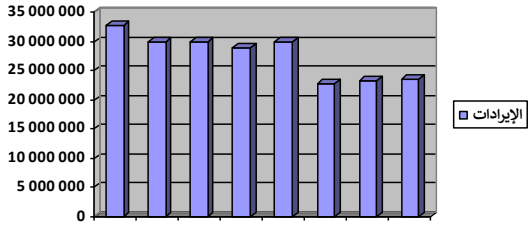
Tables No.1 and No.2: We observe from Tables 1 and 2 above an increase in the institution's revenues at the start of operation due to new investments in electronic payment methods, which were diverse between fourth and fifth generation payment equipment and modern settlement devices, in application of the institution's policy aiming to expand its markets and add new market shares outside the Kingdom. As for the recent decline, it may

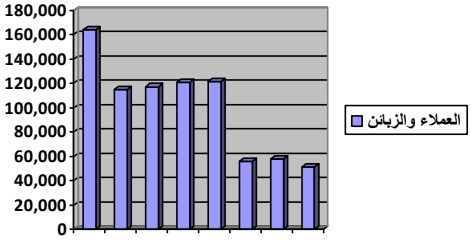
be attributed, according to the institution's latest reports, to the impact of the emerging COVID-19 pandemic on the global economy, which still indicates a decline in global economic growth rates.

Table No. 3: Annual Evolution Table of Ooredoo Group's Revenues and Customers

Years	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
Revenues	32,735,032	29,926,724	29,915,541	28,866,565	29,899,742	22,698,184	23,163,709	23,594,817
Total Customers	163,946	115,225	117,237	120,584	121,352	55,967	57,590	51,519

The following is a bar chart illustrating the value of electronic payment methods (amounts annually spent by Ooredoo on devices and equipment in all markets) and the corresponding evolution in the number of customers:





Source: Prepared by the researchers based on the data in Table No. 03 above.

Table No. 3: The change in the number of Ooredoo's customers is accompanied by a similar change in its revenues, due to the significant impact of customer numbers on the institution's income and revenues, which is attributed to the increasing demands of the institution, as shown in the remaining years.

Tools Used in the Research

To study and control the research variables, namely electronic payment methods and financial performance, we used Microsoft Excel. Afterwards, we organized the target institution's database and entered it into the statistical program (SPSS), in order to understand the impact that electronic payment methods can have on the financial performance of the study sample institution during the period from 2017 to 2024.

Measuring Correlation

We calculated the correlation coefficient to prove the existence of an influential relationship between the two variables, or that each affects the other. The effect may be positive if an increase in one is followed by an increase in the other, which is called positive correlation. The effect may also be negative if an increase in one is followed by a decrease in the other, which is called negative correlation. Correlation can be simple if the relationship is between only two variables, and it can be multiple if the relationship is between more than two variables. The correlation coefficient is usually denoted by the symbol (r) if it is calculated from the sample, and by the symbol (R) if it is calculated from the population. The correlation value ranges between -1 and +1. If the value is (+1), it indicates a positive correlation. As the correlation coefficient value approaches zero, it indicates a correlation whose value gradually decreases until its existence vanishes. If the correlation value reaches (-1), it is considered a negative correlation. Therefore, it is of great importance to observe the sign of the correlation coefficient along with its value.

Calculating Correlation

After entering the data into the program, a deeper analysis of the data was conducted using the statistical significance test (to ensure that the correlation is statistically significant) and linear regression analysis (to understand the nature of the relationship between the two variables).

1- Statistical Significance Test of the Correlation Coefficient: Hypotheses

H0 Null Hypothesis: There is no correlation between X and Y, and the correlation coefficient (r=0). H1 Alternative Hypothesis: There is a correlation between X and Y, and the correlation coefficient (r=1). Result: The program gave a correlation coefficient (r) = 0.8938, and the p-value = 0.0012. Therefore, the correlation is statistically significant at a 95% confidence level. Consequently, we reject the null hypothesis H0 and accept the alternative hypothesis H1 because $p<0.05$.

2- Interpretation of the Statistical Significance Test Result for the Correlation Coefficient

The result of the statistical significance test for the correlation coefficient between the independent variable, represented by the number of customers, which translates the significant and advanced capabilities of electronic payment methods, and the dependent variable, represented by the financial performance of the targeted institution under study, was positive. This is because the correlation coefficient (r) between electronic payment methods

and Ooredoo's financial performance was high and close to +1, and the p-value < 0.05. This means that there is a strong and statistically significant relationship at a 95% confidence level.

4.6:Discussion of Results

: The results confirmed the validity of the hypothesis proposed by the researchers, which is the existence of a positive impact of electronic payment methods on the economic institution's financial performance. This means that the change in the use of electronic payment methods is strongly linked to the institution's financial performance (either increasing or decreasing depending on the direction of the correlation).

Analysis of the Research Results: This can be interpreted at the financial level of the institution as a decent direct proportional correlation in terms of influence strength between the variables of electronic payment methods and Ooredoo's financial performance at the financial and market level. This is based on the fact that this institution's investment, compared to the sector of activity, current geopolitical and security conditions, and with these huge amounts in these modern electronic payment methods, inevitably leads to high financial performance that is directly proportional by a factor of 0.8938 of the actual investment invested and utilized for modern devices and advanced electronic payment tools. This translates into the enormous financial amounts for the institution's financial performance, represented by its revenues.

Research Conclusion

In conclusion of this research, it can be affirmed that electronic payment methods play a pivotal role in improving Ooredoo's financial performance , which was confirmed by the statistical analyses and results reached by this study. The results showed a positive and statistically significant relationship at a 95% confidence level between the adoption of electronic payment methods and the financial performance indicator. Electronic payment methods have contributed to enhancing the efficiency of revenue collection, which means reducing costs associated with traditional cash transactions, as well as improving customer experience, which has positively impacted the institution's financial performance indicator represented by revenues. Furthermore, the expansion in the use of these methods has helped Ooredoo enhance its competitive advantage in the growing telecommunications market, according to recent reports, which is experiencing rapid digital transformation. However, this study opens the door for future research to explore the mechanisms of influence more deeply, such as analyzing the

role of mediating factors (like customer satisfaction, transaction speed, and cybersecurity) in enhancing this impact. It is also recommended to conduct comparative studies with other telecommunications companies to measure differences in electronic payment adoption policies and their impact on financial performance. Finally, it can be said that the shift towards a digital economy is no longer an option but has become a strategic necessity to ensure continuous growth and financial flexibility in a competitive business environment. Hence, the results of this study provide a practical framework for decision-makers in the studied institution and other institutions to promote the adoption of electronic payment methods as an effective tool for achieving financial excellence and operational sustainability , because financial technology is not merely a tool but a transformational strategy that redefines the standards of financial success.

Refernces

1, Mohamed Khider University of Biskra, Algeria, 2001, p. 87.
6- Martine Maadani et Al, Management et pilotage de la performance, Edition Hachette Supérieur, France, 2009, p29.
7 - Mohamed Ahmed Abu Qamar, Evaluation of the Performance of the Mahmoud Palestinian Bank Using the Balanced Scorecard, Master's Thesis, unpublished, Faculty of Commerce, Islamic University – Gaza, p. 22.
8- Abdellatif Khemakhem, Ibid, p. 311.
9 - Robert le Duff, Encyclopedia of Management and Administration, Paris, 1999, p.897
10 - Abdel Wahab Chamam, Kamelia Boukera, The Role of Financial and Strategic Indicators in Measuring Organizational Performance, Paper presented at the Conference on Organizational Performance and Effectiveness in the Context of Sustainable Development, Mohamed Boudiaf University, M'sila, November 10 and 11, 2009, no page number.
11 - Abdel Mohsen Tawfiq, Performance Evaluation, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Al-Ikhwan Al-Ashaq Printing Press, Egypt, 1998, p. 03.
12 - Abdelghani Dadane, Measurement and Evaluation of Financial Performance in Economic Institutions, Towards Establishing an Early Warning Model Using Financial Simulation, PhD Thesis, Unpublished,

University of Algiers, Algeria, 2007, p. 20.
13 - Abdel Ghani Dadane, A Study of Performance and Value in Economic Institutions, Al-Bahith Journal, University of Ouargla, Issue 4, 2006/2004, p. 42.
14 - Mahmoud Al-Khatib, Financial Performance and Its Impact on Corporate Stock Returns, First Edition, Dar Al-Hamed, Amman, Jordan, 2010.
15 - Elias Ben Sassi, Youssef Quraishi, Financial Management: Lessons and Applications, Dar Wael Publishing, Amman, Jordan, 2006.
16 - Ilyas bin Al-Sasi, Youssef Quraishi, Financial Management (Administration Finance): Lessons and Applications, Dar Wael Publishing, Amman, Jordan, 2006.
17 - Mustafa Abdullah Al-Qudat, The Impact of Financial Ratios on the Financial Performance of Public Industrial Shareholding Companies Listed on the Amman Financial Market (2005-2011), Research Paper in Al-Manara Journal, Issue 21, 2015, p: 5.
18 - Abdel Ghani Dadane, Measuring and Evaluating Financial Performance in Economic Institutions, Towards Establishing an Early Warning Model Using Financial Simulation, PhD Thesis, University of Algiers, Algeria, 2007, p: 20.
19 - Saifi Housna, The Role of Financial Planning in Improving the Performance of Economic Institutions, Thesis Submitted to Fulfill the Requirements for a Master's Degree in Financial and Accounting Sciences, Case Study of the National Company for Electricity and Gas - Ouargla Urban Unit - Kasdi Merbah University Ouargla, 2009/2010, p:35.
20 - Vincent Plauchet, Measurement and Improvement of Industrial Performance, Volume 2 UPMF, France, 2006, p:6.
21- Nadia Kherif, Methods of Measuring Performance and Effectiveness in the Institution, Scientific Article in the Journal of Economic Insights, Faculty of Economic, Commercial, and Management Sciences, Mohamed Kheidar University, Biskra, Algeria, Issue 3, 2012, p: 98.
22 - Nour Ahmed, Principles of Industrial Cost Accounting, Al-Dar Al-Jamiya, Egypt, 1999, p: 59.
23- Jalal Ibrahim Al-Abd, Business Administration, An Introduction to Decision Making and Building Skills in Management and Managers, Dar Al-Jamiya Al-Jadida, Alexandria, Egypt, 2003, p. 20.
24- Abdel Hai Abdel Hai Marai, Atiya Abdel Hai Marai, Managerial Accounting, Dar Al-Jamiya, Egypt, 1997, p. 38.

25- Fatima Zahra Boukrima, Efficiency: Concepts and Theories, Al-Houma Publishing House, Algeria, 2008, p:139.
26- Jamil Ahmed Tawfiq, Financial Management, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Lebanon, 1986, p. 21.
27 - Al-Saeed Farhat Jumaa, Financial Performance of Business Organizations, Dar Al-Mareekh Publishing, Riyadh, 2000, p. 247.
28- Abdel Rahman Maata Allah, Evaluation of Financial Performance and Its Role in Financial Decision-Making, Master's Thesis, Specialization in Corporate Finance, University of May 8, 1945, Guelma, 2012-2013, p. 41.
29- Alain Capiez, Élément de gestion financier, Masson, 4th edition, Paris, 1994, p. 121.
30 - Donald Ruters, 101 Ways to Improve Company Performance, 1st edition, Al-Farouk Publishing and Distribution, Egypt, 2002.

Journal of Economic Additions | **Volume: 09 / N°: 02 (2025), pp 809-826**

The Impact of Artificial Intelligence Technologies on Institutional Competitive Performance From 2024 to 2034

Sayah abdallah, [*] *Administrative Development Laboratory for the Advancement of Economic Institutions, university of ghardaia (algeria), sayah.abdallah@univ-ghardaia.edu.dz*

Received: 28/05/2025 *Accepted: 27/09/2025* *Published:30/09/2025*

Abstract:

This study explores the impact of Artificial Intelligence (AI) technologies on institutional competitive performance. It analyzes AI's role in automating processes, reducing costs, improving efficiency, and supporting innovation, while also identifying adoption challenges. Findings show that AI capabilities, models, neural networks, and engines enhance efficiency, foster innovation, and strengthen competitive advantage through data-driven decisions and market prediction. However, risks include over-reliance on technology, data governance issues, ethical concerns, workforce adaptation, and regulatory complexities. The study recommends continuous improvement, robust training, interdisciplinary collaboration, and transparent data management to balance technological gains with human insight.

Keywords: Artificial Intelligence, Institutional Competitive Performance, Operational Efficiency, Innovation, Collaboration, Ethical Considerations, Data Governance, Challenges, Opportunities.

Jel Classification Codes: C45, O47, O31

[*] *Corresponding author*.

1. INTRODUCTION

As organizations progressively incorporate artificial intelligence technologies, the competitive environment is transformed not solely by improved operational efficiencies but also by a notable alteration in collaborative dynamics. The interaction between institutional rivalry and cooperation becomes paramount, as entities utilize AI to optimize processes while concurrently engaging in inter-industry alliances that promote innovation. This bifocal strategy enables institutions to leverage collective knowledge, thus enhancing their research capacities and responsiveness to market demands. Moreover, the assimilation of AI into strategic paradigms necessitates a continuous reevaluation of performance indicators, urging institutions to modify their assessment methodologies to include both measurable outcomes and intangible advantages arising from collaborative initiatives. Ultimately, this transforming paradigm highlights the significance of adaptability in maneuvering through the complexities introduced by technological progress, thereby securing a sustained competitive edge in an ever-evolving landscape.

Problematic:

How do the Artificial Intelligence Technologies impact on the Institutional Competitive Performance from 2024 to 2034?

From this main question several sub-questions arise:

- What specific AI technologies are most relevant to institutional competitive performance?
- How does AI contribute to automating processes, reducing operational costs, and improving overall efficiency within institutions?
- How does Challenges and Obstacles to AI Adoption?

Hypotheses:

Main Hypotheses:

Artificial Intelligence Technologies impact on the Institutional Competitive Performance.

Sub-Hypotheses:

- specific AI technologies are most relevant to institutional competitive performance.
- AI contribute to automating processes, reducing operational costs, and improving overall efficiency within institutions.
- There is Challenges and Obstacles to AI Adoption.

2.AI Technologies Most Relevant to Corporate Competitive Performance:

2.1 Artificial Intelligence Capability

Refers to the resources, skills, and organizational awareness required to develop and implement AI solutions, including data, technical skills, innovation, and the use of AI in decision-making and management to enhance organizational performance and competitive advantage (Chen et al., 2022).

2.2 AI Modeling

Using AI techniques such as predictive models to analyze organizational characteristics and attributes, support forecasting of future organizational resilience, and develop the skills and capabilities needed to enhance competitive performance (Shafiabady et al., 2023)

2.3.Artificial Neural Networks: Brain-inspired computing systems used to analyze complex data, predict organizational performance, and identify factors affecting the success of AI (Hradecky et al., 2022).

2.4.AI Engines: Advanced AI-based tools for data analysis and decision-making support, used to enhance corporate creativity, improve management, and drive AI-based decision-making (Chen et al., 2022).

3.AI-Driven Enhancements to Competitive Advantage

As organizations navigate through this increasingly complex and multifaceted environment, the importance of making decisions that are grounded in data becomes progressively more essential, with big data analytics serving as a crucial element that underpins the strategic choices that these entities make. (Sheshasaayee & Bhargavi, 2018)

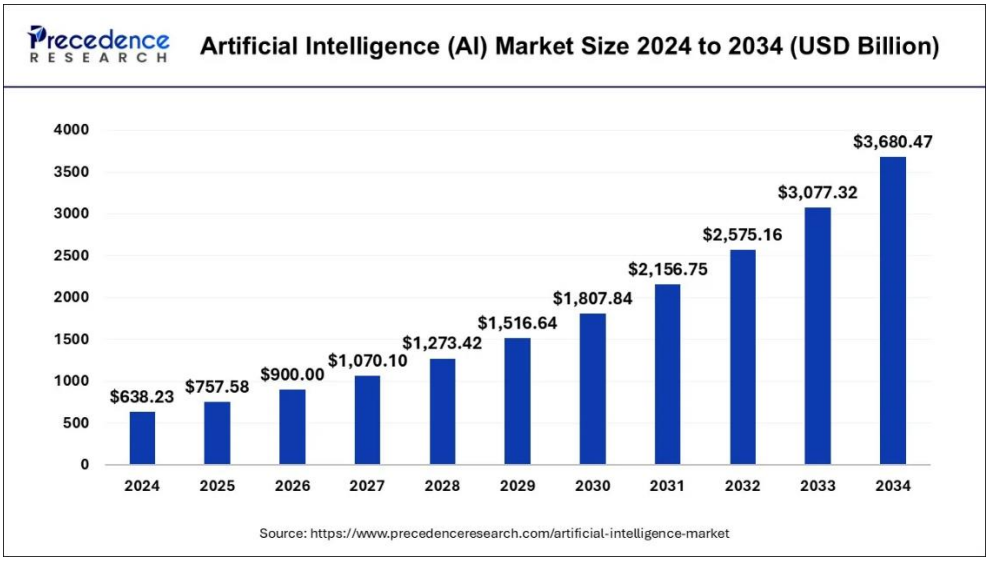
By employing advanced and sophisticated analytical tools designed to decode and interpret the vast amounts of information generated by cutting-

edge artificial intelligence technologies, organizations are able to more effectively identify emerging trends and predict shifts within the competitive landscapes in which they operate (Schlögl et al., 2019).

This proactive and predictive approach not only enhances the efficiency of operations but also encourages the development of groundbreaking business models that leverage partnerships across various industries, ultimately leading to the generation of greater value and profitability (Saling, 2015)

Moreover, as these organizations continue to refine and improve their strategies for integrating artificial intelligence into their operational structures, it is imperative that they remain vigilant and mindful of the ethical implications associated with such technologies, making certain that their pursuit of competitive advantage does not compromise their integrity or erode public trust. (Bruhn & Anderer, 2019)

Therefore, the relationship between technological progress and ethical considerations will be crucial in shaping sustainable competitive strategies that will be vital for success in the future.



https://www.precedenceresearch.com/artificial-intelligence-market

The chart illustrates the projected evolution of the global artificial intelligence (AI) market between 2024 and 2034, measured in USD billions.

- In 2024, the market size is estimated at $638.23 billion.
- By 2034, it is expected to reach $3,680.47 billion.

This indicates that the market will expand by more than fivefold within one decade.

4.Case Studies and Empirical Evidence

As institutions increasingly embrace AI-driven innovations, the importance of predictive analytics emerges as a pivotal factor in enhancing competitive performance. By leveraging sophisticated algorithms to forecast market trends and consumer behaviors, organizations can not only optimize their offerings but also refine their marketing strategies to resonate more profoundly with target audiences (*Impact of Big Data on Business – InData Labs*, n.d.)

This proactive approach enables institutions to create highly personalized experiences that foster customer loyalty while simultaneously driving operational efficiencies through informed resource allocation (*Impact of Big Data on Business – InData Labs*, n.d.)

. However, this reliance on data necessitates robust governance frameworks to ensure data quality and ethical usage, as mismanagement could lead to significant reputational risks and diminish stakeholder trust (*Impact of Big Data on Business – InData Labs*, n.d.)

Therefore, navigating the intersection of innovation, ethics, and data integrity will be essential for institutions aiming to sustain their competitive edge in an ever-evolving marketplace.

5.AI and Innovation

As institutions harness the power of AI to foster innovation, they also face the challenge of integrating these technologies into their business models effectively. Business Model Innovation (BMI) has emerged as a critical strategy, allowing organizations to redefine how they create, deliver, and capture value in an increasingly digital landscape. (MVN & P, 2024)

By leveraging AI-driven insights, institutions can identify new revenue streams and optimize existing offerings, thereby enhancing customer engagement while remaining agile in response to market shifts. However, this transformation necessitates not only technological readiness but also a

cultural shift within organizations, promoting data literacy across all levels to ensure that employees are equipped to utilize these advanced tools effectively (*Impact of Big Data on Business – InData Labs*, n.d.).

Ultimately, those who successfully navigate this complex interplay between technology, culture, and strategy will be better positioned to secure sustainable competitive advantages in their respective fields.

6.Challenges and Obstacles to AI Adoption

As institutions strive to overcome the challenges and obstacles associated with AI adoption, fostering a culture of continuous improvement becomes essential. This involves not only embracing technological advancements but also implementing robust training programs that enhance data literacy among employees at all levels, thereby empowering them to leverage AI tools effectively (Impact of Big Data on Business – InData Labs, n.d.).

Furthermore, organizations must navigate the ethical landscape surrounding AI usage, ensuring that their strategies align with societal expectations while promoting transparency and accountability in data management (*Impact of Big Data on Business – InData Labs*, n.d.).

By prioritizing these aspects, institutions can cultivate an environment conducive to innovation and collaboration, ultimately positioning themselves as leaders in responsible AI integration that drives sustainable competitive performance amidst evolving market dynamics.

Opposing View: The Limitations and Risks of Artificial Intelligence Technologies on Institutional Competitive Performance Introduction

While the adoption of artificial intelligence technologies is often heralded as a transformative force for institutions, it is crucial to recognize the potential limitations and risks associated with this trend. The competitive landscape may not solely benefit from enhanced operational efficiencies; rather, it can also lead to a detrimental over-reliance on technology, which might stifle creativity and human intuition. As organizations increasingly prioritize AI for streamlining processes, they may inadvertently undermine the value of traditional collaboration that fosters genuine innovation. This singular focus on technological integration could diminish the richness of interpersonal relationships and collaborative efforts that have historically

driven institutional success. Consequently, institutions must critically evaluate whether their pursuit of AI-driven efficiencies compromises their core values and collaborative culture. AI-Driven Enhancements to Competitive Advantage The narrative surrounding data-driven decision-making often overlooks the inherent risks involved. While big data analytics may serve as a cornerstone for strategic choices, the reliance on vast amounts of information can lead to analysis paralysis or misguided decisions based on incomplete or biased data. Moreover, the pursuit of competitive advantage through AI technologies raises ethical concerns that cannot be ignored. Institutions may find themselves at odds with public trust if their data usage lacks transparency or if they fail to address biases embedded in AI algorithms. Thus, the interplay between technological innovation and ethical considerations may not necessarily yield sustainable competitive strategies; instead, it could result in reputational damage and a loss of stakeholder confidence. (Newell & Marabelli, 2015)

Case Studies and Empirical Evidence The emphasis on predictive analytics as a means to enhance competitive performance may overlook the unpredictable nature of markets and consumer behavior. (Yan et al., 2004) Organizations that heavily rely on sophisticated algorithms for forecasting may find themselves ill-prepared for sudden shifts or disruptions that cannot be anticipated by data alone. Furthermore, the focus on personalization driven by AI could lead to privacy concerns and alienate consumers who value their data protection. (Boden, 1984)

The governance frameworks required to manage data quality and ethical usage may also impose significant costs and complexities that outweigh the perceived benefits. As such, institutions must approach the intersection of innovation, ethics, and data integrity with caution, recognizing that over-dependence on AI could jeopardize their competitive edge in an unpredictable marketplace. (Zhang & Gao, 2019)

AI and Innovation While AI has the potential to drive innovation, the challenge of effectively integrating these technologies into business models should not be underestimated. Business Model Innovation (BMI) may not

always lead to successful outcomes, especially if organizations fail to consider the human element in their strategies. (Lee et al., 2019)

The push for data literacy across all levels may inadvertently create a divide between tech-savvy employees and those who struggle to adapt, fostering resentment and resistance rather than collaboration. Additionally, the cultural shift required to embrace AI may encounter significant pushback from employees who fear job displacement or undervaluation of their expertise. (Saithibvongsa & Yu, 2018)

Ultimately, institutions that neglect the human aspect of technological transformation risk alienating their workforce and undermining their long-term competitiveness. Challenges and Obstacles to AI Adoption In striving to overcome the challenges associated with AI adoption, institutions may inadvertently cultivate a culture of dependency on technology rather than one of continuous improvement. (ÓhÉigeartaigh et al., 2020)

While robust training programs are essential, they may not address the fundamental issues of employee engagement and morale. The ethical landscape surrounding AI usage is fraught with complexities that can lead to confusion and distrust among stakeholders. (Bankins & Formosa, 2021)

Moreover, the emphasis on transparency and accountability in data management may not resonate with all employees, particularly if they perceive these initiatives as mere compliance measures rather than genuine commitments to ethical practices. (Treviño et al., 1999)

By not prioritizing these aspects, institutions risk creating an environment that stifles innovation and collaboration, ultimately hindering their ability to thrive in an ever-evolving market landscape.

7.Ethical Considerations

Furthermore, as organizations contend with the ethical ramifications associated with the integration of artificial intelligence, it is imperative that they also evaluate the significance of regulatory frameworks that oversee data utilization and privacy protection. (Hacker, 2020)

The escalating scrutiny emanating from both consumers and legislative

bodies demands a proactive compliance strategy, wherein entities not only conform to extant regulations but also proactively anticipate forthcoming legal modifications that could influence their operational paradigms. This anticipatory approach can cultivate trust among stakeholders while concurrently alleviating risks linked to potential legal liabilities. (Shah, 2016)

Moreover, through the allocation of resources towards comprehensive data governance methodologies, organizations can bolster their reputational capital within the marketplace, thereby establishing themselves as vanguards of ethical innovation—a characteristic that is increasingly essential in the contemporary conscientious business landscape. (Abrams, 2014)

Ultimately, maneuvering through these intricate challenges will necessitate a judicious strategy that reconciles technological progress with an unwavering dedication to ethical accountability, thereby ensuring sustainable growth in the face of shifting societal expectations. (Oram, 2009)

8.Workforce Adaptation

As various institutions actively delve into the multifaceted and intricate nuances associated with the integration of artificial intelligence within their operational frameworks, there exists a fundamental aspect that truly warrants extensive attention and consideration, which is the pressing imperative of fostering and promoting robust interdisciplinary collaboration among the diverse sectors that comprise these organizations. (Erman & Lesser, n.d.)

By skillfully amalgamating a wide array of insights that are derived from the distinct realms of information technology, legal considerations, and operational divisions, these entities can effectively formulate comprehensive and all-encompassing strategies that not only synchronize the rapid pace of technological progress with the essential paradigms of ethical governance but also consequently augment both the potential for innovation and the adherence to regulatory frameworks that are increasingly complex. (Nathan, 2015)

This synergistic and collaborative framework serves not only to guarantee that a multitude of diverse viewpoints are thoughtfully integrated into the crucial decision-making processes that guide the institutions but also significantly fortifies the resilience of these organizations against prospective disruptions that may arise in an ever-evolving landscape. (Zahoransky et al., 2015)

Furthermore, as enterprises progressively find themselves relying on the capabilities of artificial intelligence to significantly enhance their operational efficiency, it becomes imperative that they remain vigilant and proactive in their efforts to cultivate and foster an inclusive workplace culture that genuinely appreciates and values the essential human contributions that exist in conjunction with the technological proficiencies that are being developed. (Siau, 2019)

Such a judicious and forward-thinking outlook will not only serve to alleviate the myriad risks that are inherently associated with an excessive dependence on automation technologies but will also empower personnel to engage in a substantial and meaningful way with the overarching strategic goals of the organization, ultimately leading to a significant bolstering of their competitive advantage in a market environment that is rapidly transforming and evolving.

9.Future Directions and Research Gaps

As institutions project towards the future, a paramount domain of inquiry resides in the amalgamation of sophisticated technologies, including machine learning and predictive analytics, within their operational paradigms. (Nassif et al., 2016)

These instruments not only amplify decision-making efficiencies but also empower organizations to adaptively navigate market variances by accurately forecasting consumer demands with exceptional precision. Nonetheless, this transformation demands an unwavering dedication to perpetual learning and adaptability among personnel, thereby ensuring they possess the requisite skills to leverage these advancements proficiently. (Tailland, 2000)

The ongoing challenge for institutions is to effectively reconcile

technological progress with human insight, thereby nurturing an ecosystem where both elements can coexist synergistically ultimately fostering enhanced creativity and collaborative problem-solving. (Wagy & Bongard, 2015)

By adopting this dual paradigm, organizations can develop resilience to prospective disruptions while establishing themselves as vanguards in ethical AI methodologies, consequently fortifying trust and allegiance among stakeholders in an increasingly intricate marketplace.

9.1.Specific Research Gaps

As various institutions persist in their endeavor to effectively navigate the intricate and multifaceted complexities associated with the integration of artificial intelligence into their existing frameworks, it becomes increasingly imperative to give significant consideration to the establishment and implementation of robust and well-defined frameworks that govern ethical data usage; these frameworks must not only ensure compliance with the current regulations that are in place but also proactively anticipate and prepare for the challenges that may arise in the future. Given the escalating scrutiny that is being directed towards organizations by both regulators and consumers, (Lucaj et al., 2023)

it is essential to adopt a set of proactive measures that place a strong emphasis on the principles of transparency and accountability within the practices employed for data management, as this approach will ultimately serve to foster a sense of trust among all stakeholders involved in the process. (*Data Governance: A Regulatory and Business Imperative | ABA Banking Journal*, n.d.)

Furthermore, it is crucial for organizations to acknowledge the importance of cultivating an inclusive and supportive culture that revolves around the adoption of artificial intelligence, which inherently involves addressing the legitimate concerns that employees may have regarding potential job displacement and the relevance of their existing skills; this objective can be effectively achieved by implementing comprehensive upskilling initiatives designed to empower staff members to adapt and thrive alongside the

advancements in technology that are rapidly evolving. By placing a high priority on these key elements, institutions can successfully create a resilient and adaptable workforce that is not only capable of leveraging the insights derived from AI-driven processes but is also committed to upholding high ethical standards, thereby enhancing their competitive positioning in an increasingly dynamic and rapidly evolving market landscape. In order to fully realize the potential benefits of artificial intelligence, it will be absolutely essential for organizations to embrace a collaborative approach that effectively integrates both technological advancements and human expertise, as they strive to harness the full capabilities of AI while simultaneously ensuring that ethical considerations remain a central focus of their operational strategies. (Van Vuuren & Crous, 2005)

10.Conclusion

In conclusion, the integration of artificial intelligence (AI) technologies into institutional frameworks represents a transformative shift with the potential to redefine operational landscapes across various sectors. This paper has explored the dual-edged nature of AI adoption, highlighting both the substantial opportunities it presents and the considerable challenges it poses. As institutions venture into this new era, it is crucial to approach the integration of AI with a balanced perspective, ensuring that technological advancements do not overshadow the fundamental values and human aspects that underpin organizational success.

One of the primary opportunities afforded by AI is the enhancement of operational efficiencies. By automating routine tasks and optimizing processes, institutions can significantly reduce costs and improve service delivery. For instance, AI-driven analytics can provide insights that help organizations make informed decisions, anticipate market trends, and respond proactively to changing conditions. This capacity for data-driven decision-making can foster innovation, enabling institutions to develop new products and services that meet evolving consumer needs. Furthermore, AI can facilitate a competitive advantage by allowing organizations to leverage

technology in ways that differentiate them from their competitors. In this context, institutions that embrace AI are likely to position themselves as leaders in their respective fields.

However, the benefits of AI must be tempered with a critical examination of the ethical implications that accompany its adoption. The rapid advancement of AI technologies raises significant concerns regarding privacy, bias, and accountability. Institutions must navigate these ethical waters carefully, ensuring that their AI systems are designed and implemented in ways that uphold ethical standards and promote fairness. This includes establishing robust data governance frameworks that prioritize transparency and accountability in AI algorithms. Moreover, institutions should engage in ongoing dialogue with stakeholders, including employees, customers, and regulators, to address concerns and foster trust in AI-driven solutions.

The challenge of maintaining a collaborative culture within organizations is another critical consideration in the context of AI adoption. While technology can enhance communication and streamline workflows, an overreliance on AI may inadvertently stifle creativity and diminish the value of interpersonal relationships. Institutions must strive to create environments that balance technological integration with human interaction, encouraging collaboration and the sharing of ideas. This can be achieved by fostering a culture that values diverse perspectives and encourages team-based problem-solving. By prioritizing human insight alongside technological capabilities, institutions can harness the full potential of AI while preserving the collaborative spirit that drives innovation.

Workforce adaptation is another vital aspect of successfully integrating AI into institutional frameworks. As AI technologies evolve, the skills required in the workforce will also change. Institutions must be proactive in identifying the skill gaps that may arise and implementing training and development programs to equip employees with the necessary competencies to thrive in an AI-enhanced environment. This commitment

to workforce development not only prepares employees for the future but also fosters a sense of ownership and engagement within the organization. By investing in their workforce, institutions can cultivate a culture of continuous learning and adaptability, which is essential for navigating the complexities of the AI landscape.

Regulatory compliance is an additional challenge that institutions must address as they adopt AI technologies. The rapid pace of technological advancement often outstrips the development of regulatory frameworks, creating uncertainty for organizations. Institutions must remain vigilant in monitoring regulatory changes and ensuring compliance with relevant laws and standards. This may require the establishment of dedicated teams focused on regulatory affairs and the integration of compliance considerations into the AI development process. By prioritizing regulatory compliance, institutions can mitigate risks and build a reputation for ethical and responsible AI use.

As organizations navigate the dynamic landscape of AI, a commitment to interdisciplinary collaboration will be essential for securing a sustainable competitive advantage. The complexities associated with AI adoption necessitate a collaborative approach that draws on expertise from various fields, including technology, ethics, law, and business strategy. By fostering interdisciplinary teams, institutions can leverage diverse perspectives and insights, leading to more innovative and effective AI solutions.

11. Bibliography List :

1. Abrams, M. (2014). A Unified Ethical Frame for Big Data Analysis. *SSRN Electronic Journal*. https://doi.org/10.2139/SSRN.2510934
2. Bankins, S., & Formosa, P. (2021). Ethical AI at Work : The Social Contract for Artificial Intelligence and Its Implications for the Workplace Psychological Contract. *Redefining the Psychological Contract in the Digital Era: Issues for Research and Practice*, 55–72. https://doi.org/10.1007/978-3-030-63864-1_4
3. Boden, M. A. (1984). Artificial intelligence and social forecasting*. *Journal of Mathematical Sociology*, *9*(4), 341–356. https://doi.org/10.1080/0022250X.1984.9989954

4. Bruhn, J., & Anderer, M. (2019). Implementing Artificial Intelligence in Organizations and the Special Role of Trust. *Media Trust in a Digital World: Communication at Crossroads*, 191–205. https://doi.org/10.1007/978-3-030-30774-5_14
5. Chen, D., Esperança, J. P., & Wang, S. (2022). The Impact of Artificial Intelligence on Firm Performance: An Application of the Resource-Based View to e-Commerce Firms. *Frontiers in Psychology*, *13*. https://doi.org/10.3389/FPSYG.2022.884830/PDF
6. *Data Governance: A Regulatory and Business Imperative | ABA Banking Journal*. (n.d.). Retrieved May 21, 2025, from https://bankingjournal.aba.com/2015/11/data-governance-a-regulatory-and-business-imperative/
7. Erman, L. D., & Lesser, V. R. (n.d.). *A MULTI-LEVEL ORGANIZATION FOR PROBLEM SOLVING USING MANY, DIVERSE, COOPERATING SOURCES OF KNOWLEDGE*.
8. Hacker, P. (2020). A Legal Framework for AI Training Data - From First Principles to the Artificial Intelligence Act. *SSRN Electronic Journal*. https://doi.org/10.2139/SSRN.3556598
9. Hradecky, D., Kennell, J., Cai, W., & Davidson, R. (2022). Organizational readiness to adopt artificial intelligence in the exhibition sector in Western Europe. *Int. J. Inf. Manag.*, *65*. https://doi.org/10.1016/J.IJINFOMGT.2022.102497
10. *Impact of Big Data on Business – InData Labs*. (n.d.). Retrieved May 20, 2025, from https://indatalabs.com/blog/impact-of-big-data-on-business
11. Lee, J., Suh, T., Roy, D., & Baucus, M. (2019). Emerging Technology and Business Model Innovation: The Case of Artificial Intelligence. *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity 2019, Vol. 5, Page 44*, *5*(3), 44. https://doi.org/10.3390/JOITMC5030044
12. Lucaj, L., Van Der Smagt, P., & Benbouzid, D. (2023). AI Regulation Is (not) All You Need. *ACM International Conference Proceeding Series*, 1267–1279. https://doi.org/10.1145/3593013.3594079;PAGEGROUP:STRING:PUBLICATION

13. MVN, N., & P, C. R. (2024). AI-driven Business Model Innovation - Where Technology Meets Strategy. *RVIM Journal of Management Research*, *16*(1), 5–17. https://doi.org/10.70599/RVIM/2024/306
14. Nassif, A. B., Azzeh, M., Banitaan, S., & Neagu, D. (2016). Guest editorial: special issue on predictive analytics using machine learning. *Neural Computing and Applications*, *27*(8), 2153–2155. https://doi.org/10.1007/S00521-016-2327-3/METRICS
15. Nathan, G. (2015). Innovation Process and Ethics in Technology: An Approach to Ethical (Responsible) Innovation Governance. *SSRN Electronic Journal*. https://doi.org/10.2139/SSRN.2701321
16. Newell, S., & Marabelli, M. (2015). Strategic opportunities (and challenges) of algorithmic decision-making: A call for action on the long-term societal effects of 'datification.' *The Journal of Strategic Information Systems*, *24*(1), 3–14. https://doi.org/10.1016/J.JSIS.2015.02.001
17. ÓhÉigeartaigh, S. S., Whittlestone, J., Liu, Y., Zeng, Y., & Liu, Z. (2020). Overcoming Barriers to Cross-cultural Cooperation in AI Ethics and Governance. *Philosophy and Technology*, *33*(4), 571–593. https://doi.org/10.1007/S13347-020-00402-X/METRICS
18. Oram, D. (2009). Considering sustainability through ethical approaches and their practical application. *International Symposium on Technology and Society, Proceedings*. https://doi.org/10.1109/ISTAS.2009.5155906;WEBSITE:WEBSITE:DL-SITE;CTYPE:STRING:BOOK
19. Saithibvongsa, P., & Yu, J. E. (2018). Artificial Intelligence in the Computer-Age Threatens Human Beings and Working Conditions at Workplaces. *Electronics Science Technology and Application*, *5*(2). https://doi.org/10.18686/ESTA.V5I3.76
20. Saling, P. (2015). *Sustainability Improvements and Life Cycle Approaches in Industry Partnerships*. 117–127. https://doi.org/10.1007/978-94-017-7221-1_10
21. Schlögl, S., Postulka, C., Bernsteiner, R., & Ploder, C. (2019). Artificial Intelligence Tool Penetration in Business: Adoption, Challenges and Fears. *Communications in Computer and Information Science*, *1027*, 259–270. https://doi.org/10.1007/978-3-030-21451-7_22
22. Shafiabady, N., Hadjinicolaou, N., Din, F. U., Bhandari, B., Wu, R. M. X., & Vakilian, J. (2023). Using Artificial Intelligence (AI) to predict

organizational agility. *PLOS ONE*, *18*(5 May). https://doi.org/10.1371/JOURNAL.PONE.0283066

23. Shah, V. S. (2016). An integrative methodology to enable compliance-aware data services accelerating consumer regulatory governance paradigms of an enterprise. *2016 13th IEEE Annual Consumer Communications and Networking Conference, CCNC 2016*, 568–575. https://doi.org/10.1109/CCNC.2016.7444842
24. Sheshasaayee, A., & Bhargavi, K. (2018). Decision Making Analysis in Corporate Sectors Using the Concept of Big Data Analytics. *International Conference Intelligent Data Communication Technologies and Internet Things*, *26*, 500–506. https://doi.org/10.1007/978-3-030-03146-6_55
25. Siau, K. (2019). *How can AI help to enhance diversity and inclusion? How can AI help to enhance diversity and inclusion? Citation Citation SIAU, Keng. How can AI help to enhance diversity and inclusion?* 15–17. https://ink.library.smu.edu.sg/sis_research
26. Tailland, J. (2000). *Instruments intelligents : modèle et outils de conception*.
27. Treviño, L. K., Weaver, G. R., Gibson, D. G., & Toffler, B. L. (1999). Managing ethics and legal compliance: What works and what hurts. *California Management Review*, *2*, 131–151. https://doi.org/10.2307/41165990/ASSET/40985DBC-A817-47CC-B8EB-BEDEF1A072A1/ASSETS/41165990.FP.PNG
28. Van Vuuren, L. J., & Crous, F. (2005). Utilising Appreciative Inquiry (AI) in creating a shared meaning of ethics in organisations. *Journal of Business Ethics*, *57*(4), 399–412. https://doi.org/10.1007/S10551-004-7307-3/METRICS
29. Wagy, M. D., & Bongard, J. C. (2015). Combining Computational and Social Effort for Collaborative Problem Solving. *PLOS ONE*, *10*(11), e0142524. https://doi.org/10.1371/JOURNAL.PONE.0142524
30. Yan, L., Wolniewicz, R., & Dodier, R. (2004). Customer behavior prediction - It's all in the timing. *IEEE Potentials*, *23*(4), 20–25. https://doi.org/10.1109/MP.2004.1343225
31. Zahoransky, R. M., Brenig, C., & Koslowski, T. (2015). Towards a process-centered resilience framework. *Proceedings - 10th International*

Conference on Availability, Reliability and Security, ARES 2015, 266–273. https://doi.org/10.1109/ARES.2015.68

32. Zhang, H., & Gao, L. (2019). Shaping the Governance Framework towards the Artificial Intelligence from the Responsible Research and Innovation. *Proceedings of IEEE Workshop on Advanced Robotics and Its Social Impacts, ARSO, 2019-October*, 213–218. https://doi.org/10.1109/ARSO46408.2019.8948762

Journal of Economic Additions | **Volume: 09 / N°: 02 (2025), pp 827-851**

The Role of Data Analysis Using Artificial Intelligence Applications and Software in Evaluation and Guiding Financial Investment Decisions: The Case of ProPicks AI

Chaima Bounaas, University of Chadli Bendjedid (Algeria), bounaas-chaima@univ-eltarf.dz

Received: 12/08/2025 *Accepted: 21/09/2025* *Published:30/09/2025*

Abstract:

This study seeks to underscore the significance of decision-making informed by financial assessments and strategic direction facilitated by artificial intelligence (AI) . The research employs data from ProPicks AI as a case study. One of the most important things the study found is that there are differences between the financial data that ProPicks AI gives and the financial reports of a group of companies that were studied. ProPicks AI also tends to focus on how well tech companies are doing, which indirectly leads investors to this sector. The research indicates that AI technologies may surpass market performance, although they face challenges in incorporating variables absent from their evaluation models.

Keywords: Artificial Intelligence Applications and Software;Financial Data; Financial Investment decisions; ProPicks AI.

Jel Classification Codes: E 3, G11,F 1.

1. Introduction

Recent changes show that intelligent technologies are becoming much more common in business, finance, healthcare, and other areas. This growth is speeding up and changing many fields, because of the benefits of these smart technologies, which now offer a unique mix of products that appeal to both users and investors. This includes using AI to help with data analysis, when looking at how well an investment is doing and making decisions about where to put money. These technologies give you data that gives you a unique level of financial information at a low cost, along with a set of traditional strategies that AI makes better. In the end, they create benefits that are hard for people to copy. Because of this, these kinds of innovations have drawn in both individual and institutional investors, by making it easier for them to make decisions about financial investments. These smart technologies market themselves as very profitable, and able to beat the markets in terms of financial returns.

Study Problem

In light of the foregoing, the principal research question is posed as follows:

How can data analysis employing AI applications and Software contribute , to the evaluation and guidance of financial investment decisions?

Study Hypotheses

- AI technologies are very important to the process of making decisions about financial investments.
- AI apps and Software that analyze financial data can help you do better than the market value.

Significance

There are many AI Technical uses in finance that help show and analyze data related to investment processes. These intelligent products work better than others, so there is a lot of room for improvement in these processes. This shows how important it is to

study this topic, since these technologies are widely accepted and popular with both people and organizations, especially when it comes to promoting their creative potential.

Study Objectives

- To show how AI uses help investors make decisions;
- To show how Software can help analyze financial data;
- To critically look at whether financial investors should trust AI produce.

Study Methodology

This study utilizes a descriptive analytical methodology to elucidate the phenomenon and delineate its components. It entails the examination of a collection of financial data obtained from the ProPicks AI app, which operates on various intelligent programs. The analysis tries to link the results of these data to real financial information. This gives a full picture of the topic, including how the data is presented and the possible profits that investors could make.

2. Concepts Related to Artificial Intelligence Applications and Software Used in Financial Investment (Decision-Making and Evaluation)

2.1 Artificial Intelligence

Artificial Intelligence (AI) is a system that can understand data, and use what it knows to reach certain goals and do certain tasks. It includes systems that look at and process large amounts of data in a way that is right for a certain goal, which makes it easier to make decisions (El-Raouf & others, 2024, pp. 1917-1918).

2.2 Deep Learning

Deep learning is a type of machine learning that uses very advanced analytics. It makes it possible for solutions to look at data from the Internet of Things (IoT) and AI outputs, find patterns in the data, and make predictions. AI can find unusual trends more accurately with deep learning (Djuro Klipa, 2022, pp. 11-12). This method uses Generative Adversarial Networks (GANs) and Variational

Autoencoders (VAEs) to make fake data. It is often used on complicated data types, like images or time series, to make high-quality synthetic data blocks (Amazon, 2025).

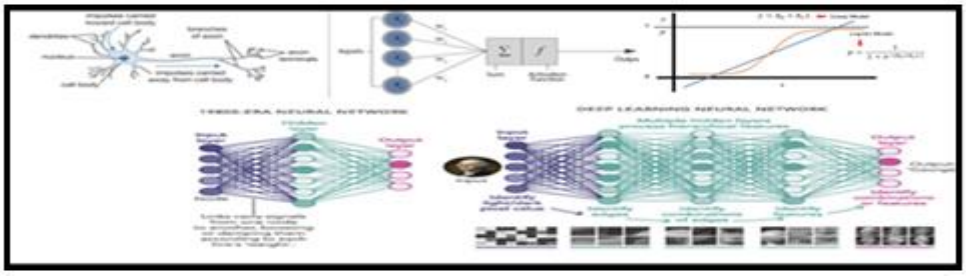
2.3 Big Data

The McKinsey Institute says that big data is data sets that are too big for normal database tools to handle. Gartner, a top big data consulting firm, defines big data as large, fast-moving, and very different types of information that need new ways to be processed (Abdelsalam, 2021, p. 15).

2.4 Data Volume and Recurrent Neural Networks (RNNs)

Recurrent Neural Networks use architectures with several hidden layers and focus their analysis on sequential or time-series data. Using many nodes and multiple hidden layers is very important for making the model more accurate and better. But to make these kinds of improvements, there needs to be a lot of data (Richard Boire, 2018, p. 32).

Figure 1. Big Data and Recurrent Neural Networks



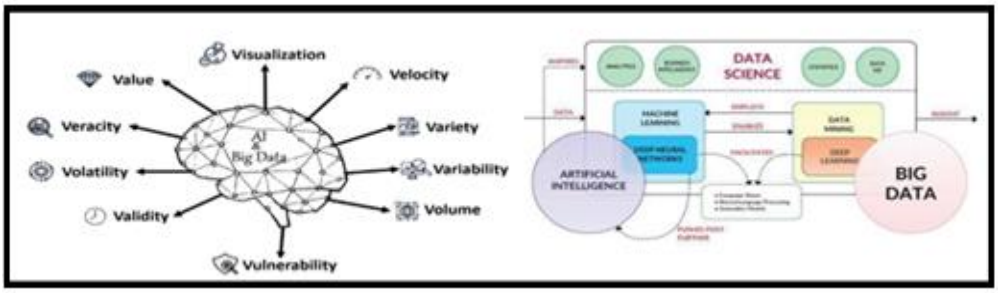
Source: (Richard Boire, 2018, p. 31), (Richard, 2021, p. 07).

2.5 Spectrum of Variables and Dimensions Essential for Big Data Management and Analysis

The "spectrum of variables" denotes essential dimensions vital for the management and analysis of big data, encompassing: the value generated from data that facilitates decision-making processes; and the validity based on the reliability and quality of data to attain conclusive outcomes (Yulia Kumar, 2024, p. 02). It also includes the constant and

periodic high-level changes in data (El-Raouf & others, 2024, p. 1927). Additionally, validity in this context pertains to the precision and pertinence of data in achieving its designated aims, as well as the imperative for data safeguarding. Also, the large amount of data that needs to be generated and processed, its consistency over time, and its variety to make analysis better (Yulia Kumar, 2024, p. 02) are all important factors to think about. The swift aggregation, generation, and processing of data (El-Raouf & others, 2024, p. 1927) are complemented, by conceptual insights into intricate data suitable for implementation via artificial intelligence (Yulia Kumar, 2024, p. 02).

Figure 2. Integration of Complex Big Data and Artificial Intelligence



Source: (Djuro Klipa, 2022, p. 11), (Yulia Kumar, 2024, p. 02).

2.6 Definition of the Investment Decision-Making Process

The investment decision-making process entails the choice to incur immediate expenses aimed , at generating profits or benefits over successive periods (Djamam & Debbache, 2017, p. 08).

2.7 Fundamental Principles of Investment Decision-Making

Among the most important principles are:

- Principle of Multiple Investment Options: The process of looking at and choosing the investment tool that fits with the investment plan.
- Principle of Expertise and Qualification: Having enough knowledge and understanding to choose the right investment tool.

- Principle of Suitability: Selecting the investment vehicle that aligns with the investor's competencies and preferences (Saighi, 2018, pp. 39-40).

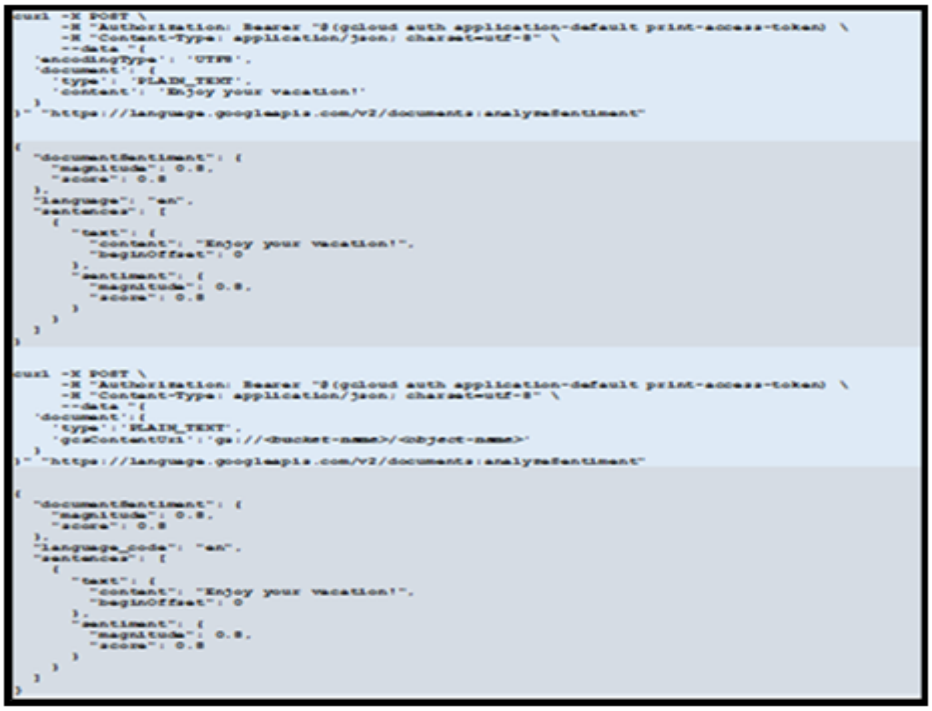
2.8 Artificial Intelligence and Investment

Artificial intelligence cuts the costs of managing assets by a large amount, making portfolio management available to more than just rich investors. It opens up investment opportunities to people who don't have bank accounts and regular investors. It also has features for finding fraud and lowering risks in investments. As a result, artificial intelligence can be seen as a way to improve investors' financial health (Xiaomin Mou, 2019, p. 07) by making investment plans that fit the needs and standards of the market. It also helps put regulatory frameworks into place and is very good at showing investment promotion strategies (Gültekin, 2024, p. 04).

2.9 The Psychology of Investment Decision-Making and Artificial Intelligence

This section is based on the ideas of experimental cognitive psychology, which looks at how psychological factors affect the process of making investment decisions (Hamada, 2022, p. 1998). AI can look at investor data in depth to find patterns and trends in how they act (Al-Drouli, 2024, p. 04). Positive consecutive financial performance influences investors' decisions and improves their decision-making processes, while negative financial performance has the contrary effect (Bounaas, 2020, p. 114). AI programs tend to focus on this part of positive data and give it to investors in smart ways that go beyond traditional analysis. These systems use AI software to do sentiment analysis, which helps them find data that has a big impact on investment choices.

Table 1. Sentiment Analysis Software Utilizing Artificial Intelligence



```
curl -X POST \
     -H "Authorization: Bearer "$(gcloud auth application-default print-access-token) \
     -H "Content-Type: application/json; charset=utf-8" \
     --data "{
  'encodingType': 'UTF8',
  'document': {
    'type': 'PLAIN_TEXT',
    'content': 'Enjoy your vacation!'
  }
}" "https://language.googleapis.com/v2/documents:analyzeSentiment"

{
  "documentSentiment": {
    "magnitude": 0.8,
    "score": 0.8
  },
  "language": "en",
  "sentences": [
    {
      "text": {
        "content": "Enjoy your vacation!",
        "beginOffset": 0
      },
      "sentiment": {
        "magnitude": 0.8,
        "score": 0.8
      }
    }
  ]
}

curl -X POST \
     -H "Authorization: Bearer "$(gcloud auth application-default print-access-token) \
     -H "Content-Type: application/json; charset=utf-8" \
     --data "{
  'document':{
    'type':'PLAIN_TEXT',
    'gcsContentUri':'gs://<bucket-name>/<object-name>'
  }
}" "https://language.googleapis.com/v2/documents:analyzeSentiment"

{
  "documentSentiment": {
    "magnitude": 0.8,
    "score": 0.8
  },
  "language_code": "en",
  "sentences": [
    {
      "text": {
        "content": "Enjoy your vacation!",
        "beginOffset": 0
      },
      "sentiment": {
        "magnitude": 0.8,
        "score": 0.8
      }
    }
  ]
}
```

Source: (Google Cloud, 2025).

2.10 Leading AI Programs and Applications in Delivering Comprehensive Financial Services

Recently, tech companies, especially those that make smart software, have been competing to make as many AI programs and apps as possible for the financial sector. These new ideas affect many parts of financial operations and include all types of assets, such as cash, stocks, cryptocurrencies, and more. The table below shows some examples of these AI-powered products:

Table 2. Key AI Programs/Applications in Financial Service Provision

Prog / App	Description of the Product and Financial Services Provided
TradeUI	Improves the quality of trading and lets you make money quickly with AI.
Uptrends AI	A smart assistant for people who invest money that analyzes the market and collects real-time data from social media sites.
Finchat.io	Uses CHATGPT's features for analysis, investment, and making offers to institutions.
Intuit Assist	A financial assistant for managing taxes, accounting, and marketing using AI.
PionexGPT	A cryptocurrency trading platform based on automated trading.
StockGPT	An AI-powered automated search engine.
LivePlan	A leadership assistant that provides business plans and foresight without complex data.
Prospero.ai	An investment app powered by AI that looks at millions of data points and suggests the best investments.
Numeric	An AI assistant that makes it easier to do corporate accounting, management, and variable analysis.
Freshly.ai	AI-powered provider delivering comprehensive institutional reports.
Quadency	Creates smart plans using AI-powered robots that follow secret rules set by investors.
Chargeblast	Offers ways to handle refund requests before they become formal disputes, keeps businesses safe from fraud, and cuts down on disputes by up to 99%.
Black Rock Mortgage	Offers different ways to get a mortgage, such as no down payment purchases, refinancing, reverse mortgages, and other ways to get money.
MarketAlerts.ai	AI-enhanced assistant for analyzing and monitoring financial markets (technical analysis, etc.).

Source: Prepared by the researcher based on the website (AI XPLORIA, 2025).

There is a lot of variety in the financial services that are offered in accounting, finance, financial analysis, and both financial and investment trading. Artificial intelligence can even now make

financial reports. These services are provided through apps, simulation software, digital platforms, and search engines. This is a new way of doing things in the financial services industry compared to how things were done in the past. These new technologies are expected to take the fields of business and finance to levels that have never been seen before.

11.2. Financial Trading Strategies (AI Simulation)

Basic engines can use past market data to simulate trades and see how well trading strategies work. This process includes executing trades, figuring out performance metrics, and showing the results. The Backtesting Engine class, for instance, gets market data ready, manages the portfolio, makes trades, and figures out performance metrics. The finance library is used to get historical market data for a certain symbol and time period (Safiry, Backtesting, 2025).

Table 3. AI Software for Financial Trading Strategies

```
import pandas as pd
import numpy as np
import matplotlib.pyplot as plt
import ta
import yfinance as yf

# ... Implement preferred trading strategy parameters into the main
functions ...

if __name__ == '__main__':
    main()
```

Source: (Safiry, 2025).

To investigate the various AI-assisted strategies accessible to financial investors, a range of strategies pertaining to financial investment trading showcased on the Trading View platform will be analyzed:

Table 4. Sample AI Strategies in Financial Investment Trading

Strategy	Objective
Self-Adaptive Smart Breakout Scope	Finds breakouts and trends and changes with the market.
Fusion AI	Utilizes signals to regulate market momentum.
Think Tech	Coordinates financial trading, sets limits on how much prices can move, and keeps an eye on risks.
Lax Algo	Identifies price trend lines using machine learning algorithms.
Phent Labs	Adapts volatility with AI, using smart algorithms and advanced technical methods.
Yin Yang	Aggregates and calculates moving averages to identify momentum.
AI-Adapted Signal Scope	Creates trading signals for the stock market based on current conditions.
AI Volume Breakout	Lets you quickly guess on short-term trades to take advantage of small price differences.
Market Cycles	Turns market cycles into data that shows the highest and lowest price changes.

Source: Prepared by the researcher based on (Trading View, 2025).

The table shows that the strategies are very different from each other. This is because these products try to include a lot of traditional strategies that are improved with AI techniques. This integration makes it easier to make investment decisions by giving you ready-made, diverse, and new strategic options.

3. Analytical Study of ProPicks AI Financial Data for the Period (01/2013–07/2025)

3.1 ProPicks AI

Using data from the ProPicks AI app (from January 2013 to July 2025) and a set of AI-created software, this platform lets you show and evaluate financial data for a wide range of businesses, including

those that are small, medium, large, and in different sectors. It uses artificial intelligence (AI propicks, 2025) to look at more than 100 financial metrics at once and combines 50 indicators about the market, investments, companies, and investors. The following table shows how the financial returns of a sample of companies changed over the course of a year, in both U.S. dollars and percentage terms.

Table 5. Data from ProPicks AI Inputs

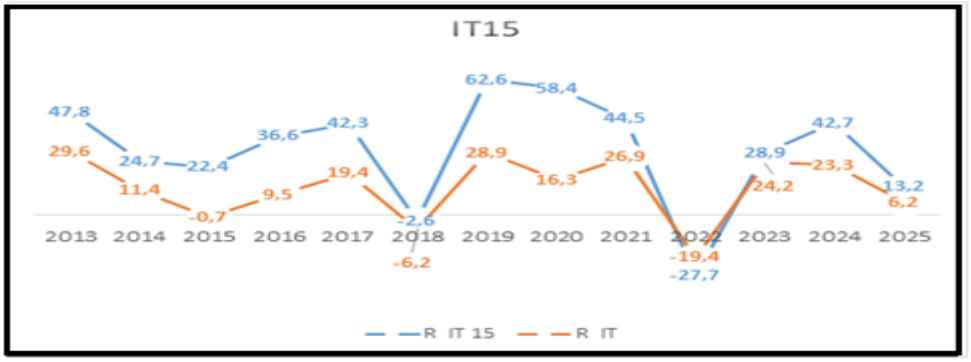
Country of Origin	**Evaluation Currency**	**Returns**	**ProPicks AI Symbol**	**Role of Each Indicator**
United States of America	US Dollar	- Annual -Monthly (2025) -Cumulative -Percentage based	IT15	Shows ratings of well-known tech companies
			WB15	Shows how well companies do with their investments
			US15	Presents the best business sectors
			MM20	Shows ratings of medium-sized businesses

Source: Prepared by the researcher based on data from (AI propicks, 2025).

The table shows a sample taken from ProPicks AI, which includes companies that are known for their excellent business practices, great investment performance, and unique position in their field, as well as evaluations of well-known mid-sized companies. This selection seeks to encompass various aspects of the study.

Figure 3. Annual Financial Return Data Provided by PrP AI

For the Period (01/2013–07/2025), IT15 – Percentages

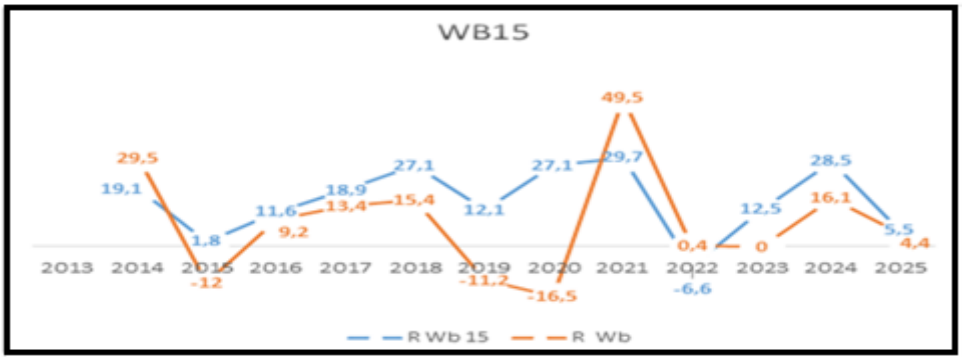


Source: Prepared by the researcher based on data from (AI propicks, 2025).

The data in the figure above shows that the financial returns from using PrP AI strategies were much higher than the usual financial returns in the IT15 index during the study period. However, there were times when PrP AI strategies didn't work, and users lost money. For example, in 2022, users of PrP AI lost an estimated -27.7%, which was worse than the losses of traditional investors, who lost -19.9% in the same year. This outcome significantly affects small investors due to their restricted ability to endure losses that surpass their financial solvency. It also makes people worry about whether this group of investors will be able to keep investing over the medium and long term, given their financial problems. Also, it is clear that the returns for traditional investors were less volatile than the returns generated by the data-driven strategies suggested by PrP AI.

Figure 4. Annual Financial Return Data Provided by PrP AI

For the Period (01/2013–07/2025), WB15 – Percentages



Source: Prepared by the researcher based on data from (AI propicks, 2025).

In 2013, WB15 made less money than normal investments, with a return of 19.1% compared to 29.5%. In 2014, values fell sharply by 1.8% for people who used PrP AI, while traditional investors saw values drop by 12%. This helped investors who used AI to make decisions and gather information avoid the loss threshold, even though the returns were lower. In 2022, however, the situation was different. AI-based WB15 lost 6.6% of its value, while traditional investors made 0.4% of their money back. Also, this group had no returns (0.0%) in 2023, which made people worry about how much loss avoidance affects the investor's portfolio, especially when leverage (borrowing money to invest) is used, which is limited by the time factor (cost of time).

For investors using AI-based WB15, the good news is that the returns in 2023 made up for the losses in 2022, going up to 12.5%. This helped investors make up for their losses in 2022, with a net positive difference of 5.9% in 2023. This shows that these strategies could close the gap between losses and profits in just two years.

Figure 5. Annual Financial Return Data Provided by PrP AI

Period: 01/2013–07/2025, US15 – Percentages –

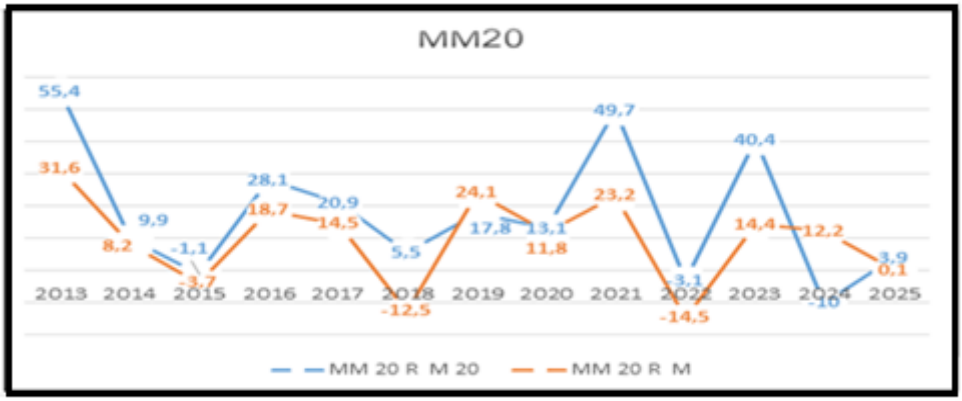


Source: Prepared by the researcher based on data from (AI propicks, 2025).

From 2013 to 2019, investments based on PrP AI data and strategies acted like traditional investments (not supported by AI). However, investments based on AI data and strategies did better than traditional investments in terms of returns. But investors in this group lost money every two to three years from 2013 to 2025. This pattern effectively wiped out the gains made during years of strong performance and slowly ate away at investors' wealth.

Figure 6. Annual Financial Return Data Provided by PrP AI

Period: 01/2013–07/2025, MM20 – Percentages –



Source: Prepared by the researcher based on data from (AI propicks, 2025).

The overall results are good, based on data from AI MM20, which shows that medium-sized companies have done well with their investments. But there were losses in 2015, 2022, and 2023, with percentages and time periods changing. The losses were -1.1%, -3.1%, and -10%, respectively. On the other hand, returns went up by 55.4% in 2013, which was a big deal. Also, the years 2021 and 2022 saw returns close to 50%, which makes investors feel good about the company.

3.2 Outstanding Investment Performance According to ProPicks AI Evaluations

ProPicks AI gives the platform a list of company returns that are chosen to be shown to potential investors based on composite indicators. The table below shows these companies in order of how they rank in the ProPicks AI classification, along with the types of businesses they are in and the sectors they work in:

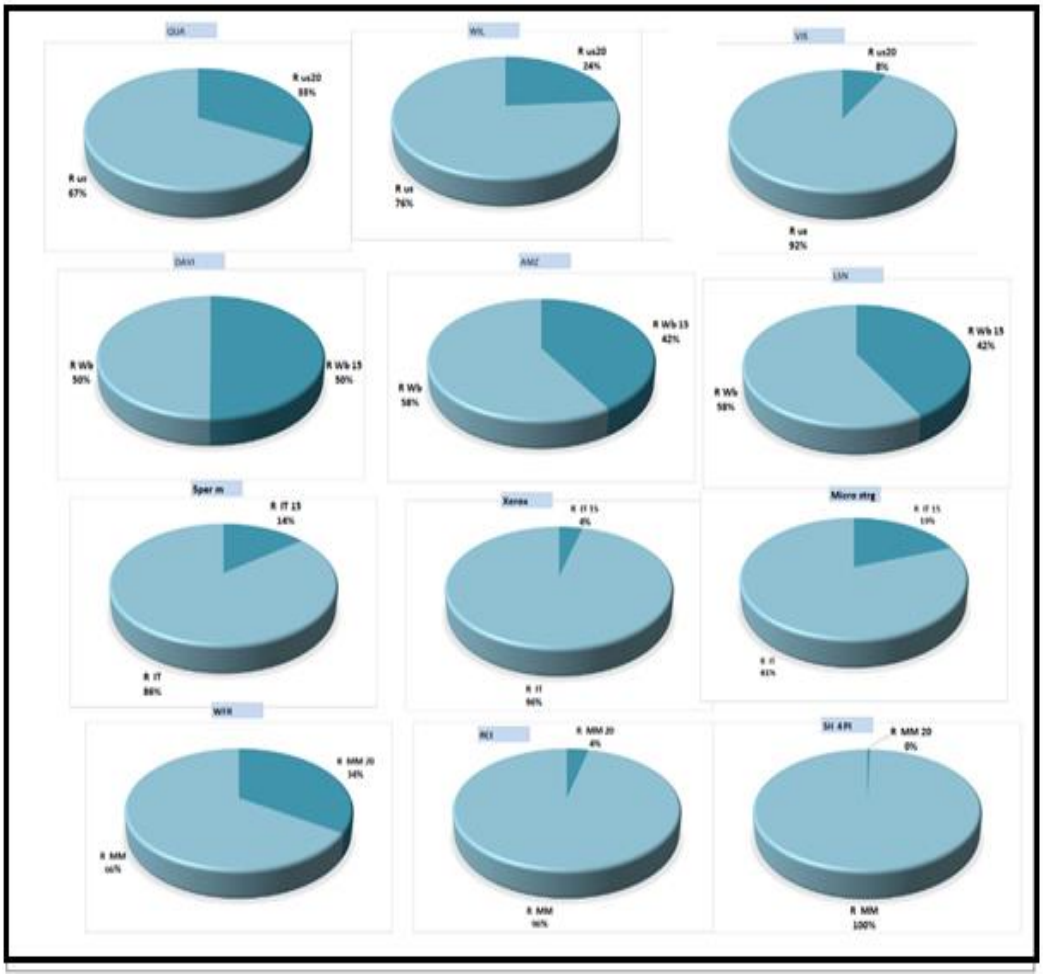
Table 6. List of Companies with Outstanding Investment Performance According to ProPicks AI Evaluations

Company Name	Symbol	Activity	Sector
PrP AI - US 20			
Williams-Sonoma, Inc	WIL	E-commerce (Home Furnishings)	Retail & Digitization
Vistra Energy	VIS	Energy Supply (Retail)	Energy
Qualcomm Incorporated	QUA	Design and Implementation of Communication Solutions	Technology
PrP AI - WB 15			
Amazon.com	AMZ	E-commerce	Commerce & Technology
Davita Health Care Partners Inc	DAVI	Management of Healthcare Units	Health
Louisiana Pacific Corporation	LSN	Manufacturing and Distribution of Building Materials (Lightweight)	Real Estate
PrP AI - IT 15			
MicroStrategy Incorporated	Micro Strg	Development and Sale of Software Platforms	Technology
Super Micro Computer Inc	SPER M	Information Technology	Technology
Xerox Corporation	Xerox	Office Printing	Technology
PrP AI - MM 20			
Wayfair Inc	WFR	Online Retail Sales (Home Products)	Technology & Retail
RingCentral Inc	RCI	Provision of Cloud Communication Products and Services	Technology
Shift4 Payments Inc	SH 4pi	Safe ways to process payments (like encryption and tokenization)	Technology

Source: Prepared by the researcher based on (AI propicks, 2025) (Ex, Com,,RingCentral, Inc., 2024, p. 04) (Ex Com,Super Micro Computer, Inc., 2024, p. 04) (Ex Com, Shift4 Payments, Inc, 2023, p. 01) (Ex Com,Louisiana-Pacific Corporation, 2024, p. 03) (Ex Com, Amazon.com, Inc, 2024, p. 04) (Ex Com,Qualcomm Incorporated, 2023, p. 06) (Ex Com, XEROX CORPORATION, 2024, p. 07) (Ex Com,WILLIAMS-SONOMA, INC., 2024, p. 05) (Ex Com,Vistra Corp, 2024, p. 01) (Ex Com, RingCentral, Inc, 2024, p. 01) (Ex Com, MicroStrategy Incorporated, 2022, p. 06) (EX COM,Wayfair Inc, 2024, p. 04).

The table shows that the technology sector got the most investments in the sample studied. The retail trade, energy, real estate, and healthcare sectors got less, but still significant amounts of money. Based on this, the average returns were used to figure out the financial return rates for these companies, as shown in the figure below.

Figure 7. Financial Returns of Selected Companies by ProPicks AI (Period: January 2013 – July 2025 (percentages))



Source: Prepared by the researcher based on data from (AI propicks, 2025).

-The returns of AI-selected companies were very different, with most of them being less than 50% of other returns. The only exception was the company DAVI in WB15, which met this threshold, along with Amazon.com and LSN, which both had returns of 42%, showing that these were the best-performing companies according to AI-powered evaluations.

-The IT15 results show the best-performing tech companies, and the companies that were chosen had returns of between 4% and 14%. These numbers make sense when you look at the overall returns of big tech companies, and they also show that some of the biggest tech companies weren't allowed to promote their good data.

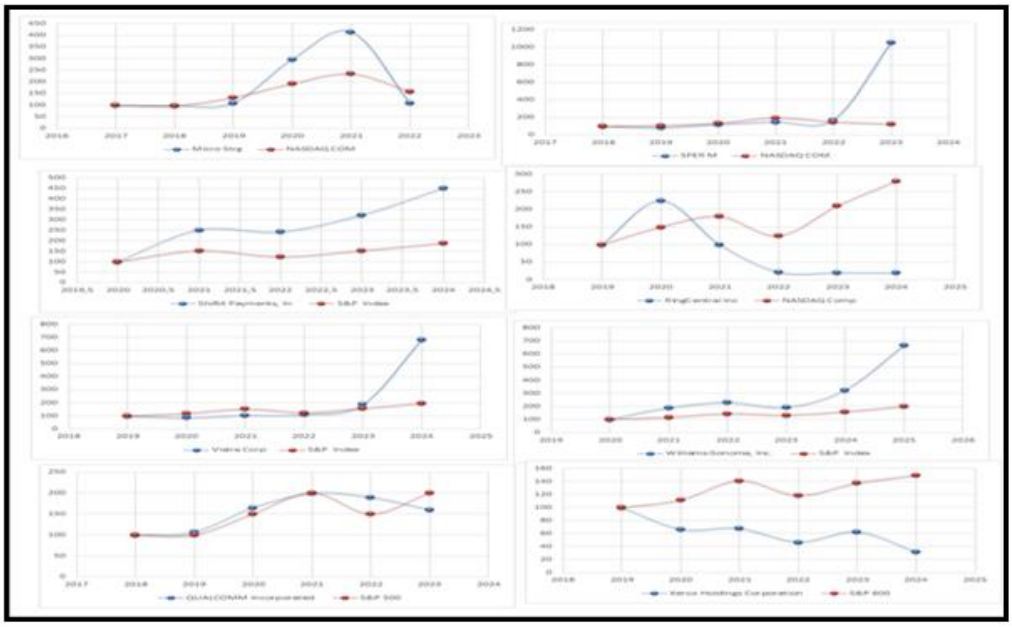
-For the highest returns, QUA had the highest return at 33%, while VIS had the lowest return at only 8%.

-The highest return for medium-sized businesses in MM20 was 33% for WFR. The lowest returns were 4% for RCI and 0% for SH4PI, which means that SH4PI did not do well with its investments or get good results.

3.3 Verification of Data According to Official Financial Reports

To emphasize various points that bolster the examination of the previously presented financial data, the returns of a sample of publicly traded companies were consolidated and juxtaposed with the financial returns of other companies within the same indices. The goal of this comparison was to see how well they did in the market and how closely AI-supported financial data matched officially reported financial data. The next figure shows a sample of the companies that were looked at.

Figure 8. Returns of a Sample of Listed Companies Included in the Evaluations (Over the Last 5 to 6 Years)



Source: Prepared by the researcher based on reports from: (Ex Com, MicroStrategy Incorporated, 2022, p. 45), (Ex Com, Shift4 Payments, Inc, 2023, p. 40), (Ex Com,Qualcomm Incorporated, 2023, p. 51). (Ex Com, RingCentral, Inc, 2024, p. 27) (Ex Com,Vistra Corp, 2024, p. 49) (Ex Com,WILLIAMS-SONOMA, INC., 2024, p. 35) (Ex Com, XEROX CORPORATION, 2024, p. 34) (Ex Com,Louisiana-Pacific Corporation, 2024, p. 46).

-When looking at the return values listed in the official financial reports, it is clear that companies that use AI to make investment decisions do better than the market (of other companies) in some years, as shown by ProPicks AI data. Williams-Sonoma, Inc., Shift4 Payments, Inc., and QUALCOMM Incorporated are some examples, but QUALCOMM's performance in 2023 is not included.

-On the other hand, companies like Xerox Corporation saw their profits drop for several years in a row, reaching about 70% in 2024 compared to their reference capital. RingCentral Inc. also had strong returns of 150% in 2020, which was more than the market's 50% increase. However, the company then lost money continuously, and by

2024, it had lost 80% of its initial investment. The AI-supported financial data doesn't clearly show these losses, but both companies had low returns.

-In 2022, most investments lost money, as seen in the companies we looked at. The only exception was Micro Storage, which didn't see any losses. Shift4 Payments, Inc. came next. Its returns went down a little bit, but they quickly went back up in 2023. The Russian-Ukrainian war and its effects on global energy and food prices caused returns and losses to go down in 2022. This had an effect on most markets and investments.

4. CONCLUSION

The growth of artificial intelligence applications and programs in investment processes, transactions, and financial evaluations is inescapably linked to both the present and future periods. The consequences of these technological products on investment decision-making are especially important. The results of this study, which deal with some of these issues, are summarized below:

4.1 Study Results:

-A sharp decline in financial returns occurred without a gradual trajectory—within only one or two years—limiting the ability of investors to control and preserve capital within a narrow margin.

-The generation of substantial returns in short timeframes, supported by AI-based data, has led investors to favor financial investment strategies that rely on AI programs and applications. Strong financial performance reinforces the preference for profitable investments over other options.

-There are differences between the financial data produced by PrP AI and the official financial reports of the companies examined. But these differences are still small enough that investors can look into them to avoid losing money. The investor is in charge of the final investment decision and any losses that come from bad choices or plans.

-There is a notable focus on showcasing the excellence of technology companies, as reflected in the study sample. This implicitly steers investment decisions toward this sector.

-AI assessments show that some companies are doing better than the market, and these assessments and strategies are being shared widely. This will likely lead investors to use AI techniques a lot. These tools will always show the same high-rate investment options because most quantitative (big data) and qualitative (e.g., sentiment analysis) datasets support them and they can process them in similar ways. Because more people are investing in the same categories that AI programs and apps suggest, the value of those assets will go up. As a result, asset prices may be higher than their actual investment performance. This could lead to big losses at any time because of a difference between how the market really works and how it works in trading environments. This shows that there are limits to how much you can rely on AI to make decisions about investing money, since markets always make money and lose money. AI applications can make the market do better for a short time, but they can also make investments seem more profitable than they really are.

4.2 Study Recommendations:

- It is essential to audit financial data to identify instances of inaccurate or inflated valuations by investors.
- It is important to achieve a high degree of precision in coordinating between the use of AI data/technologies and the investment process, ensuring optimal functional integration between human decision-making and machine capabilities.

5. Bibliography List:

Abdelsalam, M. (2021). *Big Data Technology*. Abu Dhabi: Arab Monetary Fund. Retrieved from https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/big-data-technology.pdf

AI propicks. (2025, 05 7). Retrieved from Investing: https://www.investing.com/pro/propicks

AI XPLORIA. (2025, 07 21). *The best AI tools in FINANCE*. Retrieved from https://www.aixploria.com/category/finance/

Al-Drouli, A. E. (2024). The Use of Artificial Intelligence Techniques in Marketing Data Analysis. *International Journal of Science and Technology*, 1-12. Retrieved from https://www.stcrs.com.ly/istj/docs/volumes/Artificial%20intelligence%20in%20marketing.pdf

Amazon. (2025, 07 21). *Amazon*. Retrieved from Amazon: https://aws.amazon.com/ar/what-is/synthetic-data

Bounaas, C. (2020). The Effect of Financial Investors' Behavior in Determining the Price System of Financial Assets – An Econometric Study of the VIX Volatility Index During the Period 2010–2018. *Pioneering Journal of Business Economics*, *6*(2), 110-127. Retrieved from https://asjp.cerist.dz/en/article/108991

Djamam, M., & Debbache, A. (2017). The Effect of Accounting Disclosure Fairness on Rationalizing Investment Decisions – A Case Study of a Sample of Investors in the Algiers Stock Exchange. *Journal of Studies and Research*, 1-18. Retrieved from https://asjp.cerist.dz/en/article/10270

Djuro Klipa, I. R. (2022). BIG DATA AND ARTIFICIAL INTELLIGENCE. *1*(1). doi:DOI: 10.58898/ijmt.v1i1.03-14

El-Raouf, C. E., & others. (2024). The Role of Artificial Intelligence in Big Data Analysis. *Journal of Contemporary Commercial Studies*, *10*(17). doi:10.21608/CSJ.2024.261119.1449

Exchange Commission. (2022). *2022 Annual Report MicroStrategy Incorporated.* Washington: Securities and Exchange Commission. Retrieved from https://www.annualreports.com/HostedData/AnnualReports/PDF/NASDAQ_MSTR_2022.pdf

Exchange Commission. (2023). *Annual Report Qualcomm Incorporated.* Washington: Securities and Exchange Commission. Retrieved from /NASDAQ_QCOM_2023%20(2).pdf

Exchange Commission. (2023). *Annual Report, Shift4 Payments, Inc.* Washington: Securities and Exchange Commission.

Exchange Commission. (2024). *2024 Annual Report RingCentral, Inc.* Washington: Securities and Exchange Commission. Retrieved from https://www.annualreports.com/HostedData/AnnualReports/PDF/NYSE_RNG_2024.pdf

Exchange Commission. (2024). *2024 Annual Report Vistra Corp.* Washington: UNITED STATES SECURITIES AND EXCHANGE COMMISSION. Récupéré sur https://www.annualreports.com/HostedData/AnnualReports/PDF/NYSE_VST_2024.pdf

Exchange Commission. (2024). *2024 Annual Report WILLIAMS-SONOMA, INC.* WASHINGTON: Securities and Exchange Commission. Retrieved from https://www.annualreports.com/HostedData/AnnualReports/PDF/NYSE_WSM_2024.pdf

Exchange Commission. (2024). *2024 Annual Report XEROX CORPORATION.* Washington: Securities and Exchange Commission. Retrieved from https://www.annualreports.com/HostedData/AnnualReports/PDF/NYSE_XRX_2024.pdf

Exchange Commission. (2024). *Annual Report, Amazon.com, Inc.* Washington: Securities and Exchange Commission. Retrieved from https://www.annualreports.com/HostedData/AnnualReports/PDF/NASDAQ_AMZN_2024.pdf

Exchange Commission. (2024). *Annual Report, Louisiana-Pacific Corporation.* Washington: Securities and Exchange Commission. Retrieved from https://www.annualreports.com/HostedData/AnnualReports/PDF/NYSE_LPX_2024.pdf

Exchange Commission. (2024). *Annual Report, Super Micro Computer, Inc.* Washington: Securities and Exchange Commission. Retrieved from https://www.annualreports.com/HostedData/AnnualReports/PDF/NASDAQ_SMCI_2024.pdf

Exchange Commission. (2024). *RingCentral, Inc.* Washington: Securities and Exchange Commission. Retrieved from SECURITIES AND EXCHANGE COMMISSION.

EXCHANGE COMMISSION. (2024). *Wayfair Inc.* Washington: ECURITIES AND EXCHANGE COMMISSION. Retrieved from https://s24.q4cdn.com/589059658/files/doc_financials/2024/ar/2024-Annual-Report-_-FINAL.pdf

Google Cloud. (2025, 07 22). *Sentiment Analysis*. Retrieved from Google Cloud: https://cloud.google.com/natural-language/docs/analyzing-sentiment?hl=fr

Gültekin, İ. J. (2024). *AI for AI: Using Artificial Intelligence to Accelerate Investment.* The Graduate Institute of International and Development Studies In Collaboration With The World Economic Forum. Retrieved from https://www.graduateinstitute.ch/sites/internet/files/2024-09/AI4AI_-Using-AI-to-Accelerate-Investments.docx---Khushi-Jaiswal.pdf

Hamada, R. M.-G. (2022). The Impact of Behavioral Finance on Investment Decisions in the Egyptian Stock Market. *Scientific Journal of Financial and Commercial Studies and Research, 3*(2), 1892-1938. Retrieved from

https://cfdj.journals.ekb.eg/article_230668_3c30dda3cf7dd9c9f2645f7fe0a2ee16.pdf

Richard Boire. (2018). UNDERSTANDING AI IN A WORLD OF BIG DATA. *3*(01). doi:Doi: 10.3934/bdia.2018001

Richard, N. J. (2021). Intelligence Artificielle appliquée à la gestion de portefeuille. Retrieved from https://sonar.ch › rerodoc › files › RICHARD-NI.

Safiry, R. W. (2025, 07 21). *Backtesting*. Retrieved from github: https://github.com/rsafiry/backtesting

Safiry, R. W. (2025, 07 22). *Simple_strategy_backtest_example*. Retrieved from documentation/simple_strategy_backtest_example.png

Saighi, M. (2018). The Role of Stock Market Indicators in Financial Investment Decision-Making in the Third Millennium. *Doctoral Thesis in Financial Economics and Quantitative Techniques*. Algiers, Algeria: University of Algiers 3 Faculty of Economic Commercial and Management Sciences – Department of Economic Sciences. Retrieved from https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/bitstream/123456789/6712/1/%D8%B3.1037.33.pdf

Trading View. (2025, 07 23). *AI — Indicators and Strategies*. Retrieved from tradingview: https://fr.tradingview.com/scripts/ai/

Xiaomin Mou. (2019). *Artificial Intelligence: Investment Trends and Selected Industry Uses.* World BANK. Retrieved from https://documents1.worldbank.org/curated/en/617511573040599056/pdf/Artificial-Intelligence-Investment-Trends-and-Selected-Industry-Uses.pdf

Yulia Kumar, J. M. (2024). The AI-Powered Evolution of Big Data. *14*(22). doi:https://doi.org/10.3390/app142210176.

Journal of Economic Additions | **Volume: 09/ N°: 02 (2025), pp 852-867**

The Contribution of Data Analysis in Bank Branch Classification. Case Study:« Société Générale Algeria »

Akila LANSEUR,[*] University of Bejaia, Research Laboratory in Management and Quantitative Techniques (RMTQ)(Algeria),akila.lanseur@univ-bejaia.dz
Sabrina BOUKELLAL,University of Tizi Ouzou (Algeria),sabrina-boukellal@univ-bejaia.dz

Received: 21/07/2025 *Accepted: 19/09/2025* *Published:30/09/2025*

Abstract:

This study employs Principal Component Analysis (PCA) and Hierarchical Cluster Analysis (HCA) to evaluatebankbranch performance within Société Générale Algeria's network. Conducted at the bank's headquarters in Algiers, this research aims to provide marketing managers with a scientifically rigorous framework for assessing and categorizing branch performance across Algeria's national territory. The methodology combines PCA to identify key performance dimensions among variables, followed by HCA to segment 81 surveyed branches into homogeneous clusters. The findings reveal two primary performance dimensions, profitability and market orientationand establish three distinct branch categories ranked according to their overall performance levels.

Keywords: Quantitative methods, PCA, HCA, performance, bank branches.

JEL Classification Codes: M31, M39

[*] *Corresponding author.*

1. INTRODUCTION

In today's globalized economy, marked by rapid innovation and sectoral transformation, the banking industry faces increasingly intense competition. This competition is driven not only by profitability and profit generation but also by the ability to deliver high-quality customer service. Consequently, banks must adopt modern management techniques and analytical tools to maintain efficiency and meet stakeholder expectations.

Strategic choices and competitive advantages have become decisive factors for long-term success (Berger, 2009). It is therefore essential to base these decisions on relevant and reliable performance measures (Berger & Humphrey, 1997).

The Algerian banking sector has undergone significant development since the 1990s, following the transition from a centrally planned to a market-oriented economy. The entry of foreign banks has further intensified competition, making performance measurement a critical element for achieving objectives, ensuring growth, and maintaining sustainability.

To ensure effective management, banks need robust performance measurement tools to monitor branch operations accurately. Bank branches constitute the core of retail banking, as they are the primary point of contact with customers and the hub for most banking activities.

Considering this strategic importance, the present study proposes an objective method to classify bank branches according to their performance levels. The central research question is:

Can Société Générale Algeria's retail branches be classified according to performance levels using data analysis methods?

To address this question, we adopt a quantitative approach combining Principal Component Analysis (PCA) and Hierarchical

Ascending Classification (HAC) to provide a structured and evidence-based classification of Société Générale Algeria's branch network.

2. Performance: BetweenClassical and RecentCriteria

According to Philippe Lorino (1998), *"Performance in an organization is everything that, and only what, contributes to improving the value–cost relationship. Conversely, actions that merely reduce costs or increase value in isolation do not necessarily constitute performance. Performance is also everything that, and only what, contributes to achieving strategic objectives."*

To define performance, three key criteria are traditionally considered: **effectiveness**, **efficiency**, and **relevance**.

Effectiveness refers to the relationship between the objectives set and the results achieved. An organization is considered effective when it attains its goals, even if this requires additional resources. This dimension is closely linked to a company's strategic priorities (Barabé & Meller, 2006).

Efficiency relates to optimization in achieving objectives. It involves meeting targets while minimizing resource consumption. According to Malo and Mathé (2000), efficiency *"maximizes the quantity obtained from a given amount of resources or minimizes the quantity of resources consumed for a given output."* Therefore, a company's overall performance depends on both effectiveness and efficiency in a given context.

Relevance emphasizes the rationalization of resources and the costs incurred to achieve objectives. For performance to be sustainable, organizations must secure necessary resources at the lowest possible cost.

Recent research, however, highlights that performance is not limited to these traditional criteria; it also incorporates elements such as customer requirements and satisfaction. In recent decades, **quality** has become a fundamental factor, enabling companies to differentiate themselves in

competitive markets. Deming defined quality management as a systematic approach to continuously improving organizational processes, products, and services.

According to Pinto et al. (2003), performance should be understood as a sustainable concept, focusing on long-term growth and profitability rather than short-term gains. Similarly, Keramidas (2012) defines equity as “the sure and spontaneous sense of what is just and unjust, particularly as it manifests in the evaluation of specific cases.” Equity has emerged as a vital dimension of organizational performance, as it fosters strong social relationships, employee loyalty, and fairness in management practices.

3. Banking Performance

Through a meticulous and rigorous analysis of various factors, it becomes evident that performance measurement does not rely solely on a single parameter but rather results from the combination of multiple performance indicators, each relevant to the specific field of application.

3.1 Banking Profitability Indicators

Profitability can bedefined as a very important performance indicator in the banking sector. From a strategic perspective, it is considered as the bank's accounting evaluation.According to Hadjelaoui and Mouhoun (2017), profitability can bedefined as "an indicator of a bank's ability to bear risks and/or increase its equity."

- ***Economic Profitability :*** Economic profitability allows measuring whether an operation generates a cost or, conversely, whether it would allow achieving a surplus.
- ***Financial Profitability :*** Financial profitability is profitability calculated after taking financing into account, that is, after considering debt costs. It is the ratio between net result and equity capital used to obtainit.

3.2 Profitability Indicators

Intermediate management balances are considered essential indicators in the banking sector. They highlight the key components contributing to the net result. Four primary indicators can be distinguished:

- Net Banking Income "NBI"
- Gross Operating Result "GOR"
- Operating Result "OR"
- Net Result "NR"

3.3 Productivity Indicators

Banking performance is measured not only through profitability indicators but also through productivity indicators. Productivity indicators reflect the bank's resources and uses, which correspond to the elements that make up its balance sheet.

✓ **Resources**

Banking resources represent the liabilities on the balance sheet and consist of the following:

- Different types of customer deposits
- Interbank borrowings
- Equity capital
- Bonds

✓ **Uses**

Uses refer to the allocation of banking resources and correspond to the assets on the balance sheet. These include:

- Customer loans
- Interbank loans
- Portfolio securities

Additionally, the analysis considers customer activity indicators, such as:

- Number of bank accounts
- Number of granted credit files
- Number of current operations
- Number of foreign trade operations

4. Presentation of " Société Générale Algeria"

Société Générale Algeria, a subsidiary of the Société Générale group, is one of the first private banks established in Algeria. As a retail bank, it offers a diversified and innovative range of banking services to more than 450,000 individual, professional, and corporate clients. Its network spans the entire national territory with 91 branches distributed across 31 provinces, including 13 Business Centers. Its workforce consists of more than 1,500 employees. Here are some key milestones in the company's evolution:1987: Opening of a representative office

- 1998/1999: Obtaining banking license and creating Société Générale Algeria subsidiary
- 2000: Opening to customers of the 1st El Biar Branch in March 2000
- 2004: Société Générale Algeria becomes 100% subsidiary of Société Générale Group after buying out minority shareholders
- 2010: Creation of four Business Centers in Algiers (Chéraga-Amara, Dar El-Beïda, Rouïba-Hassiba and Constantine-Palma) to better serve SMEs
- 2015: Celebration of the bank's 15th anniversary and visit to Algeria by the Group's first executive Fréderic Oudéa
- 2020: Celebration of the bank's 20th anniversary and opening of the Lions branch in Oran.

5. Research Methodology

To achieve our objective, we must determine our database while defining individuals and variables. We then apply Principal Component Analysis for representing branches according to chosen variables and use the Hierarchica lAscending Classification method to obtainhomogeneous groups. The method implementation is done using SAS software (Statistica lAnalysis Software).

5.1 Rationale for Methods

- **Principal Component Analysis (PCA):** Reduces dimensionality while preserving key variance, simplifying data interpretation. PCA identifies latent performance dimensions, reducing subjectivity in branch evaluation.

- **Hierarchical Ascending Classification (HAC):** Groups branches into performance-based clusters using Euclidean distances. HAC is ideal for visualizing branch proximity and performance similarities.

5.2. Variables and Coding

Code	Variable	Description	Type
NBI	Net Banking Income	Total revenue from banking operations	Quantitative
GE	General Expenses	Operating costs	Quantitative
NR	Net Result	Profit after expenses	Quantitative
CC	Corporate Commitments	Corporate loan portfolio	Quantitative
RC	Retail Commitments	Retail loan portfolio	Quantitative
CD	Corporate Deposits	Corporate client deposits	Quantitative
RD	Retail Deposits	Retail client deposits	Quantitative
AC	Active Corporate Clients	Number of active corporate clients	Quantitative
AP	Active Professional Clients	Number of active professional clients	Quantitative
AI	Active Individual Clients	Number of active retail clients	Quantitative
CC_C	Corporate Commitment Clients	Number of corporate loan clients	Quantitative

RC_C	Retail Commitment Clients	Number of retail loan clients	Quantitative
PC_I	Irregular Professional Clients	Number of irregular professional clients	Quantitative

Source: Authors' compilation

5.2 Data Analysis Presentation

Data analysis comprises a set of techniques designed to uncover and interpret the underlying structure of complex, multi-dimensional datasets, simplifying them into a more interpretable form. According to J.-P. Fénelon (1981), these structures can often be effectively represented using graphical methods.

These techniques are primarily descriptive, aiming to describe, reduce, classify, and clarify data. They consider multiple perspectives of analysis to reveal relationships, similarities, and differences between variables or groups of variables. From this perspective, data analysis is a branch of descriptive statistics divided into two main approaches:

1. **Factorial analysis** – Based on Euclidean geometry, it focuses on extracting eigenvalues and eigenvectors to summarize the dataset's dimensions.
2. **Classification** – Relies on proximity indices and aggregation or disaggregation algorithms to create partitions or classification trees.

In this study, both methods are applied: **Principal Component Analysis (PCA)** to reduce the dimensionality of the dataset and identify key factors of bank branch performance, and **Hierarchical Ascending Classification (HAC)** to classify branches into homogeneous groups based on these factors.

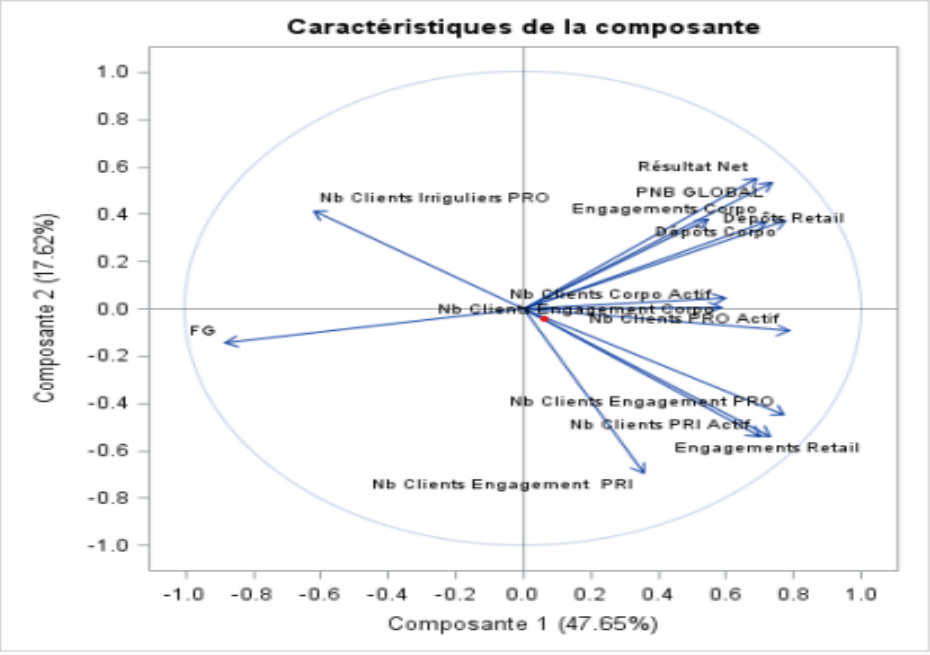
5. Results and Discussion

5.1 Principal Component Analysis (PCA)

a. Interpretation of Factorial Axes

After determining our principal components fromeigenvalues, we represent variable correlations relative to two axes to examine the relationshipbetween axis 1 and axis 2 with all variables. The correlation circle is presented below:

Fig.1.Interpretation of Factorial Axes



Source: Resultsfrom SAS 9.4 software

The first axis accounts for **47.65%** of the total variance. Most variables are positioned on the right side of this component. Variables such as **Net Banking Income (NBI)** and **Net Result (NR)** are strongly and positively correlated and closely aligned, indicating that Axis 1 reflects their influence. Conversely, **General Expenses (GE)** is strongly and negatively correlated with this axis, illustrating an inverse relationship between GE

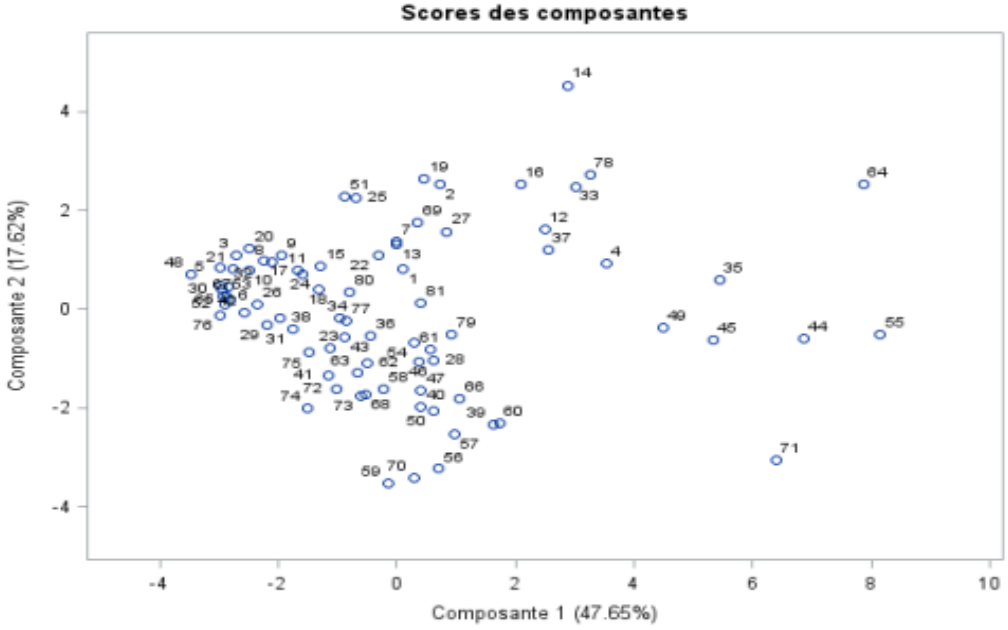
and NBI. This opposition suggests that Axis 1 represents a **profitability dimension**.

The second axis explains **17.62%** of the total variance and is less significant than the first. It reveals two opposing variable clusters: one group, positively correlated, is associated with the **corporate market** (e.g., corporate commitments, corporate deposits), while the other, negatively correlated, reflects the **retail market** (e.g., retail commitments). Thus, Axis 2 can be interpreted as a **market-type dimension** distinguishing corporate-oriented from retail-oriented branches.

b. Point Cloud Interpretation

In space, each individual (branch) is represented by a point characterized by chosen factorial axes and according to performance (profitability and market type). The obtained point cloud is shown below:

Fig.2.Point Cloud Interpretation



Source: Resultsfrom SAS 9.4 software

From the point cloud obtained through Principal Component Analysis (PCA), interpretation is somewhat challenging due to the wide dispersion of individual branches. However, the visualization highlights a clear concentration of branches in the center and on the right side of the factorial plane. The analysis reveals the following key findings:

Axis 1 (Profitability): This axis serves as an opposition dimension that classifies branches based on profitability, ranking them from the most to the least profitable.

Axis 2 (Market Type): This axis also represents an opposition dimension, separating branches according to their market orientation: branches at the top of the axis are primarily focused on the corporate market, while those at the bottom are more retail-oriented.

Based on these axes, the main performance dimensions retained for classification are profitability and market orientation. The corporate market appears to hold greater strategic significance, given the higher value and impact of corporate clients.

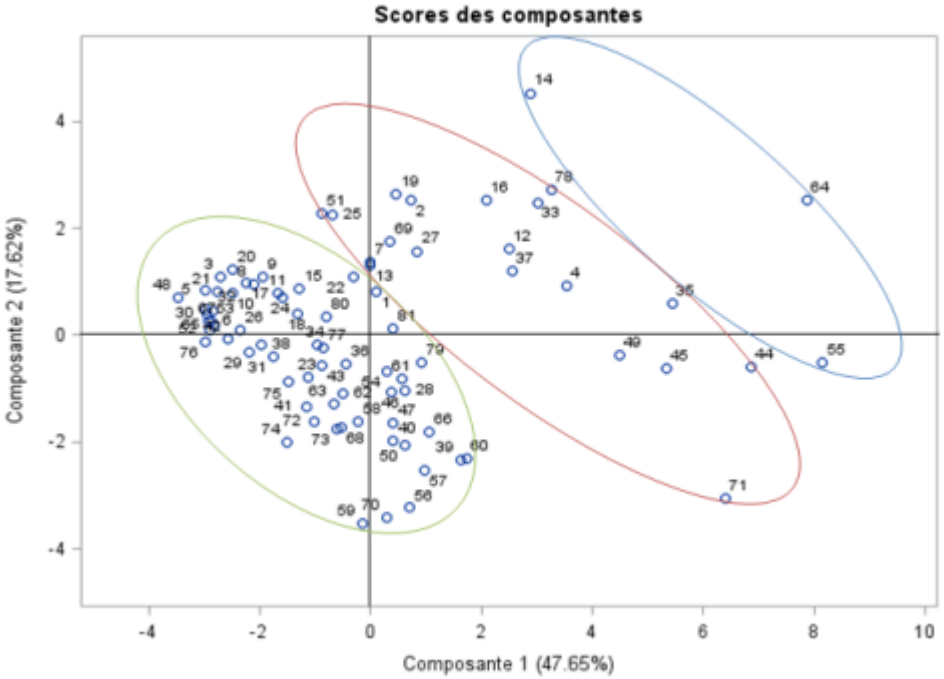
However, the PCA results alone do not allow for a precise identification of the highest- and lowest-performing branches. To refine this classification and provide a clearer segmentation, Hierarchical Ascending Classification (HAC) is applied.

Using PCA prior to HAC offers two key advantages: it identifies the overall structure of the dataset and highlights proximities between branches, while HAC builds on this information to generate the optimal segmentation of branches into homogeneous performance-based groups.

5.2 Hierarchical Ascending Classification Application

The application of Hierarchical Ascending Classification (HAC) enables the identification of three distinct groups of bank branches, determined by comparing the distribution patterns observed in the PCA point cloud with the structure of the HAC dendrogram. The results of this classification are presented as follows:

Fig.3.Hierarchical Ascending Classification Application



Source: Results from SAS 9.4 software

From the dendrogram and PCA visualization, three distinct groups of branches can be identified:

1. First category (Blue circle)

This category includes 3 branches out of 81, representing approximately 4% of Société Générale Algeria's retail network. These branches stand out as the top performers, characterized by high profitability and strong activity levels.

- Branch A64 emerges as the most profitable branch, with particularly high Net Banking Income (NBI) and Net Result (NR).

- This branch demonstrates strong engagement in both the corporate and retail markets, confirming its superior performance across all criteria.

2. Second category (Red circle)

This group accounts for 24% of the branches studied. Branches in this category are positioned on the positive side of Axis 1 and along Axis 2, indicating moderate profitability and performance levels. While these branches are performing well, they do not reach the exceptional standards of the first group.

3. Third category (Green circle)

The third group represents 72% of the total network. Branches in this group are highly homogeneous, with similar operational profiles. They are mainly concentrated in the center-right of the factorial plane and are characterized by lower profitability and performance compared to the other two categories.

5.3Comparative Study of Internal (Traditional) Method and Data Analysis Method (ADD) Results

The following table presents a comparative state of internal method and ADD results:

Table. 2 : internal method and ADD results

	Internal Classification	**ADD Classification**
1st category branches	12	03
2nd category branches	21	19
3rd category branches	49	59
Total	81	81

Source: Results from SAS 9.4 software

According to the comparative table, the results obtained from internal

analysis and data analysis are broadly consistent, with notable differences observed in the first and third categories. Specifically, nine branches initially classified in the first category were downgraded.

These findings indicate that Société Générale Algeria (SGA) primarily classifies its branches based on profitability and market orientation (corporate versus retail activities). This outcome validates both the relevance of the selected variables and the robustness of the analytical methods employed in this study.

The classification provides branches with a clear view of their performance and operational dynamics. Branches in Category A are encouraged to maintain their high performance, while branches in lower categories can use this classification as a benchmark for improvement.

From a managerial perspective, SGA's strategy should involve:

Allocating additional resources to high-performing branches (Category A), including increased staffing, human resource support, digital tools, and logistical infrastructure, in order to sustain their growth trajectory.

Reinforcing the visibility of these branches, which are considered strategic assets given their large client portfolios.

Relocating or restructuring underperforming branches (Category C) where necessary, to optimize their operations and align them with overall bank performance objectives.

6. CONCLUSION

The study conducted and presented in this article demonstrates that performance is a key factor not only in the economic sector but also in the banking industry, where it plays a crucial role in driving competitiveness and sustainability.

Since the branch represents the fundamental operational unit of a bank, branch performance serves as a direct reflection of the bank's overall effectiveness and market positioning. Our analysis identified two key dimensions of performance:

- ✓ **Profitability**

- ✓ **Market orientation (corporate versus retail)**

Using these criteria, branches were classified into three categories:

- Category 1: 4% of all retail branches, representing top performers.
- Category 2: 24% of branches, demonstrating moderate performance.
- Category 3: 72% of branches, characterized by lower performance levels.

This classification confirms our research question: data analysis methods, particularly PCA and HAC, are effective tools for objectively classifying bank branches based on performance levels. To further enhance this research, we recommend:

Conducting a qualitative study to complement the quantitative findings by incorporating additional indicators such as customer satisfaction, service quality, and employee engagement.

Exploring alternative statistical methods for classification, as they may provide complementary insights and a more holistic view of bank branch performance.

5. Bibliography List :

- BARABE (M) & MELLER (O), manageor, Dunos, paris, 2006
- Berger-Douce, S. (2009, December). Management de la diversité et performance en PME. In Colloque international-La diversité: questions pour les sciences sociales--Egalité dans l'emploi, Discrimination au travail et Management de la Diversité.
- Berger, A. N., & Humphrey, D. B. (1997). Efficiency of financialinstitutions: International survey and directions for future research. European journal of operationalresearch, 98(2), 175-212.
- HADJELAOUI Sabrina et MOUHOUN Meriem; "Mesure de la performance d'une agence bancaire Cas de la CNEP-Banque (Agence de Tizi-Ouzou)"; mémoire en sciences économiques; spécialité Monnaie Finance Banque;Tiziouzou; 2017
- J-P. Fénelon, Qu'est-ce que l'analyse des données, Lefonen, 1981.
- LORINO PHILIPPE, "Méthodes et Pratiques de la Performance", Les Editions d'Organisation, Paris, 1998

- MALO (J-L) et MATHE (J-C), L'essentiel du contrôle de gestion, Edition d'Organisation, 2ème édition, Paris, 2000
- Olivier Keramidas; Les trajectoires d'équité dans les processus décisionnels des organisations publiques; Volume 16, numéro 2, hiver 2012; page 93 à 112
- Pinto-Gouveia, J., Cunha, M. I., & do Céu Salvador, M. (2003). Assessment of social phobia by self-report questionnaires: the social interaction and performance anxiety and avoidancescale and the social phobiasafetybehavioursscale. Behavioural and Cognitive Psychotherapy, 31(3), 291-311..

extent of implementation of lean manufacturing in industrial organizations A case study of the cement and derivatives corporation in chlef

Phd. Benhenni Samir , [**] Universty of algiers 3 (Aalgeria) ,Human capital and performance laboratory, Benhenni.samir@univ-alger3.dz

Prof. Madani Djamila , Universty of algiers 3 (Aalgeria)),Traditional Industries Laboratory, madani.djamila@univ-alger3.dz

Received: 15/08/2025 *Accepted: 22/09/2025* *Published:30/09/2025*

Abstract:

This study aims to find out the extent of the application of lean manufacturing pillars in the cement enterprise in Chlef. To achieve this goal, the study adopted the descriptive and analytical analytical method, and the questionnaire was used as the main tool for data collection, where it was distributed to a sample of 58 individuals and 50 of them were returned. After analyzing the data using the statistical package SPSS 26 and testing the hypothesis, the study found that there is an impact of applying the pillars of lean manufacturing in the sample institution, especially the organization of the work site, which received the highest percentage of agreement among the members of the study sample with 86%, and the overall productive maintenance with 80%. The study recommended the need to educate workers to cooperate and participate in maintenance activities, as well as the need to accept the creative ideas presented by workers to improve production methods, in addition in addition to working on introducing more flexible equipment at the level of production.

Keywords: Manufacturing systems ;lean manufacturing ;Industrial Organization ; Strategie Management systems; Continuous Improvement

Jel Classification Codes: M11, L23

[*] *Corresponding author.*

1. INTRODUCTION:

Various local or global industrial organizations are facing major challenges, the most important of which is the renewed and accelerated technological development aimed at improving production systems and providing an industrial environment that facilitates the activities of these organizations, in order to keep pace with global changes in light of economic challenges, and this is through gaining the advantage and competitiveness that allows to conquer the local and global market continuously; accordingly, we focus in this study on the lean manufacturing system which is considered one of the most important new strategic management systems for highly efficient manufacturing processes in light of the optimal use of the organization's resources that constitute the outputs at the end of each exploitation cycle, as lean manufacturing ensures the reduction of the size of the inventory. To determine the importance of applying Lean Manufacturing, we have chosen the Cement and Derivatives Corporation as an industrial organization that manufactures one of the basic building materials and is the sample chosen to analyze and study the subject of our research; accordingly, we raise the following issue:

To what extent is lean manufacturing applied in the cement and derivatives organization in chlef?

In order to answer this question, it is necessary to analyze and study all the elements associated with lean manufacturing and its processes. These elements are summarized in the following sub-questions:

What is meant by lean manufacturing?

What are the key elements (pillars) to activate lean manufacturing?

What are the objectives of lean manufacturing and its field applications in an industrial organization?

Study hypothesis:

To facilitate the study and analysis, we adopted the following hypothesis:

The cement and derivatives organization in Chlef adopts the lean manufacturing system in all work practices.

Objectives of the Study:

This study aims to identify the nature of the lean manufacturing system and the basic requirements that must be met for the successful implementation of this system; in addition, the following objectives have been identified:

1- Identifying the main pillars of the lean manufacturing system that will reduce all forms of waste and achieve customer satisfaction.

2- Measuring the extent of the application of lean manufacturing in the Algerian industrial organization.

The Significance of the Present Study:

The significance of this study lies in the importance of the lean manufacturing system as a strategic system for the optimal exploitation of resources and the minimization of defective production, thereby generating numerous economic benefits for industrial organizations. These benefits include reduced product costs, enhanced product quality, and the provision of products to customers in accordance with their expectations, as well as competitive pricing. This contributes

to the recovery of the national economy and the promotion of sustainable development. Furthermore, this system assists industrial organizations in achieving sustainability in their environmental performance, thereby contributing to environmental preservation, a matter of paramount importance in the contemporary era.

Methodological Tools for the Study:

We relied in our research studies on the descriptive and analytical method to list the various literature and concepts related to the topic, and on the statistical method to collect and analyze various statistics and data to study the case of the Cement and Derivatives Corporation in Chlef. This approach entailed the conduction of recurrent field interviews with members of the management staff at various levels and with workers on the production lines for the purpose of clarifying the questionnaire paragraphs. In addition to the aforementioned methods, we employed the SPSS26 software to analyze and test the study hypothesis.

2.The Theoretical Framework of the Study

In this section, we will address the theoretical framework of this study by presenting the concepts of the lean manufacturing system and its main pillars, in addition to presenting its main objectives.

2.1 Theoretical Concepts about Lean Manufacturing

2.1.1 WOMac's Concept of Lean Manufacturing

In his book published in 1990, WOMAK presented a comprehensive concept of lean manufacturing, through which he identified the efficient and effective attributes to achieve the greatest manufacturing performance, as he considered manufacturing lean because it uses less of all resources compared to mass manufacturing (traditional manufacturing), as it depends on the exploitation of half of the production elements represented in labor, space (land), investment in tools and engineering hours to develop a new product, and requires keeping less than half of the required inventory on site, which leads to fewer defects, this definition addresses system efficiency by integrating the relationship between inputs and outputs, while system effectiveness by integrating the relationship between outputs and organizational goals. (Wickramasinghe & Wickramasinghe, 2017, p. 535)

2.1.2 TAIICHI OHONO Concept

TAIICHI OHONO is considered the first innovator of the manufacturing system, as he defined it as “reducing the time line from the moment the customer orders the product to the moment he receives the money from him by eliminating all kinds of waste that does not add value to the product.” (Al-Rai. M, 2021, p. 53)

2.1.3 DAVIS Concept

Davis defined lean manufacturing as these activities are characterized by their integration and design to achieve the manufacture of products in large quantities, with the lowest possible inventory levels of raw materials, semi-finished materials and finished products. The objective is to ensure that components reach the workstation when required, where they are processed and rapidly transferred to the subsequent stage of the process. The fundamental principle underpinning lean manufacturing is that "production does not occur unless there is a requirement for it". (Al-Dabbagh & Safwan, 2010, p. 102)

2.2 The Pillars of Lean Manufacturing

There are numerous pillars upon which the lean manufacturing system is based, yet this study will address the five pillars that are considered most significant by the majority of writers and researchers in this field.

2.2.1 5S Workplace Organization

The 5S methodology is the primary implement within the framework of lean manufacturing systems, aimed at minimizing waste within the workplace and enhancing productivity through the implementation of five distinct practices: stands for sort, set in order, shine, standardize, and sustain (Al-Beheiry, 2020, p. 120) The attainment of the desired outcomes of lean manufacturing systems is contingent upon the maintenance of a tidy, organized and uncluttered workplace. Repetitive, haphazard, and uncoordinated practices inevitably yield outcomes that contradict the principles of lean manufacturing, consequently leading to a multitude of errors. This, in turn, necessitates the incessant cessation of machinery for maintenance due to recurrent unintentional incidents, resulting in delays in production and significant wastage (Dandis, 2018, p. 28) .

2.2.2 Total Productive Maintenance (TPM)

Comprehensive productive maintenance is a novel systemic approach to maintenance that works to meet new maintenance needs, through which equipment is managed, maintained and preserved. Comprehensive productive maintenance constitutes a relational relationship between all organizational functions (mainly production and maintenance) aimed at achieving product quality, improving operational performance, continuously improving the effectiveness of equipment, and ensuring safety and security. (Abdel, 2020, p. 37).

The emergence of the concept of comprehensive productive maintenance was synchronized with the emergence of manufacturing systems that depend on automation, such as the lean manufacturing system, and this helped to develop and spread this concept widely (Abboud & Khazal , 2014, p. 20).The comprehensive productive maintenance adopts the principle of everyone's participation in maintenance work, as it aims to maximize the effectiveness of the machine, reduce the rate of breakdowns and accidents, reduce machine downtime, and improve the effectiveness of equipment to the maximum extent possible. (Azzizia, 2020, p. 591)

2.2.3 KAIZEN Continuous Improvement

The concept of continuous improvement is derived from the Japanese word KAIZEN, which is a compound of two words, KAI meaning change, ZEN meaning for the better, i.e. change for the better, which can be fully translated into CONTINUAL IMPROVEMENT meaning continuous improvement, and this management philosophy was invented by Taichi Ohno to lead organizations, (Abdelkhalek, 2016, p. 242).

The concept of continuous improvement is defined by the Japanese as follows:

A study of daily operations must be conducted with a view to simplification and continuous improvement. Each work process must be continuously improved in order to achieve higher levels of performance. The way of working must be changed for the better slowly, gradually and continuously. Each current process must result in some form of material, moral or intellectual waste, and this waste must be eliminated in a continuous manner in order to achieve added value

to the process and product and thus to the customer. The core idea of Kaizen is to eliminate all forms of waste. As asserted by (Ben Khaznaji & Garziz, 2021, p. 1595).

2.2.4 Just-in-time Production (JIT)

The JIT system is a manufacturing philosophy of Japanese origin, it is a set of operational procedures that are based on producing the required products, in the required quantity and quality, at the prevailing prices in the period in which the customer places the order, this system (jit) is based on the fundamental rule that there should be no production running at the end of the cycle so that the raw material needs are purchased periodically in order to produce the necessary materials according to the current cycle time needs only, and there is no stock of finished products in warehouses by delivering finished products to customers at the end of the cycle. In short, the materials received must enter the production process immediately and the semi-finished parts are assembled on time into products that are finished on time and shipped to customers (Ben Amer & Berhouma, 2018, p. 97).

The JIT system is a manufacturing philosophy whose main principle is the elimination of inventory at all stages, and it focuses on performing what is required on time, and it works continuously to find solutions to issues and eliminate activities that do not add value in order to produce high-quality products and reduce excess energy in order to reduce waste of materials and time. (Ben Bayra, 2021, p. 129).

2.2.5 Cellular Manufacturing

The process of arranging and organizing equipment and people within factories that adopt traditional manufacturing systems is based on what is required by the operation or processing process, where a group of parts moves from one processing center to another.

An operation or processing process in which a group of parts moves from one processing center to another, and during this transition process, which takes a certain amount of time, other parts and units within the system wait their turn to move to the next center for processing, and so on, resulting in increased material and time waste in addition to a high percentage of inventory (Al-Kiki, 2012, p. 125). As for the cellular manufacturing method, which is considered an essential element of the lean manufacturing system, in an essential element of the lean manufacturing system, is based on a completely different principle. In order to reduce the waste of time and materials, decrease the inventory ratio, and utilize the labor and space allocated to the manufacturing process in a more efficient manner, Ohno reorganization of the factory was implemented, resulting in the division of the factory into manufacturing cells that use the advantages of flexibility and efficiency in performance. This method is referred to as cluster technology (cellular manufacturing).

This method (cellular manufacturing) is based on the fact that products that are similar in terms of shape and manufacturing requirements should be manufactured in one cell dedicated to them, where this cell is planned and arranged and then assembled a number of machines dedicated to that production process, and these groups are called families, and This is with the aim of reducing the time and movements of transporting materials and moving workers between production departments, as for the cell, it is a group of individuals, equipment and workstations, organized according to the order of the process flow for the purpose of manufacturing each production unit or part of it, so it is called a cell or flow line (Wilson, 2010, p. 214).

3. Field Study

The Cement and Derivatives Corporation in Chlef was selected to conduct the field study due to its distinguished reputation in the domain of manufacturing. Furthermore, the corporation's workforce, comprising both senior management and regular employees, possesses a substantial experiential background in manufacturing, a prerequisite that aligns with the study's objectives. The study encompassed a diverse range of participants, including managers, department heads, production line officials, and workers.

3.1 Description of the Study Sample

The population of this study consists of employees and workers in the organization under investigation. The sample of respondents included managers, department heads, departments, officials, and production line workers, for a total of 58 individuals. This sample was selected based on their knowledge of the study's variables, the nature of their work, their experience in the field of manufacturing, and their commitment to providing the best for the organization.

3.2 The Study Tool

The researchers employed direct interviews with members of the study sample to introduce them to the tenets of lean manufacturing, thereby facilitating their comprehension of the inquiries posed by the primary study instrument, a questionnaire meticulously designed to collect and analyze information, and thereby achieve the study's objectives and address the hypotheses. The questionnaire consisted of 5 axes, each axis consists of 8 paragraphs, and in order to measure the response of the sample members to the questions of the questionnaire, the five-point Likert scale was adopted, which consists of five options (agree, strongly agree, neutral, disagree, strongly disagree). This questionnaire was distributed to 58 individuals, of which 50 questionnaires were retrieved, of which 50 were suitable for analysis, where their data were analyzed using the statistical package program SPSS26.

3.3 Stability of the Study Instrument

In order to determine the stability of the data collection tool and the reliability of the sample's answers to the questionnaire statements, Cronbach's alpha coefficient was used to confirm the stability of the tool.

Table 1. Cronbach's alpha test results for the dimensions of the study instrument

Questionnaire Dimensions	Number of Phrases	Cronbach's alpha coefficient
Organization of work	08	**0.891**
Comprehensive productive maintenance	08	**0.887**
Continuous improvement	08	**0.862**
Just-in-time production	08	**0.867**
Cellular manufacturing	08	**0.877**

Source: Prepared by the researchers relying on the spss26 program

Based on the results of Table No. (01), which represents the Cronbach's alpha test for the dimensions of the study tool, we note that the value of the Cronbach's alpha coefficient for the five dimensions ranged between (0.862 and 0.891) and all values are close to one, which means that the degree of credibility of the answers is very high.

3.4 Results and Testing the Hypotheses of the Study

3.4.1 Workplace Organization

Table 2. Percentages of response scores to the dimension of workplace organization among workers of the Cement and Derivatives Corporation in Chlef

Degree of Response	**Percentages**
Strongly Disagree	%0.25
Disagree	%4
Neutral	%9.75
Agree	%61.5
Strongly agree	%24.5

Source: Prepared by the researchers relying on the SPSS26 program

It is clear from Table No. (02), which shows the percentages of the response scores for the dimension of work organization among the workers of the Cement and Derivatives Corporation in Chlef, that 86% of the study sample members agree that the Cement and Derivatives Corporation in Chlef applies the organization of the workplace within the organization.

✔The validity of the hypothesis will be tested through the statements and the total score of the workplace organization dimension through the "T" test calculated for one sample, and the degree of neutrality 3 has been adopted as a criterion for comparison with the arithmetic mean of the statements.

Table 3. Arithmetic mean and probability value (sig) for each of the paragraphs of the work organization dimension among the workers of the Cement and Derivatives Corporation in Chlef

M	Paraghraphs	Arithmetic mean	Standard deviation	Relative arithmetic mean	Calculated "t" value	Probability value "sig""	Ranking
1	The factory works to make the workplace clean by production and unnecessary materials, which facilitates the transportation of materials and the movement of workers	4.22	0.81	84.4	10.58	0.000	2
2	In the factory, workplaces are divided according to specialization, where the workplace is chosen to suit the work	4.00	0.78	80	9.03	0.000	6
3	Tools, materials and equipment are labeled using the labeling method	4.06	0.65	81.2	11.49	0.000	5
4	Factory management educates workers on the importance of tidying up the workplace and urges them to return equipment and tools to their designated places so that they are easily accessible	4.32	0.62	86.4	15.03	0.000	1
5	Workers are keen to clean the machines and the workplace after work to provide a safe and healthy work environment	4.12	0.65	82.4	12.01	0.000	3
6	The factory uses standardized rules for	3.82	0.74	76.4	7.75	0.000	8

	work and activities in order to clarify for each worker the work assigned to him						
7	By arranging and organizing the productive elements in the workplace, the factory seeks to reduce time wastage	4.08	0.60	81.6	12.71	0.000	4
8	The factory separates necessary production materials from unnecessary wastes to ensure smooth workflow	3.86	0.78	77.2	7.76	0.000	7
	Overall score for the work organization dimension	4.06	0.47	81.2	15.68	0.000	/

Source: Prepared by the researchers relying on the SPSS26 program

Through the results of the above table, we notice that the arithmetic mean of the study sample members about **the work organization dimension** for all its statements was generally high (4.06) with a standard deviation (0.47), meaning that the study sample members believe that **the workplace organization dimension** is applied within their work organization, in addition to the value of the arithmetic means ranged between 3.82 and 4.32 for the answers of the study sample members to the paragraphs of this dimension with a high degree, and the order of the paragraphs of this dimension came as follows: In the first place is the phrase "The factory management educates workers about the importance of organizing the workplace and urges them to return equipment and tools to their designated places so that they are easily accessible" with an arithmetic mean of 4.32 and a standard deviation of 0.62 with a high degree. The second place was given to the statement "The factory works to make the workplace clean by producing and removing unnecessary materials, which facilitates the transportation of materials and the movement of workers" with a mean of 4.22 and a standard deviation of 0.81 with a high score. The third place was given to the statement "Workers are keen to clean the machines and the workplace after completion, providing a safe and healthy work environment" with a mean of 4.12 and a standard deviation of 0.65 and a high degree of agreement. While the fourth place was given to the statement "The factory seeks through the arrangement and organization of productive elements in the workplace to reduce time wastage" with an arithmetic mean of 4.08 and a standard deviation of 0.60 with a high degree of agreement, while the fifth place was given to the statement "Tools, materials and equipment are named using the labeling method" with an arithmetic mean of 4.06 and a standard deviation of 0.65 with a high degree of agreement. In sixth place by the statement "In the factory, workplaces are divided according to specialization, where the workplace is chosen to suit the work" with an arithmetic mean of 4.00 and a standard deviation of 0.78 with a high score. While the statement "The factory separates necessary production materials from unnecessary waste to ensure work flow" ranked seventh with an arithmetic mean of 3.86 and a standard deviation of 0.78 with a high score, while the statement "The factory uses standardized rules for work and activities in order to clarify the work assigned to each worker" with a mean of 3.82 and a standard deviation of 0.74 with a high score.

When comparing the probability values "sig" we find that they are less than the significance level of 0.05 and therefore there is statistical significance for all statements and the total score of the dimension, in addition to that the arithmetic mean of this dimension was generally high (4.06) and standard deviation (0.47), which indicates the high approval of the

sample members on the paragraphs of this dimension. Therefore, the researchers believe that there is a statistically significant effect of the application of this dimension, and this appears in the great interest of the organization's management in educating workers to organize and clean the workplace by removing unnecessary waste to ensure the smooth flow of work and create a safe and healthy environment, as well as The workers are keen to clean the machines after completion and return them to their designated places, as the factory relies on standard rules (dividing workplaces into cells, the method of labeled cards) and thus it can be said that the workers of the Cement and Derivatives Corporation in Chlef see that their work organization is applied after the organization of the work site, and this confirms the validity of the hypothesis.

3.4.2 Productive Maintenance

Table 4. Percentages of response scores to the dimension of overall productive maintenance among the workers of the Cement and Derivatives Corporation in Chlef

Degree of response	**Percentage**
Strongly Disagree	%0.75
Disagree	%6.50
Neutral	%12.75
Agree	%52.50
Strongly Agree	%27.50

Source: Prepared by the researchers relying on the SPSS26 program

It is clear from Table No. (04), which shows the percentages of the response scores for the dimension of comprehensive productive maintenance among the workers of the Cement and Derivatives Corporation in Chlef, that (80%) of the study sample members agree that the Cement and Derivatives Corporation in Chlef applies comprehensive productive maintenance within the organization.

✔The validity of the hypothesis will be tested through the statements and the total score of the comprehensive productive maintenance dimension through the “T” test calculated for one sample, and the degree of neutrality 3 has been adopted as a criterion for comparison with the arithmetic mean of the statements.

Table 5. Arithmetic mean and probability value (sig) for each of the paragraphs of the comprehensive productive maintenance dimension among the workers of the Cement and Derivatives Corporation in Chlef

M	Paragraphs	Arithmetic mean	Standard deviation	Relative arithmetic mean	Calculated “t” value	Probability value “sig”	Ranking
1	Factory management trains workers in basic maintenance skills	4.02	0.91	80.4	7.88	0.000	6
2	Each worker performs routine maintenance on the machines they work on, such as cleaning, lubrication and inspection.	4.20	0.72	84	11.64	0.000	1
3	The factory follows a system of preventive and predictive maintenance on an ongoing basis	4.18	0.77	83.6	10.77	0.000	2

4	Engineers and technicians in charge of maintenance develop a set of operations to repair the machines within specific time plans "planned maintenance"	4.12	0.84	82.4	9.33	0.000	3
5	The factory provides the necessary tools, equipment and facilities for the maintenance process	4.12	0.82	82.4	9.61	0.000	4
6	The factory works to detect and eliminate the sources of defective production caused by frequent machine downtime	4.08	0.69	81.6	10.98	0.000	5
7	All workers in the factory, from the highest level of management to production line workers, cooperate and participate in maintenance activities	3.48	0.99	69.6	3.41	0.001	8
8	The factory management is interested in the opinions and suggestions for maintenance provided by all employees in order to achieve productive efficiency	3.76	0.82	75.2	6.56	0.000	7
	Overall Degree Productive Maintenance Dimension	3.99	0.61	79.8	5.73	0.000	/

Source: Prepared by the researchers relying on the SPSS26 program

Through the results of the above table, we note that the arithmetic mean of the study sample members about the dimension of comprehensive productive maintenance for all its statements was generally high (3.99) with a standard deviation (0.61), meaning that the study sample members believe that the dimension of comprehensive productive maintenance is applied within their work organization, in addition to the value of the arithmetic means ranged between 3.48 and 4.20 for the answers of the study sample members to the paragraphs of this dimension with a high degree, and the order of the paragraphs of this dimension came as follows: "Each worker performs routine maintenance of the machines on which he works, such as cleaning, lubrication and inspection" with an arithmetic mean of 4.20 and a standard deviation of 0.72 with a high degree, while the second place went to the phrase 'The factory follows the preventive and predictive maintenance system on an ongoing basis' with an arithmetic mean of 4. 18 and a standard deviation of 0.77 with a high score, followed by the third place, which was returned to the phrase "The engineers and technicians in charge of maintenance develop a set of operations to repair machines within specific time plans 'planned maintenance' with an arithmetic mean of 4.12 and a standard deviation of 0.84 with a high degree of agreement. "The factory provides the necessary tools, equipment and facilities for the maintenance process," with a mean of 4.12 and a standard deviation of 0.82, with a high degree of agreement. "The factory works to detect and

eliminate sources of defective production caused by frequent machine downtime" was ranked fifth with a mean of 4.08 and standard deviation of 0.69, followed by 'Factory management trains workers on basic maintenance skills' with a mean of 4.02 and standard deviation of 0.91, with a high degree of agreement. The phrase "Factory management is interested in the opinions and suggestions for maintenance provided by all workers in order to achieve productive efficiency" ranked seventh with an arithmetic mean of 3.76 and a standard deviation of 0.82 and a high degree, while the phrase "All workers in the factory from the highest level of management to production line workers cooperate and participate in maintenance activities" ranked eighth and last with an arithmetic mean of 3.48 and a standard deviation of 0.99 and a high degree.

When comparing the "sig" probability values, they are less than the 0.05 significance level and therefore there is statistical significance for all statements as well as the total score of the dimension, in addition to that the arithmetic mean was generally high (3.99) with a standard deviation (0.61), which indicates the high approval by the sample members for the paragraphs of this dimension, so the researchers believe that there is a statistically significant effect for the application of comprehensive productive maintenance in the research sample organization, and the evidence of this is that the factory adopts the method of preventive and predictive maintenance to avoid breakdowns in the future to avoid waste caused by frequent stops, and the planned maintenance method to maintain machines within specific time plans, and the factory management works to raise the basic maintenance skills of workers through training programs, who in turn, they are keen to carry out routine maintenance of machines and rely on the principle of the participation of everyone from different positions in maintenance activities, so it can be said that the workers of the Cement and its derivatives in Chlef see their organization as implementing the dimension of productive maintenance comprehensive. This confirms the validity of the hypothesis.

3.4.3 Continuous Improvement

Table 6. The percentages of the response scores to the continuous improvement dimension among the workers of the Cement and Derivatives Corporation in Chlef

Degree of response	Percentage
Strongly Disagree	%0.75
Disagree	%10.25
Neutral	%21.75
Agree	%51.25
Strongly Agree	%16

Source: Prepared by the researchers relying on the SPSS26 program

It is clear from Table No. (06), which shows the percentages of the response scores for the dimension of continuous improvement among the workers of the Cement and Derivatives Corporation in Chlef, that (67.25%) of the study sample agree that the Cement and Derivatives Corporation in Chlef applies continuous improvement within the organization

The validity of the hypothesis will be tested through the statements and the total score of the dimension through the "T" test calculated for one sample, and the degree of neutrality 3 has been adopted as a criterion for comparison with the arithmetic mean of the statements.

Table 07. The arithmetic mean and the probability value (sig) for each of the paragraphs of the dimension of continuous improvement among workers Cement and Derivatives Corporation in Chlef

M	Paragraphs	Arithmetic mean	Standard deviation	Relative arithmetic mean	Calculated "t" value	Probability value "sig"	Ranking
1	Factory officials and workers have the conviction and commitment to continuous change for the better	3.78	0.84	75.6	6.55	0.000	4
2	Factory management forms working teams to follow up on continuous improvements	3.70	0.86	74	5.73	0.000	5
3	Factory management motivates employees to come up with new ideas, innovate, and continuously look for ways to improve processes	3.40	0.98	68	2.85	0.006	8
4	Factory management believes that continuous improvement programs help maintain and control the quality of products	3.88	0.87	77.6	7.13	0.000	1
5	Factory management conducts training courses to develop the continuous improvement skills of employees.	3.78	0.93	75.6	5.91	0.000	3
6	Factory officials and employees realize that the absence of errors does not mean that there is no need for a continuous improvement process	3.70	0.70	74	7.00	0.000	6
7	Factory management instills a culture of eliminating waste (activities that do not add value)	3.62	0.90	72.4	4.86	0.000	7
8	The process of improving and developing products is based on customer needs	3.86	0.88	77.2	6.90	0.000	2
	Overall degree for the continuous improvement dimension	3.71	0.63	74.2	7.95	0.000	/

Source: Prepared by the researchers relying on the SPSS26 program

From the results of the table above, we notice that the arithmetic mean of the study sample members about the continuous improvement dimension for all its statements was generally high (3.71) with a standard deviation (0.63), meaning that the study sample members believe that the continuous improvement dimension is applied within their work organization, in addition to the value of the arithmetic means ranged between 3.40 and 3.88 for the answers of the study sample members to the paragraphs of this dimension with a high degree, and the order of the paragraphs of this dimension came as follows: "The factory management believes that continuous improvement programs help maintain and control the quality of the products: In the first place is the phrase "The factory management believes that continuous improvement

programs help in maintaining and controlling the quality of products" with an arithmetic mean of 3.88 and a standard deviation of 0.87 with a high degree, while the second place was returned to the phrase "The process of improving and developing products is based on the wishes of customers" with an arithmetic mean of 3.86 and a standard deviation of 0.88 with a high degree, followed by the third place which returned to the phrase "The factory management conducts training courses in line with developments to develop continuous improvement skills among employees" with an arithmetic mean of 3.78 and a standard deviation of 0.93 with a high degree of agreement. The fourth place was given to the statement "Factory officials and workers have the conviction and commitment to continuous change for the better" with an arithmetic mean of 3.78 and a standard deviation of 0.84 with a high degree of agreement, while the fifth place was given to the statement "Factory management forms work teams that follow up on continuous improvements" with an arithmetic mean of 3.70 and a standard deviation of 0.70 and a standard deviation of 0.86 with a high degree of agreement, followed in sixth place by the statement "Factory officials and workers realize that the absence of errors does not mean that there is no need for continuous improvement" with a mean of 3.70 and a standard deviation of 0.70 with a high degree of agreement. While the statement "Factory management works to instill a culture of eliminating waste (activities that do not add value)" was ranked seventh with an arithmetic mean of 3.62 and a standard deviation of 0.90. The seventh rank with a mean of 3.62 and a standard deviation of 0.90 with a high score, while the statement "Factory management motivates workers to put forward their new ideas, innovation, and continuous research on ways to improve operations" ranked eighth and last with a mean of 3.40 and a standard deviation of 0.98 with a moderate score.

When comparing the probability values "sig", we find that they are less than the significance level of 0.05, and therefore there is statistical significance for all statements and the total score of the dimension, except for the third statement, whose probability value was greater than the significance level of 0.05. In addition, the high level of the arithmetic mean gives an indication of the high degree of approval of the paragraphs of the continuous improvement dimension by the sample members, so the researchers believe that there is a statistically significant effect of applying this dimension in the organization, and this is evidenced by the conviction of the organization's management and workers that continuous improvement programs help To this end, the organization organizes training courses to develop the skills of continuous improvement among workers, and also motivates them to present their creative ideas, and thus it can be said that the workers of the Cement and Derivatives Corporation in Chlef believe that their organization applies the dimension of continuous improvement. This confirms the validity of the hypothesis.

3.4.4 Just- in –time Production

Table 08. Percentages of response scores to just in-time production dimension among workers at the Cement and Derivatives Corporation in Chlef

Degree of response	Percentage
Strongly Disagree	%2
Disagree	%10.25
Neutral	%19.50
Agree	%53.50
Strongly Agree	%14.75

Source: Prepared by the researchers relying on the SPSS26 program

It is clear from Table No. (08), which shows the percentages of the response scores to the dimension of on-time production among the workers of the Cement and Derivatives Corporation in Chlef, that (68.25%) of the study sample agree that the Cement and Derivatives Corporation in Chlef applies on-time production within the organization.

The validity of the hypothesis will be tested through the statements and the total score of the dimension through the "T" test calculated for one sample, and the degree of neutrality 3 was adopted as a criterion for comparison with the arithmetic mean of the statements.

Table 09. The arithmetic mean and the probability value (sig) for each of the paragraphs of on-time production among the workers of the Cement and Derivatives Corporation in Chlef

M	Paragraphs	Arithmetic mean	Standard deviation	Relative arithmetic mean	Calculated "t" value	Probability value "sig"	Ranking
1	The factory's production system works to minimize all forms of waste and reduce defective production	3.82	0.98	76.4	5.89	0.000	2
2	The factory works to minimize all types of inventory	3.62	0.80	72.4	5.44	0.000	5
3	The factory management works to determine the needs and requirements of customers through sufficient studies and customer surveys	3.50	0.93	70	3.79	0.000	7
4	Production is only carried out based on receiving orders from customers	3.20	1.16	64	1.21	0.229	8
5	The factory operates a system of scheduling production operations in accordance with demand	3.60	0.90	72	4.69	0.000	6
6	The factory works through a set of procedures to deliver products on time	4.16	0.58	83.2	14.04	0.000	1

7	Factory employees participate in various training courses to improve their on-time delivery system	3.76	0.82	75.2	6.53	0.000	4
8	Factory management is keen to continuously monitor the performance of workers in order to minimize errors to ensure on-time delivery	3.84	0.76	76.8	7.75	0.000	3
	Overall Degree Production Dimension Score On time	3.68	0.49	73.6	9.88	0.000	/

Source: Prepared by the researchers relying on the SPSS26 program

From the results of the table above, we notice that the arithmetic mean of the study sample members about the continuous improvement dimension for all its statements was generally high (3.71) with a standard deviation (0.63), meaning that the study sample members believe that the continuous improvement dimension is applied within their work organization, in addition to the value of the arithmetic means ranged between 3.40 and 3.88 for the answers of the study sample members to the paragraphs of this dimension with a high degree, and the order of the paragraphs of this dimension came as follows: "The factory management believes that continuous improvement programs help maintain and control the quality of the products: In the first place is the phrase "Factory management believes that continuous improvement programs help in maintaining and controlling the quality of products" with an arithmetic mean of 3.88 and a standard deviation of 0.87 with a high degree, while the second place belongs to the phrase "The process of improving and developing products is based on the wishes of customers" with an arithmetic mean of 3.86 and a standard deviation of 0.88. The third place was given to the statement "Factory management conducts training courses in line with developments in order to develop continuous improvement skills among employees" with an arithmetic mean of 3.78 and a standard deviation of 0.93 with a high degree of agreement, while the fourth place was given to the statement "Factory officials and employees have the conviction and commitment to continuous change for the better" with an arithmetic mean of 3.78 and a standard deviation of 0.84 with a high degree of agreement, while the fourth place was given to the statement "Factory officials and employees have the conviction and commitment to continuous change for the better" with an arithmetic mean of 3.78 and a standard deviation of 0.84 with a high degree of agreement. While the fifth place was occupied by the phrase "Factory management forms working teams to follow up on continuous improvements" with an arithmetic mean of 3.70 and a standard deviation of 0.86 and a high degree, followed by the phrase "Factory officials and workers realize that the absence of errors does not mean that the continuous improvement process is not needed" with an arithmetic mean of 3.70 and a standard deviation of 0.70 and a high degree, while the phrase "Factory management works to instill a culture of eliminating waste (activities that do not add value)" occupied the seventh place. "Factory management motivates workers to put forward new ideas, innovate, and continuously look for ways to improve operations" ranked seventh with a mean of 3.62 and a standard deviation of 0.90 with a high score, while 'Factory management motivates workers to put forward their new ideas, innovate,

and continuously look for ways to improve operations' ranked eighth and last with a mean of 3.40 and a standard deviation of 0.98 with a moderate score.

When comparing the probability values "sig", we find that they are less than the significance level of 0.05, and therefore there is statistical significance for all statements and the total score of the dimension, except for the third statement, whose probability value was greater than the significance level of 0.05. In addition, the high level of the arithmetic mean gives an indication of the high degree of approval of the paragraphs of the continuous improvement dimension by the sample members, so the researchers believe that there is a statistically significant effect of applying this dimension in the organization, and this is evidenced by the conviction of the organization's management and workers that continuous improvement programs help To this end, the organization organizes training courses to develop the skills of continuous improvement among workers, and motivates them to present their creative ideas, and thus it can be said that the workers of the Cement and Derivatives Corporation in Chlef believe that their organization applies the dimension of continuous improvement. This confirms the validity of the hypothesis.

3.4.5 Cellular Manufacturing

Table 10. Percentages of response scores to the cellular industrialization dimension among workers of the Cement and Derivatives Corporation in Chlef

Degree of response	**Percentage**
Strongly Disagree	%1.25
Disagree	%8
Neutral	%22.5
Agree	%52
Strongly agree	%16.25

Source: Prepared by the researchers relying on the spss26 program

It is clear from Table No. (10), which shows the percentages of the response scores for the cellular manufacturing dimension among the workers of the Cement and Derivatives Corporation in Chlef, that (68.25%) of the study sample agree that the Cement and Derivatives Corporation in Chlef applies cellular manufacturing within the organization.

The validity of the hypothesis will be tested through the statements and the total score of the cellular manufacturing dimension through the "T" test calculated for one sample, and the degree of neutrality 3 was adopted as a criterion for comparison with the arithmetic mean of the statements.

Table 11. Arithmetic mean and probability value (sig) for each of the cellular post-manufacturing paragraphs use among workers at the Cement and Derivatives Corporation in Chlef

M	Paraghraphs	Arithmetic mean	Standard deviation	Relative arithmetic mean	Calculated "t" value	Probability value "sig"	Ranking
1	The factory utilizes the internal arrangement of machines and machinery to allow materials to	3.78	0.73	75.6	7.48	0.000	4

	flow easily without waiting time						
2	The factory divides workplaces into manufacturing cells so that the product is produced in them instead of moving from one place to another.	3.54	0.95	70.8	4.01	0.000	7
3	Products of similar shape and manufacturing requirements are produced in one dedicated cell	3.70	0.86	74	5.73	0.000	5
4	The production department uses small and flexible manufacturing equipment	3.22	0.99	64.4	1.56	0.125	8
5	Factory management seeks to minimize waiting times and eliminate delivery delays	4.02	0.62	80.4	11.58	0.000	2
6	The cell manufacturing process helps reduce the inventory of manufactured and semi-finished items	3.56	0.64	71.2	6.14	0.000	6
7	Factory management organizes training sessions to create efficient work cells	3.84	0.97	76.8	6.08	0.000	3
8	The factory has multi-skilled workers who are able to perform various operations within the production line	4.26	0.69	85.5	12.83	0.000	1
	Overall score for the cellular manufacturing dimension	3.74	0.48	74.8	10.80	0.000	/

Source: Prepared by the researchers relying on the spss26 program

Through the results of the above table, we notice that the arithmetic mean of the study sample members about the cellular manufacturing dimension for all its statements was generally high (3.74) with a standard deviation (0.48), meaning that the study sample members believe that the cellular manufacturing dimension is applied within their work organization, in addition to the value of the arithmetic means ranged between 3.22 and 4.26 for the answers of the study sample members to the paragraphs of this dimension with a high degree, and the order of the paragraphs of this dimension came as follows: “The factory has workers with multiple skills that enable them to perform various processes within the production line” with a mean of 4.26 and a standard deviation of 0.69: “The factory has workers with multiple skills that enable them to carry out various operations within the production line” with an arithmetic mean of 4.26 and a standard deviation of 0.69 with a high degree, while the second place went to the phrase ‘the factory management seeks to reduce waiting times and eliminate delays in delivery’ with an arithmetic mean of 4.02 and a standard deviation of 0.62 with a high degree of agreement, followed by the third place, which was returned to the statement “The factory management organizes training

courses to form effective work cells" with a mean of 3.84 and a standard deviation of 0.97 with a high degree of agreement. The fourth place was given to the statement "The factory uses the internal arrangement of machines and machinery to allow materials to flow easily without waiting time" with a mean of 3.78 and a standard deviation of 0.73 with a high degree of agreement, while the fifth place was given to the statement "Products of similar shape and manufacturing requirements are produced in one cell dedicated to them" with a mean of 3.70 and a standard deviation of 0.86 with a high degree of agreement, followed by the sixth place for the statement "The cell manufacturing process helps reduce the inventory of manufactured and semi-finished materials" with a mean of 3.56 and a standard deviation of 0.64 with a high degree of agreement, followed by the statement "The cell manufacturing process helps reduce the inventory of manufactured and semi-finished materials" with a mean of 3.56 and a standard deviation of 0.64 with a high degree of agreement. "The factory divides workplaces into manufacturing cells so that the product is produced there instead of moving from one place to another" ranked seventh with a mean of 3.54 and a standard deviation of 0.95 with a high score, while 'The production department uses small and flexible manufacturing equipment' ranked eighth and last with a mean of 3.22 and a standard deviation of 0.99 with a moderate score.

When comparing the probability values "sig", we find that they are less than the significance level of 0.05 and therefore there is statistical significance for all statements and the total score of the dimension, except for the fourth statement, which had a probability value greater than the significance level of 0.05, so the researchers believe that there is a statistically significant effect of applying cellular manufacturing in the organization. Therefore, the researchers believe that there is a statistically significant effect of the application of cellular manufacturing in the organization, and this appears in the flow of raw materials easily in the supply chain without waiting time due to the use of the method of internal arrangement of machines, and the factory divides the workplaces into manufacturing cells where similar products are produced in one cell dedicated to them in order to avoid moving the product from one place to another, and thus it can be said that the workers of the Cement and Derivatives Corporation in Chlef see that their organization applies the dimension of cellular manufacturing.

4. Findings and Recommendations :

Based on the theoretical treatment of the study variables, data analysis, and hypothesis testing, it is possible to draw a set of conclusions and propose a set of recommendations.

4.1 Results of the Study :

- The study concluded that there is a statistically significant effect of applying of lean manufacturing in the cement and derivatives organization in Chlef.
- The study showed that the degree of application of lean manufacturing pillars in the Cement and Derivatives Organization in Chlef was 73.95% agreement among the study sample members.
- Through the results of the statistical analysis of the study, it is clear that the dimension of Workplace organization topped the ranking list, as it received the highest percentage of agreement (86%) by the members of the study community, while after Comprehensive productive maintenance came in second place with an agreement rate of 80%, while both

the dimensions of on-time production and cellular manufacturing ranked third with an agreement rate of 68.25%, while continuous improvement came at the end of the ranking with an agreement rate of 67.25%.

- The results of the statistical analysis show that the sample organization is interested in the dimension of work site organization, comprehensive production maintenance and production on time by a large percentage, and this is shown in educating workers and urging them to organize and clean their workplaces and carry out preventive and predictive maintenance work continuously, and work according to a set of procedures in order to deliver products on time.
- The sample organization pays attention to the dimension of continuous improvement and cellular manufacturing, but to a lesser extent, and this appears in the involvement of workers in training courses to develop continuous improvement skills and to form effective work cells.
- The study showed that the use of flexible and small manufacturing equipment at the level of the production department is relatively low.

4-2 Recommendations :

- This study recommends that managers and officials adopt a lean manufacturing system and seek the assistance of specialists and experts in modern manufacturing systems.
- Seeking to schedule training courses for administrative staff and production line managers on the lean manufacturing system.
- Motivating and sensitizing employees of different ranks and departments to cooperate and participate in maintenance activities.
- Work on adopting creative ideas submitted by employees and increasing their level of motivation for the purpose of continuous improvement.
- Introduce smaller and more flexible manufacturing equipment at the level of production departments to ensure work flow.
- Conduct adequate studies by surveying customers to determine their needs and demands.

Bibliography List:

1. Abboud, T., & Khazal , S. (2014, May 23). The role of Total Productive Maintenance in optimizing process performance using Hierarchical Process Analysis. Journal of Management and Economics,, 6(12), 1-48.
2. Abdel, H. M. (2020, September). The impact of implementing total productivity maintenance on manufacturing performance: A case study of the National Company for Sponge and Plastic Industry. Al-Sada Journal of Legal and Political Studies, 33-69.
3. Abdelkhalek, N. (2016, June). continuous improvement approach and its impact on organizational performance as applied to the Electricity Holding Company Egypt. , 36(1),. Arab Journal of Management, 239-260.
4. Al-Beheiry, A. A. (2020, December). The impact of organizing the industrial work site in achieving competitive advantage: A case study of the National Company for the

manufacture of sponges and plastics in Yemen. Journal of Economic Integration, 8(4), 116-129.

5. Al-Dabbagh, M., & Safwan, Y. (2010, October 30). Requirements for the application of lean manufacturing in Iraqi industry An exploratory study in the General Company for the manufacture of pharmaceuticals and medical supplies. Nineveh. Rafidain Development, 32(97), 99-115.
6. Al-Kiki, G. M. (2012). The possibility of applying the elements of lean production, a field study in the newborn clothing factory in Mosul. Tikrit . Journal of Administrative and Economic Sciences, 28(6), 115-140.
7. Al-Rai. M, I. (2021, December 31). The impact of lean manufacturing on production costs in major food processing companies in the Gaza Strip: An applied study on Sarayu Al-Wadiya Food Industries Group. Journal of Advanced Research in Economics and Business Strategies, 2(2), 47-71.
8. Azzizia, S. (2020, July 28). The impact of applying the pillars of lean manufacturing in enhancing sustainable environmental performance, an exploratory study in the Tbessa Cement Corporation., 13(0. Journal of Economics, Management and Commercial Sciences, 13(1), 587-604.
9. Ben Amer, S., & Berhouma, A. (2018, Jun,). Trying to implement the just-in-time production system (JIT) in Algerian industrial organizations, a field study of the Algerian company for electronics condor. Economic and Administrative Research, 23, 95-110.
10. Ben Bayra, .. (2021, June 30). The role of the just-in-time (JIT) production system in reducing product costs - a case study of a sample of Algerian organizations. , 11(01),. Journal of Creativity, 126-140.
11. Ben Khaznaji, F., & Garziz, M. (2021, December). improvement culture as a method to enhance organizational creativity in Condor Oujda Bordj Bouarrej. Journal of Human Sciences Lam El Bouaghi, 8(3), 1591-1612.
12. Dandis, H. T. (2018). Challenges of implementing lean manufacturing in small and medium-sized enterprises in Palestine. Hebron Palestine, Faculty of Graduate Studies and Scientific Research, Hebron University: Master Thesis.
13. Wickramasinghe, G., & Wickramasinghe, V. (2017). Implementation of lean production practices and manufacturing performance: the role of lean duration. Journal of Manufacturing Technology Management, 28(4), 531-550.
14. Wilson, L. (2010). How to implement lean manufacturing. USA: McGraw-Hill Companies, Inc.

Journal of Economic Additions | **Volume: 09 / N°: 02 (2025), pp 888-907**

The Influence of Reference Groups on Consumer Purchasing Behaviour: Field Study on Mobile Phone Users in Adrar City

Djilali KALOUNE, Algerian African Economic Integration Laboratory, University of Adrar (ALGERIA), k_djilali@univ-adrar.edu.dz

Received: 17/07/2025 *Accepted: 13/09/2025* *Published:30/09/2025*

Abstract:

This study aimed to investigate the influence of the reference group on mobile phone consumer purchasing. A structured questionnaire was used to gather opinions from a convenience sample of mobile phone users in Adrar City. The dataset characteristics were summarised by descriptive analysis using the mean and the standard deviation as measures. Additionally, regression analysis was employed to test the study's hypothesis.

The results revealed that the reference group types have a significant influence on consumer decisions to purchase a mobile phone, explaining simultaneously 33.5 % of the variance in purchasing behaviour. The multivariate analysis method was valuably recommended for future research.

Keywords: Reference Group; Consumer Behaviour; Purchasing Decision; Mobile Phone.

Jel Classification Codes: D11, M31.

1. INTRODUCTION

In modern marketing thought, consumers are always considered the core of marketing activity and the key part in the exchange process. To successfully complete a transaction, the marketers metaphorically need to anatomise the consumers. This involves understanding certain foremost features such as socio-demographic characteristics, decision-making process, motivation, influences, etc.

Since consumers live in the collective, it is necessary for the marketer to take into consideration the influence of Social factors on their general behaviour. This influence may extend to his purchasing behaviour. In this context, an explanation was found with the concept of reference group.

The existing literature has recognised that the reference groups, as a social factor, have a significant influence on consumer purchase behaviour. In fact, it may happen that the consumer bought a product because it is liked by a certain group membership. As we know, the consumer behaviour process is not identical for every purchase, and it can be influenced by many other factors. In this respect, it seems that the concept of reference group and consumer behaviour is still seen as a topic for further potential and worthwhile studies.

For some time, numerous academic consumer studies have investigated the influence of reference groups on consumer behaviour, and their notable findings have been confirmed. However, it is inaccurate to say that results are sufficient on their own and can provide complete knowledge of such a complex issue. To put it simply, there is a lack of understanding of the influence of reference groups on consumer purchasing behaviour towards different products in different social and cultural contexts.

In this regard, this study is interesting in the influence of the reference group on consumer behaviour to purchase a mobile phone. As far as we know, no academic studies, at least the domestic ones, have discussed the influence of reference group types on consumer behaviour across the purchasing process. Based on this background, the preparation of this research took the title: “The Influence of Reference Group on Consumer Purchasing Behaviour: Field Study on Mobile Phone Users in Adrar City”.

1.1 Research Questions

The core research question is:

Do the reference groups influence the consumer purchasing behaviour of mobile phone users in Adrar City?

The secondary research questions were formulated as follows:

- What is a reference group?
- What are the different types of reference groups?
- What does purchase consumer behaviour mean?
- Which reference group type is the most influential on consumer behaviour?
- Is there a significant influence of each type of reference group across the purchasing process?

1.2 Research Hypotheses

To fit the above study questions, a main hypothesis was formulated as follows:

There is a statistically significant influence of reference group on the consumer purchasing behaviour of mobile phone users in Adrar City.

This broad hypothesis can be divided into the following four specific sub-hypotheses:

H_1: There is a statistically significant influence of family on the consumer purchasing behaviour of mobile phone users in Adrar city

H_2: There is a statistically significant influence of friends on the consumer purchasing behaviour of mobile phone users in Adrar city

H_3: There is a statistically significant influence of opinion leaders on the consumer purchasing behaviour of mobile phone users in Adrar city

H_4: There is a statistically significant influence of celebrities on the consumer purchasing behaviour of mobile phone users in Adrar city

1.3 Research Objectives

The main goal of the present study is to investigate the influence of the reference group on the purchasing of mobile phones among a sample of respondents in Adrar city. It addresses the following subsidiary aims:

- To clarify the concept of reference group.
- To clarify the concept of purchasing consumer behaviour.
- To validate any significant impact of the reference group on the

purchasing of a mobile phone.

- To find out the most influential reference group type that highly influences consumers to purchase a mobile phone.
- To partition the influence of each reference group type across the various purchasing steps.

1.4 Significance of the study

The key contributions of this study may be summarised as follows:

- Guide and support marketers to develop their effective strategy of communication by focusing on the most influential referents.
- Determining the referents influencing mobile phone purchase can also be valuable for other companies that produce similar electronic devices.
- Aid marketers to understand the complexity of the consumer purchase process for mobile phones.
- This work can be useful for researchers intending to conduct deeper studies in the same field of consumer behaviour, but in a different cultural context.
- The insights of this kind of empirical study, which is based on individual experiences, can help consumers to become more informed and more empowered in making the right purchasing decisions, and serve as a reference for others by sharing their experiences with many others.

1.5 Delimitation of the study

The study's scope was outlined by the following:

-The study will specifically examine the following types of reference groups that influence consumers to purchase a mobile phone: family, friends, opinion leaders, and celebrities. In consequence, including additional types of reference groups might have extended the scope of the research.

- The researcher conducted face-to-face interviews in Adrar city during the second semester of 2024. The responses were manipulated in the second trimester of 2025. Accordingly, the findings cannot be generalised to other city populations.
- This study did not focus on the purchase intention of potential consumers, but dealt with the actual consumers by choosing respondents who have

already bought and used a mobile phone.

2. Theoretical Basis

2.1 Overview of Literature

This paper begins with a short review of the literature regarding the influence of reference groups on consumer purchasing. This section summarises some of the previous studies that have tackled the current topic with which the researcher has dealt.

What do scholars think about the relationship between the reference group and consumer behaviour? Well, to start with, a study conducted by (OWENDA & SAMBORO, 2024) aimed to determine the effect generated by reference group and product differentiation on Xiaomi Smartphone purchasing decisions in Malang state in Indonesia. Accordingly, the results of the study indicate that both independent variables have a positive and significant effect on purchasing decisions. The authors recommended that the company build a good relationship with the relevant reference group to improve marketing performance and consumer loyalty.

Correspondingly, (BASALLAMA & ARIYANTI, 2003) attempted to explore the impact of reference group on the purchasing decision of iPhone products. This study was supported with the help of structural equation modelling in order to delineate the role of lifestyle as a moderating variable. The study results showed that the reference group had a significant influence on iPhone product purchase decisions.

Likewise, a study conducted by (MUYIDEEN et al, 2020) concluded that the reference group positively influenced consumer purchasing behaviour of mobile phones among female non-academic staff in Ekiti State University in Nigeria. Also, it was found that word of mouth significantly affected consumer buying behaviour.

Consistently, (HARRIE & HIDAYAT, 2017) through their study on factors affecting the purchasing decisions of touch screen mobile phone among students in Telkom University, found that the family and reference group are the most impactful factors in determining consumer behaviour purchasing decisions.

Ganlari et al (GANLARI et al, 2016), through a study, explained the

factors that impact consumer buying behaviour of mobile phones. The study highlighted the importance of the influence of the reference group in the purchase decision-making process of mobile phones. These results reinforce the literature findings that people consult family and friends before making a purchase decision.

In the same manner, (BISHNOI & MANN, 2015) mentioned in their study that the buyers of mobile phones in rural Haryana in India have been moderately influenced by the reference group. The authors suggested that the companies should focus on these influencers to enhance their market shares.

As well, (MOHD YUSUF et al, 2015) analysed the factors influencing consumers' purchase of mobile phones in the northern regions of Malaysia. The results indicated that social influence, which comes in the form of people, leads to consumer purchasing mobile phone products.

Uniformly, in an empirical study (XIAOE & WENTHE, 2005), the results indicated that the three types of reference group (informational influence, utilitarian, and value-expressive influence) have a significant influence on cell mobile phone purchasing behaviour among Chinese youth. According to the results, the paper suggested that the companies try to persuade the opinion leaders by providing reports that are too crowded with meaningful statistics and numbers.

2.2 Conceptual Framework

2.2.1 Concepts

Methodologically, before delving further into the research, it is necessary to identify the relevant concepts that are part of a wider theoretical approach. In the context of the current research, two basic disciplinary concepts need definition, namely: reference group and purchasing behaviour.

Understanding reference group:

Within the general framework, Scholars state that an individual's behaviour is influenced by their social context. So, understanding the consumption behaviour can not be taken in isolation from this context, otherwise it leads to a myopic perspective.

In the social environment, an individual is surrounded by a variety of forces that influence their overall human behaviour, including their consumption. These forces include the family members, friends, neighbours, colleagues, and many others (SAIBIN ABDULLAH et al, 2021). Due to their knowledge and experience, a consumer who deals with the uncertainty may listen more to and trust those diverse people and views them as referents (BEARDEN & ETZEL, 1982).

From a point of marketing, a reference group is any person or group of people who significantly influences an individual's behaviour (BLACKELL, MINIARD, & ENGEL, 2006). According to (KOTLER & KELLER, 2016), a reference groups influence members in at least three ways: they expose an individual to new behaviours and lifestyles, they influence attitudes and self-concept, and they create pressures for product and brand choices.

Understanding purchasing behaviour:

Consumer purchasing behaviour can be defined as the buying behaviour of individuals and households who buy goods and services for personal consumption (MUYIDEEN et al, 2020). Likewise, consumer behaviour can be defined as the total of a consumer's attitudes, preferences, intentions and decisions regarding the consumer's behaviour in the marketplace when purchasing a product or service (OZTURK & KARAKAS, 2016). By the same token, consumer purchase refers to a process of choosing and buying a product that meets a particular need (JIN & MIAO, 2018).

Based on the above-mentioned definitions, it can be stated that the purchasing behaviour is a series of stages through which the consumer spends effort, time, and money in order to make a good decision in each stage. Also, the consumer making a decision may be affected by countless factors. After all, the marketer ought to understand how each factor can influence each decision in each stage.

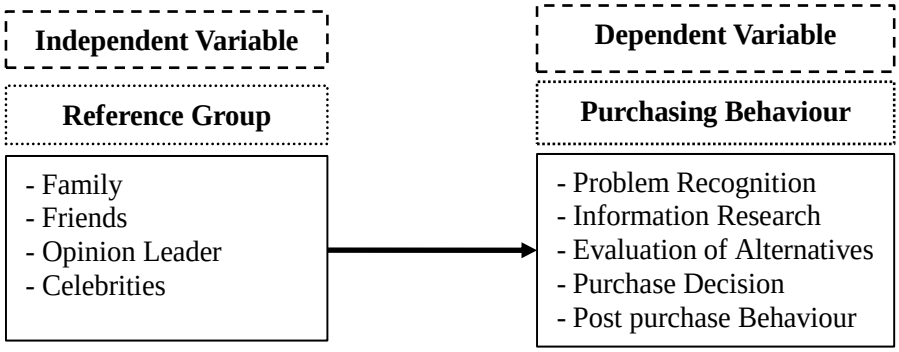
The purchasing behaviour discussed in this paper, as shown on the right side of the Figure below, refers to a series of diverse activities in which the final consumers identify a need to be addressed, gather

information, evaluate alternatives, make a purchase decision, and finally assess their satisfaction and evaluate their experience. These activities can be summarised into three key steps: before purchasing activities, purchasing activities and activities after purchasing.

2.2.2 Research Model

Figure 1 below illustrates a simple model adapted from the theoretical framework and previous studies. It outlines the relationship between two types of variables, where the independent variable (Reference Group) is believed to affect the dependent variable (Purchasing Behaviour).

Fig.1. Research Model



Source: Derived from: (CHILDERS & RAO, 1992), (LEI QIAN et al, 2023), (JIN & MIAO, 2018), (KHOTIB & SOEBANDI, 2019), (Shi-Zhu LIANG et al, 2024).

3. Method and Materials

3.1 Population and Sample

The research population used in this study was the phone users in different socio-demographic groups living in different areas of Adrar City. Similar to many previous studies (BAZLUR & SADIA, 2022), a merely convenience (purposive) sample of 124 participants was applied to collect primary data in the current study. The researcher suggests that the appropriate places for reaching such consumers are the front mobile shops, high-density streets, neighbourhoods, workplaces, and other public spaces. With the aid of a team of interviewers, a questionnaire in paper format was delivered to respondents who were required to complete the questionnaire and return it. However, in some cases, the interviewers themselves filled out the questionnaires.

3.2 Instrument

In order to collect the main data, a structured questionnaire consisting of two parts was generated; the first part was designed to collect data on socio-demographic variables such as gender, age, education level, and monthly income. The second part included two sections, where the first section contains sixteen (16) items related to the four types of reference groups (family, friends, opinion leaders, and celebrities). Four (04) specific items were constructed for each type. The second section contains twenty (20) items related to the five key steps of the purchasing process (problem recognition, information Research, evaluation of alternatives, Purchase decision, and post-purchase behaviour. Four (04) specific items were constructed for each step.

All of the items used in the questionnaire were adapted from the existing literature and were modified to adjust the context of the present study (MEI MEI LAU et al, 2016), (Shi-Zhu LIANG et al, 2024), (BISHNOI & MANN, 2015), (SARMAD & MAHREEN, 2017), (ADNANE, 2023), (DING et al, 2020), (MOHAN, 2014).

The statements of the second part of the questionnaire were measured on a five-point Likert scale ranging from 1 = strongly disagree to 5 = strongly agree. A pre-test was run with a small sample consisting of 10 individuals who were similar to those who will be included in the large sample. Necessary changes were made in response to their feedback. In the long run, the questionnaire was ethically approved by ensuring respondents' confidentiality, voluntary participation, and the results of the research were restricted purely for academic purposes.

3.3 Reliability and Validity of the Research Tool

3.3.1 Reliability of the tool

As seen in Table 1 below, the Cronbach's alpha test indicates a high degree of reliability for the entire questionnaire in all variables. Such a high value means that the research tool can be used to investigate what the researchers want.

Table 1. Result of Questionnaire Reliability Test

Variables	Number of Items	Cronbach's alpha	Results
Reference Group	16	0.701	Reliable
Consumer Purchasing Behaviour	20	0.780	Reliable
Total questionnaire	36	0.817	Reliable

Source: Results from SPSS Analyses, Version 23.

3.3.2 Validity of the tool

The validity test was carried out by calculating the correlation values between each item score and the total scale score. In the ongoing study, the validity of the questionnaire was tested on two variables: namely, reference group and Consumer Purchasing behaviour, with a total of 36 items. Table 2 shows that the Pearson correlation coefficients were greater than 0.8. That means each item statement can be declared valid. Therefore, the validity of the entire scale was immaculately confirmed.

Table 2. Result of the Questionnaire Validity Test

Variables	Correlation* Coefficients	Level of significance	Result
Reference Group	0.819	0.00	valid
Consumer Purchasing Behaviour	0.896	0.00	valid

Source: Results from SPSS Analyses, Version 23.

*Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

4. Results and Discussion

4.1 Socio-Demographic Profile of the Respondents

One hundred and twenty-four individuals at Adrar city participated in the current study; diverse categories of people served as subjects because they own and use a mobile phone. They are widespread across manifold

socio-demographic groups, as shown in Table 2 below. 58.90% of the people being interviewed were male. In terms of age, 18.50% of respondents were below 20 years old, whereas 38.70 % were in the 21-30 years old age interval, 21% fell within the age of 31-40 years, and a little more than this percentage were above 41 years. Regarding the educational level, highly educated respondents accounted for the majority by 62.90%, followed by secondary school graduates with 27.40%, and Middle school education level represents the smallest category at 09.70%. With respect to monthly income, it was observed that 29% of respondents earned 30000 DZD and below, 25.80 % of respondents earned between 31000 DZD and 50000 DZD, 29.80% of the respondents had a monthly income between 51000 DZD and 70000 DZD, and the monthly income of 15.30% was 70000 DZD and above.

Table 3. Sample Profile

Variables	Categories	Frequency	Per cent (%)
Gender	Male	73	58.90
	Female	51	41.10
Age	below 20 years	23	18.50
	21 - 30	48	38.70
	31 - 40	26	21.00
	41years and above	27	21.80
Educational Level	Middle school education	12	09.70
	secondary	34	27.40
	higher	78	62.90
Monthly Income	below 30000	36	29.00
	31000 - 50000	32	25.80
	51000 - 70000	37	29.80
	above 71000	19	15.30
Total		124	100.00

Source: Results from SPSS Analyses, Version 23.

4.2 Descriptive analysis

Within this portion of work, descriptive statistics results of both independent and dependent variables, respectively, were depicted in the two

tables below. Means and standard deviations were derived from the responses of the sample subjects.

4.2.1 Descriptive Statistics Results of the Reference Group:

From Table 4, it was found that the mean score values were all higher than the neutral point (3), indicating that the respondents' opinion about reference group leaned towards agreement, while the celebrities scored the lowest mean, which means that the respondents were less reliant on celebrities as a reference group for their buying behaviour.

Table 4. Means and Standard Deviations of the Reference Group

types	Number of Items	Means	Standard Deviation	Sig	Degree of Agreement
Family	04	03.207	0.684	0.00	Average
Friends	04	03.498	0.795	0.00	High
Opinion Leaders	04	03.443	0.829	0.00	High
Celebrities	04	02.409	0.897	0.00	Low
Total	16	03.066	0.482	0.00	Average

Source: Results from SPSS Analyses, Version 23.

4.2.2 Descriptive Statistics Results of the Purchasing Behaviour:

Table 5 below portrays that the mean scores for purchasing behaviour stages ranged from 3.46 to 3.96, and the mean score of all the purchasing process was 03.066. It demonstrated that the respondents' opinion about purchasing behaviour leaned towards strong agreement; in other words, the respondents followed and respected all the mentioned stages to make decisions about purchasing a mobile phone. The recorded standard deviations ranging from 0.578 to 1.06 support those results by suggesting a moderate to high level of consensus among respondents.

Table 5. Means and Standard Deviation of Purchasing Behaviour

phases	Number of Items	Means	Standard Deviation	Sig	Degree of Agreement
Problem Recognition	04	03.675	01.06	0.00	High
Information Research	04	03.691	0.816	0.00	High

Evaluation of Alternatives	05	03.516	0.578	0.00	High
Purchase Decision	03	03.962	0.620	0.00	High
Post-Purchase Behaviour	04	03.469	0.710	0.00	High
Total	20	03.640	0.480	0.00	High

Source: Results from SPSS Analyses, Version 23.

4.3 The Test of Normal Distribution

A normal distribution test was conducted to verify the suitability of the data gathered; such a test is crucial for using certain statistical analyses. In the current context, both Kolmogorov-Smirnov and Shapiro-Wilk tests were used, and their outcomes were displayed in Table 6. The probability values for two variables are greater than the usual cut-off of 0.05, signifying the data fits a normal distribution.

Table 6. Normal Distribution Test Results

Variables	**Normality Test Methods**			
	Kolmogorov-Smirnov		**Shapiro-Wilk**	
	Statistics	**Sig**	**Statistics**	**Sig**
Reference Group	0.115	0.092	0.972	0.102
Purchasing Behaviour	0.109	0.181	0.967	0.052

Source: Results from SPSS Analyses, Version 23.

4.4 Statistical Hypothesis Testing

The main assumption of the present study is formally stated as follows: **There is a statistically significant influence of the reference group on the consumer purchasing behaviour of mobile phone users in Adrar City.**

Multiple linear regressions were performed to test the main hypothesis. The regression model results were summarised in Table 7. Checking the fit of this model was done beforehand by conducting a multicollinearity test, as seen in the table 7 below, the tolerance coefficients are above 0.2, and the Variance Inflation Factor values (VIF) are below than 5, indicating no problem of multicollinearity between the independent variable in the

regression model (AL-RAWABHA et al, 2021). The Durbin-Watson statistic was also conducted; the test provided a value nearer to the halfway point 2. So, there is no autocorrelation problem (ADHIKARI, 2022).

From Table 7, it is noticed that the R-value is 0.579 and the p-value is less than the threshold of 0.00, indicating a significant relationship between the independent variable (reference group) and the dependent variable (purchasing consumer behaviour). Furthermore, the R-square reached 0.335 and the significance of the test (sig-F) is less than the standard threshold (sig = 0.00< 0.05), this prove the ability of the all reference group types (family, friends, opinion leaders, and celebrities) to influence together (simultaneously) the consumer to purchase a mobile phone, to put it another way, 33.5% of the variance in purchasing consumer behaviour can be explained by all the four types of reference group, while the 66.5% is explained by other variables (factors) not examined in this study.

In order to understand how each type of reference group can partially influence the consumer to buy a mobile phone, it is beneficial to decompose the above main hypothesis into more focused, testable sub-hypotheses:

H_1: There is a statistically significant influence of family on the consumer purchasing behaviour of mobile phone users in Adrar city

H_2: There is a statistically significant influence of friends on the consumer purchasing behaviour of mobile phone users in Adrar city

H_3: There is a statistically significant influence of opinion leaders on the consumer purchasing behaviour of mobile phone users in Adrar city

H_4: There is a statistically significant influence of celebrities on the consumer purchasing behaviour of mobile phone users in Adrar city

As detailed in Table 7 below, the beta coefficient (β_1) of family is 0.097 with t=1.805 and p = 0.074> 0.05, which suggests that the family as reference group has no significant influence on purchasing behaviour. So, this finding fails to support the hypothesis H_1. However, the hypothesis H_2 is confirmed true (β_2=0.219, t=4.602, p = 0.00< 0.05). Similarly, opinion leaders significantly influence consumers to purchase a mobile phone since (β_3= 0.178, t=3.827, p = 0.00< 0.05), this is why the H_3 could be accepted. Finally, the evidence (β_4= 0.002, t=0.45, p = 0.9654> 0.05) suggests it is

unlikely to reject the H4, and celebrities were not significant in explaining purchasing behaviour.

Table 7. Multiple Regression Test Results for the Main Hypothesis

Model variables	B	T	Sig	Collinearity statistics	
				Tolerance	VIF
Constant	1.952	8.044	0.000	-	-
Family	0.097	1.805	0.074	0.945	1.058
Friends	0.219	4.602	0.000	0.896	1.116
Opinion Leaders	0.178	3.827	0.000	0.865	1.156
Celebrities	0.002	0.045	0.965	0.924	1.082
Dependent variable: Purchasing Behaviour					
Durbin-Watson = 2.062					
R = 0.579					
R-square = 0.335					
Adjusted R-square = 0.312					
Sig-f = 0.00					

Source: Results from SPSS Analyses, Version 23.

4.5 The influence of reference groups across the purchasing process:

In this breakdown, a detailed analysis is required to understand the influence of each type of reference group at every purchasing stage. Regression analysis was performed to determine the nature and strength of the relationship between every independent variable (family, friends, opinion leaders, and celebrities) and every dependent variable (problem recognition stage, information research stage, evaluation of alternatives stage, purchase decision stage, and post-purchase behaviour stage).

4.5.1 The influence of reference groups at the problem recognition stage:

The multiple regression test results of reference groups and problem recognition stage showed that the consumer is influenced positively in the problem recognition stage by only the friends (β=0.263, p=0.024 $\leq$ 0.05). Conversely, the other factors, family (β=0.228, p=0.082 > 0.05), opinion

leaders (β=0.086, p=0.444 > 0.05), and celebrities (β=0.212, p=0.370 > 0.05) do not appear to have a statistically significant influence in this stage of the purchasing process.

4.5.2 The influence of reference groups at the information research stage:

At the information research stage, it is clearly that the respondents diversify their sources of information, they trust more the family member's (β=0.513, p=0.000), followed by opinion leaders where were ranked in the second position (β=0.214, p=0.007 ≤ 0.05), then celebrities (β=0.213, p=0.003 ≤ 0.05), and finally the friends came in the tail end (β=0.197, p=0.015 ≤ 0.05).

4.5.3 The influence of reference groups at the Evaluation of Alternatives Stage:

At the evaluation of alternatives stage, the respondents were significantly influenced by all of the reference groups; they relied more on Opinion Leaders (β=0.224, p=0.00), the Celebrities and family members had quite similar influence with (β=0.181, p=0.001 ≤ 0.05), (β=0.180, p=0.008 ≤ 0.05), respectively. The friends revealed the lower level of impact in this stage of the purchasing process with (β=0.140, p=0.018 ≤ 0.05).

4.5.4 The influence of reference groups at the Purchase Decision Stage:

According to the findings derived from multiple regression test results of reference groups and the purchase decision stage, it can be seen that the interviewed consumers relied more on friends (β=0.207, p=0.003 ≤ 0.05) and opinion leaders (β=0.178, p=0.008 ≤ 0.05) to make the purchasing decision of a mobile phone. Whilst the members' family and celebrities do not have an effect in this stage with (β=0.057, p=0.460 > 0.05), (β=0.065, p=0.271 > 0.08) singly.

4.5.5 The influence of reference groups at the Post-Purchase Behaviour Stage:

The friends have the high level of influence on post-purchase behaviour (β=0.309, p=0.00 ≤ 0.05), compared to opinion leaders (β=0.177, p=0.018 ≤ 0.05), and Celebrities (β=0.140, p=0.035≤ 0.05), while the family

members were not involved in this stage of purchasing process by expressing no significant influence with (β=0.073, p=0.697 >0.05).

5. CONCLUSION

In terms of marketing, understanding the consumer is the first step to ensure marketing success, and then ensuring commercial success. That is why the researchers became aware of the importance of this field of research, and several studies were conducted in this setting. In such a way, the present study was conducted with a primary objective of verifying how reference group types influence the consumer to purchase a mobile phone in Adrar city. To measure the influence in question, suitable statistical tools were employed. The findings of our study are quite convincing and add to a growing body of literature on academic consumer research.

From the outcome of our investigation, it is possible to conclude the following:

- In a mobile phone making decision, the respondents typically followed this process: problem recognition stage, information research stage, evaluation of alternatives stage, purchase decision stage, and post-purchase behaviour stage.
- The respondents were less reliant on celebrities as a reference group for their buying behaviour.
- There is a significant relationship between the reference groups and the purchasing consumer behaviour. In addition, all reference group types (family, friends, opinion leaders, and celebrities) are able to influence the consumer to purchase a mobile phone simultaneously. Furthermore, they can explain the variance in purchasing consumer behaviour by 33.5%, while the remaining 66.5% of the variance refers to other variables that were not included in this study.
- Concerning the influence of reference groups across the purchasing process, the following was discerned: the consumer is influenced positively in the problem recognition stage by only friends. While he is only influenced positively in the problem recognition stage, all the factors are involved. Similarly, in the evaluation of alternatives stage, the respondents

were significantly influenced by all of the reference groups. The friends' and the leader's opinions influence the consumer more in the purchase decision stage. Finally, family members were not involved in the post-purchasing stage.

Based on the study's findings, some recommendations can be proposed:

- For future researchers, they are recommended to conduct future studies including other independent variables. For example, enter the mediation demographic characteristics in the relationship between the reference group and consumers' purchasing behaviour of smartphones.

-For marketers, they are recommended to use the reference group types in advertising campaigns rather than directly targeting the audience.

6. Bibliography List:

1. ADHIKARI, G. P. (2022). Interpreting the Basic Results of Multiple Linear Regression. *Scholars' Journal, 5* (1).

2. ADNANE, H. (2023). The Impact of algerian Influencers on Consumer Behavior. *Administrative And Financial Sciences Review, 7* (1).

3. AL-RAWABHA et al, H. Q. (2021). The effect of user-generated content and traditional reference group on purchase intentions of young consumers: a comparative study on electronic products. *International Journal of Data and Network Science , 5* (1).

4. BASALLAMA, D., & ARIYANTI, M. (2003). The Influence of Reference Group on Purchase Decision of iPhone Products with Lifestyle as a Moderating Variable (case study): Ophone Product Users in Indonesia. *Jurnal Manajemen Indonesia , 23* (1).

5. BAZLUR, R., & SADIA, S. (2022). Factors Influencing Purchasing Behaviour of Mobile Phone Consumers: Evidence from Bangladesh. *Open Journal of Social Sciences, 10* (1).

6. BEARDEN, W. O., & ETZEL, M. J. (1982). Reference Group Influence on Product and Brand Purchase Decisions. *Journal of Consumer Research, 9* (2).

7. BISHNOI, V. K., & MANN, S. (2015). Influential Aspect of Reference Group on Mobile Phone Customers in Rural Haryana. *International journal of allied Practice, Research and Review, 2* (2).
8. BLACKELL, R. D., MINIARD, P. W., & ENGEL, J. F. (2006). *Consumer behavior*. Thomson Higher Education: Singapore.
9. CHILDERS, T. L., & RAO, A. R. (1992). The Influence of Familial and Peer-Based Reference Groups on Consumer Decisions. *Journal of Consumer Research, 19* (2).
10. DING et al, S. (2020). Influences of Reference Group on Users' Purchase Intention in Network Communities: From the perspective of trial Purchase and Upgrade Purchase. *Sustainability, MDPI , 12* (24).
11. GANLARI et al. (2016). A Study on Consumer Buying Behaviour of Mobile Phones. *Journal of Management in Practice, 1* (1).
12. GOLDEBERG, R., & GROENWALD, L. (2022). The Influence of Reference Group on the Buying Behaviour of Singletons. *Malaysian E-Commerce Journal, 6* (2).
13. LUTFIE, H., & HIDAYAT, R. (2017). Descriptive Analysis of Reference Group and Family to Purchase Decision of Phone Touch Screen. *International Multidisciplinary Conference, March 30-01 April, Bogor.*
14. JIN, H., & MIAO, Y. (2018). Research on the Influence of Reference Group Types on Consumers' Purchase Decision from the Perspective of Social Networks. *Advances in Social Sciences, Education and Humanities Research, 176* (1).
15. KHOTIB, M., & SOEBANDI, S. (2019). The Influence of Reference Group, Brand Image, and Internet Marketing on Buying Decision. *Journal of World Conference, 1* (1).
16. KOTLER, P., & KELLER, K. L. (2016). *Marketing Management.* England: Pearson.
17. LEI QIAN et al. (2023). Factors Affecting Consumers' Decision to Purchase Mobile Phones in Henan Province. *International Journal of Management Studies and Social Sciences Research, 5* (6).

18. MEI MEI LAU et al. (2016). Examining the Factors Influencing Purchasing Intentions of Smartphones in Hong Kong. *Contemporary Management Research, 12* (2).
19. MOHAN, A. (2014). *Consumer Behaviour towards the Smartphone Industry in the Indian Market.* Dublin Business School, 2014.
20. MOHD YUSUF et al. (2015). Exploring the Factors that Influence Consumers' Purchase of Mobile Phones. *Journal of Advanced Research in Business, Management and Accounting, 1* (7).
21. MUYIDEEN et al. (2020). Reference Group and Consumer Purchasing Behaviour of Mobile Phones among Female Non-Academic in Ekiti State University. *Ilorin Journal of Human Resources Management, 4* (1).
22. OWENDA, Y. S., & SAMBORO, J. (2024). The Influence of Product Differentiation and Reference Group on Xiaomi Smartphone Purchasing Decisions. *Journal Impresi Indonesia , 3* (6).
23. OZTURK, D., & KARAKAS, G. (2016). Analysis of the Factors Affecting the Mobile Phone Purchasing Decisions of University Students in Turkey City of Ordu Example. *Journal of Life Economics, 3* (1).
24. SAIBIN ABDULLAH et al. (2021). Factors that influence consumer purchase decisions in choosing mobile phones among teenagers. *Malaysian Journal of Business and Economics, 8* (1).
25. SARMAD, A., & MAHREEN, F. (2017). Consumer buying Behavior of Smartphones in Pakistan. *The International Journal of Business & Management, 5* (2).
26. Shi-Zhu LIANG et al. (2024). Comprehensive analysis of the Effect of Social Influence and brand Image on Purchase Intention. *Sage Open, 13* (1).
27. XIAOE, X., & WENTHE, J. (2005). The Reference Group Influence on Cell Phone Purchasing Behaviour: Research on Chinese Youth. *The Corinthian, 7* (2).

Journal of Economic Additions | **Volume: 09 / N°: 02 (2025), pp 908-932**

Creative Accounting versus Fraud: A Comparative Case Study of Motives and Indicators in the Algerian Context

Widad Benzine, Laboratory of Marketing Studies and Research, Abdelhamid Mehri University – Constantine 2 (Algeria), widad.benzine@univ-constantine2.dz

Received: 12/08/2025 *Accepted: 21/09/2025* *Published:30/09/2025*

Abstract:

This study seeks to distinguish between creative accounting and accounting fraud by identifying their motives and indicators in the Algerian context, using case studies of an industrial and a commercial company based on auditor interviews.

Results indicate that external pressures to enhance corporate image drive creative accounting through exploiting flexibility in standards, while internal tax pressures lead to fraud involving clear violations. The main distinction lies in management's strategic intent. The study proposes a framework for differentiation and underscores the need for stronger internal controls, ethical practices, and tighter regulations to reduce manipulation.

Keywords: Creative Accounting; Accounting Fraud; Financial Misrepresentation; Algeria.

Jel Classification Codes: M40, M41, K42.

1. INTRODUCTION

The phenomenon of accounting manipulation has become an increasingly serious global issue (Sharma & Panigrahi, 2012). This manipulation is not monolithic; rather, it can be distinguished into two main forms: creative accounting, which operates within a relatively legal gray area, and accounting fraud, which represents a clear violation of the law. The concept of creative accounting, in particular, gained significant momentum after the financial collapses of major companies like Enron and WorldCom (Omurgonulsen and Omurgonulsen, 2009). Its danger lies in its reliance on misleading methods that operate on the edge of legality, leading to an academic and professional consensus that it is an unethical practice aimed at distorting a company's true performance (Sawabe, 2005; Näsi, 2016). Conversely, accounting fraud involves the intentional distortion of financial information for deceptive purposes. It is considered a serious offense that harms both companies and capital markets, particularly thriving in environments characterized by a lack of transparency and weak oversight (Blanco et al., 2023), making its detection a complex and difficult task for auditors worldwide (Sharma & Panigrahi, 2012). The existence of these practices poses a significant practical challenge for auditors and stakeholders, as the line between exploiting gaps in standards and explicitly violating them becomes unclear.

In the Algerian context, which has witnessed significant economic transformations with the adoption of the Financial Accounting System (SCF), inspired by international standards, this issue becomes even more pronounced. The flexibility of this system allows professionals room to apply creative practices that operate on the edge of the legal framework, while auditors face additional challenges in detecting these obscure practices that extend beyond the clear boundaries of accounting fraud.

Hence, this study aims to address the knowledge gap by posing the main question: *What are the practical motives and indicators that distinguish between creative accounting and accounting fraud in the context of Algerian companies?*

Research Hypotheses

This study operates from a primary hypothesis, which posits that the contextual pressures on a company determine the nature and trajectory of accounting manipulation it employs. Specifically, the more external the pressures are and aimed at image enhancement (e.g., pressures from investors or creditors), the more the practice tends towards creative accounting. Conversely, the more internal the pressures are and aimed at achieving direct gains (e.g., tax pressures), the more the practice tends towards outright accounting fraud.

Research Objectives

This study aims to achieve the following:

- Define the conceptual framework for both creative accounting and accounting fraud.
- Analyze the distinguishing boundaries between the two concepts.
- Diagnose the practical motives and indicators for each practice through case studies of two Algerian companies.

Study Methodology

To answer the research question and test the hypothesis, this study adopts a case study methodology. This approach allows for an in-depth analysis of the accounting practices in two Algerian companies, aiming to diagnose the practical motives and indicators that distinguish practices within the gray area from explicit legal violations.

2. Theoretical Framework

2.1 Concept of Creative Accounting

The concept of creative accounting is used to describe the process of manipulating annual accounts by exploiting the gaps, advantages, and the degree of freedom allowed by accounting rules to change accounting information from what it truly is to what the company wants(Remenarić et al., 2018; Hussein et al., 2015; Diana & Mădălina, 2007). It is thus synonymous with *misleading accounting*, where facts are intentionally altered using systematic methods without explicitly violating laws and

accounting requirements (Omurgonulsen & Omurgonulsen, 2009; Uşurelu et al., 2010).

Although the core concept is similar, the usage of the term varies across contexts. For instance, while creative accounting is the common term in Europe, the preferred terminology in the United States is *earnings management* (Amat and Gowthorpe, 2004). Several other terms are also used to refer to the same concept, such as: *aggressive accounting*, *impression management*, and *income smoothing*.

Based on these designations, a set of inherent characteristics of creative accounting can be identified, which at the same time represent the elements forming its essence, as follows:

- It is legal and does not exceed the boundaries of accounting principles and the application of permitted policies.
- It exploits the flexibility of choice between accounting alternatives and estimations, adapting them to serve the interests of the practitioners.
- The nature of these practices does not conform to professional ethics rules and principles.
- It requires a high degree of accounting knowledge, reaching the level of professionalism among its practitioners.
- Its aims are characterized by: misleading, concealing, covering up, manipulating, and window dressing.

Regarding the motives for these practices, Agency Theory explains how the separation of ownership and management creates conflicts of interest and information asymmetry, leading to opportunistic behavior (Vladu and Matiş, 2010). This behavior is often facilitated by the inherent flexibility within accounting standards, which, while ensuring their broad applicability, can be misused as a legitimate cover for manipulation (Carmona and Trombetta, 2008).

The company's environment heavily influences the direction of these motives, as accounting is a product of its environment(Shareia, 2016). For example, motives in credit-oriented economies may lean towards tax reduction or enhancing creditworthiness, while market-oriented economies often focus on influencing investor perceptions. More direct motives

include achieving personal performance targets, enhancing the company's image, or concealing poor results. Opportunities for manipulation are also amplified by factors like complex valuations and industry-specific uncertainties (Guinea, 2016; Cugova & Cug, 2020).

The literature indicates a wide array of creative accounting techniques aimed at manipulating external financial reports (Ijeoma and Aronu, 2013). These methods generally exploit the flexibility and subjective judgments within accounting standards. They can be categorized into two main types based on complexity: simpler techniques known as "*window dressing*", which manipulate revenue timing or expense classification, and more sophisticated methods like "*off-balance sheet financing*" to hide debt and distort financial risk (Cugova and Cug, 2020). Table 1 lists common creative accounting techniques and their financial statement impact.

Table 1. Methods of Creative Accounting and Targeted Financial Statements

Targeted Primary Statements	Key Strategies	Some Techniques
Income Statement	Increase Income	- Early recognition of sales. - Maximizing other revenues such as accrued interest and non-operating profits. - Creating fictitious sales.
	Reduce Expenses	- Creating excessive provisions. - In bad years, reversing these provisions to the profit and loss account. - Capitalizing expenses and recording them as assets rather than expenses. - Extending the useful life of assets. - Reducing bad debts.
Statement of Financial Position	Increase Assets	- Increasing the asset's useful life and capitalizing some expenses will increase assets. - Underestimating provisions for bad debts. - Enhancing the value of goodwill and trademarks. - Revaluation of tangible fixed assets.
	Reduce Liabilities	- Off-balance-sheet financing leads to the isolation of debts in unconsolidated subsidiaries.

		- Reclassifying external party debts as equity, such as internal capital.
Cash Flow Statement	Increase Cash Flow	- Boosting operating cash inflows or by cutting down on operating cash outflows.

Source: Prepared by the researchers based on (Jones, 2011)

While some argue for a potential positive short-term role for these practices in overcoming crises (Lucian et al., 2016; Remenarić et al., 2018; Bankole et al., 2018), the professional and academic consensus is that they are unethical and undermine the fairness of financial statements (Hussein, Kasim and Arumugam, 2015).

2.2 Concept of Accounting Fraud

Fraud can be defined as the deliberate distortion of financial information, a practice that constitutes a violation of both legal statutes and Generally Accepted Accounting Principles (GAAP) (Bodnar and Hopwood, 2013). Therefore, such deception is understood as a means to either attain personal advantages or to cause financial detriment to others (CIMA, 2019). International Standard on Auditing (ISA) 240 defines fraud through four key points: (IAASB, 2024)

- **Intentional Act:** It is always carried out with intent.
- **Actors:** those responsible for governance, management, or third parties.
- **Deceptive Method:** It relies on the use of fraudulent methods.
- **Objective:** to obtain illegal advantages and achieve financial gains.

Therefore, accounting fraud is the intentional misrepresentation of financial information to obtain illicit gains, violating accounting principles and ethics, and threatening the auditing profession.

Regarding the factors that drive this intentional behavior, the most widely recognized framework is the Fraud Triangle, which posits that fraud occurs when three conditions are present: *Pressure* (a motive), *Opportunity* (weak controls), and *Rationalization* (self-justification) (Romney and Steinbart, 2018). Recognizing that opportunity alone is not sufficient, subsequent research expanded this model. The Fraud Diamond, for instance, added the crucial element of *"Capability"* -the personal skills and authority to commit the act- while the Fraud Pentagon model incorporated

" Arrogance" as a key attitudinal trait of perpetrators (Ajekwe & Ibiamke, 2017; Inayah & Chariri, 2024).

These models show that fraud motives are a complex interplay of individual and situational factors. Consequently, these drivers can be synthesized into three interactive dimensions: personal/psychological characteristics (like dark triad traits), the organizational context (providing opportunity and internal pressures), and external factors (creating external pressures and regulatory gaps)(Orth, Marrone and Macagnan, 2023).

Fraud generally manifests in two main types: employee fraud, which involves the misappropriation of assets for personal benefit, and the more serious management fraud, which involves the deliberate distortion of financial statements for the company's benefit (Hall, 2011). According to frameworks like ISA 240 and the forthcoming Algerian standard NAA 240 which aligns with it, such misrepresentation arises from manipulating records, omitting information, or misapplying accounting principles (Décision n°249, 2024; IAASB, 2024), with Table 2 providing examples.

Table 2. Examples of Fraud Methods

Type of Fraud	Method
Asset Misappropriation (Employee Fraud)	- Unrecorded diversion of funds for personal use. - Using company assets for personal purposes and theft. - Bribery with the company's customers and suppliers. - Exaggerating health and travel expenses. - Manipulating records to achieve financial gains. - Creating and paying fictitious debts.
Financial Statement Misrepresentation (Management Fraud)	- Recording fictitious revenue to show false profits. - Improper current period expense deferral. - Distorting balance sheet values to alter financial ratios. - Intentionally violating accounting to falsify reports. - Falsifying the nature of transactions and events. - Committing deliberate errors to mislead users. - Abuse of accounting principles (e.g., materiality).

Source: Prepared by the researcher based on (Ciocan, 2018; Kızıl et al., 2021)

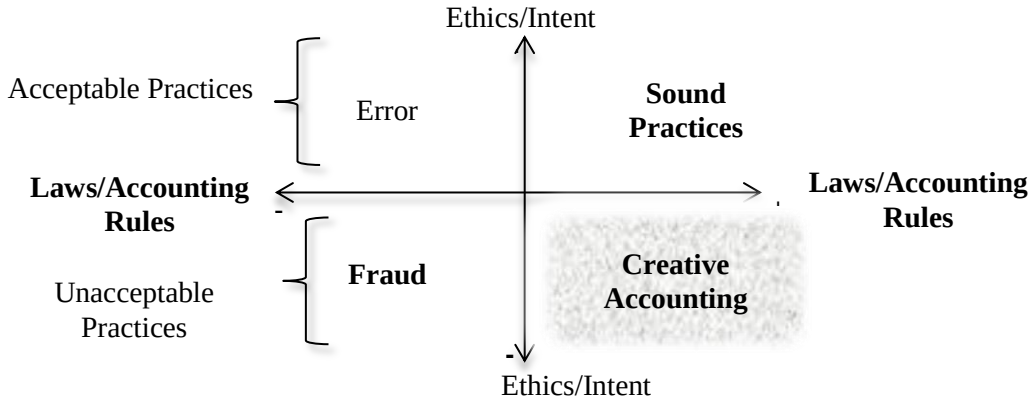
As illustrated in Table 2, Fraud ranges from asset theft to financial statement misrepresentation, but all involve intentional violations of laws

and accounting principles, distinguishing them from creative accounting.

2.3 Distinguishing Creative Accounting from Accounting Fraud

Creative accounting, though manipulative, remains legal by exploiting rule flexibility, while fraud involves unlawful acts like forgery and embezzlement. To properly classify these actions, it's helpful to view them on a spectrum of accounting practices that also includes *sound practices* and *unintentional errors*, with Figure 1 illustrating these boundaries.

Fig.1. Creative Accounting and Accounting Practices



Source: Prepared by the researcher

As illustrated in Figure 01, sound accounting practices are realized through adherence to two key pillars: the technical principles and assumptions established by accounting standards, and the ethical standards that regulate professional conduct. These represent a set of rules that accountants must primarily adhere to, as they reflect their level of responsibility and commitment to enforcing laws and operating by accounting rules. The International Ethics Standards Board for Accountants (IESBA) defined these professional ethics through five fundamental principles: integrity in all relationships, objectivity in judgments, professional competence including knowledge and skills, confidentiality, and professional conduct compliance with laws (IESBA, 2018).

Creative accounting falls within the legal boundaries of sound accounting practices. However, an ethical conflict arises from pressures that

can impede workflow and from contradictions that may emerge between professional standards and legal rules (AICPA, 2014). Managers, as executives, and accountants, as practitioners, tend to exploit flexibility and deviate from objectivity. Judgments and decisions then become based on a form of subjectivity to achieve specific objectives, and the accounting representation of the company's operations and the presentation of its performance results become deceptive compared to reality. Creative accounting thus resides in the area referred to as the gray area (Odia & Ogiedu, 2013; Vladu & Matiş, 2010), considering it a domain where legal loopholes for manipulation and fraud are sought.

Errors appear on the opposite side of sound accounting practices. This is an area where individuals uphold accounting professional ethics, yet engage in practices that unintentionally violate laws and accounting rules. These errors occur during recognition, measurement, presentation, and disclosure processes, and result from the omission or misrepresentation of important information in financial statements due to shortcomings or misuse (European Commission, 2009). Thus, accounting errors are considered acceptable practices that are corrected as long as they are not accompanied by malicious intent.

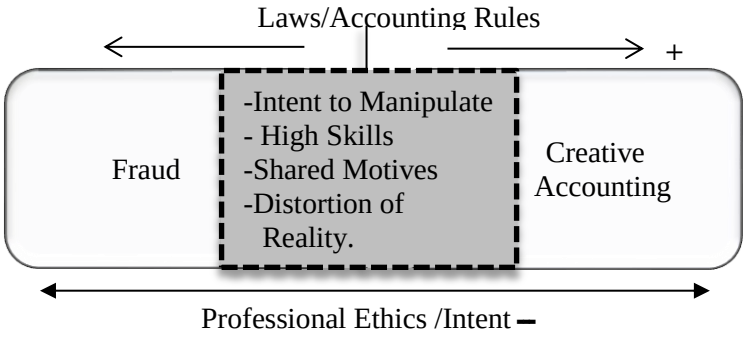
The primary distinction between fraud and error lies in the intent; fraud is deliberate, while errors are unintentional (IAASB, 2024). In contrast, the key differentiator between fraud and creative accounting is legality. Fraud involves a departure from regulatory controls and a lack of professional ethics, whereas creative accounting remains within the framework of formal legality, despite contradicting ethical rules.

Nevertheless, there is a divergence of views, with some asserting that creative accounting is fraud as long as it involves malicious intent and fails to fairly reflect the company's true state. This perspective is based on the idea that any deviation from accounting ethics constitutes deception (Popescu and Ulescu, 2014). It is often difficult to distinguish between creativity and illegitimacy, and even between legal and illegal practices (Zuraidah & Yusarina, 2012; Guinea, 2016). Consequently, creative accounting lies at a crossroads between fraud, illegitimacy, and correct

practices, making its boundaries difficult to discern (Jesus et al., 2020). In practice, creative accounting has fueled major scandals like Enron, WorldCom, and Barings Bank, where loopholes and techniques distorted economic reality (Ajekwe and Ibiamke, 2017). Thus, even if seemingly legal, it becomes fraud once crossing ethical and legal limits (Khatri, 2015).

While fraud is illegal and might seem easily detectable, it is often difficult to uncover. Perpetrators frequently have accounting skills to conceal actions, and detection becomes harder when auditors lack investigative training. Time and budget constraints further push auditors to rely on management's information. Bias also arises from conflicts of interest, affecting both external auditors, who are paid, and internal auditors, who belong to the organization(Mui, 2018). Fraud is particularly hard to distinguish in areas like accounting estimates, where deviations may be errors or deliberate fraud (Sarisoy & Demir Pali, 2023). Figure 2 illustrates the overlap between creative accounting and fraud.

Fig.2. The Gray Area Between Creative Accounting and Accounting Fraud



Source: Prepared by the researcher

It can be argued that creative accounting and fraud are nearly the same concept, as they share two core aspects: the intent to deceive by falsifying the company's true position, and the creative manipulation of financial results (Ciocan, 2018; Zuraidah & Yusarina, 2012). Both practices demand high technical skill to exploit regulatory loopholes and bypass internal controls. Ultimately, both methods distort the company's true economic reality and stem from the same underlying motives.

3. Research Methodology

The case study methodology is a widely adopted approach in research due to its significant methodological flexibility, allowing researchers to tailor their investigative tools to the specific nature of the phenomenon being examined (Carter, 2009). The strength of this approach lies in its ability to clarify and interpret the main characteristics of a phenomenon within a specific context (Takahashi and Araujo, 2019). This methodological choice is appropriate for the nature of the research problem, as case studies are most suitable when the research seeks to answer “how” and “why” questions about phenomena, and when contextual conditions are an integral part of the phenomenon itself (Yin, 2003). Understanding decisions related to accounting practices requires a deep analysis of each company's context and circumstances.

3.1 Data Collection

This study adopted a dual and integrated approach to data collection, combining qualitative interviews and document analysis to ensure the richness and depth of the analysis. The starting point was conducting interviews with chartered accountants. During these interviews, two relevant real-world cases pertinent to the research topic were identified. Subsequently, a set of official documents related to these two cases was obtained. These sources included annual financial statements (balance sheet and income statement), depreciation and impairment schedules, and inventory counts. These documents provided the quantitative data and accounting facts that formed the basis of the analysis.

The analysis intentionally focused on the "Fixed Assets" and "Inventory" accounts. This was due to their significance and their reliance on professional estimates, which makes them prone to manipulation. This focus was reinforced by interviews that confirmed these two accounts are the most susceptible to such practices.

3.2 Study Sample

The sample includes two cases of Algerian companies, which were anonymized to ensure confidentiality. The cases were selected from different time periods based on the availability of complete documentation. A detailed description and rationale for each case are provided below.

- **Case A (The Industrial Company)**: This case involves a medium-sized Limited Liability Company (SARL) from Mascara, active in the manufacturing and processing of plastic and polymeric materials, with a turnover of DZD 2 326 874 085,26 for the fiscal year 2023. The analysis for this case focuses on the fiscal years 2022 and 2023. The industrial nature and high capital intensity of this company, where fixed assets and inventories are significant, make its financial statements highly sensitive to accounting policies. This context makes it a fertile ground for studying practices driven by a desire to present a strong financial image to external parties like investors or creditors.

- **Case B (The Commercial Company)**: This case involves a smaller Single-Member Limited Liability Company (EURL) from Sétif, operating in foreign trade, with a turnover of DZD 37 153 991,00 for the fiscal year 2024. The analysis for this company covers the fiscal years 2023 and 2024. The commercial nature, smaller scale, and sole ownership structure of this company mean its priorities differ. Instead of attracting external financing, the primary motive is likely to be improving the net result for the sole owner, which is directly linked to reducing the tax burden. This makes it an ideal case for examining practices that may fall into outright fraud.

4. Results

4.1 Case A: The Industrial Company

The analysis of Case A, the industrial company, revealed two key practices of interest. The first relates to the accounting treatment of intangible assets, while the second concerns the company's inventory management policy. Each is presented below:

Practice Related to Fixed Assets

Regarding tangible assets, which represent the largest component in the company's asset structure and primarily include land, buildings, transport equipment, furniture, office equipment, and various industrial installations and equipment in line with its industrial nature, these assets were valued at DZD 5 028 040 014,75 in 2023, compared to DZD 4 841 393 080,62 in 2022 (Appendix 8.1). The recorded increase of DZD 186 646 934,13 was genuine, resulting from the acquisition of new fixed

assets and the disposal of others, supported by complete documentary evidence (purchase orders, invoices, delivery notes). Their physical existence was also confirmed by comparing them with the physical inventory records of fixed assets. The depreciation policy applied was consistent and systematic, as the company uses the straight-line method, and there were no differences in the depreciation calculation method compared to the previous year.

Similarly, financial assets, primarily comprising other participations and related debts, loans, non-current financial assets, and deferred taxes as an asset, were valued at DZD 1 879 849 753,67 in 2023, while in 2022 they were valued at DZD 1 930 887 676,99 (Appendix 8.1). The difference was justified and consistent with the normal business activity of the company.

However, a material discrepancy was observed in intangible assets, which exclusively include various management software programs: *INTELEX*, *BML*, and *PRO FINANCE*. The value of these assets was estimated at DZD 8 654 000,00 in 2022, and this figure decreased to DZD 1 202 015,38 in 2023 (Appendix 8.2). It was found that the difference was due to an amount of DZD 7 452 000,00 within the 2022 balances, related to an invoice for the purchase of a software program (BSC). However, this amount was entirely canceled during 2023. The company took this action due to its inability to provide any evidence proving the actual receipt or control of the program, whether through reception reports or actual operation.

Practice Related to Inventory

Inventory is a vital item in the company, consisting of raw materials, finished products, spare parts, and various supplies. The total inventory accounts for 2023 were valued at DZD 746 352 472,96 down from DZD 1 083 694 732,20 in 2022 (Appendix 8.1), a difference of DZD 337 342 259,24. The physical inventory count confirmed the reconciliation between the actual inventory and the accounting records at the end of the period. However, it was observed that the company relies on the periodic inventory system instead of the perpetual inventory system. This impacts the accuracy and speed of monitoring inventory movement during the

accounting period, creating an organizational environment that could encourage errors or manipulations.

4.2 Case B: The Commercial Company

Similarly, the analysis of Case B, the commercial company, focused on two significant practices related to fixed assets and inventory that indicated a different pattern of manipulation.

Practice Related to Fixed Assets

The material observation in the company's financial statements was the complete absence of any non-current assets (fixed assets) in the closing balance sheets for the years 2023 and 2024 (Appendix 8.3). This situation is illogical and contradicts the operational nature of the company, whose import and export activities are presumed to require the acquisition and use of essential equipment and machinery. Despite purchase records indicating that the company actually acquired durable equipment and machinery during both financial periods, correct accounting recognition did not occur. Instead of capitalizing these as assets, they were directly recorded as expenses for the fiscal year in which they were incurred. As a result, the depreciation schedule showed zero balance, confirming the non-recognition of any depreciable assets within the company.

Practice Related to Inventory

Inventory is a crucial component of the company's activity. This account witnessed a sharp and unusual change, with its balance significantly decreasing to DZD 7 918 956,00 at the end of 2024, compared to a balance of DZD 34 676 019,00 at the end of 2023 (Appendix 8.3). This represents a very substantial decrease of 77.16% and an absolute value of DZD 26 757 063,00. Regarding the accounting and physical justifications for this material decrease, no supporting documentary evidence was found. It was revealed that there were no physical inventory count reports at the end of the period, or any other documents that could justify this deterioration in value. Furthermore, this sharp decrease was not accounted for by any justifying action; no provisions were created to address potential impairment or obsolescence.

5. Discussion

5.1 Discussion of Manipulation Practices in Fixed Assets

The manipulation of accounting recognition, as observed in the first company, is a classic creative accounting practice undertaken with the motive of "*window dressing*" financial statements. By increasing the value of assets, a stronger position for the company is presented, demonstrating financial solvency and the value of available collateral, which can positively influence the assessment of external parties, especially creditors like banks and investors (Nichita, 2019). With the aim of achieving a better economic result, companies record amounts that are expenses as intangible assets, thus inflating assets while reducing expenses (Hasprová, 2013).

Therefore, these practices can be considered in the gray area, because they represent a creative act that exploits a real transaction (a purchase) and an intentionally incorrect application of accounting recognition criteria. The auditor's decision to merely record a note in their report without issuing a formal reservation further reinforces its classification as a creative practice on the edge of acceptability, rather than outright fraud.

The intent to manipulate was not exercised randomly but selectively and targeted by choosing an intangible asset, as their accounting provides ample opportunities to affect the company's financial position and its current and future performance (Kimouche, 2022).

In contrast, the accounting void in the second company's fixed assets represents a clear violation of fundamental accounting principles, such as the matching principle and the allocation of asset cost over its useful life. The deliberate misclassification of capital assets as expenses artificially inflates costs to reduce taxable profit, a common motive for tax evasion (Hasprová, 2013). Referring to the fiscal year 2024 results, the company recorded a profit of DZD 251 743,00 despite the inflated expenses, leading to the conclusion that the true profit before manipulation was very high.

These transgressions clearly and directly affect the financial statements, as they do not provide a true and fair view of the company

because they conceal the real value of its assets and reduce its profits. They also impact users' expectations by hiding important information (Khallaf and Kannan, 2024). Consequently, this practice exceeds the gray area of creative accounting and clearly falls within the scope of accounting fraud. This is further confirmed by the auditor's recommendation for a complete restatement of the accounts.

To summarize these contrasting approaches, Table 3 presents a direct comparative analysis. The table clearly shows how the same asset category was used to achieve different objectives: the first case remained in the 'gray area' for image enhancement, while the second crossed into outright fraud for tax evasion.

Table 3. Comparative Analysis of Fixed Asset Manipulation Practices

Dimension	First Company	Second Company
Targeted Item	Intangible Assets (Software program).	Tangible Assets (Equipment and machinery).
Primary Motive	Window dressing for solvency and collateral.	Reducing the tax base.
Technique	Manipulation of recognition and timing: Capitalizing an asset before actual control.	Manipulation of classification: Recording capital assets as current expenses.
Location of Manipulation	Exploiting a recognition loophole.	Violation of core principles (capitalization, matching).
Impact on Statements	Temporary inflation of assets on the balance sheet.	Understates assets and overstates expenses.
Audit Indicator	Note in the report.	Auditor skepticism & correction required.

Source: Prepared by the researcher.

5.2 Discussion of Manipulation Practices in Inventory

The choice of accounting policies played a central role in the creative accounting practices of the first company. While the use of the periodic inventory system is legally acceptable, its selection is analytically significant. Compared to the perpetual system which provides continuous and precise control (Mbanugo and Uzoka, 2022), the periodic system is less

rigorous as it lacks daily tracking, making it a prime example of exploiting accounting flexibility to create an environment with less transparency (Khalid Khan, Mohammad Faisal and Abdullah Al Aboud Assistant Professor, 2018). This strategic choice effectively creates an opportunity for manipulation, as defined by the fraud triangle, by weakening the internal control environment. Therefore, while not an act of fraud itself, this decision can be interpreted as an intentional move that resides firmly in the gray area of creative accounting.

In contrast, the manipulation in the second company is a direct violation constituting accounting fraud. The sharp, undocumented decrease in inventory, a known area for manipulation (Voinea & Hromei, 2014), was a deliberate act of misrepresentation. This behavior exceeds the scope of creative accounting and falls into the realm of accounting fraud. By reducing the value of ending inventory, the cost of goods sold is automatically inflated according to the basic accounting equation. This technique is often used to directly reduce the net taxable profit (Jones, 2011), and this motive is not an isolated incident but rather part of a consistent strategy observed in this company, as it perfectly matches the previously analyzed practice of expensing fixed assets. This violation of the true and fair view and prudence principles creates distortions that carry over into subsequent years (Isoso & Okee, 2022; Yadav et al., 2014).

Table 4 presents a comparison of these differing inventory manipulation practices. The table demonstrates that while the first case focused on weakening the control environment through the choice of a flexible policy, the second company resorted to direct misrepresentation of amounts, which constitutes unambiguous accounting fraud.

Table 4. Comparative Analysis of Inventory Manipulation Practices

Comparison Area	First Company	Second Company
Technique	Exploiting flexibility: adopting the weaker periodic system.	Inventory manipulation: undocumented reduction of ending value.
Manipulation Stage	Manipulation opportunity: weak	Actual execution of manipulation: Direct distortion of the final

	internal controls.	figure at the end of the period.
Impact on Income Statement	Indirect and potential impact (difficult to measure).	Direct and immediate impact: Inflating cost of goods sold and reducing profits.
Impact on Balance Sheet	No impact on final inventory value.	Significant reduction in the book value of inventory.
Temporal Impact	Continuous risk.	Distortion whose effect carries over to subsequent years.
Audit Indicator	Note in the report.	Auditor skepticism & correction required.

Source: Prepared by the researcher.

In summary, the second case illustrates the Fraud Triangle in action. The Pressure is evident from the motive of tax evasion to maximize the owner's gain. The Opportunity arose from weaknesses in internal controls, such as the failure to conduct physical inventory counts and the ability to misclassify assets as expenses. While Rationalization is a justification, the systematic nature of the manipulation suggests a mindset that deemed these actions acceptable to achieve the company's financial goals.

6. CONCLUSION

This study aimed to address the practical difficulty of distinguishing between creative accounting and accounting fraud by identifying the motives and indicators for each in the Algerian context. The study’s findings provide a clear answer to its central research question and offer direct support for its hypothesis. The comparative analysis demonstrated conclusively that the dominant contextual pressures on a company are the primary determinant of its manipulative path. As hypothesized, external pressures for image enhancement led the industrial company to adopt creative accounting practices, while internal tax pressures drove the commercial company toward outright accounting fraud.

Based on this, the study arrived at a set of key conclusions:

- Creative accounting is practiced by exploiting legal flexibility, such as manipulating recognition timing or choosing lenient policies (e.g., the periodic inventory system).

- Accounting fraud involves explicit violations, like deliberately misclassifying assets as expenses or making fictitious, undocumented inventory reductions.

- The distinction hinges not just on legality, but primarily on management's intent. The objective of Image Enhancement (in the first case) versus Value Hiding (in the second) is what places the practice on the manipulation spectrum.

Therefore, the study recommends the following, especially given the upcoming implementation of the Algerian Auditing Standard NAA 240 on fraud detection, effective from 2026:

- **For Professionals and Auditors:** Adopt Adopt a risk-based audit approach focused on company pressures (financial, operational, tax-related). Understanding "why" management might manipulate is key to anticipating "how" and "where" they will do so.
- **For companies:** Strengthen internal controls and audit committees to instill a culture of ethics and transparency, not just for supervision, as legal compliance alone doesn't guarantee quality financial data.
- **For Regulators and Professional Bodies:** Review and clarify accounting standards that offer broad flexibility (e.g., in asset valuation) and issue more detailed guidance to limit their misuse.

Finally, it must be noted that this study, by its nature as a qualitative case study, was limited to only two cases. Therefore, its findings offer deep understanding but are not generalizable. These results open the door for important future research, such as conducting quantitative (survey) studies to measure the prevalence of these motives and practices, or directly linking the characteristics of the company (size, ownership, sector) and the nature of its activity to the type of accounting manipulation it tends to practice.

7. Bibliography List:

1. AICPA. (2014). *Code of Professional Conduct*. http://www.aicpa.org/Research/Standards/CodeofConduct/Pages/default.aspx

2. Ajekwe, C. C. M., & Ibiamke, A. (2017). Accounting Frauds: A Review of Literature. *IOSR Journal of Humanities And Social Science*, *22*(4), 38-47.

3. Amat, O., & Gowthorpe, C. (2004). Creative Accounting: Nature,

Incidence and Ethical Issues. *SSRN Electronic Journal*, 1-19. https://doi.org/10.2139/ssrn.563364

4. Bankole, K. O., Ukolobi, I. O., & Mcdubus, O. F. (2018). Creative accounting practices and shareholders ' wealth. *Journal of Accounting and Taxation Review*, *2*(4), 58-74.

5. Blanco, B., Dhole, S., & Gul, F. A. (2023). Financial statement comparability and accounting fraud. *Journal of Business Finance & Accounting*, *50*(7-8), 1166-1205.

6. Bodnar, G. H., & Hopwood, W. S. (2013). *Accounting Information Systems* (11 ed). Pearson Education.

7. Carmona, S., & Trombetta, M. (2008). On the global acceptance of IAS/IFRS accounting standards: The logic and implications of the principles-based system. *Journal of Accounting and Public Policy*, *27*(6), 455-461. https://doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2008.09.003

8. Carter, S. (2009). *Case study method and research design: flexibility or ambiguity for the novice researcher?* (p. 1-21).

9. CIMA. (2019). *Corporate fraud*. https://doi.org/10.4324/9781315259260

10. Ciocan, C. C. (2018). Creative Accounting and Fraud: a Comparative Approach. *Management Strategies Journal*, *42*(4), 157-163.

11. Cugova, A., & Cug, J. (2020). Motivation for the use of creative accounting techniques in the conditions of the globalized business environment. *SHS Web of Conferences*, *74*, 01-08. https://doi.org/10.1051/shsconf/20207401004

12. Diana, B., & Mădălina, P. C. (2007). Is creative accounting a form of manipulation? *Economic Science, Annals of the University of Oradea*, *17*(3), 935-940.

13. Décision n°249 (2024) Normes Algériennes d'audit. Le Ministre des Finances. https://legal-doctrine.com/dashboard/text/677952aadefb2e5e01239526.

14. European Commission. (2009). International Accounting Standard 8: Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors. In *European Commission Staff Consolidated Version* (Numéro September).

15. Guinea, F.-A. (2016). Study regarding the creative accounting techniques in management accounting. *Audit Financiar*, *10*(142),

1136-1148. https://doi.org/10.20869/auditf/2016/142/1136

16. Hall, J. A. (2011). Accounting Information Systems. In *Education and Linguistics Research* (Seventh Ed). Cengage Learning. https://doi.org/10.5296/elr.v4i2.14045

17. Hasprová, O. (2013). Intangible assets and some accounting-related issues. *nauki o finansach*, *2*(5), 48-63.

18. Hussein, H. N., Kasim, N., & Arumugam, V. (2015). A Review of Creative Accounting Practices and Its Area , Technique and Ways of Prevention. *International Journal of Science and Research*, *4*(10), 1377-1381.

19. IAASB. (2024). Proposed international standard on auditing 240 (Revised): The Auditor's Responsibilities Relating to Fraud in an Audit of Financial Statements and Proposed Conforming and Consequential Amendments to Other ISAs. In *International Federation of Accountants*.

20. IESBA. (2018). *Handbook of the Code of Ethics for Professional Accountants*.

21. Ijeoma, N., & Aronu, C. . (2013). The Contribution of Creative Accounting on Economic Development. *International Journal of Scientific and Engineering Research*, *4*(9), 2499-2502.

22. Inayah, J. Z., & Chariri, A. (2024). The Determinants of Financial Statement Fraud: Fraud Pentagon Perspective. *Jurnal Akuntansi Aktual*, *11*(1), 19-34. https://doi.org/10.17977/um004v11i12024p019

23. Isoso, M. C., & Okee, C. F. (2022). Creative Accounting Practices and Shareholders Wealth: Evidence from Deposit Money Banks in Nigeria. *Journal of Accounting and Financial Management*, *8*(7), 252-270. https://doi.org/10.56201/jafm.v8.no7.2022.pg252.270

24. Jesus, T. A. DE, Pinheiro, P., Kaizeler, C., & Sarmento, M. (2020). Creative Accounting or Fraud? Ethical Perceptions Among Accountants. *International Review of Management and Business Research*, *9*(1), 58-78.

25. Jones, M. J. (2011). *Creative Accounting, Fraud and International Accounting Scandals*. A John Wiley and Sons, Ltd., Publication.

26. Khalid Khan, A., Mohammad Faisal, S., & Abdullah Al Aboud Assistant Professor, O. (2018). an Analysis of Optimal Inventory Accounting Models-Pros and Cons. In *European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research*, 6 (3), 65-77.

27. Khallaf, A., & Kannan, Y. (2024). Intangibles and management earnings forecasts. *China Journal of Accounting Research*, *17*(2), 100361. https://doi.org/10.1016/j.cjar.2024.100361

28. Khatri, D. K. (2015). Creative Accounting Leading to Financial Scams-Evidences from India and USA. *Journal of Accounting – Business & Management*, *22*(02), 1-10.

29. Kimouche, B. (2022). Intangible Assets, Goodwill and Earnings Management: Evidence from France and the Uk. In *Folia Oeconomica Stetinensia*, 22 (1), 111-129. https://doi.org/10.2478/foli-2022-0006

30. Kızıl, C., Muzır, E., & Yılmaz, V. (2021). Auditing Techniques to Minimize Accounting Related Fraud and Errors: A Qualitative Analysis with the Interview Method. *EMAJ: Emerging Markets Journal*, *11*(1), 95-103. https://doi.org/10.5195/emaj.2021.232

31. Lucian, C., Delia, D., Cristina, N., & Cosmin, G. B. (2016). Empirical Study on the Creative Accounting Phenomenon. *Studia Universitatis «Vasile Goldis» Arad. Economics Series*, *26*(2), 63-87. https://doi.org/10.1515/sues-2016-0010

32. Mbanugo, C. I., & Uzoka, O. A. (2022). Perpetual Inventory Management Practice Applied By Stores Officers in Public Tertiary Educational Institutions in South-East Nigeria. In *UNIZIK Journal of Educational Research and Policy Studies* (Vol. 14, Numéro 1, p. 1-10).

33. Mui, G. Y. (2018). Defining Auditor Expertise in Fraud Detection. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, *10*(2), 168-186.

34. Näsi, S. (2016). Creative Accounting. In *Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance* (p. 1-6). Springer International Publishing. https://doi.org/10.1007/978-3-319-31816-5_2297-1

35. Nichita, E.-M. (2019). Intangible assets – insights from a literature review. *Journal of Accounting and Management Information Systems*, *18*(2), 224-261. https://doi.org/10.24818/jamis.2019.02004

36. Odia, J. O., & Ogiedu, K. O. (2013). Corporate governance, regulatory agency and creative accounting practices in Nigeria. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, *4*(3), 55-66. https://doi.org/10.5901/mjss.2013.v4n3p55

37. Omurgonulsen, M., & Omurgonulsen, U. (2009). Critical thinking

about creative accounting in the face of a recent scandal in the Turkish banking sector. *Critical Perspectives on Accounting*, *20*(5), 651-673. https://doi.org/10.1016/j.cpa.2007.12.006

38. Orth, C. de O., Marrone, D. D., & Macagnan, C. B. (2023). Accounting fraud in light of organismic integration theory. *Journal of Financial Crime*, *30*(5), 1323-1341. https://doi.org/10.1108/JFC-08-2022-0198

39. Popescu, L. M., & Ulescu, I. N. I. Ș. (2014). Creative Accounting versus Fraud. In *SEA – Practical Application of Science: Vol. II* (05), p. 59-64).

40. Remenarić, B., Mijoc, I., & Kenfelja, I. (2018). Creative Accounting - Motives , Techniques and possibilities of prevention. *Ekonomski Vjesnik*, *31*(1), 193-199.

41. Romney, M. B., & Steinbart, P. J. (2018). *Accounting Information Systems* (Fourteenth). Pearson Education.

42. Sarisoy, Ö., & Demir PALİ, Ç. (2023). Current Developments in ISA 240 Independent Auditor's Liabilities on Fraud: IAASB Project on Narrowing the Expectation Gap. *Muhasebe ve Finansman Dergisi*, *99*, 149-170. https://doi.org/10.25095/mufad.1246110

43. Sawabe, N. (2005). Co-evolution of Accounting Rules and Creative Accounting Instruments- The Case of a Rules- based Approach to Accounting Standard Setting. *Evol. Inst. Econ. Rev*, *1*(2), 177-195.

44. Shareia, B. (2016). Accounting Information Systems in Developing Countries. *Journal of Business & Economic Policy*, *3*(1), 46-57.

45. Sharma, A., & Panigrahi, P. K. (2012). A Review of Financial Accounting Fraud Detection based on Data Mining Techniques. *International Journal of Computer Applications*, *39*(1), 37-47. https://doi.org/10.5120/4787-7016

46. Takahashi, A. R. W., & Araujo, L. (2019). Case study research: opening up research opportunities. *RAUSP Management Journal*, *55*(1), 100-111. https://doi.org/10.1108/RAUSP-05-2019-0109

47. Uşurelu, V. I., Marin, M., Danailă, A. E., & Loghin, D. (2010). Accounting ethics - responsibility versus creativity. In *Annals of the University of Petroşani, Economics* (p. 349-356).

48. Vladu, A. B., & Matiş, D. (2010). Corporate Governance And Creative

Accounting: Two Concepts Strongly Connected? Some Intersting Insights Highlighted By Constructing The Internal History Of A Literature. *Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica*, *1*(12), 332-346. https://doi.org/10.29302/oeconomica.2010.12.1.33

49. Voinea, M.-M., & Hromei, A.-S. (2014). Valuation and creative accounting. *Cross-Cultural Management Journal*, *7*(1), 197-208.

50. Yadav, B., Kumar, A., & Bhatia, B. S. (2014). Concept of Creative Accounting and Its Different Tools Brijesh. *International Journal of Management and Social Sciences Research (IJMSSR)*, *3*(2), 66-74.

51. Yin, R. (2003). *Case study research: Design and methods* (3rd éd.). SAGE Publications.

52. Zuraidah, M.-S., & Yusarina, M.-I. (2012). Creative Accounting: Auditors' Roles in the Detection of Financial Fraud. In *effective auditing for corporates: key developments in practice and procedures* (p. 01-10). BLOOMSBURY. https://doi.org/10.5040/9781472920447.0005

8. Appendices

8.1. Balance Sheet (Assets) for Case A - The Industrial Company

For the Year Ended December 31, 2023. *(Amounts in DZD)*

ACTIF	**2023**			**2022**
	Montants Bruts	**Amort., provi., pert de valeur**	**Net**	**Net**
ACTIFS NON COURANTS				
Immobilisations incorporelles	1 202 015,38	1 202 015,38	0.00	7 452 000,00
Immobilisations corporelles	5 028 040 014,75	3 829 916 575,98	1 198 123 438,77	1 274 881 155,90
Terrains	*208 000 000,00*	-	*208 000 000,00*	*208 000 000,00*
Bâtiments	*564 467 313, 09*	*378 919 142,94*	*185 548 170.15*	*229 692 702,04*
Autres imm- corp	*4 254 237 017,66*	*3 450 997 433,04*	*803 239 584.62*	*837 188 453,86*
Immob- en cours	1 335 684,00	-	1 335 684.00	-
Immob- financières	1 879 849 753,67	-	1 879 849 753.67	1 930 887 876,99
Autres participations et créances rattachées	*9 633 947,08*	-	*9 633 947.08*	*9 633 947,08*
Prêts et autres actifs financiers non courants	*1 810 667 809,51*	-	*1 810 667 809.51*	*1 856 667 809,51*
Impôts différés actif	59 547 997,08	-	59 547 997.08	64 585 920,40
TOTAL ACTIF	**6 909 091 783,80**	**3 831 118 591,36**	**3 077 973 192,44**	**3 213 220 832,89**

NON COURANT				
ACTIFS COURANTS				
Stocks et en-cours	815 708 271,83	69 355 798,87	746 352 472,96	1 083 694 732,20
Créances et emplois assimilés	1 561 403 423,66	252 520 839,91	1 308 882 583,75	1 064 901 300,23
Clients	*1 425 033 878,58*	*252 520 839,91*	*1 172 513 038,67*	*906 539 477,90*
Autres débiteurs	*80 128 029,46*	-	*80 128 029,46*	*40 601 075,70*
Impôts et assimilés	*56 241 515,62*	-	*56 241 515,62*	*117 760 746,63*
Disponibilités et assimilés (Trésor)	200 126 934,34	-	200 126 934,34	82 123 593,29
TOTAL ACTIF COURANT	**2 577 238 629,83**	**321 876 638,78**	**2 255 361 991,05**	**2 230 719 625,72**
TOTAL ACTIF	**9 486 330 413,63**	**4 152 995 230,14**	**5 333 335 183,49**	**5 443 940 458,6**

Source: Financial Statements of the company.

8.2. Breakdown and Movement of Intangible Assets for Case A

(Amounts in DZD)

Post	31/12/2023	31/12/2022	Variation
Logiciel INTELEX	384 615,38	384 615,38	–
Logiciel BML	718 400,00	718 400,00	–
Logiciel PRO FINANCE	99 000,00	99 000,00	–
Logiciel BSC	–	7 452 000,00	−7 452 000,00
Total Brut	**1 202 015,38**	**8 654 015, 38**	**−7 452 000,00**
Amortissements cumulés	**1 202 015,38**	**1 202 015,38**	–
Total Net	–	**7 452 000,00**	**−7 452 000,00**

Source: Extracted from the financial statements of the company.

8.3. Balance Sheet (Assets) for Case B - The Commercial Company

For the Year Ended December 31, 2024. *(Amounts in DZD)*

ACTIF	2024			2023
	Montants Bruts	**Amort, provi, pert de valeur**	**2024 - Net**	**2023 - Net**
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill	-	-	-	-
Immobilisations incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Immobilisations financières	-	-	-	-
Impôts différés actif	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	**0**	**0**	**0**	**0**
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	7 918 956,00	-	7 918 956,00	34 676 019,00
Créances et emplois assimilés				
Clients	*5 500 00,00*	-	*5 500 005,00*	*2 400 005,00*
Autres débiteurs	-	-	-	*6 042 689,00*
Impôts et assimilés	*2 091 677,00*	-	*2 091 677,00*	*1 150 341,00*

Disponibilités et assimilés				
Trésorerie	58 046 969,00	-	58 046 969,00	40 266 997,00
TOTAL ACTIF COURANT	**73 557 608,00**	**0**	**73 557 608,00**	**84 536 051,00**
TOTAL ACTIF	**73 557 608,00**	**0**	**73 557 608,00**	**84 536 051,00**

Source: Financial Statements of the company.

Journal of Economic Additions | **Volume: 09 / N°: 02 (2025), pp 933-957**

Requirements for implementing strategic cost management methods in Algerian economic institutions

Dr. Boukhabia Salim, ⋆Quantitative Research in Economics and Finance Laboratory university of saida (Algeria), salim.boukhabia@univ-mascara.dz
Dr. Meskine Hadj, Management and evaluation of the performance of institutions, university of saida (Algeria), hadj.meskine@univ-saida.dz

Received: 19/07/2025 *Accepted: 20/09/2025* *Published:30/09/2025*

Abstract:

This study aims to explore the strategic management of costs and the requirements for its implementation in Algerian economic institutions. A field study was conducted on a group of economic institutions located in a specific region, utilizing a questionnaire as the primary tool for data collection. The findings reveal that, although the institutions possess the necessary capabilities to adopt these methods, certain obstacles hinder their effective application.

Keywords: Cost management; Strategic management; Strategic analysis tools.

Jel Classification Codes: O32, G32.

* *Corresponding author*.

INTRODUCTION

The rapid changes in the business environment, particularly during the last phase of the previous millennium and the early years of the current one, have been driven by significant technological advancements. These developments have posed considerable challenges for economic institutions, including increased competition, shorter product life cycles, customer satisfaction and retention, and demands for quality and innovation. Consequently, institutional goals have shifted from simply achieving profitability to ensuring continuous growth and strengthening competitive positions.

To adapt to these changes, economic institutions must enhance productivity and ensure their sustainability in such dynamic environments. This necessitates the adoption of strategic cost management methods, as traditional approaches are increasingly inadequate. These conventional methods fail to provide comprehensive and integrated information on cost structures. Institutions now face the dual challenge of meeting customer expectations while minimizing costs to achieve competitive pricing.

Addressing this dilemma requires adopting modern, strategic methods. These approaches ensure a continuous flow of information, enabling optimal resource utilization and financial efficiency. Such strategies also enhance productivity, add value, and rationalize costs to achieve optimal outcomes.

From this perspective, the core issue explored in this research can be summarized in the following question:

What are the requirements for applying strategic cost management methods in Algerian economic institutions?

Sub-questions:

1. What justifies the adoption of strategic cost management methods?
2. Do Algerian economic institutions have the necessary capabilities to implement these methods?
3. What challenges hinder the application of strategic cost management methods in these institutions?

Research Hypotheses

To address these questions and meet the research objectives, the following hypotheses are proposed:

Main Hypothesis:

The economic institutions under study are unable to apply strategic cost management methods.

This hypothesis is divided into two sub-hypotheses:

1. The institutions under study lack the potential to apply strategic cost management methods.
2. Obstacles exist that hinder the application of these methods in the institutions.

Building on the above, this research examines the topic from two perspectives: the theoretical framework and the applied analysis.

Previous studies:

- **A study** by Zoubiri Izzeddine & Amara Amine (2023), A Review Of Activity-based Costing Application Prospects In Algeria -case Study-, The study reviewed the application prospects of Activity-Based Costing (ABC) in Algeria. A case study was conducted in an industrial company located in M'sila province. The ABC system was implemented to evaluate its value for managerial decision-making. Findings showed that ABC provides useful

information on activities to support management decisions. The study also emphasized that a transparent business environment is essential for effective cost accounting.

- **A study** by Aicha Lalmi & Abdelkhalek Oudina (2023), Proposed Implementation of Activity-Based Costing in A Manufacturing Company, The article presents the application of the Activity-Based Costing (ABC) method in a production company. It compares traditional full costing with ABC to assess differences in cost allocation. ABC affected the distribution of indirect costs without changing their total amount. The method allocates costs based on activities, avoiding penalization of labor-intensive products. However, its application faces limitations, especially in companies with complex activities.

- **A study** by Rima Benbaira & Mohamed Lamine Alloune (2024), The role of corporate governance mechanisms in reducing institutional costs: An exploratory study on a sample of economic institutions in the State of Blida, The study aims to highlight the role of internal and external governance mechanisms in reducing costs in economic institutions in Blida. It relied on a sample of 186 individuals including shareholders, managers, heads of departments, accountants, and auditors. The descriptive-analytical approach, questionnaire tool, and case study method were applied. Findings showed that governance helps limit errors, deviations, manipulations, and defective production. Thus, it reduces future correction costs and enhances cost management efficiency.

- A study by Ali Al -Sadiq Muhammad Adam & al (2024), The role of strategic cost management tools in reducing the costs of banking services is a field study by applying the branches of banks operating in Al -Abyad in Sudan, The study investigated how strategic cost management tools can reduce the costs of banking services. It addressed challenges banks face in meeting rising demand and accurately determining service costs. Techniques examined included target costing, value chain analysis, benchmarking, and the balanced scorecard. Using deductive, inductive, and descriptive analytical methods, the study analyzed field data. Results

showed a positive relationship between these tools and cost reduction, recommending their wider use.

- **study** by Azhar Ghailan Marhoon Al-Zubaidi & Hesham Khalif (2025), Using Strategic Cost Management Techniques for Reducing Banking Risks, The study explored the theoretical foundations of banking risks and strategic cost management techniques. It aimed to show how these techniques can help minimize risks under uncertain future conditions. The research was applied to a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange. The main risks examined were credit, liquidity, exchange rate, and interest rate risks. Findings revealed that strategic cost management supports better operational decisions and risk reduction. It also provides flexibility to adapt to customer needs and environmental changes while ensuring competitiveness.

First: theoretical aspect

1. Theoretical Framework

This section explores the theoretical foundations of cost management, strategic cost management, and the rationale for transitioning from traditional to strategic approaches.

1.1 Cost Management

In economic institutions, cost plays a critical role, directly and indirectly influencing decision-making processes. As competition intensifies, costs are no longer merely tools to measure actual expenditures. Instead, rationalizing and minimizing costs has become essential for reducing product prices and maintaining competitiveness. Institutions strive to lower product costs to ensure their survival in competitive markets. This underscores the importance of designing accurate cost management systems to ensure a continuous flow of relevant cost information.

1.2 Concept of Cost

Cost is defined as "an optional sacrifice of resources aimed at obtaining benefits in the present or future" (Al-Matarneh, 2002, p. 29). From this definition, three key elements emerge:

- The sacrifice of economic resources;
- The voluntary nature of this sacrifice;
- The desire to obtain a benefit.

1.3 Concept of Cost Management

Cost management encompasses a set of tools used to support the planning and control processes within an economic institution. It involves tracking and managing costs throughout the product life cycle to minimize expenses. Simultaneously, it focuses on analyzing both internal and external factors to deliver products or services that meet customer needs effectively.
Numerous definitions exist for cost management. One defines it as "the set of methods and procedures managers use to plan and monitor decisions to achieve customer satisfaction while continuously reducing and monitoring costs" (Al-Jabbani, p. 3).

1.4 Importance of Cost Management

The significance of cost management in an institution lies in the following points (Al-Jabbani, p. 3):

•Providing essential information for decision-makers, whether financial (related to costs and revenues) or non-financial (related to productivity and quality). This information can be relied upon in a timely manner to evaluate and choose between alternatives.

•Achieving short-term profitability while maintaining a competitive position in the long term, ensuring quality to satisfy customer expectations.

•Enhancing cost control by accurately calculating and monitoring product costs, measuring performance, and tracking costs and activities. This is achieved by examining causal relationships between costs and activities.

2. Strategic Cost Management and Justification for Its Adoption

2.1 Concept of Strategic Cost Management

The concept of strategic cost management has multiple definitions due to its relatively recent emergence. Key definitions include the following:

- Strategic cost management is "an integrated system that aims to provide and analyze the financial and non-financial information of the institution by employing analytical tools, such as value analysis and cost-

cause analysis, in addition to analyzing the competitive and strategic position of the institution" (Saleh, 2015, p. 205).

• Strickland and Thompson define it as "understanding and analyzing the cost of the organization and comparing it to the cost of competitors" (Saleh, 2015, p. 210).

• Slagmulder R. and Recopier describe strategic cost management as "management's use of cost information to prepare and develop strategies and reduce costs to achieve the competitive advantage of the organization" (Ali, 2003, p. 65).

From these definitions, it is evident that strategic cost management is a comprehensive and integrated system. It involves analyzing the internal environment (strengths and weaknesses) and external environment (opportunities and threats) of the institution. Cost-related information is utilized to achieve strategic objectives effectively.

3. Differences Between Traditional Analysis and Strategic Cost Analysis

The distinctions between traditional cost analysis and strategic cost analysis can be summarized as follows (Al-Ifiri, 2010, p. 15; Al-Saffar, 2009, p. 7):

Table 1. Differences Between Traditional Analysis and Strategic Analysis

Traditional Analysis	Strategic Analysis
Focuses solely on financial metrics.	Focuses on both financial and non-financial metrics.
Achieves the objective without exceeding it.	Aims for continuous improvement beyond the objective.
Does not consider quality cost analysis.	Pays significant attention to quality cost analysis.
Focuses on price deviations.	Focuses on reducing total costs.
Relies on a cumulative approach to problem-solving through internal efficiency.	Adopts a holistic approach to problem-solving through both internal and external efficiency.

Source: Prepared by the researchers.

4. Reasons for Adopting Strategic Cost Management:

Adopting a strategic costing system is necessary for several reasons, which can be broadly classified into two main categories (Al-Saffar, 2009, p. 5):

A. Environmental Justifications:

1. **Technological Advancements:** The rapid pace of technological progress in production and marketing systems has necessitated strategic cost management to keep up with these developments.
2. **Intensified Competition:** The increasing intensity of competition across industries requires organizations to adopt cost-efficient strategies to maintain their market position.

B. Executive (Applied) Justifications:

1. **Ineffectiveness of Traditional Cost Analysis:** Conventional methods of cost analysis often fail to effectively support cost planning and control.
2. **Lack of Cause Analysis for Costs:** Traditional approaches do not adequately analyze the underlying causes of costs, making them insufficient for strategic decision-making.

To address these challenges, strategic cost management focuses on a competitive view of costs. It emphasizes the cost leadership strategy by aiming for production at lower costs compared to competitors.

In addition to the above, another classification includes: Economic and Technological Motives (Sirwan, 2020, p. 622):

1. Economic Motives:

• Environmental Complexity and Uncertainty: Organizations operate in increasingly complex environments. This complexity demands the use of modern management techniques and tools that provide accurate information

for decision-making. These measures help institutions enhance their competitiveness and ensure long-term sustainability.

• Challenges in Pricing Control: In competitive markets, controlling product or service pricing has become challenging. Effective cost management plays a crucial role in achieving competitive advantage. This requires a strategic framework integrating all activities from product design to marketing, ensuring value delivery to the consumer.

• Market Dynamics: Globalization has turned the world into a single competitive marketplace. This has heightened competition not only locally and regionally but also globally. To survive and thrive, organizations need to strengthen their market position through increased investments and strategic integration, resulting in the emergence of large-scale economic entities with competitive advantages.

• Shifting Consumer Preferences: Rapid changes in consumer desires and the short lifecycle of products have compelled organizations to prioritize customer needs. Meeting these requirements necessitates adopting modern management practices to deliver lower-cost products without compromising quality or reliability, thereby maintaining customer trust.

2. Technological Motives:

• Automation in Manufacturing: The adoption of advanced industrial technologies has significantly altered the nature of activities, cost structures, and control methods. These changes enhance competitive performance, lower product prices, and improve customer satisfaction.

• Integration of Technology in Information Systems: Traditional methods, once considered standard, are now obsolete. Innovations in information technology have transformed administrative and accounting practices, introducing new data-driven approaches.

• Artificial Intelligence (AI): AI enables machines to simulate human cognition, a development stemming from advancements in computing and

internet technologies. AI implementation in factories requires interconnected networks to gather data from production lines, design teams, and quality control departments. This creates an integrated process where smart systems convert ideas into actionable results.

5. Key Strategic Cost Management Systems:

Strategic cost management includes various methods, which differ depending on the sector. Some of the prominent systems are discussed below:

5.1 Activity-Based Costing (ABC):

The activity-based costing system emerged from research efforts, notably by Kaplan and Cooper, to enhance the quality of cost accounting information. It was introduced in the mid-1980s by the international organization Computer Aided Manufacturing-International (CAM-I), which developed a project to refine cost accounting techniques (Al-Tikriti, p. 160).

This system is designed to allocate and control indirect costs by associating them with specific activities. It involves several steps: grouping tasks into activities, identifying the cost drivers for each activity, establishing activity centers, tracking costs to these centers, and ultimately assigning activity costs to products. This process ensures a more precise and meaningful allocation of costs, enabling better decision-making.

5.2 Target Cost (TC):

The target cost system is a modern cost management approach that focuses on reducing costs during the product design stage while maintaining quality. It aims to generate profitability in a highly competitive market by balancing costs with competitive pricing. This system serves as both a pricing method and a tool for planning profitability and managing production costs throughout the product's life cycle. It involves collaboration among production engineers, designers, marketing researchers, and accountants (Sakura, 1989, p. 39).

Originally developed in Japan during the 1960s, the target cost system later spread to the United States and Europe. It emphasizes three primary elements: price, quality, and cost. Using this system, the product's selling price is determined based on market requirements. The desired profit is then subtracted from the selling price to calculate the maximum allowable cost (target cost):

Target Cost = Target Selling Price – Target Profit

Key characteristics of the target cost system include the following (Al-Matarnah, 2002, p. 290; Muhaydi, 2009, p. 110):

- It is an open system that emphasizes interaction between the organization and its external environment.
- It acts as a control tool, applied during the planning and design stages before production begins.
- It fosters collaboration and innovation among designers, engineers, and employees.
- It is particularly effective for products with short life cycles, as input costs can be accurately determined in the short term and customer reactions to new products can be quickly assessed.

5.3 Total Quality Management System (TQM):

Total Quality Management (TQM) integrates processes and functions within an organization to achieve a high standard of quality. This approach aims to meet user needs at the lowest possible cost, providing a significant competitive advantage in today’s dynamic environment (Youssef, 2007, p. 28).

The principles of TQM include (Saleh A., 2010, p. 10):

- **Customer Focus:** Identifying and addressing customer needs and expectations as the primary organizational goal.
- **Error Prevention:** Emphasizing the prevention of errors before they occur.

- **Shared Responsibility for Quality:** Quality accountability spans all levels of the organization.
- **Measurement and Cost Management:** Placing a strong emphasis on measuring quality and its associated costs.

5.4 Continuous Improvement System (Kaizen):

The Kaizen system is based on gradual, incremental improvements in production processes. These improvements aim to reduce costs while enhancing product quality. Developed by Massaki Imai, the president and owner of the Kaizen Institute in Tokyo, the term "Kaizen" combines two Japanese words: *Kai* (gradual change for the better) and *Zen* (continuous improvement) (Al-Muneef, 1998, pp. 2014–2015).

Key features of the Kaizen system include (Zaroub H., 2013, p. 50):

- Continuous evaluation and development of performance measures and innovative solutions. These measures are then compared with product and production process improvements to assess their effectiveness.
- Adoption of visual or flexible management. This involves engaging all workers in the development of manufacturing plans across all organizational levels. Tasks are completed in the shortest possible time, with multiple production stages occurring simultaneously rather than sequentially.

The Kaizen system employs a four-step process for continuous improvement (Ahmed, 2013, p. 233):

1. **Planning (Plan):** Identifying areas for improvement and developing plans.
2. **Implementation (Do):** Executing the planned changes.
3. **Evaluation and Inspection (Check):** Assessing the impact of the changes.

4. **Improvement (Act):** Making necessary adjustments to optimize results.

5.5 Balanced Scorecard (BSC):

The Balanced Scorecard (BSC) is a strategic planning tool designed to help organizations evaluate their activities and performance in alignment with their vision and strategy. It consists of a set of financial and non-financial metrics that provide senior managers with a clear, comprehensive view of institutional performance. The BSC links an organization's vision and strategic objectives by categorizing them into four key perspectives: financial, customer, internal operations, and learning and growth. Additionally, a social and environmental perspective can be included as a fifth dimension (Bilal, 2013, p. 77).

The successful implementation of the Balanced Scorecard requires the following (Saleh M., 2013, p. 256; Linda, 2021, p. 278):

- A thorough understanding of the organization's strategy, which serves as the foundation for the Balanced Scorecard project.
- Commitment and support from senior management to adopt and implement the Balanced Scorecard model.
- A communication approach that integrates top-down and bottom-up inputs to adapt to ongoing organizational changes.
- Accurate and rigorous adherence to the essential steps of designing and implementing the Balanced Scorecard model. This includes ensuring the availability of performance measurement elements across its core dimensions: finance, customers, internal processes, growth and learning, along with the optional social and environmental dimension.

Second: The Practical Aspect

Presentation of the Study:

Following the theoretical discussion, this practical section focuses on evaluating whether the economic institutions under study possess the necessary resources to implement strategic cost management systems. It also examines the main obstacles hindering their application.

1. Study Population and Sample:

The study population comprises 13 public and private economic institutions located in a specific region. Participants primarily included the financial directors (financial managers or accountants) from these institutions.

2. Study Tool:

The study employed a questionnaire consisting of 14 questions, divided into two main axes:

1. The first axis (8 questions) aimed to assess the extent to which the institutions under study possess the capabilities required to implement strategic cost management systems.

2. The second axis (6 questions) focused on identifying the obstacles that hinder the application of these systems.

To measure respondents' answers, the Likert scale was used. Respondents were asked to indicate their level of agreement or disagreement with specific statements, selecting one of four predefined options. These options are summarized in the following table:

3. Analysis and Interpretation of Study Axes

3.1 Measuring the Reliability of the Questionnaire:

The Cronbach's Alpha coefficient was used to measure the overall reliability of the questionnaire and the internal consistency of its statements. The Cronbach's Alpha values for all questionnaire statements and each axis are presented in the following table:

Table 02: Reliability Coefficients for the Study Axes

Axis	**Number of Items**	**Cronbach's Alpha Coefficient**
Axis 1: Feasibility of Applying Strategic Cost Management Methods	08	0.830
Axis 2: Challenges in Applying Strategic Cost Management Methods	06	0.899
(Axis 1 + Axis 2)	14	0.879

Source: Prepared by the researchers based on SPSS outputs.

Based on the results shown in the table above, the Cronbach's alpha coefficient values for the first and second axes were 0.830 and 0.899, respectively. The overall Cronbach's alpha coefficient for all statements was 0.879. These high stability rates indicate that the questionnaire items are internally consistent and reliable. This reliability ensures that the instrument is suitable for conducting the study, analyzing data, and drawing valid conclusions.

3.2 Trends in the Responses of the Study Sample

To assess the responses of the study sample, we calculated the arithmetic means and standard deviations for the questionnaire's items and

axes. This process relied on the scale shown in the table below. The range of each response category was determined by dividing the total range (3) by the four Likert scale responses. This calculation resulted in a range of 0.75 for each response category.

Table 03: Weighted Average Levels

Weighted Average	Level
From 1 to 1.75	Strongly Agree
From 1.75 to 2.50	Agree
From 2.50 to 3.25	Disagree
From 3.25 to 4	Strongly Disagree

Source: Prepared by the researchers based on data analysis.

The following table illustrates the responses of the sample participants as follows:

Table 04: Degree of Responses of Sample Participants for Both Dimensions

Survey Statements	Mean	Standard Deviation	Response Degree
01. The organization has an acceptable accounting information system.	2.00	0.8160	Agree
02. The organization organizes scientific seminars and training on modern systems usage.	2.23	0.8320	Agree
03. The management provides sufficient support to facilitate the implementation of modern systems.	1.85	0.8010	Agree
04. The organization estimates costs based on historical costs and market studies.	2.00	0.8160	Agree
05. The organization conducts market studies to meet customer needs.	1.77	0.5990	Agree
06. The organization prioritizes achieving	1.69	0.4800	Strongly

quality.			Agree
07. Management relies on delegating authority to the team to enhance development and improvement.	2.08	0.7600	Agree
08. The organization has an open communication system, internally and externally, to gather suggestions and information.	2.23	0.5990	Agree
Overall Score for Dimension 1	1.9808	0.489060	Agree
09. Management is fully aware of the methods for implementing these systems.	3.15	0.5550	Disagree
10. Implementing these systems is cost-effective.	3.77	0.8320	Strongly Disagree
11. The organization has qualified staff to implement these systems.	3.69	0.6300	Strongly Disagree
12. There is intense competition necessitating the application of these systems.	3.54	0.6600	Strongly Disagree
13. Clear and detailed information necessary for implementing these systems is available.	3.85	0.3760	Strongly Disagree
14. Senior management is convinced of the importance of applying modern cost methods.	3.46	0.8770	Strongly Disagree
Overall Score for Dimension 2	3.5769	0.551160	Strongly Disagree

Overall Score for Both Dimensions	2.6648	0.438750	Disagree

Source: Prepared by the researchers based on SPSS outputs.

The previous table presents the arithmetic means and standard deviations. The total arithmetic mean for the first axis, concerning "the availability of the possibilities of applying strategic cost management methods," was 1.9808, with a standard deviation of 0.48906. This indicates that the overall approval level of the sample members regarding the statements in the first axis was moderate. All responses to the axis statements were in the "approval" category, except for Statement 06, which reads, "The institution attaches importance to achieving quality." For this statement, the responses indicated "complete approval," with an arithmetic mean of 1.69. These results suggest that the sample members perceive the economic institutions under study as having the potential to implement these systems.

For the second axis, which addresses "the obstacles to its application," the total arithmetic mean was 3.5769, with a standard deviation of 0.55116. This shows that the responses of the sample members to the statements in this axis were predominantly in the "complete disagreement" category. The exception was Statement 09, which reads, "The existence of full knowledge in the administration about the methods of applying these systems." Responses to this statement indicated a "disagreement" level, with an arithmetic mean of 3.15. These findings reveal that the sample members agree there are significant obstacles preventing the application of these systems in the studied institutions.

The overall arithmetic mean across all statements was 2.6648, with a standard deviation of 0.43875. This suggests that most respondents expressed disagreement, indicating that although the institutions under

study possess the potential to apply strategic cost management methods, several obstacles hinder their implementation.

4. Testing Hypotheses

4.1 Testing the Main Hypothesis

H_0: The economic institutions under study cannot apply the targeted cost system.

To evaluate this hypothesis in practice, it is divided into two sub-hypotheses as follows:

4.1.1 Testing the First Partial Hypothesis

$H_0(1)$: There is no potential for the institutions under study to apply strategic cost management methods.

As the data for the first axis follow a normal distribution, the *t-test* will be used to evaluate this hypothesis.

Table 05: Results of the One-Sample T-Test for the First Sub-Hypothesis

Statement	**Mean**	**Standard Deviation**	**Calculated T Value**	**Degrees of Freedom**	**P-Value (Sig)**
First Dimension	1.9808	0.489060	-3.828	12	0.0020

Source: Prepared by the researchers based on SPSS outputs.

The calculated T-value is **-3.828**, with a significance level of **0.002**, which is less than the adopted significance threshold of **0.05**. Therefore, we reject the null hypothesis H0(1)H_0(1)H0(1) and accept the alternative hypothesis. This indicates that the studied institutions possess the capabilities for implementing strategic cost management methods.

4.1.2 Testing the Second Sub-Hypothesis

H0(2)H_0(2)H0(2): There are no obstacles preventing the application of strategic cost management methods in the studied institutions.

Since the data for the second dimension does not follow a normal distribution, the Wilcoxon Test, a non-parametric test, was used to evaluate this hypothesis.

Table 06: Results of the Wilcoxon Test for the Second Sub-Hypothesis

Statement	Wilcoxon Test Results
Test Statistic	-3.139b
Two-Tailed Significance (Sig.)	0.0020

Source: Prepared by the researchers based on SPSS outputs.

The Wilcoxon test statistic is **-3.139**, with a significance level of **0.002**, which is less than the adopted threshold of **0.05**. Consequently, we reject the null hypothesis H0(2)H_0(2)H0(2) and accept the alternative hypothesis, confirming that obstacles exist that hinder the application of strategic cost management methods in the studied institutions.

Since the Wilcoxon test yielded a level of significance (Sig = 0.002), which is less than the approved threshold of 0.05, the null hypothesis $H_0(2)$ is rejected. Instead, the alternative hypothesis is accepted, indicating that obstacles exist to the application of strategic cost management methods in the institutions under study.

Accordingly, the main hypothesis is partially accepted. While the institutions under study possess the necessary capabilities to implement strategic cost management methods, there are significant obstacles hindering their application. In conclusion, despite having the potential to

apply these methods, the institutions face barriers that impede successful implementation.

CONCLUSION

This study highlighted the evolution of cost systems in response to developments in institutional management systems. The transformation of the business environment has created conditions requiring the adoption of strategic cost management methods. Based on the applied study conducted on selected economic institutions in a happy state, and after analyzing the collected data and testing the hypotheses, the findings revealed the following:

The institutions under study have the necessary capabilities to apply strategic cost management methods. However, there are obstacles that prevent their effective application. Respondents identified key challenges, including the lack of clear and detailed information required for these methods, skepticism among senior management about their effectiveness, and the high costs associated with the implementation process.

Recommendations

In light of these findings, the following suggestions are proposed:

- Economic institutions should prioritize studying and understanding modern cost management systems to foster acceptance among all relevant parties and facilitate their application.
- Senior management in these institutions should address the challenges of adopting these systems by ensuring the availability of material, financial, and moral resources. Additionally, organizing training programs to familiarize staff with these systems and their techniques is crucial.

Bibliography List :

1. Ahmad, M. A. (2013). Athar istikhdam al-tahseen al-mustamir ‘ala kafa’at al-khidma al-jami‘iyya [The impact of using continuous improvement on the efficiency of university service]. *Majallat Kulliyat Baghdad lil-‘Ulum al-Iqtisadiyya al-Jami‘a, 36*, Baghdad, Iraq.
2. Al-‘Afiri, F. A. (2010). Madkhal mutakamil li-idarat al-takaleef fi zill al-munafasa fi al-sharikat al-sina‘iyya [An integrated approach to cost management under competition in industrial companies]. King Saud University, Saudi Arabia.
3. Ali, A. M. M. (2003). Dawr nizamat idarat al-takaleef al-istratijiyya fi zill zuruf al-munafasa [The role of strategic cost management systems under competition conditions]. *Majallat al-Dirasat al-Tijariyya al-Misriyya*.
4. Al-Jubani, M. J. (n.d.). Ta’thir al-takamul bayn al-taqaniyat al-mustakhdama fi muhasabat al-takaleef wa-tarabit-ha fi khidmat munazzamat al-a‘mal [The impact of integration between techniques used in cost accounting and their linkage in serving business organizations]. Mosul University, Iraq.
5. Al-Munif, I. A. (1998). *Istratijiyat al-idara al-yabaniyya* [The strategy of Japanese management] (1st ed.). Riyadh, Saudi Arabia: Obaikan Library.
6. Al-Mutarna, G. F. (2002). *Muqaddima fi muhasabat al-takaleef* [Introduction to cost accounting]. Amman, Jordan: Dar Wael lil-Nashr.
7. Al-Qadi, M. B. B. (1997). Athar al-bi’a al-sina‘iyya al-haditha wa-bi’at al-munafasa ‘ala tasmeem nuzum al-ma‘lumat al-takaleefiyya wa-dawruha fi khidmat ittikhadh al-qararat al-istratijiyya [The impact of the modern industrial environment and competition on the design of cost information systems and their role in strategic decision-making]. *Majallat al-Buhuth al-Tijariyya al-Mu‘asira*.
8. Al-Rashidi, T. A. Y. (2006). Dawr idarat al-takaleef al-istratijiyya fi taf‘il qararat al-istithmar fi zill al-tijara al-iliktroniyya: Dirasa tatbiqiyya [The role of strategic cost management in activating

investment decisions under e-commerce: An applied study]. *Majallat al-Dirasat al-Tijariyya al-Misriyya*.

9. Al-Saffar, A. S. (2009). Tattwir al-manzur al-istratiji lil-muhasaba al-idariyya bi-istikhdam tahleel silsilat al-qima [Developing the strategic perspective of management accounting using value chain analysis]. *Majallat al-Mansura, 12*, Mansoura University, Egypt.
10. Al-Saffar, I. S. (2009). Tattwir al-manzur al-istratiji lil-muhasaba al-idariyya bi-istikhdam tahleel silsilat al-qima [Developing the strategic perspective of managerial accounting using value chain analysis]. *Majallat al-Mansur*.
11. Al-Tikriti, I. Y. (2008). *Muhasabat al-takaleef al-mutaqaddima – Qadaya mu'asira* [Advanced cost accounting – Contemporary issues] (2nd ed.). Amman, Jordan: Dar Hamed lil-Nashr wa-l-Tawzi'.
12. Amin, B. S. (2015). Idarat al-takaleef min manzur istiratiji ka-madkhal li-ittikhadh al-qarar fi al-mu'assasat al-iqtisadiyya [Cost management from a strategic perspective as an approach to decision-making in economic institutions]. (Doctoral dissertation, University of Algiers 3, Algeria).
13. Amin, I. A. M. (2003). Taf'il dawur al-idara al-istratijiyya lil-takaleef fi zill mutatalabat al-bi'a al-sina'iyya al-haditha [Activating the role of strategic cost management in light of modern industrial environment requirements]. *19th Annual Scientific Conference: Modernizing Arab Industry in Light of International Changes*, Mansoura University, Egypt.
14. Bilal, L. A. (2013). Taqyeem al-ada' wa-fq bitaqat al-ada' al-muwazan – Dirasa halat al-mu'assasa al-mayniyya Jijn Jijil [Performance evaluation using the balanced scorecard – Case study of the Jijil port institution]. *Majallat Shima' lil-Iqtisad wa-l-Tijara, 1*.
15. Blocher, E. C. (1999). *Cost management: A strategic emphasis*. McGraw-Hill Co.
16. Darwish, A., & Saleh, E. (2015). Al-idara al-istratijiyya lil-takaleef ka-ada li-ta'zeez tanafusiyya al-mu'assasa al-iqtisadiyya [Strategic cost management as a tool to enhance the competitiveness of economic

institutions]. *Majallat Ru'a Iqtisadiyya, University of Shaheed Hamma Lakhder, El-Wadi, Algeria*.

17. Linda, B. F. (2021). Dawr bitaqat al-ada' al-muwazan fi taqyeem al-ada' al-mali lil-mu'assasat al-iqtisadiyya [The role of the balanced scorecard in evaluating financial performance of economic institutions]. *Majallat al-Amn wa-al-Tanmiyya al-Jaza'iriyya, 10*(1).
18. Mihidi, D. (2009). Madkhal al-takaleef al-mustahdafa ka-ada lil-idara al-istratijiyya lil-takaleef wa-dawruhu fi tahqiq al-markaz al-tanafusi [Target costing as a tool for strategic cost management and its role in achieving competitive positioning]. *Majallat al-'Ulum al-Iqtisadiyya wa-'Ulum al-Tas'ir, 9*, University of Ferhat Abbas, Setif, Algeria.
19. Mohsen, S. K. (2020). Manzumat taqaniyat idarat al-takaleef al-istratijiyya fi al-fikr al-idari wa-al-muhasabi: Dalil al-tatbiq [The system of strategic cost management techniques in managerial and accounting thought: Application guide]. *Majallat Qala Yazanst al-'Ilmiyya, 5*(2), Lebanese French University, Erbil, Kurdistan, Iraq.
20. Sakura, M. (1989). Target costing and how to use it. *Journal of Cost Management, 3*(2).
21. Saleh, A. A. (2010). Al-takamul bayn idarat al-jawda al-shamila wa-aslub al-takaleef 'ala asas al-anashita [Integration between total quality management and activity-based costing]. *Majallat al-Idara wa-al-Iqtisad, University of Mustansiriya, 80,* Baghdad, Iraq.
22. Saleh, M. N. (2013). Ahamiyyat istikhdam bitaqat al-ada' al-muwazan fi al-qiyada al-istratijiyya lil-mu'assasa [The importance of using the balanced scorecard in strategic leadership of the institution]. *Majallat al-Bahith al-Iqtisadi, 1*.
23. Sayed, A. F. (2010). Taqyeem fa'aliyat al-takamul bayn al-asaleeb al-haditha li-idarat al-takaleef wa-taqyeem al-ada' [Evaluating the effectiveness of integration between modern cost management methods and performance evaluation]. *Majallat al-'Ulum al-Tijariyya*.
24. Sirwan, A. A. (2020). Manzumat taqaniyat idarat al-takaleef al-istratijiyya fi al-fikr al-idari wa-al-muhasabi: Dalil al-tatbiq [The system of strategic cost management techniques in managerial and

accounting thought: Application guide]. *Majallat Qala Yazanst al-'Ilmiyya, 5*(2), Lebanese French University, Erbil, Kurdistan, Iraq.

25. Youssef, B. (2007). Idarat al-jawda al-shamila wa-al-ada' al-mumtaz [Total quality management and outstanding performance]. *Majallat al-Bahith, 5,* Kasdi Merbah University, Ouargla, Algeria.
26. Zaroub, H. S. M. (2013). Madkhal mutakamil li-idarat al-takaleef al-istratijiyya li-da'm al-qudra al-tanafusiyya li-sharikat qita' al-khidmat al-mudarraja fi bursa Filastin [An integrated approach to strategic cost management to support the competitiveness of service sector companies listed on the Palestine Stock Exchange]. *Majallat al-Jami'a al-Islamiyya lil-Dirasat al-Iqtisadiyya wa-al-Idariyya*.
27. Zarrub, H. S. (2013). Madkhal al-takaleef al-istratijiyya li-da'm al-qudra al-tanafusiyya li-sharikat qita' al-khidmat al-mudarraja fi bursa Filastin [Strategic cost management approach to support the competitiveness of service sector companies listed on the Palestine Stock Exchange]. *Majallat al-Jami'a al-Islamiyya lil-Dirasat al-Iqtisadiyya wa-al-Idariyya, 21*(1).

The Role of Financial and Accounting Disclosure in Enhancing the Performance of Economic Institutions: A Case Study.

BENABDALLAH Nour El Houda[*], *Laboratory of Enterprise Management, University of Djilali Liabes _ Sidi Bel Abbes (Algeria), nourelhouda.benabdallah@univ-sba.dz*
KADRI Alaeddine, University of Djilali Liabes _ Sidi Bel Abbes (Algeria), allaedinekadri@yahoo.fr
Semred Naouel, University of Djilali Liabes _ Sidi Bel Abbes (Algeria), nawelsemred@yahoo.fr

Received: 02/07/2024 *Accepted: 24/09/2025* *Published:30/09/2025*

Abstract:

This research paper highlights the importance of financial and accounting disclosure in improving institutional performance. The performance of a national company specialized in the manufacturing of agricultural equipment was evaluated through the analysis of its revenues, costs, and financial indicators. The results showed that the implementation of disclosure practices led to an improvement in both financial and administrative performance, along with a noticeable increase in financial independence. The study recommends taking effective measures such as employee training and enhancing transparency to support sound disclosure. These findings can be used to support decision-making and improve performance in similar institutions.

Keywords: Financial and accounting disclosure; policies and procedures; FAMAG company; systems and standards.
Jel Classification Codes: M41, M48, G38.

[*] *Corresponding author*.

1. INTRODUCTION

Financial and accounting disclosure is crucial in the public sector, playing a key role in providing transparent and accurate financial information. Financial analysis helps in understanding the Financial and economic outcomes of an organization and in analyzing the trends and developments that occur over time. Financial and accounting disclosure serves to present a clear and reliable picture of an institution's financial position, thereby enhancing trust, accountability, and transparency in its management, and contributing to sound financial and administrative performance in public institutions. For this reason, we examine the case of the National Establishment for the Agricultural Equipment Industry in the Wilaya of Sidi Bel Abbes.

Based on the above, the main research problem can be formulated as follows: **How can the institution's performance be evaluated, and how does financial and accounting disclosure impact its financial and administrative performance?**

To answer this main question, the following sub-questions are posed:

- What are the effective strategies and policies that can be adopted to achieve better implementation of financial and accounting disclosure?
- Has FAMAG improved its financial and administrative performance as a result of financial and accounting disclosure?

To address these sub-questions, the following hypotheses have been formulated:

- A variety of effective strategies can be adopted to ensure better implementation of financial and accounting disclosure. These include training and developing specialized staff, reinforcing transparency and accountability, establishing clear policies and procedures to govern disclosure practices, and leveraging modern technologies to ensure the accuracy and quality of financial information.
- FAMAG successfully improved its financial and administrative performance through the implementation of financial and accounting

disclosure. When an institution provides accurate and transparent financial information in accordance with recognized accounting standards, it enhances stakeholder trust in its financial management and improves understanding of its financial position and operational performance—supporting sound decision-making and institutional growth.

The importance of this study lies in understanding how financial analysis and accounting disclosure contribute to enhancing the financial and administrative performance of institutions. Financial analysis enables a deeper understanding of an institution's financial and economic performance, while accounting disclosure offers transparent and accurate information about its financial condition. The results and recommendations of this study can guide decision-making and improve financial and administrative processes. Institutions can identify strengths and weaknesses in their performance through financial analysis and accounting disclosure, allowing them to make effective strategic decisions for performance improvement.

This research paper aims to achieve the following objectives:

- To provide a comprehensive view of how to enhance the financial and administrative performance of FAMAG.
- To understand the impact of changes in business volume on FAMAG's financial performance.
- To determine the level of the institution's financial Independence and assess its effect on overall performance.
- To analyze the developments in the institution's financial indicators over the study period.
- To support the achievement of the institution's financial goals.

This Study adopts both descriptive and analytical approaches. The descriptive approach is used in the theoretical part to analyze and understand the concepts and relationships between variables within the study's context. The analytical approach is applied to the practical part, focusing on the analysis of the institution's financial and accounting data in order to evaluate the improvement in its financial and administrative

performance. This involves a systematic application of various analytical tools and techniques, such as the calculation of financial ratios and time-based comparisons, to identify trends and pinpoint strengths and weaknesses in the institution's performance.

The study is limited to a short period covering the years 2023 and 2024. Although this duration may appear relatively limited, it was deliberately chosen because it represents the most recent and relevant period during which the institution implemented updated financial disclosure practices. This period is therefore highly suitable for assessing the immediate impact of disclosure on financial and administrative performance. Furthermore, while the two-year scope restricts the ability to generalize findings over the long term, it provides a solid basis for identifying emerging trends and serves as a foundation for future research that could extend over longer timeframes.

Previous studies:

1. Khawla Khoucheima (2022), "International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) in Algeria," Manouba University – Tunisia:

This study aims to modernize public accounting, a current topic linked to state reform within the Algerian government's program to improve public administration. The subject revolves around a serious discussion at both national and international levels, highlighting best practices in public financial management and the harmonization of international public sector accounting. The Algerian state has launched a project to reform its accounting system based on IPSAS, with a focus on accrual-based accounting and asset recognition. The study concludes that an integrated information system is essential for the successful implementation of budgetary and accounting reforms (Khaoula, 2022).

2. Balboul Hadda & Walhi Boualem (2021), "Financial Disclosure as an Approach to Evaluating the Financial Performance of Economic Enterprises – A Case Study of Hodna Milk Company in M'sila During the Period 2015–2017," University of Mohamed Boudiaf – M'sila:

This study seeks to shed light on the role of financial disclosure in evaluating the financial performance of economic institutions. It addresses certain international accounting standards related to financial disclosure, which determine how data should be presented in financial statements to provide a clear picture of a company's financial position to economic stakeholders. The study examined the benefits of financial disclosure in assessing the performance of the Hodna Milk Company and concluded that the company's financial situation was unstable during the study period. The key concepts emphasized in the study include financial disclosure, transparency, financial statements, and financial performance evaluation (Walhi & Balboul, 2021).

This is detailed as follows:

2. Chapter One: Theoretical Framework of Financial and Accounting Disclosure in the Public Sector:

2.1 Concept of Financial and Accounting Disclosure in the Public Sector:

Financial and accounting disclosure in the public sector refers to the presentation of relevant financial and accounting information by government institutions (Faisal, 2021, p. 35).It aims to achieve transparency and financial accountability by preparing and publishing official financial reports, such as financial statements and accompanying disclosures (OECD, 2020, pp. 10-11). Various stakeholders benefit from financial and accounting disclosure, including citizens, shareholders, investors, regulators, and government entities (Khaoula, 2022, p. 7).

The importance of financial and accounting disclosure in the public sector is reflected in the following points:

- Enhancing transparency and enabling access to critical financial information for making informed decisions and monitoring the use of public resources (Sahnoun & Afaf, 2023, p. 4).
- Ensuring the credibility of financial information through advanced techniques, thereby building trust among concerned parties (Faisal, 2021, p. 34)

- Promoting the adoption of globally recognized international standards such as the International Financial Reporting Standards **(IFRS)** or the International Public Sector Accounting Standards **(IPSAS)**, which help unify financial reporting and improve comparability among government institutions at both national and international levels (Qulqul & Azayziya, 2022, p. 4).
- Ensuring compliance with local and international legislation and regulations related to governmental financial reporting and accounting, and avoiding legal risks (Grossi, et al., 2023, p. 6)
- Strengthening the financial sustainability of public institutions by achieving a balance between revenues and expenditures, and by implementing strategies for financial expansion and smart investment (Bouzeid & Sallouh, 2024, p. 4).

2.2 Systems and Standards of Financial and Accounting Disclosure in the Public Sector:

The International Public Sector Accounting Standards **(IPSAS)** are globally recognized accounting standards developed by the International Public Sector Accounting Standards Board **(IPSASB)**, which operates under the International Federation of Accountants **(IFAC)** (International Federation of Accountants, 2021, p. 120).

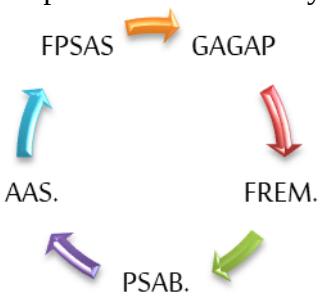
These standards provide comprehensive guidance covering various aspects of financial and accounting disclosure, including financial reporting such as revenue recognition, cash flows, and both financial and non-financial reporting. IPSAS are largely based on International Financial Reporting Standards **(IFRS)** (Huddab Al-Ajwdi & Hilo Dawood, 2020, p. 6).

They promote transparency and reliability in the financial reporting of public institutions (Meziane & Hafsi, 2019, p. 8).

Additionally, national public sector accounting systems vary depending on each country's legal, regulatory, and cultural context. Nevertheless, several prominent national systems are used by many countries (Ahmad Ibrahim, 2022, p. 6).

- French System (FPSAS): (The French Public Sector Accounting System – FPSAS, 2023).
- American System (GAGAS/GAAP): (Governmental Accounting Standards Board (GASB), 2023).
- British System (FReM): (Government Financial Reporting Manual - FREM, 2023).
- Australian System (AAS): (Australian Accounting Standards -AAS, 2023).
- Canadian System (PSAB): (Public Sector Accounting Board -PSAB, 2023).

Figure 1: prominent national systems.



Source: (Shaikh, Mustafa, Bishop, & Zeb, 2022, p. 3).

Despite contextual differences, most of these systems aim to achieve comprehensive and transparent disclosure within the public sector. Government institutions are required to comply with the recognized accounting standards and frameworks applicable in their respective countries, and to utilize them in providing accurate and reliable financial information to the public, stakeholders, and beneficiaries.

2.3 Challenges and Strategies for Implementing Financial and Accounting Disclosure in the Public Sector:

The implementation of financial and accounting disclosure in the public sector faces several obstacles that affect its effectiveness (Barir & Sidiqi, 2023, p. 9) ,including:

- The complexity of accounting laws and regulations applicable to the public sector, which makes them difficult to understand and apply (Abd al-Rahman, Mahmoudi, & Belbali, 2024, p. 7).

- The lack of financial and human resources specialized in accounting and financial disclosure.
- Weak technical infrastructure (Javier & Lourdes, 2021, p. 2).
- Low public trust in government institutions, which hinders the acceptance of disclosed information (Bin Sidiq, 2021, p. 5).

To address these challenges, institutions are recommended to adopt the following strategies:

- Establishing robust legal and policy frameworks that define the financial and accounting requirements and standards for government institutions (Maghdour & Ma'oushi, 2022, p. 4).
- Providing continuous training and development programs for employees working in government institutions, along with awareness campaigns and workshops.
- Enhancing transparency in financial and accounting operations by publishing financial reports regularly and clearly (Walhi & Balboul, 2021, pp. 4-5).
- Promoting collaboration between government institutions, regulatory bodies, the private sector, and civil society.
- Implementing regular evaluation and audit processes (Karkar, 2019, p. 5).
- Encouraging innovation and institutional development by adopting modern technologies such as artificial intelligence and data analytics (Dau Thi & Vo Van, 2021, p. 69).

These strategies must be adapted to the specific context and conditions of each country or public governance system, and tailored to the unique needs and challenges of the public sector.

3. Chapter Two: The Applied Aspect – Case Study on the Implementation of Financial and Accounting Disclosure in FAMAG:

The economic institution FAMAG is a leading company in the manufacturing and distribution of agricultural equipment, machinery, and spare parts in Algeria. Established in 1996, its headquarters is located in the industrial zone of Sidi Bel Abbes, and it employs more than 580 direct and

indirect workers across 40 distributors that form FAMAG's commercial network. The company covers a total area of 40,000 square meters, with only 1,500 square meters built-up. Below is the company's technical profile:

- **Trade Name:** FAMAG.
- **Economic Objective:** Achieving profitability and sustainability through expansion in both the national and international markets.
- **Address:** Industrial Zone, Sidi Bel Abbes.
- **Share Capital:** DZD 1,500,000,000.

FAMAG Services was established as a result of a foreign partner joining the parent company in 2018. It aims to ensure the availability of spare parts and agricultural equipment for Sonalika brand tractors, provide after-sales services, achieve profitability and sustainability, explore investment opportunities in the agricultural industry, and create job opportunities.

As part of its commitment to financial and accounting disclosure, the institution published financial information on July 9, 2023, including:

- Disclosure of basic corporate information such as trade name, share capital, and registered office.
- Detailed financial statements prepared according to the Financial Accounting System (SCF), including the balance sheet, income statement, and annexes.

Financial and accounting disclosure plays a vital role in improving the financial and administrative performance of public institutions. Financial disclosure contributes to enhanced transparency and accountability, ensures financial balance, improves financial planning, and attracts external financing. Accounting disclosure, on the other hand, aids in enhancing planning and organization, performance monitoring, and promotes efficiency, effectiveness, and accountability in managing resources and administrative operations.

Financial statements are the primary accounting tool used to communicate financial information to external stakeholders. This

information focuses on capital and results, which are linked to an accounting unit's ability to generate or not generate profit. Financial statements usually include the following elements: the balance sheet and the income statement by nature.

This study will analyze the financial statements of FAMAG for the years 2023 and 2024.

Financial Statement Analysis: Profitability Indicators.

3.1 Profitability Indicators:

Table 1: financial indicators.

Pointer	Law	*2023*	*2024*
Financial Profitability	$\frac{\text{Net Income}}{Equity} \times 100$	$\frac{4,653,738.46}{9,653,738.46} \times 100 =$ **48.22%**	$\frac{21,113,661.88}{146,840,099.45} \times 100 =$ **%14.38**
Economic Profitability	$\frac{\text{Net Income}}{Total\ Assets} \times 100$	$\frac{4,653,738.46}{128,731,604.2} \times 100 =$ **%3.61**	$\frac{21,113,661.88}{184,548,843.9} \times 100 =$ **%11.44**
Commercial profitability	$\frac{\text{Net Income}}{Turnover} \times 100$	$\frac{4,653,738.46}{38,439,641.42} \times 100 =$ **%12.31**	$\frac{21,113,661.88}{171,491,201.51} \times 100 =$ **%12.11**

Source: Prepared by the researchers based on data provided by the company.

The table above illustrates the financial indicators of the institution for the years 2023 and 2024. Financial profitability declined sharply from 48.22% in 2023 to 14.38% in 2024, a drop mainly attributed to a significant increase in equity, which reduced the return on capital ratio. Similarly, economic profitability decreased from 11.02% in 2023 to 3.48% in 2024, likely reflecting rising costs or market fluctuations. On the other hand, commercial profitability slightly improved from 12.11% in 2023 to 12.31% in 2024, indicating the institution's continued ability to generate positive returns from its core operations.

These indicators highlight the critical role of consistent and accurate financial and accounting disclosure in revealing the institution's true

performance and identifying internal or external pressures—such as the drop in financial and economic profitability in 2024. Transparent disclosure minimizes the risk of manipulating financial data or concealing weak performance.

Therefore, it can be concluded that the noticeable decline in certain indicators during 2024, if covered up or overlooked due to weak disclosure, could lead to poor administrative and financial decisions. Thus, adherence to international accounting standards and full disclosure of financial performance not only enhances transparency but also serves as a cornerstone for promoting institutional integrity within economic entities.

3.2 Income Statement Analysis:

Table 2: Summary of the Income Statement.

Statement	(Million DZD)2023	(Million DZD)2024
Turnover	38.439.641.42	171491201.51
Added Value	7754146.69	43894712.81
Total surplus exploitation	5509055.29	30675237.43
Operational outcome	6393233.46	30605683.62
Pre-tax result	6.393.233,46	28.846.047.88
Net result	4.653.738.46	21 113 661.88

Source: Prepared by the researchers based on data provided by the company.

The financial results of the institution showed a significant improvement in 2024 compared to 2023, reflecting enhanced overall performance at various levels. Turnover increased by more than four times, indicating an expansion in economic activity and the company's success in growing its revenues by better leveraging available market opportunities.

The added value rose from DZD 7.75 million to DZD 43.89 million, highlighting improved production efficiency and an increased contribution to the national economy by creating economic value through more effective use of internal resources.

Furthermore, the gross operating surplus more than doubled, reflecting improvements in the institution's operating structure, cost reduction efforts, and enhanced productivity. The operating result also witnessed a significant

increase from DZD 6.39 million in 2023 to DZD 30.6 million in 2024, indicating successful management of core activities and better managerial efficiency.

In terms of profitability, the result before tax grew from DZD 6.39 million to DZD 28.84 million, and the net result also increased, affirming that the financial improvement was not merely superficial or solely linked to higher turnover, but was comprehensive across all operating and profitability indicators.

Based on the above, it can be concluded that the institution achieved a qualitative leap in its financial performance in 2024. This indicates that the company not only delivered strong financial results but also showed progress in the quality of its financial management. Financial and accounting disclosure was one of the key factors contributing to this success, playing a direct role in enhancing transparency and supporting sound decision-making. Therefore, continuing to improve disclosure practices and adhering to accounting standards represents a strategic tool for ensuring financial sustainability and good governance within the organization.

3.3 Analysis of the Financial Structure (Balance Sheet):

Table 3: Summary of the budget table.

	Economic Capital	Debts	Equity	Initial Capital
2023	9.653.738,46	0	9.653.738,46	5.000.000,00
2024	149.534.705,15	2.694.605,70	146 .840. 099,45	125.600.000,00

Source: Prepared by the researchers based on data provided by the company.

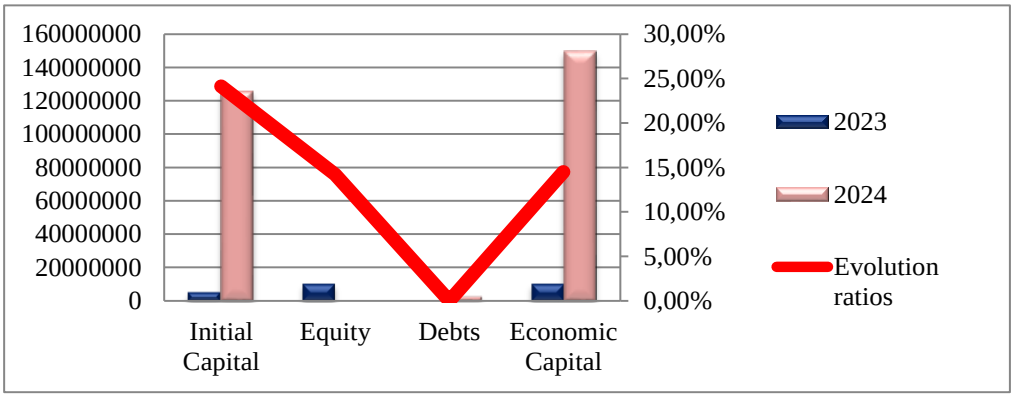
3.4 Financial development rates:

Table 4: Evolution ratios.

Growth Rate of Economic Capital	Growth Rate of Equity	Growth Rate of Initial Capital
14.48%	**14.21%**	**% 24.12**

Source: Prepared by the researchers based on data provided by the company.

Figure 2: Financial statements according to the balance sheet of Famag. Institution.



Source: Prepared by the researchers.

These indicators reflect the growth dynamics within the institution. The tables and accompanying charts present a summary of the balance sheet and its evolution over the years 2023 and 2024. The recorded growth ratios indicate substantial development in the funding structure, particularly in initial capital, which witnessed a notable increase of 24.12%. This suggests either new investments by shareholders or a capital restructuring strategy, reflecting confidence in the institution's financial future and its capacity for expansion and growth.

Equity grew by 14.21%, indicating improved financial solvency and showing that the institution is relying more heavily on internal funding sources. This strengthens financial independence and reduces reliance on external debt. Similarly, economic capital increased by 14.48%, reflecting the institution's capacity to mobilize larger financial resources to support operations and expansion.

It is worth noting that in 2023, the institution had no recorded debt, while in 2024, the debt amounted to approximately DZD 2.69 million—a relatively small figure compared to total equity. This indicates that the company remains heavily dependent on self-financing, contributing to lower financial risk and demonstrating a balanced financial structure.

From this, we conclude that the significant growth in equity and economic capital reflects a positive trend toward strengthening the institution's financial independence and reinforcing its financial position.

Such expansion cannot be sustainable or credible without a transparent and effective financial and accounting disclosure system. Accounting disclosure not only enhances the institution's image before stakeholders but also helps entrench principles of governance and transparency in its management practices.

3.5 Liquidity indicators:

Table 5: Liquidity indicator ratios.

Indicator	Law	2023	2024
Current Ratio	$\frac{\text{Current Assets}}{\text{Current Liabilities}}$	$\frac{126,611,453.44}{118,917,572.60} \times 100 = 1.06$	$\frac{177,842,241.84}{32,836,292.61} \times 100 = 5.42$
Quick Ratio	(Current Assets − Inventory) / Current Liabilities	$\frac{126,611,453.44 - 70553721.81}{118,917,572.60} = 0.47$	$\frac{177,842,241.84 - 80081668.74}{32,836,292.61} = 2.98$

Source: Prepared by the researchers based on data provided by the company.

The table above presents liquidity ratios for the years 2023 and 2024. It reveals a notable improvement in the current ratio in 2024, indicating the company's excellent ability to cover its short-term liabilities with ease. This may also reflect a surplus in current assets relative to short-term debts. The high ratio in 2024 suggests strong liquidity and a very comfortable ability to meet short-term obligations; however, it could also hint at poor cash resource allocation or underinvestment.

Additionally, the quick ratio increased significantly from 0.47 in 2023 to 2.98 in 2024, reflecting the company's enhanced ability to meet its obligations without relying on the liquidation of inventory. This is a positive development in the efficiency of cash and liquidity management.

From this, we conclude that the significant improvement in both the current and quick liquidity ratios during 2024 represents a positive indicator of short-term financial management efficiency. However, these figures alone do not provide definitive evidence of financial strength unless supported by accurate and systematic financial and accounting disclosure. Such disclosure allows for verifying the validity of the figures, understanding their underlying context, and ensuring the absence of

unethical practices.

Therefore, effective financial disclosure is not merely a tool for assessment—it is a fundamental element in enhancing transparency and institutionalizing good governance.

3.6 Indicators of indebtedness and financial independence:

Table 6: Debt and Financial Independence Ratios.

Indicator(%)	Law	2023	2024
Debt Ratio	$\frac{\text{Total Debt}}{\text{Total Assets}} \times 100$	$\frac{56,979,892.57}{128,571,311.12} \times 100 = 44,32\,\%$	$\frac{112,715,634.94}{184,548,843.90} \times 100 = 61,08\%$
Financal Autonomy Ratio	$\frac{\text{Equity}}{\text{Total Assets}} \times 100$	$\frac{9,653,738.46}{128,571,311.12} \times 100 = 7\%$	$\frac{146,840,099.45}{184,548,843.90} \times 100 = 80\%$
Self-Financing Ratio	$\frac{\text{Net Result}}{\text{Permanent Funds}} \times 100$	$\frac{4,653,738.46}{9,653,738.46} \times 100 = 48.22\%$	$\frac{21,113,661.88}{150,612,547.43} \times 100 = 14.02\%$
	(Note: Permanent Funds = Equity + Non-current Liabilities)	$9,653,738.46 = 9,653,738.46 + 0$	$150,612,547.43 = 146,840,099.45 + 3,772,447.98$

Source: Prepared by the researchers based on data provided by the company.

The table above presents the debt and financial autonomy ratios of the institution for the years 2023 and 2024, highlighting the shift in the financing structure and the extent of the institution's reliance on internal and external resources. It is observed that the debt ratio increased from 44.32% in 2023 to 61.08% in 2024, indicating a higher dependence on debt financing during the latter year. This rise reflects the expansion of long-term financial obligations, which are often linked to strategic investments or expansion projects. However, such growth also requires close monitoring to ensure it does not threaten the financial balance.

On the other hand, the financial autonomy ratio increased significantly from 7% to 80%, reflecting a stronger capacity to repay debts using the

institution's own funds. This indicates an improvement in institutional performance over the period 2023–2024 and highlights the role of financial and accounting disclosure in supporting efforts to enhance both financial and administrative performance. It is a positive signal of the institution's ability to generate profits and meet its obligations using internal resources, contributing to improved overall performance.

Although net profits increased in 2024, the self-financing ratio declined because permanent funds doubled, meaning that profits no longer represent the same proportion of funding sources as they did in 2023. This reflects an expansion phase and the use of long-term financing, which is typical in a context of growth and strengthened financial solvency.

3.7 Indicators of activity and operational efficiency:

Table 7: Activity and Operational Efficiency Ratios.

Indicator	Law	2023	2024
Asset Turnover Ratio	$\frac{\text{Turnover}}{\text{Total Assets}} \times 100$	$\frac{94,134,299.35}{128,731,604.21} \times 100 = 0.73$	$\frac{184,442,454.45}{184,548,834.90} \times 100 = 1.00$
Average Collection Period	$\frac{\text{Accounts Receivable}}{\text{Turnover}} \times 365$	$\frac{31,348,015.03}{94,134,299.35} \times 365 = 121.6$ days	$\frac{40,346,161.44}{184,442,454.45} \times 365 = 79.9$days
Inventory Turnover Ratio	$\frac{\text{Cost of Goods Sold}}{\text{Average Inventory}}$		$\frac{1,543,234,152.69}{422822514} = 2.99$
	Average Inventory= (Opening Inventory + Closing Inventory) / 2		183.073.412+661.571.617 \2=422822514

Source: Prepared by the researchers based on data provided by the company.

The above table highlights a notable improvement in operational indicators between 2023 and 2024, directly reflecting the company's efficiency in asset utilization and resource management.

- The asset turnover ratio increased from 0.73 to 1.00, showing improved utilization of assets to generate revenue—an indicator of better operational performance.
- The average collection period decreased from 121.6 days to 79.9 days, signifying more efficient collection of receivables and

improved cash flow, which is vital for liquidity.

- However, the inventory turnover ratio was 2.99 times in 2024, which may be below industry averages, suggesting that the company holds inventory for extended periods. This could stem from production expansion, slower sales, or inefficiencies in inventory management.

In conclusion, the improvement in activity indicators between 2023 and 2024 signals positive progress in operational performance, particularly in asset utilization and collection efficiency. However, to fully interpret these changes, they must be supported by transparent and accurate financial and accounting disclosure. Financial reporting remains a cornerstone for reliable financial analysis, governance, and the reduction of administrative and financial corruption.

4. CONCLUSION

This study highlighted the critical role of financial and accounting disclosure in enhancing the financial and administrative performance of public institutions. Through an in-depth case analysis of FAMAG, it was found that accurate and transparent disclosure contributes significantly to institutional development and sustainable governance.

Following the analysis, the following key findings and recommendations were reached:

- Financial and accounting disclosure is crucial for enhancing financial performance and administrative efficiency in public institutions.
- Optimal disclosure outcomes require clear policies, staff training, modern technologies, and strengthened transparency and accountability.
- The financial analysis demonstrated a notable increase in the institution's financial independence between 2023 and 2024, reflecting its growing ability to repay debts using internal resources.
- Commercial profitability witnessed a slight improvement, rising from 12.11% in 2023 to 12.31% in 2024, reflecting the institution's stable operational ability to generate profits from its core activities.
- Liquidity ratios improved, reflecting stronger short-term solvency and more efficient liquidity management independent of inventory.
- The financial structure developed positively, with equity increasing by 14.21%, economic capital by 14.48%, and initial capital by 24.12%.

- The financial performance assessment confirms that financial and accounting disclosure serves as a foundational tool for enhancing operational efficiency, providing stakeholders with reliable and transparent financial information, and ultimately strengthening long-term institutional performance and credibility.

5. Bibliography List :

- Abd al-Rahman, A., Mahmoudi, H., & Belbali, A. a.-R. (2024, Juin 30). Waqi‘ al-ifsaḥ al-muḥasabi ‘an al-mas’uliyya al-ijtima‘iyya fi al-mu’assasat al-‘umumiyya: Dirasah maydaniyya – Barid al-Jaza’ir – Wilayat Adrar. *Majallat at-Tanmiya al-Iqtisadiyya, 9*(1), 30–41.

- Ahmad Ibrahim, K. A. (2022, juillet 2). Athar al-anzima al-muhasabiya ‘ala al-ada’ al-mali fi al-mu’assasat al-hukumiyya. *Al-Majalla Al-‘Arabiyya Linashr Al-‘Ilmi*(45), 421-429.

- *Australian Accounting Standards -AAS*. (2023, 07 20). Retrieved from https://standards.aasb.gov.au/new-standards-202223-and-202122

- Barir, A., & Sidiqi, M. (2023, mai 27). Dawr al-ma‘ayir al-muhasabiya al-duwaliyya lil-qita‘ al-‘amm fi islah nizam al-muhasaba al-‘umumi al-jaza’iri. *Majallat Al-Nomu Al-Iqtisadi wa Riyadat Al-A‘mal,, 6*(2), 114-132.

- Bin Sidiq, M. (2021). Dawr al-ifsaḥ al-muhasabi fi ta‘ziz jawdat al-qawa’im al-maliya – Dirasa Maydaniya. *Majallat Abḥath Iqtiṣadiyya Mu‘aṣira, 4*((201) 02), 214-232.

- Bouzeid, Z., & Sallouh, M. E.-A. (2024, Septembre 30). Athar tatbiq an-nidham al-muhasabi al-mali ‘ala jawdat al-arbah al-muhasabiyya: Dirasat mumarasat idarat al-arbah fi ba‘d al-mu’assasat al-iqtisadiyya al-musa‘ara fi al-bursa al-Jaza’iriyya khilal al-fatra (2006–2020). *Majallat Idhafat Iqtisadiyya, 8*(2), 364–383.

- Dau Thi, K. T., & Vo Van, N. (2021, 3 31). Improving the quality of the financial accounting information through strengthening of the financial autonomy at public organizations. *Strengthening of the financial autonomy, 29*(1), 66-82.

- Faisal, A. (2021, 7.01). Al-ifsaḥ ‘an al-ma‘lūma al-muhāsabīya ka-āliya litaf‘il ḥawkamat al-sharikāt. *Majallat Dirāsāt Māliyya, Muḥāsabiyya wa Jibā'iyya, 01*(01), 32-50.

- *Government Financial Reporting Manual -FREM*. (2023, 07 18). Retrieved from https://discovery.nationalarchives.gov.uk/details/r/C16994

- *Governmental Accounting Standards Board (GASB)*. (2023, 07 19). Retrieved from https://www.gasb.org/

- Grossi, G., Steccolini, I., Adhikari, P., Judy, B., Christensen, M., Cordery, C., . . . Vinnari, E. (2023, 02 07). The future of public sector accounting research. A polyphonic debate. *Qualitative Research in Accounting & Management, 20*(01), 1-37.

- Huddab Al-Ajwdi, Z. S., & Hilo Dawood, A.-K. M. (2020, december 22). Dawr ma‘āyīr al-muḥāsaba al-duwaliyya fi al-qiṭā‘ al-‘āmm (IPSAS) fi taf‘īl adā’ al-mu’assasāt al-iqtiṣādiyya wa al-ajhiza al-ḥukūmiyya: Baḥth taṭbīqī fi Muḥāfaẓat Dhī Qār. *Majallat Dirāsāt Muḥāsabiyya wa Māliyya (JAFS)*, 1-26.

- International Federation of Accountants, I. (2021). *Handbook of International Public Sector Accounting Pronouncements* (éd. ifac, Vol. 1). New York: IInternational Public Sector Accounting Standards Board.

- Javier, G.-L., & Lourdes, T. (2021, 02 24). Financial Reporting Quality and Online Disclosure Practices in Spanish Governmental Agencies. *MDPI stays neutral with regard to jurisdictional claims in published maps and institutional affiliations., 13*(2437), 1-21.

- Karkar, M. (2019). Al-shumul al-mālī: Hadaf istirātījī li-taḥqīq al-istiqrār al-mālī fi al-Jazā’ir. *Majallat Al-Iqtiṣād wa Al-Tanmiyya Al-Bashariyya, 10*(3), 362-377.

- Khaoula, K. (2022, Décembre 20). implementation des normes comptables internationales du secteur public (ipsas) en algerie implementation of international public sector accounti. *revue maghrebine management des organisations, 7*(°1), 28-39.

- Maghdour, F. A.-Z., & Ma'oushi, ‘. (2022). Al-shumul al-mālī ka-āliya istirātījīya lita‘zīz al-istiqrār al-mālī fi al-duwal al-‘Arabiyya. *Majallat Shu‘ā‘ lil-Dirāsāt Al-Iqtiṣādiyya, 6*(2), 167-182.

- Meziane, N. E.-D., & Hafsi, M. (2019, juin 06). Ahamiyyat tabanni ma‘ayīr al-muḥāsabīya al-duwaliyya lil-qiṭā‘ al-‘āmm fi taṭwīr niẓām al-muḥāsaba al-‘umūmīya fi al-Jazā’ir. *Majallat Arṣād lil-Dirāsāt Al-Iqtiṣādiyya, 2*(1), 137-154.

- OECD. (2020). Transparency and Disclosure Practices of State-Owned Enterprises and their Owners Implementing the OECD Guidelines on Corporate Governance of State-Owned Enterprises. 1-48.

- *Public Sector Accounting Board -PSAB*. (2023, 07 20). Retrieved from https://www.iasplus.com/en/resources/ global- organisations /ipsasb #:~:text=The%20International%20Public%20Sector%20Accounting,related%20governmental%20agencies%2C%20and%20the

- Qulqul, S., & Azayziya, S. (2022, 30 سبتمبر). Dawr al-ifsaḥ al-muhāsabi al-bī’ī fi ta‘zīz jawdat al-ma‘lūma al-māliyyā – Dirāsa istiṭlā‘iyya fi sharikat Somiphose Tébessa. *Majallat Iqtiṣād Al-Māl wa Al-A‘māl,, 07*(02), 447-466.

- Sahnoun, M., & Afaf, Z. (2023, 01 15). Waqi‘ al-ifsaḥ al-muhasabi fi al-sharikāt al-mudraja fi suq al-bursa al-jaza'iriyya: Dirasa muqārana ma‘a matālib al-ifsaḥ ḥasab ma‘ayīr al-iblāgh al-māli al-duwaliyya. *Majallat Al-Mi‘yar, 27*(1), 395-419.

- Shaikh, M. H., Mustafa, F., Bishop, B. G., & Zeb, M. A. (2022, 3). Qualitative Characteristics of an Accounting Information System inside a Financial Corporation: A Case Study on Multi-Method Information at Haines Watts Corporation. *International Journal of Innovative Science and Research Technology, 7*(3), 69-75.

- *The French Public Sector Accounting System – FPSAS*. (2023, 07 22). Récupéré sur https://learn.microsoft.com/en-us/dynamics365 /finance/localizations/emea-fra-public-sector-accounting

- Walhi, B., & Balboul, H. (2021, juin 30). Al-ifsaḥ al-mālī ka-aḥad madākhil taqyīm al-adā’ al-mālī lil-mu’assasa al-iqtiṣādiyya: Dirāsa ḥālat Mu’assasat Ḥaḍnat Ḥalīb bi-al-Masīla khilāl al-fatra 2015–2017. *Majallat Al-Dirāsāt Al-Iqtiṣādiyya Al-Mu‘āṣira, 6*(1), 81-96.

Analyzing Human Resource Governance Requirements from Perspective of Faculty Members at the Higher School of Management Sciences – Annaba

Ph.D student .Mahdi Rania University of Badji Mokhtar – Annaba, Research Laboratory on Economic Intelligence and Sustainable Development (LRIEDD), Algeria,* rania.mahdi@univ-annaba.dz
Dr.Gaoussi Samira, University of Badji Mokhtar – Annaba, Research Laboratory on Economic Intelligence and Sustainable Development (LRIEDD), Algeria, samira.guoussi@univ-annaba.dz

Received: 13/07/2025 *Accepted: 19/09/2025* *Published: 30/09/2025*

Abstract:

The study's goal is to find out what faculty members at the Higher School of Management Sciences in Annaba think are the most important things for good human resource management. The study's goals were met by using the descriptive-analytical method to gather data through a questionnaire sent to a group of faculty members. Consisting of 30 valid responses for analysis Statistical methods were applied using SPSS v26.

The results of hypothesis testing showed that faculty members thought that governance requirements were met at high levels. This shows that they were very aware of and understood how important transparency, integrity, justice, and accountability are in human resource management practices to create a fairer work environment. The study suggests that these practices should be continued by setting up regular checks and evaluations of governance practices and broadening their scope to include different types of students and employees.

Keywords: Human Resource Governance; Integrity; Transparency; Justice; Social Responsibility;
Jel Classification Codes: G34, M12.

Corresponding author

1. INTRODUCTION

Human resource governance is a strategic way to make sure that organizations manage their people in a way that is ethical and legal, and that is open and honest. This goal can only be reached by using governance tools that make sure human resources are used in the best way possible, since human capital is one of the most valuable assets that should be protected. On the one hand, governance sets rules for what is legal and moral. On the other hand, it tries to get the most benefits for everyone. This is done by connecting governance to how people are managed, which leads to something called "human resource governance." To improve employee performance, this governance needs to meet certain basic standards, such as openness and honesty, fairness, and social responsibility. As a result, this creates a motivating work environment that helps employees develop their skills, which in turn builds a good reputation for the company.

In higher education, human resource governance takes on a unique form because the sector is an academic and research institution that focuses on creating knowledge and developing talent. This means that managing human resources is necessary to improve the quality of education and reach academic excellence. But putting it into action comes with a number of problems that are unique to the sector, such as how to get money, the culture of the organization, the difficulty of understanding laws and rules, and how to balance academic freedom with governance needs. These problems are big problems. So, to make sure that human resource governance works well and is successful in universities, it is important to follow the rules and laws that apply, promote administrative accountability and openness, and encourage faculty members to use new technology and be open to change.

Study Problem:

In recent years, the Algerian universities have sought to enhance the quality of their academic and administrative performance in line with global transformations in higher education and human resource governance. Universities no longer limit themselves to traditional administrative aspects; rather, they now encompass talent development, performance management, leadership skills enhancement, and the adoption of transparent mechanisms for decision-making concerning faculty members, researchers and administrative staff alike.

Despite the existence of a set of regulatory texts and policies aimed at consolidating the principles of governance (such as university human resource management regulations, promotion and evaluation systems, grievance committees, academic codes of ethics, and internal quality assurance systems), the practical implementation of these policies faces numerous challenges. These include the lack of modern tools to measure the effectiveness of administrative practices and their alignment with the university's strategic objectives, the limited involvement of academic actors in decision-making, inconsistencies in dealing with different employment categories, and weak integration between administrative practices and academic values.

Based on the foregoing, the central problem of this study is articulated as follows:

To what extent are the requirements for human resource governance met at the Higher School of Management Sciences – Annaba, from the perspective of faculty members?

This overarching question gives rise to the following sub-questions:

- What is the level of disclosure and transparency in human resource management practices at the Higher School of Management in Annaba from the perspective of faculty members?
- To what extent are the principles of justice applied in human resource management practices at the Higher School of Management in Annaba?
- What is the level of embodiment of the principle of integrity in human resource management at the Higher School of Management in Annaba from the perspective of faculty members?
- To what extent does the Higher School of Management in Annaba fulfill its social responsibility towards its employees and the community?

Study Objectives:

The goal of this study is to find out what problems organizations in general, and the higher education sector in particular, face when it comes to managing their human resources. It also wants to look into how to make human resource governance work well in universities by looking at ways to deal with problems and challenges that could slow its progress. So, this study aims to explain the main pillars that make human resource governance work well.

Research Hypotheses:

Main Hypothesis:

"There is a high level of human resource governance requirements at the Higher School of Management Sciences in Annaba from the perspective of faculty members at a significance level of ($\alpha \leqslant 0.05$)."

Sub-Hypotheses:

H1: There is a high level of **disclosure and transparency** at the Higher School of Management Sciences in Annaba from the perspective of faculty members, at a significance level of ($\alpha \leq 0.05$).

H2: There is a high level **of justice** at the Higher School of Management Sciences in Annaba from the perspective of faculty members, at a significance level of ($\alpha \leq 0.05$).

H3: There is a high level of **social responsibility** at the Higher School of Management Sciences in Annaba from the perspective of faculty members, at a significance level of ($\alpha \leq 0.05$).

H4: There is a high level of integrity at the Higher School of Management Sciences in Annaba from the perspective of faculty members, at a significance level of ($\alpha \leq 0.05$).

Study Methodology:

This study used both descriptive and analytical methods to solve the research problem and check the hypotheses' validity. The study took place at the Higher School of Management Sciences in Annaba, and the sample included faculty members from the school.

Literary Review:

- **Maysoon Abdullah & Ahmad Alshalma (2020), "Requirements for Building Human Resources Management: A Survey of a Sample of Managers of Tourism Corporations."**

This research aims to shed light on the concept of the requirements for building human resource governance through a cognitive and conceptual review of this idea, by examining selected current studies and the views of authors in this field. The research population consisted of managers working in the Ministry's Planning Center. A sample of 172 managers was selected

after observing ethical considerations, and 30 questionnaires were distributed to them, representing 83% of the total distributed questionnaires.

The study reached a number of recommendations, the most important of which are: bringing the culture of human resource governance closer to employees and disseminating it to ensure better understanding by them as well as by stakeholders; encouraging researchers to develop the techniques and methods used in human resource governance for use in future research; working on issuing laws and regulations on human resource governance at both the local and international levels to develop principles suited to the work environment drawing on the value of foreign experiences; and emphasizing that organizations should study governance in general and human resource governance in particular.

- **Nabila Chnaida, Abdelhak Sahib Eddine & Fairouz Naji (2023), "The Impact of HR Governance on University Performance: A Systematic Literature Review."**

This study aims to conduct a systematic review of the literature related to human resource (HR) governance and its impact on university performance over the period 2010–2022, following the PRISMA protocol. The originality of this study lies in its integrated approach to the determinants of "human resource governance," and its findings highlight the importance of this comprehensive approach in enhancing academic performance.

The study revealed a marked deficiency in the description and understanding of the core components of these concepts, which led to the proposal of an innovative conceptual model linking human resource governance and university performance. This is expected to stimulate new research avenues and calls for a deeper exploration of the complex interactions between these two field

- **Areeb Mohamed & Kaamoussi Houari (2024), "Governance of the Higher Education Sector in Light of the Activation of the Principle of Administrative Transparency."**

This study aimed to address the concepts of governance and the principle of administrative transparency by clarifying the main legal and institutional measures that operationalize the principle of administrative transparency, as well as focusing on the legal regulations that ensure the effective functioning of this principle in Algeria. The study also sought to highlight the relationship between administrative transparency and the governance of the higher education sector.

The study concluded that administrative transparency constitutes the main challenge for the dimensions of higher education governance, despite the weakness of the legal frameworks that support the legitimacy of this principle—an issue which underscores the importance of awareness of, and mechanisms for, its adoption.

Similarity and difference:

Our current study resembles the previous studies in terms of the study variable, which was "human resource governance," as well as in terms of the study setting, which focused on "universities." However, the essence of the differences is what gives our study its distinctive and prominent character. It is relatively recent in the way it addresses the topic of the requirements for the success of human resource governance, and it was also empirically tested and measured in an educational and academic sector—namely, the university. Unlike earlier Arab studies that

addressed governance in general, our study links the concept specifically to human resource management. It contributes to clarifying the key effective requirements that foster the success of human resource governance, in addition to addressing the challenges it faces in the education sector and how to adapt to them. Thus, the way our study describes and analyzes the topic is what gives it a distinctive feature compared with its predecessors.

2. Theoretical Framework: Human Resource Governance Concept, Requirements, Challenges, and Compliance Strategies

2.1 Conceptual Framework of Human Resource Governance

Human resource management used to be mostly about "workforce compliance and administration," but now it includes a more strategic and comprehensive role that touches on all aspects, especially governance (Mayer, Roodt G, & Roobins, 2011, p. 02). According to (Gobler & al, 2014, p. 172), it is "the practices and processes established to help organizations ethically achieve their objectives while serving the interests of all stakeholders."

People think of human resource governance as a part of overall organizational governance. It serves as a set of rules and guidelines for how to manage people, lead them, and help them grow professionally. This framework includes both the inside and outside parts of the institution. It has a set of formal rules and standards that are meant to guide the behavior of everyone involved in managing human resources. It comes from the interactions and effects of different groups, such as shareholders, employees, customers, and government agencies (Boris & Jens, 2019, p. 55).

Human resource governance is about managing the resources and their abilities through stakeholders, who are mostly employees and clients, but also the community as a whole. It also means making the right choices that will help the organization reach its overall strategic goals. This governance framework makes sure that both employees and management regularly check their duties and are held accountable. Because of this, it focuses on four main areas:

- Acting as a necessary framework for governance by following the right rules and regulations and putting plans, policies, and practices into action.
- Developing employees' skills and human resource capacities.
- Updating plans to align with the surrounding environment and rapid developments.
- Making sure that the board of directors has a lot of highly qualified human resource experts (Badia, 2022, p. 945).

So, human resource governance includes the strategic oversight and leadership of human resources, as well as policies and programs. Formal governance includes the board of directors and human resource management committees, while internal governance includes the ways the CEO manages human resources in order to reach the organization's overall goals.

2.1.1 Requirements for the Success of Human Resource Governance:

Human resource governance is very important for the success of any business because it requires a fair workplace that is open and has a culture of responsibility and accountability. Leadership needs to show that they have a clear vision and strategy that takes into account both internal and external environmental challenges. They also need to give the support needed to put human resource governance practices into place. Also, there need to be clear ways to evaluate

employee performance and help them grow. According to (Maysoon & Ahmed, 2020, p. 03), these are some of the things that must be done:

- Disclosure and transparency are important for building trust, integrity, and fairness in the organization's decision-making, workforce management, and administrative processes. This principle makes sure that everyone involved in the organization's activities can get to all the information they need, which makes it easier to look at both financial and non-financial data. A key part of good governance is being open about everything, including making decisions, making policies, and talking to the right people. Transparency is a good way to stop corruption. It has many benefits, such as making all human resource activities better and lowering costs.
- justice means recognizing and respecting the rights of all stakeholders to make sure everyone is treated fairly. The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) says that protecting the rights and interests of minority shareholders is important. To do this, they set up systems that stop employees, including managers and board members, from using their positions for personal gain. Fairness also means that managers treat employees fairly on both a business and a personal level. How well employees do their jobs is closely related to how fair they think their employer is, meaning that all employees are treated fairly and encouraged to do their best work.
- Independence is the most important principle that helps to avoid or reduce conflicts of interest, like when a CEO or a major shareholder has too much power over the board of directors. It starts with setting up boards and appointing committees, and it goes all the way to choosing auditors in a way that stops any authority from unfairly affecting management decisions or how things are done. Independence makes sure that outside pressures don't have any negative effects, which greatly lowers the number of conflicts of interest between all the parties involved, such as the board of directors, executive management, auditors, owners, and other stakeholders.
- Social Responsibility: The institution is seen as a good place to raise social awareness and encourage its employees to follow high standards of behavior and moral values. Social responsibility is a core value in the governance framework. It means that the board of directors is responsible to everyone who interacts with the organization and helps employees understand their roles and make sure they are accountable. It is fundamentally linked to accountability through corrective measures or sanctions against mismanagement and falls within the delegation of authority in organizations. Social responsibility makes it easier for employees to do their jobs well by giving them the tools they need to do their jobs, rewarding good work, and fixing mistakes. It also clearly and precisely spells out what needs to be done, making sure that responsibilities are evenly spread out based on the tasks that need to be done.
- Integrity: Good governance stresses the importance of both moral and financial integrity as two of its most important pillars. Key parts of internal and external controls are also very important because the organization wants to make sure it has the integrity it needs to stay in business.

–

2.1.2 Challenges Facing Governance in Human Resource Management:

Because the role of human resources is changing, interest in human resource governance has grown a lot every day. HR professionals used to only work within their own organizations, but now their jobs include more relevant and comprehensive standards. Because of this, companies have had a hard time getting the best HR results through motivational methods. As a result, the roles of HR have changed and become more diverse. HR professionals are now seen as strategic business partners who are essential to the success and long-term health of a company (Sabreya , 2018, p. 209).

Some of the problems that make it hard for businesses to manage their human resources well are:

- Resistance to Change: This happens when a company tries to change how it handles HR or how people work. It often makes employees anxious because they have trouble adjusting to the changes or because they are used to their daily work routines. This lowers productivity and, in the end, makes employees unhappy. People resist change to different degrees and in different ways. Some see change as a chance to get better, while others see it as unnecessary. This last type of resistance is hard to deal with because it makes the workplace worse. Because of this, businesses need to create a culture of change and a clear model that shows why change is needed and what it can do for them. It is also important to get employees involved in the process of change (José-Luis & al, 2020, p. 332).
- Resource Scarcity: The HR manager's job is to make sure that the company's resources are used wisely while also making sure that employees have the tools they need to stay productive (Anuradha , 2021, p. 10). Limited resources, whether they are money, people, or things, can make governance processes less effective and slow them down. Governance works best when an organization can give enough resources to meet needs and make the right changes that help activities grow and get better.
- Cultural diversity is one of the problems that makes it harder to improve governance because it makes human resource management less effective. This problem is especially clear in multinational companies and workplaces with people from many different cultures. It makes it hard for employees who work in the same space to talk to each other, work together, and even get to know each other (Katsutochi, 2021). Culturally diverse organizations that have trouble communicating are at risk of losing their competitive edge. Also, cultural differences can make it harder for teams to finish tasks and solve problems, which backs up the claim that "conflicts or clashes are inevitable when different cultures interact." Because of this, senior management and stakeholders need to make this a top priority in human resource governance (Sarah , 2016).
- Conflicts of Interest between Organizational Departments: An organization must avoid conflicts of interest between its departments if it wants to survive, grow, and effectively pursue its goals. These kinds of conflicts make it harder to make decisions. This often causes fights and stress at work, which makes it hard for human resource governance to work well. So, it needs to be watched closely so that bad things don't happen that could hurt the organization's ability to work, grow, and last (Sebaihi, 2013, p. 13).

- Administrative corruption happens when managers use their power for their own gain or for their own interests (Ali Hussein & al, 2022, p. 789). It is one of the biggest problems that comes from a lack of accountability and transparency. This makes employees less productive and more likely to engage in harmful behaviors that are bad for the organization's public interest. Without anti-corruption measures, employees lose faith in management, which creates a toxic work environment that makes it hard to be productive and grow.

2.1.3 Compliance with Challenges in Human Resource Governance

To effectively manage their human resources, companies need clear frameworks that spell out the roles, responsibilities, and tasks of their employees and set up systems for measuring performance. These frameworks should make sure that governance areas keep getting better. So, it is important to use a set of tools that support the success of human resource governance practices, such as:

- Setting up a Specialized Human Resource Governance Committee: This group should be made up of senior leaders and human resource experts who are in charge of making sure that the human resource governance strategy is created and put into action. It is in charge of setting the overall direction of the governance strategy, approving policies and procedures, and keeping an eye on progress. The committee should also come up with a governance framework that makes it clear what each stakeholder's role, duty, and accountability are. This framework needs to clearly spell out the roles and responsibilities of each group of stakeholders, as well as how decisions will be made. In this case, the Responsibility, Accountability, and Relationship Matrix model can be used (Massaoudi & Sadouki, 2022, p. 471).
- Compliance Policy with Work Procedures: This policy says that people must follow rules and codes of conduct that set the right professional and moral standards. It is very important to make sure that these steps follow the law. So, the compliance policy makes sure that the organization's activities can keep going and can change with the times. This is done by creating a culture of awareness among employees about how important it is to follow the rules, which is supported by regular reports to management about violations and non-compliance. These kinds of systems help to check how well compliance procedures work and how well they keep operations running smoothly. The board of directors is very important for creating a culture of compliance, making it a top priority, and executive management follows making sure that it. This builds trust between leaders and employees (Bank of Sudan, 2018).
- Quality Reports: Quality system audit reports are important for activating human resource governance because they help look at the organization's current state. These reports give stakeholders ongoing, clear, and trustworthy information about how the organization will be in the future. They are very important for judging how well employees are doing their jobs and how much they are helping the organization reach its strategic goals. This lets you compare current performance to the organization's current and future goals. Quality reports also help find mistakes, deviations, and areas that need to be fixed. They act as a compass

for finding weaknesses in current human resource performance by giving stakeholders clear and complete information. This helps people make decisions that support and improve the effectiveness of human resource governance (Houari, Sheikh, & Samir, 2019, p. 340).

- Audit Reports: For senior management and other stakeholders to fully understand human resource governance, risk management, and the control mechanisms related to the audited activities, audit reports must be accurate. Social auditing helps figure out how well the steps taken to keep the potential effects of big risks at an acceptable level are working, as well as finding the strengths of an organization. It also shows that internal auditors have a deep understanding of how the organization works and are willing to work with management by suggesting ways to improve human resources on an ongoing basis. When writing audit reports, internal auditors should think about the following: how human resources evaluates performance and sets goals; avoiding mistakes or omissions; using clear language; making sure that the report is sent out on time only to the right people; and making sure that strengths are highlighted (Brad & al, 2016).

2.2 Human Resource Governance in Higher Education:

2.2.1 The Concept of Governance in Universities:

"Governance" refers to all of the systems, processes, and actions that go into making and enforcing policies for higher education. It is very important for improving academic results and the quality of university education (Ahmed, 2020). Because colleges and universities do many different and complicated things, there is always communication between the administration, faculty, students, and other interested parties. Everyone involved in this interaction must work together to make sure that the educational process runs as smoothly as possible (Branden & al, 2022).

Governance is "the way that colleges and universities are set up to reach their goals while keeping and building public trust in them." It is a strategic tool for running colleges and universities, especially when it comes to strategic planning to protect and improve the quality of education and other activities at the university (Muhammad, 2023, p. 52).

As a result, university human resource governance is a part of practices that ensure the quality of education and academics because it combines the ideas of "university governance" and "human resource management." It has become the basis for how schools make plans to boost their performance. Human resources are the means by which universities achieve their goals. This is why human resource governance is so important: it aligns human resources with the university's strategic goals and strengthens ethical commitment while also making roles clear. So, "human resource governance" at universities helps make sure that strategy, culture, organizational structure, and human resources all work together in the best way possible, which is good for the institution (Nabila & al, 2023, p. 38).

2.2.2 Reasons for the Focus on Human Resource Governance in Universities:

In the last few decades, a lot has changed in higher education. One of these changes is the growth of higher education systems because of the rising number of students who enroll each year and the social pressures that come with population growth (Fabrique & Alexander, 2008, p. 18). This has led to a need for more educational seats. Because of this, there has been more

interest in expanding this area to make room for the new students who come in every year. There are also more types of universities and more educational programs within them, which means that the services they offer have become more varied. Distance learning and e learning are two new ways to deliver education that focus on giving students more options. More and more students are getting involved, especially older students and female students who are going to college. Student bodies now show diversity in terms of their social and economic backgrounds, their race, and their previous education. In addition, universities play a big role in research and innovation by doing scientific and technological research that leads to new knowledge and training skilled workers through their educational mission.

2.2.3 Challenges of Human Resource Governance in Universities:

The quality of the people who work at colleges and universities is very important to their success because they are the most important part of the academic process. Governance has had indirect effects on higher education institutions around the world over the past few decades, especially in the public sector (Jai & Bino, 2023, p. 12). These problems are complex and need strategic solutions. Here are some of the main problems that human resource management has to deal with in this field (Jagdish & Girish, 2023):

- Lack of Funds: Colleges and universities often have small budgets and are not very stable financially. These limits make it harder to get the best people to work for you, pay them well, and offer professional development programs.
- Keeping the needs of both permanent and adjunct faculty members in mind is important for keeping the peace between them. Human resource management needs to take into account the different career goals and expectations of both groups while making sure that everyone is treated fairly.
- Academic Freedom and Shared Governance: In higher education, the ideas of academic freedom and shared governance are very important. When making decisions about hiring, promoting, and disciplining faculty, human resource professionals must carefully follow these rules. They must find a balance between the needs of the institution and the rights of individuals.
- - The prevailing culture in the organization: Problems with university governance often show up when there are no principles of transparency and accountability and when stakeholders don't have a say in decisions. Also, there is a lot of doubt about whether change is possible in the academic world. When students enter the university, they are given this culture, which affects how faculty members and senior administration interact with each other. Because of this, universities often turn into bureaucratic places with strict hierarchies, where lower-level staff can't question or review decisions made by higher management. This setting makes it harder for people to work together and participate, and it makes it harder for the university to use good governance principles like openness, responsibility, and getting everyone involved (Abdulrahman, 2019, p. 197).
- Complicated Labor Laws and Rules: The higher education sector has to follow a lot of labor laws and rules at both the national and local levels. To make sure they follow the law, human resources departments need to stay up to date on these legal frameworks. This job

is especially hard because academic employment contracts are so different from other types of contracts.

- Crisis Response: Unplanned events like pandemics or natural disasters can throw higher education off track. Human resource management has the tough job of quickly changing policies, keeping employees safe and healthy, and making sure that educational and research activities keep going during these kinds of crises.
- Lack of Faculty Participation in University Life: When faculty members don't take part in university life in general, it makes it harder for students to get involved and for the university to run smoothly. Faculty members often avoid conflict with university administration because they are worried about how it might affect their financial benefits. Also, the fact that there are no independent faculty organizations makes it harder for them to help with student activities. At the same time, students don't have any independent groups that encourage them to get involved in university life.
- Absence of Student Evaluations of Faculty Performance: Student evaluations are one of the most important ways to measure academic performance and effectiveness because students are the main beneficiaries of the educational process and know the most about what happens in the classroom and in real life. If universities ignore this part, they miss out on a key chance to improve the quality of education and hold themselves accountable (Abdulrahman, 2019, p. 199).

2.2.4 Compliance with Human Resource Governance Challenges in Universities:

A full set of policies and procedures that make roles clear and measure performance are necessary for good human resource management in higher education. Also, the university's human resources policies and procedures must support its strategic goals. To make this alignment happen, a number of reforms must be put in place to make governance easier. These reforms include (Araib & Qaamoussi, 2024, pp. 07-08):

- Using and combining modern technologies to improve administrative transparency: Modern technology is very important for making sure that the government is open and honest. This has led to the use of different methods in academic administrative work to make sure that public services keep running. The government's plan for digitization is to make the administrative system and the higher education system work better and more efficiently.
- Concentrate on the skills of your employees: Because human resources are valuable capital that is hard to replace or get, it is important to invest in their development and performance improvement while also making sure they stay with the company. This means giving people chances to learn new things and improve their technical and intellectual skills, and pushing them to keep getting better.
- Effectiveness of Communication Systems: For governance to work well, both administrative staff and faculty members need to get information in a timely manner. Communication that isn't too complicated or unclear helps build trust between members. Also, being open about work-related information, academic events, and professional evaluations makes relationships stronger, which in turn makes levels of transparency higher.

- Improving University Life: To make working life better, the university community needs to have a place where they can teach and study. This means providing good services like food and housing, taking care of the mental and physical health of faculty members, and giving human resources the tools they need to make sure the educational process runs as smoothly as possible (National Committee Reform, 2015).
- Pedagogical Criterion: Candidates for administrative positions in university structures must meet this criterion by sending in detailed resumes that show how they taught from the time they were hired until they were chosen as potential candidates for any administrative role (College Directorate, University Presidency, Ministry, Ministry Directorate, Research Structure Directorate). Candidates for leadership positions are those who have the most continuous experience in teaching and research among faculty and researchers in the relevant entity (Nadjib, 2019, p. 10).
- Academic Research Criterion: This standard comes from long-standing international practices in higher education and scientific research systems, as well as from objective answers to two related questions: Can an academic who has not taught for at least five years produce research and meet the requirements? Can they be in charge of a university department, faculty, or institution? Can someone who doesn't have at least five international academic publications manage research projects and researchers at their school, whether at the departmental, faculty, or university administration level? These factors make it clear that teaching experience and international academic publications are both important factors to consider when hiring, selecting, or appointing university administrators, from the departmental level to the Ministry of Higher Education and Scientific Research (Nadjib, 2019, p. 11).

3. Field Framework:

3.1 Population, Sample, and Research Instrument:

The study included all of the people who worked at the Higher School of Management Sciences in Annaba. A simple random sampling method was used to get the data. Thirty faculty members were given thirty questionnaires, and all of them were returned and found to be valid for analysis. For the applied part of the study, the researchers used the questionnaire as their main way of gathering data. The items were based on established scales from earlier studies that looked at the study variables. These scales were then changed as needed to fit the needs of this research. All of the questions on the questionnaire were rated on a five-point Likert scale.

Subsequently, the validity and reliability of the instrument were assessed as follows:

- Validity: By computing the Pearson correlation coefficient, the research instrument's construct validity was confirmed. At a significance level of $\alpha \leq 0.05$, the results showed statistically significant correlation coefficients between the dimensions and the variables that made up the questionnaire (see Appendix 01). The correlation coefficients ranged from 0.879 to 0.953, and the p-values were all below the 0.05 cutoff, indicating a strong positive and direct relationship between the variables and their corresponding dimensions. This demonstrates that the tool is valid for measuring the desired constructs.

- Reliability: We used Cronbach's alpha coefficient and Guttman's split-half reliability coefficient to check the questionnaire's reliability. The split-half reliability coefficient should be lower than Cronbach's alpha. The table below shows the results:

Table 01: Cronbach's Alpha and Split-Half Coefficients for Measuring Instrument Reliability

Dimensions	Cronbach's Alpha Coefficient	Split-Half Reliability Coefficient
Disclosure and Transparency	0.9	0.89
Justice	0.896	0.866
Social Responsibility	0.801	0.788
Integrity	0.93	0.849
Requirements for Successful HR Governance	0.966	0.932

Source: Prepared by the researchers based on the outputs of V26 (SPSS).

From the above table, it is evident that:

- The reliability coefficient for the variable "Requirements for the Success of Human Resource Governance" was 0.966, which is a high and appropriate level of reliability for this study because it is higher than the general acceptance threshold of 70%. Also, the reliability coefficients for each part of this variable were also high. This means that if the same sample were to take the test again under the same conditions, the results would be the same. So, the study questionnaire's reliability has been proven, which gives us full faith in its validity and usefulness for looking at the results.
- The variable "Requirements for the Success of Human Resource Governance" had a split-half reliability coefficient of 0.932, which is less than the Cronbach's alpha value of 0.966. In a similar vein, its dimensions' split-half coefficients were 0.890, 0.866, 0.788, and 0.849, respectively, all of which were below the corresponding Cronbach's alpha values of 0.900, 0.896, 0.801, and 0.930. The reliability of the instrument is further supported by the fact that, when the items of each dimension of the variable are divided into two halves, the first half is consistent and correlated with the second half.

3.2 Description and Diagnosis of Study Variables:

An explanation of the variable "*Requirements for the Success of Human Resource Governance*" and an assessment of the response levels: The findings, which are displayed in the following table, show the averages and standard deviations of the responses from participants about what is needed for human resource governance to be successful.

Table 02: Means and Standard Deviations of Respondents' Answers on Items Related to the Variable "Requirements for the Success of Human Resource Governance"

Variables	Mean	S.D	Coefficient of Variation (%)	Level of Availability
Disclosure and Transparency	3.6897	0.83916	23	High
Justice	3.8473	0.81614	21	High
Social Responsibility	3.6683	0.60856	17	High
Integrity	4.0640	0.70977	17	High
Requirements for Successful HR Governance	***3.8184***	***0.69386***	***18***	***High***

Source: Prepared by the researchers based on the outputs of V26 (SPSS).

The table above shows that the mean was 3.81 and the standard deviation was 0.69. This shows that the requirements for good human resource management at the Higher School are very easy to find, since most of the sample gave similar answers. The coefficient of variation, which was low (less than 30%), backs this up even more. The average score for openness and disclosure was 3.68, which is a high score that shows the institution has adopted clear and open disclosure mechanisms that have greatly improved its human resource outputs and made decisions about both academic and administrative tasks better. The next dimension was social responsibility, which had a mean score of 3.66, which is almost the same as the first one. This shows that the Higher School is becoming more aware of how important sustainable development is. The justice dimension also got a high score of 3.84, which means that the institution treats all faculty members fairly when it comes to following rules and laws, giving everyone the same chances to get outside grants and improve their academic skills.

There was a lot of integrity available, as shown by a mean of 4.06 and a low coefficient of variation of 17%. This shows that faculty members mostly agree on this point, which is because the Higher School follows values of honesty and trustworthiness in its business dealings. This shows that the school has high ethical standards and strict rules against any behavior that could hurt faculty dignity or the sanctity of the campus.

3.3 Testing the Study Hypotheses

It is important to check that the data distribution for the variable **"Requirements for the Success of Human Resource Governance"** is normal before moving on to hypothesis testing. The results of this test will determine whether to use parametric or non-parametric statistical tests. We used skewness and kurtosis coefficients to figure out what kind of data the questionnaire had. The table below shows these measures in detail:

Table 03: Skewness and Kurtosis Coefficients

Study Variables	Skewness Coefficient	Kurtosis Coefficient
Disclosure and Transparency	-1.395	1.566
Justice	-1.311	2.198
Social Responsibility	-0.898	0.208
Integrity	-1.374	2.138
Requirements for Successful HR Governance	-1.458	1.967

Source: Prepared by the researchers based on the outputs of V26 (SPSS).

The table above shows that the skewness coefficients for all of the study variables were between -0.898 and -1.458, which is within the acceptable range of ±2. The kurtosis coefficients for all variables and dimensions were also between 0.208 and 2.138, which is within the acceptable range of ±3. So, it can be said that the study variables follow a normal distribution. So, we can use parametric testing, specifically the One-Sample T-Test, to test the study's hypotheses, as explained below:

3.3.1 Statistical Test of the Main Hypothesis:

The main hypothesis says," *There is a high level of human resource governance requirements at the Higher School of Management Sciences in Annaba from the perspective of faculty members at a significance level of ($\alpha \leq 0.05$)*" We used the One-Sample T-Test to test this idea, as shown in the table below:

Table 04: Results of One-Sample T-Test Analysis for the Main Hypothesis

Variable	Mean	S. D	T-Value	Degrees of Freedom	Significance Level
Requirements for Successful HR Governance	3.8184	0.69386	29.635	28	*0.000

Source: Prepared by the students based on the outputs of V26 (SPSS).

The calculated T value from Table 04 is 29.63, which is higher than the critical T value at 28 degrees of freedom. This means that the result is statistically significant. Also, the significance value (Sig = 0.000) is much lower than the 0.05 threshold. At the 0.05 significance level, the hypothesis is accepted, which means that the study sample shows that the conditions for good human resource governance are present. The mean score of 3.81, which is between 3.40 and 4.20, backs up this conclusion even more. So, the faculty members of the Higher School of Management Sciences in Annaba agreed on a lot of things, which means that these requirements are likely to be met.

3.3.2 Statistical Tests of the Sub-Hypotheses

- First Sub-Hypothesis: This hypothesis says that " *There is a high level of disclosure and transparency at the Higher School of Management Sciences in Annaba from the perspective of faculty members, at a significance level of ($\alpha \leq 0.05$)".*

Table 05: Results of One-Sample T-Test Analysis for the First Sub-Hypothesis

Variable	Mean	S. D	T-Value	Degrees of Freedom	Significance Level
Disclosure and Transparency	3.6897	0.83916	23.678	28	*0.000

Source: Prepared by the students based on the outputs of V26 (SPSS).

Statistical significance is confirmed by Table 05's T value of 23.67, which is higher than the critical T value at 28 degrees of freedom. The hypothesis that disclosure and transparency requirements exist from the sample's point of view is accepted since the significance value (Sig = 0.000) is less than the 0.05 cutoff. The faculty gave this dimension a high rating, as evidenced by a mean score of 3.68 in the [3.40–4.20] range.

- The second sub-hypothesis says "*There is a high level of justice at the Higher School of Management Sciences in Annaba from the perspective of faculty members, at a significance level of ($\alpha \leqslant 0.05$)".* The table below shows that the One-Sample T-Test was used to check this:

Table 06: Results of One-Sample T-Test Analysis for the Second Sub-Hypothesis

Variable	Mean	S. D	T-Value	Degrees of Freedom	Significance Level
Justice	3.8473	0.81614	25.386	28	*0.000

Source: Prepared by the students based on outputs from V26 (SPSS).

Its statistical significance is confirmed by Table 06, which shows that the computed T-value is 25.38, above the critical T-value at 28 degrees of freedom. Additionally, the significance level (Sig = 0.000) is significantly lower than the 0.05 cutoff. The hypothesis that "the requirement of fairness is met from the perspective of the study sample at a significance level of ($\alpha \geq 0.05$)" is thus accepted. The calculated mean value of 3.84, which is within the range [3.40–4.20], indicates that the Higher School of Management Sciences faculty members' opinions reflect the high level of availability.

- The third sub-hypothesis asserts, "*There is a high level of social responsibility at the Higher School of Management Sciences in Annaba from the perspective of faculty members, at a significance level of ($\alpha \leqslant 0.05$)".* A one-sample T-test was used to test this hypothesis, as the following table illustrates:

Table 07: Results of the One-Sample T-Test Analysis for Sub-Hypothesis Three

Variable	Mean	S. D	T-Value	Degrees of Freedom	Significance Level
Social responsibility	3.6683	0.60856	32.461	28	*0.000

Source: Prepared by the students based on outputs from V26 (SPSS).

The T-value in Table 07 is 32.46, which is higher than the critical T-value at 28 degrees of freedom. This means that the results are statistically significant. Again, the significance value (Sig = 0.000) is less than 0.05, which means that the hypothesis that "the requirement of social responsibility is met from the perspective of faculty members at the Higher School of Management Sciences at a significance level of ($\alpha \geq 0.05$)" is accepted. A mean score of 3.66, which is in the range of [3.40–4.20], shows that faculty members agree with this.

- The fourth sub-hypothesis states "*There is a high level of integrity at the Higher School of Management Sciences in Annaba from the perspective of faculty members, at a significance level of ($\alpha \leq 0.05$)*" This hypothesis was assessed using a one-sample T-test, as shown in the table below:

Table 08: Results of the One-Sample T-Test Analysis for Sub-Hypothesis Four

Variable	Mean	S. D	T-Value	Degrees of Freedom	Significance Level
Integrity	4.0640	0.70977	30.3835	28	*0.000

Source: Prepared by the researchers based on outputs from V26 (SPSS).

According to Table 08, the computed T-value is (30.38), which is statistically significant because it is higher than the critical T-value at 28 degrees of freedom. Additionally, the significance level (Sig = 0.000) is significantly lower than the 0.05 cutoff. The hypothesis that "the integrity requirement is met according to the perspective of the study sample members at a significance level of ($\alpha \leq 0.05$)" is thus accepted. The Higher School of Management Sciences in Annaba's faculty members' agreement is further supported by the mean value of (4.06), which is within the range [3.40–4.20].

3.4 Discussion of Results and Hypotheses:

The following sub-hypotheses can be accepted in light of the study's findings:

- Sub-Hypothesis 1: The study sample believes that disclosure and transparency are necessary at a significance level of ($\alpha \leq 0.05$).
- Sub-Hypothesis 2: The study sample believes that the need for justice exists at a significance level of ($\alpha \leq 0.05$).
- Sub-Hypothesis 3: The study sample believes that social responsibility is necessary at a significance level of ($\alpha \leq 0.05$).
- Sub-Hypothesis 4: The study sample believes that integrity is required at a significance level of ($\alpha \leq 0.05$).

As a result, the main hypothesis, which says that "*There is a high level of human resource governance requirements at the Higher School of Management Sciences in Annaba from the perspective of faculty members at a significance level of ($\alpha \leq 0.05$).*" is accepted.

The statistical results show that all dimensions scored highly, which shows that the Higher School of Management Sciences Annaba is very committed to implementing human resource governance in its work environment. This commitment makes faculty members more responsible for their academic and scientific duties by creating a supportive environment based on honesty, openness, fairness, and social responsibility.

4. CONCLUSION

To make sure that the administrative system in universities works well and that the interests of all stakeholders are balanced, there are some basic requirements for good human resource governance. Disclosure and transparency are two of the most important of these requirements. They help build trust between employees and management by giving them clear and accurate information about policies and decisions. Integrity is also very important for creating an ethical workplace that encourages people to follow the rules and values of the company. Social responsibility is just as important because it shows that the organization cares about how its actions affect people and the environment, which improves its reputation and long-term viability. Justice is also a key part of making sure that everyone is treated fairly.

When these needs come together, human resource governance becomes a unified framework that helps organizations reach their goals. The results of the field study at the Higher School of Management Sciences in Annaba showed that this was true. The school has clear, open, and easy-to-find rules and policies for faculty members. It also listens to their concerns and suggestions when making decisions. It also treats faculty fairly and without bias in all of its daily interactions. The institution also fully supports integrity, as shown by its anti-corruption efforts that include strict measures to stop favoritism, encourage reporting of unethical behavior, and protect faculty members' personal information.

Based on the study's results, which showed that the faculty at the Higher School of Management in Annaba had a lot of access to human resource governance requirements, we can make a number of suggestions to make these practices more sustainable and help them grow. Here are some of them:

- Build a culture of governance in the institution by making it a core part of its values through daily activities and work policies; encourage open conversations about governance practices and make communication between management and members more open; set up an open management system that lets people see and take part in administrative decisions.
- Work with the public and private sectors on projects that involve the community to make the institution's role in sustainable development stronger, especially when it comes to national and international scientific forums and conferences. Also, support research and projects that benefit society, making social responsibility a key part of the institution's strategic goals.
- Align human resource policies with international standards, like ISO 30408, to make sure that governance is of high quality. Set up independent committees to keep an eye on how governance principles are being put into place to make sure that international human resource governance standards are being followed.
- Use AI to look at data about how to manage human resources and help make decisions based on facts. This will help HR management practices become more digital, which will make things more open and cut down on mistakes.

5. Bibliography List:

Abdulrahman, Y. (2019). Governance in higher education institutions between theory and practice. *Journal of Administration and Development for Research and Studies, 08*(02), 184-202.

Ahmed, y. A. (2020). The Concept of Governance in universities: Reality and Ambition. *International Journal of Innovation, Creativity and Change, 13*(1), 951-969. Récupéré sur http://www.ijicc.net/

Ali Hussein, A.-T., & al. (2022). The Role of Governance Mechanisms in Reducing Financial and Administrative Corruption. *International Journal of Aquatic Science, 03*(01), 789.

Anuradha , D. (2021). Recent Trends and Challenges in Human Resource Management. *"Management Perspectives for Quality Outlook in the Post COVID Era" at Rishi UBR Degree and PG College for Women. 9*, pp. 06-11. IJIRMPS. doi:DOI: 10.37082/IJIRMPS.2021.v09si05.002

Araib, M., & Qaamoussi, H. (2024). Governance of the higher education sector in light of the activation of the principle of administrative transparency. *Algerian Journal of Law and Political Science, 09*(01), 470-487.

Badia, A. s. (2022, January). The Role of Human Resource Governance in Crisis Management. *Webology, 19*(01), 942-958.

Bank of Sudan. (2018, 11 01). *Compliance officer requirements in non-banking financial institutions*. Retrieved from General Directorate for the Regulation and Development of the Banking System Publications: https://cbos.gov.sd/ar/content/

Boris, K., & Jens, G. (2019). *HR Governance: A theorical Introduction.* ((eBook), Éd.) Germany: SpringerBriefs in Business.

Brad, A., & al. (2016). *Communiquer les résultatsd'une mission d'assurance.* CRIPP. Récupéré sur ,www.globalila.org / www.thelia.or

Branden , c., & al. (2022, October 20). *Higher Education Governance: A Short Primer with Resources.* Récupéré sur Michigan State University: https://chae.msu.edu/

Fabrique, H., & Alexander, M. (2008). *Governance and quality guidelines in Higher Education.* paris: OECD. Récupéré sur http://www.oecd.org/

Gobler, & al. (2014). Governance and HR: the development of a framework for south african organistion. *Journal of Contemporary Management, 14*, 164-184.

Houari, M., Sheikh, S., & Samir, B. A. (2019). The mediating role of governance between quality auditing and ensuring the quality of higher education in Algeria – An applied study at Adrar University. *Journal of Strategy and Development, 09*(03), 336-356.

Jagdish, k. m., & Girish, K. P. (2023). Human Resources Management in Higher Education: a review. *Journal Of Propulsion Technology, 44*(4).

Jai, M. P., & Bino, P. (2023). *Strategic Human Resource Management in Higher Education.* Singapore: India Studies in Business and Economics- Springer-.

José-Luis, R. S., & al. (2020). Managing Human Resources Resistance to Organizational Change in the Context of Innovation. *Springer Nature Singapore*, 331-339.

Katsutochi, F. (2021, October 24). *The Types of Human Resource Practices and Cultural Effects.* Récupéré sur SSRN Electronic Journal: https://www.researchgate.net/publication/355485943_The_Types_of_Human_Resource_Practices_and_Cultural_Effects

Massaoudi, Z., & Sadouki, A. (2022, 12). Human resource governance as an organizational practice within corporate governance – Case study of Algerian institutions: Batlat Group as a model. *Journal of Studies in Economics and Business Administration, 05*(02), 463-481.

Mayer, M., Roodt G, & Roobins. (2011). Human resources risk management: Governing people risks. *SA Journal of Human Resource Management, 09*(01).

Maysoon, a., & Ahmed, A. (2020). Requirements for building human resources governance: Survey of a sample of managers of tourism corporations. *African Journal of Hospitality, 09*(01), 03.

Muhammad, M. (2023). The Governance and Management of Higher Education in the Commonwealth of Asian: Sharing the Asian Experience for the common Good in the commonwealth of Africa. *Journal of Comparative & International Higher Education, 15*(03), 48-62. Récupéré sur https://ojed.org/jcihe

Nabila, C., & al. (2023). The Impact Of HR Governance On university Performance, Systamic Literature Review. *International Journal of Economics and Management Sciences, 2*(2), 34-51. Récupéré sur http://www.ijems.org/

Nadjib, K. (2019). *La gouvernance de l'Université en Algérie, propositions de réforme.* Alger: algerie patriotique. Récupéré sur www.researchgate.net/publication/329885031_La_Gouvernance_de_l'Universite_Proposition_de_reforme_Pr_N_Khaoua_2

National Committee Reform. (2015). *Higher education and scientific research system reform project 2015–2025.* Tunis: Ministry of Higher Education and Scientific Research.

Sabreya , K. Z. (2018). HR Governance for Sustainable Human Resource Development: Evidence from Private Sector of Bangladesh. *European Journal of Business and Management, 10*(12), 207-216.

Sarah , M. H. (2016, May 5). *The Impact of Cultural Differences on Human Resources Policies Of Multinational Companies.* Récupéré sur scholar commons: https://scholarcommons.sc.edu/senior_theses/60?utm_source=scholarcommons.sc.edu%2Fsenior_theses%2F60&utm_medium=PDF&utm_campaign=PDFCoverPages

Sebaihi, N. (2013). The reality of governance in selected countries – Focusing on the Algerian experience. *8th International Conference on the Role of Governance in Enhancing Institutional and Economic Performance* (p. 13). Chlef: University of Hassiba Ben Bouali.